

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232391

UNIVERSAL
LIBRARY

كاتب الزكاة	٢
باب الحث على والتشديد في منعها	٣
باب صدقة الموأثني	١٢
باب لازكاة في الرقيق والحيث والجر	٢٣
باب زكاة الذهب والفضة	٢٥
باب زكاة الزرع والثمار	٢٧
باب ما جاء في زكاة العسل	٣٢
باب ما جاء في الزكاة والمعدن	٣٤
(أبواب اخراج الزكاة)	٣٥
باب المبادرة الى اخرجها	٣٥
باب ما جاء في تحصيلها	٣٦
باب تفرقة الزكاة في المداوم اعادة المنصوص عليه لا القيمة وما يقال عند دفعها	٣٨
باب من دفع صدقته الى من ظن من أهلها فبان غنيا	٤٠
باب بر اقرب المال بالدفع الى الساطان مع العدل والجور وأنه اذا ظلم بزيادة لم يحسن به عن شيء	٤١
باب أمر السامع أن يعد الماشية حيث ترد الماء ولا يكلفهم حشدها اليه	٤٣
باب سعة الامام الموأثني اذا تنوعت عنده	٤٣
(أبواب الاصناف الثمانية)	٤٤
باب ما جاء في الفقير والمسكين والمستلة والغني	٤٤
باب العاملين عليها	٥٠
باب المؤلفة نفوسهم	٥٢
باب قول الله تعالى وفي الرقاب	٥٢
باب الغارمين	٥٣
باب الصرق في سبيل الله وابن السبيل	٥٤
باب ما يذكر في استيعاب الاصناف	٥٦
باب تقرير الصدقة على بن هانم ومواليهم دون موالى ذوي اوجهم	٥٧
باب نهى التصديق أن يشتري ما تصدق به	٦٠
باب فضل الصدقة على الزوج والاخاب	٦١
باب زكاة القطر	٦٤
(كتاب الصيام)	٧١

- ٢١٧ باب ما يجتنبه من اللباس
 ٢٢٢ باب ما يمنع من أحرم في قميص
 ٢٢٤ باب نقلال الحرم من الحر أو غيره والنهي عن تقطيع الرأس
 ٢٢٦ باب الحرم يتقاد بالسيف الحاجة
 ٢٢٧ باب منع الحرم من ابتداء الطبيب دون استداعته
 ٢٢٨ باب النهي عن أخذ الشعر الألفذر وبيان فديته
 ٢٣٠ باب ما جاء في الجماعه وغسل الرأس العفرم
 ٢٣١ باب ما جاء في نكاح الحرم وحكم وطنه
 ٢٣٤ باب تحريم قتل الصيد وضمانه بتظيره
 ٢٣٦ باب منع الحرم من أكل لحم الصيد إلا إذا لم يزد لاجله ولا مان عليه
 ٢٤٣ باب صيد الحرم وشجره
 ٢٤٥ باب ما يقتل من الدواب في الحرم والاحرام
 ٢٤٨ باب تفضيل مكة على سائر البلاد
 ٢٥٠ باب حرم المدينة وتحريم صيده وشجره
 ٢٥٥ باب ما جاء في صيد دوج
 ٢٥٧ (أبواب دخول مكة وما يتعلق به)
 ٢٥٧ باب من أين يدخل إليها
 ٢٥٧ باب رفع اليدين إذا رأى البيت وما يقال عند ذلك
 ٢٥٩ باب طواف القدوم والرمل والاضطباع فيه
 ٢٦٢ باب ما جاء في استلام الحجر الأسود وتقبيله وما يقال حينئذ
 ٢٦٤ باب استلام الركن اليساري مع الركن الايمن ودون الآخرين
 ٢٦٦ باب الطائف يجعل البيت عن يساره ويخرج في طوافه عن الخبر
 ٢٦٧ باب الطهارة والسقاة للطواف
 ٢٦٩ باب ذكر الله في الطواف
 ٢٧٠ باب الطواف راكبا العذر
 ٢٧٢ باب ركعتي الطواف والقراة فيهما واستلام الركن بهما
 ٢٧٣ باب السعي بين الصفا والمروة
 ٢٧٦ باب النهي عن التصلل بعد السعي الا للحقع اذا لم يسق هديا وبيان متى يتوجه المتعمد الى سعي وتعي يحرم بالجب
 ٢٨٢ باب المسعى من متى الى عرفته والوقوف بها وأحكامه
 ٢٨٨ باب الذبح الى مزدلفة ثم منها الى منى وما يتعلق بذلك
 ٢٩١ باب رمي جرة العقبة يوم النحر وأحكامه

- ٢٩٥ باب النهر والخلق والتقصير وما يباح عندهما
 ٢٩٨ باب الافاضة من متى للطواف يوم النهر
 ٢٩٩ باب ما جاء في تقديم النهر والخلق والرمي والافاضة بعضهم اعلى بعض
 ٣٠٢ باب استحباب الخطبة يوم النهر
 ٣٠٤ باب كنفاء القارن للنسكية بها وافي واحد وسعي واحد
 ٣٠٧ باب المديت عنى الى متى وفى الجمار فى أيامها
 ٣١٠ باب الخطبة اوسط أيام التشريق
 ٣١٤ باب نزول المصعب اذا تقرب من متى
 ٣١٣ باب ما جاء فى دخول الكعبة والتبرك بها
 ٣١٥ باب ما جاء فى ما من حرم
 ٣١٧ باب طواف الوداع
 ٣١٩ باب ما يقول اذا قدم من حج أو غيره
 ٣١٩ باب الفرات والاحصار
 ٣٢٣ باب يحل المحصر عن العمرة بالنهر ثم الحلق حيث حصر من حل أو حرم وانه
 لافضاء عليه
 ٣٢٧ (أبواب الهدايا والضيافات)
 ٣٢٧ باب فى اشهار البدن وتقاييد الهدى كله
 ٣٢٩ باب النهى عن ابدال الهدى المعين
 ٣٣٠ باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبع شياهو بالعكس
 ٣٣٢ باب ركوب الهدى
 ٣٣٤ باب الهدى يهطب قبل اهل
 ٣٣٥ باب الا بال كل من دم الفتح والفران والتطوع
 ٣٣٧ باب ان من بعث بهدى لم يحرم عليه شئ بذلك
 ٣٣٩ باب الحن على الاضحية
 ٣٤١ باب ما احتج به فى عدم وجوبها بتضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمته
 ٣٤٤ باب ما يجنبه فى العشر من اراد التضحية
 ٣٤٥ باب السن الذى يبرز فى الاضحية وما لا يبرز
 ٣٤٨ باب ما لا يضحى به لعينه وما يكره ويستحب
 ٣٥٢ باب التضحية بالخصى
 ٣٥٣ باب الاجتزء بالشاة لاهل البيت الواحد
 ٣٥٤ باب الذبح بالهضى والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له
 ٣٥٥ باب لحر الابل قائمه معقولة يدها اليسرى

- ٧١ باب ما يشب به الصوم والفطر من الشهود
٧٤ باب ما جاء في يوم القيمة والشك
٧٨ باب الهلال إذا رآه أهل بلدة هل يلزم بقية البلاد الصوم
٨٠ باب وجوب النية من الليل في الفرض دون النفل
٨٢ باب الصبي يصوم إذا أطاق وصحكم من وجب عليه الصوم في أثناء الشهر أو اليوم
٨٤ (أبواب ما يطل الصوم وما يكره وما يستحب)
٨٤ باب ما جاء في الخفافة
٨٨ باب ما جاء في القيء والاكتمال
٩٠ باب من أكل أو شرب ناسيا
٩١ باب التقصير من القيمة واللاهو وما يقول إذا شتم
٩٣ باب الصائم يتمضمض أو يفتسل من الطهر
٩٤ باب الرخصة في القبلة للصائم اللين يخاف على نفسه
٩٦ باب من أصعب جنباً وهو صائم
٩٨ باب كفارة من أفسد صوم رمضان بالجماع
١٠١ باب كراهة الوصال
١٠٢ باب آداب الإفطار والصهور
١٠٦ (أبواب ما يبيح الفطر وأحكام القضاء)
١٠٦ باب الفطر والصوم في السفور
١٠٩ باب من شرع في الصوم ثم أفطر في يومه ذلك
١١١ باب من سافر في أثناء يوم هل يقطر فيه وصق يقطر
١١٢ باب جواز الفطر لاهل سفر إذا دخل بلاد لم يجمع إقامة
١١٣ باب ما جاء في المرض والشيخ والشيخة والحامل والمرضع
١١٥ باب قضاء رمضان متتابعاً ومتفرقاً وأخيره إلى شعبان
١١٨ باب صوم النذر عن الميت
١٢٠ (أبواب صوم التطوع)
١٢٠ باب صوم ست من شوال
١٢١ باب صوم عشر ذي الحجة وتنا كبد يوم عرفة لغير الحاج
١٢٣ باب صوم المحرم وتنا كبد عاشوراء
١٢٧ باب ما جاء في صوم شعبان والأشهر الحرم
١٢٩ باب الحث على صوم الاثنين والخميس
١٣١ باب كراهة إفرا يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم

- ١٣٥ باب حرم أيام البيض وصوم ثلاثة أيام من كل شهر وإن كانت سواها
 ١٣٦ باب صيام يوم وفطر يوم وكراهة صوم الدهر
 ١٣٨ باب تطوع المسافر والغايب بالصوم
 ١٣٨ باب في أن صوم التطوع لا يلزم بالشرع
 ١٤١ باب ما جاء في استقبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك
 ١٤٢ باب النهي عن صوم العيدين وأيام التشريق
 ١٤٥ (كتاب الاعتكاف)
 ١٥١ باب الاجتهاد في العشر الاواخر وفضل قيام ليلة القدر وما يذبح فيها وأي ليلة
 هي
 ١٦٠ (كتاب المناسك)
 ١٦٠ باب وجوب الحج والعمرة وقواهما
 ١٦١ باب وجوب الحج على الفور
 ١٦٦ باب وجوب الحج على المضروب إذا أمكنه الاستئابة وعن الميت إذا كان قد
 وجب عليه
 ١٦٨ باب اعتبار الزاد والراحلة
 ١٦٩ باب وكوب البصر للحج إلا أن يغلب على ظنه الهلاك
 ١٧٠ باب النهي عن سفر المرأة للحج وغيره الاجموم
 ١٧٣ باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه
 ١٧٣ باب صحة حج الصبي والعبد من غير إيجابه عليهما
 ١٧٥ (أبواب مواقيت الاحرام وصفته وأحكامه)
 ١٧٥ باب المواقيت المكانية وجواز التقدم عليها
 ١٨٠ باب دخول مكة بغير احرام لهذر
 ١٨١ باب ما جاء في أشهر الحج وكراهة الاحرام به قبلها
 ١٨٢ باب جواز العمرة في جميع السنة
 ١٨٣ باب ما يمنع من أراد الاحرام من الفسل والتطيب ونزع الخيط وغيره
 ١٨٨ باب الاشتراط في الاحرام
 ١٨٩ باب التخيير بين التمتع والافراد والقران وبين أنفضلها
 ١٩٩ باب ادخال الحج على العمرة
 ٢٠٢ باب من أحرم مطلقاً وقال أحرمت بما أحرم به فلان
 ٢٠٣ باب التلبية وصفتها وأحكامها
 ٢٠٧ باب ما جاء في فسح الحج إلى العمرة
 ٢١٧ (أبواب ما يجنبه المحرم وما يباح له)

- ٣٥٦ باب بيان وقت الذبح
 ٣٦٠ باب الاكل والاطعام من الاضحية وجواز ادخالها ونسج النسي عنه
 ٣٦٣ باب الصدقة بالجلود والجلال والنهي عن بيعها
 ٣٦٤ باب من اذن في انتم اب اضحيته
 ٣٦٦ (كتاب العقيقة وسنة الولادة)
 ٣٧٤ باب ما جاء في القرع والعنبر ونسجها

• (تمت) •

باب وجوب الزكاة	٢
(أبواب صدقة الفطر)	٩٦
(كتاب وجوب الحج وفضله)	١٠٧
(أبواب العمرة)	٢٢٧
(أبواب الحصر)	٢٤٢
باب جزاء الصيد ونحوه	٢٤٨
فضائل المدينة	٢٧١
(كتاب الصوم)	٢٩٥
(كتاب صلاة التراويح)	٣٦٧

• (تمت) •

• (اصلاح ما وقع من القلط في طبع الجزء الرابع من ذيل الاوطار
• شرح منتقى الاخبار) •

صواب	خطا	مطر	مصلحة
أطاعوك لذلك	أطاعوك	٤	٣
الموحدة	براحدة	٢٢	٦
يتبعون	يتبعون	٢٧	١١
ولانا كلوا	لاتأكلوا	١٧	١٢
ما	من	٢٠	١٣
مسلم والنساف	مسلم	١٩	١٤
ينهم ما بالسوية	ينهما	٢٠	١٧
إذا	اذ	٢١	•
أخرجهما أيضا	أخرجه	٩	١٩
طريق أبي	طريق	١٨	٢٨
وغيرهما	وغيرها	٢٤	٣٠
لكني	لكن	٣٠	•
والى	لى	٣١	٣٧
قدمنا ذلك	قدمنا	١٢	٣٩
الدالة	الدالة	١٦	٤٢
المنهى	المنى	١٣	٤٤
المستعفف	مستعفف	١٧	•
إذا	اذ	٢٦	٤٧
بني	مفي	•	٥١
انه	نه	٣٠	٥٦
•			
وهو مروي أيضا عن الناصر والشافعي		٢٤	٥٩
تقدم عند البخاري	تقدم	٣٠	٦٣
شعيب	سعيد	١٨	٦٨
ابتداء مصوم	ابتداء	٢٤	٧٤
للخالف	للخالف	٢٦	•
لا يجوز	لا يجوز	٧	٧٢
الحافظ	الحاكم	٢٤	•
الذي	لذي	٧	٧٩
أخرج	أخرج	٢٢	٨١

صفحة	سطر	خطا	صواب
٩٠	١٤	عند	عن
٩٢	١٢	خزيمة	خزيمة بزيادة
٩٥	٢٢	المارزي	المارزي
٩٥	٢٥	ان	بان
٩٨	١١	أحوج	أهل بيت أحوج
١٠٣	٦	يؤثر	يؤثر
١٠٤	١٥	خمد	خمد
١٠٦	٢٦	بانه	بانه صوم
١٠٩	٨	الصيام	الفطر
١١٢	١٩	ظاهرة	ظاهرة
١١٢	١٥	لا يجوز	يجوز
١١٥	٢٤	القصر	الفطر
١١٥	١٦	الطعام	الصيام
١٢٣	٢	انها	بانها
١٢٨	١٧	بصيام بعض	بصيام دون بعض
١٤٠	١٩	الذكور	الذكور في الباب
١٤١	٢٥	ابن	بني
١٤٨	٩	لمريض	بالمريض
١٥١	٢٢	و	أو
١٥١	٢٨	عبد الرزق	عبد الرزاق
١٥٣	٣٠	والاعتزال	والاعتزال
١٥٣	٤	اماراتها	امارتها
١٥٦	١٩	لا بر	لا بر
١٦٥	١٣	غريب	غريب في اسناد
١٦٧	١٦	الحج حتى	الحج
١٧٨	٢٦	أحاديثهم	أحاديثهم
١٩١	١٦	القران	القران
١٩٨	١٦	صبيعا	صبيعا
٢٠٤	٨	المصد	المصدر
٢٠٥	٦	صاحب الهداية	صاحب الهداية من الحنفية
٢٠٥	٨	صاحب الهداية من الحنفية	الزبيرى
٢٠٦	١٣	عزاه	عزاه اليه

صحيحة	سطر	خطا	صواب
٢٠٩	٣	أخرج	أخرج عنه
٢١٥	١١	ذلك	بذلك
٢١٧	٥	فدقة	فقد
٢٢٦	١٨	قرانا	قرانا فرارا
٢٣٦	٩	جابر	جابر رفعه وكذلك الحاكم وزواه
			الشافعي عن مالك عن أبي الزبير
			موقوف على جابر
٢٥٠	١١	جفر	جفرة
٢٦١	١٩	جثامة	جثامة أنه
٢٧٩	٢٠	اشاد	أشاد
٢٨٦	١١	راسا	رامينا
٢٩٩	٤	العرض	العرض
٣٢٦	١٣	عتودا	عتود
٣٥١	١٧	محض	محض
٣٥٣	٢٥	أقرايه	أقرايه
٣٥٤	٩	بفضلنا	بفضلنا
٣٦١	٢١	لاشرين	لاشرين
	١٧	ابن القسيم	ابن القسيم

* (تم بحمد الله وعونه)

.. * (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الرابع من كتاب
عون الباري شرح التجريد للصحيح البخاري) *

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢	٣٥	هـ سـ	هـ مـ
٦	٢	العلماء	الاعمال
٢٦	٢٦	أو احتوز	واحتوز
١٠	١	الطبري	الطبراني
١٣	٢٠	قال	X
١٤	١٦	الرجل	الراجل
١٧	١	(وان)	(فان)
١٩	٣٦	وأخرجه	وأخرجه البخاري
٢٣	٣	أولدنا نير	أولدنا نير
٢٤	١	للترجمة	لترجمة البخاري
٢٨	٢٥	زاد الطبراني فسامه	X
		ذلك	
٢٩	٢٩	فأنكحني	فأنكحني
٣٣	٢	بعده	قبله
٥١	١	زد	زاد
٥٥	١٢	ليكن السباق	ليكن السباق
٥٧	٢٧	حبطا	(حبطا)
٦٠	٣٥	لاحد هما	لاحداهما
٦١	١٩	الحديث	الحديث في البخاري
٦٤	٩	عنده	عنده
٧٢	١٩	وان رد السائل بعد	X
		ثلاث ليس بمكروه	
٧٤	٣٥	شير	شين
٨٥	٢٩	بقي	بقي
٩٢	١	والكفاية مال	والكفاية في مال
٩٣	١٧	وجب	أوجب
١٠٣	٣٥	التفضيل	التفضيل
١١٤	٣٦	ما لبني هو	هو ما لبني
١٣٣	١٩	إذا	إذا

صفحة	سطر	خطا	صواب
١٣٧	٣٥	مساجد	مساجد
١٤٢	٣٢	وهذا هو نسخ الحج المترجم به	X
١٤٧	١	بالسكون في الاربعة	X
١٦٢	٢٤	هنا	انا
١٦٤	٧	ذلك	بذلك
١٧٢	٣٤	ذراعا	ذراع
١٧٩	١٧	لكان	لكان تركا
١٨٣	١١	يضبط	لم يضبط
١٨٥	١٦	افراده	افراد البخاري
٢٠٧	٣	المصنف	البخاري
٢٠٨	٣٤	تقتضي	ما يقتضي
٢١٥	٤	المؤلف	البخاري
٢١٨	٣٦	يقى	يقى
٢٢٢	٤	(جعل)	(بجعل)
٢٢٤	١	أى	أى النبي
٢٣٥	=	فقب	فغصب
=	٢٤	ما في القسط لاني	X
٢٣٨	٤	فلما سمعنا	(فلما سمعنا)
٢٣٩	٣٢	اتمى	X
٢٤٠	٣٣	باحدى	باحد
٢٤٤	١	للتب	للتكسب
٢٤٦	٢٩	وهي خارج من الحرم	وهي داخله في الحرم
٢٤٧	٢	دام	طال
٢٥١	١	من كتاب	في كتاب
٢٥٢	٣٢	المصنف	البخاري
٢٦٤	١٦	ومقول قول الرجل هو قوله	X
٢٧١	٣	فاستفتيه	فاستفتيته
٢٧٦	٥	جايا	جايا
٢٧٩	٢٠	وهو	أوهو
٢٨١	٤	أشرك	الشرك
٢٩٩	=	فرائضة	فرائضة
=	٣٢	الخاص بعد العام	ذكر العام بعد الخاص

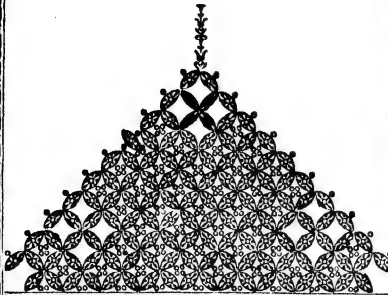
صواب	خطا	سفر	جمیعة
حدیثه	حدیثیه	۲۶	۳۰۰
لکونی	کونی	۲۶	۳۰۲
بجملته	بجملته	۸	۳۱۳
على	وعلى	۲	۳۲۰
البحارى	المؤلف	۳۲	=
بفتح الراء وبكسر الميم	بكسر الميم وفتح الراء	۵	۳۳۱
مقالا	قيامه قالا	۳۵	۳۴۰
لائقناه	لائقنا	۱	۳۵۰
ترجم له البخارى	ترجم له	۲۵	۳۵۹
X	انتهى	۵	۳۶۵
وقيام رمضان ليس بدعة لانه	لانه	۳۶	۳۶۹
العشر	العشرين	۱۴	۳۷۳
والحديث الاول	والحديث	۱	۳۷۶

• (تم بحمد الله وعونه) •

الجزء الرابع من نيل الاوطار من أسرار منتقى
الاخبار لامام المحققين شيخ الاسلام
والمسكين محمد بن علي الشوكاني
نفع الله به القاصي
والداني

٢

وبه امشه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري لاسيد الامام العلامة الملك المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب مسدق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فسمع الله
تعالى في مدته وهو ترح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي نفع الله تعالى برحمته
وأسكنه فسيح جنته



بسم الله الرحمن الرحيم

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •
قال في الفتح البصرة ثابته في
الاصل

• (باب وجوب الزكاة) •

وهي في اللغة التطهير والاصلاح
والنماء والمدح ومنه فلا تزكوا
أنفسكم وفي الشرح اسم لما
يخرج عن مال أو بدن على وجه
مخصوص سمي به ذلك لانها
تظهر المال من الثلب وتقسمه
مسن الاقات والنفس من
رد به البخل وتقر لها فضيلة
الكرم ويستحب بها البركة في
المال ويدلح المخرج عنه قال
ابن العربي تطلق الزكاة على
الصدقة الواجبة والمندوبة
والنفقة والحق والعفو وقصرها
في الشرع اعطاء جزء من النصاب
الحولي الى فقير ونحوه غير
هاشمي ولا مطلبى ثم لها ركن
وهو الاخلاص وشرط هو
السبب وهو ملك النصاب
الحولي وشرط من تجب عليه
وهو العقل والبلوغ والحرية

• (كتاب الزكاة) •

الزكاة في اللغة التمام يقال زك الزرع اذا نما وترد ايضا بمعنى التطهير وترد شرعا
بالاعتبارين معا اما بالاول فلان اخراجها سبب للتماس في المال او بمعنى ان الابريكي كثير
بسمها او بمعنى ان تعلقها بالاموال ذات النماء كالتجارة والزراعة ودليل الاول ما نقص
مال من صدقة لانها ايضا عتوبها كما جاء ان الله تعالى يري الصدقة وأما الثاني فلانها
طهرة للنفس من رذيلة البخل وطهرة من الذنوب قال في الفتح وهي الركن الثالث من
الاركان التي هي الاسلام عليها قال أبو بكر بن العربي تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة
والمندوبة والنفقة والعفو والحق وتعرفها في الشرع اعطاء جزء من النصاب الى فقير
ونحوه غير متناه فبما نفع شرعي يمنع من الصرف اليه وجوب الزكاة أمر مقطوع به في
الشرع يستغنى عنه ككف الاحتياج له وانما وقع الاختلاف في بعض فروعهما فيكون
جاءها وقد اختلف في الوقت الذي فرضت فيه فالأكثر انه بعد الهجرة وقال ابن خزيمة
انها فرضت قبل الهجرة واختلف الاولون فقال النووي ان ذلك كان في السنة الثامنة
من الهجرة وقال ابن الاثير في التاسعة قال في الفتح وفيه نظير لانها ذكرت في حديث ضمائم
ابن ثعلبة وفي حديث وفد عبد القيس وفي عدة أحاديث وكذا في مخاطبة أبي سفيان مع
هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها ما رواه الزكاة وقد أطال الكلام الحافظ على
هذا في أوائل كتاب الزكاة من الفتح فليرجع اليه

• (باب

ولها جكم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة وحكمة وهي التطهير من الانداس ورفع
الدرجة واسترقاق الاحرار انتهى وهو جيبه ذلك في شرط ٣ من تجيب عليه اختلاف والزيادة أمر

(باب الحث عليها والتشديد في منعها)

(عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذ إلى اليمن قال إنك تأتي
قوما من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوك
لذلك فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوك فاعلمهم
أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن هم أطاعوك لذلك
فإياكم وكرائمهم وأولهم واثق دعوة الظالم فإنه ليس بيننا وبين الله حجاب ورواه الجماعة)
قوله لما بعث معاذ كان بعثه سنة عشر قبل حج النبي صلى الله عليه وسلم كذا ذكره
البخاري في أواخر المغازي وقيل كان ذلك في سنة تسع عند منصرفه من تبوك ورواه
الواقدي بإسناد إلى كتب بن مالك وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات عنه ثم حكى ابن
سعد أنه كان في ربيع الآخر سنة عشر وقبل بعثه عام الفتح سنة ثمان واتفقوا على أنه
لم يزل باليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر ثم توجه إلى الشام فقاتلهم واختلف هل كان
والباء أو فاضل بالخزم ابن عبد البر الثاني والغسانی بالاول قوله تأتي قوم من أهل
الكتاب هذا كالتوضيح للموصية فتجتمع همته عليهم الكون أهل الكتاب أهل علم في
الجللة فلا يكون في مخاطبتهم كخطابته بالجهال من عبدة الاوثان قول فادعهم الخ انما
وقعت البداية بالشهادتين لانهم ما مل الدين الذي لا يصح شئ غيرهما فمن كان منهم غير
موحدا فالمطالبة متوجهة اليه بكل واحدة من الشهادتين على التعيين ومن كان موحدا
فالمطالبة بالجمع بينهما قوله فان هم أطاعوك الخ استدلاله على أن الكفار غير مخاطبين
بالفروع حيث دعوا أولا إلى الإيمان فقط ثم دعوا إلى العمل ورتب ذلك عليه بالقائه
وتعقب بأن مفهوم الشرط مختلف في الاحتجاج به وبأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم
الترتيب في الوجوب كما أن الصلاة والزكاة لا ترتب بينهما في الوجوب وقد قدمت
أحداهما على الأخرى في هذا الحديث ورتب الأخرى عليهم بالقائه قوله خمس صلوات
استدل به على أن الترتيب يفرض وكذلك تحية المسجد وصلاة العبد وقد تقدم البحث
عن ذلك قوله فان هم أطاعوك لذلك قال ابن دقيق العيمد يحتمل وجهين أحدهما أن
يكون المراد أن هم أطاعوك بالاقرار بوجودهم على علمهم والقضاء بهم أو الثاني أن يكون
المراد الطاعة بالفعل وقد رجع الأول بان المذكور هو الاخبار بالقرينة فتعود الإشارة
إليه ويرجع الثاني أنهم لمواخبروا بالقرينة فبادروا إلى الامتنان بالفعل لكن في ولم يشرط
التلفظ بخلاف الشهادتين فالشرط عدم الإنكار والاذعان للوجوب وقال الحافظ
المراد القدر المستترك بين الأمرين فمن امتثل بالاقرار أو بالفعل كدأه أو به ما نأرى وقد
وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة فاذا أصلا وبعد ذكر الزكاة فاذا أقرأوا
بذلك فخذ منهم قوله صدقة زاد البخاري في رواية في أموالهم وفي رواية أخرى افترض

مقطوع به في الشرع يستثنى
عن تكلف الاحتجاج لو انما
وقع الاختلاف في بعض فروعه
وأما أصل فرضية الزكاة فمن
بجدها كفر وهي أحد أركان
الاسلام يقاتل الممتنعون من
أدائها وتؤخذ منهم وإن لم يقاتلوا
قهرًا كما فعل أبو بكر الصديق
رضي الله عنه (عن ابن عباس
رضي الله عنه ما إن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بعث معاذ إلى
اليمن سنة عشر قبل حجة الوداع كما
عند البخاري في أواخر المغازي
وقيل في أواخر سنة تسع عند
منصرفه من غزوة تبوك ورواه
الواقدي وابن سعد في الطبقات
وقد أخرجه الدارمي في مسنده
عن أبي عاصم ولفظه في أوله أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
بعث معاذ إلى اليمن قال إنك ستأتي
قوماً أهل كتاب (انقل ادعهم)
أولاً (إلى) شيبين شهادة أن لا إله
إلا الله وأني رسول الله فان هم
أطاعوا أي انقادوا (لذلك) أي
الانبياء بالشهادتين (فأعلمهم)
من الاعلام (أن الله قد افترض
عليهم خمس صلوات في كل يوم
وليلة) فخرجوا (فان هم
أطاعوا لذلك) بأن أقرروا
بوجودها أو بادروا إلى فعلها
(فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم
صدقة) وترد على فقرائهم وفي نسخة وفي بدأ
بالهم فالهم وذلك من التلطاف لانه لو طالبهم بالجميع في أول الامر لفقر نفوسهم من كثرتها واقتصر على الفقراء

من غير ذكر بقية الاصناف فاول الاغنياء لان الفقراء هم الغالب والاضافة في قوله فقراتهم تنفيذ منع صرف الزكاة للفقراء وفيه منع نقل الزكاة عن بلد المال لان الضمير فيه يعود على أهل العين وقيل يرجع الى فقراء المسلمين

وهم أعم من أن يكونوا فقراء أهل تلك البلاد وغيرهم وأجيب بان المراد فقراء أهل العين بقرب نسبة السماع فيقولونها عند وجوبها الى بلد آخر مع وجود الاصناف أو بعضهم لا يسهط الفرض وفي هذا الحديث التحديث والمنعنة وأن ترجمه البخاري أيضا في التوحيد والمظالم والغزالي ومسلم في الإيمان وأبو داود في الزكاة كذا الترمذي والنسائي وابن ماجه (عن أبي أيوب) بن خالد بن زيد الأنصاري (رضي الله عنه) ان رجلا قبل هرا أو أيوب الراوي ولا مانع ان يهتم نفسه لفرض له أمانته في حديث أبي هريرة لا في باعري فيحصل على التعمد أو هو ابن المنفق كما رواه البخاري وابن السكن والطبراني في الكبير وأبو مسلم الكشي وزعم المصري ان ابن المنفق اسمه أقيط بن مرة وأدعى المنفق في المنفق (قال للبيهي صلى الله عليه وآله وسلم) أخبرني بعمل يدخلني الجنة) أي بعمل عظيم أو معتبر في الشرع (قال) القوم (ماله) وهو استقتهام والتكرير لثأ كيد وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرب مال) أي حابة جات به أله أرب بفتح الهمزة والواو ما زادة

عليهم زكاة في أموالهم قوله تؤخذ من أغنيائهم استدله على ان الامام هو الذي يتولى فرض الزكاة ومنه ما ينهيه واما ما ينهيه عن امتنع منهم أخذت منه فقرا قوله على فقراتهم استدله بقول مالك وغيره انه يكفي اخراج الزكاة في صنف واحد وفيه بحث كما قال ابن دقيق العيد لا محتمل أن يكون ذكر الفقراء كونهم الغالب في ذلك والمطابقة بينهم وبين الاغنياء قال الخطابي وقد يستدل به من لا يرى على المدبوز كذا اذ لم يفضل من الذين الذي عليه قد وصاب لانه ليس بغنى اذ اخراج ماله مستحق لغرمائه قوله يا ربك وكرامتهم أموالهم كرامتهم مصبر لا يجوز اظهاره والكرامتهم جمع كرامة أي نفيسة وفيه دليل على انه لا يجوز زكاة صدق أخذ ذخاير المال لان الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الاجتناب بالمالك الا برضاه قوله واتفق دعوة المظلوم فيه نفية على المنع من جميع أنواع الظلم والنكسة في ذكره عقب المنع من أخذ كرامتهم الاموال الإشارة الى ان أخذها ظلم قوله حجاب أي ليس لها صارف بصرفها ولا مانع والمراد انها مقبولة وان كان عاصيا كما جاني حديث أبي هريرة عند أحد مرفوعا دعوة المظلوم مستجابة وان كان فاجر افقره على نفسه قال الحافظ واسناده حسن وليس المراد ان الله تعالى حجابا يحجب عن الناس قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث وقد احتج به على وجوب صرف الزكاة في بلدها واشترط اسلام الفقير وانما تجب في مال الطفل الغني علام بمومه كاتصرف فيه مع الفقر انتهى وفيه أيضا دليل على بعث الساعة وتوصية الامام عامله فيما يحتاج اليه من الاحكام وقبول خبر الواحد وجوب العمل به واجبا الزكاة في مال الجنون للعوم أيضا وان ملك نصبا لا يهطى من الزكاة من حيث انه جعل ان المأخوذ منه غنى وقابل بالفقير وان المال اذا انف قبل التمكن من الاداء سقطت الزكاة لاضافة الصدقة الى المال وقد استشكل عدم ذلك في الصوم والحب في الحديث مع ان بعث معاذ كان في آخر الامر كاتمة دم وأجاب ابن الصلاح بان ذلك نقص من بعض الرواة وتعقب بانه يقضى الى ارتفاع الرقوب بكنية من الاحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والنقصان وأجاب الكرماني بان اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر من هذا كروا في القرآن فمن ثم لم يذكر الصوم والحب في هذا الحديث مع انهم من أركان الاسلام وقيل اذا كان الكلام في بيان الاركان لم يحل الشارع منعه بشئ كحديث في الاسلام على خمس فاذا كان في الدعاء الى الاسلام اكنى بالاركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الحب والصوم لقوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة مع ان زوالها بعد فرض الصوم والحب (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من صاحب كنز لا يؤذي زكاة الا أحيى عليه في نار جهنم فيجعل صفائح فتسكوى به اجتهاده وجميعه حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان

للقابل له له حاجة بسيرة قاله الزكشي وغيره وتعبه في المصايح فقال ليس مبتدأ محذوف الخبر بل مبتدأ كذا والخبر ساغ الابتداء به وان كان منكرة لانه موصوف بصفة يرشد اليها بالزائدة والخبر هو مقداره

قوله له وأما قوله أي حادثة يسيرة وما لا تقبل فليس كذلك بل ما زائدة شبهة على وصف لائق بالحمل واللائي هذان بقدر عظيم
لأنه سأل عن عمل يدخل الجنة ولا أعظم من هذا الأمر على أنه يمكن ٥ أن يكون له وجه ويرى أرب باقظ

الماضي كعلم أي احتياج نسأل
لحاجته أو تفتن لمسأل عنه
وعقل يقال أرب إذا عقل فهو
أرب وقيل نجيب من حرصه
وحسن فطنته ومعناه قد دره
وقيل هو دعاء عليه أي سئلت
أرباه وهي أعضاؤه كما قالوا ترب
عيشه وليس على معنى الدعاء بل
على عادة العرب في استعمال هذه
الانطاطورى أرب بكسر الراء
مع التنوين مثل حذراى حاذق
فطن يسأل عما يعنيه أي هو
أرب غنى المستدام قال ماله
أي ما شأنه قال في الفصح ولم أفت
على صحة هذه الرواية وروى
أرب بفتح الجميع رواه أبو ذر قال
القاضي عياض ولا وجه له
انتهى والأول أولى (تعبد الله
ولا تشرك به شيا) ولا ينسأرك
باسقاط الواو (وتقيم الصلاة
وتؤتي الزكاة وتصل الرحم)
تحسن لقربانك وخص هذه
الخصلة نظرا إلى حال السائل
كأنه كان قاطعا للرحم فأمر به
لأنه المهم بالقربة إليه وعطف
اللاقوة ما بعده على سابقهما
عطف الخاص على العام إذ
العبادة تشمل ما بعده ودلالة
هذا الحديث على الوجوب فيها
غموض وأجيب بأن سؤاله عن
العمل الذي يدخل الجنة يقتضي
أن لا يجاب بالنوافل قبل

مقداره ثم بين أن سنة نبرى سبيله إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب ابل
لا يؤدى عن كاتم الا بطع لها بقاع فرقر كافر ما كانت تسقى عليه كلامه معنى عليه آخرها
ردت عليه أولا حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة نبرى
سبيله إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب غم لا يؤدى ز كاتم الا بطع لها بقاع
فرقر كافر ما كانت قطوه باطلا فها وتنطعها بقرونها ليس فيها عطاء ولا جلاء كلما
مضى عليه آخرها ردت عليه أولا حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين
ألف سنة مما تعدون نبرى سبيله إلى الجنة وإما إلى النار قالوا فان قيل يا رسول الله قال
الجيل في نواصيه أو قال الخيل معقود في نواصيه الخيل إلى يوم القيامة الخيل ثلاثة هي
لرجل أجرو لرجل س ترو لرجل و زر فاما التي هي لأجر فالرجل يتخذها في سبيل الله
ويدها لله فلا تغيب شيئا في بطونها الا كتب الله له أجر ولو رعاها في مرج فإا كانت من
ثقى لا كتب الله لها أجر ولو سداها من نحر كان له بكل قطرة تغيب في بطونها أجر حتى
ذكر الأجر في أبوها وأزواها ولو استت نرفا أو شرب من كتب له بكل خطوة تحطوها
أجر وأما الذي هي لسر فالرجل يتخذها تكمرا وما يجمل ولا ينسى حتى ظهورها
و بطونها في عسرها وبسرهما وأما التي هي عليه وزر قالوا فالرجل يا رسول الله قال ما نزل الله على نبيها
وربما الناس فذلك الذي هي عليه وزر قالوا فالرجل يا رسول الله قال ما نزل الله على نبيها
شيا الا هذه الآية الجامعة الفاذقة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة
شرا يره رواه أحمد ومسلم قوله ما من صاحب كنز قال الامام أبو جعفر الطبري الكنز
كل شئ يجمع بعضه على بعض سواء كان في بطن الارض أو في ظهرها قال صاحب العين
وغیره وكان مخزونا قال القاضي عياض اختلف الساف في المراد بالكنز المذكور في
القرآن وفي الحديث فقال أكثرهم هو كل مال وجبت فيه صدقة الزكاة فلم يؤد فاما مال
خرج زكاته فلا يسكنه ويقل الكنز هو المذكور عن أهل اللغة ولكن الآية منسوخة
بوجوب الزكاة وقيل المراد بالآية أهل الكتاب المذكورون قبل ذلك وقيل كل ما زاد
على أربعة آلاف فهو كنز وان أدبت زكاته وقبل هو ما فضل عن الحاجة ولعل هذا كان
في أول الاسلام وضيق الحال واتفق أئمة الفتوى على القول الأول لقوله صلى الله عليه
وآله وسلم لا تؤدى زكاته وفي صحيح مسلم من كان عنده مال لم يؤد زكاته مشى له ثجا
أقرع وفي آخره فيقول أنا كنز وفي لفظ مسلم لم يدل قوله ما من صاحب كنز لا يؤدى
زكاته ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها قوله نبرى سبيله قال النووي
هو بضم الباء التسمية من يرى فتحها ويرفع ما سبيله ونصها قوله الا بطع لها بقاع فرقر

الفرافض فيحمل على الزكاة الواجبة وبأن الزكاة قربة الصلاة المذكورة مقارنة للتوحيد وبأنه وقف دخول
الجنة على أعمال من جهتها أداء الزكاة فلم ينم أن من لم يعملها لم يدخل الجنة ومن لم يدخل الجنة دخل النار وذلك يقتضيه

الوجوب قال النووي ومعناه ان يحسن الذوق في ترك ما يستمر على حبس حاله من اتفاق أو سلام أو زيارة أو طاعة أو غير ذلك انتهى وبؤخذ منه في تحصيل

أكثر مما سواها المشقة عليه
واما التسليم في أمرها وهذا
الحديث رواه ما بين كوفي
وواسطي ومسلم وآخرجه
البخاري أيضا في الادب ومسلم
في الايمان والنسائي في الصلاة
والترمذي (عن أبي هريرة رضي
الله عنه ان أمرايا) من سكن
البادية وهل هو السائل في
حديث أبي أيوب السابق أو
غيره سبقنا فيه (أبي النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فقال لاني)
بضم الدال وتشديد اللام (على
جل اذا همته دخلت الجنة قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (تعبد
الله وحده لا تشرك به شيا) فيه
ان المشرك لا يدخل الجنة كما
ان المؤمن لا يدخل الجنة تعالى
ان الله لا يفتقر أن يشرك به
ويفخر مادون ذلك لمن يشاء
(وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤتي
الزكاة المفروضة) غاير بين
القديمين كراهة لتكرير اللفظ
الواحد أو احترازه عن صدقة
التطوع لا يميز كراهية أو
من المجمل قبل الحلول فانه كراهة
لكن ليست مفروضة (ويعوم
بمضان) ولم يذكر الجمع اختصارا
أو نسبة إلى الراوي وقال في
الفتح لانه كان حينئذ خالجا (قال)
الاعرابي (والذي نفسي بيده
لا أنزيد على هذا) المفروض أو على

القاع المستوي الواسع في سوى من الأرض قال الهروي وجمعه قبة وقيعان مثل جابر
وجبر وجبران والفرق بينهما في مقتوحتين ورايين أو لأحماسا كثة المستوى أيضا من
الأرض الواسع والبطح قال جماعة من أهل اللغة معناه الالتقاء على الوجه قال القاضي
عياض وقد جاء في رواية البخاري بخط وجهه بانها في ما قال وهذا يقتضي انه ليس من
شرط البطح ان يكون على الوجه وانما هو في اللغة بمعنى البسط والمقدد يكون على وجهه
وقد يكون على ظهره ومنه سميت بطحا مكة لا بساطها قوله كافر ما كانت بمعنى لا يفتقد
منها شيء وفي رواية لمسلم أعظم ما كانت قوله ثمن عليه أي تجرى عليه وهو يفتح
القوية وسكون السين المهملة بعدها فوقية مفتوحة ثم نون مشددة قوله كلامه في
عليه أخرها ردت عليه أولاها وقع في رواية لمسلم كلامه عليه أولاها ردت عليه أخرها
قال القاضي عياض وهو تغيير وتعريف وصوابه الرواية الأخرى يعني المذكورة في
الكتاب قوله ليس فيها قصة الخ قال أهل اللغة العفصا مملوءة بالقرنين وهي يفتح العين
المهملة وسكون القاف بعدها صاد مهملة ثم ألف معدودة والهاء بيمين مفتوحة ثم لام
سا كثة ثم حاء مهملة التي لا قرن لها قوله تنلعه بكسر الطاء فتحها الغتان حكاها
الجوهري وغيره والكسر أقصع وهو المعروف في الرواية قوله انخبل في توصيه الخليل
جاء تفسيره في الحديث الآخر في الصحيح بانه الاجر والغنم وفيه دليل على نهاء الاسلام
والجهاد الى يوم القيامة والمراد قبيل القيامة يسير وهو وقت ايمان الرجب الطيبة
من قبل المين التي تقيض روح كل مؤمن ومؤمنة كانت في الصحيح قوله فاما التي هي
له أبرهكذا في أكثر نسخ مسلم وفي بعضها فاما الذي هي له أبر وهي أوضح وأظهر قوله
في مرجعهم مفتوحة وراسا كثة ثم جيم وهو الموضع الذي ترحى فيه الدواب قوله ولو
استنت شرفا أو شرفين أي جرت والشرف يفتح الشين المجهلة والراء هو العالي من
الأرض وقيل المرادطلقا أو طاقين قوله اشراو بارا وبذا قال أهل اللغة الاشر يفتح
الهمزة والشين المجهلة المرح والباج والبطر يفتح الباء الواحدة والذال المجهلة بعدها
المهملة ثم راء هو الطغيان عند الحق والبذخ يفتح الباء الواحدة والذال المجهلة بعدها
مجهلة هو بمعنى الاشر والبطر قوله الا هذه الآية الفاذة الجامعة المراد بالفاذة القابلة
النظير وهي بالذال المجهلة المشددة والجامعة العامة المتناولة لكل خبر ومعروف
ومعنى ذلك انه لم ينزل على فيها نص بعينها ولكن نزلت هذه الآية العامة وقد يمتحج بهذا
من قال لا يجوز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويجاب بانه لم يظهر له فيما ثبت وهل
ذلك الاصول والحديث يدل على وجوب الزكاة في الذهب والفضة والابل والغنم وقد
زاد مسلم في هذا الحديث ولا صاحب بقر الخ قال النووي وهو أصح حديث ورد في زكاة
البقر وقد استدل به أبو حنيفة على وجوب الزكاة في الخيل لما وقع في رواية لمسلم عند
ذكر الخيل ثم لم ينس حتى الله في ظهورها ولارفاقها وتأول الجمهور هذا الحديث على ان

جاءت مع ذلك في تأديته لقوم فانه كان واحد منهم وزاد مسلم شيئا أبدا ولا أنقص منه (فالمأوى) أي أدبر (قال النبي صلى الله
الله عليه وآله وسلم من ميره ان يطول بالرجل من أهل الجنة فليظن الى هذا) الاعرابي أي ان داوم على فعل ما أمر به لقوله

في حديث أبي أيوب عند مسلم ان نسيك بما أمر به دخل الجنة قال في القح أو يجعل على انه صلى الله عليه وآله وسلم اطعم على ذلك
فأخبره قال القرطبي هذا الحديث وكذلك حديث طلحة في قصة الاعراب وغيرهما الذي جواز تركه

٧

المراد بها هديها وقيل المراد بالحق في رقابها الاحسان اليها والقيام بعقوباتها وسائر مؤتمها
والمراد بظهورها الطرق فخلها اذا طلبت عاريتها وقيل المراد حق الله بما يكسبه من مال
العدو على ظهورها وهو خمس الغنيمة وساقى الكلام على هذه الاطراف التي دل
الحديث عليها قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل ان تارك الزكاة لا يقطع له بالناذر
وأخبره دليل في اثبات العموم انتهى (وعن أبي هريرة رضي الله عنه لما توفي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وكان أبو بكر وكثيرون كفروا من العرب فقال عمر كيف تقايل
الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه الا بجهنم وحسابه على الله تعالى فقال
واقه لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقا
كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكانوا يؤدونها بغير عناقا
ما هو الا ان قد شرع الله صدورنا في بكره القاتل فعرفت انه الحق واه الجماعة الا ابن ماجه
ليكن في لفظ مسلم والترمذي وأبي داود ولومعوني عقالا كانوا يؤدونه بدل العناق) قوله
وكثيرون كفروا من العرب قال الخطابي أهل الردة كانوا اصنفين صنفين ارتدوا عن الدين
ونابذوا الله وعدلوا الى الكفر وهم الذين عناهم أبو هريرة وهذه الفرقة طائفتان احدهما
أصحاب مسيلة الكذاب من بني حنيفة وغيرهم الذين صدقوه على دعواه في النبوة
وأصحاب الاسود العنسي ومن استجابوا من أهل اليمن وهذه الفرقة باسرها منكر للنبوة
ثبنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم مذبحة النبوة لغيره فقاتلهم أبو بكر حتى قتل مسيلة
بالجماعة والعنسي بمشاهير وانقضت جوعهم وهلك كثيرهم والطائفة الاخرى ارتدوا
عن الدين فانكروا الشرائع وتركوا الصلاة والزكاة وغيرهما من أمور الدين وعادوا
الى ما كانوا عليه في الجاهلية فلم يكن يسجد لله في الارض الا في ثلاثة مساجد مسجد مكة
ومسجد المدينة ومسجد عبد القيس قال والصنف الاخرهم الذين فرقوا بين الصلاة
وبين الزكاة فانكروا وجوبها ووجب أدائها الى الامام وهو لا على الحقيقة أهل البغي
وانما يدعواهم بهذا الاسم في ذلك الزمن خصوصاً لخواصهم في غمار أهل الردة وأضيف
الاسم في الجملة الى أهل الردة اذ كانت أعظم الامرين وأهمهما وأرخ مبدأ قتال أهل
البغي من زمن علي بن أبي طالب عليه السلام اذ كانوا منفردين في زمانه لم يخلطوا بأهل
الشرك وقد كان في ضمن هؤلاء المنافعين للزكاة من كان يسلم بالزكاة لم يمنعهما الا ان
رؤسائهم صدوهم عن ذلك الرأي وقبضوا على أيديهم في ذلك كبتى يروع فلانهم قد كانوا
يجمعوا صدقاتهم وأرادوا أن يبعثوا بها الى أبي بكر فنعهم مالك بن نويرة من ذلك وفرقها
نهم وفي أمره ولا عرض الخلاف ووقت الشبهة لعمر بن الخطاب فراجع ابا بكر وناظره
واخبره عليه بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم احمرت ان أقاتل الناس الحديث

التمروعات لكن من دام على ترك السن كان نقصا في دينه فان كان تركه تم وانها ورغبة عنها كان ذلك فسقايه لورود الوعد عليه حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم من رغب عن سنتي فليس مني وقد كان صدق الصحابة ومن تبعهم يوم اطبخت على السن وما غابتهم على القراض ولا يفرقون بينهم في اغتنام نوابجها وانما احتاج الفقهاء الى التفرقة لما يترتب عليه من وجوب الاعادة وتركها ووجوب الهـ قاب على الترك ونفيه واهل أصحاب هذه القصص كانوا حديثي عهد بالسلام فاكثروا منهم بفعل ماوجب عليهم في تلك الحال لئلا ينقل عليهم فيلوا حتى اذا انشروا صدورهم الفهم عنه والحرض على تبصير قلوب المددوبات مهلت عليهم انتهى وفيه ان المبشر بالجنة أكثر من الدشرة فكما ورد النص في الحسن والحسين وأمهات المؤمنين فتعمل بشارة الدشرة انهم بشير وادفعة واحدة أو بلفظ بشير بالجنة أو ان العبد لا ينسى الزائد (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان

أبو بكر رضي الله عنه خليفة بعده (وكثيرون كفروا من العرب) بعض بعبادة الاوثان وبعض بالرجوع الى اتباع مسيلة وهم أهل اليمامة وغيرهم واستقر بعض على الايمان لانه منع الزكاة وتأول انها خاصة بالزمن النبوي لانه تعالى

قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم **آية** فغيره صلى الله عليه وآله وسلم لا يظهرهم ولا يصلي عليهم
 فتكون صلواته سكا لهم (فقال ٨ ع) بن الخطاب رضى الله عنه لا يكره رضى الله عنه (كيف تقابل

الناس) وفي حديث أنس أريد
 أن تقابل العرب (وقد قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (و- سلم أمرت) أى أمرنى الله
 (أنا) فأقبل الناس حتى يقولوا
 لا اله الا الله) وكان عمر رضى الله
 عنه لم يقض من هذا الحديث
 الا هذا القدر الذى ذكره ولا
 فقد وقع فى حديث ولده عبد الله
 زيادة وان محمدا رسول الله
 وبعثوا الصلاة ويوتوا الزكاة
 وفى رواية العلامة بن عبد الرحمن
 حتى يشهدوا أن لا اله الا الله
 ويؤمنوا بما جئت به وهذا
 يوم الشريعة كلها ومقتضاه
 ان من يهتد بها عما يجابه صلى
 الله عليه وآله وسلم ودعى اليه
 فامتنع ونصب القتل تجب
 مقاتلته وقتله اذا أصر (فن
 قالها) أى كلمة التوحيد مع
 لوازمها (فقد عصم من ماله
 ونفسه) فلا يجوز هدر دمه
 واستباحة ماله بسبب من الاسباب
 (الايهية) أى بحق الاسلام
 من قتل النفس المحرمة أو ترك
 الصلاة أو منع الزكاة بتأويل
 باطل (وحسبه على الله) فيما
 يسره فينبى المؤمنين ويعاقب
 المتأفق فاحضج عمر رضى الله
 عنه بظاهرها من ان يقضه مما
 رواه من قبل أن ينظر الى قوله
 الا بهضه ويتأمل شرائع الله

وكان هذا من عرته لعلنا يظهر الكلام قبل ان ينظر في آخره ويتأمل شرائع الله فقال له أبو
 بكر ان الزكاة حق المال يريد ان القضية قد تضمنت عصمة دم ومال متعلقة بطراف
 شرائعها والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والاخر معدوم ثم قايسه بالصلاة
 ورد الزكاة اليها فكان في ذلك من قوله دليل على ان قتال الممتنع من الصلاة كان
 اجبا على الصلابة ولذلك رد الخلف فيه الى المتفق عليه وقد اجتمع في هذه القضية
 الاحتجاج من غير العموم ومن أبي بكر بالقياس ودل ذلك على ان العموم يخص
 بالقياس وان جميع ما تضمنه الخطاب الوارد في الحكم الواحد من شرط واستثناء
 مراعى فيه ومعتبر بحتمه فلما استقر عند عمر حصة رأى أبي بكر وبان لصوابه تابعه على
 قتال القوم وهو مع - فى قوله فعرف انه الحق بشرط ان اشراح صدره بالحجة التى أدلى بها
 والبرهان الذى أقامه نفاذ لالة وقد زعم زاعون من الرافضة ان أبا بكر أول من سبى
 المسلمين وان القوم كانوا متولين في منع الصدقة وكانوا يرعون ان الخطاب في قوله تعالى
 خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم خطاب
 خاص في مواجهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره وأنه مقيّد بشرائط لا تجد
 فحين سواه وذلك انه ليس لاحد من التطهير والتزكية والصلاة على المتصدق ما كان للنبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ومثل هذه الشبهة اذا وجدت كان ذلك مما يذوقه أمثاله
 ويرفع به السيف عنهم وزعموا ان قتالهم كان عفا وهو لا يقوم لخلق لهم في الدين وانما
 رأس مالهم الهب والتكذيب والوقعة في السلف وقد بنى أهل الردة كانوا أصنافا
 منهم من ارتد عن الملة ودعا الى نبوة مسلمة وغيره ومنهم من ترك الصلاة والزكاة وأنكر
 الشرائع كلها وهو لا يسميهم الذين سباهم الصحابة كفارا ولذلك رأى أبو بكر سبى ذراريهم
 وساعده على ذلك أكثر الصحابة واستولى على بن أبي طالب عامه السلام جارية من سبى
 بنى حنيفة فولدت له محمد بن الحنفية ثم لم ينقض عصر الصحابة حتى أجمعوا على ان المرتد
 لا يسبى فاما ما نعتوا الزكاة منهم المقيّمون على أصل الدين فأنهم أهل بغي وبسماوى على
 الانفراد ~~ككفار~~ وان كانت الردة قد أضيفت اليهم بإشارتهم المرتدين في منع بعض
 ما منه من حقوق الدين وذلك ان الردة اسم لغوى فكل من انصرف عن أمر كان
 مقبلا عليه فقد ارتد عنه وقد وجد من هؤلاء القوم الانصراف عن الطاعة وضع الحق
 وانقطع عنهم اسم الشناو والمدح وعلق بهم الاسم القبيح بإشارتهم القوم الذين كان
 ارتدادهم حقا وما قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وما دعوهم من كون الخطاب خاصا
 برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان خطاب كتاب الله على ثلاثة أوجه خطاب
 عام كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الاية ونحوها وخطاب خاص
 برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشر كفيه غيره وهو ما بين به عن غيره بهمة
 التفصيل وقطع التشريك كقوله تعالى ومن الليل فقم به نافلة لك وقوله خالصا لك

(فقال) له أبو بكر رضى الله عنه (والله لا تقابلن من فرق) بتشديد الراء وقد تحذف (بين الصلاة

والزكاة) أى قال أحدهما واجب دون الآخر ومنع من اعطاء الزكاة متأولا كما مر (فان الزكاة حق المال) كان

الصلاة حتى البدن أي فدخلت في قوله لا يجزئ فقد تضمنت عصمة دم وماله معاقبة باستيفاء شرائطها والحكم المعاق بشرطين لا يحصل بإحدهما والاخر معدوم فكما لا تتناول العصمة من لم يود حق

لم يود حق الزكاة وإذا لم تتناولهما
العصمة بقوا في عموم قوله
أمرت أن أقاتل الناس فوجب
قتالهم حينئذ وهذا من لطيف
النظر أن يقاب المعتز على
المستدل له فيكون أحق به
ولذلك فعل أبو بكر فسلم له عمر
وقاسه على المعتز من الصلاة
لأنها كانت بالإجماع من رأى
الخصاية فرد الختاف فيه إلى
المتفق عليه فاجتمع في هذا
الاحتجاج من عمر بالعموم
ومن أبي بكر بالقياس فدل على
أن العموم يخص بالقياس وفيه
دلالة على أن العمرين لم يسمع
من الحديث الصلاة والزكاة
كجامعه غيرهما ولم يسمعوا
أدلو كان ذلك لم يخرج عمر على أبي
بكر ولو سمع ما أبو بكر لربى على
عمر ولم يخرج إلى الاحتجاج بعموم
قوله لا يجزئ لا يمكن يحفل أن
يكون سمعه واستظهر به هذا
الدليل النظري ويحفل كما قال
الطبي أن يكون عمر ظن أن
المقاتلة إنما كانت لكفرهم
للمنعة هم الزكاة فاستشهد
بالحديث وأجابه الصديق بأن
ما أقاتلهم لكفرهم بل لمنعة هم
الزكاة (والله لومعنى عنافا)
يقع المهمة الاتي من المعز
(كانوا يودقوا إلى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لقاتلهم

من دون المؤمنين وخطاب مواجهة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو وجميع أمته
في المراتب سواء كتوله تعالى أقم الصلاة لذلولك الشمس وكتوله تعالى فاذا قرأت القرآن
فاستعذ بالله وهو ذلك ومنه قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وهذا غير محتص به بل
بشارك فيه الأمة والغائبة في مواجهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخطاب أنه هو
الداخي إلى الله والمبين عنه معنى ما إذا قدم اسمه ليكون سلوك الأمة في شرائع الدين
على حسب ما ينسب لهم وأما التطهير والتزكية والدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم
أصاحب الصدقة فإن الفاعل لها قد ينال ذلك كبطاعة الله وطاعة رسوله فيما وكل
ثواب موعود على عمل بركات في زمته صلى الله عليه وآله وسلم فإنه باق غير منقطع قوله حتى
يقولوا لا إله إلا الله الخ المراد بهذا أهل الاثنان دون أهل الكتاب لأنهم يقولون لا إله إلا الله
ويقاتلون ولا يرفع عنهم السيف قوله لا تقاتل من فرق بين الصلاة والزكاة قال النووي
ضبطناه بوجهين فزاد وفرق بتشديد الزاء وتحفة فيها ومعناه من أطاع في الصلاة وبجهر
في الزكاة ومنعها قوله عنافا بفتح العين بعدها نون وهو الاتي من أولاد المعز في الرواية
الأخرى عقلا وقد اختلف في نفسه غير فذهب جماعة إلى أن المراد بالعتال الخ كرامة عام قال
النووي وهو معروف في اللغة كذلك وهذا قول الكسائي والنضر بن شميل وأبي عبيد
المبرد وغيرهم من أهل اللغة وهو قول جماعة من الفقهاء قال والعتال الذي هو
الحبل الذي يعقل به البعير لا يجب دفعه في الزكاة ولا يجوز القتال عليه فلا يصح حمل
الحديث على هذا وقد ذهب كثير من المحدثين إلى أن المراد بالعتال الحبل الذي يعقل به
البعير وهذا القول يحكى عن مالك وابن أبي ذئب وغيرهما وهو اختيار صاحب التحرير
وجماعة من هذا في التأخرين قال صاحب التحرير قول من قال المراد صدقة عام
نفس وذهاب عن طريقة العرب لأن الكلام خرج مخرج التضييق والتشديد والمبالغة
فيمنعني قل ما علق به العقال وحذارتها وإذا حمل على صدقة العام لم يحصل هذا المعنى
قال النووي وهذا الذي اختاره هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره وكذلك الأول أنا هم
اخلفوا في المراد بقوله منعوني عقلا فليس قد وقع فيه كفاية كرامة الذهب والقضنة
والمعشرات والمعدن والر كازوا الفطرة والمواشي في بعض أحوالها وهو حيث يجوز دفع
القيمة وقيل زكاة عقال إذا كان من عروض التجارة وقيل المراد بالمبالغة ولا يمكن تصويره
ويرد ما تقدم وقيل أنه العقال الذي يؤخذ مع الفريضة لأن على صاحبها تسليمها
برباطها وأعلم أنها قد وردت أحاديث صحيحة قاضية بأن مانع الزكاة مقاتل حتى يعطيا
ولعلمها تبلغ الصديق ولا الفارق ولو لم بلغت ما خاف عمر ولا حتى أبو بكر بثلث الخجة
التي هي القياس فما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن
محمد رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصمتهم من دماءهم إلا بحق

على منعهما قال عمر رضي الله عنه (نول الله ما هو الآن قد شرح الله
صدري أبي بكر) رضي الله عنه (لقتالهم فعرفت أنه الحق) بما ظهر من الدليل الذي أقامه الصديق نصا وإقامة الخجة لآلانه

قلده في ذلك لان الجهد لا يقاد بجهد داود كالبغوي والطبري وابن شاهين والحاكم في الاكابر من روايه حكم بن حكيم
ابن عباد بن حنيفة عن فاطمة بنت خشاف ١٥ السليمة عن عبد الرحمن الظفري وكانت له مصحبة قال بهت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى رجل من أشجع ان
تؤخذ منه صدقة فاني ان
يعطيه افرد له الثانية فاني ثم
ردوا له الثالثة وقال ان أبي
فاضرب عنقه اللفظ لا طبراني

ومداره عندهم على الواقدي عن
عبد الرحمن بن عبد العزيز
الامامي عن حكم بن حكيم وذكره
الواقدي في أول كتاب الرد وقال
في آخره قال عبد الرحمن بن عبد
العزيز قتلت الحكم بن حكيم
ما أرى أبابكر الصديق قاتل
أهل الردة الا على هذا الحديث
قال أجل وخشاف ضبطه ابن
الاثير بنفع المجبة وتشديد الذين
المجبة وأخره فوافق الحديث ان
حول الفتاح حول الامهات والام
يجزأخذ الخلفاء وهذا مذهب
الشافعية وبه قال أبو يوسف
وقال أبو حنيفة ومحمد لا تجب
الزكاة في المسئلة المذكورة
وهذا الحديث على المبالغة
وهذا الحديث أخرجه البخاري
أيضا في استقامة المروءين وفي
الاعتصام ومسلم في الايمان
وكذا الترمذي وأخرجه
السنائي أيضا لم يلقه وفي المحاربة
قال في الفقه واختلف في أول
وقت فرض الزكاة فذهب
الاكثر الى انه وقع بعد الهجرة
فقيل في السنة الثانية قبل

الاسلام وحسام بن عمار على الله وأخرج البخاري ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به فاذا فعلوا ذلك عصوا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها
وحسام بن عمار على الله وأخرج مسلم والنسائي من حديث جابر بن عبد الله نحوه وفي الباب
أحاديث (وعن حماد بن حكيم عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم يقول في كل ابل سامعة في كل اربعة ابلات لا تفرق ابل عن سامعها من اعطاها
مؤجرا فله اجرها ومن منعه فانما أخذها وضطرأ به عزيمة من عزمت بناتيك وتعالى
لا يجزل لآل محمد منها شيء رواه أحمد والنسائي وأبو داود وقال وضطرأ به وهو حجة في
أخذها من المنتفع ووقعها موقعها الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وقال يحيى
ابن معين اسناده صحيح اذا كان من دون بهزقة وقد اختلف في بهزقة قال أبو حاتم لا يخرج
به وروى الحاكم عن الشافعي انه قال ليس بهزقة وهذا الحديث لا يشبه أهل العلم
بالحديث ولو ثبت للمناقب وكان قال به في التقديم ثم يرجع ويستل أحمد من هذا الحديث
وقال ما أدري وجهه ويستل عن اسناده فقال صالح الاسناد وقال ابن حبان لولا هذا
الحديث لا دخلت بهز في الفتاوى وقال ابن حزم انه غير مشهور العدالة وقال ابن
الاطلاع انه مجهول وثقه بانه قد وثقه جماعة من الائمة وقال ابن عدى لم أر له حديثا
منكرا وقال الذهبي ما تركه كالمقط وقد تكلم فيه انه كان يلعب بالشرج قال ابن
القطان وليس ذلك بضار له فان استباحته مسئلة فقهية مشتهرة قال الحافظ وقد
استوفيت الكلام فيه في تلخيص التهذيب وقال البخاري بهز بن حكيم يفتنون فيه
وقال ابن كثير الا كثيرا يصحون به وقال الحاكم حديثه صحيح وقد سن له الترمذي عدة
أحاديث وثقه واجبه أحمد واصح البخاري خارج الصحيح وعلق في فيه وروى عن
أبي داود انه حجة عنده قوله في كل ابل سامعة يدل على انه لا يفتن في كل ابل في كل
أربعين الخ ساقى تفصيل الكلام في ذلك قوله لا تفرق ابل عن سامعها أي لا يفرق أحد
الغاطلين ما حكمه من ماله صاحبه وسمايا أيضا حجة في قوله مؤجرا أي طابا بالاجر
قوله فانما أخذها واستدل به على انه يجوز للامام ان يأخذ الزكاة فتمسها اذا لم يرض رب
المال وعلى انه يكفي فيه الامام كذهب الى ذلك الشافعي والهادوية وعلى ان ولاية
قبض الزكاة الى الامام والى ذلك ذهب المعتزلة وأبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي
في أحد قولييه قوله وضطرأ به أي بغيره وقد استدل به على انه يجوز للامام ان يعاقب
بأخذ المال والى ذلك ذهب الشافعي في التقديم من قوله ثم يرجع عنه وقال انه منسوخ
وهكذا قال البيهقي واكثر الشافعية قال في تلخيص وثقه التوروي فقال الذي ادعوه
من كون العقوبة كاتبة بالاموال في أول الاسلام ليس بنات وبما معروف ودعوى

فرض رمضان أشار اليه النووي في باب السير من الروضة وجرم ابن الاثير في التاريخ بان ذلك كان
في التسعة وقمة نظرو في حديث ضمام بن ثعلبة وحديث وفد القدر وفي عدة أحاديث ذكر الاز كاهن كذا انما طمة

أي سقمان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها بأمر ناباز كاهن عميل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث
أنس في قصة ضمام بن ثعلبة المذكور في البخاري في كتاب العلم وقوله ١١

هذه الصدقة من أغنيائنا
فتمسك بها على فقرائنا وكان تقدم
ضمام سنة خمس وأما الذي وقع
في التاسعة بعث العمال لأخذ
الصدقات وذلك يستدعي تقدم
فريضة الزكاة قبل ذلك وبما
يدل على أن فرض الزكاة وقع
بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام
رمضان إنما فرض بعد الهجرة
لان الآية الدالة على فرضيته
مدنية بلا خلاف وثبت عند
أحمد وابن خزيمة وأيضاً للنسائي
وابن ماجه والحاكم من حديث
قيس بن سعد بن عباد قال أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بصدقة الفطر قبل أن
تسأل الزكاة ثم نزلت فريضة
الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن
ننقله أسناده صحيح ورجال رجال
الصحيح الأبا عمار الراوي له عن
قيس بن سعد وهو كوفي اسمه
عريب بالمهله المتقوسمة ابن
حميد وقد وثقه أحمد وابن معين
وهو دال على أن فرض صدقة
الفطر كان قبل فرض الزكاة
فيقتضى وقوعها بهـ دفرض
رمضان وذلك بعد الهجرة
وهو المطلوب وأما ابن خزيمة
انما فرضت قبل الهجرة قال
الحافظ وفيه نظر وقد بسط
الحافظ في التلخيص القول في ذلك
فاظهر (وعنه) أي عن أبي

الفتح عمه مقبولة مع الجول التاريخ وقد نقل الطحاوي والغزالي الإجماع على نسخ
العقوبة بالمال وحكي صاحب ضوء النهار عن النووي أنه نقل الإجماع مثلهـ ما وهو
يخالف ما قد مناه عنه فيمنع ورؤم الشافعي أن النسخ حديث ناقة البراء لأنه صلى الله
عليه وآله وسلم حكم عليه بضعان ما فقدت ولم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك
القضية أضعف الغرامة ولا يخفى أن تركه صلى الله عليه وآله وسلم للمعاقبة بأخذ المال
في هذه القضية لا يستلزم الترك مطلقاً ولا يصلح للتسليم به على عدم الجواز وجعله ناسخاً
البتة وقد ذهب إلى جواز المعاقبة بالمال الإمام يحيى والهادية وقال في الغيب لأعلم
في جواز ذلك خلافاً بين أهل البيت واستدلوا بحديث مهزداً وهم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يعزير في بيوت المتخلفين عن الجماعة وقد تقدم في الجماعة ويحدث عرعند أبي
داود قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا وجدتم الرجل قد غلب فاحرقوا أمته وفي
أسناده صالح بن محمد بن زائدة المديني قال البخاري عامة أصحابنا يمتنعون به وهو باطل
وقال الدارقطني أنكره وعلى صالح ولا أصل له والمخوف أن أسناده هذا في رجل غلب
في غزاة مع الوليد بن هشام قال أبو داود وهو هذا أصح ويحدث ابن عرو بن العاص
عند أبي داود والحاكم والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر أحرقوا
متاع الغال وضرهوه وفي أسناده زهير بن محمد قيل هو الخراساني وقيل غيره وهو مجهول
وسأى الكلاد على هذا الحديث في كتاب الجهاد وله شاهد من كورنهالت ويحدث
أن سعد بن أبي وقاص سلب عبدوا جوده يصيد في حرم المدينة قال سمعت النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يقول من وجدتموه يصيد فيه فخذوا أسلحه أخرجه مسلماً ويحدث قعريم
كأتم الضالة أن يرد هارم مثله وحديث نصيب من أخرجه ماياً كل من الثمر المعلق
مثله كما أخرجه أبو داود وسكت عنه وهو المندري من حديث عبد الله بن عمرو أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الثمر المعلق فقال من أصاب فيه من ذي حجة غير مخذ
خيمة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثله والعقوبة ومن سرق منه شيئاً
بعد أن يؤويه الجرجين فبلغ عن الجرجين فله قطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثله
والعقوبة وأخرج نحوه النسائي والحاكم وصححه وسأى في كتاب السرقة ومن الأدلة
قضية المدد الذي أغلظ لأجله الكلام عرف بن مالك على خالد بن الوليد لما أخذه أسابه
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ترد عليه أخرجه مسلماً وبارق على بن أبي طالب
عليه السلام أطعم المحتسك ودورقوم يتبعون النحر وهدمه دار جرجير بن عبد الله
ومشاطرة عمر سعد بن أبي وقاص في ماله الذي جاء به من العمل الذي بعثه اليه وتضمنه
لخاطب بن أبي بلعة مثلي قيمة المناقة التي غصبها عبيده وانتحروها وتغلبه هو وابن
عباس الدية على من قتل في الشهر الحرام في البلد الحرام وقد أجيب عن هذه الأدلة
باجوبة أمان حديث مهزداً وفيه من المقال وبما رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد

هريرة (رضي الله عنه) قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تأتي الأبل على صاحبها أي يوم القيامة وعبري لبشعر
يا سقمان أو تسلطها عليه (على خير ما كانت) عنده في القوة السمن ليكون أنقل لوطئها وأشد لنكباتهم فيكون زيادة

في عقوبته وأيضاً فقد كان يوفق الدنيا ذلك فيعراها في الاختراع كمال (إذا هو لم يعط فيها حقها) أي لم يؤدز كتبها (تطاه
باخفائها) جمع خف وهو لا بل كالتلف ١٢ للغم والبقر والخافر للعمار والبغل والقرس والقدم للادى

ولم سلم من طريق أبي صالح عنه
ما من صاحب إبل لا يؤدى
حقها متى إلا إذا كان يوم
القبامة يطع لها باقاع قرقر أو فر
ما كانت لا يبقية قدمتها في
واحد انطاه باخفائها وتعضه
بافواها كذا حرت عليه
أولاهار دت عليه آخرها في يوم
كان مقداره خمسين ألف سنة حتى
يقضى الله بين العباد ويرى
سبيله إلى الجنة وإما إلى
النار (وتأتى الغنم على صاحبها)
أي يوم القبامة على خير
ما كانت (عند في القوة واليمن
إذا لم يعط فيها حقها) أي
زكاتها (تطاه) بظلالها وتقطعه
بقرونها) وفيه أن الله يحيى
البهائم ليعاقبها مانع الزكاة
والحكمة في كونها تعاد كلها مع
أن حق الله فيها إنما هو في بعضها
لأن الحق في جميع المال غير
متميز زاد في رواية ليس فيها عشاء
ولا حله ولا أعضاء وزاد فيه ذكر
البقر أيضاً وذكر في البقر والغنم
ما ذكر في الإبل وقطعه بفتح
الطاء وبكسرهما على الأشهر بل
قال الزين العراقي أنه المشهور
في الرواية (قال ومن حقها) يريد
حق الكرم والمواساة وشرف
الاخلاق لأنه فرض قاله ابن
بطال (أن تحلب على الماء) يوم
ورودها كما زاد أبو نعيم وغيره
لحضرته المساكين النازلون على الماء ومن لا يلبس فيها يعطى من ذلك اللبن ولأن فيه رفقا بالماشية

والخافض في التخصيص عن إبراهيم الحربي أنه قال في سماع هذا المتن لفظه وهم فيه
الراوى وإنما هو قانا أخذوا من شطر ما لم يجهل ما له شطرين ويخصر عليه المصدق
وأخذ الصدقة من غير الشطرين عقوبة لئلا يسهل أن كل ما لا يملكه فلا وعاقب
بعضهم أن لفظه وشطر ما له بضم الشين المجعلة وكسر الطاء المهملة فعل مفعول
ومعناه جعل ما له شطرين يأخذ المصدق الصدقة من أى الشطرين أراد ويجب
عن القدر على الحديث من المقال بأنه عملاً بقدر عقله وعن كلام الحربي وما بعده
بأن الأخذ من غير الشطرين صادق عليه اسم العقوبة بالمال لأنه زائد على الواجب
وأما حديثهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاحراق فاجب عنه بان السنة أفعال
وأفعال وتقديرات والمهم ليس من الثلاثة ويرد بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يهم
الإبلاخ من وأما حديث عمر فيما فيه من المقال المتقدم وكذلك أجيب عن حديث ابن
عمر وأما حديث سعد بن أبي وقاص فيما فيه من باب القدية كما يجب على من يصيد صد
مكة وإنما عين صلى الله عليه وآله وسلم نوع القدية هنا بانها سلب العاصفة فتعصر على
السبب لقصور العلة التي هي هذه الحرمة عن التعدية وأما حديث تفريم كاتم الصلوة
والخروج غير ما يأكل من الثمر وقضية المدد في نهى واردة على سبب خاص فلا يجاوزها
إلى غيره لأن ما سائر أحاديث الباب مما ورد على خلاف القياس وأورد الأدلة كتاباً وسنة
بحريم مال الغير قال الله تعالى لا تأكلوا أموالكم يتسكنها بالباطل الآن تكون تجارة
لأنها كالأموال يتسكنها بالباطل وتدلوها إلى الحكام وقال صلى الله عليه وآله وسلم
في خطبة حجة الوداع انما دأؤكم وأموالكم وأعراضكم الحديث قد تقدم وقال لا يهل
مال امرئ مسلم إلا بطيبه من نفسه وأما ما خرّق على طعام الخنزير ودور القوم وهدمه
دار جبر فبعد تسليم صحة الاسناد إليه وانها من فعله لا احتجاج به يجب عنه بذلك
قطع ذرائع الفساد كهدم مسجد الضرار وتسكير المزامير وأما المروى عن عمر من ذلك
فيجاب عنه بعد ثبوته بأنه أيضاً قول صحابي لا يفتض للاحتجاج به ولا يقوى على تخصيص
عمومات الكتاب والسنة وكذلك المروى عن ابن عباس قوله عزمة من عزومات و بنا
قال في البدر المنير عزمة خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك عزمة وضبطه صاحب ارشاد
الفقه بالنصب على المصدر وكلا الوجهين جائز من حيث العربية ومعنى العزمة في اللغة
المحذوف في الأمر وفيه دليل على أن أخذ ذلك واجب مفروض من الأحكام والعزائم
الفرأض كما في كتب اللغة

• (باب صدقة المواشي) •

(عن أنس أن أبا بكر كتب لهم أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين التي أمر الله به ورسوله فمن سئلها من المسلمين على وجهها

فليعطها

قال العلماء وهذا منسوخاً لكافة أو هو من الحق الزائد على الواجب النبي لا عقاب بتركه بل على طريق الموساة ويكره

الاخلاق كما هو استدله من يرى ان في المال حق ما غير الزكاة وهو مذهب غير واحد من التابعين وفي الترمذي عن فاطمة بنت قيس عن علي الله عليه وآله وسلم ان في المال حق ما سوى الزكاة ١٣ ووقع عند أبي داود من طريق أبي عرو

الغفاني ما يفهم ان هذه الجلة وهي ومن حقها الخمس درجة من قول أبي هريرة لكن في مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر وفيه فقلنا يا رسول الله وما حقها قال اطراق لحملها واعارة ولداها ومنعهم وحملها على الماء وحمل عليها في سبيل الله فبين انما مرفوعة كتابته عليه في القبح لكن قال ابن العراقي الظاهر انما أي هذه الزيادة ليست متصلة بكتيبته أو الزبير في بعض طرق مسلم فذكر الحديث دون الزيادة ثم قال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول ثم سألت جابرا فقال مثل قول عبيد بن عمير قال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول قال قال رجل يا رسول الله ما حق الابل قال حملها على الماء قال ابن العراقي فقد بين ان هذه الزيادة انما هي لأبواب الزبير من عبيد بن عمير مرسله لأدرك الجاهل فيها انتهى لكن وقعت هذه الجملة وحدها عند البخاري مرفوعة من وجه آخر عن أبي هريرة في الثبراب في باب حلب الابل على الماء وهذا يؤول قول الحافظ ابن حجر انما مرفوعة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ولا ياتي) خسر عيسى النبي (أحدكم يوم القيامة بشاة يصمها

فياصمها ومن سئل فوق ذلك فلا يهطه فيأدون خمس وعشرين من الابل الغنم في كل خمس ذود شاة فإذا بلغت خمس وعشرين ففيها البشاة محض الى خمس وثلاثين فان لم تكن البشاة محض فان لبون ذكرا فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها البشاة لبون الى خمس وأربعين فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة طروقة الفحل الى ستين فإذا بلغت واحدة وستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها البشاة لبون الى تسعين فإذا بلغت واحدة وتسعين ففيها حقتان طروقتان الفحل الى عشرين ومائة فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فإذا تباين أسنان الابل في فرائض الصدقات ففي بلغت عنده صدقة الجذعة واليست عنده جذعة وعند حقة فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر ناله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة واليست عنده الاجذعة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة واليست عنده البشاة لبون فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر ناله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة البشاة لبون واليست عنده الاجذعة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة البشاة لبون واليست عنده البشاة لبون وعنده البشاة محض فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر ناله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة البشاة محض وليس عنده البشاة لبون ذكرا فانه يقبل منه وليس معه شيء ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها شيء الا ان يشاء وفي صدقة الغنم في شاة اذا كانت أربعين ففيها شاة الى عشرين ومائة فإذا زادت ففيها شاتان الى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة فإذا زادت ففي كل مائة شاة ولا يؤخذ في الصدقة هزمة ولا ذات عوار ولا تيس الا أن يشاء المصدق ولا يجمع بين مفرق ولا يفرق بين مجتمع خشيمة الصدقة ومن كان من خيل طين فانها يقرأ بها بين ما بالسوية وإذا كانت ساعة الرجل ناقصة من أربعين شاة شاة واحدة فليس فيها شيء الا ان يشاء وفي الرقعة ربع العشر فاذا لم يكن المال الا تسعين ومائة فليس فيها شيء الا ان يشاء وفي رواد أجدوا والناسق وأبو داود والبخاري وقطعة في عشرة مواضع ورواه الدارقطني كذلك وفي رواية في صدقة الابل فإذا بلغت احدى وعشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمس حقة قال الدارقطني هذا السناد صحيح ورواه كلهم ثقات الحديث أخرجه ايضا الشافعي والبيهقي والحاكم قال ابن حزم هذا كتاب في نهاية الصحة على به الصدوق بحضرة العلماء ولم يخالفه أحد وصححه ابن حبان أيضا وغيره قوله ان أبابكر كتب لهم في لفظ للبخاري

على رقبته لها بعمار بضم الهمزة الغنسة أي صوت قال ابن المبرور من لطف الكلام ان انتهى الذي أولناه النبي يحتاج الى تاويل أيضا فان القمامة ليست دابة تكليف وليس المراد منهم عن ان يأولهم للحالة انما المراد لا تمنعوا الزكاة فتأولوا بذلك

فإنه في الحقيقة إنما بشر سبب الاتيان لانفس الاتيان وفي رواية ثغاف وهو صياح الغنم أيضا ورجحه ابن التين (فيقول يا محمد فاقول) له (لا أمالك شيئا) أي للتخفيف ١٤ عنك (قد بلغت) اليك حكم الله (ولاباني) أحدكم يوم

القيامة (يعبر) ذكر الابل وأنشأه (يحملة على رقبته له وغاه) صوت الابل (فيقول يا محمد فاقول) له (لا أمالك شيئا) من الله شيئا (قد بلغت) اليك حكم الله تعالى (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم من آتانا الله) أي أعطاه (مالا لم يؤزر كانه مثل له) أي مولده (يوم القيامة) ماله الذي لم يؤزر كانه (شجاعا) بهيم الشين وهو الحية الذكر والذي يقوم على ذنبه ويؤايب الرجل والفسار ورجما بلغ الفارس (أقرع) لاشعر على رأسه لكثرة سبه وطول عمره (لهزيبتان) أي زبدتان في شديقه يقال تكلم فلان حتى زبد شفاه أي خرج الزبد عليه أو هما نابان يخرجان من فيه ورجل بعدهم وجود ذلك كذلك أو هما النكتتان السوداوان فوق عينيه وهو أوحش ما يكون من الحيات وأخبشه (بطوقه) أي بجعل طوقا في عنقه (يوم القيامة) ثم يأخذ (الشجاع) (لهزيبته) يعني شديقه (أي جانب القم) (ثم يقول) (الشجاع له) (أنا مالك أنا كنزك) يخاطبه بذلك ليزدغصه وتم كماله عليه (ثم قال) (صلى الله عليه وآله وسلم) (لا يحسن الذين

ان أبابكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله قوله التي فرض رسول الله معني فرض هنا واجب وأشعر به معني بأمر الله تعالى وقيل معناه قد دلان إيجاب ما نابت بالكتاب فيكون المعنى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين ذلك قال في الفتح وقد يرد الفرض به معني البيان كقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم وبعني الانزال كقوله ان الذي فرض عليك القرآن وبعني الحل كقوله ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له وكل ذلك لا يخرج عن معني التقدير ووقع استعمال الفرض به معني الزوم حتى يكاد يغلب عليه وهو لا يخرج عن معني التقدير وقد قال الراغب كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو به في الالزام وكل شيء ورد فرض له فهو به في الحرمان عليه وذكر ان معني قوله تعالى ان الذي فرض عليك القرآن أي أوجب عليك العمل به وهذا يؤيد قول الجمهور ان الفرض مرادف للوجوب وتفرق الحقيقة بين الفرض والواجب باعتبار ما يقتضيه من لامشاهدة فيه وانما النزاع في حمل ما ورد من الاحاديث العحصية على ذلك لان اللفظ السابق لا يحتمل على الاصطلاح الحادث انتهى قوله ورسوله في نسخة رسوله بدون واو وهو الصواب كما في البخاري وغيره قوله ومن سئل فوق ذلك فلا يعطه أي من سئل زاده على ذلك في سنن وأعدده للذبح ونقل الراغب الاتفاق على ترجمته وقيل معناه فلينع الساعي وليتول اخر اجبه بنفسه أو يدفعها الى ساع آخر فان الساعي الذي طلب الزيادة يكون بذلك متعديا بشرطه ان يكون أمينا قال الحافظ لكن محل هذا اذا طاب الزيادة بغيرنا ويل انتهى وعله يشير بهذا الى الجمع بين هذا الحديث وحديث ارضوا مصدقكم عند مسلم من حديث جابر وحديث سياتكم ركب مبعوضون فاذا أتوكم فرجبواهم وخالوا بينهم وبين ما بينهم فان عدلوا فلا تنسهم وان ظلموا فعلموا وارضوهم فان تاملز كاذبكم رضاهم أخرجه أبو داود من حديث جابر بن عتيك وفي انظر للطبراني من حديث سعد بن أبي وقاص ادفعوا اليهم ما صلوا الخمس فتكون هذه الاحاديث محمولة على ان التعامل تأويلا في طلب الزيادة على الواجب قوله الغنم هو ميتة وما قبله خبره وهو يدل على ان اخراج الغنم فيمادون خمس وعشرين من الابل متعين واليه ذهب مالك وأحمد لا يجزى عندهما اخراج بعير عن أربع وعشرين وقال الشافعي والجمهور يجزى لانه اذا أجزأ في خمس وعشرين فاجزأه فيمادونها بالاولى قال في الفتح ولان الاصل ان يجب في جنس المال وانما عادل عنه رفعه بالمالك فاذا رجع باختياره الى الاصل أجزأه فان كانت قبة البعير مثلا دون قبة أربع شياء فقهه خلاف عند الشافعية وغيرهم والاقبس انه لا يجزى انتهى قوله في كل خمس ذود شاة الذود بفتح الدال المعجمة وسكون الواو بعد هاء الدال مهملة قال الاكثرو هو من الثلاثة الى العشرة لاواحدة من لفظه وقال أبو عبيدة من الاثنين الى العشرة قال

يجنون الآية أي لا يحسن الماخون بلهم خداهم وفي رواية الترمذي قرأ مصادفه سبطون وهو ما خلوا به يوم القيامة وفيه دلالة على ان المراد بالتطريق حقه خلافا لما قال ان معناه بسطوق في الاثم وفي ثلاثة الرسول

صلى الله عليه وآله وسلم الآية عقب ذلك دلالة على انه انزلت في ماني الزا كان عليه أكثر المنسرين وقد أخرجه أيضا
في التفسير والنسائي في الزا كان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ١٥ قال قال رسول الله صلى الله عليه

وهو محتسب بالاثاث وقال سبويه يقول ثلاث ذود لان الذود مؤنث وليس باسم كسر
عليه مد كرو قال القرطبي أصله ذاد ذود اذا دفع شيئا فهو مصدر وكان من كان عنده
دفع عن نفسه معرفة الفقرو شدة الفاقة والحاجة وقال ابن قتيبة انه يقع على الواحد
فقط وانكر ان يراد بالذود الجمع قال ولا يصح ان يقال خمس ذود كما لا يصح ان يقال
خمس ثوب وغلط بعض العلماء في ذلك وقال أبو حاتم السجستاني تركوا القياس في الجمع
فقالوا خمس ذود لخمس من الابل كما قالوا لثلاثمائة على غير قياس قال القرطبي وهذا
صريح في ان الذود واحد في لفظه قال الحافظ والاشهر ما قاله المتقدمون انه لا يطلق على
الواحد قوله فاذا بلغت خمس أو عشرين ففيه اربعة مخاض بنت المخاض يفتح الميم بعدها
خاء مبهمة خفيفة وآخره ضاد مبهمة هي التي أتى عليها حول ودخلت في الثاني وحلت أمها
والمخاض الحامل والمراد انه قد دخل وقت حملها وان لم يتحمل وهذا يدل على انه يجب
في الخمس والعشرين الى الخمس والثلاثين بنت مخاض واليه ذهب الجمهور وأخرج ابن
أبي شيبة وغيره عن علي عليه السلام ان في الخمس والعشرين خمس شياء فاذا أصارت ستا
وعشرين كان فيها بنت مخاض وقد روى عنه هذا مرفوعا وموقوفا قال المناذلي
واسناد المرفوع ضعيف قوله فان ابون ذر وهو الذي دخل في السنة الثالثة وصارت
أمة لبونابو رضع الحمل وقوله ذرنا كسر ذاء قوله ابون لبون وفيه دليل على جواز العدول
الى ابن اللبون عند عدم بنت المخاض قوله ابنة لبون زاد البخاري أتى قوله حقيقة الحقة
بكسر المهملة وتشديد القاف والجمع حقائق بالكسر وطروقة الفعل يفتح أوله أي
مطروقة كملوبة بمعنى مخلوبة والمراد انها ابنت ابن بطرقها الفعل وهي التي أتت عليها
ثلاث سنين ودخلت في الرابعة قوله فقها جاذعة الحقة بفتح الجيم والذال المجهمة وهي
التي أتى عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة قوله في كل أربعين بنت لبون المراد انه
يجب بعد تجاوز المائة والعشرين بواحدة في كل أربعين بنت لبون فيكون الواجب
في مائة واحد وعشرين بنت لبون الى هذا ذهب الجمهور ولا اعتبار بالمجازفة
بدون واحدة كنصف أو ثلث أو ربع خلافا لما صغرى فقال يجب ثلاث بنات لبون
بن زيادة بعض واحدة برده عليه ما عند الدارقطني في آخره هذا الحديث وما في كتاب عمر
الآن بلفظ فاذا كانت احدى وعشرين من مائة ومثلا في كتاب عمر بن حنبل وما في آقاله
الجمهور ذهب الناصر والهادي في الاحكام حكوا ذلك عنه مما المهدى في البحر روى في
البحر أيضا عن علي وابن مسعود والنسبي وجاهد والهادي وأبي طالب والمزني بالله وأبي
العباس ان القريضة تسألف بعد المائة والعشرين فيجب في الخمس شاة ثم كذلك واخرج
أهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم وما زاد على ذلك استنزفت القريضة وهذا ان صح
كان محمولاً على الاستئذان المذكور في الحديث أعني ان يات بنت اللبون في كل أربعين
والحقة في كل خمسين جمعاً بين الاحاديث لا يقال انه يري حديث الاستئذان جمعاً

عليه وروى ابن سعد في الطبقات ان عبد الملك بن مروان أول من أحدث ضربها ونقش عليها سنة خمس وسبعين وقال
الماوردي فقبله عمر ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان منقلاً ومضى نقص من المنقال ثلاثة أعشاره كان درهما وكل

عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان (وليس فيمداون خمس ذود) من الأبل (صدقة)
قال ابن المنير أضاف خمس الذود ١٦ وهو مذكر لأنه يقع على المذكر والمؤنث وأضافه إلى الجمع لأنه يقع على

المفرد والجمع وأما قول ابن قتيبة
أنه يقع على الواحد فقط فلا
يدفع ما نقله غيره أنه يقع على
الجمع انتهى والا كقول ابن
الذود من الثلاثة إلى العشرة
لا واحد له من لفظه وأنكر ابن
قتيبة أن يراد بالذود الجمع وقال
لا يصح أن يقال خمس ذود كما
لا يصح أن يقال خمس فوب
وغاظه العلماء في ذلك لكن قال
أبو حاتم المجسني ترعوا
القياس في الجمع فقالوا خمس
ذود لخمس من الأبل كما قالوا
ثلثمائة على غير قياس قال
القرطبي وهذا صريح في أن
الذود واحد في لفظه والأشهر
ما قاله المتقدمون أنه لا يصح
على الواحد وقال في القاموس
من ثلاثة إلى عشرة إلى عشرة
أو خمس عشرة أو عشرين
أو ثلاثين أو مائتين الثلثين إلى
التسع ولا يكون إلا من الأناث
وهو واحد وجمع أو جمع
لا واحده أو واحد جمع أو واحد
(وليس فيمداون خمسة أوسق)
من غراب (صدقة) والأوسق
جمع وسق وهو ستون صاعا
والصاع أربعة أمداد والمد
وثلث البغدادي فالأوسق
الخمسة ألف وسقائة وطل
بالبغدادى وطل بغدادى
الأظهر مائة وعشرون درهما

الرجوع إلى إيجاب شاة في كل خمس إلى خمس وعشرين على حسب التفصيل المتقدم بانه
متضمن للإيجاب بمعنى إيجاب شاة مثاقيل الخمس الزائدة على مائة وعشرين وحديث
الرباب وما في معناه متضمن للأسقاط لأننا نقول هو وهم ثانی من قوله وإذا زادت في
كل أربعين فظان أن معناه في كل أربعين من الزيادة فقط وليس كذلك بل معناه في كل
أربعين من الزيادة والمزيد وحكي في الفتح عن أبي حنيفة مثله قول علي وابن مسعود
ومن معهما وقيل في البحر بانه وقول بذلك إلى مائة وخمس وأربعين ثم فيما زاد
روايتان كالذهب الأول وكالذهب الثاني قوله ويجعل معها شاتين الخ فيه دل على
أنه يجب على المصدق قبول ما هو أدون وبأخذ التفاوت من جنس غير جنس الواجب
وكذا العكس ونذهب الهادوية إلى أن الواجب انما هو زيادة فضل القيمة من المصدق
أو رب المال ويرجع في ذلك إلى التقويم لكن أجاب الجمهور عن ذلك بانه لو كان كذلك
لم ينظر إلى ما بين السنين في القيمة وكان العرض يزيدنازوة ينقص أخرى لاختلاف ذلك
في الأمكنة والأزمنة فلما قدر الشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك
هو الواجب في الأصل في مثل ذلك ولولا تقدير الشارع بذلك لتعذبت بنت الخناس مثلا
ولم يجز أن تبدل ابن لبون مع التفاوت وذهب أبو حنيفة إلى أنه يرجع إلى القيمة فقط عند
التعذر وذهب زيد بن علي إلى أن الفضل بين كل سنتين شاة أو عشرة دراهم قوله
الآن بشأهم أي الآن يتطوع متبرعا قوله فإذا زادت فيها شاتان قد ورد ما يدل
على تعيين أقل المراد من هذه الزيادة المطلقة في كتاب عرو بن حزم فإذا كانت إحدى
وعشرين حتى تبلغ مائتين ففيها شاتان وقد تقدم خلاف الاصطغري في ذلك قوله
ففي كل مائة شاة مقتضاها أن الواجب الشاة الرابعة حتى يوفي أربعة مائة شاة وهو مذهب
الجمهور وعن بعض الكوفيين والحسن بن صالح رواية عن أحمد إذا زادت على الثلثمائة
واحدة وجبت الأربع قوله هرمة بفتح الهاء وكسر الراء هي الكبيرة التي سقطت
أسنانها قوله ولأذات عوار بفتح العين المهملة وضهها وقيل بالفتح فقط أي معيبة وقيل
بالفتح العيب وبالضم العور واختلف في مقتضى ذلك فلا كثر على أنه ما ثبت به الرد في
البيع وقيل ما يمنع الأجزاء في الإضحية ويدخل في المعيب المريض والذي بالنسبة إلى
الأنثى والغير بالنسبة إلى السن أنه منعه قوله ولا تنس بشأه فوقية مفتوحة وياء
تحتية ساكنة ثم سنين مهملة وهو على الغنم قوله الآن بشأه المصدق قال في الفتح اختلاف
في ضبطه يعني المصدق فلا كثر على أنه بالشديد والمراد المالك وهو اختيار أبي عبيد
وقد قيل الحديث لا تؤخذ هرمة ولأذات عيب أصلا ولا يؤخذ التيس الأرض المالك
لكونه محتاجا إليه في أخذه بغير اختياره واضراره وعلى هذا فالألسنة تنقص
بالثالث ومنهم من ضبطه بتحقيق الصاد وهو الساعي وكأنه أشبه بذلك إلى التفويض
إليه في اجتماعه لكونه يجري مجرى الوكيل فلا يضر في غير المحلصة فيتعذر بيعها تنصيه

وأربعة أسباع درهم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من القواعد
تصدق بعدل ثمرة) يسكون الميم والعدل عند الجمهور بفتح العين المثل وبالكسر المحل بكسر الحاء أي بقية ثمرة (من كسب

طبيب) حلال (ولا يقبل الله الا الطيب) تاكيد لتقريب المطلوب في النفقة (وان الله يتقبلها بيمينه) قال الخطابي ذكر البين
 لانها في العرف ما عجز والآخر لما كان وقال ابن اللبان نسبة الایدى ١٧ اليه تعالى استعاره لحقائق أنوار

علوية يظهر عنها انصرفه وبطشه
بدأ واعادة تلك الانوار متفازة
في روح القرب وعلى حسب
تفاوتها واسعة دوائرها تكون
رتبة التخصص بما يظهر عنها
فتور النضل باليمين ونور العدل
باليد الاخرى والله تعالى متعال
عن الجوارحه انتهى ومذهب
السلف ان اليمين والبدو والقدم
ونحوها مما ورد في القرآن
والسنة صفات له سبحانه وتعالى
يجب امرارها على ظاهرها من
دون تأويل وتكييف وتعطيل
وتحريف وهو الحق الاتحقيق
بالاتباع ومذهب الخلف
التأويل لذلك وهو ضعيف
مرجوح لا يتشبه بالاكل من
لم يفت من بجوار العرفان
ولم يثم من روائح السنة
والقرآن ما يلهي قلبه ويرسخ
به حلاوة الايمان وفي رواية
منه بل الاخذ بها بينه وفي رواية
مسلم في قبضها وعند البزار من
حدث عائشة فيتلهاها الرهن
بيده (ثمير بها صاحبه) مضاعفة
الاجر والمزيد في الكمية (كما
يرى في أحدكم فلوله) يفتح الزاوم
اللام ونشد اليا والمفتوحة
المهملانه بقلى أى ينظم وقيل
هو كل فطيم من ذات حافر والجمع
أفلاء قال أبو زيد اذا قصت الله
شددت الراء واذا كسرتها

القواعد وهذا قول الشافعي انتهى قولاً ولا يجمع بين مفتقر ولا يفرق بين مجموع خشيبة
الصدقة قال في الفتح قال مالك في الموطأ معنى هذا أن يكون التفرع الثلاثة لكل واحد
منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونهما حتى لا يجب عليهم كلهم فيها إلا شاة
واحدة أو يكون للخطيبين ما تناشأه وشاة فيكون عليهم ما فيها ثلاث شيا فيفرقونها حتى
لا يكون على كل واحد منهما إلا شاة واحدة وقال الشافعي هر خطاب الرب المال من
جهة والساعي من جهة فامر كل منهما أن لا يحدث شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة
قرب المال بخشي أن تنقص من الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل والساعي أن تقل الصدقة
فيجمع أو يفرق لتكثر ففي قوله خشية الصدقة أي خشية أن تكثر أو تقل فلما كان محتملاً
للاثنين لم يكن الجمل على أحدهما أولى من الآخر فعمل عليهم ما يمكن الذي يظهر أن
حمله على المال أظهر واستدل به على أن من كان عنده دون الأصابع الفضة ودور
النصاب من الذهب مثلاً أنه لا يجب ضم بعضه إلى بعض حتى يدرى ما إذا كان لا فيجب عليه
فيه الزكاة خلافاً لما قال بالضام كمال السبكية والهادوية والخمعية واستدل به أحمد على
أن من كان له شية يولد لا تبلغ النصاب وليولد آخر ما يوفي به من الثمن لا انضم قال ابن
المنذرى أنه الجمهور وفناوا التجمع على صاحب المال أمواله ولو كانت في بلدان شتى
ويخرج منها الزكاة واستدل به أيضاً على إبطال الحيلة والعمل على المقاصد المدلول عليها
بأقراش قولهم وما كان من خطيبين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية قال في الفتح
اختلف في المراد بالخطيبين فعند أبي حنيفة أنهما الشريكان قال ولا يجب على أحد
منهما فيما يملك المال الذي كان يجب عليه ما لو لم يكن خطاط وتعتبه ابن جرير بأن لو كان
تشريقهما على جمعها في الحكم لمطاط فائدة الحديث ونهت عن أمره لو فعله كان فيه
فائدة ولو كان كما قال لم يكن لتراجع الخطيبين بينهم ما معنى ومثل ذلك أبي حنيفة
روى البخاري عن سفيان وبه قال مالك وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث ذ
بلغت ما شئتم من النصاب زكوا والخلط عندهم أن يجمعوا في المهرج والمبيت والماوض
والفعل والشركة أخص منها وما ومثل ذلك روى سفيان في جامعه عن عمر والمصري إلى
هذا لتسوية معين وعما يدل على أن الخطاط لا يستلزم أن يكون شريكا قوله تعالى وإن
كثيرا من الخطاط وقد بينه قبل ذلك بقوله إن هذا أخيه لتع وتسهون نعمة واعتذر
بعضهم عن المنعبة بأن الحديث لا يلزمهم أم أرادوا أن الأصل ليس فيه دون خمس
ذو صدقة وحكم الخطاط بخالفه ويرد بأن ذلك مع الانفراد وعدم الخطاط إلا أن انضم
مادون الخمس إلى عدد الخطاط فيكون به الجميع نصا فانه يجب تركيبة الجميع له هذا
الحديث وما ورد في معناه لا بد من الجمع هذا ومعنى التراجع كما قال الخطاطي أن يكون
بينهم أربعون شاة مثلا لكل واحد منهما عشر ذن قد عرف كل منهم ما عين ماله فباخذ
المصدق من أحدهم مائة فيرجع إلّا أخذ من ماله على خطيبه بقية نصف شاة وهي تسعة

٣ . نيل ع ساكنت الام بجر ووعرب به المشعل لانها يزيد زيادة مية ولان
٢ صدقة تاح النعماء احم سماك بنات حار الاله قنبر كان فطه افله الم والى الخلق والى الكمال كمال

عمل ابن آدم لاسم الله دقة فان العبد اذا صدق من كتب طيب لا يزال نظر الله اليها يكسبها نعت الكمال حتى يفتي
 بالتصديق انصاب يقع المناسبة ١٨ بينه وبين ما قدمه نسبة ما بين القرة الى الجبل وفي رواية الترمذي من

حديث أبي هريرة أيضا فلو أو
 مهره وأبعد الزاقي من وجه آخر
 عنه مهره وأفضله وعند البزار
 من روايته أيضا مهره أو وصفه
 أو فضله ولا ينخرجة من طريق
 سعيد بن يسار عن أبي هريرة
 فلو أو قال فضله وهذا يشعر
 بأن أولئك قال المازري
 هذا الحديث وشبهه إنما عبر به
 على ما اعتادوا في خطابهم
 لينهموا عنه فكفى عن قبول
 الصدقة بالعين وعن ضعف
 أجزائها التريية وقال عياض
 لما كان الشيء الذي رضى يتلقى
 بالعين ويؤخذ به المستعمل في
 مثل هذا واستعمله بول يقول
 القائل «تلقاها عارية بالعين»
 أي هو مؤهل للعبادة
 والشرف وليس المراد بها
 المارحة قال الترمذي في جامعه
 قال أهل العلم من السنة
 والجماعة نؤمن بهذه الأحاديث
 ولا نؤهم فيها تشبها ولا نقول
 كيف هذا هكذا روى عن مالك
 وابن عينة وابن المبارك وغيرهم
 وأنكرت الجهمية هذه الروايات
 انتهى قال في الفتح وسبأني
 الرد عليهم أي على الجهمية
 في كتاب التوحيد أن شاء الله
 تعالى (حتى تكون مثل الجبل)
 يعني القرة وعند الترمذي باللفظ
 حتى ان اللفظة لتعبر مثل أحد

خلطة الجوارق وله وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة شاة لفظ شاة الاول
 منصوب على انه عجز عدداً أربعين ولفظ شاة الثاني منصوب أيضاً على انه عجز نسبة
 ناقصة الى السائمة قوله وفي الرقة بكسر الراء وتخفيف القاف هي الفضة الخصال
 سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة قال الحافظ قبل أصلها الورق في ذوات الواو
 وعوضت الهاء وقيل تطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق وعلى هذا قيل ان الأصل
 في زكاة التقدين نصاب الفضة فإذا بلغ الذهب ما قيمته ما تدارهم فضة خاصة وجبت
 فيه الزكاة وهي ربع العشر وهذا قول الزهري وخالفه الجوهري وروى ما يأتى البحث عن
 ذلك في باب زكاة الذهب والفضة (وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قد كتب الصدقة ولم يجرها الى عمله حتى توفي قال وانجرها
 أبو بكر من بعده فعمل بها حتى توفي ثم أنجرها عمر من بعده فعمل بها قال فلقد هلك
 عمر يوم هلك وان ذلك لمقرود بوصيته قال فكان فيها الى الأبل في خمس شاة حتى ينهي
 الى أربع وعشرين فاذا بلغت الى خمس وعشرين ففيها بلغت مخاض الى خمس وثلاثين
 فان لم تكن بلغت مخاض فابن لبون فإذا زادت على خمس وثلاثين ففيها بلغت لبون الى
 خمس وأربعين فاذا زادت واحدة ففيها حقة الى سبعين فاذا زادت ففيها جذعة الى خمس
 وسبعين فاذا زادت ففيها بنتا لبون الى تسعين فاذا زادت ففيها حقتان الى عشرين
 ومائة فاذا كثرت الأبل ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنتا لبون وفي الغنم من
 أربعين شاة شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت شاة ففيها شاة الى مائتين فاذا زادت ففيها
 ثلاث شاة الى ثلثمائة فاذا زادت بعد فليس فيها شيء حتى تبلغ أربع مائة فاذا كثرت الغنم
 ففي كل مائة شاة وكذلك لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع ويرى مفرق مخافة الصدقة وما كان
 من خليطين فهو ما يترجاهان بالسوية لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب من الغنم رواه أحمد
 وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي هذا تلخيص رواية الزهري عن سالم
 مرسل فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنتا لبون حتى تبلغ تسعاً
 وعشرين ومائة فاذا كانت ثلاثين ومائة ففيها بنتا لبون وحقة حتى تبلغ تسعاً وثلاثين
 ومائة فاذا كانت أربعين ومائة ففيها حقتان و بنتا لبون حتى تبلغ تسعاً وأربعين
 ومائة فاذا بلغت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقات حتى تبلغ تسعاً وخمسين ومائة فاذا
 كانت ستين ومائة ففيها أربع بنتا لبون حتى تبلغ تسعاً وستين ومائة فاذا كانت
 سبعين ومائة ففيها ثلاث بنتا لبون وحقة حتى تبلغ تسعاً وسبعين ومائة فاذا بلغت ثمانين
 ومائة ففيها حقتان و بنتا لبون حتى تبلغ تسعاً و ثمانين ومائة فاذا كانت تسعين ومائة

وقال وتصدق في ذلك في كتاب الله يحق الله الربا وربي الصدقة وفي رواية ابن جرير النمر يجان فنها
 تلاوة الآية من كلام أبي هريرة وسلم من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة حتى تكون أعظم من الجبل ولا ينجر من

وجه آخر عن القاسم حتى يوافيها يوم القيامة وهي أعظم من أحد دوزاد عبد الرزاق في روايته من طريق القاسم أيضا
فصدقوا والظاهر المراد بعظمها ان عظم لتثقل في الميزان ١٩ ويحتمل ان يكون ذلك معسبارة عن

فوقها (عن حارث بن وهب)
الخزاعي أخى عبد الله بن عمر بن
الخطاب لأمه (رضي الله عنه)
قال سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم) يقول صدقوا فإنه
 يأتي عليكم زمان يمشي الرجل
 فيه (بصدقته فلا يجرم بيقبلها
 يقول الرجل) الذي يريد المصدق
 ان يعطيه الصدقة (لوجئت بها
 بالامس) حيث كنت محتاجا
 اليها اقبلها فاما اليوم فلا حاجة
 لي بها (والظاهر ان ذلك يقع
 في زمان كثرة المال وبفضه قرب
 الساعة) كما قال ابن بطال قال
 ابن المنير والمقصود المثل على
 التحذير من التسويف بالصدقة
 لما في التسرع اليها من تفصيل
 التواضع كورقيل لان التسويف
 بها قد يكون ذريرة الى عدم
 القابل لها اذ لا يتم مقصود
 الصدقة الا بصداقة المحتاج اليها
 وقد أخبر الصادق انه سيقع فقد
 الفقراء المحتاجين الى الصدقة
 بان يخرج الفنى صدقته فلا يجرد
 من يقبلها فان قيل من أخرج
 صدقته مثاب على نيته ولولم يجرد
 من يقبلها فالجواب ان الواجد
 يشاب ثواب المجاناة والفضل
 ولذا رأى يشاب ثواب الفضل فقط
 والاول أخرج وفي الحديث المثل
 على الصدقة والاسراع بها
 والتهديد بمصر وفان أخرها

ففيها ثلاث حقان وابنة لبون حتى تبلغ تسعا وتسعين ومائة فاذا كانت مائتين ففيها
 أربع حقان وخمس نبات لبون أي السنين وجدت أخذت رواه أبو داود الحديث
 أخرج المرفوع منه أيضا الدارقطني والحاكم والبيهقي ويقال تفرد بوسله سفيان بن
 حسين وهو ضعيف في الزهري خاصة والمفاظ من أصحاب الزهري لا يصرفه رواه
 أبو داود والدارقطني والحاكم عن أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري
 قال هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي كتب في الصدقة وهي عند
 آل عمر قال ابن شهاب أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عوف عن عطاء علي وجهها وهي التي انتسخ
 عمر بن عبد العزيز بن عبد الله وسالم بن عبد الله بن عوف هذا الحديث وقال البيهقي
 تابع سفيان بن حسين على وصلة سليمان بن كثير وأخرجه ابن عدى من طريقه ولكنه
 كما قال المافظ ليزن في الزهري وقد اتفق الشيخان على إخراج حديث سليمان بن كثير
 والاحتجاج به وأخرج مسلم حديث سفيان بن حسين واستشهد به البخاري قال
 الترمذي في كتاب العلى سألت البخاري عن هذا الحديث فقال أرجو أن يكون
 محفوظا وسفيان بن حسين صدوق انتهى وضعف ابن معين هذا الحديث وقال تفرد به
 سفيان بن حسين ولم يتابع سفيان أحد عليه وسفيان ثقة دخل مع يزيد بن المهلب
 خراسان وأخذوا عنه وفي رواية للدارقطني في هذا الحديث ان في خمس وعشرين
 خمس شياقة وضعت في الانعام من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري وهو ضعيف واعلم ان
 المرفوع من هذا الحديث هو بعض من حديث أنس السابق وقد تقدم شرحه قوله
 ففيها ابنتا لبون وحقة الحقنة عن خمسين وبتا لبون عن ثمانين وكذلك اذا بلغت مائة
 وأربعين ففيها احقتان عن مائة وبت لبون عن أربعين واذا بلغت مائة وخمسين ففيها
 ثلاث حقان عن كل خمسين حقة واذا بلغت مائة وستين ففيها أربع نبات لبون عن كل
 أربعين واحدة واذا بلغت مائة وسبعين ففيها ثلاث نبات لبون عن مائة وعشرين
 وحقة عن خمسين واذا بلغت مائة وثمانين ففيها احقتان عن مائة وابتا لبون عن ثمانين
 واذا بلغت مائة وتسعين ففيها ثلاث حقان عن مائة وخمسين وبت لبون عن أربعين
 واذا بلغت مائتين ففيها أربع حقان عن كل خمسين حقة وأخرج نبات لبون عن كل
 أربعين واحدة وهذا لا يخالف ما تقدم في حديث أنس لان قوله فيه في كل أربعين بنت
 لبون وفي كل خمسين حقة معناه مثل هذا لا فرق بينه وبينه الا أنه مجمل وهذا مقصود
 ورواه أبو داود في هذا الحديث بعد قوله ولذا تابع فقال وقال الزهري اذا جاء المصدق
 قدمت الشاة اثلاثا فاشترها وثلاثا خمارا وثلاثا وسطا فمأخذ من الوسط (وعن معاذ
 ابن جبل قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن وأمرني أن أخدم من كل
 ثلاثين من البقر تيمما وتبيعة ومن كل أربعين مسنة ومن كل حالم دينار أو عدله
 معافى رواه الخمسة وإدس لابن ماجه فيه حكم الحالم * وعن يحيى بن الحكم ان معاذ

عن مسيقها ومطلهم احق استغنى ذلك الفقير المستحق ففي الفقير لا يحصل ذمة العسى الماطل في وقت الحاجة وعندنا
 الحديث من الربايعات ورأته عليه السلام واسطى وكوفي ومنه التحدث والسباع والقول وأخرجه أيضا في الفقه

في الزكاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال فيفيض) يفيض البياض من فاض الاناء فيضا ٢٠ اذا امتلأ (حتى هم - هم رب المال من يقبل صدقته) من أهم

قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصدق أهل اليمن فأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً ومن كل أربعين مائة فعرضوا علي أن آخذ ما بين الأربعين والخمسين وما بين الستين والسبعين وما بين الثمانين والتسعين فقدمت فأخبرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمرني أن آخذ فيما بين ذلك وزعم أن الأوقاص لأقربضة فيها رواه أحمد الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه والدارقطني والحاكم وصححه أيضاً من رواية أبي وائل عن مسروق عن معاذ ورواه أبو داود والنسائي من رواية أبي وائل عن معاذ ورجح الترمذي والدارقطني الرواية المرسلة ويقال إن مسروقاً لم يسمع من معاذ وقد بالغ ابن حزم في تقرير ذلك وقال ابن القطان هو على الاحتمال ويغني عن استحكام الحديث بالاتصال على رأي الجمهور وقال ابن عبيد البرقي التمهيد أسنده متصل صحيح ثابت وهم بعد الحق فنقل عنه أنه قال مسروق لم يلق معاذ أو تعلقه ابن القطان بأن أباعهما فقال ذلك في رواية مالك عن حبيب بن قيس عن طاوس عن معاذ وقد قال الشافعي طاوس عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه لكثرة من لقوه عن معاذ وهذا ما أعلم من أحده في خلافا انتهى قال الحافظ في التلخيص ورواه البزار والدارقطني من طريق ابن عباس بالنظر لما بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذاً إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً أو تبيعة جذعاً أو جذعة الحديث لكنهم من طريق تبيعة عن السعدي وهو ضعيف ولرواية الثانية المذكورة عن معاذ أخرجهما أيضاً البزار وفي استندها الحسن بن عمار وهو ضعيف ويدل على ضعفه ذكره في القدر معاذ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يتقدم إلا بعد موته وقد أخرج نحو هذه الرواية مالك في الموطأ من طريق طاوس عن معاذ وليس عنده أن معاذ أقدم قبل موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل صرح فيها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات قبل قدومه وحكي الحافظ عن عبد الحق أنه قال ليس في زكاة البقر حديث متفق على صحته يعني في النصب وحكي أيضاً عن ابن جرير الطبري أنه قال صح الإجماع المتيقن المقطوع به الذي لا اختلاف فيه أن كل خمسين بقرة بقرة فوجب الأخذ به إذا ما دون ذلك مختلف فيه ولا نص في إيجابه وتعلقه صاحب الامام بجديد عمرو بن حزم الطويل في الديات وغيرهما فان فيه في كل ثلاثين بقرة تبيع جذع أو جذعة وفي كل أربعين بقرة بقرة وحكي أيضاً عن ابن عبد البر أنه قال في الاستدلال لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه فيها انتهى قوله من كل ثلاثين من البقر فيه دليل على أن الزكاة لا تجب في عا دون الثلاثين واليه ذهب العمدة والنقهاء وحكي في البحر عن سعيد بن المسيب والزهرى أنه ساقب في خمس وعشرين منها كالأبل ورثه أن النصب لاثنتي بالقصاص وإن سلم فالنص مانع قوله تبيعاً أو تبيعة التبيع على ما في القاموس وأنه ما يمة ما كان في أول سنة وفي حديث عمرو بن حزم جذع أو جذعة

والهم الحزن ضبطوه بفتح أوله وضم الهام من الهم وهو ما يشغل القلب من أمرهم به وأسند الفعل إليه لانه كان سبباً فيها حصل لأصحاب المال وبضم الهم وكسر الهام من أهمه الأمر إذا أتمته وقال النووي ضبطوه بوجهين أشهرهما بضم أوله وكسر الهاء والمعنى أنه يتلقى صاحب المال ويجزئه أمر من يأخذ منه زكاته ما له فقد احتج بالخذال كذا العموم الغني للجميع الناس والنسائي بفتح أوله وضم الهام من هم بمعنى قصده ورب فاعل ومن مفعول أي يقصده فلا يجده انتهى (وحتى يعرضه) بفتح أوله (فيقول الذي يعرضه عليه لأرباب) بفتحات أي لخاصة في لاس تخافني عنه قال الزركشي والكرماني والبرماوي كله سقط من الكتاب كلمة فيه وقول البرماوي كذا كرماني وغيرهما وقد وجد ذلك في زمن العناية كان تعرض عليهم الصدقة فيأبون قبولها يشبهونه إلى نحو حكيم بن حزام أدعاه الصديق رضي الله عنه ليعطيه عطاء فأبى وعرض عليه عمر بن الخطاب فرفضه من النبي فلم يقبله ورواه الشيخان وغيرهما ولكن هذا إنما كان لزيادهم وأعرضهم عن الدنيا

مع قوله المال وكثرة الاحتياج ولكن انقبض المال وحدث ولا يستشهد به في هذا المقام وقال في النسخ قوله إن ذلك يكون في آخر الزمان (عن عدي بن حاتم) الطائي (رضي الله عنه) والده الجواد المنيهم ورأسه سنة تسع وأربعين وتوفي

بعد الستين وقد أسن قبل بلغم مائة وعشرين وقيل مائة وعثمانين (قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يجاهه رجلا في الفتح لم أعرفه) (أحد ما يشكو العيلة) أي الفقير ٢١ (والآخر يشكو قطع السبيل)

أي الطريق من طائفة يتصدقون في المكان لأخذ مال ولقتل أو رعب مكابرة اعتماد على الشوكة مع البعد عن القوت (نقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) أما قطع السبيل فانه لا يأتي عليك الا قليل حتى تخرج العير (الابل تحمل الميرة الى مكة بغير خنبر) بركة فعيل الجبر الذي يكون القوم في خنبرته وزمته (وأما العيلة فان الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقة لا يجبر من يقبلها) لا تتقنه عنها (منه) ثم لا تشن أحدكم بين يدي الله عز وجل (ليس يشه وبينه حجاب) هذا على سبيل التمثيل والا قال اري سبحانه وتعالى لا يحيط به شيء ولا يشعبه حجاب وانما يستترعى عن أبصارنا بما وضع فعاين الحجب للجهل عن الادراك في الدنيا فاذا كان يوم القيامة كشفها عن أبصارنا وقواها حتى نراه معانية كما ترى القمر ليلة البدر (ولا ترجمان) بفتح الزاء وضه هو ضم الحميم (يترجم له ثم يقولون له أم أولئك مالا) زاد أبو الوقت ولدا (فليقولن بلى ثم يقولن ألم أرسل اليك رسولا فليقولن بلى فينظرون عيونه فما يرى الا النار ثم ينظرون ثم لا يرى الا النار فلا يقين

قوله مسنة حكى في النهاية عن الأزهري ان البقرة والشاة يقع عليهما اسم السن اذا كان في السنة الثانية والاقتصر على المسنة في الحديث يدل على انه لا يجزئ السن ولكنه أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعا وفي كل أربعين مسنة وأوصى قوله ومن كل حالم يثار فسر أبو داود والحاكم والمراد به أخذ الجزية عن لم يسلم قوله معا فمر بالعين المهملة حتى من هذا لا ينصرف لمساقية من صبغة منتهى الجوع والهم تغيب الثياب المعافرة والمراد هنا الثياب المعافرة كما فسر هذا أبو داود قوله ان الأوقاص الخ هي جمع وقص بفتح الواو والقاف ويوزن ساكنهم أو بدل الصاد سين أو هو ما بين القرضين عند الجهر ورواها عنه الشافعي فيعادون النصاب الأول وقد وقع الاتفاق على انه لا يجب فيها شيء في البقرة الا في رواية عن أبي حنيفة فانه أوجب فيها بين الأربعين والستين ربع مسنة وروى عنه وهو المصحح له لا يجب قطعه من المسنة (وعز رجل يقال له عمر عن مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه ما قالنا ما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اننا أخذنا من الشافعي التي في بطنه اولها وعن سويد بن غفلة قال انانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعته يقول ان في عهدي انانا أخذنا من راضع لبن ولا تفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفرق وانما رجل ينافقه كوما فاني وسكت عنه أبو داود والبيهقي في التلخيص ورجال السنادة ثقات والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي في اسناده هلال بن خباب وقد وقع غير واحد وتكلم فيه بعضهم قوله يقال له عمر بكسر السين المهملة وسكون العين المهملة وآخروه كذا في جامع الاصول ومختصر المذنب وفي كتاب ابن عبد البر بفتح السين المهملة وهو ابن ديسم بفتح الدال المهملة وسكون الراء التحتية وفتح الراء المهملة الكافي الذي روى عنه ابنه جابر هذا الحديث وذكر الدارقطني وغيره ان له صحبة وقيل كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما جاء في هذا الحديث قوله راضع ابن فيه دليل على انه لا يؤخذ ان كان من الصغار التي ترضع اللبن وظاهره ما كانت منفردة أو منضعة الى الكبار ومن أوجبها فمعارض هذا بما أخرجه مالك في الموطأ والشافعي وابن حزم ان عمر قال اسأله عيسى بن عبد الله الثقفي اعتمد عليهم بالفضلة التي يروى عنهم الراعي على يده ولا تأخذها كاسمائي وهو مبنى على جواز التخصيص بذهب الصحابي والحق خلافه قوله كوما بفتح الكاف وسكون الواو هي الناقة العظيمة السننام والحديثان يدلان على انه لا يجوز زناه مصدق ان يأخذ من خيار المساقية وقد أخرج الشيخان من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ثبت معاذ الى العين قال له مالك وكرام أمواهم وقد تقدم الكلام على قوله ولا تفرق بين مجتمع ولا يجمع

أحد لم تار ولو بشق قرة فان لم يجد) سمي بصدق به على المنج (بعضه مائة) بدهم أو يطيب قلبه ليكون ذلك حبيبا لئلا يمان النار قال في الفتح وهذا موافق لحديث أبي هريرة الذي قبله وسعبر ان ذلك يكون في آخر الزمان يحدث أبي موسى

الا في بعده يشعر بذلك ايضا وقد اشار عدى بن حاتم كافي علامات النبوة الى ان ذلك لم يقع في زمانه وكانت وفاته في خلافة معاوية بعد استعراض امر النوح فاتني ٢٢ قول من زعم ان ذلك وقع في ذلك الزمان قال ابن النين انما يقع

معاوية بعد استقرار أمر الفتوح فاتتني

[illegible]

ذلك بعد نزول عيسى حين
 تخرج الارض بركتها حتى
 تشبع الرمانه اهل البيت ولا يبق
 في الارض كافر ﴿١٠﴾ (عن أبي
 موسى) الاشعري (رضي الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لياتن علي الناس
 زمان) قيل هو زمان عيسى
 عليه السلام (يطوف الرجل
 فيه با صدقه من الذهب) خصه
 بالكرم بما لقي في عدم من قبل
 الصدقه لان الذهب اعز الاموال
 وأشرفها فاذا لم يجد من يأخذه
 فغيره بطريق الاولى والقصه
 عدم حصول القبول مع اجتماع
 ثلاثة أشياء طواف الرجل
 بصدقته وعرضها على من
 يأخذها وكونها من ذهب (ثم
 لا يجد أحدا يأخذها منه ويرى
 الرجل الواحد يتبعه أربعون
 امرأة بالذنب) أي يلتصق اليه
 (من قلة الرجال) بسبب كثرة
 الحروب والقتال الواقع في آخر
 الزمان اقول هو صلى الله عليه وآله
 وسلم يكثر الهرج (وكثرة النساء)
 ورواه هذا الحديث كاهن
 كوفيون وآخرجه مسلم بسند
 البخاري ﴿١١﴾ (عن أبي مسعود
 الانصاري) عيسى بن عروبة
 ثعلبة البدرى مشهور بكينيته
 وجزم البخاري بأنه شهم بدرا
 واستخف مرة على السكوفة

وذلك بعد سنة أو بعين قضاها (رضه) الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمرنا بالصدقة انطلقوا أحداً

الى السوق فيحامل) بضم الباء وكسر الميم فعلا مضارعا وفي رواية فتعامل فعلا ماضيا أي تكافأ الحمل بالجرة لتكسب ما يصدق به (فيصيب المد) في متابله أجرة فيصدق به (وان لبعضهم ٢٣) اليوم لمائة ألف) من الدراهم

أو لدا نبرأ والاهداد فلا يصدق زاد البخاري في التفسير كانه يعرض بنفسه وأشار بذلك الى ما كانوا عليه في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قلة الشيء والى ما صاروا اليه بعده من التوسع لكثرة الفروج ومع ذلك فكانوا في العهد الاول يتصدقون بما يجلبدون ولوجهدوا الذين أشار اليهم آخر اختلاف ذلك وفي الحديث الحث على الصدقة بما قل وبما جل وان لا يكثر مما يصدق به وان اليسير من الصدقة يستقر المتصدق من النار ﴿من عاتسة رضى الله عنها قالت دخلت امرأة قال الحافظ ابن حجر لم أعرف اسمها ولا ابتيها (مهما ابتنان) كأنثتان (لها) نسأل عنها (فلم تجد عندي) شاعيرة (واحدة) فاعطيتها ايها) لم تردها خائبة وهي تجدد شيئا متيلا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لها لا يرجع سائل من عندك ولو بشق تمره رواه البزار من حديث أبي هريرة (فقصتها) السائلة (بين ابنتيها ولم تأكل منها) شيئا جعل الله في قلوب الإهات من الرحمة (ثم قامت) فخرجت فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهما فخرجه (عليه وآله وسلم عليهما فخرجه) بشأن السائلة (فقال من ابنتي

أني تجب على المالك اذا مضى بذلك وهو عا لا علم فيه خلافا (وعن سفيان بن عبيد الله الثوري ان عمر بن الخطاب قال تعد عليهم بالصدقة ليجعلها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ الا كولة ولا الرعي ولا الماحض ولا الخلف الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غنم المال وخيابه رواه مالك في الموطأ الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن حزم وأغرب ابن أبي شيبة فرواه مرفوعا قال حدثنا أبو أسامة عن النحاس بن قهم عن الحسن ابن مسلم قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سفيان بن عبيد الله على الصدقة الحديث ورواه أيضا أبو عبيد في الاموال من طريق الاوزاعي عن سالم بن عبد الله الحماري ان عمر بعث مصدقا فاذ كرخوه فجلد تعد عليهم بالصدقة استدله على وجوب الزكوة الصغار وقدم في المرفوع من حديث سويد بن غنلة ما يخالفه قوله الا كولة بفتح الهمزة وضم الكاف العاقر من الشياه والشاة تعزل لال كل هذا في القاسوس وأما الا كولة بضم الهمزة والكاف فهي قبضة الماء كول وايسر مرادة هنالكان السابق في تعداد الخيارات وقوله ولا الرعي بضم الراء وتشديد الباء الواحدة هي الشاة التي تربى في البيت للبيح قوله ولا الخلف الغنم انما معناه من أخذ مع كونه لا يهد من الخيارات لان المالك يحتاج اليه ليتزود على الغنم وقوله وتأخذ الجذعة والثنية المراد الجذعة من الضأن والثنية من المعز ويدل على ذلك ما في بعض روايات حديث سويد بن غنلة المتقدم ان المصدق قال انما احققنا في الجذعة من الضأن والثنية من المعز قوله بين غنم المال الغذاء بالغنم المكسورة بعد هذا الهمزة جمع غنم كغنى السخايل وقراءته بدل هذا الهمزة التي في قوله في الصدقة هي المتوسطة بين الخيار والنمر وفي المرفوع انتهى عن كرائم الاموال كما تقدم من حديث معاذ وعن العتيق كما تقدم في حديث أنس وعمر والامر بأخذ الوط كانه تقدم في حديث الغاضري

• (باب لار كافي الرقيق والخيل والحمر) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه رواه الجماعة ولا يداود ليس في الخيل والرقيق زكاة الا زكاة الفطر ولا جسد ومسلم ليس في العبد صدقة الا صدقة الفطر وعن عمر وجاءه ناس من أهل الشام فقالوا انقاد صبنأموالا خيلا وروقة فحب ان يصدقوا لناهم از كانوا طهور قال ما فعل صاحبنا قبلي فأفعله واستشار أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفيهم على رضى الله عنه فقال علي وهو حسن ان لم تكن جريمة رتبة يؤخذون بها من بعدك رواه أحمد وعن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجمرة في زكاة فقال ما جاني فيها مني الا هذه الآية الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره

من هذه النبات) الاشارة الى امثال من ذكر في الفاذة أو الى جنس النبات مطلقا (بشيء) من أحوالهن أو من أنفسهن وسماء ابتلاه موضع البكر اهله (كن لسترا) لم يتل اسماء ابا جمع لان الميراث الجانس المتناول للقليل والكثير أي جانا

(من الثابت) ومناجاة الحديث للترجمة من جهة ان الام المذكور لما سمعت التهمة بين ايتهما صار لكل واحد منهما ما شق قرة
وقد دخلت في عموم كلام الصادق ٢٤ الصدوق وانهم امن يستعملون الثار لانهم امن اقبل بشئ من البنات فاحسن

البرق ومناسبة فعل عائشة
لترجمة من قوله والقبيل من
الصدقة ولا يمين قوله والذين
لا يحدون الاجهدهم لقولها
في الحديث فلم يجد عندي غير قرة
وفيه شدة حرص عائشة امتثالاً
لوصية صلى الله عليه وآله وسلم
وفي هذا الحديث التصديق
والاخبار والعنفنة والقول
وأخرجه أيضاً في الادب وكذا
مسلم وأخرجه أيضاً الترمذي
في البروقال حسن صحيح (عن
أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء
رجل الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) قال في القم لم أفق
على اسمه قيل يحتمل أن يكون
ابن لولاه ورد في مسند أحمد انه سال
أبى الصدقة أفضل وكذا عند
الطبراني لكنه أجيب جهده من
مقتل أوسر الى فقير (فتن
باردول الله أى الصدقة أعظم
أجر قال ان تصدق وأنت صحيح
صحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى)
أى تطمع في الغنى لمجاهدة
النفس حينئذ في اخراج المال
مع قيام المانع وهو الشح اذ فيه
دلالة على صحة القصد وقوة
الرغبة في القربة (ولا تهمل حتى
اذا باهت) أى الروح أى قاربت
(الحق) بحري النفس عند
الغرغرة (قات لفلان كذا
وانت لكذا) كناية عن الموصي

رواه أحمد وفي الصحيحين معناه) الاثر المروى عن عمر قال في جمع الزوائد وجاهل ثقات
أبى ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه قال ابن رشد أريد بذلك الحسن في الفرس
والعبد الا الفرد الواحد اذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعدل ركوب
ولا خلاف أيضاً انهم الا تؤخذ من الرقاب وانما قال بعض الكوفيين تؤخذ منها بالقبة
وقال أبو حنيفة انها تجب في الخيل اذ كانت ذكراً او أماً وانظر الى التسلسل وله
في المتفرقة روايتان ولا يرد عليه انه يلزم مثل هذا في سائر السوائم اذا انقرضت اعدم
التسلسل لانه يقول انه اذا اعدم التسلسل حصل فيها التولا كل والخيل لا تؤكل عندة قال
الحافظ ثم عذره ان المسالك يتغير بين أن يخرج عن كل فرس ديناراً او يقوم ويخرج
ربيع العشر وهذا الحديث يرد عليه وأجيب من جهة يحمل النبي فيه على الرقبة
لا على القيمة وهو خلاف الظاهر ومن جهة ما يرد به عليه حديث علي بن عبد الله بن داود
بإسناد حسن مر فوعا قد عرفت عن الخيل والرقق فها هو اصدقة الرقة وسأيت واستدل
على الوجوب بما وقع في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وآله وسلم قال
في الخيل ثم لم ينس حق الله في ظهورها وقد قدس دم الجواب عن ذلك في شرح حديث أبي
هريرة ومن جهة ما استدلل به ما أخرجه الدارقطني والبيهقي والخطيب من حديث جابر
عنه صلى الله عليه وآله وسلم في كل فرس سنة دينار وعشرة دراهم وهذا الحديث مما
لا تقوم به حجة لانه قد قدس منه الدارقطني والبيهقي فلا يشترط على معارضة حديث الباب
الصحيح وتعالى أيضاً بما روى عن عمر انه امر عامله بأخذ الصدقة من الخيل وقد تقرر ان
أفعال الخبايا وأقوالهم لا حجة فيها الا سيما بعد اقرار عمر بأن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وأبا بكر لم يأخذوا الصدقة من الخيل كافي الرواية المذكورة في الباب وقد احتج
بظاهر حديث الباب الظاهرية فقالوا لا يجب لزكاة في الخيل والرقق لا للتجارة ولا غيرها
وأجيب عنهم بما روى كاة التجارة مماثلة بالاجماع كافتداه ابن المذخر وغيره فيخص به عموم
هذا الحديث ولا يفتي ان الاجماع على وجوب زكاة التجارة في الجملة لا يستلزم وجوبها
في كل نوع من أنواع المال لان مخالفة الظاهرية في وجوبها في الخيل والرقق الذي
هو محل النزاع مما يطل الاحتجاج عليهم بالاجماع على وجوبها فيها فظاهر ما ذهب
اليه أهله قوله ان لم تكن جزء الخ ظاهره هذا ان علماء الاقول يجوز اخذها من
هذين النوعين وانما احسن الاخذ من الجماعة المذكورة لكونهم قد طلبوا من عمر
ذلك وحديث أبي هريرة المذكور في الباب هو طرف من حديثه المتقدم في اول
الكتاب وقد شرعنا هناك وقد استدلل به على عدم وجوب الزكاة في الخيل والرقق الذي صلى
الله عليه وآله وسلم مثل عن زكاة الميز كراهية فيها الزكاة والبراءة الاصلية مستحبة
والاحكام التكليفية لا تثبت بدون دليل ولا عرف فائلا من أهل العلم بقول بوجوب
الزكاة في الخيل غير تجارة واستغلال

له والموصي به فيه (وقد كان لفلان) أى وقد صار ما وصى به للوارث فيبطل ان شاء اذا زاد على
الثالث أو وصى بالوارث آخر والمعنى نصيديق في حال صحته وحماسه المال بين وضع نفسه بأن يقول لا نلزم مالك لثلاث

تصير فقير الا في حال سقمك وسياق موتك لان المال حينئذ يخرج منك وتعلمي بفعله قال الخطابي فيه ان المرض يقتصر يد المالك
عن بعض ملوكه وان سخاوتها بالمال في مرضه لا تعرفه سنة الجبل ٢٥ فلذلك شرط صحة البدن وشع المال لانه

في المالتين يجوز له المال وقعا في

قلبه لما يأمه من البقاء فيصير

معه الفقه وأحد الاخرين

للاوصى والثالث للوارث لانه

اذا شاء أبطله قال الكرماني

ويحتمل أن يكون الثالث

للاوصى أيضا والخروج عنه عن

الاستقلال بالتصرف فيما يشاء

فذلك تنص فوابه عن حال

الصحة قال ابن بطال وغيره لما

كان الشيخ غالبيا في الصحة

فالمباح فيه بالصدقة أصدق

في النية وأعظم للاجر بخلاف

من ينس من الحياة ورأى مصدر

المال لغره وهذا الحديث

خرجه أيضا في الوصايا ومسلم

والنسائي في الزكاة (عن عائشة

رضي الله عنها) ان بعض أزواج

النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قلن)

أذهب للبعض الغير المعين قال

في الفتح ولم أقف على تعيين

السائله منهن عن ذلك الا عند

ابن حبان من طريق يحيى بن

حامد عن أبي عوانة بهذا الاسناد

عن عائشة قالت فقلت وقد

أخرجني الذئبي من هذا الوجه

بأنظفان بالنون (لنبي صلى

الله عليه وآله وسلم) أنا أجمع بك

بلوقا أي يدركك بالوت (قال

أطولكن بدا فأخذوا قصبة

يذرونها) أي يقدرونها بذراع

كل واحدة كي يعاوا أبهن

باب زكاة الذهب والفضة *

(عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عفوت لكم عن

صدقة الخيل والرقيق فهاذا صدقة الرقة من كل أربعين درهما درهما وأيس في سبعين

ومائة شيء فإذا بلغت مائتين فثمنها خمسة دراهم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وفي نسخة

قد عفوت لكم عن الخيل والرقيق وليس فيمادون المائتين زكاة رواه أحمد والنسائي

الحديث روى من طريق عاصم بن ضمرة عن علي ومن طريق الحارث الأعور عن علي

أيضا قال الترمذي روى هذا الحديث الأعش وأبو عوانة وغيرهم ما عن أبي إسحق عن

عاصم بن ضمرة عن علي وروى سفيان الثوري وابن عينة وغير واحد عن أبي إسحق

عن الحارث عن علي وسألت محمد بن أبي الجارود عن هذا الحديث فقال كذا ما عتدى

صحيح انتهى وقد حسن هذا الحديث الحافظ وقال الدارقطني الصواب وقنه علي علي

الحديث يدل على وجوب الزكاة في الفضة وهو مجمع على ذلك ويدل أيضا على أن زكاة

ربيع العشر ولا أعلم في ذلك خلافا ويدل أيضا على اعتبار النصاب في زكاة الفضة وهو

اجماع أيضا على أنه مائة درهم قال الحافظ لم يخالف في أن نصاب الفضة مائة درهم

الا بن حبيب الاندلسي فانه قال ان أهل كل بلد يتعاملون بدراهمهم وذكر ابن عبد البر

اختلاف في الوزن بالنسبة الى دراهم الاندلس وغيرهم من دراهم البلدان قبل وبعضهم

اعتبر النصاب بالعدد لا بالوزن وهو خارق للاجماع وهذا البعض الذي أشار إليه هو

المريسي وبه قال المغربي من الظاهرية كافي البحر وقد قوى كلام هذا المغربي الظاهري

المغربي الصنعاني في شرح بلوغ المرام وقال انه الظاهر ان لم يمنع منه اجماع وحكي في

البحر عن مالك أنه يقتصر بنصب الحبة والحببتين ولا بد أن يكون النصاب خاصا عن الغش

كأذهب اليه الجمهور وقال المؤيد بالله والامام يحيى انه يقتصر بالسر وقدره الامام يحيى

بالعشر فمادون وحكي في البحر عن أبي حنيفة أنه يقتصر مائة النصف وسياق تحتين

مقدار الدرهم وفي الحديث أيضا دليل على أنه لا زكاة في الخيل والرقيق وقد تقدم

الكل كلام على ذلك (وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيمادون

خمس أو قمن لو رقت صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة وليس فيمادون

خمس أو قمن من القمل صدقة رواه أحمد ومسلم وهو لا جدوا لبحار من حديث أبي سعيد

وعن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كانت لك مائة درهم وحال

معليها الخول فثمنها خمسة دراهم وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون

دينارا فاذا كانت لك عشرون دينارا وحال عليها الخول فثمنها نصف دينار رواه أبو داود

حديث أبي سعيد المشار اليه هو متفق عليه ولقطة في البحار ليس فيمادون خمسة

ع

نيل

أطول جارية (فكانت سودة) بنت زمعة كما زاد ابن سعد

(أطولهن بدا) من طريق المساحة (فما نابعد) أي بعد ان تتركون سودة أطولهن بدا بالمساحة (انما) كانت طول يدها

الصدقة) اي عاذا صلى الله عليه وآله وسلم لم يرذبالذ العضو وبالطول طولها بل اراد العظام وكثرة قاليب ذهنا استعادة
 للصدقة والطول ترشيعها لانها ملائم ٤٦ للمسته عارضه (وكانت أسمر عا لحوقا به) صلى الله عليه وآله وسلم

(وكانت تحب الصدقة) واستشكل هذا بما ثبت من تقدم موت زينب وتأخر سودة بعدها وأجاب ابن رشيدي بأن عائشة لا تسمى سودة بقولها فعلا بعد أي بعد ان أخبرت عن سودة بالطول الحق في ولم تذكر سببا لرجوع عن الحقيقة الى الجازا لا الموت فتعين الحمل على الجواز انتهى وحينئذ الضمير في وكانت في الموضع عين عائدة على الزوجة التي عنها صلى الله عليه وآله وسلم بقوله أطول اكن يدا وان كانت أبعد مدكور اذ هو متعين فيام الدليل على انها زينب بنت جحش كافي مسلم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة بنت فكانت أطولنا يدا زينب بنت جحش لانها كانت تعمل وتصدق مع اتناهم على أمها أولهن موتا فعين أن تكون هي المرادة وهذا من اضممار ما لا يصلح غيره كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب وعلى هذا فلم تكن سودة امرأة قطعا وليس الضمير عائدا عليهم لكن يعبر على هذا ما وقع من التصريح بسودة عند البخاري في تاريخه الصغير عن موسى بن اسمعيل بهذا السند بلانظ فكانت سودة أسمر عا وقول بعضهم انه يجتمع بين روايتي البخاري ومسلم بأن زينب لم يكن حاضر نخطابه صلى الله عليه وآله وسلم

أوسق من القر صدقة وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة وحديث علي هو من حديث أبي بصير عن الحرث الأعور وعاصم ابن ضمرة عنه وقد تقدم أن البخاري قال كلاهما معناه صحیح وقد حسب فيه الحفاظ والحرث ضعیف وقد كذب ابن المديني وغيره وروى عن ابن معين وثقة وعاصم وثقه ابن المديني وقال النسائي ليس به بأس قولنا خمس أواق بالتثنية وحكي العياشي وثقة بمحمد مشددا ومحمدنا جميع أوقية بضم الهمزة وتشديد القاعدية وحكي العياشي وثقة بمحمد الألف وفتح الواو قال في الفتح ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهما بالتناق والمرا بالدرهم الخالص من النضة سواء كان مضروبا أو غير مضروب قال عياض قال أبو عبيد ان الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل قال وهذا يلزم منه أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم أحال نصاب الزكاة على أمر مجهول وهو مشكل والصواب أن معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شيء منها من ضرب الاسلام وكنات مختلفة في الوزن ف عشرة مثقال وزن عشرة وعشر وزن ثمانية فاتفق الرأي على أن تنقش بالكتابة العربية ويصير وزن واحد اذ قال غير لم يتغير المتقال في جاهلية ولا اسلام وأما الدرهم فاجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم انتهى قوله من الورق قد تقدم الكلام عليه وكذا تقدم الكلام على قوله خمس ذود قولنا خمسة أوسق جميع وسق بفتح الواو ويجوز كسرهما كما حكاه صاحب المحكم وجمعه حينئذ أوساق كحمل وأجمال وهو متون صاعا بالتناق وقد وقع في رواية ابن ماجه من طريق أبي البخري عن أبي سعيد بن خوجه هذا الحديث وفيه والوسق ستون صاعا وأخرجه أبو داود أيضا لكن قال ستون خنثوما ولادارقطن من طريق عائشة الوسق ستون صاعا وفيه دليل على أن الزكاة تجب فيما دون خمسة أوسق وسيأتي البعث عن ذلك قولنا عشرون دينار الدينار مثقال والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم والدرهم ستة دوايق والدائق قيراطان والقيراط طوس وجان والماسوج حبتان والحبة سدس من درهم وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءا من درهم كذا في القاموس في فصل الميم من حرف الكاف وفيه دليل على أن نصاب الذهب عشرون دينار والى ذلك ذهب الاكثر ورؤى عن الحسن البصري أن نصابه أربعون درهما وثقه مشر قول الاكثر ونصابه مع بريق نفسه وقال طلاس انه يعبر في نصابه التقويم بالنضة فيما بلغ منه ما يقوم عاثنى درهم وجبت فيه الزكاة ويرد الحديث قولنا وحال عليها الحول انه دليل على اعتبار الحول في زكاة الذهب ومثله النضة والى ذلك ذهب الاكثر وذهب ابن عباس وابن مسعود والصادق والباقر والناصر وداود الى أنه يجب على المالك اذا استأذنا نصابا ينزكه في الحال فمساك في الرقعة ربع العشر وهو مطلق مقيد بهذا الحديث باعتبار الحول لا بد منه والضعف الذي في حديث الباب بتجربنا

عند حاضر نخطابه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فالاولى لسودة باعتبار من حضر اذ ذلك معارض بما رواه ابن حبان أن نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعن عنده فلم يعاديهن واحدة وأجاب

في الفتح بأنه يمكن أن يكون نفسهم وبسوء فهم من أبي عوانة ليكون غير عالم بقدومه له ذكر لآن ابن عيينة عن فراس قدما لفته في ذلك وروى عن الشعبي التصريح بأن ذلك لا ينب ويؤيده رواية ٢٧ الحاشية في المناقب من مسند ذكره واقطعه

قالت عائشة فكذا إذا جتمعت في بيت أحدنا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد أبي أيوب شافى الحد ارتطاول فلم ينزل ففعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أم ولدنا عرفنا حينئذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما أراد بطول البسطة الصداقة كانت زينب امرأة متصاعدة باليد تندبغ وتخرز وتقص في سبيل الله

قال الحاشية على كل شرط مسلم وهي رواية مبنية من جهة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب وهي على شرط مسلم وروى ابن أبي خزيمة من طريق القاسم بن معن قال كانت زينب أول نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحواقة فهدر روایات بعضه بعضا ويحصل من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وهما (عن أبي هريرة رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وآله)

(وسلم قال قال رجل) من بني اسرائيل كما عند أحمد (لا تصدق بصدقة) هو من باب الاتزام كاللهزم ولا القسم فيه مقدر كانه قال والله لا تصدق وزاد في رواية أبي عوانة الآية وكررها في المواضع الثلاثة وكذا مسلم وبذلك تحصل المطابقة بين الحديث وترجمته بصدقة السر

ثم إن ما جده والد الرقطنى والبيهقى والعقبلى من حديث عائشة من اعتبار الحول وفي اسنادها جارية بن أبي الرجال وهو ضعيف وبعائد الدارقطنى والبيهقى من حديث ابن عمر مثله وفيه اسمعيل بن عياض وحديثه عن غير أهل الشام ضعيف وبعائد الدارقطنى من حديث أنس وفيه حسان بن سباه وهو ضعيف قوله ففيها نصف دينار فيه دليل على أن ذلك كان الذهب ربيع العشر ولا أعلم قيمة خلافا

* (باب زكاة الزرع والثمار) *

(عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت الانهار والغيم العصور وفيما في بالسانية نصف العصور واه احمد وسلم والنسائي وأبو داود وقال الانهار والعيون وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما في بالنضح نصف العشر ورواه الجماعة الا مسلم لكن لفظ النسائي وأبي داود وابن ماجه بعد لا يدل عثريا قوله والغيم يفتح العين المججمة وهو المطر وجاء في رواية الغيل باللام قال أبو عبيد وهو ما جرى من المياحة في الانهار وهو سيل دون السيل الكبير وقال ابن السكيت هو الماء الجاري على الارض قوله العصور قال النووي ضبطناه بضم العين جمع عثر وقال القاضى عياض ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح العين وقال وهو اسم للعصر من ذلك وقال صاحب المطالع أكثر الشيوخ يقولونه بالضم وصوابه النضح قال النووي وهذا الذي ادعاه من الصواب ليس بصحيح وقد اعترف بأن أكثر الروايات ورواه بالضم وهو الصواب جمع عثر وقد اتفقوا على قولهم عصور أهل الذمة بالضم والافرق بين الانظير قوله بالسانية هي البعير الذي يستقي به الماء من البئر ويقال له الناضح يقال منه سنانيسو وسنوا اذا استقي به قوله فيما سقت السماء المراد بذلك المطر والتنج أو البرد أو الطل والمراد بالعيون الانهار الجارية التي يستقي منها من دون اعتراف بالليل تساح اساحة قوله أو كان عثريا هو يفتح العين المهملة وفتح الشاء المثلثة وكسر الراء وتشديد التثنية وحكى عن ابن الاعرابي تشديد المثلثة ورده فغلب قال الخطابي هو الذي يشرب بعروقه من غير سقي زاد ابن قدامة عن القاضى أبي يعلى وهو المستقي في بركة ونحوها يصب اليه ماء المطر في سوان تستقي اليه قال واشتقاقه من العاقر وهي الساقية التي يجري فيها الماء لان الماشي يتعثر فيها قال وشمله الذي يشرب من الانهار بعير مونة أو يشرب بعروقه كان يغرس في أرض يكون الماء قريبا من وجهه فيقتل البعير ويقتل الشجر ويستغنى عن السقي قال الحافظ وهذا التفسير أولى من اطلاق أبي عبيد ان العثري ما سقته السماء لان سببا في الحديث يدل على انه عثري وكذا قول من فسر العثري بأنه الذي لا حمل له لانه لا زكاة فيه قال ابن قدامة لا نعلم في هذه التفرقة الذي ذكرها خلافا لقوله بالنضح يفتح النون وسكون الصاد المججمة بعد الحاء المهملة

على رواية أبي ذر ادلو كانت جهر الماشي في علمه حال الغنى لانه في الغالب لا يجني بخلاف لا تخرب (نخرج بصدقة) ليطعها في يد مستحق (فوضعه في يد سارق) وهو لانه لانه سارق (فأصبحوا) أي القوم الذين منهم هذا التصديق (تحدثت تصدقة)

الليلة (على سارق) الخبار بمعنى النعجب أو الانكار ولا بن لهيعة على فلان السارق (فقال) المصدق (اللهم لك الحمد) على
تصدق في على سارق حيث كان ذلك ٢٨ بارادتك لا بارادتي فان ارادتك كلها اجيلة ولا يصح مد على المكروه

سوان (لا تصدقن) الليلة
(بصدقة) على مستحق (تخرج
بصدقة) ايضا في يد مستحق
(فوضعه في يد) امرأة (زانية)
فاصبحوا) أي وشوا إسرائيل
(يتصدقن تصدق الليلة على)
امرأة (زانية فقال) المصدق
(اللهم لك الحمد) على تصدق
(على) امرأة (زانية) حيث
كان بارادتك قال في الفتح والذي
يظهر أنه سلم وقوض ورضى
بقضاء الله فحمد الله على ذلك
الحال لانه الحمد مود على جميع
الحال لا يصح مد على المكروه
سواء وقد ثبت أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان اذا رأى
مالا يعجبه قال اللهم لك الحمد على
كل حال (لا تصدقن) الليلة (بصدقة
تخرج بصدقة فوضعه في يد
غني فاصبحوا يتصدقن تصدق)
الليلة (على غني فقال اللهم لك
الحمد على سارق وعلى زانية وعلى
غني) زاد الطبراني في معجمه ذلك
(ثاني) في منامه (نقله) في
رواية الطبراني في مسنده
الشاميين عند أحمد بن عبد
الوهاب عن أبي العباس هذا
الاسناد فساء ذلك فاني في
منامه وأخرجه أبو نعيم في
المستخرج عنه وكذا الاسماعيلي
من طريق علي بن عيسى عن
شعيب وفيه تعيين أحد

أي بالسانية قوله بلا يفتح الباء الواحدة وسكون العين المهملة ويرى بضمها قال في
القاموس البعل الأرض المرتفعة تطرف في السنة مرة وكل فحل وزرع لا يسقي أو ما سقته
السما انتهى وقيل هو الاشجار التي تشرب بعروقها من الأرض والحسد ثيان يدلان على
أنه يجب العشر فيما سقى بماء السماء والاهم روي نحوهما على ما ليس فيه مؤنة كثيرة ونصف
العشر فيما سقى بالنواضح ونحوها مما فيه مؤنة كثيرة قال النووي وهذا متفق عليه
وان وجد مما سقى بالنضح نارة وبالطائر أخرى فان كان ذلك على جهة الاستموا ووجب
ثلاثة أرباع العشر وهو قول أهل العلم قال ابن قدامة لا تعلم فيه خلافا وان كان أحدهما
أكثر كان حكمه الاقل تعالى لا كثر عند أحد والنوري وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل الشافعي
وقيل يؤخذ بالتقسيم قال الحافظ يمحتمل أن يقال ان أمكن فصل كل واحد منهما أخذ
بجواب وعن ابن القاسم صاحب مالكة العبر بعامته الزرع ولو كان أقل (وعن أبي سعيد
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس فيادون خمسة أوسق صدقة ولا فيادون خمس
أواق صدقة ولا فيادون خمس ذود صدقة رواه الجماعة في لفظ لأحمد ومسلم والنسائي
ليس فيادون خمسة أوساق ثم روي لأحمد صدقة مسلم في رواية من غير الناذات النقط
الثلاث وعن أبي سعيد أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الوسق ستون صاعا رواه
أحمد وابن ماجه وأبو داود ليس فيادون خمسة أوساق زكاة الوسق ستون
نحوما) قوله ليس فيادون خمسة أوسق قد تقدم تفسير الوسق والواق والدود قوله
الوسق ستون صاعا هذا الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان من طريق عمرو بن
بجي عن أبيه عن أبي سعيد وأخرجه أيضا النسائي وأبو داود وابن ماجه من طريق
الجعفي عن أبي سعيد قال أبو داود وهو منقطع لم يسمع أبو الجعفي من أبي سعيد وقال
أبو حاتم لم يدركه وأخرج البيهقي نحوه من حديث ابن عمرو وابن ماجه من حديث جابر
واسناد ضعيف قال الحافظ وفيه عن عائشة وعن سعيد بن المسيب وحديث ليس فيما
دون خمسة أوسق صدقة فخصص عموم حديث جابر المتقدم في أول الباب والحديث
ابن عمر المذکور بعده لانهم ما يشعلان الخمسة الاوسق وما دونها وحديث أبي سعيد هذا
خاص بشدة الزكاة الاوسق فز تجب الزكاة فيادونهم الى هذا ذهب الجمهور وهذا
ابن عباس وزيد بن علي والنعفي وأبو حنيفة الى العمل بالعام فقلوا تجب الزكاة في
القليل والكثير ولا يعتبر بالنصاب وأجابوا عن حديث لاوساق بأنه لا يفتش لخصيص
حديث العموم لانه مشهور وله حكم العموم وهذا انما يتم على مذهب الحنفية القائلين
بان دلالة العموم قطعية وان العمومات القطعية لا تخصص بالظنيات ولكن ذلك
لا يجري فيما نحن بصدده فان العام والخاص ظنيان كلاهما والخاص أرجح دلالة
واسناد أدنى قدم على العام تقدم أو تأخر أو قارن على ما هو الحق من أنه ينبغي العام على

الاحتمالات التي ذكرها ابن التين وغيره قال السكر ماني قوله أي في منامه أي أرى في المنام أو سمعها تنادى
ملكاً وغيره وأخرجه في أوامه عام وقال غيره أي أوامه ملكاً فيكمه فتد كانت الملازمة فتكلم بعضهم في بعض الأمور وقد

ظهر بالنقل الصحيح انها كلها متفق الا الاوّل كذا في الفتح (اما صدقك) زاد ابو امية فقد قبلت فاما (على سارق فلعله ان يستعف عن سرقة وأما الزانية فلعله ان تستعف عن زناها) بانقصر ٢٩ (وأما الغني فلعله يعتبر فيصدق ع أعطاه

الله) وفيه أن الصدقة كانت عندهم مخصصة بأهل الحاجات من أهل الخير ولهذا تعبوا من الصدقة على هؤلاء الأصناف الثلاثة وفيه أن نية المصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموضع واستصحب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموضع وأن الحكم للظاهر حتى يتبين سواه وبركة التسليم والرضاؤم التضجر بالقضاء كما قال بعض السلف لا تقطع الحرمة ولو ظهر لك عدم القبول وهذا في صدقة التطوع أما الواجبة فلا تجزى على غنى وإن ظنه فقيرا خلافا لأبي حنيفة ومحمد حيث قالوا تسقط ولا تجب عليه إعادة وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي في الزكاة (عن معن ابن يزيد) السلي الصابي (رضي الله عنه قال أيعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا وأبي) يزيد الصابي (وجدي) الأخضر الصابي ابن حبيب السلي (وخطب على) من الخطباء بكسر الخاء أي طلب من ولد المرء أن ينزجها مني (فأنا معني أي طلب لي النكاح فأجبتني (وخاصت اليه) صلى الله عليه وآله وسلم قال الزبيدي والبرماوي كأنه سقط هـ من الجناري ما ثبت في غيره وهو

الخاص مطلقا وهكذا يجب البناء إذا جهل التاريخ وقد قيل أن ذلك إجماع والظاهر أن مقام التزاع من هذا القبيل وقد حكى ابن المنذر الإجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض إلا أن أبا حنيفة قال تجب في جميع ما يقصد بزراعتها نعم الأرض الا الخطب والنضب والحشيش والشجر الذي ليس له ثمر انتهى وحكي عياض عن داود أن كل ما يدخله البكيل راعى فيه النصاب وما لا يدخل فيه البكيل ففي قليله وكثيره الزكاة وهو نوع من الجمع وقال ابن العربي أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين قول أبي حنيفة وهو القسك بالعموم انتهى وهمنا مذهب ثالث حكاه صاحب الجرعن الباقر وأصاقد أنه يعتبر النصاب في القرو والريب والبر والشجر إذ في المعتاد فأنصرف البها وهو قصر العام على بعض ما يتناول به لإدليل (وعن عطاء ابن السائب قال أراد عبد الله بن المغيرة أن يأخذ من أرض موسى بن طلحة من الخضر أو ات صدقة فقال له موسى بن طلحة ليس لك ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة وآله لا ترم في سنه وهو من أقوى المراسيل لا يحتاج من أولاده) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم من حديث سمعني بن يحيى بن طلحة عن عمه مرسى بن طلحة عن معاذ بن طلحة وأما الثناء والبطخ والرمات والنضب فنعوت عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع وروى الترمذي بعضه من حديث عيسى بن طلحة عن معاذ وهو ضعيف وقال الترمذي ليس يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء يعنى في الخضر أو ات وإنما يروى عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل وروى البيهقي بعضه من حديث موسى بن طلحة قال عندنا كتاب ما أذروه الحاكم وقال موسى بن أبي كبر لا يشكر أنه أفي معاذ وقال ابن عبد البر لم يبق معاذ ولا أدركه وكذلك قال أبو زرعة وروى البزار والدارقطني من طريق الحرث بن زهران عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة عن أبيه مرفوعا ليس في الخضر أو ات صدقة قال البزار لا أعلم أحدا قال فيه عن أبيه إلا الحرث بن زهران وقد حكى ابن عدى تضعيفه عن جماعة والمشهدور عن موسى مرسل ورواه الدارقطني من طريق مروان ابن محمد السجاري عن جرير عن عطاء بن السائب فقال عن أنس بدل قوله عن أبيه وأعله تضعيف منه ومروان مع ذلك ضعيف جدا وروى الدارقطني من حديث علي مثله وفيه الضعف بن حبيب وهو ضعيف جدا وفي الباب عن محمد بن يحيى عند الدارقطني وفي الشاذ عبد الله بن شبيب قبل عنه أنه يسرق الحديث وعن عائشة عند الدارقطني أيضا وفيه صالح بن موسى وفيه ضعف وعن علي موقوف عند البيهقي وعن عمر كذلك عنده والحديث يدل على عدم وجوب الزكاة في الخضر أو ات وإلى ذلك ذهب مالك والشافعي

فالمعنى يعني حكم لي أي أظن في مرادى يقال فلج الرجل على خصمه إذا ظفرو به (وكان ابن زيد أخرج ذات مرة تصديقهم قوله) أي الذناير (عند رجل في المسجد) قال في الفتح لم أقف على اسمه وفي السياق حذف تقريره وأذن له أن يتصدقهم

على المحتاج اليها اذ نام ملقاً (لجئت فأخذتها) من الرجل الذي أذن له في التصديق باختياره لا بطريق الغصب (فأتيته بها) أي بالصدقة (فقال والله ما لي لأردت) ٢٠ على الخصوص بالصدقة بل أردت عموم الفقراء أي من

غيرهم على الوكيل أن يعطى الولد وقد كان الولد فقيراً (تخصمته) يعني أباه وهذه التخصمته نفسير لمصمت الأول (الى رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم فقال لك ما نويت من أجر الصدقة (بإزيد) لأنك نويت الصدقة على محتاج وابنك محتاج اليها فوقعت الموضع وان كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها (ولك ما أخذت يا معن) لأنك أخذت محتاجاً اليها وانما أفضاها صلى الله عليه وآله وسلم لانه دخل في عموم الفقراء المأذون للوكيل في الصرف اليهم وكانت صدقة تطوع قال في الفتح وفيه دليل على العمل بالمطلقات على إطلاقها وان أحق أن يطلق لوجهه بيانه فرد من الافراد لقبه المظنه واستدل به على جواز دفع الصدقة الى كل أصل وفرع ولو كان من تلزمه نفقته ولا حاجة فيه لانها واقعة حال فاحتمل أن يكون معن كان مستقلاً لا يلزم أباه يزيد نفقته وفيه جواز الاقتضار بالموافاة الدينية والتصدق بتم الله وفيه جواز التحكم بين الاب والابن وإن ذلك بمجرد لا يكون عقوقاً وجواز الاختلاف في الصدقة ولا سيما صدقة التطوع لانه

وقال انما يجب الزكاة فيما يملك ويدخر الاقتيات وعن أحمد انها تخرج مما يملك ويدخر ولو كان لا يقتات وبه قال أبو يوسف ومحمد وأوجبوا في الخضراوات الهادى والقسيم الاحشيش والحطب حديث الناس شر كافي ثلاث وواقعهما أبو حنيفة لأنه استثنى السعف والتبن واستدلوا على وجوب الزكاة في الخضراوات بعموم قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وقوله وما أخرجهما لكم من الارض وقوله وأحقهم يوم حصاده وبعوم حديث فيسألت السماء العشر ونحوه قالوا وحديث الباب ضعيف لا يصلح لتخصيص هذه العمومات وأجيب بأن طريقه يقوى بعضها ببعض فينتزح تخصيص هذه العمومات ويقوى ذلك ما أخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني من حديث أبي موسى ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم فقال لا تأخذ الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والخنطة والزبيب والتمر قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وما أخرجه الطبراني عن عمر قال انما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في هذه الاربعة فذكرها وهو من رواية موسى بن طلحة عن عمر قال أبو زرعة موسى عن عمر مرسل وما أخرجه ابن ماجه والدارقطني من حديث عرو بن شعيب عن أبيه عن جده بالفاظ انما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في الخنطة والشعير والتمر والزبيب زاد ابن ماجه والمذرة وفي اسناده محمد بن عبيد الله العرزمي وهو متروك وما أخرج البيهقي من طريق مجاهد قال لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا في خمسة فذكرها وأخرج أيضاً من طريق الحسن فقال لم ينرض الصدقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا في عشرة فذكر خمسة المذكورة والابل والبقر والغنم والذهب والفضة وحكى أيضاً عن الشعبي أنه قال كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أهل اليمن انما الصدقة في الخنطة والشعير والتمر والزبيب قال البيهقي هذه المراسيل طرقها مختلفة وهي يؤكدها بعضها وبعضها حديث أبي موسى ومعها قول عمر وعلى وعائشة ليس في الخضراوات زكاة انتهى فلا أقل من انتراض هذه الاحاديث لتخصيص تلك العمومات التي قد دخلها التخصيص بالاروساق والبقر والاعوام وغيرها فيكون الحق ما ذهب اليه الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي من أن الزكاة تلجج الا في البر والشعير والتمر والزبيب لا فيما عدا هذه الاربعة عما أخرجت الارض وأما زيادة المذرة في حديث عمر بن شعيب فقد عرفت ان في اسناده امر وكأولئك امة متبعة برسول مجاهد والحسن (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيخص الخيل حين يطيب قبل أن يؤكل منه ثم يخبر يهود يأخذونه بذلك الخرص أو يدفعونه اليهم بذلك الخرص لكن يخصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفرق رواه أحمد

فوع امرار وفيه أن للصدقة أجر ما لو امواسوا مصادق المستحق أولاً لان الاب لا يرجع له في الصدقة وابو على ولد بخلاف الهبة والله أعلم وهذه الحديث من افراد البخاري (عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله

عليه وآله (وسلم إذا انفقت المرأة) على عيال زوجها وأضفائه ونحو ذلك (من طعام) زوجها الذي في بيتها (التصريف فيه إذا
أذن لها في ذلك بالتصريح أو بالشفعة ومن اطراد العرف فعات ٣١ رضام ذلك حال كونها (غير مفسدة) له

بأن لم يتجاوز العادة ولا يؤثر
نقصه وقيد الطعام لأن الزوج

يسمح به عادة بخلاف الدراهم
والدنانير فإن انفقاهما عنه بغير
إذنه لا يجوز فلو اضطرب العرف
أو شكت في رضاه أو كان

شكها في شج ذلك وعلمت ذلك من
حاله أو شكت فيه حرم عليها

التصدق من ماله إلا بصرح
أمره وإلّا في حديث الباب

تصرح بجواز التصديق بغير
إذنه نعم في حديث أبي هريرة عند

مسلم وما انفقت من كسبه من
غير أمره فإن نصف أجره له لكن

قال النووي معناه من غير أمره
الصريح في ذلك القدر العزيم

ويكون معها إذن عام سابق
متمثل لهذا القدر وغيره أما

بالصريح أو بالشفعة كما مر قال
النووي وقال الخطاطي هو على

العرف الجاري وهو إطلاق
رب البيت لزوجه جسته طعام

الضيف والتصدق على المسائل
فذاب الشارع ربة البيت لذلك

ورغم أنه على وجه الإصلاح
للافساد والامراف وفي حديث

أبي أمامة الباهلي عند الترمذي
مرفوعا وقال حسن لا تنفق

أمرته شيئا من بيت زوجها إلا
بإذن زوجها قيل يا رسول الله ولا

الطعام قال ذلك أفضل أموالنا
وفي حديث سعد بن أبي وقاص

وأبو داود وعن عتاب بن أسيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث على
الناس من يخبر عليمهم كرمهم ونمازهم رواه الترمذي وابن ماجه وعنه أيضا قال

أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخبر العنب كما يخبر الخيل فتؤخذ
زكاته زيبا كما تؤخذ صدقة الخيل فمروا به أبو داود والترمذي وعن سهل بن أبي

حتمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثالث فإن
لم تدعوا الثالث فدعوا الرابع رواه الخمسة إلا ابن ماجه حديث عائشة فبعوا سطة

بين ابن جريح والزهرى ولم يعرف وقد رواه عبد الرزاق والدارقطني بدون الواحدة
المذكورة وابن جريح ملس فلعله ترك كما تملك يساؤ ذكر الدارقطني الاختلاف فيه

فقال رواه صالح عن أبي الأخضر عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبي هريرة وأوسله
معمر ومالك وعقيل وليذكر وأنا هرة وحديث عتاب بن أسيد أخرجه أيضا باللفظ

الأول أبو داود وابن حبان واللفظ الثاني الشافعي وابن حبان والدارقطني ومدايره على
سعيد بن المسيب عن عتاب وقد قال أبو داود لم يسمع منسه وقال ابن فافع لم يدركه وقال

المتنذري انقطاعه ظاهر لأن مولد سعيد في خلافة عمر ومات عتاب يوم مات أبو بكر
وسبقه إلى ذلك ابن عبد البر وقال ابن السكن لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

من وجه غيره وقد رواه الدارقطني بسند فيه الواقدي فقال عن سعيد بن المسيب عن
المسور بن مخزوم عن عتاب بن أسيد وقال أبو حاتم الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم أمر عتابا بمرسل وهذا رواية عبد الرحمن بن إسحق عن الزهرى
وحديث سهل بن أبي حتمة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصحاحه وفي أسناده عبيد

لرحمن بن مسعود بن زيار الراوي عن ابن أبي حتمة وقد قال البزار انه انفرد به وقال ابن
القطان لا يعرف حاله قال الحاكم وله شاهد بأسناده متفق على صحته أن عمر بن الخطاب

أمره ومن شواهد ما رواه ابن عبد البر عن جابر مرفوعا خذوه في الخرص الحديث
وفي أسناده ابن أبي حتمة والا حديث المذکور تدل على مشروعية الخرص في العنب

والخيل وقد قال الشافعي في أحد قوليه بوجوبه منه تدل على ما في حديث عتاب من أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك وذهبت العترة ومالك لا يروى عن الشافعي إلى أنه جائز

فقط وذهبت الهادوية وروى عن الشافعي أيضا إلى أنه مندوب وقال أبو حنيفة لا يجوز
لأنه رجم بالعنب والاحاديث المذكورة ترد لمه رقة قصر جواز الخرص على مورد

النص بعض أهل الظاهر قال لا يجوز إلا في الخيل والعنب ووافقه على ذلك شريح وأبو
جعفر وابن أبي الفوارس وقيل يقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه بالخرص واختلف

في خرص الزرع فأجازته المصلحة الإمام يحيى ومنعته الهادوية والشافعية فقوله ودعوا
الثالث قال ابن حبان له معنيان أحدهما أن يترك الثالث والرابع من العشر وثانيهما

عند أبي داود لما يبيع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النساء قامت امرأة فقالت يا رسول الله انك على آباءنا وأبنائنا قال
أبو داود وأرى فيه أنه أزواجنا فيخيل لنا من أموالهم قال الربطنا كله وتمهيدية قال أبو داود الربط أي بفتح الراء الخبز

والبطل والربط بضم الراء القروية ونحوه لأن هذا ان الحكم يختلف باختلاف عادة البلاد وخال الزوج من مساحمة وغيرها
وباختلاف حال المتفق منه بين أن يكون ٣٢ يسيرا يسامحه وبين أن يكون له خطر في نفس الزوج بجل بخله

وبين أن يكون ذلك رطبا يشي
فساده ان تأخر وبين غيره كان
لها أجرهما أنفقت غير
مفسدة (ولو وجهها أجرهما
كسب) أي بسبب كسبه
(وللغازن) الذي يكون منه
حفظ الطعام المصدق منه
(مثل ذلك) من الاجر لا ينقص
بعضهم أجر بعض (أي من أجر
بعض) (شبا) وفي هذا الحديث
التحذير والعنة وتابى عن
فاجي عن صحابي ورواه كاهم
كوفيون وجريزي أصله من
الكوفة وأخرجه أيضا الزكاة
والبيوع ومسلم في الزكاة وكذا أبو
داود والترمذي وأخرجه النسائي
في عشرة النساء وابن ماجه في
التجارات (عن حكيم بن حزام)
بالحاء والزاي الاسدي المكي ولم
يجوف الكعبة فيه أحكام الزبير
ابن بككار وهو ابن أخ أم
المؤمنين خديجة وعاش مائة
وعشرين سنة شطرها في الجاهلية
وشطرها في الاسلام وأعتق مائة
رقبة و حج في الاسلام وصعد مائة
ليلة ووقف بعرفة بمائة رقة في
أعناقهم أطواق الفضة مئة وش
فبع اعقاه الله عن حكيم بن حزام
وأهدى ألف شاة ومات بالعينة
سنة خمسين أو مئة أربع أرغان
وخمسين أو مئة سبعين (رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه)

أن يترك ذلك من نفس القرة قبل أن تعشر وقال الشافعي أن يدع ثلث الزكاة أو ربعها
لغيرها هو بنفسه وقيل يدعه ولا هله قدر ما ياكل ولا يحرص وآخر جابونهم في
الصلابة من طريق الصاب بن زيد بن الصاب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم استعمله على الخوص فقال أثبت لنا النصف وبقي لهم النصف فانهم
يسرقون ولا تصل اليهم (وعن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه قال سمى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجعور وروى الحسن أبو خذاف في الصدقة قال
الزهري غريم من غمر المدينة ورواه أبو داود وعن أبي أمامة بن سهل في الآية التي قال الله
عز وجل ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون قال هو الجعور وروى حبيب بن قتيبة عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان يؤخذ في الصدقة الزكاة ورواه الشافعي الحديث الاول
سكت عنه أبو داود والترمذي ورجال اسناده رجال الصحيح والحديث الثاني في
اسناده عبد الجليل بن حبيب العيصي ولا بأس به وبسنة رجاله رجال الصحيح وقد أخرج
نحوه الترمذي وقال حسن صحيح غريب من حديث إبراهيم قال في قوله تعالى ولا تيمموا
الخبيث منه تنفقون نزلات فينا معشر الانصار كما أصحاب الخيل فكان الرجل يأتي من نخله
على قدر كثرته وقلته وكان الرجل يأتي بالقنور والقنورين فيعلقه في المسجد وكان أهل
الصفة ليس لهم طعام فكان أحدهم اذا جاع أتى القنور فغض به بعضه فسد قط البسر
والقنور في كل مكان ناس من لا يرغب في الخير يأتي الرجل بالقنور فيه الشيبس والحشف
واقنور قد انكسر فيعلقه فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا أنفسكم وامن طبقات
ما كسبتم وما آخر جنالكمن من الارض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذيه
الا ان تغمضوا فيه قال لو ان أحدكم أهدى اليه مثل ما أعطى لم يأخذه الا على اغماض
وحياه قال فكان بعد ذلك يأتي أحدنا بالصالح معانده قوله الجعور و بضم الجيم وسكون
العين المهلة وضم الراء وسكون الواو بعد هاء قال في القاموس هو غمر ردى وقوله
ولون الحبيب بضم الحاء المهلة وفتح الباء الواحدة وسكون التحتية بعدها كاف قال في
القاموس حبيب كز بغير رد قل قوله الزكاة بضم الراء بعدها ذال معجمة هي ما اتقى
جده كما في القاموس وقوله سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ فيه دليل
على أنه لا يجوز لالمالك أن يخرج الردى عن الجسد الذي وجبت فيه الزكاة نصافي
التمروقياسا في سائر الاجناس التي تجب فيها الزكاة وكذلك لا يجوز لالمصدق أن يأخذ
ذلك

(باب ما جاء في زكاة العمل)

(عن أبي سبيارة المتقي قال قلت لبارسول الله أنى نخلع قال فأد العشور قال قلت
لبارسول الله أحمل جملها قال فخملي جملها رواه أحمد وابن ماجه وعن عمرو بن

شعب
والله صلى الله عليه وآله وسلم قال البدن (البدن) السائلة وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور
وقد بسط الناظر ابن حجر الاقوال في بيان المراد من العباد والسائل لا ينظر بلز كرها ثم قال في كل هذه التأويلات آمنة

نضعل عند الاحاديث المتقدمة المصححة بالارادافولي ما فسر الحديث بالحديث ومحصل ما في الآيات المتقدمة ان اعلى
الايدي المصنعة ثم المعقفة عن الاخذ ثم الاخذ بغير سؤال واسفل ٢٣ الايدي السائلة والمناطة والله اعلم

(وبداي نغول) ونية تقديم
ثقة نفسه وعياله لانهم منحصرون

فيه بخلاف ثقة غيره زاد

النسائي من حديث طارق

المحاري امك واباك واخاك

واخاك ثم ادناك اذناك وروى

النسائي ايضا من حديث أبي هريرة

قال رجل يا رسول الله عندي

دينار قال تصدقه به على نفسك

قال عندي آخر قال تصدقه به

على زوجك قال عندي آخر قال

تصدق به على ولدك قال عندي

آخر قال تصدقه به على خادمك

قال عندي آخر قال أثبت ابصر به

ورواه أبو داود والحاكم لكن

بتقديم الولد على الزوجة (وخير

الصدقة عن ظهر غنى) أى

لا صدقة كاملة الا عن ظهر غنى

قال في الفتح معنى الحديث أفضل

الصدقة ما وقع من غير محتاج

الى ما يتصدق به لنفسه أو لمن

تلقاه فتدفعه قال الخطابي لفظ

الظهر يرد في مثل هذا الشبا

لل كلام والمعنى أفضل الصدقة

ما أخرجه الانسان من ماله بعد

ان يستبق منه قدر الكفاية

شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أخذ من العسل بعشر دوا

ابن ماجه وفي رواية له جاءه لال أخذ من العسل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

بعضه ونخل له وكان ماله أربعين واديا يقال له سلبه فمضى له ذلك الوادي فلما ولى عن

الخطاب كتب شعيبان بن وهب الى عمر يسأله عن ذلك فيكتب عمر ان أدى اليك ما كان

يؤدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عشر درهمه فاحمله سلبه والافانما هو ذباب

غيب يا كاهن من يشاء ورواه أبو داود والنسائي ولابي داود في رواية نحوه وقال من كل عشر

قرب قربة) حديث أبي سياره أخرجه أيضا أبو داود والبيهقي وهو منقطع لانه من رواية

سليمان بن موسى عن أبي سياره قال البخاري لم يدرك سليمان أحدا من الصابة وليس في

زكاة العسل شيء يصفه قال أبو عمر بن عبد البر لا يقوم بهذا حجة وحديث عمرو بن شعيب

قال الدارقطني يروى عن عبد الرحمن بن الحرث وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب مسندا

ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرو بن شعيب عن عمر بن مسروق قال الحافظ فهذه

عنده وعبد الرحمن وابن لهيعة ليسا من أهل الاتقان لكن تابعهما عمرو بن الحرث أحد

الثقات وتابعهما السامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عنده ابن ماجه وغيره وفي الباب عن ابن

عمر عند الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في العسل في كل عشرة أرفاق

زق وفي استاده صدقة السمين وهو ضعيف الحفظ وقد خواف وقال النسائي هذا حديث

مشكوك ورواه البيهقي وقال تقريبه صدقة وهو ضعيف وقد تابعه طلبة بن زيد عن موسى

ابن يسار ذكره المروزي ونقل عن أحمد تضعيفه وذكر الترمذي انه سأل البخاري عنه فقال

هو عن نافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل وعن أبي هريرة عند البيهقي وعبد

الرزاق وفي استاده عبد الله بن محرز عهلات وهو متروك وعن سعد بن أبي ذباب عند

البيهقي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله على قومه وأنه قال لهم أدوا العسل

في العسل وفي استاده شعيب بن عبد الله ضعفه البخاري والازدي وغيرهما قال الشافعي

وسعد بن أبي ذباب يحكي ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره فيه بشيء

وأنه شيء رأيته منقطع عليه قومه قال ابن المنذر ليس في الباب شيء ثابت قوله متعان

بضم الميم وسكون المشا بعده ما هملة وكذا المتى قول سلبه بفتح الميملة واللام والباء

الموحدة وهو ادبني متعان قاله البكري في معجم البلدان وقد استدل بأحاديث الباب

على وجوب العشر في العسل أبو حنيفة وأحمد والشافعي وحكاها الترمذي عن أنكر أهل

العلم وحكاها في البحر عن عمرو بن عباس وعمر بن عبد العزيز والهادي والمؤيد بالله

وأحمد قولي الشافعي وقد حكى البخاري وابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن عمرو بن عبد

العزيز انه لا يجب في العسل شيء من الزكاة وروى عنه عبد الرزاق أيضا مثل ما روى عنه

صاحب البحر ولكنه باسناده ضعيف كما قال الحافظ في الفتح وذهب الشافعي ومال

بصبر على الاضاعة والفقار لم يجمع هذه الشرطه ومكرهه قال ولختار من معنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام

بصبر على الاضاعة والفقار لم يجمع هذه الشرطه ومكرهه قال ولختار من معنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام

بصبر على الاضاعة والفقار لم يجمع هذه الشرطه ومكرهه قال ولختار من معنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام

بحقوق النفس والعمال بحيث لا يصير المتصدق محتاجا بعد صدقته الى أحد في الغنى في هذا الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية كالاكل عند ٣٤ الجوع المشوش الذي لا صبر عليه وسر العورة والحاجة لا ما يدفع به

عن نفسه الذي وما هذا سبيله ولا يجوز الا بتأويل يصح وذلك انه اذا أثر غيره به أدى الى اهلاك نفسه أو الاضرار بها أو كشف عورته فإعادة حقه أولى على كل حال فاذا سقطت هذه الواجبات صح الايتار وكانت صدقته هي أفضل لأجل ما يتبعه لمن غصص الفقر وسدده مشقة وهذا يتدفع التعارض بين الأدلة انتهى (ومن يستغف) يطلب العفة وهي الكف عن الحرام وسؤال الناس (يعفقه الله) أي يصبره عفوينا (ومن يستغفر يغفره الله) أي من يطلب الغنى يعطيه الله ذلك (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو على المنبر) قال ابن عبد البر في المحاسة الكلام للخطيب بكل ما يصلح من موعظة وعلم وقرينة (وذكر الصدقة) وفيه الحث على الاتفاق في وجوه الطاعة (والعفف) أي كان يحض الغنى على الصدقة والفقر على العفة وفيه تنصيص الغنى مع القيام بحقوقه على الفقر لان العطف انما يكون مع الغنى (والمسألة) لم يرد في المتن عن المسألة وفيه كراهية السؤال والتفتير عنه وعلم ما اذا لم تدع اليه ضرورة من خوف

والثوري وحكاها ابن عبد البر عن الجوهري الى عدم وجوب الزكاة في العسل وحكاها في البصر عن علي عليه السلام وأشار العراقي في شرح الترمذي الى ان الذي نقله ابن المنذر عن الجوهري وأولى من نقل الترمذي واعلم ان حديث أبي سياره وحديث هلال ان كان غير أبي سياره لا يدلان على وجوب الزكاة في العسل لانهما طوعا وعاجبا وحكيهما سبيل ما أخذ وعقل عمر العله فامر بعقل ذلك ولو كان سبيله سبيل الصدقات لم يخفى في ذلك وبقيته أحاديث الباب لا تنهض للاختصاص بها ويؤيد عدم الوجوب ما تقدم من الأدلة القاضية بان الصدقة انما تجب في أربعة أجناس ويؤيد أيضا ما رواه الحميدي بإسناده الى معاذ بن جبل انه أتى بوقص البقر والعسل فقال معاذ كلاهما لم يأمرني فيه صلى الله عليه وآله وسلم بشئ قوله والا فاعطاهم ذبا غيث أي وان لم يؤدعوا وشروا النحل فالعسل مأخوذ من ذباب النحل وأضاف الذباب الى الغيث لان النحل يقصد مواعيد القطر لما فيها من العشب والخصب قوله يا كاهن من يشاء يعني العسل فالضمير راجع الى المقدور المحذوف وفيه دليل على ان العسل الذي يوجد في الجبال يكون من سبق اليه أحق به

• (باب ما جاء في الركا والموعدن)

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجبار جرحها جبار والبر جبار والمعدن جبار وفي الركا الخمس رواه الجماعة وعن ربيعة بن عبد الرحمن عن غير واحد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقطع بلال بن الحارث المزني مائة الفيلة وهي من ناحية الفرع فملك المعدن لا يؤخذ منهم الا الزكاة الى اليوم رواه أبو داود ومالك في الموطأ) الحديث الاول له طرق والفاظ والحديث الثاني أخرجه أيضا الطبراني والحاكم والبيهقي بدون قوله وهي من ناحية الفرع الخ قال الشافعي بعد أن روى هذا الحديث ليس هذا مما نسبته أهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاقطاع وأما الزكاة في المعدن دون الخمس فليس متروكة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي هو كما قال الشافعي وقد روى هذا الحديث عن الدراودي عن ربيعة المذكور وموصولا وكذلك أخرجه الحاكم في المستدرک وكذلك ذكره ابن عبد البر ورواه أبو سيرة المدائني عن مطوف عن مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن جده وعن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس هكذا قال البيهقي وأخرجه من الوجهين الآخرين أبو داود وسأني حديث ابن عباس المشار اليه في باب ما جاء في أقطاع المعدن من كتاب احياء الموات قوله الجماعة في المهمة عجم لانهم لا يتكلم بقوله جبار رأى هدر وسأني الكلام على ذلك قوله وفي الركا الخمس الركا بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي مأخوذ من الركا بفتح الراء يقال ركا ركز يركز اذا دفعه فهو مركوز وهذا متفق عليه

هلال ونحوه وقد روى الطبراني من حديث ابن عمر بإسناده مقال مرفوعا ما اعطى من سعة قال بأفضل من الاخذ اذا كان محتاجا (اليداعيا خيرا من اليداعيا) في قالب العلياهي (المفقة) اسم فاعل من أفق ورواه

أودارد وغيره المتفقة ورجمه الخطأ قال لأن السابق في ذكر المسئلة والتعفف عنها وقال شارح المشكاة تفسيره والعفة يناسب الجمل وبالمثقة غير مناسب له لكن انما يتيم هذا الوقتصر على قوله ٣٥

بشوله (و) البسلة السفلى هي السائلة دلالة على علو المثقة وسائلة السائلة ورزالتا وهي ما يستكشف منها فظهر بهذا ان ما في البخاري ومسلم ارجح من احادي روايي أبي داود فتلا ورواية وبويد ذلك رواية حكيم عند الطبراني باسناد صحيح مرفوعا بالله فوق يد المعطى ويد المعطى فوق يد المعطى ويد المعطى أسفل الايدي وعند النسائي من حديث طارق الهاربي قدما المدينة فاذا انبى صلى الله عليه وآله وسلم قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول يد المعطى العليا وهذا نص يرفع الخلاف ويدفع نصف من تعرف في تأويله ذلك كقول بعضهم العليا الاخذة السفلى المانعة أو العليا الاخذة السفلى المتفقة وقد كان اذا أعطى الفقير العظيمة يجعلها في يده نفسه ويأمر الفقير ان يتناولها لتكون بدلة فقير هي العليا ادبامع قوله تعالى ألم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده وياخذ الصدقات قال فلما أضيف الأخذ إلى الله تعالى فأنفج الله فوضع يده أسفل من بدلة فقير الأخذ وقال ابن العربي والتحقيق ان السفلى بد السائل وأما الاخذ فلا ان

قال مالك والشافعي الرارذفن الجاهلية وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما ان المعدن ركاز واجتج لهم قول العرب ان ركز الرجل اذا أصاب ركازا وهي قطع من الذهب تخرج من المعدن وخالفهم في ذلك الجهور فقالوا لا يقال للمعدن ركاز واحتجوا بما وقع في حديث الباب من التفرقة بينهم بالاعطف فدل ذلك على المغايرة وخص الشافعي الركاز بالذهب والفضة وقال الجهور لا يختص واختاره ابن المنذر قوله القبيلة منسوبة الى قبل يفتح القاف والباء وهي ناحية من ساحل البحر بينهما وبين المدينة خمسة أيام والفرع موضع بين نخلة والمدينة والحديث الاول يدل على ان زكاة الركاز الخمس على الخلاف السابق في تفسيره قال ابن دقيق العيد ومن قال من النذهاء ان في الركاز الخمس اماماطة أو في أكثر الصور فهو أقرب الى الحديث انتهى وظاهره سواء كان الواجد له ماء أو زميا والى ذلك ذهب الجهور فيخرج الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء وانفقوا على انه لا يشترط فيه الحلول بل يجب اخراج الخمس في الحال والى ذلك ذهب العترة قال في الفتح وأغرب ابن العربي في شرح الترمذي فحكى عن الشافعي الاشتراط ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا كتب أصحابه ومصرف هذا الخمس مصرف خمس التي عند مالك وأبي حنيفة والجهور وعند الشافعي مصرف الزكاة وعن أحمد روايتان وظاهر الحديث عدم اعتبار النصاب والى ذلك ذهب الحنفية والامة وقال مالك وأحمد وأبو حنيفة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمس أواق صدقة وقد تقدم وأجيب بان الظاهر من الصدقة الزكاة فلا تتناول الخمس وفيه نظر قوله فلكل المعدن لا يؤخذ منها الا الزكاة فيه دليل لمن قال ان الواجب في المعدن الزكاة وهي ربع العشر كاشافعي وأحمد وأبو حنيفة ومن أدلتهم أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الرقة ربع العشر ويقاس غيرها عليه وذهب العترة والمنفية والزهرى وهو قول للشافعي الى انه يجب فيه الخمس لانه يصدق عليه اسم الركاز وقد تقدم الخلاف في ذلك

• (أبواب اخراج الزكاة) •

• (باب المبادرة الى اخراجها) •

(عن عقبية بن الحرث قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم العصر فامرهم ثم دخل البيت فلم يلبث أن خرج فقات أول قبل له فدل كذا خلقت في البيت قبر من الصدقة فذكره ان أئيمه فقسمه رواء البخاري وعن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما خلطت الصدقة مالا فظ إلا أهلكته رواء الشافعي والبخاري في تاريخه والحديث وزاد قال يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخرجها في مالك الحرام الحلال وقد احتج به من يرى تعلق الزكاة بالعين قوله تبرأ بكسر المثناة وسكون الموحدة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب قال الجهورى لا يقال الا للذهب وقد قاله

يد الله هي المعطية ويد الله هي الاخذة وكلتاها علوا وكلتاها عينا انتهى وهو رضى بان البعث انما هو في بدالاتهم وأما بقاءه عز وجل فباعتبار كونه مالا بكل شيء نسبت يده الى الاعطاء وباعتبار قبوله الصدقة ورضاهم ان يده الى الاخذ وقد

روى اصحق في مسنده ان حكيم بن حزام قال بارسل الله ما الدال العلماء قال التي تعطي ولا تأخذ وهو صريح في ان الاخذ
ليست بعلم او قد ذكر أبو العباس ٢٦ الداني في أطراف الموطن ان هذا التفسير المذكور في حديث ابن عمر هذا

مدرج فيه ولم يذكر ذلك مستندا
نعم في كتاب الصحابة للمسكري
باسناده فيه انقطاع عن ابن عمر
انه كتب الى بشر بن مرون اني
سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول السيد العالميا
خير من السيد الفاني ولا أحسب
السفلي الا السائل ولا العالميا
الا المعطية فهذا يشعربان
التفسير من كلام ابن عمرو يؤيده
ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر
قال كما تحدث ان السيد العالميا
هي المنقطة قاله في القح وفي
هذا الحديث الحديث
والعنونة ورواه ما بين بصري
ومدني وآخرجه مسلم وأبو
داود والنسائي في الزكاة
عن أبي موسى رضي الله عنه قال
كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اذا جاءه السائل أو
طلبت اليه حاجة قال اشفعوا
فوجروا) سواء قضيت الحاجة
أم لا (ويقضي الله على لسان
نبيه صلى الله عليه وآله وسلم
ما شاء) وهذا من مكارم أخلاقه
صلى الله عليه وآله وسلم ليصلوا
بجناح السائل وطالب الحاجة
وهو تخاف بالخلق لله حيث
يقول نبيه صلى الله عليه وآله
وسلم اشفع واشفعوا اذا أمر صلى
الله عليه وآله وسلم بالشفاعة
عنده مع علم بالمشقة عنها

بعضهم في النصفة انتهى وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الارض قبل ان تصاغ
وتضرب حكاية ابن الانباري عن الكسافي كذا أشار اليه ابن دريد قوله ان أئمة أي
أثر كسبيت عندي قوله ففقهته في رواية للبخاري فأمرت بقتلته والحديث الاول
يدل على مشروعية المبادرة بأخراج الصدقة قال ابن بطال فيه ان الخير فبني ان يسأله
فان الاوقات تعرض والموانع تمنع والموت لا يؤمن والتسويق غير محمود زاد غيره وهو
أخلص للخدمة وأتني للعاجة وأبعد من المثل المذموم وأرضى للرب تعالى وأجنى للذنب
والحديث الثاني يدل على ان مجرد مخالطة الصدقة لغيرها من الاموال سبب لاهلاك
وظاهره وان كان الذي خلطها بغيرها من الاموال عاجزا على اخراجها بعد حسن لان
الترسخ عن الاخراج مما لا يعد ان يكون سببا لهذه العقوبة أعني هلاك المال
واحتماج من احتج به على تعاق الزكاة العينية صحيح لانها كانت متعلقة بالخدمة يستقيم
هذا الحديث لانها لا تكون في جرم من أجزائها المال فلا يستقيم احتلالها بغيرها
ولا كونها سببا لاهلاكها

(باب ما جاء في نجيلها) *

(عن علي عليه السلام ان العباس بن عبد المطلب سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
نجيل صدقة قبل ان تحل فرخص له في ذلك رواه النجسة لا النسائي وعن أبي هريرة قال
بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر بن الخطاب في الصدقة فقبل من جيل وخالد بن
الوليد وعباس عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما
يقوم ابن جيل الا انه كان قتيلا فاغناه الله وأما خلفا فكم تظنون خالدا قد احبس أذراعه
وأعتاده في سبيل الله تعالى وأما العباس فهي على ومثلها معها ثم قال يا عسر ما شعرت
ان عم الرجل صموأية رواه أحمد وسلم وآخرجه البخاري وليس فيه ذكر عمر ولا ما قيل
له في العباس وقال فيه فهي عليه ومثلها معها قال أبو عبيد آري والله أعلم انه أخر عنه
الصدقة عامين لحاجة عرضت للعباس وللإمام ان يؤخر على وجه النظر ثم يأخذ ومن
روى فهي على ومثلها فقال ~~ان تساق منه صدقة عامين ذلك العام والذي قبله~~
حديث علي أخرجه أيضا الحاكم والدارقطني والبيهقي وفيه اختلاف ذكره الرافضيني
ورجح رساله وكذا رحمه أبو داود وقال الشافعي لا أرى أثبت أم لا يعني هذا الحديث
ويشهد له ما أخرجه البيهقي عن علي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما كذا احتجنا
فاسلفنا العباس صدقة عامين رجاله ثقات الا ان فيه انقطاعا عريضة أيضا حديث أبي
هريرة المذكور بعده قوله يقوم بكسر القاف وفتحها والكسر أفصح وابن جيل هذا
قال ابن الأثير لا يعرف اسمه لكن وقع في تعليق القاضي حسين الشافعي وتبعه الروائي
ان اسمه عبيد الله وذكر الشيخ سراج الدين بن الملقن ان بعضهم سماه حبيدا ووقع في

لأن عند شافعيان نفسه وباعثان من جوده فالشفاعة المسئلة عند غيره ممن يحتاج الى تقرر بكداعة
الى الخبرين كما يطريق الأولى وهذا الحديث أخرجه أيضا في الادب والتوحيد ومسلم وأبو داود في الادب والترمذي في العلم

انساق في الزكاة (عن أمعاء بنت أبي بكر) الصديق (رضي الله عنهم) قالت قال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تؤذي (ي) يقال
وكي ما في سقائه إذا شده بالوكاه وهو الخيط الذي يشده برأس القرية أي

٣٧

رواية ابن جرير أبو جهم بن حذيفة بن ابن جليل وهو خط الألباق الجميع على ابن
جيل وقول الأكثر أنه كان أنصاري وأما أبو جهم بن حذيفة فهو قرشي فافترقا قولاه
وأعاده جمع عناده بفتح العين المهمل بعد هاء فوقية وبعد الألف دال مهمل والاعتداد
آلات الحرب من السلاح والدواب وغيرها ويجمع أيضا على أعدته ومعنى ذلك أنهم
طلبوا من خالد زكاة أعاده ظنا منهم أنه التجار وان الزكاة فيها واجبة فقال لهم
لا زكاة فيها على فقالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إن خالد منع الزكاة فقال أنكم
تظلمونه لأنه حبسه أو وقفها في سبيل الله تعالى قبل الحول عليها فلا زكاة فيها ويحتمل أن
يكون المراد لو وجبت عليه زكاة لأعطاهم لم ينحسبها لأنه قد وقف أموال الله تعالى متبرعا
فكيف يشعروا بواجب عليه واستنبت بعضهم من هذا وجوب زكاة التجارة وبه قال
جمهور السلف والخلف خلافا لداود وفيه دلائل على صحة الوقت وصحة وقف المنقول وبه
قالت الأمة بأسرها إلا بأحسنة وبعض الكوفيين وقال بعضهم هذه الصدقة التي
منعها ابن جليل وخالد والعباس لم تكن زكاة إنما كانت صدقة تطوع - كماه القاضي
عباس قال ويؤيده أن عبد الرزاق روى هذا الحديث وذكر في روايته أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم نذر الناس إلى الصدقة وذكر غم الحديث قال ابن القصار من
المالكية وهذا التأويل الباق بالصدقة ولا يظن بالصالحية منع الواجب وعلى هذا فيعذر
خالد واضح لأنه أخرج ماله في سبيل الله فبأنه لم يملك الموصاة بصدقة التطوع
ويكون ابن جليل شبع بصدقة التطوع فعقب عليه وقال في العباس هي على ومثلها معها
أي أنه لا يمنع إذا طلبت منه انتهى كلام ابن القصار قال القاضي عياض ولكن ظاهر
الاحاديث في الصحاحين أنها في الزكاة قوله له رثه رول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر
على الصدقة وإنما كان يثبت في الفريضة ورجح هذا الثوري قوله فمضى على ومثلها
معها ما يقوى أن المراد به أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ جهم أنه نجس من
العباس صدقة عامين ما أخرجه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال لعمرانا كأنهما صدقة مال العباس عام الأول وما أخرجه
الطبراني والبخاري من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم تملك من العباس
صدقة عامين وفي أسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ورواه البخاري من حديث موسى
ابن طلحة عن أبيه نحوه وفي أسناده الحسن بن عمارة وهو متروك ورواه الدارقطني من
حديث ابن عباس وفي أسناده منديل بن عيسى والعرزي وهو ماضع فبان والصواب أنه
مرسل ومما يرجح أن المراد ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أراد أن يملك
معاينه لأجل امتناعه لكفاه أن يملك مثلها من غير زيادة وأيضا الحيل على الامتناع
فيه سواء ممل بالعباس والحديثان يدلان على أنه يجوز تعجيل الزكاة قبل الحول ولو لم يكن
في ذلك ذهب الشافعي وأحمد وبوخليفة وبه قال الهادي والقاسم قال المؤيد بالله

(فيوكي عليك) أي لا تمنني
مالك عن الصدقة خشية فتأده
فتمتقطع عنك مادة الرزق (وفي
رواية لأخصي فيخصي الله
عليك) والاحصاء معرفة قدر
الشيء وزنا وعددا وهو من باب
المقابلة واحصاه الله هنا المراد
به قطع البركة أو حبس مادة الرزق
أو المحاسبة عليه في الآخرة وفي
هذا الحديث التحديث
والإخبار والعنونة ورواية
ثابتة عن صحابة ورواها كلهم
مذنبون إلا عبدة فصح في
وأخرجه البخاري في الهبة ومسلم
في الزكاة وكذا النسائي (وفي رواية
لا تؤذي) من أوعيت المتاع في
الوعاء إذا جعلته فيه ووعيت
الشيء حفظته والمراد لازم
الابعاء وهو الامساك (فيوكي
الله عليك) وإسناده إلى الله مجاز
عن الامساك (أو ضحي
ما استطعت) فعل أمر من الرضخ
وهو العطاء اليسير أي أتقني من
غير إجحاف أي ما دمتم مستطيعين
قادرة على الرضخ وفي هذا
الحديث التحديث والإخبار
والعنونة وأخرجه أيضا في الزكاة
والهبة ومسلم في الزكاة
والزكاة في عشرة النساء
(عن حكيم بن حزام رضي الله
عنه قال قلت يا رسول الله أيأت
أي أخبرتني عن حكم (أشياء

كنت أتحذرت) أي أتعدأ وأتقرب والخش في الأصل لأنهم فكانه أراد أني عنى الام وعن ابن أبي عمير إن الحسن التبرير وفي
العتيق بلفظ كنت أتحذرت بها يعني أتبرع بها قال عباس روى جماعة عن الرواة في البخاري بالثلثة وبأشياء بالثلثة أصح

رواية زعم في (جم في الجاهلية) قبل الاسلام (من صدقة أو عتاقة) وكان أعنت مائة رقبة في الجاهلية وحمل على مائة بعير (وصلة رحم فهل) لي (فيها من أجر فقال ٣٨ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسأت على) قبول (ماسلف) لك (من

خير) وقال الحري معناه
ما تقدمت من الخير الذي علمته
هو لا يؤيد ظاهر هذا الحديث
ما رواه الدارقطني في غرائب
مالك من حديث أبي سعيد
مر فوعا إذا لم يكافر فحسن
اسلامه كتب الله له كل حسنة
كان زلفها ومحا عنه كل سيئة
كان زلفها وكان عمله بعد ذلك
الحسنة بعشر أمثالها إلى
سبع مائة ضعف والسيئة بعثها
الآن يجزيه والله عنها لكن
هذا لا يخرج على التواعد
الاصولية لان الكافر لا تصح
منه في حال كفره عبادة لان
شرطها النية وهي متعذرة
منه وانما يكسبه له ذلك
الخبر بعد اسلامه تفضيلا
من الله مستانفا قال في الفتح
وأما من قال ان الكافر لا يثاب
لحمل معنى الحديث على وجوه
أخرى منها ان يكون المعنى انك
تفعل ذلك اكتسبت طباعا
جميلا فانتفعت بذلك الطبايع
في الاسلام أو تكون تلك العادة
قد مهدت لك معونة على فعل
الخير أو انك اكتسبت بذلك ثناء
جميل فهو باق لك في الاسلام أو
انك ببركة الخير هديت إلى الإسلام
لان المبادئ عنوان الغايات
أو انك بتسلك الافعال رزقت
الرزق الواسع قال ابن الجوزي

وهو أفضل وقال مالك وبيعة وسفيان الثوري وداود وأبو عبيد بن الحرث ومن أهل
البيت الناصر انه لا يجزى حتى يحول الحول واستدلوا بالأحاديث التي فيها ان تعليق
الوجوب بالحول وقد تقدمت وتسامي ذلك لا يضر من قال بخصه لتجمل لان الوجوب
متعلق بالحول بالانزاع وانما النزاع في الاجزاء قبله

*** (باب تفرقة لزكاة في البلد ما مرعاة المنصوص عليه لا القيمة وما يقال عند دفعها) ***

(عن أبي حنيفة قال قدم علينا مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآخذ الصدقة
من أغنيائنا فجعلها في فقرا ثم أفاكنت غلاما ياتيا فافطاني منها فقلوصا رواه الترمذي
وقال حديث حسن وعن عمران بن حصين انه استعمل على الصدقة فلما رجع قبل له ابن
المال قال ولله مال أرسلني اخذنا من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ووضعناه حيث كنا نضعه رواه أبو داود وابن ماجه وعن طائوس قال كان في كلب
معاذ من خرج من مخلاف إلى مخلاف فان صدقته وعشرته في مخلاف عشرته رواه
الترمذي في سننه) الحديث الاول هو من رواية حص بن غياث عن أشعث عن عون بن
أبي حنيفة عن أبيه وهو لاثقات الأشعث بن سوار وفيه مقال وقد أخرج له مسلم متابعة
قال الترمذي بعد ذكر الحديث وفي الباب عن ابن عباس والحديث الثاني سكت عنه
أبو داود والمنذري ورجال اسناده رجال الصحيح الا ابراهيم بن عطاء وهو مصدق
والحديث الثالث أخرجه أيضا عبيد بن منصور بإسناد صحيح إلى طائوس لفظ من انتقل
من مخلاف عشرته فصدقته وعشرته في مخلاف عشرته وفي الباب عن معاذ عند الشيخين
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعثه إلى اليمن قال له خذها من أغنيائهم وضعها في
فقرائهم وقد استدل به هذه الأحاديث على مشروعية صرف زكاة كل بلد في فقرائه له
وكراهية صرفها في غيرهم وقد روى عن مالك والشافعي والثوري انه لا يجوز صرفها في
غير فقرائه البلد وقال غيرهم انه يجوز جمع كراهة لماع بالضرورة ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم كان يستدعي الصدقات من الاعراب إلى المدينة وبصرى في فقرائه
المهاجرين والانصار كما أخرج النسائي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال جاء رجل
إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كدت أقتل بعدك في عناق أو شاة من الصدقة
فقال صلى الله عليه وآله وسلم لولا انهم اعطوني فقرائه المهاجرين ما أخذتها وما أخرجها
اليهم في وعلقه البخاري عن معاذ انه قال لاهل اليمن اتئوني بكل خيس ولبس أخذه
منكم مكان الصدقة فانه أرفق بكم وأنفع لاهل اليمن والانصار بالمدينة وفيه انقطاع
وقال الاسماعيلي انه مرسل فلا حجة فيه لاسماع معارضته لحديثه المتفق عليه الذي
تقدم وقد قال فيه بعض الرواة من الجزية بدل قوله الصدقة أو يحمل على انه بعد كناية
من في اليمن والافاق كان معاذ أيضا الف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله من مخلاف

قل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم روى عن جوابه فانه سأل هل لي فيها من أجر فقال أسألت على الخ
مأسلف من خبره والله متي فعل خير فكانه أراد انك قد فعلت خيرا والخبر يدح فاعله ويجازي عليه في الدنيا فقد روى مسلم من

حدث أنس مرفوعاً يثبت في الدنيا بالرزق على ما يفعل من جنسه قال ابن المنير ثبت الحكم من أجل قوة الاختلاف فيه قال الحافظ ابن حجر لا مانع من أن الله يصفه تعالى إحسانه في الإسلام جواب ما ٣٩ كان صدر منه في الكفر فضلاً

واحساناً انتهى وفي هذا الحديث التحديث والعصنة ورواية تاجي عن تابعي عن صحابي وأخرجه أيضاً في البيوع والذهب والعقود وأخرجه مسلم في الأيمان (عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما نزلت المائدة الآية التي فيها مكرورة مثله وخففة مضارع أنه قد أرفق من الأفعال أو من التفعيل وهو الإضمار) وروى قال يعلى ما مر به من الصدقة (كلامه) فوطب به نفسه فبذعه إلى الشخص الذي أمره بمبذله فعول أي الذي أمره بالامر له (به) أي بادفع (أحد المصدقين) بفتح التاء لكن أجره غير مضاعف له عشر حسنات بخلاف رب المال فهو نحو قولهم في المبالغة التلم أحد الناسين وقيد الخازن بكونه مسلماً لأن الكافر لا تملك له وبكونه آمناً لأن الخائن غير مأجور ورتب الأجر على إعطائه ما مر به لئلا يكون خاتمة أيضاً وان تكون نفسه بذلك طيبة فلا يعدم النية فيه قد الأجر والمخيل كل الجليل هو بطل بما لا غيره وان يعطى مر أجراً بالدفع إليه لا غيره وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الزكاة

الجزية دليل على أن من انتقل من بلد إلى بلد كان زكاته لاهل البلد الذي انتقل منه مهما أمكن اتصال ذلك الهم (وعن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعثه إلى اليمن فقل خذ الحب من الحب والشاقم الغنم والبيع من الابل والبقرة من البقر واه أبو داود وابن ماجه والطيبريات المقدرة في حديث أبي بكر تدل على أن القيمة لا تشترع والا كانت تلك الجبرانات عبثاً) الحديث صحيحه الحاكم على شرطهما وفي أسناده عطاء عن معاذ بن جبل يسمع منه لأنه ولد بعد موته أو في سنة موته أو بعد موته بسنة وقال البراء لم أعطاه مع من معاذ وقد استدل بهذا الحديث من قال إنه يجب الزكاة من العين ولا يعمل عنها إلى القيمة إلا عند عدمها وعدم الجنس وبذلك قال الهادي وأقامه والشافعي والامام يحيى وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله إنه تجزئ مطلقاً وبه قال الناصر والمنصور وبالله أبو العباس وزيد بن علي وأسندوا يقول معاذ اتوني بكل خمس وليس فإن الخمس والييس ليس إلا خمسة عن الأيمان التي يجب فيها الزكاة وهو مع كونه فعل صحابي لا حجة فيه فيه انقطاع وإرسال كذا منه في الشرح للحديث الذي قبل هذا فالحق أن الزكاة واجبة من العين لا يعمل عنها إلى القيمة إلا عند الضرورة والطيبريات تضم الجمل مع جبران وهو ما يجبر به الشيء وذلك نحو قوله في حديث أبي بكر السابق ويجعل معهما اثنين إن استيسر تأله أو عشر من درهمهما فإن ذلك ونحوه يدل على أن الزكاة واجبة في العين ولو كانت القيمة هي الواجبة لكان ذلك عبثاً لأنم اختلاف باختلاف الأزمنة والامكانة فتقدير الجبران بقدره لم يلزم لأناس تعاق الوجوب بالقيمة وقد تقدمت الإشارة إلى طرف من هذا (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أعطيت الزكاة فلا تنسوا ثوابها إن تقولوا اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغرمًا رواه ابن ماجه وعن عبد الله بن أبي أوفى قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاه قوم بصدقة قال اللهم صل عليهم فإنه أبي أبو أوفى بصدقة فقال اللهم صل على آل أبي أوفى (تفق عليه) الحديث الأول أسنده في سنن ابن ماجه هكذا أحد عشر وسيد سعيد حدثنا الوليد بن مسلم عن الجعفي عن عبيد بن أبيه عن أبي هريرة فذكره والخطيب عن عبيد الطائفي عن ثور وسيد سعيد في مقال وفي الباب عن وائل بن حجر عند النسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رجل يبعث بشاة حسنة في الزكاة اللهم بارك فيه وفي آله قولي فلا تنسوا ثوابها إن تقولوا كأنه جعل هذا القول نفس الثواب لما كان له دخل في زيادة الثواب (اللهم صل عليهم في رواية على آل فلان وفي أخرى على فلان قولي على آل أبي أوفى يريد آل أبي أوفى نفسه لأن الال يطلق على ذات الشيء كقوله في قصة أبي موسى أقصد أوفى من مازان من مازان آل داود وقيل لا يقال ذلك إلا في حق الرجل الجليل القدر واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحرث الأسدي ثم دعو وابنه عبد الله عمة

والاجارة ومسلم في الزكاة وكذا أبو داود والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لمن يوم يصبح العباد فيه) ينزل فيه أحد (الملك) كان ينزل فيه رجل أحدهما اللهم أعط مئة ألفاً ماله في طاعتك (خلفاء) بفتح

اللام أى عرضاً كقوله تعالى وما أنشأنا من شئ فهو بخلاف وقوله ابن آدم اتقوا الله اتقوا عليكم (ويقول) الملك (الآخر) اللهم اعط
 بمسكننا زاداً أى حاتم عن أى ٤٠ الدرر اعان الله تعالى فى ذلك فأما من أعطى واتقى إلى قوله العسرى

وقوله اللهم اعط مسكاننا فاهو
من قبيل المشا كلمة لان التلف
ليس بعطية وظاهره كما قال
الفرطبي بسم الواجبات
والمدربات لكن المسك عن
المدربات لا يستحق الدعاء
بالتلف نعم اذا غلب عليه الجمل
المذموم بحيث لا تطيب نفسه
بإخراج ما أثر به اذا أخرجه
ورواة هذا الحديث كاهم
مدنيون وأخرجه مسلم في الزكاة
والناساني في عشرة الناسوكذا
أخرجه من حديث أبي الدرداء
أحمد وابن حبان في صحيحه
والحاكم وصححه والبيهقي
من طريق الحاكم بلغنا ما من
يوم طاعت فيه شئ من الاوكان
يجنبها ملكان يناديان نداء
يسمعه خلق الله كاهم غير الثقلين
يا أيها الناس هلموا الى ربكم ان
ما قل وكفى خير مما كثر الوهي
ولا آت الشمس الاوكان
يجنبها ملكان يناديان نداء
يسمعه خلق الله كاهم غير الثقلين
اللهم اعط منة فاخلقوا واعط
مسكاننا و أنزل الله في ذلك قرآنا
في قول المالكين يا أيها الناس
هلموا الى ربكم في سورة يونس
والله يدعو الى دار السلام
ويعمى من يشاء الى صراط
مستقيم وأنزل الله في قوله ما اللهم
اعط منة فاخلقوا الآية اذ يعشى

الرضوان تحت الشجرة وأسند له الحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء وكرهه
ثالث الجمهور وقال ابن التين وهذا الحديث يعكس عمله. وقد قال جماعة من العلماء بدعوه
آخذ الصدقة للمتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث وأجيب عنه بأن أصل الصلاة لا عا
لأنه يختلف بحسب المدعوه فصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على أمته دعاء لهم
باعتباره وصلاة أمته دعاء له بزيادة القرية والزناي ولذلك كانت لا تليق بغيره وفيه ليل على
انه يستحب الدعاء عند أخذ الزكاة عليها وأوجبها بعض أهل الظاهر وحكام الخناطى
وجه البعض الشافعية وأجيب بأنه لو كان واجبا لعلمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
السعاة ولا ن سائر ما يأخذ الامام من الصدقات والديون وغيره لا يجب عليه فيه
الدعاء فكذلك الزكاة ما لاية فيجوز حمل ان يكون الوجوب خاصا به ليكون صلاته
صلى الله عليه وآله وسلم سكا لهم بخلاف غيره

• (باب من دفع صدقته الى من ظنه من أهلها فبان غنيا) •

(عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رجل لا تصدق بصدقة
تخرج بصدقتها فوضعها في يد سارق فخرج بصدقتها فوضعها في يد زانية فوضعها في يد زانية فوضعها في يد زانية فوضعها في يد زانية
لا تصدق البتة على زانية فقال اللهم لك الحمد على زانية فقال لا تصدق بصدقة تخرج
بصدقتها فوضعها في يد غني فاصبحوا بصدقتها فقال اللهم لك الحمد على
زانية وعلى سارق وعلى غني فأتى فتيل له أما صدقن فقد قبلت أما الزانية فلعلها استعفت
بهدن زناها ولعل السارق انزعف عيه عن سرقة وهل الغني ان يعترف به نفي عما آتاه
الله عز وجل متفق عليه) ثم قال قال رجل وقع عند أحمد من طريق ابن الهيعة عن
الأعرج في هذا الحديث أنه كان من بني إسرائيل قوله لا تصدقن زانية زاد في روايته متفق
عليها بالله وهذا النظم من باب الالتزام كالذي ذكرناه ولا انقسم فيه بمقدرك أنه قال
والله لا تصدقن قوله في يد سارق أي وهو لا يعلم أنه سارق وكذلك على زانية وكذلك على
غني قوله تصدق بضم أوله على البناء للمجهول قوله لك الحمد أي لا لأن صدقتي وقت
في يد من لا يستحقها فلذلك الحديث كان ذلك بارادتك لا بارادتي قال الطبري لما عزم أن
يصدق علي مستحق فوضعها في يد سارق حمد الله على أنه لم يقدر له أن يصدق علي من هو
أسوأ حالاً أو أحرى المحذور التبع في استسماله عدم مشاهدته ما يتعجب منه تعظيماً
لله تعالى فلما تعجبوا من فعله تعجب هو أيضاً فقال اللهم لك الحمد على سارق أي تصدقت
عليه فهو متعلق بحذوف قال الحافظ ولا يخفى بعده هذا الوجه وأما الذي قبله لا بعده منه
والذي نظمه الأول وإنه سارق وضرباً له خمد الله سبحانه على تلك الحال لأنه

والنهار اذا تجلّى الى قوله للعسرى وقوله يجيبني اثنتان جنبة بفتح الجيم وسكون النون وهي الناحية
وفي الحديث الترعس في الاتفاق في وجهه العراون ذلك ما عورده عليه بالخلاف في العاجل زائدة على الثواب الاجل وتنفعت

الاية الكريمة الوعد بالتيسير ان يتفق في وجوه البر والوعيد بالتيسير بعه واليد المذكور اعم من ان يكون
لاحوال الدنيا أو لحوال الآخرة وكذا دعاء الملائكة

٤١

ذلك المال بعينه أو تلف نفس
صاحب المال أو المراد فوات
أعماله بالانشغال بغيرها قال
الزوري الانتفاع بالمرحوم ما كان
في الطاعات وعلى العيال
والضيقات والتطوعات (وعنه)
أى عن أبي هريرة (رضي الله
عنه) أنه سمع رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول
مثل الجنين والمنفق كمثل
رجلين علمه اجبتان من
حديثه الاكثر انما بالوحدة وفي
رواية بالنون وهي بالوحدة
نوب مخصوص ولا مانع من
اطلاقه على الدرع (من ثمة ما)
جمع ثدى (الى تراقيمها) جمع
تفوة العظم من المنرفين في
أعلى الصدر من رأس المنكبين
الى طرف القسرة الصدر (أما
المنفق فلا يتفق) شيئا (الا
سبغت) أى امتدت وغطت (أو
وفرت) من الوفور والشك
من الراوى أى كادت (على
جلده حتى تخفى) أى تستتر وفى
رواية تجين من أجن الشئ اذا
ستره (بانه) أى أصابه وروى
ثبانه وهو تصحيف وفى رواية
حتى تغنى آتاه (وتعفو
ثمة) يقول عفت الديار اذا
درست وعفاها الريح اذا
طمسها وهو فى الحديث متعدد
أى تمحو أثر مشيئه لسبوغها

المجود على جميع الاحوال لا يحمده على المكر وسواء وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم كان اذا رأى مالا يحببه قال الحمد لله على كل حال قرأه فأتى فقيل لفر رواية
الطبرانى قسامة ذلك فأتى في منامه وكذلك أخرجه أبو نعيم والاسماعيلي وفيه تعيين أحد
الاحتمالات لئلا يكرها بن التين وغيره قال الكرماني قوله أى أى فى المذام أو سمع
هاتفا ملكا وغيره وأخبرني أو أفناه عالم وقال غيره أو أنا ملك فحكمه فقد كان الملائكة
تلكم بعضهم في بعض الامور وقد ظهر عساف ان الواقع هو الاول دون غيره قوله
امام صدق فقد ثبت فى رواية للطبرانى ان الله قد قبل صدقتك فى الحديث دلالة على ان
الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجة من أهل الخير لهذا تجبوا وفدها لينة
المتصدق اذا كانت صالحة فبات صدقته ولولم تقع الموقع واختلف الفقهاء فى الاجزاء
اذا كان ذلك فى زكاة القرض ولادلالة فى الحديث على الاجزاء ولا المنع ولهذا ترجم
الجنارى على هذا الحديث بالنظر الالستفهام فظن باب اذا صدق على غنى وهو لا يعلم ولم
يجزم بالحكم قال فى الصحيح فان قيل ان الخبر نفي ضمن قصة خاصة وقع الاطلاع فيها على
قبول الصدقة برؤيا صدقة تناقبة فمن أين يقع تعميم الحكم فالجواب ان التخصيص
فى هذا الخبر على رجاء الاستعفاف هو الدال على تعدية الحكم فيقتضى ارتباط القبول
بهذه الاسباب انتهى

*(باب برقة المال بالدع الى السلطان مع العدل والجور

وانه اذا ظلم لم يزد له بحسب به عن شئ)*

(عن أنس ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أدبت الزكاة الى رسولك
فقد برئت منه الى الله ورسوله قال ام اذا دبت الى رسولك فقد برئت منه الى الله ورسوله
فلا أبرها وانما على من بدلها محتصر لاحد وقد احتج بعموم من يرى المجمل الى الامام
اذا هلك عنده من ضمان الفقراء دون الملاك وعن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال انما استكون بعدى أثره وأموه وتذكروها قالوا يا رسول الله فما
نأمرنا قال تؤدون الحق الذى عليكم ونسالون الله الذى لكم متفق عليه وعن وائل بن
حجر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجل يسأله فقال رأيت ان كان عابسا
أمره ان يمتنعوا حتى قال يسأله فقاموا فسلموا وأطيعوا فأنما عليهم ما حالوا
وعليكم ما حالتم رواه مسلم والترمذى وصححه الحديث الاول أخرجه أيضا الحرث بن
وهب وأورد الحافظ فى التلخيص وسكت عنه وفى الباب عن جابر بن عبد الله مرفوعا
عند أبي داود بالنظر سيأتيكم ركب مبعوضون فاذا أتوكم فرحبوا بهم وخالوا منهم
وبين مايتعون فان عدلوا فلا تنفسمهم وان ظلموا فاعلمها وأرضوهم فان تمام زكاتكم
رضاهم وعن سعد بن أبي وقاص عند الطبرانى فى الاوسط مرفوعا دفعوا اليهم ما صلوا

٦

نيل

ح

يعنى ان الصدقة تستخرجها بالتصدق كما يستخرج الثوب الذى يجير
على الايض أثر مشى لابس به جبر والذيل عليه فضرىب المثل بدرع سابعة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه والمراد ان

الجو اذا هاهم بالصدقة انفسح لها صدره وطابت به انفسه فتوسعت بالاشفاق (وأما الجليل فلا يريد ان يتفق شيا الا لزمت) أي
التصقت (كل حادثة) يسكون اللام ٤٣ (مكانه انه هو يوسعها ولا تتسع) نثر المثل برجل أراد ان يلبس

درا يسجن به فحالت يدها منها
وبن ابراهيم على سائر جسد
فاجتمعت في عنقه فلم تترقرقه
والعنى ان الجليل اذا حدث
نفسه بالصدقة شئت نفسه
وضاق صدره وانقبضت يده
عن أبي موسى رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال على كل مسلم صدقة أى على
سبيل الاستحباب المدا كدولا
تق في المدا سوى الزكاة الا
على سبيل التمدد ومكارم
الاخلاق كما قاله الجهور (فقالوا
يا بني الله بن لم يجد) ما تصدق به
(قال يعمل يده فينبفع نفسه
ويتصدق قالوا فان لم يجد
يعني هذا المدا بسعة المهور)
أى المظالم والعاجز (قالوا فان
لم يجد) أى لم يتدر (قال فليعمل
بالمعروف) وعند الجارى في
الآداب من وجه آخر عن شعبة
فأما ابن بطرأ والمعروف وزاد
أبو داود والطائسي وينهى
عن المداكر (وليسك عن الشر
فانها) أى الخصلة التي هي
الامساك (له) أى للامساك

(صدقة) وظاهره ان الامر
بالمعروف والامساك عن الشر
رتبة واحدة وليس كذلك بل
الامساك هو الرتبة الاخير في قول
الزبير بن المنير انما يحصل ذلك
للمساك عن الشر اذا توى
بالامساك القرية بخلاف محض

الخير وعن ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وأبي سعيد عن سعد بن منصور
وابن أبي شيبة ان رجلا سأله عن الدفع الى السلطان فقالوا ادفعها الى السلطان وفي
رواية انه قال لهم هذا السلطان يفعل ما ترون فادفع اليه كاتى قالوا نعم ورواه البيهقي
عنهم وعن غيرهم أيضا وروى ابن أبي شيبة عن طر بن قزعة قال قلت لابن عمر انى الى مالا
قالى من أدفع زكاته قال ادفعها الى هؤلاء القوم بمعنى الامراء قلت اذا ابتغى ذونهم ائمانا
وطيبا قال وان وفى رواية انه قال ادفعوا صدقة أموالكم الى من من ولاة الله أمرهم فكن بر
فانفسه ومن أمم فعلها وفي الباب أيضا عند البيهقي عن أبي بكر الصديق والمغيرة بن شعبة
وعائشة واخرج البيهقي أيضا عن ابن عمر باسناد صحيح انه قال ادفعوها اليهم وان شربوا
الجور واخرج أيضا من حديث أبي هريرة اذا أنكأ المصدق فاعطه مدقك فان اعتدى
عليك فوله ظهرك ولا تلعنه وقال لهم انى احتسب عندك ما أخذني في قولك أثره فبغ
الهمزة والفاء المثلثة هي اسم للاستئثار الرجل على أصحابه والاحاديث المذكورة في
الباب استدلالهم الجهور على جو زودفع الزكاة الى سلاطين الجور وجرأهم اوحى
المهدي في البحر عن المعتز وأحد قولي الشافعي انه لا يجوز دفع الزكاة الى الظلمة ولا
يجزئ واستدلوا بقوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين ويجار بان هذه الآية على تسليم
صحة الاستدلال لا على محل النزاع عمومها مخصوص بالاحاديث المذكورة في الباب وقد
زعم بعض المتأخرين ان الدلالة المذكورة لا تدل على مطالب الجور زين لانها في المصدق
والنزاع في الوالى وهو غنله عن حديث ابن مسعود وحدثنا ثعلب بن جهم المذكورين في
الباب وقد حكى في التفسير عن أحمد بن عيسى والباقر مثل قول الجهور وكذلك عن
المصور وأبي مضر وقد استدللناهم في أيضا بما رواه ابن أبي شيبة عن خزيمة قال سألت
ابن عمر عن الزكاة فقال ادفعها اليهم ثم سأله بعد ذلك فقال لا تدفعها اليهم فأنهم قد
أضاعوا الصلوة وهذا مع كونه قول صحابي ولا حجة فيه ضعيف الاستدلال لانه من رواية
جابر الجعفي ومن جملة ما احتج به صاحب البحر للقائلين بالجواز بانهم المثلث تؤخذ كذلك
ولا تعادوا بان عليا الميمنى على من أعطى الخوارج وأجاب عن الاول بانه ليس بإجماع وعن
الثاني بان ذلك كان لعدوا ومصلحة اذا قصر جرح الاجراء ولا يخفى ضعف هذا الجواب
واحق ما ذهب اليه الجهور من الجواز والاجزاء (وعن بشير بن الحصاصية قال قلنا

يا رسول الله ان قومنا أصحاب الصدقة يعتدون علينا أفنعكمن أم أمنا بقدر
ما يعتدون علينا فقال لا رواه أبو داود الحديث أخرجه أيضا عبد الرزاق وسكت عنه
أبو داود والمتذرى وفي اسناده ديبم السدوسي ذكره ابن حبان في النقائ وقال
في التقرىب مقبول وفي الباب عن جبر بن عبد الله وأبي هريرة عند البيهقي والحديث
استدل به على انه لا يجوز كتمان شي عن المصدقين وان ظلموا وتعدوا وقد عارض ذلك
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من سئل ففوق ذلك فلا يعطه كما تقدم في حديث أنس

الترك والامساك أهم من ان يكون عن غيره فكانت قد صدق عليه بالسلامة عنه فان كان شره لا يتعدى الطويل
نفسه فقد تصدق على نفسه بان منعها من الانم قال وليس ما يضمنه الجحيم من قوله فان لم يجد ترتيبا وانما هو لا يوضح لما ينفاه

لمن يجز عن خصلته من الخصال المذكورة فإنه يمكنه خصله أخرى فمن أمكنه أن يعمل بيده فيصدق وأن يغيب المهور وان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويسلك عن الشر فيقبل الجميع ٤٣ ومقصود هذا الباب ينزل منزلة

الصدقات في الاجر والاسما في حق من لا يقدر علم او يفهم منه ان الصدقة في حق النادر عليها أفضل من الاعمال القاصرة

ومحصل ما ذكره في حديث الباب انه لا بد من الشقة على خلق الله وهي اما بالمال أو غيره والمال اما حاصل أو مكتسب وغير المال اما فعل وهو الانفاق وما ترك وهو الامساك انتهى وبسط في الفتح في بيان ذلك والذي ذكرناه فيه كناية ورواية هذا الحديث كوفيون الاشبح البضاري فبصري وشعبة فواسطي وفيه التصديت والغنصية ورواية الابن عن أبيه عن جده وأخرجه مسلم والنسائي في الزكاة (عن أم عطية رضي الله عنها) انها قالت بعث الى نسيبة أم عطية (الانصارية بشاة) من الصدقة (فارسلت) نسيبة (الى عائشة رضي الله عنها) وقد كان مقتضى اظهار أن تقول بعث الى بظهر المتكلم الجبر وان كانت ميرت عن نفسها بالظاهر حجت قالت الى نسيبة ووضع المضمحل الذي هو بظهر المتكلم الجبر وراما على سبيل الانفات وأجردت من نفسها ذاتا نسيبة و ليس أم عطية غير نسيبة بل هي هي ونحو هذا التوهم زاد ابن

السكن هنا عن القر برى قال أبو عبد الله أي البخاري نسيبة هي أم عطية (منها) أي من الشاة (فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم عندكم) ثم) قالت عائشة (نقلت) لا شيء عندنا (الاما أرسلت به) أم عطية (نسيبة من تلك الشاة فقال هات نقد

الطويل الذي رواه عن كتاب أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقدم الجمع بين هذا الحديث وبين ذلك هنالك قال ابن رسلان لعل المراد بالمتع من الكتم ان ما أخذه الساعي ظاهرا يكون في ذمته لرب المال فان قدر المالك على استرجاعه منه استرجعه والاستعتر في ذمته

*) باب أمر الساعي ان يعيد الماشية حيث ترد الماء ولا يكتنهم حشدها اليه *)

(عن عبد الله بن عمر وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال تؤخذ صدقات المساكين على مياهم رواه أحد وفي رواية لا حردواي داود لاجب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم (في ديارهم) الحديث سكت عنه أبو داود والنسائي والخافض في التلخيص وفي اسناده محمد ابن اسحق وقد عمن وفي الباب عن عمران بن حصين عند أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن حبان وصحاه بمثل حديث الباب وعمر أنس عند أحمد والبرار وابن حبان وعبد الرزاق وأخرجه النسائي عنه من وجه آخر قوله لا جلب بفتح الجيم واللام ولا جنب بفتح الجيم والنون قال ابن اسحق معنى لا جلب ان تصدق الماشية في موضعها ولا تجلب الى المصدق ومعنى لا جنب ان يكون المصدق باقصى مواضع أصحاب الصدقة فتجنب اليه فمنه وان ذلك وفسر مالك الجلب بان تجلب الفرس في السباق فيجرك وراه الشيء يستحب به فبسط في الجنب ان يجنب مع الفرس الذي سابق به فرسا آخر حتى اذا دنا فتحوّل الراسك عن الفرس المجنوب فسبق قال ابن الاثير له تفسيران فذكرهما وتبعه الترمذي في حاشيته والحديث يدل على ان المصدق هو الذي يأتي للصدقات ويأخذها على مياهم أهلها الا ذلك أسهل لهم

*) باب سمة الامام المواتي اذا توثقت عنده *)

(عن أنس قال عدوت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الله بن أبي طلحة ليجسكه فوافيته في يده الميسم يسمل ابل الصدقة أخرجاه ولا حردوا بن ماجه دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يسمل غنما في آذانهم وعن زيد بن أسلم عن أبيه انه قال لعمران في الظهور نافعة غنم فقال أمن ثم الصدقة أو من ثم الجزية قال أسلم ثم الجزية وقال ان عليا ميسم الجزية رواه الشافعي) قوله الميسم بكسر الميم وسكون الياء التسمية وفتح السين المهملة وأصله موسم لان فاهه واو لكتنها ما سكتت وكسر ما قبلها قلبت يا وهي الجديدة التي موسم بها أي يعمل بها وهو نظير النعام وفيه دليل على جواز رسم ابل الصدقة ويطرحها غير هاهن الانعام والحكمة في ذلك تميزها وليردها من أخذها ومن التقطها وليرفعها صاحبها فلا يشترطه اذا تصدق به امثالا لا يعود في صدقة قال في الفتح ولم أقف على نص يرجعها كان مكتوبا على ميسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا ان ابن الصباغ

السكن هنا عن القر برى قال أبو عبد الله أي البخاري نسيبة هي أم عطية (منها) أي من الشاة (فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم عندكم) ثم) قالت عائشة (نقلت) لا شيء عندنا (الاما أرسلت به) أم عطية (نسيبة من تلك الشاة فقال هات نقد

بلغت بحالها) ان وصلت الى الموضع الذي تحمل فيه بصبر ورتب امليكا للصدقة بها عليهم فصحت نعمتها هديتها وانما قال ذلك لانه كان يحرم عليه كل الصدقة وترجم البخاري لهذا الحديث ٤٤ بافظ باب قد ركب بعدني من الزكاة ومن

الصدقة وحكم من اعادى ثابته انتهى وأشار بذلك الى الرد على من كره ان يدفع الى شخص واحد قدر الزكاة وهو يحكى عن أبي حنيفة وقال محمد بن الحسن لا بأس به وقال غيره لفظ الصدقة يسم النرض والنذل والزكاة كذلك لكم الانطاق غالبه الاعلى المنروض دون التذوق فهي أخص من الصدقة من هذا الوجه، ولفظ الصدقة من حيث الاطلاق على النرض ترادف الزكاة لان حيث الاطلاق على النذل وقد تكرر في الاحاديث لفظ الصدقة على المفروضة ولكن الغلب التفرقة والله أعلم (عن أنس رضي الله عنه ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له التريضة التي تؤخذ في زكاة الخيول) التي أمر الله رسوله صلى الله عليه وآله (وسلم) بها (ومن بلغت صدقته بنت مخاض) بان كان عنده من الابل خمس وعشرون الى خمس وثلاثين وبنت الخاض الاثني من الابل وهي التي تم لها عام حيت به لان أمها آن لها ان تلحق بالخاض وهو وجع الولادة وان لم تلحق (وليس عنده) أي بنت الخاض موجودة (وعنده بنت لبون) أنثى وهي التي آن لامها نعد

من اشافعه نزل اجماع الصحابة على انه يكتب في موسم الزكاة أو صدقة وقد كره بعض الحنفية الوسم بالمسك لدخوله في عوم النسي عن المثلة وحديث الباب يخص هذا العموم فهو حجة عليه وفي الحديث اعتنا بالامام باموال الصدقة ونونها بنفسه وجواز تأخير القسمة لانها لو جمعت لاستغنى عن الوسم قوله ان عليه اسم الجزية الخ فيه دليل على ان وسم ابل الجزية كان يفعل في أيام الصحابة كما كان يوسم ابل الصدقة

(ابواب الاصداف الثمانية)*

(باب مجافى الفقير والمساكين والمساكين والمساكين)*

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس المسكين الذي تردده القربة والقرتان ولا اللقمة واللقمة من انما المسكين الذي يعنف اقرؤا ان شئتم لا يألون الناس الحفا وفي افظ ليس المسكين الذي يطوف على الناس تردده للقممة واللقمة من انما الفرق والقرتان ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يقطن به فيمنع صدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس متفق عليهم) قوله ولا اللقمة واللقمة من رواية البخاري الا كافة والا كثران قوله يغنيه هذه صفة زائدة على الغنى المفق اذا يلزم من حصول اليسار لا مراهان يغني به بحيث لا يحتاج الى شيء آخر وكأن المعنى في اليسار المقيد به يغنيه مع وجود أصل اليسار وفي الحديث دليل على ان المسكين هو الجامع بين عدم الغنى وعدم تقطن الثامر له لما ينظر به لاجل تعففه وتظهره بصورة الغنى من عدم الحاجة ومع هذا فهو مستعنف عن السؤال وقد استدله من يقول ان الفقير أسوأ حالا من المسكين وان المسكين الذي له شيء لكنه لا يكتفي به والفقير الذي لا شيء له ويؤيده قوله تعالى أما السنية فكانت لمسكين يعملون في البصر فسموا بمسكين مع انهم سنية يعملون فيها والى هذا ذهب الشافعي والجمهور وكما قال في الفقه وذهب أبو حنيفة والعترة الى ان المسكين دون الفقير واستدلوا بقوله تعالى أو مسكينا ذامرته بقاؤا لان المراد انه يلقى بالتراب للعري وقال ابن القاسم وأصحاب مالك انه ما سواه وروى عن أبي يوسف ورجحه الجلال قال لان المسكنة لازمة للفقير اذ ليس معناها الذلل والهوان فانه ربما كان بغنى النفس أعز من الملوك الاكبر بل معناها التجبر عن ادراك المطالب الدينية والعاجز صاكن عن الانتماض الى مطالبه انتهى وقبل الفقير الذي يسأل والمسكين الذي لا يسأل حكاه ابن بطال وظاهره أيضا ان المسكين من اتصف بالتعفف وعدم الخفاف في السؤال لكن ابن بطال بعناه المسكين الكامل وليس المراد في أصل المسكنة بل هو كقوله أندرون من المفاس الحديث وقوله تعالى ليس البر الا بة وكذا اقره القرطبي وغير واحد ومن جله يحج القول الاول قوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم أحبي مسكينا مع نعوذ من الفقر والذي ينبغي أن يقول عليه أن يقال المسكين

فصير لبيونا فانما تقبل منه أي من المساكين من الزكاة (وبعطيه المصدق) كعبد أخذ الصدقة من وهو الساعي الذي يأخذ الزكاة (عشر بردهما) نفقة من القربة الخالصة وهي المراد بالدرهم الشئ عنه حيث أطلق (أو

انين) بصفة الشاة المخرجة عن خمس من الأبل (فان لم يكن عنده) أى المالك (بنت مخاض على وجهها) المشروط (وعنده
نابون) ذكر (فانه يقبل منه) وان كان أقل قيمة منه ولا يكلف ٤٥ تحصيله (واليس معه شئ) وهذا طرف من

حديث الصدقات ودلالة على
الرجعة من جهة قبول ما هو
انفس مما يجب على المتصدق
واعطاؤه التفاوت من جنس غير
جنس الواجب وكذا العكس
وأجيب بأنه لو كان كذلك
لكان ينظر ما بين السنين في
القيمة فيمكن التفرق بين تارة
وينقص أخرى لاختلاف ذلك
في الأمانة والأمنه فلم يقدّر
الشارع التفاوت بقدر اربعين
لا يزيد ولا ينقص كما ذلك هو
الواجب في مثل ذلك قاله في فتح
البارى ورواه بصريون وفيه
التحديث وأخرجه البخارى في
مواضع قال صاحب التلويح
أى فى عشرة مواضع باسناد
واحد متطعا من حديث ثمامة
عن أنس وأخرجه أبو داود في
الزكاة وكذا النسائي وابن
ماجه (وعنه) أى عن أنس
(رضى الله عنه أن أبكر رضى
الله عنه كتب له الشرية التى
فرض رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ولا يجمع بين منفرد
ولا يفرق بين يجمع خشية
المالك كثرة الصدقة فيقل
ماله أو خشية المصدق قلها
فأمر كل واحد منهما ان
لا يحدث في المال شبهة من الجمع
والتفرق وهذا التأويل قاله
الشافعى وقال مالك فى الموطا

ان اجتمعت له الاوصاف المذكورة في الحديث والتقديم كان صد الغنى كافى الصحاح
التاموس وغيرهما من كتب اللغة وسواء تحقق الغنى فيقال ان عدم الغنى فغير
يلين عدمه مع التعفف عن السؤال وعدم تقطع الناس له مسكين وقيل ان التقديم
يجد القوت والمسكين من الاشئ له وقيل التقديم المحتاج والمسكين من أذله الفقر حكى هذين
صاحب التاموس (وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الصدقة لا تحل
الا لثلاثة ثلثى درهم مدقع أو لثلى دم موبع روه أحد وأبو داود وفيه
نائبه على الراجح لا ياحد مع الغنى وعن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لغنى ولا لثلى مرة سوى رواه الترمذى الا ابن ماجه والنسائي
لكنهما هما من حديث أبي هريرة ولا جد الحديثان وعن عبد الله بن عدى بن الخيارات
رجلين أخبراه انهما أتيا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألانه من الصدقة فقلب فيهما
البصر ورأهما جالدين فقال ان شئتما أعطيتكما ولا حظ في الغنى ولا لقوى يكتب
رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقال أحمد هذا أجوده اسنادا حديث أنس أخرجه
أيضا ابن ماجه والترمذى وحسنه وقال الأعرابي الامن حديث الأخضر بن عجلان
انتهى والأخضر بن عجلان قال يحيى بن معين صالح وقال أبو حاتم الرازى يكتب حديثه
وحديث عبد الله بن عمرو عنه الترمذى وذكر ان شعبة لم يرفعه وفى اسناده ويحمان
ابن يزيد وشعبة يحيى بن معين وقال أبو حاتم الرازى شيخ مجهول وقال بعضهم لم يسمع اسناد
هذا الحديث وانما هو موقوف على عبد الله بن عمرو وقال أبو داود الاحاديث الاخر
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعضهم الذى مرة سوى وبعضهم الذى مرة سوى وحديث
عبد الله بن عدى بن الخيارات أخرجه أيضا الدارقطى وروى عن أحمد انه قال ما أجوده
من حديث وحديث أبي هريرة الذى أشار اليه المصنف أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم
وفى الباب عن طلحة عند الدارقطى وعن ابن عمر عند ابن عدى وعن حبش بن جناد
عند الترمذى وعن جابر عند الدارقطى وعن أنس بن مالك عن رجل من بني هلال عند أحمد
وعن عبد الرحمن بن أبي بكر عند الطبرانى قوله مدقع بضم الميم وسكون الدال
المهملة وكسر القاف وهو الفقر الشديد المصالح صاحبها بالدعاء وهى الأرض التى
لا يات بها قولها ولذى غرم مقطع الغرم بضم الغين المجهمة وسكون الراء هو ما يلزم
أدأؤه تكلفا لا فى مقابلة عوض والمقطع بضم الميم وسكون القاف وكسر الظاء المجهمة
وبالعين المهملة وهى الشديد الشبيع الذى جاو زالح قوله أولذى دم موبع هو الذى
يتم عمل دية عن قريه أو حريمه أو نسبه القاتل يدفعها الى أولياء المقتول وان لم يدفعها
فقر قريه أو حريمه الذى يوجب لقتله واراقتة دمها والحديث يدل على جواز المسئلة
لهؤلاء الثلاثة قوله لا تحل الصدقة لغنى قد اختلفت المذاهب فى المقدار الذى يصير به

منه ان يكون النذر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجوز احتياجا ليجب عليهم كلهم فيها الاشاة
واحدة أو يكون الخليطين مائتا شاة وشاة فان لم يكون عليهم اثلاث شاة فبقر فائحا حتى لا يكون على كل واحد الاشاة

واحدة فصرف الخطاب للمالك وقال أبو حنيفة معنى لا يجمع بين متفرق ان يكون بين رجلين أربعون شاة فاذا اجماها
 شاة واحدة او فارقها فلا شئ ولا يفرق بين مجتمع ان يكون لرجل مائة وعشرون شاة فاذا فرقه المصدق

الرجل غني فذهب الهادوية والمحنفية الى ان الغني من ملك النصاب فيكرم عليه ما أخذ
 الزكاة واحتجوا بما تقدم في حديث معاذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم تؤخذ من
 أغنيائهم وترد في فقرائهم قالوا فوصف من تؤخذ منه الزكاة الغني وقد قال لا تحبل
 الصدقة لغني وقال بعضهم هو من وجد ما يغنيه ويعيشه حكاك الخطابي واستدل به
 أخرجه أبو داود وابن حبان وصححه عن سهل بن الحنفية قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم من سأل وعنده ما يغنيه فانه يستكثر من النار قالوا يا رسول الله وما يغنيه
 قال قدم ما يغنيه ويعيشه وسأني وقال الثوري وابن المبارك وأجدوا بحق وجماعة
 من أهل العلم هو من كان عنده شاة واحدة أو قيمتها واستدلوا بحديث ابن مسعود
 عنده الترمذي وغيره مرفوعا من يسأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة مؤسلة في
 وجهه يخوفه فيقول يا رسول الله وما يغنيه قال شاة واحدة أو حياض من الذهب
 وسأني وقال الشافعي وجماعة اذا كان عنده شاة واحدة أو أكثر وهو محتاج فله ان
 يأخذ من الزكاة وروى عن الشافعي ان الرجل قد يكون غنيا بالدرهم مع الكسب ولا
 يغنيه الا ان كان مع ضعة في نفسه وكثرة عياله وقال أبو عبد بن سلام هو من وجد أربعين
 درهما واستدل بحديث أبي سعيد الاثري باللفظ وله قيمة أو قيمة لأن الأربعين الدرهم قيمة
 الأوقية وقبل هو من لا يكفيه غلة أرضه لثلاثة حكاك في البحر عن أبي طالب والمرضى
 قوله ولا الذي مره سوى المرة بكسر الميم وتشديد الراء قال الجوهري المرة القوة وشدة
 العقل ورجل يرى قوى ذمرة وقال غيره المرة القوة على الكسب والعمل والطلاق
 المرة هنا وهي القوة عقيد بالحديث الذي بعد ما عني قوله ولا أقوى مكتسب فيؤخذ من
 الحديثين ان مجرد القوة لا تقتضي عدم الاستحقاق الا اذا قرن بها الكسب وقوله سوى
 أي مستوى الخلق قاله الجوهري والمراد استواء الاعضاء وسلامتها قوله جلد بين
 باسكان اللام أي قويين شديدين قال الجوهري الجلد يفتح اللام هو الصلبة والجلادة
 تقول منه جلد الرجل بالضم فهو جلد يعني باسكان اللام وجليد بين الجلد والجلادة
 قوله مكتسب أي مكتسب قدر كفايته وفيه دليل على انه يستحب للامام والمالك الوضوء
 والتعذر وتعريف الناس بان الصدقة لا تحل لغني ولا الذي قوة على الكسب كما فعل
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويكون ذلك برفق وعن الحسن بن علي قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تأكل حق وان جاء على فرس رواه أحمد وأبو داود
 وهو حجة في قبول قول السائل من غير تحليف واحسان الظان به وعن أبي سعيد قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأل وله قيمة أو قيمة فقد أحسن رواه أحمد وأبو
 داود والسائي وعن سهل بن الحنفية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من
 سأل وعنده ما يغنيه فانه يستكثر من جهنم قالوا يا رسول الله وما يغنيه قال ما يغنيه

أربعين أربعين فثلاث شاة
 وقال أبو يوسف معنى الاول ان
 يكون للرجل ثمانون شاة فاذا جاء
 المصدق قال هي يسرى وبين
 اخو في لكل واحد عشر ولا
 زكاة أو يكون له أربعون
 ولاخوته أربعون فيقول كلها
 في ثمانية (وفي رواية عنه) أي
 عن أبي رضى الله عنه (ان أبا
 بكر رضى الله عنه كتب له)
 الفريضة التي فرض رسول الله
 صلى الله عليه وآله (ولم وما
 كان من خيلطين فانه ما
 يتراجعان بينهما بالدية) يريد
 ان المصدق اذا أخذ من أحد
 الخيلطين ما وجب أو بعضه من
 قال أحدهما فانه يرجع الخياط
 الذي منه الواجب أو بعضه
 بقدر حصصه الذي خاطه من
 مجموع المائتين مثلا في المثلثي
 كالنصار والمحبوب وقيمة في
 المقوم كاللابل والبقر والغنم فلو
 كان لكل منهم عشرون شاة رجح
 الخياط على خيلطه بقيمة نصف
 شاة لان نصف شاة لا يغرم مثلية
 ولو كان لاهدهما مائة ولا تخر
 نجسونا فآخذ الساعي الثاني
 الواجبين من صاحب المائة
 رجح ثلث قيمتهما ومن صاحب
 الخمسين رجح ثلثي قيمتهما ومن
 كل واحد شاة رجح صاحب
 المائة ثلث قيمة شاة وصاحب

الخمسين ثلثي قيمة شاة (عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه ان اعرايا سأل رسول الله صلى الله
 عليه وآله (وسلم عن الهجرة) أي ان يابعه على الاقامة بالدينه قول يكن من أهل مكة الذين وجبت عليهم الهجرة قبل الفتح

(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ويحك) كلمة واحدة وتو جع ان وقع في هلكة لا يفتتها (ان شأنها) أى القيام بحق الهجر
(شديد) لا يستطيع القيام بها الا القليل ولعلها كانت متعذرة ٤٧ على السائل شافقه عليه فلم يجبه اليه

(فهل لك من ابل تؤدى صدقة)

زكاتها (قال نعم) لى ابل اودى

زكاتها (قال فاعل من وراء

الجار) أى القرى والمدن وكلها

قال اذا كنت تؤدى فرض

الله عليك فى نفسك ومالك فلا

تباى ان تقيم فى بيتك ولو كنت

فى ابعـد مسكن (فان الله ان

يفرك) أى ينقصك (من ثواب

عملك شيئاً) وهذا الحديث أخرجه

ايضا فى الهجرة والادب والهمة

ومسلم فى المغازى وأبو داود فى

الجهاد والنسائى فى البيعة

والسير (عن أنس رضى الله

عنه أن أبابكر رضى الله عنه

كتب له فريضة الصدقة التى أمر

الله رسوله صلى الله عليه وآله

(وسلم من بلغت عنده من ابل

صدقة الجذعة) بفتح الجيم

والذال المججمة التى لها أربع

سنين وطعنت فى الخامسة (وليت

عنده جذعة وعنده حققة) بكسر

الطاء وفتح القاف المشددة التى لها

ثلاث سنين وطعنت فى الرابعة

(فانها تقبل منه الحققة ويجعل معها

شائتين) بصفة الشاة الخرجة عن

خمس من ابل يذبحها لاه صدق

(ان استمر ناله) أى وجدنا فى

مانيته (أربعين درهما) فضة

من النقرة وكل منهما أصل فى

نفسه لا يبدل لانه قد خفيتم او كان

ذلك مـ لوما لا يجرى مجرى

أربعين درهما أحمد وأحجبه وأبو داود وقال يعقوب ويعشيه وعن حكيم بن جبير عن
محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من سأل ولده ما يغنيه جات يوم القيامة خدوشا وكدوشا فى وجهه قالوا
يا رسول الله وما غناه قال خدوشون درهمان وأحسبهما من الذهب رواه الترمذى وزاد أبو
داود وابن ماجه والترمذى وقال رجل السفيان ان ثعبان لا يحدث عن حكيم بن جبير فقال
سفيان حدثنا من يد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد) أما حديث الحسن بن على فالذى
وقفنا عليه فى النسخ الصحيحة من هذا الكتاب ان الراوى للحديث الحسن بن على وفى
سنن أبى داود وغيرهما ان الراوى للحديث الحسن بن على وهذا الحديث فى اسناده يعلى
ابن أبى يحيى مثل عنه أبو حاتم الرازى فقال مجهول وقال أبو على سعيد بن عثمان بن
السكن قدرى من وجوده صحاح حضور الحسن بن على عند رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم واه به بن يديه وتقبيله ياه فأما الرواية التى يروها عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فكلها من اسناده وقال أبو القاسم البغوى فى معجمه نحو من ذلك وقال أبو
عبد الله محمد بن يحيى بن الخذاء سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه ولم يكن يذنه
وبن أخيه الحسن بن على الاظهر واحد وحديث أبى سعيد سكت عنه أبو داود والمناذرى
ورجال اسناده ثقات وعبد الرحمن بن محمد أبى الرجال المذكور فى اسناده قد وثقه أحمد
والداؤد قطي وابن معين وذكره ابن حبان فى الثقات وقال رجاء خطأ وحديث سهل
أخرجه ابن حبان وصححه وسد حديث ابن مسعود حذنه الترمذى وقال وقد تكلم شعبة فى
حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث قولاً وان جاء على فرس فيه الامر بحسن الظن
بالسلم الذى امتن نفسه بذل السؤال فلا يقابله بسوء الظان به واحتماره بل يكومره
بأظهار السرور وله يقدر ان القوس التى تحتها عارية أو انه من يجوز له أخذها ذلك
مع الغنى كتحمل جملة أو غرم غملاً لا صلاح ذات البين قولاً ولقبه أوقية قال أبو
داود زاد هشام فى روايته وكانت الاوقية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أربعين درهما قوله فقد ألحف قال الواحشى اللسان فى اللغة هو اللحاح فى المسئلة
قال أبو الاسود الدؤلى ليس للسائل اللحف من ل الرد قال الزجاج معنى ألحف شمل
بالمسئلة والالاف فى المسئلة هو ان يشغل على وجود الطلب بالمسئلة كاستعمال العلف
فى الخطبة وقال غيره معنى الالاف فى المسئلة ما أخذ من قولهم ألحف الرجل اذا
مشى فى لحف الجبل وهو أصـ له كانه استعمل الخشونة فى الطلب قوله فانما يستكثر أى
يطلب الكثير قوله ما يغنيه بفتح الغين المجبة وتشديد الدال المهملة أى من الطعام بحيث
يشبعه قوله ويعشيه بفتح العين ايضاً فى رواية التحصير يكون المعنى ان الانسان اذا
حصل له كذا فى النهار غداً أعشاه كفته واستغنى به ما وعلى رواية الجمع يكون المعنى

تدبر لقيمة لا خلاف لان فى الازمنة والامكنة فهو نوعو يرض قدره الشارع كالصاع فى المصرة (ومن بلغت عنده صدقة
الحققة وليست عنده الحققة وعنده الجذعة فانها تقبل منه الجذعة) وبعبارة الصادق (تخفيف الصادق السامى) عشر بن

درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الابنت لبون) أنبي (فإنه تقبل منه بنت لبون وتعطى) المصدق
 بالتشديد وهو المال الشاتين أو ٤٨ عشر ين درهما ومن بلغت صدقة بنت لبون) وهي التي لها سقن وطهنت

في الثالثة (وعنده صدقة فأنها تقبل
 منه الحقة) وبعطيه المصدق
 بالتحقيق وهو الساعى (عشرين
 درهما أو شاتين ومن بلغت
 صدقة بنت لبون وليست عنده
 وعنده بنت مخاض) وهي التي
 لها سقن وطهنت في الثانية (فإنه
 تقبل منه بنت مخاض ويعطى)
 أى المالك (معها) المصدق
 (عشرين درهما أو شاتين) نفسه
 أن يجبر كل مرتبة بشاتين أو
 عشرين درهما وجواز النزول
 والصعود من الواجب عنده
 إلى سن آخر يابيه والخيار في
 الشاتين والدرهم لافيه ماواه
 كان مالاً أرساعيا وفي
 الصعود والنزول للمالك في
 الأصح وهذا الحديث طرف من
 حديث أنس (وعنه) أى عن أنس
 (رضي الله عنه) أن أباه بكر رضى
 الله عنه كتب له هذا الكتاب لما
 وجهه إلى البحرين) أى عامله
 عليها وهو اسم لأقرب مشهور
 يشغل على بلد معروف فاعدهما
 هجر وكذا ينطق به بالنظ
 التثنية والنسبة إليها جراتي
 (بسم الله الرحمن الرحيم هذه
 فريضة) أى نسخة فريضة
 (الصدقة التي فرض رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم على
 المسلمين) بفرض الله (والتي أمر
 الله بها رسوله) صلى الله عليه وآله

أنه إذا حصل له في يومه أكلتان كانتا قوله خد وشابضم الخاء المجهجة جمع خدش وهو خش
 الوجه بظفر أو حديدة أو نحوهما قوله أو كدوشا بضم الكاف والدال المهملة وبعد
 الواو شين مبهمة جمع كدش وهو الخدش قوله أو حجابها من الذهب هذه رواية أحمد
 ورواية أبي دار وأبو عتيمة من الذهب وهذه الأحاديث الثلاثة قد استدل بكل واحد منها
 طائفة من المختلفين في حد الغنى وقد تقدم به أن ذلك ويجتمع بينهما أن القدر الذي يحرم
 السؤال عنده هو أكثرها وهي الخمسة وعلايل زيادة (وعن حمزة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم إن المسئلة كدك بذهب الرجل وجهه الآن يسأل الرجل سلطانا أو
 في أمر لا بد منه ر واما أبو داود والنسائي والترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا بدوا أحدكم فيحطب على ظهره فيصدق
 منه ويشتغى به عن الناس خيره له أن يسأل رجلا أعطاه أو منعه من دين عليه وعنه
 أيضا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من آل الناس أموالهم تفسدا فافسدا
 جوا فافسدا تقول أو ليست أكثر رواه أحمد ومسلم وابن ماجه قوله كدها لفظ الترمذي
 وابن حبان في صحيحه وانظروا في داود كدوح وهي آثار الخوش قوله الآن يسأل الرجل
 سلطانا فيه دليل على جواز سؤال السلطان من الزكاة والخمس أو بيت المال أو نحو ذلك
 فيخص به عموم أدلة تحريم السؤال قوله أو في أمر لا بد منه فيه دليل على جواز المسئلة
 عند الضرورة والحاجة التي لا بد عند هاهنا السؤال نسأل الله السلامة قوله وعن
 أبي هريرة قال في الحديث على التعسف عن المسئلة والتفرع عنها ولو أمهر المرفعه
 في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك ولولا فج المسئلة في نظر الشرع لم يفضل ذلك
 عليها وذلك لما يدخل على المسائل من ذلك السؤال ومن ذلك الردا لم يطول ما يدخل على
 المسؤل من الضيق في ماله إذ أعطى كل سائل وأما قوله خيره له فليست بمعنى أفعـل
 التفضيل إذ لا خبر في السؤال مع الضرورة على الأصح كتاب والأصح عند الشافعية أن
 سؤال من هذا حاله حرام ويحتمل أن يكون المراد بالخبر فيه بحسب اعتداد السائل
 وتسمية الذي يعطاه خيرا وهو في الحقيقة شتر قوله تكسر آفیه دليل على أن سؤال
 التكرار محرم وهو السؤال لقصده الجمع من غير حاجة قوله فافسدا يسأل جوا الخ قال القاضي
 عياض معناه أنه يعاقب بالنار قال ويحتمل أن يكون على ظاهره وأن الذي يأخذه بصير جوا
 يكون به كما ثبت في مانع الزكاة وعن خالد بن عدي الجهني قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول من بلغه معسر وعن أخيه من غير مسئلة ولا شراف نفس
 فليقبله ولا يرد فافسدا ورزق الله الله اليه ر واما أحمد وعن ابن عمر قال سمعت عمر يقول
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطيني العطاء فأقول أعطه من هو أنقر اليه مني

وسلم أى قبلها وأضيف القرض إليه لأنه دعا إليه وحل الناس عليه أو معنى فرض قدر لان الإيجاب
 تبين القرآن على سبيل الإجمال وبين صلى الله عليه وآله وسلم مجمله بتقدير الأنواع والأجناس (فمن سئلهما) أى من سئل الزكاة

(من المسالين على وجهها فافلعهما) أى على الكيفية المذكورة في الحديث من غير تعديل بدليل قوله (ومن سئل فوقها) أى زاندا على الفريضة العينة في السن وأل العدد (فلأوط) الزائد ٤٩ على الواجب وقبل لا يوطى شيئا من

الزكاة لهذا المصدق فان كان
بطلبه فوق الزائد فاذا ظهرت
خباته سقطت طاعته وحينئذ
يؤلى اخراجه أو يعطيه لـاع
آخر * ثم شرع في بيان كيفية
انفريضة وكيفية أخذها وبدأ
بـزكاة الابل لانها غالب أموالهم
فقال (في أربع وعشرين من
الابل) زكاة (فادونها) أى فما
دون أربع وعشرين (من
الغنم من كل خمس شاة) أى
لاجل كل خمس من الابل (فاذا
بلغت) ابله (خمساً وعشرين الى
خمس وثلاثين ففيها بعت خاص
اثنى) قيد بالاثني لئلا يـكـد كما
يقال رأيت بعينى وسمعت باذنى
(فاذا بلغت) ابله (ستاً وثلاثين
الى خمس وأربعين ففيها بعت
لبون اثنى) آن لأمهات تـلـد
(فاذا بلغت) ابله (ستاً وأربعين
الى ستين ففيها احدة طروقة
الجل) أى اسقطت ان يغشاها
الفعل (فاذا بلغت) ابله (واحدة
وستين الى خمس وسبعين ففيها
بـذمعة) سميت بذلك لانها
أجذعت مقدم اسمها أى
أسقطت وهى غاية أثمان الزكاة
(فاذا بلغت) ابله (يعنى ستاً
وسبعين الى ثمانين ففيها بـانثا
لبون فاذا بلغت) ابله (احدى
وتسعين الى عشرين ومائة ففيها
حـقـان طروقتا الحمل فاذا

بقال خذوا اياه من هذا المال شي وانتم غير مشرف ولا ساكن فخذوه وما افلا تتبعه
نفسك متفق عليه) حديث خالد بن عدي أخرجه أيضاً أبو يعلى والطبراني في الكبير قال في
جمع الزوائد ورجال الصحيح قولوه ولا اشتراف نفس الاشتراف بالمعجة المتعريض
لشي والحرص عليه من قوالهم اشرف على كذا اذا اقطاعه وقبل له مكان المرتفع
مشرف لذلك قال أبو داود وسألت أحمد عن اشتراف النفس فقال بالقلب وقال يعقوب بن
محمد سألت أحمد عنه فقال هو ان يقول مع نفسه يبعث الى فلان بكذا وقال الاثرم يضيق
عليه ان يرد ما اذا كان كذلك قولوه يعطيني سباً الى ما يدل على ان عطية النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لعمر بسبب المعاملة كما في حديث ابن السعدي ولهذا قال الطحاوي ليس معنى
هذا الحديث في الصدقات وانما هو في الاموال وليست هي من جهة الفقر ولكن شي
من المحتوق فل قال عمر اعطه من هو أفقر اليه معنى لم يرض بذلك لانه انما اعطاه لمعنى
غير الفقر قال ويؤيده قوله في رواية شبيب خذوه فقله فدل على انه ليس من الصدقات
واختلف العلماء فيمن جاءه مال هل يجب قبوله أم يسدب على ثلاثة مذاهب - كما
أبو جعفر محمد بن جرير الطبري بعد اجماعهم على انه مندوب قال النووي الصحيح
المشهور والذي عليه الجمهور انه منسحب في غير عطية السلطان وأما عطية السلطان
بمعنى الجائر فخرها قوم وأباحها آخرون وكرهها قوم والصحيح انه ان غلب الحرام فيها
في يد السلطان حرمت وكذا ان أعطى من لا يستحق وان لم يغلب الحرام فيباح ان لم يكن
في القابض مانع يمنع من الاحتقاق الاخذ وفات ما تائق الاخذ واجب من السلطان
وغيره وقال آخرون هو مندوب في عطية السلطان دون غيره وحديث خالد بن عدي
يرده قال الحافظ ويؤيده حديث حمزة في السنن الآن يسأل اذا سلطان قال والتحقق
في المسئلة ان من علم كونه ماله لالا فلا ترد عطية ومن علم كونه ماله حراماً فحرم
عطيته ومن شك فيه فلا احتياط برده وهو الورع ومن اباحه أخذها حصل انتهى قال ابن
المنذر واحتج من رخص بأن الله تعالى قال في اليه ويسمعون للكذب ألا تكون لسمعك
وقدره في الشارع صلى الله عليه وآله وسلم درعه عند يده ودى مع علمه بذلك وكذا أخذ
المزينة منهم مع العلم بأن أكرأموها لهم من ثمن الخمر والخنزير والمعاملات الفاسدة
قال الحافظ وفي حديث الباب ان الامام ان يعطى بعض رعيته ان ارأى لذلك وجهوا وان
كان غيره أحوج اليه منه وأن رد عطية الامام ليس من الادب ولا من الرسل صلى
الله عليه وآله وسلم لم يقلوا تعالى وما أتاكم الرسول فخذوه وقولاً من هو أفقر اليه معنى
ظاهراً ان عمر لم يكن غنياً لازمة فاعل تدل على الاقتصار في الاصل وهو الانتقار الى
المال ولكن ظاهر أمر صلى الله عليه وآله وسلم له بالاختذار ان لم يكن مستشرفاً ولا سائلاً
انه لا فرق بين كونه غنياً وفقيراً وهكذا في قبول المال من غير السلطان لا فرق فيه بين
الغنى والفقر على ظاهر حديث خالد بن عدي وسبكر والمصنف حديث خالد بن عدي هذا

٧٠ نيل م
 زانت ابه (على عشرين ومائة) واحده فضاء علما (نفي كل
 أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) فواجب مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة واحدة وأربعين بنتا لبون وحقتان

وهكذا (ومن لم يكن معه إلا أربع من الأهل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء من بها) أي تبرع ويطوع (فإذا بلغت خمساً من الأهل ففيها بشاة) ونرض صلى الله عليه وآله وسلم ٥٠ (في صدقة الغنم في ساعتها) أي راعيتها إلا المملوكة وفي

ساعتها كما قاله في شرح المشكاة بدل من الغنم بأعادة الجاراء البديل في حكم الطرح فلا يجب في مطلق الغنم شيء وهذا أقوى في الدلالة من أن لو قيل ابتداء في ساعة الغنم أو في الغنم الساعة لأن دلالة البديل على المقصود بالمتطوع ودلالة غيره عليه بأنه هوم وفي تكرار الجاراء إشارة إلى أن السوم في هذا الجنس مدخل في قياسه وأصله قياس عليه بخلاف جنس الأهل والبقير انتهى (إذا كانت) غنم الرجل وفي رواية إذا بلغت (أربعين إلى عشرين ومائة) فزكاتها (شاة) جذعة ضأن لها سنة ودخلت في الثانية وقيل ستة أشهر أو ثلثه معز لها سنتان ودخلت في الثالثة وقيل سنة (فإذا زادت) غنمه (على عشرين ومائة) واحدة فصاعد (إلى مائتين) فزكاتها (شاتان) فإذا (زادت) غنمه (على مائتين) ولو واحدة (إلى ثلثمائة) ففيها ثلاث (وللكنهي) ثلاث شياه (فإذا زادت) غنمه (على ثلثمائة) مائة أخرى لا دونها (ففي كل مائة شاة) ففي أربع مائة أربع شياه وفي خمسة مائة خمس وفي ستمائة ست وهكذا فإذا كانت ساعة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة (أي إذا كان عند الرجل مائة ناقصة واحدة من أربعين فلا زكاة عليه فيها) وبطريق الأولى إذا نقصت زكاة على ذلك فليس

في كتاب الهبة ونذكر بقية الكلام عليه هنالك إن شاء الله تعالى

• (باب العاملين عليها) •

(عن بسر بن سعيد بن السدي المالكي قال استسما عني عمر على الصدقة فلما فرغت منها وأديتها اليه أمرني بعمله فقلت انما علمت الله فقال خذ ما أعطيت فاني علمت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ولمفعلي فقلت مثل قولك فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أعطيت شيئاً من عيران تسأل فكل وصدق متفق عليه) قوله أن ابن السدي هو أبو محمد عبد الله بن وقاد بن عبد الله بن عبد شمس بن عبد ودين نضر بن مالك بن حنبل بن عامر بن لؤي بن غالب وانما قيل له السدي لأن أباه استرضع في بني سعد بن بكر بن هوازن وقد صحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بدا وقال وقدت في نفر من بني سعد بن بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمالكي نسبة إلى مالك بن حنبل قوله بهما قال الجوهري العمل التناضم رزق العامل على عمله قوله نعماني بتشديد الميم أي أعطاني أجره عمل وجعل لي عالة قوله من غير أن تسأل فيه دليل على أنه لا يحل أكل ما حصل من المال عن مشقة وفي الحديث دليل على أن العمل الساعي سبب لاستحقاقه الأجرة كما وصف الفقر والمسكنة هو السبب في ذلك وإذا كان العمل هو السبب اقتضى قياس قواعد الشرع أن المأخوذ في مقابلته أجره ولهذا قال أصحاب الشافعي تبعاه الله يستحق أجره المثل وفيه أيضاً دليل على أن من نوى التبرع يجوز له أخذ الأجرة بعد ذلك ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على أن نصيب العامل يطيب له وإن نوى التبرع أو لم يكن مشروطاً انتهى (وعن المطلب بن ربيعة بن الحرث

ابن عبد المطلب أنه والفضل بن عباس انطلقا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثم تكلم أحدنا فقال يا رسول الله - نحنك أتؤمرنا على هذه الصدقات فنصيب

ما يصيب للناس من المنفعة ونؤدى إليك ما يؤدى الناس فقال إن الصدقة لا تنبغي لحمد ولا لآل محمد إنما هي أوساخ الناس مختصة لأجدد مسلم وفي لفظ لهما لا تحمل لحمد

ولا لآل محمد) قوله أوساخ الناس هذا بيان لعلة التحريم والارشاد إلى تنزه الآل عن كل الأوساخ وانما سميت أوساخاً لأنها تظهر لأموال الناس وتوسمهم كما قال تعالى تظهرهم وتزكهم بها فذلك من التشبيه وفيه إشارة إلى أن الحرمة على الآل إنما هي الصدقة الواجبة التي يحصل بها تظهير المال وأما صدقة التطوع فنقل الخطابي وغيره الإجماع على أنها محرمة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولشافعي قول أنها تحل وتحل لأدرك على قول الأكثر ولشافعي قول بالتحريم وسماي الكلام في تحريم الصدقة الواجبة على بني هاشم وظاهر هذا الحديث أنها لا تحل لهم ولو كان أخذهم لها من باب العمالة واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة والناسر العمالة معاوضة

بمنفعة

(وفي مائتي درهم من الرقة)

بكسر الراء وتخفيف الهمزة عيوض عن الأيواف نحو العبد والوعد الفضة المضروبة وغيرها (ربيع الغنم)

حصة درهم وما زاد على المائتين بمصايبه فيجب رابع عشره وقال أبو حنيفة لها رقص فلا شيء على ما زاد على مائتي درهم حتى تبلغ ألبعين درهمًا نصفه ففيه حصة لذرههم واحد وكذا في كل أربعين ٥١ (فان لم تكن) أي الرقعة (الانسين

ومائة فليس فيها شيء) لعدم النصاب والتعبير بالقسمين يؤهم اذا زادت على المائة والنسعين قبل بلوغ المائتين ان فيها زكاة وليس كذلك وانما ذكر التسعين لانه آخر عقد قبل المائة والحساب اذا جاز لا اتحاد كان تركيبه بالعقود كما عثرت والمئتين والالوف ذكرها كالتسعين ليدل على ان لاصدقة فيما نقص عن المائتين ولو بعض حبة لحديث الشيخين ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة (الا أن يشاء بها) وهذا كقولهم في حديث الاعرابي في الايمان الآن تطوع (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) أن أبابكر (رضي الله عنه) كتب له اصدقة (لحق امرأته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (هم) (ولا يخرج في الصدقة) (الفرصة) (هرمة) الكبيرة التي سقطت أسنانها (ولاذات عوار) بفتح العين أي معيبة بما ترتبه في البيع وهو شامل للمريض وغيره وبالضم العور في العين الامن مثلهامن الهرمات وذات العوار وتكني مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط وكذا لا تؤخذ صغيرة لم تمنع من الاجزاء (ولا تيس) وهو غل الغنم أو بخصوص بالمعز لقوله تعالى ولا تيموا الخبيث منه تنفقون (الاماشاء المصدق) كعثة أخذ الصدقات الذي هو وكيل الفقراء في قبض الزكوات بان يؤدى اجتهاده الى أن ذلك خير لهم وخيئته فلا تستفاد ارجع لما ذكر من الهرم والعور والذكور ونحوه هذا ١١٠ ١١١ ١١٢

بمنفعة والمنفعة مال فهي كالواشترها على هذا قياس فاسد الاعتبار اصادمته لانص قاله النووي وهذا ضعيف أو باطل وهذا الحديث صريح في رده قال المصنف رحمه الله تعالى به ان ساق هذا الحديث ما لفظه وهو يمنع جعل العامل من ذوى القربى انتهى وتعب بأن الحديث انما يمنع دخول ذوى القربى في مهم العامل ولا يمنع من جعلهم عمالهم او يعطون من غيرهما فانه جائز بالاجماع وقد استعمل على علمه السلام من اعيان رضى الله عنه (وعن أبي موسى) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الخازن المسلم الامين الذي يعطى ما أمر به كالدراهم وفراطية به نفسه حتى يدفعه الى الذي أمر له به أحد المصدقين متفق عليه) قوله طيبة به نفسه هذه الاوصاف لابد من اعتبارها في تحصيل أجر الصدقة للخازن فانه اذا لم يكن مسلما لم تصح منه نية التقرب وان لم يكن امينا كان عليه وزر المانة فكيف يحصل له أجر الصدقة وان لم تكن نفسه بذلك طيبة لم يكن له نية فلا يؤجر قوله أحد المصدقين قال القرطبي لم نزوه الا بالقبضية ومعناه ان الخازن بما فعل متصدق وصاحب المال متصدق آخرهما متصدقان قال ويصح أن يقال على الجمع فتكسر التاف ويكون معناه انه متصدق من جهة المصدقين والحديث يدل على ان المشاركة في الطاعة توجب المشاركة في الاجر ومعنى المشاركة ان لها اجرا كما ان صاحبها أجر وليس معناه انه يراجعه في أجر بل المراد المشاركة في الطاعة في أصل الثواب فيكون له هذا ثواب ولهذا ثواب وان كان أحدهما أكثر ولا يلزم ان يكون مقدار ثوابه مساويا بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه فاذا أعطى المالك خزنة مائة درهم أو نحوها لم يصلها الى مستحق للصدقة على باب داره فأجر المالك أكثر وان أعطاه رمانة أو رغيقا أو نحوها ما حبت ليس له كثير قيمة ليهذه به الى محتاج في مائة بعدد بحيث يتقابل ذهب المائتي البع كثر من الرمانة ونحوها فأجر الخازن أكثر وقد يكون الذهاب مقدارا الرمانة فيكون الاجر سواء قال ابن درلان ويدخل في الخازن من يتخذ الرجل على عبالة من وكيل وعبد وامرأة وغلان ومن يقوم على طعام الضيفان (وعن بريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ بعد فهو غلول رواه أبو داود) الحديث سكت عنه أبو داود والمذري رجال استنده وثقات وفيه دلائل على انه لا يعمل للعامل زيادة على ما فرض له من استعمله وان ما أخذ بعد ذلك فهو من الغلول وذلك بناء على انها اجارة وليكنها فاصدقة يلزم فيها اجرة لمثل ولهذا ذهب البعض الى أن الاجرة الفرصة من المستعمل للعامل فخذ على حسب العمل فلا يأخذ زيادة على ما يستحقه وقيل بأخذ ما يكون من باب الصنف وفي الحديث أيضا دليل على انه يجوز للعامل أن يأخذ حقه من تحت يده ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه تنبيه على جواز أن

الخبيث منه تنفقون (الاماشاء المصدق) كعثة أخذ الصدقات الذي هو وكيل الفقراء في قبض الزكوات بان يؤدى اجتهاده الى أن ذلك خير لهم وخيئته فلا تستفاد ارجع لما ذكر من الهرم والعور والذكور ونحوه هذا ١١٠ ١١١ ١١٢

عن خمس وعشرين من الابل عند قد بنت الخاض والذكر من الشياه فيمادون خمس وعشرين من الابل والتبيع في ثلاثين
من البقر النص على الجوارضها ٥٢

ياخذ العامل حقه من تحت يده فيقبض من نفسه لنفسه انتهى

• (باب الموائنة قلوبهم) •

(عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يشتري شيئا على الاسلام الا أعطاه
قال فاناه رجل فسأله فأمر له بشاء كثير بين جبلين من شاء صدقة قال فربيع الى قومه
فقال يا قوم اسأروا فانهم يدعونني عطاء من لا يخشى الفاقة رواه أحمد بإسناد صحيح
وعن عمر وبن تغلب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بقال أسبي فقصه فاعطى
رجلا وترك رجلا فبلغه من الدين تركه عتبوا لخمدا الله وأتوا عليه ثم قال أما بعد فوالله
اني لا اعطى الرجل وأدع الرجل والذي ادع احب الى من الذي أعطى ولكني أعطى
أقواما لما أرى في قلوبهم من الجزع والهلع وأكل أقواما الى ما جعل في قلوبهم من
الغنى والخير منهم عمرو بن تغلب فوالله ما أحب أن لي بكلمة رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم حرام رواه أحمد والبخاري الحدثنان يدلان على جواز التأليف لمن يرضى إيمانه
من مال الله عز وجل وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة منها ما أعطاه صلى الله عليه وآله
وسلم بأسيقيان بن حرب وصفيان بن أمية وعيينة بن حصن والقرع بن حابس وعباس
بن مرداس كل انسان منهم مائة من الابل وروى أيضا انه أعطى علقمة بن علاثة
مائة ثم قال للانصار لما عتبوا عليه الاترضون ان يذهب الناس بالشاة والابل وتذهبون
برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى رجالكم ثم قال لما بلغه أنهم قالوا يعطى صنابير
فجذب يد عاتقه فعالت ذلك لأنهم كفي صحيح مسلم وقد ذهب الى جواز التأليف العترة
والجبالي والبطني وابن مشر و قال الشافعي لا تألف ككافر أو أفا المقاتل فيعطى من
مهم القاتل وقال أبو حنيفة وأصحابه قد سقط بانتشار الاسلام وغلبته واستدلوا
على ذلك باعتناع أبي بكر من اعطاء أسبيقيان وعيينة والقرع وعباس بن مرداس
والظاهر جواز التأليف عند الحاجة اليه فاذا كان في زمن الامام قوم لا يطيعونه الا
لدين ولا يقدروا على ادخالهم تحت طاعته بالقهر والغلب فهذه ان تألفهم ولا يكون لشوق
الاسلام تأثير لانه لم يقع في خصوص هذه الواقعة وقد عذب الجوزي أسماء الموائنة
قلوبهم في خبر مفترد بغلو الخوارجين نفسا

• (باب قول الله تعالى وفي الرقاب) •

(وهو يشتمل بعومومها الكتاب وغيره وقال ابن عباس لا بأس أن يعق من تركه ماله
ذكره عنه أحمد والبخاري وعن البراء بن عازب قال جاء رجل الى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال دني على عمل يقر بخي من الجنة فوجدني في النار فقال اعتق
النسمة وفك الرقبة قال يا رسول الله أليسوا واحدا قال لا اعتق النسمة أن تفر بدعتها

الماشية الى صحاح ومراض
أوالى سلمة ومعينة أخذ صحبة
وسليمة بالقسط في أربعين شاة
نصفها صحاح ونصفها مراض
وقية كل صحبة ديناران وكل
مريضة دينار فخذ صحبة بقيمة
صحبة ونصف مريضة وهو دينار
ونصف وكذا لو كان نصفها
سليما ونصفها معينا كاذ كرم
ان الاكثر من كماله الحافظ ابن
حجر على تشديد صاد المصدق أي
المصدق وقد روي الحديث حينئذ
ولا تؤخذ حرمة ولا ذات عوار
أصلا ولا يؤخذ التيس الا برضا
المالك لكونه محتاجا اليه في
أخذ ما يغير برضاه اشترابه
وحينئذ فلا استثناء مختص
بالتيس واسدله للملكية
في تكليف المالك سليما وهو
مذهب المدونة وعن ابن
عبد الحكم لا يؤخذ من المعينة
الا ان يرى السامع أخذ المعينة
لا الصغيرة (عن ابن عباس رضى
الله عنه ما حدث به شمع اذلى
العين تقدم وفي هذه الرواية قال
انك تقدم على قوم أهل كتاب
وذكر باقي الحديث ثم قال
في آخره وتوفى أى احذر
(كرائم أموال الناس) أى
تفادسهم من أى صنف كان جميع
كرامة وهي العزيرة عند رب المال
اما باعتبار كونها كولة أى

مسئنة لاد كل ورب بضم الراء تشديد الباء أى قرية العهد بولادة وقال الازهري الى خمسة
عشر يوما من ولادتها لان الزكامل واسم النقر فلا يناسب الابهام بجمال الاغنياء الا ان رضوا بذلك (عن أنس بن مالك

رضي الله عنه قال كان أبو طلحة (زيد الانصاري رضي الله عنه) أكثر الانصار المدينة بالامن فخل وكان أحب مؤواله الله
 ببراه بكسر الباء وفتحها اسم قبيلة أو امرأة أو بر أو برستان وأرض ٥٢ وفيها الغلات ذكرها في التلخ

وغيره مع اختلاف في ذلك
 (وكانت) ببراه (مسند تقي الدين)
 المسجد النبوي أي مقابله
 قريبة منه (وكان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم) يدخلها ويشرب من ماء فيها أي
 في ببراه (طيب قال أنس) رضي
 الله عنه (فلما أنزلت هذه الآية
 أن تلووا البر) أي أن تلعنوا
 حقيقة البر الذي هو كالغير
 أولن تنسلوا برائه الذي هو
 الرحمة والرضا والخسنة (حتى
 تنفذوا عما تحبون) أي من
 بعض ما يحبون من المال
 أو مما يعمله وغيره كبذل الجاه
 في معارضة الناس والبذل في
 طاعة الله والمجبة في سبيل الله
 (قام أبو طلحة) رضي الله عنه
 (إلى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم) فقال يا رسول الله إن
 الله تبارك وتعالى يقول إن
 تملوا البر حتى تنفذوا عما تحبون
 وإن أحب أموالي إلى ببراه
 وإنما صدقة قلته أرجو برها
 أي خيرها (وزخرها) بضم الذا
 المجبة أي أقدمها فأذخرها
 لأجدها (عند الله فضعهما
 بارز) ولله حيث أراد الله
 فوض تعيين مصرفها إليه صلى
 الله عليه وآله وسلم لكن ليس
 فيه تصريح بأن أباطلها جعلها
 حراما (قال فقال رسول الله صلى

وذلك الرقبة أن تعين في غمها) وأما أحد الدارقطني وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال ثلاثة كلهم حق على الله عونته الغزاة في سبيل الله والمكاتب الذي
 يريد الأداء والناس كسب المعتق وراه الخسنة إلا أبا داود حديث البراء بن عازب قال
 في مجمع الزوائد رجاله ثقات وحديث أبي هريرة قال القمذي حسن صحيح قوله المكاتب
 وغيره قد اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى وفي الرقاب فروى عن علي بن أبي طالب
 وسعيد بن جبيرة والبيهقي والنوري والعترة والخفيمية والشافعية وأكثر أهل العلم أن
 المراد به المكاتبون يعاونون من الزكاة على الكتابة وروى عن ابن عباس والحسن
 البصري ومالك وأحمد بن حنبل وأبي ثور وأبي عبيد والبيهقي مال البخاري وابن المنذر
 أن المراد بذلك أنها تسترى رقاب المعتق وأحبوا بأنهم لا تختص بالمكاتب بل يدخل
 في حكم الغارمين لأنه غارم وبأن شراء الرقبة لمعتق أولى من إعانة المكاتب لأنه قد يعان
 ولا يعتق لأن المكاتب عبد مابقي عليه درهم ولأن الشراء ييسر في كل وقت بخلاف
 الكتابة وقال الزهري أنه يجمع بين الأمرين واليه أشار المصنف وهو الظاهر لأن الآية
 تحتعمل الأمرين وحديث البراء المذكور فيه دليل على أن ذلك الرقاب غير عتقه أو على أن
 العتق وإعانة المكاتبين على مال الكتابة من الأعمال المقربة من الجنة والمبعدة من النار
 قوله حق على الله فيه دليل على أن الله تعالى إعانة هؤلاء الثلاثة وينزل عليهم بأن
 لا يجوز لهم لكن بشرط أن يكون الغزاة غاريا في سبيل الله والمكاتب يريد الأداء
 والناس كسب معتقها وقد اختلف في المكاتب إذا كان فاسقا هل يعان على الكتابة أم لا
 فذهب الهادوية إلى أنه لا يعان قالوا لأنه لا قربة في إعانته وقال الشافعي والامام يحيى
 والمؤيد بالله أنه يعان وهو الظاهر

• (باب الغارمين) •

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن المسئلة لا تحل إلا لثلاثة لذي فقر مدقع
 أولاد غرم منقطع أولاد دم موبع رواد أحمد وأبو داود وعن قبيصة بن مخارق
 له لاني قال تحمات حسنة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسأله فيها فقال نعم
 حتى تأتينا الصدقة فأنامرلك بها ثم قال قبيصة إن المسئلة لا تحل إلا لثلاثة رجل
 فعمل حاله لثلاثة المسئلة حتى يذهب ثمنه من رجل أصابته جائحة اجتاحت ماله
 فحلت له المسئلة حتى يصيب قواما من عيش أو قال سدادا من عيش ورجل أصابته فاقة
 حتى يذول لثلاثة من ذوى الحجام قومهم أقدم أصابته فلا فاقة فحلت له المسئلة حتى
 يصيب قواما من عيش أو قال سدادا من عيش فاسواهن من المسئلة يا قبيصة فصحت
 يا كاهها صحتها رواد أحمد وسلم والشافعي وأبو داود) حديث أنس قد تقدم

الله عامه) وآله (وسلم يخ) بفتح الباء وسكون المعجمة كهل وبل غير مكرره هنا قال في القاموس قل في الأفراد يخ ساكنة
 ويخ مكسورة ويخ منونة ويخ مضمومة وتكرر يخ للمبالغة الأول منون والثاني ساكن ويقال يخ يخ مسكينين ويخ

يُخَيَّرُ مُمَوَّنًا وَيُخَيَّرُ مُمَوَّنًا دِينَ كَلِمَةِ نَقَالِ عِنْدَ الرِّضَا وَالْإِعْجَابِ بِالنَّبِيِّ وَالْفَضْلِ وَالْمَدْحِ الْفَنَسِي فِي تَوْفِيهِ سَمِعَهُ بِعَمَاءِ الْأَصْوَاتِ كَصَمَاءِ
 وَهُوَ (ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ) أَيْ ٥٤ ذَوْرُ مَالٍ وَنَامِرُ أَيْ رِبْعٌ صَاحِبُهُ فِي الْأَخْرَةِ أَوْ مَالٌ مَرْبُوحٌ

فَاعِلٌ بِعَنِي مَحْوُلٌ (وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ وَأَنَا أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ أَنَا لَمْ يَرْفَعْ لَمْ أَفْعَلْ فَقَالَ مَسْتَقْبِلًا (يَا رَسُولَ اللَّهِ فَتَسْمِعُهَا) أَيْ يَرَاهَا (أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقْرَابِهِ وَبَنِي عَمِّهِ) مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ وَهَذَا يُدِلُّ عَلَى أَنَّ اتِّفَاقَ أَحَبِّ الْأَمْوَالِ عَلَى أَقْرَبِ الْأَقْرَابِ أَفْضَلُ وَأَنَّ الْأَجَبِيَّةَ تَمُتُ الْإِتِّفَاقَ الْوَاجِبَ وَالْمُسْتَحَبَّ قَالَهُ الْبِضَاوِيُّ لَكِنْ اسْتَشْبَهَ كُلَّ دَلَالَةِ الْحَدِيثِ عَلَى التَّرْجِيهِ لِأَنَّ التَّرْكَكَ عَلَى الْأَقْرَابِ وَهَذَا لَيْسَ زَكَاةً وَاجِبًا بِأَنَّهُ أُثْبِتَ لِزَكَاةٍ حَكَمِ الْمَدْفُوعَةِ بِالْمَأْمُونِ عَلَيْهِمَا قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْبَرِّاقِ مَدْفُوعَةُ التَّطَوُّعِ عَلَى الْأَقْرَابِ بِالْمَأْمُونِ تَنْصِفُ أَمْوَالَهَا بِوَقْعِهَا مَوْقِعَ الصَّدَقَةِ وَالصَّلَةِ مَعَ كَاتِبِ مَدْفُوعَةِ الْوَاجِبِ كَذَلِكَ لَكِنْ لَا يُلْزَمُ مِنْ جَوَازِ مَدْفُوعَةِ التَّطَوُّعِ عَلَى مَنْ يُلْزَمُ الْمَدْفُوعَةُ أَنْ تَكُونَ الْمَدْفُوعَةُ

الواجبة كذلك (عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه
حديثه في خروج النبي صلى الله
عليه وآله وسلم إلى الصلي تدم
وفي هذه الرواية قال فلا صار
إلى منزله جاءت فريزب) بنت
معاوية أوبنت عبد الله بن
معاوية بن عمار الشقصة

في باب ما جاء في الفقر والمسكين والمسئلة وتقدم الكلام عليه هناك قوله جملة بفتح
الحاء المهملة وهو ما يتجمله الانسان ويتبره في ذمته بالاستدانة ليدفعه في اصلاح
ذات الدين وانما تفصل المسئلة بسببه ويعطى من الزكاة بشرط ان يتدين لفقره معصية
والى هذا ذهب الحسن البصري والباقر والهادي وأبو العباس وأبو طالب وروى
عن القتيبة الاربعة والمؤيد بالله ان يعان لان الآية لم تفصل وشرط بعضهم ان الجملة
لا بد ان تكون لتسكين فتنه وقد كانت العرب اذا وقعت بينهم فتنه اقتضت غرامة في دية
أو غيرها قام أحدهم فتيب ع بالتزام ذلك والقيام به حتى ترتفع تلك الفتنة الثالثة ولا شك
ان هذا من مكارم الاخلاق وكانوا اذا علوا ان أحدهم تحمل جملة نادروا الى معوته
وأعطوه ما تبار به ذمته واذا مال لذلك لم يعد تصافي قدره بل غرا قوله فقاموا بكسر
الراء قوله رجل يجوز فيه الجر على البدل والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف قوله حاجة
هي ما يحتاج المال وأنته ان لا يظاهرا كالسبيل والمربى قوله فقاموا بكسر القاف
وهو ما تقوم به حاجته ويستغنى به وهو بفتح القاف الاعتدال قوله سدا داهو بكسر
السين مانسب له الحاجة والخلل وأما السدا بالفتح قتال الازهرى هو الاصابة في النطق
التدبير والرأى ومنه سدا من عوز قوله من ذوى الحجا بكسر الحاء المهملة مقصور
العتل وانما جعل العقل معتبرا لان من لا عقل له لا تحصل الثقة بقوله وانما قال من قومه
نتم اخبر بحاله وأعلم ياطن أمره والمال مما يجنى في العادة ولا يعلم الا من كان خبيراً بحاله
ظاهرة اعتبار شهادة ثلاثة على الاعسار وقد ذهب الى ذلك ابن خزيمة وبعض أصحاب
شافعي وقال الجمهور تقبل شهادة عدلين كسائر المصادات غير الزنا رسولوا الحديث على
الاساس بحباب قوله فاقه قال الجوهري الفاقة الفقر والحاجة قوله فمضت بضم السين
سكون الحاء المهملة ملتين وروى بضم الحاء وهو الحرام وسعى معناه لا يسهت أى يحق
هذا الحديث مختص بمحدث مبررة من جواز سؤال الرجل للسلطان وفي الامر
بى لا يذمته فزاد ان على هذه الثلاثة ويكون الجمع خمسة

• (باب الصرف في حبل الله وابن السبيل) •

عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل
الله أو ابن السبيل أو جارية فقير تصدق عليه فيهدى لأن أو يهدى له روم أو بوداد وفي أنظ
(١) لا تحل الصدقة للجسماء لعامل عليها أو رجل اشتراها بما له أو غلام أو غار في سبيل الله
أو مسكين تصدق عليه بها هادي منها الغني روم أو بوداد وابن ماجه الحديث أخرجه
أيضا أحمد ومالك في الموطأ والبخاري وابن جرير وابن أبي عمير وابن أبي شيبة وابن أبي عمير
وحدثنا بالارسال لأنه روم بعضهم عن عثمان بن يسار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولكنه زواه الأكثر عنه عن أبي سعيد والرفز زيادة عن الأخزمي أقبل لغني قد قد ضنا

ويقال لها أيضا ربطة وقع ذلك في صحيح ابن حبان فهو هذه القصة ويقال لها ثمان عند الأكثر الكلام
وعن جرهم بن سعد وقال الكلبي ربطة هي المروقة بزغب وبجرهم الطعوى يقال ربطة هي زغب (امرأة ابن
(١) قوله لائل الصدقة الانسية في أبي داود لائل الصدقة لقي الأحمق عند الحنيفة فقدم وتأخر ٨١ مصحح

مسعود) عبد الله (تسأذن عليه فقبل باسول الله) القائل بلال (هذه زكاة فقال أي الزكاة) أي أي زكاة منهن فعرف باللام مع كونه عالما بالمتكر حتى جمع (فتقبل امرأته ابن مسعود ٥٥ قال نعم) وذنوا لها فاذن لها فأثابتها أي الله

الملك أمرت اليوم بالصدقة وكان
عندي حل (بضم الحاء) وكسر
اللام (لي فأردت أن تصدق به
فزع ابن مسعود أنه وولده أحق
من تصدق به عليهم فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم صدق
ابن مسعود) وجهه مطابقة
لأثره في قول الله صدقة الفرض
والنفل وإن كان السياق قد يرجح
النفل لكن السياق يقتضي
عمومه فانه البر ماوى كسبه
واحجبه على جواز دفع زكاة
المراة لزوجها التفسير وهو
مذهب الشافعية وأحمد في
رواية ومنعه أبو حنيفة ومالك
وأحمد في رواية وأجازوا عن
الحديث بأن قوله في الرواية
الثانية ولو لم يكن يدل على
التطوع وبه جزم النووي
واحتجوا أيضا بظاهر قوله
(زوجك وولدك أحق من
تصدق به عليهم) لانه يدل على
انها صدقة تطوع لان الولد
لا يعطى من الزكاة الواجبة
اجماعا وأوجب بأن الذي يتنع
اعطاؤه من الصدقة الواجبة
من يلزم المعطى تنفقه والام
لا يلزمه انفقة ولا هاع وجود
أبيه وأوجب بأن الاضافة اتية
لالولادة فكان له ولدهم غيرها
وتهيل منه هان اعطاء الزوج
به ودمانته طيبه الهيا في النفقة

السلام عليه باب ما جاء في التقدير والمسكين قوله لا في سبيل الله أي للغاى في سبيل الله
كأن الرواية الأخيرة قوله أو ابن السبيل قال المفسرون هو المسافر المنقطع بأخذ من
الصدقة وإن كان غيبا بلده وقال مجاهد هو الذي قطع عليه الطريق وقال الشافعي ابن
السبيل المستحق للصدقة هو الذي يريد السفر في غير مصلحة فيعجز عن بلوغ مقصده
الاجرة قوله ليعمل عليه قال ابن عباس ويدخل في العامل الساعي والكاتب والقاسم
والخامس الذي يجمع الاموال وحافظ المال والعريف وهو كالنقيب للقبيلة وكلهم
عمال لكن أشهرهم الساعي والباقي أعوانه وظاهر هذا انه يجوز ان تصرف من الزكاة
الى العامل عليها سواء كان هاشميا أو غير هاشمي ولكن هذا يخص بحديث المطلب بن
ربيعة المتقدم فانه يدل على تحريم الصدقة على العامل الهاشمي ويؤيده حديث ابي
رائع الا في باب تحريم الصدقة على بني هاشم فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لم يجوز له ان يصحب من بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الصدقة لكونه من
موالي بني هاشم قولنا أو رجل اشترىها بما عليه انه يجوز ان يرد انزع الزكاة شراؤها
ويجوز لا أخذها به الا كراهة في ذلك وقبسه دليل على ان الزكاة والصدقة اذا ملكها
الاستدغيت صحتها وزال عنها اسم الزكاة وتغيرت الاحكام المتعلقة بها قوله أو غارم
وهو من غرم لانفسه بل لغيره كاصلاح ذات البين بأن يخاف وقوع فتنة بين شخصين أو
قبيلتين فيستدين من يطلب صلاح الحال بينهما مالا لتسكين الثائرة فيجوز له ان يقضى
ذلك من الزكاة وإن كان غنيا قال المصنف رحمه الله تعالى ويجعل هذا الغارم على من
يحمل حالة لا صلاح ذات البين كما في حديث قبصة المصلحة لنفسه لقوله في حديث أنس
أراني غرم منقطع انتهى قوله فاهدى منها الغنى فيه جواز اهداء التقدير الذي صرفت
اليه الزكاة بعضها منها الى الاغنياء لان مصنف الزكاة فقد زالت عنها اوقية ايضا دليل على
جواز قبول هدية التقدير لغنى وفي هذا الحديث دليل على انه لا تحل الصدقة لغير
هؤلاء الخمسة من الاغنياء وما ورد بدليل خاص كان مخصصا لهذا العموم كحديث عمر
المقدم في باب ما جاء في التقدير والمسكين (وعن ابن لاس المزاعى قال حدثنا النبي صلى الله
عليه وآله وسلم على ابل من الصدقة الى الحج رواه أحمد وذكره البخاري تعليقا وعن
أم معقل الاسدي أن زوجها جعل بكرا في سبيل الله وانما أرادت العمرة فسألت
زوجها البكر فأبى فأتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له فأمره بأن يعطيها وقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج والعمرة في سبيل الله رواه أحمد وعن يوسف بن
عبد الله بن سلام عن جدته أم معقل قالت لما حج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة
الوداع وكان لنا جبل فجاءه أبو معقل في سبيل الله وأصابنا مرض وهلك أبو معقل وخرج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فابانرغ من حنجرته فقال يا أم معقل ما منعك أن

فكأهاتم تخرج عماما عرض بوقع دلا في التطوع ويلزم منه بطلان ما دل على أن هريزة رضي الله عنه قال قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم (ولم يس على المسلم) خصه وإن كان الصحيح عند الاصول والمن والفقهاء كالف الكافر بالفروع لانه

مادام كان لا يجب عليه الاخراج حتى يملك ما فاذا استعطف لان الاسلام يجب ما قبله (في فرسه) الشامل للذكر والاثني وجمعه
 الخليل من غير نقله (وغلامه) ٥٦ أي عبده (صدقة) خلافا لابي حنيفة رحمه الله في انما أوذ كرهها

وانما حيث أوجب في كل فرس
 ديناراً أو ربع عشر قيمته على
 التخير قال في الفتح واستدل به
 من قال من أهل الظاهر بعدم
 وجوب الزكاة فيه مطلقاً
 ولو كانا للتجارة وأجيبوا بأن
 زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما
 نقله ابن المنذر وغيره فيخص
 به عموم هذا الحديث انتهى
 قلت وهو الراجح قال الشوكاني
 وقد نقل ابن المنذر الإجماع على
 زكاة التجارة وهذا النقل ليس
 بصحيح فأقول من يخالف في ذلك
 الظاهرية وهم فرقة من فرق
 الاسلام قال وقد كانت التجارة
 في عصره صلى الله عليه وآله وسلم
 قائمة في أنواع مما تجزئ به ولم ينقل
 عنه ما يفيد ذلك ويؤيد عدم
 الوجوب حديث الباب انتهى
 وبسط القول على ذلك في شرحه
 للمتن في فراجعه **عن أبي**
سعيد الخدري رضي الله عنه
 قال إن النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم جلس ذات يوم) أي قطعة
 من الزمان فذات يوم صدقة
 للقطعة المقدرة ولم يصرف لأن
 اضافتها من قبيل اضافة المسمى
 الى الاسم وليس له **تصك**
 في الظرفية الزمانية لأنه ليس من
 أسماء الزمان (على المنبر
 وجلسنا حوله فقال ان مما
 أناف عليكم من بعدى ما يفتح

تخبرني قالت لقد سمينا فاهلك أبو معقل وكان لنا جمل هو الذي نخرج عليه فأوصى به
 أبو معقل في سبيل الله قال فهاخرجت عليه فان الحج من سبيل الله رواه أبو داود
 ابن لاس سبأ في الكلام عليه وحديث أم معقل أخرجه بنحو الرواية الأولى أبو داود
 والسنائي والترمذي وابن ماجه وفي اسنادهم رجل مجهول وفي اسنادهم أيضاً إبراهيم بن
 مهاجر بن جابر الجبلي **الكوفي** وقد تكلم فيه غير واحد وقد اختلف على أبي بكر بن
 عبد الرحمن فيه فروى عنه عن رسول مروان الذي أرسله إلى أم معقل عنها وروى عنه
 عن أم معقل بغير واسطة وروى عنه عن أبي معقل والرواية الثانية التي أخرجهما أبو
 داود في اسنادها محمد بن اسحق وفيه مقال معروف بقوله ابن لاس هكذا في نسخ الكتاب
 الصححة بالنقل عن والذى في الجارى أبي لاس وكذا في التقریب من ترجمة عبد الله
 ابن عتبة ولاس بسين مهـ له نزعاً في اختلف في اسمه فقيل زياد وقيل عبد الله بن عتبة
 بمهـ له وفون مفتوحين وقيل غير ذلك له صفة وحديثان هذا أحدهما وقد وصله مع
 أحد ابن خزيمة والحاكم وغيرهما من طريقه قال الحافظ ورجاله ثقات الآن فيه غفلة
 ابن اسحق واهـ مذاق فابن المنذر في ثبوته وأحاديث الباب تدل على ان الحج والعمره
 من سبيل الله وان من جعل شيئاً من ماله في سبيل الله جازله صرفه في تجهيز لحجاج
 والمعتمرين واذا كان شيئاً كواباجاز حمل الحاج والمعتمر عليه وتدلل أيضاً على انه يجوز
 صرف شيء من سهم سبيل الله من الزكاة إلى فاصدين الحج والعمره

• (باب ما يذكر في امتياع الاصناف) •

عن زياد بن الحرث الصدائي قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبأيتاه فأتى
 رجل فقال أعطني من الصدقة فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله لم يرش
 بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى يكتم فيها هو فجزأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك
 الأجزاء أعطتك رواه أبو داود وبروي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لمة بن
 صفرا ذهب الى صاحب صدقة بنى زريق فقل لفلان دفعها اليك) حديث زياد بن الحرث
 الصدائي في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأقرابي وقد تكلم فيه غير واحد وحديث
 سلمة بن صفرا بطريق وروايات يأتي ذكر بعضها في الصيام وهذه أحداها وقد أخرجهما
 بهذا اللفظ أحمد في مسنده بأسناد فيه محمد بن اسحق ولم يصرح بالتحديث ومع هذا فلهذه
 الرواية تعارض ماسبق من الروايات الصححة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعانته
 بعرق من تمر من طريق جماعة من الصحابة وانما أورد المصنف هذه الرواية ههنا
 للاستدلال بها على ان الصرف في زمنه كفرار من الزكاة جائز قوله فجزأها ثمانية
 الزاى وهذا الحديث مع الآية يرد على المزني وأبي حفص بن الوكيل من أصحاب
 الشافعي حيث قال انه لا يصرف خمس الزكاة الى من يصرف اليه خمس التي والغنيمة

عليكم من زهرة الدنيا وزيناتها) حسنهما وجههما السابقة كمال الغنائم وغيرها (فقال رجل) ثم اعرف اسمه ويرد
 (يا رسول الله أو يأتي الخير بالشر) أي أنصير نعمة الله التي هي زهرة الدنيا عقوبة ووبالا (فسكت النبي صلى الله عليه وآله)

(وسلم) انتظار الوحى (فقبل له) أى السائل (ما شأنك تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يكلمك) فظنوا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أنكروا ما أنه قال أبو سعيد (عدوا بأنهم من الرؤية) ٥٧ وفى رواية فأرى بأبصارهم الوحى فظننا

(أنه ينزل عليه الوحى) أى مينا
لله تعالى (قال) أبو سعيد
(فسبح) صلى الله عليه وآله وسلم
(عنه الرضام) الفرق الكثير
(فقال ابن السائل وكأنه) صلى
الله عليه وآله وسلم (جده) أى
السائل فهموا أولاً من سكوت
عنه وسؤاله أنكاره ومن قوله
ابن السائل جده لم يأتوا فيه من
الذين صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم كان إذا سمر استنار
وجهه الكريم (فقال) صلى
الله عليه وآله وسلم (الله يأتى
الخبر بالشر) أى ما قدر الله أن
أن يكون خيراً يكون خيراً وما
قدر أن يكون شراً يكون شراً
وان الذى أخاف عليكم تضيعكم
نعمه الله وصرفكم أباه فى غير
ما أمر الله فلا تعلق ذلك بنفس
الزعم (و) اضربكم مثلين
أحدهما مثل المقرط فى جمع
الذي هو (أن مما يثبت الربيع)
من الانبات والربيع هو
الجدول الذى يستسقى به
ما (يقط) قلاً حطاً (أو لم)
بضم أوله وكسر الهمزة أى
يقرب من القطر والحبط هو
دأب صيد البعير من أحرار
العشب أو من كالأطيب بكثرة
منه فيقتطع فيه لك أو يقارب
الهلاك فكذلك الذى يكثر من
جمع الدنيا لا سيما من غيرها

ويرد بأضالع أبي حنيفة والثورى والحسن البصرى حيث قالوا يجوز صرفها الى
بعض الاصناف الثمانية حتى قال أبو حنيفة يجوز صرفها الى الواحد وعلى مالك حيث
قال يدفعها الى أكثرهم حاجة أى لأن كل الاصناف يدفع اليهم للحاجة فوجب اعتبار
أهمهم حاجة

• (باب تحريم الصدقة على بنى هاشم وموالىهم) •

(عن أبي هريرة) قال أخذ الحسن بن علي ثمنه من عمر الصدقة فجعلها في فيه فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كخ أرمهم الماعل أنا لانا كل الصدقة متفق عليه
وسلم أنا لا تل لأ الصدقة) قبله فجعلها في فيه زاد في رواية فلم يقطن له النبي صلى الله
عليه وآله وسلم حتى قام وأصابه بسيل فضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم شديقه قوله
كخ بفتح الكاف وكسر ها وسكون الجيم مثلاً وشقنا وبكسر هاء مونة وغير مونة
فخرج من ذلك ست لغات والثانية أنا كيد لاوى وهى كلمة تال ردع الصبي عند منارلة
ما يستقدر قبل انما عربية وقيل أنجمية وزعم الداودى انهم اعربة وقد أوردنا
الخارى فى باب من تكلم بالفسادية قوله أرمهم فى رواية لا جد أنها بائى وكأنه كخ
أولاً بهذا فلما غابى قال له كخ كخ إشارة الى استغذار ذلك ويحتمل العكس قوله لا تل
لأ الصدقة وفى رواية لا تل لأ ل محمد الصدقة وكذا عند أجد والطحاوى من حديث
الحسن بن علي بن نفسه قال الحافظ واسناده قوى والطبرنى والطحاوى من حديث
أبي إبي الانصارى نحوه والحديث يدل على تحريم الصدقة عليه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم وعلى آلله واختلف ما المراد بالآل هنا فقال الشافعى وجماعة من العلماء انهم
بنو هاشم وبنو المطلب واستدل الشافعى على ذلك باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أمر بنى المطلب مع بنى هاشم في سهم ذى القربى ولم يعط أحد من قبائل قريش
غيرهم وذلك العطية عوض عوضه بدلا عما سرقوه من الصدقة كما أخرج البخارى من
حديث جبير بن مطعم قال سميت أنا وعثمان بن عفان الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فعلما يارسول الله أعطيت بنى المطلب من خمس خيسير وتر كنناوشن وهم بمنزلة واحدة
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما بنو المطلب وبنو هاشم بنى واحد وأوجب
عن ذلك بأنه انما أعطاهم ذلك أو أنهم لم يعطوا عن الصدقة وقال أبو حنيفة ومالك
والهادوية هم بنو هاشم فقط وعن أجد بنى المطلب روايات وعن المالكية فباين
هاشم وغالب بن فهر قولان فمن أصبح منهم هم بنو قصى وعن غيره بنو غالب بن فهر كذا
فى الفتح والمراد بنى هاشم آل على وآل عقيل وآل جعفر وآل العباس وآل الحارث ولم
يدخل فى ذلك آل أبى لهب لم يقل من أنه لم يسلم أحد منهم فى حياته صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم ويرد ما فى جامع اصول الإسلام عتبة ومعتب ابنا أبى لهب عام الفتح ومصر صلى الله

النام له وحدهم ياء وغير ذلك من أنواع الأذى واستناد الانبات للربيع مجاز على رأى الشيخ عبد القاهر الجرجاني إذا استند
ويمنع ذلك الحق حقه لآلى الاخر بدخوله النار وفى الدنيا باذى

اليه فلا يلبس لفه عمل وليس فاعلا حقيقة اليه اذا فاعل هو الله تعالى والسكاكي يرى ان الاسناد ليس مجازيا وان المجازي في الربيع فجعله استعاره ٥٨ بالكاتبه على ان المراد به الفاعل الحقيقي بقدرته نسبة الاسناد اليه

(الا) بالتشديد (أكله الخضر) الاستغناء من مرغ والاصل مما يثبت الربيع ما يقتل أكله الا أكل الخضر أو قال الطبيعي الاظهر انه منقطع لوقوعه في الكلام المثبت وهو غير جائز عند الزنخشري الا بالتأويل ويجوز أن يكون متصلا لكن يجب التأويل في الاستغناء والمعنى ان من جله ما يثبت الربيع شيا يقتل أكله الا الخضر منه اذا اقتصد فيه أكله وتحسرى دفع ما يؤذيه الى الهلاك وفي بعض النسخ الابا تخفيف كانه قال الا انظروا أكله الخضر واعتبروا بشأنها (أكلت) أى أى فان أكله الخضر أكلت حتى اذا امتدت فأنصرتاها) أى جنبها أى أمثلة شعبا وعظم جنبها ثم أكلت عنده سريرا (استقبلت عين الشمس) تستمرى بذلك ما أكلت وتجتزئه (فثلطت) أى ألفت السمقرين - لا يرقبا (وبالت) فيقول عنها الحبيب وانما تحبب الماشية لانها تملئ بطونها ولا تملأ ولا تبول فتتمتع بطونها فيعرض لها المرض فتملك (ورفعت) اتعت في المرعى وهذا مثل المقتصد في جمع الدنيا المؤدى حقها الناجي من وبالها كما لجت أكله الخضر الذى ليست

عليه وآله وسلم بالسلامهما ودعاهما وشهدا معهما حينما وطأتا ولهما مقب عند أهل النسب قال ابن قدامة لانهم خلافاً لابي هاشم لانهم الصدقة المفروضة وكذا قال أبو طالب من أهل البيت حكى ذلك عنه في البحر وكذا حكى الاجماع ابن زسلان وقد نقل الطبري الجواز عن أبي حنيفة وقد حكى عنه تجوزهم انحرصوا بهم ذوى القربى حكاية الطحاوى ونقله بعض المالكية عن الابرهى منهم قال في الفتح وهو وجه لبعض الشافعية وحكى فيه أيضا عن أبي يوسف انه يحل من بعضهم لبعض لامن غيرهم وحكاية في البحر عن زيد بن علي والمرقسي وأبي العباس والامامية وحكاية الشافعية عن ابني الهادي والتاسم العباسي قال الحافظ وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز المنع جواز التطوع دون النذر عنكسهما والا حديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع وقد قيل انه امتزاجه وتواتر امتنوا به يؤيد ذلك قوله تعالى قل لأسألكم عليه أجر الا المودة في القربى وقوله قل ما أسألكم عليه من أجر ولو أكلها لا لئلا وشك أن يطعموا فيه وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ان الصدقة وأسأخ الناس كالأرواء مسلم وأما ما استدلل به القائلون بجعله الهاشمي من الهاشمي من حديث العباس الذي أخرجه الحسك في النورع السابع والمسلاتين من علوم الحديث باسناد كاهن بنى هاشم ان العباس بن عبد المطلب قال قلت يا رسول الله انك حرمت علينا صدقات الناس هل يحل لنا صدقات بعضهم البعض قال نعم فهذا الحديث قد اتهم به بعض رواه وقد أطال صاحب الميزان الكلام على ذلك فليس يصلح التخصيص تلك العمومات الصحفية وأما قول العلامة محمد ابن ابراهيم الوزير بعد ان ساق الحديث ما للفظه وأحسب له متابعه الشهرة القول به قال والقول به قول جماعة وافرقه من أمه العشرة وأولادهم وأتباعهم بل ادعى بعضهم انه اجماعهم ولعل تواتر هذا بينهم بقوى الحديث انتهى فكذلك ليس على قانون الاستدلال لان مجرد الحديث ان له متابعه ذهاب جماعة من أهل البيت اليه لا يدل على صحته وامادعوى انه مأمعوا عليه فباطل وبطلان موافقاتهم ومختصراتها شاهد ذلك وأما قول الامير في المنحة انه ما سكنت نفسه الى هذا الحديث بعد وجدان سنده ومعارضه من دعوى الاجماع فقد عرفت بطلان دعوى الاجماع وكيف يصح اجماع لاهل البيت والتاسم والهادي والناصر والمؤيد بالله وجماعة من اكابرهم بل جمهورهم خارجون عنه وأما مجرد وجدان السند الحديث بدون كشف عنه فليس بما يوجب سكوت النفس والحاصل ان تحريم الزكاة على بنى هاشم معلوم من غير فرق بين ان يكون المزكى هاشميا أو غيره فلا يتفق من المعاذير عن هذا الحرم المعلوم الامام عن الشارع لاما ناهه الواقعون في هذه الورطة من الاعذار الواهية التي لا تخلص ولا مالم يصح من الاحاديث المروية في التخصيص ولكن كثرة كلة الزكاة من آل هاشم في بلاد اليمن خصوصا

من أحرار البقول وجيدها التي ينبت الربيع بتوالي امطاره فتحسن وتنعم وليكنه من البقول التي أرباب ترعاها الموانى بعد دمج البقول وييسر احب لا تجردوا هاهنا ترى المناسبة تكثر من أكلها ولا تستمرها وقبل الربيع قد

سبب احرار العتق والكل ذهبي كلها خبث في نفسها وانما باقى الشر من قبل اكل مسنة اذ منهم ملك فيها بحيث تنفخ أصلا
منه وتبقى خالص تاه ولا يقطع عنه فيه لئلا يشر بعافه ذاملا ٥٩ الكافر ومن ثم اكد القتل بالبط

أرباب الرياسة قام بعض العلماء منهم في الذب عنهم وتحليل ما حرم الله عليهم مما قاما ليرضاه
الله ولا تنقاد العلماء فألف في ذلك رسالة هي في الحقيقة كالسراب الذي يحسبه الظمان
ما حتى اذا جاهد لم يجد شيئا وصار يتسلى به أرباب النجاسة منهم وقد يتعطل بعضهم عما
قاله البعض منهم ان أرض العين خراجية وهو لا يجران هذه المقالة مع كونهم ان
أبطال الباطلات ليست مما يجوز التمسك فيه على مقتضى أصولهم فآله المستعان
ما أسرع الناس الى متابعة الهوى وان خالف ما هو معلوم من الشريعة المظهر فواعلم
ان ظاهر قوله لا تحل لنا الصدقة عدم حل صدقة الفرض والتطوع وقد نزل جماعة
منهم الخطاى الاجماع على تحريمها عليه صلى الله عليه وآله وسلم وتعقب بأنه قد حكى غير
واحد عن الشافعى في التطوع قولاً وكذا في رواية عن أحمد وقال ابن قدامة ليس ما نقل
عنه من ذلك بواضح الدلالة وأما آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كثير الحنفية
وهو الصحيح عن الشافعية والحنابلة وكثير من الزيدية انهم يجوزونهم صدقة التطوع
دون الفرض قالوا لان الحرم عليهم انما هو وأساخ الناس وذلك هو لزكاته لصدقة
التطوع وقال في الصرانه عدم صدقة التطوع القياس على الهبة والهبة ولو وقف
وقال أبو يوسف وأبو العباس انهم يحرم عليهم كصدقة الفرض لان الدليل لم يفسد
وعن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبعث رجلاً من بنى مخزوم
على الصدقة فقال لا يرفع اصبعي لئلا تصيبهما قال لاحقى أى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال له واظن في سابه فقال ان الصدقة لا تحل لنا وان موالى القوم من
أنفسهم رواه الجماعة الا ابن ماجه وصححه الترمذى الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة
وابن حبان وصححه وفي الباب عن ابن عباس عن الطبراني قوله من أنفسهم بضم الفاء
ولفظ الترمذى مولى القوم منهم أى حكمه حكمكمهم الحديث يدل على تحريم الصدقة
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتحريمها على آله وقد تقدم الكلام على ذلك ويدل
على تحريمها على موالى آل بنى هاشم ولو كان الاخذ على جهة العمالة وقد ساف ما فيه
قال الشافعى حرم على موالى من الصدقة ما حرم على نفسه وبه قال أبو حنيفة وهو
مرئى أيضاً عن الناصر والشافعى وأصحابه واليه ذهب المؤيد بالله وأبو طالب وهو مرئى
عن الناصر وابن ماجه وشون وقال مالك ويحيى وهو مرئى أيضاً عن الناصر والشافعى
في قوله انها تحل لهم قال في البحر لان علم التحريم مقفودة وهى الشرف قلنا نعم الخبر
يدفع ذلك انتهى ونصب هذه العلة في مقابل هذا الدليل الصحيح من الغرائب التى يعتبر بها
البيضة (وعن أم عطية قالت بعث الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشاة من
الصدقة فبعث الى عائشة منها بشى فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
هل عندكم من شى فقال لا الا ان نسيمة فبعث النسيان الشاة التى بعثتم بها اليها فقال

(بفرحقه) بان يجمعه من الحرام أو من غير احتياج اليه ولم يخرج منه حقه الواجب فيه فهو (كلنى يا كل ولا يشبع)
لانه كلما مال منه شيئاً ازدادت رغبته واستقل ما عنده وانظر الى ما فوقه (ويكون) ماله (شهادته) يوم القيامة بان ينطق

والله الصامت منه بما فعل به أو عيئل مثاله أو يشهد عليه المولكون بكتب الكسب والإنفاق وفي هذا الحديث التعبد
والعنفه والسمع وأخرجه ٦٠ البخاري أيضا في الرقاق ومسلم في الزكاة وكذا النسائي وأبو داود في الرقاق

انها قد بلغت محلها عند تق عليه وعن جورية بنت الحرث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها فقال هل من طعام فقالت لا والله ما عندي فانا طعام الام اعظم من شاة اعطيتهم ما ولاقي من الصدقة فقال قد هم اقلد بلغت محلها رواة احمد ومسلم ثم قال هل عندكم من شيء اى من الطعام قوله نسبة قال في الفتح التون والمهملة والموحدة مصغرا لهم أم عطية انتهى وأمان بنبة بفتح النون وكسر السين فهي أم عذرة قوله بلغت محلها أى انهم الماتصرون فيها بانها هدية بل مكرها لها انتقلت عن حكم الصدقة لخات محل الهدية وكانت تحول لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف الصدقة كما تقدم هذا قال ابن بطال قال في الفتح وضعت به بعضهم بكسر هاء من الحاء لول أى بلغت متفرها والاول اولى انتهى والخديث يدل على ان موالى الأرواح بنى هاشم ليس يحكمهم بحكم موالى بنى هاشم فحل لهم الصدقة وقد نقل ابن بطال اتفاق الثقات على عدم دخول الزوجات في ذلك وفيه نظر لان ابن قدامة ذكر ان الخلال أخرجه من طريق ابن أبي ليلى عن عائشة انها قالت انكاح محمد لخال لنا الصدقة قال وهذا يدل على خروجها قال الحافظ واسناده الى عائشة حسن وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا وهذا لا يقدح فيما نقله ابن بطال وذكر ابن المنيار ان الأثر من الصدقة لى الأرواح قول واحد ولا يقال ان قول البعض بدخولهن في الآل يستلزم تحريم الصدقة عليهن فان ذلك غير لازم في الحديثين أيضا دليل على التخيير وزان تحريم عليه الصدقة الاكل منها بعد مصرفها الى مصرف وانفقها عنه بمهبة أو هدية أو غيرها وفي الباب عن عائشة عند البخارى عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بقم فقلت له هذا صدقة به عن جورية قال هو لها صدقة ولها هدية

* (باب نهم في المصداق وان يشتري ما تصدق به) *

[illegible]

يخزي عنار ولها أجران أجر القربة) أي صلة الرحم (واجب الصدقة) أي نواهيها قال المازري
الظاهر جله على الصدقة الواجبة أسوأها من الأجزاء وهذا اللفظ اعلمت به من في الواجبة انتهى وعليه بدل يعويب
وبرج

الجاري لكن ماذا كره من ان الاجزاء انما يستعمل في الواجب اذ اراد قولوا واحدا فليس كذلك لان الاصولين اختلفوا في المسئلة فذهب قوم الى ان الاجزاء هم الواجب والمندوب وخصه آخرون ٦١

وارجح الاول قوله لاتعد في صدقة ولو كان حبسا له لمبه ^{تقريباً} فافاه اعمه أي لم يحسن القيام عليه وقصر في موته وخدمته وقبل لم يعرف مقدارها فاراد به بدون قيمته وقبل معناه استعمله في غير ما جعل له والاول اظهر قوله وان اعطا كبدلهم ومبا الغلة في تنقيصه وهو الحامل له على شرائه ^{تقريباً} لاتعد انما يسمى شرا بخص عودا في الصدقة من حيث ان الغرض منها ثواب الآخرة فاذا اشتراها بخص فكانت اختار عرض الدنيا على الآخرة فيبسر راجع في ذلك المقدار الذي سوغ فيه قوله كالمعاد في قيمته استدل به على تحريم ذلك لان التي حرام قال القرطبي وهذا هو الظاهر من سماع الحديث ويحتمل ان يكون التشبيه للتفريق خاصة ليكون التي مباحة مذكورة وقول الاكثر ويطبق بالصدقة الكثيرة والذرة وغيرهما من القربات قوله لا يترك ان يباع الخائف كان اذا التفتوا ان يشتري شيئا بمائة صدقة لا يتركه في ملكه حتى تصدق به فكانا فهم ان النبي عز شرا الصدقة انما هو ان اراد ان يملكها لان يردّها صدقة والحديث يدل على كراهة الرجوع عن الصدقة وأن شراها بخص نوع من الرجوع فيكون مكروها وقد قيل انه يعارض هذا الحديث الحديث المتقدم عن أبي سعيد حل الصدقة لرجل اشترى ما يملكه وجمع بينهما بمحمل هذا على كراهة التنزيه واما ما قال المصنف رحمه الله تعالى رجل قوم هذا على التنزيه واحتجوا بمعوم قوله أو رجل اشترى ما يملكه في خير أبي سعيد ويدل عليه اتباع ابن عمر وهو راوي الخبر ولو فهم منه التحريم لم يفعله وتقرّب بصدقة تستند اليه انتهى والظاهر انه لامعارضه بين هذا وبين حديث أبي سعيد المتقدم لان هذا في صدقة التطوع وذلك في صدقة الفريضة فيكون الشرع اجاز في صدقة الفريضة لانه لا يتصور الرجوع فيها حتى يكون الشراء مشبه بالصدقة المتطوع فانه يتصور الرجوع فيها فمكره ما يشبه وهو الشراء ثم يعارض حديث الباب في الظاهر ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ان امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت كنت تصدقت على أبي بوليه فداره امانات وترك تلك الواحدة قال وجب أجره ورجعت اليك في الميراث ويجتمع بغير اذنك الشئ المتصدق به بالميراث لان ذلك ليس مشبه بالرجوع عن الصدقة دون سائر المعاوزات

(باب فضل الصدقة على الزوج والاقراب) *

(عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصدق يا عمر مع النساء ولزم من لم يكن قالت فرجعت الى عبد الله فقالت انك رجل خفيف ذات اليد وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قد أمرنا بالصدقة فانه فاساله فان كان ذلك يجزي عني والا صر فتم الى غيركم قالت فقال عبد الله بل انتم ائتت قالت فانطلقت

والنساء والتحدث مع النساء الاجاب عنهما من الفتنة والخوف من المواقفة بالذنوب وما يتوقع بهن من العذاب ونبه فيها العالم مع وجود من هو أعلم منه وطلب الترتي في تحمل العلم في هذا الحديث الحديث والمعنى والشول وورثه كلهم

وفيون الاعراب والحرف وفهمه رواية صحابي عن صحابي وتابعي عن تابعي عن صحابي وأخرجه مسلم في الزكاة والنسائي في
 نسخة النساء وابن ماجه في الزكاة (عن ابنة أم سلمة) بفتح السين واللام وهي بنت أبي سلمة عبد الله بن

٦٢

يذا الأسدين هلال الخزومية
 يمة رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ولدت بمرض الحفشة
 وحفظت عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ورويت عنه وعن
 أزواجه وذكرها البخاري في ثقات
 التابعين قال في الأصابع كان
 كان يشترط للعبية البلوغ
 وذكرها ابن سعد في غير ما يروى عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 شأنا وروى عن أزواجه وأم
 سلمة هي أم المؤمنين هند (قالت)
 أي زينب ولا يزوج عن أم سلمة
 وهو جواب كمالا يخفى
 (قلت يا رسول الله ألى أجزآن
 أنفق على نبي أم سلمة) ابن عبد
 الأسد وكان تزوجها النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم بعد ولدها من
 أبي سلمة وعمر ومحمد بن
 وذرة (انما هم بنى) منه (فقال
 أنفق عليهم ذلك أجزأ ما أنفقت
 عليهم) قال في الفتح وليس في
 الحديث تصريح بأن الذي كانت
 تنفقه عليهم من الزكاة فكان
 القدر المشتمل من الحديث
 حصول الاتفاق على الالتزام
 انتهى وفي هذا الحديث
 الحديث والعقعة والقول
 ورواه ما بين كوفي ومدني وفهمه
 رواية تابعي عن تابعي صحابي
 وأبوه وصحابته عن صحابته
 زينب وأمها (عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال أمر رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم)

فإذا امرأته من الانصار بباب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجتي حاجتها قالت وكان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد ألقيت عليه الهابة قالت فخرج يمشيا لال
 فقلنا الله أنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبره أن امرأتين بالباب يسألانك أن تجزئ
 الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام في بيوتهم ولا تخبر من نحن قالت فدخل لال
 فوالله فقال لمن هما فقال امرأتان من الانصار وزينب فقال أي الزينب فقال امرأة
 عبد الله فقالن هما أجزآن أجزأ ما أنفق عليهما الصدقة متفق عليه واللفظ البخاري أجزئ
 عني أن أنفق على زوجي وعلى أيتام في بيوتهم (قوله انك رجل خفي ذات البسدها
 كناية عن الفقر وفي اللفظ البخاري أن زينب كانت تنفق على عبد الله وأيتام في بيوتهم
 فقالت لعبد الله سل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجزئ عني أن أنفق عليك وعلى
 أيتام في بيوتهم من الصدقة الحديث قوله فإذا امرأتان من الانصار زكاة النسائي والظاهر
 يقال لها زينب وفي رواية للنسائي انطلقت امرأة عبد الله يعني ابن مسعود وامرأته
 مسعود يعني عقبه بن عمرو الانصاري استدلل بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة أن تدفع
 زكاتها الى زوجها بوجه ما به قال الثوري والشافعي وصاحبنا أي حبيبة واحدة الروايتين عن
 مالك وعن أحمد واليه ذهب الهادي والناصر والمؤيد بالله وهذا انما يتبع دليله لا بعد تسليم
 ان هذه الصدقة صدقة واجبة وبذلك يزم المازري ويؤيد بذلك قولها أجزئ عني
 وتعبه عياض بأن قوله ولو من حديثي وكون صدقتها كانت من صنعها يدلان على
 التطوع وبه يزم النواوي وأقولوا قولها أجزئ عني أي في الوقاية من النار كما خافت
 ان صدقتها على زوجها لا يحصل لها المقصود وما أشار إليه من الصناعة احتج به الطحاوي
 بقوله أبي حنيفة انما أجزئ زكاة المرأتين في زوجها ما فخرج من طريق رابعة امرأة ابن
 مسعود انها كانت امرأة صناعه البدين فكانت تنفق عليه وعلى ولده فهذا يدل على انها
 صدقة تطوع واحتجوا أيضا على انها صدقة تطوع بما في البخاري من حديث أبي
 سعيدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها زوجك ولدك أحق من تصدقت عليهم
 قالوا لان الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالاجماع كما نقله ابن المنذر واليه في البحر
 وغيرهما وقد ثبت هذا بان الذي يمنح اعطاه ومن الصدقة الواجبة من تلزم المعطى تنفقه
 والام لا يلزمها نفقة ابنته مع وجود أبيه قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق الحديث
 وهذا عند أكثر أهل العلم في صدقة التطوع انتهى والظاهر انه يجوز للمرأة أن تصرف
 زكاتها الى زوجها ما أتوا لا فعدم المانع من ذلك ومن قال انه لا يجوز فعليه الدليل
 واما ثانيا فلان ترك استئصاله صلى الله عليه وآله وسلم لها ينزل منزلة العموم فلم يلزم
 يستئصالها عن الصدقة هل هي تطوع أو واجب فكانه قال أجزئ هك في رضا كان
 أو تطوعا وقد اختلف في الزوج هل يجوز له ان يدفع زكاة الى زوجته فقال ابن المنذر

اجمعوا

بالصدقة الواجبة أو التطوع ووجه بعضهم تحسبها للظن بالصحابه اذا لظن بهم منع الواجب
 وعلى هذا دفعه من ذلك والواضح لانه أخرجه في سبيل الله الذي لا يبالى بحمل المواساة وتعب بانهم ما منه عواجدا ولا اعتاد اهلها بان

جعل قيل انه كان منافقا ثم تاب بعد كاحكامه الهالك قبل وفاته تركت وماتة والابن الى قوله فان يتوبوا بك خيرا لهم فقل
استجاب الله لقلوبهم وصلى الله عليهم ووزلها في غيرهم وأما خاند فكان ٦٢

قالظاهر انها الصدقة الواجبة
لتعريف الصدقة باللام العهدية
وقال النووي انه الصريح المشهور
ويؤيده ما في رواية مسلم عن أبي
الزناد بعث رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عمر ساعيا على
الصدقة فهو مشعور بانها صدقة
الفرض لان صدقة التطوع
لا تسمع عليها السعاة (فتنيل)
القائل عمر رضي الله عنه لانه
المسيل (منع ابن جبريل) يفتح
اليمين وكسر الميم قال ابن منده
لم يعرف اسمه ومنهم من سماه
حمدا وقيل عبد الله وذكره
الذهبي فيمن عرف بابيه ولم يسم
(وخالد بن الوليد وعباس بن عبد
المطلب) أي منع هؤلاء الاعطاء
(فقال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم) بيان لوجه الامتناع
ومن ثم عبر بالقائه (ما ينتمى ابن
جبريل) أي ما يكره ويشكر (الانه
كان فقيرا فاغناه الله ورسوله) من
فضله وانما ذكر صلى الله عليه
وآله وسلم نفسه لانه كان سببا
لدخوله في الاسلام فاصبح غنيا
بعد فقره عما أفاء الله على رسوله
وأباح لامتعة من الغنائم ببركته
صلى الله عليه وآله وسلم
والاستغناء مفرغ ومعنى الحديث
كما قاله غير واحد انه ليس ثم شيء
يتم ابن جبريل فلا موجب للمنع
وهذا مما قصد العرب في مثله

أجمعوا على ان الرجل لا يعطى ثوبه من الزكاة شاة لان نفقته واجبة عليه ويمكن ان
يقال ان التعديل بالجواب على الزوج لا يوجب امتناع الصرف اليه لان نفقته واجبة
عليه غنية كانت أو فقيرة فالصرف اليه لا يقطع عنه شيئا وأما الصدقة على الاصول
والانصاف وبقيته القرابة فسيأتي الكلام عليها (وعن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال الصدقة على المسكينين صدقة وهي على ذي الرحم ثنتان
صدقة وصلته واه أحد و ابن ماجه والترمذي وعن أبي أيوب قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ان أفضل الصدقة الصدقة على ذي الرحم الكاشح رواه أحد و له من له من
حديث حكيم بن حزام وعن ابن عباس قال اذا كان ذو قرابة لانه ولهم فاعطهم من زكاة
مالك وان كنت تعولهم ولا تعولهم ولا تعولهم الممنوعون رواه الأثرم في سننه) حديث
سلمان أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم وحسنه الترمذي قال
الحافظ وفي الباب عن أبي طلحة وأبي امامة عند الطبراني في المعجم الكاشح هو المضطر العاونة
وقد امتد بالحدثين على جواز صرف الزكاة الى الأقارب سواء كانوا من نكاحهم النفقة
أم لان الصدقة المذكورة فيها لم تقيد بصدقة التطوع ولكنه قد تقدم عن ابن المنذر
وصاحب البحر انه حاكم الاجماع على عدم جواز صرف الزكاة الى الاولاد وكذا
اثر الاصول والنسول كافي الجرف انه قال مسئلة ولا تجزئ في أصوله وفصوله مطلقة
اجماعا وقال صاحب ضوء النهار ان دعوى الاجماع وهم قال وكيف ومحمد بن الحسن
وروي عن العباس انها تجزئ في الآباء والأمهات ثم قال قلت والمسئلة في البحر من نسب
الى قائل فضلا عن الاجماع وهذا وهم منه رحمه الله تعالى فان صاحب البحر صرح
بنسبتها الى الاجماع كاحكامه سالفا فقد نسبت الى قائل وهم أهل الاجماع لانه يدل
لما روي عن أبي العباس ومحمد بن الحسن ما في البخاري وأحمد عن معمر بن يزيد قال أخرج
أبي دناير يصدقها عند جبريل في المسجد فجئت فأخذتها فقال والله ما ليك أردت فجئت
لخاصته الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لما نويت يا يزيد ولائنا أخذت
يا معمر وسياقي هذا الحديث في كتابي قال كانه شاء الله تعالى ولكنه يحتمل ان تكون
الصدقة صدقة تطوع بل هو الظاهر وقد روي عن مالك انه يجوز الصرف في بني البنين
وفيما فوق الجد والجد وأما غير الاصول والنسول من القرابة الذين تلتز نفقته فذهب
الهادي والقاسم والناصر والمزيد بالله ومالك وإسافعي الى انه لا يجزئ الصرف اليهم
وقال أبو حنيفة وأصحابه والامام يحيى يجوز ويجزئ اذ لم ينفصل الدليل لعموم الادلة
المذكورة في الباب وقال الاولون انها خاصة بالقبائل ولا أصل له وأما الاثر المروي عن
ابن عباس فكلام صحابي ولا حجة فيه لان الاجتماع في ذلك مسرعا ويؤيد الجواز
والاجراء الحديث الذي تقدم بالنظر وجك ولذلك أحق من تصدقت عليهم وترك

تأكيد النبي والمداغقة فيه ثابتة وذلك الشيء لا يقتضي اثباته فهو منفرد أبدا ويسمى مثل ذلك عند علماء البيان تأكيد
المدح بما يشبه الذم وبالعكس في الاول نحو قول الشاعر ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * بين فلول من قراع الكتاب

ومن الثاني هذا الحديث وشبهه اي ما ينبغي لابن جيل ان يتقوا الا هذا وهذا لا يجب له ان يتقوا ما فليس ثم شيء يتقوه
فينبغي ان يعطى مما اعطاه الله ولا يكفر ٦٤ بالنزعة قال في الغنى وفيه التعريض بكفران النعمة وتقرير

بسرور الصانع في مقابلة الاحسان
(وما خالدا فانكم تظنون خالدا)
عبرنا ظاهر دون ان يقول
تظلمونه بالضيم على الاصل
تفقيه ما شأنه وتعظيم الامر
والمعنى تظلمونه بطلبكم منه زكاة
ما عند فانه (قد احبب) اى
وقد قبل الحول (ادراعه) جمع
دروع بكسر الدال وهو لزدية
(واعنده) اى كانت لتجارة على
المجاهدين في سبيل الله فلا زكاة
عليه فيها واعتد بضم التامع
عند فتعطين ما بعده الرجل من
السلاح والاداب والالات الحرب
قيل ورواه بعض رواة البخاري
واعبده بالواحد جمع عبد حكمه
عباس وهو موافق رواية
واحبس رقبته ويحتمل انه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل
قول من اخبره بمنع خاله لعل على
انه لم يصرح بالمنع وانما قلعه عنه
بناء على ما فهمه ويكون قوله
تظلمون خالدا اى يستحكم اياه
الى المنع وهو لم يمنع وكيف يمنع
المقرض وقد تظوع بوقف خيله
وسلحه او يكون صلى الله عليه
واله وسلم احتسبه ما فعله من
ذلك من الزكاة لانه في سبيل الله
وذلك من مصارف الزكاة لكن
يلزم منه اعطاء الزكاة لصف
واحد وهو قول مالك وغيره
خلاف للشافعي في وجوب قسمتها

الاستئصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما سلف ثم الاصل عدم المنع
فنزعم ان القرابة او وجوب النفقة مانعان فعليه الدليل ولا دليل

• (باب زكاة الفطر) •

(عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من
تمر أو صاعا من شعير على العبد والحرة والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين روى
الجماعة والاحمد والبخارى وأبي داود وكان ابن عمر يعطى القرالاعا ما احدا أنعوز الفطر
فأعطى الشعير والبخارى وكانوا يعطون قبل الفطر يوم أو يومين وعن أبي سعيد قال
كان يخرج زكاة الفطر ما عا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط
أو صاعا من زبيب أخرجه وفي رواية كان يخرج زكاة الفطر اذا كان فينا رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب
أو صاعا من أقط فلم يزل كذلك حتى قدم علينا معاوية المدينة فقتل في لاري مدين من
سراة الشام بعد صلصاعا من تمر فأخذ الناس بذلك قال أبو سعيد فلا زل أخرجه كما كنت
أخرجه روى الجماعة لكن البخارى لم يذكره قال أبو سعيد فلا زل الخ وابن ماجه
يذكر كزكاة أو في شيء منه ولله اساق عن أبي سعيد قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم صدقة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط وهو حجة
في أن الاقط أصل ولله ارقط عن ابن عيينة عن ابن جهم عن عياض بن عبد الله عن
أبي سعيد قال ما أخرنا عن عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا صاعا من دقيق
أو صاعا من تمر أو صاعا من سات أو صاعا من زبيب أو صاعا من شعير أو صاعا من أقط
وقال ابن المديني لسميان بأحمد ان أحد الايدى كفي هذا الحديث فقال بلى هو فيسرواه
لدارقطني واحتج به أحمد على اجراءه لادقيق) قوله فرض فيه دليل على ان صدقة
الفطر من الثرائض وقد نقل ابن المنذر وغيره الاجماع على ذلك ولكن الحنفية يقولون
بالوجوب دون الفرضية على قاعدتهم في التفرقة بين النرض والواجب قالوا الدلائل
قاطعة تثبت به الفرضية قال الحافظ وفي نقل الاجماع نظروا لان ابراهيم بن عليه وآله بابكر
ابن كيسان الاصح قالان وجوبه نسخ واستدل امام بخارى والشافعي وغيره عن قيس
ابن سعد بن عباد قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر قبل ان
ينزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله قال وتعقب بان في اسناده
راوا بالجهول او على تقدير العدة فلا دليل فيه على النسخ لاحتمال الاكذبا بالامر الاول
لان نزول فرض لا وجب سقوط فرض آخر ونزل الماشيكية عن أشهب انها سنة
مؤكدة وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية قالوا ومعنى قوله في

الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث
على الاصناف الثمانية واستدل به البخارى على اخراج المروض في الزكاة واستشكله ابن قتيق
العبدية اذا حبس على جهة معينة تعين صبره اليها والحققة أهل تلك العدة مضافا الى جهة الحبس فان كان قد طلب من

خالد زكاته ما حبسه فكيف يمكن ذلك مع تعين ما حبسه لصره وان كان طالب منه زكاة المال الذي لم يحبس منه من العيين والحرب والمباشرة فكيف يتحاسب بما وجب عليه في ذلك وقد تعين صرف ٦٥ ذلك الحبس الى جهة ثم انفصل

عن ذلك با- فقال ان يكون المراد بالتمليس الارصاد الثلاث لا الوقت - فيزول الاشكال لكن هذا الاشكال الغيبياتي على القول بان المراد بالصدقة المقرضة اما على القول بان المراد التطوع فلا إشكال كما لا يخفى (وأما العباس بن عبيد المطالب فعم رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم نهى) أى الصدقة منه (عليه صدقة) ثابتة مستصدة قبيها (ومثلها معها) أى وينبغي ان يها مثلها كرماعته فيكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزم به بضعيف صدقة لم يكون ذلك أرفع لقدره وأنبه لا كره وأنبى للذنب عنه أو المعنى ان أمواله كالمصدق عليه لانه استدان في مناداة نفسه وعقيل فصار من الغاوين الذين لا يلزمهم الزكاة وهذا التأويل على تقدير ثبوت النطقة صدقة واستبعادها البيهقي لان العباس من بني هاشم فيحرم عليهم الصدقة أى وظاهر هذا الحديث انهم صدقة عليه ومثلها معها فانه أخذها منه وأعطاه له وحمل غيره على ان ذلك كان قبل تهريم الصدقة على آل صلى الله عليه وآله وسلم واسلم من طريق ورقاء وأما العباس فبني على ومثلها ثم قال

الحديث فرض أى قدره هو أصله في اللغة كما قال ابن دقيق العيد لكن نقبل في عرف الشرع المعنى الوجوب فالجمل عليه أولى وقد ثبت ان قوله تعالى قد أفطم من تركي زكاته في زكاة الفطر كما روى ذلك ابن خزيمة قولاً زكاة الفطر أضيفت الى كاته الى الفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان كذا قال في الفتح وقال ابن قتيبة والمراد بصدقة الفطر صدقة النفوس مأخوذة من النظرة التي هي أصل الخلقة قال الحافظ والأول أظهره ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث زكاة الفطر في رمضان وقد استدلل بقوله زكاة الفطر على ان وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر من رمضان وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لان الليل ليس بحلال ومما يتبين الفطر الحقيقى بالا كل بعد طلوع الفجر والأول قول الثوري وأحمد واصحق والشافعي في الحديث واحد الروايتين عن مالك والثاني قول أبي حنيفة والليث والشافعي في القديم والرواية الثانية عن مالك وبه قال الهادي والاقاسم والناصري والمزني بالله ويقوله في حديث ابن عمر الا في أمرين زكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة ولكم بالم تعيد القبلية بكونها في يوم الفطر قال ابن دقيق العيد الاستدلال بقوله زكاة الفطر على الوقت ضعيف لان الاضافة الى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضى اضافة هذا الزكاة الى الفطر من رمضان وأما وقت الوجوب فطالب من أمر آخر قوله ما عمن عمر أو صاعا من شعير قال في الفتح انصب صاعا على التيسير أو أنه معقول ثاب قولاً على العبد والمحر ظاهره يدل على ان العبد يخرج عن نفسه ولم يقل به الاداود فقال يجب على السيد ان يمكن عبده من الاكتساب لها ويدل على ما ذهب اليه الجوهري من كون الوجوب على السيد حديث ليس على المرفق عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر وانما مسلم ليس في العبد صدقة الا صدقة الفطر قوله المذكور لا يفي ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر وقال مالك والشافعي والليث وأحمد واصحق يجب على زوجها ان يعاها الصدقة قال الحافظ وفيه نظر لانهم قالوا ان أعسر وكانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على السيد بخلاف الصدقة فافترقا واتفقا على أن المسلم لا يخرج عن رزقه الكافر مع انهم انما يلزم وانما احتج الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي الباقر مرسل ادوا صدقة النظر عن عمونون وآخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في استفادته ذكر على وهو منقطع وآخرجه من حديث ابن عمر واستاده ضعيف وآخرجه أيضاً عنه الدارقطني قولاً والصغير والكبير وجوب فطرة الصغير في ماله والمخاطب بالخراجها وليس له ان كان له غير مال والواجب على من تلزمه نفقته وإلى هذا ذهب الجوهري وقال محمد بن الحسن هي على الأب مطلقاً فان لم يكن له أب فلا شيء عليه وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري لا يجب الا على من صام واستدلل لهم بما يحدث ابن عباس الا في بلفظ صدقة الفطر طهره للصائم قال في الفتح وأجيب بان

دلالة على ان صلى الله عليه وآله وسلم التزم بالخارج ذلك عنه لقوله نهى على ويرجحه قوله ان عم الرجل منوا به أى منته في

بأمر أمما شعرت ان عم الرجل منوا به فلم يقل فيه صدقة بل فيه

استلقت منه صدقة عامين وقد ورد ذلك
 ٦٦ صريحاً في حديث علي بن عبد الله الترمذي لكن في إسناده مقال وفي
 أسباب أن يجعل عنه أي هي على إحسان الله وبرائه هي عندي قرص لاني

حديث ابن عباس عند
 الدارقطني بإسناد فيه ضعف
 بعث النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم عمر سامياً فأتى العباس
 فأغظله فأخبر النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقال إن العباس
 قد استألفنا زكاة ماله العام
 والعام المقبل وبسط القول
 على ذلك في الفتح ثم قال وفي
 الحديث بعث الإمام العباس
 بلبابه الزكاة وتبنيه العاقل
 على ما أنعم الله به من نعمة الغنى
 بعد الفقر ليقوم بحق الله عليه
 والتمس على منسج الواجب
 وجواز ذكره في غيبته بذلك
 وفعل الإمام عن بعض رعيته
 ما يجب عليه والاعتذار عن
 بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار
 به (عن أبي سعيد الخدري
 رضي الله عنه أن ناساً من
 الانصار) قال الحافظ ابن حجر
 أعرفهم لكن في حديث
 النسائي ما يدل على أن أبا سعيد
 المذكور منهم (سألو رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم
 فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم) زاد
 أبو ذر ثم سألوه فأعطاهم (حتى
 نفد) بكسر الناء وبالذال أي
 فرغ ونفي (ما عنده فقال ما يكون
 عندي من خير فلن أدخره
 عنكم) أي لن أجعله ذخيرة
 لتفسيركم أولاً أحببته وأخبره

ذكر التطهر خرج بخروج الغالب كما يجب على من لا يذنب كتحقيق الصلاح أو من
 أسلم قبل غروب الشمس بالخطبة قال فيه ونقل ابن المنذر الإجماع على أنه لا يجب على الجنب
 وكان أحد بن خزيمة ولا وجهه قوله من المسلمين فيه قليل على الشرائع الإسلامية في وجوب
 النظرة فلا يجب على الكافر قال المنظر وهو أمر متفق عليه وهل يخرجهم عن غيره
 كاستولته المسلمة نقل ابن المنذر فيه الإجماع على عدم الوجوب لكن فيه وجه للشافعية
 ورواية عن أحمد وهو هل يخرجهم المسلم عن غير الكافر قال الجوهري ولا خلاف أن
 والنهي والنزوي والحنفية وأصح واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على
 المسلم في عبده صدقة الا صدقة الفطر وأجاب الجوهري بأنه يعني عموم قوله في عبده على
 خصوص قوله من المسلمين في حديث الباب ولا يخفى أن قوله من المسلمين أعم من قوله
 في عبده من وجه واحد من وجه تخصيص أحدهما بالآخر تحكيماً ولكنه يؤيد
 اعتبار الإسلام ما عنده مسلم بالنظر على كل نفس من المسلمين حر أو عبد واحتج بعضهم على
 وجوب إخراجهم عن العبد بأن ابن عمر راوى الحديث كان يخرج عن عبده الكافر
 وهو أعرف براد الحديث وتعبه بأنه لو صح حمل على أنه كان يخرج عنهم فطروا ولا مانع
 منه وظاهره لأحد حديث عدم الفرق بين أهل البادية وغيرهم واليه ذهب الجمهور وقال
 الزهري وربعة واللبث أن زكاة النظر تختص بالخائض ولا يجب على أهل البادية قولاً
 أعوز القرآن بالهذه والزأى أي احتاج يقال أعوزني الشيء إذا خجبت اليه فلم أقدر عليه
 وفيه دليل على أن القرآن أفضل ما يخرج في صدقة النظر (أي يوم أو يومين فيه دليل على
 جواز تفجيل الفطرة قبل يوم الفطر وقد جوز الشافعي من أول رمضان وجوزته الهادي
 والقاسم وأبو حنيفة وأبو العباس وأبو طالب ولواي عامين عن البدين الموجود وقال
 الديلمي وأحمد بن حنبل لا تقدم على وقت وجوبه إلا ما يغتفر كيوماً أو يومين وقال
 مالك والناس والحسن بن زياد لا يجوز التفجيل مطائناً كالصلاة قبل الوقت وأجاب
 عنهم في البحر بأن زكاتها إلى الزكاة أقرب وحكى الإمام يحيى إجماع السلف على جواز
 التفجيل قولاً صاعاً من طعام الحظائر المغيرة بين الطعام وبين ما ذكر بعده وقد حكى
 الخطابي أن المراد بطعامها الحنفية وإن اسم خاص له قال هو وغيره قد كانت لفظة
 الطعام تستعمل في المنطقة عند الإطلاق حتى إذا قيل أذهب إلى سوق الطعام فهم منه
 سوق القمح وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه لانهما غالب استعمال اللفظة كان
 خطوره عند الإطلاق أغلب قال في الفتح وقد رد ذلك ابن المنذر وقال ظن بعض
 أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد صاعاً من طعام يحمل على صاع من حنطة وهذا
 غلط منه وذلك أن أبا سعيد أجل الطعام ثم نسره ثم أورد طريقه من ميسرة عنه
 البخاري وغيره أن أبا سعيد قال كان يخرج في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم
 الفطر صاعاً من طعام قال أبو سعيد وكان طعاماً من الشعير والزبيب والاقط والتمر وهي

وأمنعكم إياه (ومن يستغنى) أي يطلب العفة عن السؤال (يعنه الله) أي يرفقه العفة أي الكف
 عن الحرام (ومن يستغن) يظهر الغنى (يعنه القوم من تصبر) يعالج الصبر وبشكائه على ضيق العيش وغيره من مكاره الدنيا

قال في شرح المشكاة قوله تعالى الله يريد أن من طلب من نفسه العفة عن السؤال ولم يظهر الاستغناء بعنه الله أي يضريه
عنه ما ومن ترقى من هذه المرتبة إلى ما هو أعلى من اظهار الاستغناء عن ٦٧ الخلق لكن ان أعطى شيئا لم يرد

ظاهرة فيما قال وأخرج الطحاوي نحوه من طريق أخرى وأخرج ابن خزيمة والحاكم
في صحيحهما أن أناسا من آل أبي سعيد قالوا ما ذكرنا وعنده صدقة رمضان لأنخرج إلانما كنت أخرج
في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع
أقط فقال الرجل من القوم أومئتم من قبح فقال لا تلك قيمة معاوية لا قبلها إلا عمل بها
قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد هذا غير محفوظ ولا أدري عن الوهم ويدل
على أنه خطأ قوله فقال الرجل الخ إذ لو كان أبو سعيد أخبرهم كانوا يخرجون منها أصاغا
لما قال الرجل أومئتم من قبح وقد أشار أيضا أبو داود إلى أن ذكر الحنطة فيه غير محفوظ
بل هو حق قدم معاوية زاد مسلم حاكما ومعاوية كالم الناس على المنبر وزاد ابن خزيمة وهو
يومئذ خليفة ^{لله} من سمعوا الشام يفتح السين المهملة واسكان الميم وبالمدحى التمع
الشامي قال النووي يفتح قول معاوية من قال بالمدين من الحنطة فيه نظرا لأنه فعل
صحابي قد خالف فيه أبو سعيد وغيره عمر هو أطول حجة منه واعلم بحال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقد سرح بأنه رأى أنه لا سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
ابن المنذر لا نسلم في التمع خبرنا بشأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعقد عليه ولم يكن
انبر بالدين في ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه فلما كثرت في زمن الصحابة وأما ان نصف
صاع منه يقوم مقام صاع من الشعير وهم الأئمة فغير جائز أن يعدل عن قوله أنه لا يقول
منهم ثم أسد عن عثمان وعلي وآي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء
بنت أبي بكر أنساده قال الحافظ صحيحه أنهم رأوا أن في زيادة الفطر نصف صاع من قبح
انتهى وهذا نصير منه إلى اختيار ما ذهب إليه الحنفية لكن حديث أبي سعيد دال على
أنه لم يوافق على ذلك وكذلك ابن عوف إذا جاع في المسئلة ^{فقد} لم يذكر الحنطة أو يعني
لم يذكر صرف الخبير في شيء من طرق الحديث ^{فقد} وصاعا من أقط يفتح الهمزة وكسر
الساكن وهو لين يابس غير منزوع الزبد وقال الأزهرى يفتح لمن الين النقص بطبخ
ثم يترك حتى يصل وقد اختلفت في اجزائه على قولين أحدهما أنه لا يجزئ لأنه غير مقلات
وبه قال أبو حنيفة لأنه أجاز أخرجه بدلا عن القيمة على قاعدته والقول الثاني أنه يجزئ
وبه قال مالك وأحمد وهو الأرجح لهذا الحديث الصحيح من غير معارض وروى عن أحمد
أنه يجزئ مع عدم رجده عن غيره وزعم الماردي أنه يجزئ عن أهل البادية دون أهل
الحاضرة فلا يجزئ عنهم بخلاف وقتقه النووى فقال قطع الجمهور بأن الخلاف
في الجميع قوله الأصاغان دقيق ذكر الدقيق ثابت في سنن أبي داود ومن حديث أبي سعيد
أيضا ولكنه قال أبو داود أن ذكر الدقيق وهم من ابن عيينة وقد روى ذلك ابن خزيمة
عن حديث ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تؤدى زكاة رمضان
صاعا من طعام عن الصغير والكبير والحار والمملوك من أذى سلتا قبل منه وأحسبه
قال من أذى دقيقا قبل منه ومن أذى سوا يقابل منه ورواه الدارقطني ولكن

عما هو وأمر من المرتبة في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك ولولا مبع المسئلة في نظر الشارع لم يفضل ذلك عليها وذلك لما
يدخل على السائل من ذل السؤال وذل الرد إذ لم يعط ولما يدخل على المسؤول من الضيق في ماله أن أعطى كل سائل (وفي رواية

عن الزبير بن العوام (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تأخذ أحدكم حبله فأتى بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها) ٦٨ أي يمنع (وجهه) من أن يرق ما به بالسؤال قاله المظهرى ومن فوائد

الاستنباط الاسميناء
والصدق كافي لم يمتدق
به ويستغنى عن الناس فيه
(خبره من أن يسأل الناس)
أى من سؤالهم ولو كان
الاكتساب بعمل شاق
كلاحتطاب وقد روى عن عمر
فيما ذكره ابن عبد البر مكتوبة
فيها بعض الألفاظ غير منسالة
الناس (أعطوه) مائل (أومروه)
وفي الحديث فضله الاكتساب
بعمل اليد وقد ذكر بعضهم أنه
أفضل المكاسب وقال الماوردى
أصول المكاسب الزراعة
والتجارة الصناعة قال ومذهب
الشافعى أن التجارة أطيب
والاشعبة عندى الزراعة
أطيب لانها أقرب الى التوكل
قال النووي في شرح المذهب
في صحيح البخارى عن المتقدمين
معدى كبر عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال ما كل أحد
طعاما قط خيرا من أن يأكل
من عمل يده الحديث فاصواب
ما نص عليه الرسول صلى الله
عليه وآله وسلم وهو على الدين قائم
كان زراعته هو أطيب المكاسب
وأفضلها لانه عمل يده ولا ربه
نوكلا كما ذكره الماوردى ولان
فيه نفعا عاما للعالمين والدواب
ولانه لا بد فى العادة أن يزول
منه بغير عرض فيحصل له أجره

قال ابن أبي حاتم سألت أبا عن هذا الحديث فقال منذكر لئن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس وقد استندل بذلك على جواز اخراج الدقيق كالجوز اخراج السويق وبه قال
أجدو أبو قاسم الأنطاقي لانه مما يكال ويقتنع به الفقير وقد كفى فيه الفقير مؤنة
الطحن وقال الشافعى وماله انه لا يجزى اخراجه لحديث ابن عمر المتقدم ولا منافعه
قد نقصت والنص ورد فى الحديث وهو يصلح لما لا يصلح له الدقيق والسويق قوله من سلت
بضم السين المله حله وسكون اللام بعد هاء مثناة فوقية نوع من الشعير وهو كالحنطة
فى ملاحظته وكالمشعير فى برودته وطبعه والروايات المذكورة فى الباب تدل على أن
الواجب من هذه الأجناس المنصوصة فى النطرة صاع ولا خلاف فى ذلك الا فى البر
والزبيب وقد ذهب أبو سعيد وأبو العباس وأبو الشافعى والحسن البصرى وجابر بن
زيد والشافعى وماله وأحمد وأبو داود والشافعى والقاسم والناصر وأبو داود يثابته الى أن
البر والزبيب كذلك يجب من كل واحد منهما صاع وقال من تقدم ذكرهم من الصحابة
فى كلام ابن المنذر وزاد فى البر أبابكر واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وزيد بن علي
والإمام يحيى أن الواجب نصف صاع منه ما والقول الأول أربع لأن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فرض صدقة الفطر صاعا من طعام والبر مما يطلق عليه اسم الطعام ان لم يكن
غالب فيه كما تقدم وتفسيره بغير البر اعماله مؤنة قدم من أنه لم يكن معه وداعدهم فلا
يجزى دون الصاع منه ويمكن أن يقال ان البر على تسليم دخوله تحت لفظ الطعام
محصى بما أخرجه الحاكم من حديث ابن عباس هر فوعا باللفظ صدقة الفطر مدان
من قمح وأخرج شعوه الترمذى من حديث عمر بن سعيد عن أبيه عن جده هر فوعا أيضا
وأخرج نحوه الدارقطنى من حديث عصة بن مالك وفى اسناده النضل بن المختار وهو
ضعيف وأخرج أبو داود والشافعى عن الحسن هر سلا باللفظ فرض رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم هذه الصدقة صاعا من تمر أو من شعير أو نصف صاع من قمح وأخرج أبو
دارد من حديث عبد الله بن فضالة أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير باللفظ قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر صاع من بر أو قمح عن كل اثنين وأخرج في بيان
الثورى فى جامعته عن علي عليه السلام هر فوعا باللفظ نصف صاع بر وهذه تنتهز
بمعومها للتخصيص وحديث أبي سعيد الذى فيه التصریح بالحنطة قد تقدم ما فيه على
انه لم يذكر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك (وعن ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أمر برز كافة الفطاران تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة واه
الجماعة الا ابن ماجه) قوله قبل خروج الناس الى الصلاة قال ابن التين أى قبل خروج
الناس الى صلاة العيد وبه صلاة الفجر قال ابن عيينة فى تفسيره عن عمرو بن دينار عن
عكرمة قال يدمم الرجل زكاة يوم الفطر بين يدي صلاته فان الله تعالى يقول قد أفلم

من أن لم يكن ممن يعمل يده بل يعمل لغيره وأجره فاكتسابه بالزراعة أفضل لما ذكرنا وقال
فى الرضة بعد حديث المتقدم هذا فذاصر يحق ترجيح الزراعة والصناعة لكونها من عمل يده ولكن الزراعة أفضلها

رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعطاني ثم سأله فاعطاني ثم سأله فاعطاني فبكرت الاعطاء فقلت يا رسول الله ان هذا المال في الرغبة والميل اليه موحش النفوس عليه فكانت كفة التي هي (خضرة في المنظر) حلوقة في الذوق وكل من هم مراغب فيه على انفراده فكيف اذا اجتمعوا وقال في التفتيح فانت الخبر تنبيه على ان المتبسم ما موت والتقدير ان صورة هذا المال او يستوت اثابت للمعنى لانه اسم جامع لاشياء كثيرة والمراود بالخضرة الروضة الخضراء او النخلة الشائعة والحلوة المستحلاة الطعم (فن اخذه) أي المال بسحاوة (نفس) من غير حرص عليه أو بصاوة نفس المعطى (بورك) لانه ممن اخذه باشراف نفس (أي مكنتها له بطاب النفس وحرصها عليه وتطلعها اليه لم يارك له) أي الا اخذه (فيه) أو في المعطى (وكان) أي الا اخذه (كأني يا كل ولا يشجع) أي كذا الجوع الكاذب بسبب سقم من غلبة الخلاء سوداوي أو آتية يسمى جوع الكلب كما زاد ادا كلا زاد ادجوعا فلا يجد شها ولا

ينصح فيه الطعام وقال في شرح المشكاة لما وصف المال بما قيل اليه النفس الانسانية بعد
تركها مع ما هي بجولة عليه من الحرص والشهوة والميل الى الشهوات والبه اشار بقوله من

عن الرغبة فيه الى ما عند الله من الثواب واليه أشار بقوله بسكاوة نفس فكفى في الحديث بالسكاوة عن كف النفس عن الحرص والشهرة كما كفى في الآية ٧٠ بتوقي النفس عن الشح والحرص المحبولة عليه عن السكاوة لان من

توقى عن الشح يكون سخيا مفلحا في الدارين (والد العلي) المنفعة (خير من الدنيا السفلى) السائفة (فقال حكيم) نقلت يا رسول الله والذي بعثك بالحق لا أدرأى أي لا أنقص (أحد بعدك) أي بعد سؤالك أولا أزر أعينك (شيئا) من ماله أي لا آخذ من أحد شيئا بعد ذلك وفي رواية اسحق قلت فوالله لا تكون يدي بعدك تحت أيدي العرب (حتى) فأزقي الدنيا فكلنا أبو بكر (الصديق) رضي الله عنه يدعو بحكيم الى العطاء (يا أي) يجمع (ان يقبل منه) خوف الاعتياد فتجاوز به نفسه الى ما لا يريد فظنهم ان ذلك وترك ما يريه الى ما لا يريه (ثم ان عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه دعا) له عطية فأي (أي) انتفع (ان يقبل منه شيئا) فقتل (عمر) لمن حضره مباينة في براءة سيرته العادلة من الخلف والتخصيص والحرمان بغير مستند (اني أشهدكم) معتمدين المسلمين على حكيم اني أعرض عليه حقه من هذا النقي فيأبى (ان يأخذه) فيه انه لا يستحق من بيت المال شيئا لابعطاء الامام ولا يجبر أحد على الأخذ وانما أشهد عمر على حكيم لما صر (فلم) يرض حكيم أحد من الناس بعد

رسلم فقال مالك أنا حررت هذا فوجدتم أجرة أرطال وثلاثين وثمانون (هذه) القصة مشهورة أخرجه أيضا البيهقي بإسناد جيد وقد أخرج ابن خزيمة والحاكم من طريق عروة عن أسماء بنت أبي بكر أمهم ثم كانوا يخرجون زكاة النطرون عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة التي بقات به أهل المدينة وللخارجي عن مالك عن نافع عن ابن عمار كان يعطى زكاة رمضان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة الاول ولم يختلف أهل المدينة في الساع وقد روى عن ابن الأصبهاني في رواية هذا انه قال قال أهل الحجاز خمسة أرطال وثلاث بالعر في وقال العراقيون منهم أبو حنيفة انه غاية أرطال وهو قول مرود وندفعه هذه القصة المسندة الى صبيحان الصحابة التي قررها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد رجح أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة بعد هذه الواقعة الى قول مالك وترك أبو حنيفة قولنا أنا حررت بالذات الملهمة المتوحدة بعد هذا رأى مفتوحة ثم راعا كنه أي قدرته تقول أصعب جمع صاع قان في البحر والساع أربعة أمداد اجاعا * (فائدة) قد اختلف في القدر الذي يعتبر ملكه ان لم يملكه ان لم يملكه فقال الهادي والثالث وأحد قول المؤيد بالله انه يعتبر ان يملك عشرة أيام فاضل عما استفتي له في غير الفطرة لما أخرجه أبو داود في حديث ابن أبي عمير عن أبيه في رواية بن يادة غنى أو فقير بعد سر أو بعد ويجاب عن هذا الدليل بأنه وإن أقاد عدم اعتبار الغنى الشرعي فلا يبعد اعتبار ملك قوت عشر وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه انه يعتبر ان يكون الخرج غنيا غنى شرعا واسدله في الجهر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما الصدقة ما كانت عن ظهر غنى وبالتماس على زكاة المال ويجاب بأن الحديث لا يقيده المطلوب لانه بالفظ خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى كما أخرجه أبو داود ومعارض أيضا بما أخرجه أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعا أفضل الصدقة جهد المقل وما أخرجه الطبراني من حديث أبي امامة مرفوعا أفضل الصدقة سر الى فقير وجهه من عقل وقسره في النهاية بقدر ما يتحمل حال قليل المال وما أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه والنسائي والحاكم وقال علي شرط مسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبق درهم مائة ألف درهم فقال رجل وكف ذلك يا رسول الله قال رجل له مال كثير أخذ من عرضه مائة ألف درهم فتمسقه فيها ورجل ليس له الا درهمان فأخذ أحدهما فاقصد به فهذا صدق يصف ماله الحديث وأما الاستدلال بالتماس فغير صحيح لانه قياس مع الفارق اذ وجوب الفطرة لمن بالابدان والزكاة بالموال وقال مالك والثاوري وعطاء وأحمد بن حنبل واسحق والمؤيد بالله في أحد قوليه انه يعتبر ان يكون مخرج الفطرة مالا كالفقر يتوهم والله لما تقدم من أنه اطهرة للصائم ولا فرق بين الغنى والفقير في ذلك ويؤيد ذلك ما تقدم من تفسيره صلى الله عليه وآله وسلم من لا يملك له السؤال بين تلك ما يغنيه ويغنيه وهذا

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حتى توفي) لعشر سنين من امارته معاوية بالغة في الاحتراز إذ مقتضى الجدية الاشراف والحرص والنفس سارقة ومن جام حول المحيوشك ان يقع فيه قال النووي اتفق العلماء على

انتهى عن السؤال من غير ضرورة واختلاف أصحابنا في مسألة القادر على الكسب على وجهين أحدهما أنها حرام إظهاره
 الأحاديث والثاني حل مع البكراهة بثلاثة شروط أن لا يذل ٧١ نفسه ولا يلج في السؤال ولا يؤذي المسؤل

فإن فقدوا أحدهم هذه الشروط
 فحرام بالاتفاق انتهى وقد
 مثل القاضي أبو بكر بن
 العربي للأوجب بالمريدين في
 ابتداء أمرهم ونأزعه العراقي
 بأنه لا يطقن على سؤال المريدين
 في ابتداءهم اسم الوجوب
 وانما جرت عادة الشيوخ في
 تهذيب أخلاق المريدين بفعل
 ذلك أكسرا أنفسهم إذا كان في
 ذلك إصلاح لهم فاما الوجوب
 الشرعي فلا وعند أبي داود
 والنسائي من حديث ابن
 عباس أنه قال يا رسول الله
 أسأل فتسال لأن كنت سائلا
 لا بد فاسأل الصالحين أي من
 أرباب الأموال الذين لا يفتنون
 ما ملهم من الحق وقد يعاون
 المستحق من غيره فادعروا
 بالسؤال المحتاج أعطوهم ما ملهم
 من حقوق الله وأمسروا من
 يتبرأ بدعائهم وترجى أجابهم
 وحيث جاز السؤال فيصيب
 فيه الإلحاح والسؤال بوجه الله
 لحديث المجيب الكبير عن أبي
 موسى باسناد حسن عنه صلى الله
 عليه وآله وسلم أنه قال ملعون
 من سأل بوجه الله وملهون من
 سأل بوجه الله ففزع منه ما لم
 يسأل هجرا وفي هذا الحديث
 التحذير والاختبار والنعمة
 وثلاثة من التابعين وأخرجه

هو الحق لأن الموضوع أطاقت ولم يخص غنيا ولا فقيرا ولا نجما ولا اجتماعا في تعبير
 المقدار الذي يعتبران يكون مخرج الفطرة ما لكانه ولا سيما والعلة التي شرعت لها
 الفطرة موجودة في الغنى والفقير وهي التطهر من اللغو والرفث واعتبار كونه واجدا
 اقوت يوم وليلة أمر لا بد منه لأن المقصود من شرع الفطرة اغناء النفس في ذلك اليوم
 كما أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 زكاة الفطر وقال أغنهم في هذا اليوم وفي رواية البيهقي أغنهم عن طواف هذا
 اليوم وأخرجه أيضا بن سعد في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد الخدري عن أبي
 الخرج ذلك أن من أمرنا بأغنائهم في ذلك اليوم لأنهم لا يأمرون بأخراج الفطرة
 وأغنائهم بهم لا يندفع ما يعترض به صاحب البجر عن أهل هذه المقالة أنه لم يلزمهم
 إيجاب الفطرة على من لم يملك الادون قوت اليوم ولا قائل به

* كتاب الصيام *

قال النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح الصيام في اللغة الامساك وفي الشرع
 امساك مخصوص في زمن مخصوص بشرائط مخصوصة انتهى وكان فرض صوم شهر
 رمضان في السنة الثامنة من الهجرة

* (باب ما يثبت به الصوم والنظر من اليهود) *

(عن ابن عمر قال تراءى الناس الهلال فأخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه في
 رابعة فصام وأمر الناس بصيامه ورواه أبو داود والدارقطني وقال يقرئ به مرارا بن محمد
 عن ابن زهب وهو ثقة • وعن عكرمة عن ابن عباس قال جاء عرابي إلى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقال اني رأيت الهلال يعني رمضان فقال أنشهد أن لا اله الا الله قال نعم
 قال أنشهد أن محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال أذن في الناس فليصوموا غدا رواه
 الخمسة إلا أحمد ورواه أبو داود أيضا من حديث جابر بن سلمة عن سماعة عن عكرمة
 • رسالته فانه قال فامر بالافتداء في الناس ان يقوموا وان يصوموا الحديث الأول
 أخرجه أيضا الدارمي وابن حبان والحاكم وصححه والبيهقي وصححه ابن حزم كله من
 طريق أبي بكر بن نافع عن قانع عنه والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني
 والبيهقي والحاكم قال الترمذي روى مرسل لا وقال النسائي ان أولي بالصواب وهم أهل
 ابن حبان إذا انفرد بأصل الحديث في حجة وفي الباب عن ابن عباس وابن عمر أيضا عند
 الدارقطني والطبراني في الأوسط من طريق طاوس قال شهدت المدينة وهم ابن عمر وابن
 عباس تجار جسد إلى واليها وشهد عند علي رؤيته هلال شهر رمضان فسأل ابن عمر
 وابن عباس عن شهادته فأمره أن يجيزه وقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجاز
 شهادته واحد على رؤيته هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الافطار الا بشهادة رجلين قال

الخيار أي أيضا في الوصايا في الخمس والرفاق ومسلم في الزكاة والترمذي في الزهد والنسائي في الزكاة قال ابن أبي
 حنيفة في حديث حكيم بن حزام أنه سئل عن الرجل يبيع الزهاد مع الأخذ فان جهلوا النفس هو زهدا وممن ان الأخذ مع ضلالة النفس

يخصن أجر الرهد والبركة في الرزق فبين ان الرهد يحصل خيري الدنيا والآخرة وقبه ضرب المثل على ابعقه السامع من الامثلة لان الغالب من الناس
 لا يعرف البركة الا في الشيء الكثير فيبين بالمثل المذكور ان

البركة هي خلق من خلق الله
 وضرب لهم المثل بما يهدون
 فلا تكل انما ياكل كل شبع فاذا
 اكل ولم يشبع كان غنا في حقته
 بغير فائدة وكذلك المال ليست
 الفائدة في عينه وانما هي لما
 يحصل به من المنافع فاذا كثر
 عند المرء بغير تحصيل منفعة كان
 وجوده كالمدم وفيه انه ينبغي
 للامام ان لا يبين للطالب ما في
 مسأله من المنفعة الا بعد قضاء
 حاجته لتقع موعظته له الموضع
 لئلا يتخيل ان ذلك سبب لثمة من
 حاجته وفيه جواز تكرار
 السؤال ثلاثا وجواز المنع في
 الرابعة وفيه ايضا ان سؤال
 لا على ليس بعاد وان رد السائل
 بعد ثلاث ليس بكمروه وأن
 الاحمال في الطلب مقرون
 بالبركة وزاد احد بن برزاهويه
 في مسنده من طريق معمر عن
 الزهري في آخره مات حين مات
 وانه ابن أ كثر قرئش مالا
 (عن عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه قال كان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يعطيني
 العطاء) أن يبيب العسالة كما
 في مسلم لامن الصدقات فليس
 من جهة الفقر (فاقول اعلمه
 من هو أفقر اليه مني) عمر
 يافقر لنفسه فكنته حذرة

الدارقطني تفرد به - حص بن عمار الابل وهو ضعيف والحديثان المذكوران في الباب
 يدلان على انها قبل شهادة الواحد في دخول رمضان الى ذلك ذهب ابن المبارك وأحمد
 ابن حنبل والشافعي في أحد قولييه قال النووي وهو الأصح وبه قال المؤيد بالله وقال مالك
 والليث والاوزاعي والنوري والشافعي في أحد قولييه والهادوية انه لا يقبل الواحد
 بل يعتبر اثنان واستدلوا بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب الآتي وفيه فان شهد
 شاهدان مسلمان فصوموا وأفطروا ويجزئ أمير مكة الآتي وفيه فان لم يشهدوا
 عدل وظاهرهما اعتبار شاهدين وتاويلوا الحديثين المتقدمين باحتمال ان يكون قد شهد
 عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيرهما وأجاب الاولون بأن التصريح بالاثنيين غاية
 ما فيه المنع من قبول الواحد بالتهوم وحديثنا الباب يدلان على قبوله بالمتطوف ودلالة
 المتطوف أرجح وأما التأويل بالاحتمال المذكور فضعيف وتجويز لوضع اعتبارهم له
 لكان منضيا الى طرح أكثر الشريعة وحكي في الجرح عن الصادق وأبي حنيفة وأحمد
 قولي المؤيد بالله انه يقبل الواحد في الخيم لاحتمال خفاء الهلال عن غيره لا الصحرا فلا يقبل
 الاجماع بعد خفاؤه واختلف أيضا في شهادة خروج رمضان فحكي في البصر عن العترة
 جميعا والفتاواه انه لا يـ في الواحد في هلال شوال وحكي عن أبي ثور انه يقبل قال
 النووي في شرح - لم لا تجوز شهادة عدل واحد على هلال شوال عند جميع العلماء
 الا بأثر رجوع به بعد ان انتهى واستدل الجمهور بحديث ابن عمر وابن عباس المتقدمين
 وهو مما لا تقوم به حجة لما تقدم من ضعف من تفرد به وأما حديث عبد الرحمن بن زيد بن
 الخطاب وحديث أمير مكة الاثنيان فهما واردان في شهادة دخول رمضان أما حديث
 أمير مكة فظاهر لقوله فيه نسكا شهدا ثم أحاديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب في
 بعض ألفاظه الا أن يشهد شاهد عدل وهو مستثنى من قوله فكلوا بعد مقتعين
 فالكلام في شهادة دخول رمضان وأما اللفظ الذي سيذكره المصنف أعني قوله فان شهد
 - لمان فصوموا وأفطروا وقع كونه منهوم الشرط قد وقع الخلاف في العمل به هو أيضا
 معارض بما تقدم من قبوله صلى الله عليه وآله وسلم لخبر الواحد في أول الشهر وبالقياس
 عليه في آخره لعدم الفارق فلا يفتن مثل هذا المتهوم لأثبت هذا الحكم به وإذا
 لم ير ما يدل على اعتبار الاثنين في شهادة الاثنيان من الأدلة العجيبة فظاهر انه يكتفي فيه
 واحد بقيلما على الاكتفاء في الدوم وأيضاً التعبد بقول خبر الواحد دليل على قبوله
 في كل وضع الامور الدليل بخصه بعدم التعبد فيه بخبر الواحد كان شهدا على
 الاموال وتجوزها فافظا هز ما قاله أبو ثور ويمكن أن يقال ان منهوم
 ابن زيد بن الخطاب قد عارض في أول الشهر بما تقدم وأما في آخر الشهر فلا يفتن ذلك
 القياس ما عارضته لاسيما مع تأييده بحديث ابن عمر وابن عباس المتقدم وهو وان كان
 ضعيفا فذلك غير مانع من ملاحيقه للتأييد فيه بل ذلك المتهوم المعتض بذلك الحديث

وهي كون الشهر هو الذي يملك انما يتحقق فقروا فقرا إذا كان الفقير له شيء
 يقل - نأملو كان الشهر هو الذي لا شيء له البتة كان الفقير كله - م سوا ليس فيه - م أفقر فانه صاحب المصايغ

التخصيص

(فقال صلى الله عليه وآله وسلم) (خذه) أي بالشرط المذکور بعد وزاد في رواية شعيب عن الزهري في الأحكام فقوله وتصدق به أي أقبله وأخذ في ذلك ما لا وهو يدل على أنه ليس من أموال

٧٣

ياخذ من أهله صدقات ما يتخذ

مالا إذا جاءه من هذا المال

(نبي) أي من جنس الملل (وأنت

غير مشرف) أي غير طامع

والاشتراف أن يقول مع نفسه

يبعث إلى فلان بكذا من قواهم

أشرف على كذا إذا تناول له

رقيل المكان المرتفع يعرف لذلك

قال أبو داود سألت أحمدا عن

اشتراف النفس فقال بالقلب

وقال لا ثم يضيق عليه أن يرد

إذا كان كذلك (ولاسألي أي

ولاطالبه) (تخذه) قال الطبري

تخذه واقبه بعد اجتماعهم على

أنه من قبل دون بكل

من أعطى عطية على قبولها

كانت من كانه وهذا هو الراجح

ومعنى بالشراطين المتقدمين وطابق

الاخذ بالعلقة بالنايا بشرط

بمسل المطابق على المتبدا أيضا

بكونه حلالا فلو كان فيه

فلا احتياط لرد وهو الراجح

يجوز أن يخذل بالاصل وقد

رهن الشارع دعه عند يدي

مع علمه بقوله تعالى في أيود

سمعون الكذب أكلون

للسحت وكذلك أخذ منهم

الجزية مع العلم بأن أئمة وأهلهم

من عن الخنزير والخمر والمعاملة

الناصة وقيل يجب أن يقبل من

السلطان دون غيره لحديث

سيرة لم يروى في السنة إلا أن

لخصيص ما ورد من التعبد بأخبار الأعداء والتمام بعد حمل نظر وعما يؤيد القول بقوله

الواحد مطلقا أن قوله في أول رمضان يستلزم الاضطرار عند كمال العدة عند إلى قوله

وأوجب عن ذلك بأنه يجوز الاضطرار بقوله الواحد مطلقا لا يصريح بوجبه نظر (وعن ربي

بن حراش عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال استلم الناس في

آخر يوم من رمضان فدم أعرا بيان منهم دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم الله ثلاث

الهلال أمس عشية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس أن يضطروا رماه أحمد

وأبو داود وزاد في رواية وأبغذوا إلى مصلاهم) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى

ورجاله رجال الصحيح وجهالة العدي غير قاطعة في الباب عن عبيد الله أبي عيسى بن أنس بن

مالك عن عموه أنه كان ركبوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقتلهم وأنتهم وأهلال

بالأس فأمرهم أن يضطروا وإذا اضبطوا أن يغذوا إلى مصلاهم أخرجه أحمد وأبو داود

والنسائي وابن ماجه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم ورواه ابن عساق في صحيحه

عن أنس أن عموه وهو هو ثم قال أبو حاتم في المعال والحديث يدل على قبول شهادة

لأعراب وأنه يكتب في بظاهر الإسلام كما تقدم في حديث الأعرابي في أول الباب أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تشهد أن لا اله الا الله قال نعم قال أنشهد أن محمدا رسول الله

قال نعم الحديث وقد استدل به حديث الباب على اعتباره الشهادة الاشراف في الاضطرار وغير

خاف أن مجرد قول شهادة الاثنتين في واقعة يدل على عدم قبول الواحد قول أبي ذر

الناس أن يضطروا فيهم رضى من زعم أن أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالافطار خاص

لركب كما فعل الجلال في رسالته وقد ثبت ما على ذلك في الاعتراضات التي كتبناها عليها

وسميناها طلاع أبواب السكك على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال

(وعن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه خذله في اليوم الذي شك فيه فقال الا اني جالس

أجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسامعتهم وانهم جالسون ان رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم قال صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وانكروا هافان غير عليكم

فأقرنا اثنين وما كان ثم هذا اهدان مسلمان فصوموا وأفطروا وأحمد ورواه النسائي

ولم يقل فيه مسلمان وعن أحمد مكره الحارث بن حاطب قال عهد اليمار ول الله صلى الله عليه

والله وسلم أن نسلك الرؤية فان لم نره ونم شأنا عدل نسكتها اذتهم ورواه أبو داود

والدارقطني وقال هذا السناد متصل صحيح) الحديث الاول ذكره الحافظ في التلخيص

ولم يذكر فيه قدحا واستاده لا بأس به على اختلاف فيه والحديث الثاني سكت عنه أبو

داود والمنذرى ورجال الصحيح الا حديث ابن الحارث الجدلي وهو صدوق وصححه

الدارقطني كما ذكره المحقق والحارث بن حاطب المذکور له صحة خرج مع أبيه مهاجر إلى

١٠ نيل ح يسر سلطان (وما) يكون على هذا الصفة بأن لم يبق

الك ومات تشك الله (فلان تبعه نفسه) في الطاب وأتركه قال في الفتح وكان بعضهم يقول يحرم قبول العطية من السلطان

وبعضهم يقول بذكره وهو محمول على ما إذا كانت العطية من السلطان الجائر والكرهية محمولة على الورع وهو المشهور ومن
 تصرف السلف والتعدي في المسئلة ٧٤ ان من علم كونه حلالا فلا ترد عطية ومن علم كونه ماله حراما

تحرر عطية ومن شك فيه
 فالاحتياط رده وهو الورع
 ومن أباحه أخذ بالاصل وفي
 الحديث ان الامام ان يعطى
 بعض رعيته اذا رأى لذلك
 وجها وان كان غيره احوج
 اليه منه وان ردة عطية الام
 ليس من الابد ولا سيما من
 الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 لقوله تعالى وما آتاكم الرسول
 فخذوه ﴿١﴾ عن عبد الله بن عمر
 رضى الله عنهما قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ما زال الرجل يسأل الناس شئ
 تكثرا وهو غنى (حتى يأتي يوم
 التمام ليس في وجهه من عظم
 بل كانه عظم والمزقة التظعة
 من اللحم أو التثنية وخص
 الوجه مشاكلة العقوبة
 في موضع الجزاية من الأعضاء
 لكونه أذل وجهه بالسؤال وأنه
 يأتي لافق القدر والجاء وقد
 يؤيده حديث مسعود بن عمرو
 عند الطبراني والبخاري فوعا
 لا يزال العبد يسأل وهو غنى
 حتى يخلق وجهه فلا يكون له
 عند الله وجه وقال التوربشتي
 قد عرفنا الله تعالى ان الصور
 في الدار الاستوائية باختلاف
 المعاني قال الله تعالى يوم تبيض
 وجوهه وودجوه فالذي يذل
 وجهه لغير الله في الدنيا من غير

أرض الحبشة وهو صغير وقيل ولد بارض الحبشة هو وأخوه محمد بن حاطب واستعمل
 على مكة سنة ست وستين قوله وانكواها هو أعلم من قوله صوموا الرؤيتم لان النفس
 في اللغة العبادة وكل حق لله تعالى كذا في التمام من قوله فاقروا ثلاثين يوما فيه الامر
 باتمام العدة وسما في الكلام على ذلك قوله مسلمان فيه دليل على انها لا تقبل شهادة
 الكافر في الصيام والافطار وقد استدل بالحد يميز على اشتراط العددي شهادة الصوم
 والافطار وقد تقدم الجواب عن ذلك الاستدلال قوله شاهد اعدل فيه دليل على
 اعتبار العدل في شهادة الصوم وعارض ذلك من لم يشرط اعدل العبد في الاعرابي
 المتقدم فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجهت به بل اكتب في مجرد تكلمه بالثنتين
 وأجيب بأنه أسلم في ذلك الوقت والاسلام يجب ما قبله فهو عدل بمجرد تكلمه بكلمة
 الاسلام وان لم يضم اليها عمل في تلك الحال

*** (باب ما جاء في يوم الغيم والثلج) ***

عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتموه وصوموا اذا رأيتموه
 فافطروا فان عم عليكم فافطروا واخرجوا عما والساني وبن ماجه وفي انظر الشهر ربيع
 وعشر وبالله ولا تلو صوموا حتى تروه فان غم عليكم فافطروا العدة ثلاثين رواة البخاري
 وفي انظر الله كرمضان فاضرب يديه فقال الشهر هكذا وهكذا ثم عقد ايممه
 في الثالثة صوموا الرؤيتم فافطروا الرؤيتم فان غم عليكم فافطروا ثلاثين رواة مسلم وفي
 رواية انه قال ثلثا الشهر ربيع وعشر ونحوه صوموا حتى تروه ولا تلو صوموا حتى تروه فان
 غم عليكم فافطروا والرواه مسلم ورواه احمد وزاد قال نافع وكان عبد الله اذا مضى من شعبان
 قسم وعشر وبومايه من ينظر فافطروا فان لم يره ولم يحل دو منظره حجاب
 ولا فتر اصبح منظره وان حال دو منظره حجاب وقت صبح صائما قوله اذا رأيتموه أى
 الهلال هو عند الاسماعيلي بالنظر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الهلال
 رمضان اذا رأيتموه فافطروا كذا أخرجه عبد الرزاق وظاهره استحباب الصوم حين
 الرؤيتم حتى وجد ثلثا أو ثلثا الكثرة محمول على صوم اليوم المستقبل وهو ظاهر في
 النهي عن ابتداء رمضان قبل رؤية الهلال فدخل فيه صورة الغيم وغيره ولو وقع
 الاقصر اعني هذه الجملة السكنى ذلك لم يترك له لكن بالنظر الذي رواه اكثر الرواة أو وقع
 للعدلت شبهة وهو قوله فان غم عليكم فافطروا الفاعل من أن يكون المراد التفرقة بين
 الصوم والغيم فيكون التعليق على الرؤيتم تعللا بالبحر واما الغيم فله حكم آخر ويحتمل
 ان لانه رقة ويكون الثاني مؤكدا للاول والى الاول ذهب اكثر الحنابلة والى الثاني
 ذهب الجمهور ورواه المراد بقوله فافطروا أى قدروا أول الشهر وحسبوا تمام الثلاثين
 ويرجع هذا الروايات المصرحة بكامل العدة ثلاثين قوله فان غم بضم المعجمة وتشديد

بأس وضرو رة بل للتوسع وانما ذكر يصيبه في وجهه بأذهب العاصم عنه يظهر لثلاث عن صورة الميم
 المعنى الذي خفي عليهم منه انتهى وانظر الناس يم المسلم وغيره فيؤخذ منه جواز وال غير المسلم وكان بعض الصالحين اذا

احتاج يسأل ذم الملائمة عاقب المسلم بسببه لو ردة قاله ابن أبي جرة وظاهر الحديث الوعد بان يسأل كسره او البخاري
فهم انه وعد بان يسأل تكثيرا والفرق بينهما ظاهر فقد يسأل الرجل دائما ٧٥ وليس منه كثيرا لدوام افتقاره

واحتياجه ما يمكن القواعد بين
ان المقرعه دهنه وانزل عن غنى
وكثرة لان سؤال الحاجة مباح
وربما ارتفع عن هذه الدرجة
وعلى هذا نزل البخاري الحديث
كذا في المصابيح وسببه اليه ابن
المزني في الحاشية (وقال صلى الله
عليه وآله وسلم) ان الشمس تدنو
أى تقرب (يوم القيامة) فيسحق
الناس من دنوها فيعزقون
(حتى يبلغ العرق نصف الاذن)
وجسده كدنو الشمس هنا هو
ان الشمس اذا دنت يكون أذاها
ابن لالحلم في وجهه أتمروا شد
من غيره فيبيناهم كذلك استغاثوا
بآدم ثم استغاثوا (عيسى ثم)
ستغاثوا بمحمد صلى الله عليه وآله
(وسلم) فيه اختصار اذ يستغاث
أيضا بغيره من ذكر من الانبياء
كالاخفى عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال ليس
المسكين بكسر الميم وقد تنفخ
أى السكامل في المسكنة (الذى
يطوف على الناس) ليس ألهم
صدقة عليه (زده الامة
وانتمت ان القرعة والفرنان
واكن المسكين) السكامل في
المسكنة (الذى لا يجزى غنى
بغنيه) أى شيئا يقع مرقع من
حاجته (ولا يفتن به) أى لا يعلم
بجاهه (فيه صدق عليه ولا يقوم

الميم أى حال بنه وبينكم تهاب أو نحوه لئلا يقدروا له قال أهل اللغة يال قدرت
الشيء أى قدرته وأقدره بكسر الدال وضعها وقدرته وأقدرته كلها بمعنى واحد وهى من
القدرة كإقال الخطاى ومعناه عند الشافعية والخنسية وجهه والشافعية والحنفية
فأقدروا لله تمام الثلاثين يوما كما قال أحمد بن حنبل وغيره ان معناه قد زود تحت
السحاب فانه يكفى في رد ذلك الروايات المصرحة بالثلاثين كآية قدم ولا كما قال جماعة
منهم ابن مبرين يحوم طرف بن عبد الله وابن قتيبة ان معناه قد زود بحساب المنازل قال
في الفتح قال ابن عبد البر لا يصح عن مطرف واما ابن قتيبة فليس هو بمن يعرج عليه في
مثل هذا ولا كما قال ابن العربي عن ابن شريح ان قوله فاق روله خطاب ابن خصمه الله
به هذا العلم وقوله فاكلوا لعدة خطاب للعامة لانه كما قال ابن العربي أيضا يستلزم
اختلاف وجوب رمضان فيجب على قوم بحساب الشمس والتمر وعلى آخرين بحساب
العدد قال وهذا بعيد عن النبلاء قوله الشهر تسع وعشرون ظاهرا وحصر الشهر في تسع
وعشرين مع انه لا يتصور فيه بل قد يكون ثلاثين والعنى ان الشهر يكون تسعة
وعشرين أو ثلاثين لله والاراد شهر بدينه ويؤيده قول ما وقع في رواية لأم سلمة من
حديث الباب بالفظ الشهر يكون تسعة وعشرين ويؤيد الثاني قول ابن مسعود سمنا
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسعما وعشرين اكرمى صمنا ثلاثين أخرجه أبو داود
والترمذى ومثله عن عائشة عند أحمد بن حنبل جليل قوله فلا قصه وما حثي ترد وليس المراد
تعلق الصوم بالروية في كل أحد بل المراد بذلك روية البعض اما واحد على رأى الجمهور
أو اثنين على رأى غيرهم وقد تقدم الكلام على ذلك وقد تمكك بتعلق الصوم بالروية من
ذهب الى الزام أهل البلد بروية أهل بلاد غير ما ساقى تحتها قوله الشهر هكذا وهكذا
الخ قال النووي حاصلا ان الاعتبار بالروية لان الشهر قد يكون ثمانين وقد يكون
باصناف تسعة وعشرين وقد لا يرى الهلال فيجب الكمال لعدة ثلاثين قال فالواو قد يتبع
النقص متواليا في شهرين وثلاثة وأربعة ولا يتبع أكثر من أربعة وفي هذا الحديث
جواز اعتقاد الاشارة قوله فترفع الناف والقاء الفوقية بعد حاراء هو الغيرة على ما في
القاموس قوله أصبح صانغاه دال على ان ابن عمر كان يقول بصوم الشدة وساقى بسط
الكلام في ذلك (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا
لروية وافطروا لروية فان غي عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين روى البخاري ومسلم
وقال فان غي عليكم فعدوا ثلاثين وفي لفظ صوموا لروية فان غي عليكم فعدوا ثلاثين
رواه أحمد وفي لفظ اذا ربيتم الهلال فصوموا واذا ربيتم فافطروا فان غم عليكم فعدوا
ثلاثين يوما واحدا ومن ما جده والنساقى وفي لفظ صوموا لروية وافطروا
لروية فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم افطروا واما أحمد والترمذى (صحه) قوله

فيسأل الناس) وقد يستدل بقوله هذا على أحد مجيى قوله تعالى لا يسأل الناس الحافان معناه في السؤال أصله لا وقد يقال
لفظة يسأل تدل على التأكيدي في السؤال والتأكيدي في السؤال هو الخلاف والترمذى من حديث ابن مسعود مرفوعا عن يسأل

الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسئلته في وجهه خروش قبل يارسل الله وما يغنيه قال خسرون درهمًا وقمتهما من الذهب
وفي أسناده حكيم بن جبير وهو ضعيف ٧٦ وقد تكلم فيه شعبة من أحل هذا الحديث قال الترمذي العمل

على هذا عند بعض أصحابنا
كالنوري وابن المبارك وأحمد
واسحق قال وقع قوم في ذلك
فقالوا إذا كان عندنا خسرون
درهما أو أكثر وهو محتاج فله أن
يأخذ من الزكاة وهو قول
الشافعي وغيره من أهل العلم
اتمى وعن سهل بن حذيفة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من سأل عنده ما يغنيه
فأجابته ستكره من النار فقال
يا رسول الله ما يغنيه ما يخرج أبو
داود وصححه ابن حبان قال
الشافعي قد يكون الرجل غنيا
بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه
الألف مع ضعفه في نفسه وكثرة
عليه وفي المسئلة مذاهب أخرى
أحدنا قول أبي حنيفة أن العنى
من ملك نصيبا فيحرم عليه أخذ
الزكاة وقيل إن حذره أو يعون
درهما وهو قول ابن سلام وهو
الظاهر من تصرف البخاري
لأنه تبع ذلك قوله تعالى يا رسول
الله الخافا (عن أبي حميد
الساعدي رضى الله عنه قال
غزونا مع رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم غزوة بؤك)
فممنصرف وكانت في رجب
سنة تسع (فلما جاء وادى القرى)
مدينة قديمة بين المدينة والشام
(إذا امرأة) لم يعرف الحفاظ

ابن حجر رحمه الله عنها (في حديثها) ما جئ به وخبر قال ابن ماثان في التوضيح لا يمنع الاستدراك بالسكره
الحضرة على الإطلاق بل إذا لم تحصل فائدة نحو رجل يتكلم ألا تخلوا الدنيا من رجل متمسك فلو اقترن بالسكره قرينة تحصل بها

القائده جازا لبدءهما ومن تلك القرائن الاعتماد على اذا النعائيه فمحو انطلقت فاذا سبغ في الطريق والحديقة قال ابن
سعيد هو من الرابض كل أرض استدارت وقيل المستان ٧٧ (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لا يصحبه انحرصوا) زاد سليمان
ابن بلال عنه مسلم فخر صفا قال
في الفتح ولم أفت على اسم من
خرص منهم (وخرص رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عشرة
أوسق فقال لها أخصى) من
الاحصاء وهو الهدى اخفطى
قدر (ما يخرج منها) كدلا فلما
أقبلت بولها قال صلى الله عليه
 وآله وسلم (إما انما استحب البائس)
 زاد سليمان عليكم (ربح شديدة
 فلا تقوم أحد) منكم (ومن
 كان معه بغير فدية) أى بشده
 بالعقال وهو الخيل (فقلنا ها
 وهبت ربح شديدة فقام رجل
 فآلقته بجبل طي) بتشديد الياء
 وفي رواية جيمي بالنسبة
 أحدهما أبا والآخر سلمى
 (وأهدى) يرحلنا واسم امه
 العلاء (ملاها) بلدة ندية
 بساحل البحر (لله) صلى الله
 عليه وآله وسلم بغلة يضام
 واحدها كالجارية النورى لدل
 وقال لكن ظاهرا لا نظرها
 أهداها للنبي صلى الله عليه وآله
 وسلم في غزوة تبوك وكانت سنة
 تسع من الهجرة وقد كانت هذه
 البغلة عند النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قبل ذلك وحضر علي
 غزوة حنين كما هو مشهور
 في الحديث وكانت حنين عقب
 فتح مكة سنة ثمان قال القاسم

غنيان عن مالك عن بكرمة ورواه الخطيب وزاد فيه ابن عباس وفي الباب عن أبي هريرة
 عن ابن عمر في ترجمة على القرشي وهو ضعيف وعنه أيضا حديث آخر عند النسائي
 بالفظ لا تستقبلوا الشهر بصوم يوم أو يومين إلا أن يوافق ذلك صياما كان يصومه أحدكم
 وعنه أيضا حديث آخر عند البزار بالفظ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صيام
 ستة أيام أحد هذه الأيام الذي يشك فيه وفي اسناده عبد الله بن سعيد المتهرى عن جده وهو
 ضعيف وآخر جده أيضا الدارقطني وفي اسناده الواقدي وآخر جده أيضا البيهقي وفي
 اسناده عباد وهو عبد الله بن سعيد المتهرى المتقدم وهو مكر الحديث كما قال أحمد بن
 حنبل وقد استدل بهذه الأحاديث على المنع من صوم يوم الشك قال النووي وبه قال
 مالك والشافعي والجمهور وحكي الحفاظ في الفتح عن مالك وأبي حنيفة أنه لا يجوز صومه
 عن فرض رمضان ويجوز عساهوى ذلك قال ابن الجوزي في التحقيق ولا حرج في هذه
 المسئلة وهي إذا حال دون مطالع الهلال غير أو غيره ليلة الثلاثاء من شعبان ثلاثة أقوال
 أحدها يجب صومه على أنه من رمضان وثانيها لا يجوز فرضا لأنهم طابقوا بل قضاء
 وكفارة ونذر أو نقلا يوافق عادة ثالثها المرجع إلى رأى الإمام في الصوم وانظر وذهب
 جماعة من الصحابة إلى صومه منهم على وعائشة وعمر وابن عمر وأنس بن مالك وأسماء بنت
 أبي بكر وأبو هريرة ومعاوية بن عمرو بن العاص وغيرهم وجماعة من التابعين منهم مجاهد
 وطاوس وسالم بن عبد الله وميرون بن مهران ومطرف بن الأشجور وبكر بن عبد الله المزني
 وأبو عثم النهدى وقال جماعة من أهل البيت باستحباه وقد ادعى المؤيد بالله أنه
 أجمع على استحباب صومه أهل البيت وهكذا قال الأمير الحسين في الشفاء النهدى في
 الجبر وقد استدل ابن القيم في الهدى الرواية عن الصحابة المتقدم ذكرهم التائبين بصومه
 وحكى القول بصومه عن جميع من ذكرنا منهم ومن التابعين وقال وهو مذهب إمام أهل
 الحديث والسنة أحمد بن حنبل واسند الجوزي لصومه بادلته منها ما أخرجه ابن أبي
 شيبة والبيهقي عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصومه وأجيب عنه بأن
 مرادها أنه كان يصوم شعبان كله لما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديثها
 قالت ما رأيته يصوم شهرين متتابعين الأشعبان ورمضان وهو غير محتمل النزاع لأن ذلك
 جائز عند المالئيين من صوم يوم الشك لما في الحديث الصحيح المتفق عليه من قوله صلى الله
 عليه وآله وسلم لا رجل كان يصوم صوما فليصمه وأيضاً قد تقرر في الأصول أن قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا يمارض القول الخاص بالامة ولا العام لمرلهم لأنه يكون قوله
 مخصوصا من العموم ومنها ما أخرجه الشافعي عن علي عليه السلام قال أن صوم يوم ما
 من شعبان أحب إلى من أن أفطر يومان من رمضان وأجيب بأن ذلك من رواية فاطمة
 بنت الحسين عن علي وهو يتركه فلو رويامة متطعة ولو لم الاتصال فليس ذلك بائع لار
 لنظ الرواية أن رجلا شهد عند علي عليه السلام في ليلة الهلال فقام وأمر الناس أن يصوموا

ولم يرو أنه كان له صلى الله عليه وآله وسلم بغلة غيرها فيعمل قوله على أنه أهداها له قبل ذلك وقد عطف الأهداء على المجي بالواو
 وهي لا تقتضي الترتيب انتهى كلام النووي ونعتقه الجلال الباقية بأن البغلة التي كان عليها يوم حنين غير هذه ففي مسلم أنه

في يومه وسمي بذلك يوم الجمعة ورواه البخاري وهذا يدل على المغارة قال وفيما قاله القاضي من التوجيه
فأمر فقبل الله كأنه كان لمن البغال ٧٨ دله ونفسه والتي أهداها ابن العلماء والابلية والبغلة التي أهداها

كسرى وأخرى من دومة الجندل
وأخرى من عند النخشب كذا
في السيرة لمخطاى قال وقروهم
في تقريره بيزنغلة ابن العلماء
والابلية فان ابن العلماء هو
صاحب ابلة ونقص ذكر ابلة
انقأ أهداها له فروة الجندل
(وكساه) النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم (بردا) الصغير عاتدى
ملك ابلة وهو المسمى
(وكتب) صلى الله عليه وآله وسلم
(له) أى الملك ابلة (بجهرهم) أى
يألههم والمراد أهل بجهرهم لأنهم
كانوا سكاكنا بساحل البحر
والعنى أنه أقروهم عليهم بما التزمه
من الجزية وانظر الكتاب كما
ذكره ابن اسحق بعد البصلة
هذه أمانة من الله ومحمد النبي
رسول الله ليوحنا بن روبة
وأهل ابلة اساقفتهم وسائرهم
في البر والبحر لهم ذمة الله وذمة
النبي ومن كان معه من أهل
الشام وأهل اليمن وأهل البحر
فمن أحدث منهم حدثا فإنه
لا يعمل ماله دون نفسه وأنه
طيب لمن أخذ منه الناس وأنه
لا يحل أن ينعوه ما يردونه من
بر أو يجر هذا كتاب جهم بن
الصلت وشريح بن ساسنة
بأن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم (فلا أفى) صلى الله عليه
 وآله وسلم (وادى القرى) المدينة
السابق ذكرها قريبا (قال

ثم قال لأن أصوم الخ قال صوم قيام شهادة واحد عنده لالكونه يوم شأ وبأضا الاحتجاج
بذلك على فرض أنه عليه السلام استحب صوم يوم الشك من غير نظريته في شهادة الشاهد
انما يكون بحجة على من قال بان قوله حجة على الله قد روى عنه القول بكرامة صومه حتى
ذلك عنه صاحب الهدى قال ابن عبد البر يروى عنه كرامة صوم يوم الشك عمر بن
الخطاب وعلى بن أى طالب وعمار وابن مسعود وزيادة وابن عباس وأبو هريرة
وأش بن مالك والحاصل ان الصحابة يختلفون في ذلك وليس قول بعضهم بحجة على أحد
والحجة ما جانا عن الشارع وقد عرفتموه وقد استوفيت الكلام على هذه المسئلة
في الأبحاث التي كتبناها على رسالة بلال وسأبقى الكلام على استتباب رمضان يوم
أو يروى في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى

باب الهلال اذا رآه أهل بلدة هل يلزم ببقية البلاد الصوم

(عن كريب ان أم الفضل بنته إلى معاوية بالشام فقال قدمت الشام فقضيت حاجتها
واسئل على رمضان وأنا بالشام فرايت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر شهر
فقال لي عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيتم الهلال فقلت رأيت ليلة الجمعة
فقال أنت رأيته فقلت نعم ورأاه الناس وصاموا وصاموا ببقية فقال لك رأيت ليلة
السبت فلان زال الصوم حتى تكمل ثلاثين أو تراها فقلت لا تكفي برؤية معاوية وصيامه
أقال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه الجماعة إلا البخاري وابن
ماجه) فقولنا واسئل على رمضان هو بضم النون من اسئل قاله الزوري فقولنا فلا تكفي
شأن أحد رواه هو بالخطاب لابن عباس أو يروى الجميع للمعكلم وقد عكس الحديث
كريب هذا من قال انه لا يلزم أهل بلد رؤية أهل بلد غيرها وقد اختلفوا في ذلك على
مذهب ذكرها صاحب الفتح وأحدها انه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم ولا يلزمهم رؤية
غيرهم حكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم بن محمد وسالم واسحق وحكاه القزويني عن
أهل العلم ولم يحك سواه وحكاه الماوردي وجه الشافعية وثانيها انه لا يلزم أهل بلد
رؤية غيرهم إلا أن يثبت ذلك عند الإمام الأعظم فيلزم الناس كلهم لان البلاد في حقها
كالبلد الواحد اذ حكمه نافذ في الجميع قاله ابن الماجشون وثالثهم انها تقاربت البلاد
كان الحكم واحدا وان تباعدت فوجهان لا يجب عند الأكثر قاله بعض الشافعية
واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاه البيهقي عن الشافعي وفي ضبط البعد أوجه
أحدها اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصعيداني وصححه الزوري في الروضة
وشرح المذهب ثانيها مسافة القصر فطع به البيهقي وصححه الرافعي والزوري ثالثها
باختلاف الأقاليم حكاه في الفتح رابعها انه يلزم أهل كل بلد لصوم وخفاؤه عنهم
بلاعراض دون غيرهم حكاه السرخسي خامسها مثل قول ابن الماجشون المتقدم

للمرأة صاحبة المديقة المذكورة قبل (كم جاءت وجاءها يعني كان أى كم كان (حديثك) أى غيرها
وسلم فبالمرأة عن حديثها بلغ غيرها (قالت عشرين أربع) ينسب عثمرة على نزاع الخافض أى يعقدها عثمرة وأبو

أوعلى الحال وتعبه في المصاحج بأنه ليس المعنى على أن عمر المدينة جافى كونه عشرة أوسق بل لا معنى له أصلا انتهى أي بقدر ذلك (نخص رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) مصدوره: صوب ٧٩ بدل من عشرة أوسق وأعطف بيانها

ولا يذخر من الرفع خبر مبتدأ محذوف أي هي خرس ويجوز رفع عشرة وخرص على تقدير الحاصل عشرة أوسق وهي خرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا قاله **الكرمانى** والبرماوى والمناظر **ابن حجر** والعبسى والزركشى وتعبه الدمامى بأنه مناف لتقديره أو لاجتماع بمقدار عشرة أوسق (نقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم) أنى متجبل إلى المدينة فمن أراد منكم أن يتجبل إليها (معى فليتعجل) وفى تعليق سليمان ابن بلال الموصول عند أنى على ابن خزيمة أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى إذا دنا من المدينة أخذ يترقب غراب لانها أقرب إلى المدينة وترك الأخرى قال فى الفتح فتمه به بيان قوله أنى متجبل إلى المدينة أى أنى سالك الطريق القريبة فمن أراد فلما أتى معى يعنى عن له اقتدار على ذلك دون بقية الحبش (فلما أشرف على المدينة قال هذه طابة) غير منصرفة (فلما رأى أحد أقوال هذا جبل) مصغرا ولا أربعة جبل (يحبنا) ونحبها (حقبة ولا يشكر وصف الجاد أنه يحب الرسول كما حذت الأسطوانة على مفارقة صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمع القوم

• عادهما أنه لا يلزم لهذا الاختلاف الجثمان ارتداعا واتخذوا كأن يكون أحدهما مهلا والآخر جبلا وكان كل بلد فى إقليم حكمه المهدى فى الجعر عن الامام يحيى والهادوية وحجة أهل هذه الأقوال حديث كريب هذا وجه الاحتجاج به أن ابن عباس لم يعمل برؤية أهل الشام وقال فى آخر الحديث هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدل ذلك على أنه قد حفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يلزم أهل بلد العمل برؤية أهل بلد آخر وأعلم أن الحجة انما هي فى المرفوع من رواية ابن عباس لا فى اجتماعه الذى فهم عنه الناس والمشار إليه بقوله هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو قوله فلا تزال نصوص حتى تكمل ثلاثين والامر الكائن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو ما أخرجه الشيخان وغيرهما بالفظ لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تظفروا حتى تروه فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين وهذا لا يختص بأهل ناحية على جهة الانفراد بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين فالاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد غيرهم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم الزوم لأنه إذا رآه أهل بلد فقد رآه المساوون ليلزم غيرهم ما لزمهم ولو سلم توجه الأشارفة فى كلام ابن عباس إلى عدم لزوم رؤية أهل بلد لآل كان عدم الزوم مقيدا بدليل العقل وهو أن يكون بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع وعدم عمل ابن عباس برؤية أهل الشام مع عدم البعد الذى يمكن معه الاختلاف على الاحتجاج وإيسى بحجة ولو سلم عدم لزوم التمتع بالعقل فلا يشك عالم أن الأدلة قاضية بأن أهل الاقطار يعمل بعضهم بغير بعض وشم اذنه فى جميع الأحكام الشرعية والرؤية من جهتها وما كان بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع أم لا فلا بد من التخصيص بالإبدال ولو سلم صلاحية حديث كريب هذا للتخصيص فينبغى أن يقتصر فيه على محل النص أن كان النص مطلقا أو على المفهوم منه أن لم يكن معلوما لوروده على خلاف القياس ولم يأت ابن عباس بالنظر النبى صلى الله عليه وآله وسلم ولا يعنى النظم حتى تنظر فى عموم وخصوصه انما جاءنا بصيغة تجمله أشار به إلى قصة هي عدم عمل أهل المدينة برؤية أهل الشام على تسليم أن ذلك المراد ولم تفهم منه زيادة على ذلك حتى يجعله محصا لذلك العموم فينبغى الاختصار على المفهوم من ذلك الواردة على خلاف القياس وعدم الاحتجاج فلا يجب على أهل المدينة العمل برؤية أهل الشام دون غيرهم ويمكن أن يكون فى ذلك حكمة انعقادها ولو سلم صحة الاسانئ وتخصيص العموم به فغايته أن يكون فى المحلات التى ينهان من البعد ما بين المدينة والشام أو أكثر أو أمان أقل من ذلك فلا وهذا ظاهر فينبغى أن ينظر فإدليل من ذهب إلى اعتبار البريد والناحية أو البلد فى المنع من العمل بالرؤية ولذى ينبغى اعتقادهم ما ذهب إليه المالكية وجماعة من الزيادة واختاره المهدى منهم وحكاه القرطبي عن شيخه أنه إذا رآه أهل بلد لزم أهل البلاد كلها ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد

دبهم حتى سلموا وكذا أخبرنا محررا كان يسلم عليه قبل الوحي فلا يشكر أن بكرن جبل أحد وجه جميع أجزاء المدينة فتجبه ومتحنا إلى لقائه حال مفارقة ماها وقال الخطاى أراد به أهل المدينة وسكانها كقولنا فى بابى وسأل القرية أى أهلها فيكون على

حذف مضاف وأهل المدينة الأنصار ثم قال إن كان معه من أصحابه (الأخير كم ضمير دور الأنصار) اللاتنية ودور جمع دار
يريد به القبائل الذين يسكنون الدور ٨٠ وهي الحال (قالوا بل) أخبرنا (قال دور بن الجار) يفتح النون

وتشديد الجيم بين فعالية وسعي
بالتجار فيما قيل لانه اختص
بمقدم (ثم دور بن عبد الله
ثم دور بن ساعدة أو دور بن
الحارث بن الخزرج وفي كل دور
الأنصار يعني خيرا) أي كان لنظ
خير المحذوف من كلام الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم وهو
مراد في الحديث مشروعية
الخصص واختلاف الناس فيه
هل هو واجب أو مستحب فحكى
الصميري من الشافعية وجهها
بوجوبه وقال الجمهور هو
مستحب إلا أن تعاقبه حتى
لحجوره مثلا أو كان شر كونه غير
مؤتمنين فيجب لحفظ مال الغير
واختلاف أيضا هل يختص
بالفصل ويلحق به الغيب أو يعم
كل ما ينفع به وطبا وجافا
وبالآول قال شريح القاضي
وبعض أهل الظاهر والشافعي
قول الجمهور وإلى الثالث
البحار وهـ بل يضي قول
الحارثس أو يرجع إلى ما ألت
إليه الحال بعد الخلاف الآول
قول مالك وطائفة والثاني قول
الشافعي ومن تبعه وهل يكفي
خارص واحد عارف ثقة أو لابد
من اثنين وهـ ما قولان للشافعي
والجمهور على الآول واختلف
أيضا هل هو اعتبار أو تضي
وهـ ما قولان للشافعي أظهرهما

البر من أن هذا القول خلاف الإجماع قال لانهم قد أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد
من البلدان كترابن والاندلس وذلك لان الإجماع لا يمت ولا خلاف مثل هؤلاء الإجماعة

(باب وجوب النية من الليل في الفرض دون النقل) *

(عن ابن عمر عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من لم يجمع الصيام قبل
الفجر فصيام له رماه الجنة) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وصححه
مرفوعا وأخرجه أيضا الدارقطني قال في التلخيص واختلف الأئمة في رفعه ووقفه فقال
ابن أبي ساتم عن أبيه لأدري إجماعا أصح يعني رواية يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر
عن الزهري عن سالم وأرواية إسحق بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم وغيره واسطة
الزهري لكن الوقت أشبه وقال أبو داود لا يصح رفعه وقال القزويني الموقوف أصح
وتقل في العمل عن البخاري أنه قال هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب والصحيح عن ابن
عمر موقوف وقال الشافعي المواب عند موقوف ولم يصح رفعه وقال أحمد ماله عند
ذلك الاسناد وقال الحاكم في الأربعين صحيح على شرط الشيخين وقال في المستدرک صحيح
على شرط البخاري وقال البيهقي رواه ثقات إلا أنه روى موقوفا قال الخطابي أسنده
عبد الله بن أبي بكر والزيادة من الثقة قبله قال ابن حزم لا اختلاف فيه بين الحديث
قوة وقال الدارقطني كلهم ثقات انتهى كلام التلخيص وقد تقرر في الأصول وعلم
الاصطلاح أن الرفع من الثقة زيادة مقبولة وإنما قال ابن حزم أن الاختلاف يزيد الحديث
قوة لأن من رواه مرفوعا فقد رواه موقوفا باعتبار الطرق وفي الباب عن عائشة عند
الدارقطني وفيه عبد الله بن عباد وهو مجهول وقد ذكر ابن حبان في الضعفاء وعن ميمونة
بنت سعد عند الدارقطني أيضا باللفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من
أجمع الصيام من الليل فليصم ومن أصح لم يجمعه فلا يصم وفي أسناده الواقدي
والحديث فيه دليل على وجوب تيمم السجدة وإيقاعها في جزء من أجزاء الليل وقد ذهب
إلى ذلك ابن عمر وجابر بن يزيد من أصحابه والناظر والمؤيد بالله ومالك والشافعي وابن أبي
ذئب ولم يفرعوا بين الفرض والنفل وقال أبو طهمة وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل
والهادي والقاسم أنه لا يجب التيمم في التطوع ويروي عن عائشة أم الصنع التيمم
بعد الزوال ويروي عن علي عليه السلام والناصر وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل والشافعي أنها
لا تصح السجدة بعد الزوال وقالت الهادي وروى عن علي وابن مسعود والغبي أنه
لا يجب التيمم إلا في صوم التماس والنذر المطاوع والكفارات وأروى التيمم في غير
هذه من غروب خمس اليوم الأول إلى بقية من نهار اليوم الذي جاءه وقد استدل
القائلون بأنه لا يجب التيمم بحديث سلمة بن الأكوع والريبع عند الشيخين أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلا من أسلم أن يذوق الناس أذنه صوم عاشوراء

فخذوا ودعوا الثالث فلم
تدعوا الثالث فدعوا الرابع
وقال بظاهره الليث وأحمد
واحق وغيرهم وفهم منه أبو
عبيد في كتاب الاموال
انه القدر الذي لا يكون بحسب
احتياجهم الله فقال يترك قدر
احتياجهم وقال مالك وسفيان
لا يترك لهم شيء وهو المثلث
عن الشافعي قال ابن العربي
والفصل من صحيح النظران
يعمل بالحدث وهو قدر المؤنة
وانتدج بناء فوجدناه كذلك
في الاغلب مما يوصلك لطبا
عن عبد الله بن عمر رضى الله
عنهما عن النبي صلى الله عليه
واله وسلم قال فيما سقت
السماء من باب ذكر الحمل
وارادة الحمل أى المطر
والعبون أو كان قدما بفتح
العين المهملة والمثناة وكسر
الراء تشديد التثنية ما يسقى
بالسيل الجارى في قعر وسمي
الحفرة عانوا راء لتعثر المار
بها اذا لم يعاها قاله الازهرى
وهو المسمى بالبعلى في الرواية
الانرى قال الخطيب هو الذي
يشرب بعروته من غير سقى زاد
ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى
وهو المتفق في بركة شحوها
يصيب الله ما المار في سواني
تساقه قال ومثله الذي يشرب

١١ ع
يكون المذمور يامن وجهه انفصل اليه عروق الشجر فيستقي عن الحق قال في الفتح
من الاسم اربع مائة اودنه

١١ ع من الامار بغير مودة او بشرب بعروقہ كان يغمر في ارض
يكون المصفر يامن وجهه انفسل اليه عروق الشجر فيستغنى عن الحق قال في الفتح وهذا التفسير اولى من اطلاق أى

عبيد بن العثرى ما سمعته السماع لان سباق الحديث يدل على المغايرة وكذا قول من فسر العثرى بأنه الذى لاجل له لانه لازكاة فيه قال ابن قدامة لان علم في هذه التفرقة ٨٢ الذى ذكرها خلافا (العثرى) أى العثر واجب فعامة سماع

(وما فى المنع) بفتح النون وسكون المجهة بعدها حاء مهملة أى ما سبق من الآثار بالغرب أو بالسانية فواجبه (نصف العشر) والفرق مثل المؤنة هنا وخفتا فى الأول والناسخ اسم لما يبنى عليه من بغير أو بقره ونحوهما (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوفى بالتمر عند صرام الخمل) أى قطع القر عنه (فيبقى) هذا بقره وهذا من قره حتى يصير عنده كوما من قره أى حتى يصير القر عنده كوما وهو ما اجتمع كالعرصة وفى رواية كرم بالرفع على انه تامة فلا يحتاج الى خبر وقال فى المصابيح الطبر عنده ومن لبيان (لجعل الحسن والحسين) ابنا فاطمة (رضى الله عنهما) وهما (بالحسن بذلك القر فأخذ احدهما) وهو الحسن بفتح الحاء (قرعة فله) أى المأخوذ (فى فيه فظفر اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فأنزجها من فيه فقال أما علمت أن آل محمد هم بنو هاشم وبنو المطلب عند الشافعى زاد فى الفتح على الاربع من أقوال العلماء قال الشافعى اشترى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمهم ذوى القسرى ولم يعط

يجعل عوض الاقط الدقيق والفتيت طافه فى النهاية وقد استدل بتحديث عائشة من قال انه لا يجب تبييت النية فى صوم التطوع وهم يلجئون وكما قال النووي وأوجب عنه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد كان نوى الصوم من الليل وانما أراد افطاره لم يضره عن الصوم وهو محفل لاسماعيل رواية فلهذا أصبحت صائما ولو سلم عدم الاحتفال كان غاية تخصيص صوم التطوع من عموم قوله فلا يصح له قوله انما مثل صوم التطوع الخ فيه دليل على انه يجوز لانه تطوع بالصوم أن يشتر ولا يلزمه الاستقرار على الصوم وان كان أقفـل بالاجماع وظاهره ان من أفطر فى التطوع لم يجب عليه القضاء واليه ذهب الجهور وقال أبو حنيفة ومالك والحسن البصرى وتكملون والنسبى انه لا يجوز للتمتع مع الانطار ويلزمه القضاء اذا فعل واستدلوا على وجوب القضاء بما وقع فى رواية للدارقطنى والبيهقى من حديث عائشة باللفظ واقضى يوما مكانه وانكم ما حالاً هذه الزيادة غير محدودة قوله صكان أبو الدرداء هذا الاثر وصله ابن أبى شيبة وعبد الرزاق قوله ونعله أبو طلبة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة أما أن أبى طلبة نومه له عبد الرزاق وابن أبى شيبة وأما أن أبى هريرة نومه له البيهقى وعبد الرزاق وأما أن ابن عباس نومه له الطماوى وأما أن حذيفة نومه له عبد الرزاق وابن أبى شيبة أيضا

(باب المصبي بصوم اذا طاق وحكم من وجب عليه الصوم فى أثناء الشهر وألوم)

(عن الربيع بنت معوذ قالت أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غدا عاشوراء إلى قري الأتصار اتى حول المدينة من كان أصبح صائما فليتم صومه ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه فيكاتبه بذلك نومه ونعومه صبيته الصغار منهم ونذهب إلى المسجد فيجعل لهم اللعبة من العهن فاذا ركبوا أحدهم من الطعام أعطيناهما أياه حتى يكون عند الإفطار أخرجه قال البخارى وقال عمر بن الخطاب وبلغت صبياتنا صيام وشربه) قوله الربيع بتشديد الياء صغرا ومع ذلك بكسر الواو المشددة وهو ابن عون ويعرف بابن عقراء قوله اللعبة بضم اللام المشددة بعدها عين مهملة ساكنة ثم بام وحدة ثم ناء نائبة وهى الشئ الذى يلعب به الصبيان قوله من العهن أى الصوف قيل هو المصبوب وغ منه قوله أعطيناهما أياه حتى يكون عند الإفطار وقع فى سلم أعطيناهما أياه عند الإفطار وهو مشكل ورواية البخارى توضح انه سقط منه شئ وقد رواه مسلم أيضا من وجه آخر فقال فيه فاذا سألوا الناعم أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يفروا ومهم قوله للشوان هو بفتح الزون وسكون الهمزة كسكران وزناو معنى وجعه ناشأى كسكرارى قال ابن خالويه سكر الرجل فانتشى وتغل غمى وقال صاحب التحكم نشأ الرجل واقضى وتنشأ كله بمعنى سكر وقال ابن التين نشوان السكران سكر أخفينا وهذا الاثر وصله سعيد بن

أحدا من قبائل قريش وغيرهم تلك العطية عوض عوضه بلام حاء موحدة من الصدقة وهذا بن

حنيفة ومالك بن وهانهم فقط وقيل قريش كما هو عن أبيه لى فى المطلب روايتان (لا بأكرن الصدقة) وظاهره بيم القرض

والنفل لكن السياق يخصهم بالفرض لان الذي يحرم على الهنما هو الواجب قال في الفتح كان يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفرض والتطوع كانه في غير ٨٣ واحده منهم الخطاب الاجماع لكن حتى غير واحد

عن الشافعي في التطوع قولا وكذا في رواية عن احمد وافظه في رواية لميوني لانه لا ينفصل لاني صلى الله عليه وآله وسلم لم يأكل من الصدقة الفطرية والاهل الاموال والصدقة يصرفها الرجل على محتاج يريد به وجه الله فاما غير ذلك فلا ايسر بل كل معروف صدقة قال ابن قدامة وليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وانما اراد ايسر من صدقة الاموال كالفرض والهبة ونحوه المعروف وكان غير محرم قال الماوردي يحرم عليه كل ما كان من الماء متقوما وقال غيره لا تحرم عليه الصدقة العامة كبناء الابار وكالسا جدد واختلف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الانبياء او كلهم سواء في ذلك وهل يلتصق به في ذلك ام لا قال ابن قدامة لا نعلم خلافه فان ابن هاشم لا ينفصل لهم الصدقة المفروضة كذلك قال وقد نقل الطبري الجواز ايضا عن أبي حنيفة وقبله عنه تجوز لهم اذ حرموا هم ذوى القربى كبناء الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الابرار منهم وهو وجه لبعض الشافعية وعن أبي يوسف يحمل بعضهم ايضا لامن غيرهم وعنده

منصور والبغوي في الجمعيات بلفظ ان عمر بن الخطاب اقر رجل شرب الخمر في رمضان فلما دنا منه جعل يقول للمخزين والقم وفي رواية البغوي فلما رفع اليه عمر قال عمر على وجهك ويحك وصدينا صيام ثم امر به فضر ثمانين سوطا ثم سيره الى الشام الحديث استدله على ان عاشوراء كان فرضا قبل ان يفرض رمضان وعلى انه يستحب امر الصبيان بالصوم للتميز عليه اذا اطافوه وقد قال باستحباب ذلك جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهرى والشافعي وغيرهم واختلف اصحاب الشافعي في تحديد السن التي يوزع الصبي عندها بالصيام فقل سبعة سنين وقيل عشرة وقال احمد وقيل اثنا عشر سنة وبه قال اصحق وقال الاوزاعي اذا اطاف صوم ثلاثة ايام متباعدة لا يصح فيه من حمل على الصوم والمشهور عن المالكية ان الصوم لا يشترع في حق الصبيان والحديث يرد عليهم لانه يبعد كل البعد ان لا يطلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك واخرج ابن خزيمة من حديث زرارة بن ابي بصير عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يا امر برضعائه ورضعاه فاطمة فمقتل في افواههم ويا امر امهاتهم ان لا يرضعن الى الليل وقد توقف ابن خزيمة في صحته قال الحافظ واسناده لا بأس به وهو روى عن القرطبي قوله لعلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلم بذلك ويعدان يكون امر بذلك لانه تعذيب صغير بعبادة شاقة غير متكررة في السنة انتهى مع ان الصحيح عند اهل الاصول والحديث ان الصحابي اذا قال فعلمنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه الرفع لان الظاهر اطلاعه عليه مع تفرده واعيمهم الى سؤالهم اياه عن الاحكام مع ان هذا لا مجال للاجتهاد فيه لانه لا يلام لغير مكلف فلا يكون الا بدليل ومذهب الجمهور ان لا يجب الصوم على من دون البلوغ وذكر الهادي في الاحكام انه يجب على الصبي الصوم بالاطاعة صيام ثلاثة ايام واجتنب في ذلك جبار وامع النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا طاق الغلام صيام ثلاثة ايام وجب عليه صيام الشهر كله وهذا الحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير وقال أخرجه المروزي عن ابن عباس وانظروا فيجب الصلاة على الغلام اذا عقل والصوم اذا طاق والحدود والشهادة اذا احتلم وقد جعل المروزي كلام الهادي على لزوم التأديب وحمل السادة الهارونيين على انه يؤمر بذلك

تعودوا وتقرئنا (وعن سفيان بن عبد الله بن ربيعة قال حدثنا وقدنا الذين قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسلام تقيف قال وقدما عليه في رمضان وشرب عليه م في المسجد فلما اسألوهم اوما يق عليهم من الشهر رواه ابن ماجه وعن عبد الرحمن بن مساعة عن عمار ان ائت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال صمتم يومكم هذا قالوا لا قال فاقموا بقية يومكم واقضوا رواتا يودود الحديث الاول اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن يحيى حدثنا محمد بن خالد الوهبي حدثنا محمد بن اصحق

المالكية في ذلك اربعة اقوال مشهورة الجواز المانع جواز التطوع دون الفرض عكسه وأدلة المنع ظاهرة من حديث الباب وغيره وقوله تعالى قل ما أسألكم عليه من أجر ولو اكله الا لله او شئ ان يطعموا فيه واقره خذ من أموالهم صدقة

تطهزهم وتركهم بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلوة وأساخ الناس كالأرواح مسلم فيؤخذ من هذا جواز التطوع دون الفرض وهو قول أكثر الحنفية ٨٤ والصحيح عن الشافعية والحنابلة وأما عكسه فقالوا

ان الواجب - في لازم لا يلحق بأحد - فذلك بخلاف التطوع ووجهه التفرقة بين إيقاعه وغيره ان موجب المنع رفع يد الأدنى على الأعلى فأما الأعلى على مثله فلا وإن أجاز مطلقاً دليله الاما تقدم عن أبي حنيفة انتهى وفي الحديث ان الطفل يجنب الحرام كالكبير يعرف لاي شيء منى عنه ليشأ على العلم فبأنى عليه وقت التكليف وهو على علم من الشريعة (عن عمر رضي الله عنه قال سمعت رجلاً على فرس في سبيل الله) أي جعلته حوله من لم تكن له حوله من الجاهدين مذكراً به وكان اسم العرس فيما ذكره ابن سعد في الطائفتين الورد وكان التيم الداري فأهداه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فأعطاه له ور لم يعرف الحافظ ابن حجر اسم الرجل (فأضاعه) الرجل الذي كان عنده) بقره القيام عليه بالخدمة والعرف والحق وإرساله للرعي حتى صار كائناً الهالك (فأردت ان أشتريه فظننت انه يبيع برخص فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عن ذلك (فقال لا تشتر) وظاهره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن الجاهل وهو على انه لا تنزيه فيكره ان تصدق بشيء أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو

عن عيسى بن عبد الله بن مالك عن عطية بن سفيان بن عبد الله فذكره رجال اسناده فيهم الثقة والصدوق ومن لا بأس به وفيه عن عتبة بن محمد بن ابي حنيفة وهو الحديث هو طرف من حديث قدوم شبيب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانزاله لهم المسجد والحديث الثاني أخرجه الترمذي أيضاً من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن مسلمة عن عمه فذكره الحديث الاول يدل على وجوب الصيام على من اسلم في رمضان ولا أعلم فيه خلافاً والحديث الثاني فيه دليل على انه يجب الصيام على من اسلم في غير رمضان ويلحق به من تكلف أو أفاق من الجنون أو زال عذره المانع من الصوم وأنه يجب عليه القضاء لذلك اليوم وان لم يكن محتاجاً بالصوم في قوله قال في الفقه وعلى تقدير ان لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يثبت القضاء لان من لم يدرك اليوم بكمله لا يلزمه القضاء بمن بلغ أو أسلم في أثناء النهار قال الله تعالى من بعد ان ساق حديث الربيع وما بعده ما لفظه وهذا حجة في أن صوم عاشوراء كان واجباً على الكفار إذا أسلم أو بلغ الصبي في أثناء يومه لأنه مساكه وقضاؤه ولا حجة فيه على سقوط تبييت النية لان صومه انما لم يتم في أثناء اليوم انتهى وقد قدمنا الكلام على جميع هذه الأطراف

• (أبواب ما يطل الصوم وما يكره وما يستحب) •

• (باب ما جاء في الجماعة) •

(عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم رواه أحمد والترمذي ولاحدوا في داود بن ماجه من حديث ثوبان وحديث شداد بن أوس مثله ولاحدوا بن ماجه من حديث أبي هريرة مثله ولاحد من حديث عائشة وحديث اسامة بن زيد مثله وعن ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى على رجل يحتجم فروى عن رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم وعن الحسن بن عمار بن سنان الأشجعي انه قال مررت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أحتجم في غمان عشرة ليلة خلت من شهر رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم رواه أحمد وهو ما دلل على ان من فعل ما يقطر جاهلاً لا يفسد صومه بخلاف الذي في النامى قال أحمد أصح حديث في هذا الباب حديث رافع بن خديج وقال ابن المديني أصح شيء في هذا الباب حديث ثوبان وشداد بن أوس) حديث رافع أخرجه ابن حبان والحاكم وصححه قال الترمذي ذكر عن أحمد انه قال هذا أصح شيء في هذا الباب وبالغ أبو حاتم فقال هو عندى من طريق رافع باطل وأقل عن يحيى بن معين انه قال هو أضعف أحاديث الباب وحديث ثوبان أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان والحاكم وروى عن أحمد انه قال هو أصح ما روى في الباب وكذا قال الترمذي عن البخاري وصححه البخاري تبعه العلي بن المديني نقلاً عن الترمذي في

فقدوا نحو ذلك من القرأت ان يشتره عن دفعه هو إليه أو يتبته أو يملكه باختياره منه فأما اذا ورثه منه فلا ريب فيه وكذا لو انتقل الى ثالث ثم اشتره منه المنصب فقلنا كراهة وحكي الجلفاء العراقي في شرح الترمذي

كرهه ثم انه من ثالث اتفق اليه من المتصدق به عليه عن بعضهم لرجوعه فيحتر كلفه كاحرم على المهاجرين سكنى مكنته
هجرهم منها الله تعالى قال ابن المنذر ايس لاحدان يتصدق بصدقة ٨٥ ثم يشترى اللهى الثابت ويلزم من ذلك فساد

العمل وحديث شاذين اوس أخرجه أيضا النسائي وابن خزيمة وابن حبان وصححه
وصححه أيضا أحمد والبخاري وعلى بن المديني وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا النسائي من
طريق عبد الله بن بشير عن الاعشى عن أبي صالح عنه وله طريق أخرى عن شقيق بن نور
عن أبيه عنه وحديث عائشة أخرجه أيضا النسائي وفيه إيهاب بن أبي سليم وهو ضعيف
وحديث أسامة أخرجه أيضا النسائي وفيه اختلاف وحديث ثوبان الآخر أخرجه
أيضا النسائي وهو أحد أفاضل حديثه المشار اليه أولا وحديث معقل بن سنان في اسناده
عطاء بن السائب وقد اختلفوا في رواه العجلي في الكبير وأخرجه أيضا النسائي وذكر
الاختلاف فيه وفي الباب عن أبي موسى عند النسائي والحاكم وصححه على بن المديني
وقال النسائي رفته خطأ والموقوف أخرجه ابن أبي شيبة وعلمه البخاري واصله أيضا
بدون ذكره فطر الحاجم والمجموع له وعن بلال عند النسائي وعن علي عند النسائي أيضا
قال علي بن المديني اختلف فيه على الحسن وعن أنس وجابر وابن عمر وسعد بن أبي وقاص
وأبي زيد الانصاري وابن مسعود عند ابن عدي في الكامل والبخاري وغيره وقد استدل
بأحاديث الباب القائلون بفطر الحاجم والمجموع له ويجب عليهم ما القضاء وهم على وعطاء
والاو زاهي وأحمد واصلق وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد النيسابوري
وابن حبان حكماء عن هؤلاء الجماعة صاحب الفتح وصرح بانهم يقولون انه بفطر الحاجم
والمجموع له وهو يرد ما قاله الهادي في البحر وتبعه المقرئ في شرح بلوغ المرام صاحب
ضوء التمارين انه لم يقل أحد من العلماء بان الحاجم يفطر ومن القائلين بانه يفطر
الحاجم والمجموع له أبو هريرة وعائشة قال الزعفراني ان الشافعي علق القول به على صحة
الحديث وبذلك قال الداودي من المالكية وذهب الجمهور الى ان الجماعة لا تنسد
الصوم وحسب كاف في البحر عن جماعة من الصحابة منهم على وابنه الحسن وأبوه سعيد
الحديري وزيد بن أرقم وعن العترة وأكثرا فقهاء وأحسن البصري وعطاء والصادق
قال الحارثي عن روي عنه ذلك من الصحابة سعد بن أبي وقاص والحسن بن علي وابن
مسعود وابن عباس وزيد بن أرقم وابن عمر وأنس وعائشة وأم سلمة ومن التابعين والعلماء
الشيعة وعروة والقاسم بن محمد وعطاء بن يبرار وزيد بن أسلم وعكرمة وأبو العالمية
وابراهيم وسفيان ومالك والشافعي وأصحابه الا ابن المنذر وأجابوا عن الاسانيد
المدكوكة بانهم منسوخة بالأحاديث التي سنأتي وأجيب عن ذلك بما سنذكر في شرحها
وأجابوا أيضا بأخرجه الطحايري وعثمان الدارمي والبيهقي في المعرفة عن ثوبان انه
صلى الله عليه وآله وسلم انما قال فطر الحاجم والمجموع لنا كما نأبغها ثوبان ورد بان في
اسناده يزيد بن ربيعة وهو متروك وحكم ابن المديني بانه حديث باطل قال ابن خزيمة جاء
بعضهم بأهوية فزعم انه صلى الله عليه وآله وسلم انما قال فطر الحاجم والمجموع لأنه ما
كانا بعتا ثوبان فإذا قيل له فالنبيمة تفطر الصائم قال لا في هذا لا يخرج من مخالفة الحديث

وتنصير أمته قال في المصابيح وفي ذلك دليل على المتع من الرجوع في الصدقة لما اشغل عليه من التنفير الشديد من حيث شيا
الراجع بالكباب والرجوع غيبه بالنى والرجوع في الصدقة برجوع الكلب في قبته انتهى وجزء بعضهم بالحكمة قال قتادة

19

وابن حبان وغيره عن أبي رافع مرثية
أحمد وابن حبان مرثية وبهض المالكية

وابن حبان وغيره عن أبي رافع مرة وعانا لا نعمل لنا الصدقة وان موالى القوم من أنفسهم وبه قال
أحمد وابو حنيفة وبعض المالكية كان اصحابشون وهو العقيم عند الشافعية وقال الجمهور يقرضهم لانهم ليسوا
بخرقة

حقيقة ولذلك لم يفاوضوا الخمس ومنشأ الخلاف قوله منهم أو من أنفسهم هل يتناول المساواة في تحريم الصدقة أو لا ويرجى الجمهور
 أنه لا يتناول جوع لاحكام فلا دليل فيه على تحريم الصدقة لكنه ٨٧ ورد على سبب الصدقة وقد اتفقوا على

أنه لا يخرج السبب وإن اختلفوا
 هل يخص به أو لا ويكفي أن
 يستدل لهم بحديث الباب لأنه
 يدل على جوازها إلى الأزواج
 وقد تقدم أن الأزواج ليس في
 ذلك من جهة الآلة واليهن أخرى
 بذلك قال ابن المغيرة الحاشية إنما
 أو رد البخاري هذه الترجمة
 ليعق أن الأزواج لا يدخل
 مواليين في الخلاف ولا يحرم
 عليهم الصدقة قولوا واحد الثلاث
 فظن الظان أنه لما قال بعض
 الناس بدخول الأزواج في الآلة
 أنه يطرد في مواليين فبين أنه
 لا يطرد وإنما يترجم البخاري
 لأزواجه صلى الله عليه وآله وسلم
 ولما لم يثبت عنه فيه شيء
 (قال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم) هل اتفقتم بحديثها قالوا
 اتفقت على أن لا نأمرها (كلها)
 أي اللهم حرام الجلد (عن
 أنس رضي عنه أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم) أي بطم تصدق
 به على بريرة فقال هو (أي اللجم
 عليه صدقة) هو (لها هدية) قدم
 أقطعها على المبتدأ إلا فادة
 الاختصاص أي لأعطينا الزوال
 وصف الصدقة وسكها الكونما
 صارت ملكا ببريرة ثم صارت
 هدية فالعصم ليس أمين اللهم
 كالاحتق والصدقة منه لثواب
 الآخر والهدية تملك الغير

خزينة هذا الخبر لا يدل على أن الحجة لا تنظر الصائم لأنه انما احتجيم وهو صائم محرم في
 سنة لا في حضر لأنه لم يكن قط محرما مع ما يمد قال ولله ما قرآن يظن ولون في الصوم
 ومضى عليه بعض النصارى قال ابن أبي ذكوان صحيح له لكن تعقب عليه الخطابي بأن قوله
 وهو صائم ذال على إبقاء الصوم قال الحافظ قلت ولا مانع من إطلاق ذلك باعتبار ما كان
 عليه حالة الاحتجام لأنه على هذا التأويل انما أفطر بالاحتجام انتهى وحديث أنس
 الأول اعترض على البخاري فيه بأنه سقط من أسناده جيد ما بين شعبة وثابت البناني
 وقال الحافظ أن الخلل وقع فيه من غير البخاري وبين وجه ذلك وحديث عبد الرحمن بن
 أبي ليلى أخرجه أيضا عبد الرزاق قال في الشيخ وأسناد صحيح والجهالة بالاحتجام لا تنظر
 وقوله إبقاء على أصحابه متعاقب بقوله نعمي وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن
 الثوري بأسناده هذا واقتضه من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم قالوا الغنائم التي
 صلى الله عليه وآله وسلم عن الحجة للصائم وكروها للضعيف أي للثايفين وحديث
 أنس الآخر قال في الشيخ رواه كلهم من رجال البخاري وفي الباب عن أبي سعيد الخدري
 قال رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحجة أخرجه النسائي وابن خزيمة
 والدارقطني قال الحافظ أسناده صحيح ورجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه
 واستتمه بحديث أنس المذكور وله حديث آخر عند الترمذي والبيهقي أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم قال ثلاث لا يظن أني أو الحجة والاحتلام وفي أسناده عبد الرحمن بن
 زيد بن أسلم وهو ضعيف وقال الترمذي هذا الحديث غير محفوظ وقد رواه الدراوردي
 وغير واحد عن زيد بن أسلم مرسلًا ورواه أبو داود عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورجحه أبو حاتم وأبو زرعة وقال أنه أصح وأشد بالواب
 وتبعه ما يبيح وقال الدارقطني رواه كامل بن طلحة عن مالك عن زيد بن أسلم عن رجل
 عنه وليس هو من حديث مالك قال ورواه هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ولا يصح
 وأخرجه في السنن وفي الباب عن ابن عباس عند البزار وهو معلول وعن ثوبان عند
 الطبراني وسنده ضعيف وقد استدل الجمهور بالأحاديث المذكورة على أن الحجة
 لا تنظر ولكن حديث ابن عباس لا يصلح لنسخ الأحاديث السابقة أما لا فلا أنه لم يعلم
 تأخر ما عرفت من عدم انتهاض تلك الزيادة نعمي قوله في حجة الوداع وأما ثانيا فإني
 فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بعد عودهم يشمله أن يكون شخصه من العموم
 لا ارتفاع الحكم العام ثم حديث ابن أبي ليلى وأنس وأبي سعيد يدل على أن الحجة غير
 محرمة ولا موصولة لأفطار الحاجم ولا المجموع فيجمع بين الأحاديث بأن الحجة مكرهة
 في حق من كان يصف بها وترداد الكراهة إذا كان الضعيف يبلغ إلى حد يكون سببا
 للأفطار ولا تذكره في حق من كان لا يصف بها أو على كل حال تجب الحجة للصائم أولى
 نعمين جعل قوله أفطار الحاجم والمجموع على الجواز لهذه الأدلة الصارفة له عن معناه

شأنه تأخر بالهوا كراماته في الصدقة فوع ذلك لا أخذ فذلك حرمت الصدقة عليه صلى الله عليه وآله وسلم دون الهدية وقبل
 لأن الهدية يناسب عليها في الدنيا فتزول الهدية يراد بها ثواب الآخرة فتبقى المنفعة لا تبقى ابن من عليه غير الله وقال

البيضاوى اذا تصدق على المحتاج بشئ من ماله كماله ان يهديه غيره كماله ان يهديه سائر أمواله بلا فرق وهذا موضع الترجمة لان بريته من ٨٨ جله مولات عايشة وتصدق عليه في حديث معاذ بن جبل

الحقيقى

• (باب ما جاء فى النى والا كماله) •

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ذرعه النى فليس عليه قضاء ومن استقاء عدا فلته من روائى التمساة الا التمساة) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والدارقطنى والحاكم وله أيضا قال التمساة وقفه عطام على أبي هريرة وقال الترمذى لا يعرفه الا من حديث هشام عن محمد عن أبي هريرة تغرب عنه عيسى بن يونس وقال البخارى لأمره عذو وظا وقد روى من غير وجه ولا يصح اسناده وقال أبو داود وبه ض الخفا ظا لنزاهة وظا قال الحافظ وأكبره أحمد وقال فى روايته ليس من ذاتى يهنى انه غير محفوظ كما قال الناطبى وصححه الحاكم على شرطه وفى الباب عن ابن عمر وموقفا عند مالك فى الموطأ والشانى بالفظ من استقاء وهو صائم عليه القضاء ومن ذرعه النى فليس عليه القضاء قوله من ذرعه قال فى التلخيص هو يرفع الذال المجبة أى غلب قوله من استقاء عدا أى استدعى النى وطالب نرجه نعمدا والحديث يدل على انه لا يطل صوم من غلبه النى ولا يجب عليه القضاء ويطل صوم من تعمد ان رجاه ولم يغلبه ويجب عليه القضاء وقد ذهب الى هذا على ابن عمر وزيد بن أرقم وزيد بن على والشانى والناسر والامام يحيى حكى ذلك عنهم فى البحر وحكى ابن المنذر الاجماع على ان تعمد النى فيفسد الصيام وقال ابن مسعود ومكرمة ربيعة والهادى والقاسم انه لا يفسد الصوم سواء كان غالبا أو مستغفرا ما لم يرجع منه شئ بالختيار واستدلوا بحديث أبي سعيد المتقدم فى الباب الذى قبل هذا بالنظر ثلاث لا يظن النى ولا طهارة ولا إجماع وأوجب أن فيه المقال المتقدم فلا يفتى مع الاستدلال ولو لم صلاحته لذلك فهو محمول كما قال البيهقى على من ذرعه النى وهذا لا بد منه لان ظاهر حديث أبي سعيد ان النى لا يظن مطلقا وظاهر حديث أبي هريرة انه يفتى برفع من ذرعه النى على الخاص وبؤيد حديث أبي هريرة ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن الجارود وابن حبان والدارقطنى والبيهقى والطبرانى وابن منده والحاكم من حديث أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فاطر قال معدان بن أبي طلحة الراوى لعن أبي الدرداء فقلت ثوبان فى مسجد دمشق قلت له ان أبى الدرداء أخبرنى فذكره فقال صدقنا أصبت علمه وضوءه قال ابن منده اسناده صحيح متصل وتكرره الشيوخ لاختلاف فى اسناده قال الترمذى جوده حسن الملم وهو صحيح فى هذا الباب وكذلك قال أحمد قال البيهقى هذا حديث مختلف فى اسناده فان صح فهو محمول على النى عامدا وانه كان صلى الله عليه وآله وسلم صائما طوعا وقال فى موضع آخر اسناده مضطرب ولا تقوم به حجة (وعن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوزة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم انما ذكرناه تفرقة على الصحيح لئلا يفتى عليه الا كثرة من كماله التورى افراد الصلاة على غيره الانبياء لانه صائر اراهم اذا ذكروا فلا يطق غيرهم فلا يقال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وان كان المعنى صحها كماله انما

(وبعنه الى العين تقدم) فى هذا الكتاب (وفى هذه الرواية واتق دعوة المظلوم) أى تجنب جميع أنواع الظلم للملايدعو عليك المظلوم وانما ذكره عقب المنع من أخذ الكرام لا لشارة الى أن أخذها ظلم (فانه ليس به) أى المظلوم وفى رواية ينها أى دعوة المظلوم (وبين الله سبحانه) وان كان المظلوم عاصيا لحديث أحمد عن أبي هريرة باسناد حسن مرفوعا دعوة المظلوم مستجابة وان كان فاجرا ففجور رده على نفسه وليس لله سبحانه يجهه من خلقه (عن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه) اسمه علقمة بن خالد بن الحوث الاسلى وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة سبع وثمانين (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتاه يوم بصدقته) أى بن كذا أموالهم (قال الله مصل على آل فلان) أى اغفر له وارحمه والأك بطلق على ذات الشئ كقوله فى قصة أبي موسى اقتدأ منى من أرا من عن امير آل داود يريد داود نفسه (فأتاه) صلى الله عليه وآله وسلم (أبو أوفى) (بصدقته) فقال اللهم مصل على آل أبي أوفى) امثالا لقوله تعالى وصل علىهم وهذا من خصائصه صلى الله عليه

عليه وآله وسلم اذ يكره لنا كراهة تفرقة على الصحيح لئلا يفتى عليه الا كثرة من كماله التورى افراد الصلاة على غيره الانبياء لانه صائر اراهم اذا ذكروا فلا يطق غيرهم فلا يقال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وان كان المعنى صحها كماله انما

قال محمد عز وجل وان كان عزيز اجله لان هذا من شعاره كراقة تعالى قال في الفتح واستدل به أي هذا الحديث على جواز الصلاة على غير الانبياء وكرهه مالك والجمهور قال ابن ٨٩ التين وهذا الحديث بعكر عليه وقد قال جماعة من العلماء يدعو أخذ هذا الصدقة

عليه وآله وسلم أنه أمر بالاعتقاد قرح عند النوم وقال البيهقي الصائم رواء أبو داود والبخاري في تاريخه وفي أسناده مقال قريب قال ابن معين عبد الرحمن هذا ضعيف وقال أبو حاتم الرازي هو صدوق الحديث قال ابن معين أيضا هو منكر وقال الذهبي انه روى عن سعيد بن اسحق فقلب اسمه أولا فقال عن اسحق بن سعيد بن كعب ثم فاطم في الحديث فقال من أبيه عن جده ثم النعمان بن معبد غير معروف وقد استدل بهذا الحديث ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا ان السكك لا يفسد الصوم وخالفهم العترة والفتاه وغيرهم فقالوا ان السكك لا يفسد الصوم وأجابوا عن الحديث بأنه ضعيف لا يمتنع للاحتجاج به واستدل ابن شبرمة وابن أبي ليلى بما أخرجه البخاري تعليقه وأوصله البيهقي والدارقطني وابن أبي شيبة من حديث ابن عباس باللفظ انظر مما دخل والوضوء مما خرج قال واذا وجد طعمه فقد دخل ويجب بان في أسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف جدا وفيه أيضا شعبة مولى ابن عباس وهو ضعيف وقال ابن عدي الاصل في هذا الحديث انه موقوف وقال البيهقي لا يثبت مرفوعا ورواه سعيد بن منصور وموقوفان طريق الاعش عن أبي طليان عنه ورواه الطبراني من حديث أبي امامة قال الحافظ واسناده أضعف من الأول ومن حديث ابن عباس مرفوعا واحتج الجمهور على ان السكك لا يفسد الصوم بما أخرجه ابن ماجه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انكص في رمضان وهو صائم وفي أسناده بقة عن الزبيدي عن هشام عن عروة والزبيدي المذكور واسمه سعيد بن أبي سعيد ذكره ابن عدي وأورد هذا الحديث في ترجمته وكتبه قال البيهقي وصرحه في روايته وزاد انه مجهول وقال النووي في شرح المذهب رواء ابن ماجه باسناد ضعيف من رواية بقة عن سعيد بن أبي سعيد وهو ضعيف قال وقد اتفق الحافظ على ان رواية بقة عن الجمهور وابن مردودة انتهى قال الحافظ وليس سعيد بن أبي سعيد مجهول بل هو ضعيف واسم أبيه عبد الجبار على الصحيح وفرق ابن عدي بين سعيد بن أبي سعيد الزبيدي فقال هو مجهول وسعيد بن عبد الجبار قال هو ضعيف وهما واحد ورواه البيهقي من طريق محمد بن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكمل وهو صائم قال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا حديث منكر وقال في محجده منكر الحديث وكذا قال البخاري ورواد ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر قال في التلخيص وسنده متارب ورواد ابن أبي عاصم في كتاب الصيام لهن حديث ابن عمر أيضا باللفظ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعينا مملوءتان من التمدد وذلك في رمضان وهو صائم ورواه الترمذي من حديث أنس في الاذن فيه ان اشكت عينه وقال اسناده ليس بالقوي ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء ورواه أبو داود ومن فعل أنس قال الحافظ ولا بأس باسناده قال وفي الباب عن بريرة ومولاة عائشة في الطبراني وعن ابن عباس في شعب الإيمان للبيهقي

لا تصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث وأجاب الخطابي عنه قديما بان أصل الصلاة الدعاء الا أنه يختلف بحسب المدعوه فصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمته دعاء لهم بالمغفرة وصلاة أمته عليه دعاء له بزيادة القربة والزلفي ولذلك كان لا يلبق بغيره انتهى واستدل به على استحباب دعاء أخذ الزكاة لمعلم أو أوجه بعض أهل الظاهر وحكاها الخطابي وجهها بعض الشافعية وأوجب بأنه لو كان واجبا لعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الساعا ولان سائر ما يأخذ الامام من الكفارات والديون وغيرهما لا يجب عليه فيه الدعاء فكذلك الزكاة وأما الآية فيجوز ان يكون الوجوب خاصا به لا يكون صلاته سكالهم بخلاف غيره (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا من بني اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل ان يسلمه) من أسلف (أنف دينار) زاد في باب الكفالة فقال اتفق بالشهداء أشهرهم قال كفي بالله شهيدا قال فأتني بالكفيل قال كفي بالله كنية لا قال صدقت (فدفعها اليه) وزاد أيضا

ال إلى أجل مسمى (نخرج في العرف فلم يجد مركبا) أي سفينة يركب عليها ويحيى إلى صاحبه أو يبعث فيها قضاء دينه (فأخذ شربة ففقرها) فزورها (فأدخل فيها ألف دينار) وزاد أيضا

في البكة التوضيحية منه الى صاحبه (فرحيما) أي بالخشية (في الضر) بقصد ان الله تعالى يوصله الرب المال (تخرج الرجل الذي كان أساقفه) (الاف دينار) (فاذا بالخشية ٩٠) (فاخذها لاهل حطبا) أي يستعملها استعمال الحطب

في التوقود (فذكر الحديث) بقاءه وأقرب به الضاري في باب الكفالة في القرض (فلما نشرها) أي قطع الخشية بالمشاور (وجد المال) الذي كان أساقفه ومرضع الترجمة قوله فإذا بالخشية فاخذها لاهل حطبا وأدلى الملبسة في التطابق كاف وقال ابن المنبر موضع الاستشهاد انما هو أخذ الخشية على انما حطب فدل على اباحة مثل ذلك مما ينافيه الجراما ما ينشأ فيه كالغدير أو مما سبق فيه ملاء وعطب وانقطع ملاء صاحبته منه على اختلاف بين العلماء في تملك هذا مطلقا أو مفعلا وإذا جاز تملك الخشية وقد تقدم عليها ملاء مقلد ففوض العنبر الذي لم يتقدم عليه ملاء أولى وكذلك ما يحتاج الى معاناة وتعب في استخراجها أيضا وقد فرق لاوزاعي بين ما يوجد في الساحل فيخمس أو في البحر بالغوص ونحوه فلا شيء فيه وذهب الجمهور الى انه لا يجب فيه شيء الاماروي عن عشرين عبد العزيز كما أخرجه ابن أبي شيبة وكذا الزهري وقال الحسن في العنبر والواو الخمس وهو قول أبي يوسف ورواية عن أحمد وهذا الحديث أخرجه أيضا في الكفالة والاستقراض والمقطة

والظاهر ما ذهب اليه الجمهور لان البراعة الاصلية لا تنتقل عنها الا بدليل وليس في الباب ما يصلح للنقل لاسيما بعد ان شهد هذا الحديث من عضدها وعلى فرض صلاحية حديث النظر مما دخل الاحتجاج به يكون اكتمال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مخصصا للكمال وكذلك على فرض صلاحية حديث الباب يكون محمولا على الامر باجتناب الكمال المطيب لان المروج هو المطيب فلا يتناول ما لا يطيب فيه ويمكن أن يقال حديث الا اكتمال صارف للامر عن حقيقة أنه أعنى الوجوب فيكون الا اكتمال مكروها والكنه يبعد أن ينقل صلى الله عليه وآله وسلم ما هو مكروه قوله لا تغد بكسر الهاء وهو محرم للكمال كما في القاموس

* (باب من أكل أو شرب ناسيا) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما الله أطعمه وسقاه رواء الجماعة الا الفاسي وفي لفظ اذا أكل اناسم ناسيا أو شرب ناسيا فانما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه رواء الدارقطني وقال اسناده صحيح وفي لفظ من أفطر يوما من رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة قال الدارقطني تقر به ابن مروزق وهو ثقة عند الانصاري) لفظ الدارقطني الاول أخرجه من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن ابن علية عن هشام عن ابن سيرين عنه وقال بعد قوله اسناده صحيح ان رواه كلهم ثقات واللفظ الذي أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال الحافظ في بلوغ المرام وهو صحيح وقد تعقب قول الدارقطني انه يقر به محمد بن مروزق عن الانصاري بان ابن خزيمة أيضا أخرجه عن ابراهيم بن محمد الباهلي عن الانصاري وبان الحاكم أخرجه من طريق أي حاتم الرازي عن الانصاري أيضا فالانصاري هو المتفرد به كما قال البيهقي وهو ثقة قال في الفتح والمراد انه انشرد به ذكر اسقاط القضاء فقط لا بتعيين رمضان وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي سعيد مرفوعا من كل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه قال الحافظ واسناده وان كان ضعيفا لكنه صالح للمتابعة فاقبل درجات الحديث بهذه الزيادة ان يكون حسنا فيصلح للاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويعتضد أيضا بأنه قد أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالفا لهم كما قال ابن المنذر وابن حزم وغيرهما منهم على وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر ثم هو وافي لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم فالنسيان ليس من كسب القلوب وموافق للقياس في ابطال الصلاة بعد الاكل لا بالنسيان انتهى وقد ذهب الى هذا الجمهور رفقا لو امن كل ناسيا فلا يقرب صومه ولا قضاء عليه ولا كفارة وقال مالك وابن أبي اسلي والقاسمية ان من اكل ناسيا فقد بطل صومه وزم له القضاء واحتذر بعض المالكية عن الحديث بأنه خبر واحد مخالف

والشروط والاستثناء والنسيان في المقطة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه ان رسول الله

صلى الله عليه وآله (وسلم قال اجه اجبار) أي الهمة التي لا تتكلم هدر غير مضمون ولم يجره اجبار ولا بد في رواية

الضاري من تقدير اذ لا معنى ليكون الجواب نفسه اذ قد دلت رواية مسلم على ان ذلك المقدر هو الجرح فوجب التصريح
 لكن الجرح غير مختص به بل هو مثال نبه به على غيره ولم تكن ٩١ رواية اخرى على تعيين ذلك المقدر

لم يكن لرواية البضاري عموم في
 جميع المقدرات التي يستقيم
 الكلام بتقدير واحد منها هذا
 هو الصحيح في الاصول لان
 المقضي لا عموم له والمراد انها
 اذا انفصلت وصدمت انسانا
 فانزله او انزلت ما لا فلا غرم
 على مالكها اما اذا كان معها
 فعليه ضمان ما انزلته سواء
 انزلته بسلام او غيرها وسواء كان
 سائقها او راعيها او قائدها
 وسواء كان مالكها او اوجهه
 او مستأجره او مستعير او غاصبا
 وسواء انزلت يدها او رجلها
 او عضها او ذنبها وقال مالك
 القائل والراكب والسائق كلهم
 ضامنون لما اصابته الدابة الا
 ان ترمح الدابة من غير ان يدع
 يدها ترمح له وقال الحنفية ان
 الراكب والقائد لا يضمنان
 ما نصفت الدابة برجلها او ذنبها
 الا ان اوقفها في الطريق فقال
 واختلافوا في السائق فقال

للقاعدة وهو اعتذار باطل والحديث قاعدة مستقلة في الصيام ولو فتح باب رد الاحاديث
 العصبية بمثل هذا الما يفي من الحديث الا التقليل ولقد من شامشاه واجاب بعضهم ايضا
 بعمل الحديث على التطوع حكاه ابن التين عن ابن شعبان وكذلك قاله ابن التين
 واعتذر بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان وهو محل غير صحيح واعتذر فاسد برده ما وقع
 في حديث الباب من التصريح بالنص من الغرائب تحكى بعض المتأخرين في نسيان
 الصوم وجوب النضام بما وقع في حديث الجماع بلانظ واقتصر يوم ما كانه قال ولم يسأله
 هل جامع عامدا او ناسيا وهذا برده ما وقع في قول الحديث فانه عند سعيه بن منصور يلاحظ
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تب الى الله واستغفروه وقد صدق واقتصر يوما
 مكانه والتوبة والاستغفار انما يكونان عن العمل بالخطا وايضا بعد تسليم تنزيل
 قوله الاستفصال منزلة العموم يكون حديث الباب مخصصا له فلم يبق ما يوجب ترك
 العمل بالحديث واما اعتذار ابن دقيق العيد عن الحديث بان الصوم قد فات ركنه وهو
 من باب المأمورات والقاعدة ان النسيان لا يؤثر في المأمورات فيجيب عنه بان غاية هذه
 القاعدة المدعاة ان تكون منزلة الدليل فيكون حديث الباب مخصصا لها قوله فانما الله
 أعلمه وسواء هو كناية عن عدم الاثم لان النعل اذا كان من الله كان الاثم منتفيا بقوله
 من افطر يوما من رمضان ظاهر يشمل الجميع وقد اختلف فيه فبه منهم لم ينظر الى هذا
 العموم وقال انه ملحق بمن اكل أو شرب وبعضهم منع من الاطلاق لقصور حالة الجميع
 عن حالة الاكل والشارب وقرع بعضهم بين الاكل والشرب القابل واليكسبر وظهر
 الحديث عدم الفرق ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد عن أم اسحق انها كانت عند النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بقعة من ترديد كانت معهم تذكرت انها صائمة فقال لها
 ذوالدين الا ن بعد ما شبع فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتعى صومك
 فانما هو رزق ساقه الله اليك

باب التحفظ من الغيبة واللغو وما يقول اذا شتم

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث
 يمه ولا يصف بار شاة أحد أو فاته فليقل الى امرؤ أو شتم الذي نفس محمدية يده
 تلخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ولما تم فرحتان بفرحه ما اذا فطر
 فراح بفطره وإذا لم يفرح بصومه متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه
 وشربه رواه الجماعة الا المصنفين) قوله فلا يرفث بضم الفاء وكسرها ويجوز
 في ماضيه التثنية والمراد به هذا الكلام الفاحش وهو هذا المعنى يفتح الرامو الفاء وقد

القد وردى وآخرون انه ضامن
 لما اصابته يدها او رجلها لان
 النضمة يراها عينه فاه كنه
 الاحترار عنهما وقال اكثرهم
 لا يضمن النضمة ايضا وان كان
 يراها وليس على وجلها ما يمتنع
 به فلا يكتنه التحريم بخلاف
 الكدم لا مكان كعبها بلجها
 وصحة صاحب الهداية وكذا

قال الحنابلة ان الراكب لا يضمن ما تنلفه اليه برجلها اقلت ولي نظري في أدلة هذه التفصيل (والشتم يحضره الرجل
 في ملكه أو في موات فيسقط فيها رجل أو ثمار على من استأجره لحضره فانيك (جبار) لا ضمان فيه اما اذا حضره في طهره

المسلمين أو في ملك غيره بغير إذنه قتلت فيه انسان وجب ضمانه على عاقلة حافره او الكفاة مال الحافره وان تلفت فيه غير
الا آدمي وجب ضمانه في مال الحافره ٩٢ كذا في القسطالاني (والمعدن جدار) اذا حفره في ملكه او في موات

أيضا الاستخراج ما فيه فوقع فيه
انسان أو انهار على حافره
لا ضمان فيه أيضا (وفي الركاز)
دفن الجاهلية (الخنس) في
عطف الركاز على المعدن دالة
على تغيرهما وان الخنس في الركاز
لا في المعدن وان في الأثمة لاربعة
وجهور العلماء على انه سواء
كان في دار الاسلام أو دار
الحرب خلافا لمن حيث فرق
وشروطه النصاب والتفقدان
لالمول ومذهب أحدانه
لا فرق بين التقدين فيه وغيرهما
كالخنس والحديد والجواهر
الظاهر هذا الحديث وهو مذهب
الحقانية أيضا لكنهم أوجبوا
الخنس وجهه بلوه قبا والمنايلة
أوجبوا ربع العشر وجهه بلوه
زكاة وعن مالك روايتان
كالقولين وحكى كل منهما عن ابن
القاسم قال في الفتح الركاز
يكسر الرام المال المدفون مأخوذ
من الركز يقال ركز ركز ركزا
اذا دفنه فهو مركز وهذا
متفق عليه واختلف في المعدن
وقال مالك وابن ادريس الركاز
دفن الجاهلية قال جمهور الأئمة
ان ذلك وجد في عبارة الشافعي
وأخذ عن ابن عبد العزيز من
المعادن من كل ما تين خمسة
وجعله بمنزلة الركاز يؤخذ منه
الخنس وقال الحسن ما كان من

يطلق على الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكر ذلك مع النساء أو مطلقا قال في الفتح ويحتمل ان
يكون التمسى لما هو أعم منها وفي رواية ولا يجهل أي لا يفعل شيئا من أفعال الجهل
كالصياح والسنة ونحو ذلك قوله ولا يصعب الحصب هو الرجة واضطراب الاصوات
للغنم قال القرطبي لا يفهم من هذا أن غير يوم الصوم يباح فيه ما ذكر وانما المراد
أن المنع من ذلك ينأ كد بالصوم قوله أو قائله يمكن حمله على ظاهره ويمكن أن يراد بالقتل
لأن غير جمع إلى معنى الشتم ولا يمكن حمله قائله وشاقته على المناهضة لأن الصائم مأمور
بأن يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك وانما المعنى اذا جامعته صامتا لثمة أو مشاقته
كان يئده يقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليه اقل اراد بالمناهضة ارادة غير الصائم
ذلك من الصائم وقد تطلق المناهضة على وقوع الفعل من واحد كما يقال عالم الامر
وعنا قال في الفتح وأبعد من حمله على ظاهره فقال الماراد اذ بدت من الصائم مقابلة
الشم يشتم على مقتضى الطبع فليزجر عن ذلك ومما يبعد ذلك ما وقع في رواية فان شقه
أحد قوله ان امرؤ صائم في رواية لابن خزيمة وان كنت قائما فاجاس ومن الروايات من
ذكر قوله ان امرؤ صائم مرتين واختلف في المراد بقوله ان صائم هل يعاطب بها الذي
يشقه ويقال له أو يقولها في نفسه وبالثاني جزم المتولى ونسبه الزاقي عن الأئمة ورجح
النوري في الاذكار الأول وقال في شرح المذهب كل من ماحسن والقول بالانسان أقوى
ولو جهه ما كان سنا وقال الرواية ان كان رمضان فليقبل بلسانه وان كان غيره فليقبله
في نفسه وادعى ابن العربي ان موضع الخلاف في التطوع واما في القرض فليقبله بلسانه
قطعا قوله والذي نفس محمد بيده هذا القسم لقصد التنا كيد قوله لخلوف ضم المجهمة
واللام وسكون الواو بعدها فاه قال عياض هذه الرواية الخصيصة وبعض الشيوخ
يقول بفتح الخاء قال الخطابي وهو خطأ وحكى عن القابسي الوجهين وبالغ النوري
في شرح المذهب فقال لا يجوز فتح الخاء واحتج غيره لذلك بان المصادرات التي جاءت على فعول
بفتح أوله قليلة ذكرها سيبويه وغيره وليس هذا منها والخلوف تغير رائحة الفم قوله
أطيب عند الله من ريح المسك اختلف في معناه فقال المارزي هو مجاز لانها جرت العادة
بقریب الروائح الطيبة مما فاستعير ذلك لتقريب الصائم من الله فالعنى انه أطيب عند
الله من ريح المسك عندكم أي يقرب اليه أكثر من تقريب المسك اليكم وإلى ذلك أشار
ابن عسجد البهرواني فاجعل من باب المجاز لان الله تعالى منزوع استعارة الروائح لان ذلك
من صفات الحيوان واقه يعلم الاشياء على ما هي عليه وقيل المعنى ان حكم الخلوف والمسك
عند الله على خلاف ما عندكم وقيل المراد ان الله يجازي به في الآخرة فتكون نكحته
أطيب من ريح المسك كما ياتي المكشوف وريح جرحه ينفوح مسكا قاله القاضي عياض
والمراد ان صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك حكاه القاضي عياض
أيضا وقال الداودي من المغاربة المعنى ان الخلوف أكثر فوابن المسك حيث تدب اليه

في ركاز في أرض الحرب فقه الخنس وما كان في أرض السلم فقه الزكاة وفي لفظ اذا وجد الحسن
في أرض العدو فقه الخنس واذا وجد في أرض العرب فقه الزكاة قال ابن المنذر ولا أعلم أحدا فرق هذه التفرقة غير الحسن قال

البحارى قال بهض الناس المعدن كان قال ابن السبى المراد به أبو حنيفة قال الحافظ ابن حجر وهذا أول موضع ذكر فيه
البحارى بهذه الصيغة ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين من ٩٣ قال بذلك قال ابن بطال ذهب

أبو حنيفة والثورى وغيرهما
أنى أن المعدن كالر كاز واجتج
لهم يقول العرب أركز الرجل
إذا أصاب ركازا وهى قطع من
الذهب تخرج من المعدن
والجدة للجمهور وقرقة النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بين المعدن
والر كاز بواو العطف فصح أنه
غيره قال وما أركزه البحارى
القائل المذ كور قد يقال إن
وهب له الشئ أركز ربحا
كثيرا أو كركزه أركزت حجة
بالغة لأنه لا يلزم من الاشتراك
في الأسماء الاشتراك في المعنى
الان وجب ذلك من يجب
التسليم له وقد أجبره على أن
المال الموهوب لا يجب فيه الحس
وان كان يقال له كاز فكذلك
المعدن وأما قول البخارى ثم
ناقض أى بعض الناس وقال
لابأس أن يكتمه أى عن السامى
ولا يؤدى الخس فليس كما قال
وانما أبجأله أبو حنيفة أن يكتمه
إذا كان محتاجا بمعنى أنه يأول
أن له حقا في المال ونصيبا
فى النى فاجزله أن يأخذ الخس
لنفسه عوضا عن ذلك لأنه
أسقط الخس عن المعدن انتهى
وقد نقل الطحاوى المسئلة اتق
ذكرها ابن بطال وقتل أيضا
أنه لو وجد في داره معدنا فليس
عليه منه شئ وهذا يصح اعتراض
البحارى والفرق بين المعدن والر كاز في الوجوب وعدمه أن المعدن يحتاج إلى عمل ومؤونة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الر كاز
وقد جرت عادة الشرح أن ما غلطت صوته فخطف عنه في قدر الر كاز وما خفف زيد فيه وقبل اغناجه ميل فى الر كاز الخس لأنه

فى الجمع والاعباد ويحتمل أن يكون ربحه النوى وقد اختلف هل ذلك فى الدنيا أو فى
الآخرة فقال بالأول ابن الصلاح وبالثانى ابن عبد السلام واحتج ابن الصلاح بما أخرجه
ابن حبان بلفظ فم الصائم حين يتخاف من الطعام وكذا أخرجه أحمد وبما أخرجه أيضا
الحسين بن سفيان فى مسنده والبيهقى فى الشعب من حديث جابر بلفظ فان خلوف
أفواههم حين يسون أطيب عند الله من ريح المسك قال المذرى استاده مقارب واحتج
ابن الصلاح أيضا بأن ما قاله وما ذهب إليه الجمهور واحتج ابن عبد السلام على ما قاله بما
فى مسلم وأحمد والنسائى أطيب عند الله يوم القيامة وأخرج أحمد هذه الزيادة من وجه
آخر ويترتب على هذا الخلاف القول بكرامة السؤال للصائم وقد تقدم البعث عنه
فى موضعه قوله للصائم فرحتان إذا أفطر أخا قال القرطبى معناه فرح بزوال جوعه
وعطشه حيث أبيع له الفطر وهذا الفرح طبيعى وهو السابق إلى الفهم وقيل إن فرحه
أفطره فحماؤه من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته قال فى الفتح ولا مانع من الحل على
ما هو أعم مما ذكره فرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس فى ذلك فهم من يكون
فرحه مباحا وهو الطبيعى ومنهم من يكون مستحبا وهو أن يكون إتمام العبادات والمراد
بالفرح إذا التى ربه أنه يفرح بما يحصل له من الجزاء والنواب قوله الزور والعمل به زاد
البحارى فى رواية والجهل وأخرج الطبرانى من حديث أنس من لم يدع الخفى والكذب
قال الحافظ ورجاله ثقات والمراد بالزور والكذب قوله فليس لله حاجة الخ قال ابن بطال
ليس معناه أنه يؤمر بأن يدع صيامه وانما معناه التهذير من قول الزور وما ذكره
قال فى الفتح ولا يفهم لذلك فان الله لا يحتاج إلى شئ وانما معناه فليس لله ارادة فى
صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة وقال ابن المنبر فى حاشيته على البخارى بل هو كتابة
عن عدم القبول كما يقول الغضب لمن رد عليه شئ ما طلبه منه فلم يقم به لاساغة فى كذا
وقال ابن العربى مقتضى هذا الحديث أن لا يناب على صيامه ومعناه أن ثواب الصيام
لا يقوم فى الموازنة بأثم الزور وما ذكره واستدل بهذا الحديث على أن هذه الأفعال
تنقص ثواب الصوم وتوجب بانها صغائر تكفر باجتناب الكبار

(باب الصائم يتعمد أو يقتل من الحر)

عن عمر قال هشتت يوما فقبلت وأنا صائم فأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت
صنعت اليوم امرأ عظيما قبلت وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أرأيت لو عصى عصى بما أنت صائم فأتى لابس بذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم فقيم
رواه أحمد وأبو داود وعن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصيب الماء على رأسه من الحر
وهو صائم رواه أحمد وأبو داود الحديث الأول أخرجه أيضا النسائى وقال أنه منكر

مال كافر فنزل من وجده منزلة الغائم فكان له أربعة أخماسه وقال ابن المنبر كان كازما أخوذ من أرض كزنية في الأرض إذا غرته فيها وأما المعدن فإنه يفت في الأرض ٩٤ بغير وضع وأضع هذه حقيقة ثم ما إذا افتقر في أصلها فما فكذلك

وقال أبو بكر البزار لا نعلمه يروي عن عمر الأيمن هذا الوجه وصحبه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي ورجال أسناده رجال الصحيح قوله هشتت بشنئين مهمتين أي نشطت وارتحت والهشاش في الأصل الارتياح والخفة والنشاط كذا في القاموس قوله رأيت لعل غصفت الخ فيه إشارة إلى فقه يبيع وهو ان المضضة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومشاخه فكذلك القبلة لا تنقضه وهي من دواحي الجماع وأوائله التي تكون معناه حاله والشرب يفسد الصوم كما يفسده الجماع فكما ثبت عند عمران وأوائل الشرب لا تنقض الصوم كذلك وأوائل الجماع لا تنقضه وسأقي الخلاف في التقبيل قوله يصب الماء على رأسه الخ فيه دليل على أنه يجوز للصائم أن يكسر الحار يصب الماء على بعض بدنه أو كاهه وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ولم يفرقوا بين الغسل الواجبة والمستنوية والمباحة وقالت الخفيفة أنه يكره الغسل للصائم واستدلوا بما أخرجه عبد الرزاق عن علي بن النعمان عن دخول الصائم الحمام وهو مع كونه أخص من محل النزاع في أسناده ضعف كما قال الحافظ وأعلم أنه يكره للصائم الماء الغة في المضضة والاستساق لحديث الأمر بالمباغضة في ذلك الآن يكون صائما وقد تقدم واختلاف إذا دخل من ماء المضضة والاستساق إلى جوفه خطأ فقالت الخفيفة والقائمة ومالك والشافعي في أحد قوليه والمزني أنه يفسد الصوم وقال أحمد بن حنبل وأصحق والأوزاعي والناصر والامام يحيى وأصحاب الشافعي أنه لا يفسد الصوم كالناسي وقال زيد بن علي يفسد الصوم بعد الثلاث المرات وقال الصادق يفسد إذا كان المضمض غير قربة وقال الحسن البصري والخبي أن يفسدان لم يكن أقرضة

(باب الرخصة في القبلة للصائم الآن يخاف على نفسه)

عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتبلمها وهو صائم متفق عليه وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل وهو صائم ويأثر وهو صائم ولكنه كان أملككم لإربه رواه الجماعة إلا النسائي وفي لفظ كان يقبل في رمضان وهو صائم رواه أحمد ومسلم وعن عمر بن أبي سلمة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقبل الصائم فقال له لعل هذه سلمة فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال له أما والله أني لأقتلكم لله وأخشاكم له رواه مسلم وفيه أن أفعاله حجة وعن أبي هريرة أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له وأنها أخرفها عنها فإذا الذي رخص له شيخ وإذا الذي نهاه شاب رواه أبو داود حديث أبي هريرة روت عنه أبو داود والمذري والحافظ في التلخيص وفي أسناده أبو العباس الحرث بن عبيد سكتوا عنه

في حكمهما انتهى ما في الفتح وقال الر كاز حصره الشافعية فيما يوجد في الموات بخلاف ما إذا وجد في طريق مسلول أو مسجد نهر لقطه قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ومن قال من الفقهاء بأن في الر كاز الخمس اماما لقاوا في أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث وخصه الشافعي بالذهب والنضة وقال الجمهور لا يختص وأخذه ابن المنذري واختلوا في مصرفه فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور مصرفه مصرف خمس النية وهو اختيار المسزني وقال الشافعي في أصح قوليه مصرفه مصرف الزكاة وعن أحمد روايتان ويبنى على ذلك ما إذا وجده الذي فعند الجمهور يخرج منه الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء واتفقوا على أنه لا يشترط فيه الحلول بل يجب إخراج الخمس في الحال وأقرب ابن العربي في شرح الترمذي تخفى عن الشافعي الاشتراط ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولأن كتب أصحابه انتهى وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحدود والنسائي في الزكاة وأورده الجازي في الأحكام (عن أبي عبد الساعد) عبيد الرحمن أو المنذر (رضي الله عنه قال

استعمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من الأسد) ويقال الأزدي بالزاي (على صفات وقال بنو سليم) بضم السين وفتح اللام (بضم ابن النبية) بضم اللام وسكون النون قاله ابن ديد وحي ففتح اللام وسكتا المنذري قال

في الفتح واعمه عبد الله ولم يعرف اسم أمه وكان من بني تميم من الازد وقبل اللبنة أمه (فلما جاء) من عله (حاسبه) هل في الله عليه وآله وسلم لما وجد معه من جنس مال الصدقة وادعى انه أهدي ٩٥

الحديث وهذا طرف من حديث طويل أو رده في الأحكام وتركه الخيل وأخرجه مسلم في المغازي وأبو داود في الخراج واستدل به على جواز تعيين السعاة والماملين على الصدقات وهم الذين يقيمهم الامام اقضها وعلى جواز محاسبة المصدقين مع الامام قال ابن بطال اتفق العلماء على ان العاملين عليها السعاة والمتولون بقبض الصدقة وقال المهلب حديث الباب أصل في محاسبة المؤمن وان المحاسبة تصح أماته وقال ابن المنير يحتمل أن يكون العامل المذكور صرف شيئا من الزكاة في مصارف فحوسب على الحاصل والمصرف (عن أنس رضي الله عنه قال غدت الى الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي رحلت أول النهار (بعبد الله بن أبي طلحة) هو أخو أنس لأمه وهو صحابي وقال الزوري تابعي قال البرماني كالبكر ماني هوسو (الخجركه) تبرك به وبر بقره وبه ودعائه وهو ان يصف القرعة ويجمعها في قم السبي ويحملها في حنكه بسبائه حتى تحلل في حنكه (نوافيته) أي أفتنه في مرصد الغنم (في فده الميسم) بكسر الميم وفتح السين حديثة يكوى بها (بسم) يعلم (ابن الصدقة) لتعذر

وقال في التقرير بمقتضى قول وقد أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس ولم يصرح برفعه والبيهقي من حديث عائشة مرفوعا وأخرجه نحوه أحمد من حديث عبد الله بن عمرو وقوله كان قبلها فبه دل على انه يجوز التقبيل للصائم ولا يقصد به الصوم قال النووي ولا خلاف انها لا تبطل الصوم الا انزل بها ولكنها متعقب بأن ابن شبرمة أفتى بافطار من قبل ونقله الطحاوي عن قوم ولم يسهمهم وقد قال بكراهة التقبيل والمباشرة على الاطلاق قوم وهو المشهور وعند المالكية وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن ابن عمر انه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المذور وغيره عن قوم يحرمهما وأباح القبلة مطلقا قوم قال في الفتح وهو المنقول حصصا عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قال في الفتح وبالح بعض الظاهرية فقال انها مستحبة وفترقا آخرون بين الشاب والشيوخ فباحوها للشيوخ دون الشاب فسلكا بحديث أبي هريرة المذكور في الباب وما ورد في معناه وبه قال ابن عباس أخرجه ملا وسعد بن منصور وغيرهما ونزاع آخرون بين من يملك نفسه ومن لا يملك واستدلوا بحديث عائشة المذكور في الباب وبه قال شيخنا والشافعي ولكنه ليس الاقوال عائشة نعم نهيته صلى الله عليه وآله وسلم لم للشاب واذنه الشيخ يدل على انه لا يجوز التقبيل لمن خشي ان تغلبه الشهوة ووطن أنه لا يملك نفسه عند التقبيل ولذلك ذهب قوم الى تحريم التقبيل على من كان يترك به شهوته والشاب مظنة لذلك وبعارض حديث أبي هريرة ما أخرجه الشافعي عن عائشة قالت أهوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاهل قبلتي فقلت اني صائمة فقال وأنا صائمة قبلتي وعائشة كانت شابة حينئذ الأبي يكون حديث أبي هريرة مختصا بالرجال ولكنه بعيد لان الرجال والنساء اسوا في هذا الحكم ويمكن ان يقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم من حال عائشة انها لا تتحرك شهوته بالتقبيل وقد أخرج ابن حبان في صحيحه انه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يمس شيئا من وجهها وهي صائمة فدل على انه كان يجنبها ذلك اذا صامت فنزها منه لها عن تحريك الشهوة ليكونها ابست مثله وقد دل حديث عمرو بن أبي سلمة المذكور على جواز التقبيل للصائم من غير فرق بين الشاب وغيره وحديث أبي هريرة أخص منه فيبين العام على الخاص واحتج من قال بتحريم التقبيل بالمباشرة مطلقا بقوله تعالى قالان يمشروهن فوالا فافهم من المباشرة في هذه الآية تمارا وأجيب عن ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المبين عن الله تعالى وقد أباح المباشرة تمارا فدل على ان المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها وغاية ما في الآية ان تكون عامة في كل مباشرة مختصة بما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم وما أذن به والمراد بالمباشرة المذكورة في الحديث ما هو أعم من التقبيل مالم يبلغ الى حد الجماع فيكون قوله كان يقبل ويباشر من ذكر العام بعد الخاص لان المباشرة في الاصل التقاء البشريتين ووقع الخلاف فيما اذا باشر الصائم أو قبل أو نظر فأنزل أو أمذى فقال

الاموال المملوكة وليردها من أخذها ومن القطة لها وليردها صاحبها فلا يشترط ان يصدق به امثالا للابن وصدقته فهو مخصوص من عموم النبي عن تعذيب الحيوان وقد نقل ابن الصباغ من اشاعة اجماع الصحابة على انه يستحب ان يكتب

في ملية الزكاة أو صدقة وفي الذبايح عن أنس انه رآه يسلم غنما في آذانهم ولا يسلم في الوجه انتهى عنه قال في الفتح ولم أقف على نصريح بما كان مكتوبا في ميسم ٩٦ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث الباب حجة علي من كره

الوسم من الحنفية من الميسم لدخوله في عموم انتهى عن الملة وقد ثبت ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد دل على انه مخصوص من العموم المذكور للصاحبة كالغتان في الحديث ان الامام أن يفخذ ميسما وليس للناس أن يتخذوا نظيره وهو كالخاتم وفيه اعتناء الامام بالمال الصدقة وتوابعها بنفسه ويلحق به جميع أمور المسلمين وفيه جواز اسلام الحيوان للصاحبة وفيه قصد اهل النضر التحريك المولود لاجل البرهنة فيه جواز تأخير القسمة لان الوجع لا يستغنى عن الوسم وفيه مباشرة افعال المهمة وترك الاستعانة فمالم يرفقه في زيادة الاجر ونفي الكبر والله أعلم انتهى وفي هذا الحديث الحديث الحديث بالافراد والجمع والقول وأخرجه مسلم في الباب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

*(أبوب) فرض (صدقة النضر) أضيفت الصدقة للفطر لسكونها تجب بالنظر من رمضان وقال ابن قتيبة المراءى صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة المرادة بقوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها قال في الفتح والاول أظهر

الكوفيون والشافعي يقضى اذا أنزل في غير النضر ولا قضاء في الامانة وقال مالك واسحق يقضى في كل ذلك ويكفر الا في الامانة يقضى فقط واحتج بان الانزال أقصى ما يطلب في الجماع من الانزال في كل ذلك وقعب بان الاحكام علة في الجماع فتطو وروى ابن القاسم عن مالك انه يجب القضاء على من بشر أو قبل فاعتقل أنزل أو لم ينزل أمضى أم لم يذو أنكره غيره عن مالك وروى عبد الرزاق عن حذيفة ان من تأمل خات امرأته وهو صائم بطل صومه قال في الفتح واسناده ضعيف قال وقال ابن قدامة ان قبل فأنزل أفطر بلا خلاف كذا قال وفيه نظرية حكى ابن حزم انه لا يفطر ولو أنزل وقوى ذلك ذهب إليه قوله لا يربى بفح الهمة والراء بالموحدة أى حاجته ويرى بكسر الهمة وسكون الراء أى عضوه قال في الفتح والاول أشهر والى ترجيعه أشار البخاري بما أورده من التفسير انتهى وفي الباب عن عائشة عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبلها ويص اسمها قال الحافظ واسناده ضعیف ولو صح فهو محمول على انه لم يتبع ريقه الذي خاطره ريقه ها ومن رجل من الانصار عند عبد الرزاق باسناده صحيح انه قبل امرأته وهو صائم فامرأته فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال انى أفعل ذلك فقال زوجها ترخص الله لنبيه في أشياء فربعت فقال أنا أعلمكم بحمد ودود الله وأتقاكم وأخرجه مالك لكنه أورله

(باب من أصبح جنباً وهو صائم)

(عن عائشة ان رجلاً قال يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب فاصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله لم وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فاصوم فقال است مثلنا يا رسول الله قد غفرت لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله انى لا رجو أن أكون أخشاك ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم روى أحمد ومسلم وأبو داود وعن عائشة وأم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم في رمضان متفق عليه وعن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبح جنباً من جماع

لاحتم لا يفطر ولا يقضى أخرجه هذه الأحاديث اسناده من قال ان من أصبح جنباً فصومه صحيح ولا قضاء عليه من غير فرق بين ان تكون الحائض عن جماع وغيره واليه ذهب الجمهور ورجح النووي بانه استقرار الاجماع على ذلك وقال ابن دقيق العيد انه صار ذلك اجماعاً وكالاجماع وقد ثبت من حديث أبي هريرة ما يخالف أحاديث الباب فانخرج الشيطان عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال من أصبح جنباً فلا صومه وقد بقي على العمل بحديث أبي هريرة هذا بعض التابعين كما نقله القرمذى ورواه عبد الرزاق عن عرو بن الزبير وحكاها ابن المنذر عن طاووس قال ابن بطال وهو أحد قولى أبي هريرة

قال

زكاة الفطر من رمضان انتهى قال في الكفاية يقال للمخرج

فذكر كذا الفطر فطرة بضم الفاء وهو غريب والذي في شرح المذهب وغيره كسر الفاء لا غير قال وهي مولدة لا عربية ولا معربة

بل اصطلاحاً لاجتماعها انتهى فتكون حقة شرعية على المختار كالملاوة يقال لها مدقة النظر وزكاة الفطر وزكاة
رمضان وزكاة الصوم ومدقة الرؤس وزكاة الابدان وكان

٩٧

فروضها في السنة الثانية من
الهجرة في شهر رمضان قبل

العيد يومين (عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال فرض
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي أوجب وما أوجبه
فبأمر الله وما كان ينطق عن
الهوى (زكاة الفطر) من
صوم رمضان وقت وجوبها
غروب الشمس ليلة العيد
لكونه أضافها إلى النظر وذلك
وقت النظر وهذا قول الشافعي
في الجديد وأجد واحد في
الروايتين عن مالك وقال أبو
حنيفة طالع التبر يوم العيد
وهو قول الشافعي في القديم
قال البخاري ورأى أبو العباس
وعطاء وابن سيرين أنهم سافروا
وهو مذهب الشافعية والجمهور
وإنما اقتصر البخاري على ذكر
هؤلاء الثلاثة ليكونهم صرحوا
بشرعيتهما والافقدهن قال ابن
المنذر وغيره الإجماع على ذلك
لكنه معارض بأن الحنفية
يقولون بالوجوب دون الفرض
وهو مقتضى قاعدتهم في أن
الواجب ثابت بدليل ظني وقال
المرداوي من المأخوذ في
تفصيله وهي واجبة ونهي
أيضا فرضا ما يقتل الملكية
عن أنشب انهم سنة مؤكدة
قال جريرام وروى ذلك عن
مالك وهو قول بعض أهل

قال الحفاظ ولم يصح عنه لأن ابن المنذر ورواه عنه من طريق أبي المازن وهو ضعيف وسكن
ابن المنذر أيضا عن الحسن البصري والبرقي عن عبد الله بن عمر أنه بنى صومته ثم بقعه
وروى عبد الرزاق عن عطاء مثل قولها قال في القمع ونقل بعض المتأخرين عن الحسن
ابن صالح بن يحيى إيجاب القضاء الذي نقله عنه الطحاوي استحبابه ونقل ابن عبد البر
عنه وعن النخعي إيجاب القضاء في الفرض دون التطوع ونقل الماوردي أن هذا
الاختلاف كله انما هو في حق الجنب وأما المختل فاجمعوا على أنه يجزئ عنه وتقع به الحفاظ
بما أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن أبي هريرة أنه أفق من أصبح جنباً من احتلام ان
ينظر وفي رواية أخرى عنه عند النسائي أيضاً من احتلم من الليل أو وقع أهله ثم أدركه
الفجر ولم يغتسل فلا يصح وأجاب القائلون بأن من أصبح جنباً يفطر عن أحاديث الباب
باجوبة منها أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ورده الجمهور بأن الخصائص
لأن ثبت الإبدل وبأن حديث عائشة المذكور في أول الباب يقتضي عدم اختصاصه
صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الأمر في حديث أبي هريرة
أمر إرشاد إلى الأفضل فإن الأفضل أن يغتسل قبل الفجر والخالف جاز ويحمل حديث
عائشة على بيان الجواز وقد نقل النووي هذا الجمع عن أصحاب الشافعي وبقعه الحنفية
بأن الذي نقله البيهقي وغيره عن أصحاب الشافعي هو سلك طريقة الترجيح وعن ابن
المنذر وغيره سلك النسخ وبالنسخ قال الخطابي وقوام ابن دقيق العيد بأن قوله تعالى
أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم يقتضي إباحة الوطء في ليلة الصوم ومن جهات
الوقت المقارن لطول العشر فيلزم إباحة الجماع فيه ومن ضروره أن يصح فاعل ذلك
جنباً ولا يفسد صومه ويقوى ذلك أن قول الرجل للتي صلى الله عليه وآله وسلم قد غفر
الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر يدل على أن ذلك كان بعد نزول الآية وهي انما نزلت
عام الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية ويؤيد دعوى النسخ
رجوع أبي هريرة عن التمسك بذلك كما في رواية البخاري انه لما أخبر بما قالت أم سلمة
وعائشة فقال ما علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية ابن جرير فرجع
أبو هريرة عما كان يقول في ذلك وكذا وقع عند النسائي أنه رجوع وكذا عند ابن أبي شيبة
وفي رواية للنسائي أن أبا هريرة أحال ذلك على الفضل بن عباس ووقع نحو ذلك في
البخاري وقال انه حدث بذلك الفضل وفي رواية أنه قال حدثني بذلك أسامة وأما
ما أخرجه ابن عبد البر عن أبي هريرة أنه قال كنت حدثتكم من أصبح جنباً فقد أفطر
وان ذلك من كبش أبي هريرة فقال الحفاظ لا يصح ذلك عن أبي هريرة لأنه من رواية عمر
ابن قيس وهو مقبول ومن حجج من ذلك طريق الترجيح ما نقله ابن عبد البر انه مع وثوق
حديث عائشة ولم يلقوا ما حديث أبي هريرة فأكثر الروايات عنه انه كان يفتي بذلك
وأيضاً رواية شعبة مرفوعة على رواية واحد ولا سيما وهو ما زو جثان للتي صلى الله

الظاهر وابن اللبان من الشافعية وسلكوا فرض في الحديث

ح

نيل

١٣

على التقدير كقولهم فرض القاضي التيمم يعني أن فرض بمعنى قدر وهو ضمه من مخالف لظاهر قال ابن دقيق العيد

هو أصله في اللغة لكن نفى في عرف الشرع الى الوجوب فالجمل عليه أولى انتهى قال في الفتح ويؤيده تسميته تارة كذا قوله في الحديث على كل حرم عبد

٩٨

عليه وآله وسلم والزوجات أعلم بأحوال الأزواج وأيضاً روايتهم ما وافقه للمنقول وهو ما تقدم من مدلول الآية وللمعقول وهو ان الغسل شيء واجب بالانزال وليس في فعله شيء يحرم على الصائم فان الصائم قد يحتلم بالتمار فيجب عليه الغسل ولا يفسد صومه بل يمتنع اجساماً لقوله ولا يضحي عزاء المصنف الى البخاري ومسلم ولم نجد في البخاري بل هو مما انفرد به مسلم في نظر في ذلك

• (باب كفارة من أفسد صوم رمضان بالجماع) •

(عن أبي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا قال ثم جلس فألقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعرق فيه ثم قال تصدق بهذا قال فهل على أفقر متنافسين لا يتبع أحوج اليه منافض فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه وقال اذهب فاطعمه أهلاًك رواه الجماعة وفي لفظ ابن ماجه قال اعتق رقبة قال لا أجدها قال صم شهرين متتابعين قال لا أطيق قال اطعم ستين مسكينا وذكره وفيه دلالة قوية على الترتيب ولان ابن ماجه وأبي داود في رواية وصم يوماً مأكله وفي لفظ للدارقطني فيه قال هلكت وأهلك فقال ما أهلكك قال وقعت على أهلي وذكره وظاهر هذا انها كانت مكرهة في الباب عن عائشة عند الشيخين ولفظ الدارقطني الذي ذكره المصنف قال الخطابي انه تفرد به علي بن منصور عن ابن عيسى وذكر البيهقي أن الحاكم نظر في كتاب علي بن منصور فلم يجد هذه اللفظة وفيه هلكت وأهلك وأخرجهما من رواية الأوزاعي وذكرهما أدخلت على بعض الرواة في حديثه وإن أصحابه لم يذكروها قال الحافظ وقد رواها الدارقطني من رواية سلامة بن روح عن عقیل عن ابن شهاب قوله جاء رجل قال عبد الغني في المبهلمات ان اسمه سلمان أو سلمة بن مضار البياضي ويؤيده ما وقع عند ابن أبي شيبة عن سلمة بن مضار انه ظاهراً من امرائه وأخرج ابن عبد البر في التمهيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن رجل من بني نصر هلكت استدله به على انه كان عامداً ان الهلاك مجاز عن العصيان المؤدى الى ذلك فكانه جعل المتوقع كالموقع مجازاً فلا يكون في الحديث حجة على وجوب الكفارة على الناس وفيه قال الجمهور وقال أحمد وبهض المالكية انها تجب على الناس واستدلوا به صلى الله عليه وآله وسلم لانه في حاله هلكت ولا يستفاد منه وهو ينزل منزلة العموم قال في الفتح والجواب انه قد بين حاله بقوله هلكت واحترق وأيضاً وقوع النسيان في الجماع في شهر رمضان في غاية البعد قوله وقعت

في عوم قوله تعالى وآتوا الزكوة فبين صلى الله عليه وآله وسلم تفاصيل ذلك ومن جعلها زكاة الفطر وقال تعالى قد أفطخ من تركي وثبت انها نزلت في زكاة الفطر وثبت في المعصين اثبات حصة الفلاح لمن أقصر على الواجبات قيل وفيه نظر لان في الآية وذكر اسم ربه فصلى فيه لم يوجب صلاة العيد ويحب بان يخرج بدل صلواته خمس لا يدل القول لدى انتهى وقال ابراهيم بن عيسى وأبو بكر بن كيسان الاصل نسخ وجوبها واستدل بها بحديث الفس في غيره عن قيس بن سعد بن عباد قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصدة الفطر قبل ان تنزل الزكاة فاستنزلت الزكاة لم يأمر فاولم ينهنا ونحن نفعله لكن في اسناده راوي مجهول وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ لان الزيادة في جنس العبادة لا تجب نسخ الاصل المزيده عليه لاحتمال الاستغناء بالامر الاول ولان نزول فرضه لا يوجب سقوط فرض آخر غير ان محل سائر الزكوات الاموال وهو لزكاة الفطر الرقاب كتابه عليه الخطابي

(صاعاً من تمر) وهو خمسة أرطال وثبت طرطال بغدادى وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد وعلماء الحجاز وهو مائة وثلاثون درهماً على الاصح عند الراعى ومائة وعشرون درهماً أو مائة وأربعين درهماً على

الاضح عند النوى فالصاع على الاول ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث دراهم وعلى الثاني ستمائة درهم وخمسة وعشرون درهما وخمسة اشباع درهم والاصل الكيل وانما قدر بالوزن استظهارا قال

في الروضة وقديس بكل ضبط الصاع بالارطال فان الصاع الخارج به في زمن النبي صلى الله عليه وآله ولم يكيل معروف ويختلف قدر وزنا باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحب وغيرهما والصواب ما قاله الدارمي ان الاعتماد على الكيل بصاع معاير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن لم يجده لزمه اخراج قدر يفيق انه لا ينقص عنه وعلى هذا فالقدر بخمسة ارطال وثلاث تقرير وقال جماعة من العلماء الصاع اربع حبات يكفي رجل معتدل الكففين حكا النوى في الروضة وذهب ابو حنيفة ومحمد انه ثمانية ارطال بالرطل المذكور وكان ابو يوسف يقول كتوله ما ثم رجع الى قول الجمهور لما تناظر مع ماث بالمدينة فاره الصبيان التي توارثها أهل المدينة عن أسلافهم من زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أو صاعا من شعير) ظاهره انه يخرج من أيها صاعا ولا يجزئ غيرهما وبذلك قال ابن حزم ~~السن~~ ورد في روایات أخرى ذكر اجناس أخر قاله

على امرأ في رواية رجل أفطر في رمضان وبهذا استدل المالكية على وجوب الكفارة على من أفطر في رمضان بجماع أو غيره والجمهور سألوا المطابق على المقيد وقالوا لا كفارة الا في الجماع قوله رقية استدل الحنفية بطلاق الرقية على جواز اخراج الرقية الكفارة واجب عن ذلك بانه يحمل المطلق على التقييد في كفارة القتل وبه قال الجمهور والخلاف في المسئلة مبسوط في الاصول قوله ستمين مسكينا قال ابن دقيق العبد اضاف الطعام الذي هو مصدر أطعم الى ستمين فلا يكون ذلك موجودا في حق من أطعم ستمين مساكين عشرة أيام مثلا وبه قال الجمهور وقال الحنفية انه لو أطعم الجميع مسكينا واحدا في ستمين يوما كفي ويدل على قولهم قوله فاطمه أهلك وفي ذلك دليل على ان الكفارة تجب بالجماع خلافا لمن شذذ قال لا تجب مستندا الى أنه لو كانت واجبة لما سقطت بالاعسار وتعقب جمع السقوط كسبا في رقيه أيضا دليل على أنه يجزئ التكميل بكل واحد من الثلاث لخصال وروى عن مالك انه لا يجزئ الا لا طعام والحديث يرد عليه وظاهر الحديث انه لا يجزئ التكميل بغير هذه الثلاث وروى عن سعيد بن المسيب انه يجزئ اهداء البدنة كافي الموطأ منه صلا وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب انه كذب من نقل عنه ذلك وظاهر الحديث أيضا ان الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب قال ابن العربي لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نقله من أمر بعد عدمه الى أمر آخر وليس هذا شأن التخصير ونازع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك فقال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخصير وقد روي ابن المنبر وقال ايضا ان ترتيب الثاني على الاول والثالث على الثاني بالغ يدل على عدم التخصير مع كونهم في معرض البيان وجواب السؤال فتسئل منزلة الشرط والى القول بالترتيب ذهب الجمهور وقد وقع في الروايات ما يدل على الترتيب والتخصير والذين ردوا الترتيب أكثرهم مهم الزيادة وجمع المهبل واتفق بين الروايات بتعدد الواقعة قال الحافظ وهو بعيد ان القصة واحدة وان خرج متحد والاصل عدم التعدد وجمع بعضهم بحمل الترتيب على الاولوية والتخصير على الجواز وعكسه بعضهم قوله فاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعضهم الهمزة لاكثر على البناء للمجهول والرجل الا في بسم ووقع في رواية للبخاري في قول من الانصار وفي أخرى للدرقطنى رجل من ثقف قوله بعرق فيه تمر بفتح الهمزة والراء بعدها فاق وفي رواية للثاقبي باسكان الراء وقد ذكر ذلك عليه والصواب الفتح كما قال عياض وقال الحافظ الاسكان ليس بشكر وهو الزنبريل والزنبريل هو المكمل قال في الصحاح المكمل يشبه الزنبريل يسع خمسة عشر صاعا ووقع عند الطبراني في الاوسط انه أتى بكمل فيه عشرون صاعا قال تصدق بهذا وفي اسناده ابن بن أبي سليم ووقع مثل ذلك عند ابن خزيمة من حديث عائشة وفي مسلم عنه الجهم عرقا فيه ما طعام قال في الفتح وجهه ان العرق كان في عرق لكنه كان في عرقين في حال

القسط لاني قال في الفتح ولم يختلف الطريق عن ابن عرى الاقتصار على هذين الشبهين الامتزجه ابو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع فزاد فيه السمت والزيب والسمت نوع من السمير انتهى فاق وهو

ما يقال له بالانصبة جوير منه
مسلم في كتاب التمييز عن عبد العزيز

١٠٠

قال الحافظ أما الزيب نسب أفيد ذكره في حديث أبي سميعة وأما في حديث ابن عمر فقد حكم
فيه بالوهم (على العبد والحر) ظاهره ان العبد يتزوج عن

نفسه وهو قول داود الظاهري
منقدا به قال يجب على
السيد ان يملك عبده من
الاكتساب لها كما يجب عليه
ان يملكه من الصلاة وشالقه
أصحابه والناس واحتجوا
بحديث أبي هريرة عن نوحا
ليس في العبد صدقة الا صدقة
الفطر أخرجه مسلم وفي رواية
له ابن مسعود في عبده
ولا قرصه صدقة الا صدقة
الفطر الرقيق وذلك يقتضي
أنه يملك على العبد على
سعيه وقد قدم ما عند
الجزاري قريبا في الاستثناء
ومقتضاه ان على السيد وهل
يجب عليه ابتداء أو يجب على
العبد ثم يملكها السيد وجها
لشافعي وإلى الثاني فتح الجزاري
وقال البيضاوي وجعل وجوب
زكاة الفطر على السيد
كالوجوب على العبد مجازا
ليس هو أهلا لان يكف
بالواجبات المالية ويقر بذلت
عطف الصغير عليه (والذكر
والأنثى) ظاهره وجوبه على
المرأة سواء كان لها زوج أم لا
وبه قال الثوري وأبو حنيفة
وابن المنذر وقال مالك والشافعي
والليث وأحمد وأصحق يجب
على زوجها الحاقا بالنفقة وفيه

التعميل على الدابة ليكون أهمل فيجوز ان لا يملكه لما وصل فأفرغ أسد هادي
الاسترخاء قال عرفان أراد ابتداء الحلال ومن قال عرفان أراد ما آل إليه وقد ورد في
تقرير الاطعام حديث على عند الدارطني باللفظ بطم ستين مسكينا لكل مسكين مد
وفيه فاني بخمسة عشر صاعا فقال اطعمه ستين مسكينا وكذلك عند الدارطني من
حديث أبي هريرة قال الحافظ من قال عشر ون أراد أصل ما كان عليه ومن قال خمسة
عشر أراد قدر ما يقع به الكثرة قوله تصدق بهذا استدلاله وبما ثبت له من قال ان
الكثرة تجب على الرجل فقط وبه قال الاوزاعي وهو الاصح من قول الشافعي وقال
الجمهور تجب على المرأة على اختلاف بينهم في الحررة والامة والمناخاة والمكرهة وهل
هي عليها أو على الرجل وامد الشافعي بـ كونه عن اعلام المرافقة وقت الحاجة
وتأخير البيان عن المجوز وروايتهم ان تعرف ولم تسأل فلا حاجة ولا جامع احفال
أن يكون مكرهة كما يشهد ذلك قوله في رواية الدارطني هل كنت وأهلك قول
فهل على أنقر من هذا يدل على انه فهم من الامر بالانصدق أن يكون المصدق عليه
فقيرا قوله فابن لا يتم ابا الغنيم فتنية لاية وهي الحررة والحررة الارض التي فيها الحجارة
سود يقال لاية ولوبة ونوبة بالنون كحان الجوهرى وجاعة من أهل اللغة والضيم عائد
الى المدينة أى ما بين رقى المدينة قوله فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل سب
فحكك ما شاهد من حال الرجل حيث جافنا فاعلى نفسه واشتاق فداها ما لها من كنه
فلما وجد الرخصة طمع في أن يأكل ما أعطيه في الكفاية وقيل ضحك من بيان الرجل
في مقاطع كلامه وحسن بيانه وتوسله الى مقصوده وظاهر هذا انه وقع منه ضحك
يزيد على التبرع ففعل ما ورد في صفته صلى الله عليه وآله وسلم أن ضحك كان التبرع على
غالب أحواله قوله فاطعمه أهلا استدلاله على سقوط الكفاية بالا على ان لا يقرر من
انما لا تصرف في النفس والعيال ولم يملك صلى الله عليه وآله وسلم استقرارها في ذمته
الى حين يسار وهو أحد قول الشافعي وحزمه عيسى بن دينار من المسالكية وقال
الجمهور ولا تسقط بالا عارقالوا وبس في انفسهم ما يدل على سقوطها عن المعسر بل فيه
ما يدل على استقرارها عليه قالوا أيضا والذي أذن في التصرف فيه ليس على سبيل
الكفاية وقيل المراد بالاهل المذكورين من لا تلزمه نفقتهم وبه قال بعض الشافعية
وربما وقع من التصريح في رواية بالعيال وفي أخرى من الاذن بالاكل وقيل لما كان
ماجران نفقة أهله جازله ان يقرق الكثرة فهم وقيل غير ذلك وقد طول الكلام عليه
في الفتح قوله وصبر وما كانه يعني مكان اليوم الذي جامع فيه قال الحافظ وقد ورد
الامر بالقضاء في رواية أبي أيوب وعبد الجبار وحشام بن سعد كملهم عن الزهري
وأخرجه البيهقي من طريق ابراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري وحديث ابراهيم بن
سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغيره الزيادة وحديث الليث عن الزهري في

الصحيحين

السيد بعد فلف لينة فافترقا

نظرا لانه قال ان أسير وكانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على السيد بعد فلف لينة فافترقا
وأنه ففوق على ان المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة ان نفقتها تلزمه وانما أحق الشافعي بملا واهن طريق محمد بن علي

الباق من اسناد حديث ابن عمر وزاد فيه عن ثورون وأخرجه البيهقي من هذا الوجه نزاد في اسناده ضعفه على وهو منقطع أيضا وأخرجه من حديث ابن عمر واسناده ضعيف أيضا

١٠١

وقال اسناده غير قوي قال في المجموع والحاصل ان هذه اللفظة عن ثورون ليست بمثبتة وقال في السبل الشوكاني ولا تقوم بذات حجة (والصغير) وان كان يقوم بخلافها لمحمد بن

الحسن وزفر (والكبير) ظاهره وجوبها على الصغير يمكن الخطاب عنه وابنه فوجوبها على هذا في مال الصغير والافعل من تلمذه فنقتضيه وهذا قول الجمهور وقال محمد بن الحسن هي على الاب مطلقا فان لم يكن له اب فلا شيء عليه وعن سعد بن ابن المسيب والحسن البصري لا تجب الاعلى من صام واستدل لهما بحديث ابن عباس مر فوجا صدقة الفطر طهورة للصائم من الغو والرث أخرجه أبو داود وأجيب بان ذكر التفسير خرج بخروج الغالب كما انه تجب على من لم يذنب كحقوق الصلاح أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة ونقل ابن المنذر الاجماع على انه لا تجب على الجنين قال وكان أحد يستعجه ولا يوجبها ونقل بعض الحنابلة رواية عنه بالاجاب وبه قال ابن حزم الصكن فبدهائة وعشرين يوما من يوم حمل أمه به وتعقب بان الحمل غير محقق وبانه

الصحيح بن دونه او وقت الزيادة أيضا في مرسل سعد بن المسيب ونافع بن جبير والحسن ومحمد بن كعب وبمجموع هذه الطرق الاربع يعرف ان لهذه الزيادة أصلا وقد حكى عن الشافعي انه لا يجب عليه النضا واستدل بانه لم يقع التصريح في الصحيحين بالنضا ويجب ان عدم ذلك كره في الصحيحين لا يستلزم عدمه وقد ثبت عند غيرهما كما تقدم وظاهر اطلاق اليوم عدم اشتراط الفورية

• (باب كراهة الوصال) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوصال فقالوا انك تنهيه فقال اني است كأحدكم اني أظل بطعمي ربي ويسقيني وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيكم والوصال فتقبل انك تواصل قال اني أيت بطعمي ربي ويسقيني قالوا من العمل ما تطيقون وعن عائشة قالت نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال رحمة لهم فقالوا انك تواصل قال اني است كما هيئتكم اني بطعمي ربي ويسقيني متفق عليهن وعن أبي سعيد انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تواصلوا فأيكم أراد أن يواصل فليتواصل حتى الصبر قالوا انك تواصل يا رسول الله قال است كما هيئتكم اني أيت لي طعام بطعمي وساق يسقيني رواه البخاري وأبو داود وفي الباب عن أنس عند الشافعي وعن بشير بن الخصاصية عند أحمد بن حنبل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوصال وقال انما يفعل ذلك النصارى وأخرجه أيضا الطبراني وسعد بن منصور وعبد بن حماد قال في الفتح اسناده صحيح وعن أبي ذر عند الطبراني في الاوسط وعن رجل من الصحابة عند أبي داود وغيره قال في الفتح واسناده صحيح بالنظر نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخيامة والمواصلة ولم يحرمهما وقد تقدم قوله بطعمي ربي ويسقيني قال في الفتح اختلف في معناه فقيس هو على حقيقة وانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتي طعاما وشرابا من عند الله كرامة له في ليلتي صيامه وتعبه ابن بطال ومن تبعه بانه لو كان كذلك لم يكن مواصلة ولا بان قوله أظل يدل على وقوع ذلك في النهار وأجيب بان الرابع من الروايات انما أيت دون اظل وعلى تقدير الثبوت فليس حل الطعام والشراب على الجوارز أو على من حل له لظنل على الجوارز على التمثل فلا يضر شيء من ذلك لان ما يؤتي به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابه لا يجري عليه أحكام المسكين وقال الزين بن المنبر هو مجمل على ان اكله وشربه في تلك الحال كالأكل الذي يحصل له الشبع والري بالاكل والشراب ويسقره ذلك حتى يستيقظ فلا يظل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص من أجره وقال الجوهري وهو مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة فكانه قال بطعمي ربي

لا يمتني صغير الغلة ولا عرفوا استدلاله بقوله في حديث ابن عباس طهورة للصائم على انه لا تجب على الفقير كما تجب على الغني وقد ورد ذلك صريحاً بحديث أبي هريرة عند أحمد وفي حديث ثعلبة بن أبي صعيرة عند الدارقطني وعن الحنفية لا تجب الاعلى

من . لان انصا او مقتضاه انما الانجيب على الفقه على قاعدتهم في الفرق بين الغنى والفقر واستدل لهم بمحدث انما هو برة
 المتقدم لاصدقة الاعن ظهوره في

يومه ومن تلزمه نفقة حال ابن
 بركة لم يدل دليل على اعتبار
 المصايب فيها لانها زكاة
 بدنية لا مالية قال الحافظ
 الشوكاني في السبيل وظاهر
 الاحاديث بان التطهرة طهرة
 لقصائهم من الله والرفث
 وطهارة للمساكين وهكذا
 ما ورد من الامر باغناء الفقراء
 في هذا اليوم يدل على ان
 المعبر وجود قوت هذا اليوم
 قن وحده وجد زيادة عليه
 أخرجه عن الفطرة ومن لم يجد
 الاقوت اليوم فلا فطرة عليه
 لانه اذا أخرجهما احتاج الى
 النفقة في هذا اليوم وصار
 معه فالفطرة اذا صرح ما ورد
 من ايجابها على الغنى والفقير
 فقد عرفت ما هو الغنى وعرفت
 ان الفقير من لا يجد ما يجهده
 الغنى في ايجاب الفطرة على
 الفقير لا يستلزم ان يخرج قوت
 يومه (من المسلمين) دون
 الكفار لانها طهرة والكفار
 ليسوا من اهلها ذرغب واحد
 ان مالها تفسدها من بين
 الثقات وفيه نظر فتدرواها
 جماعة عن بعض عدلى حقهلم
 كاذ كره في الفتح والتبطلاني
 فراجع ان شئت (وامر) صلى
 الله عليه وآله وسلم (بها) أى
 بالفطرة (ان تؤذى قبل خروج الناس الى الصلاة) أى صلاة العيد وأخرج أبو داود
 وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه من حديث ابن عباس قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر

الاكل الشارب وهذا هو الظاهر قولنا ماكم والوصال وقع في رواية لاحد من تين وفي
 رواية الثالثة ثلاث مرات واسنادها صحيح قوله فاكثر ما يسكون الكاف وبضم اللام أى
 اجلا ومن المشقة في ذلك ما يطبقون - وكفى عياض عن بعضهم انه قال هو - منة قطع
 ولا يصح لغة قولنا رجة لهم استدلالهم من قال ان الوصال مكروه غير محرم وذهب الاكثر
 الى تحريم الوصال وعن الشافعية وجهان التحريم والكراهة وأحدث الباب يدل
 على ما ذهب اليه الجمهور واجابوا بان قوله رجة لا يمنع التحريم فان من رجهه لهم أن
 حرمه عليهم ومن ادلة القائلين بعدم التحريم ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه
 واصل باصحابه ما أوأان يمتوا عن الوصال واصل بهم يوم ما يوم ما ثم رأوا الهلال فقال
 لو تأخر لزدتكم كالتسكيل اهـ - حين أوأان يمتوا وهكذا في البضارى وغيره وأجاب
 الجمهور عن ذلك بان واصلته صلى الله عليه وآله وسلم بهم بعد منية لهم - لم يكن تقريرا
 بل تقريرا وتذكيرا واحقل ذلك منهم لاجل ملة النبي في تاكيد جرحهم لانهم اذا
 بأمره ظهرت لهم حكمة النبي وكان ذلك ادعى الى قبولهم ما يقرب عليه من المال في
 العبادة والتقصير فيها هو اهم منه وارجح وظائف الصلاة والقرآن وغير ذلك ومن
 الادلة على ان الوصال غير محرم حديث الرجل من الصحابة الذي قدمنا ذكره فانه صرح
 بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم الوصال ومنهم ما رواه البراء الطبراني من حديث
 حمزة قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال وليس بالعزيمة ومنها اقدم
 الصحابة على الوصال بعد النهي فان ذلك يدل على انهم فهموا ان النهي للتعزیه لا التحريم
 كما قال الحافظ وقد ذهب الى جوازهم عدم المشقة عند الله بن الزبير وروى ابن ابي شعبة
 عنه باسناد صحيح انه كان يواصل خمسة عشر يوما رزق الله من الصباة اخت أبي سعيد
 ومن التابعين عبيد الرحمن بن أبي نعيم وعاصم بن عبد الله بن الزبير وابراهيم بن زيد النخعي
 وأبو الجوزاء كافي الفتح وهو الظاهر فلا أقل من أن تكون هذه الأدلة التي ذكروها
 صارفة للنهي عن الوصال عن حقيقته وذهبت الهادوية الى كراهة الوصال مع عدم
 المنية وحرمة مع النية وذهب أحمد وإسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من
 المالكية الى جواز الوصال الى الصلح حديث أبي سعيد المذكر في الباب ومثله
 ما أخرجه الطبراني من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يواصل من صهر
 الى صهر وأخرجه أحمد ودعيد الرزاق من حديث علي فان كان اسم الوصال انما يصدق
 على اصحاب جميع الليل فلا معارضة بين الاحاديث وان كان يصدق على أعينهم من ذلك
 فيبقى العام على الخاص ويكون المحرم ما زاد على الاساك الى ذلك الوقت

• (باب آداب الافطار السحور) •

عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا أقبل الليل وأدبر النهار

وتحابت

بالفطرة (ان تؤذى قبل خروج الناس الى الصلاة) أى صلاة العيد وأخرج أبو داود

وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه من حديث ابن عباس قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر

طهارة الصائم من اللغو والرفث وطهارة المساكين فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات قال الحافظ الشوكاني فهذا يدل على أنه

١٠٢

وغابت الشمس فقد أطر الصائم وعن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه ما وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله عز وجل أن أحب عبادي إلى أجمعهم فطرواواه أحمد والترمذي حديث أبي هريرة قال الترمذي حديث حسن غريب وفي الباب عن عائشة عند الترمذي وصححه أنه سئل عن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحدهما يجعل الإفطار ويجعل الصلاة والاخر يؤخر الإفطار ويؤخر الصلاة فقالا فقالا أمهما يجعل الإفطار ويجعل الصلاة قبل لها عبد الله بن مسعود قالت هكذا منع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاخر أبو موسى وعن أبي هريرة - حديث آخر عند أبي داود والنسائي وابن ماجه - بالنظر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الدين ظاهرا ما جعل الناس الإفطار لأن اليهود والنصارى يؤخرون وعن سهل بن سعد حديث آخر عند ابن حبان والحاكم بالنظر لا تزال أمتي على ما أنت في انتظار فطرهم اليوم وعن أبي ذر عند أحمد وسفيان وعن ابن عباس وأنس أشار إليهما الترمذي قال بن عبد البر أحاديث تعجيل الإفطار وتأخيرها الصور صحاح متواترة وأخرج عبد الرزاق وغيره بإسناد قال الحافظ صحيح عن عمرو بن ميمون الأودي قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أسرع الناس إفطارا وأبطأهم صورا قوله إذا قبل الليل زاد البخاري في روايته من ههنا وأشار باصبعه قبل المشرق والمراد وجود الظلمة قوله وأدبر النهار زاد البخاري في روايته من ههنا يعني من جهة المغرب قوله وغابت الشمس في رواية للبخاري وغربت الشمس ذكر في هذا الحديث ثلاثة أمور وهي وإن كانت متلازمة في الأصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة فقد بطلت أقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون أقبالا حقيقة بل لوجود أمر يغطي ضوء الشمس وكذلك أدبار النهار فمن غاب غروب الشمس قوله فقد أطر الصائم أي دخل في وقت الفطر كما قال الأخفش إذا قام بخير وأنتهم إذا أقام بتمامه ويحتمل أن يكون معناه فقد صار فطرا في الحكم ليكون الليل ليس طرفا للصيام الشرعي وقال ابن خزيمة هو أنظر خبره معناه الأمر أي فليطه فطر ويرجع الأول ما روي في رواية عند البخاري فقد حل الإفطار قوله ما عجلوا الإفطار زاد أبو ذر في حديثه وأخروا الصورا أخرجه أحمد وسفيان ومطهرية أي متدفعاهم ذلك امتثالاً لله سنة ووقفا عند حددها قال المهاب والحكمة في ذلك لا يزال في النهار من الليل ولأنه أرفق بالصائم وأزكى له على العبادة انتهى وأضاف تأخيرها تشبيهه باليهود قائمهم فطرون عند ظهور النجوم وقد كان الشارع يأمر بمخالفتهم في أفعالهم وأقوالهم واتفق العلماء على أن محل ذلك إذا تحقق غروب الشمس لرؤية وأخبار عدلين أو عدل وقد صرح الحديث القدسي بأن مجعل الإفطار أحب عباد الله إليه

طهارة الصائم من اللغو والرفث وطهارة المساكين فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات قال الحافظ الشوكاني فهذا يدل على أنه لا يكون إخراجها بعد الصلاة زكاة فطر بل صدقة من صدقات التطوع والكلام في زكاة الفطر فلا يتجزئ بعده الصلاة وفي الصحيحين من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بزكاة النظر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة فهذا يدل على أن وقتها يوم الفطر قبل الخروج إلى الصلاة العيد وأمكن قدر روى البخاري وغيره من حديث ابن عمر أنهم كانوا يعطون قبل الفطر يوم أو يومين فقطصر على هذا التقدير في التعجيل وهو مستفاد أيضا من حديث فن أداها قبل الصلاة فهي صدقة مقبولة فان المراد القلبية القريبة لا القلبية البعيدة التي تنافي حديث أنها طهارة للصائم من اللغو والرفث وطهارة المساكين انتهى وفي هذا الحديث التحديث والعنفنة والقول وأخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كلفني خروج في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر صاعا من طعام) هو البرقولة في الحديث الثاني أو صاعا من شعير قال النووي رشتي والبر على ما كانوا يفتنون في الحضرة والضرر فلولاه أن أداها طعام البر لذكره عند التفضيل وحكي المنذري في جواهر السني عن بعضهم اتفاق العلماء على أن المراد هنا وقال بعضهم كانت لفظة الطعام

تستعمل في الحنطة عند الاطلاق حتى اذا قبل اذهب الى سوق الطعام فهو منه سوق القمح واذا غلب العرف نزل اللفظ عليه لان ما غلب استعمال اللفظ

١٠٤

فيه كان خطأه عند الاطلاق أقرب ونعتبه ابن

المتذرع في حديث أبي سعيد المذكور في باب صاع من زبيب فاما جامة معاوية وجاءت السمراء

لانه يدل على انها لم تكن قوتالهم قبل هذا ثم قال ولا تعلم في القمح خبرا ثابتا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

يعتد عليه ولم يكن البريوي مثذ

بالمدينة الا ان النبي ليس بهرمه

فكيف يتوهم انهم اخرجوا

عالم يمكن موجدوا وأما

ما أخرجه ابن خزيمة والحاكم

في صحيحهما من طريق ابي جعفر

عن عبد الله بن عبد الله بن

عثمان بن حكيم عن عيسى بن

عبد الله قال قال أبو سعيد

وذكر واعنده صدقة رمضان

فقال لا أخرج الا ما كنت

أخرج في عهد رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم صاع عمر

أوصاع حنطة أو صاع شعير

أوصاع أقط فقال له رجل من

القوم أرمدين من قم فقال

لذلك قيمة معاوية لا أقبلها

ولا أعليها فقال ابن خزيمة

بعد ان ذكره ذكر الحنطة

في خبر أبي سعيد غير محفوظ

ولا أدري عن الوهم ويدل على

انه خطأ قوله فقال رجل الخ

اذلو كان أبو سعيد أخير

انهم كانوا يخرجون منها

فلا يرغب عن الانصاف في هذه الصفة الامن كان حظه من الدين قليلا كما فعله الرافضة ولا يجب تعجيل الاطارات تقدم في الباب الاقول من اذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالواحدة الى الدهر كما في حديث أبي سعيد (وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفرط على رطب فيل أن يصلي فان لم تسكر رطبات فقرات فان لم تسكر غمرات

حساحوا من ما رواء أجد وأبو داود والترمذي وعن سليمان بن عامر الضبي قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أفطر أحدكم فليأططر على غرقان ليجد فليططر على

ما فانه طهور ورواه النسائي والترمذي وعن معاذ بن زهرة انه بلغه ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم كان اذا أفطر قال اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت رواء أبو داود

حديث أنس حسنه الترمذي وقال أبو بكر البزار لا يدل رواء عن ثابت عن أنس الا جعفر

ابن سليمان وقال أيضا رواء النسيطي فأنكره عليه وضعف حديثه وقال ابن عدي تفرد

به جعفر عن ثابت والحديث مشهور بعد الزاقي تابعه عمار بن هريرة وسعيد بن سليمان

النسيطي قال الحافظ أخرجه أبو يعلى عن إبراهيم بن الحجاج عن عبد الواحد بن ثابت عن

ثابت عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن ينظر على ثلاث غمرات

أو ثمن لم تصبه النار ورواه عبد الواحد قال البخاري منكر الحديث وروى الطبراني في الاوسط

من طريق يحيى بن أيوب عن جندب عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا

كان صائما لم يصل حتى يأخيه برطب وما فدا كل ويشرب واذا لم يكن رطب لم يصل حتى

يأخيه بقر وما وقال تفرد به مسكين بن عبد الرحمن عن يحيى بن أيوب وعنه ذكر ابن عمر

وأخرج أيضا الترمذي والحاكم وصححه عن أنس مرفوعا عن وجد القرف فليططر عليه

ومن لم يجد القرف فليططر على الماء فانه طهور وحديث سليمان بن عامر أخرجه أيضا ابن

حبان والحاكم وصححه وأبو حاتم الرازي وروى ابن عدي عن عمران بن حصين

بهما واسناده ضعيف وحديث معاذ مرسى لانه لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وفد رواء الطبراني في الكبير والدارقطني من حديث ابن عباس بسند ضعيف ورواه

أبو داود والنسائي والدارقطني والحاكم وغيرهم من حديث ابن عمر وزاد ذهب الطعام

رايت العروق وثبت الاجران شاء الله قال الدارقطني اسناده حسن وعند الطبراني عن

أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أفطر قال بسم الله اللهم لك صمت وعلى

رزقك أفطرت واسناده ضعيف لان فيه داود بن الزرقان وهو مقروك لابن ماجه عن

عبد الله بن عمر مرفوعا ان الصائم يدعو ولا تزد وكان ابن عمر اذا أفطر يقول اللهم اني أسألك

برحمتك التي وسعت كل شيء ان تغفر لي ذنوبي وحديث أنس وسليمان يدلان على

مشروعية الاططار القرفان عدم فيما لم يكن حديث أنس فيه دليل على أن لرطب من

التمر أو من اليابس فيقدم عليه ان وجد وانما شئع الاططار بالقر لانه لم يكل ولو

على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاعا ما كان الرجل يقول

يقوى

له أرمعين من قم وقد أشهر أيضا أبو داود والرواية ابن اسحق هذه وتلان ذكر الحنطة فيمن لم يجد

(وكان طعامنا الشعيرة والزيت والاطم) وهو ابن نجاة ذنبه زبدة فان أفسد الملح جزوه لم يميز وان ظهر عليه ولم يفسده فوجب بلوغ خلطه صاعا (والقمر) زاد الطعاوى من طريق أخرى ١٥٥ عن عباس فلا يخرج غيره وهو يؤيد

تعلق ابن المنذر ان قال ان قوله صاعا من طعام هبة ثمان قال صاعا من حنطة كما مر وسجل البرماوى كالسكر ما في الطعام هنا على القوى الشامل لكل مطعم قال ولا يشاق تخصيص العام فيما سبق بالبر لانه قد عطف عليه الشعب فدل على التعمير ليس هو من عطف الخاص على العام نخوفوا كنهه وتقل ولا تكتنه وجبريل فان ذلك انما هو في اذا كان الخاص أشرف وهنا بالعكس انتهى فليتامل مع ما سبق قال النوى عكسك بقول معاوية من قال بالمدن من الخنطة وفيه نظر لانه قل صاعا قد شاقه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول مصيبة منه وأعلم بحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه لانه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أبي سعيد ما كان عليه من شدة الاتباع والتسليم بالآثار وترك العدول الى الاجتماع مع وجود النص وفي صنيع معاوية وموافقة الناس له دلالة على جواز الاجتماع وهو محمول كنه مع وجود النص فاسد الاعتبار قال الحافظ الشوكاني في الدرارى وقد ذهب بعض الصحابة الى أن القطر من العرف صاع

بقوى البصر الذي يضعف بالصوم وهذا أحسن ما قيل في المناسبة وبين وجه الحكمة وقيل لان الجلبوى وافق الايمان ويرق القلب واذا كانت العلة كونه حلوا والخلوة ذلك التأثير فيخلق به الحلويات كلها اماما كان أشد منه في الخلوة فيشعوى الخطاب وما كان مسابا له فيلحنه وحديث معاذ بن زهرة فيه دليل على انه بشرع للسامان ان يدعوه عند افطاره بما اشقى عليه من الدعاء وكذلك ما مرنا ذكرناه في الباب قوله حسا حوات أى شرب شرابات والمسوة المرة الواحدة (وعن أبي ذر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول لا تزال أمتي بحجر ما أخر السحور ويهلوا بالطرروا أحود وعن أنس اب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تسهروا فان في السحور بركة رواء الجماعة اذ أبادود وعن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان فضلا من صيام أو صيام أهل الكتاب أكلة السحور رواء الجماعة الا البخارى وابن ماجه) حديث أبي ذر في اسناده سليمان بن أبي عثمان قال أبو حاتم مجله ول في الباب عن أبي ليلى الانصارى عند النسائي وأبي عوانة في مصححه بخو حديث أنس وعن ابن مسعود وعند النسائي والبخارى بخو أيضا وعن أبي هريرة عند النسائي بخو أيضا وعن قررة بن اياس المازنى عند البخارى بخو أيضا وعن ابن عباس عند ابن ماجه والحاكم بلنظ استمعوا بطعام السحور على صيام النهار وبقلة التمار على قيام الليل وله شاهد في علل ابن أبي حاتم عنه وقسمه له رواية لابن داسية في سنن أبي داود وأخرجه ابن حبان بافظ نعم حضور المؤمن القوم وعن ابن عمر عند ابن حبان بلنظ ان الله ولا تكتنه يصلون على المتسهرين وفي رواية له عنه تسهروا ولو بجرعة من ماء وعن زيد بن ثابت عند الشيخين انه كان بين تسهره صلى الله عليه وآله وسلم ودخوله في الصلاة قد رما بقرأ الرجل خمسين آية وعن أنس عند البخارى بخو وعن أبي سعيد عند أحمد بافظ السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم كبرعة من ماء فان الله ولا تكتنه يصلون على المتسهرين ولا عيدين منصرفين من طريق أخرى تسهر واولو بالقامة قوله ما أخر والسحور رأى مدة تأخيرهم وفيه دليل على مشروعية تأخير السحور وقد تقدم قول ابن عبد البر ان أحاديث تأخير السحور وصحاح متواترة قوله فان في السحور بركة يفتح السين وضعها قال في الفتح لان المراد بالبركة الاجر والثواب فيناسب الغم لانه مصدر أو البركة كونه يتقوى على الصوم ويضطلعه ويخفف المشقة فيه فيناسب الفتح لانه اسم لما يتسهر به وفيه دليل على مشروعية التسهر وقد نقل ابن المنذر الاجماع على ندية السحور انتهى وليس بواجب لما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه انهم واصلوا من مقويات مشروعية السحور ما فيه من الخافعة لاهل الكتاب فانهم لا يتسكرون كما صرح بذلك حديث عمرو بن العاص وأقل ما يصل به التسهر ما يتناول المؤمن من ماء كؤل أو مشروب ولو بجرعة من ماء كما

وقد حكاه ابن المنذر عن علي وعثمان وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه اسماء بنت أبي بكر باسانيد مصححة كما قاله الحافظ والله ذهب أبو حنيفة وقد عكسوا بحديث ابن

عبداس مرفوعاً صدقة الفطر مدان من قم أخرجه الحاكم وأخرج نحوه الترمذي من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً وفي الباب أحاديث متعددة ١٠٦ ذلك انتهى وقال في السيل وقد ذكرت في شرحي للفتاوى أن

تقدم في الأحاديث

• (أبواب ما يعيم الفطر وأحكام الفضا)

• (باب الفطر والصوم في السفر)

(عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال نبي صلى الله عليه وآله وسلم أأصوم في السفر وكان كشيء الصيام فقال إن شئت فسم وإن شئت فاطر رواه الجماعة وعن أبي الدرداء قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شهر رمضان في حرس شديد حتى كان أحدنا يلضع يده على رأسه من شدة الحر وماذا يصائم إلا ول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعبد الله بن رواحة وعن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فرأى رجلاً من بني النضير لا يظال عليه فقال له ما ذاك قالوا يصائم فقال ليس من البراءة يوم في السفر وعن أنس قال كنا سائر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعب الصائم على المنظر ولا المنظر على الصائم وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج من المدينة ومعه عشرة آلاف وذلك على رأس ثمانين شهراً ونصف من مقدمه المدينة فسار من معه من المسلمين في سكة يصوم ويصومون حتى إذا بلغ الكديد وهو ما بين عسنان وقديد أظفروا واطفروا ونابوا فخذ من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالاختلاف ثم تفرق على هذه الأحاديث لأن مسلماً معه في حديث ابن عباس من غير ذكر عشرة آلاف ولأن شيخ المروج وعن حمزة بن عمرو الأسلمي أنه قال يا رسول الله أجدهم في قوة في الصوم في السفر فهل على جناح فقال هي رخصة من الله تعالى فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه رواه مسلم والنسائي وهو أقوى الدلالة على فضيلة النظر وعن أبي سعيد وجابر قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم الصائم ويصوم الفطر فلا يعيب بعضهم على بعض رواه مسلم وعن أبي سعيد قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى مكة ونحن صيام قال فقل لا تتركوا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنكم قد نفوتتم من عدوكم والنظر أقوى لكم فكانت رخصة فنام صام ومنهم من أظفروا ثم نزلوا فتركوا آخر فقال إنكم معصو عدوكم والله أقوى لكم فاطر وافككنا عزمة فاطرنا ثم لقد رأيتنا صوم بعد ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر رواه أحمد ومسلم وإبو داود أقوالاً أصوم قال ابن دقيق العيد ليس فيه نص صريح بأنه رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع وم رمضان في السفر قال الحافظ هو كما قال بالنسبة إلى سياق حديث الباب لكن في رواية لمسلم أنه أحابه بقوله هو رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح

الأحاديث الواردة بأن الفطرة نصف صاع من الخنطة تنتهض للاستحاج وذكر الكلام على ما ذكره أبو سعيد فليرجع إليه انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر) فعبد الله الأسدي أي بصاع الفطر نصف صاع من بر والبراد بالأس معاً ومن معه كما لا يجمع الناس حتى يكون اجتماعاً كما فصل عن أبي حنيفة أنه استدل به وبالك من فافع فكان ابن عمر لا يخرج إلا التمر الأصغر واحدة فإنه أخرج شعير أو هو يدل على أن التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر ومذهب الشافعية أن الواجب جنس القوت العشر وكذا لا قطع لحديث أبي سعيد السابق وفي معناه اللبن والخبز فيعزى كل من الثلاثة أن هو قوته وجاءت أحاديث أخرى بأجناس أخرى من قم وسلت وزبيب وأقوا كلها محمولة على أنها غالب أقوات المهاجرين ويوجب زبيب الأعلى عن الأدنى ولا عكس والاعتبار بزيادة الاقتيات في الأصغر فالبرخي من التمر والأرز والتمر خي من التمر لأنه أبلغ في الاقتيات والتمر خي من الزبيب

عليه

وقال الحنفية بتعريف بين البر والخبز والتمر والقمي والسويق والزبيب والقمي أولى من البر والدرهم أولى

من الدقيق فيمباري عن أبي يوسف وقال المالكية من أغلب قوت المراك أوقوت البالد الذي هو فيه من معبر وهو لقمع

والشعب والارث والذوق والدخن والعمر والزيب والافط غير العلس الا ان يقتات غير العشر والافط كالتين والقطاني والورق
والعصا المبين فانه يخرج منه على المشهور كذا في القسطاني ١٠٧ والظاهر من الاحاديث ان اول التخصير قال

الحافظ في الفتح وكان البخاري
اراد بفتح رين التراجم الاشارة
الى ترجيح التخصير في هذه الانواع
انتهى (على) ولي (الصغير) الذي
لم يحتمل من ماله ان كان له مال
او على من تلمسه نفقته وبه
قال الائمة الاربعة والجمهور
خلافا له مدين الحسن - حيث
قال على الاب معلقا (والكبير
والحر والمملوك) وهذا آخر
كتاب الزكاة وبالله التوفيق

(بسم الله الرحمن الرحيم)

• (كتاب وجوب الحج ونفله) •
قدمه على الصيام لمدايسة لطيفة
ذكرها الحافظ هدى الساري
مقدمة نفع الباري ورتبه على
مقاصد متنااسبة كما تضع من
احاديث الباب والحج بفتح الحاء
وكسر هاء ربه ما قرئ بالفتح لامة
اهل العالمية والكسرة لامة
وفوق سيمويه يثم ما جعل على
المكسور مصدرا واحما للتعامل
والمفتوح مصدرا وقال
ابن السكيت بالنفع القصد
وبالكسر القوم الجلباج وقال
الجوهري والجملة بالكسر المودة
الواحدة وهو من الشواذل ان
القباس بالنفع وهو موصى على
اختاره انه بالفتح الاسم ومعنى
الحج في لامة القصد وقال الخليل
صخرة القصد الى معظم وفي

عليه وهذا شهر فانه سال عن صيام القرصة لان الرخصة انما تطلق في مقابل ما هو
واجب وصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم عنه انه قال يا رسول الله انه
صاحب ظهر أعاجيل أسافر عليه وأكره برعا صا في هذا الشهر ويريد في رمضان وأنا
أجد القوم وأجدني أن أصوم أهون علي من أن أؤخره فيكون ذلك فقال أي ذلك قلت
وفي هذا الحديث دلالة على استواء الصوم والافطار في السفر قوله في شهر رمضان هذا
لفظ مسلم وفي البخاري خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره وبرواية
مسلم يتم المراد من الاستدلال ويتوجه به الرد على ابن حزم حيث زعم ان حديث أبي
الدرداء هذا لا يجتمع فيه لاحتمال ان يكون ذلك الصوم تطوعا وقد قيل ان هذا السفر هو
غزوة الفتح وهو وهم لان أبا الدرداء ذكر ان عبد الله بن رواحة كان صائما في هذا السفر
وهو استشهد بموته قبل غزوة الفتح بخلاف وان كانا جميعا في سنة واحدة وأيضا
الذين صاموا في غزوة الفتح جماعة من الصحابة ولم يستثن أبو الدرداء في هذه الرواية مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا عبد الله بن رواحة وفي هذا الحديث دليل على انه
لا يكره الصوم لمن قوى عليه قوله في سفر في رواية للبخاري وابن خزيمة انهم غزوة الفتح
قوله ويرى لاقط ظل عليه زعم مغلطاي انه أبو اسرائيل وعز ذلك الى ميم مائة الخطيب
ولم يقل ذلك في هذه القصة وانما قاله في قصة الذي نذر ان يصوم ويقوم في الشمس وكان
ذلك يوم جمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب قال الحافظ لم تنفع على اسم هذا
الرجل قوله ليس من البر الخ فقد أشار البخاري الى أن السبب في قوله صلى الله عليه وآله
وسلم هذه الآية هو ما ذكر من المشقة التي حصلت للرجل الذي ظلم عليه وفي ذلك دليل
على ان الصيام في السفر لمن كان يشق عليه ليس بقضية وقد اختار السلف في هذه
المسئلة أن صوم رمضان في السفر ففاته طائفة لا يجوز الصوم عن القرص بل من
صام في السفر وجب عليه قضاءه في الحضر وهو قول بعض الظاهرية وحكا في البحر
عن أبي هريرة وداود والائمة قال في الفتح وحكى عن عمرو بن عمرو وأبي هريرة
والزهري وأبراهيم النخعي وغيرهم انتهى واحتجوا بقوله تعالى فن كان منكم مريضا
أو على سفر فعدة من أيام أخر قالوا ان ظاهر قوله فعدة أي فالواجب عليه عدة
وتأوله الجمهور بان التعداد فافتر فعدة واحضوا أيضا بحديث ابن عباس
المذكور في الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفطار في السفر وكان ذلك آخر
الامرين وان الصحابة كانوا يأخذون بالاتسراف لا يتحرمون فعله فزعوا ان صومه صلى
الله عليه وآله وسلم في السفر منسوخ وأجاب الجمهور عن ذلك بان هذه الزيادة مدرجة
من قول لزهري كما جزم بذلك البخاري في الجهاد وكذلك وقعت عند مسلم مدرجة وبار
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما بعد هذه القصة كما في حديث أبي عبد الله المذكور
في آخر الباب بالظلم لا تقدر أيتها الصوم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك

الشرع القصد الى البيت الحرام باعمال مخصوصة يلزمها وقوف بعمر قبله عاشرة ليلة وطواف ذي طهر اختص بالبيت
عن يساره بمعاو وجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة وقوا جمعوا على انه لا يكره الا ان يكره كالمسافر والاختلاف هل

ابن القصار عن مالك انه على الفور وتابعه ١٠٨ العراقيون ويشهر صاحب الذخيرة وصاحب الفوائد وابن

في السفر واحتموا أيضا بما أخرجه مسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج عام الفتح في رمضان فنام حتى بلغ كراع الغميم وصام الناس ثم دعا بقدم من ماء فرفع فيه حتى اقر الناس ثم شرب فقبل به - كذلك ان بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة وفي رواية انه ان الناس قد شق عليهم الصيام وانما يظنون فيما فعلت فدعا بقدم فمدح من طاب بعد العصر الحديث وسماقي وأجاب عنه الجمهور بأنه انما نسبهم الى العصيان لانه عزم عليهم فخالوا واحتموا ايضا بما في حديث جابر المذكور في الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس من البر الصوم في السفر وأجاب عنه الجمهور بأنه صلى الله عليه وآله وسلم اقصا قال ذلك في حق من شق عليه الصوم كما في بيانه ولا شك ان الانظار مع المشقة الزائدة افضل وفيه نظر لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ولكن قيل ان السياق والقرائن تدل على القصد - من قال ابن دقيق العيد وفتني أن ينتبه للفرق بين دلالة السبب والسياق والقرائن على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم وبين مجرد ورود العام على سبب فان بين المقامين فروقا واضحة ومن أجراه المجري واحدا لم يصب فان مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التعميم به - كنزول آية المدة في قصة رده صفوان وأما السياق والقرائن الدالة على مراد المتكلم فهي المرشد في بيان الجماعات كافي حديث الباب وايضا في البراءة لم يزلهم عدم صحة الصوم وقد قال الشافعي يحتمل ان يكون المراد ليس من البر السفر وض الذي من خلفه ثم وقال الطحاوي المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو أعلى المراتب وليس المراد به اخراج الصوم في السفر عن ان يكون برا لان الانظار قد يكون أبر من الصوم اذا كان لفتوى على لقاء العدو وقال الشافعي نفى البر المذكور في الحديث محمول على من أبي قبول الرخصة وقدرى الحديث النسائي بلفظ ليس من البر ان تصوموا في السفر وعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوا قال ابن القطان اسندها حسن متعل ببعض الزيادة قرواها الشافعي ورجع ابن خزيمة الأول واحتموا ايضا بما أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف هو فوج الصائم في السفر كالأطراف في الحضر ويحجب عنه بان اسنده ابن لهيعة وهو ضعيف ورواه الاثر من طريق أبي سلمة عن أبيه مر فوجا قال الحافظ والموقوف عن أبي سلمة عن أبيه موقوفاه - كذلك أخرجه النسائي وابن المذرور ورجع عنه ابن أبي حاتم والبيهقي والدارقطني ورجع عنه فهو ومقطوع لان أباه لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحته فهو محمول على الحالة التي يكون الفطر فيها أو من الصوم كتحالة المشقة جمع بين الأدلة واحتموا ايضا بما أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه عن أنس بن مالك الديلمي بانظرا انه وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة ويحجب عنه بأنه مختلف فيه كما قال ابن أبي حاتم وعلى تسليم صحته فالوضع لا يستلزم عدم صحة الصوم في السفر وهو محل النزاع وذهب الجمهور ومنهم ممالك والشافعي وأبو حنيفة الى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه

وكانت امرأة من خثعم غير منصرفة قال العوامي كالركى للعليه ووزن ولم
الفضل من يجلو من يجلو العين ونعقب في الصابغ فقال ان لم يجد لي هذا على سق قلم من الجنيح أو القطم من النابغ، و

يجب اذ ليس فيه وزن الفعل المعتبر عندهم ولو قيل بانه على وزن دسر ح لازم منع صرف جعفر وهو باطل بالاجماع انتهى
(بجعل الفضل ينظر اليها وتنتظر اليه) زاد البخاري في أبواب ١٠٩ الاستئذان وكان الفضل ينظر اليها

أي جلا وأقبل امرأتين ختم
وضيقة وطلق الفضل ينظر اليها
وأجبه حسنها (وبعد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
بصرف وجه الفضل الى الشق
الآخر) بكسر الشين وفتح الخاء
(فقال أي المرأة يا رسول الله
ان فرضة الله على عباده في الحج
أدركت أي حال كونه شيعيا)
كبير لا يثبت على الرحلة
واختلفت طرق الاحاديث في
السائل عن ذلك هل هو امرأة
أو رجل وفي المسؤل عنه أيضا
ان يجمع عنه هل هو أب وأم
أو أخ فأكثرت طرق الاحاديث
الخصومة دالة على ان السائل
امرأة سألت عن أبيها كما هو في
أكثر طرق حديث الفضل
وحديث عبد الله أخيه وحديث
علي وفي الثاني من حديث
الفضل ان السائل رجل سأل
عن أمه وفي صحيح ابن حبان من
حديث ابن عباس ان السائل
رجل يسأل عن أبيه وعند
النسائي أيضا ان امرأة سألت
عن أبيها وفي حديث بريدة
عن الترمذي ان امرأة سألت
عن أمه وفي حديث حصين بن عوف
عن ابن ماجه ان السائل رجل
سأل عن أبيه وفي حديث سنن
ابن عبد الله ان عمته قالت
يا رسول الله فوفيت أمي وهذا

ولم يشق به وبه قالت الله تتردد في من أنس وعثمان بن أبي العاص وقال الا وراعي
وأجدوا حتى ان القطر أفضل عملا بالرخصة وروى عن ابن عباس وابن عمر وقال عمار بن
عبد العزيز اختاره ابن المنذر أفضلها ما يسير ما قل يسلم عليه حينئذ ويشق عليه
قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وقال آخرون هو خفيف مطلقا والاولى ان يقال
من كان يشق عليه الصوم ويفتره وكذلك من كان معرضا عن قبول الرخصة فالقطر
أفضل أما الطرف الاول فلما تقدمنا من الادلة في جميع القائلين بالمتع من الصوم وأما
الطرف الثاني فلحديث ان الله يجب أن تؤخر رخصه وقد تقدم وحديث من رغب عن
سنتي فليس مني وكذلك يكون الصيام أفضل في حق من خاف على نفسه العجب والرياء
اذا صام في السر وقد روى الطبراني عن ابن عمر انه قال اذا سافرت فلا تصم فانك ان
تصم قال أصحابك اكنوا الصيام ادفوا الصائم وقاموا بأمرك وقالوا فلان صائم
فلا تزال كذلك حتى يذهب أبرك وأخرج نحوه أيضا من طريق أبي ذر ومنه ان ذلك
ما أخرجه البخاري في الجهاد عن أنس مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
للمنظرين لما أخذوا الصائم من المظنون باليوم بالابر وما كان من الصيام خاليا
عن هذه الامور فهو أفضل من الافطار ومن أحب الوقوف على حقيقة المسئلة
فليراجع قبول البشري في تيسير اليسرى للعلامة محمد بن ابراهيم قوله بالكديد بفتح
الدال وكسر الدال المهملة قوله وقد يذهب بعضهم القاف مصغرا وبين الكسبيدي ومكة
مرحلتان قال عباس اخذت الروايات في الموضوع الذي أفطر فيه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم والكل في قيمة واحدة وكلها متقاربة والجميع من عمل هذا قول أحد في
قوة ظاهرة ان الصوم لا يشق عليه ويعتق به حتى وفي رواية لمسلم ان رجلا سأل عن الصوم
وقد جعل المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث قوى الدلالة على فضيلة الافطار قوله
صلى الله عليه وآله وسلم ان اخذتم الحسن ومن أحب ان يصوم فلا جناح فأثبت للاخذ
بالرخصة الحسن وهو ارفع من رفع الجناح وأجاب الجمهور بأن هذا فيمن يخاف ضررا
أو يجده مشقة كما هو صريح في الاحاديث وقد أسلفنا تحقيق ذلك قوله انكم قد دونتم
من عدوكم والافطار أقوى لكم فيه دليل على ان النظر ان وصل في سفره الى موضع قريب
من العدو أولى لانه ربما وصل اليهم العدو الى ذلك الموضع الذي هو مظنة ملاقات العدو
ولهذا كان الافطار أولى ولم يهتم وأما اذا كان لقاء العدو متعقبا فالافطار رخصة
لان الصائم يضاعف عن مثارة الاقارن ولا سيما عند غلبان مرابيل الضراب والطعان
ولا يخفى ما في ذلك من الاهانة لجنود الحقين وادخال الوهن على عامة الجاهدين من المسلمين
(قاعدة) المسافة التي يساح الانظار فيها هي المسافة التي يساح التصرف فيها والخلاف
هنا كالخلاف هناك وقد قدمنا تحقيق ذلك في باب القصر فليرجع اليه
(باب من شرع في الصوم ثم أفطر في يومه ذلك)

محول على التعداد (افاج عنه) أي أيجوز ان أنوب عنه فأج عنه (قال صلى الله عليه وآله وسلم) (ثم) يجزي عنه (وذلك في حجة
الوداع) وفيه جواز الحج عن الغير وعكس الحنفية بعمومه على صحة حج من لم يجمع نيابة عن غيره وخالف الجمهور بخصه بمن حج

عن نفسه الحديث السنن وصحيح ابن خزيمة وابن حبان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يبكي من شربة فقال أحببت عن نفسي قال لا قال هذه ١١٠ عن نفسك ثم أحجج عن شربة قال الحافظ الشوكاني السبل

وظاهر الحديث أنه لا يجوز أن لم يحجج عن نفسه أن يحجج عن غيره وسواء كان مستطيعاً أو غير مستطيع لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستطع هذا الرجل الذي معه به أبي عن شربة وهو ينزل منزلة العموم فينبغي الاعتقاد على هذا الحديث ومن زعم أن في السنة ما به أرضه فليطلب منه التصحيح بالدعاء وأما ما استدلل به صاحب البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم هذه من تيشة صبح عن نفسك فلا أدري من رواه ولم أقف عليه في شيء من كتب الحديث المعتمدة وقد روي الدارقطني حديث تيشة موافقة الحديث شربة لا تخالفه كآدم صاحب البحر وقد قدم قول من قال إن آدم شربة تيشة انتهى ومنع مالك الحنج من المعصوب مع أنه راوي الحديث قال القزطري رأى مالك أن ظاهراً حديث التيشة محمية مختلفاً لظاهر القرآن فرجح ظاهر القرآن ولاشك في ترجحه من جهة نواته انتهى ولكنه يقال هو عموم محصو ومنع بالأحاديث الواردة في ذلك ولا تعارض بين عام وخاص وقال الشافعي لا يستنبط الصحيح لافي فرض ولا نقل وجوز أبو حنيفة وأحمد في التفضل ومطابقة

(من جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى مكة عام الفتح فصام حتى بلغ كراع الغميم وصام الناس معه فقيل له إن الناس قد شق عليهم الصيام وإن الناس ينظرون فيصامت فدعا بقدح من ماء بعد العصر فشرب وأما ينظرون إليه فأفطر بعضهم وصام بعضهم فبلغه أن ناساً ماوا فقتلوا أولئك العصاة ورواه مسلم والترمذي وصححه وعن أبي سعيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على خير من ماء السماء والناس صيام في يوم صائف مشاة ونبي الله صلى الله عليه وآله وسلم على بقله له فتبأل اشربوا أيها الناس قال قال أليس تمتلأكم أف أنيسركم أنى أنى كب فأبوا فتبأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فغذاه فزله فشرب وشرب الناس وما كان يريد أن يشرب وعن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح في شهر رمضان فصام حتى مر بغير في الطريق وذلت في شرا الظهيرة فقال تعاطش الناس فجاءوا يعيدون أعناقهم وتذوق أنشعهم إليه قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقدح فيه ماء فأمسكه على يده حتى رآه الناس ثم شرب فشرب الناس رواه أحمد حديث ابن عباس أخرجه نحوه البخاري في المغازي من طريق خالد بن الحارث عن عكرمة عن ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان والناس صائمون ومنعوا فأفطر أسبغوا على راحلته دعا باناً من أين أو ماء فوضعه على راحلته ثم نظرا الناس وسبغوا وزاد في رواية أخرى من طريق طاوس عن ابن عباس ثم دعا بماء فشرب ثم أراو أخرجه من طريق أبي الأسود عن عكرمة أو وضع من سبغوا خالد وأفطر فلما بلغ الكديد بلغ أن الناس شق عليهم الصيام فدعا بقدح من لبن فأمسكه بيده حتى رآه الناس وهو على راحلته ثم شرب فأفطر فقالوا له رجلاً إلى جنبه فشرب والأحاديث في هذا المعنى يشهد بعضها البعض قوله كراع الغميم وهو بضم الكاف والغميم بفتح الغين المجهمة وهو اسم وادامام عذنان وهو من أموال أعلى المدينة وفيه دليل على أنه يجوز للمسافر أن يفطر بعد أن نوى الصيام من الليل وهو قول الجمهور وقال في الفتح وهذا كله فيما لا نوى الصوم في السفر فأما لو نوى الصوم وهو قهيم ثم سافر في أثناء النهار فهل له أن يفطر في ذلك النهار منه الجمهور وقال أحمد وإسحاق بالجواز واشتاره المزني وهذا هو الحق الحديث جابر المذكور في الباب لما تقدم من أن كراع الغميم من أموال أعلى المدينة والحديث ابن عباس الذي ساق في الباب الذي بعده هذا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أفطر حين استوى على راحلته وهذا الحديث أيضاً يروى عن بعض السلف أن من استلم رمضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك فليس له أن يفطر وقد روى عن علي عليه السلام نحو ذلك

الحديث الترجمة تدل على بركة النظر من دلالة الحديث على تأكيد الأمر بالتحجج حتى إذا مكث لا يعذر بأسانذ الحديث الترجمة يجوز عن المباشرة بنفسه بل يلزم أن يستنبط غيره وهو يدل على أن في مباشرة فضلاً عظماء وهذا الحديث أخرجه

أرضاني المغازي والاستئذان وسلم في الحج وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يركب راحته ١١١ بنى الحليفة) وهي أبعد المواقيت من مكة

(ثيبيل) من الأهلال وهو رفع الصوت بالتلبية أي مع الاحرام (حق تستوي) أي الراحلة (به قائمه) وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي قال ابن المنير أراد البخاري ان يرد على من زعم ان الحج ماشيا بأفضل لان قد تعالى قدم الرجال على الركبان فينبغي ان كان أفضل لفعله صلى الله عليه وآله وسلم وانما جازى على الله عليه وآله وسلم قاصدا لذلك ولذا لم يصرم حتى استوت به راحلته قال ابن المنذر اختلف في الركوب والمشي للعاجل ايماء افضل لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكونه أعون على الدعاء والابتهال والمباقة من الغلبة وقال اصحق بن راحويه المشي افضل لما فيه من التعب قال في التمعن ويحتمل ان يقال انه يختلف باختلاف الاسوال والاشخاص انتهى قلت قول الجوهري وأروق بالكتاب العزيز والسنة المطهرة لان الله سبحانه قال من استطاع اليه سبيلا والاستطاعة الزاد والراقة كما سهره صلى الله عليه وآله وسلم (عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جازى على راحل) بفتح واو وسكون الحاء وهو لبعير الراوي

باسناد ضعيف والجمهور على الجواز وهو الحق واستدل المانع من الافعال بقوله تعالى فمن شرب لم يمسك الشجر فله نصيب من الشجر دليل على أن فضيلة القطر لا تقتصر على أجوده العوم وأخصى العجب والرياء وأوطن به الرغبة من الرخصة بل يتحقق بذلك من يقتدي به لبقائه من وقع له شيء من هذه الامور الثلاثة ويحتمل أن القطر في ذلك الحال في حقه أفضل لنفسه بلبه ايمان ويدل على هذا ما قول في حديث أبي سعيد وما كان يريد ان يشرب قوله أولئك المصاف استدل به من قال بان القطر في الشجر محتجب ومن قال بأنه أفضل وقد تقدم الجواب عن ذلك قوله في يوم صائف فيه ان الاقطار عند اشتداد الحر كما يكون في أيام الصيف أفضل لانه مظلة المشقة وانه يشرع لمن مع المسافرين من امام أو عالم أن يقطر ليقنع به الناس وان لم يكن محتاجا الى الاقطار استقدم قول اني أيسر كم اني راكب يعني اني أيسر كم مشقة ثم بين ذلك بقوله اني راكب قوله في ضم الظهيرة أي في أول الظهيرة قال في القاموس شجر النهار والنهر أي قوله الجمع فخورا به في قوله تتوق أن يذهب أي تشاء قال في القاموس ناق البه توفا وتوفا وتوفا وتوفا قالوا اشتاق انتهى قوله فامسكه على يده في رواية البخاري فرقه الى يده قال الحافظ وهذه الرواية مشككة لان الرفع انما يكون باليد وأجاب الكرمانى بأن المعنى يحتمل ان يكون رفعه الى أقصى طول يده أي انتهى الرفع الى أقصى غاية في رواية لابن ابي داود وفرقه الى نفسه قوله حتى رآه الناس في رواية البخاري اي رآه الناس وفي رواية للمصنف في لغيره يضم أوله وكسر الراء وفتح التحتية والناس بالنصب على المنعولية

* باب من سافر في أثناء يوم هل ينظر فيه ومتى ينظر *

(عن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان الى حنين والناس مختلفون فصام ثم غطط فلم يستوى على راحلته دعا بانام من ابن أوما فوضعه على راحلته أو راحته ثم غطط الناس المنظرون للصوام وأطروا رواه البخاري) هذا أحد ألتاخذ حديث ابن عباس وقد ورد بالفاظ مختلفة في البخاري وغيره وقد تقدم ذكر بعضهم وأذكر المصنف ههنا للاستدلال به على انه يجوز للمسافر الاطعام عند ابتداء السفر لقوله فيه فلما استوى على راحلته الخ وقال الشافعي من أصبح في حضر مسافرا فليس له ان ينظر الا ان يثبت حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أظفر يوم الكديد انتهى والحديث المذكور قد ثبت كما تقدم ولكن لا تقوم به الحجة على اقطار من أصبح في حضر مسافر الا ان بين الكديد والمدينة ثمانية أيام بل هو حجة على انه يجوز لمن صام أياما في سفره ان ينظر وقد ترجم عليه باب اذا صام أياما من رمضان ثم سافر والذي تقوم به الحجة على جواز اقطار من أصبح في حضر مسافر هو حديث الباب وكذلك حديث جابر المتقدم في الباب الاول كما تقدم تحقيق ذلك قال المصنف رحمه الله بعد

كان سرح للفرس أشار به هذا الى أن التمشي أفضل للعاجل من التفرغ (وكانت) أي الراحلة التي ركبها (زاملته) بالزاي أي حاملته وجاهلته متاعه لان الزاملة البعير الذي يستظهر به الرجل لجل متاعه وطعامه فاقتدى به صلى الله عليه وآله وسلم أنس وقد روى

يجع الاراد على الرجال وفيه ثلث الترقه حيث جعل مثاهه تحته وركب فوقه ورتوى سبعة دنانير من ثمره ورضي عن طريق هشام بن عروة قال كان الناس يصحون ويصائمون ١١٢

ان ساق الحديث قال شيخنا عبد الرزاق بن عبد القادر صوابه خبر ابو مكاره لانه قد سماه في هذا الشهر فأما حديث فكأن بعد الفتح بأربعين ليلة انتهى والفتح كان بعشر بقين من رمضان وقيل تسع عشرة ليلة خلت منه قال في الفتح وهو الذي اتفق عليه أهل السير وكان آخر وجهه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في عاشر شهر رمضان فإذا كانت حينئذ بعد بأربعين ليلة لم يستقم ان يكون السفر اليها في رمضان (وعن محمد بن كعب قال أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفرًا وقد رحلت له راحلته وليس ثياب السفر

فدعا بطعام فكل فقلت له سنة فقال سنة ثم ركب رواد الترمذي وعن عبيد بن جبر قال ركب مع أبي بصرة الغفاري في سنة من الفسطاط في رمضان فدفع ثم قرب عداة ثم قال اقترس فقلت است بين البيوت فقال أبو بصرة أرغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يروا أحدًا أو داود) الحديث انه ولّد كره الحافظ وسكت عنه وفي استناده عبد بن جعفر والد علي بن المديني وهو ضعيف والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والنسائي والحافظ في التلخيص ورجال استناده ثقات وأخرج البيهقي عن أبي اسحق عن أبي حمزة عن عمرو بن شرحبيل انه كان يسافر وهو صائم فبعض طر من يومه يقول من الفسطاط هو اسم علم العتيقة التي بناها عمرو بن العاص والمدينة يدلان على انه لا يجوز للمسافر ان يفطر قبل خروجه من الموضع الذي أراد السفر منه قال ابن العربي في الممارسة هذا الصحيح ولم يقله إلا الأجداد ما علموا تأخروا عنه لم يكن اختلافوا إذا كل على كفارة فقال مالك لا وقال أشهب هو متأول وقال غيره ما يكفر ونحوه أن لا يكفر بأخيه الحديث واقول أحدهم عذر يبيع الإفطار فطريانه على الصوم يبيع الفطر كالمرض وفرق بأن المرض لا يمكن دفعه بخلاف السفر قال ابن العربي وأما حديث أنس فصحيح يقتضي جواز الفطر مع أهبة السفر ثم ذكر ان قوله من السنة لا بد من أن يرجع الى التوقيف والخلاف في ذلك معروفي في الاصول والحق ان قول الصحابي من السنة يصرف الى سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد سرح هذان الصحابي أن الإفطار للمسافر قبل مجاوزة البيوت من السنة

هـ (باب جواز قصر المسافر اذا دخل البلد ولم يجمع إقامة)

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يغز و الفتح في رمضان وصام حتى اذا بلغ الكديد الماء الذي بين قديد وعدنان فلم يزل مطر حتى انسلخ الشهر ورواه البخاري ووجه الجمع منه ان الفتح كان بعشر بقين من رمضان هكذا جاء في حديث متفق عليه) الكديد وقديد قد تقدم ضبطهما وتفسيرهما والحديث يدل على ان المسافر اذا أقام ليلة متدرد اجاز له أن ينظر مدة تلك الإقامة كما يجوز له أن يقصر وقد عرفناك

(من عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها انها قالت يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أي نعمته وذلك لكثرة ما منه مع من فضايله في الكتاب والسنة وقد روي عن حبيب عند النسائي بلغة قال فاني لا أرى خلا في القرآن أفضل من الجهاد (أفلا يجاهد قال لا) يجاهدن (لكن أفضل الجهاد حج مبرور) اختلاف في ضابطه لكن قال أكثر يضم الكاف خطا بالنسوة قال القاسبي وهو الذي تميل اليه نفسي وفي رواية بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها يلفظ الاستدراك قال في الفتح والاول أكثر فائدة لانه يشق على اثبات فضل الحج وعلى جواب سؤالها عن الجهاد وما به الجهاد المتأخر من مجاهدة النفس والمحتاج اليه هناك كونه جعل الحج أفضل الجهاد ورواه هذا الحديث ما بين مروزي وبصري وواسطي وكوفي ومدني وفيه رواية المرأة عن ثألم فان عائشة أم المؤمنين خالة عائشة بنت طلحة لان أمها أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق وآخر وجهه أيضا في الحج والجهاد والنسائي في الحج وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول

من حج لله وفي رواية عند البخاري من حج هذا البيت ولمس من أتى هذا البيت وهو يشمل الاثنان للحج والعمرة وللاذرة فاني من طريق الاعمش عن أبي حازم بسند فيه ضعف الى الاعمش من حج أو أقر (فلم يرفق)

بثلاث الف في المضارع والماضى ~~فكن~~ الافصح الضم في المضارع والفتح في الماضي أى الجماع أو افشش في القول
أو خطبه الرجل المرأة فيأية ملق بالجماع وقال الأزهرى كلمة جامعة ١١٣ لكل ما يريد الرجل من المرأة

وكان ابن عباس يخصه بما
خوطب به الناس وقال عياض
هذا من قول الله تعالى فلا رث
ولا نسوق واليه وهو على ان المراد
به في الآية الجماع انتهى قال
في الفتح والذي يظهر ان المراد به
في الحديث ما هو أعم من ذلك
واليه لما القرطبي وهو المراد
بقوله في الصيام فإذا كان صوم
أحدكم فلا يرث (ولم ينسق)
أى لم يأت سبحة ولا مصيبة
وأعرب ابن الأعرابي ان لفظ
الفتح لم يسمع في الجاهلية ولا في
أشعارهم وإنما هو اسلاحي
وتعقب بأنه كثر استعماله
في القرآن وحكايته عن قبل
الاسلام وقال غيره أصله
انفسقت الرطبة اذا خرجت
بغير ذنب فسمى الخارج عن
الطاعة فاسقا قال سعيد بن جبير
في الآية الرث اثبات النساء
والنفوق السباب والجدال
المراء يعنى مع الرفقة
والمكار بين ولم يذكر في الحديث
الجدال في الحج اعقاد على
الآية واكتفاء بذكر البعض
وترك ما دل عليه ما ذكره تركه
قصد الان وجوده لا يؤثر في ترك
مغفرة ذنوب الحاج اذا كان
المراد به الجاهلية في أحكام الحج
لما يظهر من الأدلة أو الجاهلية
بطريق التعميم لا يؤثر أيضا لان

في باب قصر الصلاة من خطر رحله في البدأ فأقام به يوم ثلاثه لان مشقة السفر قد زالت
عنه ولا يقصر الى مقدار المدة التي قصر فيها صلى الله عليه وآله وسلم مع اقامته ولا شك
ن قصره صلى الله عليه وآله وسلم في تلك المدة لا يثبت القصر فيها زاد علمه وليكر
ملاحظة الاصل منعت من مجاوزته لان القصر للمقيم لم ينشأ عنه الشارع فلا يثبت له
الابدليل وقد دل الدليل على انه يقصر في مثل المدة التي أقام فيها صلى الله عليه وآله وسلم
وقد تقدم الخلاف في مقدارها فية قصر على ذلك وهكذا يقال في الافطار الامر في المقيم
أن لا ينظر في مشقة السفر عنه الدليل يدل على جوازه وقد دل الدليل على ان
من كان مقيما يلد وفي عزمه السفر يقطر مثل المدة التي أفطرها صلى الله عليه وآله وسلم
بمكة وهي عشرة أيام واحد عشر على اختلاف الروايات فية قصر على ذلك ولا يجوز
الزيادة عليه الابدليل فان قيل الاعتبار باطلاق اسم المسافر على المقيم المتعدد وقد
أطلقه عليه صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنا قوم سفر كما تقدم في القصر لا بالمشقة لعدم
انضباطها قلنا قد تقدم الجواب عن ذلك في القصر فليرجع اليه

(باب ما جئ في المرض والشيخ والشيخه والحامل والمرضع)

(عن أنس بن مالك الكهبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله عز وجل
وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة عن الحبل والمرضع الصوم رواه الخليل وفي القنا
بعضهم وعن الحامل والمرضع) الحديث حسنه الترمذى وقال لا يعرف لابن مالك هذا
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير هذا الحديث الواحد انتهى وقال ابن أبي حاتم في عله
سألت أبى عنه يعنى الحديث فقال اختلف فيه والصحیح من أنس بن مالك القشيري
انتهى قال المنذرى ومن يسمي بأنس بن مالك من رواة الحديث خمسة هم اباؤنا
جزء أنس بن مالك الأنصاري خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنس بن مالك
والد الامام مالك بن أنس روى عنه حديث في اسناده نظر والرابع شيخ حمى حدث
والخامس كوفي حدث عن حماد بن أبي سليمان والاعمش وغيرهما انتهى وفيه أن
يكون أنس بن مالك القشيري الذي ذكره ابن أبي حاتم سادسا ان لم يكن هو الكهبي
والحديث يدل على ان المسافر لا صوم عليه وقد تقدم البحث عن ذلك وأنه صلى قصر او قد
تقدم تحقيقه وأنه يجوز العمل والمرضع الافطار وقد ذهب الى ذلك العروة والفتاوى اذا
حافت المرضعة على الرضيع والحامل على الجنين وقالوا انها تفطر حقا قال أبو طالب ولا
خلاف في الجواز وقال الترمذى العمل على هذا عند أهل العلم وقال بعض أهل العلم
الحامل والمرضع يفطران ويقضيان ويطعمان وبه يقول سفيان ومالك والشافعي
وأحمد وقال بعضهم يفطران ويطعمان ولا قضاء عليهم ما وان شاء ناقضه لا ولا طاعام عليهم ما
وبه يقول اصحى انتهى وقد قال بهدوم وجوب الكفارة مع القضاء الا وراعى والأزهرى

١٥ بل ع الفاحش ما دخل في عموم الرث والحسن منها ظاهر في عدم
التأثير والمستوى الطرفين لا يؤثر أيضا قاله في الفتح (رجع) أى من ذنوبه (كبدوم ولدته أمه) أى بغير ذنب يحجر يوم على

محراب وجهه على البناء وهو المختار في مثله لأن صدر الجملة المضاف اليها مبني أي رجع مشابهاً لنفسه في أنه يخرج بالأذن
كما يخرج بالولادة وهو يشمل الصغار ١١٤ والكبار والتميمات قال في الفتح وهو من أقوى الشواهد لحديث

والشافعي في أحد أقواله وقال مالك والشافعي في أحد أقواله إنهم انزمو الموضع لا الحامل إذ
هي كالمريض (وعن سلمة بن الأكوع قال لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه فدية
طعام مسكين كان من أراد أن يفطر ويبتدئ حتى أنزلت الآية التي بعدها فاضت بها
رواه الجماعة إلا أحمد وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل بنحو حديث سلمة
وفيه ثم أنزل الله فمن شهد منكم الشهر فليصمه فأثبت الله صيامه على القيم الصحيح
ورخص فيه للمريض والمسافر وثبت الأكل مع المريض الذي لا يستطيع الصيام مختصراً
لأحمد وأبي داود وعن عطاء بن رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا يطيقونه فدية طعام مسكين
قال ابن عباس ليس بجند ولا نخع للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما
فطعامان مكان كل يوم مسكيناً رواه البخاري وعن عكرمة أن ابن عباس قال أثبت
للصبي والمريض (واه أبو داود) حديث معاذ قد اختلف في إسناده اختلافاً كبيراً أقواله
الآية التي بعدها هي الآية المذكورة في حديث معاذ الذي بعده قوله فنسختم ما
روى عن ابن عمر كما روى عن سلمة من النسخ كذلك البخاري عنه معاذ موصلاً وقد
أخرج أبو نعيم في المستخرج والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله لم يقدم المدينة ولا
عهد لهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل رمضان فاستكثروا
ذلك وشق عليهم فكان من يطعم مسكيناً كل يوم ترك الصيام عن يطيقونه رخص لهم في ذلك
ثم نسخ قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم وأمر بالصيام وهذا الحديث أخرجه أيضاً
أبو داود من طريق ثعلبة والمعوذ عن الأعمش مطولاً وقد اختلف في إسناده اختلافاً
كثيراً وإذا تقرر أن الإفطار والأطعام كان رخصة ثم نسخ لزم إبطال الصيام حقاً
واجباً كما يفي به الاستدلال على ذلك بقوله وأن تصوموا خير لكم والخبر لا يدل على
الوجوب لدلالة قوله خير لكم على المشاركة في أصل الخير وأجاب عن ذلك الكرماني
جواباً مستكفاً حاصله أن المراد أن الصوم خير من التطوع بالفدية والتطوع بها كان
سنة والخير من السنة لا يكون واحداً أي لا يكون شيء خير من السنة إلا الواجب كذا قال
ولا يخفى به وهو مكتنه فالأولى ما روى عن سلمة بن الأكوع وابن عمر أن النسخ قول
تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وإلى النسخ في حق غير الكبير عن بطي الصيام
ذهب الجمهور وقالوا وحكم الأكل مع المريض في حق من لم يطعم الصيام وقال جماعة من السلف
منهم مالك وأبو ثور ودادان جميع الأكل مع المريض وليس على الكبير إذا لم يطعم
وقال قتادة كانت الرخصة لكبير بقدر على الصوم ثم نسخ فهو بغيره لا يطعم وقال
ابن عباس إنها محكمة لكنهم اقتصروا بالشيخ الكبير كما وقع في الباب عنه وقال زيد بن
أسلم والزهرى ومالك هي محكمة نزلت في المريض يفطر ثم يبدأ فلا يقضى حتى يدخل

العباس بن مرداس المصريح بذلك وله شاهد من حديث ابن
عمر في نفسه المسمى انتهى
ولدا رطقي رجع كهيئة يوم
ولده أمه لكن قال الطبري أنه
محول بالنسبة إلى المظالم على من
تاب وبجز عن وفائها وقال
الترمذي وهو مخصوص بالعباسي
المعلقة بحقوق الله خاصة دون
العباد ولا تسقط الحقوق أنفسها
فمن كان عليه صلاة أو كفارة
ونحوها من حقوق الله تعالى
لا تسقط عنه لأنها حقوق لا لزوم
لها للذنوب تأخيرها ففقد
التأخير بسقط الجلب لاهي
أنفسها فلو أخرها بعد تسقط
أثم أقر فالجلب المبرور بسقط ثم
الحكمة لا الخنوق (عن ابن
عباس رضي الله عنه) قال إن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وقت أي حدد المواضع
الآتية للأحرام وجعلها مقيماً
وإن كان مأخوذاً من الوقت
إلا أن العرف يستعمله في مطلق
التعديد إن شاءوا ويحتمل أن يريد به
تعليق الأحرام بوقت الوصول
إلى هذه الأماكن بالشرط
المعتبر وقد يكون بمعنى واجب
كقوله تعالى إن الصلاة كانت
على المؤمنين كتاباً موقوتاً
ويؤيده الرواية الثانية بلذظ
فرضه رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم (لاهل المدينة) النبوية ومن سلك طريق سفرهم ومصر على مقياتهم (ذا المدينة) نصغراً حادثة رمضان
ثبت معروفي قرينة وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وبئر يقال لها بئر علي وقال في القاموس ما لم يهـ

جسم حتى سبعة أميين وهو لدى سمحه النوى ووههم من قال بينهم اميل واحد وهو ابن الصباغ في الشامل والرواني
في الجبر ويزده الحس وقال ابن حزم يذنه وبين مكة ما تمايل غير ملين ١١٥ وقال غيره بينهم ما عشر مراحل

قال التستلابي ولهم موضع
آخر بين حاذي ذات عرق وبيضة
بالجبال الممثلة والذال المصبة
الخفصة وهو المراد في حديث
رافع بن خديج ~~كنامع النبي~~
صلى الله عليه وآله وسلم
بذي الحليفة من تمامه فأصبنا
نخب ابل (ولاهل انشام) زاد
انسائي في حديث عائشة ومصر
وزاد الشافعي في روايته والمغرب
(البحنة) بضم الجسيم وسكون
الحاء وهي قرية غربية بينهما وبين
مسكة خمس مراحل أوست
وقول النووي في نزع المذهب
ثلاث مراحل فيه نظر كما قال
في التلخ وفي حديث ابن عرانة
مهيعه بوزن علقمة وقبل بوزن
لطيفة وسميت بالحنة لان السيل
أبحر بها قال ابن الكلبي كان
العالمون يسكنون بغير فوق
بينهم وبين بني عبيل وهم اخوة
عادر بن فاجر جوهم من بغير
فتزولامهم بجمعهم فاجههم
أي استأصلهم فسميت بالحنة
والله كان الذي يحرم منه
الصربون الا ان وابغ بوزن
فاعل قريب من الخفصة
واختصت بالحنة بالحي فلا ينزلها
أحد الاحم (ولاهل نجد) أي
لجند الجاهل أو الامين ومن سلك
طريقهم في السفر قال في التلخ
هو كل مكان مرتفع وهو اسم

رمضان آخر فيلزمه صومه ثم يقضى بعده ويطعم عن كل يومه امن حفظة فان اتم
مرضه رمضان الثاني فليس عليه اطعام بل عليه القضاء فقط وقال الحسن البصري
وغيره الضعيف يطيعه عائد على الاطعام لا على الصوم ثم نسخ بعد ذلك قوله ~~سمع ابر~~
عباس يقرأ على الذين يطيعونه هكذا في هذا الكتاب وهو لا يناسب قوله آخر الكلام
هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان ان يصوما الا ان يكون من اديب عباس
ان رلان من مجاز الحذف كما روى عن بعض العلماء والاصل وعلى الذين لا يطيعونه وقا
روى عن ابن عباس انه كان يقرأ وعلى الذين يطيعونه أي يكافونه ولا يطيعونه وهو
المناسب لآخر الكلام وقد روى عن ابن عباس انه قال رخص الشيخ الكبير ان يفتار
ويطعم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه رواء الدارقطني والحاكم وصحاحه وفيه مع ما في
الباب عنه وعن معاذ دلي على أنه يجوز للشيخ الكبير العاجز عن الصوم ان يفتار
ويكفر وقد اختلف في قدر اطعام المسكين فقيل نصف صاع عن كل يوم من أي قوت وبه
قال أبو طالب وأبو العباس وغيرهما من الهاديين وقيل صاع من غير البر نصف صاع
منه وبه قال أبو حنيفة والمؤيد بالله وقيل مد من بر أو نصف صاع من غيره وبه قال
الشافعي وغيره وليس في المرفوع تبدل على التقدير قوله أثبتت للعبلى والمرضع لفظ أبي
داود ان ابن عباس قال في قوله وعلى الذين يطيعونه قال كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة
الكبير وهما يطيعان الطعام ان يفترا ويطعما ما كان كل يوم مسكينا والجليل والمرضع
انما خافتا بهي على أولادهما أفترا وأطعما وآخرجه البزار كذلك وزاد في آخره وكان
ابن عباس يقول لا مولى له حلى أنت بمنزلة الذي لا يطيعه فعليك الفساد ولا قضاء عليك
وصحح الدارقطني اسناده

(باب قضاء رمضان متتابعاً ومقترناً وتأخيرها الى شعبان)

(عن ابن عرانة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قضاء رمضان ان شاء فارق را شافعي
رواه الدارقطني قال البخاري قال ابن عباس لا بأس ان يشرف لقول الله تعالى فعدة من
أيام آخره وعن عائشة قالت نزلت فعدة من أيام آخر متتابعات فسدطت متتابعات ورواه
الدارقطني وقال اسناد صحيح) حديث ابن عمر في اسناده سفيان بن بشر وقد تفرع بوجه
قال الدارقطني ورواه عطاء عن عبيد بن عمر مرسل لا قال الحافظ وفي اسناده ضعف
أيضا وقد صحح الحديث ابن الجوزي وقال ما علمنا أحد اطعن في سفيان بن بشر ورواه
الدارقطني أيضا من حديث عبد الله بن عمرو في اسناده الواقدي وابن أبي عمير ورواه من
حديث محمد بن المنذر ~~كدر~~ قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن
تنظيم قضاء شهر رمضان فقال ذلك اليك أو أيت لو كان على أحدكم دين فمضى الدرهم
والدرهمين ألم يكن قضاء والله أحق أن يعفو وقال هذا اسناد حسن لكنه مرسل وقد

لعشره مواضع والمراد منها التي أعلاها تامة والين واسناده الشام والعراق (قرن المنازل) بلفظ الجمع والركب الاضافي
هو اسم المكان ويقال له قرن بلاضاعة وهو بفتح القاف وسكون الراء وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء ويغلطوه ويانفر

النزوى لحكى الاتفاق على تحفظته في ذلك لكن حكي عباس عن تعليق القابسي ان من قاله بالاسكان أراد الحيل ومن قاله
بالفتح أراد الطريق ويسمى قرن الشعاب ١١٦ وسمى بذلك لكثرة ما كان يأوى اليه من الشعاب وحكى

الره يانى عن بعض قديما
الشافعية انهم ما موضعان
أحدهما في هبوط وهو الذى
يقال له قرن المنازل والاخر
في صدد وهو الذى يقال له قرن
الشعاب والمعروف الاول لكن
في أخبار مكة لانا كهي ان قرن
الشعاب جبل مشرف على أسفل
معى ينسب بين معنى ألف
وتحسب مائة ذراع فظهر ان قرن
الشعاب ليس من المواقيت وقال
في الفتح والجبل المذكور بينه
وبين مكة من جهة الشرق
مرحلتان (ولاهل العين) اذا
قصدوا مكة طريقين أحدهما
طريق أهل الجبال وهم يصلون
الى قرن أو يجاذونه فهو ميقاتهم
كما هو ميقات أهل المشرق
والاخرى طريق أهل تهامة
فيرون بيلم أو يجاذونه وهو
ميقاتهم لا يشاركهم فيه الا من
أتى اليه من غيرهم (بيلم) غير
منصرف جبل من جبال تهامة
ويقال له ألملم على مرحلتين من
مكة فان مر أهل العين من
طريق الجبال فيمقاتهم فيجد قال
في الفتح بينهم ما ثلاثون ميلا
وحكى ابن السكيت في سفره
براهين بدل اللامين وأبعد
المقات من مكة ذوالخليفة
مقات أهل المدينة فقبل
الحكمة في ذلك ان تعظم أجور

روى موصولا ولا يثبت في الباب عن أبي عبيدة وهاذن جبل وأنس وأبي هريرة وروافع
ابن خديج أخرجهما البيهقي وهذه الطارق وان كانت كل واحدة منهما لا تخلو عن مقبل
فبعضها ياقوى بعضها فتصلح للاحتجاج على جواز التفرق وهو قول الجمهور وحكاية
البحر عن علي عليه السلام وأبي هريرة وأنس ومعاذ بن أنس قال المذعن عن علي وعائشة
وجوب اتباعه قال في الفتح وهو قول بعض أهل الظاهر وروى عبد الرزاق بإسناد
عن ابن عمر انه قال بقضيه تباعا وحكاية في البحر عن القاضي والناصر واحد قول الشافعي
ومسكوا بالقراءة المذكورة أعني قوله متتابعات قال في الموطأ هي قرأتان في كعب
وأوجب عن ذلك بما تقدم عن عائشة انها سقطت على انه قد اختلف في الاحتجاج بقراءة
الاخذ كما تقرر في الاصول واذا سلم انه المذهب فمى منزلة عنده من قال بالاقتراح
بها منزلة أخبارا لا حاد وقد عارضها ما في الباب من الاحاديث وقال القاضي بن ابراهيم
فرق أساء وأجزأ وحكى في البحر عن داود أن القاضي يطابق وقت الفوات من أول الشهر
وأخره ووسطه ومما احتج به المتابع ما أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة انه صلى الله
عليه وآله وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فلم يمسره ولا يقطع له لكنه قال البيهقي
لا يصح وفي استناده عبيد الرحمن بن ابراهيم القاضي وهو مختلف فيه قال الدارقطني
ضعيف وقال أبو حاتم ليس بالقوى روى حديثا منسكرا قال عبد الحق يعنى هذا وتعبه ابن
القطان بأنه لم ينص عليه فاعله غيره قال ولم يأت من ضعفه بحجة والحديث حسن قال
الحافظ قد صرح ابن أبي حاتم عن أبيه بأنه انكر هذا الحديث بعينه على عبد الرحمن قوله
قال ابن عباس وصلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه الدارقطني عنه من وجه آخر (وعن عائشة
قالت كان يكون على الصوم من رمضان فاستطيع ان اقضى الا في شعبان وذلك
لمكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة ويرى بأسا ضعيف عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رجل مرض في رمضان فأفطر ثم صوم ولم يصم
حتى أدركم رمضان آخر فقال يصوم الذى أدركم ثم يصوم الشهر الذى أفطرنه به يطعم كل
يوم مسكينا ورواه الدارقطني عن أبي هريرة من قوله وقال اسناد صحيح وقوف وروى
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام شهر رمضان
فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين واستناده ضعيف قال الترمذي والصحيح انه عن ابن عمر
موقوف وعن ابن عباس قال اذا مرض الرجل في رمضان ثم مات ولم يصم أطعم عنه ولم
يكن عليه قضاء وان قد قضى عنه وليه روى أبو داود حديث أبي هريرة أخرجه
الدارقطني وفي استناده عمر بن موسى بن زهير وهو ضعيف جدا والراوى عنه ابراهيم بن
نافع وهو أيضا ضعيف وروى عنه موقوفاً وصححه الدارقطني كذا كذا المصنف وغيره

وحدث
أهل المدينة وقيل رقتا أهل الآفاق لان أهل المدينة أقرب الآفاق الى مكة أى عن له ميعات وحديث
معين (عن) أى المواقيت المذكورة (لهن) بضم الميم المؤنثات وكان مقتضى الظاهر ان يكون لهم بضم الميم كذا فاجاب

ابن مالك بأنه عدل الى ضعف المؤنثات اقصه ذلك التشاكلي وكأنه يقول ناب ضعفه عن ضعفه بالقرينة لطلب التشاكلي وأجاب غيره بأنه
على حذف مضاف أي هن لا هن أي هذه المواثيق لاهل هذه البلدان ١١٧ بدليل قوله في حديث آخر هن

(ولن أفي عليهن) أي المواثيق
من غير أهلهن فصرح بالاهل
ثانيا ولا يدرهن لهم وهو واضح
(من غيرهن) أي غير أهل البلاد
المذكورة فلو مر الشامي على
ذی الحليفة كما يفعل الآن لم يمه
الاحرام منها وأيسر له مجاوزتها
الى الحليفة التي هي ميقانه فان
آخر أسماء وزعمه دم عند الجمهور
وأطلق النورى الاتفاق ونفى
الخلاف في شرحه لمسلم
والمذهب في هذه المسئلة فان
أرادني الخلاف في مذهبه
الشامي فسلم وان أرادني
الخلاف مطلقا فلا مذهب
مالك ان له مجاوزة ذی الحليفة
الى الحليفة ان كان من أهل الشام
أو مصر وان كان الافضل
خلافه وبه قال الحنفية وابن
المذنب من الشافعية وأما
استشكل ابن دقيق العيد قوله
ولا هل الشام الحليفة فانه شامل
من من أهل الشام بذی
الحليفة ومن لم يتر وقوله لمن أفي
عليهن من غير أهلهن فانه شامل
لشامي اذا هم بذی الحليفة وغيره
فهما عمومان قد تعارضا فأجاب
عنه الولي ابن العراقي بأن المراد
بأهل المدينة من سلك طريق
سفرهم ومن مر على ميقانهم
وحينئذ فلا اشكال ولا تعارض
وبترجى هذا قول الجمهور (عن

وحديث ابن عمر أخرجه الترمذي عن قتيبة عن عكرمة القاسم عن أشعث عن محمد بن
نافع عن ابن عمر فروعا وقال غريب لانهم فروعا الامن هذا الوجه والصحيح انه
موقوف على ابن عمر قال وأشعث هو ابن سوار ومحمد هو ابن عبد الرحمن بن أبي البلي قال
الحافظ ورواه ابن ماجه من هذا الوجه ووقع عنده من محمد بن سيرين بدل محمد بن عبد
الرحمن وهو وهم منه أو من شيخه وقال الدارقطني المحفوظ وقعه على ابن عمر وتابعه
البيهقي على ذلك وأثر ابن عباس صححه الحافظ وأخرجه الدارقطني وسعد بن منصور
والبيهقي وعبد الرزاق موصولا وعلقه البخاري قال عبد الحق في أحكامه لا يصح في
الاطعام شيء يعنى من فروعا وكذا قال في النسخ قوله فاعلم ان أفضى الاقضى شعبان
استدل به داعي ان عائشة كانت لا تقطوع بشئ من الصيام ولا في عشر ذی الحجة ولا
عاشوراء ولا غير ذلك وهذا الاستدلال انما يتم بعد تسليم انما كانت ترى انه لا يجوز صيام
القطوع ابن عليه دين من رمضان ومن أين أتت له ذلك قوله وذلك لما كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم هذا القطع لم وفي نظل البخاري الشغل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم
وفي رواية للترمذي وابن خزيمة انما قالت ما قضيت شيئا مما يكون على من رمضان الا في
شعبان حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث دلالة على جواز تأخير
قضاء رمضان مطلقا سواء كان أعذرا أو أغبر عذر لان الزيادة اعنى قوله وذلك لما كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جزم بانهم ادرجة جماعة من الحفاظ كافي النسخ والمكن
الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لاسيما مع وفرة دواعي أزواجه الى
واله عن الاحكام الشرعية فيكون ذلك اعنى جواز التأخير مقيدا بالعذر المسموح لذلك
قوله ويطلع كل يوم مكينا استدلاله بما ورد في معناه من قال بانهم انزلهم الفدية من لم
يضم ما فات عليه في رمضان حتى حال عليه رمضان آخر وهم الجمهور وروى عن جماعة
من الصحابة منهم ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وقال الطبراني عن يحيى بن أكرم قال
وجده عن سبعة من الصحابة لا أعلم لهم مخالفا وقال الخفي وأبو حنيفة وأصحابه انهم
لا تجب الفدية لقوله تعالى فعد من أيام أخر ولم يذكرها واجب بانها قد ذكرت في
الحديث كما تقدم ويدل على شيوتم اقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين
قال في البحر ونسخ التخيير لا يتبع وجوبه على من أفطر مطلقا الا ما خصه الاجماع
وقال أبو العباس ان ترك الاداء لغبر عذر وجبت والا فلا وسكن في البحر عن الشافعي
انه ان ترك القضاء حتى حال غبر عذر لم يكرهه والا فلا واجب عن القوانين بان الحديث
لم يفرق وقد ينسأ له لم يثبت في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أقوال الصحابة
لا حاجة فيها وذهب الجمهور الى قول لا يدل على انه الحق والبرائة الاصولية فاضمة بعدم
وجوب الاشغال بالاحكام التكليفية حتى يقوم الدليل الناقل عنها ولا دليل ههنا
فاظهار عدم الوجوب وقد اختلف القائلون بوجوب الفدية هل يسقط القضاء مما لم

أراد الحج والعمرة مع ما بان يقرن بينهما والواو بمعنى أو وقبه دلالة على جواز دخول مكة بغیر احرام (ومن كان دون ذلك)
أي بين الميقات ومكة (فن) أي فيقانه من (حبث أنشأ) الاحرام والسفر من مكانه الى مكة وهذا مقتضى عليه الاماروى

عن مجاهد قال ميثقات هؤلاء نفس مكة واستدل به ابن حزم على ان من ليس لميثقات يقفانه من حيث أنشأ اولاد لا يقفانه لانه يخص عن كان دون الميثقات أي الى جهة مكة ١١٨ ويؤخذ منه ان من سافر غير قاصد للنسك لمجاوز الميثقات

ثم هذا بعد ذلك النسك انه يحرم من حيث تجدد له القصد ولا يجب عليه الرجوع الى الميثقات لقوله فمن حيث أنشأ (حتى أهل مكة) وغيرهم من هو جهميون ويجوز فيه الرفح والكسر (من مكة) أي لا يحتاجون الى الخروج الى الميثقات لاحرام منه بل يحرمون من مكة كالأفاقي الذي بين مكة والميثقات فانه يحرم من مكانه ولا يحتاج الى الرجوع الى الميثقات ليعبر منه وهذا خاص بالحاج واختلف في أفضل الاماكن التي يحرم منها وأما المعفر فيجب عليه ان يخرج الى أدنى الحل قال المحب الطبري لأعلم أحدا جعل مكة ميثقا للمعتمر فغيره - له على القارئ واختلف في القارئ فذهب الجمهور الى أن حكمه حكم الحاج في الإهلال من مكة وقال ابن الماجشون يجب عليه الخروج الى أدنى الحل ووجهه ان المعتمر انما يتدرج في الحج فيما يحله واحد كالطواف والسعي عند من يقول بذلك وأما الاحرام فعمله فيها مختلف وجواب هذا الاشكال ان المقصود من الخروج الى الحل في حق المعتمر ان يرد على البيت الحرام من الحل فيصعب كونه

فذهب الاكثريتهم الى انه لا يسقط وقال ابن عباس وابن عمر وقادة وسعيد بن المسيب انه يسقط والخلاف في مقداره الفدية ههنا كالاخلاف في مقداره في حق الشيخ العالين عن الصور وقد تقدم بيانه قوله اذا مرض الرجل في رمضان الخ استدل به على وجوب الاطعام من تركه من مات في رمضان بعد ان فات عليه بهضه وفيه خلاف والظاهر عدم الوجوب لان قول الصحابة لا يجزئ فمه ووقع المتردد في مات آخر شعبان وقد رجع في البحر عدم الوجوب لان الاصل البراءة **قوله** وان نذر ترضى عنه وليه سيأتي البحث عن هذا قريبا

(باب صوم النذر عن الميت)

(عن ابن عباس ان امرأة قالت يا رسول الله ارمي ماتت وعليها صوم نذر فأصوم عنها فقال ارايت لو كان على أمك دين فتضيقه كان يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن أمك أخرجه وفي رواية ان امرأة تركت البحر فنذرت ان الله نجها ان تصوم شهرا فنجها الله فلم تصم حتى ماتت فجاءت قراة لها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك فقال صومي عنها أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود وعن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه متفق عليه وعن بريرة قال بينما أنا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ أتته امرأة فقالت اني تصدقت على أمي بجارية وانما ماتت فقال وجب أجرك ودها عليه كالمبرات قالت يا رسول الله انه كان عليها صوم شهر فأصوم عنها قال صومي عنها قالت انهم لم يخرج قط أفأصوم عنها قال صومي عنها واهم أحد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه ولمسلم وفي رواية صوم شهرين) **قوله** ان امرأة هي من جهينة كافي البخاري **قوله** وعليها صوم نذر في رواية للبخاري وعليها صوم شهر وفي أخرى له انه أتى رجل فسأل وفي رواية له أيضا وعليها خمسة عشر يوما وفي رواية له أيضا وعليها صوم شهرين متتابعين قال في الفتح وقد ادعى بعضهم ان هذا اضطراب من الرواة والذي يظهر تعدد الواقعة وأما الاختلاف في كون السائل رجلا أو امرأة والمسؤول عنه أخذاً أو أمافلا يتحد في وضع الاستدلال من الحديث **قوله** ارايت الخ فيه مشروعية القياس وضرب الامثال ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب الى السرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل مما اتفق عليه وفيه انه يستحب للمعتق التنبية على وجه الدليل اذا ترب على ذلك مصلحه وهو أطيب لنفس المذنب المتق وأدعى لادعائه وسد في مثل هذا في الحج ان شاء الله انه الى قوله فجاءت قراة لها هذه الرواية مطلقة فيدعي ان تجعل على الرواية المقيدة بذكر البيت **قوله** من مات وعليه

صيام واندا عليه وهذا جعل القارئ يخرج وجهه الى عرفته هي من الحل ورجوعه الى البيت لطواف والا فاضية فعمل المقصود بذلك أيضا واختلف في جواز المواظبة ثمرد النسك فلم يحرم فقال الجمهور بأنهم يلزمه دم فاما

لزوم الدم فيه دليل غير هذا وأما الائم فلتترك الواجب وقد تقدم في حديث ابن عمر يلفظ فرضها وجاء باللفظ حمل وهو خير يعني
الامر بالامر لا يرد بالظن الا اذا أريدنا كبد وموتا كبد الامر ١١٩ الوجوب وفي كتاب العلم باللفظ من

أين تأمرنا ان نهل ونسلم من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل المدينة وذهب عطاء والنخعي الى عدم الوجوب ومقابله قول سعيد بن جبيل لا يصح حجه وبه قال ابن حزم وقال الجهم ولورجع الى المقات قبل التماس بالنسك سقط عنه الدم وقال أبو حنيفة بشرط ان يعود ما قبله وقال مالك بشرط ان لا يعبد وأحمد لا يستقضي والأفضل في كل ميقات أن يحرم من طرفه الا بعد من مكة فلو أحرّم من طرفه الا قرب جاز (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم) ما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أنخ) أي أبرك راحلته (بالبطحاء التي يذى الحليفة) ونزل عنها (فصل بها) في ذهابه ركني الاحرام أو العصير ركنين أو في الرجوع لحديث ابن عمر الشاني واذا رجع صلى يذى الحليفة ولا مانع من أنه كان يفعل ذلك ذهابا وايابا (وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهم) ما يفعل ذلك (المذكور من الصلاة) اتباعا واقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (كان يخرج) من المدينة

صيام هذه الصيغة عامة لكل مكان وقوله صام عنه رليه خبر يعني الامر بتقديمه وليس فيه دليل على انه يصوم الولي عن الميت اذا مات وعليه صوم أي صوم كان وبه قال أصحاب الحديث وجماعة من محدثي الشافعية وأبو ثور ونقل البيهقي عن الشافعي أنه علم القول به على صحة الحديث وقد صح به قال الصادق والناضر والمؤيد بالله والاوزاعي وأحمد بن حنبل والشافعي في أحد قولي به قال البيهقي في اختلافات هذه السنة ثابتة لأعلم خلافا بين أهل الحديث في صحتها والجهم ورعي ان صوم الولي عن الميت ليس بواجب وبالغ امام الحرمين ومن تبعه فادعوا الاجماع على ذلك وتعقب بان بعض أهل الظاهر يقول بوجوبه وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي في الحديث الى انه لا يصام عن الميت مطلقا وبه قال زيد بن علي والهادي والقاسم وقال الليث وأحمد وإسحق وأبو عبيد الله لا يصام عنه الا النذر وتلك المانعون مطلقا بما روى عن ابن عباس انه قال لا يصلى أحد عن أحد ولا يصم أحد عن أحد أخرجه النسائي باسناد صحيح من قوله وروى مثله عبد الرزاق عن ابن عمر من قوله وبما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة انها قالت لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم قالوا فماذا انتي ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه قال في الفتح وهذه قاعدة لهم معروفة الا ان الشافعي وعائشة وابن عباس فيها ما يمنع من الصيام الا الاثر الذي عن عائشة وهو ضعيف جدا انتهى وهذا ما من صاحب الفتح على ان لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذي ذكره هناك وهو انه قال كان لا يصوم أحد عن أحد ولا يصم عنه ذكره في التخصيص باللفظ الذي ذكرناه سابقا والحق ان الاعتبار بما رواه الصحابي لا بما رواه الكلّام في هذا بسوط في الاصول والذي روى مرفوعا صريح في الرد على المانعين وقد اعذرنا وبان المراد بقوله صام عنه رليه أي فعل عنه ما يقوم مقام الصوم وهو الاطعام وهذا اعذرنا ولا يتسك به منصف في مقابله الاحاديث الصحيحة ومن جله اعذرهم ان أهل المدينة على خلاف ذلك وهو اعذر أبر من الاول ومن اعذرهم ان الحديث مضطرب وهذا ان تم لهم في حديث ابن عباس لم يتم في حديث عائشة فانه لا اضطراب فيه بالراب وتلك القائلون بأنه يجوز في النذر دون غيره بان حديث عائشة مطابق وحديث ابن عباس مقيد فيعمل عليه ويكون المراد بالصيام صيام النذر قال في الفتح وليس بينهما ما تعرض حتى يجمع بينهما خبر ابن عباس صورية مستقلة يسأل عنها من وقت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد وقعت الاشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم حيث قال في آخره فدين الله أحق ان يقضى انتهى وانما قال ان حديث ابن عباس صورية مستقلة يعني انه من التخصيص على بعض افراد العام فلا يصلح لتخصيصه ولا لتقييده كما تقرر في الاصول قوله صام عنه رليه لفظ البراءة صم عنه رليه ان شاء قال في جمع الزوائد واسناده حسن قال

(من طريق الشجرة) التي عند مسجد ذي الحليفة (ويدخل الى المدينة من طريق المرس) بتشديد الراء موضع نزول المسافر آخر الليل أو مطلقا وهو أفضل من مسجد ذي الحليفة فهو أقرب الى المدينة منها قال في الفتح وكل من الشجرة

والعزم على سته اميال من المدينة لكن العزم اقرب قال ابن بطال كان صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك كما يفعل في العيد يذهب من طريق ويرجع ١٢٠ من أخرى وقد قال بعضهم ان نزوله هذا لم يكن قصدا وانما

مكان اتفاقا حكاه بعض الفقهاء في أحكامه عن محمد بن الحسن وتعبه والصحيح انه كان قصدا فلا يدخل المدينة لئلا ويدل عليه قوله الاتي وبات حتى يصبح ولحق فيه وهو التبرك به (وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا خرج الى مكة يصلي) بالفاظ المضارع (في مسجد الشجرة واذا رجع) من مكة صلى بذي الحليفة يطعن الوادي وبات) بذى الحليفة (حتى يصبح) ثم توجه الى المدينة لئلا يبعث الناس اهلهم لئلا يعجز عن عمر رضى الله عنه قال

سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يواى العقيق أى فيه وهو بقرب البقيع منه وبين المدينة أربعة أميال (يقول أنا فى الليلة آت من ربي) هو جبريل عليه السلام (فقال صل فى هذا الوادى المبارك) أى وادى العقيق وروى الزبير بن بكار فى أخبار المدينة ان سمع الما رجع من المدينة فحدثه فى مكان فقال هذا عقيق الارض فسمى العقيق لكن ليس هذا من قوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يطابق الترجمة بل حكاه عن قول الاتي الذى أنهاه وقد روى ابن عسدى من طريق يعقوب ابن ابراهيم الزهرى عن هشام

فى الفتح اختلاف المجتهدون فى المراتب قوله عليه قتل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل عمه وبه الاول أربع والثاني قريب ويرد الثالث قصة المرأة التى سألت عن نذر أمها قال واختلفوا هل يحتضن ذلك بالولى لان الاصل عدم النسيابة فى العبادة البدنية ولان العبادة لا يدخلها النسيابة فى الحياة فكذلك فى الموت لاحاورد فيه الدليل فىقتصر على ماورد ويتيق الباقى على الاصل وهذا هو الرابع وقيل لا يحتضن بالولى فلو أمر اجنبيا بان يصوم عنه اجزا وقيل يصح استلال الاجنبى بذلك وذكر الولى لكونه الغالب وظاهر صحيح البخارى اختيار هذا الاخير به جزم ابو الطيب الطبرى وقوافل شبيهه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بالدين والدين لا يقتصر بالقرىب انتهى وظاهر الاحاديث انه يصوم عنه ووليه وان لم يوص بذلك وان من صدق عليه اسم الولى افة أو شرعا أو عرفا صام عنه ولا يصوم عنه من ليس بولى ويجوز القنيل بالدين لا يدل على ان حكم الصوم كحكمه فى جميع الامور قوله وردها عليه كالميراث فيه دليل على انه يجوز لمن ملك قريته عينا من الاعيان ثم مات القرىب بعد ذلك وورثه ان يملك تلك العين وقد سبق الكلام على هذا فى كتاب الزكاة قوله قال يحيى عنها فيه دليل على انه يجوز لادين ان يحج عنه أمه أو أبيه وان لم يوص وسبق الكلام على ذلك فى الحج ان شاء الله تعالى

• (أبواب صوم الطووع) •

• (باب صوم ست من شوال) •

(عن أبي أيوب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال فذلك صيام الدهر) رواه الجماعة الا البخارى والذى فى ورواه احمد بن حنبل جابر وعن ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من صام رمضان وستة أيام بعد الفطر كان غنام السنة من جباه السنة فله عشرة أمثالها رواه ابن ماجه حديث ثوبان أخرجه أيضا النسائي واحمد والدارى والبخارى فى الباب عن جابر عند احمد وعبد ابن حميد والبخارى وهو الذى أشار اليه المصنف وفى اسناده عمرو بن جابر وهو ضعيف كذا فى مجمع الزوائد وعن أبي هريرة عن عبد البزار وأبي نعيم والطبرانى وعن ابن عباس عند الطبرانى فى الاوسط وعن البراء بن عازب عند الدارقطنى وقد استدل بأحاديث الباب على استحباب صوم ستة أيام من شوال واليه ذهب الشافعى واحمد ودود وغيرهم وبه قال العترة وقال أبو حنيفة ومالك يكره صومها واستدل على ذلك بالمرحومين وجوبه او هو باطل لا يلحق بعاقل فضلا عن عالم نصب مثله فى مقابلة السنة الصحيحة الصريحة وأيضا يلزم مثل ذلك فى سائر أنواع الصوم الرغب فيها ولا فائده واستدل مالك على الكراهة بما قال فى الموطأ من انه ما رأى احدا من أهل العلم يصومها ولا يفتي ان الناس اذا تركوا

ابن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا فحتموا بالعقيق فانه مبارك فكان البخارى أشار الى هذا العمل وتجنبوا أمر بالغريم أى النزول هناك لكن جنى ابن الجوزى فى الموضوعات انه تعصيف وان الصواب بالمنة الفوقية

من الخاتم وما قاله اتجاه لانه وقع في معظم الطريق ما يدل على انه من التخصيم وهو من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام بن عمار وقد وقع في حديث عمر بن الخطاب وبالعقيد ١٢١ فان جبريل أتاني به من الجنة الحديث

واستبد به ضعفة قاله في الضيق (وقل عز في حجة) أي قل جعلتها عرة وهذا دل على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان فارنا وأبعد من قال معناه عرة بدرجة في حجة أي أن على العرة يدخل في عمل الحج فيحزى لهم أطواف واحد ومن قال ان معناه ان يعق في تلك السنة بعد فراغ حجه فهذا أبعد من الذي قبله لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك نعم يحتمل أن يكون أمر بان يقول ذلك لأصحابه ليعلمهم مشروعية القرآن وهو كقوله دخلت العرة في الحج قاله الطبري واعتضه ابن المنبر في الحاشية فقال ليس نظيره لان قوله دخلت الحج تأسيس قاعدة وقوله عرة في حجة بالتمثيل يستدعي الوحدة وهو إشارة الى الفعل الواقع من القرآن اذ قال الحافظ ابن حجر ويؤيد ما في كآب الاعتصام بالفظ عره ووجهه بواو العطف وفي الحديث فضل العقيق كفضل المدينة وفضل الصلاة فيه وفيه استحباب نزول الحاج في منزلة قريبة من البلد ومبيتهم به الاجتماع اليهم من تأخر منهم عن أراد ما افتهم واستدرك حاجتهم من نسائهم لا في جميع اليها من قرب وهذا الحديث أخرجه في المزارعة والاعتصام

العمل بسنة لم يكن تركهم دليلا لترتبة السنة قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا والافضل أن تصام الست من الية عقب يوم النطر قال فان فرقها أو أخرها عن أوائل شوال الى آخره حصاة فضيلة التلابة لانه يصدق انه أتبعه ستامن شوال قال قال العلماء وانما كان ذلك كصيام الدهر لان السنة بعشر أمثاله افرضان بعشر أشهر والسنة بشهرين وقد جاء هذا في حديث مرفوع في كآب النسائي قوله ستامن شوال على صبغة الميزان ولو قال سنة بالهال كان صحيحا لان العدود المعبر اذا كان في يوم كور انظما جازت كبره وتأنية يقال صمتا ستا وستة وخمسة وانما يلزم اثبات الهام مع المذكر اذا كان مذكورا والنظا وحذنها مع الميزان اذا كان كذلك وهذه قاعدة مسلمة صرح بها أهل اللغة وأغنى الأعراب قوله بعد النطر أي بعد اليوم الذي ينظر فيه وهو يوم عيد الانظار فيجعل المطلق على التقيد ويكون المراد بالست ثمانية انظر الى آخر ما بعده ولكنه يبق النظر في البعدية المذكورة هل يلزم أن تكون متصلة بيوم القطار بالأفصل أو يجوز اطلاقها على كل يوم من أيام شوال ليكون بعد يوم النطر وهكذا يقال في قوله ثم أتبعه ستا لان الاتباع يحتمل أن يكون بالأفصل بين التابع والمتبوع لا بالاصلا يصلح للصوم وهو يوم النطر ويجوز أن يكون اطلاقه مع التام وان كثرهما كان التابع في شوال

باب صوم عشرين الحجة وتأكيده يوم عرفة لغير الحاج *

(عن حفصة قالت أربع لم يكن يدعون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صيام عاشوراء والعشر ولأئمة أيام من كل شهر والركنين قبل الغداة رواه أحمد والنسائي وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرفة بكفر ستين ماضية ومستمدة من يوم عاشوراء بكفر سنة ماضية رواه الجماعة الا البخاري والترمذي وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم عرفة بعرفات رواه أحمد وابن ماجه وعن أم الفضل أنهم شكوا في صوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة فأرسلت اليه باين فشرب وهو يحط بالناس بعرفة متفق عليه وعن عقب بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة يوم النصر وأيام النصر بيقعنا أهل الاسلام وهي أيام اكل وشرب رواه الحنفية الا ابن ماجه وصححه الترمذي حديث حفصة أخرجه أبو داود ولكنه لم يسمها بل قال عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولقطة قالت كان يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر وأول اثنين من الشهر والخميس وقد اختلف فيه على حنفية بن خالد رواه عن امرأته عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عنه عن حفصة وروى عنه

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يرى) بعض الهمزة أي في المنام وفي رواية كرية رؤى بتقديم الراء أي بآية غيره (وهو وأبو داود في الصحيح وكذا ابن ماجه) (عن ابن عمر رضي الله عنهما

معترض) على لفظ اسم الفاعل من التعريض وفي رواية في معرس بفتح الراء لانه اسم مكان (بذي الحليفة يطن الوادي) أي وادي العقين كإدال عليه حديثه السابق (قيل له إنك ببطعام مباركة) عن علي بن أبيه القيمي ١٢٢

المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التثنية وهي أمه وقبل جدته (رضي الله عنه أنه قال لعمر) بن الخطاب (رضي الله عنه أرفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين يوحى إليه قال فيبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجرأة) بكسر الجيم واسكان العين وتخفيف الراء كما ضبطه جماعة من اللغويين ومحققي الحديث ومنهم من ضبطه بكسر العين وتشديد الراء عليه أكثر الحديثين قال صاحب المطالع أكثر الحديثين بشدودن وأهل الأدب يخطونهم ويحفظونهم وكلاهما صواب (ومعه) صلى الله عليه وآله وسلم (نفر من أصحابه) جماعة منهم وكان ذلك في سنة ثمان (جاءه رجل) قال في الفتح لم أعرف اسمه لكن ذكر ابن فتحون في الذيل عن نفسه يروى الطرطوشي أن اسمه همام بن منية قال ابن فتحون فإن ثبت ذلك فهو أخو علي الراوي (فقال يارسول الله كيف ترى في رجل أحرم بهرة وهو متضع) أي متطلع (يطيب نسك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساعة فجاء الوحي فاشعر رضى الله عنه إلى جنتي وعلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوب

عن أم سلمة وقد تقدم في كتاب العبدن أحاديث تدل على فضيلة العمل في عشر ذي الحجة على العموم والصوم مندوح تحتها وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صائما في العشرة قط وفي رواية لم يصم العشرة قط فقال العلماء المراد أنه لم يصمها العارض من صائمين أو غيره لها وأن عدم رؤيتها لها ما لا يستلزم عدمه على أنه قد ثبت من قوله ما يدل على مشروعية صومها كما في حديث الباب فلا يبعد في ذلك عدم العمل وحديث أبي قتادة روى من طريق جماعة من الصحابة منهم زيد بن أرقم وهبل بن ساعد وقتادة بن النعمان وابن عمر عند الطبراني ومن حديث عائشة عند أحمد وفي الباب عن أنس وغيره وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا أبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي وصححه ابن خزيمة والحاكم وفي استنادهم الهجرى وهو مجروح ولرواه العقيلي في الضعفاء من طريقه وقال لا يتابع عليه قال وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالأسانيد جيد أنه لم يصم يوم فقهه ولا يصح عنه النهي عن صيامه وحديث أم الفضل أخرجه نحوه الشيخان من حديث مجهول وأخرجه النسائي والترمذي وابن حبان من حديث ابن عمر بالخط صحيح مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يصم ومع أبي بكر كذلك ومع عثمان فلم يصم وألا لأصومه ولا أمره ولا أنهى عنه وأخرجه النسائي من حديث ابن عباس وحديث عقبة في مناهم أحاديث يأتي ذكره بعضها في باب النهي عن صوم العبدن وأيام التبريق قوله صيام عاشوراء سيأتي البحث عنه وكذلك يأتي الكلام على قوله ولا تأكل من كل شيء قوله والعشرة فيه دليل على استحباب صوم عشر ذي الحجة على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم يوم عرفته ورواية أبي داود التي قد مرنا بالخط تصح عن ذي الحجة قوله صوم يوم عرفته يكفر اثنين الخ في بعض ألفاظ الحديث احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وقد استشكل تكفيره السنة الآتية لأن التكفير التغطية ولا تكون لشيء قد وقع وأجيب بأن المراد يكفره بعد وقوعه والمراد أنه ينافيه فلا يأتي بذهب فيها بسبب صيامه ذلك اليوم وقد قد ذلك جماعة من المعتزلة وغيرهم بالصغار فقال النووي فإن لم تكن صغائر كفر من الكفار وإن لم تكن كالكفار زيادة في رفع الدرجات والحديث يدل على استحباب صوم يوم عرفته وكذلك الأحاديث الواردة في معناه التي قدمنا الإشارة إليها إلى ذلك ذهب عمر وعائشة وابن الزبير واسامة بن زيد وعثمان بن أبي العاص والعروة وكان ذلك بحسب الحسن ويحكيه عن عثمان وقال قتادة أنه لا بأس به إذ لم يصفه عن الدعاء ونقله البيهقي في المعرفة عن الشافعي في القديم واختاره الخطابي والمتولي من الشافعية وحكي في الفتح عن الجوهري أنه يستحب أظفاره حتى قال عطاء بن أظفاره ليعقوبه على الذكركان لمثل أهر الصائم وقال يحيى بن عمار الأصبغى أنه يجب قنار يوم عرفته للباح وأعلم أن ظاهر حديث أبي قتادة المذكور في الباب أنه يستحب صوم

قد أظلم به) أي جعل الثوب له كظلمة يستظل به (فادخلت وأبى) أي لم يصلي الله عليه وآله وسلم حال يوم نزل الوحي وهو محمول على أن عمرو بن علي علم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره الإطلاع عليه في ذلك الوقت لأن فيه تقوية

الايمان بمشاهدة حال الوحي الكريم (فاذا ارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم بحجر الوجه وهو زغط) من الغطاء وهو حوث
النفس للتردد من التائب والمغمى عليه من شدة نقل الوحي أى ينفخ ١٢٣ وعند الطبراني فى الأوسط وابن

أبي حاتم ان الآية التى أنزلت
على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم حينئذ قوله تعالى وأتوا السج
والعمرة لله ويستفاد منه ان
المأمور به وهو الاقام يستدعى
وجوب اجتناب ما يقع فى العمرة
(ثم سرى عنه) صلى الله عليه
 وآله وسلم أى كشف عنه شياً
فشيئاً وروى بخفيف الزاوى
كشف عنه ما يشاهد من نقل
الوحي بقول سرور الثوب
وسريته نزعته والتشديد أكثر
لاخاف قاله تدرى (فقال أين
السائل عن العمرة فأبى رجل
فقال اغسل الطيب الذى بك)
وهو أعم من أن يكون بشوبه
أو يديه وأستدل به على منع
استدعاء الطيب بعد الاحرام
للامر بغسل أثره من الثوب
والبدن لعدم قوله اغسل
الطيب الذى بك وهو قول مالك
ومحمد بن الحسن وأجاب الجهور
بان قصة يعلى كانت بالمعرة
سنة ثمان وبلا خلاف كما مر وقد
ثبت عن عائشة انها طيبته صلى
الله عليه وآله وسلم يدها فى حجة
الوداع سنة عشر وبلا خلاف
وانما يؤخذ بالآخر فلا يختر
من الامر (ثلاث مرات) هو
نصر فى تكرار الغسل أو المعنى
قال له النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ثلاث مرات اغسل الثوب

يوم عرفة مطلقاً وظاهر حديث عقبه بن عامر المذكور فى الباب أيضاً انه يكره صومه
مطلقاً بالجملة قريباً فى الذكر ليوم النحر وأيام التشريق وقيل ذلك انه اعيد وانما الأيام
أكل وشرب وظاهر حديث أبي هريرة انه لا يجوز صومه بعرفات فيجمع بين الاحاديث
بان صوم هذا اليوم مستحب انك أحدم كره ولمن كان بعرفات حاجاً والحكمة فى ذلك
أنه ربما كان مؤدياً الى الضعف عن الدعاء والذكر يوم عرفة هناك والقيام بأعمال الحج
وقيل الحكمة انه يوم عيد لاهل الموقف لاجتماعهم فيه ويؤيد حديث أبي ثناء وقيل
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أطرف فيه لما افتتحه يوم الجمعة وقد نهي عن افراده
بالصوم كما سبأنى ويرد هذا حديث أبي هريرة المصرح بالنهي عن صومه مطلقاً قوله
فشرب وهو يخطب فيه دليل على جواز الاكل والشرب فى الغل من غير كراهة وفى
رواية للبخارى من حديث ميمونة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم شربه والناس
ينظرون اليه فقوله عيد فاهل الاسلام فيه دليل على ان يوم عرفة وبقية أيام التشريق
التي بعده يوم الحج أيام عيد

• (باب صوم المحرم وتأكيد عاشوراء) •

قد سبق انه صلى الله عليه وآله وسلم سئل أى الصيام بعد رمضان أفضل قال شهر الله المحرم
وعن ابن عباس وسئل عن صوم عاشوراء فقال لما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم صام يوماً طيباً فله على الأيام الا هذا اليوم ولا شهر الا هذا الشهر يعنى رمضان
وعن عائشة قالت كان يوم عاشوراء يوم صومه مقر يش فى الجاهلية وكان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يصومه فلما قدم المدينة صامه وأمر الناس بصيامه فلما فرض
رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه وعن سالم بن الأكوع قال أمر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم رجلاً من أسلم ان اذن فى الناس ان كان اكل فليصم بقية يومه ومن
لم يكن اكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء وعن علقمة ان الاشعث بن قيس دخل على
عبد الله وهو يطعم يوم عاشوراء فقال يا أبا عبد الرحمن ان اليوم يوم عاشوراء فقال قد كان
يعام قبل ان ينزل رمضان فلما نزل رمضان تركه فان كنت مظهراً فاطم عن ابن عمر ان
اهل الجاهلية كانوا يصومون يوم عاشوراء وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صامه
والمسلمون قبل ان يفرض رمضان فلما فرض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ان يوم عاشوراء يوم من أيام الله فى شاء صامه وكان ابن عمر لا يصومه الا ان يوافق
صيامه وعن أبي موسى قال كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود وتخصه عبيد اذ قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا أنتم وعن ابن عباس قال قدم النبي صلى الله

فلا يكون فيه تنصص على أمره بثلاث غلات وعلى الأول فهمه ابن المنذر لكن لو كان فى الحديث ما يدل على ان الخلق كان
فى النوب أمكن ما قاله لكن ظاهر ان الخلق كان فى بدنه لافى ثيابه لقوله وهو متوضع بطيب واذا كان الخلق فى البدن

أمكن أن تزول وانحتمت ولونه بالكلية بفسده ثلاث مرات لان ملوك الطيب بالبدن أخضمن علقوه بالنوب فآله في المصايح
(وانزع عنك الحبة واصنع في عمرتك كما تصنع ١٢٤ في حجتك) وعند مسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء في هذا الحديث

عليه وآله ولم قرأ في اليوم تصوم عاشوراء فقال ما هذا قالوا يوم المصطفى صلى الله عليه وآله
ومضى وبني إسرائيل من هدوهم فصامه موسى فقال أنا حتى يموت منكم فصامه
وأمر بصيامه وعن معاوية بن أبي سفيان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول إن هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وأفامصم من شاء صام ومن شاء
فليس فطره متفق على هذه الأحاديث كلها أو أكثرها يدل على أن صومه واجب ثم نسخ وقال
ليجب بحال بدل لي خبر معاوية وأما نسخنا كيد استعجابه قوله قد سبق الله صلى الله
عليه وآله وسلم مثل الخ هذا الحديث ذكره المستنصر رحمه الله تعالى في باب ما جاء في قيام
الدليل من أبواب صلاة التطوع وهو للجماعة إلا البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه دليل على
أن أفضل صيام التطوع صوم شهر المحرم ولا يدرى حديث أنس عند الترمذي قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم
رمضان لأن في سنة الله صدقة من موسى وليس بالقرى ومعايد على فضله العظام
في المحرم ما أخرجه الترمذي عن علي بن عبد الله السلمي رحمه الله مع رجال لا يدرى
صلى الله عليه وآله وسلم وهو قاعدة فقال يا رسول الله أي شهر تأمرني أن أصوم بعد شهر
رمضان فقال إن كنت صائما بعد شهر رمضان فصم المحرم فإنه شهر الله فيه يوم نابت فيه على
قوم ويثوب فيه على قوم وقد امتنع شكل قوم كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صوم
شعبان دون المحرم مع كون الصيام فيه أفضل من غيره وأجيب عن ذلك بخبرين الأول
أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في آخر حياته والثاني أنه كان يعرض له
فيه ممرض أو مريض أو غيره مما قيل أنه عن صوم عاشوراء قال في الفتح هو بالمتفق على المشهور
وحكى فيه النضر وزعم ابن زيد أنه اسم أسلاحي وأنه لا يعرف في الجاهلية وردت ابن
دحية بأن ابن الأعرابي حكى أنه سمع في كلامه خبره كذا في الفتح وبحديث عائشة
المدني كوفي الباب أن الجاهلية كانوا يصومونه ولكن صومهم له لا يصح بل لم يكن
مسمى عندهم بذلك الاسم قال في الفتح أيضا واختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر
هو اليوم العاشر قال القرطبي عاشوراء مع مدول عن عائشة رضي الله عنها والتعظيم وهو
في الأصل صفة الليلة العاشرة لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم المقدس واليوم مضاف
إليه فإذا قيل يوم عاشوراء فإنه قيل يوم الليلة العاشرة لأنهم لم يسموا ذلك يومه عن الصفة
غلبت عليه الأسماء فامتنعوا عن الموصوف فذهبوا إليه فصار هذا اللفظ عاما على
اليوم العاشر وذكر أبو منصور الجواليقي أنه لم يسمع فاعولاه هذا وضاروا وساروا
والولا من الضاروا والذال قال الزين بن النسيب إلا أكثر على أن عاشوراء هو اليوم
العاشر من شهر الله المحرم وهو متضمن الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع
فعل الأول اليوم مضاف لليالي الماضية وعلى الثاني هو مضاف لليالي الآتية وقيل

فقال ما كنت صائما في حجتك
فأصنع في عمرك وتلك وهو الدال على
أنه كان يعرف أعمال الحج قبل
ذلك قال ابن العربي كأنهم كانوا
في الجاهلية يخلطون الثياب
ويختنون الطيب والأحرام
أذبحوا وكأوا يتساهلون في
ذلك في العمر فأخبره النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أن يحرامها
واحد وقال ابن المنبر في الحاشية
قوله واصنع معناه ترك لأن المراد
بيان ما يجب تنبيه المحرم في حجه
منه فائدة حسنة وهي أن الترك
فعل قال وأما قول ابن بطلان أراد
الادعية وغيرها مما يشترك فيه
الحج والعمرة فتمسكه نظرا
لأن التروك مشتركة بخلاف
الأعمال فإن الحج أشياء زائدة
على العمرة كالوقوف وما بعده
وقال النووي كما قال ابن بطلان
وزاد ويستثنى من الأعمال
ما يختص به الحج وقال الباسي
المأمور به غير نزع الثوب وغسل
الخلق لأنه مدرج لهما فلم يبق
إلا التلبية كذا قال ولا وجه
لهذا المحصر بل الذي تميز من
طريق أخرى أن المأمور به
الغسل والتزع وذلك أنه عند
مسلم والنسائي من طريق سفيان
عن عمرو بن دينار عن عطاء في
هذا الحديث فقال ما كنت
صائما في حجتك قال أنزع عن هذه

الثياب وأغسل عن هذا الخلق فقال ما كنت صائما في حجتك فاصنع في عمرتك واستدل بهذا
الحديث على أن من أصابه طيب في أجرامه ناسيا أو جاهلا لم يعلم فبادر إلى زاته فلا كفارة عليه وقال مالك إن طال ذلك لم يرمه

والشعبي حيث قال لا يفترعه من قبل رأسه ثلاثين يومه غطيل رأسه
والشعبي حيث قال لا يفترعه من قبل رأسه ثلاثين يومه غطيل رأسه
١٢٥ أخرجه ابن أبي شيبة عنهم ما وعنه عن علي

نحوه وكذا عن الحسن وأبي
قزادة وقد وقع عند أبي داود
الخلف عنك الجبة فغله هامن قبل
رأسه وعلى أن الملقى أو الحاكم
إذا لم يعلم الحكم بمك حتى يبين
له أو على أن بعض الأحكام ثبت
بالوحي وإن لم يكن بما ينبت وعلى
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لم يكن يحكم بالاجتهاد إلا إذا
لم يحضره الوحي ورواه حديث
الباب مكيون الأشج البخاري
فيهمري وفي سنده انقطاع الا
أن كان صدوقا حضر مراجعة
يعلى وعمر فيكون مصدرا لانه
قال إن يعلى قال لعمر ولم يقل
إن يعلى أخبره قال عمر قال
الحافظ في الفتح لكن سبأ في
أبواب العمرة من وجه آخر عن
صنوان بن بعل عن أبيه فذكر
الحديث وأخرجه أيضا في
فضائل القرآن المغازي ومسلم
في الحج وكذا أبو داود والترمذي
والذاهقي (عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
وروى عنها قالت كنت أطيب
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم لأحرامه) أي لأجل
أحرامه (حين يحرم) أي قبل
أن يحرم كاهولفظ رواية مسلم
والترمذي لانه لا يمكن أن يراد
بالأحرام هنا فعل الأحرام فإن
الطبع في الأحرام منفع بـ لا

أغصمى يوم التاسع عاشوراء أخذوا من أوراد الأبل كانوا إذا رعوها الأبل غصمى أيام ثم
أوردوها في التامع قالوا ورواه أبو بكر العيني وروى مسلم من حديث الحكم بن
الاعرج أنه أتى ابن عباس وهو متوسد رما فقلت أخبرني عن يوم عاشوراء قال إذا
رأيت هلال الحرم فاعددوا صوم يوم التاسع صائما قلت أهكذا كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يصوم قال نعم وهذا ظاهره أن يوم عاشوراء هو التاسع انتهى كلام الفتح وقد
تأول قول ابن عباس هذا الزين بن النخعي بأن معناه أنه يتو الصيام في الليلة المتعقبة
للتاسع وقوا الحافظ بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا كان
المتبلى أن شاء الله صمنا التاسع فلم يأت العام المتبلى حتى توفي قال فانه ظاهره أنه صلى الله
عليه وآله وسلم كان يصوم العاشر وهم يصوم التاسع فثبت ذلك وأقول الأولى أن
يقال إن ابن عباس أرشد السائل إلى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع وليجب عليه
بتعيين يوم عاشوراء أنه اليوم العاشر لأن ذلك مما لا يشك فيه ولا يتعلق بالسؤال عنه
فائدة فإن ابن عباس لما فهم من السائل أن مقصود تعيين اليوم الذي يصام فيه أجاب
عليه بأنه التاسع وقوله نعم بعد قول السائل أهكذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصوم يعني نعم هكذا كان يصوم لوقي لانه قد أخبرنا بذلك ولا بد من هذا لانه صلى الله عليه
وآله وسلم مات قبل صوم التاسع وتأول ابن المنذري غاية البعد لانه قد أوردوا صوم يوم
التاسع صائما لا يجزئ له وسبب ذلك كلام ابن عباس تأول آخر قوله ما عالت الخ هذا
بقية حتى أن يوم عاشوراء أفضل الأيام لله يوم بدر رمضان ولكن ابن عباس أنه ذلك إلى
علمه فليس فيه ما يرده بل غيره وقد تقدم أن أفضل الصوم بعد رمضان على الإطلاق صوم
الحرم وقد تقدم أيضا في الباب الذي قبل هذا أن صوم يوم عرفة يكفر سنتين وصوم يوم
عاشوراء يكفر سنة وظاهره أن صوم يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشوراء قولنا
قدم المدينة صامه فيه تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وهو أول ندره
المدينة ولا شك أن قدمه كان في ربيع الأول فحينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة
الثانية وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فعلى هذا لم يقع الأمر بصوم عاشوراء
إلا في سنة واحدة ثم فوض الأمر في صومه إلى المتطوع قولنا من شاء صامه ومن شاء
تركه هذا يراد على من قال يقا فرضية صوم عاشوراء كانه الذي يقاض عياض عن بعض
السلف ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه ليس إلا بفرض والإجماع على أنه مستحب
وكان ابن عمر يكرهه قصد به الصوم ثم اعتد الإجماع بعده على الاحتباب قولنا وعن سلمة
ابن الأكوع قد تقدم شرح هذا الحديث في باب الصيام إذا طاق قولنا إن أهل
الجاهلية كانوا يصومون الخ في حديث عائشة أنها كانت تصومه قرين قال في الفتح
وأما صيام قرين لعاشوراء لمعلمهم تلقوه من الشرع السالف كانوا يعظمونه بكسوة
لكعبة وغير ذلك قال الحافظ ثم رأيت في المجلس الثالث من مجالس الباغندي الكبير

شأنهما المراد إرادة الأحرام وقد دل على ذلك رواية أنسافي حين أراد الأحرام وحققة قولها كنت أطيب تطيب بدنه
ولا تتناول ذلك تطيب شابه وقد دل على اختصاصه بهذه الرواية الأخرى التي فيها كنت أجيد ويص الطيب على رأسه

والمحبة وقد اتفق الشافعية على انه لا يستحب تطيب الثياب عند اعادة الاحرام وشذ المتولي لحكي قولنا باستحبابه نعم في جواز خلاف والاصح الجواز قالوا

١٢٦

عن عكرمة انه سئل عن ذلك فقال اذ ثبت قريش ذنبا في الجاهلية قطعتم في صدهم ونهواهم صوموا وعاشروا بكفر ذلك انتهى قوله فرأى اليه وتصوم عاشورا في رواية مسلم فوجد اليه وصيا ما وقد استشكل ظاهر هذا الخبر لاقتضائه انه صلى الله عليه وآله وسلم حين قدمه المدينة وجد اليه وصيا ما يوم عاشورا وانما قدم المدينة في ربيع الاول را حبيب بن المزدان اول علم بذلك وسواله عنه كان بعد ان قدم المدينة ويكون في الكلام حذف وتقديره قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فاقام الى يوم عاشورا فوجد اليه وفيه صيا ما ويحفل ان يكون اولئك اليهود كانوا يحسبون يوم عاشورا بحساب السنين الشعبية فصاف يوم عاشورا بحسابهم اليوم الذي قدم فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قوله فصامه وامر بصيامه قد استشكل رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم الى اليه وفي ذلك واجب المازي باحتمال ان يكون أوحى اليه بصدمتهم أو تواتر عنده الخبر بذلك أو أخبر من أسلم منهم كابن سلام ثم قال ليس في الخبر انه ابتداء الامر بصيامه بل في حديث عائشة ان الصبر بانه كان يصومه قبل ذلك فعلمنا في القصة انه لم يحدث له بقول اليه ويجوز حكمه بالتحالة بينه وبين حديث عائشة ان أهل الجاهلية كانوا يصومون كما تقدم اذ لا مانع من تواتر الشريعة بين علي صيامه مع اختلاف السبب في ذلك قال القرطبي وعلى كل حال فلم يصمه اقتداء بهم ثم قاله كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب مواظقة أهل الكتاب فيعلم منه عنه قوله ولم يكتب عليكم صيامه الخ هذا كله من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما بينه النسائي واسند له على انه لم يكن فرضا قط كما قال المصنف قال الحافظ ولادالة فيه لاحتمال ان يريد ولم يكتب عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان وغايته انه عام خص بالدلالة على تقدم وجوبه ويؤيد ذلك ان معاوية انما سبب النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سنة الفتح والذين شهدوا امره بصيام عاشورا والذين بذلك شهدوه في السنة الاولى اول العام الثاني ويؤخذ من مجموع الاحاديث انه كان واجبا لثبوت الامر بصومه ثم تاكد الامر بذلك ثم زيادة التأكيده بالنسبة للعام ثم زيادته بأمر من أكل بالامانة ثم زيادته بأمر الامهات أن لا يرخصن فيه الاطفال ومقول ابن مسعود الثابت في مسلم لما فرض رمضان ترك عاشورا مع العلم بانه ما ترك استحبابه بل هو باق فدل على ان المتروك وجوبه وأما قول بعضهم المتروكنا كيد استحبابه والباقي مطلق الاستحباب فلا يخفى ضعفه بل تاكد استحبابه باق ولا يسمع استقرار الاعمام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال لئن بقيت لاصوم من التاسع كما سباني وترغبه فيه واخبره بأنه يكفر سنة فأى كيدا بلغ من هذا (وعن ابن عباس قال لما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عاشورا وامر بصيامه قالوا يا رسول الله

الوجوب (ولله) أي تحلله من محظورات الاحرام بعد ان يرى ويحلق (قبل ان يطوف بالبيت) طواف الافاضة وفيه استحباب الطيب عند الاحرام وجواز استدامته بعد الاحرام وانه لا يضرب بقاء لونه وانما يحرم ابتداءه في الاحرام وهو قول الجمهور وعن مالك يجوز لكن لا فدية وقال محمد بن الحسن بن بكمر ان تطيب قبل الاحرام بما تاتي فيه بعده واستحباب الطيب أيضا بعد التحلل الاول قبل الطواف وادعى بعضهم ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم قاله المهلب وابن انصار وأبو الفرج من المالكية ورجحه ابن العربي وتعبه بان الخصائص لا تثبت بالقياس (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول) أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه (ملبدا) شعر رأسه بنحو الصبح لينضم الشعر ويلتصق بعضه ببعض احترازا عن تقطعه وتقهله وانما يفعل ذلك من يناول كعبته في الاحرام واستفيد منه استحباب التلبس وقد نص عليه الشافعي وهذا الحديث أخرجه أيضا في اللباس وكذا مسلم وأبو داود

والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنه قال ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله من يوم عاشورا ولا يوم عاشوراء ولا يوم عاشوراء ولا يوم عاشوراء (ولفظه من رواية سليمان الذي لم يذكر البخاري هذه البيداء التي يكذبون

فيم ا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله ما اهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامن عند مسجد ذي الحليفة
آخرجه ليعلم في مسنده وكان ابن عمر يشكر على رواية ابن عباس ١٢٧

على البدر اهل والبيداء هذه
كما قاله أبو عبيد البكري وغيره
فوق على ذي الحليفة لم يعد
من الوادي وعند البخاري من
طريق صالح بن كيسان من نافع
عن ابن عمر قال اهل النبي صلى
الله عليه وآله وسلم حين استوت
به راحلته قائمة فنفذه ثلاث
روايات ظاهرها التناقض لكن
قد اوضح هذا ابن عباس فيما
رواه أبو داود والحاكم من
طريق سعيد بن جبيرة قلت لابن
عباس عجبت لاختلاف أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم في اهلاله فذكر الحديث
وفيه فلما صلى بمسجد ذي الحليفة
ركعتين اوجب من مجامع فاهل
بالج حين فرغ من مجامع منه
قوم فحفظوه ثم ركب فلما استعقت
به راحلته اهل وأدرك ذلك منه
قوم لم يشهدوا في المرة الاولى
فسمعوه حين ذلقة فلما انما
اهل حين استعقت به راحلته
ثم مضى فلما اشرف البيداء
اهل وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه
فقل كل واحد مع واحد وانما كان
اهلاله في مصله واهم الله ثم اهل
ثانيا وثالثا وقد اتفق فتها
الاصار على جواز جميع ذلك
وانما الخلاف في الافضل
وحديث الباب أخرجه مسلم
في الحج وكذا أبو داود والترمذي

اليوم تعظمه اليهود والنصارى فقال فاذا كان عام القبل ان شاء الله صمنا اليوم التاسع
قال فلم يأت العام القبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه مسلم وأبو داود
وفي لفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني بقيت الى قابل لاصوم التاسع
يعني يوم عاشوراء واه أجود مسلم وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود وصوموا ليلة يوماء وبعده يوماء واه أحد رواية
اجود هذه ضعيفة مكرمة من طريق داود بن علي عن أبيه عن جده رواها عنه ابن أبي
البلي قوله تعظمه اليهود والنصارى استشكل هذا ان التعليل بخاتم موسى وغرق
فرعون مما يدل على اختصاص ذلك بموسى واليهود واجب باحتمال أن يكون سبب
تعظيم النصارى ان عيسى كان يصومه وهو مما لم ينسخ من شريعة موسى لان كنهها
منها ما نسخ بشرعية عيسى قوله تعالى ولا لاكم بعض الذي حرم عليكم وأكثر
الاحكام انما يلقاها النصارى من التوراة وقد أخرج أحمد عن ابن عباس ان السفينة
استوت على الجودي فيه فصامه نوح وموسى وشكر الله تعالى وكان ذكروا في دون
غيره لما ركنه في الفرج باعتبار نجاتهم وما غرق أعدائهم قوله صمنا اليوم التاسع
يحمل ان المراد انه لا يقتصر عليه بل يضيفه الى اليوم العاشر اما احتياطا له واما مخالفة
اليهود والنصارى ويحمل ان المراد انه يقتصر على صومه وان كنهه ليس في اللفظ ما يدل
على ذلك ويؤيد الاحتمال الاول قوله في آخر الحديث صوموا ليلة يوماء وبعده يوماء
فانه صريح في مشروعية ضم اليومين الى يوم عاشوراء وقد أخرج الحديث المذكور
بمثل اللفظ الذي رواه أحمد البيهقي وذكره في التلخيص وسكت عنه وقال بعض أهل العلم
ان قوله صمنا التاسع يحمل انه أراد قتل العاشر الى التاسع وانه أراد ان يضيفه اليه في
الصوم فلما توفي قبل ذلك كان الاحتياط صوم اليومين انتهى والظاهر ان الاحوط
صوم ثلاثة أيام التاسع والعاشر والحادي عشر فيكون صوم عاشوراء على ثلاث
مراتب الاولى صوم العاشر وحده والثانية صوم التاسع معه والثالثة صوم الحادي
عشر معه ما وقد كرمي هذا الكلام صاحب القمق قوله يعني يوم عاشوراء وقد تقدم
تأويل كلام ابن عباس بان يوم عاشوراء هو اليوم التاسع وتأويله النووي بانه مأخوذ
من اضماء الابل فان العرب تسمى اليوم الخامس من أيامه رابعا وكذا باقي الايام وعلى
هذه النسبة فيكون التاسع عاشرا قال وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف ان
عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم عن قال بذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري
ومالك وأجودوا حتى وخلقوا قال وهذا ظاهر الاحاديث ومقتضى اللفظ وأما تقدير
أخذ من الاطماع فيعيد انتهى

(باب ما جاء في صوم شعبان والشهر الحرم) *

والنسائي (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان أسامة بن زيد كان ردف النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي ردفه وهو الذي
يركب خلف الركب (من عرفه) موضع الوقوف الى المزدلفة بكسر اللام اسم فاعل من الازدلاف وهو القرب لان الحجاج

... من حرمه ردعواون الميهاي يقررون منها ويقدرون اليها أو يجتمعهم اليها في ذات من الليل (ثم اردف) صلى الله عليه وآله وسلم (الفضل) بن العباس بن عبد المطلب ١٢٨ (من المزدلفة الى منى) نواضه ما منه صلى الله عليه وآله

وسلم ويحدثنا عنه بما يتفق له في تلك الحالة من التشريع ولذا اختار أحداث الاسمان كما يختارون جميع الحديث قاله ابن المنير (فكلاهما قال لم يزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلجى حتى) أى الى ان (رمى جرفة العقبة) وهي حدى من جهة مكة من الجانب الغربى وفى الحديث جواز الادراف لكن اذا طاقته الدابة وان الركوب فى الحج أفضل من المنى وأخرجه مسلم (وعنه) أى عن ابن عباس (رضى الله عنه قال انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة بين الظاهر والعصر يوم السبت كما مر حبه الوافدى (بعد ما ترجل) أى سرح شعره (وادهن) استعمل الدهن قال ابن المنذر أجمع العلماء على ان للمعمر ان يأكل الزيت والشهيم والسمن والشيرج وان يستعمل ذلك فى جميع بدنه سوى رأسه وطبعته وأجمعوا على ان الطبيب لا يجوز استعماله فى بدنه ففروا بين الطب والزيت فى هذا فتباس كون الحرم عن وعن استعمال الطبيب فى رأسه ان يسبح له استعمال الزيت فى رأسه (وليس ازاد ورداه هو وأصحابه فريته) أحد (عن نبي من الادرية) جمع داه (والأزر)

(عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصوم من السنة شهر اياما الا شعبان يصل به رمضان واه الحجة وانظرا من ماجه كان يصوم شهر شعبان ورمضان وعن عائشة قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم أكثر من شعبان فانه كان يصومه كله وفى انقط ما كان يصوم فى شهر ما كان يصوم فى شعبان كان يصومه الا اياما لا يصلح يصومه كله وفى انقط ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر رجب الا شهر رمضان وما رأيت فى شهر أكثر منه صياما فى شعبان متفق على ذلك كله) حديث أم سلمة - سنة الترمذى قوله شهر اياما الا شعبان وكذا قول عائشة فانه كان يصومه كله وقوله اياما كان يصومه كله ظاهره بخلاف قول عائشة كان يصومه الا قليلا وقد جمع بين هذه الروايات بان المراد بالكل والتمام الاكثر وقد نقل الترمذى عن ابن المبارك انه قال جازى كلام العرب اذا صام أكثر الشهر ان يقال صام الشهر كله ويقال قام فلان ليلته أجمع وله قد تشبه واشتغل ببعض أمره قال الترمذى كان ابن المبارك يجمع بين الحديثين بذلك وحاصله ان رواية الكل والقام مفسرة بتروية الا أكثره وخصه بها وان المراد بالكل الا أكثره وهو مجاز قليل الاستعمال واستبعد الطيبى قال لان لفظ كل ناكيد لا راداة للشمول ورفع التجوزة من بعض منافى له قال فيصنع على أنه كان يصوم شعبان كله تارة ويصوم معظمه أخرى ثلاثا يومه انه واجب كله رمضان وقيل المراد بقولها كله انه كان يصوم من أول تارة ومن آخره أخرى ومن أثنائه طورا فلا يحل شأمنه من صيام ولا يخص بعضا منه بصيام بعض وقال الزين بن المنير ما ان يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد الاكثر وأما ان يجمع بأن قولها انه كان يصومه كله متأخر عن قولها انه كان يصوم أكثره وانما أخرجه عن أول الامر ثم أخرجه عن آخره ويؤيد الأول قولها ولا صام شهرا كاملا قطعة مقدم المدينة غير رمضان أخرجه مسلم والشافعى واختلاف فى الحكمة فى كذا رد صلى الله عليه وآله وسلم من صوم شعبان فقيل كان يشتغل عن صيام الثلاثة ايام من كل شهر اسفرا وغيره فتجتمع فيه شعبان فى شعبان أشار الى ذلك ابن بطال ويؤيده ما أخرجه الطبرانى فى الاوسط عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر فربما أخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان ولكن فى اسناده ابن ابى ليلى وهو ضعيف وقيل كان يصنع ذلك ليعظم رمضان ويؤيده ما أخرجه الترمذى عن أنس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أى الصوم أفضل بعذر رمضان فقال شعبان انه عظيم رمضان ولكن اسناده ضعيف لان فيه صدقة بن وهب وليس بالقوى وقيل له الحكمة فى ذلك ان اسناده كن يرضى ما عليم من رمضان فى شعبان فكان يصوم معهم وقيل الحكمة انه يعقبه رمضان وهو ممة مقترن فكان يكثر من الصوم فى شعبان قدر

بضم الزاى واسكانه جامع الزاد (تلبس) بالضم المزة التى تردع أى كثر فيها الزيت ففران حتى يفضضه على ما يصوم من يلبسها قال بعض الفتح أو جبه ومعه الضم انهم ساقبوا أثره (على الجلد) أى تصبغوه وعند البخارى عن ابن عمر فروعا ولا

تابسوامن الثياب شيأ مسه الزعفران الحديث (فأصبح) صلى الله عليه وآله وسلم (بذي الحليفة) أى وصل اليها من اراثم بات
 بها وفي مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بها ثم دعا بذاقته ١٢٩ فاشعرها في صفحة سنامها الايمن

وسات الدم وقلدها بعلين ثم
 (ركب راحلته حتى استوى على
 البيداء) وعند النسائي انه صلى
 الظهر ثم ركب وصعد جبل
 البداء ثم (أهل هو وأصحابه)
 تقدم نقل الخلاف في ذلك قريبا
 وطريق الجمع بين المختلف فيه
 وهل كان صلى الله عليه وآله
 وسلم مقررا للحج أو فارا أو مقمرا
 خلاف يأتي بحقيقة ان شاء الله
 تعالى (وقلد بئته) بعلين لا لشعار
 بأنه هدى قال الازهرى تكون
 البدنة من الابل والبقر والغنم
 وقال النووي هي البعير كرا
 كان أو أختى وهى التى
 استكملت خمس سنين (وذلك)
 المذكور من الركوب
 والاستمرار على البداء أو الالهلال
 والتقليد (لخمس بقين من
 ذى القعدة) بفتح القاف
 وكسرها أو بالاشارة لظروجه
 من المدينة وهو الصواب لان
 أول ذى الحجة كان يوم الخميس
 قطعه المأثبات وتواتر أن وقوفه
 بعرفة كان يوم الجمعة فعين ان
 أول الحجة الخميس ولا يصح ان
 يكون خروجه يوم الخميس وان
 جزم به ابن خزم بل ظاهر الخبر ان
 يكون يوم الجمعة لكن ثبت
 في الصحيحين عن أنس انهم صلوا
 معه صلى الله عليه وآله وسلم
 الظهر بالمدينة أو بعاء العصر
 بذي الحليفة ركعتين فدل على

ما يصوم في شهرين غيره لما يفوته من التطوع الذى يعتاده بسبب صوم رمضان والاولى
 أن الحكمة في ذلك غفلة الناس منه لما أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة من
 حديث أسامة قال قلت لبارس رسول الله أنك تصوم من شهر من الشهر وما تصوم من شعبان
 قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب
 العالمين فأحب أن يرفع على وأنا صائم ونحوه من حديث عائشة عند أى يعلى ولا تعارض
 بين ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم من صوم كل شعبان أو أكثره وصله رمضان
 وبين أحاديث النهى عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين وكذا ما جاء من النهى عن
 صوم نصف شعبان الثانى فان الجمع بينهما ظاهر بان يحل النهى على من لم يدخل تلك
 الأيام في صيام يعتاده وقد تقدم تقدم حديث النهى عن التقديم بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم لأن يكون شيأ يصومه أحدكم (فائدة) ظاهر قوله في حديث أسامة أن
 شعبان شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان انه يستحب صوم رجب لأن
 الظاهر ان المراد انهم يغفلون عن تعظيم شعبان بالصوم كما به عظمون رمضان
 ورجب به ويحتمل ان المراد غفلة من عن تعظيم شعبان بصومه كما به عظمون رجباً
 بخبر النخعي فيه فانه كان يعظم بذلك عند الجاهلية ويخرون فيه بالمعيرة كما
 ثبت في الحديث والظاهر الاول لان المراد بالناس الصحابة فان الشارع قد كان اذ كان
 بها آثار الجاهلية ولكن غايته التقرير لهم على صومه وهو لا يشترط زيادة على الجواز
 وقد ورد ما يدل على مشروعية صومه على العموم والخصوص أما العموم فالاحاديث
 الواردة في الترغيب في صوم الا شهر الحرم وهو منها بالاجماع وكذلك الاحاديث
 الواردة في مشروعية مطلق الصوم وأما على الخصوص فما أخرجه الطبراني عن سعيد
 ابن أبى راشد مرفوعا بلفظ من صام يوما من رجب فكأنما صام سنة ومن صام منه
 سبعة أيام غفلت عنه أبواب جهنم ومن صام منه ثمانية أيام قضت له ثمانية أبواب الجنة
 ومن صام منه عشرة لم يسأل الله شيأ الا أعطاه ومن صام منه خمسة عشر يوما نادى مناد
 من السماء قد غفر لك ما مضى فأنف العمل ومن زاد زاد الله ثم سأل حديثا طويلا
 في فضله وأخرج الخطيب عن أبى ذر من صام يوما من رجب عدل صيام شهر وذكروا
 حديث سعيد بن أبى راشد وأخرج نحوه أبونعيم وابن عساكر من حديث ابن عمر
 مرفوعا وأخرج أيضا نحوه البيهقي في شعب الايمان عن أنس مرفوعا وأخرج الخلال
 عن أبى سعيد مرفوعا رجب من شهر والحرم وأيامه مكمومة على أبواب السماء
 السادسة فاذا صام الرجل منه يوما جدد صومه يتقوى الله نطق الباب ونطق اليوم
 وقال يارب اغفر له واذا لم يتم صومه يتقوى الله لم يستغفر له وقبل خدعتك نفسك
 وأخرج أبو الفتح بن أبي القوارس في أماليه عن الحسن مرسل انه قال صلى الله عليه
 وآله وسلم رجب شهر الله وشعبان شهرى ورمضان شهر أمتى وحكى ابن السبكي عن محمد

١٧ نيل ح ان خروجه لم يكن يوم الجمعة ويعمل قوله لخمس بقين أى ان
 كان الشهر ثلاثين فأنه أن جاتسعا وعشرين فيكون يوم الخميس أول ذى الحجة بعد مضى أربع ليال لا خمس وبؤيده قول

جابر بن محمد بن أبي الحنفية أو أربيع وأما ما قيل الراوي أن بقين يعرف الشرط لأن الغالب تمام الشهر وبه احتج من قال
 لا حاجة للإنسان به ولا يخروا على احتمال ١٣٠ القص فقال يحتاج إليه للاحتياط (فقدم) صلى الله عليه

وآله وسلم (مكة) من أعلاها
(لاربعة لبال خلون من ذى الحجة)
صبيحة يوم الأحد فطاف بالبيت
وسعى بين الصفا والمروة وليرحل
بفتح أوله وكسر ثانيه أى ليصير
حلالا (من أجل بدنه) يسكون
الدال (لأنه) صلى الله عليه وآله
وسلم (قلدها) فصارت هديا
ولا يجوز له صاحب الهدى أن
يحمل حتى يباع الهدى بحله (ثم
نزل بالعلى مكة عند الحجون) بفتح
الخاء المهملة وتضم الجيم الجبل
المشرف على المحصب حذاء
مسجد العقبة وفي المشارق
وغيرها منيرة أهل مكة على ميل
ونصف من البيت (وهو) أى
والحال أنه صلى الله عليه وآله
وسلم (مهل بالحق ولم يقرب
الكعبة بعد طوافها) لعله
اشغل منعه من ذلك (حتى رجع
منعرفة وأمر أصحابه) الذين
لم يسوقوا الهدى (أن يطوفوا
بالبيت وبين الصفا والمروة ثم
يقصر) ومن رزقهم (لأجل
أن يحلقوا) أى (ثم يحلقوا) لأنهم
معتقون ولا هدى معهم كما قال
(وذلك لأن) لم يكن معه بدنه قلدها
ومن كانت معه امرأته فهي له
حلال والطيب والنياب
كسائر محرمات الأحرار حلاله
وموضع الترجمة قوله في هذا
الحديث فليسته عن شيء من

ابن منصور والسمعاني انه قال يرد في استحباب صوم رجب على الخصوص سنة ثابتة
والاحاديث التي تروى فيه واهية لا يفرح بها عالم وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ان هر
كان يضرباً كف الناس في رجب حتى يضروه في الحقان ويقول كلوا فاعلموا شهر
كان تقطعه الجاهلية وأخرج أيضاً من حديث زر بن أبي أسلم قال سئل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن صوم رجب فقال أين أنتم عن شعبان وأخرج عن ابن عمر ما يدل على
انه كان يكره صوم رجب ولا يتخذ ان الحصرومات اذ لم تنتهض للدلالة على استحباب
صومه انتهضت العمومات ولم رد ما يدل على الكراهة حتى يكون تخصصها وأما
حديث ابن عباس عن ابن عباس ما به بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام رجب
ففيه ضعيفان زيد بن عبد الجيد وداود بن عطاء (وعن رجل من باهلة قال أتيت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله أنا الرجل الذي أتيتك عام الاول فقال قمالي
أرى جسمك ناحلاً قال يا رسول الله ما كنت طعاً ما بالها رماً كآلة الاباليل قارمن
أمرتك ان تعذب نفسك قلت يا رسول الله اني أقوى قال صم شهر الصبر ويوم بعده قلت
اني أقوى قال صم شهر الصبر ويومين بعده قلت اني أقوى قال صم شهر الصبر وثلاثة أيام
بعده وصم أشهر الحرم رواه أحد وأبو داود وابن ماجه وهذا الفظه الحديث أخرجه
أيضاً النسائي وقد اختلف في اسم الرجل الذي من باهلة فقال أبو القاسم البغوي في معجم
الصحابة ان اسمه عبد الله بن الحرث وقال سكن البصرة وروى عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم حديثاً وأبوسعوه ذكر في موضع آخر هذا الحديث وكذلك قال ابن فافع في معجم
الصحابة ان اسمه عبد الله بن الحرث والراوى عنه مجيبة الباهلية بضم الميم وكسر الجيم
وسكون الهمزة آخر الخبر وفي بعده انا يوم حدثت عن ربيعة بن ربيعة في رواية أبي داود
عن أبيه أو عما به يعني هذا الرجل وهكذا قال أبو القاسم البغوي انها قالت حدثني أبي
أو عمي وفي رواية النسائي مجيبة الباهلي عن عمه وقد ضعف هذا الحديث بعضهم لهذا
الاختلاف قال المذري وهو متوجه وفيه نظر لان مثل هذا الاختلاف لا ينبغي ان يرد
فادحاً في الحديث قوله صم شهر الصبر يعني شهر رمضان قوله ويوم بعده الى قوله وثلاثة
أيام بعده فيه دليل على استحباب صوم يوم أو يومين أو ثلاثة بعد شهر رمضان وقد تقدم
انه يستحب صيام ستة أيام فلا منافاة لان الزيادة مقبولة قوله وصم أشهر الحرم هي شهر
القدرة الحجة ومحرم ورجب وفيه دليل على مشروعية صومها أشهر الحرم هي شهر
القدرة من ايام ربيع الأول والخصوص وكذلك العمر الاول من شهر ذي الحجة وأما شهر
القدرة بقية شهر الحجة فلها العموم ولكنها ينبغي أن لا يستكمل صوم شهر منها
والاصح جمعها أو يدل على ذلك ما عند أبي داود من هذا الحديث بلفظ صم من الحرم
واترك صم من الحرم واترك صم من الحرم واترك

* باب

❦ (عن عبد الله بن عمر

رضی اللہ عنہ۔ انا ابیہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم) (وسلم) (وسلم عنہ ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم کان اذا

استوت به راحته فاعلمه عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال (ليكن اللهم ليكن ليدن) أي يا الله أجنبناك فمادعونا تها على ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية اجابة دعوة ابراهيم ١٣١ حين أذن في الناس بالمحج انتهى

وهذا أخرجه عبد بن حديد وابن جرير وغيرهما بأسانيدهم في تصانيفهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد والأسانيد لهم هم قوية وأقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي طيبان عن أبيه عنه رضى الله عنه قال المارغ ابراهيم من بناء البيت قبل له وأن في الناس بالمحج قال رب وما يبلغ صوتي قال أذن وعلى البلاغ قال فنادى ابراهيم يا أيها الناس كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فسمعه ما بين السماء والارض ألا ترون الناس ينجون من اقصى الارض يلبون ومن طريق ابن جرير عن ابن عباس وفيه فأجابوه بالتلبية من أصلاب الرجال وأرحام النساء وأول من أجابه أهل اليمن فليس حاج يحج من يومئذ الى أن تقوم الساعة الامن كان أجاب ابراهيم عليه السلام يومئذ زاد غيره من لبي مرة حج مرة ومن لبي مرتين حج مرتين ومن لبي أكثر حج بقدر تلميته قال ابن المنبر في الحاشية في مشروعية التلبية تنبيهه على اكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته انما كان بامتداع منه سبحانه وتعالى

• (باب الحث على صوم الاثنين والخميس) •

(عن عائشة قالت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعمر صيام الاثنين والخميس رواه الجماعة الأباود. ولكنه لا من رواية أسامة بن زيد وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تعرض الأعمال كل اثنين وخميس فاحب أن يعرض على وأنا صائم رواه أحمد والترمذي وابن ماجه عنه ولاحد والنسائي هذا المعنى من حديث أسامة بن زيد وعن أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذلك يوم ولد فيه وأنزل على فيه رواه أحمد ومسلم وأبو داود حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وأعله ابن القطان بالرواية عن اوهو ربيعة الجري وانه مجهول قال الحافظ وأخطأ في ذلك فهو صحابي قال الترمذي حديث عائشة هذا حسن صحيح وحديث أسامة أخرجه أيضا النسائي وفي أسناده رجل مجهول ولكنه صحيح الحديث ابن خزيمة وحديث أبي هريرة قال الترمذي حديث غريب وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه وحديث أبي قتادة أخرجه من ذكره في الباب عن حفصة عن داود وأحاديث الباب تدل على استحباب صوم يوم الاثنين والخميس لانهم ما يؤمن تعرض فيهما الأعمال قوله فقال ذلك يوم ولد فيه وأنزل على فيه الولادة والانزال انما كان في يوم الاثنين كما جاء في الاحاديث

• (باب كراهة افراد يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم) •

(عن محمد بن عباد بن جعفر قال سألت جابرا أمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم الجمعة قال نعم متفق عليه وللبخاري في رواية ان يرد بصوم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لم تصوم يوم الجمعة الا قبله يوم أو بعده يوم رواه الجماعة الا النسائي ومسلم ولا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا أن يكون في صوم بصوم أحدكم ولا صوم يوم الجمعة يوم عيدا فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم الا أن تصوموا قبله أو بعده وعن جويرية ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يدخل على في يوم الجمعة وهي صائفة فقال أصمت أمس قالت لا قال تصومين غدا قالت لا قال فأنطرى رواه أحمد والبخاري وأبو داود وهو دليل على ان التطوع لا يلزم بالشرع وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم الجمعة وحده وعن جنادة الازدي قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم جمعة في سبعة من الازد أنا منهم وهو يتعدى فقال هاوا

يخضع في المرفوع تكرير افضلة ليكن ثلاث مرات وكذا في الموقوف الآن في المرفوع الفصل بين الاولى والثانية بقوله اللهم وقد نقل اتفاق الادباء على ان التكرير للفظ لايزاد على ثلاث مرات (لانمر ليكن ليكن ان الحمد) بالكسر على الاستئناف

على كل حال والتعديل على التعديل لكن قال في الأدب والعدالة إذا كسر صار التعديل أيضا من حيث الله استئناف جوابا عن سؤال عن العلة على ما قرئ في البيان حتى أن الإمام الرازي وأتباعه جعلوا أن تنفيذ التعديل نفسه أولئك هم رد (والنعمة ثالث) كسر النون الاحسان والمنة طلقا وبالضرب على الاشهر عطفًا على الحمد ويجوز الرفع على الاتداء والخبر محذوف أي أن الحمد والنعمة مستقرة كل (والمثل) ثالث بالضرب والرفع إذ التقدير والمثل كذلك (لا شريك لك) في ملكك وروى النسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه عن أبي هريرة قال كان من نعمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليبيك الله الخلق ليبيك وعند الحاكم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف بعرفات فلما قال ليبيك اللهم ليبيك قال نعم الخير خير الآخر وعند الدارقطني في العلل عن أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ليبيك بمباحة تعبد أو رعا وزاد مسلم في حديث الباب فذكرها حتى قال نافع وكان عبد الله بن عمر يزيد في البيك اللهم ليبيك وسعديك والخير

إلى الله أفعلنا يا رب ولله أنا صيام فقال أصمت أمس قلنا لا أفقتصومون غدا قلنا لا قال فافطر وأفا كلنا معه فلما خرج وجلس على المنبر دعا بأمر ما فشر به وهو على المنبر والناس ينظرون يريهم أنه لا يصوم يوم الجمعة وأما أحمد حديث ابن عباس هو مثل حديث أبي هريرة المتقدم وفي أسناده الحسين بن عبد الله بن عبد الله بن ثقه ابن معين وضعفه الأئمة وحديث جنادة الأزدي هو مثل حديث جويرية وأخرجه أيضا الحاكم وأخرجه أيضا النسائي بإسناد رجاله رجال الصحيح الأديفة البخاري وهو مقبول قوله قال نعم زادتم لم وأحمد وغيرهما قال نعم ورب هذا البيت وفي رواية النسائي ورب الكعبة وهم صاحب العمدة فنزاهنا إلى مسلم قوله أن يفرد بصوم فيه دليل على أن النهي المطلق في الرواية الأولى متين بالافراد لا إذا لم يفرد الجمعة بالصوم كما يأتي في بقية الروايات بقوله الأوقبله يوم أو بعد يوم أي الآن تصوموا قبله يومًا أو بعده يومًا وكذا وقع في رواية الاسماعيلي فقال الآن تصوموا قبله أو بعده وفي رواية لمسلم الآن تصوموا قبله يومًا أو بعده يومًا وهذه الروايات تفيد مطلق النهي أيضا بقوله ولا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي فيه دليل على عدم جواز تفضيل ليلة الجمعة بقيام أو صلاة من بين الليالي قال النووي في شرح مسلم وهذا متفق على كراهته قال وأجيب به العلماء على كراهة هذه الصلاة البسطة التي تسمى الرغائب فأنزل الله وأضعها وختتمها فاتم ابدعة مشكركم من البسطة التي هي ضلالة وجهالة وفيها منكرات ظاهرة وقد صنف جماعة من الأئمة مصنفات نفيسة في تقبيحها وتفضيل صلواتها ومبتدعها ودلائل قبحها وبطلانها وتفضيل فعلها كثر من أن تحصر والله أعلم انتهى واستدل بأحاديث الباب على منع افراد يوم الجمعة بالصيام وقد حكاه ابن المنذر وابن حزم عن علي عليه السلام وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر قال ابن حزم ولا نعلم لهم مخالفا في العبادة وقوله أبو الطيب الطبري عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية وقال ابن المنذر ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد وهذا يشعر بأنه يرى تحريمه وقال أبو يعقوب الطبري يفرق بين العيد والجمعة بأن الاجتماع منع قد على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبله أو بعده ذهب الجمهور إلى أن النهي فيه للتنزيه وقال مالك وأبو حنيفة لا يكرهوا استدلال حديث ابن مسعود إلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل ما كان يشاء يوم الجمعة قال في الفتح وليس فيه حجة لأنه يحمل أنه كان لا يستعمله فطره إذا وقع في الأيام التي كان يصومها ولا يضاد ذلك كراهة افراد بالصوم جماعة من الجمهور ومنهم من عد من الخصائص وليس بجيد لأنهم لا تثبت بالاحتمال انتهى ويمكن أن يقال بل دعوى اختصاص صومه صلى الله عليه وآله وسلم جيد لما تقر في الأصول من أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لما نهى عنه من باب أنه يكون مخصوصا له وحده من العموم

في بيديك ورغائبك والعمل وليد كالتجاري هذه الزيادة فهي من افراد مسلم خلافا لما هو عليه فيها من باب أبيك في بيعة الأصول والحفاظ المنذرى في مختصر السنن والنووي في شرح المذهب وقوله وسعديك هو من باب أبيك في بيعة

ماسبق من التفتية والافراد ومعناه اذ ادعى ان المصادر فيه مضاف للفاعل وان كان الاصل في معناه اذ ادعى
بالاجابة اجماع اجدادنا على ان المصدر فيه مضاف للمفعول ١٣٣

ونهي المختص بالامة لا يكون فعلة مراضاة اذ لم يقم دليل يدل على التامس به في ذلك
الفعل لخصوصه لا مجرد ادلة التامس العامة فانهم متخصصون بالنهي للامة لانه اخص منها
مطلقا ومن غرائب المقام ما احتج به بعض المالكية على عدم كراهة صوم يوم الجمعة
فقال يوم لا يكره صومه مع غيره فلا يكره وحده وهذا اقسام فاسد الاعتبار لانه منصوص
في مقابلة النصوص الصحيحة واغرب من ذلك قول مالك في الموطأ لم اسمع احدا من اهل
العلم والفقهاء ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأت بعضهم
يصومه واراها كان يقره قال النووي والسنة مقدمة على ما رآه هو وغيره وقد ثبت
النهي عن صوم الجمعة فيعين القول به ومالك معذور فانه لم يبلغه قال الداودي من
أصحاب مالك لم يبلغ مالك كراهة الحديث ولو بلغه لم يخالفه وقد اختلف في سبب كراهة
افراد يوم الجمعة بالصيام على أقوال ذكرها صاحب الفتح منها الكونه عبدا ويدل على
ذلك رواية أحمد المذكور في الباب واستشكل التعديل بذلك بوقوع الأذن من الشارع
بصومه مع غيره وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهة العبد لا يستلزم الاستواء من كل وجه
ومن صام معه غيره انتفت عنه صورة التحرر بالصوم ومنها لا يضعف عن العبادة
ورحمه النووي قال في الفتح وتعب يقاء المعنى المذكور مع صوم غيره معه وأجاب
النووي بأنه يحصل بفضيلة اليوم الذي قبله أو بعده جبر ما يحصل به يوم صومه من فتور
أو تقصير قال الحافظ وفيه نظر فان الجبر لا يخص في الصوم بل يحصل بجميع أفعال الجبر
فيلزم منه جواز افراده ان عمل فيه خيرا كثيرا يقوم مقام صيام يوم قبله أو بعده كمن
أعتق نفسه رقبة مثلا ولا فائز بذلك وأيضا فكان النهي يختص بمن يخشى عليه الضعف
لأنه يقتضي منه القوة ويمكن الجواب عن هذا بأن الملائكة أقيمت مقام المنة كما في جواز
القطر في السفر لمن لم يشق عليه ومنها خوف المبالغة في تعظيمه فيمنع تنبيه كما افتتن اليهود
بالسبت قال في الفتح وهو منتهى تقصير تعظيمه بغير الصيام وخوف اعتقاد وجوبه قال
في الفتح أيضا وهو منتهى تقصير بصوم الاثنين والجميس ومنها خشية ان يفرض عليهم كما
خشى صلى الله عليه وآله وسلم من قيام الليل ذلك قاله المذهب قال في الفتح وهو منتهى تقصير
باجازة صومه مع غيره وبأنه لو كان السبب ذلك لجاز صومه بعد صلى الله عليه وآله وسلم
لارتفاع الخشية ومنها مخالفة النصارى لانه يجب عليهم صومه ونحن مأمورون بمخالفتهم
قال في الفتح وهو ضعيف وأقوى الأقوال وأولها بالصواب الاول لما تقدم من حديث
أبي هريرة وقد أخرجه الحاكم وأيضا لما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي عليه
السلام قال من كان منكم منطوقا من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فانه
يوم طعام وشراب وذكر (وعن عبد الله بن بسر عن أخيه واسمها الصماء ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما اقتضى عليكم فان لم يجد أحدكم

مساعدة على طاعتك بعد
مساعدة فيكون من الخفاف
للمنصوب وقوله والرباء بفتح
الراء المذ وبضمها مع القصر
كأله والعلاب والفتح مع التقصر
ومعناه الطلب والمساءلة يعني انه
تعالى هو المطلب المسؤول منه
فبيده جميع الامور والعمل له
سبحانه لانه المستحق للعبادة
وحده وفيه حذف يحتمل أن
تقديره والعمل اليك أي اليك
القصد به والانتباه اليك
لتبصري عليه وأخرج ابن أبي
شيبه من طريق السور بن
مخرمة قال كانت تلبية عمر
فذكر مثل المرفوع وزاد اليك
مرغوبا ومرهوبا اليك اذا
النعما والفضل الحسن وهذا
يدل على جواز الزيادة على تلبية
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بلا استعجاب ولا كراهة
وهذا مذهب الأئمة الاربعة لكن
قال ابن عبد البر قال مالك أكره
ان يزيد على تلبية رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ويخفى
ان يقرر ما روى مرفوعا ثم
يقول الموقوف على اقتراحه حتى
لا يختلط بالمرفوع قال الشافعي
رحمه الله فيما حكاه عنه البيهقي
في المعرفة ولا ضيق على أحد
في مثل ما قال ابن عمر ولا غيره
من تعظيم الله ودعائه مع التلبية
غير ان الاختيار عند ان يقره ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التلبية وفي سنن أبي داود وابن ماجه من
جابر قال أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر التلبية قال والناس يزيدون هذا المعارج ونحوه من الكلام والذي صلى

الله عليه وآله وسلم يستمع فلم يقل لهم شيئا وفي تاريخ مكة للأذرق بسند معضل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اقدم
بفتح الرواس سبعون نبيات عليهم شتى ١٣٤ منهم يونس بن مقي وكان يونس يقول لبيك فزاح الكرب لبيك وكان

الاودع نيبا ألوام شجرة فلم يضره رواء الخمسة الا انساني وعن ابن مسعود ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال كان ينظر يوم الجمعة رواء الخمسة الا ابا داود ويحمل هذا
على انه كان يصوم مع غيره الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والطبراني
والبيهقي وصححه ابن السكن قال أبو داود في السنن قال مالك هذا الحديث كذب وقد
أعل بالاضطراب كما قال النسائي لانه روى كاذرا مصنف وروى عن عبد الله بن
بسر وليس فيه عن أخيه كما وقع لابن حبان قال الحافظ وهذه ليست به له فاحقه فانه
أيضا صحابي وقيل عنه عن أبيه بسر وقيل عنه عن أخيه الصاعم عائشة قال الحافظ
ويحتمل ان يكون عند عبد الله عن أبيه وعن أخيه وعند أخيه بواسطة قال ابن حبان هذا
المتون في الحديث الواحد بالاسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهن الرواية وفيه عن قتادة
ضبطه الا ان يكون من الحافظ المكنى بن المعمر وفيه بجميع طرق الحديث فلا يكون
ذلك الا على قلة ضبطه وليس الامر هنا كذا بل اختار فيه أيضا على الراوي عبد الله
ابن بسر وقد ادعى أبو داود ان هذا الحديث منسوخ قال في التخصيص ولا يتبين وجه
المنسوخ فيه ثم قال يمكن ان يكون أخذ من كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب
موافقة أهل الكتاب في أول الامر ثم في آخر الامر قال خالفوهم والنهي عن صوم يوم
السبت يوافق الحالة الاولى وصيامه ايامه يوافق الحالة الثانية وهذه صورة التسخير واقه اعلم
اتمى وقد أخرج النسائي والبيهقي وابن حبان والحاكم عن حكر بن نامان
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعنونه الى أم سلمة ليلة ائها عن الايام التي كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أكثرها صياما فقالت يوم السبت والاحد فوجعت اليهم فساكنهم
أنكر واذك فقاموا بأجمعهم اليها فسألواها فقالت صدق وكان يقول انه جا يوم عيده
للمشركين فأناريد أن أخالفهم وصحح الحاكم اسناده وصححه أيضا ابن خزيمة وروى
الترمذي من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر
السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الاخر الثلاثة والاربعاء والخميس وسماي
وقد جمع صاحب البدرا المعبرين هذه الاحاديث فقال النبي متوجه الى الافراد والصوم
باعتبار الضمائم ما قبله أو بعده اليه ويؤيد هذا ما تقدم من انه صلى الله عليه وآله وسلم
لمن صام الجمعة ان يصوم السبت بعدها والجمع معها أمكن أولى من التسخير والحديث
الثاني حسنه الترمذي وقال ابن عبد البر هو صحيح ولا خلافة بينه وبين الاحاديث السابقة
وانه محمول على أنه كان يصومه يوم الخميس وروى بسنده الى أبي هريرة قال من صام
الجمعة كتب له عشرة أيام من أيام الاسرة لابشاكلين أيام الدنيا وروى ابن ابي شعبة
عن ابن عباس قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مطلقا يوم الجمعة قط وقد
تقدم الكلام على صوم يوم الجمعة قوله وألوام شجرة العال بكسر اللام بعدها حاتم ماله

موسى يقول لبيك أنا عبدك
لبيك لبيك قال وتلمية عيسى أنا
عبدك وابن أمك فقت عبدك
قال في الفتح واستدل به أي
بحديث ابن عمر السابق المشتمل
على الزيادة المذكورة على
استصحاب الزيادة على ما ورد عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في ذلك قال الطحاوي بعد ان
أخرجه من حديث ابن عمر وابن
مسعود وعائشة وجابر وعرو
ابن معد يكرب أجمع المسائل
جميعا على هذه التلمية غير ان
قوما قالوا لا بأس ان يزيد فيها من
الذكر لله ما أحب وهو قول محمد
والنور والاوزاء واحتجوا
بحديث أبي هريرة يعني الذي
أخرجه النسائي وابن ماجه
وصححه ابن حبان والحاكم قال
كان من تلمية رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لبيك الله الحق
لبيك وزيادة ابن عمر المذكورة
وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي
ان يزداعلى معاملة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الناس
كأى حديث ابن معد يكرب ثم
فعله هو ولم يقل لبيك اجابتم عما
هو من جنس هذا بل علمهم كما
علمهم التكبير في الصلاة فكذا
لا ينبغي ان يتعدى في ذلك شيئا
مما علمه ثم أخرج حديث عامر

ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه انه سمع رجلا يقول لبيك ذا المعارج فقال انه لذو المعارج وما هكذا
كانا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فهذا ساعد ذكره الزيادة في التلمية وبه نأخذ انتهى ويدل على الجواز

ما وقع عند النسائي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال كان من تلبية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فذكره
ففيه دلالة على انه كان يلي بغير ذلك وما تقدم عن عمر وابن عمر

١٢٥

فشر الشجر

باب صوم أيام البيض رصوم ثلاثة أيام من كل شهر وان كانت سواها

(عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا ذر اذا صمت من الشهر ثلاثة
ايام ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواء أجد والنسائي والترمذي وعن أبي
قنادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان الى رمضان
فهذا صيام الدهر كله رواء أحمد ومسلم وأبو داود وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الاخر الثلاثاء
والاربعاء والخميس رواء الترمذي وقال حديث حسن وعن أبي ذر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من صام من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر فانزل الله
تصديق ذلك في كتابه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها اليوم بعشرة رواء ابن ماجه
والترمذي حديث أبي ذر الاول أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وألفه عند النسائي
والترمذي قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام
البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وأخرجه أيضا النسائي وابن حبان
وصححه من حديث أبي هريرة رواء النسائي من حديث جرير مرفوعا قال الحافظ
واسناده صحيح ورواه ابن أبي حاتم في العلل عن جرير موقوفًا وصححه عن أبي زرعة ورفقه
وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق بن مهان القيسي عن أبيه وأخرجه البزار من
طريق ابن أبي عمير عن أبيه عن ابن عمر وحديث عائشة روى موقوفًا قال في الفتح وهو
أشبهه وحديث أبي ذر الاخر حسنه الترمذي وفي الباب عن ابن مسعود عند أصحاب
السفن وصححه ابن خزيمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من غرة
كل شهر وعن حفصة عند أبي داود والنسائي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الاخرى وعن عائشة غير
حديث الباب عند مسلم قالت كان صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام
لا يالي من أي الشهر صام وعن أبي هريرة غير حديثه الاول عند الشيخين باللفظ أو صام
خليلي بصيام ثلاثة أيام وعن ابن عباس عند النسائي بلفظ كان صلى الله عليه وآله وسلم
لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر وسناني وعن قرة بن إياس المزني وأبي عقرب
وعثمان بن أبي العاص أشارا إلى ذلك الترمذي قوله فصم ثلاث عشرة الخ فيه دليل على
استحباب صوم أيام البيض وهي الثلاثة المعينة في الحديث وقد وقع الاتفاق بين العلماء
على انه يستحب ان تكون الثلاث المذكورة في وسط الشهر كما حكاه النووي واختلفوا
في تعيينها فذهب الجمهور إلى انها ثلاث عشر ورابع عشر وخامس عشر وقبل هي

وروي سعيد بن منصور من طريق الاسود بن يزيد انه كان
يقول ليك غفار الذنوب وفي حديث جابر الطويل في صفة
الحج حتى استوت به ناقته على البداء أهل بالتوحيد ليك
اللهم ليك الحج قال وأهل الناس به ذا الذي لم يولن به فلم ير عليهم
شيأ منه ولزم تلبيته وأخرجه أبو داود ومن الوجه الذي أخرجه
منه مسلم قال والناس يزيدون ذا المعارج وهو من الكلام
والتي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئاً وفي رواية البيهقي ذا المعارج وذا
الفواضل وهذا يدل على أن الاختصار على التلبية المرفوعة
أفضل لما دأبته هو صلى الله عليه وآله وسلم علم انه لا بأس
بإزيادته لكونه عالم بردها عليهم وأقرهم عليها وهو قول الجمهور
وبه صرح أشهب وحكي ابن عبد البر عن مالك الصكرامة
انتهى واستحب الشافعية أن يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بعد الفراغ من التلبية ويسأل الله رضاه والجنة
ويتعوذ به من النار واستأنسوا لذلك بما رواء الشافعي
والدارقطني والبيهقي من رواية صالح بن محمد بن زائدة عن عمارة
ابن خزيمة بن ثابت عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

والم كان اذا فرغ من تليته سال الله رضوانه والجنة واستغفام برحمته من النار وما لح هذا ضعيف عند الجمهور وقال أحمد
لا أرى به بأساً (عن أنس رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن معه بالمدينة حين أراد حجة

الوداع (الظهر أربعاً) أى أربع ركعات (والعصر بذي الحليفة ركعتين) فصراً (ثبات بها) أى بذي الحليفة (حق أصبح) دخل في الصباح أى وصلى الظهر ١٣٦ ثم دعا بناقته فأشعرها كما عند مسلم (ثم ركب) أى راحلته (حق استوت)

الشاني عشر والثالث عشر والرابع عشر وحديث أبي ذر المذكور في الباب وما ذكرنا من الأحاديث الواردة في معناه وقد ذكرنا قولاً ثلاثاً من كل شهر الخ اختلافه في تعيين هذه الثلاثة الأيام المستحبة من كل شهر ففسرها عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبو ذر وغيرهم من الصحابة وجماعة من التابعين وأصحاب الشاني أيام البيض ويشكل على هذا قول عائشة المتقدم لا يسأل من أى الشهر صام وأجيب عن ذلك بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يله كان يعرض له ما يشاء فله عن مراراً ذلك وكان يفعل ذلك لبيان الجواز وكل ذلك في حقه أفضل والذي أمر به قد أخبر به أمته وصاهاهم به وعينه لهم فيحصل مطابق الثلاثة على الثلاث المقيدة بالأيام المعينة واختار الغني وآخرون أنها آخر الشهر واختار الحسن البصري وجماعة منهم من أوله واختار عائشة وآخرون صيام السبت والاحد والاثنين من عدة شهر ثم الثلاثة والأربعاء والخميس من الشهر الذي بعده للحدث المذكور في الباب عنها وقال البيهقي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام لا يسأل من أى الشهر صام كما في حديث عائشة قال ذكّل من رآه فعل فوعا ذكره وعائشة رأّت جميع ذلك فاطلقت وقال الرواية صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب فان افتقت أيام البيض كان أحب وفي حديث رفعه ابن عمر وأول اثنين في الشهر وخميسان بعده وروى عن مالك أنه يكره تعيين الثلاث قال في الفتح في كلام غير واحد من العلماء ان استحباب صيام أيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر انتهى وهذا هو الحق لأن حل المطلق على المقيدة مائة عذر وكذلك استحباب السبت والاحد والاثنين من شهر والثلاثاء والأربعاء والخميس من شهر غير استحباب ثلاثة أيام من كل شهر وقد حكى الحافظ في الفتح في تعيين الثلاثة الأيام المطلقة عشرة أقوال وقد ذكرنا أكثرها والحق أنها ساقية على إطلاقها فيكون الصائم مخيراً في أى وقت صامه فقد فعل المشرع ولكن لا يقع لها في أيام البيض فالخاص من أحاديث الباب استحباب صيام تسعة أيام من كل شهر ثلاثة مطابقة وأيام البيض والسبت والاحد والاثنين في شهر والثلاثاء والأربعاء والخميس في شهر قوله فذلك صيام الدهر وذلك لأن الحسنة بعشرة أمثالها يعبدل صيام الثلاثة الأيام من كل شهر صيام الشهر كله فيكون كن صيام الدهر

(باب صيام يوم وفطر يوم وكراهة صوم الدهر)

(عن عبد الله بن عمرو) وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت انى أقوى من ذلك فلم يقل رفعتى حتى قال صم يوماً وفطر يوماً فانه أفضل الصيام وهو صوم أخى داود عليه السلام وعن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صام من صام الا بدمقة عليهما وعن أبي قتادة قال قيل يا رسول الله

به) أى حال كونه مستحباً به (على البهائم) الشرف المقابل لذى الحليفة (جداً وسبح) وكبر ثم أهل بيته وعمره) قارنا بينهم (وأهل الناس) الذين كانوا معه (جماعاً) اقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم وفي الصحيحين عن نيار أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بالبحر وفيه ما عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلب بالبحر وحده ولم يلق أقطاً هنال بالبحر مفرداً وعند الشيعين عن ابن عمر أنه كان مقتعاً وفيه ما أيضاً عن عائشة رضى الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلب بالعمرة إلى البحر وتفتح الناس معه قال النووي في المجموع والصواب الذي نعتده أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم أولاً بالبحر مفرداً ثم أدخل عليه العمرة فصار قارناً فمن روى أنه كان مفرداً وهم الأكثرون اعتمدوا أول الأحرار ومن روى أنه كان قارناً اعتمدوا آخره ومن روى أنه كان مقتعاً أراد القسح اللغوى وهو الانتفاع والالتذاذ وقد اتفق بأن كراهة عن التمكن فعل واحد ولم يمتحج إلى افراد كل واحد بعمل انتهى قال الحافظ في الفتح وهذا هو المعتمد في الجمع بين مختلف الروايات (فلما قدمنا) مكة (أمر)

صلى الله عليه وآله وسلم (الناس) الذين كانوا معه ولم يسوقوا الهدى (لخلو) من أحرارهم وانما أمرهم بالنسخ وهم قانون لأنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج منكراً كما هو رسم الجاهلية فأمرهم بالتعالم من جههم والانتفاخ

الى العمرة فحقها الخافتم ونصر بحاجبوا والاعتبار في تلك الاشهر وهذا خاص بذلك السنة عند الجمهور وخلافا لاجل
(حتى كان يوم التروية) وهو ثامن الحجة سمي بذلك كانوا ١٢٧ يرون دوامهم بالمعانيه وبما لو انه الى

كيف بن صام الدهر قال لاصام ولا افطر ولم يصم ولم يفطر رواه الجماعة الا البخاري
وابن ماجه وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام الدهر ضيقت
عليه جهنم هكذا وقض كفره واه أحمده ويجعل هذا على من صام الايام المنهي عنها
حديث أبي موسى أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي شيبة ولفظ ابن
حبان ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين وأخرجه أيضا البزار والطبراني قال
في مجمع الزوائد ورجاله رجال الصحيح وفي الباب عن عبد الله بن الصخر عند أحمد وابن
حبان بلانظ من صام الايام فلا صام ولا افطر وعن عمران بن حصين أشار اليه الترمذي
قوله فانه أفضل الصيام من تضاه ان الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة وسألتني البص
عن ذلك قوله لاصام من صام الايام استدلل بذلك على كراهية صوم الدهر قال ابن التين
استدل على الكراهية من وجود نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الزيادة وأمره بأن
يصوم ويفطر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الايام وقيل معنى قوله لاصام
التي أي اصام كقوله تعالى فلا صدق ولا صلي ويدل على ذلك ما عند مسلم من حديث
أبي قتادة بلفظ ما صام وما افطر وما عند الترمذي بلفظ لم يصم ولم يفطر قال في الفتح
أي لم يحصل أجر الصوم لمخافته ولم يفطر لانه أمسك والى كراهية صوم الدهر مطلقا
ذهب اصحق وأهل الظاهر وهي رواية عن أحمد وقال ابن حزم يحرم ويدل للتحريم
حديث أبي موسى المذكور في الباب لما فيه من الوعيد الشديد وذهب الجمهور وكافي
الفتح الى استحباب صومه وأجابوا عن حديث ابن عمر وحديث أبي قتادة بأنه محمول
على من كان يدخل على نفسه مشقة أو يشق حقا قالوا ولذلك لم ينه صلى الله عليه وآله
وسلم حزين بن عمر والأسلي وقد قاله لارسول الله أي أسرد الصوم ويحبب من هذا بأن أسرد
الصوم لا يستلزم صوم الدهر بل المراد انه كان كثير الصوم كما وقع ذلك في رواية
الجماعة المتقدمة في باب الفطر والصوم في السفر ويؤيد عدم الاستلزام ما أخرجه أحمد
من حديث اسامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسرد الصوم مع ما ثبت انه لم يصم
شهرًا كاملا الارمضان وأجابوا عن حديث أبي موسى بحمله على من صامه جميعا ولم
يفطر في الايام المنهي عنها كالعبد من أيام التشريق وهذا هو اختيار ابن المنذر
وطائفة وأجيب عنه بان قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم لاصام ولا افطر ان سألته عن
صوم الدهر ان معناه انه لا أجر له ولا نفع عليه ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه
ان يصومها بالاجماع وحكي الاثر عن مسدد انه قال معنى حديث أبي موسى ضيقت
عليه جهنم فلا يدخلها وحكي مثله ابن خزيمة عن المزني ووجه الفرائض والمطهي الى هذا
التأويل ان من أزد الله عملا صالحا أزد الله عنده درجة وكرامة قال في الفتح وتثبت بان
ليس كل عمل صالح أزد الله العبد منه أزد الله من الله تقربا بل رب عمل صالح اذا أزد

عرفات (أهلها الحج) من مكة
(قال) أنس وغير النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم) بمكة
(يدان يده) حال كونين
(قبلا) أي فاعلمت رهن المدة
الى مكة (وذبح رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) بالدينة)
يوم عيّد الانهي (كش-ين
ألمسين) وهو الايض الذي
بجاطه سواد وهذا الحديث
أخرجه أيضا في الحج والجهاد
وأبو داود وبعضه في الاضاحي
وبعضه في الحج (عن ابن عمر
رضي الله عنهم ماله كان باي)
بعد أن يركب راحلته (من ذي
الحليفة) ولا يقطع تلبيته فاذا بلغ
الحرم أي دخل في أرض أدنى
الحرم (أمسك) عن التلبية أو
المراد بالحرم المدهد والامسك
عن التلبية التثاقل بغيره من
الطواف وغيره وروى ابن
خزيمة في صحيحه من طريق عطاء
قال كان ابن عمر يدع التلبية
اذا دخل الحرم ويراجعها بعد
ما يقضي طوافه بين الصفا
والمروة فالاولى ان المراد اذا
دخل الحرم كافي رواية اسمعيل
ابن علي وقوله بعد (حتى اذا جاء
ذاتوى) في التاموس بتثنية
الطاموس ورامنونا وقال
الكرماني انفتح أنقص وهو واد
معروف بقرب مكة في صوب

طريق العمرة ومساجد عائشة وعرف الدوم يمر الزاهر بفعل غاية
الامسك الوصول الى ذي طوى ومذهب الشافعية والختمية بتدوق التلبية الى شير وعفي التحليل رميا وغشيه قال

الرافعي ولذلك نقول المعترض بقاءه اذا افتتح الطراف وفي الصحيحين عن الفضل بن عباس قال كنت رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جمع الى منى

١٣٨

منه ازداد بعد اكامله في الاوقات المبكرة وانتهى وايضا لو كان المراد ما ذكره وقال ضيق عنه واستدلوا على الاستحباب بما وقع في بعض طرق حديث عبد الله بن عمرو بن بلان قال الحسنة بعشرة أمثالها وذلك مثل صيام الدهر وبما تقدم في حديث من صام رمضان واتبعه ستمائة من شوال فكأنما صام الدهر وبما تقدم في صيام أيام البيض انه مثل صوم الدهر قالوا والمثلية به أفضل من المثلية فكأنما صام الدهر أفضل من هذه المشبهات فيكون مستحباً وهو المطلوب قال الحافظ ونعتب بأن التشبيه في الأمر المقدور لا يقتضي جواز التشبيه به فضلاً عن استحبابه وإنما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلثمائة وستين يوماً ومن المعلوم أن المكافئ لا يجوز له صيام جميع السنة لا يبدل التشبيه على أفضلية المثلية به من كل وجه واختلف الجوزون في صيام الدهر هل هو الأفضل أو صيام يوم رافط يوم فذهب جماعة منهم إلى أن صوم الدهر أفضل واستدلوا على ذلك بأنه أكثر غلا فيكون أكثر أجراً ونعتبه ابن دقيق العيد بأن زيادة الاجر بزيادة العمل ههنا معارضة باقتضاء العادة التقديرية حقوق أخرى فالإلزام بالتفويض إلى حكم الشارع وقد حكم بأن يوم يوم واحد أفضل من صوم الدهر وهذا معنى كلامه وما يريشد إلى أن صوم الدهر من أجله الصيام المفضل عليه صوم يوم وفطار يوم أن ابن عمر طلب أن يدوم زيادة على ذلك المقدار فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأنه أفضل الصيام

• (باب تطوع مسافر والغايزي بالصوم) •

(عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر أيام البيض في حضر ولا سفر روى النسائي) وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صام يوماً في سبيل الله بعد الله وجهه عن الثوري عن ابن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الحديث الأول في استناده يعقرب بن عبد الله القمي وجعفر بن أبي المغيرة القمي وفيه ما مقال وفيه دلائل على استحباب صيام أيام البيض في السفر ويطبق به الصوم في السفر في سبيل الله الجهاد قال الثوري وهو محمول على من لا يتضرر به ولا يفتقر به حقاً ولا يحتل قتاله ولا يغريم من مهمات غزوه ومعناه المباحة عن الثوري والمعافاة عنها مرة سبعين سنة

• (باب في أن صوم التطوع لا يلزم بالشروع) •

(عن أبي جحيفة قال قال أخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين سلمان وأبي الدرداء نزاع سلمان أبا الدرداء فرأى أبا الدرداء متبذلاً فقال لها ما شأنك قالت أخوك أبا الدرداء ليس له

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بلبي المعترض حتى يستلم الحجر وعند المالكية خلاف هل يتطوع التلبية حين يتدلى الطواف أو إذا دخل مكة والاول في المدونة والثاني في الرسالة وشهره ابن بشير (بابه) أي بنى طوى (حتى يصح) أي إلى أن يدخل في الصباح فإذا صلى الغداة (الصبح) اغتسل لدخول مكة (ورفعه) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك المذكورين البيتونة والملا والغسل وفيه إطلاق الزعم على القول الصحيح (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عليه السلام (فكان أنظر إليه) رؤيا حقيقة بأن يجعل الله لروحه مثلاً يرى في البقعة كما يرى في النوم كليله الامراء والانباء أعياء عند ربهم يرتقون وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موسى قائماً في قبره صلى كما رواه مسلم عن أنس وأنه صلى الله عليه وآله وسلم نظر ذلك في المنام وبذلك صرح موسى بن

عقبة في روايته عن نافع ورويا الاندلسي وحسب قال في الفتح وهو المعتمد على أنه هاتئ

ساجدة

الانحدرد (إذا تحدر

في الوادي) وادى الأزرق (بابي) واسلم عنه بلفظ كافي أنظر إلى موسى ها طامن النية واضعه الصبحية في أذنيه ما ربهذا

الوادي وله جوار الى الله تعالى بالتلبية قاله لاسمر بوادي الازرق وفي الحديث ان النفس في بطون الاودية من سقى المرسلين وانها تنبت كدعند الهبوط كانتا كدعند الصعود ١٣٩ وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في اللباس

وفي أحاديث الانبياء ومسلم في الريمات عن أبي موسى رضي الله عنه قال بعث النبي صلى الله عليه وآله (وسلم الى قومي باليمن) في العائش من الهجرة قبل حجة الوداع (بجثث وهو بالطعنان) اي اطعام مكة زاد في رواية وهو منبج أي نازل بها (فقال بها) أهلت قلت أهلت وفي رواية قلت ليبيك باهلال (كاهلال الذي صلى الله عليه وآله وسلم) قال أحسنت (هل من هدى قلت لا فامرني فطنت بالبيت وباله سقا والمروية ثم أمرني فأهلت) من احرامى (فأنتيت امرأة من قومي) لم تنسم المرأة لكن في أبواب العمرة انهم المرأة مرقيس ويحتمل ان تكون محرمة (فشطنتني) اي سرحته بالمشط (أو غسلت رأسي) ولم يذكروا الحلق اما لكونه مع لوم عنه (دهم أولاده) وله في أمره بالاحلال (فقدم) اي (ج) عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه) اي زمان خلافته لاني حجة الوداع كابن في مسلم واختصره البخاري ولانظر مسلم ثم أنتيت امرأة من قيس فقلت رأيتي ثم أهلت بالجمع (كنت أنتي به) الناس حتى كان في خلافة عمر رضي الله عنه فقال له رجل يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس

حاجة في الدنيا جاء أبو الدرداء فنهض مع لهط ما فقال كل فاني ما ثم فقال ما أبانا كل حتى تا كل فاك فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم قال ثم فنام ثم ذهب يقوم فقال ثم فلما كان من آخر الليل قال سلمان ثم الآن فصليا فقال له سلمان ان لربك عليك حقا ولنسك عليك حقا ولا هلك عليك حقا فأعط كل ذي حق حقه فاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكره ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق سلمان رواه البخاري والترمذي (صححه) قوله مبتدلة بفتح المثناة الفوقية والموحدة بعدها وتثديد الال المجبة المكسورة أي لاسعة ثياب البذلة بكسر الموحدة وسكون الال وهي المهنة وزنا ومعنى والراد انها تاركة للباس ثياب الزينة وفي رواية للكشميين مبتدلة بتقديم الموحدة وتخفيف الال المجبة والمعنى واحد قوله لبيت الحاجة في الدنيا زاد ابن خزيمة يصوم النهار ويقوم الليل قوله فقال كل القائل أبو الدرداء على ظاهره ذم لرواية وهي نظم الترمذي واقتطع البخاري فقال كل قال فاني ما ثم فيكون القائل سلمان قوله فقال ما أنا بالكل حتى تا كل في رواية للبراء فقال أقسمت عليك لتفطرن وكذا رواه ابن خزيمة والدارقطني والطبراني وابن حبان قوله فلما كان من آخر الليل في رواية ابن خزيمة فلما كان عند العصر وعند الترمذي فلما كان عند الصبح والدارقطني فلما كان في وجهه الصبح قوله ولا هلك عليك حقا زاد الترمذي وابن خزيمة ولصيفك عليك حقا وزاد الدارقطني فصم وأفطر وصل ونمت وأهلت قوله صدق سلمان فيه دليل على مشروعية المنصع للمسلم وتنبه من غفل وفضل قيام آخر الليل وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة وجواز النهي عن المستحبات اذا خشي ان ذلك ينفضي الى السامة والمال وتفويت الحقوق المطلوبة وذكر اهله الحمل على النفس في العبادة وجواز الفطر من صوم التطوع وسأني الكلام عليه (وعن أم هانئ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليه افدعا بشرا فشر ب ثم ناوها فشر ب فقات يارسول الله امانى كنت صائمة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاعصام وار شاف فطروا وأجدوا الترمذي وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرب شرا فاقوا لها لتشرب فقات انى صائمة ولكنى كرهت ان أردسو لك فقال يعق ان كان فضا من رمضان فاقضى يوم ما مكانه وان كان تطوعا فان شئت فاقضى وان شئت فلا تقضى رواه أجدوا ودعنا هاهنا وعن عائشة قالت اهدى لحفصة طعام وكسا صاعتين فأفطروا ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا يا رسول الله انا اهديت لنا هدية واشتميناها فأفطرنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا عليكم صوما مكانه يوما آخر رواه

رويد له بعض فته الشافك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في النسك بعدك فقال يا أيها الناس من كأقنيننا مقصا فليقتد فان أمير المؤمنين قادم عليكم فأتوا به قال فندم عرف ذلك له (فقال ان ناخذ بكاب الله فانه يا همرنا بالتمام) أي تأتمم أفعاله ما

بعد الثم وع فيهما (قال نهالى وأتموا الحج والعمرة) وقيل اتماههما الاحرام هما من دورة أهله وهو مروي عن علي وابن عباس وسعيد بن جبيرة وطاوس ١٤٠ وعند عبد الرزاق عن عمر بن عطاء هان بن قرد كل واحد

منهما من الآخر وان يعترف غير أشهر الحج ان الله تعالى يقول الحج أشهر معلومات (وان أخذ بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه لم يحمل) من احرامه (حتى تخر الهدى) في وظاهر كلام غيره هذا انكار لفتح الحج الى العمرة وأن فيه عن التمتع انما هو من باب ترك الاولى لانه منع ذلك من منع تحريم واطال قالة صياض وقال النووي والمختار انه ينهى عن المتعة المعروفة التي هي الاعتقار في أشهر والحج ثم الحج من عامه وهو على التنزيه للترغيب في الافراد ثم اعتقد الاجماع على جواز التمتع من غير كراهة وبقي الخلاف في الفضل وانما أمر باماموس بالاحلال لانه ليس معه هدى بخلاف علي حيث أمر بالبقاء لان معه الهدى مع انما أحرمه كاحرامه لكن أمر باماموس بالاحلال تشييعا بنفسه لولم يكن معه هدى وأمر باماموشية في الحالة الرهينة وفي الحديث صحة الاحرام المعلن وهو موضع الترجمة وبه أخذ الشافعية وأهل الحديث ومحمد ذلك ما اذا كان الوقت قابلا بامام علي ان الحج لا ينعقد في غير أشهره (عن عائشة رضي الله عنها حديثها في الحج قدمت) فرياً (وقالت

أبو داود وهذا أمر نذير بدليل قوله لا عليكم) حديث أم هانئ أخرجه أيضا الدارقطني والطبراني والبيهقي وفي اسناده مالك وقد اختلفت عليه ثمه وقال النسائي سمك ليس به قد علمه اذا انفرد وقال البيهقي في اسناده مقال وكذلك قال الترمذي وفي اسناده أيضا هر بن نون أم هانئ قال ابن القطان لا يعرف وفي اسناده أيضا يزيد بن أبي زياد الهاشمي قال ابن عدي يكتب حديثه وقال الذهبي صدوق روى الحفظ وقد غلط مالك في هذا الحديث فقال في بعض الروايات ان ذلك كان يوم الفتح وهي عند النسائي والطبراني ويوم الفتح كان في رمضان فكيف يتصور ان تكون صائفة قضاء او تقاوعا وحديث عائشة أخرجه أيضا النسائي وفي اسناده زميل قال النسائي ليس بالمشهور وقال البخاري لا يعرف لزميل سمع من عروة ولا يعرف يعني يزيد بن الهادي سمع من زميل ولا تقوم به الحجة وقال الخطابي اسناده ضعيف وزميل مجهول واخرج الحديث الترمذي بالحفظ اقتضايها ما أخرجه مكانه وقال رواه ابن أبي حفصة وصالح بن أبي الاخضر عن الزهري عن عروة عن عائشة مثل هذا يعني مرفوعا ورواه مالك بن أنس ومعه مروي وعبد الله بن عمر وزيد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلا ولم يذكر وافيها عروة وهذا أصح لانه روى عن ابن جريج قال سألت الزهري قلت له حدثك عروة عن عائشة قال لم أسمع من عروة في هذا شيئا ولكن سمعت في خلافة سليمان بن عبد الملك من ناس عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث فذكره ثم أسنده كذلك وقال النسائي هذا خطأ وقال ابن عبيثة في روايته سئل الزهري عنه اهوعن عروة فقال لا وقال الخلال اتفق الثقات على ارساله وتوارد الحفاظ على الحكم بضعه وضعه أحد البخاري والنسائي فيهما التزميل وفي الباب عن عائشة غير الحديث المذكور ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليه اذ بات يوم فقال هل عندك من شيء فتقدمت له حيسا فقال لقد أصبغت صائفا فأكل منه وقد تقدم في باب وجوب النية وزاد النسائي فأكل وقال أم موم في ما مكانه قال النسائي هي خطا يعني الزيادة ونسب الدارقطني الوهم فيها الى محمد بن عمر والباهي ولكن رواها النسائي عن غير طريقته وكذلك الشافعي وفي الباب أيضا عن أبي سعيد عند البيهقي باسناد قال الحفاظ حسن قال صنعت للنبي صلى الله عليه وآله طعاما فلما وضع قال رجل انما سمع رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم دعاك أخوك وتكفل لك أظرفهم مكانه ان شئت والاحاديث لمذكورة في الباب تدل على انه يجوز لمن صام تطوعا ان يفطر لاسيما اذا كان في دعوة الى طعام أحد من المسلمين ويدل على انه يستحب للمطوع القضاء لذلك اليوم وقد ذهب الى ذلك الجمهور من أهل العلم وحكي الترمذي عن قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انهم رأوا عليه القضاء اذا فطر قال وهو قول مالك بن أنس واستدلوا بحديث عائشة المذكور ويجوز حديث أبي سعيد في الباب وأجيب عن ذلك بما في حديث أم هانئ من

الخير في هذه الرواية خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أشهر الحج) أجمع العلماء على ان الماراجم ثلاثة اولها اول شوال لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بكالها وهو قول مالك ورواية عن الشافعي او ثمان وبعض

الثالث وهو قول الباقي ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليل من ذي الحجة وهل يدخل يوم
النصر أو لا قال أبو حنيفة وأحمد بن محمد وقال الشافعي في المصحح عنه لا ١٤١ ثم اختلف العلماء في اعتباره هذه

الاشهر هل هو على الشرط أو الاستصحاب فقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين هو شرط فلا يصح الا حرام بالحج فيها وهو قول الشافعي (ولما في الحج وحرم الحج) يضم الحاء والراء أي أزمته وأمكنته وحالته والزرر كشيء كعباض حرم بفتح الراء جمع حرمة أي ممنوعات الحج ومحرماته وهذا موضع الترجمة فانه يدل على انه كان مشهورا عندهم معلوما (فترنا بأسرف) غير منصرف للعلمية والتأنيث اسم بقعة على عشرة أمصال من مكة (فالت) عائشة (تخرج) صلى الله عليه وآله وسلم من قبته التي ضربت له (إلى أصحابه) فقال لهم (من لم يكن منكم معي هدي فأحب ان يجعلها) أي حجة (ومررة فليضل) أي العمرة (ومن كان معه الهدى فلا) يجعلها عمرة (واسلم) قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأربع مضي من ذي الحجة أو خمس فدخل على وهو غضبان فقلت من أغضبك أدخله الله النار قال أو ما شرعت أني أمرت الناس بأمر فأنهم يتردون وفي حديث جابر عند البخاري فقال لهم أحلوا من أحرامكم واجعلوا التي قدمتمهم سائمة

التخفيف فيجمع بينه وبين حديث عائشة وأبي سعيد يجعل القضاء على الذنب ويدل على جواز الاطوار وعدم وجوب القضاء حديث أبي حنيفة المتقدم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرر ذلك ولم يبين لابي الدرداء وجوب القضاء عليه وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فقال ابن المنبر ليس في تخريم الكل في صوم النفل من غير عذر الا الادلة العامة كقوله تعالى ولا تطلوا أعمالكم الا ان الخاص يقدم على العام كحديث سلمان وقال ابن عبد البر ان حنفي في هذا بقوله تعالى ولا تطلوا أعمالكم فهو جاهل باقوال أهل العلم فان الاكثر على ان المراد بذلك انتهى عن الرباء كانه قال لا تطلوا أعمالكم برباء بل الخاص والله وقال آخرون لا تطلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر ولو كان المراد بذلك انتهى عن ابطال ما لم يفرض الله عليه ولا واجب على نفسه بذرا وغيره لا تمتنع عليه الاطوار الا بما يبيع الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك انتهى ولا يخفى ان الآية عامة والاعتبار بموم الاطلاق بخصوص السبب كما تقر في الأصول فالصواب ما قال ابن المنبر قوله لا عليكم فيه دليل على انه يجوز زلن كان صائما عن قضاء ان يفطر ولا أم عليه لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل هل الصوم قضاء أو تطوع ويؤيد ذلك قوله في حديث أم هانئ ان كان قضا من رمضان فاقضي يوما مكانه قوله يعني هذه اللفظة ليست في متن الحديث

• (باب ما جاز في استقبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقدم من أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين الا ان يسكر) كون رجل كان يصوم صوما قليلا رواء الجاعة وعن معاوية قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر قبل شهر رمضان الصيام يوم كذا وكذا ونحن متقدمون في شأنا فليقدم ومن شاء فليأتنا رواء ابن ماجه ويحمل هذا على التقدم بأكثر من يومين وعن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رجل هل صمت من سر وهذا الشهر شيئا قال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا أفطرت رمضان نصم يومين مكانه متفق عليه وفي رواية لهم من سر رثه عيان ويحمل هذا على ان الرجل كانت له عادة بصيام سر رثه سر أو قد نذر حديث معاوية في اسناده القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن مولى ابن أمية وفيه مقال والهيثم بن جند وفيه أيضا مقال قوله لا يقدم من أحدكم الحج قال العلماء معنى الحديث لانه قبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان قال الترمذي لما أخرج هذا الحديث العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا ان يتجمل الرجل بصيام قبل دخول رمضان يعني رمضان انتهى وانما اقتصر على يوم أو يومين لانه الغالب فيمن يقصد ذلك

فقالوا كيف يجعلها امتعة وقد سمينا الحج فقال افعلا ما قول لكم ولولا أني سقت الهدى لقلت مثل الذي أمرتكم ولكن لا تجل في حرام حتى يبلغ الهدى محلة فاعلوا قال أنموذي هذا صريح في انه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بفتح الحج

الى العمرة امر عزيمة وتختيم بخلاف قوله من لم يكن معه هدى فاحب أن يجعلها عمرة فليقل قال العلماء خيرهم أولابن الفضخ
وعلمه ملاطفة لهم وايضا بالعمرة في شهر الحج ١٤٢ لانهم كانوا يريدونها لأجر الفجور ثم حتم عليهم بعد

قد قطع كثير من الشافعية بان ابتداء المنع من أول السادس عشر من شعبان واستدلوا
بحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا اذا تصف شعبان فلا
تصوموا أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال الرواية من الشافعية
يحرم التقدم يوم أو يومين لحديث الباب ويكره التقدم من نصف شعبان للعديد
الأخر وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان وضعفوا
الحديث الوارد في النهي عنه وقد قال أحمد وابن معين انه منكر وقد استدلل البيهقي على
ضعفه بحديث الباب وكذا منعه قبل الطحاوي واستظهر بحديث أنس مرفوعا أفضل
الصيام بعد رمضان شعبان كمن استناده ضعيف كما تقدم واستظهر أيضا بحديث
عمران بن حصين المذكور في الباب أنه فيه من سر شعبان والمسر بفتح السين المهملة
ويجوز كسر عا وضمه او يقال أيضا مسرا بفتح أوله وكسره ويرجع القراء الفصح وهو من
الاستسار قال أبو عبيدة والجمهور المراد بالمسر هنا آخر الشهر سميت بذلك لاستسار
التمر فيها وهي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين وتقول أوداوعن الاوزاعي
وسعيد بن عبد العزيز ان مسر رة أوله ونقل الخطابي عن الاوزاعي كالجهر وروى قبل
المسر وسط الشهر حكاه أبو داود أيضا ورجحه بعضهم ووجهه بان السر جمع سرقة وسرقة
الشيء وسطه ويؤيده الذئب الى صيام البيض وهي وسط وان لم يرد في صيام آخر الشهر
مد ببل ورد فيه مني خاص بأخر شعبان لمن صامه لاجل رمضان ووجهه ان يروى بان
مسلم أنور دار رواية التي فيها سرقة هذا الشهر عن ربيعة الروايات وأردفها الروايات التي
فيها الحصى على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم وقد قال الخطابي ان بعض أهل
العلم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان سؤل عن ذلك قال لا يجر وانكار
لانه قد نهى ان يستقبل الشهر بيوم أو يومين وقعب بان لا تذكر ذلك لم امره بقضائه
وأجاب الخطابي باحتمال أن يكون الرجل أو جها على نفسه فذلك امره بالوفاء وان
يقضى ذلك في شوال وقال آخرون فيه دليل على ان النهي عن تقدم رمضان يوم أو
يومين إنما هو ان يقصده التجرى لاجل رمضان وأما من لم يقصد ذلك فلا يتناوله النهي
وهو خلاف ظاهر حديث النهي لانه لم يستثن منه الا من كانت له عادة وقال القرطبي
الجميع بين الحديثين يمكن حمل النهي على من ليست له عادة بذلك وحمل الامر على من له
عادة وهذا هو الظاهر وقد استثنى من له عادة في حديث النهي ويقول الآن يكون رجل
كان يصوم صوما فليصمه فلا يجوز صوم الفضل المطلق الذي لم يتجره عادة وكذلك يحمل
حديث معاوية المذكور في الباب بعد ثبوته على من كان معتادا للصوم في ذلك الوقت
وأما قول المصنف انه يحمل على التقدم با تكون يومين فغير ظاهر لان حديث العلاء بن
عبد الرحمن المتقدم يدل على المنع من صوم النصف الآخر من شعبان وقد جمع
الطحاوي بين حديث النهي وحديث الملا بان حديث الملا محمول على من يصومه

ذلك الفصح وأمرهم امر عزيمة
فالزعم بانهم اباه وكره تركه هم في
قبول ذلك ثم قبلوه وعملوا
من كان معه هدى (قالت عائشة
رضي الله عنها) (فالاخذ بها
والتارك لها) اي للعمرة (من
اصحابه قالت فامارسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم
ورجال من اصحابه فكانوا أهل
قوة وكان معهم الهدى فلم
يتقدموا على العمرة وذكر باقي
الحديث) وفيه التحديث
والعنينة والسماع والتول
ورواته الاقوال بصرى بان
والاخير مدنيان وآخر جده
مسلم في الحج وذكره النسائي
و(عنها) أي عن عائشة (رضي
الله عنها) رواية قالت خر جنا
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) في أشهر الحج ولا تخرى
الا أنه الحج) أي لا تظن (فلما
قدمنا) مسكة تطوعا بالبيت
تعفى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وأصحابه وغيره الا أنهم لم
تقطع بآبائهم ذلك الوقت لاجل
حجهم وهذا من العام الذي
أريد به الخاص (فامر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم من لم يكن ساق
الهدى ان يحمل) من الحج يعمل
العمرة وهذا هو فصح الحج
الترجيح به وسبق انه أمرهم
بشرف فالتشائي تكرار للدلالة

وتأكده فلا منافاة بينهما وما يحمل وضوؤه من الاحلال (الحل) يعمل العمرة (من لم يكن ساق
الهدى) وهذا هو فصح الحج الترجيم به وجوزة أحمد وبعض أهل الظاهر وقوا ابن القيم في الهدى وخصه الاثنية الثلاثة

والجمهور بالصحابة في تلك السنة (ونسأوه صلى الله عليه وآله وسلم) (لم يسقن) الهدى (فاحلان) وعائشة ممنه لكن منها
من التحلل كونها حاضت ليلة دخولها مكة وكانت محرمة ١٤٣ بعمره وأدخلت إليها الحج فصارت قارئة

(قالت ضحية) بنت حسي أم
أبو منبذ رضي الله عنها (ما أراي)
أي ما ظن نفسي (الاحاسنم)
أي القوم عن المسير إلى المدينة
لاني حضرت ولم أطف بالبيت
فاعلمهم بسببي يتوقعون إلى زمان
طوافي بعد الطهارة واستناد
الحبس إليها جاز (فقال) صلى
الله عليه وآله وسلم (عقرا حلقا)
يفتح الأول وسكون الثاني فيهما
واللهما مقصورة للتأنيث
فلا يشتركان ويكتبان بالالف
هكذا يرويه المحدثون حتى لا يكاد
يعرف غيره وفيه خشية وجهه
ذكرها الله تعالى في هذا دعاء
عليها وليس المراد حقيقة ذلك
لأن الدعاء والى الوصف بل هي
كلما انتفعت في العرب فطاعتها
ولا تريد حقيقة معناه فهي
كثرت يداها ونحو ذلك (وما طفت
يوم النحر) طواف الأفاضة
(قالت) ضحية (قلت بلى) طفت
(قال لأبى انذري) أي ارجعي
واذهبي إذ طواف الوداع مافظ
عن الحائض (وعنها) أي عن
عائشة (رضي الله عنها) في رواية
أخرى قالت خرجنا مع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
عام حجة الوداع فقام أهل
بعمرة فقطعوا من أهل بجمعة
وعمره جمع بينهم (ومنهم أهل
الحج) فقطعوا ولا يبرقون

الصوم وحديث الباب مخصوص بمن يحيط بأرضه لمضان قال في الفتح وهو جمع حسن
وقد اختلف في الحكمة في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين فقبيل هي
التقوى بالقطر لرمضان ليدخل فيه بقوة وشا ط وفيه نظر لأن مقتضى الحديث أنه لو
تقدمه بصوم ثلاثة أيام أو أربعة أيام جاز وقبل الحكمة خشية اختلاط النقل بالقرض
وفيها نظر لأنه يجوز أن لا يعمد كما تقدم وقبل لأن الحكم معلق بالرؤية فمن تقدمه يوم أو
يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم قال في الفتح وهذا هو المأخذ ولا يرد عليه صوم من
اعتاد ذلك لأنه قد أذن لنفسه وليس من الاستقبال في شيء ويلحق به القضاء والتأخير
لوجوب ما قال بعض العلماء يستثنى القضاء والتأخير بالادلة القامعية على وجوب الوفاء
بهم ما فلا يطل التقاضي بالغنى وفي حديث أبي هريرة يبين معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم
في الحديث الماضي صوم الرؤية فان اللام فيه للتأنيث لانه قال ابن دقيق العيد
ومع كونها محمولة على التأنيث فلا بد من ارتكاب مجاز لان رؤية وهي اللبس
لا يكون محل الصوم وتعبه الشاكهي بان المراد بقوله صوموا أو والصيام والليل كله
ظرف للتبعية قال الحافظ وقوع في المجاز الذي فهمه لان النواهي ليس صائغا حقيقة بدليل
أنه يجوز له الأكل والشرب بعد التنية إن كان يطالع الغبر

• (باب النهي عن صوم العيدين وأيام التشريق) •

(عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) نهى عن صوم يومين يوم
القطر ويوم الترممة على وفيه لفظ لجمد البخاري لا صوم في يومين * واسلم لا يصح
الصيام في يومين وفي الباب عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وابن عمر بنحو حديث الباب
وهي في صحيح البخاري ومسلم ولم يتردده مسلم من حديث عائشة قال النووي في شرح صحيح
مسلم وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال سواء صامهما معا عن قدر
أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك ولو نذر صومهما معهما بعد العيدين ما قال الشافعي والجمهور
لا ينعقد نذره ولا يلزمه قضاؤه ما وقال أبو حنيفة ينعقد ويلزمه قضاؤه ما قال فان
صامهما أجراه وشأن الناس كاهم في ذلك انتهى ومثل قول أبي حنيفة قال المأوي بالله
والامام يحيى وقال زيد بن علي والهادوية يصح النذر بصيامهما أو بصوم في غيرهما ولا
يصح صومهما فيهما وهذا إذا نذر صومهما بعينهما كما تقدم وأما إذا نذر صوم يوم الاثنين
مثلا فوافي يوم العيد فقال النووي لا يجوز له صوم العيدين بالاجماع قال وهل يلزمه
القضاء فيه خلاف للعلماء وفيه لاشافعي قولان أحدهما لا يجب قضاؤه لان انقضاءه لم
يتناول القضاء وإنما يجب قضاء القرائن بأمر جديد على المختار عند الأصوليين انتهى
والحكمة في النهي عن صوم العيدين أن فيه اعتراضا عن صياقة الله تعالى لعباده كما
صرح بذلك أهل الأصول (وعن كعب بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الالحج فيزلهن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لوجوه الاحرام وجوز لهم الاعتشار في شهر الحج والحاصل من مجموع
الاحاديث ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا ثلاثة أقسام قسم أحرموا بحجهم وعمرتهم جميع ومعه هم الهدى وقسم بعمرتهم فترغوا

العمرة وأما عائشة رضي الله عنها ١٤٤ فكانت أهلت بعمرته ولم تقسح هديانها دخلت عليها الحج فصارته

قارئة كما قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الحج) مفردا ثم أدخل عليه العمرة (فأما من أهل الحج) فقط (أو جمع الحج والعمرة ليحلو حتى كان يوم النحر) (عن عثمان رضي الله عنه أنه نهى عن المتعة) أي عن فسخ الحج إلى العمرة لأنه كان مخصوصا بتلك السنة التي حج فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو عن التمتع المشهور والنهي للتنزيه ترغيبا في الانفراد (ونهي أيضا نهى تنزيه (أن يجمع بينهما) أي الحج والعمرة (فلما رأى علي رضي الله عنه النهي الواقع من عثمان عن المتعة اقرآن (أهل بيما) أي بالحج والعمرة حال كونه قائلا (ليكن بعمرته وحجة) وإنما فعل ذلك خشية أن يحمله غيره النهي على التحريم فأباح ذلك ولم يخف علي عثمان أن التمتع والقرآن جائزان وإنما نهى عنهما لعدم الأفضلية كما وقع للعمرة فكل مجتهد مأجور ولا يقال أن هذه الواقعة دليل على أنه اتفاق أهل العصر الثاني بعد اختلاف أهل العصر الأول وإن ذكره ابن الحارث وغيره لأن نهى عثمان عنه إن كان المراد به الاعتبار في أشهر الحج قبل الحج فلم يستقر الاجماع عليه لأن الخليفة يخالفون فيه وإن كان المراد فسخ الحج إلى العمرة فكذلك لأن الخلفاء يخالفون فيه على أن الظاهر أن عثمان ما كان يظن أنه كان يرى الأفراد أفضل منه وفي رواية للنسائي ما يشهد به أن عثمان

بعثه وأوصى بن الحداث أيام التشريق فنادى أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن وأيام منى أيام أكل وشرب برواه أحمد ومسلم وعن سعد بن أبي وقاص قال أمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أنادي أيام منى أنها أيام أكل وشرب ولا صوم فيها يعني أيام التشريق رواه أحمد وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم خمسة أيام في السنة يوم الفطر ويوم النحر ولأنه أيام التشريق رواه الدارقطني وعن عائشة وابن عمر قال لم يخصص في أيام التشريق أن يصوم إلا لمن لم يجد الهدى رواه البخاري وله عنهما أنه ما قال الصيام لمن قطع بالعمرة إلى الحج إلى يوم عرفة فإن لم يجده هديا ولم يصم صام أيام منى حديث سعد بن أبي وقاص أخرجه أيضا البزار قال في صحيح الزوائد ورجاله ما يعني أحمد والبزار رجال الصحيح وحديث أنس في أسناده محمد بن خالد الطحان وهو ضعيف وفي الباب عن عبد الله بن حذافة السهمي عند الدارقطني بلغظ لافصوموا في هذه الأيام قائما أيام أكل وشرب وبهال يعني أيام منى وفي أسناده الواقدي وعن أبي هريرة عند الدارقطني وفي أسناده سعد بن سلام وهو قريب من الواقدي وفيه أن المقداد يبدل بين وراه وأخرجه أيضا ابن ماجه من وجه آخر وابن حبان وعن ابن عباس عند الطبراني نحوه حديث عبد الله بن حذافة ربه وبهال ويقع النساء في أسناده ما معيل بن أبي حبيب وهو ضعيف وعن عمر بن خالد عن أبيه عن عبد الله بن علي وعبد بن حماد وابن أبي شبة وإسحق بن راهويه بنحوه وفي أسناده موسى بن عبيدة الرضوي وهو ضعيف وعن ابن مسعود بن الحكم عن أمه عند النسائي أنها رأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما يصح بقوله يا أيها الناس أيام أكل وشرب وأياما وبهال وذكر الله قالت فقلت من هذا فقالوا علي بن أبي طالب وأخرجه البيهقي من هذا الوجه لكن قال أن جدته حدثته وأخرجه ابن يونس في تاريخ مصر من طريق يزيد بن الهادي عن عمرو بن سليم الزرقعي عن أمه قال يزيد فقلت عنها فقبل أن أجده وعن نيشة الهذلي عنه مسلم في صحيحه بلغظ أيام التشريق أيام أكل وشرب وأخرجه ابن حبان عن أبي هريرة بنحوه وأخرجه النسائي عن بشر بن حكيم بنحوه وعن عتبة بن عامر عند أصحاب السنن وابن حبان والحاكم وموافقه لابن أبي شيبة قال أيام التشريق أيام أكل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد وعن عمرو بن العاص عنه أبي داود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بأفطارها ونهى عن صيامها وقد استدل بهذه الأحاديث على تحريم صوم أيام التشريق وذلك خلاف بين الصحابة فمن بعدهم قال في الفتح وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبي طلحة من الصحابة الجواز مطلقا وعن علي عليه السلام وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقا

وهو عليه لأن الخليفة يخالفون فيه وإن كان المراد فسخ الحج إلى العمرة فكذلك لأن الخلفاء يخالفون فيه على أن الظاهر أن عثمان ما كان يظن أنه كان يرى الأفراد أفضل منه وفي رواية للنسائي ما يشهد به أن عثمان

رجع عن النهي واقطعه نهى عثمان عن القمع فلي على وأصحابه بالعمرة فلم ينهم عثمان فقال له على ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قمع قال بلى وزاد مسلم هنا فقال عثمان ترأى ١١٥

على (ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاقول أحد) والله القائل دعوا كل قول عند قول محمد

فما آمن في دينه كما خاطر وفي الحديث اشاعة العالم ما عنده من العلم واظهاره ومناظرته ولاية الامور وغيرهم في تحقيقه لمن قوى على ذلك اقصد مناصحة المسلمين والبيان بالعلم مع القول وجواز الاستدلال من النص

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كانوا أي أهل الجاهلية (برون) يفتح الياء أي يفتقرون وقال في المصابيح كالتفتيح وغيره بضمه أي يظنون (ان العمرة أي الاحرام بها) في أشهر الحج) نوال رضى القعدة وتسع من ذي الحجة واليلة النحر أو عشر أو ذي الحجة ببكائه على الخ لاف السابق في ذلك (من أجز الفجور) من باب جددده وشعر شاعر والقبور والانبعاث

في المعاصي أي من أعظم الذنوب وهذا من محكماتهم الباطلة الماخوذة من غير أصل (في الارض) ولابن حبان من طريق أخرى عن ابن عباس قال والله ما أهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عائشة في ذي الحجة الا ليطع بذلك أمر النكر فان هذا الحى من قريش ومن

وهو المشهور عن الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخر من منعه الالامتنع الذي لا يجزأ الهدي وهو قول مالك والشافعي في القديم وعن الاوزاعي وغيره أيضا يصومها المحصر والقارن انتهى واستدل القائلون بالمنع مطلقا باحاديث الباب التي لم تنبه بالجويز للامتنع واستدل القائلون بالجواز للامتنع بحديث عائشة وابن عمر المذكور في الباب وهذا الصيغة لها حكم الرفع وقد أخرجه الدارقطني والطحاوي بلفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمتنع اذا لم يجد الهدي ان يصوم أيام التشريق وفي استناده يحيى بن سلام وليس بالقوى ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا وحمل المطلق على المقيد واجب وكذلك بناء العام على الخاص وهذا أقوى المذهب وأما القائل بالجواز مطلقا فأحاديث الباب جميعها تروى عنه قال في الفتح وقد اختلف في كونها بمعنى أيام التشريق يومين أو ثلاثة قال وسبب أيام التشريق لان لحوم الاضاحي تشرق فيها أي تشرق في الشمس وقبل لان الهدي لا يفسح حتى تشرق الشمس وقبل لان صلاة العبد تقع عند شروق الشمس وقبل التشريق التكبير دبر كل صلاة انتهى وحديث أنس المذكور في الباب يدل على انها ثلاثة أيام بعد يوم النحر

• (كتاب الاعتكاف) •

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبيت بعثة كعب العشر الاواخر من رمضان حتى يراه الله عز وجل • وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبيت كعب العشر الاواخر من رمضان منتهى عليه • والمسلم قال نافع وقد أرا في عبيد الله المكان الذي كان يبيت فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبيت كعب العشر الاواخر من رمضان فلم يبيت كعب عامًا قطا كان في العام الا قبل اعتكاف عشرين رواة أحدو الترمذي وصححه ولا أحدو أبي داود

وابن ماجه هذا المعنى من رواية أبي بن كعب) هذه الاحاديث فيها دليل على مشروعية الاعتكاف وهو متفق عليه كما قال النووي وغيره قال مالك ذكر في الاعتكاف وترك الصحابة لمع شدة اتباعهم لآثاره فوقع في نهى انه كالوصال وأراههم تركه لشدته وليس يفتي عن أحد من الصحابة انه اعتكف الا عن أبي بكر بن عبد الرحمن انتهى ومن كلام مالك هذا أخذ بعض أصحابه ان الاعتكاف جائز وان كبر ذلك عليهم ابن العربي وقال انه سنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على بنا كده قال أبو داود عن أحمد لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا انه ممنون وتذهب الحفاظ في الفتح قول مالك انه يبيت كعب من الساف الا أبو بكر بن عبد الرحمن وقال له لو أراد سنة مخصوصة والا فذكر حكي عن غيره واحد من الصحابة انه اعتكف

دانت بينهم كانوا يقولون فذكره قال في الفتح ففرق بينهما
١٩ نيل
نعمين الهمة قديين (ويجعلون) أي يسعون (الحرم صفرا) أي انهم يجعلون صفرا من الايام الحرم ولا يجعلون الحرم منها

ثلاثة والى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فمضيق عليهم ما اعتادوه من الخارة بعضهم على بعض فضلاهم الله بذلك فقال انما انسى زيادة في الكفر يصل به الذين كفروا ١٤٦ الآية اى اعاناخذ بحرمه النهر الى شهر آخر قال المفسرون

117

کے انوار اذا جامہ و حرام و ہم

شہرا - سی رضوا خصوص

و یحرمونه عامافیتہ کونہ علی

أحمد ذلك جنادة بن عوف

الموسم وينادي ان الهتمكم قد
أبانت لكم الحقائق

به ادى الى العياض ان الهدم

وَقِيلَ الْكَافِرُونَ
مَعَهُمْ

السنة في أحدهما في الإسلام

من أهلها وقال الفراء لا

فخرجهم الى البلاد وقبل كانوا

وهو من فقر الثاني فتكون

سـلى الله عليه وآله وسلم السنة

يرون ان الاتفاقيات فيه واقعة

فتفتح الدال المهملة والموحدة

من اصط-كانه الاقتاب والجل

رأب - دأب - أضرافه - م من الحج

طول الايام اذهب اثر الدبر ولا يـ

واعلم انه لا خلاف في عدم وجوب الاعتكاف الا اذا قدره قهرا بعتكاف الاعتكاف

فهن يبعكن به اذا جاعا • عكف المنيط راجع من المنزاج

منهم به صاحبہ و بستہ دیرون راقصین و قوله جمہای أقام بالمکان وفي الشرع المكث

في المسجد من شخص مخصوص به - فة مخصوصة قوله العشر الاواخر من رمضان فيه

دليل على استيجاب مداومة الاعتكاف في العشر الاواخر من رمضان تخصيصه

صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الوقت بالمدامه على اعتكافه قوله اعتكف عشرين فيه

وسمى اتي ان النعم بالله عليه وآله اذ كان في الدنيا كذا كذا

مضار العشر الاواخر: قال (ص) انما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر من

وَأَمَّا الْيَهُودُ الَّذِينَ كَذَبُوا بِعَهْدِهِمْ فَنَسُوا مَا كَانُوا يَعْلَمُونَ

و- لم اذا اراد ان يمسك على العبر تم دخل معتكفه وانه امر بخبائه فضرِب المأوا

الاعسكاف في العشر الاواخر من رمضان فامرت زيب بجلبها ثم افضرب وامرت غيرة من

ازواج النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم بجنبائہم اضررب فلما صلی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ

وسم الفجر نظراً فاذا الاجبية فقال آبر يردن فامر بجهادته ففوق وض وترك الاعية يكاف في

شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الاواخر من شوال رواه الجماعة الا الترمذي اياه

لهمزة كان اذا اراد ان يتركف صلى الفجر ثم دخل مكة بكفه قوله صلى الفجر ثم دخل

معته كفه استدل به على ان أول وقت الامة كاف من أول النهار وبه قال الاوزاعي

واللهم والشمس وأقولوا

الحديث على أنه دخل من أول الليل ولا يكن اغماضه لنفسه في المكان الذي أعده.

والله اعلم بالصواب

وَمَا يَنْصَحِي الْعَالَمِينَ الْأَرْوَاحُ وَالْأَنْفُسُ لِلَّهِ وَمَا يَشَاءُ يَفْعَلْ وَمَا تَشَاءُونَ لَا يَفْعَلُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

فما وفي رواية للنفاسي في الأصل الصمد اذا هو يروي عنه أنبأ فقال انه في نسخة الدار

و حقهصة وزف لب الحدیث و لرد عداؤه من الله عاده و آله - لقاد آله من

استقدها مملوذة وبغيره من كتب الرأى قبل أن يردن ضمن أقواله كسيم الرأى وسكون

الدال ثم نون الذوق في رواية البخاري انزعوها فلا أراها قوله فقوض بضم القاف

وتشديد الواو المكسرة بعد ما ضاها بمجة أى نقض قولنا وزلنا الأعنكاف كأن الحامل

له صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك خشية أن يكون الحامل للزوجة المباشرة والمتأخر

الاج من الطريق وانمى بعد رجوعهم لوقوع الامطار وغيرها

داود وعفا لوبر بالواوى كثر وبر الابل الذى حاز بالرحال (وانسلم منقر) الذى هو المحرم

122-PC-97-06 - **RECEIVED**

في نفس الامر ومعه صفرا أى اذا انقضى وانفصل شهر صفر (حلت العمرة لمن اعتمر) بالسكون في الاربعة وذلك لانهم لما جعلوا الحرم صفر الزم منه ان تكون السنة ثلاثة عشر شهرا ١٤٧ والحرم الذي هو صفر آخر السنة

والآخر أشهر الحج على طريق التبعية اذ لا يبرأ من الحج في أقل من هذه المدة وهي ما بين أربعين يوما إلى خمسين يوما غالبا ويجمع أول أشهر الاعتقار شهر الحرم الذي هو في الأصل صفر والراه التي توأمت عليها التوأم في البر والثلاثة بعدها كنية للصبح ولو حركت فالت الغرض المطلوب من الصبح (قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه صبيحة) ليلة (رابعة) من ذي الحجة يوم الاحد حال كونهم (مهلين بالحج) أى مهلين به كما هو في رواية ابراهيم بن الحجاج ولفظه وهم يلبون بالحج ولا يلزم من اهلالة صلى الله عليه وآله وسلم بالحج أن لا يكون قارفا فلا حجة فيه له قال انه صلى الله عليه وآله وسلم كان مفردا (فأمرهم) صلى الله عليه وآله وسلم (أن يحجوا) أى يقلبوا الحجة (عرة) ويتجملوا بعملها فيصروا مقامين وهذا القسوخ خاص بذلك الزمن خلافا لاحد كاسر (نعم اظلم) وفي رواية ابراهيم فكبر (ذلك) الاعتقار في أشهر الحج (عندهم) لما كانوا يعتقدونه وألأن أن العمرة فيه امن أجز الفجور (فقالوا) بعد ان رجعوا عن اعتقادهم (يا رسول الله أى الحبل) أى

الناثي عن العمرة حرم على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضوعه أو الحاصل له على ذلك أن يكون باعتبار اجتماع النسوة منه يصير كالناس في بيته وربما يشغل ذلك عن التحلي لما قصد من العبادة فينبوت مقصوده بالاعتكاف قوله في العشر الاواخر من شوال في رواية في البخاري حتى اعتكف في العشر الاول من شوال ويجمع بين الرواية الاولى بان المراد بقوله في العشر الاواخر من شوال انهاء اعتكافه حال الاجتماع عليه على جواز الاعتكاف بغیر يوم لان أول قول هو يوم النطر وصوم حرام وساقى السلام عليه وقال غيره في اعتكافه في شوال دليل على ان اوافل المعتادة اذا فاتت تقضى قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه ان النذر لا يلزم مجرد النية وان السن تقضى وان لم تعتكف ان يلزم من المسجد مكانا بعينه وان من التزم اعتكاف أيام بعينه لم يلزمه أن يلبس لها انتهى واستدل به أيضا على جواز الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجيب عن ذلك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وانما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه فيكون دليلا على جواز ترك العبادة اذا لم يحصل الاجراء النية كما قال المصنف (وعن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اعتكف طرح له فراشه أو بوضع لسريه وراه اسطوانة التوبة رواه ابن ماجه) الحديث رجال اسناده في ثمن ابن ماجه ثقات وقد ذكره الحفاظ في الفتح عن نافع ان ابن عمر كان اذا اعتكف الخ ولربذا كراهه مرفوع وفي صحيح مسلم عن نافع انه قال وقد أراى عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف فيه من المسجد وفيه دليل على جواز طرح الفراش ووضع السري للمعتكف في المسجد ودعى جواز الوقوف في مكان معين من المسجد في الاعتكاف فيكون مخصوصا للتمسك عن ايطان المكان في المسجد بمعنى ملازمته وقد تقدم الحديث في الصلاة (وعن عائشة انها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي حافض وهو معتكف في المسجد وهي في حجرته) رواه ابيه وكان لا يدخل البيت للمساجاة الانسان اذا كان معتكفا وعنها أيضا قالت ان كنت لا تدخل البيت للحاجة والمرىض فيه فما أسأل عنه الا أوامره وعن صفية بنت يحيى قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف كعفا فتيه أزوره لا يخلدني ثم قلت لانتاب فقام معي ليلتي وكان مسكنها في دار اسامة بن زيد متفق عليهن) قوله ترجل الترجيل بالحليم المشط والدهن فيه دليل على انه يجوز زالة المعتكف التنظيم والطيب والغسل والحق والتزين الحائيات ترجل والجمه وور على انه لا يكره فيه الاما يكره في المسجد وعن مالك يكره الصنائع والحرف حتى طلب العلم وفيه دليل على ان من أخرج بهض يذنه من المسجد لم يكن ذلك قادحا في صفة

هل هو الحبل العام لكل ما حرم بالاحرام حتى الجماع أو حبل خاص لانهم كانوا يحرمون بالحج وكانهم كانوا يعرفون انه تحللين (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (حبل كل) أى حبل يحل فيه كل ما يحرم على الحرم حتى غشيان النساء لان العمرة ليس لها

الأنفال واحد وعند الطحاوي أي الحل محل قال الحل كله وهذا الحديث أخرجه البخاري إضافي أيام الجاهلية ومسلم في الحج وكذا النسائي وقد بسط الحافظ ابن

١٨

الاعتكاف قوله الحاجة الإنسان فسرها الزهري بالبول والغائط وقد وقع الإجماع على استغنائهم ما واختلفوا في غيره مامن الحاجات كالأكل والشرب ويطبق بالبول والغائط التي والقصد والطاعة أن احتاج إلى ذلك وسأني الكلام على الخروج للحاجات ولغيرها قوله فأسأل عنه سياق الكلام على الخروج لزيادة المريض قوله ثم قل لا تغلب أي ترجع إلى دينها قوله ليقبني بفتح أوله وسكون الناف أي يردّها إلى منزلها وفيه دليل على جواز خروج المعتكف من مسجد اعتكافه لتشميع الزاير قوله في دار أسامة بن زيد أي التي صارت بعد ذلك لأن أسامة إذا ذلّ التيسل لدار مستقلة بحيث يسكن فيها صفة وكانت يوت زواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حوالى أبواب المسجد (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمرض في مرضه معتكفاً فيمكث فيه كما هو ولا يخرج يسأل عنه روى أبو داود) وعن عائشة قالت السنة على الاعتكاف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يسأله أمر أو ولاية أشراً ولا يخرج الحاجة إلى المال بدونه ولا اعتكاف الصوم ولا اعتكاف الأضياف مع جامع روى أبو داود الحديث الأول في أسنده لم يثبت بن أبي سليم وفيه مقال قال الحافظ والصحيح عن عائشة من قولها أخرجه مسلم وغيره وقال صحيح ذلك عن علي عليه السلام والحديث الثاني أخرجه أيضاً النسائي وإليه في قالت السنة وأخرجه أيضاً من حديث مالك وإليه في ذلك قال أبو داود وغيره عبد الرحمن بن إسحق لا يقول فيه قالت السنة وحرم الدار قطعي بأن القدر الذي من حديث عائشة قوله لا يخرج وباعده من دينه انتهى وكذلك صحيح ذلك البيهقي ذكره ابن كثير في الإرشاد وعبد الرحمن بن إسحق هذا هو القرشي المدني يقال له عبد القدّار أخرجه مسلم في صحيحه ورواه يحيى بن معين وأصح عليه غيره ورواه كمال فيه بعضهم الحديثان استدلهما على أنه لا يجوز لاعتكاف أن يخرج من مكة كذه لعبادة المريض ولا يمايمئها من القرب كشبيع الحنازة وسلافة بلعة قال في اختصار وروى عن علي عليه السلام والنخعي والحسن البصري أن شهدا المعتكف جنازة وعاد مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة وقال الثوري والشافعي وأصحق أن شرط شيئاً من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يطل اعتكافه بهله وهو رواية عن أحمد بن حنبل انتهى وعقد الهادي أنه يجوز الخروج لثلاث الأمور ونحوها ولكن في وسط النهار قياساً على الحاجة المذكورة في حديث عائشة المتقدم وهو فاسد الاعتبار لأنه في مقابلة النص قوله ولا يسأله أمر أو ولاية أشراً المراد بالمجانسة هنا الجماع بقريظة كالمس قبلها وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك ويؤيده ما روى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية يعني قوله تعالى ولا تأتوا بها كنفرن في المساجد أنهم كانوا إذا اعتكفوا خرج رجل لحاجته فقلن أمر أنه جامعها إن شاء

واختلف أهل العلم في ذلك وأدلتهم فعارضوا جمهور رواة من روى القرآن وقال أنها جاءت عن بضعة عشر صحابياً بأسانيد جماد بخلاف رواة الأقراد والقتع وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك والمخير إلى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان قارئاً وقد قلنا حاصل ذلك مختصراً وفي السبيل الجرار الحافظ الشوكاني وأعلم أن محمد صلى الله عليه وآله وسلم وإن اختلفت الأحاديث في إن نوعه فقد تواتر أنه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرأنا وبالغت الأحاديث في ذلك زيادة على عشر بن حديثنا من طريق سبعة عشر صحابياً ولم يرد ما يهمل لما روي بعض هذه الأحاديث فضلاً عن كمالها فمن جعل وجه التفضيل لأحد أنواع الحج هو أنه صلى الله عليه وآله وسلم كذا وإن الله لا يختار لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم إلا ما كان فاضلاً على غيره فقد كان همه صلى الله عليه وآله وسلم قرأنا فيكون القرآن أفضل أنواع الحج ولكن قد ثبت من حديث جابر في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو أمة قبلت من أمري ما استعبرت ما سمت الهدى وبلغت أمة قد دل على أن الفتح أفضل من القرآن وقد سقطت المذاهب والأدلة في شرح المتن في جملة الحاجات فترات الرجوع إلى غيره فالإجماع عليه أولى لأن المقام طوبى الذبول وكل أنواع الحج شريفة صحيحة وسنة نابتة فقد ثبت في

فترات

الفاطر إلى

الصحة وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها قالت خرج جامع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد أن يهل بالحج وعمر فليقبل ومن أراد أن يهل بالحج فليقبل ومن

فنزلات قوله ولا يخرج حاجة الالمالادمنه فيه دليل على المنع من الخروج لكل حاجة من غير فرق بين ما كان مباحا أو قربة أو غيره هذا الذي لا بد منه كالخروج قضاء الحاجة وما في حكمها قوله ولا اعتكاف الا بصوم فيه دليل على انه لا يصح الاعتكاف الا بصوم وأنه شرط وحكا في البصر عن العشرة جميعا وابن عباس وابن عمر ومالك والاوزاعي والثوري وأبي حنيفة وحكي في البحر أيضا عن ابن مسعود والحسن البصري والشافعي وأحمد وأصحق انه ليس بشرط قالوا يصح اعتكاف ساعة واحدة ولحظة واحدة وقد استدلوا بما تقدم من أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف العشر الاول من ثوال ومن جلت يوم النظر ويحدث عمر الآتي وأجابوا عن حديث عائشة المذكور في الباب بما تقدم من الكلام عليه وهذا هو الحق لا كما قال ابن القيم ان الراجح الذي عليه جمهور السلف أن الصوم شرط في الاعتكاف وقد روى عن علي وابن مسعود انه ليس على المعتكف صوم الآن بوجهه على نفسه ويدل على ذلك حديث ابن عباس الآتي ويؤيد قول من قال يجوز الاعتكاف ساعة أو لحظة حديث من اعتكف فوافق ناقة فكانت أمتق نعمة رواء العقيلي في الضعفاء من حديث عائشة وأنس قال في البدو المنيرة هذا حديث غريب لا أعرفه بعد البحث الشديد عنه وقال الحافظ هو منكره ولكنه أخرجه الطبراني في الاوسط قال الحافظ لم أرفق اسنادا ضعهما الآن فيه وجادة وفي المتن نكارة شديدة وذهبت العترة وأبو حنيفة الى أن أقل مدة الاعتكاف يوم قوله ولا اعتكاف الا في مسجد جامع فيه دليل على ان المسجد بشرط للاعتكاف قال في الفتح وانفق العلماء على مشروطية المسجد للاعتكاف الا بمحمد بن بابية المسالكي فاجازته في كل مكان وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان العذر للصلاة وفيه قول للشافعي قديم وفي وجه لا يحجبه والامة الكعبة يجوز للرجال والنساء ان التطوع في البيوت أفضل وذهب أبو حنيفة وأحمد الى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات خاصة أبو يوسف بالواجب منه وأما النفل ففي كل مسجد وقال الجمهور بعمومه في كل مسجد انتهى كلام الفتح وسيأتي قول من قال انه يختص بالمساجد الثلاثة

(وعن ابن عمر عن رسول النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال فأوف بذك متفق عليه وزاد البخاري فاعتكف ليلة وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه رواه الدارقطني وقال رفعه أبو بكر السوسي وغيره لا يروه) الحديث الثاني راجع الدارقطني والبيهقي وقته وأخرجه الحاكم مرفوعا وقال صحيح الاسناد قوله ان عمر سال لم يذكر مكان السؤال وفي رواية للبخاري ان ذلك كان بالجرعانة لما رجعوا من حنين وبسته فاداه الرد على من زعم ان اعتكاف عمر كان قبيل المنع

أحمد وأبو سعيد وقادة عند الدارقطني وابن أبي أوفى وعند البرزوروي الافراد ابن عروجر في الصحة وابن عباس في مسامحة بين القولين بأنه كان أولا مفر دأما أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخلها على الحج فعمدة رواة الافراد أول الاحرام وعقد رواة

القرآن آخره وأما من روى أنه كان معقرا كابن عمر وعائشة وأبي موسى الأشعري وابن عباس في الصلوات وهم راى نخصه في
 من لم يقرأ فاتحة الفجر وهو الاستماع ١٥٠ وقد انتفع بالاكتفاء بفعل واحد ويؤيد ذلك أنه لم يعتزق ثلاث

السنة مرة متفرقة ولو جعت
 بحجته متفرقة لكان غير معقور
 في تلك السنة ولم يقل أحدان
 الحج وحده أفضل من القرآن
 وبهذا الجمع تنظم الاحاديث
 وقال الحفاظ في الفتح وأما
 رواية من روى أنه كان مفتعما
 فعنه أنه أمر به لأنه صرح بقوله
 ولولا أن نسي الله - لى لاحت
 فصح أنه لم يفعل انتهى (قال)
 صلى الله عليه وآله ولم (أى)
 لبت رأسى من التلبيد وهو
 أن يجعل الحرم في رأسه شيئا
 من نحو الصغى ليجتمع الشعر
 ولا يدخل فيه قل ويؤخذ منه
 استعجاب ذلك للمعمر (وقالت
 هـ دى) هو تعلق ثوب في عنق
 الهدى ليعلم (فلأحل) من
 أحرأى (حق أنحر) الهدى
 وهذا قول أبي حنيفة وأحمد
 لأنه جعل المسلة في بقائه على
 أحرأه الهدى وأخبر أنه لا يحل
 حتى يصير وأجاب الجمهور عنه
 بأنه ليس المسلة في ذلك سوق
 الهدى وإنما السبب فيه ادخال
 العمرة على الحج ويذكر قوله في
 زيادة ابن عمر حتى أحل من الحج
 وعبر عن الإحرام بالحج - بوق
 الهدى لأنه كان ملازما في تلك
 الحجة فانه قال لهم من كان معه
 هدى فليمل بالحج مع عمرته ثم لا يحل
 حتى يحل منه ما يجيها ولما كان

من الصيام في الليل لأن عزوته متأخرة عن ذلك قولنا نذرت في الجاهلية زاد - لم
 فلما أسأت - أت وفي ذلك رد على من زعم أن المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وأنه إنما نذر
 في الإسلام وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني بالنظر نذران يعتكف في الشرك قولنا
 أن اعتكف ليلة استدل به على - وأزا الاعتكاف بغير صوم لأن الليل ليس بوقت صوم
 وقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم أن يني بنذره على الصفة التي أوجبهما وتعقب بان في
 رواية لم يمل وما يدل - وقد جمع ابن حبان وغيره بأنه نذرا اعتكاف يوم وليلة فمن أطاع
 ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوما أراد باليلة وقد ورد الأمر بالصوم في رواية أبي داود
 والنسائي بالنظر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اعتكف وصم أخرجه أبو داود
 والنسائي من طريق عبد الله بن عبد الله ولكنه ضعيف وقد ذكر ابن عسدي والدارقطني
 أنه يتردد ذلك من عمرو بن دينار قال في الفتح ورواية من روى يومها شاذة وقد وقع في
 رواية سليمان بن بلال عند البخاري فاعتكف ليلة فدل على أنه يرد على نذره شيئا وأن
 الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له صومين قولنا ليس على المعتكف صوم استدل
 به القائلون بأنه لا يشترط الصوم في الاعتكاف وقد تقدم ذكرهم وقد استدل بعض
 القائلين بأن الصوم شرط في الاعتكاف بقوله تعالى ثم أغوا الصيام إلى الليل ولا
 تباركوا عنه وأنتم مأكفون في المساجد قال فذكر الاعتكاف عقب الصوم وتعقب بأنه
 ليس فيها ما يدل على تلازمهما أو الإلزام للصوم بالإعتكاف وقائله وفي حديث عمر
 المذكور في الباب رد على من قال أن أقل الاعتكاف عشرة أيام وفيه أيضا دليل على أن
 النذر من الكافر لا يقطع عنه بالسلام وسماه في أن شاء الله تعالى الكلام على ذلك

وعن حديثه أنه قال لابن - ود الله عات أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا اعتكاف الا في المساجد الثلاثة وأقال في مسجد جماعة ورواه سعيد في سننه وعن
 عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف معه بعض نساءه وهي مستحاضة ترى
 الدم فربما وضعت الطشت فتحمت من الدم ورواه البخاري وفي رواية اعتكف معه امرأة

من أزواجه وكانت ترى الدم والصفرة والطشت فتحمت وهي تصلي ورواه أحمد والبخاري
 وأبو داود الحديث الاول أخرجه ابن أبي شيبة ولكن ليند كرافع عنه وانتهر
 على المراجعة التي فيه بين حديثه وابن مسعود واقضه أن حديثه جاء إلى عبد الله فقال
 ألا تعجب من قوم عكوف بين دارك ودار الانبياء يعنى المسجد قال عبد الله فعلهم
 أصابوا وأخطأت فهذا يدل على أنه لم يستدل على ذلك بحديث عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وعلى أن عبد الله بخاته وبجوزة الاعتكاف في كل مسجد ولو كان ثم حديث
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مخالفة وأيضا الشك الواقع في الحديث مما يضاف
 الاحتجاج بأحد حديثيه وقد استشهد بعضهم لحديث حديث أبي سعيد وأبي هريرة

صلى الله عليه وآله وسلم قد أدخل العمرة على الحج لم يفته الإحرام بالعمرة ثمرة الإحلال لبقائه
 على الحج فتشارك الجمابة في الإحرام بالعمرة وفارقهم في بقائه على الحج ونفيهم وليس التلبيد والتقليد من الحل ولان

عدمه وإنما هو لبيان أنه من أول الأمر مستعد لإدوام إحراره حتى يبلغ الهدى محله والتميم مشعر بمدة طويلة وهذا الحديث أخرجه أيضا في الحج واللباس والغايزي ومسلم في الحج وكذا أبو داود

١٥١

عباس رضي الله عنهم أنه قال
 (رسول) هو أبو جرة تمر بن عمران
 الضبي (عن التتبع) وقال نه ناني
 ناس عنه) قال في الفتح أنف
 على أمعائهم وكان ذلك في زمن
 عبد الله بن الزبير وكان ينسب
 عن المتعة كما رواه مسلم
 (فأمر به) أي بأن يستمر على
 التتبع (قال الرجل) المذكور
 فرأيت في المنام كأن رجلا يقول
 لي هذا حج مبرور مقبول (وعمره
 متقبلة فأخبرت ابن عباس)
 بما رأته في المنام من قول
 الرجل حج مبرور وعمره متقبلة
 (فقال لي هذه سنة النبي صلى
 الله عليه) (واله وسلم) أي
 وافقت وأوتيت وفي رواية النضر
 قال الله أكبر سنة أي القام
 وقال في آخر هذا الحديث فقال
 لي ابن عباس أقدم عندي فأجعل
 لك سهما أي نصيبا من مالي قال
 الملب وفي هذا دليل على أنه
 يجوز له أن يأخذ الأجرة على العلم
 ونفيه نظرا لظاهره أنه إنما
 عرض عليه ماله وغيبته
 في الإحسان إليه لما ظهر أن
 علمه متقبل وبجده مبرور وإنما
 يتقبل الله من المتقين قاله في
 المصابيح قال شعبة الراوي قلت
 لابي جرة لم فقال للرويا التي رأيت
 أي ليقص الناس على هذه
 الرويا المينة لحال المتعة قال

وغيرهما مرفوعا بلفظ لا تشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد
 الحرام والمسجد الأقصى وهو متفق عليه ولكن ليس فيه ما يشهد بالحديث حذيفة لأن
 أفضلية المساجد الثلاثة واختصاصها بشد الرجال اليها لا تستلزم اختصاصها بالاعتكاف
 وقد حكى في الفتح عن حذيفة أن الاعتكاف يختص بالمساجد الثلاثة ولم يذكر هذا
 الحديث وحكى عن عطاء أنه يختص بمسجد مكة وعن ابن المسيب بمسجد المدينة وقوله
 أو قال في مسجد جماعة قيل فيه دليل المذهب أبي حنيفة وأحمد المتقدم قوله بعض نسائه
 قال ابن الجوزي ما عرفنا من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كانت مستحاضة
 قال والظاهر أن عائشة أشارت بقوله ما من نسائه أي من النساء المتعلقات به وهي أم
 حبيبة بنت جحش أخت زينب ولكنه يرد عليه ما وقع في البخاري في كتاب الاعتكاف
 بلفظ امرأة مستحاضة من أزواجه ووقع في رواية سبعة من منصور عن عكرمة أن أم
 سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة وهذه الرواية تقيدها وقد حكى ابن عبد البر أن
 بنات جحش الثلاث كن مستحاضات زينب وحمنة وأم حبيبة يدل على ذلك ما وقع عند
 أبي داود عن عائشة أنها قالت استحيضت زينب بنت جحش وقد قدم غلطى في
 المستحاضات وقد ثبت زعمه وقد روى ذلك أبو داود متصفا وذكر البيهقي أن ابن خزيمة
 أخرجه موصولا فلهذا ثلاث مستحاضات من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله
 من الدم أي لاجل الدم والحديث يدل على جواز مكث المستحاضة في المسجد وصحة
 اعتكافها وصلاتها وجواز حديثها في المسجد عند أمن التلويت ويلحق بها ادغام الحديث
 ومن به جرح بسيل وقد تقدم البحث عن ذلك

باب الاجتهاد في العشر الاخر وفضل قيام ليلة القدر وما يدعى به فيها وأي ليلة هي *

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا دخل العشر الاواخر أحيا الليل
 وأبقت أهله وشدة التزم رفثا عليه ولا حسد ومسلم كان يجتهد في العشر الاواخر ما لا
 يجتهد في غيرها) قوله أحيا الليل فيه استعارة الاحياء والاستيقاظ أي سهره فأحياه
 بالطاعة وأحيا نفسه بسهره فيه لأن النوم أخو الموت والحديث فيه دليل على
 مشروعية الحرص على مداومة القيام في العشر الاواخر من رمضان وأحياها
 بالعبادة واعتزال النساء وأمر الاهل بالانكسار من الطاعة فيما تولى وأبقت أهله أي
 للصلاة وفي الترمذي عن أم سلمة لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم إذا بقي من رمضان عشرة
 أيام يدع أحدا من أهله يطيق القيام إلا أقامه قوله وشدة التزم رأى اعتزل النساء كما رواه
 عبد الرزق عن الثوري وابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش وحكى في الفتح عن
 نبطاني أنه يحتمل أن يراد به الحديث في العبادة كما قال شددت لهذا الأمر منزري أي شمرت
 لهو يحتمل أن يراد التشجيع والاعتزال معا ويحتمل أن يراد حقيقة والمجاز لكن يقول طويل

المطلب في هذا دليل على أن الرويا الصادقة شاهد على أمور النقلة وفيه نظر لان الرويا الحسنة من غير الانشاء ينفع بها في
 التأكيد في التأسيس والتجديد فلا يسوغ لاحد أن يستند بقيامه الى مقام ولا يتلقى من غير الأدلة الشرعية حكما من الأحكام

وموضع الترجمة قوله تمتعت الى قوله فأمرني وأخرجه أيضا مسلم قال في الفتح ويؤخذ منه إكرام من الخبر المرصين به وفتح
العالم بما اقتضه الحق والاستئناس ١٥٢ بارؤا المناسبة الدليل الشرعي وعرض الرؤيا على العالم والتكبير

عند المبررة والعمل بالادلة
الظاهرة والتنبية على اختلاف
أهل العلم ليعمل بالراجح منه
الموافق للدليل (عن جابر بن
عبد الله رضي الله عنهما أنه حج
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) يوم ساق البدن معه)
وذلك في حجة الوداع (وقد أهلكوا)
أي العصابة (بالجمل مفردا) ففتح
الراء (فقال لهم) صلى الله عليه
وآله وسلم أجمعوا بحكم عمره ثم
(أجمعوا من أحرامكم) (ب) (طواف
البيت و) السعي (بين الصفا
والمروة وقصروا) لم يأمرهم
بالطواف ليعرفوا شعربوم الحلاق
لأنهم لم يكون بعد قليل بالجميع لان
يزدخولهم مكة وبين يوم
التروية أربعة أيام فقط (ثم
أفيعوا) حال كونكم (حلالا)
محلين (حتى إذا كان يوم التروية
فأهلوا بالجميع) من مكة وهاء أهلوا
مكسورة (واجعلوا) الطبة
المفردة (التي قدمتم) مهلين (ب)
متعة (بان تضلوا وامنم اقتصروا
مقتنعين وأطلق على العمرة
متعة مجازا والعلاقة بين ما
ظاهرة وقال النووي قوله رند
أهلوا بالجميع الخ فيه تقديم وتأخير
تقديره وقد أهلوا بالجميع مفردا
فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أجمعوا أحرامكم مرة
وتحلوا بعمل العمرة وهو معنى

التجاء لطويل القامة وهو طويل التجاء حقيقة يعني شد مئزره حقيقة واعتزل النساء
وشعر العبادات يعني فيكون كناية وهو يجوز فيه الإرادة اللازم والمزوم وقد وقع في رواية شد
مئزره واعتزل النساء فالعطف بالواو يقوى الاحتمال الاول كما قال الحافظ (وعن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قام ليلة القدر عيانا واستجاب غفرله
ما تقدم من ذنبه روى الجماعة إلا ابن ماجه وعن عائشة قالت قالت يا رسول الله رأيت
أن علمت أني ليلة ليلة القدر ما أقول فيها قال قولي اللهم انك عفو تحب العفو فافهم
رواه الترمذي وصححه وأحمد وابن ماجه وقال فيه أريأت ان وافقت ليلة القدر)
الحديث الأول قد تقدم مع شرحه في باب صلاة التراويح وأورده المصنف ههنا
للاستدلال به على شروعية قيام ليلة القدر والحديث الثاني صححه الترمذي كما ذكر
المصنف وفيه دليل على امكان معرفة ليلة القدر وبقيهم بوسا في الكلام على ذلك في قوله
ليلة القدر اختلاف في المراد بالقدر الذي أضيق اليه اللبلة فقبل هو الأعظم لقوله
تعالى وما قدره الله حق قدره والمعنى ثم ذات قدر لتزول القرآن فيها وأما ما يقع فيها من
نزول الملائكة وأما ينزل فيهم من البركة والرحمة والمغفرة وأن الذي يحجب إيصاره قدر
وقيل القدر هنا التصديق لقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه ومعنى التصديق فيها الخفاؤها
عن العلم بتعيينها وقيل القدر هنا معنى القدر بفتح الدال الذي هو موافق القضاء والمعق
أنه بقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وبه صدر النووي
كلامه فقال قال العلماء سميت ليلة القدر لما يكتب فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى
فيها يفرق الآتي ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد
وعكرمة وقتادة وغيرهم وقال التوربشقي أنما جاء القدر بسكون الدال وان كان الشائع
في القدر الذي يؤاخي القضاء فغ الدال ليعلم أنه لم يرد به ذلك وإنما يريد به تفصيل ما جرى
به القضاء وأظهاره وتخصيصه في تلك السنة لتخصيص ما يلحق اليهم فيه ما قدره الله وقوله
أنك عفو يفتح العين وضم الفاء وتشديد الواو صيغة مبالغة وفيه دليل على استحباب الدعاء
في هذه الليلة بهذه الكلمات (وعن ابن عرقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
كان متحريا فليصبرها ليلة سبع وعشرين أو قال تحريها ليلة سبع وعشرين يعني ليلة
القدر روى أحمد بإسناد صحيح وعن ابن عباس أن رجلا أتى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال يا نبي الله أتني شيخ كبير عليل يشق علي القيام فأمرني باليلة عمل الله فوق في ليلة
القدر فقال عليك بالعبادة روى أحمد عنه وعن معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في ليلة القدر قال ليلة سبع وعشرين روى أبو داود وعن ذر بن حبيش

فدخ الحج الى العمرة (فقالوا كيف نفعها الهامة وقد سمينا الحج فقال أهلوا ما أمرتكم به) (فقلوا لا نسقت قال
الهدى لعلنا مثل الذي أمرتكم به) (ولكن لا يحل) بكسر الحاء (مضى) (مضى) أي ما حرم على (حق) (يا أيها الهدي محله)

أى اذا غر يوم منى لله لما أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم واستدل به على انهم اقرضوا هذا لا يتصل من غيره حتى
يفرض عليه يوم النحر وتاويل ذلك المالكية والشافعية على ان معناه ١٥٢ ومن أكرم بعمره فاهدى فاهبل

بالبح ولا يجل - حتى يفرض عليه
قال في الفتح ولا يجل ما فيه
فانه خلاف ظاهر الاحاديث
المدكورة وهذا الحديث طرف
من حديث جابر الطويل الذي
انفرد به مسلم بسياقه وفي هذه
الطريق بيان زائد لصحة العمل
من العمرة ليس في الحديث
الطويل (عن عمران بن
حصين رضى الله عنه قال سمعنا
على عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) وروى
القرآن مجوازه قال تعالى
فمن تمتع بالعمرة الى الحج الاية
وزاد مسلم ولم ينزل قرآن يحرمه
ولم يره عنها حتى مات أى فلا نسخ
(قال رجل برأيه ماشاء) هو عمر
ابن الخطاب لعثمان بن عفان
كأزعم الكرماني لان عمر أقر
من نهي عنها فكان من بعده
تابعه الى ذلك في مسلم ان ابن
الزبير كان ينهى عنها وابن
عباس بأمرهم افسا الواجرا
فاشار الى ان أول من نهي عنها
عمر في حديث عمران هذا
ما يعكس على عباس وغيره في
جزءهم ان المنعة التي نهي عنها
عمر وعثمان هي فسخ الحج الى
العمرة لا العمرة التي يجب بعدها
فان في بعض طرقه عند مسلم
النسخ يكونها منعة الحج
وفي رواية له ايضا ان النبي صلى

قال سمعت أبا بن كعب يقول وقيل له ان عبد الله بن مسعود يقول من قام السنة أصاب
إله القدر فقال أبا والله الذي لا اله الا هو انتم التي رمضان يحلف ما يسبقتني وواقته في
لا علم أى ليلة هي ليلة التي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقيامها هي ليلة
سبع وعشرين وأما رأتها ان تطلع الشمس في عصية يومها ايضا لانه اعلمها ورواه أحمد
ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه) حديث ابن عباس أخرجه أيضا الطبراني في الكبير
قال في جميع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح وقد أخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن عمر
مر فوعا وراى بالسابعة امال سبع بقين أول سبع مضين بعد العشرين وحديث معاوية
سكت عنه أبو داود والمؤدري ورجال اسناده رجال الصحيح وفي الباب عن جابر بن عمر
عند الطبراني في الأوسط نحوه حديث ابن عمر وعن ابن مسعود عند الطبراني قال سئل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر فقال أياكم يذكر ليلة الصميا قلت أنا
وذلك ليلة سبع وعشرين ورواه ابن أبي شيبة عن عمرو وحذيفة وناس من الصحابة
وروى عبد الرزاق عن ابن عباس قال دعا عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسألهم عن ليلة القدر فاجابوا على أنهم في العشر الاواخر قال ابن عباس فقلت لعمرانى
لا علم أو أظن أى ليلة هي قال عمرانى ليلة هي فقلت سابعة تمضى أو سابعة تبقى من العشر
الاواخر فقال من أين عات ذلك فقلت خلت الله سبع سنوات وسبع أرضين وسبعة أيام
والهريذون في سبع والانسان خلق من سبع ويا كل من سبع ويستجد على سبع
والطواف والجوار وأشياء ذكرها فقال عمر القدر فطقت لاهر ما فطنته وقد أخرج نحو
هذه القصة الحاكم والى أن ليلة القدر ليلة السابعة والعشرين ذهب جماعة من أهل
العلم وقد حكاه صاحب الحلية من الشافعية عن أكثر العلماء وقد اختلف العلماء فيها
على أقوال كثيرة ذكرتها في فتح الباري ما لم يذكر غيره وسند كذا على طريق
الاختصار فتقول القول (الاول) انهم ارفعت حكاية المتولى عن الروافض والفاكهاني عن
الحنفية (الثاني) انهم خاصة بسنة واحدة وقعت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حكاية
الفاكهاني (الثالث) انهم خاصة بهذه الامة تجزئ به جماعة من المالكية ونقله صاحب
العمدة عن الجوهري من الشافعية واعترض بهذا في ذرعة النسائي قال قلت
بارسول الله ان تكون مع الانبياء فاذا ماتوا ارفعت فقال بل هي باقية واجتوباء ذكره مالك
في المطالبات ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أعشار امته عن أعشار الامم
الخاصة فاعطاه الله ليلة القدر قال الحافظ وهذا المحقق للتاويل فلا يدفع التصرع في
حديث أبي ذر (الرابع) انها ممكنة في جميع السنة وهو المشهور عن الحنفية وسكن من
جماعة من السلف وهو مردود بكثير من احاديث الباب المصروفة باختصاصها برمضان
(الخامس) انها مختصة برمضان ممكنة في جميع ايامه وروى عن ابن عمر وأبي حنيفة وبه

٢٠ نيل ع
الله عليه وآله وسلم أقر بعض أهله في العشر وفي رواية له جـ
بين حج وعمره ومراة القمعة المذكورة وهو الجمع بينهما في عام واحد وفي الحديث أيضا جواز نسخ القرآن بالقرآن وإخلاصه

فيه ويروى بسننه وفيه اختلاف بينهم وتوجه الدلالة منه قوله ولم يشه عنه ارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان
معه ومعه انه لو نسي عن الامتناع ١٥٤ وبسبب تكرر رفع الحكم ومقتضاهما جواز النسخ وقد بؤخه منه ان

الاجماع لا ينفخ به ~~بكونه~~
حصر وجوه النسخ في نزول آية
أو نسي من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وفيه وقوع الاجتهاد
في الاحكام بين الصحابة وانكار
بعض المجتهدين على بعض
بالنص ورواخذ الحديث كلهم
بصرفه ونحوه مسلم في
الحج ايضا (عن ابن عروزي
الله عنه ما أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم دخل مكة من
كدها) بفتح لكاف والدال
المهملة محذوف مشوناعني ارادة
الموضع وقال أبو عبيد لا يصرف
أى على ارادة البقعة للجملة
والثابتة من الثنية العليا التي
بالطعام بفتح الموحدة قال
الجوهري الأبلح مسيل واسع
فيه دقاق الحصى والعليا بضم
العين ثابت الاعلى وهذه
الثنية ينزل منها الى الحجون بفتح
الخاء وضم الجيم مقبرة مكة قال
في النسخ وكانت صعبة المرتقى
فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم
المهدي على ما ذكره الأزرق ثم
سهل في عصرها ثم زادها سائنة
أحدى عشرة وعثمانية موضع ثم
سالت كلها في زمن سلطان مصر
الملك المؤيد في حدود العشرين
وعثمانية وكل عقبة في جبل
أو طريق عال تسمى ثنية انتهى
(ويخرج من الثنية السدلى)

قال ابن المنذر وبعض الشافعية ورجحه السبكي (السادس) انها في ليلة معينة مهمة قاله
الذبي في منظره (السابع) انها أول ليلة من رمضان حكى عن أبي رزين العقيلي
الصابي وروى ابن أبي عاصم من حديث أنس قال ليلة القدر أول ليلة من رمضان قال
ابن أبي عاصم لا نعلم أحدا قال ذلك غيره (الثامن) انها ليلة النصف من رمضان حكاه ابن
المنذر في شرح العمدة (التاسع) انها ليلة النصف من شعبان حكاه القرطبي في المنهم
وكذا نقله السروجي عن صاحب الطراز (العاشر) انها ليلة سبع عشرة من رمضان
ودليله ما رواه ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال بالاشك ولا اتمتعها انها
ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة انزل القرآن وأخرج به أبو داود عن ابن مسعود
(الحادي عشر) انها مهمة في العشر الوسط حكاه النووي وعزاه الطبري الى عثمان بن أبي
العاصم والحسن البصري وقال به بعض الشافعية (الثاني عشر) انها ليلة ثمان عشرة
ذكره ابن الجوزي في مشكله (الثالث عشر) ليلة تسع عشرة ورواه عبد الرزاق عن علي
عليه السلام وعزاه الطبري الى زيد بن ثابت ورواه الطحاوي عن ابن مسعود (الرابع
عشر) أول ليلة من العشر الاخرة واليه مال الشافعي وجزم به جماعة من أصحابه
(الخامس عشر) مثل الذي قبله ان كان الشهر تاما وان كان ناقصا فليلة احدى وعشرين
وهكذا في جميع العشر وجزم ابن حزم ودليله حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنس
وأبي بكرة وسماقي (السادس عشر) ليلة اثنين وعشرين ودليله ما أخرجه أحمد من
حديث عبد الله بن أنس انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر وذلك
صبيحة احدى وعشرين فقال كم الليلة قاتلة اثنين وعشرين فقال هي الليلة أو
الليلة (السابع عشر) ليلة ثلاث وعشرين ودليله حديث عبد الله بن أنس الا في
وقد ذهب الى هذا جماعة من الصحابة والتابعين (الثامن عشر) انها ليلة الرابع
وعشرين ودليله ما رواه اطبا السلي عن أبي سعيد مرفوعا ليلة القدر ليلة أربع
وعشرين وما رواه أحمد من حديث بلال بن رباح وفيه ابن ابي عمير وروى ذلك عن ابن
مسعود والشعبي والحسن وقتادة (التاسع عشر) ليلة خمس وعشرين حكاه ابن
الجوزي في المشكل عن أبي بكرة (العشرون) ليلة ست وعشرين قال الحافظ وهو قول لم
أره صريحا لأن عياضا قال ما من ليلة من ايامي الا خيرة الا وقد قيل فيها انها ليلة
القدر (الحادي والعشرون) ليلة سبع وعشرين وقد تقدم دليله ومن قال به (الثاني
والعشرون) ليلة الثامن والعشرين وهذا الميزه صاحب الفتح لكن ظاهره قول
عياض المتقدم انه قد قيل انها ليلة القدر وقد سقط في القبح القول الثاني والعشرين
وذكر الثالث والعشرين بعد الحادي والعشرين فله سقط عليه كتابة هذا القول
وقد ثبت في بعض النسخ (الثالث والعشرون) انها ليلة تسع وعشرين حكاه ابن
العربي (الرابع والعشرون) انها ليلة الثلاثين حكاه عياض ورواه محمد بن نصر عن

التي بأقل مكة عندياب شيعة بقرب شعب الشاميين من ناحية جبل قعدة معان وكان بناء هذا
الباب عليها في القرن السابع زاد الامعاء على معنى شيعة مكة والمعنى في ذلك الذهاب من طريق والاياب من أخرى كالعمد

انتم فيه الطريقان وخصت العلماء بالخول مناسبة للمكان العالي الذي قصدوه السفلى للخروج مناسبة للمكان الذي يذهب اليه ولان ابراهيم عليه السلام حين قال فاجعل أفئدة من الناس

١٥٥

تموى اليهم كان على العالم كجوروى

عن ابن عباس قاله السهميلي
عن عائشة رضي الله عنها
قالت سألت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عن الجسد يفتح
 الجيم وسكون الدال وفي رواية
 المسقلى الجسد ارقال الخليل
 الجسد رافة في الجسد ارقال السهمي
 وروى من ضبطه بنظم الجيم لان
 المراد الجور ولا في داود الطيالسي
 الجدر أو الجدر بالشك ولا في عوانة
 الجبر بغير شك (أمن البيت هو
 قال نعم) هو منه لما فيه من
 أصول حاطه وظاهره أن الجبر
 كله من البيت وبذلك كان
 يقضى ابن عباس وقدرى عبيد
 الرزاق عنه انه قال لو وليت من
 البيت ما ولي ابن الزبير لادخلت
 الجبر كله في البيت فلا يطاق به ان
 لم يكن من البيت وروى
 الترمذي والشافعي عن عائشة
 قالت كنت أحب أن أصلي في
 البيت فأخذر. ولله صلى الله
 عليه وآله وسلم يدي فأخافني
 الجبر فقال صلى الله عليه وآله
 قطع من البيت ولكن قومك
 استقصروه حسين بنوا الكعبة
 فأخرجوه من البيت ونحوه
 لابن داود وأبي عوانة وأحمد
 وفيه انه أرسلت إلى شعبة الجبي
 ليفتح لها البيت في الليل فقال
 ما فتحه في جاهلية ولا اسلام
 بل هذه الروايات كلها مطلقة

معاوية وأحمد عن أبي هريرة (الخامس والعشرون) انها في أواخر العشر الاخير
 ودليله حديث عائشة الآتي في آخر الباب وكذلك حديث ابن عمر قال في الفتح وهو
 أرجح الاقوال وصار اليه أبو ثور المزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذهب انتهى
 (القول السادس والعشرون) مثله بزيادة الدلالة الاخير ويدل عليه حديث أبي بكر
 الآتي وقد أخرج أحمد من حديث عباد بن الصامت ما يدل على ذلك (السابع
 والعشرون) تنقل في العشر الاواخر كما قاله أبو قتادة روى عنه مالك والثوري
 وأحمد وأبو زرعة والماوردي انه متفق عليه ويدل عليه حديث أبي سعيد الآتي
 (الثامن والعشرون) مثله الا ان بعض ائمة العشر أرجح من بعض قال الشافعي
 أرجح الدلالة احدى وعشرين (التاسع والعشرون) مثل السابع والعشرين الا ان
 أرجح الدلالة ثلاث وعشرين ولم يذكر في الفتح قاله (الثلاثون) كذلك الا ان أرجحها
 له سبع وعشرين ولم يحجب صاحب الفتح من قاله (الحادي والثلاثون) انها تنقل في
 جميع السبع الاواخر ويدل عليه حديث ابن عمر الآتي وقد اختلف أهل هذا
 القول هل المراد السبع من آخر الشهر أو آخر سبعة من الشهر قال في الفتح
 ويخرج من ذلك القول (الثاني والثلاثون) القول (الثالث والثلاثون) انها تنقل في
 النصف الاخير ذكر صاحب المحجب عن أبي يوسف ومحمد وحكام امام الحرمين عن صاحب
 التقرير (الرابع والثلاثون) ليلة ست عشرة وأربع عشرة رواء الحرث بن أبي اسامة
 من حديث عبد الله بن الزبير (الخامس والثلاثون) ليلة سبع عشرة وأربع عشرة
 او احدى وعشرين رواء سعيد بن منصور من حديث أنس بن مالك ضعيف (السادس
 والثلاثون) أول ليلة من رمضان أو آخر ليلة منه رواء ابن أبي عاصم من حديث أنس
 بن مالك ضعيف (السابع والثلاثون) ليلة ثمان عشرة أو احدى عشرة أو ثلاث
 وعشرين رواء أبو داود من حديث ابن مسعود بابسة اذ فيه مقال وعبد الرزاق من
 حديث علي بن مسعود طاع وسعيد بن منصور من حديث عائشة بن مسعود قطع أيضا
 (الثامن والثلاثون) أول ليلة أو تاسع ليلة أو سابع عشرة أو احدى وعشرين أو آخر
 ليلة رواء ابن مردويه في تنقيح من أنس بن مالك ضعيف (التاسع والثلاثون) ليلة ثلاث
 وعشرين أو سبع وعشرين ودليله حديث ابن عباس الآتي ولا جد نحوه من حديث
 الثعالب بن بشير (القول الاربعون) ليلة احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس
 وعشرين ويدل عليه حديث ابن عباس الآتي وأخرج البخاري نحوه من حديث
 عباد بن الصامت (الحادي والاربعون) انها مختصرة في السبع الاواخر ويدل عليه
 حديث ابن عمر الآتي وفي الترمذي وبين القول الحادي والثلاثين خفاء (الثاني
 والاربعون) ليلة ثنتين وعشرين أو ثلاث وعشرين ويدل عليه حديث عبد الله بن
 أنس عند أحمد (الثالث والاربعون) انها في اشفاق العشر الوسط والعشر الاواخر قال

وقد جاءت روايات أصح منها مقدمة من المسلم عن عائشة في حديث الباب حتى أزدقته من الجور له من وجه آخر عنها فان بدا
 لقوم ان ينو بدعي فعلى الاربع مائة كوامته فأرأها قريش من سبعة أذرع وله في هذا الحديث وزن فيها من الجور ستة

أذرع وعن حكيمته أنه أراه لجرير بن حازم فخر رسته أذرع وأخوها وعن مجاهد ابن الزبير زاد في مسند أذرع أو نحوها وفي
 انظر مما يلي الجبر وعنه سنة أذرع ١٥٦ وشبهوه هكذا ذكر الشافعي عن عبد الله القهني من أهل العلم من قريش

الحافظ قرأته بخط مفاطى (الرابع والأربعون) أنه ليلة الثالثة من العشر الاواخر
 او الخامسة منه روى أحد من حديثه ما ذكره في القحط في التاريخ منه وبين ما ذكره من ان
 الثالثة تحتل ليلة ثلاث وعشرين وتحتل ليلة سبع وعشرين (الخامس والأربعون)
 انما في سبع وعشرين من أول النصف الثاني روى الطحاوي من حديث عبد الله بن أنس
 هذا جلة ما ذكره الحافظ في الفتح أو ردها مختصرا مع ذواته من رواية وعما ينبغي أن يبعد
 قولنا راجعاً من هذه الأقوال قول الهادي أنه في تسع عشرة وفي الأفراد بعد العشر من
 من رمضان واستدلوا على أنها في الأفراد بعد العشر بنحو ما استدل به أهل القول
 الخامس والعشرين وعلى أنها قد تكون في ليلة تسع عشرة بما أخرجه الطبراني من
 حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله تعالى في سبع عشرة
 أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين أو تسع
 وعشرين قال الهيثمي بعد أن ساقه في مجمع الزوائد أبو الهزم وهو ضيف فيكون
 هذا القول هو السادس والأربعين وينبغي أن يجعل ما أشغل عليه هذا الحديث القول
 السابع والأربعين وأما كونها مبهمة في جميع السنة فلا ينبغي أن يجعل قولنا راجعاً
 هذه الأقوال لأنه عين القول الرابع منها وأرجح هذه الأقوال هو القول الخامس
 والعشرون أعني أنها في أواخر العشر الاواخر قال الحافظ وأرجحها عندنا الجهرية
 سبع وعشرين في قولنا وأما أنها ان تطلع الشمس في صبيحة يومها أيضاً لا شعاعاً فقد ورد
 ليلة القدر علامات أكثرها لا تظهر الا بعد أن تغشى منها ملوع الشمس على هذه الصفة
 وروى ابن خزيمة من حديث ابن عباس مرفوعاً ليلة القدر طلقة لا حارة ولا باردة تصبع
 الشمس يومها حراء ضعيفة ولا حدم من حديث عبادة لا حريقاً ولا برداً وانما كانت
 صاحبة وقراها طامع وفي علامتها أحاديثها عن جابر بن مرة عن عبد الله بن أبي شبة
 جابر بن عبد الله عن عبد الله بن خزيمة وعن أبي هريرة عن عده وعن ابن مسعود عن عبد الله بن أبي شبة
 وعن غيره (وعن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف العشر الاول
 من رمضان ثم اعتكف العشر الاوسط في قبسة تركية على سدةها حصير فأخذ الحصير
 بيده ففأها في ناحية القبلة ثم اطلع رأسه فلكم الناس فدقوا منه فقال اني اعتكفت
 العشر الاول القس هذه الليلة ثم اعتكفت العشر الاوسط ثم أتيت فقبيل لي انما
 في العشر الاواخر فاحب منكم أن يعتكف فليعتكف فاعتكف الناس معه قال
 واني أريت ليلة وتر واني أحبني في صبيحتها طين وما فاصبح من ليلة إحدى وعشرين
 وقد قام الى الصبح فطرت السماء فوكت المسجد فأبهرت الطين والماء فخرج حين فرغ
 من صلاته الصبح وبيته وروى أنه فيها الطين والماء وإذا هي ليلة إحدى وعشرين

وهذه الروايات كلها تتجمع على
 انها فوق الست ودون السبع
 وأما رواية عطامه عندهم لم
 عاتشة مرفوعة على كفت
 أدخل فيها من الجبر خمسة
 أذرع فسادت الروايات السابقة
 أرجح لما فيها من الزيادة من
 الثقات قال الحافظ في الفتح ثم
 ظهر لي رواية عطامه وجهه وهو
 أنه أراد به ما عدا القرعة التي
 بين الركن والجبر فجمع مع
 الروايات الأخرى فان الذي عند
 القريشة أربعة أذرع ونحو
 ولهذا وقع عند الفساحي من
 حديث أبي هريرة بن عدي بن
 الجراء أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لعائشة في هذه
 القصة ولأدخلت فيها من الجبر
 أربعة أذرع فيحصل هذا على
 الفاء الكسرة ورواية عطامه على
 جبره ويجمع بين الروايات كلها
 بذلك ولم أر من سبقني الى ذلك
 انتهى (قلت) أي رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم (فألهام
 لم يدخله في البيت قال ان قومك)
 قريشا (قصرت) بتشديد الصاد
 وتضمنتها (بهم النفقة) أي
 لم يتسوها لانعامه الله ذات
 يدهم وقال في الفتح أي النفقة
 الطيبة التي آخر جوارها لذل
 كما يرم به الازرق ويوضحه
 ما ذكره ابن ابي حنيفة في السير ان

أبا وهب بن مائد بن هيران بن مخزوم قال لقريش لا تدخلوا فيهم من كسبكم الا طبيا ولا تدخلوا فيه من
 مهربين ولا يسع ربا ولا غلظة أحدهم من الناس وروى سفيان بن عيينة في جامعه عن عبيد الله بن يزيد أن هبنا دعبر بن

الخطاب أرسل الى شيخ من بني زهدة أدرك ذلك فساهمه عن ثناء الكعبة فقال ان قبر يشاقق ثناء الكعبة أي بالنقطة
الطيبة يهتد فتقر كوا بعض البيت في الحجر فقال عمر صدقت انتهى ١٥٧

بأيه مرتسما قال فدخل ذلك
قومك بكسر الكاف فيه ما
لان الخطاب لعائشة (لمدخلوا
من شأوا ويمنعوا من شأوا) زاد
مسلم فكان الرجل اذا اراد ان
يدخلها يدعونه يرتقي حتى اذا
كاد ان يدخل دفعوه فسقط
(ولولان قومك حديث عهدهم
بالجاهلية) وفي لفظ حديث
عهد بشرك (خالف ان تنكر
فلوهم ادخل الجدر) أي
أخاف انكار قلوبهم ادخال
الجدر (في البيت) أي افعلت
ذلك ولم يلفظ ان تنكر قلوبهم
لنظرت ان ادخل وتقل ابن طال
عن بعض علماء ثمم ان النقرة
التي خشها صلى الله عليه وآله
وسلم ان يدبوه الى الافراد
بالفردوسهم (وان ألصق بابه
بأدب) فلا يكون مرتسما
وهذا الحديث أخرجه مسلم
أيضا وابن ماجه في الحج وفي هذا
الحديث ترك بعض الاختيار
خشافة ان يقصر عنه فهم بعض
الناس وفيه اجتناب الى الامر
ما يتسرع الناس الى انكاره
وما يشئ منه فولد الضرر عليهم
في دين أردنا وتألف قلوبهم عما
لا يترك فيه أمروا واجب ونبيه
تقديم الهم فالهم من دفع
المفسدة وجلب المصلحة وانما
اذا تعارض بدئي يدفع المفسدة

من العشر الاواخر متفق عليه لكن لم يذكر في البخاري اهتدكاف العشر الاول
قوله العشر الاوسط هكذا في اكثر الروايات واراد به العشر الثاني وكان القياس ان
يوصف باللفظ الثالث لان مرجعها وتساكن وصف بالمذكر على اعادة الوقت
أو الزمان والتقدير الثالث كانه قال الله الى العشر التي هي الثالث الاوسط من الشهر ووقع
في الموطا العشر الاوسط بضم الواو والسبعين جمع وسط وروى بفتح السين مثل كبر
وكبر ورواه الباقي في الموطا باسكانهم على انه جمع واسط بكازل وبزل وهذاوافق
رواية الاوسط قوله في قبة تركبة أي قبة صغيرة من لبود قوله فاصبح من ليلة احدي
وعشرين في رواية البخاري فخرج في صبيحة عشرين وظاهرها يخالف رواية الباب وقد
قبل ان المراد بقوله فاصبح من ليلة احدي وعشرين أي من الصبح الذي قبلها وهو نصف
وقد وقع في البخاري ما هو اوضح من ذلك باللفظ فاذا كان يحسب من عشرين ليلة
تمضي ويستقبل احدي وعشرين رجوع الى مسكنه قوله وروفته نفسه بالناس الملائمة
وهي طرفه ويقال لها ايضا الرتبة الانف كما جاء في رواية أخرى والحديث فيه دليل على
ان ليلة القدر في العشر الاواخر من شهر رمضان وقد تقدم بسط الكلام في ذلك

(وعن عبد الله بن أنيس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رايت ليلة القدر
ثم أنسيتها وأراني أجد صبيحتي في ما وطئت قال فطرنا في ليلة ثلاث وعشرين في بنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانصرف وان أثمر الماء والطمين على جبهته وأفضه
رواه أحمد ومسلم وزادوا كان عبد الله بن أنيس يقول ثلاث وعشرين) وفي الباب عن
رجل من بني بياضة له حبة فروع عاتدا حتى في مسنده قال قلت يا رسول الله ان لي بادية
اكون فيها لغري بليلة القدر فقال انزل ليلة ثلاث وعشرين وعن ابن عمر فروع ان كان
متمسكها فليتمرها ليلة سابعة قال فكان أبو بقة ليلة ثلاث وعشرين وعيس
الطبيب وعن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس انه كان يوقظ أهله ليلة
ثلاث وعشرين وروى عبد الرزاق عن طريق نونس بن مسيف جمع سعيد بن المسيب
يقول استقام كلام القوم على ان ليلة ثلاث وعشرين وروى نحو ذلك من طريق
ابراهيم عن الاسود عن عائشة ومن طريق مكحول انه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين
كذا في الفتح وقد استدل بحديث الباب من قال ان ليلة ثلاث وعشرين كما تقدم
قوله يقول ثلاث وعشرين كذا في معظم النسخ من صحيح مسلم وفي بعضها ثلاث
وعشرون قال الثوري وهذا ظاهره والاول جائز على لغة شاذة انه يجوز حذف المضاف
ويبقى المضاف اليه مجرورا أي ليلة ثلاث وعشرين (وعن أبي بكر انه سمع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول القسوة هي تسع فبقن أو سبع بقين أو خمس بقين أو ثلاث

واذا أمن وقرعها عادات احتجاب عمل المصلحة وحديث الرجل مع أهله في الامور العامة وحرس العصاة على امتثال أوامر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى ابن عبد البر ونبيه عما عن وغيره عن الرشيد والمهدي أو المنصور انه اراد ان يعيد

الكعبة على ما فعله ابن الزبير فاشده مالك في ذلك وقال أخشى أن تصير لماعة للمولك فتركه قال في الفرض وهذا بعينه خمسة جدهم الاعلى عبد الله بن العباس رضى الله عنهم ما فاشد على ابن الزبير لما أراد أن يهدم الكعبة

ويجدهم ديناها بان يرم ما روى منها ولا يتعرض لها بزيادة ولا نقص وقال له آسن ان يجيء من بعدك أمير فيغير الذى صنعت أنخرجك الفاكهة من طريق عطائه وذكر الارزق ان سليمان بن عبد الملك هم بنقض ما فعله الجراح ثم ثل ذلك ما ظهر ان فعله بأمر آيه عبد الملك ولم أفت في شئ من التواريخ على ان أحدا من الخلفاء ولا من دولهم غير من الكعبة شيئا منها الجراح الى الآن الا فى الميزاب والباب وعقبته وكذا وقع القرم في جدارها غير مرة وفي سقفها وفي سلم سطحها وجد في الرخام وما يتعجب منه انه لم يتفق الاحتياج في الكعبة الى الاصلاح الا فيما صنعها الجراح اما من الجدار الذى بناه في الجهة الشمالية واما السلم الذى جددته والعتبة وما عدا ذلك مما وقع فانما هو لزيادة محض كالرخام والعتبة بين كالباب والميزاب والله أعلم (وفي رواية عنها) أى عن عائشة رضى الله عنها (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو لان قومك حديث عهد بجياهمية) باضانة حديث العهد عند جميع الزواة قال المفسر زى وهو لمن اذ

بقين أو آخر ليلة قال وكان أبو بكر يصى في العشرين من رمضان صلواته في سائر السنة فاذا دخل العشر اجتمع درواه أحد والترمذى وصححه (وفي الباب عن عبادة بن الصامت عند أحمد والحديث يدل على ان ليلة القدر ترجى صا فنها التسع ليلتين من الشهر أو سبع أو خمس أو ثلاث أو آخر ليلة وهو أحد الاقوال المتقدمة قال الترمذى في جامعه وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر انهم اليه احدى وعشرين ليلة ثلاث وعشرين وخمس وعشرين وسبع وعشرين وتسع وعشرين وأخرا ليلة من رمضان قال قال الشافعى كأن هذا عندى والله أعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجيب على نحو ما يسئل عنه بقاله تلفظ في ليلة كذا فيقول لله وهى ليلة كذا قال الشافعى وأقوى الروايات عندى في ليلة احدى وعشرين انتهى (وعن أبي نضرة عن أبي سعيد في حديث له ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج على الناس فقال يا أيها الناس انهم ككأنتم لي ليلة القدر واني خرجت لاختيركم بها لاجل رجلا ربحتمان معهما الشيطان فسيتمها قالوا وهى العشر الاخر من رمضان الله وهى في التاسعة والخامسة والسابعة قال قات يا أبا سعيد انكم أعلم بالعدد منا فقال أجل نحن أحق بذلك منكم قال قلت ما التاسعة والخامسة والسابعة قال اذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها اثنا عشر وعشرون فهى التاسعة فاذا مضت ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة فاذا مضت خمس وعشرون فالتى تليها الخامسة رواه أحمد ومسلم) قوله يمتدحان بالخامسة لبعدها من شاة وقية ثم قاف مشددة ومعهما بطاب كل واحد منهما حقه ويدعى انه الحق وفيه ان الخامسة والمنارة مذومة وانما سبب لقبها العنوية قوله فاذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها اثنا عشر وعشرون هكذا في بعض نسخ مسلم وفي أكثرها ثنتين وعشرين بالباء قال الزوى وهى أم وب والنصب ينزل عند رف تقديره أعنى ثنتين وعشرين انتهى وجعل النصب على الاختصاص أصوب من الرفع بتقديره يمتد الاجل قوله بعد ذلك فهى التاسعة لانه يصير تقدير الكلام فالتى تليها اثنان وعشرون فهى التاسعة ولا يفتنى انما عبارة نائية بخلاف النصب على الاختصاص فانه يصير التقدير فالتى تليها أعنى ثنتين وعشرين فهى التاسعة فانما عبارة خالية عن ذلك والحديث يدل على ان ليلة القدر ترجى وهو دها في تلك الثلث اللبالي (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الله وهى العشر الاخر من رمضان ليلة القدر في ناعية تبقى في سابعة تبقى في خامسة تبقى رواه أحمد والبخارى وأبو داود وفي رواية قال رول الله صلى الله عليه وآله وسلم هى في العشر في سبع عشرين

لا يجوز حذف الواو في مثل هذا الصواب حديث عهد بواو الجمع كذا نقله الزركشى والحاظ او ابن حجر والعين وأقروا وأجاب صاحب المصابيح بأنه لا نحن فيه ولا خطأ الرواية صواب ووجه بنحو ما قالوه في قوله تعالى ولا

تكونوا أول كافر به حيث قالوا ان التقدير أول فريق كافر أو فوج كافر يعنيون ان مثل هذه الافظاظ مفردة بحديث كلفاظ
وجمع بحسب المعنى فيجوز ان رغبة لفظه نارة مرة عند أخرى كيف شئت ١٥٩ فانقل هذا الى الحديث تجدده

ظاهرا لاختلاف بصوابه وقال صاحب الامع قد يوجب بان فعلا يستعمل في القدر والجمع والمؤنث والمذكر كما في ان رحمة الله قريب من المحسنين ويخرج عليه خيرين واولها اذا قلنا انه خبر مقدم فاذا أصبحت الرواية وجب التأويل انتهى (لا مرث باليت فهدم فادخلت فيه ما أخرج منه) أي من الحجر (وألزقه بالارض) بحيث يكون بابه على وجهه غير مرتفع عنها وألزقه بالراي كاصفة بالصاد (وجعلت له بابين بابا شرقيا) مثل الموجود الآن (وبابا غربيا فبعلته أساس ابراهيم) عليه الصلاوة والسلام فذلك الذي حمل ابن الزبير على هدمه وبناءه مع عدم وجود ما كان صلى الله عليه وآله وسلم يخاف من الفتنة وقصور الثقة كما عند مسلم فانما اليوم أجسد ما أنفق واستأنف الناس الحديث وكان هذا الهدم والبناء في سنة أربع والائتماني سنة خمس وأيدوه بان تاريخ المسيحي ان الفواغ من بنيائه كان في سنة خمس وستين زاد الهب الطبري انه كان في شهر وجب وأدخل فيه من الحجر خمسة أذرع قال يزيد بن رومان وذا رأيت أساس ابراهيم حجار

أوفي تسع يعني اية القدر ورواه البخاري قوله في تسعة تبقى يعني اية اثنين وعشرين قوله في خمسة تبقى يعني اية ست وعشرين قوله في سبع يعني اية تسع يعني هكذا رواية المصنف رحمه الله بتقديم السين في الاولى والتا في الثانية قال في الفتح الاكثر بتقديم السين في الثاني وتأخيرها في الاول ولبقظ الماضي في الاول والبقا في الثاني وللكشمي في باقي الماضي فيها وفي رواية الامعاء بتقديم السين في الموضوعين انتهى والمراد في سبع ليل تقضي من العشر الاواخر أوفي تسع ليل تبقى منها فتكون في اية سبع وعشرين أو اية اثنين وعشرين وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعن ابن عمر ان رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى في الليلة القدر في المنام في السبع الاواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الاواخر ان كان منكم رجل يتخير في السبع الاواخر فخرجوا ولم يعلم حال أرى رجل ان ليلة القدر ليلة سبع وعشرين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرى رؤياكم في العشر الاواخر فاطلبوها في الوتر منها ما هو عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال تحروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان ورواه مسلم والبخاري وقال في الوتر من العشر الاواخر قوله أروا ليلة القدر وأروا بضم أوله على البناء للمجهول أي قيل لهم في المنام انها في السبع الاواخر قال في الفتح واطاها ان المراد به أواخر الشهر وقيل المراد به السبع التي أتت ليلة الثاني والعشرين واخرها ليلة الثامن والعشرين فعلى الاول لا تدخل ليلة احدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين وعلى الثاني تدخل الثانية فقط ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين ويدل على الاول ما في البخاري في كتاب التعمير من صحيحه ان ناسا أروا ليلة القدر في السبع الاواخر وان ناسا أروا انها في العشر الاواخر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم القه وها في السبع الاواخر وكان صلى الله عليه وآله وسلم نظرا الى المتفق عليه من الروايتين فامر به وقد رواه أحمد عن ابن عيينة عن الزهري بالنظر رأى رجل ان ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم القه وها في العشر البواق في الوتر منها ورواه أحمد من حديث علي مرفوعا عن غلبته فلا تغلبوا في التسع البواق قوله أرى بقصتين أي أعلم قوله رؤياكم قال عياض كذا جاء بان الرأيا والمراد منكم لانهم لم تكن رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس وقال ابن التين كذا روى بتوحيد الرؤيا وهو جائز لانهم صدر قوله تواطأت بالهمز أي توافقت وتزأومعني وقال ابن التين بغير همز والصواب بالهمز وأصله ان بطا الرجل برجله مكان وطء صاحبه وفي الحديث دلالة على عظام قدر الرؤيا وجواز الاستناد اليها الى الاستدلال على الامور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد

كافة الا بل وفي كتاب مكة لنا كهي من طريق أبي أويس عن يزيد بن رومان فكتبه في رواية ابن الزبير عن قواعد ابراهيم وهي مضمرة أمثال الخلف من الاصل ورواه بنيا ناصر بواسطه بعض زاد عبد الرزاق والبخاري مستدرك بعض ايعاض قال عط

وكنت في الابناء الذين جعوا على حقهم فخرهم واقامة وصلة فافهموا على تعارضها هروق ثم لم يزد هروق المردة فضره
فارتجت فواعدا البيت فكبيرا الناس ١٦٠ فبني عليه وعند عبد الرزاق عن مرثد فكشف عن بعض في الحجر

أخذ بهضه بعض فتر كمكك وفا
ثمانية أيام لئلا يهدوا عليه فوأت
ذلك الرض مثل خائف الابل
وجه حجر ووجه حجر ووجه
حجر ووجه حجران ورأت
الرجل يأخذ العتلة فيضرب
بها من ناحية الركن فيهتز
الركن لا يتحرك وأطال في القبح
في بيان بناء ابن الزبير وقبيل
الطحايل له رجع الروايات رتبه
سنة أذرع وفيما جد في الكعبة
من هدم حجارة الطحاج وقال
القسطلاني وهل الصميم ان
الجركا من البيت حتى لا يصح
الطواف في جزء منه أو بعضه
فيه صح جزم النووي بالاول كابن
الصلاح لحديث الصميمين الطبر
من البيت والجويني وولده امام
الحرمين والبعوي بالثاني وقال
الرافعي انه الصحيح لحديث الباب
ونص الشافعي على ان يجاب
الطواف خارج الطبر ونقل ابن
عبد البر الاتفاق عليه لكن
لا يلزم منه ان يكون كله من
البيت وانما طاف صلى الله عليه
وآله وسلم خارجه وقال خذوا
عني مناكم وكما لا يصح
الطواف داخل البيت لا يصح
داخل جزء منه فلا يصح على
الشاذ وان يقع الذال المجهمة
وهو الخارج من عرض جدار
البيت مرة فاعان وجه الارض

الشرعية هكذا في القبح قوله تحو الله القدر في رواية للضاري القسوا وفي حديث
عائشة دليل على ان ليلة القدر في أواخر العشر الاواخر وقد تقدم انه القول الرابع
(فائدة) قال الطبري في اخفاء ليلة القدر دليل على كذب من زعم انه يظهر في تلك
الليلة للعبون لا يظهر في سائر السنة اذ لو كان حقا لم يمتنع على كل من قام بالالي
السنة فضلا عن الذي رمضان وتعبه ابن المنبر بانه لا ينبغي إطلاق القول بالكذب
لذلك بل يجوز ان يكون ذلك على سبيل الكرامة ابن شاه الله عن عباد فخصصهم اقيم
دون قوم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصبر العلة ولم ينف الكرامة قال رجع ذلك
فلا يمتنع ان ليلة القدر لا يتأهل الا من رأى الخوارق بل فضل الله تعالى رابع ورب
قام تلك الليلة لم يحصل منها الا على العبادة من غير رؤيته خارق وآخر رأى الخوارق
من غير عبادة والذي حصل على العبادة أفضل والعبرة انما هي بالاستقامة بخلاف
الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة وقبل ان المطلاع على ليلة القدر يرى كل شيء ساجدا
وقبل يرى الانوارا عظمى كل مكان حتى في المواضع المظلمة وقبل يسمع سلاما أو خطابة
من الملائكة وقبل من علاماتها استجابة دعاء من وفق لها

(كتاب المناسك)

(باب وجوب الحج والعمرة وتوابعها)

عن أبي هريرة قال قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل يا أيها الناس قد فرض
الله عليكم الحج فخرجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم نوجبت وبما استطعتم رواه أحمد ومسلم والنسائي
فيه دليل على ان الامر لا يقتضي التكرار وعن ابن عباس قال خطبنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل يا أيها الناس كتب عليكم الحج فقام الاقرع بن حابس
فقال أفي كل عام يا رسول الله فقال لو قلنا لو وجبت ولو وجبت لم نعم لو اوجبا لم نسم خطبنا
ان نعم لو اوجبا الحج مرة فن زاد فهو وطوع رواه أحمد والثاني بعناه الحديث الاول
تمامه ثم قال زدوني ما تركتكم وفي انط ولو وجبت ما فتمت بها والحديث الثاني أخرجه
أيضا أبو داود وابن ماجه والبيهقي والحاكم وقال صحيح على شرطهما وفي الباب عن أنس
عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب عليكم الحج فقبل
يا رسول الله في كل عام فقال لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت لم تقوموا بها ولو لم تقوموا بها
عذبتم قال الحافظ ورجاله ثقات وعن علي بن عبد السلام عند الترمذي والحاكم وسنده
متطاع قوله باب وجوب الحج والعمرة الحج يقع الحاء هو المصدر والقبح والكسر هو
الاسم منه وأصله التمسد وطلق على العمل أيضا وعلى الاتيان مرة بعد أخرى وأصل

العمرة

قد رثي ذراع تركته قريب اضيق النعمة فلو كان في الطواف ومن جدار البيت في موازاة

الشاذ وان لا يصح على الاصح لان بعض بدنه في البيت والصحيح من مذهب الجفالة لا يجزئهم وقطعوا به وعند الشيخ في الدين

ابن تيمية رحمه الله انه ليس من الكعبة . وقال الحنفية يصح ما وافق من لم يحترز منه لكن قال ابن الهمام وينبغي أن يكون طوافه وراء الشاذر وان ثلثا يكون طوافه في البيت بناء على انه ١٦١ منه ومنهم ور مذهب المالكية

كالشافعية وقال الخطيب أبو عبد الله بن رشيد بضم الراء وفتح الشين في رحلته ما حمله ان لفظ الشاذر وان لم يوجد في حديث صحيح ولا سقيم ولا عن أحد من السلف ولا ذكره لعن فقهاء المالكية فلو كان الشاذر وان من البيت لكان الركن الاسود داخل في البيت ولم يكن معه على قواعد ابراهيم بن ابن نشأ الشاذر وان وقد انعقد الاجماع على ان البيت مقيم على قواعد ابراهيم حتى من جهة الركنين الشماليين ولذلك استلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون الآخرين وان ابن الزبير لما دمه حتى بلغ به الارض وبناء على قواعد ابراهيم انما زاد فيه من جهة الحجر وأقامه على الاسس الظاهرة التي عاينها العدول من الصحابة وكبراء التابعين وان الحجاج لما نقض البيت بأمر عبد الملك لم ينقضه الا من جهة الحجر خاصة وهذا أمر معلوم مقطوع به يجمع عليه منقول بالسنن الصحيح في الكتب المعتمدة التي لا يشك فيها أحد انتهى قلت قول ابن رشيد لم يوجد لفظ الشاذر وان عن أحد من السلف يقال عليه قد قال ذلك الامام الشافعي فيما نقله البيهقي في كتاب معرفة السنن والاختبار وذكر القسطلاني عبارته قال ولا

العمرة الزيادة وقال الخليل الحج كثرة القصد الى معظم وجوب الحج مع الموم بالضرورة الدينية واختلف في العمرة فقبل واجبة وقبل مستحبة ولا شافعي قولان أحدهما وجوبها وسادس ما في تفصيل ذلك قريبا والاحاديث المذكورة في الباب تدل على أن الحج لا يجب للمرأة واحدة وهو مجمع عليه كما قال النووي والحافظ وغيرهما وكذلك العمرة عند من قال بوجوبها لا تجب للمرأة الا أن يشترط الحج أو العمرة وجب الوفا بالانذار بشرطه وقد اختلف هل الحج على النور أو القراخ وسما في تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى واختلف أيضا في وقت ابتداء افتراس الحج قبل قبل الهجرة قال في الفتح وهو شاذر قبل بعدها ثم اختلف في سنته فالجمهور على انها سنة مستلثة لانه نزل فيها قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله قال في الفتح وهذا ينبغي أن على المراد بالانعام ابتداء الفرض ويؤيده قراءة علقمة ومسروق و ابراهيم النخعي باقظ وأقيموا أخرجه الطبراني بأسانيد صحيحة عنهم وقبل المراد بالانعام الاكمال بعد الشروع وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل ذلك وقد وقع في قصة ضمها ذكر الامر بالحج وكان قدومه على ما ذكره الوافدي سنة خمس وهذا يدل ان ثبت على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها وقبل سنة تسع حكماء النووي في الروضة والماوردي في الاحكام السلطانية وروى صاحب الهدى ان افتراس الحج كان في سنة تسع أو عشر واستدل على ذلك بأدلة فالتزم خدمته قوله لو قلتم الوجبت استدله به على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقوض في شرع الاحكام وفي ذلك خلاف مبسوط في

الاصول (وعن أبي رزين العقيلي انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان ابني شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن فقال حج مع أبيك واعتمر ورواه الحنفية وصححه الترمذي) الحديث يدل على جواز الحج والعمرة عن أبيه العاجز عن المشي وسما في الكلام عليه في باب وجوب الحج على المعضوب وذكره المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب للاستدلال به على وجوب الحج والعمرة قال الامام أحمد لا أعلم في إيجاب العمرة حديثا أجود من هذا ولا أحص منه انتهى وقد جزم بوجوب العمرة جماعة من أهل الحديث وهو المشهور عن الشافعي وأحمد وبه قال اصحق والثوري والمزني والنسائي والمشهور عن المالكية ان العمرة ليست بواجبة وهو قول الحنفية وزيد بن علي والهادوية ولا خلاف في المشرعية وقد روى في الجامع الكافي القول بوجوب العمرة عن علي وابن عباس وابن عمر وعائشة وزين العابدين وطاوس والحسن البصري وابن سيرين وسعيد بن جبير ومجاهد وعطاء واستدل القائلون بعدم الوجوب بما أخرجه الترمذي وصححه أحمد والبيهقي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد عن جابر ان اعرايا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة واجبة هي فقال لا وإن تعقرن خير لاني وفي رواية أولى لك وأجيب عن الحديث بان في استناده الحجاج بن ارطاة

الحديث من علامات النبوة حيث أعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة بذلك فكان الذي تولى نقضها وبنائها ابن أخيها ٢١ نيل ح ريب أن الشافعي من أجل السلف ثم تعقبه في المسئلة وهذا

سبب بربره ولم يعلم انه قال ذلك لغيره من الرجال والنساء يؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم لها فان يد القوم كان
 فينوه فهل لا ريب ما تركوا منه فاما احقرنا ١٦٢ من مبعة اذرع ورواه مسلم (عن اسامة بن زيد رضي

الله عنهم) حب رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم (انه قال
 يا رسول الله أين تنزل) زاد في المغازي
 غدا (في دارك بمكة) قال في الفتح
 حذفت اذا الاستفهام من قوله
 في دارك لبديل رواية ابن خزيمة
 والطحاوي عن يونس بن عبيد
 الاعلى عن ابن وهب بالنظر أنزل
 في دارك فكانه استفهمه أولا
 عن مكان نزوله ثم ظن انه ينزل في
 داره فاستفهمه عن ذلك انتهى
 ونعمه العيني بان أين كلمة
 استفهام فلم يبق وجه لتقدير
 حرف الاستفهام قال وما وجه
 قوله حذفت اذا الاستفهام من
 قوله في دارك والاستفهام عن
 النزول في الدار لان نفس الدار
 انتهى قال القسطلاني والذي
 قاله في الفتح هو الاظهر فليست
 (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
 (وهل ترك) زاد مسلم كالخبري
 في المغازي هنا (عقيل) بزنة فعيل
 (من رباغ) بكسر الراء مع ربيع
 الحلة أو المنزل المشغل على آيات
 أردو وروحمته مذفكون قوله
 (اودور) ناكدا أو شكامن
 الراي وجمع المنكرة وان كانت
 في سياق الاستفهام الانكاري
 يفيد العموم للاشارة بانه لم يترك
 من الرباع المتعددة شي ومن
 لتعبه في قوله الكرمان وقيل ان
 هذا الدار كانت لها ثم بن عبد

وهو ضعيف وتصحيح الترمذي لغيره نظر لان الا كثر على تضعيف المطابع وانفقوا
 على انه مدلس قال النووي ينبغي ان لا يعتمد الترمذي في تضعيفه فحذف اتفاق الحفاظ على
 تضعيفه انتهى على ان تصحيح الترمذي له انما ثبت في رواية الكركي وفيه فقط وقديسه
 صاحب الامام على انه لم يرد على قوله لحسن في جميع الروايات عنه الا في رواية
 الكركي وفيه وقد قال ابن حزم انه كذب باطل وهو افراط لان الحجاج وان كان
 ضعيفا فليس متهما بالوضع وقد رواه البيهقي من حديث سعيد بن عفير عن يحيى بن أيوب
 عن عبيد الله بن أبي الزبير عن جابر بن نفيع عن رواه ابن جريح عن ابن المنكر عن جابر
 ورواه ابن عدي من طريق أبي عصمة عن ابن المنكر عن أبي صالح وابو عصمة قد
 كذبوه في الباب عن أبي هريرة عند الدارقطني وابن حزم والبيهقي ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الحج جهاد والعمرة تطوع واسناده ضعيف كما قال الحفاظ وعن
 طلحة عند ابن ماجه باسناد ضعيف وعن ابن عباس عند البيهقي قال الحفاظ ولا يصح
 من ذلك شيء ثم ذكر عرف ان الحديث من قدم الحسن لغيره وهو صحيح عند الجمهور
 ويؤيده ما عند الطبراني عن أبي امامة مرفوعا عن مني الى صلافة مكنوبة فاجره كعبة
 ومن مني الى صلافة تطوع فاجره كعمرة واستدل القائلون بوجوب العمرة بما أخرجه
 الدارقطني من حديث زيد بن ثابت بالغة الحج والعمرة في رمضان لا يضرك بايام مبادات
 وأعجب عنه بان في اسناده اربعة من لم يلمس في الحديث وهو ضعيف وفي الحديث أيضا انقطاع
 ورواه البيهقي مرفوعا على زيد قال الحفاظ واسناده أصح وصحة الحديث كره رواه ابن عدي
 عن جابر وفي اسناده ابن لهيعة وفي الباب عن عوف بن زرارة وفيه وأن يجمع وتعتبر
 أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغيرهم وعن عائشة عند أحمد وابن ماجه
 قالت يا رسول الله على النساء جهاد قال عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وسياق
 والحق عدم وجوب العمرة لان البراءة الأصلية لا ينتقل عنها الا لبطلان يثبت به التكليف
 ولا دليل يصلح لذلك لاسيما مع اعتضادها بما تقدم من الأحاديث القاضية بعدم الوجوب
 ويؤيد ذلك اقتضائه صلى الله عليه وآله وسلم على الحج في حديث بني الاسلام على خمس
 واقتصار الله جل جلاله على الحج في قوله تعالى والله على الناس حج البيت وقد استدلت على
 الوجوب حديث عمار الا في رواية أبي أيوب عن أبي أيوب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والعمرة لله فانظروا في مقامه عرابه انما يجب بعد الاحرام لا قبله ويدل على ذلك
 ما أخرجه الشيخان واهل السنن وأحمد والشافعي وابن أبي شيبة عن يعلى بن أمية قال جاء
 رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بالعمرة عليه حبة وعليه الخلق فقال كيف
 تأمره ان أصنع في عرفي فانزل الله تعالى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الآية
 فهذا السبب في نزول الآية والسائل قد كان أحرم وانما سأل ككيفية يصنع (وعن
 عائشة قالت قلت يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال فيه

مشاف ثم صارت لابنة عبد المطلب نفسه وابن ولده فن حصار النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى أتته
 عبد الله وفيها ولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله انما كنهاني وظاهر قوله هل ترك لنا عقيل من رباغ انما كانت ملكة

وأضافه إلى نفسه فيحصل أن عقلا تصرف فيها كإفعل أو لم تفعل بدور والمهاجرين ويحصل غير ذلك وقد فسر الرازي ولعله
إسامة المراد بها أدرجه هنا حيث قال (وكان عقيل وورث) أباه ١٦٢ (أباطاب) اسمه عبد مناف (هو) أخوه

(طالب) المكثف به عبد مناف
أبوه (ولم يرثه) أي ولم يرث أباطاب
بنام (جعفر) الطيار ذو الجناحين
ولا عيلى) أبو تراب (رضي الله
عنه) ما شيا لأنهما كانا مسلمين
ولو كانا ورثين لنزل صلى الله عليه
وآله وسلم في دورهما وكانت
صكأنهما ملكهما بآثارهما
بأه على أنفسهما وكان قد استولى
طالب وعقيل على الدار كلها
باعتبار ما ورثاه من أبيهما
لكنهما كانا لم يسلمأ أو باعتبار
ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لحقه من الهجرة وقد طالب بدر
فباع عقيل الدار كلها وحكى
النسائي أن الدار لم تزل بيد
أولاد عقيل إلى أن باعوها لحمد
ابن يوسف أخى الخليل باعته ألف
دينار قال الرازي وغيره كان
كل من هاجر من المؤمنين باع
قريبه الكادر داره فامضى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم تصرفات
الجاهلية تأليه القلوب من أسلم
منهم (وكان عقيل وطالب
كافرين) فكان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يقول لا يرث المؤمن
الكافر وفي هذا الحديث
التحديث والخبار والعنفنة
والقول ورواه ما بين بصرى
وأبلى ومدني وآخرجه أيضا في
الجهاد والمغازي ومسلم في الحج
وكذا أبو داود والتسائي وآخرجه

الحج والعمرة واه أحد وابن ماجه واسناده صحيح) الحديث فيه دليل على أن الجهاد
غير واجب على النساء سيما في أن شاء الله تعالى الكلام على ذلك وفيه إشارة إلى وجوب
العمرة وقد تقدم البحث عن ذلك (وعن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أي الأعمال أفضل قال إيمان بالله وبرسوله قال ثم ماذا قال ثم الجهاد في سبيل الله
قبل ثم ماذا قال ثم حج مبرور ومتى عليه وهو حجة إن فضل نقل الحج على نقل الصدقة وعن
عمر بن الخطاب قال بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يجز رجل
فقال يا محمد ما الإسلام قال لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإن
تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحتج البيت وتعقر وتغسل من الجنابة وتمت الوضوء وتقوم
رمضان وذكر باقي الحديث وأنه قال هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم رواه الدارقطني
وقال هذا إسناد ثابت صحيح ورواه أبو بكر الجوزي في كتابه الخرج على الصحيحين وعن
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما
والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة ورواه الجماعة إلا أبو داود قوله إيمان بالله الخ فيه
دليل على أن الإيمان بالله وبرسوله أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الحج المبرور وقد
اختلفت الأحاديث المشتهرة على بيان فاضل الأعمال من مفضوها افتراء فتجعله الأفضل
الجهاد وتارة الإيمان وتارة الصلاة وتارة غير ذلك وأحق ما قبل في الجمع بينهما أن بيان
الفضل له يختلف باختلاف الخطاب فإذا كان الخطاب عن له تأثير في القتال وقوة على
مقارعة الأبطال قبل له أفضل الأعمال الجهاد وإذا كان كثير المال قبل له أفضل الأعمال
الصدقة ثم كذلك يكون الاختلاف على حسب اختلاف الخطابين قوله مبرور قال ابن
خلويه المبرور المقبول وقال غيره الذي لا يخاطب شيئا من الأثمة وبجها الذوى وقيل غير
ذلك وقال الترمذي الأقوال التي ذكرت في تفسيره مقاربة المعنى وهي أنه الحج الذي
وفيت أحكامه فوق موضعها المطلب من المكثف على الوجه الأكمل ولا جدو والحاكم
من حديث جابر قالوا يا رسول الله ما الحج قال أطعام الطعام وإفشاء السلام قال في
الفتح وفي أسناده ضعف ولو ثبت كان هو المتبع دون غيره قوله ما الإسلام إلى قوله ولو فتح
البيت قد تقدم الكلام على هذه الكلمات أوائل كتاب الصلاة وقوله وتعقر فيه
مفسرنا قال بوجوب العمرة والصك أنه لا يكون مجرد اقتراح العمرة بهذه الأمور
الواجبة دليلا على الوجوب لما تكرر في الأصول من ضعف دلالة الاقتران لاسيما وقد
عروضها ما سلف من الأدلة القاضية بعدم الوجوب فإن قيل إن وقوع العمرة في جواب
من سأل عن الإسلام يدل على الوجوب فيقال ليس كل أمر من الإسلام واجبا والدليل

ابن ماجه فيه وفي انفراد صحيح (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أراد قدوم مكة)
بعد في جوعه من منى وتوجهه إلى البيت الحرام (مترنا هذا) المراد باغته هنا ثالث عشر ذي الحجة لأنه يوم التزول بالمحصب فهو

بجاز في الخلافة كما يطلق أسس على الماضي مطلقا والافئافى العيدهو الغد حقيقة وليس مرادافا له البرماوى كالكرماني
(ان شاء الله تعالى بحذف بنى كانه)

١٦٤

ارفع عن المسيل والمراد به
المصعب (حمت تفاسموا) اى
تخالقوا (على الصقر) وهو
تبر وهم من بنى هاشم وبنى المطلب
ان لا يقبلوا لهم صلحا (يعنى ذلك
المصعب وذلك ان قريشا وكثانة)
قال في الفتح فيه اشعار بنى
كثانة من ليس قريشا اذا عطف
ينتضى المعارضة فبح القول بان
قريشا من ولد فهر بن مالك على
القول بانهم ولد كثانة نعم لم يعقب
النضر غير مالك ولا مالك غير فهر
فقرش ولد النضر بن كثانة واما
كثانة فاعقب من غير النضر
ولهذا وقعت المعارضة انتهى
(تحالف على بنى هاشم وبنى عبد
المطلب او بنى المطلب) بالشك في
جميع الاصول وعند البيهقي من
طريق اخرى بقدرشك (ان
لا يخالقوهم) فلا تزوج قريش
وكثانة امرأه من بنى هاشم وبنى
عبد المطلب ولا من زوجن امرأة
منهم اباهم (ولا يبايعوهم) اى
لا يبيعوا لهم ولا يشتروا منهم
وعند الامام على ولا يكون بينهم
و بينهم شئ (حق يسوا اليهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
وكتبوا بذلك كتابا بخط منصور
ابن عكرمة العبد لرى فشت يده
او بخط بعض بنى هاشم وبنى
وعاقوه في جوف الكعبة فاشتد
الامر على بنى هاشم وبنى المطلب

في الشعب الذى اغتازوا اليه فبعث الله الارضة فطست كل ما فيها من جور وظلم وبنى ما كان فيها من
ذكراته فاطلع الله رسوله على ذلك فاخبر به ما باطال فقال ابو طالب لكفار قريش ان ابن اخی اخبرنى ولم يكذبنى قط ان الله

على ذلك حديث شعب الاسلام والايان فانه اشغل على أمور ليست واجبة بالاجماع قوله
كفار لما بينهما أشار ابن عبد البر الى أن المراد تكفير الصغار دون الكبار قال وذهب
بعض العلماء من عصرنا الى أن المراد تعميم ذلك ثم بالغ في الاستكثار عليه وقد تقدم البحث
عن مثل هذا في مواضع من هذا الشرح وقد استشكل بعضهم كون العمرة كفارة
مع ان اجتماع الكفار بكفر الصغار فاذا تكفروا العمرة واجب بان تكفير العمرة
مقيد بزمانها او تكفيرا لاجتناب الكفار عما يجمع عرا العبد فتغير امر من هذه الحنية وقد
جعل البخاري هذا الحديث المذکور من جهة أدلة وجوب العمرة وفضلها وهو لا يصلح
للاستدلال به على الوجوب وقد قيل انه أشار الى ما ورد في بعض طرق الحديث المذکور
وهو ما أخرجه الترمذى وغيره من حديث ابن مسعود وهو فرعون تابعوا بين الحج والحج للعمرة
فان متابعة بينهما تاتى الذنوب والفقر كاتى الكبر خبت الحديد وليس للعبة المبرورة
جزاء الا الجنة فان ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة ولكن الحق ما أسلفناه لان
هذا استدلال بمجرد الاقتران وقد تقدم ما فيه وأما الامر بالمناجاة فهو مصر وفعن معناه
الحقيقى بحسب ما سلف وفي الحديث دلالة على استحباب الاستكثار من الاقتدار خلافا لقول
من قال يكبره ان يعترف بالسنّة أكثر من مرة كلما لكيه ولن قال يكبره أكثر من مرة في
الشهر من غيرهم واستدل للمالكى بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشعلها الا من
سنّة الى سنّة وافعله على الوجوب والتدب وتعب بان المندوب لا ينصرف في أداء الصلّى
الله عليه وآله وسلم فقد كان يترك الشئ وهو يستحب فعله لدفع المشقة عن أمته وقد تدب
الى العمرة بلفظة فثبت الاستحباب من غير تقييد واتفقوا على جوازها في جميع الايام
لمن لم يكن متلبا بالحج الا ما نقل عن الحنفية انها تكره في يوم عرفه ويوم النحر وأيام
التشريق وعن الهادى انه انكره في أيام التشريق فقط وعن الهادى بانها تكره في
أشهر الحج لغير المتعمق والقارن اذ يستعمل بها عن الحج ويوجب بان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اعقر في عمره ثلاث عمر مفردة كاهن أشهر الحج وسبأ في لهذا خبر يدين في باب جواز
العمرة في جميع السنّة

• (باب وجوب الحج على الفور) •

رعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تعجلوا الى الحج يعنى القرية فان
احدكم لا يدري ما يعرض له رواه أحمد وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل أو
احدهما عن الآخر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أراد الحج فليعجل
فانه قد يعرض المريض وفضل الراحلة وتعرض الحاجرة واه أحدوا بن ما به وسبأ
قوله عليه السلام من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل وعن الحسن قال قال

مر

المكم فقتلوه واسفستهموه

معاوية ثم بعده في وقائع كثيرة من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثمانمائة فقتلوا من المسلمين في الطائف من لا يحصى كثرة وقبوا الجبل الأسود فحولوه إلى بلادهم ثم عادوه بعدهم فوطوا له تغزي مراراً بعد ذلك وكل ذلك لا يعارض قوله تعالى أنا

عمر بن الخطاب قد هممت ان أبعث رجالا الى هذه الامصار في نظر واكل من كان له حدة
ولم يحج فمضروا عليهم الجزية ما هم مسلمين ما هم مسلمين ورواه سعد في سننه حديث ابن
عباس الآخر في اسناداه مع ابن خلدون العباسي أبو امرئيل وهو صدوق ضعيف
الحفظ وقال ابن عدي عامة ما يرويه يخال فيه التقات وحديث من كسر أو عرج باق
ان شاء الله تعالى في باب القوات والاحصار وأمر عرج أخرجه أيضا البيهقي وفي الباب
من أبي امامة مرفوعا عنه سعد بن منصور في سننه وأحد أبي يعلى والبيهقي في المظن من لم
يجب فيه مرض أو حاجه ظاهرة أو مشقة ظاهرة أو سلطان جائز لم يحج فليت ان شاء مديا
وان شاء نصره انما لفظ أحمد من كان ذابا سرقات ولم يحج ثم ذكره كالسلف وفي اسناداه
ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وشريك وهو سيء الحفظ وقد خالفه شيخنا الثوري في فارسه
رواه أحمد عن ابن سابط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا رواه ابن أبي شيبة مرارا
وله طريق أخرى عن علي مرفوعا عنه الترمذي في لفظ من ملأ زاد وراحلة تبلغه الى بيت
الله ولم يحج فاعليه ان يموت يمديا أو نصره انما وذلك لان الله تعالى قال في كتابه والله على
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال الترمذي غريب مقال والحديث يذهب
وهذا ابن عبد الله الرازي له عن أبي اسحق مجهول وقال العقيلي لا يتابع عليه وقد روى
عن علي موقوف أو لم يرو مرفوعا عن طريق أحسن من هذا وقال الترمذي طريق أبي امامة
على ما فيها أصح من هذه وقد روى من طريق فائقة عن أبي هريرة رفعه عنه ابن عدي
بالمظن من مات ولم يحج حجة الاسلام في غير وجه حابس أو حاجه ظاهرة أو سلطان جائز
فليت أي الميتين شاء امامه مديا أو نصره انما وهذه الطرق بقوى بعضها بعضا وبذلك يتميز
بمجازفة ابن الجوزي في عهده لهذا الحديث من الموضوعات قال يجمع ذلك الطريق
لا يقصر عن كون الحديث حسنة لا يرويه وهو محتج به عند الجمهور ولا يقدح في ذلك قول
العقيلي والدارقطني لا يصح في الباب شي لان في النصبة لا يثبت من الحسن وقد شد من
عنه هذا الحديث الموقوف الاحاديث المذكورة في الباب قال الحافظ واذا انضم هذا
الموقوف الى مرسلي ابن سابط علم ان لهذا الحديث أم لا وجمعه على من استعمل الترتيب
وبقين بذلك خطأ من ادعى انه موضوع انتهى وقد استدلل المصنف بما ذكره في الباب
على ان الحج واجب على الفور ووجه الدلالة من حديث ابن عباس الاول والثاني
ظاهرة ووجههما من حديث من كسر أو عرج قوله وعليه الحج من قابل ولو كان على
التراخي ليعين العام القابل ووجههما من أثر عسر من الاحاديث التي ذكرناها ظاهرة
والى القول بالفور ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحاب الشافعي ومن أهل
البيت يزيد بن علي والهادي والمؤيد بالله والناصر وقال الشافعي والاوزاعي وأبو يوسف
ومحمد بن من أهل البيت القاسم بن ابراهيم وأبو طالب انه على التراخي واحتجوا بانه صلى
الله عليه وآله وسلم حج سنة عشر وفرض الحج كل سنة ستة أو خمس وأجيب بانه قد

يجمعنا خيراً آمناً لأن ذلك انما وقع بأيدى المسابن فهو مطابق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وان يسفل هذا البيت الأهل
فوقع ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم ١٦٦ وهو من علامات نبوته وليس في الآية ما يدل على استقرار الامن

الذكر فيها والله أعلم انتهى
وفيه ان قوام أمور الناس
واتعاش أمر دينهم بالكعبة
المشرفة فإذا زارت الكعبة على يد
الرجل المذكور تحتل أمور
الناس وهذا الحديث أخرجه
مسلم في الثمن والنسائي في الطبع
والقسري (عن عائشة رضي
الله عنها قالت كانوا أي
المسلمون يوم عاشوراء
بالمدغير منصرف اليوم العاشر
من المحرم قبل ان يفرض
رمضان) قال الكرماني فيه
جواز نسخ السنة بالسكاب والنسخ
بلا بدل قال البرماوى مذهب
الشافعي وجسع ان عاشوراء لم
يجب حتى ينسخ ويقتدر انه كان
واجباً فلا معارضة بينهما وبين
رمضان فلا نسخ واما قوله بلا بدل
فموجب فانه يتلون به الماهر يدل
أنقل اذا قلب بالنسخ انتهى
(وكان عاشوراء يوماً تستر فيه
الكعبة) لما ينمى من المناسبة في
الاعظام والجلال وهذا موضع
الترجمة قال في الفتح ويستفاد
منه معرفة الوقت الذي كانت
الكعبة تكسى فيه من كل سنة
وهو يوم عاشوراء وكذا ذكر
الواقدي بإسناده عن أبي جعفر
ابن ابي القزح الامر اسقروا على ذلك في
زمانهم وقد تغير ذلك بعد فصار
تلكى يوم النحر وصاروا

اختلف في الوقت الذي فرض فيه الحج ومن جملة الأقوال انه فرض في سنة عشر فلا
أخبر ولو سلم انه فرض قبل العاشرة تراخيه صلى الله عليه وآله وسلم انما كان
سكرامة الاختلاط في الحج بأهل الشرك لانهم كانوا يصحون ويطوفون بآبائهم عراة
فلا يظهر الله البيت الحرام منهم حج صلى الله عليه وآله وسلم فتراخيه بعد رجوعه من التزاع
التراخي مع علمه

• (باب وجوب الحج على المعصوب اذا أمكنه الاستجابة

وعن الميت اذا كان قد وجب عليه) •

عن ابن عباس ان امرأته من خنم قالت يا رسول الله ان أبى أدركته فريضة الله في الحج

شيخاً كبيراً لا يستطيع ان يستوى على ظهر بعيره قال فحجى عنه واه الجماعة • وعن علي

عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءته امرأته من خنم فقالت ان أبى

كبير وقد أفند وادركته فريضة الله في الحج ولا يستطيع ادائها فيجزى عنه ان أفند

عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم رواه أحمد والترمذي وصححه • وعن

عبد الله بن الزبير قال جاء رجل من خنم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان

أبى أدركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل والحج مكتوب عليه أفأج

عنه قال أنت أكبر ولده قال نعم قال أرايت لو كان على أهلك دين ففدته عنه أكان

يجزى ذلك عنه قال نعم قال فاحجج عنه رواه أحمد والنسائي عنه • حديث على أخرجه

أيضاً البيهقي وحديث ابن الزبير قال الحفاظ اسنده صالح قوله ان فريضة الله أدركت

أبى قد اختلف هل المسؤول عنه رجل أو امرأة أو كوقع الاختلاف في الروايات في

السائل في بعض الروايات انه امرأته وفي بعضها انه رجل وقد بسط ذلك في الفتح قوله

شيخنا قال الطيبي هو حال المعنى انه وجب عليه الحج بان أسلم وهو بهذه الفقة قوله قال

فحجى عنه في رواية للبخاري قال نعم قوله وقد أفندهم من فتوحه ثم فاسا كنه بعادها

نون مفتوحة ثم دال مهملة قال في القاموس الفند بالتحريك الخرف وانكار العقل

بهرم أو مرض والخطا في القول والرأى والكذب كالافند ولا تنقل وهو زمنقة لانهم

تكن ذات رأى أبداً وفنده تفندياً كذبه وبخره وخطأ رايه كالفند انتهى قوله أنت

أكبر ولده فيه دل على ان المشروع ان يتولى الحج عن الاب العاجز أكبر أولاده

قوله أو أيت الحج فيه مشر وعية القياس وضرب المثل لايكون أو وضع أو وقع في نفس

السامع وأقرب الى سرعة فهمه ونه تشبيهه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه

انه يستحب التنبيه على وجه الدليل لمصلحة وأحاديث الباب تدل على انه يجوز الحج من

الولد

بهم دون اليه في ذي القعدة فيعلقون كسوته الى نحو نصفه ثم صاروا يقطعون فيه صير البيت

كهية الحرم فإذا حل الناس يوم النحر كسوه الكسوة الجديدة انتهى (فللفرض الله) عز وجل صيام رمضان قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاء أن يصومه فليصمه ومن شاء أن يتركه فليتركه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليعلن البيت مبنيًا للعمول (والمعتمر) زاد عبد بن حميد ١٦٧

عن روح بن عبادة وبغرسون
التخل (بعد خروج بأجوج
وماجوج) وفي رواية عن شعبة
عند البخاري قال لا تقوم الساعة
حتى لا يبيح البيت ويظهرهما
التعارض لأن المفهوم من الأول
أن البيت يحجب بعد إظهار الساعة
ومن الثاني أنه لا يبيح بعدها لكن
يمكن الجمع بين الحديثين بأنه
لا يلزم من بفتح البيت بعد خروج
بأجوج وماجوج أن يمنع الحج
في وقت ما عدا قسرب ظهور
الساعة ويظهر والله أعلم أن
المراد بقوله ليعلن البيت أي
مـ كان البيت لأن الحشمة إذا
خرب لم يعمر بعد ذلك قاله في
الفتح (عن ابن عباس رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال كافي به) قال في الفتح
كذا في جميع الروايات عن ابن
عباس في هذا الحديث والذي
يظهر أن الحديث شاذ فـ
ويحتمل أن يكون هو ما وقع في
حديث علي عند أبي عبيد في
غريب الحديث من طريق أبي
العالية قال استكبروا من
الطواف بهذا البيت قبل أن
يحال بينكم وبينه فكأنه رجل
من الحشمة أصمع أو قال أصم
حس الساقين فاعده عليه أو هي
تهدم ورواه الفاكهى من هذا
الوجه وانظروا أصله بدل أصم

الولد عن والده إذا كان غير قادر على الحج وقد ادعى بعضهم أن هذه القصة مختصة
بالحشمة كما اختص سالم مولى أبي حذيفة بجواز إرضاع الكبير حكمه ابن عبد البر
وقد ثبت أن الأصل عدم الخصوص وإمامنا وأبو عبد الملك بن حبيب صاحب الواصفة
بأسنادين مرسلين في هذا الحديث فزاد يحيى عنه وإيس لاحد بعده فلا يخفى ذلك لضعف
أسنادهما مع الأرسال والظاهر عدم اختصاص جواز ذلك بالابن وقد ادعى جماعة من
أهل العلم أنه خاص به قال في الفتح ولا يخفى أنه جود ر قال القرطبي رأى مالك أن ظاهر
حديث الحشمة محال للترآن في الحج ظاهر القرآن ولا شك في ترجمته من جهة تواتره
انتهى وإسكنه يقال هو عموم مخدوص بأحاديث الباب ولاتعارض بين عام وخاص
وهذه الأحاديث ترد في محمد بن إسماعيل حيث قال أن الحج يقع عن المباشرة ولا معجوج
عنه أجر النذرة وقد اختلفوا فيه ما إذا عوفي المعصوب فقال الجمهور لا يجوز له لأنه تبين
أنه لم يكن مأثورا عنه وقال أحمد وصحفي لأنه لا تنزهه إلا بعد ثلاثه حتى إلى الجحيم محسب
وأجيب بأن النسبة بالانتماء وقد انكشف أن الحجة الأولى غير مجزئة (وعن ابن عباس
أن امرأته من جهة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت إن أمي نذرت أن تحج
فلم تصح حتى ماتت أفأحج عنها قال نعم يحيى عنها الرايات لو كان على أمك دين أكت قاضيته
أقضوا الله فأنه أحق بالوفاء وأه البخاري) والتساقى عمادة وفي رواية لاحد البخاري
بقوله ذلك وفيها قال بأجر رجل فقال إن أختي نذرت أن تحج وهو يدل على صحة الحج -
عن الميت من الوارث وغيره حيث لم يستفصله وأرث هو أم لا وثم به الدين * وعن ابن
عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال إن أبي مات وعليه حجة الإسلام
أفأحج عنه قال أرايت لو أن أباك ترك ديناً عليه أفضيته عنه قال نعم قال فاحجج عن أبيك
رواه الدارقطني) حديث ابن عباس الأسخري أخرجه التساقى والثانعي وابن ماجه قوله
إن أمي نذرت الح قبل أن هذا الحديث مضطرب لأنه قد روى أن هذه المرأة قالت إن أمي
ماتت وعليها صوم شهر كأنه قدم في الصيام وأجيب بأنه محمول على المرأة سألت عن كل
من الصوم والحج ويؤيد ذلك ما عده مسلم عن يزيد أن امرأة قالت إن أمي وفيه يارسول
الله كان عليه صوم شهر أفأصوم عنها قال صومي عنها قالت إن أمي فاحجج عنها قال
يحيى عنها أقوله قال نعم فيه دليل على صحة النذر بالحج عن لم يبيح فإذا حج أجزأ عن حجة
الإسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر وقبل يجزئ عن النذر ثم يبيح من حجة
الإسلام وقيل يجزئ عنها وفيه دليل أيضا على إجزاء الحج عن الميت من الولد وكذلك
من غيره ويدل على ذلك قوله أقضوا الله فأنه أحق بالوفاء وروى سعيد بن منصور وغيره
عن ابن عمر بأسناد صحيح أنه لا يبيح أحد عن أحد ونحوه مالك والبيهقي وعن مالك أن

وقال فأنها عليها بهما بمسألة ورواه يحيى الجاني كافي مسنده من وجه آخر عن علي مرفوعا انتهى وقد ثبته العين بأنه
لا يحتاج إلى تقدير حذف لأنه انما يقدر في موضع يحتاج إليه للضرورة ولا ضرورة هنا قال ودعوا الظهور وغرب ظاهره لأنه

لا وجه في تقدير محذوف لا حاجة اليه هنا كما في أثر عن مجاهد ولا يقال الاحاديث يفسر بعضها بعضا لاننا نقول هذا انما يكون عند الاحتياج اليه ولا احتياج هنا ١٦٨ الى ذلك والضمير فيه للقاعل الآتي ذكره (أسود) نصب

على الذم أو الاختصاص
وليس من شرط المنسوب على
الاختصاص ان لا يكون نكرة
فقد قال الخنضري في قوله تعالى
فانما بالقسط انهُ منصوب على
الاختصاص كذا نقله الرمادي
والعيني وغيرهما كالكرماني
(الحج) بالحاء والجيم قال في التمام
فتح كنع تكبر وفي مشيئة
تداني صدور رفقته وتباعد
عقبه كنع فهو ففتح بين
الفتح شركه والفتح التفرج
بين الرجلين (يقالهما) اي بقاع
الاسود والفتح الكعبة حال
كونها قاعا (حجر احمر) وفي هذا
الحديث الحديث بالجمع
والانفراد والعنة وفيه هريان
وكوفي ومكي وقد جاني تقريب
الكعبة احاديث الحديث ابن
عباس وعائشة عند البخاري
وحديث ابن عمر عند ضروري
ابن الجوزي عن حذيفة حديثا
طويلا منوعا فيه وخراب مكة
من الحبشة على يد بشي الحج
السابق اُزرق العينين اُفطس
الانف كبير البطن معه اصحابه
ثمة قنوم اجرا وبقنا ولونها
حتى يروا بها في الكعبة الى
البحر وخراب المدينة من الجوع
والبن من الحسادوز الحاربي
ان خراب الكعبة يكون في زمن
عيسى عليه السلام وقال

أوصى بذلك فليج عنه والافلا قوله أ كنت قاضية فيه دليل على ان من مات وعليه حج
وجب على وايه ان يجزه من حج عنه من رأس ماله كان عليه قضاءه بونه وقد اجمعوا
على ان دين الله دمي من رأس المال فكذلك ماشية به في القضاء والحق بالحج كل حق
ثبت في ذمته من نذرا وكفارة أو زكاة أو غير ذلك قوله فالحق بالوفاء فيه دليل على ان
حق الله مقدم على حق آدمي وهو أ دأ أقوال الشافعي وقيل بالعكس وقيل سواء
قوله جازل فقال ان اخي الخ لا منافاة بين هذه الروايات والاولى لانه يحتمل ان تكون
القصة متعددة وان تكون متحدة ولكن النذر وقع من الاخ والام فسأل الاخ عن
نذرا أخيه والبت عن نذرا الام وقد استدلل المصنف بهذه الرواية على صحة الحج من
غير الوارث اهدم استدلاله صلى الله عليه وآله وسلم للاخ غسل هو وارث ولا ترتك
الاستدلال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما تقرر في الاصول واستدل
بأحاديث الباب على انه يصح من لم يحج ان يحج نيابة عن غيره لعدم استدلاله صلى الله
عليه وآله وسلم من سألهم ذلك وبه قال الكوفيون وخالفهم الجمهور لخصوصه من حج
عن نفسه واستدلوا بحديث ابن عباس الاتي في باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه
ومأني الكلام فيه قوله ان أبي مات وعليه حجة الاسلام الخ فيه دليل على انه يجوز
للابن ان يحج عن أبيه حجة الاسلام بعد موته وان لم يقع منه وصية ولا نذرويدل على
الجواز من غير الولد حديث الذي سمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليبيك عن
شعرته وسألت

(باب اعتبار الزاد والراء)

(عن أنس ابن العبي بن أبي سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله عز وجل من استطاع اليه سبيلا قال قبح الله عمله قالوا فما السبيل قال الزاد والراحلة * رواه الدارقطني * وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الزاد والراحلة * يعني قوله من استطاع اليه سبيلا رواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه أيضا الحاكم وقال صحيح على شرطه ما والبيهقي كاهم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مرفوعا قال البيهقي الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلا قال الحافظ وسنده صحيح الى الحسن ولا يرى الموصول الاوهما وقد رواه الحاكم من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس أيضا الا ان الراوى عن حماد هو ابو قتادة عبد الله بن واقد الحراني وهو منسكرا الحديث كما قال ابو حاتم ولكنه قد وثقه احمد والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقطني قال الحافظ وسنده ضعيف ورواه ابن المنذر من قول ابن عباس وفي الباب عن ابن عمر عند الشافعي والترمذي وحسنه وابن ماجه والدارقطني وفي اسناده ابراهيم بن يزيد الخوزي بخامسة مضمومة ثم واو ثم زاي مبهمة وقد قال فيه احمد والنسائي مقروك الحديث وعن جابر وعلى بن ابي

القرطبي بعد رفع القرآن من الصدور والمصاحف وذلك بعد موت عيسى وهو الصحيح (عن عمر طالب

ابن الخطّاب رضي الله عنه انه جاء الى الحجر الاسود فقبّله (بأن وضع فيه عليه من غصص صوّت (فقال) ليدفع نوم قريب عهد

بالإسلام كان بركة قد في حادثة أصنام الجاهلية من الضر والنفع (إلى أعلم أنك لا تضر ولا تنفع) أي بذاتك وإن كان امتثال لما شرع فيه ينفع في الثواب لكن لا رتبة عليه ١٦٩ لانه جرك سائر الاعمال وأشاع عمر هذا

في الموسم ليستمر في البلدان ويحفظه المتأخرون في الأقطار لكن زاد الخلق في هذا الحديث فقال علي بن أبي طالب بل يأمر المؤمنين بضر وينفع ولوعت ذلك من تأويل كتاب الله تعالى لعنت الله كما أقول قال الله تعالى وإذا خذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم الست بر بكم قالوا بلى فأتوا الله الرب عز وجل وانهم العبد كذب ميثاقهم في ورق وأنتم في هذا الجحيم وانتم يوم أقيموا له عيانا ولسان وشفتان يشهدان وأني بالوفاة فهو أمين الله في هذا الكتاب فقال عمر لأقاني الله بارض است فيها بأبنا الحسن وقال ليس هذا على شرط الشيخين فانه عالم بمتجاني به من العبدى قال في الفتح وهو ضعيف جدا وقد دوى الناس من وجه آخر ما يشعربان عمر نفع له قوله ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله ولم أخرجه من طريق طائوس عن ابن عباس قال رأيت عمر قبل الهجرة قائما قال لك جبر لا تضر ولا تنفع الحديث ثم قال عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله قال مثل ذلك قال القسطلاني ومن غرائب المتن ما في ابن شعبة في آخر مسند

طالب وابن مسعود وعائشة وعبد الله بن عمر وعند الدارقطني من طرق قال الحفاظ كلها ضعيفة وقد قال عبد الحق إن طرق الحديث كلها ضعيفة وقال أبو بكر بن المنذر لا ثبت الحديث في ذلك مسندا والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسلة ولا يخفى أن هذه الطرق يقوى بعضها ببعض فاصحح للاحتجاج بها بذلك استدلال من قال أن الاستطاعة المذكورة في القرآن هي الزاد والراحلة وقد حكى في البحر عن الأكثر أن الزاد شرط وجوب وهو أن يجرد ما يكفيه ويكفي من يعول حتى يرجع وحكى أيضا عن ابن عباس وابن عمر والثوري والهادي وقوا كثيرا انتهاء أن الراحلة شرط وجوب وقال ابن الزبير وعطاء بن ربيعة ومالك أن الاستطاعة أعم لا غير وقال مالك والناسرو المرتضى وهو مروى عن القاسم أن من قدر على الشيء لم يجد راحلة لقوله تعالى يا أولئك رجالا قال مالك ومن عافته السؤل لزمه وإن لم يجد الزاد في كتب الفقه تفاصيل في قدر الاستطاعة ليس هذا محل بسطها والذي دل عليه الدليل هو اعتبار الزاد والراحلة

باب ركوب البحر للجمعان إلا بغلب على ظنه الهلاك

عن عبد الله بن عمر وقال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تركب البحر إلا حاجا أو معقرا أو غازيا في سبيل الله عز وجل فان تحت البحر ناراً وتحت النار جهنم أبو داود وسيد بن منصور في سننهما وعن أبي عمران الجوني قال حدثني بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعزوا نحو فارس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بات فوق بيت ليس له إجارة فوقع فمات فقد برئت منه الذمة ومن ركب البحر عند احتجابه فمات برئت منه الذمة (رواه أحمد) الحديث الأول أخرجه أيضا البيهقي قال أبو داود رواه مجهولون وقال الخطابي في هذا الإسناد وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح ورواه البزار من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعا وفي أسناده أئمة ابن أبي سالم والحديث الثاني في أسناده زهير بن عبد الله قال الأصبهاني مجهول لا يعرف وأخرج هذا الحديث أبو داود عن عبد الله بن علي يعني شيكان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بات على ظهر بيت ليس له إجارة فمات برئت منه الذمة وبوب عليه باب النوم على سطح غير محجر وسكت عنه هو والمنذري قوله ليس له إجارة الأجار بهم مرفوعة ما جيم مشددة وآخره راء مهمل هـ مراريد الساقط من البناء من حائط على السطح ارتفعه ورواية أبي داود ليس له إجارة كما تقدم قال المنذري هكذا وقع في رواية ناجار برامه له بعد الألف وبذل عليه تبويب أبي داود على هذا الحديث كما تقدم فانه قال على سطح غير محجر والجار جمع بحر بكسر الجاء أي ليس عليه شيء يسيره ينفع من السقوط ويقال

٢٢ نيل عن رجل رأى النبي صلى الله عليه وآله إلى بكر رضى الله عنه عن رجل رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف عند البحر فقال إني لأعلم أنك جبر لا تضر ولا تنفع ثم قبله فخرج أبو بكر رضى الله عنه فوقف عند البحر فقال إني أعلم أنك

حجر لا تضهر ولا تمنع ولولا اني رايت الخ فليراجع احده فان صح بحكمه بطلان حديث الحماكم بعد ان يصدر هذا الجواب
عن علي اعمى قوله بل يضرب وينفع ١٧٠ بعد ما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تضهر ولا تمنع لان صورته

صورته ارضة لاجرم ان الذهب
قال في شتمه عن العمري
انه ساقط ولولا اني رايت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
ما قبل ذلك تنبيهه على انه لا
الاقتداء ما قبله قال الطبري
انهم يغفلون نوعا من أنواع الجنس
بمنزلة جنس آخر باعتبار انصافه
بصفة مختصة به لان تغاير
الصفات بمنزلة التغاير في الاوقات
فقوله تلك حجة شرها له بانه من
هذا الجنس وقوله لا تضهر ولا
تتمنع تقرير وقا كيد بانه حجر
كسائر الاحجار وقوله لولا اني
رايت الى آخره اخراج له عن

هذا الخبر باعتبار تقييده صلى
الله عليه وآله وسلم انتهى قال
الطبري انما قال ذلك لغيره لان
الناس كانوا حديثي عهد بعبد
الاصنام فخشى ان يظن
الجهال ان اسلام الحجر من باب
تعظيم بعض الاشجار كما كانت
العرب تفعل بالجاهلية فاراد
عز أن يعلم الناس ان اسلامه
اتباع الفعل رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لان الحجر
يتمنع ويضرب بانه كما كانت
الجاهلية تعتقه في الاوقات
قال الحافظ ابن حجر وفي قول عمر
هذا التسليم للشارع في أمور
الدين وحسن الاتباع فيما
لم يكسب عن معانيها وهو قاعدة

احتجرت الارض اذا ضربت عليها مائارا فتعنه به عن غيرك أو يكون من الحجر وهي
حظيرة الابل وحجرة الدار وهو راجع الى المنع ايضا رواه الخطابي بالياء حتى وذكر انه
يروي بكسر الحاء وفتحها قال غيره من كسرهم بالحي الذي هو العقل لان السمع ينع
من الفساد ومن فتحه قال الخطابي مقصور الطرف والناحية وجعه بها قال المنذري
وقد روي ايضا احجاب بالياء قوله عند رجا حجة الارتجاع للاضطراب والحديث
الاو بديل على عدم جواز ركوب البحر اكل أحد الالاحاج والمغزو الغايزي يعارضه
حديث أبي هريرة المتقدم في أول هذا الكتاب لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لم يذكر على الصيادين لما قالوا له اننا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء وروي
الطبراني في الاوسط من طريق قتادة عن الحسن عن مرة قال كان أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يتجرون في البحر وفي سماع الحسن من مرة قال معروف
وغاية ما في ذلك ان يكون ركوب البحر الصيد والتجارة مما خص به يوم مفهوم
حديث الباب على فرض صلاحية الاحتجاج والحديث الثاني يدل على عدم جواز
الميت على السطوح التي ليس لها حائط وعلى عدم جواز ركوب البحر في اوقات
اضطرابه

• (باب النبي عن سفر المرأة للجمع وغيره لا يحرم) •

(عن ابن عباس انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحط بيقول لا يخلون رجل
بامرأة الا معها او محرمة ولا سفر المرأة الا مع ذي محرم فنام رجل فقال يا رسول الله
ان امرأتى خرجت حاجتنا في كنف في غزوة كذا وكذا قال فانطلق فيجمع امرأتك
• وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسافر المرأة ثلاثة ايام او معها
ذو محرم متفق عليه ما • وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان تسافر
المرأة بمرة يومين أو ليلتين او معها زوجها او ذو محرم متفق عليه وفي لفظ قال لا يخل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر بكون ثلاثة ايام فصاعدا الا معها
أبوها أو زوجها أو ابنها أو أخوها أو ذو محرم منها رواه الجماعة الا البخاري والنسائي
• وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يخل لامرأة تسافر بمرة يوم
وليلة الا مع ذي محرم عليه متفق عليه وفي رواية مسيرة يوم وفي رواية مسيرة ليلة وفي
رواية لا تسافر امرأة بمرة ثلاثة ايام الا مع ذي محرم رواه أحمد ومسلم وفي رواية لا ي
داود بن عبد الله قوله لا يخلون رجل بامرأة الا مع ذي محرم متفق عليه وهو اجماع كما قال
في الفتح وبحر الخلو وقع وجود المحرم واخذوا به لم يقوم غير المحرم مقامه في هذا

عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما ينهاه ولو لم تعلم الحكمة فيه وفي دفع ما وقع بعض
الجهال من أن في الحجر الاسود خاصية ترجع الى ذاته وفيه بيان السنين فيقولوا انهم عملوا الامام اذا خشي على أحد من فعله

فساد الحقان يادرا الى بيان الامر ووضع ذلك قال شيخنا في شرح الترمذي فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله وأما قول الغافقي ومهما قبل من البت الحسن لم يرد به الاستحباب فان ١٧١ الباب من جملة الحسن عند الأصوليين انتهى قلت أورد البخاري

حديث عمر في تقبيل الحجر وقوله لا تضرب ولا تنفع في باب ما ذكر في الحجر الأسود كانه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك وقد وردت فيه أحاديث منها حديث ابن عمرو بن العاص مرفوعا عن الحجر والمقام يا وقتان من يا وقت الجنة طمس الله نورهما ولولا ذلك لأعالمنا بين المشرق والمغرب أخرجه أحمد والترمذي وصححه وابن حبان وفي أسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف قال الترمذي حديث غريب وروى عن ابن عمر وموقوف وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وقته أشبهه والذي رفعه ليس بالغريب ومنها حديث ابن عباس مرفوعا نزاحر الأسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن فسودته خطا يابني آدم أخرجه الترمذي وصححه وفيه عطاء بن السائب وهو صدوق لكنه اختلط وجرى عن يده عنه بعد اختلاطه لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بها وقد رواه الناس في من طريق جاد بن أمة عن عطاء بن شحير وأقله البخاري الأسود من الجنة ومجاهد بن مع عطاء قبل الاختلاط وفي صحيح ابن خزيمة أيضا عن ابن عباس

كالنساء المقات فيل يجوز لضعف التهمة وقيل لا يجوز بل لا بد من المحرم وهو ظاهر الحديث قوله ولا تنافر المرأة أطلق السفر ههنا وقد عرفت في الأحاديث المذكورة بعده قال في الفتح وقد عرفت في الباب بالطلاق اختلاف التفسيرات قال النووي ليس المراد من التقديد ظاهر بل كل ما يسمى سفر فالمرأة تقبيله عنده لا للمحرم وإنما وقع التقديد عن أمر واقع فلا يعمل به وهو وقال ابن القين وقع الاختلاف في مواطن بسبب السائلين وقال المنذرى يحتمل أن يقال إن اليوم المنفرد والليل المنفرد يعني اليوم والليل يعني أن أطلق يوما أو ليلة أو ليلة وأراد يومها قال ويحتمل أن يكون هذا كلفه لا لأوائل الأعداد فالיום أول العدد والليل أول التكميل والثلاث أول الجمع ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها فيؤخذ في ما ورد من ذلك وأقله الرواية التي فيها ذكر البريد كافي رواية أبي هريرة المذكورة في الباب وقد أخرجه الحاكم والبيهقي وقد ورد من حديث ابن عباس عند الطبراني ما يدل على اعتبار المحرم في ساق البريد وأقله لا تنافر المرء ثلاثة أميال الجمع زوج أو ذى محرم وهذا هو الظاهر أعني الاختلاف ما ورد لأن ما فوقه منه منى عنه بالأولى والتقصيص على ما فوقه كالتقصيص على الثلاث واليوم والليل واليومين والليلتين لا يشافيه لأن الأقل موجود في ضمن الأكثر وغاية الأمر أن التمسى عن الأكثر يدل على ما دونه غير منه منى عنه والتمس على الأقل منطوق وهو أرجح من المفهوم وقالت الحنفية إن المنع مقيد بالثلاث لأنه مقتضى وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن ونوقض بان الرواية المطلقة شاملة الكل لا يفتقر في الأخذ بها وطرح ما سواها فإنه مشكوك فيه والأولى أن يقال إن الرواية المطلقة مقيدة بما ذكرنا ما ورد وهي رواية الثلاثة الأميال إن صححت والرواية البريد وقال سفيان بن عيينة المحرم في المسافة البعيدة لا القريبة وقال أحمد لا يجب الحج على المرأة إذا لم يجد محرما وإلى كون المحرم شرط في الحج ذهب العترة وأبو حنيفة والنخعي وأبو حنيفة في أحد قوليه على خلاف بينهم هل هو شرط أداء أو شرط وجوب وقال مالك وهو مروي عن أحمد أنه لا يعتبر المحرم في سفر الفريضة وروى عن الشافعي وجعلوا محصا ومن عوم الأحاديث بالاجماع ومن جعله سفر الفريضة وسفر الحج وأجيب بان الجمع عام به إنما هو سفر الضرورة فلا يقاس عليه سفر الاختيار كذلك قال صاحب المغني وأيضاً قد وقع عند الدارقطني أيضا عن أبي امامة مرفوعا لا تنافر المرأة من ثلاثة أيام أو ثلث الأومها زوجها فكيف يخص سفر الحج من بقية الأسفار وقد قيل إن اعتبار المحرم إنما هو في حق من كانت شابة لا في حق العجوز لأنها لا تنسئى وقبل لا فرق لأن لكل ساقطاً لها وهو إعادة الأمر النادر وقد استجيب أيضاً من لم يعتبر المحرم في سفر الحج بحال الجناري

مرفوعا إن هذا الخبر لسافر شافعي يشهد لمن استله يوم الجمعة يفتي بضعه أيضاً ابن حبان والحاكم لم يروا هذا من حديث أنس عند الحاكم أيضاً قال المهلب حديث عمر هذا يعني حديث الباب يرد على من قال إن الحج عين الله في الأرض يصافح بها

عباده ومعاذ الله أن تكون لله جاحدة وانما شرع تبيينه اختيار العلم بالمشاهدة طاعة من تطيع وذلك شبه بقصة الميسر
حيث أمر بالسجود لا دم وقال المنطاني ١٧٢ معنى كونه عين الله في الارض انه من صالحه في الارض كأنه

عند الله عهد وجرت العادة فان
العهد بعهده الملك بالمصالح فان
يريد موالاته والاختصاص به
فخاطبهم بما يهونه وقال الحب
الطبري معناه ان كل ملك اذا
قدم عليه الوافد قبل يمينه فلما
كان الحاج اول ما يقدم من له
تقبيله نزل منزلة عين الملك وثقه
المثل الاعلى وقال في الفتح
اعترض بعض المحدثين على
الحديث الماضي فقال كيف
سودته خطايا المشركين ولم
تبيضه طاعات أهل التوحيد
وأجيب بما قال ابن قتيبة لو شاء الله
لكان ذلك وانما أجرى العادة ان
السواد يصبغ ولا يبيض على
العكس من البياض وقال الحب
الطبري في بقائه أسود برة
لمن له بصيرة فان الخطايا اذا أثرت
في الحجر اصدفتها في القلوب
أشد قال وروى عن ابن عباس
انما غيّر بالسواد لئلا ينظر
أهل الدنيا إلى زينة الجنة فان
ثبت هذا فهو الجواب فان
أخرج الحديث في فضائل مكة
بأنه ضعيف والله أعلم انتهى
قال القسطلاني ويسمى الحجر
الاسود الركن الاسود وهو في
ركن الكعبة الذي يلي الباب
من جانب المشرق وارتفاعه
من الارض الآن ذراعان وثلاثا
ذراعا على ما قاله الازرق وبيته

من حديث عدي بن حاتم فروعا بالنظر يوشك أن تخرج الظعينة من الحبرة تؤم البيت
لأجوار معهما وتقبب بانه يدل على وجود ذلك لاعلى جواز وأجيب عن هذا بأنه خبر
في سابق الملح ورفع منار الاسلام فيصل على الجواز والاولى حمله على ما قال المنعقب
جماعته وبين أحاديث الباب قوله الامع ذى محرم يعني فيهل لها المسلمة وقال في الفتح
وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه نكاحها هل التأييد بسبب مباح حرمتها فخرج
بالتأييد زوج الاخت والعمة وبالمباح أم الموطوعة شبهة ويقتضيه بجرمتها الملاعة
واستثنى أحمد الاب الكافر فقال لا يكون محرمة ما لبته المسلمة لانه لا يؤمن أن يقبها
وعن دينه وقضاء الحاق سائر القرابة لكن بالاب لوجود العلة وروى عن البعض
ان العدة للمحرم وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر فروعا عن المراءم
عبد هاشم قال الحافظ لكن في استناده ضعف قال ويخبرني ان قال بذلك ان يقبده
بما اذا كان في قفله بخلاف ما اذا كانا وحدهما فلا هذا الحديث قول في الحج مع امرأتك
فيه دليل على ان الزوج داخل في معنى المحرم وأقام مقامه قال في الفتح وقد أخذ
بظاهر الحديث بعض أهل العلم فأوجب على الزوج السفر مع امرأته لئلا يمكن لها غيره
وبه قال أحمد وهو وجه للشافعي والمشهور انه لا يلزمه كالولي في الحج عن المريض فلو
امتنع الاباقر منمتها لانه من سبيلها فصار في حقها كالزوجة واستدل به على انه ليس
لزوج منع امرأته من حج القرصن وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية والاصح عندهم
انه لا منعها لكون الحج على التراخي وقد روى الدارقطني عن ابن عمر فروعا في امرأة
لها زوج ولها مال ولا ياذن لها في الحج ليس لها ان تطلق الا بذن زوجها وأجيب عنه
بانه محمول على حج التطوع جماعة بين الحديثيين ونقل ابن المنذر الاجماع على ان للرجل
منع زوجته عن الخروج في الاسلام فاركها وانما اختلعا وفيما اذا كان واجبا وقد
استدل ابن حزم بهذا الحديث على انه يجوز لراه المرأة السفر بغير زوج ولا محرم لكونه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يعيب عليها ذلك السفر بعد ان أخبره زوجها وتقبب بانه
لو لم يكن ذلك شرط لما أمر زوجها بالسفر معها وترك الغزو الذي كتب فيه قوله
الامومة أبو الهيثم وقع في هذه الرواية بيان بعض المحارم وقوله وأذو محرم من امن
نطف العام على الخصاص وأحاديث الباب تدل على انه لا يجب الحج على المرأة الا اذا
كان لها محرم قال ابن دقيق العيد هذه المسئلة تتعلق بالامم اذا تعرضا فان قوله
نعالى والله على الناس حج البيت الآية عام في الرجال والنساء فقضاءه الاسلام طاعة
على السفر اذا وجدت وجب الحج على الجميع وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسافر
المرأة الا مع محرم عام في كل سفر فيدخل فيه الحج فمن أخرجه عنه خص الحديث بعموم
الآية ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فبفتح الى الترجيع من خارج
انتهى ويمكن أن يقال ان أحاديث الباب لا تعرض الآية لانها تضمنت ان المحرم

في
وبين المقام ثمانية وعشرون ذراعا ويخبرني ان يتأمل كيف أبقاء الله تعالى على صفه السواد أبدا مع
مأمسه من أيدي الانبياء والمرسلين انقضى تبيينه لكون ذلك عبرة لذوي الابصار وواعظا لكل من وإفاده من ذوي الافكار

ليكون ذلك باعاً على مباحة الزلات ومجانبة الذنوب الموبقات وإنما أتى الله نورهم أي نور الجهر والمقام ليكون إيمان
الناس بكونهم مباحة إيماناً بالغيب ولولم يطمس إيمان الأيمان ١٧٣ بهم إيماناً بالمشاهدة والإيمان الموجب

للذنوب هو الإيمان بالغيب انتهى (عن عبد الله بن أبي
أوفى رضي الله عنه قال اعتر
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) عروة الغضا سنة سبع
من الهجرة قبل الفتح) فطاف
بالبيت وصلى خلف المقام

ركعتين ومعه من يستقره من
الناس فقال له أي لابن أبي
أوفى (رجل) أدخل رسول الله

صلى الله عليه وآله (وسلم)
الكعبة في هذه العمرة والعمرة
للاستعظام (قال) ابن أبي أوفى
(لا) لي دخلها في هذه العمرة

وسببه ما كان فيها حينئذ من
الاصنام وليكن المنكرون
يتركونه لغيرها فلما كان في النخ
أمر بإزالة الصور ثم دخلها قاله

النورى ويحتمل أن يكون
دخول البيت لم يتبع في الشرط
فلو أراد دخوله لمعهو كما معوه

من الإقامة في مكة زيادة على
الثلاث فلم يقصد دخولها لئلا
يتمعهو وفي السيرة عن علي أنه

دخلها قبل الهجرة فأزال
شئان الاصنام وفي الطبقات
عن عثمان بن طلحة ثم ذلك

فان ثبت ذلك لم يشك على
الوجه الأول لان ذلك الدخول
كان لازماً لثني المنكرات
لا لقصد العبادة والازالة في
الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف

في حق المرأة من جملة الاستطاعة على السفر التي أطلقها القرآن وليس فيها إثبات امر
غير الاستطاعة المشروطة حتى تكون من تعارض العمومين لا يقال الاستطاعة
الذكورة قديمت بالزاد والراحلة كما تقدم لنا نقول قد تضمنت أحاديث الباب زيادة
على ذلك البيان باعتبار النساء غير منافية فتعين قبولها على ان التصريح بالشرط
محرم في سائر الحج خصوصه كما في الرواية التي تقدمت مبطل لدعوى التعارض

• (باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حج رجل لا يقول اي بك عن شبرمة قال
من شبرمة قال أخى أرفر يبنى قال سمعت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك حج

عن شبرمة رواه أبو داود وابن ماجه وقال فاجهل هذه عن نفسك ثم الحج عن شبرمة
والدارقطنى وفيه قال هذه عنك وحج عن شبرمة) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه
البيهقى وقال اسناده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه وقد روى موقوف أو الرفع زيادة
بتعين قبولها إذا اجاب من طريق ثقة وهى ههنا كذلك لان الذى رفعه عبد بن سليمان

قال الحافظ وهو ثقة صحيح في الصحيحين وقد تابعه على رفعه محمد بن بشر ومحمد بن عبيد
الله الانصارى وكذا روى عبد الحق وابن الطان رفعه وروح الطحاوى انه موقوف وقال
أحمد رفعه خطأ وقال ابن المنذر لا يثبت رفعه وقد أطال الكلام صاحب التلخيص

ومال الى صحته قوله مع الرفع لا زعم ابن بابش ان اسم الملبى نيشة قال الحافظ وهو
رهم منه فانه اسم الملبى عنه فيما زعم الحسن بن عارة وخالفه الناس فيه فقالوا انه شبرمة
وقد قيل ان الحسن بن عارة رجوع عن ذلك وقد بينه الدارقطنى في السنن وظاهر

الحديث انه لا يجوز ان يحج عن نفسه ان حج عن غيره وسواء كان مستطيعاً أو غير
مستطيع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسهل هذا الرجل الذى جمعه يابى عن
شبرمة وهو بمنزلة العموم والى ذلك ذهب الشافعى والناس وروى النورى والهايدى

والقاسم انه يجوز حج من لم يحج عن نفسه ما لم يضيع عليه واستدل لهم في البحر بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم هذه عن نيشة وحج عن نفسك فكانهم جعلوا بين هذا وبين
حديث الباب بحمل حديث الباب على من كان مستطيعاً ولكن الحديث الذى استدل

اهم به صاحب البحر لا أدري من رواه ولم أقف عليه في شيء من كتب الحديث المعتمدة
فمنعني الاعتماد على حديث الباب ومن زعم ان في السنة ما يعارضه فليطأ بمنه
التصحيح للمدعى وقد روى الدارقطنى حديث نيشة موافقاً لحديث شبرمة لا لاختلافها
كما زعم صاحب البحر وتقدم قول من قال ان اسم شبرمة نيشة

• (باب صحة الحج المبرور والعمرة من غير إيجاب له عليه) •

يوم الفتح وكان البخارى أشار باراد هذا الحديث الى الرد على من زعم ان دخوله من مناسك الحج وكان ابن عمر رضي الله
عنه يحج كثيراً ولا يدخل الكعبة فلو كان من المناسك لما أخيل به مع كثرة اتباعه واستدل له الطبري به على ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة في حجة الوداع وفي فتح مكة قال في الفتح ولادلالة نفسه على ذلك لأنه لا يلزم من نفي كونه دخلها في عمرته أنه دخلها في جميع ١٧٤ أنه أثاره انتهى وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المغازي

(عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى ركباً بالرواح فقال من القوم قالوا المساكين فقالوا من أنت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تفرغت إليه صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا الهذاج قال نعم ولا أحر رواه أحمد وسلم وأبو داود والنسائي وعن السائب بن يزيد قال حجني مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم في حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين رواه أحمد والبخاري والترمذي وصححه وعن جابر قال حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم رواه أحمد وابن ماجه وعن محمد بن كعب القرظي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيما صبي حج به أهله فأت أجرأت عنه فان أدرك فعليه الحج وأيسر رجل يملك حج به أهله فأت أجرأت عنه فان أعتق فعليه الحج ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله هكذا مرسل - حديث جابر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة وفي أسناده أشعث بن سوار وهو ضعيف ورواه الترمذي من هذا الوجه باللفظ آخر قال كذا في صحيحنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان لي عن النساء وزعم عن الصبيان قال ابن القطان واللفظ ابن أبي شيبة أشبهه بالصواب فان المرأة لا يلبى عن غيرها أجمع على ذلك أهل العلم وأخرج الترمذي أيضا من حديث جابر نحو حديث ابن عباس واستغفره وحديث محمد بن كعب أخرجه أيضا أبو داود وفي المراسيل وفيه راوهم وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري أنه بعثه صلى الله عليه وآله وسلم في الثقل بفتح المثناة والقاف ويجوز استكانه أي الامتعة ووجه الدلالة منه أن ابن عباس كان دون البلوغ استدلالاً بحديث الباب من قال الصبي حج الصبي قال ابن بطال أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ إلا أنه إذا حج كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء من محظورات الإحرام وإنما يحج به على جهة التدريب وشده بعضهم فقال إذا حج الصبي أجرأت عنه ذلك عن حجة الاسلام لظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم في جواب قولها أهله ذاج والى مثل ما ذهب إليه أبو حنيفة ذهب الهادي به وقال الطحاوي لا حج في قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم على أنه يجوز ثم عن حجة الاسلام بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له قال ابن عباس رواي الحديث قال أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ثم سابقه بإسناده صحيح وقد أخرج هذا الحديث مرفوعا للحاكم وقال على شرطه ما واليه في وابن حزم وصححه وقال ابن خزيمة الصحيح موقوف وأخرجه كذلك قال البيهقي فقد رفته محمد بن المنهال ورواه الثوري عن شعبة موقوفا ولكنه قد تابع محمد بن المنهال على رفعه الحارث بن شريح أخرجه كذلك الاسماعيلي والخطيب ويؤيد صحة رفعه ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال احفظوا عني ولا تقولوا قال

وأبو داود في الحج وكذا النسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم أي مكة (أي أن يدخل البيت) أي امتنع من دخوله (وفيته) أي والحال أن فيه (الالهة) أي الأصنام التي لأهل الجاهلية وأطلق عليها الألهة باعتبار ما كانوا يسمون (فأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بها) أي بالألهة (فأخرجت) فأخرجوا صورة إبراهيم واسماعيل عليهما السلام (في أيديهم) ما لا يلزم (جمع) فلم يفتح الزاى وضها وهي الأعلام أو القداح وهي أعود تختوها وكتبوا في أحدها أفضل وفي الآخر لا تفعل ولا تثنى في الآخر فإذا أراد أحدهم سفرا أو حاجة أقفاها فان خرج أنفعل فعل وان خرج لا تفعل لم يفعل وان تخرج الآخر أعاد الضرب حتى يخرج له أفضل ولا تفعل فكانت سبعة على صفة واحدة مكتوب عليها لا نعم منهم من غيرهم ملصق العـ قل فضل العـ قل وكانت يدها السدان فإذا أرادوا الخروج أوتروا بجاء أو حاجة ضرب السدان فان خرج ثم ذهب وان خرج لكف وان شكوا في نسب واحد أتوا به إلى الصنم فضرب

بنك الثلاثة التي هي منهم من غيرهم ملصق قال خرج منهم كان من أسوأهم نسبيا وان خرج من غيرهم كان حله ما وان خرج ملصق لم يكن له نسب ولا حلف وان جئ أحد جانيه واخذ الفواعل من العقل ضربوا فان

خرج العقل على من ضرب عليه عقل وبرئ الآخرون كانوا اذا عقوا العقل وفضل الشيء منه واختلفوا فيه أبو السائد
فصبر فعملى من وجب أداه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنزلهم الله) أى لغتهم
١٧٥

كافى القاموس وغيره (أما)
حرف استفتاح (والله فاعلموا)
أهل الجاهلية قيل وجه ذلك
أنهم كانوا يعلمون اسم أول من
أحدث الاستقسام وهو عمرو
ابن لحي فكانت نسبتهم إلى
ابراهيم وولده الاستقسام بها
فقرأ عليهم التقدمة ما على عمرو
(أنهم ما) أى ابراهيم واسماعيل
(لم يستقسموا) أى لم يطلبوا التسميم
أى معرفة ما قسم لهما وما لم
يتسم بهما (أى بالزلام قط)
وقول الزركشى ان معناها أبدا
تعنيه الدمامى باب قطع خصوص
بالتفراق فى المائتين من الزمان
وأما أبدا فيستعمل فى المستقبل
فمخولا أنه لا أبدا وخلافاً فيها
أبدا (فدخل) صلى الله عليه وآله
وسلم (البيت فذكر فى نواحيه ولم
يصل فيه) واحتج البخارى بهذا
الحديث مع كونه يرى تقديم
حديث بلال فى إثباته الصلاة
فيه ولا معارضة ذلك بالنسبة إلى
الترجمة لأن ابن عباس أثبت التكبير
ولم يمرض له بلال وبالل أثبت
الصلاة وثفاها ابن عباس فاحتج
البخارى بزيادة ابن عباس وقدم
النبات بلال على نفي غيره لأنه
لم يكن مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يومئذ وإنما لم ينفقه
تارة لأسامة وتارة لآخيه الفضل
مع أنه لم يثبت ان الفضل كان معه.

ابن عباس فذكره وهو ظاهر فى الرفع وقد أخرج ابن عسلى من حديث جابر بن عبد الله
صغير حجة لكان عليه حجة أخرى ومثل هذا حديث محمد بن كعب المذکور فى الباب
فبوخذ من مجموع هذه الأحاديث أنه يصح صحابى ولا يجوز له عن حجة الاسلام إذا بلغ
وهذا هو الخبر فثبت على المصير اليه جماعة بين الأدلة قال القاضى عماض أجمعوا على أنه
لا يجوز له إذا بلغ عن فريضة الاسلام الا فرقة شذت فقاتل يجوز له لقوله لم يظاهروا
استقامة كون صحابى مطلقاً والحج إذا أطلق تبادر منه إيقاط الواجب ولكن
العلماء ذهبوا إلى خلافه ولعل مستندهم حديث ابن عباس يعنى المتقدم قال وقد ذهبت
طائفة من أهل البدع إلى منع الصغير من الحج قال النورى وهو مردود بلائفت اليه
لأنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه واجماع الامة على خلافه انتهى وقد
احتج أصحاب الشافعى بحديث ابن عباس الذى ذكره المصنف رحمه الله على ان الام
تخوم عن الصبي وقال ابن الصباغ ليس فى الحديث دلالة على ذلك

• (أبواب مواقيت الاحرام وصفته وأحكامه) •

• (باب المواقيت المكاتبة وجواز التقدم عليها) •

عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاهل المدينة هذا الحليفة
ولا لاهل الشام الحليفة ولا لاهل نجد قرن المنازل ولا لاهل اليمن قال فهن لهن ولهم وفى
علم من غير أهلون ان كان يريد الحج والعمره فقفن كان دونهن فقهله من أهلها وكذلك
حتى أهل مكة يعلمونهم وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يهل
أهل المدينة من ذى الحليفة يهل أهل الشام من الحليفة ويهل أهل نجد من قرن قال
ابن عمر ذكركم ولم أسمع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ويهل أهل اليمن من
بالمستحق عليهم ما زاد أحد فى رواية وقاس الناس ذات عرق بقرن) فى الوقت المراد
بالوقت هنا العديد ويحتمل ان يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول إلى هذه الاماكن
بالشرط المعتمد وقال القاضى عماض وقت أى حدد قال الحافظ وأصل التوقيت ان
يجعل للشيء وقت يختص به وهو بان مقدار المدة ثم قسعه فيه فاطاق على المكان أيضاً قال
ابن الاثير التوقيت ان يجعل للشيء وقت يختص به وهو بان مقدار المدة يقال وقت الشيء
بالشديد بوقته ووقته بالتخفيف بوقته اذ بين مدته ثم اتسع فيه فقبل للعوض ميقات
وقال ابن دقيق العيد ان التوقيت فى اللغة تعاقب الحكم بالوقت ثم استعمل للتعدد
والتعين وعلى هذا فالمتعدين لوازيم الوقت وقد يكون وقت بمعنى أوجب ومنه قوله
ثم الى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً لاهل المدينة ذى الحليفة بالماء
المهملة والفاصل صغراً قال فى الفتح مكانه وروى عنه وبين مكة ما تامل غير ما يار قاله

فى رواية شاذة وأيضاً بلال مثبت تقدم على السابق بزيادة علمه وقد قرر البخارى مثل ذلك فى باب العشر فصار يسنى من ماء
السما من كتاب الزكاة وذكر فى الفتح قولاً أبى عامر فى هذه المسئلة وخامس ما ذكرناه هنا من غير (وعنه) أى عن ابن

عيا من رضى الله عنهما (قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في عمرة القضية سنة سبع (فقال المذنبون) من قرئش (أنه) أى النبي صلى الله ١٧٦ عليه وآله وسلم (يقدم) يفتح الدال مضارع قدم بكسر هاءى يرم (عليكم

(و) الحال أنه (قد وهنهم) أى أضعفهم (حتى يرب) غير منصرف اسم المدينة الشريفة في الجاهلية (فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرموا) بضم الميم مضارع رم يرم يرمي (بضمه) (الاشواط الثلاثة) لسرى المشركون قوتهم بهذا العمل لأنه قطع في تكذيبهم وبإبلاغ في نسكائهم ولذا قالوا كفى مسلم هؤلاء الذين زعمنا أن الحمى وهنهم هؤلاء الجند من كذا وكذا

الاشواط جميع شوط بفتح الجيم والمسار به هنا الطوفة حول الكعبة زادها الله شرفا (و) أمرهم أن يشوا ما بين الركبتين (اليدين) حيث لا يراه المشركون لأنهم كانوا عما إلى الحجر من قبل فميتعان وهذا منسوخ قال ابن عباس (ولم يمتعه أن يامرهم أن يرموا) الاشواط كلها) أى بالرمال في الدوافع كلها (الا ابتاعهم مصدرا أى عليه إذا رقى به لكن الابتاء لا يناسب أن يكون هو الذى منعه من ذلك إذا ابتاء معناه الرقى كفى الصحاح فلا بد من تأويله بارة ونحوها أى لم يمتعه من الأمر بالرمال في الأربعة الأرادته صلى الله عليه وآله وسلم الابتاء عليهم فلم يامرهم به ولم لا يفتنون شيئا إلا بامرهم

ابن حزم وقال غيره بينهم عشر مراحل قال النووي بينهم وبين المدينة ستة أميال وهم من قال بينهم أميل واحد وهو ابن الصباغ وبهم ماصد يعرف بعد الشهر خراب وقها بئر يقال لها بئر على انتهى قوله بالحفة بضم الجيم وسكون الميم قال في الفتح وهى قرية خربة بينهم وبين مكة خمس مراحل وأوست وفي قول النووي في شرح المذهب ثلاث مراحل نظر وقال في القاموس هى على اثنين وعشرين ميلا من مكة وبهم اغدير خم كما قال صاحب التنايه قوله قرن المنازل بفتح التاء وسكون الراء بعده هانوت وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء وغلطه صاحب القاموس وحكى النووي الاتفاق على تحطيمه وقيل أنه بالسكون الجبل وبالفتح الطريق حكاه عباس عن القاسمى قال في الفتح والجبل المذكور بينهما وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان قوله بلم بفتح اللام الثانية واللام وكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم قال في القاموس ميمات أهل اليمن على مرحلتين من مكة وقال في الفتح كذلك وزاد بينهما ثلاثون ميلا قوله فذهن أى المواقب المذكورة وهى ضربة جماعة المؤنث واصلها ميعقل وقد يستعمل في الابدق لكن فمادون العشرة كذا في الفتح قوله أهل أى للجماعات المذكورة بدل عليه ما وقع في رواية في الصحاح بالفظ هن لهم أولا هلقن على حذف المضاف كوقع في رواية للضارى بلنظ هن لاهلقن قوله ولمن أى عامين أى على المواقب من غير أهل البلاد المذكورة فإذا أراد الشاى الحج فدخل المدينة فماتته ذوالخليفة لا يجتاز عليها ولا يخر حتى يأتى بالحفة التى هو مبيتة الاصل فان أخر أساء ولزمه دم عند الجمهور وادعى النووي الإجماع على ذلك وتعب بان المالكية يقولون يجوز له ذلك وان كان الافضل خلافه وبه قالت الحنفية وأبو ثور وابن المذنب من الشافعية وكذا ما كان من البلدان خارجا عن البلدان المذكورة فان ميمات أهلها المذات الذى بأن عليه قوله فمن كان دونهن أى بين الميمات ومكة قوله فله من أهله أى فماتته من محل أهله وفي رواية للضارى فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ أى من حيث نشأ الاحرام اذا سافر من مكانه إلى مكة قال في الفتح وهذا متفق عليه الاماروى عن مجاهد انه قال ميمات هؤلاء نفس مكة ويدخل في ذلك من سافر غير قاصد لذلك فجاء الميمات ثم بد بعد ذلك انفسه فله يحرم من حيث يقعد له النفس ولا يجب عليه الرجوع الى الميمات قوله يهلون منها الا هلال أصله رفع الصوت لأنهم كانوا يرفعون أمواتهم بالتلبية عند الاحرام ثم أطلق على نفس الاحرام انصاعا والمراد بقوله يهلون منها أى من مكة ولا يجتاجون الى الخروج الى الميمات للاحرام منه وهذا في الحج وامافى العمرة فيجب الخروج الى أدنى الحل كما سبأ في قال الهب الطبري لأعلم أحد جعل مكة ميعاتا للعمرة واختلاف في القسار فذهب الجمهور الى أن حكمه حكم الحاج في الا هلال من مكة وقال ابن الماجشون يعين عليه الخروج الى أدنى الحل قوله وقاس الناس ذات عرف بقرن سبأ في الكلام عليه (وعن ابن عمر قال بلغ هذا

والرمل هو سرعة المشى مع تقارب الخطا دون العدو والوثوب فيما قاله الشافعي وقال المتولى ذكره المبالغة في الانجراف في الرمل وعند الحنفية الرمل ان يهر كتحته في شبهه كالمبتغين الصفيين وفي الحديث مشروعية الرمل

وهو الذي علمه الجمهور وقال ابن عباس ليس هو سنة من شاع رمل ومن شاع رمل والاول أصح وهذا الحديث أخرجه البخاري بإيضاف الغازی ومسلم وأبو داود والنسائي في الحج ١٧٧

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود) افتعال من السلام بكسر السين وهي الحجارة قاله ابن قتيبة فلما كان لمس البحر قبل له استلام وأمن السلام وهو التعمية قاله الأزهري لأن ذلك الفعل سلام على الحجر وأهل اليمن يسمون الركن الأسود الهيبا أو هو استلام مهـ موز من اللامة وهي لاجتماع أو استفعال من اللامة وهي الدرع لأنه إذا ساس الحجر فخص من يخص من العذاب كما يخصص باللامنة من الأعداء (أول ما يطوف بحج) من الخبيب ضرب من العدو أي رمل (ثلاثة أطواف من) الطوافات (السبع) والمعنى أنه رمل في طوافه أول قدمه في حجة الوداع من الحجاز إلى الحجر ثم إلى مكة ومنى أربعاً فاستقرت سنة الرمل على ذلك من الحجاز إلى مكة لأنه المتأخر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح لا يشترع تدارك الرمل فلا يتركه في الثلاث لم يقضه في الأربع لأن حينئذ السكينة فلا تتغير ويختص بالرجال فلا رمل على النساء ويختص بطواف يعقبه سعي على المنهور ولا فرق في استصحابه بين ماش

المصران أنوا عمر بن الخطاب فقالوا يا أمير المؤمنين إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حدثنا لئلا نجد قرأناه بغير عن طريقنا وإن أردنا أن نأق قرأنا في علينا قال فانظروا حذوهم من طريقكم قال فحدثنا ذلك عرق رواء البخاري وروى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لاهل العراق ذات عرق رواء أبو داود والنسائي وعن أبي برة أنه سمع جابر أسئل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مهمل أهل المدينة من ذى الحليفة والطريق الآخر الجحفة ومهمل أهل العراق ذات عرق ومهمل أهل نجد من قرن ومهمل أهل اليمن من يلم رواء مسلم وكذلك أحمد وابن ماجه ورفعه من غير شك حديث عائشة سكنت عنه أبو داود والمذري وقال في التلخيص هو من رواية التميمي عنها أنه قرأه المعافى بن عمران عن أنفطع عنه والمعافى ثقة وحديث جابر أخرجه مسلم على الشك في رفعه كما قال المصنف وأخرجه أبو حنيفة في مسنده كذا وكذا ويزيد بن ربيعة أحمد وابن ماجه كذا كذا المصنف ولكن في أسناده أحمد ابن أبي عمير وهو ضعيف وفي أسناده ابن ماجه إبراهيم بن يزيد الخواري وهو غير صحيح وفي الباب عن الحرث بن عمرو والسهمي عن أبي داود وعن أنس عند الطحاوي وعن ابن عباس عن ابن عبد البر وعن عبد الله بن عمرو عن أحمد وفي أسناده الحجاج بن أرطاة وهذه الطرق يقوى بعضها ببعض وبها يرد على ابن خزيمة حيث قال في ذات عرق أخباره لا يثبت منها شيء عند أهل الحديث وعلى ابن المنذر حيث يقول لم يجد في ذات عرق حديثاً يثبت قال في الفتح لعل من قال أنه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق منها لا يتناول عن قتال قال لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى ومن قال بأنه غير منصوص وإنما أجمع عليه الناس طائوس وبه قطع الغزالي والرافعي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وكذا وقع في المدونة لما لا يحصى ومن قال بأنه منصوص عليه الحنفية والحنابلة وجهوا والشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المهذب وقد أعله بعضهم بأن العراق لم تكن فثبت حينئذ قال ابن عبد البر هي غنلة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت المواقيت لاهل النواحي قبل الفتح كونه علم أنها مستفتح فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق وبهذا أجاب الماوردي وآخرون وقد ورد ما يعارض أحاديث الباب فأخرج أبو داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المشرق العتيق وحسنه الترمذي ولكن في أسناده يزيد بن أبي زياد قال النووي في ضعيفه بأنه ناق الحديث قال الحافظ في نقل الاتفاق نظر يعرف من ترجمته انتهى ويزيد المذکور أخرجه حديثه أهل السنن الأربعة ومسلم ومقررونا وآخر قال شعبة لا يابى إذا كتبت عن يزيد لا بأس كتب عن أحمد وهو من كبار الشيعة

٢٣ نيل ح وراكب ولاد يتركه عند الجمهور واختلاف عند المالكية وقال الطبري قد ثبت أن الشارع رمل ولا مشرك يومئذ بمكة يعني في حجة الوداع فعملنا من مناسك الحج إلا أن تاركها ليس

تارك العمل بل لهيئة مخصوصة فكان كرفع الصوت بالتسبيح في لي خافضاً صوته لم يكن تاركاً للتسبيح بل له هيئة أخرى عليه
 ﴿عن عمر رضي الله عنه أنه قال ١٧٨﴾ فأنالنا والرمل انما كآراءينا بوزن فاعلاننا من الرؤية انما كآراءينا منهم

بذلك انا اقوياء لانهم يزعمون
 مقارمتهم ولا نصف عن
 محاربهم وجعل ابن مالك من
 الرباء الذي هو اظهار المسراق
 خلاف ما هو عليه فقال معناه
 أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء
 وهو مثل قول ابن المنبر في قوله
 فأمرهم ان يرملوا ليجوز لهم ان
 يتولوا ليس يشاحى لكن يجوز
 لهم فعل لانهم منهم من لا يعلم
 الباطن نه ليس به سمحى وان
 كان القاهم مغا طافى فهم لمصلحة
 الخاتم الخضم المبطل لكن هذا
 الذى قاله يحتاج الى ثبوت نقل
 نذل عليه وليس في الحديث
 ما يقتضيه وعلى هذا فتصوب
 العيب انقول ما قاله في نظرهم وقع
 في رواية ما يؤيده حيث روى
 واينما غيرهم جزاء على الرباء
 (به المشر كين وقد اهلكهم الله)
 تعالى فلا حاجة لنا اليوم الى ذلك
 فهم بتركه لثقتهم (ثم قال) بعد
 ان يرجع عاهم به (هو شئ صنعته
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 فلا تحب ان تتركه اه عدم
 اطلاعنا على حكمته وقصور
 عقولنا عن ادراك كنهه وقد
 يكون نفعه لينا عا على تذكر
 نعمة الله تعالى على اهرازه الاسلام
 وأهله وزاد الاسما على في روايته
 ثم رمل وقد أخرج البخارى هذا
 الحديث أيضاً وكذلك

وعلمائهم وصفه في الميزان بسوء الحفظ وقد جمع بين هذا الحديث وبين ما قبله بأوجه
 منها ان ذات عرق ميمات الوجوب والعقيق ميمات الاستصحاب لانه أبعد من ذات عرق
 ومنها ان العقيق ميمات لبعض العراقيين وهم أهل المدائن والآخر ميمات لاهل
 البصرة ووقع ذلك في حديث أنس عند الطبراني واسناده ضعيف ومنها ان ذات عرق
 كانت أولاً في موضع العقيق الآن ثم حوت وقررت الى مكة فعلى هذا فذات عرق
 والعقيق شئ واحد حكى هذه الواجهة صاحب الفتح قوله لما فتح هذا المصرا بالبناه
 للعجول وفي رواية للكنهين لما فتح هذا المصرا بالبناه للعجول ولوم المصرا ثنية
 مصر والمراد بهما البصرة والكوفة قوله وانه جوب بفتح الجسيم وسكون الواو بعدها
 راءى ميل والجور الميل عن القصد ومنه قوله تعالى ومنها جاور قوله فانظر واحذوها
 اى اعتبروا وما يقابل الميقات من الارض التى تسلكونها من غير ميل فاجه لومهم بقانا
 وظاهر ان عمر حدثهم ذات عرق باجتهاد ولهذا قال المصنف رحمه الله والنص بتوقيت
 ذات عرق ليس في القوة كغيره فان ثبت فليس يدع وقوع اجتهاد عمر على وفقه فانه
 كان موقفاً للصواب انتهى (وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر أربع عمر
 في ذى القعدة الا التى اعتمر مع حجة عمرته من المدينة ومن العام المقبل ومن الجعرانة
 حيث قسم غنائم حنين وعمرته مع حجة * وعن عائشة قالت نزل رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم الحصب فدعا عبد الرحمن بن أبى بكر فقال اخرج باخنة من الحرم فمهل بعمره
 ثم لطف بالبيت فالى أنظر كما ههنا قال فخر جناناً أهلت ثم طفت بالبيت وبالصفاء
 والمرور فغشيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في منزله في جوف الليل فقامزل
 فرغت فماتت فاذن في أصحابه بالرحيل فخرج فجر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ثم
 خرج الى المدينة متفق عليهم * وعن أم سلمة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول من أهل من المسجد الأقصى بعمره أو بحجة غفر له ما تقدم من ذنبه ورواه أحمد
 وأبو داود بنحوه وابن ماجه وذكر فيه العمره دون الحجة حديث أم سلمة في اسناده على بن
 يحيى بن أبى سفيان الاخشى قال أبو حاتم الرازى شيخ من شيوخ المدينة ليس بالمشهور
 وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن كثير في حديث أم سلمة هذا اضطراب لقوله أر بع
 عمر ثبت مثل هذا من حديث عائشة وابن عمر عند البخارى وغيره وأخرج البخارى من
 حديث البراء انه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مرتين والجمع بينهما وبين احاديثهم بان البراء
 لم بعد عمرته التى مع حجة لان حديثه مقيد بكون ذلك في ذى القعدة والى في حجة كانت
 في ذى الحجة وكأنه أيضاً لم بعد التى صدعته وان كانت وقعت في ذى القعدة أو بعده أو لم
 بعد الجعرانة لظننا انها عليه كما خفيت على غيره وفي الباب عن أبى هريرة عند عبد الرزاق

والله اعلم قال في الفتح استشكل قول عمر رضي الله عنه ان الرباء بالعموم والمجواب ان
 صورته وان كانت صورة رياء لكن البست مذهبهم لان المذموم ان يظهر العمل ليقال انه عامل ولا يعمل به بعينه اذ المبره

احد وما الذي وقع في هذه القصة فانما هو من قبيل المضادة في الحرب لانهم اوهوا المشركين انهم اقوياء ثلاثا بطعوا فيهم وثبت ان الحرب خدعة ﴿﴾ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ١٧٩ ما تركت اسلام هذين الركنين (اليمانين

(في شدة ولا رخا منه ذرايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستلها) وكان معاوية يستلم الاركان الاربعة فقال له ابن عباس انه لا يستلم هذان الركنان فقال ليس شيء من البيت مهجور وراه واحد وانتم مذي والحكم والمراد بالركن اللذان بليان الحجر لانهم لم يتماعلى قواعد ابراهيم فليسا بركنين أصليين قال الشافعي انما ندع استلامهما هجر البيت وكيف يجره ونحن نطوف به وايضا نبيع السنة فعلا وتركا ولو كان ترك استلامهما هجر المكان استلام ما بين الاركان هجرا ولا فاقبل به وقال الداودي ظن معاوية انه ما ركا البيت الذي وضع عليه من أول وليس كذلك وكان ابن الزبير يستأمن كلن لانه لما عمر الكعبة أتمها على قواعد ابراهيم كذا حمله ابن التين فزال مانع عدم استلام الآخرين ولم يزل على بناء ابن الزبير اذا طاف الطائفت استلها جميعا حتى قتل ابن الزبير وفي رواية عن ابن عمر قال لم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستلم من البيت الا الركنين اليمانين وراه البخاري لانهما على القواعد الابراهيمية ففي الركن الاسود فضيلتان كون الحجر فيه وكونه على القواعد

قال اعقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عمر في ذي القعدة وعن عائشة عند سعيد بن منصور ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر ثلاث عمر مرتين في ذي القعدة وعمره في شوال قال في الفتح واستناده قوى وقوله في شوال مغاير لقول غيره او يجمع بينهما بان ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ويؤيده ما رواه ابن ماجه باسناد صحيح عن عائشة بالنظر لم يعتمر صلى الله عليه وآله وسلم الا في ذي القعدة وفي البخاري عن عائشة انها سمعت ابن عمر يقول اعقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اربع عمر احداهن في رجب قالت يرحم الله ابا عبد الرحمن ما اعتمر مرة الا هو شاهده وما اعتمر في رجب قط وروى الدارقطني عن عائشة انها قالت خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة في رمضان فافطر وصمت وقصر وأتممت الحديث وقد قدمنا الكلام عليه في قصة الصلاة قال ابن النديم في الهدى ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان قط وقال لا خلاف ان عمره صلى الله عليه وآله وسلم لم تزد على أربع فلو كان قد اعتمر في رجب لكانت خسار ولو كان قد اعتمر في رمضان لكانت ستم الا ان يقال بعضهم في رجب وبعضهم في رمضان وبعضهم في ذي القعدة وهذا لم يقع وانما الواقع اعتماره في ذي القعدة كما قال أنس وابن عباس وعائشة قوله من الجمرات قال في القاموس الجمرات وقد تكسر العين وتشدد الراء قال الشافعي التشديد خطأ موضع بزمكة والناقد يحى بربعة بنت سعد وكانت تلبس بالجمرات انتهى قوله المصنف هو على ما في القاموس الشعب الذي يخرج منه الى البطح وموضع روى الجمار يعني قوله اخرج باختك من الحرم انظر البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره ان يردف عائشة وبعدها من التعميم وقد وقع الخلاف هل يتبع من التعميم من اعتمر من مكة قال الطحاوي ذهب قوم الى انه لا مقات لله سمرة ان كان بمكة الا التعميم ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقف التي للجمع ونسألهم آخرون فقالوا مقات العمرة الحل وانما أمر عائشة بالاحرام من التعميم لانه كان أقرب الحل الى مكة ثم روى عن عائشة في حديثها انها قالت فكان أدنا من الحرم التعميم فاعتمر منه قال فثبت بذلك ان التعميم وغيره سوا في ذلك وقال صاحب الهدى ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة أقامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد الهجرة الا داخل الى مكة ولم يعتمر قط خارجا من مكة الى الحل ثم يدخل مكة بعمرة كما ينهل الناس اليوم ولأثبت عند احمد من الصحابة فعل ذلك في حياته الا عائشة وحدها قال في الفتح وبعد ان فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته انتهى وله كنهه انما يدل على المشروعية اذ لم يكن أمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لاجل تطيب قلبه كما قيل قوله من المسجد الأقصى فيه دليل على جواز تقديم الاحرام على المديقات ويؤيد ذلك ما أخرجه الشافعي في الام عن عمرو والحكم في المشرك باسناد قوى عن علي عليه السلام انها قالوا انما الحج والعمرة لله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله بان تحرم لهما

وفي الثاني الثانية فقط ومن ثم خص الاول بزيادة قبيله دون الثاني وحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل الركن اليمانين ووضع خده عليه رواه جماعة منهم ابن المنذر والحكم وصححه وضعه بعضهم وعلى تقدير صحة فهو محمول على

طهر الاسود لان المعروف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استلم الركن الباقى فقط واذا استلمه قبل يده على الاصح علم الشافعية
والحنابلة ومحمد بن الحسن من ١٨٠ الحنفية وهو المتصور في الامم للشافعي وسدث انه صلى الله عليه وآله

وسلم استلم الحجر فقبله واستلم
ال ركن الباقى فقبل يده ضعفه
البهيقي وغيره وقال المالكية
يستلمه ويضع يده على نفسه ولا
يقبلها فان لم يستطع كبر اذا
جاذاه ولا يشير اليه بيده ^{(عن}
ابن عباس رضى الله عنهما قال
طاف النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم في حجة الوداع على بعير
يستلم الركن بعين) زاد مسلم من
حديث أبي الطفيل ويقبل
المحجن وهذا مذهب الشافعي عند
المعجز عن الاستسلام باليد وان
استلم بيده لم يفسد حجه منه من
التقبيل قبلها كما في المجموع
وعليه الجمهور ولكن نازع الغز
ابن جماعة في تخصيص تقبيل اليد
بغير تقبيل الركن وعند
الحنفية يضع يده عليه ويقبلها
عند امكان التقبيل فان لم يمكنه
وضع عليه شيئا كعصا فان لم
يتمكن من ذلك رفع يده الى
أذنيه وجعل باطنهما نحو الحجر
مشير اليه كانه واضع يده عليه
وظاهرهما نحو وجهه ويقبلهما
وعند المالكية ان زوجه
لمسه يده او يعود ثم يضعه على
فيه من غير تقبيل فان لم يصل
كبر اذا حاذاه وضى ولا يشير
بيده ومذهب الحنابلة كالشافعية
ورواه هذا الحديث ما بين مصرى
وكوفى ومدينى وايلي ونفيه

من ديرة أهلك بل قد ثبت ذلك من رواع من حديث أبي هريرة قال في الدر المنثور
وأخرج ابن عدى والبيهقي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى
وأفقر الحج والعمرة لله قال ان من تمام الحج ان تضرم من ديرة أهلك وأما قول صاحب
المنار انه لو كان أفضل لما تكرر كجميع الصحابة فكلامه على غير قانون الاستدلال
وقد حكى في التلخيص انه قسمه ابن عبيثة فيما حكاه عنه أحمد بن يثني إلهامه سقر من
أهله ولكن لا يناسب لفظ الأهل لال الواقعة في حديث الباب ولنفذ الاحرام الواقع
في حديث أبي هريرة وفي نفسه سير على وعمر وقد قدمنا في بحث حكم العمرة فسيرا آخر
للآية

(باب دخول مكة بغير احرام لمذرك)

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير
احرام ورواه مسلم والنسائي وعن مالك عن ابن شهاب عن أنس ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر فلما نزعها جازع فقال ابن خطل متعلق
بأسنانه الكعبة فقال اقتلوه قال مالك ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ
محرورا وما أجدوا البخاري قوله عمامة سوداء فيه جواز لبس السوداء وان كان البياض
أفضل منه لما سافر في اللباس والحنابلة يداين قوله وعلى رأسه المغفر زاد أبو عبيد القاسم بن
سلام في روايته من حديث وكذا رواه عنه ثمر بن أصهلاب مالك خارج الموطأ قال القاضي
عياض وجه الجمع بينهما وبين قوله وعلى رأسه عمامة سوداء ان أول دخوله كان وعلى رأسه
المغفر ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة يداين قوله في بعض الروايات تخطب الناس
وعليه عمامة سوداء قوله فقال ابن خطل الخ انما قتله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان
ارتد عن الاسلام وقتل مسلما كان يخدمه وكان يمسوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبسبه
وكان له قبتان تغمدان بهما المسلمين واسم ابن خطل عبيد الغزى وقال محمد بن اسحق
اسمه عبيد الله وقال ابن الكلابي اسمه غالب وخطب بخاء مبهمة وطامهه له مغمموتين
والحديثان يدلان على جواز دخول مكة للحبر بغير احرام وقد اعترض عليه بان القتال
في مكة خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وآله
رسلم قال فان ترخص أحد لقتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقولوا ان الله
تعالى أذن لرسوله ولم يأذن لكم فدل على عدم جواز قياس غيره عليه وبجواب غاية ما في
هذا الحديث اختصاص القتال به صلى الله عليه وآله وسلم وأما جواز الجواز فقلنا وأمنه
أسوته في أفعاله وقد اختلف في جواز الجواز وتغيره عن غيره به الجمهور وقالوا لا يجوز
باسرام من غير فرق بين من دخل لاحد التوسكين او لغيرهما ومن فعل ثم لم يدم وروى

التصديت والاخبار بالجمع والافراد والحنفية والقول وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الحج
(عن ابن عمر رضى الله عنهما انه سأل رجلا) هو الزبير بن عر في الراوى كما عند أبي داود الطيالسي عن حماد بن الزبير سأل

ابن عمر بن الخطاب (عن استلام الحجر) الاسود فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يستلمه) بأن يحسبه عصبه
بيده (واقبله) بنمته وبسنته ادمنه استصحاب الجمع بين الاستلام والتقبيل ١٨١ بخلاف الركن الباقى فستلمه

فقط والاستلام المصحح باليد
والتقبيل بالقدم (فقال الرجل
أرأيت ان زجرت أرأيت ان
غلبت اى أخبرنى ما أصنع هل
لا بد من استلامى لى هذه الحالة
(قال) ابن عمر (اجعل) لفظ
(أرأيت) حال كونك (باليمين)
اى اتبع السنة واترك الرأى
وكانه فهم منهم كثرة السؤال
التدريج الى الترك المؤدى
الى عدم الاحترام والتعظيم
المطلوب شرعا ثم قال (رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يستلمه وبقبله) ظاهر ان
ابن عمر لم ير الزحام عند رافى ترك
الاستلام وروى سعيد بن منصور
عن طريق القاسم بن محمد قال
رأيت ابن عمر يزاحم على الركن
حتى يبدى وتقل ابن الرفعة انه
تكلم المزاحمة قال ابن جماعة
وفى طلاقه نظر فان الشافعى قال
فى الام انه لا يجب الزحام الا فى
بدء الطواف وآخره الذى يظهر
انه أراد الزحام الذى لا يبدى وعن
عبد الرحمن بن الحارث قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لعمر رضى الله عنه يا أبا
حفص انك رجل قوى فلا ترأى
على الركن فانك تؤذى الضعيف
ولكن ان وجدت خلوة فاستلمه
والاذكبر وامض ورواه الشافعى
وأحمد وغيرهما وهو مرسل جدا

عن ابن عمر والناس وهو الاخير من قولى الشافعى واحداً قولى أبى العباس انه لا يجب
الاحرام الا على من دخل لاحد النسكين لاعلى من أراد مجرد الدخول استدل الاولون
بقوله تعالى واذا حللتم فاصادوا وأجيب بانه تعالى تقدم تحريم الصيد عليهم وهم محرمون
فى قوله تعالى الا ما يتلى عليهم غير محلى الصيد وانتم حرم وقد علم انه لا احرام الا على
احد النسكين ثم أخبرهم باباحة الصيد لهم اذا حلوا فليس فى الآية ما يدل على المطلوب
واستدلوا ثانياً بحديث ابن عباس عنده البيهقى باللفظ لا يدخل أحد مكة الا محرماً قال
الحافظ واستناده جيد ورواه ابن عدى من طريقين وجهين ضعيفين وأخرجه ابن أبى
شيمه عنه باللفظ لا يدخل أحد مكة بغير احرام الا الخطابين والعمالين وأصحاب منافعها
وفى استناده طلحة بن عمرو وفيه ضعف وروى الشافعى عنه أيضاً انه كان يرد من
جاوز المقات غير محرم وقد اعتمد بعض المتأخرين عن حديث ابن عباس هذا بانه
موقوف على ابن عباس من تلك الطريق التى ذكرها البيهقى ولا حاجة فيها عداها ثم عارض
ما ظننه موقوفاً بآخرجه مالكاً فى الموطان ابن عمر جاوز المقات غير محرم فان صح
ما ادعاه من الوقف فليس فى إيجاب الاحرام على من أراد الجاوزة لغير النسكين دليل وقد
كان المسلمون فى عصره صلى الله عليه وآله وسلم يختلفون الى مكة لخواشجهم ولم ينقل
انه أمر احداً منهم بالاحرام قصصة الجبلج بن علاط وكذلك قصة أى قتادة لماعق جمار
الوحش داخل المقات وهو حلال وقد كان أرسله لغيره من قبل الحج فجاوز المقات
لابنية الحج ولا العمرة فترده صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما مع ما يقضى بعدم الوجوب
من استصحاب البراءة الاصلية الى ان يقوم دليل ينقل عنها

(باب ما جاء فى اشهر الحج وكراهة الاحرام به قبلها)

عن ابن عباس قال من السنة ان لا يحرم بالحج الا فى أشهر الحج أخرجه البخارى وله عن
ابن عمر قال اشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة وللدائرة طعن مثله عن ابن
مسعود وابن عباس وابن الزبير وروى عن أبى هريرة قال بعثنى أبو بكر فى يومين يوم
التمرعى لا يحج بعد العلم مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ويوم الحج الاكبر يوم
النحر واما البخارى وعن ابن عمر ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم النحر بين
الجرات فى الحجة التى حج فقال اى يوم هذا فقالوا يوم النحر قال هذا يوم الحج الاكبر ورواه
البخارى وابوداود وابن ماجه قوله عن ابن عباس علقه البخارى ورواه ابن خزيمة
والحاكم والدارقطنى من طريق الحكم عن مسمعه عنه باللفظ لا يحرم بالحج الا فى أشهر
الحج فان من سنة الحج أن يحرم بالحج فى أشهر رواد ابن خزيمة من وجه آخر عنه باللفظ
لا يطلع ان يحرم بالحج أحد الا فى أشهر الحج قوله عن ابن عمر علقه البخارى ورواه

ولو أزيل الحجر والعباد بالله قبل موضعه واستلمه قاله الدارمى وتقبيل الحجر موضع الشفة عليهم من غير صوت كما قاله الشافعى
وروى الفاكهى من طريق سعيد بن جبيرة قال اذا بلغت الركن فلاترفع بها صوتك تقبله النساء قال فى النسخ استنبأ

بعضهم من مشير وعيسة تقبيل
تقبيل من النبي صلى الله عليه

بعضهم من مشير وعيسة تقبيل كل من يتحقق التعظيم من آدمي وغيره ونقل عن الامام احمد انه سئل عن
آله وسلم وتقبيل قبره فلم يره باسا واستبعد بعض اتباعه صحة ذلك ونقل

ابن أبي الصيف الجاني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصنف وجزء الحديث وقبور الصالحين انتهى وفيه ان ذلك يحتاج الى تقبيل صحيح يدل على جواز ذلك والقياس على تقبيل اطهر الاسود الواردة الحديث الصحيح لا يصح ولو كان صحيحا لورده النقل عن سلف الامة وانهم واذا ليس فليس وكاد تقبيل القبور يبلغ ناصحا الى الوقوع في المحي والطرح في مهوى الشرك والبدعة ورواة هذا الحديث الخمسة بصريون وفيه التعديت والعنف والسؤال وآخرجه الترمذي والشافعي في الحج (عن عائشة رضى الله تعالى عنها ان اول شيء بدأ به حين قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) في حجة الوداع (انه توضأ ثم طاف) بابيت ولم يجل من حجه (ثم لم تكن) تلك القعدة التي فعلها صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم من الطواف وغيره (عمرة) نعرف من هذا ان ما ذهب اليه ابن عباس يخالف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وان امره صلى الله عليه وآله وسلم ان يقتضوا اجتهد فيجعلوا عمرة خاص بهم وان من اهل بالحج مفرد الا بضره الطواف بابيت كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم

الطبري والدارقطني من طر يق رفاع عن عبد الله بن دينار عنه قوله يوم الحج الاكبر يوم النحر انما سمى بذلك لان تمام اعمال الحج يكون فيه او اشارة بالاكبر الى الاكبر اعنى العمرة وقد استدل المصنف بهذه الآثار على كراهة الاحرام بالحج قبل أشهر الحج وقد روى مثل ذلك عن عثمان وقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين انه لا يصح الاحرام بالحج الا فيم وهو قول الشافعي وقد تقرر في الاصول ان قول الصحابي ليس بجميعه وليس في الباب الا أقوال صحابة الان يصح ما ذكرنا عن ابن عباس من قوله فان من سنة الحج الخ فان هذه الصيغة لها حكم الرفع وقد قدمنا في آخر باب المواقيت ما يدل على استحباب الاحرام من دورة الابل وظاهره عدم الفرق بين من يفارق دورة أهله قبل دخول أشهر الحج أو بعد دخولها الا انه بقوى المنع من الاحرام قيل أشهر الحج ان الله سبحانه شرب لاعمال الحج أشهر راحة لامة والاحرام عمل من أعمال الحج في ادعى انه يصح قبلها فعليه الدليل وقد اجمع العلماء على ان المراد بأشهر الحج ثلاثة اولها شوال لكن اختلفوا هل هي بكاملها او شهران وبعض الثالث فذهب الى الاول مالك وهو قول للشافعي وذهب غيرهما من العلماء الى الثاني ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليل من ذي الحجة وهل يدخل يوم النحر أو لا فقال أحمد وأبو حنيفة نعم وقال الشافعي في الشهر والمصنف عنه لا وقال بعض اتباعه نزع من ذي الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلته وهو شاذ ورد على من أخرج يوم النحر من أشهر الحج قوله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر هذا يوم الحج الاكبر كما في حديث ابن عمر المذكور في الباب

(باب جواز العمرة في جميع السنة)

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عمرة في رمضان تعدل حجة واه الجماعة الا الترمذي لكنه له من حديث أم معتل وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر أربعة احدى في رجب رواه الترمذي وصححه وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر عشرين مرة في ذي القعدة وعمرة في شوال رواه أبو داود وعن علي رضى الله عنه قال في كل شهر عمرة واه الشافعي حديث أم معتل أخرجه أيضا النسائي من طر يق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بني أسد يقال لها أم معتل قالت أردت الحج فاعتل بعيري فأسأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعتمرى في شهر رمضان فان عمرة في رمضان تعدل حجة وقد اختلف في اسناده فرواه مالك عن يحيى عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال جاءت امرأة فذكره مرسل رواه النسائي أيضا من طر يق هامة بن عمرو وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معتل

ورواه وبذلك احتج عروة (تم حج أبو بكر وعمر رضى الله عنهما مثله) أي فكان أول شيء بدأ به الطواف ثم لم تكن عمرة وفي الفتح تفصيل ذلك ورواه هذا الحديث ما بين مصري ومذهبي وفيه التحديد والاختيار بالافراد والعنفنة

والذكر وأخرجه مسلم في الصحيح (عن ابن عمر رضي الله عنهما حديث طواف النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقدم فريما وزاد في هذه الرواية أنه كان يصعد سبعين بعد الطواف) أي يصلي ١٨٣ ركنين سنة الطواف (ثم يطوف بين

الصفا والمروة) أي يسعى بينهما (عن ابن عباس رضي الله عنهما

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر وهو يطوف بالكعبة بالناس ربطه إلى انسان بسير ما يقبض من الجملد والقصد الشق طولا (أو بضمط أو بشئ غير ذلك) كسديل ونحوه وكان الراوي يضبط ذلك فلذا شئت (فتطعمه

النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيده) لأنه لم يمكن إزالة هذا المنكر الا بتطعمه (ثم قال)

للتائمه (قد بيده) بضم التاء واسكان الدال قبل وظاهره ان

المقود كان ضريبا وأجيب باحتمال ان يكون المعنى آخر

قال الحافظ ابن حجر لم أقف على تسمية هذين الرجلين صريحا

الان في الطبراني ما يفهم منه انهما بشر وابنه طلق واغرب

المنكر ما في فقال قبل اسم الرجل المتود هو فواب ضد العقاب

انتهى ولم أر ذلك لغيره ولا أدري من أين اخذه انتهى واسعد

بهذا الحديث البخاري على اباحة الكلام بالخبر في الطواف وقد

استحب الشافعية طوافه انه لا يتكلم الا بكلام الله تعالى وانه

يجوز الكلام في الطواف ولا يبطل ولا يكره لكن الانضال

فكره الان يكون كلاما في خير كالحج وعرف أو من غير منكر

ورواه أبو داود من طريق ابراهيم بن هاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول مروان عن أم معقل ويجمع بين الروايتين بتعدد الواقعة وأما حديث ابن عباس فقد قدمنا في باب المواقيت ما يخالفه وحديث عائشة سكنت عنه أبو داود ورجال اسناده رجال الصحيح وحديث علي أخرجه البيهقي من طريق الشافعي باسناد صحيح قوله تعدل حجة فيه دليل على ان العمرة في رمضان تعدل حجة في الثواب لانها تقوم مقامها في استعاط الفرض للاجتماع على ان الاعتبار لا يجرى عن حج الفرض ونقل الترمذي عن اسحق بن راهويه ان معنى هذا الحديث نظير ما جاء ان قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وقال ابن العربي حديث العمرة هذا صحيح وهو فضل من الله ونعمة فقد أدركت العمرة منزلة الحج باضعا لرمضان اليها وقال ابن الجوزي فيه ان قواب العسل يزيد في زيادة شرف الوقت كما يزيد بحضور القلب وخصوص القصد قوله اعتمر اربعا قد تقدم الكلام في عدمه صلى الله عليه وآله وسلم والاختلاف في ذلك وقد وقع خلافه في الفضل العمرة في رمضان لهذا الحديث أو في شهر الحج لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتمر الا في رمضان ان العمرة في رمضان الغير الذي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل وأما في حقه ما ضعه فهو أفضل لانه فعله لا رد على أهل الجاهلية الذين كانوا يعنون من الاعتبار في أشهر الحج واحاديث الباب وما ورد في معناه مما تقدم تعدل على من وعمة العمرة في أشهر الحج واليه مذهب الجمهور وذهب الهادي إلى ان العمرة في أشهر الحج مكرهة وعلاؤ ذلك بانهم اشغل عن الحج في وقته وهذا من الغرائب التي يتعجب الناظر منها فان الشارع صلى الله عليه وآله وسلم انما جعل عمره كلها في أشهر الحج لا يطال ما كانت عليه الجاهلية من منع الاعتقاد فيها كما عرفت فما الذي سوغ مخالفة هذه الأدلة الصحيحة والبراهين الصريحة والجلأ إلى مخالفة الشارع وموافقة ما كانت عليه الجاهلية ويجوز كونهم اشغل عن أعمال الحج لا يصلح ما عاينوا لا يحسن نصه في مقابلة الأدلة الصحيحة وكيف يجعل ما عاينوا وقد اشغل بهم المصطفى في أيام الحج وأمر غيره بالاشتغال بها فيمنعهم من شغل لمن لم ير الحج أو ارادته وقدم مكة من أول شوال لا جرم من لم يشغل بعلم السنة المظهرة حتى الاشتغال يقع في مثل هذه المضائق التي هي السبب القتال والداء العضال وحكي في البحر عن الهادي انها تذكره في أيام التشريق قال أبو يوسف ويوم النحر قال أبو حنيفة ويوم عرفة

• (باب ما يصنع من أراد الاحرام من الغسل والتطيب ونزع الخيط وغيره) •

(عن ابن عباس رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الغسل والنماء والحائض تفتسل وتحمم وتغتسل في المناسك كلها غير ان الطواف بالبيت رواه أبو داود والترمذي

او تعلم جاهل أو جواب فتوى وعن ابراهيم بن نافع قال كنت طائفا في الطواف فكلمني في الترمذي من فروع الطواف حول البيت مثل الصلاة الا انكم تسلمون فيه فمن تسلم فيه فلا يتكلم بالخير وفي النسخة عن ابن عباس الطواف

بالميت صلاة فاقولوا به الكلام فليتبأدب الطائف بأداب الصلاة خاصة ما حضر القلب ملازم الادب في ظاهره وباطنه مستندعا بقلبه عظمه من بطوف بيته وليجنب الحديث فيما لا فائدة فيه لاسيما في محرم كعبه أو رغبة أو قدرونا

عن وهيب بن الورد قال كنت في الجرح تحت الميزاب فسمعت من تحت الاستار الى الله أشكو واليك يا جبريل ما ألقى من الناس من تفكيههم حولي في الكلام أخرجه الازرق وغيره قال ابن بطال في هذا الحديث انه يجوز للطائف فعل ما خف من الأفعال وتغيير ما رآه الطائف من المنكر وفيه الكلام في الأمور الواجبة والمستحبة والمباحة والمنذر ولا يحرم الكلام المباح الا ان الذكر أسلم وحكي ابن التين خلافا في كراهة الكلام المباح وعن مالك تقييد الكراهة بالطواف الواجب واختلفوا في القراءة فقال ابن المبارك ليس شيء أفضل من قراءة القرآن وفعله مجاهد واستحبه الشافعي وأبو ثور وقيد الكوفون بالسمر وروى عن عروة والحسن كراهته وعن عطاء ومالك انه محدث وعن مالك انه لا بأس به اذا أخفاه ولم يكثر منه قال ابن المنذر من أباح القرآن في البوادي والطرق ومنعه في الطواف لاجله (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحجاة التي أمره عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) سنة تسع من الهجرة ليحج بالناس (قبل حجة الوداع

هو عن عائشة قالت كنت أطيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند احرامه بأطيب ما وجد وفي رواية كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد ان يحرم تطيب بأطيب ما يجد ثم أرى ويص الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك أخرجهما حديث ابن عباس في اسناده خفيف ابن عبد الرحمن الحراني كنيته أبو عون قال المنذري وقد ضعفه غيره واحد وقال في التقرير صدوق سي الحفظ خاط باخرة وروى بالاربعة وقد استدلل المصنف به في الحديث على انه شرع للحرم لاغتسال عنه ابتداء الاحرام وهو محتمل لامكان أن يكون الغسل لاجل قدور الحوض ولكن في الباب أحاديث تدل على مشروعية الغسل للاحرام وقد تقدمت في أبواب الغسل فليرجع اليها قوله عند احرامه أي في وقت احرامه وللنساء حين أراد ان يحرم وفي البخاري لحرامه ولحله قوله ويص بالواحدة المكسورة وبعدها تحتية ساكنة وآخره صاده حلة وهو البرقي وقال الامام علي بن الوبيص زيادة على البرقي وان المزاوية الثلاث وأنه يدل على وجود عين فاقعة لا الريح واستدل بالحديث على استحباب التطيب عند اعادة الاحرام ولوقفت رأيته عند الاحرام وعلى انه لا يضر بقاؤه تحتية ولونه وانما الحرم ابتداء بعد الاحرام قال في الفتح وهو قول الجمهور وذهب ابن عمر ومالك ومحمد بن الحسن والزهري وبعض أصحاب الشافعي ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناسخ والمؤيد بالله وأبو طالب الى انه لا يجوز التطيب عند الاحرام واختلفوا هل هو محرم او مكروه وهل تلزم التقدية أولا واستدلوا على عدم الجواز بأدلة منها ما وقع عند البخاري وغيره بالفاظ ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرمًا والطواف الجماع ومن لازمه الغسل بعده فهذا يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم اغتسل بعد ان تطيب وأجيب عن هذا بما في البخاري أيضا بالفاظ ثم أصبح محرمًا يفضح طيبا وهو ظاهر في ان نضح الطيب وظهوره وان تحتية كان في حال احرامه ودعوى بعضهم ان فيه تقدما وتأخرا والتقدير طاف على نسائه يفضح طيبا ثم أصبح محرمًا خلافا للظاهر ويرده قول عائشة المذكور ثم أرى ويص الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك وفي رواية لها ثم أراء في رأسه ولحيته بعد ذلك وفي رواية للنسائي وابن حبان رأيت الطيب في مفرقة بعد ثلاث وهو محرم وفي رواية متفق عليها كافي أنظر الى ويص الطيب في مفرقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أيام وسلم ويص المسك وسيأتي ذلك في باب منع الحرم من ابتداء الطيب ومن أدلتهم فيه صلى الله عليه وآله وسلم عن النوب الذي مسه الورس والزعفران كما سيأتي في أبواب ما يتخذه الحرم وأجيب بأن تحريم الطيب على من قد صار محرمًا بجميع عليه والزراع انما هو في التطيب عند اعادة الاحرام واستمر آثاره لا ابتداءه ومنها أمره صلى الله عليه وآله وسلم لا عرابي بنزع المنطقة وغسلها عن الخلق وهو متفق عليه ويوجب عنه غسل الجواب

يوم النحر يعني في جملة (رط) وهو ما دون العشر من الرجال وقيل الى الاربعين ولا تكون فيهم عن امرأة (بوزن) أي يعلم الرط أو أبو هريرة على الالتفات (في الناس) حين نزل قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا

المسجد الحرام الآية والمراد به الحرم كله (ألا يجمع بعد) هذا العام مشترك ولا يطوف بالبيت عريان) واحتج بهم هذا الشافعي ومالك وأحمد في رواية عنه على اشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة عليه الجهور والمخالف في ذلك الحنفية وأحمد في رواية حيث جوزاه للعاري وقالوا من طاف عريانا عاد ما دام بمكة فان خرج لمصدم والصواب هو الاول (عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة فطاف) بالبيت للقدم (وسعى بين الصفا والمروة ولم يقرب الكعبة بعد طوافه) هذا (مباح حتى يرجع من عرفة) خشيعة

عن الذي قبله ولا يخفى ان غاية هذه الذين المدينين تحريم لبس ماسه الطيب ومحل النزاع تطيب البدن واكثه سبحانه في باب ما يمنع من احرام في قص امره الى الله عليه وآله ولم لمن سأل عنه يغسل الملوخ عن بدنه وسياح الجواب عنه وقد اجاب عن حديث الباب المهلب وأبو الحسن بن القصار وأبو النرج من المسالك بان ذلك من خدائعه ويرد ما أخرجه أبو داود وابن أبي شيبة عن عائشة قالت كنا ننضح وجوهنا بالسك الطيب قبل ان نحرم ثم نحرم فنحرق ويسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينهانا وهو يريح في بقاعين الطيب وفي عدم اختصاصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وسياح الحديث في باب منع المحرم من ابتداء الطيب قال في الفتح ولا يقال ان ذلك خاص بالنساء لانهم اجمعوا على ان النساء والرجال سواء في تحريم استعمال الطيب اذا كانوا محرمين وقال بعضهم كان ذلك طيبا وانحة لما رفع في رواية عن عائشة بطيب لا يشبه طيبهم قال بعض رواه يعني لا بد له ان يخرجه الله تعالى به ما تقدم في الذي قبله وأيضا المراد بقوله الا بلبس طيبكم اي اطيب منه كجديد على ذلك ما عند مسلم عنها باللفظ طيب فيمسك رقي أخرى له عنها كذا انظر الى وجوب المسك وأوضح من ذلك قولها في حديث الباب باطيب ما تجدوا لهم جوابات أخر غير الحنفية فتركتها أولى والخبر ان المحرم من اطيب على المحرم هو ما تطيب به ابتداء بعد احرامه لا ما فعله عند ارافة الاحرام وبقي أثره لو ناول ربحا ولا يصح ان يقال لا يجوز استعمال الطيب لما على عدم جواز استعماله للباس لان استعماله للباس ليس بخلاف استعماله الطيب فليست بطيب سنا استواءهما فهو في قياس في مقابلة النهر وهو فاسد الاعتبار (وعن ابن عمر في حديث لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ويجوز

أحدكم ان يزار وردا من عشرين قال يجمع بينهما فيلبس خنيزر ودية طعمهما ما دخل من الكعبة من رواد أحد) هذا الحديث ذكره صاحب المذهب عن ابن عمر قال لما طاف كانه أخذ من كلام ابن المنذر فانه ذكره كذلك بغير اسناد وقد بيض له المنذري والادوي في الكلام على المذهب وهم من عزاه الى الترمذي وقد عزاه المصنف الى أحد قال في مجمع الزوائد أخرجه الطبراني في الاوسط واسناده حسن وهو يعض الظاهر للجماعة

فاسد الاعتبار (وعن ابن عمر في حديث لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ويجوز أحدكم ان يزار وردا من عشرين قال يجمع بينهما فيلبس خنيزر ودية طعمهما ما دخل من الكعبة من رواد أحد) هذا الحديث ذكره صاحب المذهب عن ابن عمر قال لما طاف كانه أخذ من كلام ابن المنذر فانه ذكره كذلك بغير اسناد وقد بيض له المنذري والادوي في الكلام على المذهب وهم من عزاه الى الترمذي وقد عزاه المصنف الى أحد قال في مجمع الزوائد أخرجه الطبراني في الاوسط واسناده حسن وهو يعض الظاهر للجماعة

في الاسلام فهي حق لال العباس ايدوا في الحديث دليل على وجوب المبيت يعني في البساتي الثلاث لغير معدود ركاهل السقاية الان ينفق في ثاني أيامها فيسقط مبيت الثالثة والمراد معظم الليل كالجوف لا يبيت بمكان لا يبعث الابعية معظم الليل فيجب بتركه دم وفي ترك مبيت الليلة الواحدة قدم واللبتين مبدان من طعام أما أهل السقاية ولو كانوا غريبا سيبين والرعاء فلهم ترك المبيت من غير دم لانه صلى الله عليه وآله وسلم رخص للعباس ولرعاء الابل كإرواء الترمذي وقال حسن صحيح وقال الحنفية المبيت يعني سنة لانه لو كان واجبا لما رخص في تركه

لاهل السقاية وأجابوا عن قول الشافعية لولا أنه واجب لما احتاج الى اذن بان مخالفة السنة عندهم كالبحايب اجد اخصوا
 اذا انضم اليه الانفراد عن جميع الناس مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذن لاسقاط الاساقفة لكانت بسبب عدم
 موافقته صلى الله عليه وآله وسلم لما فيه من اظهار مخالفة المستمرة لسوء الادب اذ انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يبيت في
 ابيات أيام التشرى بق وقال الحافظ الرباني محمد بن علي الشوكاني قد ثبت المبيت في من فعله صلى الله عليه وآله وسلم الوقوع
 بينا لجمال القرآن والسنة فاذا ذلك ١٨٦ فربضته ويؤيده ما ثبت من ترخيصه للرعاة في البيوترة فان

الترخيص لهم يدل على انه عزيمة
 على غيرهم وهكذا ترخيصه صلى
 الله عليه وآله وسلم للعباس فانه
 يدل على انه عزيمة على غيره وبذلك
 تنبأ كذا الفرضية وأما إيجاب
 الدم بتركه أو المند بتركه ليلته
 أو المدين بتركه ليلته فقد
 عرفنا ان إيجاب مثل هذا
 في المناسك من التقول على
 الشرع بما لم يقل انتهى كذا
 ذكره في السيل (عن ابن
 عباس رضي الله عنهما ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم جاء الى السقاية) التي يقي
 بها الماء في الموسم وغيره
 (فأستقى) أي طلب الشراب
 (فقال العباس) لولده (افضل
 اذهب الى أمك) أم الفضل لبابة
 بنت الحارث الهلالية وهي والدة
 عبد الله أيضا (فأنت رسول الله
 صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم
 بشراب من عندها فقال) صلى
 الله عليه وآله وسلم (استقي قال
 يا رسول الله انهم يجوعون أيديهم
 فيه) وفي رواية الطبري من
 طريق يزيد بن أبي زياد عن

كلهم كما سيأتي في باب ما يتجنبه المحرم من اللباس وهو أيضا متفق على بعض ما فيه من
 حديث ابن عباس وفيه دليل على انه يجوز للعمر لبس الأزار والرداء والعلمين وفي
 البخاري من حديث ابن عباس قال انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة
 بعد ما ترجل وادهن ولبس ازور وادهم وأصحابه لم يشع عن شيء من الأردية والأزار
 لبس الا المزعفرات التي تردع على الجملتين وأما طعنها ما أسقن من الكعبين الكعبان
 هما العظمان الساتان عندهما من الساق واقدم وهذا هو المعروف عند أهل اللغة
 واستدل به على اشتراط القطع خلافا للشموعين أحمد فانه أجاز لبس الخفين من غير
 قطع واستدل على ذلك بحديث ابن عباس الآتي في باب ما يتجنبه المحرم من اللباس
 بالفظ ومن لم يجد خفين فلبس خفين ويجاب عنه بان حل المظان على المقيدين لازم وهو
 من جملة التماسك فيه وأجاب الحنفية بوجوب أن لا يتركه ليلته في ذكر بعضه اعتمد كحديث
 بن عباس (وعن ابن عمر قال يداؤكم هذه التي تسكتون على رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فيها مأثر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامن عند المسجد ويعني مسجد
 ذي الحليفة متفق عليه وفي لفظ ما أهل الامن عند الشجرة حين قام به به يره أخرج
 للبخاري ابن عمر كان اذا أراد الخروج الى مكة ادهن يدهن لبس الارض طيب ثم
 يأتي مسجد ذي الحليفة فيصلي ثم يركب فاذا استوت به راحلته فاقفة أحرم ثم قال هكذا
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم صلى الظهر ثم ركب راحلته فلما علا على جبل البسدا أهل رواء أبوداود وعن جابر
 ان هلال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذي الحليفة حين استوت به راحلته
 رواء البخاري وقال رواء أنس وان عباس وعنه سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس عجا
 لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أهله فقال اني لعلم الناس بذلك
 انما كانت منه حجة واحدة فمن ههنا الاختلاف واخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 حاجبا فلما صلى في مسجد بني الحليفة تركت فيه أوجب في مجلسه فأهل بالحج حين فرغ من

وكرعته

هكره في هذا الحديث ان العباس قال له ان هذا قد مرث أفلا أقدم من يقول قال لا ولكن

اسقوفه مما تنسب منه الناس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم نواذها وارشاد الى ان الاصل الطهارة والظفافة حتى يقتق
 أو يظن ما يحتاج الى الاصل لتناوله صلى الله عليه وآله وسلم من الشراب الذي غسست فيه الأيدي (استقي) زاد أبو علي بن السكن
 في روايته فنار له العباس الدلو (فشرب منه) زاد الطبري فذاقه فقطب ثم دعا عافا فسكره ثم قال اذا اشتد نبيذكم فأكسروه
 بالماء ثم قطب به صلى الله عليه وآله وسلم منه انما كان ليوضه فقط وكسره بالماء لم يوجب عليه وعرف به ما جف من المطلوب

شربه اذ ذلك وعنده مسلم من طريق بكر بن عبد الله المزني قال كنت جالساً مع ابن عباس فقال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخافه اسامة فاستقى فأتياه باء من نبيذ فثرب وسقى فضله اسامة وقال احبتم كذا فامسنعوا ثم أتى زمزم وهم يسقون الناس (ويملون فيها) أي يمزجون منها (فقال اعملوا فانكم على عمل صالح ثم قال لولان تعذبوا) مبنياً للامعول أي لولان يجتمع عليكم الناس اذ ارأوني قد علمت لرغبتهم في الاقتداء بي فيغلبوكم بالمكثرة (الزلات) عن راحتي (حتى) تضع الحبل على هذه يعني صلى الله عليه وآله وسلم (عاقته وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم بقوله هذه (الى

١٨٧

صلى الله

ركبته فسمع ذلك منه أقوام فخطوا عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل فادرك ذلك منه أقوام فخطوا عنه وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فسمعوه حين استقلت به ناقته ثم قالوا انما أهل حين استقلت به ناقته ثم مضى فلما علا على شرف البيداء أهل فادرك ذلك أقوام فقالوا انما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين علا على شرف البيداء وإيم الله لقد أوجب في مصلا وأهل حين استقلت به راحلته وأهل حين علا شرف البيداء رواه أحد وأبو داود وابنية الخمسة منه مختصر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل في دبر الصلاة حديث أنس الذي عزمه المصنف الى أبي داود أخرجه أيضاً النسائي وسكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسنادهم رجال الصحيح الأشعث بن عبد الملك الحراني وهو ثقة وحديث ابن عباس الذي رواه عنه سعيد بن جبير في اسناده خصف بن عبد الرحمن الحراني وهو ضعيف ومحمد بن اسحق ولكنه صرح بالتحديث وقد أخرجه الحاکم من طريق آخر عن عطاء عن ابن عباس وأخرج أيضاً أخرجه الخمسة من حديثه مختصراً قوله يداؤكم البيداء هذه فوق هالي ذي الحليفة كان معد من الوادي قاله أبو عبيد البكري وغيره وكان ابن عمر إذ قيل له الا حرام من البيداء أنكر ذلك وقال البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعنى بقولكم أهل أهل منها وانما أهل من مسجد ذي الحليفة وهو يشير الى قول ابن عباس عند البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم ركب راحلته حتى استوت على البيداء أهل والى حديث أنس المذكور في الباب والتكذيب المذكور المار به الاخبار عن الشيء على خلاف الواقع وان لم يقع على وجه العمدة قولنا ادهن بهن ليست له راحلة طيبة فيه جواز الادهان بالادهان التي ليست لها راحلة طيبة وقد ثبت من حديث ابن عباس عند البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادهن ولم يشبهه عن الدهن قال ابن المنذر أجمع العلماء على ان للحمر ان يأكل الزيت والشحم والشحرج وان يستعمل ذلك في جميع بدنه رأسه وجليته وأرجوه على ان الطبيب لا يجوز استعماله في بدنه وفروا بين الطبيب والزيت في هذا فقياس كون الحرم ممنوعاً من استعماله الطبيب في رأسه ان يساح له استعمال الزيت في رأسه وقد تقدم الكلام في الطبيب قوله على حبل البيداء بالحلم

العمامة لا يجوز على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا على له تناول لان العباس أحد سدقاته نزع من ذلك وقد ثرب منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي من ابن عباس (رضي الله عنه) ما قال سقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زمزم فنثرب وهو قائم فيه الرخصة في الثرب قائماً واستحباب الثرب من ماء زمزم قال ابن المنير وكان عنوانه عن حسن العهد وكمال الشرف فان العرب اعتمدت الحنين الى منازل الاحبة وهو ارد أهل المودة وزمزم هو منزل أهل البيت فالحرم يترق عليها والمتعاطش اليها قد أقام شعار الرحمة وأحسن العهد للاحبة ولهذا جعل التطلع منها علامة فارقة بين الايمان والنفاق ولله

دراقاتيل
وقال آخر
وقال آخر

وطائفي بالماء الاذكرا * لما به أهل الحديث نزول
يقولون ملح ما بخله آجن * أجل هو ملوح الى انقاب طيب

بالله قولوا انجيل مصر * ياتني عنه في غناه
برضيم العذب عنديت * معاني السهر بالوفاء
وروى الفاكهى وغيره عن ابن عباس صلوا في مصلى الاخير واشربوا من شراب الابرار قيل وما صل الاخير قال تحت
الميزاب قيل فما شرب الابرار قال

١٨٨

لا بقاء لها وقيل غير ذلك قال
ابن بطال وغيره أراد البخاري
ان الشرب من ماء زمزم من سفن
الحج ومن طائوس قال شرب
تبيد الينا من طعام الحج وعن
عطاة انه أدركته وان الرجل
ليشربه فيلحق شفته من حلاوته
وعن ابن جرير عن نافع ان ابن
عمر لم يكن يشرب من التبيد
في الحج وكأنه لم يثبت عنه ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
شرب منه لانه كان كثيرا لاتباع
للائمار وخشى ان يظن الناس
ان ذلك من طعام الحج كما قيل
من طائوس (وفد رواية عنه)
أى من عكرمة مولى ابن عباس
انه ما كان يومئذ أى يوم سقاه ابن
عباس من ماء زمزم (الاراكبا
على بهير) ولابن ماجه من
هذا الوجه خلف عكرمة بالله
فأفعل أى ما شرب من ماء زمزم
فقال لانه كان راكبا لكن عند
أبي داود من رواية عكرمة عن
ابن عباس أفاخ فصلى ركعتين
فقلع شربه كان بعد ذلك من ماء
زمزم ولعل عكرمة انما أنكر

المهملة هو الرمل المستطيل وهو المراد بقوله في الرواية الاخرى على شرف البيداء
واشرف المكان العالمى قوله فن هناك اختلوا الخ هذا الحديث نزول به الاشكال
ويجمع بين الروايات المختلفة بما فيه فيكون نروعه صلى الله عليه وآله وسلم في الاهلال
بعد الفراغ من صلواته بعد ذى الحليفة في مجلسه قبل ان يركب فنقل عنه من سبعة
بهمل هذا لان أهل بذلك المكان ثم أهل لما ساقته به راحلته فظن من سمع اهلاله عند
ذلك انه شرع فيه في ذلك الوقت لانه لم يسمع اهلاله بالمجد فقال انما أهل حين استقأت
به راحلته ثم روى كذلك من سبعة بهمل على شرف البيداء وهذا يدل على ان الانضال من
كان ميقنا هذا الحليفة ان بهمل في مسجدها بعد فراغه من الصلاة ويكره الاهلال عند
ان يركب على راحلته وعند ابن جرير شرف البيداء قال في الفتح وقد اتفق فقهاء الامصار
على جواز جميع ذلك وانما الخلاف في الافضل

• (باب الاشتراط في الاحرام) •

(عن ابن عباس ان ضباعة بنت الزبير قالت يا رسول الله انى اسراء فميلة واتى أربد الحج
فكيف تأمرنى هل فقال أهلى واشترطى انى على حيث حبستنى قال فادركت رواه
الجماعة الا البخارى واللفظ انى فى رواية وقال فان لك على ربك ما استفتيت وعن عائشة
قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها اهلان
أردت الحج قالت والله ما أجدى الاوجه فقال لها احجى واشترطى وقولى اللهم محلى
حيث حبستنى وكانت تحت المقداد بن الاسود فتنق عليه وعن عكرمة عن ضباعة
بنت الزبير بن عبد المطلب قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احرمى وقولى ان
محلى حيث حبستنى فان حبست أو مرضت فقد رحلت من ذلك بشرط على ربك عز وجل
رواه أحمد) حديث عكرمة أخرجه أيضا ابن خزيمة وفي الباب عن أنس عند البيهقي وعن
جابر عند دوعن ابن مسعود وأبو سلمة عنده أيضا وعن أم سلمة عند أحمد والطبراني في
الكبير وفي استماده ابن اسحق ولكنه منه صرح بالتحديث وثيقة رجاله رجال الصحيح وعن
ابن عمر عند الطبراني في الكبير وفيه على بن عاصم وهو ضعيف قال العجلي روى عن

شربة قائما عليه لم يكن ثبت عن علي عند البخارى انه صلى الله عليه وآله وسلم شرب قائما فيجمل
على بيان الجواز فالله في الفتح وأخرجه أيضا في الاثرية وكذا الترمذى (عن عائشة رضيت الله عنها انها سألتها ابن خنساء عروة
ابن الزبير بن العوام) عن قول الله عز وجل ان الله تعالى والمرءة من شما بالله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف
بهما) وهم اجبالا الهى اللذان يسمى من أحدهما الى الآخر والصلة في الاصل جمع صفات وهى الصخرة والحجر والامس والمروة
في الاصل حجر أبض براق (قال ذو الله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة) اذمه ومهالان الهى ليس بواجب

لانها دلت على رفع الجناح وهو الاثم عن فاعله وذلك يدل على اباحته ولو كان واجبا لما قيل فيه مثل هذا فارتدت عليه عائشة
حيث (قالت بسماعا قالت يا بن أخي) اسماء (ان هذه) الآية (لو كانت كما أولتم عليه) من الاباحة (كانت لاجتماع عليه أن
لا يطوف بها) فانما كانت حادثة تدل على رفع الاثم عن تاركه وذلك حكمة من الاباحة فلا يمكن في الآية نص على الوجوب ولا
عدمه ثم بينت عائشة ان الاقضية في الآية على نفي الاثم لسبب خاص فقالت (ولكنها) أي الآية (أثارت في الانصار)
الاوس والمزرج (كانوا قبل ان يسلموا يولون) أي يجهون (للمناة) ١٨٩ الطائفة) غير منصرف للعبادة

والثالث وسمت منذ لان
النساء كانت تحب أي تزيق
عندها وهي اسم صنم كان في
الجاهلية والطائفة صفة
السلامة لمناق (لني كانوا يعبدونها
عند المشال) بضم الميم وفتح الشين
وتشديد اللام ثنية مشرفة على
قديس زاد سفيان عن الزهري
بالمشال من قديس أخرجه مسلم
وكان لغوهم صنمان بالصفا
اساف وبالرواة نائلة وقيل انها
كانا رجلا وامراة تزنا داخل
الكعبة فذبحهما الله تعالى
بحرين فصبا عند الكعبة
فخيل على الصنا والمروة ليعتبر
الناس بما وبعظوا ثم حوّلها
قصي بن كلاب فجعل أحدهما
ملاصق الكعبة والآخر

ابن عباس قصة ضباعة بأبيها ثمانية جدار انتهى وقد غلط الأصملي غلطا فاحشا فقال
انه لا يثبت في الاشتراط حديثه ~~وكانه~~ ذهل عنافي الصحيحين وقال الشافعي لو ثبت
حديث عائشة في الاستتفان لم أعده الى غيره لانه لا يحتمل عندي خلاف ما ثبت عن
رسول الله قال البيهقي قد ثبت هذا الحديث من أوجه قوله ضباعة بضم المعجمة بعدها
موحدة قال الشافعي كذا فيهم أم حكيم وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبوها
الزبير بن عبد المطلب بن هاشم وهم الغزالي فقال الأسلمية وثقة به الزهري وقال
صوابه الهاشمية قوله محلي بفتح الميم وكسر الهمزة أي مكان احداثي وأحدث الباب
تدل على ان من اشترط هذا الاشتراط ثم عرض له ما يحبس عنه عن الحج جازله التحال وانه
لا يجوز التحال مع عدم الاشتراط وبه قال جماعة من الصحابة منهم علي وابن مسعود وعمر
وجامعة من التابعين واليه ذهب أحمد وابو بصير وأبو ثور وهو المصنع للشافعي كما قال
الغزوي وقال أبو حنيفة ومالك وبعض التابعين واليه ذهب الهادي انه لا يصح الاشتراط
وهو مروى عن ابن عمر قال البيهقي لو باع ابن عمر حديث ضباعة لقال به ولينكر
الاشتراط كالم ينكره أبو الهيثم وقد اعتذرنا عن هذه الأحاديث بانها قصة عين وانما
مخصوصة بضباعة وهو يتنزل على الخلاف المشهور في الأصول في خطابه صلى الله عليه
وآله وسلم لو ادهل يكون غيره فيه ثم لم لا وادعى بعضهم ان الاشتراط منسوخ روى
ذلك عن ابن عباس لكن باسناد فيه الحسن بن عمار وهو تركه وادعى بعض انه لم
يثبت وقد تقدم الجواب عليه

• (باب التخيير بين القمع والافراد والقران وبين أنضاهما) •

(عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد منكم ان
يحل بحج وعمرة فليقل ومن أراد ان يهل بحج فليقل ومن أراد ان يهل بعمرة فليقل قالت
وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج وأهل به فاس معه وأهل بعمرة فاس بالعمرة
والحج وأهل فاس بعمرة وكنت فيمن أهل بعمرة فنتق عليه • وعن عمران بن حصين
قال نزلت آية الذمة في كتاب الله تعالى فنهلناها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سنة في آياتهم من أحرم لمناقم يظف بين الصنا والمروة فلما أسأوا أي الانصار سالوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن ذلك أي عن الطواف بهما قالوا يا رسول الله انما كنا نخرج ان يطوف بين الصنا والمروة فأنزل الله تعالى ان الصنا والمروة
من شعائر الله الآية الى آخرها فذهب ان الحكم في التعبير بذلك في الآية مطابقة لجواب السائلين لانهم يؤمنون
كأنهم كانوا يعلمون ذلك في الجاهلية انه يستقر في الاسلام فخرج الجواب مطابقة لسؤالهم وأما الوجوب فيستفاد من دليل
آخر وقد يكون الفعل واجبا ويعتقد المعقدا انه من إيقاعه على صفة مخصوصة كعبادة صلاطة مثلا فظن انه

لا يجوز رفعها عند الغروب فسد آل نفعه بل في جوابه لاجتناح عليه ان صلحتم في هذا الوقت فالجواب صحيح ولا يستلزم ذلك
 الوجوب ولا يلزم من نفي الاثم عن الفاعل نفي الاثم عن التارك فلو كان المراد مطلق الاباحة انفي الاثم عن التارك (نقلت عائشة
 رضي الله عنها وقد سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بينهم) أي بين الصفا والمروة قال الحافظ وقول عائشة
 من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بين الصفا والمروة أي فرضه بالسنة وليس المراد اني فرضته ما يؤيد به ما في مسلم
 من حديثها والعمري ما أتم الله حج من ١٩٠ لم يطف بين الصفا والمروة واستدل البيهقي وابن عبد البر والنوري

وغيرهم على ذلك أيضا بكونه
 صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يسمى بينهم ما في حقه وعمرته وقال
 خذوا عني مناسككم (فليس
 لاحد أن يترك الطواف بينهم)
 وهو ركن عند الجمهور
 والشافعية والمالكية والحنابلة
 وقال الحنفية واجب يصح
 الحج بدونه ويجزئ بالدم وبه قال
 الثوري في التام في العماد
 وبه قال عطاء وعنه انه سنة
 لا يجب تركه شيء وبه قال أنس
 وأغرب ابن العربي في الحكي
 الاجماع على ان السعي ركن في
 العمرة وانما الاختلاف في
 الحج واحتج ابن المذركي بالوجوب
 بحديث صفة بنت شيبه عن
 حبيبة وهي إحدى نساء بني عبد
 المدار قالت دخلت مع نسوة
 من قريش دار أبي الحسين
 فראيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يسمى وان منزرا يندور
 من شدة السعي وسعته يقول
 اسمعوا فان الله كتب عليكم
 السعي أخرجه الشافعي وأحمد
 وغيرهما وفي اسناد هذا الحديث

ولم ينزل قرآن يحرمه ولم ينه عن احق مات متفق عليه ولا حدود مسلم نزلت آية المنة في
 كتاب الله تعالى بمعنى متعة الحج وأمرناهم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم ينزل آية
 تنسخ آية متعة الحج ولم ينه عن احق مات وعن عبد الله بن شقيق ان عليا كان يصلي
 بالمنة وعثمان ينهايهم افعال كلمة فقال علي لقد علمت اننا نمتع بامع رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فقال عثمان أجل ولا تكا كذا فنعين ورواه أحمد ومسلم وعن ابن عباس
 قال أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعمره وأهل أصحابه بالحج فلم يحل النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ولا من ساق الهدى من أصحابه وحل قيمتهم ورواه أحمد ومسلم وفي رواية
 قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك وأول من نهي
 عنهم معاوية ورواه أحمد والترمذي والرواية الأخرى حسنها الترمذي قوله فقال من أراد
 منكم ان يهل المنية الاذن منه صلى الله عليه وآله وسلم بالحج افرادا او قرانا وقتما
 والافراد هو الاهلال بالحج وحده والاعتقار به هذا الفرع من أفعال الحج بان شاء ولا
 خلاف في جوازه والثران هو الاهلال بالحج والعمره معا وهو أيضا متفق على جوازه
 والاهلال بالعمره ثم يدخل عليه الحج أو عكسه وهذا يختلف فيه والفتع هو الاعتقار في
 أشهر الحج ثم العمل من تلك العمره والاهلال بالحج في تلك السنة ويطلق الفتع في عرف
 الساف على القران قال ابن عبد البر ومن الفتع أيضا التران ومن الفتع أيضا فتح الحج
 الى العمره انتهى وقد حكى الثوري في شرح مسلم الاجماع على جواز الانواع الثلاثة
 وتأول ما ورد من النهي عن الفتع عن بعض العمامة قوله وأهل رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بالحج احتج به من قال كان حجه صلى الله عليه وآله وسلم فردا وأجيب بأنه
 لا يلزم من اهلال بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمره وأعلم انه قد اختلف في حجه صلى
 الله عليه وآله وسلم هل كان قرانا أو قتما أو افرادا وقد اختلفت الاحاديث في ذلك فروى
 انه حج قرانا من جهة جماعة من الصحابة منهم ابن عمر عند الشيخين وعنده مسلم
 وعائشة عندهما أيضا وعنه أحمد ابى داود وعنه مالك في الموطأ وأبو جابر عند الترمذي
 وابن عباس عن أبي داود وعمر بن الخطاب عند البخاري وسيأتي والبراء بن عازب عند أبي

داود

عبد الله بن المؤمل وفيه ضعف ومن ثم قال ابن المذركي ثبت فهو حجة في الوجوب وله طريق أخرى
 في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس قال في الفتع اذا انضمت الى الاولى قويت قال واختلف على صفة بنت شيبه في
 اسم الصحابة التي أخبرتم به ويجوز ان تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند الدارقطني عنهم الخبر بن نسوة من بني عبد المدار
 فلا يضره الاختلاف والعمدة في الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم انتهى قال في نيل الاوطار قال
 وأظهر من هذا في الدلالة على الوجوب حديث مسلم ما أتم الله حج امرئ ولا عمرئ لم يطف بين الصفا والمروة وقوله صلى الله عليه

وآله وسلم خذوا عني مناسككم وقوله بحجوا كآراء عتوني أجمع بسنة لزوم وجوب كل فعل أدخله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه الآ
 ما خصه دليل فمن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك وهذه كلمة فاعلمك بما لاحظت في جميع
 الأبحاث التي سطر بك انتهت في (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طاف الطواف
 الأول طواف القدوم وكذا الركن (خب ثلاثاً) أي رمل وهو المشي مع تقارب الخطأ) ومنه (أربعاً) من غير رمل (وكان
 ي) جهده بان يسرع فوق الرمل (بطن المسبل) أي المكان الذي ١٩١
 يجتمع فيه السبل ولم يبق اليوم
 بطن المسبل لأن السبل

كسبه في حبه يدنو من
 المسبل الأخضر الملقى بجدار
 المسجد قد رسمه أذرع حتى
 يقابل الملبأ الأخضر من الذين
 أحدهما يجدار المسجد
 والآخر يجدار العباس ثم عني
 على هيئة (إذا طاف بين الصفا
 والمروة) يقبل ذلك ذاهباً
 وراجعاً وفي رواية أخرى عنه
 رضى الله عنه عند البخاري بأنه
 قدم النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم مكة فطاف بالبيت أي
 سبعاً صلى ركعتين خلف المقام
 أي سنة الطواف ثم سعى بين
 الصفا والمروة أي سبعاً يعني
 يبدأ بالصفا ويختم بالمروة بحسب
 الذهاب من الصفا والعود
 من المروة مرة ثانية قال النووي
 في الإيضاح وهذا هو المذهب
 الصحيح الذي قطع به جماهير
 العلماء من الشافعية وغيرهم
 وعليه عمل الناس في الأمانة
 المتقدمة والمتأخرة وذهب
 جماعة من الشافعية إلى أنه
 بحسب الذهاب والعود مرة

داود وسأقي وعلى عند النسائي وعنه عند الشيخين وسأقي وعمران بن حصين عند مسلم
 وأبو قتادة عند الدارقطني قال ابن القيم وله طرق صحيحة وسراقة بن مالك عند أحمد
 وسأقي ورجال أسنده ثقات وأبو طهمة الأنصاري عند أحمد وابن ماجه وفي أسنده
 الخياط بن رطاة والهرماس بن زياد الباهلي عند أحمد أيضاً وابن أبي أوفى عند البزار أسند
 صحيح وأبو عبد الله البزار وجابر بن عبد الله عند أحمد وفيه الخياط بن رطاة وأم سلمة
 عنده أيضاً وحفصة عند الشيخين وسعد بن أبي وقاص عند النسائي والترمذي وصححه
 وأنس عند الشيخين وسأقي وأما نسخة ما نروى عن عائشة وابن عمر عند الشيخين وسأقي
 وعلى وعثمان عند مسلم وأحمد كافي الباب وابن عباس عند أحمد والترمذي كافي الباب
 أيضاً وسعد بن أبي وقاص كما سألني وأما نسخة أفراد أخرى عن عائشة كافي حديث الباب
 ونها عند البخاري كما سألني وعن ابن عمر عند أحمد ومسلم كما سألني أيضاً وابن عباس عند
 مسلم وجابر عند ابن ماجه وعنه عند مسلم وقد اختلفت الأقطار وأما طرقت الأقطار
 لا اختلاف هذه الأحاديث فمن أهل العلم من جمع بين الروايات كالخطابي فقال إن
 أضاف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أمر به أنساعاً ثم رجع أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم أورد الحج **وكذا** قال عياض وزاد فقال وأما أخرجه فقد نظارت الروايات
 الصحيحة بأنه كان مفرداً وأما روايته من روى القتيق فعدناه أنه أمر به لأنه صرح بقوله ولولا
 أن معي الهدى لأحلت فصيح لم يخل وأما روايته من روى القرآن فهو أخبار عن آخر
 أحواله لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاءه إلى الوادي وقيل قل عمرة في حجة قال الحفاظ
 وهذا الجلع هو المعركة قد سبق إليه قديمان المنذر وبينه بن حزم في حجة لوداع يانا
 شأنها وهذه الحب الطبري فهداها غايطول ذكره محمله أن كل من روى عنه لأفراد
 حل على ما أسهل به في أول الحال وكل من روى عنه القتيق أراد ما أمر به أصحابه وكل من
 روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه الأمر وجمع شيخ الإسلام ابن تيمية جماعة فقال
 ما أصله أن القتيق عند الصحابة يتناول القرآن فيجعل عليه رواية من روى أنه حج فتمه
 وكل من روى لأفراد قد روى أنه حج صلى الله عليه وآله وسلم فتمه وأقرنا فتمه الحل على
 القرآن وأنه أفرد أعمال الحج ثم فرغ منها وأقي بالعمرة ومن أهل العلم من صار إلى
 التعارض فخرج نوعاً وأجاب عن الأحاديث القاضية بما يجادلوه وهي جوابات طويلة

وحده قاله من أصحابنا أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي وأبو حنيفة بن الوكيل وأبو بكر الصديق ولاني وهذا قول فاسد
 لا اعتداده ولا نظر إليه انتهى (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أحرم (هو
 وأصحابه بالحج) فيه دليل على أنه كان مفرداً واطلاقاً فقط إلا معاصي محمول على الغالب (وليس مع أحد منهم هدى غير النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وطهه وقدم على) بن أبي طالب (من الذين ومعهم هدى) وفي رواية من سعيته أي من عمله في السعي
 في الصدقات ليكن قال بعضهم إنما بعنه أمره الذي لا يجوز استعماله في هاشم على الصدقة وأجيب بأن سعيته لا تمنع من الصدقة

فان مطلق الولاية يسمى سعادة سلمنا لكن يجوز ان يكون ولاد الصدقات محتسباً أو بغيره المن غير الصدقة (فقال أهملت بما
أهل به النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لم يذكر في هذا الحديث جواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قال ذلك وفي
رواية أنس فقال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولان مع الهدى لأحلال وعن ابن جريج قال فاهل زامكث حراما كما
أنت وهذا غير ما أجاب به أبو موسى فإنه قال لم يكن في الصحيحين ١٩٢ وأهلت قال باهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هل سقت
الهدى قال لا قال فطغ بالمت وبالصدقا والمروضة أمحل الحديث وانما أجابه بذلك لانه ليس معه هدى

فهو من الأمور من يشخ الخج
يخلاف على فأنفعه هديا وفيه
صحة الاحرام الملقى على
ما أحرم به فلان ويتعد ويصير
محرم ما بها أحرم به فلان وأخذ
بذلك الشافعي فاجاز الاهلال
بالنية المبرحة ثم لنه نيتها الى
فاسما من حج أو عرة (فامر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
أصحابه) عن ليس معه هدى
(ان يجوه لخوا) أى الحجة التى
أهلها (أياهم) وهو منى
فخ الحج الى العرة (ويطوفوا)
هو من عطف المفضل على
المجمل مثل توفى وأغل وجهه
والمراد بالطواف هنا ما هو أهم
من الطواف بالبيت والسعى
بين الصفا والمروة قال تعالى فلا
جناح عليه ان يطوف بهما
أو أقصر على الطواف بالبيت
لاستلزامه السعى بعدهم التقدير
فطوفوا ويسعوا فخذف
اكفاء على انه قد جافى رواية
النصر يخرج بهما (ثم يقصروا
ويحلقوا) أى يصيروا حلالا
(الامن كان معه الهدى فقالوا)

أكثرها متبعة. وأورد كل منهم لما اختاره من بحاث أقواها وأولاهما من بحاث التمران
قائلا لا يتاوهما شئ من من بحاث غيره منها أن أبا دية مشقة على زيادة على من روى
الأفراد وغلبة الزيادة مقبولة إذ خرجت من خروج صحيح فكيف إذا ثبت من طرق
كثيرة عن جمع من الصحابة ومنهم من روى الأفراد والفتح اختلاف عليه في ذلك لأنهم
جميعا روى عنهم الله صلى الله عليه وآله وسلم حجج قرانا ومنها أن روايات القرآن لا تختلف
التأويل بخلاف روايات الأفراد والفتح قائما اختصه له كما تقدم ومنها أن رواية القرآن
أكثر كما تقدم ومنها أن فهم من أخبر عن سماعة النخعي وأبو جهم من أخبر عن أخبار
صلى الله عليه وآله وسلم بأنه فعل ذلك ونههم من أخبر عن أمر به بذلك ومنها أنه النسخ
الذي أمر به كل من ساق الهدى فلم يكن لأبصارهم به إذ ساقوا الهدى ثم يسوق هو
الهدى ويخلفه وقد ذكر صاحب الهدى من بحاث غير هذه ولكنهم من بحاث باعتبار
أفضلية القرآن على الفتح والأفراد باعتبار أنه صلى الله عليه وآله وسلم حجج قرانا وهو
بحث آخر قد اختلفت فيه المذاهب اختلافا كثيرا فذهب جميع من الصحابة والتابعين
وأبو حنيفة وأصحابه وجميع جماعة من الشافعية منهم النخعي والمزني وابن المنذر وأبو
إسحق المروزي وربي الدين السبكي إلى أن القرآن أفضل وذهب جميع من الصحابة
والتابعين ومن بعدهم كالشافعي وأحمد والباقر والصادق والناصر وأحمد بن عيسى وأحمد بن
إبراهيم والصادق وأخيه موسى والامامية إلى أن الفتح أفضل وذهب جماعة من
الصحابة وجماعة ممن بعدهم وجماعة من الشافعية وغيرهم ومن أهل البيت الهادي
والقاسم والامام يحيى وغيرهم من متأخريهم إلى أن الأفراد أفضل وحكى القاضي
عياض عن بعض العلماء أن الأنواع الثلاثة في النضال سواء قال في الفتح وهو مقتضى
نصرف ابن خزيمة في صحيحه وقال أبو يوسف القرآن والفتح في الفضل سواء وهما أفضل
من الأفراد وعن أحمد من ساق الهدى فالقرآن أفضل له. والواقع فعل النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ومن لم يسق الهدى فالتفتح أفضل له. والواقع ما تقدم وأمر به أصحابه زائدة
اتباعه ومن أراد أن ينشئ له ملة من الملة فمروفا لأفراد أفضل له قال وهذا أصل
المذاهب وأشبهها بما وافقه الأحاديث الصحيحة ولكن المشهور عن أحمد أن الفتح
أفضل مطلقا وقد احتج القائلون بأن القرآن أفضل بجميعهم أن الله اختاره لنبيه صلى

أى المأمورون بالنسخ (تطلق الرمي وذ كراً حذناً بقطر مثنياً) هو من باب المبالغة أى انه يقضى الله
بالجماعة النساء ثم تحرم بالجمع عقب ذلك فتخرج وذ كراً حذناً قربة من الجماع بقطر مثنياً وخالة الملح فتنا فى الترفه وتناسب
الشعث فكيف يكون ذلك (فيلج ذلك أى قولهم هذا الذى صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية فنادى أى بغيره
من السماء أى من قبل الناس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لو استقبلت من أمرى ما شاء - تدبرت) أى لو كنت لأن
مستقبلاً لأن الأمر الذى استدبرته (ما أهتيت) أى ما عاقت الهدى (ولولا ان معى الهدى لاحت) أى بالفتح لأن وجوده

مانع من فسخ الحج الى العمرة والاحمال منها والامر الذي استدبره صلى الله عليه وآله وسلم لم يحصل له اصحابه من مشقة انفرادهم عنه بالفسخ حتى انهم توقفوا وترددوا وارجعوه والمحق لو ان الذي رأيت في الاخر وأمرتك به من الفسخ عنى الى أول الامر ماقت الهدى لان سوقه منع منه لانه لا ينعرج الا بعد بلوغه بمهله يوم النحر قال في المعالم انما أراد صلى الله عليه وآله وسلم تطيب قلوب اصحابه لانه كان يشق عليهم ان يخلوا وهو محرم ولم يعجبهم ان يرغبوا بانفسهم ويتركوا الاقتداء به فقال ذلك لا يجحدوا في انفسهم وليعلموا ان الافضل في حقهم ما دعاهم اليه ولا يقال ان الحديث يدل على ان التمتع أفضل لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفتي الا بالافضل لانه قال في الفتى هنا ليس لكونه أفضل لمطابقا بل لمر خارج فلا يلزم من ترجمه من وجه ترجمه مطلقا كما ذكره ابن دقيق العيد قاله الله تعالى طلاقى أقول هذه المسئلة قد طال فيها النزاع واضطربت فيها الاقوال فثم من قال بان أفضل الأنواع القرآن لكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع قرأنا على ما هو الصحيح وقد ذهب الى حديث الباب جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كالك واحد وهو الحق لانه لم يعارض هذه الالة معارض وقد أوضع فيها صلى الله عليه وآله وسلم أن نوع التمتع أفضل من النوع الذي فعله وهو القرآن وقد أوضع الشوكاني رحمه الله جميع الاقوال وما احتج به كل فريق في نيل الاوطار وفوران التمتع أفضل الأنواع وقال الحفاظ ابن القيم رحمه الله تعالى في احكام الموقنين انتهى صلى الله عليه وآله وسلم يهواز

١٩٣

الله عليه وآله وسلم ومنها ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة يقتضى انها قد صارت جزءا منه أو كجزءه الداخل فيه بحيث لا يفصل بينها وبينه ولا يكون ذلك الامع القرآن ومنها ان المسك الذي اشتمل على سوق الهدى أفضل واستدل من قال بان التمتع أفضل بما اتفق عليه من حديث جابر وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو استقبلت من أمرى ما استدرت ماقت الهدى وبلغه علم العمرة فالواورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفتي الا بالافضل واستقر اراءه في القرآن انما كان لاضطرار السوق اليه وهذا هو الحق فانه لا يظن ان نسكا أفضل من نسا اختاره صلى الله عليه وآله وسلم لا لفضل الخلق وخير القرون وأما ما قيل من انه صلى الله عليه وآله وسلم انما قال كذلك تطيب القلوب اصحابه لئلا يترتب عليهم على فوات موافقة فاسد لان المقام مقام تشريع للعبادة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم أن يخبر بما لا يدل على ان ما فعلوه من التمتع أفضل مما استقر عليه من القرآن والامر على خلاف ذلك وهل هذا الا تغرير به تعالى عنه مقام النبوة وبالجملة لم يوجد في شيء من الاحاديث ما يدل على ان بعض الأنواع أفضل من بعض غير هذا الحديث فالعسك به متعين ولا ينبغي ان يلتفت الى غيره من المبرجات قائم في مقابلته ضائعة واحتج من قال بان الافراد أفضل ان الخلق اراشددين رضى الله عنهم أفردوا بالحج والظواهر على افراده فلو لم يكن أفضل لم يواطوا عليه وبأن الافراد لا يجب فسد هم قال النووي بالاجماع وذلك لسكالكه ويجب الدم في التمتع والقرآن وهو دم جبران لفوات المقات وغيره فكان لا يباحح الجبران أفضل ومنها ان الامة أجمعت على جواز الافراد من غير كراهة وكراهة عمر وعثمان وغيرهما التمتع وبعضهم القرآن ويجب عن هذا كله بان الافراد لو كان أفضل الله الذي صلى الله عليه وآله وسلم أوتى فعله بعد ان صار ممنوعا بالسوق والكل نوع والسند ما ساف من انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع قرأنا وأظهر انه كان يود ان يكون بحجته متما وهذا الجحان اعنى تعيين ما حجه صلى الله عليه وآله وسلم من الأنواع وبيان ما هو الافضل منها من المضائق ومواطن الباطل وفيما سحرناه مع كونه في غاية الاجاز ما يفي السليب وعن حفصة أم المؤمنين قالت قلت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما شأن الناس خلوا ولم يحل من عمرتك قال انى قلت هدي ولدت راسى فلا أحل حتى أحل من الحج وراى الجماعة

٢٥ نيل ح

ففسخهم الحج الى العمرة ثم أفتاهم باستحبابه ثم أفتاهم بفعله حقا ولم ينصه بشئ بعده وهو الذي ندين الله به أن القول بوجوبه أقوى وأصح من القول بالمنع منه وقد صرح عنه حصلة لاشك فيها انه قال صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن أهدي فليل بعمره ومن أهدي فليل بحج ثم عمرة انتهى وقد بسط القول على ذلك في كتاب الروضة اللذبة بشرح الدرر البهية فراجع تجد ما يشي العليل ويروى القليل والله الموفق وهو يهوى الى سواء السبيل وهذا الحديث أخرجه ابوداود وفيه الحديث والعنفه والقول ودروانه كاهم بصريون الاعطاف في عن أنس بن مالك رضى الله عنه انه سأل الرجل

هو عبد العزيز بن رفيع الراوي (فقال له اخبرني بشئ عقلته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أين لي الظهر والعصر يوم التروية أي الشامن من ذي الحجة ومعه التروية لأنهم كانوا يرون فيه بالهم ويقرؤون من الماء لأن تلك الاماكن لم تكن اذ ذاك فيها آبار ولا عيون وأما الآن فقد كثرت جداول واستغنوا عن حمل الماء (قال) أنس صلاهما يعني اتفق الاربعة على استحبابه (قال فابن مسلي العصر يوم النفر) الاول الرجوع من مقي (قال) أنس صلاهما (بالاطم) هو المحب (ثم قال) أنس (افعل كما فعل امرأك) صل ١٩٤ حيث يصلون وفيه اشارة الى الجواز وان الامر اذ ذاك ما كانوا

يواظبون على صلاته الظهر ذلك اليوم فكان معني فاشاء أنس الى ان الذي يفعله جاز وان كان الاتباع أفضل وفي هذا الحديث الحديث بلفظ الافراد والجمع والعنفسة والقول والسؤال ودوائه ما بين بخاري واسطى وكوفي وليس له بعد العزيز بن رفيع عن أنس في الصحيحين الا هذا الحديث وأخرجه البخاري أيضا في الطلح وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وقد قال الترمذي بعد ان أخرجه صحيح مستغرب من حديث ابن الزرق عن الثوري قال في الفتح ان الصحيح تفرد به وله شاهد منها في حديث جابر الطويل عنده مسلم فلما كان يوم التروية توجهوا الى منى فاهلوا بالحلج وركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلم بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ولا يداود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر

الا الترمذي وعن غنيم بن قيس المازني قال سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة في الحلج فقال فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعروض يعني بيوت مكة يعني معاوية زواه أحمد ومسلم وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال تنفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع بالعمرة الى الحلج وأهدى فساق معه الهدى من ذي الحليفة وبدأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاهل بالعمرة ثم اهل بالحلج وتفتح الناس مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرة الى الحلج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فاقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمكة قال الناس من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شئ حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطاف بالبيت وباله فاقدم والمرودة بقصر وليل ثم ليل بالحلج وليدقن لم يهد فاقسم ثلاثة أيام في الحلج وسبعة اذ ارجع الى أهله وطاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم مكة فالتم الركن أول شئ ثم ثياب ثلاثة اشواط من السبع ومشى أربعة أطواف ثم ركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فأنصرف فأتى الصفا فطاف بالصفا والمر وسبعة أطواف ثم لم يعمل من شئ حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شئ حرم منه وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أهدى فساق الهدى وعن عروة عن عائشة مثل حديث سالم عن أبيه متفق عليه قوله ولم يحل في رواية للبخاري ولم يحل باليمن وهو اظهر اشارة وفيه لغة مفرقة قوله لبدت بقية ليد الموحدة أي شعر رأسه وهو ان يجعل فيه شئ متصق ويؤخذ منه سنة استحباب ذلك للمعمر قوله فلا أحل من الحلج يعني حتى يبلغ الهدى محلها واستدل به على ان من اعتمر فساق هديا لا يحل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر قوله بالمر وشجع عرش يقال لمكة في وقتها كما في القاموس قوله تنفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ قال المهلب معناه أمر بذلك لانه كان يشكر على أنس قوله انه قرن ويقول انه كان مفردا قوله فاهل بالعمرة قال المهلب معناه أمره بالفتح وهو ان يهوا بالعمرة مرة ولا

يوم التروية والفجر يوم عرفة يعني ولان خزيمة بن طريق القادم بن محمر عن عبد الله بن الزبير قال من وقدموها سنة الحلج ان يصلي الامام الظهر وما بعده او الفجر يعني ثم يقدمون الى عرفة قال ابن المنذوري في حديث ابن الزبير ان السنة ان يصلي الامام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح يعني قال به علماء الامصار قال ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم انه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع عشر يوم منى عائشة انم المخرج عن مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه قال ابن المنذوري الخروج الى منى في كل وقت مباح الا ان الحسن وعطاء قال لا بأس ان يتقدم الحاج الى منى قبل يوم التروية

يوم او يومين وكرهه ماله وكرهه فامة بكي يوم التروية حتى يمضي الا ان أدرك وقت الجمعة فعليه ان يصليها قبل ان يخرج وفي حديث أبي ثاب إشارة الى متابعة أدنى الامر والاضاع ارفع من مخالفة الجماعة وأذا ذلك ليس بنسك واجب نعم المختص ما فعله الشارح وبه قال الأئمة الاربعة قال النووي وهو الصحيح المشهور من نصوص الشافعي وفيه قول ضعیف انه يعلى الظهور بحكمة ثم يخرج الى متى (عن أم الفضل رضي الله عنها) لبابة أم عبد الله بن عباس رضي الله عنه (قالت شك الناس) واخذوا وهو معنى قوله في كتاب الصوم وتمازوا (يوم عرفه) ١٩٥ وهم معترفون (في صوم النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم) فقال بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فيه انه اربابان صوم يوم عرفه كان معروفا عنهم معناه الهيم في الحضر فن قال بصيامه له اخذ بما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من عادته ومن نقاه اخذ به يكون مسافرا قالت أم الفضل (فبعثت) وفي كتاب الصوم فارسلت وفي حديث آخر ان الرسالة هي ميمونة بنت الحارث فيجعل اسمها معاً أرسلت انسب ذلك الى كل منهما فاعتكف ميمونة أرسلت لسؤال أم الفضل لها بذلك لكشف الحال في ذلك ويحتمل أن تكون أم الفضل أرسلت ميمونة (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشراب) وفي باب الوقوف على الدابة يعرفه وفي كتاب الصوم بقصد ابن (نشره) زاد فيه ما هو واقف على به مروه زاد بنو نعيم وهو يحط بالناس بعرفة وفيه استحباب فطر يوم عرفه للحاج وفي سنن أبي داود نهيته صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم

ويقدموها قبل الحج قال ولا بد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر وقال ابن المنير ان حمل قوله فتع على معنى أمر من أبعاد التأويلات والاستشهاد عليه بقوله بجم وانما أمر بالرجوع من أوهن الاستشهاد ان لان الرجوع وظيفة الامام والذي يتولاه انما يتولاه نيابة عنه وأما افعال الحج من افراد وقران وتجمع فانه وظيفة ~~كل~~ أحد عن نفسه ثم أورد ناويلا آخر وهو ان الراوي عهد ان الناس لا يفعلون الا كفاه لاجتماع قوله اخذوا على مناسككم فلما تحقق ان الناس تجمعوا على انه صلى الله عليه وآله وسلم فتع فاما على ذلك قال الحافظ ولا يتعين هذا أيضا بل يحتمل ان يكون معنى قوله فتع محمولا على مدلوله اللغوي وهو الاتباع بالقاط على العمرة والخروج الى مكة فاتها وغيره قال النووي ان هذا هو المتعين قولاً بالعمرة الى الحج قال المذهب أيضا اى ادخل الله محرقة على الحج قوله فانه لا يحل من شئ حرم عليه تقدم بيانه قولاً وليقصر قال النووي معناه انه بفعل الطواف والسعي والتقصر يصير حلالاً وهذا دليل على ان الحلق والتقصر نسك وهو الصحيح وقبل استحبابه محظور وقال وانما أمره بالتقصير دون الحلق مع ان الحلق أفضل لابق لشعر يحفظه في الحج قولاً ولجل هو أمر معناه التقصير أى قد صار حلالاً فله فعل كل ما كان محظوراً عليه في الاحرام ويحتمل أن يكون أمراً على الاباحة لفضل ما كان عليه حراما قبل الاحرام قوله ثم اهل بالحج أى يحرم وقت خروجه الى عرفه ولهذا فى يوم الله تعالى التخي فلم ير انه يهل بالحج عقب احلاله من العمرة قولاً ولم يأتى هدى القنع قولاً فمن لم يجد الحلى لم يجد الهدى بذلك المكان أو لم يجد نفسه او كان يجدها وليكن يتجمع صاحب من يبعه أو يبيعه بغلافه فينتقل الى الصوم كما هو نص القرآن والمراد بقوله تعالى في الحج أى بعد الاحرام به قال النووي هذا هو الافضل وان صامها قبل الاهلال بالحج اجزأه على الصحيح وأما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح وجوزة النورى وأهل الراى قوله ثم حسب ساقى الكلام عليه في الطواف ويأتى الكلام أيضاً على صلاة الركعتين والسعي بين الصفا والمروة ونحر الهدى والاغاضة وسوق الهدى وقد استدل بالاحاديث المذكورة على ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان تمتعاً وقد تقدم الكلام على ذلك في أول الباب قوله من أهدى فساق الهدى الموصول فاعل قوله فعل اى فعل من أهدى فساق الهدى مثل ما فعل رسول الله صلى

عرفه بعرفة وهذا وجه للشافعية والصحيح انه خلاف الاولى لا مكره وعلى كل حال يستحب فطره للحاج لا لانباع كادله عليه حديث الباب ولقوى على الدعاء وأما حديث أى داود فضعف بان فى اسناده مجهولاً قال فى المجموع قال الجوهري وسواء أضعفه الصوم عن الدعاء أو أعمال الحج أم لا وقال المتولى ان كان من لا يصفى بالصوم عن ذلك فالصوم أولى له ولا لافال نظر انتهى قلت وهذا مضادة للحديث الصحيح والحديث أسبق بالاتباع ولا عبرة بآراء النوفى فى أمثال ذلك وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً في الصوم وكذا مسلم وأبو داود (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنى أهدى فة حة الة الله تعالى

معه (فصاح عندهم ادى الحاج) بن يوسف الثقفي عام نزل بابل الزبير مكة لم يره سنة ثلاث وسبعين قال الراوى والحافظان
 جبر وع - وهما كالكرماني الصرا في بضم السين الخلية وتعبه العيني بانه انما هو الذي يخط بالخلية وله باب يدخل منه الى
 الخلية قال ولا يد - حله غالباً الا المألو الا كما برأته في القائموس انه الذي يدفوق حصن البيت والبيت من الكرسف انتهى
 قلت وهو معروف بسرا برده ونامسره به العيني هو الصحيح وزاد الامعاء على ابن هذا يعني الحاج وفيه تعقير له وله له تصغيره
 في تهليل الروحاح ونحوه (فخرج) من سرادقه ١٩٦ (وعليه ملحفة معصفرة) مصبوغة بالعصندر والملحفة

الازار الكبير (فقال) اى الحاج
 (مالك يا ابا عبد الرحمن) كنية ابن
 عمر (فقال) له ابن عمر جمل اروح
 (الروح ان كنت تريد) اى
 تصيب (السنة) النبوية (قال)
 الحاج (هذه الساعة) وقت
 الهجرة (قال) ابن عمر (نعم قال)
 الحاج (فانظروني) من الانظار
 وهو الملهة (حتى انفضى على
 رأسى) اى اغتسل لان افاضة
 الماء على الرأس غالباً انما تكون
 في الغسل (ثم اخرج فقتل) ابن
 عمر عن مر كويه وانظر (حتى
 نخرج الحاج فسار فقال لسالم
 ابن عبد الله وكان مع ابيه ان
 كنت تريد السنة) النبوية
 (فاقصر الخطبة وبعث الوقوف)
 وعن مالك فقال الواجب للصلاة
 وغلط ابن عبد البر الرواية الاولى
 لان تكرار واقعه مالك على
 خلافها ووجهه بان تهجيل
 الوقوف يستلزم تهجيل الصلاة
 (بجمل) الحاج (ينظر الى عبد الله)
 ابن عمر كانه يستدعى معرفة
 ما عنده فها قاله ابنه سالم هل هو
 اكذام لا للمراى ذلك عبد الله

الله عليه وآله وسلم واغرب الكرماني فشرحه على ان فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر
 وفصل في رواية اى الوقت بين قوله فعل وبين قوله من اهدى بلفظ باب قال في الفتح
 وهذا خطأ شنيع وقال ابو الوالد امرنا ابو ذر ان تضرب على هذه الترجمة يعني قوله من
 اهدى وساق الهدى وذلك لظنه بان الترجمة من البخاري فحكم عليهم بالوهم وعن القائم
 عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم افرده الحج رواه الجماعة الا البخاري وعن
 نافع عن ابن عمر قال اهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفردا واه احمد
 ومسلم ولمسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اهل بالحج مفردا وعن بكر المزني عن انس
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ياتي بالحج والعمرة جميعا يقول لبيل عمرة
 وجماعة في عليه وعن انس ايضا قال خرجنا صرخ بالحج فلما قدمنا مكة امرنا رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نجعلها عمرة وقالوا سمعنا من امرى ما ستدبر
 لمعلمنا عمرة ولكن سقت الهدى وقرنت بين الحج والعمرة رواه احمد وعن عمر بن
 الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بوادى العتيق يقول انا ناني
 الليلة ات من ربي فقال صلى في هذا الوادى المبارك وقل عمرة في حجة رواه احمد والبخاري
 وابن ماجه وابدود وفي رواية للبخاري وقل عمرة ووجه قوله افرده الحج قد قد - دم ان
 رواية الا فراد غير منافية لرواية القرآن لان من روى القرآن ناقل للزيادة وغاية الامر
 ان يجمع بانه صلى الله عليه وآله وسلم اهل اول بالحج مفردا ثم اضاف اليه العمرة واما
 قول ابن عمر اهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفردا فليس فيه ما يشافي
 قول من قال ان جمعه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وقتنا لانه اخبر عن اهلهم مع
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يخبر عن اهل الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله يقول
 لبيل عمرة وبجها ومن أدلة القائلين بان جمعه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وقد
 رواه عن انس جماعة من التابعين منهم الحسن البصري وابو قتادة وجديد بن هلال وجديد
 ابن عبيد الرحمن الطويل وقتاد بن يحيى بن عبيد الانصاري وثابت البناني ويكره
 عبد الله المزني وعبد العزيز بن صهيب وسليمان بن يحيى بن أبي اسحق وزيد بن أسلم

قال صدق وموضع الترجمة منه قوله هذه الساعة لانه أشار به الى وقت زوال الشمس عند الهجرة
 وهو وقت الروحاح الى الموقف لحديث ابن عمر عند أبي داود قال غدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين صلى الصبح في
 صبيحة يوم عرفه حتى أتى عرفه فنزل ثمرة وهو منزل الامام الذي ينزل به عرفه حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم مهبط الجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف وحديث الباب قد أخرجه الله في
 الحج قال القائلاني وفي هذا الحديث فوائد عدة تظهر عند التأمل لا يطيل بها انتهى قلت ومن فوائد اللغة للوقوف

بعرفة وأهل العلم يستحبونه وكان ابن عمر يقتل لوقوفه عشية عرفة وقال الطحاوي فيه حجة أن أجاز المصنف للمعروف وتعبه ابن المنير في الحاشية بأن الحجاج لم يكن يثق بالنكر الاعظم من ذلك الدماء وغيره حتى يثق المصنف وانما لم ينه ابن عمر لعلمه أنه لا يصح فيه النهي ولعلمه بأن الناس لا يقتدون بالحجاج انتهى قال في الفتح وفيه نظر لأن الاحتجاج انما هو لعدم انكار ابن عمر فعدم انكاره بتمسك الناس في اعتقاد الجواز انتهى وفيه ان اقامة الحج الى الخلفاء وان الامير يعمل في الدين بقول أهل العلم ويصير الى رأيهم وفيه مدخله العلماء السلاطين وانه لا نقيصة ١٩٧ عليهم في ذلك وفيه فتوى التلخيص

بمحض زعمه عند السلطان وغيره وابتداء العالم بالتوى قبل ادائه يسئل عنها وفيه التفهم بالاشارة والنظار لقول سالم فجعل الحجاج ينظر الى عبد الله فلما رأى ذلك قال صدق وفيه طلب العلوق العلم تشوف الحجاج الى جامع ما أخبر به سالم من أبيه ابن عمر ولم ينكر ذلك ابن عمر وفيه تعليم الناجح السنن لمصلحة الناس وفيه احوال المقدسة الخديعة تفصيل المصلحة الكبيرة يؤخذ ذلك من مضى ابن عمر الى الحجاج وتعليقه وفيه الحرص على نشر العلم لانتفاع الناس به وفيه صحة الصلاة خلف الفاسق وان التوجه الى المسجد الذي بعرفة حين تزول الشمس للجمع بين الظهور والعصر في اول وقت الظهور سنة ولا يضر التأخر بقدر ما يستغل به المؤمن من متعلقات الصلاة كالغسل وضوءه (وكان عبد الملك ابن مروان قد كتب الى الحجاج أن لا يحنأ ابن عمر في الحج) اي احكامه

ومصعب بن سليم وأبو قدامة عاصم بن حسين وسويد بن جحر الباهلي قوله خرجنا فصرخ بالحج فيه حجة الجمهور القائلين انه يستحب رفع الصوت بالتلبية وقد أخرج مالك في الموطأ وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خلاص السائب عن أبيه مرفوعا جاني جبريل فامرني ان آمر أصحابي برفعهم أصواتهم بالاهلال وروى ابن القاسم عن مالك انه لا يرفع الصوت بالتلبية الا عند المسجد الحرام وصنفه منى قوله لواسعة الخ هو متفق على مثل معناه من حديث جابر وبه استدلل من قال بان التمتع أفضل أنواع الحج وقد تقدم البحث عن ذلك قولنا اني اللبنة آت هو جبريل كافي القطع قوله فقال صلى في هذا الوادي المبارك هو وادي العقيق وهو بقراب العقيق بينه وبين المدينة أربعة أميال وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة ان تعالما الخضر في مكان عند رجوعهم من المدينة قال هذا عقيق الارض فسمى العقيق قوله وقيل عرفة بجهة برفع عرفة كثر الروايات ونصهافي بعضها باضمار فعل اي جعلتها عرفة وهو دليل على ان جهة صلى الله عليه وآله وسلم كان قراوا أو بعدهم قال ان معناه انه يعترف تلك السنة بعد فرائضهم وظاهر حديث عمر هذا أن جهة صلى الله عليه وآله وسلم القرآن كان بأمر من الله فكيف يقول صلى الله عليه وآله وسلم لواسعة قبلت من أمري ما استدرت لجهلتها عرفة فينظر في هذا فان أعجب بأنه انما قال ذلك تطميها لخواطر أصحابه فقد تقدم انه تغوير لا يلبق نسبة مثله الى الشارع (وعن مروان بن الحكم قال شهدت عثمان وعليما وعثمان ينهى عن التمتع وان يجمع بينهما فلما رأى ذلك على أهلهم ما يليك بعمر وقصة وقال ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقول أحد رواه البخاري والنسائي وهو عن الصبي بن معبد قال كنت رجلا نصرانيا فأسلمت فاهلكت بالحج والعمره قال فسمعتي زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة وأنا أهلهم ما نقالا هذا أصل من بعير أهلهم فكانوا ساجدا على بكلمتهم ما قبل قدمتي على عمر بن الخطاب فاخبرته فاقبل عليهما فلما هموا أقبل على فقال حديث لسنه نبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد وابن ماجه والنسائي الحديث أخرجه ضوء أبو داود وسكت عنه هو والمنذري ورجال

عنه قال أصلات بعير الى اي أضعت أو ذهب هو زادا صحيح بن راهويه في مسنده في الجاهلية (فذهبت أطلبه يوم عرفة) وفي رواية الحميدي في مسنده ومن طريقه أخرجه أبو نعيم أصلات بعير الى يوم عرفة فخرجت أطلبه بعرفة فعلى هذا قوله يوم عرفة متعلق باضلال فان جبريل انما جاءه الى عرفة لطلب بعيره لا ليعفيم (فرايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة) وهذا موضع الترجمة واستدل به على ان الوقوف يكون بعرفة دون غيرها من الأماكن قال جبير (فقلت هذا) اي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (واقفا من الحرم) بضم الحاء وسكون الميم قال في القاموس الحس الامكنة الصلبة جمع أحسن وبه لقب قريش

وكأنه وجد يله ومن تابعهم لخصمهم في دينهم وأولئك هم المفلحون وهي الكعبة لأن حجرها أبيض جميل إلى السواد أنتمى
وهذا الأخير رواه إبراهيم الجري في طريق الحديث من طريق عبد العزيز بن عمرو الأول **كثروا** وأشهر وقال ابن اسحق
كانت قرين يش لا أدري قبل القيل أو بعده ابتعت أمر الحس رايا فتكروا الوقوف على عرفة والأضائة منهم ما هو يعرفون
ويقرنونهم من المشاعر والحق إلا أنهم قالوا نحن أهل الحرم ونحن الحس والحس أهل الحرم قالوا لا ينبغي للحس أن يتأقنوا
الأقط ولا يسلفوا السمن وهو مرم ١٩٨ ولا يدخلوا بيتا من شمر ولا يستظلوا أن استظلوا إلا في بيوت

الأمم ما كانوا أسرا ثم قالوا لا ينبغي
لأهل الحل أن يأكلوا من طعام
جاءوا به معهم من الحل إلى الحرم
إذا جاءوا به جبا أو عمارا ولا
يطوفوا بالبيت إذا قدموا أول
طوافهم إلا في ثياب الحس (فما
شأنه هنا) نجيب من جيب
وانكار منه لما رأى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم واقفا يعرفه
فقال دع من الحس فبأله يفت
يعرفه والحس لا يفتون به إلا أنهم
لا يفتون من الحرم وعند
الجدي عن سفيان **وكان**
الشيطان قد استهواهم فقال
لهم انكم أن عظمتم غير حرمكم
استخف الناس بحرمكم فكانوا
لا يخرجون من الحرم وعند
السمعاني وكانوا يقولون نحن
أهل الله لا نخرج من الحرم وكان
سائر الناس يفت يعرفون ذلك
قوله تعالى ثم أفيضوا من حيث
أفاض الناس قال الكرماني
وقته رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يعرفه كانت سنة عشر
وجيبه كان حينئذ مسملا لأنه
أسلم يوم الفتح فان كان سواه من

استناده رجال الصحيح قوله وإن يجمع بينهم ما يحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون هو
عن القنع والقران معا ويحتمل أن يكون عطفا فتسيرا وهو على ما تقدم أن الصلف
كانوا يملقون على القران فتعنا فيكون المراد أن يجمع بينهم ما قرأنا وأيقاعا لها في سنة
واحدة بتقديم العمرة على الحج وقد زاد مسلم أن عثمان قال لعلي دعنا عنك فقال على أنه
لا أستطيع أن أدعك وقد تقدم في أول الباب أن عثمان قال أجل ولكنا كنا حينئذ نقوله
عن الصبي هو بضم الصاد المهملة وفتح الموحدة بعد هاء مفتحة قال في التقر يب صبي
بالضم غير أن معبد التلبي بالثناة والجملة وكسر اللام فتنة مخضرم نزل الكوفة من
الثانية قوله زيد بن صوحان بضم الصاد المهملة بعد هاء واو ساكنة ثم جملة مخضمة قوله
فكان عاجل على بكلمته ما جيل يعني أنه نقل عليه ما سمعه منه ما من ذلك اللفظ الغليظ
قوله حديث السنة نبيك هو من أدلة القائلين بتفضيل القران ولا ينبغي أنه لا يصلح
للاستدلال به على الأفضلية لأنه لا خلاف أن الثلاثة الأنواع ثابتة من سنة صلى الله
عليه وآله وسلم أمابا القول أو بالفعل ومجرد نسبة بعضهم إلى السنة لا يدل على أنه أفضل
من غيره مع كونها مشتركة في ذلك (وعن سراقبة بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يقول دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في هبة الوداع رواه أحمد وعن البراء بن عازب قال لما قدم على من العن على
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وجدت فاطمة قد لبست ثيابا مبغيا وقد
نضعت البيت بنضوح فقالت مالك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر أصحابه
فقالوا قال قلت لها أنى أهلت بأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فأتيت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي كيف صنعت قال قلت أهلت بأهل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال فأتيت قد سقت الهدى وقرنت قال فقال لي انظر من البسدين
سبعه وستين أو ستا وستين وانك لنفسك ثلاثا وثلاثين أو أربعين وأمسك لي من
كل بدنة منها بضعة رواه أبو داود حديث سراقبة في أسناده داود بن يزيد الأودي وهو

ذلك انكارا ونجبا فله لم يبلغه نزول الآية المذكورة وان كان للاستفهام عن حكمة المخالفة
عما كانت عليه الحس فلا إشكال ويحتمل أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وثق بعرفة قبل الهجرة أنتمى
في الفتح وهذا الأخير هو المعتمد وكأنه تبع السبيل في ثلثه انه أجمع الوداع أو وقع له اتفاقا وقد روى ابن خزيمة وأصحق بن
راهو في مستنده مرم ولا من طريق ابن اسحق حدثني عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمه نافع بن جبير عن
أبيه قال كانت قرين يش لا أدري من المزدلفة ويقولون نحن الحس فلا نخرج من الحرم وقد ذكر كوا حرفة قال نرايت رسول

ضعيف

الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجاهلية يفت مع الناس بعرفة على جبل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيفت معهم ويدفع اذا دفعوا ولفظ يونس بن بكير عن ابن اسحق في المغازي مختصرا وفيه توفيقا من الله له وخرجه اسحق أيضا عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الاسود عن عطاء عن جابر بن مطعم قال اضلت جارا لي في الجاهلية فوجدته بعرفة فقرأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة مع الناس فلما أسلت عرفت ان الله وقفه لذلك انتهى ودل هذا الحديث على ان المراد بالآية الافاضة من عرفة وظاهر سياقها انها الافاضة من مزدلفة وهذا ١٩٩ الحديث أخرجه مسلم والنسائي في

اللمح (عن اسامة بن زيد رضى الله عنه انه سئل عن سير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع حين دفع الى انصرف من عرفات الى المزدلفة وسمى دفعها لازدحامهم اذا انصرفوا فاندفع بعضهم بعضا (قال) اسامة (كان) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يسير العتيق) بفتح العين والنون وهو السير بين الانطاء والاسراع فاذا وجد الجوفة بفتح الفاء وسكون الجيم اى متسعا (نص) بفتح النون وتشديد الصاد اى سادسيرا شديدا يبالغ فيه الغاية قال ابن عبد البر في هذا الحديث كنية السيرة في الدفع من عرفة الى المزدلفة لاجل الاستجمال للصلاة لان المغرب لا تصل الا مع العشاء بالمزدلفة فيجتمع بين المصلتين من الوفاء والسكينة عند الرحمة ومن الاسراع عند عدم الزحام وفيه ان السلف كانوا يحرمون على السؤال عن كنية أحواله صلى الله عليه وآله وسلم في جميع حركاته

ضعيف وقد أخرج نحوه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عن ابن عباس وسيلاني في باب فسخ اللمح وحديث البراء أخرجه أيضا النسائي وفي اسناده يونس بن اسحق السبعي وقد احتج به مسلم وأخرج له جاعة وقال الامام أحمد حديثه فيه زيادة على حديث الناس وقال البيهقي كذا في هذه الرواية وقرئت وليس ذلك في حديث جابر حين وصف قدوم على واهل له وحديث جابر أصح سنداً وأحسن سباقاً ومع حديث جابر حديث أنس يريдан حديث أنس ذكر فيه قدوم على وذكر اهله وليس فيه قرئت وهو في الصحيحين قوله دخلت العمرة في اللمح قد تقدم انه يدل على افضلية القرآن لمصدر العمرة جزأ من اللمح أو كالجزم قوله صبيغاً فعيل ههنا ع في مفعول اى مصبوغات قوله وقد انضمت بفتح النون والضاد المجهمة والخاء المهملة قوله بضوح بفتح النون وضم الضاد المجهمة بعد الواو عامه هـ مله وهي ضرب من الطيب قوله فقالت ههنا كلام محذوف تقديره فانكر عليا ماصبح في باب اى وضع بينهما الطيب فقالت اللمح قوله قد أمر أصحابه لحوا في رواية مسلم فوجدوا طامة عن حلت وليست ثيابا بصبغوا وكلمت فأنكر ذلك عليهم قالت امرئى أيهم هذا قوله واستاوستين هكذا في سنن أبي داود وكان جله الهدى الذى قدم به على من العن والذى أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما قد كفى صحيح مسلم وفي لفظ مسلم فذكر ثلاثا وسنتين بعده ثم أعطى عليا فخر ما غير قال النووي والترطى ونقله القاضي عن جميع الروايات وهذا هو الصواب لاحواله في رواية أبي داود قوله انضمت بفتح الاء الموحدة وهى القطعة من اللحم وفي صحيح مسلم ثم أمر من كل بدنة يضيئة فجعلت في قدر ووطئت فأكل هو وعلى من لهما وشربا من مرقها واستدل بحديث سراقه والبراء من قال ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرأنا وقد تقدم الكلام على ذلك واستدل بحديث على بن حمزة الاحرام معلقا وعلى جواز الاشتراك في الهدى وسيلاني في الكلام على ذلك

• (باب ادخال اللمح على العمرة) •

(عن نافع قال اراد ابن عمر اللمح عام حجة الحرو ربة في عهد ابن الزبير فقتل له ان الناس كاثين بينهم قتال فضاف ان بصدوك فقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اذن

وسكونه ليقدموا به في ذلك انتهى وحديث الباب أخرجه البخارى أيضا في الجهاد والمغازي ومسلم في المناسك وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضى الله عنه انه دفع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة) من عرفات (فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) (رواه زجرا) بفتح الزاى وسكون الجيم صباحا (شديدا وضربا بالابل فأشار بسوطه اليهم وقال أيها الناس عليكم بالسكينة) اى الزموا الرفق وعدم المزاحمة في السير ثم على ذلك بقوله (فان البر) بكسر الموحدة اى الخير (ليس بالابيضاع) بكسر الهمزة والضاد المجهمة وأخره عن ماله وهو حمل الدابة على اسرارها في السير يقال وضع

البعير وغيره أسرع في سيره وأضعفه راكبه أي ليس البر بالسير السريع ويقال هو سير مثل الخلب فيبين صلى الله عليه وآله وسلم أن تكليف الأسراع ليس بمأثرة بقر به ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لما خطب بعرقة ليس السابق من سبق بعيره وفروسه ولكن السابق من غفر له وقال الملب انما هم اهم عن الاسراع ابقاء عليهم لئلا يصفوا بانفسهم مع بعد المسافة وهذا الحديث من أفراد البخاري (عن أبيه بنت أبي بكر رضى الله عنه ما انما ترات ليله جمع عند المزدلفة فقامت تصلى فصلى ساعة ثم قالت لعبد الله بن كيسان (يا بني) مصغرا (هل غاب القمر) قال ابن كيسان (قلت لا

فصلى ساعة ثم قالت) له (هل غاب القمر) قال نعم قالت فارتحلوا بكسر الحاء أمر من الارتحال (فارتحلنا ومضينا حتى رمت الجرة) الكبرى (ثم رجعت) الى منزلها (بني) (فصلى الصبح في منزلها) وفي أبي داود بإسناد صحيح على شرط مسلم عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل أم سلمة ليله الصبح فمرت قبل الفجر ثم أقامت واستدبل به على أنه يدخل وقت الرمي بنصف ليلة الصبح ووجهه انه صلى الله عليه وآله وسلم عاق الرمي بما قبل الفجر وهو صالح لجميع الليل ولاضايط له بفعل النصف ضابطا لانه أقرب الى الحقيقة مما قبله ولانه وقت به للدفع من حره لانه ولاذان الصبح فكان وقت الرمي كما بعد الفجر ومذهب المالكية والحنفية يحمل بطول الفجر وتبطله لغو حتى للنساء والضعفة والرخصة في الدفع لئلا انما هي في الدفع خوف الزحام والافضل الرمي من طلوع الشمس وفي سنن أبي داود

أصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشهدكم أني قد أوجبت عمرة ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البداء قال ما شأن الحج والعمرة الا واحد أشهدكم أني قد جئت بجمع عمرتي واهدي هديا ملة استمر به شديد وانطلق حتى قد قدم مكة فطاف بالبيت وبالصفا ولم يزد على ذلك ولم يحمل من شيء حرم منه حتى يوم النحر لحاق وغر ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الاول ثم قال هكذا صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه (قوله) بجمع الحرورية هم الخوارج واكنهم يجرى في السنة التي مات فيها يزيد ابن معاوية سنة أربع وستين وذلك قبل ان يتسنى ابن الزبير بالخلافة ونزل الحاج بابن الزبير في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير فاما ان يحمل على ان الراوي أطلق على الحاج واتباعه حرورية بل مع ما ينهم من الخروج على أئمة الحق وامان يحمل على تعدد القصة وأن الحرورية تحت سنة أخرى ولا كنه يؤيد الاول ما في بعض طرق البخاري من طريق الليث عن نافع بن بلطح حين نزل الحاج بابن الزبير وكذا مسلم من رواية يحيى القطان (قوله) كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية البخاري كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قوله) أشهدكم أني قد أوجبت عمرة يعني من أجل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أهل بعمرة عام الحديبية قال النووي معناه ان صعدت عن البيت وأحصرت فحلت من العمرة كما تقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العمرة وقال عياض يحفل ان المراد ان أوجب عمرة كما أوجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم له وسلم ويحفل انه أراد الامر من الانجاب والاحلال قال الحافظ وهذا هو الاظهر (قوله) ما شأن الحج والعمرة الا واحد يعني فيما يتعلق بالاحصار والاحلال (قوله) ولم يزد على ذلك هذا يقتضي انه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الافاضة وهو مشكل وسيأتي ان شاء الله تعالى الكلام عليه وفي الحديث فوالله ما أتيت به المصنف من جوارز ادخال الحج على العمرة واليه ذهب الجمهور ولكن بشرط ان يكون الادخال قبل الشرع في طواف العمرة وقيل ان كان قبل مضى أربعة أشهر أو طهر وهو قول الحنفية وقيل ولو بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر أن أبو رشد ذنفع

باسناد حسن من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لغالب بن عبد المطلب لا ترموا ادخال حق فطاع الشمس وأخرجه أبو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان والترمذي وصححه الترمذي وابن حبان وحسنه الحافظ في الفتح وإذا كان من وخص له منع ان يرى قبل طلوع الشمس فمن لم يرض له أولى واحتج الشافعي بحديث أم معا هذا وقد جوهوا بين حديث ابن عباس وحديث الباب بحمل الامر في حديث ابن عباس على التذبح ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق عتبة مولى ابن عباس عنه قول بنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله وأمرني ان أرمي مع الفجر وقال ابن

الرمي من: ط - لو ع الشمس لا من:

رسول الله صلى الله عليه وآله

السین ای قہدمنا علی الوقت

الله صلا الله عليه وآله وسلم

ادن الطعن) يضم الطاء الجيم.

جمع طهينة المرأة في اليهود جوفي

روایتی بیادوں کا ساتھ دے گا

واللهوسلم وفي رواية مالك لند

بسم الله الرحمن الرحيم

و سلم واسمہ دل بہ خواہا دن علی عدم

واحدًا لم يستطع مذكر الضعف

از کتاب: مسند احمد بن حنبل

نوعی و مخصوص الی المیت بالمزداقة

الميتة أيضا قال الشوكاني:

السبيل الجزار قد صرح الميت بمزدلفة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بها بالجدل القرآن والسنة فأذا ذلك فرضيته وانضم إلى ذلك ما ثبت من حديث عقبة بن مضر من الحاصل أن الأداة قد دلت على وجوب الميت بمزدلفة فهو واجب من واجبات الحج وفرض من فرائضه لا سيما صلاة القبر بما أوفى حديث عروة بن مضر من من شهادته لا تهاذه ووقف بقيد أنه لا يتبع حج لم يصل القبر بالمزدلفة انتهى قال في القبح واختلاف السلف في هذه المسئلة فكان بعضهم يقول من مرت بمزدلفة فنزل بها فعليه دم ومن نزل بها ثم دفع عنها أي ٢٠٢ وقت كان من الليل فلا دم عليه وأول دفع مع الإمام وقال مجاهد

وقنادة والزهرى والثورى من
لم يقف بها فقد ضيع نسكا وعليه
دم وهو قول أبي حنيفة وأحمد
وأصح وأجيز وروى عن عطاء
وقال الأوزاعي لادم عليه مطلقا
وأما ما هو منزل من شاهنزل به ومن
شاهلم ينزل به وروى الطبراني
بسند فيه ضعف عن ابن عمر
مرفوعا أنما جمع منزل لاج المسلمين
وذهب ابن بنت الشافعي وابن
خزيمة إلى أن الوقوف بها ركن
لا يتم الحج إلا به وأشار ابن المنذر
إلى ترجيحه ونقله عن علامة
والضعف والعجب أنهم قالوا لم
يقف بها فاته الحج ويجعل أحرامه
عمرة واجتج الطعوى بأن الله لم
يذكر الوقوف وإنما قال واذكروا
الله عند المشعر الحرام وقد اجتمعوا

الثامن من ذى الحجة قوله أمر كعبه الله على بنات آدم فأغتصلى الخ هذا الفصل قبل هو
الفصل للأحرام ويحتمل أن يكون الغسل من الحيض قوله حتى إذا ظهرت بفتح الهاء
وضمها والفتح أفصح قوله من يحكم وعمرتك هذا نصريح بأن عمرتك لم تبطل ولم تخرج
منها وإن ما وقع في بعض الروايات من قوله أرفضني عمرتك وفي بعضها دعى عمرتك تناول
قال النووي أن قوله حتى إذا ظهرت طافت بالكعبة والصلاة والمروءة ثم قال قد قلت
من يحكم وعمرتك يستنبط منه ثلاث مسائل - سمة أحداها أن عائشة كانت قارئة
ولم تبطل عمرتها وإن أرفض المذكوور ومتأول الثانية أن القارئ يكفيه طواف
واحد وهو مذهب الشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة وطائفة يلزمه طوافان وسبعان
الثالثة أن السعي بين الصفا والمروة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح وموضع الدلالة أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرها أن تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت
ولم تسع كالم تطف فلعل يكن السعي متوقفا على تقدم الطواف عليه لما أخرته قال وأعلم
أن طهر عائشة هذا المذكوور كان يوم السبت وهو يوم التصرفي حجة الوداع وكان ابتداء
حيفه ما هذا يوم السبت أيضا الثلاث خالون من ذى الحجة سنة إحدى عشرة ذكره أبو
محمد بن حزم في كتابه حجة الوداع قوله فإذا ذهب به إلى باب الدار حتى قد تقدم شرح هذا في
أول كتاب الحج والحديث ساقه المصنف رحمه الله ههنا للاستدلال به على جواز إدخال
الحج على العمرة وقد قدم ما فيه من الخلاف والاشترط والله أعلم بالحق في ما ذكرها
في مواضعها

• (باب من احرام مطلقاً أو قال أحرمت بما أحرم به فلان) •

(عن أنس قال قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أبا هلال يا علي فقلت
أهلاً باهلاً كاهلاً النبي قال لولا ان معي الهدى لاحلت متفق عليه ورواه الترمذي
من حديث جابر وقال فقال له لي بما اهلات قال قلت اللهم اني أهل بـأهل به رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم * وعن أبي موسى قال قدمت على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وهو منقبط بالبطحاء فقال بما اهلات قال قلت أهلاً باهلاً كاهلاً النبي صلى الله

عالمه

امه مخالفته هذه في الاجماع على الاجزاء كما حكاه الطحاوي

انهمي **ع** عن عائشة رضى الله عنها قالت نزلنا المزدلفة فاستأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم سودة بنت زمعة رضى الله عنها (ان تدفع) أى ان تدفع الى معنى (قبل - حطمة للناس) أى زحمتهم لان بعضهم يحطم بعضهم الزحام **و** سكات سودة (امرأة طيبة فاذن لها) صلى الله عليه وآله وسلم (فدفعت) الى معنى (قبل - حطمة الناس) وأنا حتى أصبحت اثنى ثم دفعت بغيره صلى الله عليه وآله وسلم قالت عائشة (فلان) كون استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنت سودة أحب

الى من) كل شيء (مغر وجه) وأسر وهذا كقول في الحديث الآخر أحب الى من حمر النعم وعند ابن ماجه عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ وددت اني كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنته مودة فأصلى الصبح حتى فارى الجرة قبل ان ياتي الناس الحديث وكانت عائشة لا تنفيض الامع الامام قال أبو عبد الله الابي الشافعي في كلام الاصولين ان ذكر الحكم عقب الوصف المناسب يشعر بكونه عليه فيه وقول عائشة هذا يدل على انه لا يشعر بكونه عليه لانه لو يشعر بكونه عليه لم ترد ذلك لاختصاص سود بذلك الوصف الا ان يقال ان عائشة نعت ٢٠٣ المظا ورأت ان العلة انما هي

الضعف والضعف أهم من ان يكون الثقل الجسيم أو غيره كما قال أذن الضعفة أهلها ويحتمل انها قالت ذلك لانها اشركت في الوصف لما روى انها قالت سأبنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفسي بيقته فلما ريت اللهم سبقتني ﴿عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قدم جمعا﴾ أي المزدلفة من عرفات (فصل في الصلواتين المغرب والعشاء (كل صلاة) منهنما) (وحداهما أذان وأقامة والعشاء بينهما) المراد به الطعام أي انه تعشى بين الصلوتين وقد وقع ذلك ميثاقا في رواية أخرى انه دعا عشاءه فتمتعي ثم صلى العشاء قال عياض وانما فعل ذلك ليقبض على انه يفتقر الفصل السابع بينهما (ثم صلى الفجر حين طلع الفجر فأتى بطلوع الفجر وقال يقول ليطلع الفجر ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان هاتين الصلوتين حولتا أي غيرتا (عن وقتها) المعتاد (في هذا المكان) المزدلفة قال لبلقي فيعاقبه عنه صاحب الامع لعل هذا مدوح من كلام ابن مسعود في

عليه وآله وسلم قال سقطت من هدى قلت لا قال فطف بالبيت وبالضوا والمروة ثم حل قال فطفت بالبيت وبالضوا والمروة ثم أتيت امرأته من قومي فحشطني وغسلت رأسي فتنق عليه وفي لفظ قال كيف قلت حين أمرت قال قلت ليبيك يا هلال كاهل الذي صلى الله عليه وآله وسلم ذكر آخر جهه قوله في حديث علي لولان معي الهدى لاحت قال البخاري زاد محمد بن بكر عن ابن جريح قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أهل بيتي يا علي قال يا أهل بيتي صلى الله عليه وآله وسلم قال فاهدوا مكث حراما كما كنت قوله ثم أتيت امرأته من قومي في رواية البخاري امرأته من قيس والمتبادر من هذا الاطلاق انها من قيس عيلان وايس بينهم وبين الاشعري نسبة وفي رواية من نساء بني قيس قال الحافظ فظهر لي من ذلك ان المراد بقيس أبو قيس بن ساهم والهابي موسى الاشعري وان المرأفة زوج بعض اخوته فقد كان لابي موسى من الاخوة أبو رهم وأبو بردة بن محمد والحديثان يدلان على جواز الاحرام كاحرام شخص يعرفه من اراد ذلك وأما مطلق الاحرام على الاجام فهو جائز ثم يصر فيه الحرم الى ما شاء لكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسه عن ذلك والى ذلك ذهب الجمهور وعن المالكية لا يصح الاحرام على الاجام وهو قول الكوفيين قال ابن المنبر وكان مذهب البخاري لانه أشار في صحيحه عند الترجمة لهذين الحديثين الى ان ذلك خاص بذلك الزمن وأما الآن فقد استقرت الاحكام وعرفت مراتب الاحرام فلا يصح ذلك وهذا الخلاف يرجع الى قاعدة أصولية وهي هل يكون خطابه صلى الله عليه وآله وسلم لواحد أو لجماعة معه وصف في حكم الخطاب اقسام ثلاثة أولها ان ذهب الى الاول جعل حديث علي وأبي موسى شرعا ما ولم يقبل دعوى الخصوصية الابدال ومن ذهب الى الثاني قال ان هذا الحكم مختص بهما والظاهر الاول

* (باب التلبسة وصحتها وأحكامها) *

عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا استوت به راحلته قائما عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال اللهم ليبيك ليبيك لا شريك لك ليبيك ان الحدود النعمة لك والمثل لك لا شريك لك وكل عبد الله يزيد مع هذا ليبيك وسعيدك والخير بيدك

باب من أذن وأقام قال عبد الله ما صلاتان محمولتان قال وسكى البيهقي عن احمد تردد في انه مرفوع أو مدرج ثم جزم البيهقي بأنه مدرج وأجاب البرماوى بأنه لا تنافي بين الامرين فرفع ومرفوع (المغرب والعشاء فلا يقدم الناس جمعا) أي المزدلفة (حتى يعقوا) من الامام أي يبدلوا في العمدة وهو وقت العشاء الاخيرة (وصلاة الفجر هذه الساعة) أي بعد طلوع الصبح قبل ظهور وقلمامة (ثم وقف) ابن مسعود رضي الله عنه بمزدلفة أو بالمشعر الحرام (حتى اسفر) اضاء الصبح واتشر ضوءه (ثم قال لولان أمير المؤمنين) عثمان رضي الله عنه (أفاض الآن) عند الاقارب قبل طلوع الشمس (أصاب السنة التي فعلها رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم خلا فلما كانت عليه الجاهلية من الافاضة بعد طلوع الشمس قال عبد الرحمن بن يزيد الراوى عن ابن مسعود (غما أدري أقوله) أى أقول ابن مسعود لو ان أمير المؤمنين أفاض الخ (كان أسرع أم دفع عثمان رضى الله عنه) أسرع وقال الكرماني وتبعه البرماوى ان القائل غما أدري الخ هو ابن مسعود نفسه وهو خطأ كما قاله فى الفتح قال ووقع فى رواية جرير بن حازم عن أبي بصير عن أحمد بن الزبادى فى هذا الحديث ان نظير هذا القول صدر من ابن مسعود عند الدفع من عرفة أيضا ونظمه فلما وقفنا بعرقة غاب ٢٠٤ الشمس فقال لو ان أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب قال

والرغبا اليك والعمل متفق عليه وعن جابر قال أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر التلمية مثل حديث ابن عمر قال والناس يريدون ذالمعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئا واه أجسد وأبوداود ومسلم بعدهما وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى تلمية لبيك الله الحق لبيك واه أجسد وابن ماجه والنسائي حديث أبي هريرة عن محمد بن حبان والحاكم قوله فقال لبيك قال فى الفتح هو نظير معنى عند سيويه ومن تبعه وقال يونس هو اسم مفرد وألته غما انقلب ياء لاتصالها بالضمير كمدى وعلى ورد بها فى قلت يامع الظهور وعن الشراء هو منصوب على المصد وأصله بالثنية على التأكيد أى البابا بعد الباب وهذه التلمية ليست حقيقة بل هى للتكثير والمبالغة ومعناها اجابة بعد اجابة واجابة لازمة وقبل معنا غير ذلك قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلمية اجابة دعوة ابراهيم حين أذن فى الناس بالمحج وهذا أخرجه عبد بن حمد وابن جرير وابن أبى حاتم بأسانيدهم فى تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقيادة فى غير واحد قال الشافى والاسانيد الهم قوية وهذا غاليل للاحتجاج فيه مسرح فيكون له حكم الرفع قوله ان الحمد بكسر الهمزة على الاستئناف ونقصها على التعديل قال فى الفتح والكسر أجود عند الجوهور قال ثعلب لان من كسر جعل معناه ان الحمد لك على كل حال ومن فتح قال معناه لبيك لهذا السبب الخاص ومثله قال ابن دقيق العيد وقال ابن عبد البر معناه واحدا وتعب وتقل الرخصى ان الشافى اختار الفتح وأباحنية اختار الكسر قوله والنعم مثلك المشهور فيه النصب ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفا قاله ابن الأثير وكذلك الملك المشهور فيه النصب ويجوز الرفع قوله وكان عبد الله الخ أخرج 'ابن أبي شيبة من طريق السو ربن مخزومة قال كانت تلمية عرفد كرمه ل المرفوع وزاد لبيك مرغوبا وهو باليك ذا النعماء والفضل الحسن قال الطحاوى بعد أن أخرجه من حديث عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن عبد كبر أبجع المسالمون جميعا على ذلك غير ان قوما قالوا بالأس ان يزيد بها من الذى كرته تعالى ما أحب وهو قول محمد والنورى والاوزاعى واحتجوا بما فى الباب من حديث أبي هريرة وجابر

فما أدري أ كلام ابن مسعود أسرع أو افاضة عثمان الحديث (فلم يزل يلبى) أى ابن مسعود (حتى روى جرة العقيقة يوم النحر) أى ابتداء الرى لخدمته فى أسباب التحال (عن عمرو رضى الله عنه أنه صلى بجميع) أى بالمزدلفة (الصبح ثم وقف) بالشعر الحرام (فقال ان المشركين كانوا لا يقبضون) من الافاضة أى لا يدعون من المزدلفة الى معنى (حق) تطلع الشمس) وعند الطبرى من رواية عبيد الله بن موسى عن سفيان حتى رواه الشمس على (ثبير) ويقولون أشرف ثبير) وزاد الاسماعيلي كباغير قال النووى هو جبل عظيم بالمزدلفة على يسار الذهاب الى معين الذهاب الى عرفات وانه المسد كور فى صفة الحج والمراد فى مناسك الحج انتهى قال القسطلانى ومراهماد كور فى المناسك انه يستحب المبيت بى ليلة تاسع ذى الحجة فإذا طلعت الشمس وأشرقت على ثبير يسيرون الى عرفات قال صاحب تحصيل المرام فى تاريخ

البلد الحرام وهذا غير مستقيم لانه يقتضى ان ثبير المد كور فى صفة الحج بالمزدلفة وانما هو بى على وبلا آثار فاذكر الحب الطبرى فى شرح التنبية بل قاله الجهد الشيرازى فى كتاب الوصل والمضى فى بيان فضل من ان قول النووى مختلف لاجتماع ائمة اللغة والتواريخ وقال فى القاموس وثبير الاثيرة وثبير الحضر والنصح والنج والاعرج والاحدب وغيماء جبال نظاهر مكة انتهى وسعى برجل من هذا بل اسع ثبير دفن به والمعنى لتطلع عليك الشمس وكما شفع أى ذهب به بما يقال انما بغير اذا أسرع فى العسود وقبل ثبير على لحوم الاضاحى أى منهم (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

خالفهم) فافاض حين اسفر قبل طلوع الشمس (ثم افاض) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عمر والمعمد الاول لعظنه على قوله خالفهم وفي حديث جابر الطويل عندهم سلم فلم يزل واقفا أي عند المشعر الحرام حتى اسفر جدا فدفع (قبل ان تطلع الشمس) ولا ينخرع عن ابن عباس فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين اسفر كل شيء قبل ان تطلع الشمس وهذا مذهب الشافعي والجمهور وقال مالك في المدونة ولا يفت أحد به أي بالمشعر الحرام الى طلوع القبر والاسفار ولكن يدفع قبل ذلك واذا اسفر وليدفع الامام دفع الناس ٢٠٥ وتر كونه واحج له بعض أصحابه بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعل الصلاة مقبلا

والا ثار المذكورة وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي ان يزاد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ويجوز الزيادة قال الجمهور وحكي ابن عبد البر عن مالك الكرامة وهو أحد قولي الشافعي وقد اختلف في حكم التلبية فقال الشافعي وأصحابها سنة وقال ابن أبي هريرة واجبة وحكاها ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبي حنيفة واختلف هؤلاء في وجوب التمسك بها وقال ابن شامس من المالكية وصاحب الهداية اتم واجبة يقوم مقامها فعل يتعاق بالجم كالتوجه على الطريق وحكي ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية وصاحب الهداية من الحنفية من الشافعية وأهل الظاهر انه اركن في الاحرام لا يستعبد بدونه واخرج ابن سعد عن عطاء بن يسار انه افاض وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة (وعن السائب بن خالد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا في جبريل فامرني ان أمر أصحابي ان يرفعوا أصواتهم بالاهلال والتلبية رواه الحنفية وصححه الترمذي وفي رواية ان جبريل أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كن بها جاجا نبحا جوا العج التلبية والعج نبح البدن رواه أحمد) وعن خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا فرغ من تلبيته سأل الله عز وجل رضوانه والجنة واستعذب لرجله من النار رواه الشافعي والدارقطني. وعن الثمام بن محمد قال كان يستحب للرجل اذا فرغ من تلبيته ان يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الدارقطني. وعن الفضل بن العباس قال كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم من الأيام فمر بي حتى رجمي بحجارة العقبه رواه الجماعة. وعن عطاء بن ابي عبيد قال رفع الحديث انه كان يمسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر رواه الترمذي وصححه. وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يابى المعمر حتى يستلم الحجر رواه أبو داود) حديث السائب بن خالد أخرجه أيضا مالك في الموطأ والشافعي عنه وابن حبان والمحاكم والبيهقي وصحوه وأخرج نحوه الحاكم عن أبي هريرة مرفوعا وأحمد بن محمد بن ابي عبيد وأخرج ابن أبي شيبة وغيرهما اتفقوا به بالجملة قال الروياني تجوز به بغير حاجة يخالف النص وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وأصح وفي شرح مسلم عن عروة بن الزبير ومالك في رواية عنه وأحمد وأصح لركوبه من غير حاجة بحيث لا يضرب هاتمه قال ودليلنا على عروته وهو اقصيه رواية جابر عندهم سلم اركبها بالمر وف اذا الخشت اليها حتى تجد ظهرك انتهى يعني لانه مقيد بالمقيد يقضي على المطلق ولانه شئ يخرج عنه فلا يرجع فيه ولو أبيع النفع لغير ضرر وأبيع استجاره ولا يجوز انفاق والذي رأيته في تصحيح المنع من كتب الحنابلة وعليه القدرى عندهم وله ركونهم الحاجة فقط بالشرع وبضمن نصها وهو مذهب الحنفية

والا ثار المذكورة وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي ان يزاد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ويجوز الزيادة قال الجمهور وحكي ابن عبد البر عن مالك الكرامة وهو أحد قولي الشافعي وقد اختلف في حكم التلبية فقال الشافعي وأصحابها سنة وقال ابن أبي هريرة واجبة وحكاها ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبي حنيفة واختلف هؤلاء في وجوب التمسك بها وقال ابن شامس من المالكية وصاحب الهداية اتم واجبة يقوم مقامها فعل يتعاق بالجم كالتوجه على الطريق وحكي ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية وصاحب الهداية من الحنفية من الشافعية وأهل الظاهر انه اركن في الاحرام لا يستعبد بدونه واخرج ابن سعد عن عطاء بن يسار انه افاض وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة (وعن السائب بن خالد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا في جبريل فامرني ان أمر أصحابي ان يرفعوا أصواتهم بالاهلال والتلبية رواه الحنفية وصححه الترمذي وفي رواية ان جبريل أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كن بها جاجا نبحا جوا العج التلبية والعج نبح البدن رواه أحمد) وعن خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا فرغ من تلبيته سأل الله عز وجل رضوانه والجنة واستعذب لرجله من النار رواه الشافعي والدارقطني. وعن الثمام بن محمد قال كان يستحب للرجل اذا فرغ من تلبيته ان يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الدارقطني. وعن الفضل بن العباس قال كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم من الأيام فمر بي حتى رجمي بحجارة العقبه رواه الجماعة. وعن عطاء بن ابي عبيد قال رفع الحديث انه كان يمسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر رواه الترمذي وصححه. وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يابى المعمر حتى يستلم الحجر رواه أبو داود) حديث السائب بن خالد أخرجه أيضا مالك في الموطأ والشافعي عنه وابن حبان والمحاكم والبيهقي وصحوه وأخرج نحوه الحاكم عن أبي هريرة مرفوعا وأحمد بن محمد بن ابي عبيد وأخرج ابن أبي شيبة وغيرهما اتفقوا به بالجملة قال الروياني تجوز به بغير حاجة يخالف النص وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وأصح وفي شرح مسلم عن عروة بن الزبير ومالك في رواية عنه وأحمد وأصح لركوبه من غير حاجة بحيث لا يضرب هاتمه قال ودليلنا على عروته وهو اقصيه رواية جابر عندهم سلم اركبها بالمر وف اذا الخشت اليها حتى تجد ظهرك انتهى يعني لانه مقيد بالمقيد يقضي على المطلق ولانه شئ يخرج عنه فلا يرجع فيه ولو أبيع النفع لغير ضرر وأبيع استجاره ولا يجوز انفاق والذي رأيته في تصحيح المنع من كتب الحنابلة وعليه القدرى عندهم وله ركونهم الحاجة فقط بالشرع وبضمن نصها وهو مذهب الحنفية

أَيْضًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (قَالَ) الرَّجُلُ (أَنْتَ أَبَدْنَةُ) أَيْ هَذِي (قَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (أَرَكُمَا) قَالَ إِنَّهُ أَبَدْنَةُ فَقَالَ أَرَكُمَا وَيَلَاكُ) نَصَبَ أَبَدًا عَلَى الْمَقْعُولِ الْمَطْلُوقِ بِفِعْلِ مَنْ مَعْنَاهُ مُحَمَّدٌ وَجُورًا بِأَيِّ أَلَزَمَهُ اللَّهُ وَبِلَاوِهِ كَلِمَةُ تَعَالَى لِلْمَوْقِعِ فِي الْهَلَاكِ أَوَّلُنْ بِسَبْحَةِ أَوْ هِيَ عَنِ الْهَلَاكِ أَوْ مَشَقَّةِ الْعَذَابِ أَوْ الْحُزْنِ أَوْ أَوَادٍ فِي بَيْتِهِمْ أَوْ بِمُرُورِ آبٍ لَهَا أَقْوَالٌ فَجَسَمَتْ أَعْرَاقُهَا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى هُنَا التَّأَخُّرُ الْمُخَاطَبُ عَنْ امْتِنَالِ أَمْرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِ الرَّوَايِ (فِي) الْمَرْثَةِ (الثَّلَاثَةِ أَوْ فِي) الْمَرْثَةِ (الْشَّامَةِ) لِأَجْلِ مَرَجَعَتِهِ لِمَعْ عَدَمِ خَفَاءِ الْحَالِ عَلَيْهِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُرَادُ

عن المطالب بن عيسى عن الله بن حنظل قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يرفعون أصواتهم حتى تصب أصواتهم وأخرج الترمذي وابن ماجه والحاكم من حديث
أبي بصير الصديق أفضل الحج العجى والنج واستغربه الترمذي وحكى الدارقطني
الاختلاف فيه وأشار الترمذي الى نحوه من حديث جابر واصله أبو القاسم في
الترغيب والترهيب ورواه مسترولك وهو أصحق بن أبي نصر وقور وى ابن المقري في
مسند أبي حنيفة عن ابن مسعود نحوه وأخرجه أبو يعلى وحدثت زغبة في اسناده
صالح بن محمد بن أبي رائدة وهو مدني ضعيف وفيه أيضا ابراهيم بن أبي يحيى ولكنه قد
تابعه عليه عبد الله بن عبد الله الاموي أخرجه البيهقي والدارقطني وحدث ابن
عباس الاول في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي اللي وفيه مقال وحدثه الثاني قال
المندري أخرجه الترمذي وقال صحيح وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي اللي وقد
تكلم فيه جماعة من الأئمة انتهى كلام المندري وليس في الترمذي الا الحديث الاول
لذي عزمه المصنف وهو الذي بعده حديث واحد ولكنه لما اختلف افظه ما جعلهما
المصنف حديثين قوله ان أمراً أصحابي الخ استدلى على استحباب رفع الصوت لرجل
التلبية بحيث لا يضر نفسه وبه قال ابن سلاطن وخرج بقوله أصحابي النساء فان المرأة
تجهر بها بل تقتصر على السماع نفسها قال الروائي فان رفعت صوتها لم يجز لانه ليس
هو ردة على المصحف بل يكون مكرها وكذا قال أبو الطيب وابن الرفعة وذهب داود الى
ان رفع الصوت واجب وهو ظاهر قوله فأمرني ان أمراً أصحابي لاسباب افعال الحج
أو الهياكل لاجل واجب هو قول الله تعالى والله على الناس حج البيت وقوله صلى الله
عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله حتى روى جرة العقبة فيه دليل على ان التلبية
استقر الى روى جرة العقبة والبس ذهب الجمهور وقال طائفة يقطع الحرم التلبية اذا
دخل الحرم وهو ذهب ابن عمر لكن يعاود التلبية اذا خرج من مكة الى عرفه وقالت
طائفة يقطعها اذا راح الى الوقوف رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور وباسانيد صحيحة
عن عائشة وحدثني أي وقاص وعلي وبه قال مالك وفيه من وال الشمس يوم عرفه
وهو قول الاوزاعي واليث وعن الحسن البصري مثله لكن قال ان صلى الفداء يوم
عرفه واختلف الاولون هل يقطع التلبية مع روى أول حصاة أو عند مقام الرمي فذهب

بها موضوعها الاصل الى ويكوت
مما جرى الى لسان العرب في
الخاطبة من غير قصد لموضوعه
كما في ترتيب ذلك وشعوه وقيل كان
أشرف على هلكة من الجهد وويل
لكة نقالان وقع في هلكة كالمصر
فالمعنى أشرفت على الهلاك
فأركب فعل هذا هي أخبار قال في
الفتح استدراكه أي بهذا الحديث
على جوارز كواب الهدي سواء
كان واجبا أو مستطوعا لكونه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل
صاحب الهدي عن ذلك فدل
على أن الحكم لا يختلف بذلك
وأصرح من هذا ما أخرجه أحمد
من حديثه في أن سئل هل يركب
الرجل هديه قال لا بأس قد كان
الذي صلى الله عليه وآله وسلم يمر
بالرجال يمشون فيأمرهم بركوب
هديه أي هدي النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أو إسناده صالح والجواز
مطلقا قال عز ودين الزبير ونسبه
ابن المنذر لأحمد وصح ربه قال
أهل الظاهر وأطلق ابن عبد البر
ركوبه بغير حاجة عن أئمة
الشافعية ثم أجاب عن كثر النكاه

وقد صاحب الهداية من الحنفية بالاضطرار الى ذلك وهو المنقول عن الشعبي وقال ابن العربي عن مالك بن كريب بن جهمهم
لأضرورة فاذا استرخى نزل قال وفي المسئلة مذهب خاص وهو المذهب مطلقا نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ولكن
الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة الا انه قال ومع ذلك يضمن ما نقص منها ومذهب سادس وهو وجوب ذلك نقله
ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر عن كتاب الظاهر عن كذا نقله عن أبي حنيفة مائة دفعه مما عائل وأجازة الجمهور
وهل يعمل عليها غيره أجازة الجمهور أيضا على التمسك به بل المتقدم ونقل عياض الاجماع عنه الى لا يجرها وقال الطحاوي فاذا

احتلب منها شاة صدق به فان كلة تصدق بئنه وقال مالك لا يشرب من لبنه فان شرب لم يغرم انتهى وفي الحديث تكرير الفتوى والشرب الى المبادرة الى امتثال الامر وزجر من لم يبادر الى ذلك وتوبخه وجره وسائر الاكابر في السفر وان الصغير اذا رأى المصلحة للصغير لا يأنف عن اوشاده اليها واستقطب منه المصنف جواز انتفاع الواقف بوقته وهو موافق للجمهور في الاوقاف العامة واما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقه هم في (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجته) ٢٠٧ (الوداع بالعمرة الى الحج) القنع بلغة القرآن الكريم وعسرف العناية اعم

من القرآن كاذ كرهه يروا واحد واذا كان اعم منه احتل ان يراد به الله رد المسمى بالقران في الاصطلاح الحادث وان يراد به المخصوص باسم القنع في ذلك الاصطلاح لكن يبقى النظر في انه اعم في عرف الصابة أم لا ففي الصحيحين عن سعيد بن المسيب قال اجتمع على عثمان بن عفان فكانت المتعة ينهى عن المتعة فقال علي ماتريد الى امر فعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتهى عنه فقال عثمان دعنا من ذلك فقال اني لا أستمتع مع ان ادعك فلما رأى ذلك أهل بهم ما جئوا فلهذا بين انه صلى الله عليه وآله وسلم كان قارنا وبشيد أيقضان الجمع بينهما قطع فان عثمان كان ينهى عن المتعة وقد عدل ظاهر مخالفة تقرير المأخذ صلى الله عليه وآله وسلم وان لم ينسخ فقرة وانما تكون مخالفة اذا كانت المتعة التي ينهى عنها عثمان فدل على الامر من اللذين بينهما ولفظ من اتفاق علي وعثمان على

جمهورهم الى الاول والى الثاني اجدو بعض اصحاب الشافعي ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال أفضت مع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم يزل يلبى حتى رمى جرة العقبة ويكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة قال ابن خزيمة هذا حديث صحيح متصرا لما بهم في الروايات الأخرى وان المراد حتى رمى جرة العقبة أي أتم رميها انتهى والامر كما قال ابن خزيمة فان هذه زيادة متقدمة وخارجة من مخرج صحيح غير متقدمة للمزيد وقبلها متفق عليه كما تكرر في الاصول قوله حتى يستلم الحجر ظاهر انه يلبى في حال دخوله المسجد وبعد رؤية البيت وفي حال مشيه حتى يشرع في الاستلام ويستغنى منه الاوقات التي فيها ادعاء مخصوص وقد ذهب الى ما دل عليه الحديث من ترك التلبية عند الشروع في الاستلام أبو حنيفة والشافعي في الحديث وقال في القديم يلبى ولكنه يتخلف صوته وهو قول ابن عباس وأحمد

(باب ما جاء في فسخ الحج الى العمرة)

(عن جابر قال أهلكنا بالحج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدمنا مكة أمرنا ان نحل ونجعلها عمرة فكبر ذلك علينا واضافت به صدورنا فقال يا أيها الناس ألوها فلولوا الهدى معي ففعلت كما فعلتم قال فاحللنا حتى وطئنا النساء وقبلنا كما يفعل الحلال حتى اذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهور أهلنا بالحج متفق عليه وفي رواية أهلنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالحج خالصا لا يخالطه شيء فقد مناه مكة لا يربع ليل خلون من ذي الحجة فماتنا وسبعنا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نحل وقال لولا هدي حللت ثم قام مرة من حاله فقال يا رسول الله أرى بيت متعتنا هذه لعامنا هذا أم لا بد فقال بلى هي للذبدرواء الجناوى وأبو دود ولم يغناه عن أبي سعيد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصرخ بالحج صراخا فلما قدمنا مكة أمرنا ان نحل ففعلنا عمرة الامن ساق الهدي فلما كان يوم التروية ورعنا الى معنى أهلنا بالحج ورواه أحمد ومسلم وعن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا نحو من فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان القرآن من مسمى القنع وحده فذهب حل قول ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على القنع الذي سمعناه قالوا لم يكن عنده ما يخالف ذلك اللفظ فكيف روى وجد عنه ما يفيد ما قلنا وهو ما في صحيح مسلم عن ابن عمر انه قرن الحج مع العمرة وطاف لهما طوافا واحدا ثم حال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فظهر ان مراده بالقران المتعة في هذا الحديث المقدر المسمى بالقران (وأهدى) صلى الله عليه وآله وسلم أى تقرب الى الله تعالى بعباده وما أوفى عندهم من سوقه شيء من النعم الى الحرم لا يذبحو يفرق على مساكينه تعظيما له (فساق معه الهدي) وكان أربعة وسبعين بنة (من ذى الحليفة) مبيتات أهل

المدينة قال المذهب ان يعرف ان السنة في الهدى ان يساق من الحل الى الحرم فان اشترى من الحرم خرج به اذا
 حج الى عرفه وهو قول مالك قال فان لم يفعل فعليه البدل وهو قول الليث وقال الجمهور ان وقف به بعرفة فحسن والا فلا بد
 عليه وقال ابو حنيفة ليس سنة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما ساق الهدى من الحل لان مسكه كان خارج الحرم
 وهذا كله في الابل فاما البقر فقد ضعف عن ذلك والغنم اضعف ومن ثم قال مالك لا يساق الا من عرفه او ما قرب منها لانها
 تضعف عن قطع طويل المسافة) وبدأ ٢٠٨ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فاهل) أى لبي (بالعمرة ثم

اهل) أى لبي (بالحج) قد استشكل
 هناك ولابد فاهل بالعمرة ثم اهل
 بالحج لان جميع الاحاديث
 السكتة في هذا الباب تدل على
 انه بدأ بالالحج ثم ادخل عليه
 العمرة وهذا بالعكس واجب
 عنه بان المراد به صورة الاهلال
 أى لما دخل العمرة على الحج
 لبيهما فقال لبيك بعمرة وتوجه
 معاه هذا ما طابق الحديث أنس
 لكن قد أنكر ابن عمر ذلك على
 أنس فيحصل ان يجعل انكار
 ابن عمر عليه لكونه أطلق على
 الله عليه وآله وسلم جمع بينهما
 في ابتداء الامر وبأنه هذا
 التأويل قوله في نفس الحديث
 (فتفتح الناس) في آخر الامر
 (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بالعمرة الى الحج) لانه
 معلوم ان كثر من أمه أو
 أكثرهم أحرم أو أوالا بالحج
 مفتردين وانما فسفوا الى العمرة
 آخر افساروا بمقتعين (فيكان
 من الناس من أهدي فساق)
 زاد في بعض الاصول معه
 (الهدى) من ذي الحليفة

وسلم كان معه هدى فليقم على احرامه ومن لم يكن معه هدى فليجمل فلم يكن معي
 هدى فجلت وكان مع الزبير هدى فلم يجمل رواه مسلم وابن ماجه وسلم في رواية قدمنا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالحج) قوله وجعلنا مكة بظهر اى جعلناها
 وراءنا ظهرنا وذلك عند ارادتهم الذهاب الى مكي قوله لا يخطأه شي يعنى من العمرة ولا
 القرآن ولا غيره ما قوله من ذى الحجة بكسر الحاء على الاقصر قوله رأيت ممتنا هذه
 اى اخبرني عن فسخنا الحج الى عمرتنا هذه التي تمتعنا فيها بالجماع والطيب واللبس قوله
 لعادنا هذا اى مخصوصة به لا يجوز في غيره ثم لا بد اى جميع الاعصار وقد استدلل به هذه
 الاحاديث وما يأتي بعدها مما ذكره المصنف من قال انه يجوز فسخ الحج الى العمرة
 لكل أحد ودبه قال أحد وطائفة من أهل الظاهر وقال مالك وأبو حنيفة والثاني
 قال النووي وجهه والعلماء من السلف والخلف ان فسخ الحج الى العمرة هو مختص
 بالصباغة في تلك السنة لا يجوز بعدها قالوا وانما مروية في تلك السنة لخاصة ورا
 ما كانت عليه المجاهدة من تحريم العمرة في أشهر الحج واستدلوا بحديث أبي ذر
 وحديث الحرث بن بلال عن أبيه وسبأ بن زناد وبقي الجواب عنهم ما قالوا ومعنى قوله لا بد
 جواز الاعتقاد في أشهر الحج أو القرآن فهما جائزان الى يوم النسيئة أو ما فسخ الحج الى
 العمرة فقصص تلك السنة وقد عارض المجوزون للفسخ ما حجه المانعون بأحاديث
 كثيرة عن أربعة عشر من الصحابة قلد كالمصنف في هذا الباب منها أحاديث عشرة
 منهم وهم جابر وسراقة بن مالك وأبو سعيد وأسماء وعائشة وابن عباس وأنس وابن
 عمر والريبع بن - مرة البراء وأربعة لم يذكر أحاديثهم وهم حفصة وعلي وفاطمة بنت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو موسى قال في الهدى وروى ذلك عن هؤلاء
 الصحابة طوائف من كبار التابعين حتى صار من قولنا عنهم نقلا يرفع الشك ويوجب اليقين
 ولا يمكن أحد أن ينكره أو يقول ليقع وهو مذهب أهل بيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ومذهب حبر الامة ويحرمه ابن عباس وأصحابه ومذهب أبي موسى الاشعري
 ومذهب امام أهل السنة والحديث أحمد بن حنبل وأهل الحديث معه ومذهب عبد الله
 ابن الحسن العنبري فأنى البصرة ومذهب أهل الظاهر انتهى واعلم ان هذه الاحاديث
 قاضية بجواز الفسخ وقول أبي ذر لا يصلح للاحتجاج به على انها مختصة بتلك السنة

أى من المقات وفيه الشدب الى سوق الهدى من المواقيت ومن الاماكن وبذلك
 البعيدة قال في الفتح وهي من السنن التي أغفلها كثير من الناس انتهى (ومنهم من لم يجد فلما قدم النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم مكة قال للناس) في رواية عن عائشة رضي الله عنها تقضى الله على الله عليه وآله وسلم لم قال لهم ذلك
 بعد ان أهلوا بذى الحليفة لكن الذي تدل عليه الاحاديث في الصحيحين وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما انه انما
 قال لهم ذلك في منى في سفرهم ودفعهم من مكة وهم يسرف كما في حديث عائشة أو بهد طوافه كما في حديث جابر ويحفل

تكرار الامر بذلك في الموضعين وان العزيمة كانت آخر احسين امرهم بفسخ الحج الى العمرة (من كان منكم أهدي فانه لا يحل ان يحرّم منه) أي من أهله (حتى يقضى حجه) ان كان حائضا فان كان معتمرا فكذلك في الرواية الاخرى ومن أحرم بعمرته فلم يهد فليصل ومن أحرم بعمرته وأهدى فلا يصل حتى يضره به (ومن لم يكن منكم أهدي فليطوف بالبيت وما ضاعوا والمروة بالقبصر) من شعر رأسه وانما يقل ويلحق وان كان أفضل ليلقى لشعره بحلقه في الحج فان الحلق في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة قال النووي معناه انه يفعل الطواف والسعي ٢٠٩ والتقصير بمرحلا ولا وهو زاد ليل على الحلق أو التقصير منك وهو الصحيح وقيل استباحة محظور (وليحل) أمر معناه الخبر أي صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا عليه في الاحرام ويحتمل ان يكون أمراء الى الإباحة كقوله تعالى وإذا لاثم فاصطادوا والمراد فسخ الحج عمرة وانما هو حتى يحل منها وينحل ما كان عليه مما قبل الاحرام (ثم اهل بالحج) أي يحرم في وقت خروجه الى عرفات لانه جل عقب التحلل من العمرة ولذا قال ثم ليل فغير يتم المقتضية للترخي والمهلة (فمن لم يجد هديا) في ذلك المكان ويحقق ذلك بان يعدم وجوده أو ثمنه أو يجد ثم لا يمكن احتياج اليه لاهم من ذلك أو زاد على غن المثل أو كان صاحبه لا يريد به فمقتضى الى الصوم كما هو نص القرآن (فليصم ثلاثة أيام في الحج) أي بعد الاحرام به والاولى فليصمها قبل يوم عرفة لان الاول فطره فيندب ان يحرم المتمتع العاج عن الدم قبل سادس ذي الحجة

وبذلك الركب وغاية معانيه ان قول مصابي فيما هو مسرح للاجتهاد فلا يكون حجة على أحد على فرض انه لم يعارضه غيره فكيف اذا عارضه رأى غيره من الصحابة كابن عباس فانه أخرج عنه مسلم انه كان يقول لا يطوف بالبيت حاج الا حل وأخرج عبد الرزاق انه قال من جاءهم لا بالحج فان الطواف بالبيت يصبره الى عمرة ثانيا أم أبي قيس لانه الناس يشكرون ذلك عليك فقال هي سنة نبيهم وان غمروا كلني موسى فانه كان يقضي بجواز الفسخ في خلافته عمر كافي صحيح البخاري على ان قول أبي ذر معارض بصريح السنة كما تقدم في جوابه صلى الله عليه وآله وسلم امراته بقوله لا لا بد اناسا له عن متعتهم تلك بخصوص امرها اليها بقوله متعتها هذه الناس في المقام متمتعين باليد المانعين بعدي به ويصلح لتدبيره في قتاله هذه السنة المتواترة وأما حديث الحارث بن بلال عن أبيه فسيأتي انه غير صالح للتسليم على فرض انفراد فكهف اذا وقع معارض الحاديث أربعة عشر مصابيا كلها صحيحة وقد أورد من قال انها من رواية واحدة لان دعوى النسخ تحتاج الى نصوص صحيحة متأخرة عن هذه النصوص وأما مجرد الدعوى فأمر لا يجوز عنه أحد أو أمانار واه البزرجي عن عماره قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أحل انما المتعة ثم حرّمها عليا فقال ابن القيم ان هذا الحديث لا سند له ولا متن ما سنده وما لا تقوم به حجة عنه دأهل الحديث وأما متعته فان المراد بالمتعة فيه متعة النساء ثم استدلى على ان المراد ذلك باجماع الامة على ان متعة الحج غير محرمة ويقول عرو لم يجز لتقت كذا كره الاثر في سنته ويقول عرو لم يمسس هل نهى عن متعة الحج فقال لا بعد كذا قال الله أخرجه عنه مع عبد الرزاق وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم أحل لا بد فانه قطع لتوهم ورود النسخ عليها واستدلى على النسخ بما أخرجه أبو داود ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عمر بن الخطاب فشهد عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج وهو من رواية سعيد بن المسيب عن الرجل المذکور وهو لم يسمع من عمرو قال أبو سليمان الخطابي في اسناد هذا الحديث وقال وقد اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل موته وجوز ذلك اجماع أهل العلم ولم يذكروا خلافه حتى اذا قرأوا هذا علمت ان هذه السنة عامة لجميع الامة وسبب اني أتيت هذا الباب بقرينة متكات الطائفتين وقد اختلف هل الفسخ على

٢٧ نيل ح ويتبع تقديم الصوم على الاحرام كذا في القسطاني قال في السيل للشوكاني والمراد انها صام في أيام الحج أو مع أعمال الحج انتهى (وسبعة اذ رجع الى أهله) يملكه أو يمكن توطن به كذا ولا يجوز صومه في توجهه الى أهله لانه تقدم له العبادة البدنية على وقته وشدب تسابع الثلاثة والسبعة وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الحج (عن المسور) كسر الميم وسكون السين وفتح الواو (ان منحرمة) ينسخ الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء أمه عاتكة أخت عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري وكان له ولد بعدد الهجرتين وقدم المدينة

بعد الفتح سنة ثلاث ابن ست سنين قال البغوي حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث وحديثه عنه صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة على بنت أبي جهل في الصحيين وغيرهما وقع في بعض طرقه عند مسلم سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما محمد بن وهب لا يدل على أنه ولد قبل الهجرة فكأنهم أطلقوا على أنه ولد بعدهما وقد أول بعضهم أن قوله محتمل من الحلم بالكسر لأن الحلم بالضم يريد أنه كان عاقلا ضابطا لما يحمله وفيه بعد وتوفي في حصار ابن الزبير الأول أصابه حجر من حجارة المجنحين وهو صلى الله عليه وآله وسلم في قاعهم خمسة أيام ومات يوم ألفى ٢١٠ بنى يزيد بن معاوية سنة أربع وستين لافى سنة ثلاث وسبعين

لأن ذلك الحصار كان من الجراح وفيه قتل ابن الزبير ولم يبق المسور إلى هذا الزمان (ومروان) ابن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي ابن عم عثمان رضي الله عنه وكان به في خلافته ولد بعد الهجرة بستين وقيل بأربع وقال ابن أبي داود كان في الفتح ميذا وفي حجة الوداع لا أدري ما جمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئا لم أقال في الإصابة ولم أرم جرم يصحبه فكأنه لم يكن حينئذ بمنزلة من بعد الفتح أخرج أبو داود الطائفي وهو مدعي فلم يثبت له أن يزيد بن الزبير وأرسل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقربه البخاري بالسور بن خزيمة في روايته عن الزهري عنهما في قصة الحديبية وفي بعض طرقه عنده أنهم روي ذلك عن بعض الصحابة وفي أكثرها رسل الحديث وولي مروان الخلافة سنة أربع وستين ومات في رمضان سنة خمس وله ثلاث وأحدى وستون سنة قال في التوقيف ولم يثبت

وجه الوجوب أو الجواز قبل بعض إلى أنه واجب قال ابن القيم في الهدى بعد أن ذكر حديث البراء الأثري وغضبه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلم باليه لولا ما أمرهم به من الفسخ ونحن نشهد الله عليه أنالوا حرمنا بجموع رأينا فراضا له بنا فضعه إلى عزة تنادي من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأتباعا لاهره والله ما نسخ هذا في حياته ولا بعده ولا صح حرف واحد يعارضه ولا خص به أحصاه دون من بعدهم بل أجرى الله على لسان سراقفة أنه قال ذلك مختص بهم فأجاب به ذلك كثر لا بد إلا بد في ما يدري ما يقدم على هذه الأحاديث وهذا الأمر المؤكد الذي غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من خالفه انتهى والظاهر أن الوجوب رأى ابن عباس قوله فيما تقدم أن الطواف بالبيت يصعبه إلى عزة شاء أم أبى (وعن الأسود عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا نرى إلا أنه الحج فإنا قد مناظرونا بالبيت وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن ساقى الهدى أن يحل فحل من لم يكن ساقى فوئدوا له بقن فاحلان قالت عائشة فخصت فلم أطف بالبيت وكثرت قصته متفق عليه وعن ابن عباس قال كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أغفر الفجور في الأرض ويحعلون المحرم صفروا يقولون أذا البر وعذا الأثر والنسخ صدر حلت لعمر قلن اعمر فقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه صحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فامرهم أن يجعلوا عرفة ففعلوا ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله أي الحبل قال حل كله متفق عليه وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه عرفة فمتعنا بها من لم يكن عنده هدى فليصالح الحل كله فان العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة ورواه أحمد ومسلم وبوداد والنسائي وعنه أيضا أنه سئل عن متعة الحج فقال أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وأهلا فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أجعلوا أهلا لكم بالحج عرفة إلا من قلد الهدى فطقتنا بالبيت وبالصفا والمر وتوأتما النساء ولبنا الشيايب وقال من قلد الهدى فإنه لا يحل له حتى يبلغ الهدى محله ثم أمرنا فاعشمة اقروا بآن نزل بالحج وإذا فرغنا من المناسك جئنا طائفة بالبيت وبالصفا والمر وتوأتما عينا الهدى كما

له محبة وقال الحافظ صفي الدين الساعدي في الخلاصة لا يصح له سماع روى عن عثمان وعلي وعنه قال ابنه عبد الملك ومسلم بن سعد أكبر منه في صحيح البخاري استولى على مصر والشام ومات بدمشق سنة خمس وستين (قالا) أي المسور ومروان (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة) زمن الحديبية (في بضع عشرة مائة من أصحابه) والوضع بكسر الهمزة فتح ما بين الثلاث إلى التسع (حتى إذا كانوا بذى الحليفة) مبعثات أهل المدينة المشهور (قلد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وله الهدى) ظاهره الإجماع بالتقليد (وأعمره) وعند الدارقطني أنه صلى الله عليه وآله وسلم ساق يوم الحديبية

سبعين بدنة عن سبع مائة رجل (وأحرم بالعمرة) ويؤخذ منه ان السنة لم يرد القسك ان يشعروا بقلده بدنة عند الاحرام من الميقات وهل الافضل تقديم الاشعار أو التقليد قال في الروضة صح في الاول خبر في صحيح مسلم وصح في الثاني عن فعل ابن عمر وهو المنصوص وزاد في المجموع ان الماوردي حكى الاول عن أصحابنا كله ولم يذكر فيه خلافا وفي هذا الحديث مشروعية الاشعار فائدة الاعلام بأنهم اصدروا حديثا ليعتبر بهما من يحتاج الى ذلك وحكي لو احتلظت بغيرها تميزت وأضلت وعرفت أو عطيت عرفها المساكين بالامانة فأكلوا هاهنا ما في ذلك من تعظيم شعائر الشرع ٢١١ وحش الغنم عليه وأبعد من منع من الاشعار وأعل باحتمال انه

كان مشروعا قبل النهي عن المثلة فان النسخ لا يضر بالسه بالاحتمال بل وقع الاشعار في حجة الوداع وذلك بعد النهي عن المثلة برمان قاله في الفتح عن المسئلة برمان قاله في الفتح (عن عائشة رضي الله عنها انه بلغها ان ابن عباس رضي الله عنهما يقول من أهدى ديارا نى بعث الى مكة محرم عليه ما يحرم على الحاج من محظورات الاحرام (حق) بغيره فيقات عائشة ليس كما قال ابن عباس أنها قتلت فلا تهدي رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يهدي) فيه رفع مجازا تكون أرادت انها قتلت بأمرها ثم قادها رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يديه) الشمر يفتين (ثم بعث بها) أي بالبدن الى مكة (مع أبي) أبي بكر الصديق رضي الله عنه لما حج بالناس سنة تسع قال ابن التين أرادت عائشة بذلك علمها بجميع القصة (فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم شئ) أحله الله حتى شئ الهدى) وقد

قال تعالى فما استيسر من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم الى امصاركم رواه البخاري) قوله ولا ترى الا انه الحج في افظ لم يولد كرا لا الحج وظاهر هذا ان عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا محرمين بالحج وقد تقدم قولها ثمان من أهل بعمرة ومنهم من أهل بالحج والعمرة ومنهم من أهل بالحج فيقتل ان ساذ كرت ما كانوا يعتادونه من ترك الاعتقاد في شهر الحج فخرجوا لا يعرفون الا الحج ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتقاد في شهر الحج قوله ونساء ولم يبقن أى الهدى قوله وذكر كرت قصتها وهي كافي البخاري وغيرها فلما كانت ليلة الحصة قالت يا رسول الله يرجع الناس بحجة وعمرة وأرجع أنا بحجة قال وما طقت ايامي قدم مكة قلت لا قال فاذهبي مع أخيك الى التميم فاهلي بعمرة ثم وعدك كذا وكذا فقامت صائمة ما أراني الا احابستم قال عقرا حلقا وما طقت يوم النحر قالت قلت بلى قال لا بأس ان ترى قالت عائشة فلتبني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مصعد من مكة وتأتيه بطة عليها أو فامصدة وهو من بطنها فقلت من ألقى الفجر بعمرة ذان ما أباطبهم المستندة الى غيرهم ل كسائر نواتهم قوله ويجعلون الحرم مشرفا في القح كذا هو في جميع الأصول من الصحيحين قال النووي كان ينبغي أن يكتب بالالف والسين على تقدير ذنبا لاذن قرا منه مصوبا لانه مصروف بالاختلاف يعني والمنشور في اللغة العربية كتابة المنسوب بغير الالف فلا يلزم من كتابته بغير الف أن لا يصرف فيقرأ بالالف وسدته عياض الى انني الخلاف فيه لكن في الحكم كان أبو عبيدة لا يصرفه فقبل لا يبيع الصرف حتى يجتمع عاشرناهما قال المعرفة والساعة وفصره المظفرى بأن مراده الساعة الزمان والازمنة ساعات والساعات مؤنثة انتهى وانما جعلوا الحرم مشرفا لما كانوا عليه من النسي في الجاهلية فكانوا يسمون الحرم مشرفا ويحلقونه ويؤخرون تحريم الحرم ثلاثين الى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم في ما يمتدون من المقة تلة والغارة والنب فذلهم الله عز وجل في ذلك فقال انما انسى مزا في الكفر بطل به الذين كفروا وقوله اذ البر يفتح الدال المهملة والوحدة أى ما كان يحصل بظهور الابل من الحمل عليها ومشقة السفر فانه كان يبرأ عند انصرافهم من الحج قوله وعفا الاثر أى اندرس أثر الابل وغبرها في غير ما هو يحتمل أثر الدبر المذكور وهذه لافاظ تقرأ

واقف ابن عباس جماعة منهم ابن عمر وقيس بن سعد وعلي وعمر والنخعي وعطاء بن سبرين وآخرون قالوا من أرسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على الحرم وقال ابن مسعود عائشة وأنس وابن الزبير وآخرون لا يصير بذلك محررا الى ذلك صارتهاء الامصار وجه الاولين ما رواه لطعماري وغيرهم من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما تقصيه من جيبه حتى أخرجه من رجليه وقال اني أمرت يدي في التي بعثت بها ان تتلذذ اليوم وتشعر على مكان كذا فلبت قبضي ونسيت فلم أكن أخرج قبضي من رأبي لكن قال في الفتح وهذا لا يحتمل انه افادته انتهى قال الشوكاني

في السيل وحديث ابن جابر أخرجه عنه أحمد بن من طر يقين وزجاله رجال الصحيح وأخرجه أيضا البزار ويخالفه ما ثبت في الصحيحين وغيرهم من حديث عائشة ويمكن الجمع بتعدد القصة ويؤيد ذلك ما أخرجه النسائي من حديث جابر أنهم كانوا إذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بعث الهدى في شاة أم حرم ومن شاة ترك وقد كان ابن عمرو بن عباس يهعثان بالهدى ويسكن عيسى بك عنده الحرم انتهى قال ابن التين خالف ابن عباس في هذا جميع القتها واحسنت عائشة بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢١٢ وما روي في ذلك يجب أن يصار إليه ولعل ابن عباس رجع عنه

سأكنة الرأه لارادة الصبح ووجه تعليل جواز الاعتقاد بانسلاخ صفر مع كونه ليس من أشهر الحج انهم لم يجعلوا الحرم صفرًا وكانوا لا يستقرون بيلا دهم في الغالب وبعبراً دبر بلهم لا اعتد انسلaxe الحقوبه بأشهر الحج على طريق التبعية وجعلوا أول أشهر الاعتقاد شهر الحرم الذي هو في الأصل صفر والعمره عند هم في غير أشهر الحج قوله قال حل كله أي الحل الذي يجوز معه كل منظرورات الاحرام حتى الوطء للنساء قوله هذه عمره واسمته مناهيا هذان من من كان من قال ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قمتما وتاول من ذهب الى خلافه بأنه أراد به من تنفع من أحبابه كما يقول الرجل الرئيس في قومه فعلنا كذا أو حولم يشر ذلك وقد تقدم الكلام على حجه صلى الله عليه وآله وسلم قوله فان العمره قد دخلت في الحج الى يوم القامة قيل معناه مسقط فعلها بالدخول في الحج وهو على قول من لا يرى العمره واجبة وأما من يرى انها واجبة فقالت النورى قال أصحابنا وغيرهم فيه تفهيران أحد هاهنا عند دخلت أفعال العمره في أفعال الحج اذا جمع بينهما بالقران والثاني معناه لا بأس بالعمره في أشهر الحج قال الترمذى هذا قال الشافعى وأحمد وأصحق وهذه الاحاديث من أدلة القائلين بالفسخ وقد تقدم البحث في ذلك (وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بات بذي الحليفة حتى أصبح ثم أهل بحج وعمره وأهل الناس به ما فلما قدمنا أمر الناس فخلوا حتى كان يوم الترويه أهلوا بالحج قال ونظر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبع بدات يده فيما وضع باليدية كبشين أحمرين ورواه أحمد والبخارى وأبو داود وعنه ابن عمر قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمكة وأصبح به هذين بالحج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاة أن يجعلها عمره الا من كان معه الهدى قالوا يا رسول الله أيروح أحدنا الى معي وذكره بطر منيا قال نعم وسطعت الجاهم رواه أحمد) حديث ابن عمر هذا قال في جمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح وهو في الصحيح باختصار وهو من أحاديث الفسخ التي قال ابن التميم كلها صحاح وهو أحد الاحاديث التي قال أحمد بن حنبل ان عنده في الفسخ أحد عشر حديثا صحاح قوله بات بذي الحليفة حتى أصبح فيه استعجاب المبيت بمقات الاحرام وقوله وأهل الناس به ما فيه استعجاب ان تكون تابية الناس في هذه تلبية كغير القوم ولفظ أبي داود

اتهى وقد ذهب سعد بن المسيب الى أنه لا يجنب شيئا مما يجنبه الحرم الا لجمع وليلة وسنده صحيح وجاء عن الزهري ما يدل على ان الامر استقر على خلاف ما قال ابن عباس قال فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس وذهب جماعة من الفقهاء الى أن من أراد الله لك ما لم يجرد تلبينه الهدى محرما كراهه ابن المذر عن أنورى وأحمد وأصحق قال وقال أصحاب الرأي من ساق الهدى وأم البيت ثم قلد وجب عليه الاحرام وقال الجمهور لا يصير بتلبينه الهدى محرما ولا يجنب عليه شئ قال في الفتح وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب الى ما أفتى به قياسا للتولية في أمر الهدى على المباشرة فبينت عائشة ان هذا القياس لا اعتبار له لمقابله هذه السنة الظاهرة وفي الحديث من التوائد تناول الشئ الكبير بنفسه وان كان لمن يكفيه اذا كان عاجزا به ولا سيما كان من افادة

الشرائع وأما المداينة وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ورذا لاجتماع النص وان الأصل في أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم التامى به حتى ثبت الخصوصية وهذا الحديث أخرجه البخارى في الوكالة ومسلم وانما في الحج (وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها) في رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهدى غنما أبى بشت الى مكة مرة وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الحج (وفي رواية عنها أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم قلد الغنم وأقام في أهله حلالا) وفي رواية عنها كنت أقفل قلدا لغيري للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فبعت بها أى الى مكة ثم عكث أى

515

ثم أهل الناس بهما قوله فلو أوى أحد من فسح الحج إلى العمرة ممن كان معه أن يحمل من
عمرة قوله يوم التروية هو اليوم الثامن من ذي الحجة كما تقدم قوله فيما فيه استحباب
فحص الأبل فآفة قوله وذبح بالبدية كبش فيه مشروعية الاضحية وساق الكلام على ما
إن شاء الله تعالى وبأى إن شاء الله تعالى نفسه الملعن قوله وذكره بقطب منافيه إشارة
إلى قرب العهد بوطء النساء وقبسه دليل على جواز استعمال الكلام في المبالغة قوله
وسطعت الجمال في رواية لابن أبي شيبة عن أنس ما ثبت أي بكر ما انطلسه جماعة رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم جباله ما هنا عمرة فخلنا الاحلال كله حتى سطعت الجبال
بين الرجال والنساء والمراد منهم نضر وواو الجنود نوع من أنواع الطيب (وعن الربيع
ابن سبرة عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى إذا كان بعقمان
قال له سراق بن مالك الدبلي يارسول الله انض لنا قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم فقال
إن الله عز وجل قد أدخل عليكم في حكم عمرة فادأقدهم في تطوف بالبيت وبين الصفا
والمروة وقد حل الأمن كان معه هدى رواه أبو داود وعن البراء بن عازب قال خرج رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قال فاحرمنا بالحج فلبا قدمه مكة قال اجعلوا حكمكم
عمرة قال فقال الناس يارسول الله قد أحرمنا بالحج كيف نحبها عمرة قال انظروا ما أحرمكم
به فافعلوا وانردوا عليه التوبة فغضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة وهو غضبان فزات
الغضب في وجهه فقال من أن غضبك أغضبته الله قال ولى لأغضب وأما امرأ بالمر فلا
أسمع رواه أحمد وابن ماجه الحديث الأول سكت عنه أبو داود ورواه رجال الصحيح
والمتنذرى والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو يعلى ورجال الصحيح كما قال في مجمع
الزوائد وهو من الأحاديث في الفسخ التي صحها أحمد وابن القيم قوله بعسفان قرية بين
مكة والمدينة على نحو مئلتين من مكة قال في المطايعين مكة وسفان أربع برز قوله
فرض لنا قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم أي أعلنا لم قوم كانوا جددوا الآن وفي رواية
لأبي داود كانوا ولدوا اليوم أي كانوا جددوا وأعلنا الآن قوله الأمن كان معه هدى
يعنى فإنه لا يحمل حتى يبلغ إليه أي يحمله قوله فغضب استدله من قال بوجوب الفسخ
لأن الأمر لو كان أمرا ندب لكان المأمور بخيار بين فعله وتركه ولما كان بغضب رسول الله

ناقي ما يأتي الخلال من آله (من عهن) أي صوف وأكعرا ما يكون محبوبا لكونه أبلغ في العلامة (كان عندى) وفيه رد على من قال شكره انقلاد من الأدبار واذا اراد ان يكون من نبات الارض وهو منة قول عن ربيعة ومالك قال ابن التين لعله أراد انه الاول مع القول بجواز كون من العوف ونقل ابن فرحون في مناسكه عن ابن عبد السلام انه قال والمذهب ان ما منته الارض مستحب على غيره وقال ابن حبيب رحمه الله عليه (عن علي بن ابي حمزة) قال ارض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تصدق بجلال البدن التي تحرق ويحلوها) وفي هذا الحديث وامثاله استحباب تجليل البدن والتصدق بجلال الخلال

وقبل عياض عن العلماء ان التعليل يكون بعد الاشعار لا قبلها بل بعد ان نشق الحلال عن الاسئلة ان كانت هيما اقلية فان كانت تقيسة لم نشق قال صاحب الكواكب وفيه انه لا يجوز بيع الحلال ولا بولود الهاديا والضحايا كما هو ظاهر الحديث اذا امر حقيقة في الوجوب انتهى وتضمنه في الامع فقال فيه نظر فذلك صيغة اتمل لانظر امر انتمى وهذا الحديث أخرجه في الحج ايضا وكذا مسلم وابن ماجه قال في الفتح وفي هذه الاحاديث استحباب التقليد والاشعار وغير ذلك بمعنى التعليل والتصدق بالجلال وذلك يقتضى ان ٢١٤

صلى الله عليه وآله وسلم عند مخالفة الله لانه لا يغضب الا لانتهاج الحرة من حرمان الدين لا لمجرد مخالفة ما أرسده الله على جهة الذنب ولا سيما وقد قالوا قد أحرمنا ما لم يحرم كلف نجدها ما لم يحرم فقال لهم انظروا ما أمركم به فافهوا فان ظاهره هذا ان ذلك أمر حرم لان الذي صلى الله عليه وآله وسلم لو كان أمره ذلك لبيان الافضل أو لقصده الترخيص لهم بين لهم بعد هذه المراجعة ان ما أمرتكم به هو الافضل أو قال لهم اني أردت الترخيص لكم والتعفيف عنكم وعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن الحرث بن بلال عن أبيه قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لما خاضه أم للناس عامة قال بل لما خاضه رواء الحنابلة اذا ترمذى وهو بلال بن الحرث المزني وعن سليمان بن الاسود ان أبا ذر كان يقول فبين حج ثم فسخه ابنة لم يكن ذلك الا لركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواء أبو ذر وولم يوافقوا في ما جاءه عن ابراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر قال كانت النخعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة قال أحمد بن حنبل حديث بلال بن الحرث عندي ايسر ثبت ولا أقول به ولا يعرف هذا الرجل بمعنى الحرث بن بلال وله أن رأيت لوعرف الحرث بن بلال الا ان أحد عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرون ما يرون ومن الفسخ أين يقع الحرث بن بلال منهم وقال في رواية أبي داود ليس يصح حديث في أن الفسخ كان لهم خاصة وهذا أبو موسى الأشعري ينفي به في خلافة أبي بكر وشطار من خلافة عمر قلت ويثبتهم لما قاله في حديث جابر بن أبي لا بد وحديث في ذر موقوف وقد خالفه أبو موسى وابن عباس وغيرهما أما حديث بلال بن الحرث فقيه ما نقله المصنف عن أحمد وقال المنذرى ان الحرث يشبه الجهول وقال الحافظ الحرث بن بلال من ثقات التابعين وقال ابن القيم نحن نثبت بالله ان حديث بلال بن الحرث هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو غلط عليه قال ثم كيف يكون هذا تابعا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عباس ينفي بخلافه ويضاظر عليه طول عمره بينهم من الخاص والعام وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتوافروا ولا يقول لرجل واحد منهم هذا كان مختصا بنا ليس لغيرنا انتهى وقد روى عن عثمان مثل قول أبي ذر في اختصاص ذلك بالأصحاب واكنه ما جاءه مما كان

الصالح غير الفرض أنفصل من اظهاره فأما ان يقال ان أفعال الحج مبنية على الظهور كالاحرام والطواف والوقوف فكان الاشعار والتقليد والتعليل كذلك فيخص الحج من عموم الاخفاء واما ان يقال لا يلزم من التقليد والاشعار والتعليل اظهار العمل الصالح لان الذي يهدم ما يمكنه ان يهدم ما مع من يقاسمها وبشرها ويجعلها ولا يقول انه الفلان فيحصل سنة التقاليد وغيره مع كتمان العمل وأبعد من ان يدل بذلك على ان العمل اذا شرع فيه صانرضاه واما ان يقال ان التقاليد تجعل عملك كونهما حتى لا يطوع صاحبهم في الرجوع فيها (عن عائشة رضي الله عنها قالت بئرا جئنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة عشر من الهجرة لخمس بقين من ذي القعدة) ومعنى بذلك لانهم كانوا يتبعون فيه عن القتال وقولها لخمس بقين يقتضى أن تكون حالتها بعد انقضاء الشهر ولو قاله

قبله ان كانت بقين (لا ترى) بضم النون أى لا تطلق (الا الحج) أى حين خروجهم من المدينة ولم يقع للمروى في نفوسهم الا ذلك لانهم كانوا لا يعرفون العمرة في أشهر الحج (فلما دونوا) قربنا (من مكة) أى بسرف كجاءتهم أو بعد طرائفهم باليت وسعيهم كافي رواية جابر ومحمد بن بكر يروى بذلك مرتين في الموضعين وان العزيمة كانت آخر احين أمرهم بفسخ الحج الى العمرة (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف) بالبيت (وسعى بين الصفا والمروة أن يحل) أى يصير حلالا بأن يتمتع (نقدم) هذا الحديث (وفي هذه الرواية زيادة) وهي قالت عائشة (فدخل)

قريباً للمفعول (عليه يوم النحر) لم ينفذ ما هذا قال نحر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عن أزواجه) عبر في الترجمة
بالنفاذ الصحيح وفي الحديث بالنفاذ النحر إشارة إلى رواية سليمان بن بلال بلغة فقلت ما هذا فقيل ذبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن أزواجه ونحر البقر جائز عند العلماء لكن الصحيح معجب لقوله تعالى إن الله بامرئكم لنذبحوا بقره واستفهم عائشة
عن العلم لما دخل به عليها استدله المؤلف لقوله بغير أمر من لأنه لو كان الذبح بعلمها لم يخرج إلى الاستفهم ولكن ذلك ليس دافعا
لاحتمال أن يكون تقدم علمها بذلك فيكون وقع استئذانها في ذلك ٢١٥ لكن لما أدخل العلم عليها احتمل أن

يكون هو الذي وقع الاستئذان
فيه وإن كان غير ذلك
فإنه قد تمت عنه لذلك قاله
في الفتح وقال النووي هذا محمول
على ما استأذنته لأن النصيحة
من الغير لا تجوز إلا بانه وقال
البرماوي وكان الجزى على بأن
الأصل عدم الاستئذان قال ابن
بطل أخذ بظاهر هذا الحديث
بجاءة فأجازوا الأشتر الك
في الهدى ولا نصيحة ولا جهة فيه
لأنه يحتمل أن لا يكون عن كل
واحدة بقره وأما رواية يونس
عن الزهري عن عمرة عن عائشة
أنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر
عن أزواجه بقره واحدة فقد
قال الاسماعيلي تفرد يونس بذلك
ونفيه غيره انتهى قال في الفتح
ورواية يونس أخرجهما الله تعالى
وأبو داود وغيرهما ويونس ثقة
حافظ وقد تابعه معمر عند النسائي
أبضا واقتضاه أمرح من أفظ
يونس قال ما ذبح عن آل محمد
في حجة الوداع إلا بقره وللنسائي
عن أبي هريرة قال ذبح رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم

للمرور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ذلك لا يبدى بمحض الرأي وقد جعل ما قاله
على محامل أحدها أنهم ما أرادوا اختصاص وجوب ذلك بالصحابة وهو قول ابن قتيبة
حفيد المصنف لا مجرد الجواز والاعتصام فهو للإمامة إلى يوم القيامة وثانيها أنه ليس
لاحدها بالصحابة أن يتبدى بها آثارها ومفردا بلا هدى يحتاج معه إلى التفتيش ولكن
فرض عليه أن يتبدل ما أمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو التفتيش لمن لم يبق
الهدى والقران لمن ساقه وليس لاحدهما أن يحرم بجمعة مفردة ثم يقصصها ويجمعها
متعة وإنما ذلك خاص بالصحابة وهذا المحللان يعارضان ما حمل المانعون كلامهما
عليه فمن أن المراد أن الجواز يختص بالصحابة الذي يمكن الثاني منه ما مراداهم وهما
واجبان عليه وأقل الأحوال أن يكفيا وتساوي بينهما فيسقط معارضة الأحاديث
الصحيحة وأما ما في صحيح مسلم عن أبي ذر من أن المتعة في الحج كانت لهم خاصة فبرده
اجتماع المسلمين على جوازها إلى يوم القيامة فإن أراد ذلك منعة التفتيش ففيه ثلاث
الاحتمالات ومن جملة ما احتج به المانعون من التفتيش أن مثل ما قاله عثمان وأبو ذر
لا يقال بالرأي ويوجب بأن هذين مواطن الاجتهاد ومما للرأي فيه مدخل على أنه قد
ثبت في الصحيحين عن عمران بن حصين أنه قال فقلت نافع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ونزل القرآن فقال رجل برأيه ما شاء فهو ذا أصح من عمران أن المتع من التمتع بالعمرة
إلى الحج من بعض الصحابة إنما هم من محض الرأي فكأن المتع من التمتع على العموم
من قبيل الرأي كذلك دعوى اختصاص التمتع الخاص أعني به التفتيش بجماعة
مخصوصة ومن جملة ما ذكره المانعون من الصحيح حديث عائشة المتقدم حيث قالت
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فقام أهل بعرة ومنامن
أهل بجم حتى قدمنا مكة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أكرم بعرة ولم يهد
فليحل ومن أكرم بعرة وأهدى فلا يحل حتى يضره يده ومن أهل بجم فليتم بجمه وهذا
لفظ مسلم وظاهره أنه لم يأمر من بجم مفردا بالتفتيش بل أمره بالانضمام بجمه وأوجب عن ذلك
بأن هذا الحديث غلط فيه عبد الملك بن شعيب وأبو شعيب وأبو جندة اللبث وشيخه عقيل
فإن الحديث رواه مالك ومعمر والناس عن الزهري عنها ويثبتوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم لم يكن معه هدى إذا طاف وسعى إن يحل وقد خالف عبد الملك بجاءة

عن اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقره يمتنع من بجمه الحائكم وهو شاهد دقوى رواية الزهري وأما ما رواه عمار الخدي عن
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت ذبح عمار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بجم بقره بقره أخرجه
النسائي أيضا وهو شاهد مخالف لما تقدم وقد رواه البخاري في الاضاحي ومسلم أيضا عن طريق ابن عيسى عن عبد الرحمن بن القاسم
بالنفاذ صحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نسائه بالقر ولما ذكر ما رواه عمار الخدي وأخرجه مسلم أيضا عن طريق
عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن لكن بالنفاذ أهدي بدل صحى والظاهر أن التصرّف من الرواية لأنه ثبت في الحديث ذكر

التحرف به بعضهم على الاضحية فان رواية أخرى مروية في نسخة في ان ذلك كان عن ابي عمر من نساءه فتوينا رواية من رواه بلطف
أهدى وتبين انه هدى التمتع فليس فيه حجة المالك في قوله لا خبايا على أهل منى وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك
في الهدى والاضحية واسدله على ان الانسان قد يلحقه من عمل غيره ما غلبه عنه بغير أمره ولا علمه وفيه جواز الاكل من
الهدى والاضحية (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ما كان ينحر) هديه (في المنحر يعني منحر رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) وفي كاه منحر فليس في ٢١٦ تخصيص ابن عمر بمنحره صلى الله عليه وآله وسلم دلالة على انه من

المناسك لكنه كان شديد الاتباع
للسنة نعم في منحره صلى الله عليه
وآله وسلم فضله على غيره قال
ابن التين منحر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عند الجرة الاولى
التي تلي المسجد انتهى وهذا
الحديث أخرجه مسلم من حديث
جابر وانظره فخرت ههنا ومنى
كاهها منحر فالجروا في رجالكم
وهذا ظاهره ان منحره صلى الله
عليه وآله وسلم بذلك المكان وقع
عن اتفاق لاشئ يتعلق بالنسك
ولكن كان ابن عمر شديد الاتباع
وعن عطاء كان ابن عمر لا ينحر
الابن في وحكى ابن بطال قول
مالك في النحر معنى للعاج والنحر
بكرة للعمر وطال في تقرير
ذلك وترجيحه ولا خلاف
في الجواز وان اختلف في الاصل
(وعنه) أي عن ابن عمر
(رضي الله عنه انه رأى رجلا)
لم يسم (قد أتاه حديثه) أي بركاها
حال كونه (ينحرها) بنى (قال)
ابن عمر (ابنهما) أي أثرها حال
كونها (قياماً) مصدريه في
قائمة أي معقولة اليسرى رواه

من الحفاظ فرووه على خلاف ما رواه قال في الهدى بعد ان ساق الروايات الخالفه
لرواية عبد المالك فان كان محموظا يعني حديث عبد المالك فيمنع ان يكون قبل الامر
بالاحلال وجعله مرة ويكون هذا أمراً لا قد طرأ على الامر بالاغنام كطراً على
التعريض بين الافراد والتمتع والقران ويتعين هذا ولا بد واذا كان هذا ناسخاً للامر
بالنسخ والامر بالنسخ ناسخاً للاذن في الاذنه هذا محال قطعاً فانه بعد ان أمرهم بالحل
لم يأمرهم بتوقيضه والبقاء على الاحرام الاول وهذا باطل قطعاً فيمنع ان كان محموظاً
ان يكون قبل الامر بهم بالنسخ لا يجوز غير هذا البنية انتهى ومن مقتضاها ما في
اللفظ لمسلم من حديث عائشة انها قالت فاما من أهل بعرة دخل وأما من أهل بجم أجمع
بين الحج والعمرة فلم يحل حتى كان يوم النحر وأجيب بان هذا من حديث أبي الاسود
عن عمرو بن وهب وقد أنكره عليه الحفاظ قال أجد بن حنبل بعد ان ساقه ايش في هذا
الحديث من العجب هذا خطأ فثبت له الزهري عن عمرو بن وهب عن عائشة بخلافه قال نعم
وهشام بن عمرو وقد أنكره ابن حزم وأندكره حديث يحيى بن عبد الرحمن حاطب عن
عائشة بنحوه عند مسلم ولم وقال لا خلاف في نكارة حديث أبي الاسود وههنا وبطلانه
والعجب كيف جاز على من رواه قال وأسلم الوجه للبدوين المذكورين عن عائشة ان
يخرجوا رؤيتهم على ان المراد بقولها ان الذين أهلوا بجم أو بجم وعمره لم يحلوا انها عنت
بذلك من كان معه الهدى لان الزهري قد خالفهما وهو أحققت منهما وكذلك خالفهما
غيره ممن لم يزد اختصاصاً بعائشة ثم ان حديثهما موقوفان غير مسندين لانهم ما عا
ذكرا عنهما فعل من فعل ما ذكر دون ان تذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أمرهم
ان لا يحلوا ولا حجة في أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هو صريح ما ذكره وقد صرح أمر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاهدى معه بالنسخ فقادى المأمورين بذلك ولم يهلوا
الكلوا عصاة لله وقد أعادهم الله من ذلك وبرأهم منه قال ثبت بيقين ان حديث
أبي الاسود ويحيى انما عني فيه من كان معه هدى وهكذا اجابنا الاحاديث الصحاح بانه
صلى الله عليه وآله وسلم أمر من معه الهدى بان يجمع جميع العمرة ثم لا يحل حتى يحل
منهم جميعاً ومن جملة ما تمسك به المانعون من النسخ انه اذا اختلفت الصحابة ومن
بعدهم في جواز النسخ فالاحتياط يقتضي المنع منه صيانة للعبادة وأجيب بان

أوداد وبأسناد صحيح على شرط مسلم وقيل معنى ابنتها انها (مقبدة) نصب على الحال من الاحوال الاحتياط
المتداخلة أو المراد فقه (منه) صلى الله عليه وآله وسلم وقول الصحابة من السنة كذا امر فروع عند الشجيين لاحتجاجهم
بهذا الحديث في صحيحهم ما أخرجه أيضاً مسلم وأبو داود والشافعي في الحج (عن علي رضي الله عنه قال أمرني النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ان أقوم على البدن) وكانت مائة وفي حديث جابر الطويل بعد مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم ينحر من
الانوار متين بنية ثم أعطى علياً فخير ما غيروا نحره في هديه (ولأعطي علياً شاة في أجرة جزاء ما يكسر الجيم اسم للفعول

يعني عمل الجزر وجود زمان الدين ضمها وهو اعم السواقي فان صححت الرواية بالغرض جازان يكون المراد ان لا يعطى من بعض الجزر اجرة للجزر انهم يجوزوا عطائهم من اصدقة اذا كان فقيرا واستوفى اجرة كاملة وهذا موضع الترجمة لكن اطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة للابيق مع مساحقة في الاجرة لاجل ما يأخذ فيه جميع الى المعاوضة قال القرطبي ولم يرخص في اعطاء الجزر انهم في اجرة الا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير واستدل به على منع بيع الجدة فيه دليل على ان جلود الهدي وجعل لاله الاتباع اعطاه على العم والعطاء حكمه وقد ٢١٧ اتفقوا على ان لهما لا يساع

فكذلك الجلود والحلال واجازه
الاوزاعي واحمد واصحق وأبو
نور وهو وجهه عند الشافعية
قالوا ويصرف عنه مصرف
الاضحية وأخرج أحمد عن قتادة
ابن النعمان مرفوعا لاتباعوا
الاضاحي والهدي وتصدقوا
وكلاهما سمعوا ويجوزهما
ولا تتبعوا وان أطعمتم من
لحموهما فكلاهما ان ثبت الحديث
أخرجه البخاري أيضا في الوكالة
ومسلم وأبو داود في الحج وابن
ماجه في الاضاحي (عن جابر بن
عبد الله) الانصاري (رضي الله
عنهما قال كلاهما نأكل من لحوم
بذتنا فوق ثلاث منى) باضافة
ثلاث الى معنى أى الايام الثلاثة
التي يقام بها في وهي الايام
المعدودات (فخصص لنا النبي
صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال
كاوا من ذودا فاكلا وتودنا)
وهذا الحديث ناسخ للنهي
الوارد في حديث علي عنه مسلم
ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم نهانا ان نأكل من لحوم
نكبا بعد ثلاث وغيره وهو من

الاحتياط اغمايتم ع اذ لم تقيمن السنة فاذا ثبت فالاحتياط هو انه اعما وترك ما خلفها
فان الاحتياط نوعان احتياط للترويج من خلاف العلماء واحتياط للترويج من خلاف
السنة ولا يخفى رجحان الثاني على الاول قال في الهدي وأيضا فان الاحتياط يمنع فان
للناس في الفسخ ثلاثة أقوال على ثلاثة أنواع أحدها انه يحرم الثاني انه واجب وهو
قول جماعة من السلف والخلف الثالث انه مستحب فليس الاحتياط بالترويج من
خلاف من حرمة أولى الاحتياط من الترويج من خلاف من أوجبه وان اعتذر
الاحتياط بالترويج من الخلاف تعيين الاحتياط بالترويج من خلاف السنة انتهى
ومن مقتضاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بالفسخ ليعين لهم جواز العمرة
في أشهر الحج لخالفته الجاهلية وأوجب بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد اعقر قبل
ثلاث ثلاث عمر في أشهر الحج كما سلف وبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بين لهم جواز
الاعقار عند المقامات فقال من شاء ان يهل بعمرة فليعمل الحديث في الصحيحين ففعلوا
جوازها بهذا القول قبل الامر بالفسخ ولو سلم ان الامر بالفسخ تلك الالة لكان أفضل
لاجلها فيحصل المطلوب لان ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في المناسك لخالفه أهل الشرك
منبروع الى يوم القيامة ولا سيما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ان عمرة الفسخ لا بد
كما تقدم وقد أطال ابن القيم في الهدي الكلام على الفسخ ورجح وجوبه وبين بطلان
ما احتج به السامعون منه من أحب الوقوف على جميع ذبول هذه المسئلة فائرجعه واذا
كان الموقف في مثل هذا المصيق هو افراد الحج فالحازم المنجى لديه الواقف عنده مستهات
الشريعة فيبقى له ان يجعل حججه من الابد امتعة أو قرأنا ما هو ظنة الجاس الى
مالا بأس به فان وقع في ذلك فاسنة أسبق بالاتباع واذا جازم الله بطل نهره قبل

• (أبواب ما يجتنبه المحرم وما يباح له) •

• (باب ما يجتنبه من اللباس) •

(عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يلبس الحر قال لا يلبس
الحرم القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السر او يلبس ولا ثوبا به ورس ولا زعفران ولا
النفين الا ان لا يجعدن عليا فبقطعهما حتى يكون أسفل من الكعبين رواه الجماعة وفي

انتهى وهذا الحديث أخرجه مسلم في الاضاحي والنسائي في الحج (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال حلق رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) رأسه (في حجه) أى حجة الوداع وهذا طرف من حديث طويل رواه مسلم من حديث نافع ان ابن عمر أراد
الحج عام نزل الطحاج باب الزبير الحديث وفيه ولم يحل من شيء حتى كان يوم القصر فحرقوا وقدم دليل على ان الحلق نسك
لا استباحة محظورة للقاء فاعاله بالرجعة والاعطاء أبواب والثواب انما يكون على العبادات لا على المنجيات ولنهضة أيضا على

التقصير إذ المباحات لا تنافس قاله ابن المنذر ولا تحال للنج والعمرة قدونه كسائر أركانهم إلا أن لا شعر برأسه فيحلق منه ما بدونه والحق أفضل للرجال والنول بان الحاق نسك قول الجهور والارواية ضعيفة عن الشافعي انه استباحه محظور وروى
أبضعان عطاه وأى يوسف ورواية عن أحمد وعن بعض المالكية (وعنه) أى عن ابن عمر (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال في حجة لوداع أوفى الحديبية أوفى الموضعين معا بين الأحاديث اللهم ارحم الملقين قالوا أى
العصاة قال في الفتح لم أقف في شيء من ٢١٨ الطرق على الذين يقولوا السؤل في ذلك بعد البحث الشديد انتهى

رواية لأحمد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على هذا المنبر إذا
معناه وفي رواية للدارقطني أن رجلا نادى في المسجد ماذا يترك المحرم من الثياب (قوله
ما يلبس المحرم قال لا يلبس الخ قال النورى قال العلماء هذا الجواب من بديع الكلام لأن
ما لا يلبس مختصر فخصه بالتصريح به وأما الملبوس الجائز فله من غيره فقال لا يلبس
كذا أى وباس ما سواه قال البيضاوى سئل عما يلبس فأجاب بما يلبس لبس لبس لبس
بالأزمن من طريق المفهوم على ما يجوز وانفسا عدل عن الجواب لأنه أخصر وقبه إشارة
إلى أن حتى السؤال أن يكون عملا لا يلبس لأنه الحكم المعارض في الأحكام المحتاج إلى
بيانها إذا جاز فثبت بالأصل مع يوم الاستصحاب وكان للآذان السؤال عما يلبس
وقال غيره وهذا شبه الأسلوب الحكيم ويقرب منه قوله تعالى يا أولئكم ماذا ينفقون
قل ما أنفقتم الخ فعديل عن جنس المنفق وهو المول عنه إلى جنس المنفق عليه لأنه
الاهم قال ابن دقيق العيد يستفاد منه أن المعتبر في الجواب ما يحصل به المقصود كيف
كأن ولو بتغيير أو زيادة ولا يشترط المطابقة انتهى وهذا كله مبنى على الرواية التي فيها
السؤال عن اللبس وأما على رواية الدارقطني المذكورة فلا بد من الأسلوب الحكيم
وقد رواها كذلك أبو عوانة قال في الفتح روى شاذة وأخرجه أحمد وأبو عوانة وابن
حبان في صحيحهم ما يلفظ أن رجلا قال يا رسول الله ما يجبني المحرم من الثياب وأخرجه
أبضا أحمد بلفظ ما يترك وقد أجمعوا على أن هذا مختص بالرجل فلا يطبق به المرأة قال
ابن المنذر أجمعوا على أن للمرأة لبس جميع ذلك وإنما شترك مع الرجل في منع الثوب
الذي منه الزعفران أو الورس وسأى الكلام على ذلك وقوله لا يلبس بالرفع على الخبر
الذي في معنى النهي وروى بالجزم على النهي قال عياض أجمع المسألون على أن ما ذكر
في هذا الحديث لا يلبس المحرم وقد ثبت بالقبض على كل خيط وبالعامة والبرانس على
غيره وبالحذف على كل ساتر قوله ولا يلبس مرس ولا زعفران الورس بفتح الواو
وسكون الراء بعده هامة ثبت أصح فطرب الراتحة يصبغ به قال ابن العربي لا يلبس
الورس من الطيب ولكنه يصبغ به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملاعبة الشتم فهو أخذ
منه قصر أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيب وظاهر قوله
منه قصر ما صبغ كاه أو بعضه وأمكنه لا بد هذا الجهور ومن أن يكون للمصوغ

وفي رواية ابن سعد في الطبقات
في غزوة الحديبية أن عثمان
وأبا قتادة هما اللذان قصر أول
يحيقان في عام الحديبية قال الحلال
ابن البلاء في فحمة أن يكونا
هما اللذان قالوا (والقصر من)
أى قل وارحم المقصرين (يارسول
الله قال) صلى الله عليه وآله
وسلم اللهم ارحم المحلقين قالوا
قل (و) ارحم (المقصرين)
يارسول الله (قال و) ارحم
(المقصرين) وفيه تفضيل الحق
للرجال على التقصير الذي هو
أخذ أطراف الشعر لقوله تعالى
محلقين رؤوسكم ومقصرين إذ
العرب تبدأ بالاهم والأفضل
ويستحب لمن لا شعر برأسه أن
يعراى موسى عليه تشبهها بالخالفين
ولا يلبس بفرس عند الحنفية بل
هو واجب وقيل مستحب وأستدل
بقوله المحلقين على منهوعية
حلق جميع الرأس لأنه الذي
تقتضيه الصفة وقال أبو جوب
حلق جميعه مائة وأحد وأقل
ما يجوز عند الشافعية ثلاث
شعرات وعند أبي حنيفة ربع

الرأس وعند أبي يوسف النصف وعند أحمد أكثرها وعند المالكية جميع شعر رأسه ويستوعبه

والنحية
بالتقصير من قرب أصله وأما النساء فالمنوع في حقهن التقصير بالإجماع وفيه حديث لابن داود بأسناد حسن عن ابن
عباس ليس على النساء حلق أنصاعا لهن التقصير وللمرأة من حديث علي بن أبي نعيم أن نحا المرأة رأسها فافكرها الحلق لهنها
عن التشبه بالرجال وفي الحديث من القوائد أن الحلق أفضل من التقصير وروجه أنه المبلغ في العبادة وأبى في الخضوع
والذلة وأدى على صدق النبوة والذي يقصير على نفسه شيئا مما يتزين به بخلاف الحلق فإنه يشعره بأنه ترك ذلك لله تعالى

وفيه إشارة الى التجرد ومن ثم استحب الصلواة الفاء الشعر عند التوبة وفيه مشروعية الدعاء بان فعل ما يشرع له وتكبر بالدعاء لمن فعل الراجح من الامر بين الخفر فيه ما والتبس بالسكر او على الرحمان وطلب الدعاء بان فعل الخائضون كان مرجوحا (عن أبي هريرة رضي الله عنه مثل ذلك) أي حديث ابن عمر المتقدم (الا أنه قال اغفر بدل ارحم) فيحتمل ان يكون بعض الرواة رواه بالعين أو قالها ماجيما (قالها اثلاثا) أي قال اغفر للمعتدين ثلاث مرات وفي الرابعة (قال وللمعصيرين) وفيه تفضيل الخلق على التوبة يميز ان اغفر قبل الحج في وقت لولم يأت فيه جاء يوم النحر ٢١٩ ولم يسوق رأسه من الشعر وقاصره

له أفضل نص عليه الشافعي في الإزالة وقد تعرض النورى في شرح مسلم لأنه لكنه أعطانى انه يستحب للمعتق ان يقصر في العمرة ويحلق في الحج ليقع الخلق في اكن العبادتين فالي الزكوى ويؤخذ من قول الشافعي ان له يأتى فيقال لو قدم الحج على العمرة وانما لم يؤمر في ذلك بجواز قصر رأسه في الحج ويحلق بعضه في العمرة لأنه يكره القزع وفي الحديث ان القصير يجزئ عن الخلق وان لبد رأسه ولا يبرأ ويكون التلبس لا يفي به الا انما من على الخلق غالب لكن لو نذر الخلق وجب عليه لأنه في حقه قربة بخلاف المرأة والخدي ولم يجز عنه النص ونحوه مما لا يسمى حلقا كانتف والا حرق اذا الخلق استئصال الشعر بالموسى واذا استأصله بما لا يسمى حلقا هل يفي الخلق في ذمته حتى يعلق بالشعر المتخفف تدارك ما انتمزه أو لا لان استئصالها هو إزالة شعر أشقل عليه

راشحة فان ذهبت جازل بسببه خلا فالنكاح قولنا الآن لا يجد النعلين في لفظ البخارى زيادة حصة بها يرتبط ذكر النعلين بما قبلها ما وهى والحرم أحدكم في ازا ورواه وعباس فان لا يجد النعلين فليلبس الخفين وفيه دليل على ان واجد النعلين لا يلبس الخفين المتطوعين وهو قول الجمهور وعن بعض الشافعية جوازه والمراد بالوجدان القدرة على التحصيل قوله فليطعمه ما حتى يكون أسفل من الكعابين هما العظامان الثامنان عند مقص الساق والقدم وقد تقدم الخلق في ذلك وظاهر الحديث انه لا فدية على من لبسهما ثم لا يجد النعلين وعن الخففة تجب وتعقب بانه لو كانت واجبة لبينها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه وقت الحاجة وتأخير البيان عنه لا يجوز واستدل به على ان القطع شرط لجواز لبس الخفين خلافا لما مشهور عن أحمد فانه أجاز لبسهما من غير قطع لاطلاق حديث ابن عباس الاتى وأجاب عنه الجمهور بان حمل المطلق على المقيد واجب وهو من الثائمين به وقد تقدم التنبيه على هذا في باب ما يصنع من أراد الاحرام وباتى تمام الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس (وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنقب المرأة المحرمة ولا تلبس القنازين رواه أحمد والبخارى والشافعى والترمذى وصححه وفي رواية قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يهى النساء في الاحرام عن القنازين والنقاب وما من الورس والعقود ان من اشيا ربوا أحد وأوداود وزادوا تلبس بعد ذلك ما أحببت من أوان الثياب معه قرا آخرها وحلبا وسراويل وقصا الزيادة التي ذكرها بودارد أخرجها أيضا الحاكم والبيهقى قيل لا تنقب المرأة تفصل البيهقى عن الحاكم عن أبي علي الحافظ ان قوله لا تنقب من قول ابن عمر أدرج في تلعب وقال صاحب الامام هذا يحتاج الى دليل وقد حكى ابن المنذر الخلاف هل هو من قول ابن عمر أو من حديثه وقد رواه ماث في المطرأ عن نافع عن ابن عمر موقوفا وله طرق في البخارى موصولة ومعلقة والانتقاب لبس غطاء للوجه فيه نقبان على العينين تنظر المرأة منهنما وقال في القبح الثياب الخمار الذي يشد على الأنف وأوتحت الخمار قوله ولا تلبس القنازين بضم القاف وتشديد القاء وبعد الألف زاي ما تلبس المرأة في يدها فيغطي أصابعها وكنها عندها ناقة النسي كقول

الاحرام المنجبه الثاني سكن لمزمنة قوت الوصف عدم فاه القطلاني (عن معاوية) بن أبي سفيان (رضي الله عنه قال قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي أخذت من شعر رأسه (بمشقة) بكسر الميم مهم فيه نصل عريض وقال القناز نصل عريض يربى الوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وليس بعريض زادم وهو على المروة وهو بين كونه في عرة ويحتمل ان يكون في عرة القنطرة والجعرانة ورج النورى الثاني لكن في رواية أحمد أخذت من أطراف شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أيام العشر عشق وهو محرم يدل على ان ذلك في حجة الوداع لأنه

لم يخرج غيرها وقد نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحمل حتى بلغ الهدى محله كما في الاحاديث الصحيحة وغيرها وقد بانح
النزوى في الرد على من زعم ان ذلك في حجة الوداع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع كان قارنا وثبت انه
حلق في وقرق أبو الهيثم شعرة بين الناس فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حمله على حجة القضاء الواقعة
سنة سبع لان معاوية لم يكن حينئذ مسلما انما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المشهور ولا يصح قول من حمله على حجة
الوداع وزعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان مقفعا لان هذا غلط فاحش فقد دلتنا طرق

٢٢٠

الاحاديث في مسلم وغيره ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قبل له ما شئت الناس حلو من
العرة ولم تحمل أنت من عرتك
فقال اني لبدت رأسي وقادت
هدى فلا أحل حتى أخر قال
الحافظ متعقب اقله لا يصح حمله
على حجة القضاء ما انظره قلت
يمكن الجمع بانه كان أسلم خنية
وكان يكتم أسلامه ولم يتمكن
من اظهاره الا يوم الفتح وقد
أخرج ابن عساکر في تاريخ
دمشق في ترجمة معاوية نصريحا
بانه أسلم بين الحديبية والقضية
وانه كان يخفي أسلامه خوفا من
أبيه ولا يعارضه قول سعد
فما نهاه في العرة وهذا يهني
معاوية كاتر بالهـ رش لانه
أخبر عما سمعهم من حاله ولم
يطلع على أسلامه لكونه كان
يخفيه ولا ينافيه أيضا ما رواه
الحاكم في الاكابر ان الذي
حلق رأس النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في عمرته التي
اعقرها من الجمرانة أبو هند عبد
بن يافضة لانه يمكن الجمع بان

ونحوه وهو لا بد كالحلف للرجل قوله وما من الورس الخ تقدم الكلام عليه في شرح
الحديث الذي قبله قوله ولما لبس بعد ذلك ما أحببت الخ ظاهره جواز لبس ما عدا ما اشقل
عليه الحديث من غير فرق بين المحيط وغيره والمصبوغ وغيره وقد خالف مالك في المصفر
فقال بكر اهتد ومنع منه أبو حنيفة ومحمد وشهاب بالورس والمزفر والحديث يرد ذلك
واختلاف العلماء أيضا في لبس النقاب فنعاه الجهم ورواياته الخفية وهو رواية عنده
اشافعية والمالك الكعبة وهو مرود بنص الحديث قال في الفتح ولم يمتثلوا في منعها
من سر تروجهوا وكثير ما سوي النقاب والتنازين قوله أو حليا بفتح الحاء واسكان
للام وبضم الحاء مع كسر اللام وتشديد الهمزة قرئ به ما في السبع وهو ما تحلى به
المرأة من جليل وسوار وتقرين به من ذهب أو فضة وغير ذلك وعن جابر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يجد ثمانين فليلبس خفين ومن لم يجد ازارا فليلبس
سراويل رواه أحمد ومسلم . وعن ابن عباس قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يخطب بعرفات من لم يجد ازارا فليلبس سراويل ومن لم يجد ثمانين فليلبس خفين متفق
عليه . وفي رواية عن عمرو بن دينار ان أبا الشعثاء أخبره عن ابن عباس انه سمع النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخطب يقول من لم يجد ازارا وجد سراويل فليلبسها
ومن لم يجد ثمانين وجد خفين فليلبسهما قلت ولم يقل ليقطعهما قال لا رواه أحمد وهذا
ظاهر ما سألته حديث ابن عمر يقطع الخفين لانه قال بعرفات في وقت الحاجة وحديث
ابن عمر كان بالمدينة كما سبق في رواية أحمد والدارقطني قوله فليلبس خفين تمسك
بهذا الاطلاق إذا جاز لا معرم لبس الخلف والسراويل للذي لا يجد الثمانين والازار
على حالهما واشترط الجهم وورق طلع الخلف وقت السراويل ويلزمه القدية عندهم اذا
لبس شيئا منهما على حاله لئلا يفتي في حديث ابن عمر المتقدم فليقطعهما فيحمل المطلق على
المقتد ويلحق النظر بالظاهر قال ابن قدامة الا في الاولى قطعهما عملا بالحديث الصحيح
وخروجهما من الخلاف قال في الفتح والاصح عند الشافعية والاكثري جواز لبس
السراويل بغير فرق كقول أحمد واشترط الفتح محمد بن الحسن وامام الحرم وطائفة
وعن أبي حنيفة منع السراويل للمعمر مطلقا . مثله عن مالك والحديثان المذكوران في

الباب

الاحاديث في مسلم وغيره ان

يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الحساق غائب في بعض حاجاته ثم حضر فامر ان يكمل ازاله
الشعر بالحق لانه أنضل ولا يكره على كون ذلك في حجة الجمرانة الاروائية أحمد . ان ذلك كان في أيام العشر الاثنا كما قال ابن
القيم معلولة أو وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد رواه عن ابن عباس عنه والناس يشكرون هذا على معاوية
قال ابن القيم ومصدق قيس فيمن تخاف بالله ان هذا ما كان في العشر قط وقال في الفتح انها شاذة قال وأظن بعض راويها
حدث بالمعنى فوقع له ذلك انتهى وأيضا قد ترك ابن الجوزي رواية أحمد هذه وقد وافق النزوي على ترجيح كون ذلك في حجة

المعرفة الحب الطبعى والحافظ ابن القيم رفقته في الفتح بأنه جاءه خلق في الجعرة وبجانب عنه بان الجمع ممكن كما سلف
انتمى من نسل الاوطار لا وكفى رحمه الله وفي هذا الحديث رواية تصحى عن صحابي ورواه كلهم ويكون سوى أبي عاصم
فبصري (عن ابن عورضى الله عنه انه سأل رجل) هو برة بن عبد الرحمن المسلى الراوى (عنى أرى الجار) أيام التشريق
غير يوم النصر (قال اذا رمى امامك) يعنى أمير الحاج (فارمه) بما كنهته وهى السكت وزاد ابن عينة عن مسعر بن سعد
الاخذ فقلت له رأيت ان أخرامى أى الرى (فأعاد عليه المسئلة) ٢٢١ قال كاتفين من الحين وهو الزمان

أى نراقب الوقت (فأذا زلات
الشمس رمينا) أى الجار الثلاث
في أيام التشريق وكان ابن عمر
خاف على رقة انه يخالف الامير
فيحصل له منه ضرر فلما أعاد
عليه المسئلة لم يسهه اليكمان
فأعلم بما كانوا يفعلونه في زمن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ويشترط ان يبدأ بالجرة الاولى
ثم الوسطى ثم جرة العقبة للاثبات
رواه البخارى مع قوله صلى الله
عليه وآله وسلم خذوا عني
مناذككم ولانه نذك متكرر
فيشترط فيه الترتيب كما فى السبي
فلا يعتد بمرى الثانية قبل تمام
الاولى ولا بالثالثة قبل تمام
الاولين وقال الحنفية بسقوط
الترتيب فلو بدأ بجمرة العقبة
ثم بالوسطى ثم بالتي تلى مسجد
الحيف جاز لكل جمرة فربما
ينسبها فلا يكون بعضها ناهية
لآخر انتهى واذا ترك روى
يوم النحر ورمى أيام التشريق و
سهم والزهر الدم قال فى السبل
واما لزهر الدم فلا دليل على ذلك
القول ابن عباس ان صرح عنه

الباب يردان علم ما ومن أجاز ليس السر او يل على حاله قد علم بان لا يكون على حاله لوقته
المكان أذا رآه في تلك الحال يكون واجدا للآثار كما قال الحافظ وقد أجاب الحنابلة
على الحديث الذى احتج به الجمهور على وجوب القطع باجوبة منها دعوى الشيخ كاذب
المنصف لان حديث ابن عمر كان بالمدينة قبل الاحرام وحديث ابن عباس كان بعرفات
كما حكى ذلك الدارقطنى عن أبي بكر التميمى او روى وأجاب الشافعى فى الام عن هذا فقال
كلاهما صادق حافظ وزيادة ابن عمر لا يخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزبت
عنه أو شك فيها أو قالها فلم يشكها عنه بعض رواة انتهى وسلك بعضهم طريقة
الترجيح بين الحديثين قال ابن الجوزى حديث ابن عمر اختلف في وقته ورفعه وحديث
ابن عباس لم يختلف في رفعه وردبانه لم يختلف على ابن عمر في رفع الاحرام بالقطع الا فى رواية
ثالثة وعورضى بأنه اختلف فى حديث ابن عباس فرواه ابن أبي شبة ناسدا ماد صريح عن
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس موقوفا قال الحافظ ولا يرتاب أحد من الحديثين ان حديث
ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لان حديث ابن عمر جازيا ناسدا ماد وصف بكونه أصح
الاناسد ووافق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحناظ منهم نافع وسالم بخلاف حديث
ابن عباس فلم يأت مر فوعا لامن رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الاصمبلى انه شيخ
مصرى لا يعرف كذا قال وهو شيخ معروف موصوف بالثقة عند الأئمة واستدل بعضهم
بقياس الخلف على السراويل فى ترك النطق وردبانه مصادم للنص فهو فاسد الاعتبار
واحتج بعضهم بقول عطاء ان القطع فساد والله لا يجب الفساد ورتبان الفساد انما
يكون فيما يخصه عنه الشارع لا فيما أذن فيه بل أوجب وقال ابن الجوزى يحتمل الامر
بالقطع على الاباحة لاعلى الاشتراط عملا بالحدِيثين ولا يخفى أنه متشكك والمحق انه
لا تعارض بين مطلق ومقيّد لامكان الجمع بينهما مما جعل المطلق على المقيّد والجمع
مأمور هو الواجب فلا يصح الى الترجيع ولو جاز المصير الى الترجيع لمامكن ترجيع
المطلق بأنه ثابت من حديث ابن عباس وجابر كفى الباب ورواية اثنين أرجح من روايه
واحد (وعن عائشة قالت كان لربكنا عمر ونبأ ونحن مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم محرمات فاذا حاذوا بناسدات احدنا بلهاياهم من رأسها على وجهها فاذا

وقد عرفت ان قول الصحابي يس بجمعة على أحد من العباد ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وأخرجه أبو داود (عن عبد
الله بن مسعود) رضى الله عنه انه روى جرة العقبة (من بطن الوادى) فتكون مكة على يساره وعرفة عن يمينه ويكون مستقبل
الجرة ولفظ الترمذى لما أتى عبد الله بجمرة العقبة استبطن الوادى (ف قيل له) القائل عبد الرحمن بن يزيد النخعي (ان ناسدا
برمونا) أى جرة العقبة يوم النحر (من فوقها فقال) والذى لا اله غيره هذا مقام الذى انزلت عليه سورة البقرة صلى الله عليه
وآله وسلم (لم) خص سورة البقرة لمناسبتهم الحال لان معظم الناس لمذ كورفيا خصوصا ما يتعلق بوقت الرى وهو قول الله

فعلى واذا كروا الله في أيام معدودات وهو من باب التلج فكانه قال من هذا رمي من انزل عليه امر والناسك واخذ عنه احكامها وهو اولى واحق بالاتباع من رمي الجفرة من فوقها ورواه هذا الحديث كلهم وكوفيون الاشخ البخاري في بصري وسفيان بن يحيى وفيه رواية الرجل عن خاله وفيه ثلاثة من التابعين واخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه في الحج (وعنه) اى عن ابن مسعود (رضي الله عنه) انه انتهى الى الجفرة الكبرى وهي جرة العقبة (جعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه) واستقبل الجفرة (وروي) الجفرة (بسبع) من ٢٢٢ الحصات فلا يجزى بست وهذا قول الجمهور خلافا له

في الاجزاء بالنس وبجاءه بالست وبه قال احمد الحديث النسائي عن سعد بن مالك قال رجعة في الحجعة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعضنا يقول رميت بست سبع وبعضنا يقول رميت بست فلم يعجب بعضهم على بعض وحديث ابى داود والنسائي ايضا عن ابى جابر قال سالت ابن عباس عن شئ من امر الجمار قال لا ادري رماها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بست او سبع واجيب بان حديث سعد ليس بسند وحديث ابن عباس ورده على الشك وشك الشك لا يقدر فجزم الحارزم وحصى الرمي جميعه سبعون حصاة لرمي يوم النحر سبع ولكل يوم من ايام التشرى احدى وعشرون لكل جرة سبع فان نفرت في اليوم الثاني قبل الغروب سقط رمي اليوم الثالث وهو احدى وعشرون حصاة ولادم عليه ولا تم فطر جهات ما فعله الناس من دفنها الاصل وهذا مذهب

جاوزونا كشفناه ورواه احمد وابوداود وابن ماجه وهو عن سالم ان عبد الله بن عمر كان يقطع الخفين للمرأة المحرمة ثم حدثته حديث مصفية بنت ابي عبيد ان عائشة حدثت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان قد رخص للنساء في الخفين فترك ذلك رواه ابوداود الحديث الاول أخرجه ابن خزيمة وقال في الثوب من يزيد بن ابي زياد وليكن ورد من وجهه آخر ثم أخرج من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت ابي بكر وهي جدته انحوه وجهه الحاكم قال المذرى قد اختار جماعة العمل بظاهر هذا الحديث وذكر الخطابي ان الشافعي علق القول فيه يعنى على وجهه ويزيد بن ابي زياد المذكور قد أخرجه لمسلم في الخلاصة عن الذهبي انه صدوق وقد عمل الحديث أيضا بانه من رواية مجاهد عن عائشة وقد ذكر يحيى بن سعيد القطان وابن معين انه لم يسمع منها وقال ابو حاتم الرازي مجاهد عن عائشة مرسل وقد احتج البخاري ومسلم في صحيحهم بالاحاديث من رواية مجاهد عن عائشة والحديث الثاني في اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال مشهور وقد قدمنا ذكره في اول هذا الشرح ولكنه لم يعنعن قوله فاذا حاذوا بنافي نسخ المصنف هكذا فاذا حاذوا وابوا ونظ ابي داود فاذا جاوزوا بان لا اى مكان الذال وفي التخصيص وغيره فاذا حاذونا قولنا جل جلاله اى مله فتم قوله من رأه امك به اجد فقال انما له ان تسدل على وجهها من فوق رأه او اسدل بهذا الحديث على انه يجوز للمرأة اذا احتاجت الى ستور وجهها المرو والرجال قريه امهم فانهم اسدل الثوب من فوق رأه اعلى وجهها لان المرأة تحتاج الى ست وجهها فلم يحرم عليها ستورها مطلقا كالمروة لكن اذا سدت يكون الثوب متجافا عن وجهها بحيث لا يصيب البشرة هكذا قال أصحاب الشافعي وغيرهم وظاهر الحديث خلافه لان الثوب المسدل لا يكاد يسلم من اسابة البشرة فلو كان التجاف شرا طالبت به صلى الله عليه وآله وسلم قوله كان يقطع الخفين للمرأة لعدم حديث ابن عمر المتقدم فان ظاهره مشمول الرجل والمرأة فلو لا هذا الحديث والاجماع المتقدم قوله فترك ذلك يعنى رجوع عن فتواه وفيه دليل على انه يجوز للمرأة أن تلبس الخفين بغير قطع

(باب ما يصنع من أحرم في قيص)

الثمة الاربعة وعليه اصحاب احمد لكن روى عنه انه استوت فيرى كل حرة ستة وعنه ايضا عن خسون فيرى كل حرة خمسة واذا ترك رمي يوم او يومين عدا اوسم واتدركه في باقي الايام فيه تدارك الاول في الثاني والثالث والثاني والاقرين في الثالث ويكون ذلك اذا وفي قول قضاء الجواز له وقت المضروب له وعلى الاداء يكون الوقت المضروب وقت اختيار كوقت الاختيار للصلاة وجملة الايام في حكم الوقت الواحد ويجوز تقديم رمي التدارك على الزوال ويجب الترتيب بينه وبين رمي يوم التدارك بعد الزوال وعلى القضاء لا يجب الترتيب بينهما ويجوز التدارك بالليل لان القضاء

لا يثاق وقد لا يجوز لان الرمي عبادة النهار كالصوم ذكره الرافعي في الشرح وتبعه في الرخصة والجموع **بكذا**
 في القسطلاني قال في السبيل اقول لم يرد ما يدل على هذه الحكاية وما حديث عاصم بن عدي عند احمد واهل السنن ومالك
 والشافعي وابن حبان والحاكم وصححه الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرخس لرعاء الابل في البتة عن
 من يرمون يوم النحر يرمون الغدومين بعد الغدومين يرمون يوم النحر فهو على فرض ان بعض هذا الرمي وقع قضاء
 مختص باهل الاعجاز انهم حديث فدين الله احق ان يقضى يدل ٢٢٣ بعمومه وعلى وجوب القضاء لكل

عبادة ورد بها الشرع الا ما خصه
 دامل انتمى (وقال) ابن مسعود
 (هكذا رمى الذي انزلت عليه
 سورة البقرة صلى الله عليه وآله
 (وسلم) وهذا انما يذب في رمي يوم
 النحر امارى ايام التشريق فمن
 فوقها وقد امتازت بحرة العقبة
 عن الجمرتين الاخرين باربعة
 اشياء اخصصاها بيوم النحر وان
 لا يوقف عندها وترى ضحى
 ومن استقلها استجبها وقد
 اتفقوا على انه من حيث رماها
 جاز سواء استقبلها او وجعلها
 عن يمينه او يساره او من فوقها
 او من اسفلها او وسطها
 والاختلاف في الانضال وفي
 الحديث جواز ان يقال سورة
 البقرة سورة آل عمران ونحوهما
 وهو قول كافة العلماء الا ما حكى
 عن بعض التابعين من كراهة
 ذلك وانه ينبغي ان يقال السورة
 التي ذكر فيها كذا (عن ابن
 عريضي الله عنه ما انه كان يرى
 الجسرة الدنيا) اي القرية الى
 جهة مسجد الخيف (يسبع
 حصيات يكبر على اثر كل حصاة)

(عن يعلى بن أمية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءه رجل متضع بطيب فقال
 يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم في جبة بعد ما تضع بطيب فنظر اليه ساعة فجاه
 الوحي ثم سري عنه فقال أين الذي سألي عن العمرة؟ فأتاه فغسل الرجل فغسل يديه فقال
 أما الطيب الذي بك فامسح به ثلاث مرات وأما الجبة فارتعها ثم اصنع في العمرة كل ما
 تصنع في حجتك منفق عليه وفي رواية لهم وهو متضع بالخلق وفي رواية لابي داود فقال
 له انبي صلى الله عليه وآله وسلم اخلع جبةك فخلعها من رأسه) قوله جاءه رجل ذكر
 ابن فضال عن نفسه يراطرطوي ان اسمه عطاء من مشقة فيكون أخا يعلى بن منية لأنه
 يقال ليعلى بن منية يضم الميم وسكون النون وفتح القصبة وهي أمه وقيل جدته وقال
 ابن الملقن يجوز ان يكون هذا الرجل عمرو بن سواد وذكر الطحاوي ان الرجل هو
 يعلى بن أمية الراوي قوله ثم سري عنه بضم الميملة وتشديد الراء المكسورة أي كشف
 عنه قوله الذي بك هو أعم من أن يكون بنو به أو يبدنه ولكن ظاهر قوله وأما الجبة
 الخ انه أراد الطيب الكائن في البدن قوله ثم اصنع في العمرة كل ما تصنع في حجتك فيه
 دليل على انهم كانوا يعرفون اعمال الحج قال ابن العربي كانهم كانوا في الجاهلية
 يذبحون الثياب ويحجبتون الطيب في الاحرام اذا حجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في
 العمرة فاشبهه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجزاهما واحدا وقال ابن المنير قوله
 واصنع معناه اترك لان المراد بيان ما يجتنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي ان
 الترك فعل واما قول ابن بطال أراد الادعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة ففيه
 نظار لان الترك مشترك في آلاف الاعمال فان في الحج اشياء زائدة على العمرة كالوقوف
 وما بعده قال النووي كما قال ابن بطال وزاد ويستثنى من الاعمال ما يختص به الحج وقال
 النابجى الأمور به غير بزغ الثوب وغسل الخلق لانه صرح لهم ما فلم يبق الا القدية
 كذا قال ولا وجه لهذا الحصر لانه قد ثبت عند مسلم والنسائي في هذا الحديث بلفظ
 ما كنت صانعا في حجتك فقال انزع عن هذه الثياب واغسل عن هذا الخلق فقال
 ما كنت صانعا في حجتك فاصنع في غيرك قال الاسماعيلي ليس في حديث الباب ان

من السبع واثربكسر الهزمة وسكون الاء أي عقب كل حصاة واستدل به على اشتراط رمي الجمرات واحدة واحدة وقد قال
 صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم وخالف في ذلك عطاء وصاحبه أبو حنيفة فقال لا يرمي السبع دفعة واحدة اجزاء
 (ثم يقدم) عنها (حتى يسهل) ينزل الى السهل من بطن الوادي بحيث لا يصيبه المطاير من الحصى الذي يرمى به (فيقوم مستقبلا
 القبلة) مستدبرا للجمر (فيقوم طويلا ويدهو) قال الحافظ وقد وقع تفسيره طول القيام فصاروا بان المشية باسناد صحيح
 عن عطاء كان ابن عمر يقوم عند الجمرتين مقدرا ما يقرأ سورة البقرة انتمى وقال القسطلاني بقدر سورة البقرة رواه البيهقي

الوجهة شماله (فيسمى) أي ينزل إلى السهل من بطن الوادي كما فعل في الأولى (ويقوم مستقبلاً القبلة) في مكان لا يصيبه
 الرمي (فيقوم) قياماً (طويلاً) كما وقف في الأولى (ويدعو ويرفع يديه) في دعائه (ويقوم) قياماً (طويلاً) ثم يرمي جمرات العقبة
 من بطن الوادي ولا يقف عندها (ثم يصرف) عقب رميها (ويقول) ابن عمر (هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يفعل) أي جميع ما ذكر ٢٢٤ (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال امرأئنا) أي أمر رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس
 امر وجوب أو نهي إذا أرادوا
 سفر (أن يكون آخر عهدهم)
 طواف الوداع (بالبيت) ولم
 عنه كان الناس ينصرفون في
 كل وجه فقال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا يفترق
 أحد حتى يكون آخر عهد
 بالبيت أي الطواف به كرواه
 أبو داود (الا أنه خفف عن
 الحائض) فلم يجز عليها استئبد
 الوجوب على غيرها من الأمور
 المؤكدة والتعريف حق الحائض
 بالتخفيف والتخفيف لا يكون
 إلا من أمر مؤكدة قال في فتح
 القدير لا يقال أمر نهي بقراءة
 المعنى وهوان المقصود الوداع
 لا نأقوله ليس هذا يصلح صارفاً
 من الوجوب بل هو أن يطلب
 جفلاً في عدمه من شائبة
 عدم التأسف على الفراق وعدم
 المبالاة على أنه في الوداع
 يس مذكور في النصوص بل
 أن يجعل آخر عهدهم بالطواف
 فيحوز أن يكون معلوماً بغيره عما
 لم تقف عليه ولو سلم فاقامته

الخلق كان على الثوب وانما فيه ان الرجل كان متضعفاً وقوله اغسل الطيب الذي بك
 يوضح أن الطيب لم يكن على ثوبه وانما كان على بدنه ولو كان على الجبة لكان في نزاعها
 كفاية من جهة الاحرام واستدل بصحة الباب على منع استدامة الطيب بعد
 الاحرام للاحرام بغسل أثره من الثوب والبدن وهو قول مالك ومحمد بن الحسن وأجاب
 الجمهور عنه بأن قصة يعلى كانت بالجمرات وهي في سنة عثمان باختلاف وقد ثبت عن
 عائشة أنها طابت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما عند احرامها وكان ذلك
 في حجة الوداع وهي سنة عشر باختلاف وانما يؤخذ بالاحرام الاسترخاء لا آخر وبأن
 الأمور بغسله في قصة يعلى انما هو المخلوق لا المطلق الطيب فاعلم هذه الأمور في ما خاطبه
 من الزعفران وقد ثبت النهي عن ترغفر الرجل مطلقاً ثم ما عجز محرم وقد أجاب المصنف
 بهذا كما سيأتي وقد تقدم الكلام على ما يجوز من الطيب للمعصر وما لا يجوز وفي باب
 ما يمنع من أراد الاحرام وقد استدلل بهذا الحديث على أن المحرم يترفع ما عليه من
 الخيط من قبض أو غيره ولا يترفعه عند الجهر فترفعه ولا شقة وقال القاضي والشعبي
 لا يترفع من قبل رأسه إلا يصير غطاً لرأسه أخرجه ابن أبي شيبة عنهم وعن علي بن خنوة
 وكذا عن الحسن وأبي قتادة ورواية أبي داود المذكورة في الباب ترد عليهم واستدل
 بالحديث أيضاً على أن من أصاب طيباً في إحرامه ناسياً أو جاهلاً لم يفسد إحرامه ولا يزيله
 فلا كفارة عليه ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وظاهره أن اللبس جهلاً لا يوجب
 الكفارة وقد احتج من منع من استدامة الطيب وانما وجهه أنه أمره بغسله لكرهه
 التزفر للرجل لا لكونه محرماً طيباً انتهى وقال مالك أن طال ذلك عليه لم يزد
 وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقاً

باب تظلل المحرم من الحر وغيره والنهي عن تغطية الرأس

(عن أم المؤمنين قالت حينما مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع فرأيت
 أسامة وبلا وأحدهما أخذ بخطام ناقه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والآخر رافع
 ثوبه يستتر من الحر حتى رمي جمرات العقبة وفي رواية حينما مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 حجة الوداع فرأيت حنيناً رمي جمرات العقبة وانصرف وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة

دلالة القرينة إذا لم يبق منها ما يقتضي خلاف مقتضاها وهذا كذلك فإن أخذ الترخيص فيفسد أحدهما
 أنه حرم في حق من لم يرخص له لأن معنى عدم الترخيص في الشيء هو تحريم طلبه إذا الترخيص في نفسه هو إطلاق تركه فعدمه
 عدم إطلاق تركه وقد اجتمع في طواف الوداع أمره صلى الله عليه وآله وسلم به ونهيه عن تركه فعله الذي هو بيان للمعجل
 الواجب ولا شك أن ذلك يفيد الوجوب ولا وادع على مراده الإقامة وإن أراد السفر بعده فإله الامام ولا على مراده السفر قبل
 فراغ الأعمال ولا على المقام عكة الخارج للتهيم ونحوه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر عبد الرحمن أخا عائشة بأن يعمرها من

التعميم ولم يأت به إلا بدواع فلوقر من منى ولم يطف للوداع جبريد ثم تركه سكا واجبا ولو أراد الرجوع الى بلدته من منى لزمه طواف الوداع وان كان قد طافه قبل عودته من مكة الى منى كما صرح به في المجموع فان عاد به فخرجه من مكة أربعين لوداع قبل مسافة القصير وطاف للوداع سقط عنه الدم لانه في حكم المقيم لان عاد به فادخله لا يسقط لاسمارة وراه بالسفر الطويل ولا يلزم الطواف حائضا ظهرت خارج مكة ولو في الحرم ذكره كراه القسمة طلاقا واستدل بهذا الحديث على أن الطهارة تنشط اجبة الطواف وأخرجه مسلم والنسائي في الصحيح (عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء) بعد أن روى الجارود وفقر من منى ٢٢٥ (ثم رقد رقة المحصب) انهم مكان متسع بين مكة ومنى وهو أقرب الى منى

ويقال له الانبطح والبطلع وخيف بنى ككثة وحده ما بين الجليلين الى المقبرة (ثم ركب الى البيت فطاف به) طواف الوداع وقوله الظهر لا ينافي أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرم الا بعد الزوال لانه روى في نسخة فترى المحصب فصلي به الظهر (عن ابن عباس رضي الله عنه) ما قال رخص للحائض أن تنفرا اذا أفاضت طافت للأفاضة قبل أن تحيض (قال طاووس) وسعت ابن عمر يقول انما لا تنفرا أى حتى تظهر وتطوف للوداع (ثم سمعته يقول بعد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرض ان أى الحائض في ترك طواف الوداع بعد أن طفت طواف الافاضة قال في الغنى وهذا من مراسيل الصحابة لان ابن عمر لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين ذلك ما رواه النسائي والطحاوي عن طاووس أنه سمع ابن عمر يسئل عن النساء اذا حضن قبل النفرة وقد افضن يوم القر فقال ان عائشة كانت

أحدهما بقوده راحلته والآخر رافع نوبه على رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم يظلم من الشمس واهما أحدهما لم يرفع عن ابن عباس ان رجلا أوقفه راحلته وهو محرم فبات فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغد اياه بما وسد روكفه وفي نوبه ولا تحمروا وجهه ولا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليا رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه) قوله يستمر من الحرم وكذا قوله يظلم من الشمس فيه جواز تظليل الحرم على رأسه بشوب وغيره من مجمل وغيره والى ذلك ذهب الجمهور وقال مالك وأحمد لا يجوز والحديث بردهما وأجاب عنه بعض أصحاب مالك بأن هذا المقدار لا يكاد يكون فهو كما أجاز مالك للمحرم أن يستظل بيده فان فعل لزمته الفدية عند مالك وأحمد واجهوا على انه لو فعلت فدية أو سقف جاز وقد احتج مالك وأحمد على منع التظليل بما رواه البيهقي بأسناد صحيح عن ابن عمر انه أبصر رجلا على بعيره وهو محرم قد استظل بيده وبين الشمس فقال اضحك ان أحمرت له وبعما أخرجه البيهقي أيضا بأسناد ضعيف عن جابر صر فوعا من محرم يعضي للشمس حتى تقرب الاغربة بذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه وقوله اضحك بالاضداد المعجمة وكذا يعضي والمراد برز لعضي قال الله تعالى وأنت لا تعلم فاعلم ان لا تقضي ويجاب بان قول ابن عمر لا يجزه فيه وبان حديث جابر مع كونه ضعيفا لا يدل على المطلوب وهو النع من التظليل وجوب الكشف لان غاية ما فيه انه أفضل على انه بعد منته صلى الله عليه وآله وسلم ان يعقل الفضول ويندع الافضل في مقام التبليغ قوله اغد اياه وسد روكفه تقدم الكلام على هذا في كتاب الجنائز وساقه المصنف ههنا للاستدلال به على انه لا يجوز للمحرم تقطيع رأسه ووجهه لان التعديل بقوله فانه يبعث مليا يدل على أن الله الاحرام قال النووي اما تحميم الرأس في حق المحرم المحي فجمع على تحميمه وأما وجهه فقال مالك والأوحينية فهو كراهه وقال الشافعي والجمهور لا احرام في وجهه وله تقطيعه وانما يجب كشف الوجه في حق المرأة والحديث بحجة عليهم وهكذا الكلام في الحرم الميت لا يجوز تقطيع رأسه عند الشافعي وأحمد واسحق وموافقيهم وكذلك لا يجوز ان يلبس الخيط اظاخر قوله فانه يبعث مليا وخاف في ذلك ما لا يوزن اى واجبة فمما لا يجوز تقطيع رأسه واللباس الخيط والحديث يرد

٢٩ نيل ح تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص له قبل موته بهام وفي رواية الطحاوي قبل موت ابن عمر بهام قال ابن المنذر قال عامة الفقهاء بالامصار ليس على الحائض التي قد أفاضت طواف وداع وروى عن عمر وزيد بن ثابت وابن عمر انهم امرها بالاقام فكانهم أوجبوه عليها كما يجب عليهم اطواف الافاضة وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد عن ذلك وبقي عرنخ الفداء ثم وث حديث عائشة واستدل به الطحاوي ومحدث أم سليم على نسخ حديث الحرث في حق الحائض الذي رواه أحمد بدو أو داود والنسائي والطحاوي والافطلابي داود من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحرث بن

سنة وسبعين، ومن سمي هان، باب عمر فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض قال ليكن آخر عهدها بالبيت فقال الحرف كذلك أفتأني وفي رواية أبي داود هكذا حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن ابن عباس (رضي الله عنه قال ليس التعصيب) أي النزول في المحصب وهو الإبطح بامر (بشيء) من أمر المناكح الذي يلزم فعله (انما هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) للاستراحة بعد الزوال فصلى فيها عصرين والمغربين وبات فيها ليلة الرابع عشر ليكن لما نزل به كان النزول به مستحباً اتباعاً لقريرته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وقد فعله الخلفاء بعده رواه مسلم عن ابن عمر بن الخطاب كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر ينزلون الإبطح قال نافع وقد

حصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والخطباء بعده وهذا مذهب الشافعية والمالكية والجمهور وفي حديث عائشة عند البخاري انما كان منزل ينزله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليكون أي النزول به اسم نحر وجهه أي أهل راجعاً إلى المدينة ليستوى في ذلك البطي والمعتدل ويكون مبيتهم وقيامهم في الصبر ورجلهم بأجمعهم إلى المدينة قال في الفقه والخامس ان من نفي أنه سنة كعائشة وابن عباس اراد أنه ليس من المناكح فلا يلزم بتركه شيء ومن أثبت أنه كابن عمر اراد دخوله في عموم التأسي بأفامه صلى الله عليه وآله وسلم لا الإلزام بذلك ويستحب أن يصلى به الظهور والعصر والمغرب والعشاء ويتبع بعض المال كادل عليه حديث أنس وابن عمر انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما) انه اذا أقبل من المدينة إلى مكة (بات بذي طوى حتى اذا أصبح دخل) مكة (وإذا فتر) من مئى (مر بذي طوى

عليهم وأما تغطية وجهه من مات محرماً فيجوز عند من قال يحرم تغطية رأسه وتأولوا هذا الحديث على ان النهي عن تغطية وجهه ليس لكوفة وجهها انما ذلك صيانة للرأس فانهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه وهذا ما لا يلجئ إليه ملبى والكلام على بقية أطراف الحديث قد تقدم في الجزائر

• (باب المحرم يتقلد بالسيف للعاجلة) •

(عن البراء قال اعقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذي القعدة فإي أهل مكة أن يدعو بدخول مكة حتى قاضاهم لا يدخل مكة سلاحاً الا في الثراب) وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج معتر الخال كسائر فريش بينه وبين البيت فصره عليه وحاق رأسه بالمدية وقاضاهم على أن يعتمر العام القبل ولا يحمل سلاحاً عليهم الا سيوفهم وقالوا لا يحملوا فاعتمر من العام المقبل فدخلها كما كان حالهم فلما أقام بها ثلاثة أيام مرده أن يخرج فخرج رواه ما أجدوا البخاري وهو دليل على أن المحصر يخرج رديه حيث أحصر) قوله الا في الثراب بكسر التاء هو وعاء يجعل فيه راكب البعير سيقه مخمداً وطرح فيه راكب سوطه وادناه وعاء في الرجل وانما وقعت المقاضاة بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبينهم على أن يكون سلاح النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه في الثرابات لو جهين ذكرهم أهل العلم الاول أن لا يظهر منه حال دخوله دخول المغالين الفاهرين لهم والثاني أنه اذا عرضت فتنة أو غيرها يكون في الاستعداد للقتال بالسلاح معوية قاله أبو إسحق السبيعي وفي الحديثين دليل على جواز حمل السلاح بمكة للضرورة لكن بشرط أن يكون في الثراب كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم فيضع صبره بين الحديثين عموم حديث جابر عنده مسلم قال قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل أحدكم أن يحمل بمكة السلاح فيكون هذا النهي في بقاء عدم من حله للعاجلة والضرورة وإلى هذا ذهب الجاهل من أهل العلم على حل السلاح لعدم ضرورة ولا حاجة فان كانت حاجة جاز قال وهذا مذهب الشافعي ومالك وعطاء قال وكره الحسن البصري تمسكاً بهذا الحديث يعني حديث النهي قال وشذذ عكرمة فقال اذا احتاج إليه مع له وعليه القعدة ولعله اراد اذا كان محرماً وليس المغفر والدرع

وبأن بها حتى يصبح وكان يذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك) قال ابن بطال ونحوهما ليس هذا من مناسك الحج قال في الفقه قلت وانما يؤخذ منه اما كن نزوله صلى الله عليه وآله وسلم إلى مكة اذ لا يحملون من افعالهم حكمته والمقصود من الحديث مشروعية المبيت بها أيضاً للراجع من مكة وغسل الداردي فظن أن هذا المبيت متحد بالمبيت في المحصب فجعل ذا طوى هو المحصب وهو غلط منه وانما يقع المبيت بالمحصب في الليلة التي يلي يوم النحر من منى فيصحب سائر إلى أن يصل إلى ذي طوى فينزل بها ويبيت فهذا الذي يدل عليه سابق حديث الباب انتهى والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (أبواب العمرة) * يضم العين مع ضم الميم واسكانها بفتح العين واسكان الميم وهي في اللغة لزبارة وقبل القصد الى مكان عامر وقيل مشتق من عمارة المسجد الحرام وفي الشرح قصد الكعبة للتركيب بشرط مخصوصة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة) قال ابن القيم في مع كقولہ تعالى الى أموالكم (كفار لما ينتمون) من الذنوب والظواهر أن العمرة الاولى هي المكة لانهما هي التي وقع الخبر عنها أنهم اتكفروا ولكن الظاهر من جهة المعنى ان العمرة الثانية هي التي تكفر ما قبلها الى العمرة السابقة فان التكفير قبل وقوع الذنوب خلاف الظاهر واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن ٢٢٧ اجتنبوا الكبائر مكرهين فكذا تكفر بالعمرة

وأجيب بأن تكفير العمرة مقيد بزمنها وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العدة فتنه اير من هذه الحقيقة وأشار ابن عبد البر الى أن المراد بتكفير الصغائر دون الكبائر قال وذهب بعض العلماء من عصرنا الى نعيم ذلك ثم بالغ في الانكار عليه (والحج المبرور) الذي لا يتألفه الاثم والمقيل الذي لا يرافقه ولا جمعة ولا ريث ولا نسوق (ليس لجزاء الالهة) فلا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه قال في النسخ امامنا نسبة الحديث لاحد شق الترجمة وهو وجوب العمرة فتشكل بخلاف الشق الآخر وهو فضله فانه واضح وكان المصنف والله أعلم اشار الى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعا تابعه وابن الحجج والمعرة فانما يتبين الفقر كما في الكبير حيث الحديث والذهب والفضة وليس للعبة المبرورة ثواب الجنة فان ظاهره التسوية بين اصل الحج

ونحوه فلا يكون مخالفا للجماعة انتهى والحق ما ذهب اليه الوجه ولان فيه الجمع بين الاحاديث وكذلك يخصص بحديثي الباب عموم قول ابن عمر المتقدم في كتاب العبد وادخلت السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم فيكون مراده لم يكن السلاح يدخل الحرم لغير حاجة الا الحاجة فانه قد دخل به صلى الله عليه وآله وسلم غير مرة كما في دخوله يوم الفتح هو وأصحابه ودخوله صلى الله عليه وآله وسلم للعمرة كما في حديثي الباب الذين أحدهما من رواية ابن عمر

* (باب منع الحرم من ابتداء الطيب دون استدامته) *

(في حديث ابن عمر ولا تؤب مسه ورس ولا زعفران وقال في الحرم الذي مات لا تحتطوه وعن عائشة قالت كافي انظر الى ويص الطيب في مرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ايام وهو محرم متفق عليه. ومسلم والنسائي وأبي داود كافي انظر الى ويص المسك في مرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم. وعن عائشة قالت كان خروج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى مكة فنفذ فحجها هذا باب المسك المطيب عند الاحرام فاذا عرفت أحدا ناسا على وجهها فغرا الذي صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينهاها وأبو داود وعن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادهن بزيت غير معتق وهو محرم رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث فرقد السجني عن سعيد بن جبير وقد تكلم يحيى بن سعيد في فرقد وقد روى عنه الناس) حديث ابن عمر تقدم في باب ما يجتنبه المحرم من اللباس وقوله لا تحتطوه تقدم في باب تطيب بدن الميت من كتاب الجنائز وحديث عائشة انما سكت عنه أبو داود والمثني ذكرى واسناده رواه ثقات الاحمد بن بن الخليل شيخ أبي داود وقد قال النسائي لا بأس به وقال ابن حبان في الثقات مستقيم الامر فيما يروى وحديث ابن عمر في استناده المقل الذي أشار اليه الترمذي ومن عدا فرقد أفهم ثقات قوله كافي انظر الى ويص الطيب قد تقدم الكلام على هذا تفسيره وكل في باب ما يصنع من أراد الاحرام وجزئنا هنالك بان الحق انه يحرم على المحرم ابتداء الطيب لاستقراره قوله فنفذ فحجها هذا

والعمرة. وافق قول ابن عباس انه التمر بهما كافي كتاب الله يريد قوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله وما إذا انصف بكونه معرورا فذلك قدر زائد وقع عند أحمد وغيره من حديث جابر مرفوعا قيل يا رسول الله ما بالحج قال اطعام الطعام واقتناء السلام ففي هذا تفسير المراد بالحج المبرور ويستفاد من حديث ابن مسعود المذکور والمراد بالتكفير المهم في حديث أبي هريرة وفي حديث الباب دلالة على استحباب الاكثار من الاعتراف خالفنا قول من قال بكونه ان يعقر في السنة أكثر من مرة كما لا يكتفون قال مرة في الشهر من غيرهم واستدل لهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها الا من سنة الى سنة وأفعاله على

الوجوب والنسب وتعقب بان المنسب لم ينحصر في أفعاله فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته وقد نذب إلى ذلك بلفظه ثبت الاستحباب من غير تعقيد وانفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبسا بأعمال الحج الأمانة - ل عن أبي حنيفة أنه يكره في يوم عرفة وقوم النحر وأيام التشريق ونفس الأثر من أن أجد إذا اعتقر فلا بد أن يحلق رأسه أو يقرمه فلا يعقر به - ذلك إلى عشرة أيام فيمكن حلق الرأس فيها قال ابن قدامة هذا يدل على كراهة الاعتصاف عنده في دون عشرة أيام وفي الحديث أيضا الإشارة إلى جواز الاعتصاف قبل الحج وهو من حديث ابن مسعود الذي أشرنا إليه من عند الترمذي وهذا الحديث رواه مسلم والترمذي ٢٢٨ أيضا وجزم البخاري بوجوب العمرة وهو مما تبع في ذلك لاهم ورور

عن الشافعي وأحمد وغيرهما عن أهل الآثار والمنهوع عن المالكة أن العمرة تطوع وهو قول الحنفية واستدلوا بما رواه الترمذي من طريق الخياط بن اوطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر أني اعراي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة أو اجبتة هي فقال لا وأن تعمركم ليك قال الترمذي حسن صحيح لكن قال في شرح

المجمعة وتنته يد الميم المكسورة أي تملطخ قوله بالسك بضم السين المهملة وتشديد الكاف وهو نوع من الطيب معروف قوله فإذا عرفت بكسر الراء قوله ولا يهتم أنا - كونه صلى الله عليه وآله وسلم يدل على الجواز لأنه لا يسكت على باطل قوله غير مقتت قال في القاموس زيت مقتت طبخ فيه الرابحين أو خلط بادهان طيبة وفيه دليل على جواز الادهان بالزيت الذي لم يخلط بشيء من الطيب وقد قال ابن المنذر انه اجمع العلماء على أنه يجوز للعمرة أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشحرج وأن يستعمل ذلك في جميع يده سوى رأسه ولبنته قال وأجمعوا على أن الطيب لا يجوز أن يستعمله في يده ونحوها بين الطيب والزيت في هذا وقد تقدم مثل هذا النقل عن ابن المنذر والكلام على هذا الباب قد مر فلا نعيد

• (باب النهي عن أخذ الشعر إلا بعد زرع وبيان فديته) •

(عن كعب بن عجرة قال كان بي أذى من رأسي فحملت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقيل يتناثر على وجهي فقال ما كنت أرى أن الجهد قد بلغ منك ما أرى أن تجدها قلت لا فزعت الآية ففديته من صيام أو صدقة أو نسك قال هو صوم ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين نصف صاع نصف صاع أو ما ملكت مسكين من ثمنه فقضى عليه • وفي رواية أخرى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زمن الحديبية فقال كان هوام رأسك تؤذيك فقلت أجل قال فاحلقه واذهب شاة أو صم ثلاثة أيام أو صدق بثلاثة أصع من قريبن ستة مساكين رواه أحمد ومسلم وأبو داود • ولابي داود وفي رواية فدا عني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين فقام من زيب أو نسك شاة فحلت رأسي ثم نسكت) قوله ما كنت أرى أن الجهد بضم الهمزة أي اظن والجهد بالفتح المشقة قال النووي والضم لغو في المشقة أيضا وكذلك أحكامه القاضي عياض عن ابن زيد وقال صاحب المغني في بضع الطائفة بالفتح الكلفة فيمتعين النسخ هنا قوله قد بلغ منك ما أرى بفتح الهمزة من الرؤية قوله نصف صاع في رواية عن شعبة نصف صاع طعام وفي أخرى عن أبي ليلى نصف صاع من زيب وفي رواية أيضا عن شعبة والعمره فريضان أخرجه ابن

هذه أيضا ونحوه عند الحاكم والدارقطني عن زيد بن ثابت لكن قال الحاكم الصحيح عن أنس بن مالك في حديثه أنه صلى الله عليه وآله وسلم وضع يده على رأسه ولا يذبح عن جابر في هذا الباب شيء يروي ابن الجهم المالكي بإسناد زيد بن جهم قوله انتهى وفيه إجماع بين مسلم وضع يده ولا يذبح عن جابر في هذا الباب شيء يروي ابن الجهم المالكي بإسناد حسن ليس مسلم إلا أنه موقوف على جابر واستدل الأولون بقول النبي بن عبد راب الحج والعمرة فكتبوا بفتح على فاهلته بما فقهيل له حديث سنة نبيك أخرجه أبو داود وروى ابن خزيمة وغيره في حديث عن عوف بن جابر عن الأيمان والإسلام فوقع فيه وإن نفي ونهزم وإسناده قد أخرجه مسلم لكن لم يسق أن نقله قال الدارقطني وإسناده صحيح وبأحدث أخرى

وبقوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله أي أقبلوها وأذهب ابن عباس وعطاء وأحمد إلى أن العمرة لا تجب على أهل مكة وإن
 يجب على غيرهم ومذهب الحنابلة الوجوب بالحج قال الزركشي منهم وبه جزم جمهور الأصحاب وعنه أنه سنة وعن عائشة
 عند ابن ماجه والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج
 والعمرة وروى الترمذي وصححه أن أبا رزين أن قنط بن عامر القيلي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا قتال لله
 أن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن قال سمع عن أبيه وأعمرو وروى عبد الباقي بن قانع عن أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج جهاد والعمرة تطوع وهو أيضا ٢٢٩ حجة للقتال بسنة أو أخرج ابن أبي
 شيبة عن عبد الله بن مسعود والحج
 فريضة والعمرة تطوع قال ابن

الهمام وكفى بعد الله قدوة وتعدد
 طرق حديث الترمذي الذي
 اتسقت الروايات على تحسينه
 برفعه إلى درجة الصحيح كأن
 تعدد طرق الضيف برفعه إلى
 الحسن فقام ركن المعارضة
 والانقراض لا يثبت مع المعارضة
 لأن المعارضة تنه عن اثبات
 مقتضاه ولا يثبت أن المراد من
 قول الشافعي الفرض الظني هو
 الوجوب عندنا ومقتضى
 ما ذكرناه أن لا يثبت مقتضى
 ما روينا أيضا للاشتراك في موجب
 المعارضة فخال التورجحين
 تعارض مقتضيات الوجوب
 والنقل فلا يثبت ويرى في مجرد ذلك
 صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه
 والتابعين وذلك يوجب السنة
 فقلنا بها انتهى قال الامام
 الشوكاني في السيل ولم يرد دليل
 صحيح يدل على وجوب العمرة
 المقردة وما ورد بمغايبه دلالة على
 الوجوب فلم يثبت من وجه صحيح
 تقوم به الحجة وأما قوله تعالى وأتوا
 الحج والعمرة لله فليس هذا في

نصف صاع حنطة قال ابن حزم لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات لأنها اقصة واحدة
 في مقام واحد في حق رجل واحد قال في الفتح المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث
 نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه تمرا أو حنطة اهله من تصرف الرواة وأما
 الزبيب فلم أره إلا في رواية الحكم وقد أخرجه أبو داود وفي أسنادها محمد بن إسماعيل
 وهو حجة في المغازي لا في الأحكام إذا خالف والمحفوظ رواية الترمذي وقد وقع الجزم بعنده
 مسلم وغيره من طريق أبي قلابة كواقع في الباب حيث قال أو تصدق بثلاثة أصع من تمر
 بين ستة مساكين ولم يختلف على أبي قلابة وكذا أخرجه الطبراني من طريق الشعبي عن
 كعب وأحمد بن طريق سليمان بن قرم عن ابن الأصماني ومن طريق شعبة وداود عن
 الشعبي عن كعب وكذا في حديث عبد الله بن عمرو وعند الطبراني وعرف بذلك قوة قول
 من قال لا فرق في ذلك بين التمر والحنطة وإن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف
 صاع قوله هو ما رآه الهمام بن عبد الميم جمع هامة وهي ما يذب من الاحتياش والمراد
 بها ما لا يرم جسدا لإنسان غالبا إذا طال عهده بالنظف وقد وقع في كثير من الروايات
 أنها القمل قوله فرقا للفرق ثلاثة أصع كواقع عند الطبراني من طريق يحيى بن آدم عن
 ابن عيينة فقال فيه قال سفيان والفرق ثلاثة أصع وفيه إشهاد بأن تفسير الفرق مدرج
 لكنه مقتضى الروايات الأخرى كما في رواية سليمان بن قرم عن ابن الأصماني عند أحمد بن حنبل
 لكل مسكين نصف صاع وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضا أو أطعم ستة مساكين
 مدين قوله وأنتك شاة لا خلاف بين العلماء أن النسل المذكور في الآية هو شاة لكنه
 يعكس عليه ما أخرجه أبو داود عن كعب أنه أصابه أذى فخلق رأسه فأمره النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أن يهدي بقرة وفي رواية للطبراني فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أن يهدي فافترى بقرته وكذا العبد بن حميد وسعيد بن منصور قال الحافظ وقد عارض
 هذه الروايات ما هو أصح منها من أن الذي أصربه كعب وقع في النسل انما هو ما زور
 سعيد بن منصور وعبد بن جعدة عن أبي هريرة أن كعبا فبح شاة لأذى كان أصابه وهذا
 أصوب من الذي قبله واعتمد ابن بطال على رواية نافع عن سليمان بن يسار قال أخذ
 كعب بأرفع الكذارات ولم يخالف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أصربه من ذبح
 الشاة بل وافق وزاد تعقبه الحافظ بأن الحديث الدال على الزيادة لم يثبت

العمرة المقردة بل في العمرة التي مع الحج وقد لزم بالدخول فيها والتزاع في وجوب العمرة المقردة من الأصل ويؤيد عدم
 الوجوب ما أخرجه أحمد والترمذي والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل عن العمرة واجبة هي قال لا وفي
 أسانيد الحج ابن أرمط وفيه ضعف ويؤيد عدم الوجوب قوله تعالى والله على التماسح البيت ولم يذكر العمرة وفي الأحاديث
 الصحيحة التي فيها بيان أركان الإسلام الاقتصار على الحج ولم يذكر العمرة انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه مثل عن
 العمرة) السائل عكرمة بن خالد الخزرجي (قبل الحج فقال) ابن عمر (لا بأس) زاد أحمد وروى عنه لا بأس على أحمد

ان يعمر قبل الحج (وهذا اعتمر النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قبل ان يحج * وعنه) آى عن ابن عمر رضى الله عنهم (انه قيل له
 كم اعتمر النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) السائل عروة بن الزبير كفى مسلم (قال أربع) بالرفع أى عمره أربع ولا فى ذرأ ربعا
 بالنصب أى اعتمر أربعاً (احد اهن) أى العمرات كانت (فى رجب) فذكر ههنا ان زعمه (قال السائل فقلت لعائشة) أم
 المؤمنين رضى الله عنها (يا أمأه لانه من ما يقول ابو عبد الرحمن) عبد الله بن عمر رضى الله عنهما (فالت) عائشة (ما يقول) عبد
 الله (قال) عروة (يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم اعتمر أربع عمرات احداهن فى شهر رجب فالت) عائشة (يرحم
 الله أباعبد الرحمن ما اعتمر) النبي صلى الله ٢٢٠ عليه وآله وسلم (عمره الا وهو) أى ابن عمر (شاهده) أى حاضر معه

• (باب ما جاء فى الحجامة وغسل الرأس للمحرم) •

(عن عبد الله بن بريدة قال احبهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم بطمى جل من
 طريق مكة فى وسط رأسه متفق عليه * وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 احبهم وهو محرم متفق عليه وللبخارى احبهم فى رأسه وهو محرم من وجع كان به بجاه فقال
 له لى الجمل * وعن عبد الله بن حنين ان ابن عباس والمصور بن حزمه اخنفا بالابوا فقال
 ابن عباس يغسل الحرم رأسه وقال المسور لا يغسل الحرم رأسه قال فارسلنى ابن عباس
 الى ابى أيوب الانصارى فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستر بثوب فسأت عليه فقال
 من هذا فقلت انا عبد الله بن حنين أرسلنى اليك ابن عباس يسألك كيف كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأطأ حتى
 بدى رأسه ثم قال لانسان يصب عليه الماء اصيب فصب على رأسه ثم حذر رأسه بيده
 فأقبل به * واذا بدى فقال هكذا رأيت عليه صلى الله عليه وآله وسلم يقول رواه الجماعة
 الا الترمذى) قوله وهو محرم زاد فى رواية للبخارى بدو قوله محرم لفظ صائم قوله بطمى
 جل بفتح اللام وحكى كسر ها وسكون المهمله وفتح الجيم والميم موضع بطريق مكة كما
 وقع ميدينا فى الرواية الثانية وذكر البكرى فى معجمه أنه الموضع الذى يقال له برجل وقال
 غيره وهو عقبه بالحقة على سبعة أميال من السقياء وهم من ظن أن المار به لى الجمل
 الحيوان المعروف وانه كان له الحظم ويزن الحديث وغيره بان ذلك كان فى حجة الوداع
 قوله فى وسط بفتح المهمله أى متوسطه وهو ما ذوق اليسانوخ فيما بين أعلى القرنين قال
 اللبث كانت هذه الحجامة فى فاس الرأس قال الذوى اذا اراد الحرم الحجامة لغير حاجة
 فان تضمنت قطع شعره فى حرام وان لم تضمنه جازت عند الجمهور وكرهها مالك وعن
 الحسن فيما القدية وان لم يقطع شعره فان كان لضرورته جاز قطع الشعر ونجى القدية
 وخص أهل الظاهر القدية بشعر الرأس وقال الداودى اذا أمكن مسك الحاجم بغير
 حلق لم يجز الحلق واستدل بهذا الحديث على جواز القصد وربط الجرح والدمل وقطع
 العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه الحديث على ذلك ارتكاب ما نهى

(وما اعتمر) صلى الله عليه وآله وسلم (فى شهر رجب قط)
 قالت ذلك مبالغة فى نسبته الى
 النسيان ولم تذكر عليه الا قوله
 احداهن فى رجب وزاد مسلم
 عن عطاف عن عروة وان ابن عمر
 لما قال لا ولا نسج سكت قال
 النوى سكوت ابن عمر على
 انكار عائشة يدل على انه كان
 يشبهه عليه أو لى أو لى انهم
 وجه الحجاب عما استشكل من
 تعدد قول عائشة الى ما فى على
 قول ابن عمر المثلث وهو خلاف
 القاعدة المقررة (عن أنس) بن
 مالك رضى الله عنه أنه سئل
 كم اعتمر النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم) السائل قتادة بن دعامة
 (قال أربع) عمره الحديبية فى
 ذى القعدة سنة ست (حيث
 صده المشركون) فغير الهدى
 بها وحلق هو وأصحابه ورجع
 الى المدينة (وعمره من العام
 المقبل فى ذى القعدة حيث
 صالحهم) يعنى فى بشاوى عمرة
 القضاء والقضية وانما سميت
 به ماله صلى الله عليه وآله وسلم

خاصة قرى بشاها لأنها وقعت قضاء عن العمرة التى صد عنها اذ لو كان كذلك لكنا عمرة واحدة المحرم
 وهذا مذهب الشافعية والمالكية وقال الحنفية هى قضاء عنها قال فى فتح القدير وتسعة الصعابة وجمع السلف اياها بعمرة
 القضاء ظاهر فى خلافه وتسعة بعضهم اياها عمرة القضية لا يشبهه فانه اتفق فى الاولى مقاضاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أهل مكة على ان يأتى من العام المقبل قد حلق مكة بعمرة وبقية ثلاثا وهذا الامر قضية تصح إضافة هذه العمرة اليها فانما
 عمرة كانت عن تلك القضية فهى قضاء عن تلك القضية فتصح اضافتها الى كل منها فلا يثبت لزوم الاضافة الى القضية نفي القضاء

والاضافة الى القضاء تقيده بوثوقه فيثبت مقيد بوثوقه بالامراض انتهى (وهو الجعنة) وهي ثابته الطائفة ومكة (اذ) أي حين (قسم غنجه أراه) أي أظنه وهو اعتراض بين المضاف وبين (حنين) المضاف اليه وكان الراوي طرأ عليه شك فدخل لفظ اراه بينهما وقد رواه مسلم عن همام بن عمار بن وادينه وبين مكة ثلاثة أميال وكانت في سنة ثمان في زمن غزوة البقيع ودخل صلى الله عليه وآله وسلم بهذه العمرة الى مكة لئلا يخرج منها الى الجعنة فبات بها فلما أصبح وزالت الشمس خرج في بطن مرف حتى جامع الطريق ومن ثم خفيت هذه العمرة على كثير من الناس قال قتادة (قلت) لانس (كحج) صلى الله عليه وآله وسلم (قال) حج (واحدة) وفي رواية انه قال اعقر النبي صلى الله عليه وآله ٢٣١ (وسلم) حيث ردوه ومن القابل عمرة الحديبية) قال ابن التين هذا راه

وهما لان من تناول الطيب وقطع الشعر ولا فدية عليه في شيء من ذلك قوله بالا بوا أي وهما نازلان بها وفي رواية بالبرج ينشق أوله واسكان ثابته قرية جامعة قريبة من الابواء قوله بين القرنين أي قرنى البر قوله أرسلني اليك ابن عباس الخ قال ابن عبد البر الظاهر أن ابن عباس كان عنده في ذلك نص من النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخذ عن أي أيوب أو عن غيره ولهذا قال عبد الله بن حنين في أيوب بكيف كان يغسل رأسه ولم يقل هل كان يغسل رأسه أو لا على حسب ما وقع فيه اختلاف المسور وابن عباس قوله فظأطاه أي أزاله عن رأسه وفي رواية للجباري جمع شبهه الى صدره حتى انظرت اليه قوله لانسان قال الحافظ لم أقف على اسمه قوله فقال هكذا رأيته صلى الله عليه وآله وسلم يفعل زاد في رواية للجباري فرجعت اليه ما تأخبرتم ما فقال المسور لابن عباس لا أماريك أبدا أي لا أجادلك والحديث يدل على جواز الاغتسال للمعمر وتغطية الرأس بالبداحاله قال ابن المنذر أجمعوا على ان للمعمر أن يغتسل من الجنابة واختلفوا فيما عدا ذلك وروى مالك في الموطأ عن نافع ان ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم الامن الاحتلام ا وروى عن مالك أنه كره للمعمر ان يغطي رأسه في الماء وللعديت فوائد ليس هذا

موضع ذكرها
 (باب ما جاء في نكاح المحرم وحكم وطئه) *
 (عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يحطب رواه الجماعة الا البخاري وليس للعمر مذ في ولا يحطب وعن ابن عمر أنه سئل عن امرأة اراد أن يتزوجها رجل وهو خارج من مكة فاراد أن يعتمر أو يحج فقال لا تتزوجها وأنت محرم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه رواه أحمد وعن أبي غطفان عن أبيه عن عمر أنه فرق بينهما يعني بجزا تزوج وهو محرم رواه مالك في الموطأ والدارقطني وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم رواه الجماعة وللجباري تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة وهو محرم وبنيها وهو حلال ومات بسرف وعن يزيد بن الاصم عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها حللا

مع حجة لانهم ادخلت في أفعال الحج وكان ابن اربعة في القعدة في اربعة أعوام على ما هو الحق كما ثبت عن عائشة وابن عباس لم يعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا في ذي القعدة ولا شافه كون عمرته التي مع حجة في ذي الحجة لان مبدأها كان في ذي القعدة لانهم خرجوا الخمس بقين من ذي القعدة كما في الصحيح وكان اجرامه بها في وادي العقيق

قبيل أن يدخل ذل والخطبة فعملها كان في ذي الحجة فضعطر بقا الا نبات والنبي واماماراه الدارقطني عن عائشة خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة رمضان فعد حكم الحفاظ بعلط هذا الحديث اذ خلا في ان عمره لم تدعى أربع وقد عينا أنس وعدها وليس فيها ذكر شيء منها في غير ذي القعدة سوى التي مع حجة ولو كانت بعمرة في رجب واخرى في رمضان لكانت ستا ولو كانت اخرى في شوال كما هو في سنتي أي داود عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر في شوال كانت سعا والحق في ذلك ان ما أمكن فيه الجمع وجب ارتكابه دفعا لما عارضة وما لم يمكن فسد حكمه بتقضي الاصر والادب وهذا أيضا

يمكن الجمع بزيادة عمة الجعرة فإنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج الى حنين في شوال وأحرمهم في ذي القعدة فكان حجاز القرب
 هذا ان صرح وحفظ والا فاعول عليه الشائب واقه أعلم ورواه هذا الحديث كلهم كونهون الاعطاء وبجاءه اذ كان وفيه
 التحديد والنعنة والسؤال والسماع والقول (عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم امرهم ان يذبحوا) (ابن جبار) (عائشة) اخته أي بكهوا ورواه على ناقته (ويصبرها) من الهماء (من التنعيم) انما عين التنعيم
 لانه اقرب الى الحل من غيره وهو مريض على ثلاثة أميال وأربعة من مكة اقرب اطراف الحل الى البيت يسمى به لانه على عينه
 جبل نفيع وعلى يسار جبل نفيع والوادى ٢٣٢ اسمه نعمان قاله في القاموس وقال الهب الطبري فيما قرأته في تحصيل المرام
 هو أماد أدنى الحل وليس بطرف

وبخبرهم احلالا وما تيسر فدفقوا في الظلة التي يخيم فيها ورواه أحمد والترمذي ورواه
 مسلم وابن ماجه ونظروا ما تروجه او هو حلال قال وكانت خاتمي وخله ابن عباس وأبو داود
 وناظره قالت تزوجني ونحن حلالان بسرف وعن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا وبخبرهم احلالا وكتب الرسول بينهم ما رواه أحمد والترمذي
 ورواية صاحب القصة والسفير في الأولى لانه أخبروا عرف بها وروى أبو داود أن سعيد
 ابن المسيب قال وهم ابن عباس في قوله تزوج ميمونة وهو محرم) حديث ابن عمر في استناده
 أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد وثق وحديث أبي رافع قال الترمذي حديث حسن
 ولأنهم أحد السند غيرهما بن زيد عن مطر الوراق عن ربيعة قال يروى مالك بن أنس
 عن ربيعة عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو حلال
 رواه مالك بن أنس وقول سعيد بن المسيب أخرجه أبو داود وسكت عنه وهو المندرج في
 اسناده ورجل مجهول قوله لا ينكح المحرم ولا ينكح الأول يفتح الباء وكسر الكاف أي
 لا يتزوج لنفسه والنسائي يضم الباء وكسر الكاف أي لا يزوج امرأة بولاية ولا وكالة في
 مدة الاحرام قال العسكري ومن فتح الكاف من الثاني فقد حذف قوله ولا ينكح أي
 لا ينكح المرأة وهو طلب زواجه وقيل لا يصح كون خطيبا في النكاح بين يدي العقد
 والظاهر الاول قوله تزوج ميمونة وهو محرم أعجب عن هذا باليه تخالف رواية أكثر
 الروايات ولم يروه كذلك الا ابن عباس كما قال عياض ولكنه متعقب بانه قد صرح من رواية
 عائشة وأبي هريرة نحوه كما صرح بذلك في الفتح وأجيب ثانيا بانه تزوجها في ارض الحرم
 وهو حلال فاطلق ابن عباس على من في الحرم انه محرم وهو بعد وأجيب ثالثا
 بالمعارضه برواية ميمونة نفسها وهي صاحبة القصة وكذلك برواية أبي رافع وهو السفير
 وهذا خبر بذلك كما قال المصنف وغيره ولكنه يعارض هذا المرجح ابن عباس روايته
 مثبتة وهي أولى من النافية ويجيب بان رواية ميمونة وأبي رافع أيضا مثبتة لوقوع
 عقد النكاح والنبي صلى الله عليه وآله وسلم حلال وأجيب رابعا بان غاية حديث ابن
 عباس انه حكاية فعل وهي لا تعارض صريح القول أعنى النبي عن أن ينكح المحرم
 أو ينكح ولكن هذا انما يصار اليه عند تعذر الجمع وهو ممكن ههنا على فرض أن رواية

الحل ومن فسر بذلك فقد تجاوز
 واطلق اسم الشيء على ما قرب منه
 انتهى وروى الأزرق من طريق
 ابن جريح قال رأيت عطاء يصف
 الموضوع الذي اعقرت منه عائشة
 قال فأنشأ الى الموضوع الذي ابني
 فيه محمد بن علي بن شافع المصنف
 الذي وراء الكعبة وهو المجدد
 انظر وهو أفضل مواقيت العمرة
 بعد الجعرة انه عند الاربعة الابا
 حنيقة رحمه الله انتهى واستدل
 بالحديث على تعيين الخروج الى
 أدنى الحل لمريدة العمرة فيلزمه
 الخروج من الحرم ولو بقليل من
 أي جانب شاء للجمع فيما بين الحل
 والحرم كالجمع في الحج بينهم ما يوقفه
 به رفقه ولا نه صلى الله عليه وآله
 وسلم امر عائشة بالخروج الى الحل
 للاحرام بالعمرة فلولم يجب الخروج
 لاحرم من مكانه الضيق الوقت
 لانه كان عند رحيل الحاج وأفضل
 يقاع الحل للاحرام بالعمرة
 الجعرة انهم التنعيم ثم الحديمية ولو
 أحرمهم من مكة وتعم أفعالهم
 يخرج الى الحل قبل تلبسه بقصر

منها اجزاء ما أحرم به ولم يه الدم لان الاسماء تترك الاحرام من المقامات انما تقتضي لزوم الدم لاعدم الاجزاء ابن
 فان عاد الى الحل قبل التلبس بفرض سقط عنه الدم ذكره القسطلاني قال في الفتح هل يتعين التنعيم لمن كان بمكة أم لا وإذا
 لم يتعين هل له افضل على الاعتكاف من غيرهما من جهات الحل أو لا قال صاحب الهدى يعني الحافظ ان التمتع رحمه الله لم ينقل أنه
 صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مرة فأقامته بمكة قبل الهجرة الادخال الى مكة لم يعقر قط خارجا من مكة الى الحل ثم يدخل مكة
 بهجرة كما يفعل الناس اليوم ولا يثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته صلى الله عليه وآله وسلم الاعانة وحدها

انتهى وبعد ان فعلته عائشة بأمر مد على مشروعيته واختلفوا ايضا هل يتعين التمتع لمن اعتمر من مكة فررى الله
 وغير من طريق محمد بن سيرين قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا هل مكة التمتع ومن طريق عطاه
 قال من أراد العمرة من أهل مكة أو غيرهما فليخرج الى التمتع والى الجعرة فليحرم منها أو افضل ذلك ان يأتى ميقانا
 من مواسم الحج قال الطحاوى ذهب قوم الى انه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة الا التمتع ولا ينبغي مجاوزته كالا بدنى مجاوزة
 المواقيت التى للبعث وخالفهم آخرون فقالوا ميقات العمرة الحل وانما ٢٢٣
 أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عائشة بالاحرام من التمتع لانه

ابن عباس ارجح من رواية غيره وذلك بان يجعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم مخصوصا
 لمن عوم ذلك القول كما تقرر فى الاصول اذا فرض تأخر الفعل عن القول فان فرض
 تقدمه ففيه اختلاف المشهور فى الاصول فى جواز تخصيص العام المتأخر بالخاص
 المتقدم كما هو المذهب الحق وأوجعل العام المتأخر ناضحا كما ذهب اليه البعض اذا تقرر
 هذا فالقوله انه يحرم أن يتزوج الحريم أو يزوجه غيره كما ذهب اليه الجمهور وقال عطاه
 وعكرمة وأهل الكوفة يجوز للعمرة أن يتزوج كما يجوز له أن يشترى الجارية للوطء
 ونعقب بانه قياس فى مقابلة النص وهو فاسد لا اعتبار بظاهر النص عدم الفرق بين
 من يزوجه غيره بالولاية الخاصة أو العامة كالسلطان والقاضى وقال بعض الشافعية
 والامام يحيى انه يجوز أن يزوجه الحريم بالولاية العامة وهو تخصيص لعوم النص بـ
 شخص قوله بسرف بفتح الميم له وكسر الراء موضع معروف قوله فى الظلة بضم الظاء
 ونشديد اللام كل ما أظلم من الشمس قوله التى بين يديها أى التى زنت اليه فيها قوله
 وهم ابن عباس هذا وأحد الاجوبة التى أجاب بها الجمهور عن حديث ابن عباس (وعن
 عمرو على وأبي هريرة أنهم سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا لا يشدان
 لوجههما حتى يقضا حجهما ثم اياهما حج قابل والهذى قال على فاذا أهدا بالحج من عام
 قابل تفرقا حتى يقضا حجهم ما وعنه ابن عباس انه سئل عن رجل وقع أهله وهو عصى
 قبل ان يقضى فامر به أن يكره يذوق الجميع المالك فى الموطأ) ثم روى على وأبي هريرة هو
 فى الموطأ كما قال المصنف وليكن ذكره بلا غعنهم وأسندنا اليه فى من حديث عطاه عن
 عمر وفيه ارسال ورواه سعيد بن منصور وعنه مجاهد عن عمر وهو منقطع وآخره ابن
 أبي شبة أيضا عنه وعن على وهو منقطع أيضا بين الحكم وبينه وأثر ابن عباس رواه
 البيهقى من طريق أبي بشر عن رجل من بني عبد الدار عنه وفيه ان أبا بشر قال لقيت
 سعيد بن جبيرة فذكرت ذلك له فقال هكذا كان ابن عباس يقول وفى الباب عن ابن
 عمر عند أحد انه سئل عن رجل وامرأة حاجين وقع عليهما قبل الافاضة فقال ليحججا قبالا
 وعن ابن عمر وابن العاص عند الدارقطني والحاكم والبيهقى نحوه قول ابن عمر وقد روى
 نحوه هذا الاثر مر فوعا عند أبي داود فى المراسيل من طريق يزيد بن نعيم ان رجلا من

كان أقرب الحل من مكة ثم روى
 من طريق ابن أبي مليكة عن
 عائشة فى حديثها قالت فكانت
 اذا نأمت من الحرم التمتع فاعتقرت
 منه قال فثبت بذلك ان ميقات
 مكة للعمرة الحل وان التمتع
 وغيره فى ذلك سواء انتهى قال
 شيخ الاسلام أحمد بن حنبل رحمه
 الله لم يكن على عهد النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وخلفائه
 الراشدين أحد يخرج من مكة
 ليعتمر الا لاله لا فى رمضان ولا
 فى غيره والذين يجوامع النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فيهم من اعتمر
 بعد الحج من مكة الا عائشة
 ولا كان هذا من فعل الخلفاء
 الراشدين انتهى وقد تقدم
 ما قاله صاحب الهذى نقلا
 عن الفتح وزاد وقد قام النسبى
 صلى الله عليه وآله وسلم بعد
 الوحى ثلاث عشرة سنة لم يتقل
 انه اعتمر خارجا من مكة ولم يفعل
 أحد على عهد فظ الاعاشة
 لان أهلها بالعمرة فخاصت
 قاهرة فاعتقرت فوجدت فى

٣٠ نيل مع
 نفسم ان ترجع صواحبه اجمعة وعمرة مستقلتين فانهم كن
 مقبعت ولم يحضرن وترجع هي بعمرة فى عن حجتها فامر أنها هان يعمرها من التمتع مطيبا القلم انتهى وتدل له رواية
 البخارى عن جابر رضى الله عنه وفيها قالت يا رسول الله انطلقون بعمرة أى منفردة عن حجة أى منفردة عن عمرة
 وانطلق بالحج أى من غير عمرة منفردة فامر صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن أبى بكر ان يخرج معها الى التمتع قال
 القسطلانى فى التقر منه نظم هذا القلم فاعتقرت منه بعد الحج فى ذى الحجة أى ليلة الخميس (وان سيراقبة بن مالك بن جهميم)

بضم الجيم المدبجى الكنانى (لحق النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم بالعقبة وهو) أى صلى الله عليه وآله وسلم (برميا) أى برى
 جرة العقبة (نقال) أى سرافة (الحكم هذه) النعلة وهى فسخ الحج إلى العمرة والقرآن أو العمرة فى أشهر الحج (خاصة يارسول
 الله) أى هل مخصوصة بكم فى هذه السنة أولكم ولا غيركم أبدا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم بجميعه (لا بل لا بد) وفى رواية
 جعفر عنه مسلم فقام صرافة فقال يارسول الله ألعامنا هذا أم للابنة شبتك أصابعه واحدة فى الأخرى وقال دخلت العمرة
 فى الحج مرتين لا بل لا بد أبدا ومعناه ٢٣٤ كمال التوى عند الجهوران العمرة يجوز فاعلمها فى أشهر الحج

ابطالانا كان عليه أهل
 الجاهلية وقيل معناه جواز فسخ
 الحج إلى العمرة قال وهو ضيف
 وتعب بان سباق السؤال
 بقوى هذا التأويل بل الظاهر
 ان السؤال وقع عن الفسخ
 وهو مذهب الحنابلة بل قال
 المسرداوى فى كتابه الانصاف فى
 معرفة الرابع من الخلاف وهو
 شرح المقنع الشيخ الاسلام
 موفق الدين بن قدامة ان فسخ
 القارن والمفرد يحجم الى العمرة
 مستحب بشرطه نص عليه وعليه
 الاصحاب فاطبقة قال وهو من
 مفردات المذهب لكن المصنف
 أى ابن قدامة هنا ذكر الفسخ
 بعد الطواف والسعى وقطعه به
 الخرق وقدمه الزركشى وقال
 هذا ظاهر الاحاديث وعن ابن
 عقيل الطواف بنية العمرة هو
 الفسخ به حصل رفض الاحرام
 لا غير قال فهذا تحقيق فسخ
 الحج وما ينقض به وقال فى
 الكنانى بن لهما اذا لم يكن معهما
 هدى ان يقضيا فيهما بالحج
 وينوي بعمرة مفردة ويحلمان

جذام جامع امرأته وهما محرمان فالانبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اقضيا نسكا
 واحديا عديا قال الحافظ رجاله ثقات مع ارساله ورواه ابن وهب فى موطنه من طريق
 سعيد بن المسيب مرسل وأثر على المذكور فى الباب فى التفرق أخرجه نحو البيهقى عن
 ابن عباس موقوفا وروى ابن وهب فى موطنه عن سعيد بن المسيب مرفوعا مرسل نحوه
 وفيه ابن لهيعة وهو عند أبى داود فى المراسيل يستند معضل قوله حتى يقضيا مجعما
 استدلل به من قال انه يجب المضى فى فساد الحج وهم الاكثر وقال داود لا يجب كالمسألة
 قوله ثم علم ما ج قابل استدلل به من قال انه يجب قضاء الحج الذى فسد وهم الجمهور
 قوله والهدى تمسك به من قال ان كفارة الوطئ شاة لانهم أقل ما يصدق عليه الهدى
 وهو مرمى عن أى حنيفة والناصر ويدل على ما قاله قوله صلى الله عليه وآله وسلم واحديا
 هديا كما فى مرسل أبى داود المذكور وذهب الجمهور الى انه يجب بدنة على الزوج وبدنة
 على الزوجة وتجب بدنة الزوجة على الزوج اذا كانت مكروهة لا مطاوعة وقال
 أبو حنيفة ومحمد على الزوج مطلقا وقال الشافعى فى أحد قوله عليه السلام هدى واحد
 اظاهر الخبر والاثر وقال الامام يحيى بدنة المرأة اذ لم يقبل الدليل قوله تفرقا
 حتى يقضيا مجع ما فيه دليل على مشروعية التفرق وقد حكى ذلك فى الجرع عن على
 وابن عباس وعمان والعقبة واكثر الفقهاء واختلفوا هل واجب أم لا فذهب اكثر
 المعتزلة وعطاء ومالك والشافعى فى أحد قوله الى الوجوب وذهب الامام يحيى والشافعى
 فى أحد قوله الى التنبذ وقال أبو حنيفة لا يجب ولا يشذب واعلم انه ليس فى الباب
 من المرفوع ما تقوم به الحق والموقوف ليس بجعة فمن لم يقبل المرسل ولا رأى حجة أقوال
 الصنابة فهو فى سعة عن التزام هذه الاحكام وله فى ذلك سالف كداود الظاهرى

(باب تحريم قتل الصيد وضمانه بنظير)

(قال الله تعالى فجزا من مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم الآية) وعن جابر
 قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الضبيع يصيبه الحرم كبش أو جمل
 الصيد رواه أبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه أيضا بقية أهل السنن وابن حبان
 وأحمد والحاكى فى المسند تركى سالت عنه البخارى فحصره وكذا صححه

احرامهم باطواف وسعى ونقصه ليدبر مقتضىه وقال فى الانتصار لوداعى مدع وجوب الفسخ لم
 يعده وقال الشيخ نقي الدين يجب على من اعتقد عدم مساغها ان يعتقده ولو ساق هديا فهو على احرامه لا يصح فضحه الحج الى
 العمرة على الصحيح عندهم وحيث صح الفسخ لم يدم على الصحيح من مذهبهم نص عليه وعليه اكثر الاصحاب انتهى وقال بعض
 الحنابلة نحن نشهد بالله اننا لو أمرنا جميعا لرأينا تفاضا ففسخه الى عمرة فادبا من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذلك
 ان فى السنن عن البراء بن عازب خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فامر منا بالحج فلما قدمه أمية قال اجعلوها

حرة فقال الناس يا رسول الله قد أحرمنا الحج فكيف نجعلها عمرة قال انظر واما امركم به فافعلوا فرد واعلمه القول فقب
 الحديث وقال سلمة بن شبيب لا جد كل امرئ عندى حسن الاخلة واحدة فقال وماهى قال تقول بفسخ الحج الى العمرة فقال
 باسئلة كنت ارى لك عقلا عندى في ذلك أحد عشر حديثا صحاح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أثر كهذا القول وقال
 في القنع بجهل أن يكون السؤال وقع عن الامر بن تعدد المسكنين انتهى وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وبجاءهم العلماء
 من السلف والخلف ومختص بهم تلك السنة لا يجوز فيه هذا الخيال واما كانت ٢٣٥

عليه الجاهلية من تحريم العمرة
 في أشهر الحج وفي حديث أبي
 ذر عند مسلم كانت المتعة في الحج
 لا صحاب محمد صلى الله عليه وآله
 وسلم خاصة يعنى بفسخ الحج الى
 العمرة وعند الشافعي عن الطرث
 ابن بلال عن أبيه قال قلت
 يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة
 أم للناس عامة فقال لا بل لنا
 خاصة وهذا لا يماضيه حديث
 سراق لا سب الامر بالفسخ
 ما كان الا تقير الشرع العمرة
 في أشهر الحج ما لم يكن مانع من
 سوى الهدي وذلك انه كان
 مستعظما عندهم حتى كانوا
 يعدونها في أشهر الحج من الجفر
 الفجور فكسر سورة
 ما استبحكم في نفوسهم من
 الجاهلية من انكاره بمجملهم
 على فعله بانفسهم فلو لم يكن
 حديث بلال بن الحارث ثابعا
 كما قال الامام أحمد حديث قال
 لا ثبت عندى ولا يعرف هذا
 الرجل كان حديث ابن عباس
 كانوا يرون العمرة في أشهر الحج
 من أغفر الضيوع في الارض
 الحديث صريح في كون سب

عبد الحق وقد أعل بالوقف وقال البيهقي هو حديث جديد تقوم به الحجة ورواه عن جابر
 عن عمر وقال لا أراه الا رفعة ورواه الشافعي موقوفا وصح وقعه من هذا الوجه
 الدارقطني ورواه من وجه آخر وهو الحارث بن مرقا وفي الباب عن ابن عباس عند
 الدارقطني والبيهقي قال البيهقي روى موقوفا عن ابن عباس والاية الكريمة أصل
 أصيل في وجوب الجزاء على من قتل صيدا وهو محرم ويكون الجزاء ما ناله من قتول
 ويرجع في ذلك الى حكم عدلين كما ذهب اليه مالك وهو ظاهر الاية وقيل انه لا يرجع
 الى حكم العدلين الا في المثل له وأما في المثل فمحل فيه جمع فيه الى ما مضى به السلف
 والايحكم فيه السلف يرجع الى ما حكم به عدلان واختلوا في أي شيء تعتبر المائلة فتقبل
 في الشكل أو الفعل وقيل في القيمة والحديث يدل على ان الضبيع صيد وان فيه كدشا
 وعن محمد بن سيرين ان رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال اني أريد أن اناو صاحب
 فرسين نستبق في الغرة فتبته فاصبنا ظبيا ونحن محرمان فماذا ترى فقال عرل رجل يجنبه
 نعال حتى يتحكم فأوانت قال فتكلم عليه بعزوفى الرجل وهو يقول هذا أمير المؤمنين
 لا يستطيع ان يحكم في ظبي حتى دعا رجلا يحكم معه فسمع عمر قول الرجل فدعا فساله هل
 تقرأ سورة المائدة فقال لا فقال هل تعرف هذا الرجل الذى حكم معى فقال لا فقال
 لو أخبرتنى انك تقرأ سورة المائدة لأوجعتك ضربا ثم قال ان الله عز وجل يقول في كتابه
 يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة وهذا عبد الرحمن بن عوف رواه مالك في الموطا
 وعن جابر ان عمر قضى في الضبيع بكبش وفي الغزال بعزوفى الارنب بعناق وفي البربوع
 بجفرة رواه مالك في الموطا وعن الاجل بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال في الضبيع اذا أصابه المحرم كبش وفي الطي شاة وفي الارنب
 عناق وفي البربوع جفرة قال والجنسرة التي قد ارتعت رواه الدارقطني قال ابن معين
 الاجل ثقة وقال ابن عدي صدوق وقال أبو حاتم لا يصح حديثه الاثر الاول رواه مالك
 في الموطا عن عبد الملك بن قريب عن محمد بن سيرين وعبد الملك بن قريب هو الاصحى
 وهو ثقة والآخر الثاني لم يذكر مالك في الموطا قوله عن جابر بل رواه عن أبي الزبير عن عمر

الامر بالفسخ هو قصد صوما استقر في نفوسهم في الجاهلية بتقرر الشرع بخلافه وقال ابن المنير ترجم على ان العمرة من التنعيم
 ثم ذكر حديث سراق وليس فيه تعرض لمقات ولكن لاصل العمرة في أشهر الحج وأجاب بان وجه ذكره في الترجمة الرد على
 من له به من ان التنعيم كان خاصا بعقار ناسه حننذ فذكر بعد سراق انه غير خاص وأنه عام أبدا انتهى ما في القسطalani
 وقد رجح الحافظ ابن القيم رحمه الله فسخ الحج الى العمرة في كتابه الهدى وكتاب اعلام الموقعين عن رب العالمين بما لا مزيد
 عليه ولا شك ان الجاهلية لا مع غيره يتضح ذلك بعد النظر الصحيح في كتبه وقد جنح الى ما رجحه الامام ابن القيم الحافظ الشوكاني

في نيل الاوطار وبسط القول في ذلك وقوى دعائه بالادلة الصحيحة فراجعته بتجذباتي وبكتي وبالله التوفيق وحديث الباب أخرجه الجايزي في التقي وأبو داود في الحج وحديث سراقه هذا طرف من حديث جابر الطويل لأن حديث عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فكان علي صاحب الخبر يدان يقول وفي رواية عن جابر ان سراقه الخزعوله هذا الوهم لكن قصرت عبارة في هذا المقام وهو سهم من قلم الناسخ والطابع والله اعلم (حديث عائشة رضي الله عنها في الحج) اي في ذكر قصة حج الوداع (تكرر كثيرا وقد تقدم ٢٣٦ بشامه) فلا حاجة الى العود بكثرة (وعنها) اي عن عائشة

(رضى الله عنها في رواية ابن
النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) قال لها في العمرة (وكما)
أى - رتلك (على قدر نفقتك
أؤنه - منك) تعبك لما في اتساق
المال في الطاعات من التفضل
وقسح النفس عن شهواتهم
المشقة وقد وعد الله الصابرين
أن يؤمنهم أجرهم بغير حساب
الكن قال الشيخ عز الدين ابن
عبد السلام أن هذا المسمى بطرد
فقد تكون بعض العبادات
أخف من بعض وهي أكثر فضلا
بالنسبة إلى الزمان كقيام ليلة
القدر بالنسبة لقيام الليل من
رمضان وغيرها بالنسبة للمكان
كصلاة ركعتين بالمسجد الحرام
بالنسبة لصلاة ركعات في غيره
وأجيب بان الذي ذكره لا ينع
الاطراد لأن الكثرة الخاصة
فيما ذكره ليست من ذاتها
وانما هي بسبب ما به - رضايها
من الامور المذكورة وأولى
قوله أو نصبت قال الكرمانى
امال الشك والالتويبع وفي رواية
الانواع من طرد - أجد

ابن الخطاب قضى في الضميع الخ وأخرجه أيضا الشافعي بسند صحيح عن عمر وأخرج
البيهقي عن ابن عباس أنه قضى في الارنب بعناق وروى عنه الشافعي من طريق
الضياء أنه قضى في الارنب بشاة وأخرج البيهقي عن ابن مسعود أنه قضى في الربوع
بجفنة ورواه الشافعي عنه من طريق مجاهد وروى أبو يعلى عن عمر وقال لأراه
الارفعه أنه حكم في الضميع بشاة وفي الارنب بعناق وفي الربوع بجفنة وفي الظبي كبش
وأخرج ابن أبي شيبة عن عمر أنه قضى في الارنب ببقرة وروى ابراهيم الحارثي في الغريب
عن ابن عباس أنه قضى في الربوع بجمل والحمل ولد الضأن الذكرو حديث جابر أخرجه
أيضا البيهقي وأبو يعلى وقال ابن جابر عن عمر رفعه وأما الدارقيطى فرواه من طريق
ابراهيم الصائغ عن عطاء بن جابر وصحح وقفه الدارقيطى من هذا الوجه كما سلف في
أول الباب **قوله في حكمه** بعنزة فوافقه هم على ذلك على وعثمان وابن عباس وابن
عمر وزيد بن ثابت وابن الزبير وكذلك وافقوا عمر في إيجاب عناق في الارنب وجفنة في
الربوع كما حكى ذلك المهدى في البحر عنهم وهو موافق لما في حديث جابر المرفوع
المذكور في الباب الا في الظبي فإنه أوجب فيه شاة ولكنها قد تطلق الشاة على المعز قال
في القاموس الشاة الواحدة من الغنم للذكور والانثى أو يكون من الضأن والمعز والظبية
والبقرة والنعام وحسر الوحش انتهى **قوله بجفنة** الجفنة بفتح الجيم هي الانثى من ولد
الضأن التي بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والعنزة بفتح الهمزة وسكون النون
هذه ازاى الانثى من المعز الجاعل أهزوز وعوز وعزاز

(باب منع المحرم من اكل لحم الصيد الا اذا لم يصد لاجله ولا اغان عليه)

عن الصَّعْبِ بْنِ جُمَاةٍ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَارًا وَحْشِيًّا
 وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بُوْذَانَ فَرَدَّ عَلَيْهِ فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ إِنَّا لَمْ نَرِدْهُ عَلَيْكَ إِنَّا نَحْرَمُ
 مَتَقِّقَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا جَدَّ وَمُسْلِمَ لَحْمِ جَارٍ وَحْشٍ • وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ
 بَسْتَدَّ كَرِهَ أَنْ يُخْبِرَنِي عَنْ لَحْمِ صَيْدٍ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ
 حَرَامٌ فَقَالَ أَهْدَى لَهُ عِضْوُنَ لَحْمِ صَيْدٍ فَرَدَّهُ وَقَالَ إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ إِنَّا نَحْرَمُ وَوَاهُ أَجَدُّ وَمُسْلِمٌ
 وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ) قَوْلُهُ جَارًا وَحْشِيًّا هَكَذَا رَوَاهُ مَالِكٌ وَلَمْ يَخْتَفِ عَنْهُ الرُّوَاةُ فِي ذَلِكَ

وتامه

لا بد من نفقتك

منبع عن اسمعيل ما يؤيد الاول ولقطه على قدر نصيبك ونصيبك على قدر نصيبك والحق كما يؤيد الثاني واقطه ان لمن الاجر
اوصبك وكما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية الطبراني والحق كما يؤيد الثاني واقطه ان لمن الاجر
على قدر نصيبك ونصيبك على قدر نصيبك والحق كما يؤيد الثاني واقطه ان لمن الاجر
اقل اجر من جهة الخل الجعده وهذا ليس بشئ لان الجعده والحديث على ان الاعتقاد ان كان جعده من جهة الخل القمية
مسائته اليافز فخ واحد وهو اقرب اليافزهم وقد قال الشافعي افضل بقاع الحل للاعتقاد الجعده لان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا يؤمن من جهة الخل الجعده وهذا ليس بشئ لان الجعده والحديث على ان الاعتقاد ان كان جعده من جهة الخل القمية

عليه وآله وسلم أحرم منها ثم التعميم لانه اذن لعائشة قال واذا انتهى عن هذين الموضعين فابن ابعده حتى يكون اكثر لفسقه كان
 احب الى انتهى وعن اجدان المكي كذا تبعه في العمرة كان اعظم للاجرة وقال الخنفية افضل بقاع الحبل للاعتبار التعميم
 ووافقه هم بعض الشافعية والخنابلة ووجهه انه لم ينقل ان احدا من الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج
 من مكة الى الحبل ليجرم باعمر تغير عائشة واما اعتباره من الجعرة فمكان حين رجوع من الطائف محتازا الى المدينة ولكن
 لا يلزم من ذلك تعيين التعميم للفصل لمسائل عليه هذا الخبر الفصل ٢٢٧ في زيادة التعبد والنفقة وانما

يتابعه على ذلك عامة الرواة عن الزهري وخالفهم ابن عيينة فقال لحم حمار وحش
 كما وقع في الرواية الاخيرة وبين الجعدي انه كان يقول حمار وحش ثم صار يقول لحم حمار
 وحش فدل على استطرابه فسه قال في الفتح وقد توبع على قوله لحم حمار وحش من
 أوجه فهاهنا قال ثم ساقها ولو لكانه يقوى ما رواه ابن عيينة حديث ابن عباس المذکور
 في الباب وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن ابن عباس ان الذي أهداه الصعب بن جثامة
 لحم حماراً أخرجهم مسلم من وجه آخر عن طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد قال تارة حمار
 وحش وتارة تش حمار فوله بالابواب فيفتح الهزوة وسكون الموحدة بالمجدل من أعمال
 الفرع بضم الفاء والراء بعدها همزة قبل سمي بالابواب بانه وقيل لان السبول يتبؤوه
 أي تحمله قوله أبو ذؤان شك من الراوي وهو يفتح الواو وتشديد الدال آخره فون موضع
 يقرب الخنفية قوله فردا انقفت الروايات كلها على انه رده عليه كما قال الحافظ الاماروا
 ابن وهب والبيهي من طريقه باسناد حسن من طريق عمرو بن أمية ان الصعب أهدى
 للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لحم حمار وحش وهو بالخنفية ذاك كل منه واكل القوم قال
 البيهي ان كان هذا محفوظا حل على انه رد الحلي وقبل اللحم قال الحافظ وفي هذا الجمع
 نظرا فان الطرق كلها محفوظة فلم يرد حبالا كونه صيدا لاجله ورد اللحم تارة لذلك وقوله
 أخرى حيث لم يصدا لاجله وقد قال الشافعي في الام ان كان الصعب أهدى لحمارا حيا
 فليس للحرم ان يذبح حمار وحش حي وان كان أهدى للحمار فسد يحتمل ان يكون قد
 علم انه صيده انتهى ويحتمل ان يكون القبول المذکور في حديث عمرو بن أمية في وقت
 آخر وهو وقت رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم من مكة الى المدينة قال القرطبي يحتمل
 ان يكون الصعب أحضر الحمار مذبوحا ثم قطع منه عضوا بحضور النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم فقد صدقه من قال أهدى حمارا أراد بقتله مذبوحا لحيوانه قال لحم حمار
 أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل ان يكون من قال حمارا أطلق
 وأراد بعضه مجازا ويحتمل انه أهداه حيا فلم يرد عليه ذاك وأناه بعضه منه ظانا انه
 انما رده عليه لم يفتح بجملة فاعلمه باستنائه ان حكم الجز من الصيد حكم الكلي
 والجمع مهما أمكن أولى من توهيم بعض الروايات قوله انما لم يرد عليه قال في الفتح قال

والخزاعي الجبل الذي يقال فيه قبر ابن عمر أو الجبل المقابل له الذي بينهما الشعب المعروف بشعب الجرارين انتهى قال في
 الفتح جيون جبل معروف بمكة وقد تكرر ذكره في الأشعار عند المصنف مرة المعروفة بالعلامة على رساله الداهل الى مكة وبين
 الخزاعي من اهل الحنن قال وهذا الذي ذكرناه محصل ما قاله الازرقى والنا كهي وغيرهما وذكر الازرقى انه شعب ابي دب رجل
 من بني عامر قال الحافظ ابن حجر قد جعل هذا الشعب الآن الان بين سور مكة الآن وبين الجبل المذکور مكانا يشبه
 الشعب فله هو انتهى واغرب السهيلي فقال الخجون على فرسخ وثلاثين من مكة وهو غطاء واضح كما بينه في الفتح (تقول من)

الله على محمد لقد نزلنا معه ههنا ونحن يومئذ خفاف) بكسر الخاء جمع خفيف واسلم خفاف الحقائق جمع حقيقة بفتح المهملة وبالقاف والواحدة ما احتجب الرأى بك خلقه من حوائج في موضع الرديف (قليل ظهورنا) أى مراكبنا (قليلة ازوادنا) فاعقرت أنا واخوتي عائشة (أي بهدانا فخصنا الحج إلى العمرة) (والزبير بن العوام وفلان وفلان) قال في الفتح أقف على تغنيهم ما كانوا يحبون بعض من عرفته عن لم يبق الهدى فلما سمعنا (البيت) أى بركنه وكنت بذلك عن الطواف أذهومن لوائهم المسح عليه عادة والمراد غير عائشة ٢٢٨ لأنها كانت حائضا (أهلنا) أى بعد السعي وحذف اختصارا

القاضي عياض ضبطناه في الروايات بفتح الدال وأبى ذلك المحققون من أهل العربية وقالوا الصواب أنه يضم الدال لأن المضاعف من الجوز ومراعى فيه الواو التي توجبها ضمة الهاء بعدهما قال وليس الفتح يغلط بل ذكره قلب في الفصحى ثم يعقبوه عليه بأنه ضعيف وأجازوا فيه الكسر وهو أضعف الراجح وهي لغة حكاها الاخفش عن بني عجل وإذا دل عليه ضمير المؤنث نحو ردها فالفتح لازم اتفاقا كذا قال النورى ووقع في رواية الكشميخى لم تردده بفتح الدال فوضع الأولى وسكون الثانية ولا اشكال فيه قوله إلا أنا سرمد زاد النسائي لانا كل الصيد وفي حديث ابن عباس أنا لانا كله أنا حرمة وقد استدل به ذمان قال يصريم الأكل من لحم الصيد على الحرم مطلقا لأنه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على أنه سبب الامتناع خاصة وهو قول علي وابن عباس وابن عمر والليث والنورى واحصى والهادوية واستدلوا أيضا بعوم قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ولكنه يعارض ذلك حديث طلحة وحديث البزري وحديث أبي قتادة وستاق هذه الأحاديث وقال الكوفيون وطائفة من السلف أنه يجوز للمعمر كل لحم الصيد مطلقا وتسمكوا بالأحاديث التي ستاق وكذا المذهبين يستلزم أطراح بعض الأحاديث الصحة بلا موجب والحق ما ذهب إليه الجاهل ومن الجلع بين الأحاديث المختلفة فقالوا الأحاديث القبول لمحملة على ما يصيد الحلال لنفسه ثم يمد منه الحرم والحديث المرجح على ما صاده الحلال لأجل الحرم قالوا والسبب في الاقتصار على الاحرام عند الاعتذار بالصعب أن الصيد لا يحرم على المرأة إذا صيدته إلا إذا كان محرما فاقصر عن تعيين الشرط الاصلى وسكت عما صاده فدل على نفيه ويؤيد هذا الجمع حديث جابر الآتي (وعن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بببيض النعام فقال

قلاجه فيه لمن لم يوجب السعي لان أسماء أخبرت أن ذلك كان في حجة الوداع وقد جاء من طريق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحصل ما أجل على ما بين ولم يذكروا الحاق ولا التخصيص فاستدل به على أنه استباحة بخطور وأجيب بأن عدم ذكره هنا لا يلزم منه ترك فعله فان القصة واحدة وقد ثبت الإصرار بالتصريح في عدة أحاديث وهذا كقولهم لما نزل في فلان رجم والتقدير لما أحسن وزنى رجم فان قلت في سلم وكان مع الزبير هدى فيحمل وهو مغاير لما نال ذكرها الزبير مع من أحسن أجاز النورى بأن احرام الزبير بالعمرة وهله منها كان في غير حجة الوداع (ثم أهلنا من الغنى بالحج) وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج أيضا قال في الفتح واختلفوا فيمن جامع قبل أن يقصر بهدانا طاف وحى فقال لا كثرعابه الهدى وقال عطاء لاثني عليه وقال الشافعي نفى دعوى عليه المضى في فاسدها وقضاؤها

واستدل به الطبري على أن من ترك التخصيص يخرج من الحرم لاثني عليه بخلاف من قال عليه هذا دم عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم كان إذا قفل) رجع (من غزواً وحج أو عزة يكبر) الله تعالى (على كل شرف) بفتحين مكان عال (من الأرض فلا تنكبر) ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير) قال القرطبي في تعقيب التسمية بالتهليل إشارة إلى أنه المنفرد بإيجاب جميع الموجودات وأنه المعبود في جميع الاماكن (أيون) أي نحن أيون جمع آيب أى راجع وزنه ومعناه أى راجعون إلى الله وليس المسراد

الاخبار بمجرد الرجوع فانه تحصيّل الحاصل بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي تلبسهم بالعبادة المخصوصة والاقتصاص
بالاوصاف المذكورة (تأبون) من التوبة وهي الرجوع عما هو مذموم شرعا إلى ما هو محمود شرعا وفيه إشارة إلى التوبة في
العبادة قاله صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل التواضع أو تعليل الامتناع (عابدون ساجدون) بتأخرون (كاهن) برفع بتقدير
نحن والجار والمجرور متعلق بساجدون أو بسائر الصفات على طريق التنازع (صدق الله وعده) فيما وعده من اظهار دينه
بقوله تعالى وعدهم الله مغام كثيرة وقوله تعالى وعده الله الذين آمنوا ٢٢٩ منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم

في الارض الآتية وهذا في
الغز ومناسبة للفتح قوله تعالى
لتدخلن المسجد الحرام ان شاء
الله آمنين وانصر عبده محمد
صلى الله عليه وآله وسلم (وهزم
الاحزاب) يوم الاحزاب واخراب
الكفر في جميع الايام والمواطن
(وحده) من غير فعل أحد من
الاعمدين ويحتمل ان يكون خبرا
بمعنى الدعاء أي اللهم اهزم
الاحزاب الاول اظهر وظاهر
قوله من غز وأوج أوعزة
اختصاصه بها والذي عليه
الجمهور انه بشرع في كل سفر
طاعة كطلب علم وقيل يشهد
إلى المباح لان المسافر فيه لا نوب
له فلا يمنع عليه ما يحصل له
الثواب وقيل بشرع في سفر
المعصية أيضا لان مرتكب
المعصية أحوج إلى تحصيّل
الثواب من غيره وتعب بأن
الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع
المسافر في صباح ولا معصية من
الاكثار من ذكر الله تعالى
وانما النزاع في خصوص هذا
الذكر في هذا الوقت المخصوص

هذا طرف منه قوله اطعموه اهل الحل لا يدين تقييد هذا الاطلاق بما سلف من اعتبار
القدس بان ذلك للمحرم فيجوز هذا على انه اخذ الأبيض فاصد بان ذلك لاجل المحرمين
بجميع الالات وكذلك لا يدين تقييد حديث طلحة بان لا يكون من اهدى لهم الطير
صاده لاجلهم وقد اختلف فيما يلزم المحرم اذا اصاب بيضة نعام فقال ابو حنيفة واجتنبه
والشافعي انه يجب فيها القيعة وقال مالك في رواية عنه قيعة عشرة بدنة وقال الشافعي في
رواية عنه قيعة عشرة النعامة وقال الهادي يجب فيها صوم يوم واستدل من قال بان
الواجب القيعة بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي من حديث كعب بن
عجرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في بيضة نعامه أصابه محرم ببقعة وفي اسناده
ابراهيم بن أبي يحيى وشيخه حسين بن عبد الله وهما ضعيفان وأخرجه ابن ماجه
والدارقطني من حديث أبي المهزم وهو ضعف منهم واستدل الهادي بما أخرجه
الشافعي وأبو داود والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم حكم في بيضة النعام في كل بيضة صيام يوم قال عبد الحق لا يستند من
وجه صحيح وفي اسناده أبي داود رجل لم يسم وأخرج نحوه الدارقطني من حديث أبي
هريرة وهو من طريق ابن جريج عن أبي الزناد ولم يسمع منه كما قال أبو حاتم والدارقطني
قوله ابن عبد الله التيمي كذا في نسخ المنتقى والصواب ابن عبد الله مصغر اقوله وفي
من أكله أي صوته كذا في شرح مسلم ويحتمل أن يكون معناه دعاه بالتوفيق (وعن غير
ابن سلمة الضمري عن رجل من بهزانه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد
مكة حتى اذا كانوا في بعض وادي الرواح وجد النام حمار وحش فتبعه اذ كره
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أقره حتى يأتي صاحبه فأتى المهزبي وكان صاحبه
فقال يا رسول الله شأنكم هذا الحمار فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر
فقسمه في الرفاق وهم محرمون قال ثم مر راحتي اذا كنا بالاثابة اذا نحن نغلبى حاقف
في ظل فيه سهم فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا أن يقف عنده حتى يخبر
الناس عنه رواه أحمد والنسائي ومالك في الموطأ الحديث صححه ابن خزيمة وغيره كما قال

لخصه قوم به كجنتي الذي كرم المأور عقب الاذان والصلاة انتهى وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الدعوات ومسلم في
الحج وأبو داود في الجهاد والنسائي في السير (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة)
في الفتح (استقبله أغيلة بن عبد المطلب) بضم المهزمن أغيلة وقع الغين المجعلة قال في الصحاح الغلام معروف وتصغيره غلام
والجمع غلة وغلمان واستغنى عن أغلة وتصغير الغلة أغيلة على غير مكبره كانهم صغر وأغلة وان كانوا لم يقولوه كما قالوا
أصبغة في تصغير صبية وبهضمهم يقول غليلة على القياس وقال في القاموس الغلام الطائر الشارب والكليل ضده وأمن حسين

يولد الى ان يشب جمعه أغلة وغلمان وهي غلامه انتهى وراده صبيان بن عبد المطلب واضافتهم اليه ليكنوهم من ذريته
(يخبر) صلى الله عليه وآله وسلم (واحد) منهم (بين يديه) هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب (وأخر خلقه)
وهو قثم بن العباس بن عبد المطلب كذا قاله الحفاظ بن حجر ليكن لأعلم هل خرج عبد الله بن جعفر من المدينة الى مكة بعد ان
دخلها مع أبيه من الحشمة حتى استقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدومه مكة في الفتح فليست نظر وقول الحفاظ
ابن حجر وكون الترجمة لتأني القادمين ٢٤٠ الحج والحديث دال على تأني القادم للصحابيين من اتخا

لانتفاقهما من حديث المحدثي
تعبه العيني فقال لانسلم ان
كون الترجمة لتأني القادمين
الحج بل هي لتأني القادم للصح
والحديث بطايقه وهذا القائل
ذهل وطن ان الترجمة وضعت
لتأني القادم من الحج وليس
كذلك وذلك لانه لو علم ان لفظ
الاستقبال في الترجمة مصدر
مضاف الى متعوله والتفاعل
ذكره مطوى لما احتاج الى
قوله وكون الترجمة الى آخره
انتهى وعله اخذ من كلام ابن
المنير حيث تعقب ابن بطال لما
قال في الحديث من الفقه جواز
تأني القادمين من الحج لانه صلى
الله عليه وآله وسلم لم يسكن
ذلك بل سربه لجله لهما بين يديه
وخلقه فقال هذا ليس تلقيا
للقادم من الحج وليكنه تأني
القادم للصح قال وتلك العادة الى
الآن يتأني الجاهلون وأهل
مكة القادمين من الركبان انتهى
نعم يؤخذ منه بطريق القياس
تأني القادمين من الحج بل ومن
في معناهم كن قدم من جهاد

في الفتح قوله أقرؤ أي تركوه قوله فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأب بكر الخ
ينبغي أن يفيد هذا الاطلاق بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم أن الهزلي لم يصد
لأجلهم بقدر سنة حال أو مقال للجمع بين الأدلة كما تقدم قوله في الرافعي جمع رفقة قوله
بالأناية بضم الهمزة وكسرها بعد هاءنا مثلثة وبعد الألف تحسية موضع بين الحرمين
فيه مسجد نبوي أو يتردون العرج قال في القاموس هو بضم الهمزة بثلاث قوله
حاقف قال في القاموس الحاقف الرابض في حقف من الرمل أو يكون منطويا كالحقف
وقد احتج وتنفق في نومه وهو بين الحقف انتهى قوله فامر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم الخ انما لم يأذن لمن معه بأكله لأميرين أحدهما نحي وهو لا يجوز للصوم ذبح
الصيد الخ الثاني ان صاحبه الذي رماه قد صار أحق به فلا يجوز أكله الا بذنه ولهذا
قال صلى الله عليه وآله وسلم في جدار الهزلي أقر وهو حتى يأتي صاحبه وفيه دليل على انه
يشجع للرئيس اذ رأى صيدا لا يقدر على حفظ نفسه بالهرب بالضعف فيه أو لخيانة
أصابعه ان يأمر من يحفظه من أصحابه (وعن أبي قتادة قال كنت يوما جاسعا مع رجال من
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أمامنا والقوم محرمون وأنا غير محرم عام الحديبية فابصر واحمارا وحشيا
وأنا مشغول أخصف نعلي فلم يؤدوني وأحجوا الوأني أبصرته فالتفت فابصرته فعمت الى
القرى فامر رجته ثم ركب ونسيت السوط والريح فقلت لهم ما ناولوني السوط والريح
قالوا والله لا نعينك عليه فغضبت فنزلت فاخذت من امر ركب فتسددت على الجار فمقرته
ثم جئت به وقدمت فوقه وادبته كما ركبته فمكروا في أكلهم إياه وهم حرم فرحنا
وخبات العضمي فادركنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسالنا عن ذلك فقال هل
معكم منه شيء فقلت نعم فناولته العضا فأكلا وهو محرم متفق عليه ولفظه للبخاري
ولهم في رواية هو حلال فكلوه ولمسلم هل أشار اليه انسان أو أمره بشيء قالوا لا قال
فكلوه للبخاري قال معكم أحد أمره ان يعمل عليا أو أشار اليها قالوا لا قال
فكلوا ما في من لحمها) قوله امامنا بفتح الهمزة قوله عام الحديبية هذا هو الصواب

أسفر تائبهم وتطيبوا لتلوهم وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن جعفر قال كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم اذا قدم من سفر تأتي بصبيان أهل بيته وانه قدم من سفر فسبقني اليه فمضى بي بيدي ثم جيء بأحدى ابني فاطمة
فاردفه خلفه فدخلنا المدينة ثلاثة على دابة وفي المسند وصحيح البخاري عن عائشة قالت أقبلا من مكة في حج أو عمره فنتلقانا
غلما من الأنصار كانوا يتلقون أهلهم اذا قدموا وذكر ابن رجب في لطائفه عن أبي معاوية الضرير عن جليج عن الحكم
قال قال ابن عباس رضى الله عنه ما لويلكم ما لي بالعباد عليهم من الحق لا تؤمنون بقدرة الله ولا بولائه ولا بولائه

وفدا لله في جميع الثامن وما لم ينقطع حيلة سوى التعاقب بأذيال الواصلين وفي حديث الباب الحديث والعنه منه والقول ورواه الثلاثة الأولى بصريون وأخرجه البخاري أيضا في اللباس والنساق في الحج (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) لا يطرف أهله) يضم الراعي الطروق أي لا يأتهم أي لا يأتهم من سقره ولا يكون الطروق إلا لا يقبل أن أهل الطروق من الطرفة وهو الذي يسمى الآتي بالليل طارفا لما جئته إلى ذلك الباب (كان لا يدخل إلا غدوة أو عشية) لكرهه طروق أهله (عن جابر رضي الله عنه) قال سمع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول

٢٤١

(عن جابر رضي

ووقع في رواية للبخاري أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) خرج حاجا وهو غلط كما قال الأصمعي فان القصص كانت في العمرة وقال الحافظ لا غلط في ذلك بل هو من الجواز الشائع وأيضا فالج في الأصل القصص للبيت فكانه قال خرج قاصدا للبيت ولهذا يقال للعمرة الحج الأصغر قوله والله لا نعبك زاد أو عاتنا محرمون وفيه دليل على أنهم قد كانوا يعملوا أنه يحرم على الحرم إلا على قتل الصيد وقوله وخبات في رواية للبخاري خفنا ما بقي من ظلم إلا أن قوله فكلمه صيغة الأمر من الإباحة لا الوجوب لأنها وقعت جوابا عن سؤالهم عن الجواز لأن الوجوب فوقت على مقتضى السؤال قوله قال منكم أحد الخ في رواية للبخاري قال آمنكم من زيادة الهمة ولفظ مسلم هل منكم أحد أمره فيه دليل على أن مجرد الأمر من الحرم لا ما تدان يحمل على الصيد والإشارة منه مما يوجب عدم الحل لما ذكرته لصاحب قوله أن يحمل عليها وأشار إليها الضمير راجع إلى الأنا لأنه لا يطلق إلا في الاتي وهي مذكرة وفي رواية البخاري ولفظه فربما ساجر وحش فحمل عليها أبو قتادة فعهق منها أنا فأنزلنا فأكلنا من لحمها ثم قلنا أنا كل لحم صيد ونحن محرمون فحملنا ما بقي من لحمها قال منكم أحد أمره الخ والروايات متفقة على أن أراد الجواز بالرؤية وأفادت هذه الرواية أن الجواز من جملة حرموا المقتول كان أنا أي أتى أقوله فعهق منها أنا فأنزلنا والحديث فيه فواته منها أنه يحمل للعمرة لم يصبه من الحلال إذا لم يكن صاده لاجله ولم يقع منه عاتلة وقد تقدم الخلاف في ذلك ومنها أن مجرد محبة الحرم أن يقع من الحلال الصيد في كل منه غير فاحصة في أحراره ولا في حلاله كل منه ومنها أن عقار الصيد ذكره وسبق في الكلام عليه أن شاء الله تعالى ومنها أجواز الاجتماع في زمن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) والقرب منه (وعن أبي قتادة) قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) في زمن المدينة فأحرم أصحابي ولم أحرم فرأيت حمارا فحملت عليه فأصطدته فذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وذكرت في أمي كن أحرمت وأني اغنا اصطدته لأن قاصر النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أصحابي فأكلوا ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته له رواه أحمد وابن ماجه بإسناد جيد قال أبو بكر النسابي ورواه في قوله أني اصطدته لأن قاصر له يأكل

٢٤١

نيل ع

البه (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال السفر قطعة من العذاب) أي جزمه منه بسبب الألم الناشئ عن المشقة فيه لما يحصل في الركوب والمشى من ترك المألوف قال ابن المنير أشار البخاري بهذا إلى أن الإقامة في الأهل أفضل من الجاهدة انتهى قال في الفقه وفيه نظر لا ينبغي لكن يحتمل أن يكون البخاري أشار بباردة في الحج إلى حديث عائشة بلفظ إذا قضى أحدكم حجه فليجمل إلى أهله انتهى (ينبغي أحدكم طعامه ونزله ونومه) وليس المراد بالمتع منع

سنة ثمانية بل منع كمالها وفي حديث أبي سعيد المقبري السفر قطعة من العذاب لان الرجل يشغل فيه عن صلاته وصيامه
والاعتزالي لا يمنأ أحدكم نومه ولا طعامه ولا شرابه وفي حديث ابن عمر عند ابن عدى وانه ليس لدواء الأسرعة السير والاراد
بمنعه ذلك في الوقت الذي يريد لاشغاله بالسير قال القسطلاني وهو في الفتح أيضا لما جلس امام الحرم من موضع أبيه سئل
لم كان السفر قطعة من العذاب فاجاب على الفور لان فيه فراق الاحباب ولا يعارض ما ذكر حديث ابن عباس وابن عمر
من روى عن اسافروا وتغنوا وفي رواية ٢٤٢ قرؤوا وروى سافروا وتغنوا لانه لا يلزم من الصلة بالسفر ما فيه

من الرياضة والغنية والرزق
أن لا يكون قطعة من العذاب
لما فيه من المشقة فصار كالدواء
المر الملقب بالصحة وان كان في
تناوله الكراهة (فإذا قضى
نعمته) أي رغبته ونهمونه
وحاجته (فليجمل) الرجوع
(الى أهله) زاد في حديث عائشة
عند الحاكم فانه أعظم لاجره
قال ابن عبد البر وزاد فيه بعض
الضعفاء عن مالك وليتخذ لاهله
هدية وان لم يجدها اجبرا يعني
بحجر الزناد ثم قال وهي زيادة
مشكرة قال في الفتح وفي الحديث
كراهة التغرب عن الأهل بغير
حاجة واستحباب استحصال
الرجوع ولا سيما من يخشى
علمه الصمة بالغيبة ولما في
الاقامة في الأهل من الراحة
المعينة على صلاح الدين والدنيا
ولما في الاقامة من تحصيل
الجماعات والقوة على العبادات
واستنبط منه الخطابي تغريب
الزاني لانه قد أمر بتعذيبه
والسفر من جملة العذاب قال
الحافظ ابن حجر ولا يخفى ما فيه

منه لا أعلم أحد اقاله في هذا الحديث غيره (عمر) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني
والبيهقي وابن خزيمة وقد قال بمثل مقالة النيسابوري التي ذكرها المصنف ابن خزيمة
والدارقطني والجوزقي قال ابن خزيمة ان كانت هذه الزيادة محمولة على الاحتفال أن يكون
على الله عليه وآله وسلم أكل من لحم ذلك الحمار من قبل أن يعلم أبوقتادة انه اصطاد من
أجله فلما علم امتنع وفيه نظر لانه لو كان حراما عليه صلى الله عليه وآله وسلم ما قرأ الله
تعالى على الاكل حتى يعلمه أبوقتادة بانه صاده لاجله ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز
وان الذي يحرم على الحرم انما هو الذي يعلم انه صيد من أجله وأما إذا أتى بلحم لا يدري
ألم صيده أم لا وهل صيده لاجله أم لا فله على أصل الاباحة فلا يكون حراما عليه عند
الاكل ولكنه يهدى هذا ما تقدم من أنه لم يبق الا العذر وقال البيهقي هذه الزيادة غريبة
يعني قوله أن اصطادته لئ قال والذي في الصحيحين انه أكل منه وقال النووي في شرح
المهذب يحتمل انه جرى لابي قتادة في تلك السنة فتصان قال ابن حزم لا يشك أحد بان ابا
قتادة لم يصد الحمار الانفسه ولا أصحابه وهم محرمون فلم ينعهم النبي صلى الله عليه وآله
وسلم من أكله وكأنه يقول بانه يحل صيده الحلال للمعمر مطلقا وهو أحد الأقوال السابقة
وقال ابن عبد البر كان ام طياد أي قتادة الحمار انفسه لا لأصحابه وكان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وجهه بأقتادة على طريق البحر مخافة العدو فلذلك لم يكن محرما عند
اجتماعه بأصحابه لان مخروجه لم يكن واحدا قال الأثرم كنت أجمع أصحاب الحديث
يتجهون من هذا الحديث ويقولون كيف جاز لابي قتادة مجاوزة المقات بلا حرام
ولا يدرون ما وجهه حتى رأيت مفسرا في حديث عياض عن أبي سعيد قال خرجنا مع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأحرمنا فلما كان مكان كذا وكذا إذا نحن بابي قتادة
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه في شيء قد سمعنا ذلك كحديث الحمار الوحشي
انتهى والحديث من جملة أدلة الجمهور والقائلين بانه يحرم صيده الحلال على الحرم اذا
صاده لاجله ويحتمل لانه لم يصد لاجله ولهذا ما أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بانه
صاده لاجله بل يأكل منه وأمر أصحابه بالاكل (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم رواه الترمذي في المعجم الا ابن ماجه

وقال

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(أبواب المحصر)

بضم الميم وسكون الحاء وقع الصاد وهو المنوع من الوقوف بعرفة أو الطواف بالبيت كالمعتمر المنوع منه (عن ابن
عباس رضي الله عنهما قال قد أحصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حين صدهما من كون عن البيت في الحديبية (خلق
رأسه وجامع نسائه ونحر هديه حتى اعقر عما قابلا) يمسك به من قال لافرق بين الاحصار بالعدو وبغيره قال عطاء الاحصار

أولئذ الحاجة والجهد عن الضرب في الأرض للتسب وليس هو بالمرض / تنهى وغرض البخاري من هذا الحديث الرد على من قال ان الحال بالاحصار خاص بالحاج بخلاف المعقر فلا يقال بذلك بل يستعمل على احرامه حتى يطوف بالبيت لان السنة كاهوق للعمرة فلا يتخفى فواتم بخلاف الحج وهو محكي عن مالك (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يقول ليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان حبس أحدكم عن الحج) بان منع من الوقوف بعرفة طواف بالبيت وبالصفاء وبالرموة أى اذا أمكنه ذلك فليس ٢٤٤ للسنة (ثم حل من كل شيء) حرم عليه (حتى يجمع عامًا فلا يفيد)

يذبح شاة اذا التحل لا يصح
الانسية التحال والذبح والحق
(أو يصوم ان لم يجد هديا) حيث
شامو ويوفى تحله على الاطعام
كزوقه على الذبح لا على الصوم
لانه بطول زمنه فتهظم المشقة
في الصبر على الاحرام الى فراغه
وعند الترمذي عن معمر بن نفط
كان يذكر الاشتراط ويقول
ليس حسبكم سنة نبيكم
وأخرجه عبد الرزاق بقامسه
وكذا النسائي وانكار ابن عمر
الاشتراط ثابت في رواية يونس
أيضا الا انه حذف في رواية
البخاري وهذا أخرجه البيهقي
من طريق السراج عن أبي
كريب عن ابن المبارك عن يونس
وفي كتاب معرفة السنن والآثار
له عن ابن عمر انه كان يذكر
الاشتراط في الحج ولو بلغه
حديث رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في ضباعة بنت الزبير لم
ينكره انتهى وحديث ضباعة
أخرجه الشافعي عن ابن عيينة
عن هشام بن عروة عن أبيه عن
رسول الله صلى الله عليه وآله

واختلاف في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك لا جزاء نفسه بل يأثم وقال عطاء
بسة نضر وقال أبو حنيفة يؤخذ ببقية هدى وقال الشافعي في العظيمة بقرة وفيما دونها
شاة قال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعي أجاز قطع السواك
من فروع الشجرة كذا نقله أبو ثور عنه وأجاز أيضا أخذ الورق والتمر اذا كان
لا يضرها ولا يهلكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه
يؤذي بطبيعته فأشبهه الفواسق ومنعه الجوه ورائيه صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك
كأن في حديثي الباب والقياس مصادم لهذا النص فهو فاسد الاعتبار وهو أيضا قياس
غير صحيح اقيام الفارق فان الفواسق المذكورة تنقص دينا لا في بخلاف الشجر قال ابن
قدامة ولا بأس بالاتفاق بما انكسر من الأغصان وانقطع من النجر من غير منيع
الادعي ولا عيب سقط من الورق نص عليه أحد ولا نفع له خلافا لثمنى قوله ولا يحتل
خلال الخلال بالخاء المعجمة مقصور وروى ابن التين انه وقع في رواية القاسبي بالمد وهو
الربط من النبات واختلافه وقطعه واحتشاشه واستدله على تحريم رعيه لكونه
أشمن الاحتشاش وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري وتخصيص التحريم
بالربط اشارة الى جواز رعي المابس وجواز اختلاطه وهو أوضح الوجهين للشافعية
لان المابس كالماء الميت قال ابن قدامة لكن في استثنائه الاذخر اشارة الى تحريم
المابس ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة لا يحتمش حشيشه اقل وأجوهوا
على اباحة أخذهما استنبهته الناس في الحرم من يقل وزرع وشعوم فلا بأس برعيه
واختلافه قوله ولا يتقصده بضم أوله وتشد يد النسا بالفتوحة قبل هو كناية عن
الاصطفا بد قبل على ظاهره قال النووي يحرم التقدير وهو الزمان عن موضع فان
نذر عصي ثلث أولا وان تملك في قناره قبل سكونه ضمن والاذلال قال العلماء يستفاد
من النسي عن التنبيه تحريم الانلاف بالاولى قوله ولا تملك لقطعة الماعرف وكذلك
قوله في الحديث الثاني ولا تحل ساقطها الا لتشدي باقي الكلام على هذا في المظنة ان شاء
الله تعالى قوله الا الاذخر بكسر الهمزة وسكون الال المعجمة وكسر الخاء المعجمة أيضا
قال في الفتح ثبت معروف عند أهل مكة طبيب الريح له أصل مندقن وقضبان دقاق ثبت
في السهل والحزن وأهل مكة يستقنون به البيوت بين الخشب ويسددون به الخلل بين

النباتات

وسلم بضم بضعه بنت الزبير فقال أمارت يدين الحج فقالت اني شاكية فقال لها اجبي واشترطي ان تحلي
حيث حبستني وأخرجه البخاري في النكاح وقول الاصملي فيما حكاه عياض عنه لا يثبت في الاشتراط اسناد صحيح تعقبه
النووي بأن الذي قاله غلط فاحش لان الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة وهذا مذهب الشافعية وقيس بالحج العمرة
فاذا شرطه بلا هدى لم يلزمه هدى ولا بشرطه وكذا الواطاني لهدم الشرط وانما حديث ضباعة قائل فالحل فيما يكون بالنسبة
نقط فان شرطه لم يزلزمه ولا بشرطه ولو قال ان مرضت فانا حلال فرض ما حلالا بالمرض من غيرية وعليه حملوا

حديث من كسر أو عرج فقد حل وعلمه الحج من قابل رواه أبو داود وغيره بأسناد صحيح وإن شرط قلب الحج عربة بالمرض أو نحوه جاز كما لو اشترط التحال به بل أولى وأقول عمر لابن أمية سويد بن غفلة حج واشترط وقال اللهم الحج أردت وله عمدت فان تيسر والافعة رواه البيهقي بأسناد حسن وأقول عائشة لعروة هل تستنفي إذا حجبت فقال ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فان تيسر فهو الحج وإن حبسني حابس فهو عروة رواه الشافعي والبيهقي بأسناد صحيح على شرط الشيخين قال في القلع والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمرة أقوال أحدها ٢٤٥ من وعينه ثم اختلف من قال به

فقل واجب لظاهر الامر وهو قول الظاهرة وقيل مستحب وهو قول أحمد وغلط من حكي عنه إنكاره وقيل جائز وهو المشهور وعند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد والخشن أن الشافعي نص عليه في القديم وعاق القول بصحته في الجديد فصار الصحيح عنده القول به وبذلك جزم الترمذي وهو أحد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث وقد جمعنا في كتاب مقرر مع الكلام على تلك الأحاديث والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة منها أنه خاص بضياعة حكماء الخطائي ثم الروائي قال النووي وهو تأويل باطل وقيل معناه محلي حيث حبسني الموت أي إذا أدركتني الوفاة انقطع احرام حكماء امام الحرمين وأنكره النووي وقال انه ظاهر الفساد وقيل ان الشرط خاص بالتحلل من العمرة لا من الحج حكماء المحب الطبري وقصة ضباعة تردده وقد أظن ابن حزم

النبات في القبور ويجوز في قوله الا أنذر الرفع على البدل مما قبله والنصب على الاستثناء واستدل به على جواز الاجتهاد منه صلى الله عليه وآله وسلم وعلى جواز الفصل بين المستنفي والمستنفي منه والكلام في ذلك معروف في الاصول واستدل به بأضاعلي جواز النسخ قبل الفعل وهو ليس بواضح كما قال الحافظ قوله فانه لا يكون جميع فين وهو الحداد قوله القبر رنا ويوتنا قد سلف بيان الانتفاع به في القبور والبوت (وعن عطاء أن غلاما من قريش قتل جماعة من حمام مكة فأمر ابن عباس أن يصدى عنه بشاة رواه الشافعي) الاثر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي من طرق وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم علي بن عبد الله الشافعي وابن عمر بن عبد الله بن أبي شيبة وعن عمر وعثمان بن عبد الله الشافعي وابن أبي شيبة فهو لا يقضى كل واحد منهم بشاة في الجملة وقد روى مثل ذلك عن جماعة من التابعين كعاصم بن عمر ورواه عنه الشافعي والبيهقي وسعيد بن المسيب ورواه عنه البيهقي وعن نافع بن عبد الحرث ورواه عنه الشافعي وروى عن مالك أنه قال في حمام الحرم الجزاء وفي حمام الحل القيمة

(باب ما يقتل من الدواب في الحرم والاحرام)

(عن عائشة قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور ومثني عليه * وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلها من جناح الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور رواه الجماعة الا الترمذي * وفي لفظ خمس لا جناح على من قتلها من الحرم والاحرام الفأرة والعقرب والغراب والحدأة والكلب العقور رواه أحمد ومسلم والنسائي * وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر محمرا بمقتل حبة عوى رواه مسلم * وعن ابن عمر وسئل ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم فقل حدثني احدى نسوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يهاجم بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحدأة والغراب والحيمة رواه مسلم * وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس كلهن فاسقة يقتلن

في التعقب على من أنكرا الاشتراط بما لا مزيد عليه انتهى (عن المسور) بن حزمة بن نوفل القرشي الزهري له رواية صحيحة (رضي الله عنه) وعن أبيه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (الهدي بالحديبية (قبل أن يحلق وأمر أصحابه) الذين كانوا معه (بذلك) وهذا طرف من الحديث الطويل الذي أخرجه البخاري في الشروط وأخر الحديث فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحلها قوموا فاحرقوا ثم احلقوا فاذكرية الحديث وفيه قول أم سلمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اخرج ثم لا تكلم أحدا منهم كلمة حتى تعبريدك فخرج فخر بدنه ودعا حلقه فحلقه وعرف به هذا ان

الخازي أو رد القدر المذكور هنا المعنى وأشار إلى أن هذا التعريب يختص بحال من أحصرو ولم يتعرض للمحيط على من
 خلق قبل أن يصرو وقد روى ابن أبي شيبة من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال علمه دم قال إبراهيم حدثني سعيد بن
 جبير عن ابن عباس مثله وقوله تعالى ولا تخلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله في غدير الاحصار ما أخرجه هدي المحصر فحدث
 أحصروهم قال قد بلغ محله فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم يحلل بالحدية ويحرم بالحدية لطف وهو من الحلال لا من الحرم
 وفي الحديث إن المحصر إذا أراد التحلل ٢٤٦ يلزمه دم يذبحه وقال المالكية لا هدي عليه إذا التحل وهو

مذهب ابن القاسم وأوجب عن
 قوله تعالى فإن أحصرتم فما
 استيسر من الهدى بأن أحصر
 الرباعي في المحصر بالمرض
 وحصر الثلاثي في المحصر بالعدو
 قال القسائي ونقل بعض أغنة
 اللغة يساعدهم انتهى والحديث
 حجة عليهم لأنه نقل فيه حكم
 وسبب فالسبب المحصر والحكم
 التعريف اقتضى إظهاره رتق
 الحكم بذلك السبب قاله الترمذي
 (عن كعب بن عجرة) يضم العين
 وسكون الجيم وفتح الراء ابن
 أُمية البجلي حليف الانصار
 شهد الحدية ونزلت فيه قصة
 الفدية وأخرج ابن سعد بسند
 جيد عن ثابت بن عبيد ان زيد
 كعب قطع في بعض المغازي ثم
 سكن الكوفة وتوفي بالمدينة
 سنة احدى وخمسين وله في
 البخاري حديثان (رضي الله
 عنه قال وفد على رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم بالحدية)
 وهي خارج من الحرم وقيل هي
 في الحلال وقيل بعضها في الحلال
 وبعضها في الحرم (ورأى

الحرم ويقتل في الحرم القارة والعقرب والحية والكلب العقور والغراب واحد)
 حديث ابن عباس أو رده في التلخيص وسكت عنه وأخرجه أيضا البزار والطبراني في
 الكبير والوسط وفي اسناده لم يثنى عن أبي سالم وهو ثقة ولكنه مدلس قوله خمس ذكر
 الخمس يشبهه بغيره فنفى هذا الحكم عن غيرهما وإن كانه ليس بجمعة عند الأكثر وعلى
 تقدير اعتباره فيمكن أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم وألا يثنى بين بعد ذلك أن غير
 الخمس تشترك معها في ذلك الحكم فقد ورد زيادة الحية وهي سادسة كما في حديث ابن
 عمر وحديث ابن مسعود وحديث ابن عباس المذكور في الباب وزاد أبو داود من
 حديث أبي سعيد السبع العادي وزاد ابن خزيمة وابن المنذر من حديث أبي هريرة
 الذئب والخمر فصارت تسعا قال في الفتح لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب
 والنمر من تنبيه الراوي للكلب المذکور قال ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل
 أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المديب قال قال
 صلى الله عليه وآله وسلم يقتل الحرم الحية والذئب ورجاله ثقات وأخرج أحمد من طريق
 مجاهد بن أرقطة عن وبرة عن ابن عمر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل
 الذئب للعمر ومجاهد ضعيف وقد خولوا دورى وموقفا كما أخرجه ابن أبي
 شيبة قوله خمس فواسق قال النووي وهو باضائة خمس لأن ثوبه وجوز أن دقيق
 القيد الوجهين وأشار إلى ترجيح الثاني قال النووي تسميته هذه الخمس فواسق
 تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة فإن أصل النسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطبة
 إذا خرجت عن قنبرها فوصفت بذلك للحمر وجهان حكم غيرهما من الحيوان
 في تحريم قتله أو حله أكله وأخرجهما بالزيادة والافساد قول في الحل والحرم ورد في لفظ
 عند مسلم أخر وعند أبي عوانة يقتل الحرم وظاهر الأمر الوجوب ويقتل الذئب
 والاباحة وقد روى البزار من حديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل
 العقرب والأفاعي والحية والجدأة وهذا الأمر ورد به عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
 الأمر الوارد بعد النهي خلاف ما ورد في الأصول هل يقتل الذئب الوجوب أو لا وفي لفظ
 مسلم أذن وفي لفظ لابي داود قتله من حلال للمعمر قوله الغراب هذا الإطلاق مقيد بما
 عنده مسلم من حديث عائشة بالنظر الباقع وهو الذي في ظهرك أو بطنه يباح ولا عقربان

يتألف فلا أي يتساقط شيئا فشيئا وعن مجاهد في المغازي أتى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 وأنا أول قد تحت برمة والقمل يتناثر على رأسي زاد في رواية فقال ادن قد نوت ولا جدم رجه آخر وقع القمل في رأسي ولطيت
 حتى حاجبي وأشار إلى فارس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لقد أصابك بلاء ولا يبي داود أصابني هوام حتى تخوفت
 على بصري وفي رواية عند الطبري فذكر رأسي بأصبعه فأنتم منه القمل زاد الطبراني عن طريق الحكم أن هذا الذي قلت
 شديد رسول الله ولا يترجمه رأه وقوله بسقط على وجهه (فقال يوذيك هوامك) قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي

يترتب عليهم الحكم فلما أخبره بالمشقة التي نالته خفت عنه والهوام بتشديد المجمع هامة وهي تأديب من الاحسان والمراد
بهما لا يلزم جسد الانسان غالباً اذا دام عهد به بالنظف وقد عين في كثير من الروايات انهم القمل واستدل به على ان القديسة
مترتبة على قتل القمل وقعب يذبح الحلق فالظاهر ان القديسة مترتبة عليه وهما وجهان عند الشافعية يظهر أثر الخلاف
فيما لو حلق ولم يقتل فلا (قلت نعم) يا رسول الله (قال فاحق رأسك) أو قال احاق قال ابن قدامة لا أعلم خلافاً في الحاق الازالة
بالحاق سواء كان بموسى أو بقص أو نورة أو غير ذلك وأعرب ابن حزم ٢٤٧ فخرج التفت عن ذلك فقال يلحق

جميع الازالات بالحاق الا التفت
(قال) أي كعب (في نزات هذه
الاية) في كان منكم مريضاً
أو به أذى من رأسه الى آخرها
فقال النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) ضم ثلاثة أيام أو تصدق
بشرق) بفتح الفاء والراء وقد سكن
قوله ابن فارس وقال الأزهرى
بالفتح في كلام العرب والمحدثون
يسكنونه والمنقول جواز كل
منه ما هو مذكور كال معروف
بالمدينة وهو ستة عشر رطلاً (بن
سنة) من المساكين (أو انسك)
صبغة الاصر (بالتيسر) من أنواع
الهدى وفي الحديث التخيير
واختيار يكون عند وجود الشاة
وأما عند عدمها فالاختيار بين
أمرين لا بين الثلاثة وقال
النووي ليس المراد أن الصوم
لا يجزئ الا لعدم الهدى بل هو
محمول على انه سال عن التسك
فان وجدته أخبره بأنه تخيير بين
الثلاث وان عدمه فهو تخيير بين
اثنتين (وعنه) أي عن كعب
ابن جحزة بضم العين وسكون
الجيم وفتح الراء (رضي الله عنه

قال يحمل المطلق على المقيم من هذا وقد اعتذر ابن بطلال وابن عبد البر عن قبول هذه
الزيادة بانهم لم تصح لانهم من رواية قتادة وهو ليس وتعب ذلك الحافظ بان شعبة
لا يروى عن شعبة المدائين الا ما هو مسوع لهم وهذا الزيادة من رواية شعبة بل
صرح النسائي بسماع قتادة واعتذر ابن قدامة عن هذه الزيادة بان الروايات المطلقة
أصح وهو اعتذار فاسد لان الترجيح فرع التعارض ولا تعارض بين مطابق ومفيد ولا
بين من يزيد وزيادة غير مافية قال في القمع وقد اتفق العلماء على اخراج الغراب الصغير
الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع وأفتوا بجواز كراهة فبق ما عداه من
الغراب ملحق بالابقيع انتهى قال ابن المنذر أباح كل من يحفظ عنه العلم بقتل الغراب
في الاحرام الاعطاء قال الخطابي لم يتابع أحد اعطاء على هذا قوله والحد أدب يكسر الحاء
المهملة وفتح الدال بعددها من ثقبه مد على وزن غنية وحكى صاحب المحكم فيه المد
قوله والعقرب قال في القمع هذا المثلث للذكور والانثى وقد يقال عقربة وعقرباه وليس
منها العقربان بل هي دوسية طويلة كثيرة القوائم قال ابن المنذر لانعلمم اختلفوا في
جواز قتل العقرب قوله والثأر بهم - هـ - ساكنة ويجوز فيها التسميم قال في القمع ولم
يختلف العلماء في جواز قتلها للمعمر الا ما حكى عن ابراهيم الخنزي فانه قال فيها اجزاء اذا
قتلها الحرم أخرجه عنه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل
العلم قوله والكلب العقور واختلف في المراد بالكلب العقور فقروى سعيد بن منصور عن
أبي هريرة عن اسناد حسن كما قال الحافظ انه الاسد وعن زيد بن أسلم انه قال رأى كلباً أعقر
من الحمة وقال زفر المراد به هنا الذئب خاصة وقال في الموطن كل ما عقر الناس وعدا
عليهم وأخافهم مثل الالاسد والنمر والفهد والذئب فهو عقور وكذا نقل أبو عبيد عن
سفيان وهو قول الجمهور وقال أبو حنيفة المراد به هنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا
الحكم سوى الذئب احتج الجمهور بقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين فاشتبهتها
من اسم الكلب وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فقتله
الاسد أخرجه الحاكيم باسناد حسن وغاية ما في ذلك جواز الاطلاق لان اسم الكلب
هنا متناول لكل ما يجوز اطلاقه عليه وهو محل النزاع فان قيل اللام في الكلب تنفيد
العموم قلنا بعد تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان اطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة

في رواية (قال نزات) أي الاية المرخصة لحلق الرأس (في خاصة وهي الحكم عامه) فيه دليل على ان العلم اذا ورد على سبب
خاص فهو على عموم لا يخصص السبب ويدل أيضاً على تأكده في السبب حيث لا يسوغ ارجاعه بالتخصيص ولهذا قال نزات
في خاصة وقال في آخر هذا الحديث أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والاعاء أربعة أمداد والمد رطل وثلاث فهو
موافق لرواية الفرق الذي هو ستة عشر رطلاً وزاد الطبراني نصف صاع غرلاً لاطعمهم ولشعبة حنطة وعن ابن أبي ليلى من
زييد قال الحافظ والاختلاف عليه في كونه قرأ وحنطة لعله من تصريفات الرواة وأما ما لا ينبغي لم أره الا في رواية الحكم

آخر جها ابودا وقد في اسنادها ابن ابي عمير وهو حجة في المغازي لافي الاحكام اذا خالفوا الحفظ ورواية القرف قد وقع الجزم بها
عند مسلم وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين القروا الحظوة وان الواجب ثلاثة اصع لكل مسكين نصف صاع انتهى
قال ابن التين وغيره جعل الشارع هنا صوم يوم معاد لا بصاع وفي الفطر من رمضان عدل متوكذا في الظاهر والجماع في رمضان
وفي كفارة اليمين بثلاثة امداد وثلاث وذلك اقوى دليل على ان القياس لا يدخل في الحدود والتقدير
(بسم الله الرحمن الرحيم) * ٢٤٨ * (باب جزاء الصيد) * اذا باشر الحرم قتله (ونحوه)

كثيرة صيد الحرم وعرضه شعرة
عن أبي قتادة رضي الله عنه
قال انطلقنا مع النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) علم الحديمية
في عمرتها وهذا أصح من رواية
الواحدى من وجه آخر عن
عبد الله بن أبي قتادة ان ذلك
كان في عمرة القضية (فأحرم
أصحابه ولم أحرم) أنا (فأبغضنا) أى
أخبرنا (بعدق) للمسلمين (بقصة)
يغني مجملها ففهمنا ما كنهه ففهمنا
مفتوحة موضع من بلاد بني
غفار بين الحرمين وقال في
القاموس موضع بظهر سرحة
النواصبى فعليه بن سعد
(فتوجهنا نحوهم) بأمره صلى
الله عليه وآله وسلم فلما رجعنا
الى القاحنة (فصبر أصحابي) الذين
كانوا معي في كشف العدو (بجمار
وحش فجعل بعضهم يضحك الى
بعض) فنجبنا الاشارة (فظفرت
فرايتهم ضحكت عليه الفرس
قطعة فائتته) أى خبسته
مكانه (فاستعنتهم) في حمله (فالباوان
يعنيونى) فعملته حتى جثت به
اليهم فاكانهم لم يلمح رسول

وهو ممنوع والسند انه لا يتبادر عند اطلاق لفظ الكب الا الحيوان المعروف والتبادر
علامة الحقيقة وعدمه علامة الجواز والجمع بين الحقيقة والجواز لا يجوز في الحاق ما عقر
من السباع بالكب العقر بجمع العقر صحيح وأمانه داخل تحت لفظ الكب فلا
قوله من الدواب بتشديد الباء الموحدة جمع ذابة وهى ما دب من الحيوان من غير فرق بين
الطير وغيره ومن أخرج الطبري من الدواب فهذا الحديث من جملة ما روي عنه عليه
والحدا بضم أوله وتشديد الباء التحتية مقصود رايه لغة حجازية قال فاسم بن ثابت
الوجه الهمز زوكانه سهل ثم أدغم قوله والحية قال نافع لما قيل له فالحية قال لا يختلف
فيه اوفى رواية ومن يشك فيها فتعقبه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبة عن الحكم
وحاد انهم ما قالوا لا يقتل الحرم الحية ولا العقرب والاحاديث ترد عليه ما وعند المالكية
خلاف في قتل مسغا والحيات والعقارب التي لا تؤذى

(باب فضيل مكة على سائر البلاد)

(عن عبد الله بن عدي بن الجراح انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول وهو واقف
بالجزرة في سوق مكة والله انك خير ارض الله وأحب ارض الله الى الله ولولا اني
أخرجت منك ما خرجت رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وعن ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة ما أطيبك من بلد وأحبك الى ولولا
أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك رواه الترمذي وصححه) قوله بالجزرة بفتح
الخاء المهملة والزايح وفتح الواو المشددة بعدها رايته هي الراجحة الصغيرة وفي القاموس
الجزرة كقصة الناقة المقتلة المذلة والراية الصغيرة انتهى قوله انك خير ارض
الله فيه دليل على ان مكة خير ارض الله على الاطلاق وأحبها الى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وبذلك استدل من قال انها أفضل من المدينة قال القاضي عياض ان موضع
قبه صلى الله عليه وآله وسلم أفضل بقاع الارض وان مكة والمدينة أفضل بقاع الارض
واختلفوا في أفضلها ما عدا موضع قبرة صلى الله عليه وآله وسلم فقال أهل مكة
والكوفة والشافعي وابن وهب وابن حبيب المالكيان ان مكة أفضل واليه مال الجمهور
وذهب عمر وبعض الصحابة ومالائ وأكثرا من الذين الى ان المدينة أفضل واستدل الاولون

بحديث

الله صلى الله عليه وآله وسلم وخشينا ان نقتطع أى قطعنا العدو دونه صلى الله عليه وآله وسلم
خال كوني (أرفع) أى كافت (فرمى شاورا) دفعة (وأسير عليه) (بسمولته) شاورا (أخرى) فاقبت رجلا من بني غفار في جوف
اللبل فقلت أين تركت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فقال تركته ببعهن) بفتح التاء والهاء وبكسرهما وبفتح فسكمر
قال القاضي عياض هي عين ناعلى ثلاثة أميال من السقيابتر بق مكة (وهو) صلى الله عليه وآله وسلم (قائل السقيا) أفا
قال أقصد بالسقيا ومن القبلة أى تركته ببعهن وعزمه ان يقبل بالسقيا (فلحق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

سقى أثنته فقلت يا رسول الله ان أهيأ لك أربوا يقرؤن عليك السلام ورحمة الله زادني رواية وبركاته وانهم قد خدشوا وان
يقطعوا هم العدو دونك فانظرهم) بهم زور وصل رضاء مجمعة مضمومة أى انتظرهم (فعل) ماسأله من انتظارهم) فقلت
يا رسول الله ان انا صنادنا حار وحش) أسأله صنادنا من باب الافتعال وأخطأ من قال أصله اصطدنا (وان عندنا منه قطعة
(فاضلة) فضلت منه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاصحابه كلوا) من القطعة الفاضلة (وهم محرمون) والامر
بالاكل للإباحة والمهرم تحرم عليه الاعانة على قتل الصيد قال ابن بطال اتفق أئمة الفتوى من أهل

٢٤٩

الحجاز والعراق وغيرهم على ان
المهرم اذا قتل الصيد عدا وأخطأ
فعل عليه الجزاء وخالفه أهل
الظاهر وأبو ثور وابن المنذر في
الخطا وتسمى كوابله تعالى
متعمدا فان مفهومه ان المخطئ
بجذبه وهو رواية عن أحمد
وعكس الحسن ومجاهد فقالا
يجب الجزاء في الخطا دون العمد
فيقتضى ان الجزاء بالخطا والعمد
بالعمد وعنه ما يجب الجزاء على
العاصد أول مرة فان عاد كان
أعظم لاثمه وعليه النقرة للجزاء
قال الوتر في المغني لان علم أحدا
خالف في وجوب الجزاء على
العاصد غيرهما واختلفوا في
الكثرة فقال لا كثره مخبر كما
هو ظاهر الآية وقال الثوري
يقدم المثل فان لم يجد أطعم فان لم
يجد صام وقال سعد بن جبيرة
انما الطعام والصيام فعلا لا يرفع
عن الصيد واتفق الاكثر على
تحريم كل ما صاده المهرم وقال
الحسن والثوري وأبو ثور
وطائفة يجوز أكله وهو كذبيحة
السارق وهو وجهه للشافعية

يحديث عبد الله بن عدى المذكور في الباب وقد أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان
وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه وقد ادعى
القاضي عياض الاتفاق على استثناء البقرة التي قربها صلى الله عليه وآله وسلم وعلى
انها أفضل البقاع قيل لانه قد روى ان المريد فن في البقرة التي أخذ منها ترابا منه
ما يجلى كإروى ذلك ابن عبد البر في تهذيبه من طريق عطاء الخراساني موقوفا ومجيبا
عن هذا بان أفضلية البقرة التي خلق منها صلى الله عليه وآله وسلم انما كان بطريق
الاستنباط ونسبه في مقابلة النص الصريح الصحيح غير لائق على أنه معارض بما
رواه الزبير بن بكارة عن جابر بن عبد الله الذي منه خلق صلى الله عليه وآله وسلم من
تراب الكعبة فالبقرة التي خلق منها من بقاع مكة وهذا لا يتصرعن الصلاحية
لمعارضته ذلك الموقوف لاسيما في استناده عطاء الخراساني نعم انصح الاتفاق الذي
حكاه عياض كان هو الحجة عندهم من يرى أن الاجماع حجة وقد استدلل القائلون
بأفضلية المدينة بأدلة منها حديث ما بين يدي ومنبري روضة من رياض الجنة كافي
البخاري وغيره مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم موضع وط في الجنة خير من الدنيا وما
فها وهذا أيضا مع كونه لا يفتض معارضة ذلك الحديث المصريح بالأفضلية هو
أخص من الدعوى لان غاية ما فيه ان ذلك الموضع بخصوصه من المدينة فاضل وأنه غير
محل النزاع وقد أجاب ابن حزم عن هذا الحديث بان قوله انها من الجنة مجاز اذ لو كانت
حقيقة لكانت كإروى الله الجنة انك لا تجوع فيها ولا تعري وانما المراد ان الصلاة
فيها تؤدي الى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة وكما قال صلى الله عليه
وآله وسلم الجنة تحت ظلال السدوف قال ثورث أنه على الحقيقة لما كان الفضل
اللائك البقرة خاصة فان قيل ان ما قرب منها أفضل مما بعد لزعمهم أن يقولوا ان الحنفية
أفضل من مكة ولا فائز به ومن جله أدلة القائلين بأفضلية مكة على المدينة حديث ابن
الزبير عند أحمد وعبد بن جسد وابن زنجويه وابن خزيمة والطحاوي والطبراني والبيهقي
وابن حبان وصححه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة في مسجدى هذا
أفضل من ألف صلاة في مساواه المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من
صلاة في مسجدى بمائة صلاة وقد روى من طريق خمسة عشر من الصحابة ووجهه

٢٢

نيل

ع

وقال الاكثر أيضا ان الحكم في ذلك ما حكم به السلف لا يتجاوز
ذلك وما لم يحكموا فيه لم يثبت فيه الحكم وما اختلفوا فيه فيجوز فيه وقال الثوري الاختيار في ذلك للحكمين في كل زمن
وقال مالك يستأنف الحكم وانما اراد الى المصالح وم عليه وله ان يقول للحكمين لا تتجسسا على الابلاطعام وقال الاكثر
الواجب في الجزاء نظير الصيد من النعم وقال أبو حنيفة الواجب القيمة ويجوز قصرها في المثل وقال الاكثر في الكبير الكبير
وفي الصغير الصغير وفي الصحيح الصحيح وخالف مالك فقال في الكبير الصغير كبير وفي الصحيح والمصعب

صححوا ونقوا على ان المراد بالصيد ما يجوز اكله للعلال من الحيوان الوحشي وان لاني فيما يجوز قتله واخلفوا في المتوفى
فالحقه الاكثر بالما كول ومساائل هذا الباب وفرعه كثيرة جدا فلنقتصر على هذا الترهنا ونقتصر على الوجه المأثور
مذكور في شرح المنتقى للشوكاني رحمه الله وفي كتابنا مسك الختام شرح بلوغ المرام (وفي رواية عنه) أي عن أبي قتادة
رضي الله عنه (قال كلتم النبي صلى الله عليه وآله (وسلم بالقاحه) وهي (من المدينة على ثلاث) من المراحل قبل السقيما
بجوهريل وبها وقع الصيد المذكور ٢٥٥٠) (ومننا المحرم ومننا غير المحرم) يعني نفسه فقط بدليل الاحاديث

الدالة على الانحصاص (فذكر
الحديث) بتمامه (وعنه) أي
عن أبي قتادة رضي الله عنه (في
رواية انهم لما أتوا رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم قال
أمنكم أحد أمره أن يصيد
عليها وأشار إليها) ولمسلم عن
عثمان بن لبيد (أنه سئل أو
اصطدتم) قالوا لا قال فكلا
ما بقي من لجه) وصيغة الامر هنا
للإباحة لا للوجوب لانها وقعت
جوابا عن سؤالهم عن الجواز
ولم يذكر في هذه الرواية انه صلى
الله عليه وآله (وسلم أكل منها
لكن في الهبة تناولته العصد
فأكلها حتى نعتها وفي الجهاد
قال معناه رجاه فاخذها فأكلها
وفي رواية المطاب قد وقع ذلك
الذراع فأكل منها وفي رواية
عند أحمد وأبي داود الطيالسي
وأبي عوانة فقال **ك**لوا
وأطعموني وعند الدارقطني
وابن خزيمة والبيهقي أن أبا قتادة
ذكر شانه لرسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم انه انما اصطاده
له قال فأمر النبي صلى الله عليه

الاستدلال بهذا الحديث ان افضلية المسجد لافضلية الحبل الذي هو فيه ومن جملة
ما استدلو به حديث اللهم انهم أخرجوني من أحب البلاد إلى فأسكنني في أحب البلاد
اليك اخرجهم الحيا كم في المسجد ولك وبجواب النزاع في الاضلال فيما هو أحب
والهبة لا تستلزم الافضلية والاستنباط لا يقاوم النص واعلم ان الاشتغال ببيان الفاضل
من هذين الموضوعين الشرعيين كالاشتغال ببيان الاضلال من القرآن والنبي صلى الله
عليه وآله (وسلم والسك من فضول الكلام التي لا تتعلق به فائدة غير الجدال والخصام
وقد أفضى النزاع في ذلك وأشبهاه إلى فتى وتلقى صحيح واجبة كاستدلال المهلب على
أفضلية المدينة بانها هي التي ادخلت مكة وغيرهما من القرى في الاسلام فصار يلزم في
صحائف أهلها وبانها اتفقت الخبيث كآب في الحديث الصحيح واجيب عن الاول بان أهل
المدينة الذين فتحوا مكة معظمتهم من أهل مكة فالتفضل ثابت للقرية ولا يلزم من ذلك
تفضل أحدى البقعتين وعن الثاني بان ذلك انما هو في خاص من الناس ومن الزمان
بدليل قوله تعالى ومن أهل المدينة مردوا على النفاق والمناقب خبيث بلا شك وقد
خرج من المدينة بعد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم معاقب أو عبيد أو ابن مسعود
وطائفة ثم علي وطه والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق فدل على ان المراد
بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت على انه انما يدل ذلك على انه افضلية
لانها افاضة

• (باب حرم المدينة وتحريم صيده وشجره) •

(عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة حرم ما بين غير
التي تخرجت من حديث متفق عليه • وفي حديث علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في المدينة لا يختل خلاها ولا ينفر صيدها ولا تلهط طائفتها الا ان اشاء بها ولا يصلح لرجل
أن يحمل فيها السلاح لقتال ولا يصلح أن تقطع فيها شجرة الا أن يعلف رجل بعيره رواه
أحمد وأبو داود • وعن عباد بن عقيم عن • أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان
ابراهيم حرم مكة ودعا لها واتى حرم المدينة كما حرم ابراهيم مكة متفق عليه • وعن أبي
هريرة قال قال حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين لابتى المدينة وجعل اثني عشر

ميلا

وأله وسلم أعصابه فأكلوا بها كل حين أخبرته أني اصطدته قال ابن خزيمة وغيره فقد بهذه الزيادة

معمر قال النووي يحتمل انه جرى لابي قتادة في تلك السفرة قضيتان جمعابا بين الروايتين وفي هذا الحديث من القوائد جواز
أكل المحرم لحم الصيد اذ لم تكن منه ذلالة ولا اشارة واختلاف في أكل المحرم لحم الصيد فذهب مالك والشافعي انه ممنوع
ان صاده أو صيده لأجله سواء كان باذنه أو بغيره اذ في حديث جابر مر فوعالم الصيد اليكم في الاحرام حلال ما لم تصيده أو
يصده لكم رواه أبو داود والترمذي والنسائي وفي مختصر الشيخ خليل وما صاده محرما أو صيده ميتة قال شارحه أي فلا

يا كله حلال ولا حرام قال المراد اوى من الحناء له من كآب الانصاف له ويجرم ما صيد لاجله على الصحيح من المذهب نقله الجماعة عن أحمد وعليه الاحتجاب قال وفي الانتصار احتمال بجواز كل ما صيد لاجله وقال صاحب الهداية ولا بأس ان يأكل الحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه له اذ لم يذله الحرم عليه ولا أمره بصيده خلافا لما لك رحمه الله فيما اذا اصطاده لاجل الحرم يعني بغیره * له أى المال كرحمة الله وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس ان يأكل الحرم لحم صيد ما لم يصد به أو يصد له ولنا ما روى ان الصحابة رضی الله عنهم نذاكر والحلم الصيد ٢٥١ في حق الحرم فقال صلى الله عليه وآله

وسلم لا بأس به قال في فتح القدير اما اذا اصطاد الحلال للمعصية صيدا بأمره فاختلف فيه عندنا فذكر الطحاوى تحريمه على الحرم وقال الجرجاني لا يجرم وأما الحديث الذى استدل به لمالك فهو حديث جابر عند أبي داود والترمذى والنسائي لحم الصيد حلال لكم وأنتم حرم وقد سبق قريبا وقد عارضه المصنف ثم أقره دفعه المعارضة بكون اللام للملك والمعنى ان يصاد بأمره وهذا الان الغالب في عمل الانسان لغيره ان يكون بطلب منه فلذلك محله هذا دفعه المعارضة والا ترى في الاستدلال على أصل المطلب بحدیث أبى قتادة على وجه المعارضة على ما فى الصحيحين فانهم لما سألوه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجب بحله لهم حتى سألهم عن منافع الحل أكانت موجودة أم لا فقال صلى الله عليه وآله وسلم أمه لكم أحد أمره ان يحمل عليه أو أنار اليه قالوا لا قال فكلوا اذن فلو كان من الموانع ان يصطاد لهم لظفهم

مبلا حول المدينة حتى متفق عليه * وعن أبي هريرة في المدينة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجرم شجره ان يخطأ أو يعصروا أحد * وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشرف على المدينة فقال اللهم انى أحرم ما بين جبلها مثل ما حرم ابراهيم مكة اللهم بارك اللهم في مدهم وصاعهم متفق عليه * وللبخارى عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المدينة حرم من كذا الى كذا الا يقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث من أحدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين * واسلم عن عاصم الاحول قال سألت أنسا أحرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قال نعم هي حرام ولا يحدثن فيها حدثا فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين * وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انى حرمت المدينة حرام ما بين ما زعمها أن لا يهراق فيها دم ولا يحد في اصلاح ولا يخط فيها شجر الا لعلف * وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ابراهيم حرم مكة وانى حرمت المدينة ما بين لابتيها الا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها رواه ما سلم * وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المدينة حرام ما بين حريمها وحماها كلها الا يقطع شجرها الا أن يعلف منها رواه أحمد * حديث على الثمالى رجاله رجال الصحيح وأمله في الصحيحين وحديث جابر الاسخرفي اسناده ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه كلام معروف قوله ما بين عير الى نور اما عير فهو بفتح العين المهمل واسكان التختية وأما نور فهو بفتح النون وسكون الواو بعد هاء ومن الرواة من كنى عنه بكذا ومنهم من ترك مكانه بياض الهمزة اعتقدوا ان ذكره هنا خطأ قال المازرى قال بعض العلماء نور ههنا وهم من الراوى وانما نور بركة قال والصحيح الى أحد قال القاضي كذا قال أبو عبيد اصل الحديث من عير الى أحد انتهى قال النووي وكذا قال أبو بكر الحارثى الحافظ وغيره من الأئمة ان أصله من عير الى أحد قال قلت ويحتمل ان نوراً كان اسم الجبل هنالك أما أحد واما عير فمخفى اسمهم وقال مصعب الزبيري ليس بالمدينة عير ولا نور قال عياض لامعنى لانكار عير بالمدينة فانه معروف وكذا قال جماعة من أهل اللغة قال ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين عير ونور لانهم ما بينهم ما في المدينة وأسمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين

في سائر ما يستل منه ههنا في التفحص عن الموانع ليجب بالحكم عند دخوله عنها وهذا المعنى كما صرح في نقي كون الاصطيد للمعصية مانعا فعارض حديث جابر ويقدم عليه لقوة ثبوته اذ هو في الصحيحين وغيرهما من الكتب الستة بل في حديث جابر لحم الصيد الخ انقطاع لان المطالب بن حنبل لم يجمع مع جابر غير واحد وكذا في رجاله من فيه ابن انتمى ولاجزاء عليه بدلالة ولا باعانة ولا بآية كنه من صيد له عند الشافعية لان الجزاء اتفاق بالقتل والدلالة ليست بقتل فاشبهت بدلالة الحلال حلالا وقالت الخنفة اذا قتل الحرم صيدا اورد عليه من قتله فعليه الجزاء اما القتل فله تعالى لا يقتلوا الصيد وأنتم

حرم الآية وأما الدلالة فلهديث أبي قتادة قال ابن الهمام وليس في حديث أبي قتادة هل دللتم بل قال صلى الله عليه وآله ولم
 هل منكم أحد أمره أن يحمل عليا أو أشار اليها قال لا قال فكما وما بقي وجه الاستدلال به على هذا انه علق الحمل على عدم
 الإشارة وهي تحصل الدلالة بغير اللسان فأحرى أن لا يحمل إذا دله باللفظ فقال هذا الصيد ونحوه قالوا الثابت بالحدث حرمة
 اللحم على الحرم اذ دل قلنا ثبت أن الدلالة من محفوظات الاحرام بطريق الاتفاق لم حرمة اللحم فثبت انه محظور وراحام
 وهو جناية على الصيد فنقول حينئذ ٢٥٢ جناية على الصيد بتقويت الامن على وجه اتصال قلته عنها

ففيه الجزء كالقتل وهذا هو
 القياس ولا يجوز عطفه على
 الحديث لان الحديث لم يثبت
 الحكم المتنازع فيه وهو وجوب
 الكفاية بل محل الحكم ثم
 بثبت الوجوب المذكور في
 المحل انما هو بالقياس على
 القتل انتمى وقال المالكية
 ان صيد لاجل الحرم فلم يله
 واكل عليه الجزء الا في اكلها
 وقال الحنابلة ان اكله كله
 فعليه الجزء وان اكل بعضه
 ضعفه بثلث من اللحم قال في الفتح
 وفي حديث أبي قتادة أي بطرقه
 المذكور في هذه الابواب جميعا
 من النواتق انما هي الحرم أن يقع
 من الحلال الصيد لياكل الحرم
 منه لا يقتصر في احرامه وان
 الحلال اذا صاد لنفسه جاز للمعير
 الاكل من صيده وهذا قوي
 من جعل الصيد في قوله تعالى
 وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
 حرموا على الاصطياد وفيه
 الاستيهاب من الاصداف وقبول
 الهدية من الصديق وقال عياض

الذين بطرق المدينة عبرا ونورا ارتجبا ولا سيما الى الاول أبو عبيد على محاكاة ابن
 الاثير عنه وقال الحب الطاهري في الاحكام قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام
 البصري أن حذاء أحد عن يساره جائحا الى ورثته جمل صغير يقال له نوروا أخبره
 تكرر رسول الله عنه لطوائف من العرب العارفين بثلث الارض وما بينهما من الجبال فكل
 أخبرنا ذلك الجمل اسمه نورون وادوا على ذلك قال فعلمنا ان ذكر نوروا المذكور في
 الحديث الصحيح صحيح وان عدم علم اكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه وهذه
 فائدة جارية انتهى وقد ذكرتم هذا الكلام في القاموس وقال أبو بكر بن حسين
 الرازي زيل المدينة في مختصره لاخبار المدينة ان خلف أهل المدينة يقولون عن سلفهم
 ان خلف أحد من جهة الشمال جمل اصغر الى الحرة يدور يسمى نوروا قال وقد تحققت
 بالمشاهدة قوله لا يتخلل خلاها ولا ينقر صيدها ولا تلتقط أقطما قد تقدم فيه هذه
 الانفاظ والكلام علم في باب صيد الحرم وشجره قوله الامن أشاد به أي رفع صوته
 بتعريفها بالاسنة كما في غيرها واهله يأتي في اللقطة بسط الكلام على لقطة مكة
 والمدينة وغيرهما قوله ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال قال ابن رسلان
 هذا محمول عند أهل العلم على حمل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة فان كانت حاجة جاز
 قوله ولا يصلح أن يقطع فيها شجرة استدلل بهذا وفي الاحاديث المذكورة في الباب من
 تحريم شجرها وخطبه وعضده وتحريم صيدها وتنفيذ الشاغي ومالك وأحمد والهادي
 وجهه ورواه أهل العلم على أن المدينة حرم مكة يحرم صيده وشجره قال الشافعي ومالك
 فان قتل صيده أو قطع شجرة فلا ضمان لانه ليس بعمل الناس فاشبهه بالحمل وقال ابن أبي
 ذئب وابن أبي ليلى يجب فيه الجزاء كحرم مكة وبه قال بعض المالكية وهو ظاهر قوله
 كاحرام ابراهيم مكة وذهب أبو حنيفة وزيد بن علي والناسري الى أن حرم المدينة ليس
 بحرم على الحقيقة ولا ثبت له الاحكام من تحريم قتل الصيد وقطع الشجر والاحاديث
 ترد عليهم واستدلوا بحديث بأبى عامر ما فعل النغير واجب عنه بان ذلك كان قبل تحريم
 المدينة وأنه من صيد الحلال قوله الآن يعلم رجل بعيره فيه دليل على جواز اخذ
 الاعتبار للعالم لا لغيره فانه لا يحمل كما سلف قوله ما بين لآتي المدينة قال أهل اللغة
 الاثنان الحمرتان واحدهم مالاية بخفيف الموحدة وهي الحرة والحرة الجارية السود

عندي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلب من أبي قتادة ثلاث تطعيمات القاب من كل منه بيان الجوارح بالقول وللمدينة
 والقسم لازالة الشهة التي حصلت لهم وفيه تسمية القوس والحق به المصنف الحارثي ثم في الجهاد قال ابن العربي يجوز
 التسمية بما لا يعقل اذا دعى به وفيه امساك نصيب الرقيق الغائب مما يتعين احترامه وترسي بركته أو يتوقع منه ظهور
 حكم تلك المشقة بخضوعها وفيه فتريق الامام اصحاب المصلحة واستعمال الطليعة في الغزو وتبليغ السلام عن قرب وعن
 بعد وليس فيه لالة على جواز ترك رد السلام بل بقله لانه لا يمكن أن يكون وقع والبس في الخلع فاشبهه وفيه ان عقير الصمد

ذ كان وجود الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن العربي هو اجتهاد القرب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاني حضرته وفيه العمل بما أدى اليه الاجتهاد ولو تضاف اليه اجتهادان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله فلم يعب ذلك علينا وكان الاكل قسما باصل الاباحة والمنتع نظر الى الامر الطائري وفيه الرجوع الى النص عند تعارض الادلة وتركض القوس في الامر طريدا والنصيحة في الاماكن الموعرة والاستعانة بالقارس وحل الزاد في السفر والرفق بالصاحب والرفقة بالسير واستعمال الكفاية في الفعل كما تستعمل في القول لانهم ٢٥٣ استعملوا الفضل في موضع الاشارة

بما اعتقدوه من ان الاشارة لا تحل وفيه جواز سوق القوس للعاية والرفق به مع ذلك لقوله واسير شاوا وزول المسافر وقت القيلولة وفيه ذكر الحكم مع الحكمة في قوله انما هي طعمة اطعمكموه الله ولا يجوز لغيره قتل الصبي الا ان حاله عليه فقتله دفعه لاضرر فغيره ولا ضمان عليه اهـ في الشرح (عن ابن عباس رضي الله عنهما عن الصبي بن جثامة) يفتح الجيم والثاء المشددة بن قيس بن زبيعة (الليثي) من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة وكان حليف قريش وأمه أخت أبي سفيان ابن حرب واسمها فاختة وقيل زينب ويقال انه أخو محمد بن جثامة مات في خلافة أبي بكر أو آخر خلافة عمر قاله ابن حبان أوف خلافة عثمان والاول خطأ قاله يعقوب بن سفيان (انه) أهدي لرسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم جارا وحشيا) وفي رواية لم يسم جارا وحشيا وفي أخرى رجل جبار وفي لفظ آخر

والمدنية لا تبتان شرقية وغربية وهي بين ما قولوه وجعل اثني عشر ميلا الخ لفظ مسلم عن أبي هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين لابي المدينة قال أبو هريرة فلو وجدت الظبية ما بين لبقية ما ذم عزمي وجعل اثني عشر ميلا ول المدينة حتى انتهى والضعيف في قوله جعل راجع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما يدل على ذلك اللفظ الذي ذكره المصنف ويدل عليه أيضا ما عند أبي داود من حديث عدي بن زيد الجذامي قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل ناحية من المدينة بريد اريد ان يذم مثل ما في الصحيحين لان البريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال وهذا الحديثان في التصريح بقصد احترام المدينة قوله أن يحفظ أو يعضد تخليط ضرب الشجر ليستقر ورقه والعضد القطع كما تقدم زاد أبو داود في هذا الحديث الاما بينه الجبل قوله ما بين جبابها قد ادعى بعض الحديثية أن الحديث مضطرب لانه وقع التحديد في بعض الروايات بالخرتين وفي بعضها باللاتين وفي بعضها بالجبلين وفي بعضها بعدم وقور كما تقدم وفي بعضها بالمازني كما سبق قال في الشرح وتعقب بان الجمع بين واضح وبمثل هذا لا ترد الاحاديث الصحيحة فان الجمع لو تعذر أمكن التجميع ولا شأن ما بين لبقية ما يرجح لتوارد الروايات عليها ورواية جبابها لا تنافي فيها بين كون عند كل لاية جبل أو لابتها من جهة الجنوب والشمال وجبابها من جهة الشرق والغرب وتسمية الجبلين في رواية أخرى لاتضر والمآزم قد يطلق على الجبل نفسه كما سبق في قوله اللهم بارك اللهم في مدهم وصاعهم قال عياض البركة هنا يعني النماء الزائد وقال النووي الظاهر أن المراد البركة في نفس الكبيل من المدينة بحيث يكفي المدينه ان لا يكفيه في غيرها قوله من كذا الى كذا اجاب هكذا هم ما في روايات البخاري كما هو قيل ان البخاري ايهمه عند المواقف عنده انه وهم ووقع عند مسلم الى ثور فالمراد بهذا الميم من غير الخي نور وقد تقدم الكلام على ذلك قوله من أحدث فيها حدنا على خلاف السنة كن ابتدع بها بدعة زاد مسلم وأبو داود في هذا الحديث وأبو محمد ثنا قوله فعليه لعنة الله الخ أي اللعنة المستقرقة من الله على الكفار وأضيف الى الله على سبيل التخصيص والمراد بلعنة الملائكة والناس المبائنة في الابداع عن رحمة الله وقيل المراد باللعن هنا العذاب الذي ينصحه على ذنبه في أول الامر وليس هو كالعن الكافر واستدل بهذا على أن الحديث في المدينة من الكبار قوله

جار وحش يقتل دما وفي أخرى شن جمار وحش قال النووي وهذه الطرق التي ذكرها مسلم صريحة في انه مذبح واز انما أهدي له بعض لحم مسية لا كما انتمى ولما عارضه بين رجل جمار وعجز وشقه اذ يدفع بارادته رجل معها الفخذ وبعض جانب الذبيحة فوجب حمل جمارا على انه من اطلاق اسم الكل على البعض ومنع العكس اذ اطلاق الرجل على كل الحيوان غير مهود (وهو) أي صلى الله عليه وآله وسلم (بالابواء) جبل من على الفرع يشبه وبين الجنة عمالي المدينة ثلثا وعبرون ميلا وسمي بذلك لما فيه من الوفاء له في المطالع ولو كان كاقبل لكان الابواء وهو مقولوب عنه والاقرب انه

به لتبوء السبيل به (أبو يودان) يفتح الواو وتشديد الدال موضع بقرب الجحفة أو قرية جامعة من ناحية القرع وودان أقرب إلى الجحفة من الأيوافان من الأيواف إلى الجحفة ثلاثين من المدينة ثلاثة وعشرين ميلا ومن ودان إلى الجحفة ثمانية أميال والشك من الراوى (فرد عليه) أى رد صلى الله عليه وآله وسلم المجار على الصعب وعليه اتفقت الروايات كلها على أنه عليه الصلاة والسلام رد عليه الأماز واما ابن وهب والبيهقي باسناد حسن وانقطه ابن الصعب أهدي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بحزام وحش وهو بالجحفة فاكل منه وأكل كل من معه وأكل

٢٥٤

العلم قال في الفتح وفي هذا الجمع نظرس فان كانت الطرق كلها محفوظة فله رد عليه كما لو كان صيدا لجه ورد العلم ثارة لذلك وقوله أخرى حيث علم أنه لم يرد له ونقل الترمذي عن الشافعي أنه رده اظنه انه صيد من أجله فتركه على وجه التنزه ويحتمل ان يحمله القبول على وقت آخر وهو حال جوعه من مكة ويؤيده انه جازم فيه بوقوع ذلك بالجحفة وفي غيرهما من الروايات بالأيواف أو يودان وقال القرطبي يحتمل أن يكون الصعب أحضر الجار مذبحا ثم قطع منه عضوا بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدمه له فن قال أهدي جاراً أراد بتمامه مذبحاً لحياء ومن قال لهم جاراً أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ويحتمل أن يكون من قال جاراً أطلق وأراد به مذبحاً قال ويحتمل أن يكون أهده له حباً فلما رده عليه ذكاه وأتاه بعض من طائفته فأنما رده عليه لم يحن يحنس بجماعته فأعلمه

ما بين ما زعمها قال النووي المأزم مرة بعد الميم وكسر الزاي وهو الجبل وقيل المضيق بين جبلين ونحوه والاول هو الصواب هنا ومعناه ما بين جبلين انتهى قوله ان لا يراق فيها دم فيه دليل على تحريم اراقه الدماء بالمدينة الغير ضرورة قوله الا لعلف هو باسكان الالم مصدر علفت واما العلف بفتح الالم فهو اسم للشيش والتبن والشعير ونحوها وفيه جواز أخذ اوراق الشجر للعلف لا يخط الاغصان وقطعها فانه حرام قوله عضاهاها العضاها بالتصريح وكسر العين المهملة وتحتذف الضاد المعجمة كل شجر فيه شوك واحدتها عضاة وضعفه قوله وجعلها كلها فيه دليل على أن حكم حرم المدينة حكمه ما في تحريم صيده وشجره وقد تقدم بيان مقدار الحرج أن من كل ناحية من نواحي المدينة يريد (وعن عامر بن سعد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى احرم ما بين لأبي المدينة أن يقطع عضاهاها أو يقتل صيدهاها وعن عامر بن سعد أن سعدا ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبد الله يقطع شجراً أو يخبطه فسلبه فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فكلموه وأن يريد على غلامهم أو علمهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله ان ارد شيئا فلتبني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنى أن يرد عليهم رواها أحدوه لم وعن سليمان بن أبي عبد الله قال رأيت سعد بن أبي وقاص اخذ رجلاً يصيد في حرم المدينة الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلبه ثياباً فخاها إليه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم هذا الحرم وقال من رأى قوته يصيد فيه شيئا فليذكره فليذكره فلا رد عليكم طعمة أطعمهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان كنتم ان شئتم اعطيتكم عنه أعطيتكم رواها أحدوه وأودادوه وقال فيه من اخذ أحدًا يصيد فيه فليسلبه ثيابه الحديث الاول قد تقدم الكلام عليه والحديث الثالث أخرجه أيضاً الحسن بن وهب وفي اسناده سليمان بن أبي عبد الله المذكور قال أبو حاتم ليس بثم ورواكن يتهرب جديته قال الذهبي تابعي وثق وقد وهم البزار فقال لا يعلم روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاسعد ولا عنه الاعامرو وهذا يرد عليه وقد أخرجه أيضاً أبو داود عن مولى له سعدته وهم أيضاً الحاكم فقال في حديث سعدان الشيخين لم يخرجاه

بامتناعه وان حكم الجزم حكم الكل قال والجمع به ما يمكن أولى من توهم بعض الروايات (فما رأى) وهو صلى الله عليه وآله وسلم (ما في وجهه) أى وجه الصعب من الكراهة لما حصل لمن الكسر في رده دية (قال) تطييباً للقلوب (انما زعمه) يفتح الدال وهو رواية الحديثين وذكره ثعلب في الفصحى لكن قال الحق قرن من النجاة انه غلط والصواب ضم الدال ولم يحفظ سببه في نحو هذا الا الضم كما أفاده السهيز ودرج جماعة منهم ابن الحاجب بانه مذهب البصريين وجوز الكسر أيضاً وهو أضعفها والمعنى انما نرد عليه لعلنا من العلال (الأنارم) أى محرمون زاد النسيان لانا لكان الصيد وفي انقط لولا

انما حرّمون اقبله امثله وهذا يقتضي تحريم كل المحرم لحم الصيد لمطلقا سواء صيده أو بامرءه لانه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو مذهب نفل عن جماعة من السلف منهم علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري واسحق والذي عليه أكثر علماء الصحابة والتابعين التفرقة بين ما صاده أو صيده وغيره وأقول حديث الصعب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم انما رده عليه لما ظن انه صيد من أجله وبه يقع الجمع بين حديث الصعب وحديث جابر لحم الصيد لحكم في الاحرام حلال ما لم تصيده أو يصاد لكم وحديث أبي ٢٥٥ فتأداة السابق ولا يقال انه منسوخ

بحديث الصعب لان حديث أبي قتادة كان عام الحديثية وحديث الصعب كان في حجة الوداع لان القسح انما يصار اليه اذا تعدد الجمع ككف والحديث المتأخر محقق لادلالة فيه على الحرمة العامة صريحا ولا يظهر حتى وعارض الاول فيمنعه وبالجواز مطلقا قال الكوفيون وطائفة من السلف قال القسطلاني وقول ابن الهمام في فتح القدير أما كون حديث الصعب كان في حجة الوداع فلم يثبت عندنا وانما ذكره الطبري وبعضهم ولم نعلم لهم فيه ثبوتا صحيحا أما حديث أبي قتادة فانه وقع في مسند عبد الرزاق عنه انطلقا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام المدينة فاحرم أصحابه ولم أحرم في الصحبة عنه خلافا ذلك وهو ما روى عنه ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج حاجا فخرجوا معه فصرف طائفة فيهم أبو قتادة الحديث ومعلوم أنه صلى الله عليه وآله

وهو في مسلم كما عرفت قوله فسلبه أي اخذ ما عليه من الثياب قوله نقله أي اعطاه قال في القاموس نقله النفل ونقله وانقله أعطاه ياء وقال أيضا النفل محرمة الغنم والاهبة قوله طعمة بضم الطاء وكسر هاء ومعنى الطعمة الاكسة وأما البكر فجهة الكسب وهيمنته قوله فسلبه ثيابه هذا ظاهر في أنها تؤخذ ثيابه جميعها وقال الماوردي يبيح لها ما يستعرونه وصحبه الثوري واختاره جماعة من أصحاب الشافعي وبقتة سعد هذه احتجاج من قال ان من صادم حرم المدينة أو قطع من شجرها أخذ سلبه وهو قول الشافعي في القديم قال النووي وم هذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة انتهى وقد حكى ابن قدامة عن أحمد في إحدى الروايتين القول به قال وروى ذلك عن ابن أبي ذئب وابن المنذر انتهى وهذا مرد على القاضي عياض حيث قال ولم ينه به أحد بعد الصحابة الا الشافعي في قوله القديم وقد اختلف في السلب فقبل ان يملك سلبه وقبل ما سكن المدينة وقبل ما لم يملك المال وظاهر الادلة انه لا سلب وانه طعمة لكل من وجد فيه أحد يصيده أو يأخذ من شجره

* (باب ما جاء في صيد دوح) *

(عن محمد بن عبد الله بن شيبان عن أبيه عن عروة بن الزبير عن الزبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان صيد دوح وعضاؤه محرم لله عز وجل رواه أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه وانقله ان صيد دوح حرام قال البخاري ولا يتابع عليه) الحديث سكت عنه أبو داود وحسنه المنذري وسكت عنه عبد الحق أيضا وتعقب بما نقل عن البخاري انه لم يصح وكذا قال الأزدي وذكر الذهبي أن الشافعي رحمه وذكر الخلال ان أحمد وضعه وقال ابن حبان محمد بن عبد الله المذكور كان يخطئ وقد مضى تضعيف الحديث فانه ليس له غيره فان كان اخطأ فيه فهو ضعيف وقال العتيلي لا يتابع الا من جهة تقاربه في الضعف وقال الذوري في شرح المذهب اسناده ضعيف قال وقال البخاري لا يصح وذكر الخلال في العال ان أحمد وضعه قوله ابن شيبان هكذا في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب والصواب ابن انسان كما في سنن أبي داود وتاريخ البخاري وكذا قال ابن حبان والذهبي والخزرجي في الخلاصة قال الذهبي في ترجمة محمد بن عبد الله بن شيبان

وسلم لم يحم بعد الهجرة الا حجة الوداع انتهى يقال عليه قد ثبت في البخاري في باب جزاء الصيد عن عبد الله بن أبي قتادة قال انطلق أبي عام المدينة فاحرم أصحابه ولم يحم الحديث وكذا في باب اذا رأى المحرمون صيدا فضعفوا أو ما قوله في الحديث الذي ساقه خرج حاجا فخرجوا معه فصرف طائفة فيهم أبو قتادة الحديث والراوي خرج محرما فخرج الاحرام بالجمع غلطاً منه انتهى وفي هذا الحديث جواز رد الهدية له لعله وفيه الاعتذار عن رد هاتين الهديتين المهديتين وان الهبة لا تدخل في المثل الا بالتقبل وان قدرته على ثمنها لا تصير مالها كمالها وان على المحرم ان يرسل ما في يده من الصبيد

الممنوع عليه اصطفاؤه وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الهبة ومسلم في الحج وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس من الدواب جمع دابة وهو ما دب من الحيوان وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امنا اليكم الآية وهذا الحديث يرد عليه لذكر الغراب والحدا في مسنده ويدل على دخول الطير ايضا عموم قوله تعالى وما من دابة في الارض الا اعلى الله رزقها وقوله تعالى وكائنا من دابة لاتحمل رزقها ٢٥٦ الآية وفي حديث أبي هريرة عنده مسلم في صفته بدء الخلق وخلق الدواب يوم الخميس ولم يقرط الطير بذكر وقد تصرف أهل

العرف في الدابة فمنهم من يخصها بالجار ومنهم من يخصها بالقرص وفائدة ذلك تطهر في الحلف (كلهن فاسق يقتلن) المرء (في الحرم) وفي رواية يقتلن فيه وفي رواية نافع ايس على الحرم في قتلن جناح وعصف بذلك ان لا تم في قتلها على الحرم ولا في الحرم ويؤخذ منه جواز ذلك للحلال وفي الحل من باب الاولى وقد وقع ذكر الحل مرارا يحا عنده مسلم بالفظ يقتلن في الحل والحرم ويعرف حكم الحلال بكونه لم يمت به مانع وهو الاحرام فهو بالجواز أولى قال النووي هي تسمية صحيحة جائزة على وفاق اللغة فان أصل الفسق الخروج فهو خروج مخصوص والمعتق في وصف هذه بالفسق بغير وجهها عن حكم غيرها بالاذاء والافساد وعدم الاتفاق وقيل لانها عدت الى حال سقفة نوح فقطعتها وقيل غير ذلك انتهى والتعبد بالخمس وان كان مفهومه اختصاص المسد كورات بذلك لكنه مفهوم عدد وليس بجعة

هذا صوابه ابن انسان وقال في ترجمة عبد الله ابن انسان له حديث في صيد دوج قال ولم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا هذا الحديث قوله بوج بفتح الواو وتشديد الجيم قال ابن رسلان هو أرض بالطائف عند أهل اللغة وقال اصحابنا هو واد بالطائف وقيل كل الطائف انتهى وقال الحارثي في المؤلف والمختلف في الاماكن وج اسم لحصون الطائف وقيل لواحد من اعيانها المتبع بوج بالحاء المهملة وهي ناحية نعمان قوله وعصاهه بكسر العين كما ساف قال الجوهري العصاة كل شجر يعظم وله شوك قوله حرم بفتح الحاء والراء الحرام كقولهم زمن وزمان قوله يحرم لله تعالى تاكيد للحرمة والحديث يدل على تحريم صيد ج وشجرة وقد ذهب الى كراهة الشافعي والامام يحيى قال الشافعي في الاملاء كره صيد دوج قال في البحر بعد أن ذكره هذا الحديث ان صنع فاقباس التحريم امكن منع منه الاجماع انتهى وفي دعوى الاجماع نظرفاته قد جزم بهجورا اصحاب الشافعي بالتحريم وقالوا ان مراد الشافعي بالكراهة كراهة التحريم قال ابن رسلان في شرح السنن بعد أن ذكر قول الشافعي في الاملاء ولا اصحاب فيه طريقتان اصحهما وهو الذي أوردناه بالجوهري والقطع بتحريمه قالوا مراد الشافعي بالكراهة كراهة التحريم ثم قال وفيه طريقتان اصحهما وهو قول الجوهري يعني من اصحاب الشافعي أنه يأثم فيه الحاصم على فعله ولا يلزمه شيء لان الاصل عدم الضمان الا فيما ورد به الشرع ولم يرد في هذا من طريق الشافعي حكمه في الضمان حكم المدينة وشجرها وفي وجوب الضمان فيه خلاف انتهى وقد قدمنا الخلاف في ضمان صيد المدينة وشجرها قال الخطابي واستأعلم التحريم معنى الا ان يكون ذلك على سبيل المجي النوع من منافع المسابن وقد يحتمل أن ذلك التحريم انما كان في وقت معلوم الى مدة محصورة ثم نسخ قال أبو داود في السنن وكان ذلك يعني تحريم وج قبل نزوله صلى الله عليه وآله وسلم الطائف وحصاره ثقة انتهى والظاهر من الحديث تأكيد التحريم ومن ادعى النسخ فعليه الدليل لان الاصل عدمه وأما ضمان صيده وشجره على حد ضمان صيد الحرم المكي فموقوف على ورود دليل يدل على ذلك لان الاصل براءة الذمة ولما لازمة بين التحريم والضمان

(ابواب)

عند الاكثر وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أو لانهم بين بعد ذلك ان غير الخمس يشترط اعتبارها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة بانظر أربع وفي بعضها بالفظت والاولى عنده مسلم والثانية عند أبي عوانة وزاد الحية وزاد نافع الانبي موقوفان صارت سبعاً وعند أبي داود السبع العادي وعند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والتمر على الخمس فصارت تسعاً لكن ذكرهما من تفسير الراوي للكتاب العقور قال في الفقه فهذا جميع ما وقفت عليه في الاجاديت المرفوعة زيادة على الخمس ولا يتخلو من ذلك عن مقال انتهى (الغراب) وهو يتنظر ظهر

البعير وينزع عنه ويحتمس أطعمة الناس وفي رواية لا يقع وهو الذي في ظهره وبطنه يساوي وقيل يعني غسرا بالانه نأى
 واغترب لما أنفذ نوح عليه السلام يستخبر أمر الطوفان (والحدأة) بكسر الحاء وفتح الدال المهموز وهي أخس الطير وتختطف
 أطعمة الناس قال في الفتح ويتنس بالحدأة الحدأة بفتح هاء فاس لها أسنان (والعقرب) واحدة العقارب وهي مؤنثة
 والاثني عشرة وقرة راءه - دود غر مصر وفي روايات أن أروجل وعندها في ظهرها تلدغ ونزل بالإمام شيدو وبعالست
 الانبي فموت ومن عجب أمرها أنهم اجمع صغرها ثمانية - ٢٥٧ القيل والبعير بالسمها وانما الانضرب الميت
 ولا التائم حتى يصير لشيئ من يده

• (أبواب دخول مكة وما يتعلق به) •

• (باب من أين يدخل إليها) •

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل مكة دخل من الثنية العليا
 التي بالبطحاء وإذا خرج خرج من الثنية السفلى رواه الجماعة إلا الترمذي • وعن عائشة
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها وفي
 رواية دخل عام الفخ من كداء التي بأعلى مكة متفق عليه ما • وروى الثاني أبو داود
 وزاد ودخل في العمرة من كدى) قوله من الثنية العليا الثنية كل عقبة في طريق أو
 جبل فانما تسمى ثنية وهذه الثنية المعروفة بالثنية العليا هي التي ينزل منها إلى باب المعلى
 مقبرة أهل مكة وهي التي يقال لها تلجون بفتح الميم - وضمة الجيم وكانت صعبة المراتق
 فسميها ما عوي ثم عبيد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأزرقى ثم سملها كما سلاطان مصر
 الملك المؤيد قوله من الثنية السفلى هي عند باب الشبيكة بقرب شعب الشاميين من
 ناحية قمعة من وعلم باب في القرن السابع قوله من كداء بفتح الكاف والمذقال
 أبو عبيدة لا تصرف وهي الثنية العليا المتقدمة ذكرها قوله ودخل في العمرة من كداء
 بضم الكاف والقصر وهي الثنية السفلى المتقدمة ذكرها قال عياض والقرطبي
 وغيرهم - اختلف في ضبط كداء وكذا قال أكثر على ان العليا بالقح والمد والسفلى
 بالقصر والضم وقيل بالعكس قال النووي وهو غلط قالوا اختلف في المعنى الذي
 لأجله خالف صلى الله عليه وآله وسلم بين طريقه وقيل لتمييزه وذكروا شيئا مما تقدم في
 العمرة وقد تقدم بسطه هذا وبغضه لا يتأتى اعتباره هنا وقيل الحكمة في ذلك المناسبة
 بجهة الملق عند الدخول إلى فيه من تعظيم المسكان وعكس الإشارة إلى فراغه وقيل لأن
 إبراهيم لما دخل مكة دخل منها وقيل لأنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج منها مخفيا
 في الهجرة فإراد أن يدخلها ظاهرا غائبا وقيل لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلا
 للبيت ويحتمل أن يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك

• (باب رفع اليدين إذا رأى البيت وما يقال عند ذلك) •

(عن جابر وسئل عن الرجل يرى البيت يرفع يديه فقال قد حججنا مع رسول الله صلى الله

موضع درهم زادناكم فقال صلى الله عليه وآله وسلم فاطفؤا
 ٢٣ قيل
 معركم فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا فتعزفكم ثم قال صحيح الاستناد وليس في الحيوان أنسد من الفأر لا يفي على
 خطير ولا جليل الأهل كذا وأنه لم يختلف العلماء في جواز قتله للمصرم إلا إبراهيم النخعي فإنه قال فيها جزاء إذا قتلها الحرم
 أخرجه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم وروى البيهقي بإسناد صحيح عن حماد بن زيد قال
 لما ذكرنا هذا القول ما كان بالكوفة أخفش رد إلا - فامر من إبراهيم النخعي أقله - ما مع مني ولا أحسن اتباعا لها من الشعبي

لكثرة ما سمع ونقل ابن شاس عن المالكية خلافا في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الاذى قال في القبح والفتا
 أنواع منها الجرد والخلد وفارة الابل وفارة المسك وفارة الغرض وحكمها في تحريم الاكل وجواز قتلها سواء (والكلب
 العقور) الجارح وهو معروف وفي الكلب جمعة وسبعة كانه كلب من كلبهم ما فيه منافع لمراساة والصدوق فيه من اقتفاء
 الاثر ومن الرانحة والمراساة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس للغير يقال أول من اتخذ للمراساة نوح عليه
 السلام واختلف العلماء في المارد ٢٥٨ به هنا وهل لوصفه بكونه عقورا مفهوما ولا نرى سعيه بن منصور

عن أبي هريرة باسناد حسن قال
 الكلب العقور الاسد وعن زيد
 ابن اسلم انه سمع مالكا عن
 الكلب العقور قال وأي كلب
 أعقر من الحية وقال زفره
 الذئب خاصة وقال مالك في
 الموكل كل ما عقر الناس وهذا
 عليهم وأخافهم مثل الاسد
 والغزو والقهد والذئب فهو
 العقور وكذا نقل أبو عبيد عن
 سفيان وهو قول الجهور وقال
 أبو حنيفة رحمه الله هو الكلب
 خاصة ولا يلحق به في هذا الحكم
 سوى الذئب واحتج أبو عبيد
 للجهور بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم اللهم سلط عليه كلما
 من كلاب قتلته الاسد أخرجه
 الحاكم بسند حسن من طريق
 أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه
 وبقوله تعالى وما علمتم من
 الجوارح مكلبين فاشتبهاهن
 اسم الكلب فلهذا قيل لكل
 جارح عقور واحتج الطحاوي
 للحنفية بأن العلماء اتفقوا على
 تحريم قتل البازي والصقور
 وهما من سباع الطير فدل ذلك

عليه وآله وسلم فلم يكن يفعله رواه أبو داود والنسائي والترمذي وعن ابن جرير قال
 حدثت عن مسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ترفع الايدي في
 الصلوات اذ رأى البيت وعلى الصلوات المروعة وشية عرفة ويجمع وعند الجرحين وعلى
 الميت وعن ابن جرير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رأى البيت رفع يديه
 وقال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وكرمه من
 حجه واعقره تشريفا وتعظيما وتكريما ورأواهما الشافعي في مسنده) حديث جابر
 قال الترمذي انما عرفه من حديث شعبة وزكريا الخطاطبي ان سفيان الثوري وابن
 المبارك وأحمد بن حنبل واحتج بن راهويه ضعه في حديث جابر هذا لان في اسناده
 مهاجرين عكرمة المكي وهو مجهول عندهم وحديث ابن عباس أخرجه أيضا البيهقي
 من حديث سفيان الثوري عن أبي سعيد الشافعي عن مكحول به مرسل وأبو سعيد هذا
 هو الملقب وهو كذاب ورواه الاذوقي في تاريخه من حديث مكحول أيضا بن زيادة
 مهابة ويرى في الموضعين وكذلك كره الغزالي في الوسيط ونسبه الرافعي بأن البر لا يتصور
 من البيت وأجاب الدبوي بأن معناه أكثر برزائه ورواه سعيد بن منصور في السنن
 له من طريق برد بن سنان سمعت ابن قسامة يقول اذا رأيت البيت فقل اللهم زد فذكره
 مثله ورواه الطبراني في مسنده حديثه بن أحمد بن موهبة عن عوف بن اسناده عاصم السكوري وهو
 كذاب وحديث ابن جرير هو معضل فيما بين ابن جرير والنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي
 اسناده سعيد بن سالم القداح وفيه مقال قال الشافعي بعد أن أوردته ليس في رفع اليدين
 عند رؤية البيت شيء فلا ذكره ولا أتبعه قال البيهقي فكانه لم يسمع على الحديث
 لاقطاعه والحاصل انه ليس في الباب ما يدل على مشروعية رفع اليدين عند رؤية
 البيت وهو حكم شرعي لا يثبت الا بدليل وأما الدعاء عند رؤية البيت فقد رويت فيه
 أخبار وآثار من أمان في الباب ومنهم آخر جاب ابن المغلس ان عمر كان اذا نظر الى البيت
 قال اللهم أنت السلام ومنك السلام فحذر بنائك السلام ورواه سعيد بن منصور في السنن
 عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد ولم يذكر عمر ورواه الحاكم عن عمر أيضا وكذلك رواه
 البيهقي عنه

على اختصاص التصريح بالفراب والحدوة فكذلك يختص التصريح بالكلب وما شاركه في صفته وهو
 الذئب ونعقب برد الاتفاق فان مخالفتهم أجازوا قتل كل ما عدوا فترس فدخل فيه الصقور وغيره بل قال بعضهم يلحق
 بالهمس كل ما نهى عن أكله الا ما نهى عن قتله واختلف العلماء في غير العقور عما لم يؤمر بقتله فصرح بقتله القاضيان
 الحسبي والمباردي ووقع في الام للشافعي الجواز واختلف كلام الثوري فقال في البيع من شرح المذهب لاختلاف بين
 أصحابنا في انه يحرم لا يجوز قتله وقال في التيمم والغصب انه غير محترم وقال في الحج ذكره قتله قتلهم وهذا الاختلاف شديد وعلى

(باب)

كرهه قتله اقتصر الرافعي وسعه في الروضة وزاد ان كراهة تنزيهه والله أعلم وذهب الجمهور وكان تقدم الى الحاق غير الخمس بها في هذا الحكم الا أنهم اختلفوا في المعنى فقبل اكرهه ما يؤيد فيجوز قتل كل مؤذنه هذا قضية مذهب مالك وقيل كونها مما لم يبق كل فعل هذا كل ما يجوز قتله لا فدية على الحرم فذهب الشافعي وخالف الحنفية فاقتصر راعى الخمس الا أنهم الحقوا بالحياة والذنب ومن ابتدأ بالعدوان والاذى من غيرها واستبدل به على جواز قتل من يلجأ الى الحرم ممن وجب عليه القتل لان اباحة قتل هذه الاشياء معلومة ٢٥٩ بالنسق والقائل فاسق فيقتل بل هو اولى لان

باب طواف القدوم والرمل والاضطباع فيه

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا طاف بالبيت الطواف الاول خب ثلاثا ومشى أربعاً وكان يسعى بين المسيل اذا طاف بين الصفا والمروة وفي رواية رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشى أربعاً وفي رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طاف في الحج والعمرة اول ما يقدم فانه يسعى ثلاثة أطواف بالبيت ويسعى أربعة متفق عليهن) قولي الطواف الاول فيه دليل على ان الرمل انما يشرع في طواف القدوم لانه الطواف الاول قال أصحاب الشافعي ولا يستحب الرمل الا في طواف واحد في حج أو عمرة أما اذا طاف في غير حج أو عمرة فلا رمل قال النووي بلا خلاف ولا يشرع ايضا في كل طوافات الحج بل انما يشرع في واحد منها وفيه قولان مشهوران للشافعي أحدهما طواف بعتقه سعى ويتصور ذلك في طواف القدوم وفي طواف الافاضة ولا يتصور في طواف الوداع والقول الثاني انه لا يشرع الا في طواف القدوم ورواه السبيعي بعده أم لا ويشرع في طواف العمرة اذ ليس فيه الاطواف واحد قوله خب ثلاثا ومنى أربعة الخجب بفتح الجيم والموحدة بعدهما موحدة أخرى هو اسراع المشي مع تقارب الخطا وهو كالرمل وفيه دليل على مشروعية الرمل في الطواف الاول وهو الذي عليه الجمهور وقالوا هو سنة وقال ابن عباس ليس هو بسنة من شاع رمل ومن شاع لم يرمل وفيه أيضا دليل على ان السنة ان يرمل في الثلاثة الاول ويسعى على عادته في الاربعة الباقية قوله وكان يسعى الخ ساقى الكلام على السعي قوله من الحجر الى الحجر فيه دليل على انه يرمل في ثلاثة اشواط كاملة قال في الفتح ولا يشرع تدارك الرمل فلو ترك في الثلاثة لم يقضه الاربعة لأن هبتهما السكينة ولا تتغير وكذا طوافات الهادوية قال ويختص بالرجال فلا رمل على النساء ويختص بطواف بعتقه سعى على المشهور ولا فرق في استحبابه بين ماش وراكب ولادم يتركه عند الجهور واختلف في ذلك المالكية وقد روي عن مالك ان عليه دما ولا دليل على ذلك واعلم انه قد اختلف في وجوب طواف القدوم فذهب العترة ومالك وأبو ثور وبعض أصحاب الشافعي الى أنه فرض لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق

ففي المذكوكرات طبعي والمكلف اذا ارتكب الفسق هاتك طرفة نفسه فهو أولى باقامة مقتضى الفسق عليه وأشار ابن دقيق العيد الى انه بحث قابل للتزاع وفي حديث الباب رواية التابعي عن التابعي والصحابي عن الصحابية والاخ عن أخيه (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) انه قال بينما نحن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غار عني أي ليلة عرفة فكما عند الاسماعيلي من طريق ابن خنير عن حفص بن غياث وبذلك يتم الاحتجاج به على مقتضى الباب من جواز قتل الحية للمعصوم كما دل قوله بسعى على ان ذلك كان في الحرم وعرف بذلك الرد على من قال ليس في حديث عبد الله ما يدل على انه أمر بقتل الحية في حال الاحرام لاحتمال ان يكون ذلك بعد طواف الافاضة (اذنزل عليه) سورة (والمرسلات) وانه ليس بلوها وان لا تلقاها

وأخذها (من فيه) أي فيه الكريم (وان فاه) فيه (لرطب بها) أي لم يجف فيه بها (اذ وثبت علمنا حية فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ان مع من أصحابه (اقتلوا) وفي رواية مسلم وابن خزيمة واللفظ له ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر محرمًا بقتل حية في الحرم يعني (فابتدأ رماها) أي أمر عاتلها (فذهبت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وقتت أي حفظت ومنعت (شرككم كما وقتتم شرها) أي لم يبق شرها (شرككم شرها وهو من مجاز المقالة وهذا الحديث أخرجه أيضا في التفسير ومسلم في المحبوان والحج والنسائي في الحج والتفسير (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ورضى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال الوزغ) يفتق الواو والزاي وآخرون في هذه واللام فيه جمع في عن
(فويضي) مصغر التحقير والذم واتفقوا على انه من الحشرات المؤذيات قالت عائشة (وسلم) اجمع يا امرئ يا بقة قضية تسميته
اباه فويضا ان يكون قتله مباحا وكون عائشة لم تسمعه لا يدل على منعه فقد سمعه غير هاشم بن العيص والنسائي وابن ماجه عن
أبي هريرة انهم استأمرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قتل الوزغ فامر بذلك وفيها بضاعة الله صلى الله عليه وآله وسلم امر
عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل وزغاً من
يقتل الوزغ وسماه فويضا في وسلم ٢٦٠

ولله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله خذوا عني مناسككم وقال أبو حنيفة انه سنة
وقال الشافعي هو كصفة المسجد قال لا نه ليس فيه الا فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
لا يدل على الوجوب وأما الاستدلال على الوجوب بالآية فقال شارح البصائر لا يدل
على طواف القدوم لان في طواف الزيارة اجاعا والحق الوجوب لان فعله صلى الله
عليه وآله وسلم مبين لمحمول واجب هو قوله تعالى والله على الناس حج البيت وقوله صلى الله
عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم وقوله بجوا كراي تجوز أجمع وهذا الدليل يستلزم
وجوب كل فعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم في حقه الا ما خصه دليل فن ادعى عدم
وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك وهذه كلية فعليك بالاحتياط في
جميع الجهات التي تقربك (وعن يعلى بن أمية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف
مضطجعا وعليه برد رواه ابن ماجه والترمذي وصححه وأبو داود وقال يبرده أخضر
واحد وادخله لما قدم مكة طاف بالبيت وهو مضطجع ببردله حضري وعن ابن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه اعتمر وايم جعرانة فرأوا بالبيت وجعلوا
أرديتهم تحت آباطهم ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى رواه أحمد وأبو داود حديث
يعلى بن أمية صححه الترمذي كاذ كره المصنف وسكت عنه أبو داود والترمذي وحديث
ابن عباس أخرجه نحوه الطبراني وسكت عنه أيضا أبو داود والترمذي والمصنف في
التفصيل ورجال رجال الصحيح وقد صحح حديث الاضطجاع للنووي في شرح مسلم قوله
مضطجعا هو افتعال من الضجع بالسكان البناء الموحدة وهو العصد وهو ان يدخل ازاره
تحت ابطه الايمن ويرد طرفه على منكبيه الايسر ويكون منكبيه الايمن مكشوفاً كذا
في شرح مسلم للنووي وشرح الخازن للعناظ وهذه الهيئة هي المذكورة في حديث
ابن عباس المذكور والحكمة في فعله انه يعين على اسراع المشي وقد ذهب الى استحبابه
الجهور سوى مالك قاله ابن المنذر قال أصحاب الشافعي وانما يستحب الاضطجاع
في طواف يسر فيه الرمل قوله بغيره حضري لفظ أبي داود يبرده أخضر قوله تحت
آباطهم قال ابن رسلان المراد ان يجعله تحت عاتقه الايمن قوله ثم قذفوها أي طرحوها
طرفها قوله على عواتقهم العاتق المكعب (وعن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله

أول ضربة فله كذا وكذا حصة
ومن قتلها في الضربة الثمانية فله
كذا وكذا حصة سنة دون الأولى
وفي الطبراني من حديث ابن
عباس مرفوعا اقتلوا الوزغ
ولو في جوف الكعبة لم يكن في
استاده عمر بن قيس المكي وهو
ضعيف ومن غير ترتيب أمر
الوزغ ما قيل انه يسمي في حجره
من الشتاء أربعة أشهر لا يطعم
شيئا ومن طبعه ان لا يدخل بيته
فيه رائحة الزعفران (عن ابن
عباس رضى الله عنهما قال قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يوم افتتح مكة سنة ثمان من
الهجرة (لا هجرة) واجبة من مكة
الى المدينة بعد الفتح لانها
صارت دار اسلام زاد في كتاب
الجهاد والهجرة من دار الحرب
الى دار الاسلام باقية الى يوم
القيامة (ولكن) لكم جهاد
في الكفار (ويست) صالحة في
التسليم قصص لان جهاد الفضائل
التي في معنى الهجرة التي كانت
مفرضة لما قرأه الفريق

عليه

الباطل فلا يكتسبوا ادهم ولا علائكة الله واطهاره قال

أبو عبد الله الاي اختلاف في أصول الفقه في مثل هذا التركيب يعني قوله لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية هل هو لنفي
الحقيقة أو لنفي صفة من صفاتها كالجواب وغيره فان كان لنفي الوجوب فهو يدل على وجوب الجهاد على الاعيان
لان المسند لك هو النبي والنبي وجوب الهجرة على الاعيان فيكون المستدرك وجوب الجهاد على الاعيان وعلى ان المنفي
في هذا التركيب الحقيقة فالمنفي ان الهجرة بعد الفتح ليست بهجرة وانما المطلوب الجهاد الطلب الاعام من كونه على الاعيان

وأولى الكفاية قال والمذهب ان الجهاد اليوم فرض كتابه الان يعني الامام طائفة فيكون عليها فرض ٢ - من انتهى قال
الطبي المعنى ان الهجرة من الاوطان اما هجرة الى المدينة للفرار من الكفار ونصرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واما الى
الجهاد في سبيل الله واما الى غير ذلك من تحصيل الفضائل كتاب العلم فان طاعت الاولى وبقت الاخرين فاعتقدهما
ولا اتقاها وافتنهما (واذا استقرتم فأنهروا) أي اذا دعاكم الامام الى الخروج الى الغزو فخرجوا اليه ﴿عن ابن بجمينة﴾
عبد الله بن مالك وبجمينة أمه وهي بنت الارت (رضي الله عنه قال ٢٦١) احتجهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عليه وآله وسلم وأصحابه فقال المشركون انه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حتى يثرب
فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرموا الاشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين
الركنتين ولم يمتعه ان يامرهم أن يرموا الاشواط كلها الا لبقاء عليهم ثم وقف عليه
وعن ابن عباس قال رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة وفي عمره كلها وأبو
بكر وعمر والخلفاء واهل بيته وعن عمر قال فيما الرملان الآن والكشف عن المذالك
وقد أطي الله الاسلام ونفي الكفر وأهله ومع ذلك لاندع شياً كانفعه على عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه * وعن ابن عباس ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم يرم في السبع الذي أقاض فيه رماه أبو داود وابن ماجه حديث
ابن عباس الثاني أخرجه أحمد من طريق أبي معاوية عن ابن جريج عن عطاء عنه وذكره
في التلخيص وسكت عنه وأثر عمر أخرجه أيضاً البزار والحاكم والبيهقي وأمله في الجزاء
بلفظ ما نالوا لرمل انما كثر أينا المشركين وقد أهلكهم الله تعالى قال شئ منصفه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تلعب أن تتركوه عزاء البيهقي اليه ومراة فصله
وحديث ابن عباس الثالث أخرجه أيضاً النسائي والحاكم قوله يقدم بفتح الدال وما
بضم الدال فمعناه يقدم قوله وهنتهم تخفيف الهاء وقد بسطه عمل رباعياً قال القراء
يقال وهذه الله وأوهنه ومعنى وهنتهم أضعفتهم قوله حتى يثرب هو اسم المدينة في
الجاهلية وسقط في الاسلام المدينة بطيبة وطابة قوله الاشواط بفتح الهاء وسكون
الهمزة جمع شوط وهو الجرى مرة الى الغاية والمراد به هنا الطوف حول الكعبة وهذا
دليل على جواز تسمية الطواف شوطاً وقال مجاهد الشعبي انه يكره تسميته شوطاً
والحديث يرد عليهما قوله الا لبقاء بكسر الهمزة وبالواو حذو القاف والرفق والشفقة
وهو بالرفع على انه فاعل لم يمتعه ويجوز النصب وفي الحديث جواز اظهار القوة بالعدة
والسلاح ونحو ذلك لا لكفار اربابهم ولا بعد ذلك من الرما المذموم وفيه جواز
المعريض بالفعل كما تجوز بالقول قال في الفتح وربما كانت بالهـ عمل أولى قوله وفي عمره
كلها فيه دليل على مشروعية الرمل في طواف العمرة قوله فيما الرملان بابتات ألف
ما للاستفهامية وهي اغفوا والاكثر يحذفون والرملان مصدر رمل قوله والكشف

القصد بوط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التساوي اذ لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى المحرم عنه من تناول الطبيب وقطع الشعر ولا فدية في شيء من ذلك والله اعلم (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تفرج بمعونة) بنت الحارث الهالكية (وهو محرم) - مرة سنة سبع وهذا هو المشهور عنه رضي الله عنه - ومع نزوه عن عائشة وأبي هريرة لكن جاء من معونة نفسه انه كان حلالا وعن أبي رافع مثله وانه كان الرسول اليه افرج روايته علي رواية ابن عباس هذه لان روايته من كان له مدخل في الواقعة من مباشرة أو نحوها ارجح من الاجنبى وربما رجت أيضا بانها

مقدمة له على اثبات الشكاح للمدة مقدمة على زمن الاحرام والاخرى نافية لذلك والمثبت مقدم على النافي فانه في المصايح وقبل
يحمل قوله هذا وهو محرم أى داخل الحرم ويكون العقد وقع بعد انقضاء العمرة والجهود على ان شكاح الحرم وانكاحه محرم
لا ينعقد لحديث عثمان رضي الله عنه عند مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يصح نكاحه ولا انكاحه لا يصح انكاحه لعبد الحلال
في النكاح كذا قاله ابن القطن وفيه كما قاله المرزبان ونظر وحكى الدارمي كلام ابن القطن ثم قال ويحمل عندي الجواز ولا فدية
من قواه من فعل شيئا يحرم بالا حرام لزمه فدية وأجابوا عن حديث ٢٦٢

مجيئة بأنه اختلف في الواقعة
كيف كانت ولا تقوم بها الحجية
ولأنها محتمة لخصومية
فكان الحديث في النهي عن
ذلك أولى بأن يؤخذ به وقال
الكوفيون يجوز له حرم ان
يتزوج كما يجوز له أن يشترى
الجارية للوط وعقب بأنه
قياس في معاوضة السنة فلا
يغتصب وما تأوا به من حديث
عثمان بأن المراد به الوط
فقتع بالاعتصم فيه بطله
ولا ينكح بضم أوله وبقوله فيه
ولا يخطب (عن أبي أيوب
الانصاري) خالد بن زيد رضي الله
عنه انه قيل له القائل عبد الله
ابن حنين المتوفى في أول خلافة
زيد بن عبد الملك في أوائل
المائة الثانية وأول الحديث ان
ابن عباس ومسلم بن مخزومة
اختلفا بالابو فقال ابن عباس
يغسل الحرم رأسه وقال المسور
لا يغسل الحرم رأسه فارسلني
ابن عباس الى أبي أيوب الانصاري
فوجدته يغتسل بين القرنين
أى قرني البعز وهما جانباه البنا

عن المذاهب هو الاضطباع قوله أطلأ أصله وطى فأيدت الواو همزة كافي وقت وأفت
ومعناه يهدوئث قوله ومع ذلك لاندع شيئا كأنه فعله على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم زاد الامام علي في آخره ثم رمل وحاصله ان عمر كان قد هدم بترك الرسل في
الطواف لانه عرف سببه وقد انتضى فهم ان يتركه فقتله ثم رجع عن ذلك لاحتمال
أن يكون له حكمة ما طلع عليها فرأى ان لا يتابع أولى ويؤيده مشروعية الرسل على
الاطلاق ما ثبت في حديث ابن عباس انهم رملوا في حجة الوداع مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وقد نفي الله في ذلك الوقت الكفر وأهله عن مكة والرمل في حجة الوداع
ثابت أيضا في حديث جابر الطويل عند مسلم وغيره

(باب ما جاء في استلام الحجر الأسود وقبيله وما يقال حينئذ)

(عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي هذا الحجر يوم القيامة له
عينان يصيرهما ولسان ينطق به يشهد بان استلمت بحقي رواه احمد وابن ماجه والترمذي
* وعن عمر انه كان يقبل الحجر ويقول اني لاعلم انك حجر لا تضرب ولا تنفع ولولا اني رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل ما قبلت رواه الجماعة * وعن ابن عمر وسئل عن
استلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه ويثمله رواه البخاري
* وعن نافع قال رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعله له متفق عليه) حديث ابن عباس صححه ابن خزيمة وابن
حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم قوله لا تضرب ولا تنفع أخرجه الحاكم
من حديث أبي سعيد عن عمر لما قال هذا قال له علي بن أبي طالب انه يضرب ويضع وذكر
ان الله تعالى لما أخذ المواثيق على ولد آدم كتب ذلك في ريق وألفه الحجر وقد سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يأتي يوم القيامة وله لسان ذاق يشهد لمن استلمه
بالتوحيد وفي استناده أبو هريرة العبدى وهو ضعيف جدا ولكنه يشهد عنه حديث ابن
عباس المتقدم قال الطبري انما قال عمر ذلك لان الناس كانوا حديثي عهد بعبادة
الاصنام فخشى أن يظن الجهال ان استلام الحجر من باب تعظيم الاصنام كما كانت العرب
تفعل في الجاهلية فاراد ان يعلم الناس ان استلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه

الذي على رأس البئر يجعل عليه ما خشية تعلق بها البكرة وهو يستغثون فسلمت
عليه فقال من هذا فقالت أنا عبد الله بن حنين أسرفني الملك ابن عباس اسألك (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم
يعزل رأسه وهو محرم فوضع أبو أيوب يده على الثوب) الذي ستره (فطأطأ) أى خفف الثوب وأزاله عن رأسه (حتى بداي)
أى ظهره (رأسه ثم قال لئسان) (يسم) يصب عليه اصبع فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيده فاقبل بها وأجر) فيه
جواز ذلك شعر الحرم بيده اذا أمن تناثره (وقال) أبو أيوب (هكذا رأيت به صلى الله عليه وآله وسلم يفعل) فيه الجواب والبيان

بالفعل وهو أبان عن القول زاد ابن عيينة فرجعت اليه ما فاختبرتم ما فقال المورولابن عباس لا أسأريك أبداً أي لأجل ذلك
وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصحيح وكذا النسائي وابن ماجه قال في القصة وفي هذا الحديث من التواضع نظرة الصحابة
في الاحكام ورجوعهم الى النصوص وقبولهم ظهير الواحد ولو كان تابعاً وان قول بعضهم ليس بحجة على بعض قال ابن عابد
البرلو كان معه في الاقتداء في قوله صلى الله عليه وآله وسلم أحمى كالتجزم برأيه الفتوى لما احتاج ابن عباس الى اقامة
البيعة على دعواه بل كان يقول اللهم سوراً لنحيم رأيت نحيم ٢٦٣ فمما يتاقتدى من بعده ناكفاً ولكن معناه

كما قال المزني وغيره من أهل
المطراف في النقل لان جميعهم
عدول وفيه اعتراف للفاضل
بفضله وانصاف الصحابة بعضهم
بعضاً وفيه استقرار الغسل عند
الغسل والاستهانة في الطهارة
وجواز الكلام والسلام حال
الطهارة وجواز غسل الحرم
وتشريحه شعراً بالماء ودلكه
بدهاءة اذن تناثره واستدله
على ان تخليل شعر العيبة في
الوضوء باق على استحبابه خلافاً
لمن منعه كالتواضع من الشافعية
خشية انتكاف الشـعـر لان في
الحديث ثم حرك رأسه بعده
ولا فرق بين شعر الرأس واللحية
الا ان يقال ان شعر الرأس
أصاب والتحقق انه خلاف
الاولى في بعض دون بعض قاله
السبكي الكبير (عن أنس بن
مالك رضى الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
دخل عام الفتح مكة المكرمة
(وعلى رأسه المغفر) بكسر الميم
وسكون الغين المجمة وفتح الفاء

وأله وسلم لان الجبر يضرو ويقع بذاته كما كانت الجاهلية تعبد الاوثان قولاً ولولا ان
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ في نفسه استحباب تقبيل الحجر الاسود واليه
ذهب الجاهل ومن الصحابة والتابعين وسائر العلماء وحكى ابن المنذر عن عمر بن الخطاب
وابن عباس وطاوس والشافعي وأحمد انه يستحب بعد تقبيل الحجر السجود عليه بالجمعة
وبه قال الجمهور وردي عن مالك انه بدعة واعترف القاضي بماش بشذوذ مالك في ذلك
وقد أخرج الشافعي والبيهقي عن ابن عباس مرفوعاً انه كان يقبيل الحجر الاسود ويسجد
عليه ورواه الحاكم والبيهقي من حديثه مرفوعاً ورواه أبو داود والطحاوي والدارمي
وابن خزيمة وأبو بكر البزار وأبو عبيد بن الاسكن والبيهقي من حديث جعفر بن عبد الله
الحمدى وقيل المخزومي اسناداً متصل بابن عباس انه رأى عمر يقبله ويسجد عليه ثم قال
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا وهذا النظم الحاكم قال الحفاظ قال
العقيلي في حديثه هذا يعني جعفر بن عبد الله وهم واضطراب قوله يستلمه ويتقبله فيه
دليل على انه يستحب الجمع بين استلام الحجر وتقبيله والاستلام المسح باليد والتقبيل لهما
كما في حديث ابن عمر الآخر والتقبيل يكون بالقدم فقط (وعن ابن عباس قال طاف
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بغير يستلم الركن بمحجن متيقن عليه وفي
لفظ طاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بغير كذا في علي الركن أشار اليه بشئ
في يده وكبر رواء أحمد البخاري (عن أبي الطوفان عامر بن واثله قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يطوف بالبيت ويستلم الحجر بمحجن معه وقبل المحجن رواء مسلم
وأبو داود وابن ماجه (وعن عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما عاراك رجل
فدى لا تراحم على الحجر فتؤذى الضعيف ان وجدت خلوة فاستأله والافلاس فقبله وهما
وكبر رواء أحمد) حديث عن اسناده راو لم يسم قوله بمحجن بكسر الميم وسكون الميم
وفتح الميم بعده هاتون هو مصاحبة الرأس والحج الاعوجاج وبذلك صحى المحجون
والاستلام افعال من السلام بالفتح أى التحية قاله الازهرى وقيل من السلام بالكسر
أى الحجارة والمعنى انه يوحى بعصاه الى الركن حتى يصيبه تنزلاً وكبره: لعل على
استحباب التكبير حال استلام الركن قوله وقبل المحجن في رواية ابن عمر المتقدمة انه

زرد يفسح من الدر وع على قدر الرأس أو ردف البضة أو ما غطى الرأس من السلاح كالبيضة وفي المشارف وما يجعل
من فضل درع الحديد على الرأس مثل القنصورة وعند الدارقطني والحاكم في الاكل وعلمه مغفر من حديد ولا تعارض
بينه وبين رواية مسلم من حديث جابر وعلمه عمامة سوداء فانه يحتمل أن يكون المغفر فوق الـمامة السوداء وقاية لرأسه
المكرم من صدها الحديث أو هي فوق المغفر فاراد أنس يذ كرامته كونه دخل متأهباً بالعرب وأراد جابر يذ كرامته كونه
غير محرم أو كان أول دخوله على رأسه المغفر ثم أزاله وابس العمامة بهذا الشئ في كل منهما ما رآه أو قال الرأس يدل على ان

دخل غير محرم لكن قال ابن دقيق العيد يحفل ان يكون محرماً وغطى رأسه لعذر وتعقب بنصره جابر وغيره بانه لم يكن محرماً واستثنى كل في الجموع ذلك لان مذهب الشافعي ان مكة فتحت صلحاً خلافاً لا في حنيفة في قولها انها فتحت عفوة وحنيفة فلا خوف ثم اجاب بانه صلى الله عليه وآله وسلم صالح ابا شيان وكان لا بأس من غدر أهل مكة فدخلها صلحاً ماها بالقتال ان غدر وا (فلان زعمه) أي نزح صلى الله عليه وآله وسلم المغنر (جابر جل) وهو أبو برزة فضله بن عمه الاسلمي كالجزم به الفاكهاني في شرح العمدة والكرمانى قال البرماوى ٢٦٤ وكذا ذكره ابن طاهر وغيره وقيل سعيد بن حريث قال في الفتح لم أف

على اسمه الا انه يحفل أنه هو الذي باشر قتله ثم ذكر ما ذكرنا (فقال) يا رسول الله ان (ابن خطل) بفتح خاء والطاء المهملة وكان اسمه في الجاهلية عبيد العزى فلما سلم سمي عبيد الله وليس اسمه هلالاً بل هو اسم أخيه واسم خطل عبيد مناف وخطل القبل لانه أحد لحبيه كان أنتص من الآخر فظاهر انه مصر وف وهو من بني عيم ابن زهير بن غالب ومقول قول الرجل هو قوله (متعلق بأستار الكعبة) فقال صلى الله عليه وآله وسلم (اقتلوه) فقتله أبو برزة قال في الفتح وهو اصح ما ورد في تعيين قاتله به جزم البلاذرى وغيره من أهل العلم بالأخبار فحمل بقية الروايات على انهم ابتدروا قتله وكان المباشر لهم منهم أبو برزة ويحتمل ان يكون شاركة فيه سعيد بن حريث وبه جزم ابن هشام في السيرة وقيل القاتل له سعيد بن ذؤيب وقيل الزبير بن العوام قاتله الحب الطبري وكان قتله بين المقام وزعمهم حكاها الحاكم واستدل به القاضي

استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعله واسعد بن منصور من طريق عطاء قال رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابراً اذا استلموا الحجر قبلوا أيديهم قبل ابن عباس قال وابن عباس أحسبه قال كثيرا قال في الفتح وهذا قال الجمهور ان السنة ان يستلم الركن ويقبل يده فان لم يستطع ان يستلم يده استلمه بشئ في يده وقبل ذلك الشئ فان لم يستطع أشار اليه واكتفى بذلك وعن مالك في رواية لا يقبل يده وبه قال القاسم بن محمد بن أبي بكر وفي رواية عند المالكية يضع يده على فخذه من غير تقبيل وقد استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الحجر وكذلك تقبيل الحمين جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره وقد نقل عن الامام أحمد انه سئل عن تقبيل منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقبيل قبره فلم يره بأساً واستبعد بعض أصحابه صحة ذلك ونقل عن أبي الصيف اليماني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف واجراء الحديث وقبول الصالحين كذا في الفتح قوله قاله ياعمر انك رجل قوى الخ فيه دليل على أنه لا يجوز لمن كان له فضل قودان يضائق الناس اذا اجتمعوا على الحجر لما يتسبب عن ذلك من أذية الضعفاء والاضرارهم ولكنه يستلمه خالياً ان تمكن والاكتفى بالإشارة والتهيل والتكبير مستقبلاً له وقد روى الفاكهاني من طرق عن ابن عباس كراهة المزاحمة وقال لا يؤذى ولا يؤذي

• (باب استلام الركن اليماني مع الركن الاسود دون الآخر بن) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان مسح الركن اليماني والركن الاسود يحط الخطايا حطاً رواه أحمد والنسائي • وعن ابن عمر قال لم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يس من الاركان الا اليمانيين رواه الجماعة الا الترمذي لكن له معناه من رواية ابن عباس • وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أن يستلم الحجر والركن اليماني في كل طوافه رواه أحمد وأبو داود • وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن اليماني ويضع خدته عليه رواه الدارقطني • وعن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا استلم الركن اليماني قبله رواه

عباس في الشافعية وغيره من المالكية على قتل من أذى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو تنقصه ولا تقبل له توبة البخاري لان ابن خطل كان يقول الشعر يهجو به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما جابر بن عبد الله ولادته في ذلك أصل لانه انما قبل ولم يستلم للكفر والزاد فنه بالاذى مع ما اجتمع فيه من موجبات القتل ولانه اتخذ الاذى ديدناً فلم يقصم ان سب قتله الذم فلا يقاس عليه من فرط منه قرطه وقتلها بقرمه واناب ورجع الى الاسلام فالغفر وقواضع وفي كتاب المواهب اللدنية بالمخ الحمدية من يد بحث لذلك وانما أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتل ابن خطل لانه كان مسلماً فبعثه مصداقاً وبعث معه رجلاً

من الا انه اذ كان معه مولى يخدمه وكان مسلما انزل منزلا فامر المولى أن يذبح تيسا ويصنع له طعاما فنام فاستيقظ ولم يصنع له شيئا
فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركا وكانت له قديمان تغنيان جميع ما يروى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان من أهله يوم الفتح قال
الخطابي قتل به بجناحه في الاسلام وقال ابن عبد البر وقد امكن دم المسلم الذي قتله ثم ارتد قال في الفتح جمع الواقدي عن شيوخه
اسماء من لم يؤمن يوم الفتح وأمر بقتله عشرة قاتلهم ستة رجال وأربع نساء منهم ابن خطل وعبد الله بن سعد وقتل ابن خطل
واستبدل بقصته على جوارز أقالمة الحدود والقصاص في حرم مكة وقال أبو حنيفة لا يجوز وتناول الحديث بأنه كان في الساعة
التي أبيضت له وأجيب بأنه إنما أبيضت له ساعة الدخول حتى استولى عليها وقتل ٢٦٥ ابن خطل بعد ذلك وتعب بان الساعة

المذكورة ما بين أول النهار
ودخول وقت العصر وقتله كان
قبل ذلك قطعا لانه قتل في
الحديث بأنه كان عند نزعه
المغفر وذلك عند استناره بكرة
وحديث فلا يستقيم الجواب
المذكور وقال ابن خزيمة قد
أباح الله القتال والقتل معا
في تلك الساعة واستدل به على
جواز قتل الذي اذا سب الرسول
وفيه نظر كما قال ابن عبد البر لان
ابن خطل كان حرييا ولم يدخله
صلى الله عليه وآله وسلم في أمته
لاهل مكة بل استنابا مع من
استثنى وخروج أمره وقتله مع
أمانه لغيره مخرجا واحدا فلا
دلالة فيه لما ذكرنا انتهى واستدل
به على جواز قتل الاسير صبر الان
القدرة على ابن خطل صبرته
كلاسير في يد الامام وهو بخير فيه
بين القتل وغيره واستدل به على
جواز قتله بالاسير من غير أن
يعرض عليه الاسلام ترجيح ذلك
أبو داود وفيه مشروعية ليس
المغفر وغيره من آلات السلاح
حال الخوف من العدو وقواته

البخاري في تاريخه) حديث ابن عمر الاول في اسناده عطاء بن السائب وهو ثقة وعلمته
الخطا وحديثه الثالث في اسناده عبد العزيز بن ابي رواد وفيه مقال قال يحيى بن سالم
الطائفي كان يرى الاربا قال يحيى الطعان هو شقة لا يترك لأرى أخنأفمه وقال ابن
البارك كان يتكلم ودموعه تسيل ووثقه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن عدى في أحاديثه
ما لا يتابع عليه وحديث ابن عباس الذي فيه انه كان على الله عليه وآله وسلم يقبل الركن
الميم في موضع خده عليه رواء أبو يعلى وفي اسناده عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف
قوله الا ليمانيين يتخيف الساعى المشرك ولان الالف عوض عن يا اليمانية لوجودت
كان جعابا بن العوض والمعوذ وجوز سيبويه وإنما اقتصر صلى الله عليه وآله وسلم
على اسلام اليمانيين لما ثبت في الصحاحين من قول ابن عمر انه ما على قواعد ابراهيم دون
الشاميين ولهذا كان ابن الزبير بعد عمارته للكمية على قواعد ابراهيم يستلم الاركان
كأما كما يرى ذلك عنه الا في رضى في كتاب مكة فعلى هذا يكون للركن الاول من الاركان
الاربعة فضيلتان كونه اعجز الاسود وكونه على قواعد ابراهيم والثاني الثانية فقط
وليس للاخرين أي في الشاميين شيء منهم ما في ذلك يقبل الاول ويستلم الثاني فقط
ولا يقبل الاخران ولا يستلمان على رأى الجمهور وروى ابن المنذر وغيره اسلام الاركان
جميعا عن جابر وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غزله من التابعين وقد
أخرج البخاري ومسلم ان عبيد بن جريح قال لابن عمر رأيتك تصنع أربعا لم أر أحدا من
أصحابك يصنعها فذكرهم وأرأيتك لا تسلم من الاركان الا اليمانيين وفيه دليل على أن
الذين رآهم عبيد كانوا لا يقتصر من في الاسلام على الركنين اليمانيين قولوا يضع خده
عليه فمعه مشروعية وضع الخد على الركن اليماني وتقبيله وقد ذهب الى استحباب
تقبيل الركن اليماني بعض أهل العلم كما قال صاحب الفتح ثم كما ينادى كرم المصنف من
حديث ابن عباس هذا البخاري في التاريخ والدارقطني ولكن الثابت في الصحاحين
وغيرهما من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يستلمه فقط ثم
ليس في اقتصار ابن عمر على التسليم ما يثنى في التقبيل فان مع ما روى عن ابن عباس
نعين العمل به

٢٤ نيل ج
من الغيبة المحرمة ولا التسمية وحديث الباب أخرجه البخاري أيضا في الباب والجواهر والمغازي ومسلم في المناسك وأبو
داود والترمذي وابن ماجه في الجواهر والسنن في الحج وليس من افراد مالك كما زعم ابن الصلاح وغيره وقد تعقب الزين
العراقي ذلك بأنه ورد من طرق متعددة ثم ذكرها عن ابن عباس رضى الله عنهم ما أن امرأتين جهنمتان هي امرأتان ستمتان
ابن سلمة الجهني كافي السنن ولا حسنة بن عبد الله وهو أصح وفي الطبقات انها اعمته فانه الحياظ في المقدمة وقال في الفتح ان

قالوا لا يفسر به المهر في حديث الباب لان فيه ان المرأة سالت بنفسها او في النكاح ان زوجها اسألها او يمكن الجمع بان
نسبة السؤال اليها انجازة وانما الذي تولى لها السؤال زوجها لكن في حرف الغين لابن منده من العصايات ان غائمة بالغين
المجمعة وبعد الاف مثمنة وقيل ثون وقيل الهامئة ثمانية تحتية سالت عن نذرهما وابتصر ابن طاهر في المهر سالت باه امه الجاهلية
الذكورية وفي حديث الباب لكن قال الذهبي أرسله عطاء ولا يثبت (جاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول
الله ان امي) لم تسم (نذرت ان تنج ٢٦٦ فلم تنج حتى ماتت أفأفاجعها) أي أبيض حتى أن أكون نائبة عنها أفأفاجع
عنها (قال) صلى الله عليه وآله

• (باب الطائف يجعل البيت عن يساره ويجز في طوافه عن الجبر) •

(عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى
على عينيه فرمل ثلاثا ومشى أربعار واهم ولم والناس في وعن عائشة قالت سالت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عن الحجر أمن البيت هو قال نعم قلت فما لهم لا يدخلوه في البيت
قال ان قومك قصرتم بهم النفقة قالت فاشان بابه مرتبة قال نعم ذلك قومك
لا يدخلوا من شأوا وبعينه وامن شأوا ولولا ان قومك حديث عهد بالجاهلية خاف ان
تذكر قلوبهم ان أدخل الحجر في البيت وأن الصواب به بالارض متفق عليه وفي رواية قالت
كنت أحب أن أدخل البيت أصلي فيه فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي
فأدخلني الحجر فقال لي صلى الله عليه وآله وسلم في الحجر اذا أردت دخول البيت فامسها وقطعة من البيت
واكن قومك استنصر واحد ينوا الكعبة فخر جوه من البيت رواه الخمسة الا ابن
ماجه وصححه الترمذي وفيه اثبات التعليل في الكعبة قوله في الحجر فاستلمه الخ فيه
دليل على انه يستحب ان يكون ابتداء الطواف من الحجر الاسود بداهة سلامه وحكي في
البحر عن الشافعي والامام يحيى ان ابتداء الطواف من الحجر الاسود فرض قوله ثم مشى
على عينيه استدل به على مشروعية شئ الطائف بعد اسلام الحجر على عينيه جاعلا للبيت
عن يساره وقد ذهب الى هذه الكيفية بشرط صحة الطواف الاكثر قالوا لم يعكس
لم يجز قال في الجرح والاختلاف الا عن محمد بن داود الاصفهاني وأبو بكر عليه وهما
بشمه اتهم ولا يفتك ان الحكم على بعض أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم في الحج
بالجواب لان ايمان الجمل واجب وعلى بعضه ابعاده فتعكم محض ان قد دلت على
افرق بين قوليه أمن البيت هو قال نعم هذا ظاهر بان الحجر كاهن البيت ويدل على ذلك
ايضا قوله في الرواية الثمانية فامسها وقطعة من البيت وبذلك كان يستقي ابن عباس
فأخرج عبد الرزاق عنه انه قال لو وليت من البيت ما ولي ابن الزبير لا دخلت الحجر كاهن
البيت ولكن ما ورث من الروايات القاضية بانه كاهن البيت مقيد برأيا صحيحة
منها عنه لم من حديث عائشة بلانظ حتى أزيد فيه من الحجر وله من وجه آخر عنها

عنها (قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (انم يحي عنها) وفيه دليل
على أن من مات وفي ذمته حق
الله تعالى من حج أو كذارة أو نذر
فانه يجب قضاءه (أرأيت) أي
أخبرني (لو كان على أمك دين)
لتخلق (أكنت قاضية) ذلك
ادين عنها (أفوض الله) أي حق
الله (فألقه أحق بالوفاء) من غيره
وهذا الخطاب دخل فيه الرجل
والنساء فلا رجل أن يجمع عن
المرأة ولها أن تنج عنه واستدل
به على صحة نذر الحج عن الحج
فاذا حج اجزا عن حجة الاسلام
عنه الجاهل وروى عليه الحج عن
النذر وقبل يجزى عن النذر ثم
يجز حجة الاسلام وقيل يجزى
عنه ما وفيه مشروعية القياس
وضرب المثل ليكون أوضح
وأوقع في نفس السامع وأقرب
الى سرعة فهمه وفيه تشبيه
ما اخذت فيه واشكل عما اتفق
عليه وفيه انه يستحب للمفتي
التنبه على وجه الدليل اذا ترتب
على ذلك مصلحة وهو أطيب
لنفس المستفتي وأدعى لادعائه

وفيه أن وفاء الدين المالى عن الميت كان معلوما عنهم مقروا ولهذا حسن الالتفات به وفيه اجزاء مرفوعا

الحج عن الميت وفيه اختلاف فعن ابن عمر باسناد صحيح لا يجمع أحد عن أحد ونحوه عن مالك والشافعي وعن مالك أيضا ان
أوصى بذلك فليج معناه والا فلا وأخرجه البخاري أيضا في الاعتصام وانما نذر الشافعي في الحج (عن السائب بن يزيد)
الكندري ويقال الاسدي وهو جده محمد بن يوسف لاهم (رضي الله عنه قال حج بي معي بالعمرة ولعن حاتم حجت بي اى وعند
الفكا كهي حج بي اى جميع باه حج معهما (مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأما ابن سبع سنين استدل به البخاري على

مدر وعينه حج الصديق قال ابن بطال اجمع اثمة الذنوى على سقوط الترض عن الصبي حتى يبلغ ان ائمة اذا حج به كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح احرامه ولا يزمه شيء يفعل شيء من محظورات الاحرام وانما يجب به على جهة التدريب وهذا نقله النووي وسبقه اليه الخطابي وهذا فيه نظر اذ لا علم أحد من ائمة ذهب إلى حقيقة قصص على ذلك بل قال السرخسي فمما نقله عنه الزبائى في شرح الكنز لأحرار الصبي نفسه وهو يعقل أو أحرار عنه أبوه صار محرما وقال في الكنز لأحرار الصبي أو العبد فبلغ أو عتق فضى لم يجوز عن فرضه لأن احرامه ٢٦٧

للقرض وفي عدة المقتى حسنات للصبي له ولأبويه لغير تعليم والارشاد انتهى ولكن هذا التفصيل يحتاج الى صحة الدليل وثبوته وشذ بعضهم فقال اذا حج الصبي جزءا من ذلك عن حجة الاسلام ظاهر قوله نعم في جواب ألهذا حج وقال الطحاوى لا حجة فيه لذلك بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له لأن ابن عباس راوى الحديث قال إنما غلام حج به أهله ثم بلغ عليه حجة أخرى ثم ساقه ياء خاد صبيح (عن ابن عباس رضى الله عنه) ما قال لما رجع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم من حجة) الى المدينة المنورة قال لأم سنان الانصارية ما منعك من الحج) ما (فالت) يا رسول الله (أبو فلان) اى أبو سنان (تعتى زوجها كاره فاضحان حج على أحدهما) (و) الناضح (الانحرف) فى أرضا (انما قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فان عرفت فى رمضان تقضى حجة معي) يعنى فى الثواب وليس المراد أن العمرة تقضى به انصر

مرفوعا بالفظ فان بد القوم كان يذوه بعدى لاهلى لا ريك مائر كوامنه فارها قريسا من سبعة أذرع وله أيضا منها مرفوعا بالفظ وزدت فيها من الخرج سبعة أذرع وفي رواية البخارى عن عروة أن ذلك قد ارسته أذرع وأسدان بن عبيدة في جامعهم ابن الزبير زاد ستة أذرع وله أيضا عنه انه زاد ستة أذرع ونحوه اذ كره الشافعى في عدم من لقنهم من أهل العلم من قريش كما أخرجه البيهقى في المعرفة عنه وقد اجتمع من الروايات ما يدل على ان الزيادة فوق ستة أذرع ودون سبعة وأما ما رواه مسلم عن عطاء عن عائشة مرفوعا بالفظ اكتت أدخل فيها من الخرج ستة أذرع فقال فى الفتح هى شاذة والروايات السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ قال الحفاظ ثم ظهر لى رواية عطاء وجسه وهو انه اراد بها ما عدا الفرجة التى بين الركن والخرجة مجتمع مع الروايات الاخرى فان الذى عدا الفرجة أربعة أذرع وشئ ولهذا وقع عندنا كفى من حديث أى عمرو بن عبد بن الحمران النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال لعائشة فى هذه القصة ولأدخلت فيها من الخرج أربعة أذرع فيعمل هذا على الغاء الكسر ورواية عطاء على جمعه وتحصيل الجمع بين الروايات كما به ذلك قوله ان قولك أى قريشا قوله قصرت بهم النفقة بقصد يد الصادق النفقة الطبيعية التى أخرجوها لذلك كاجرهم الارزق وغيره ونحوه ما ذكره ابن السكيت فى السيرة عن أبى وهب الخزيمى انه قال لقريش لا تدخلوا فيه من كسبكم الا طيبا ولا تدخلوا فيه مهربى ولا يبيع ربوا ولا ظلمة أحد من الناس قوله لا تدخلوا من شأوا زاد مسلم فكان الرجل اذا اراد أن يدخلها يدعونه ليرقى حتى اذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط قوله حديث عهد فى لفظ للبخارى حديث عهدهم يتدوين حديث قوله بالجاهلية فى رواية للبخارى بجاهلية وفى أخرى له بكثرة ولابى عوانة بشرطه قوله فأخاف ان تشكروا قلوبهم فى رواية للبخارى تنفروا وتقل ابن بطال عن بعض علمائهم ان المدبرة التى خشعها صلى الله عليه وآله وسلم ان ينسبوه الى الفقر ونسبهم وجواب لولا محذوف وقدر وادمس بالفظ فأخاف ان تشكروا قلوبهم انظرت ان أدخل الخرج ورواه الاسماعيلى بالفظ انظرت فأدخلت وفيه دليل على انه يجوز له العالم ترك التعريف ببعض أمور الشريرة اذا خشي نفرة قلوب العامة عن ذلك

• (باب الطهارة والستره لاطواف) •

الجمع وان كان ظاهره يشعر بذلك بل هو من باب المبالغة والحق النافى بالاكمل لا تغيب نفسه وفيه دلالة على أن النساء يحجبن والترجمة فى حج النساء أى هل بشرطه قد زادت على حج الرجال ولا (عن أبى سعيد) الخدرى (رضى الله عنه) وقد غفر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبقى عشرة غزاة قال أربع) من الحكمة (معهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفى رواية اخذتهم (فأجبتى وأنتقى) بصيغة جمع المؤنث قال فى القاموس الا نى محركة الفرج والبرور أولها (اذ لا تانرا امرأه) وهذا اللفظ عام يشمل الشابة والمجوزة لكن خص أبو الوليد الباجى المنع لغير المجوزة التى لا ينشئ على ما هو

فتسافر كيف شئت في كل الاسفار بلا زوج ولا محرم وقد ثبت بان المرأة مظنة الطمع في ما ومظنة الشهوة ولو كانت كبيرة فزود قالوا لكل ساقطة لاقطة واجيب بانه ما نال الاقطة اهـ هذه الساقطة ولو وجد خرجت عن فرض المسئلة لانهم ان يكون حينئذ مشتتة في الجلبة وليس الكلام فيها انما الكلام في ان لا تستهي أصلاً ورأساً ولا تسلم ان من هي في هذه المثابة مظنة الطمع والميل اليها بوجه قال ابن دقيق العيد والذي قاله الباجي يخصه بص العموم بالنظر الى المعنى وقد اختار الشافعي ان المرأة تسافر في الامن ولا يحتاج لاحد بل تسير

٢٦٨

(في حديث أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يطوف بالبيت عريان وعن عائشة ان أول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت متفق عليهم) وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحائض تقضي المناسك كلها الا الطواف ورواه احمد وهو دليل على جواز الدخول مع الحدث وعن عائشة انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كرا الالمج حتى جئنا مدبر فطمست فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أبكي فقال مالأت اعلاي نفست فقالت نعم قال هذا شيء كتبه الله عز وجل على بنات آدم افعل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تطهرى متفق عليه وباسلم في رواية فانضى ما يقضى الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تغتسل) حديث عائشة الثاني أخرجه بالافطام المذكور ابن أبي شيبة باسناد صحيح من حديث ابن عمر وأخرج نحوه الطبراني عنه باسناد فيه مترول وقد تقدم نحوه من حديث ابن عباس في باب ما يصنع من أراد الاحرام قوله لا يطوف بالبيت عريان فيه دليل على انه يجب سفر العورة في حال الطواف وقد اختلف هل يستتر بشرط لصحة الطواف أو لا نذهب للجهوري انه شرط وذهب الخنفي والهادوية الى انه ليس بشرط فمن طاف عريانا عند الحنفية أعاد ما دام بمكة فان خرج لزومه دم وذكر ابن ابي عمير في سبب طواف الجاهلية كذلك أن قريشا ابتدعت قبل القبيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحدهم يقدم عليهم من غيرهم أو لا يطوف الا في ثياب أحدهم فان لم يجد طاف عريانا فان خاف فطاف بثيابه ألقاها اذا فرغ ثم لم ينفعها ثيابها الاسلام لم يدم ذلك قوله توضأ ثم طاف لما كان هذا الفعل باننا اقوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم صلح لئلا تدل بالعلو الجوب والخلاف في كون الطهارة شرطا وغير بشرط كالخلاف في الستر قوله تقضي المناسك كلها اي تفعل المناسك كلها وفيه دليل على ان الحائض تسمى وبؤيد بقوله في حديث عائشة المذكور في الباب افعل ما يفعل الحاج الخ ولكنه قد زاد ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر الذي أشرنا اليه بعد قوله الا الطواف ما نقله وبين الصفا والمروة وكذلك زاد هذه الزيادة الطبراني من حديثه وقد قال الحافظ ان اسناد ابن أبي شيبة صحيح وقد ذهب الجهوري الى أن

اتتهى وهذا الذي قاله من جواز سفرها وحدها نقله البكر ابيدعي ولكن المشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو الامة والثقات ولا يشترط أن يخرج معهم من محرم أو زوج لاحد ان لا تقطاع الاطعام باجماعهم ولها ان يخرج مع الواحد لفرض الطمخ على الصحيح في شرمي المذهب ومسلم ولو سافرت نحو زيارة أو تجارة لم يجز زعم الشافعية لانه سفر غير واجب قال في الجمع وع والخنفي المشكل يشترط في حقه من المحرم ما يشترط في المرأة ولم يشترطوا في الزوج والمحرم كونهم منافقين وهو في الزوج واضح وأما في المحرم فسيده على المهمات أن الوازع الطامعي أقوى من الشرعي والكره عدها الامين صرح به المرعشي وابن أبي العيص والمهرم أيضا عام في مثل محرم النسب كابنها وابنها واخيها ومحرم الرضاع ومحرم المصاهرة كالزوجة وابن زوجها واستثنى بعضهم وهو متفقون على ما لا ينزل

فقال بكره سفرها معه لغلبة الفساد في الناس بعد العصر الاول ولان كثير من الناس لا ينزل زوجة الاب الطهارة في النفرة عنها منزلة محرم النسب والمرأة فتمت الا فيما جعل الله النفوس عليهم من النفرة عن محارم النسب (مسيرة يومين) وفي حديث ابن عمر التيمم بثلاثة أيام وفي حديث أبي هريرة يوم وباله وفي حديث عائشة أطاقي السفر وقد أخذنا كثر العلماء بالطلاق لاختلاف التقديرات قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفرا قالوا نعمتية عنه الاب المحرم وانما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يبعد في فهمه وقال ابن دقيق العيد وقد جعل الامة الاختلاف على حسب اختلاف السائلين

والمواطن وأنه متعاقب أنزل ما يقع عليه اسم السفر وعلى هذا يناول السفر الطويل والقصير ولا يتوقف امتناع سفر المرأة على مسافة القصر خذ لا فالعنفقة وحجتهم أن المنع المقدد بالثلاث متحقق وماعداه مشكوك فيه فيؤخذ بالتسعين وتغيب بان الرواية المطلقة شاملة الكل سفر فينبغي الأخذ به أو طرح ماعداه فانه مشكوك فيه ومن قواعده الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص وتزول على المطلق على المقيّد وقد سئلوا عن ذلك هنا وقال صاحب العمدة في شرح العمدة وليس هذا من المطلق والمقيّد الذي وردت فيه قيود متعددة وانما هو من العام لأنه ذكر في ٢٦٩ سابق النبي فيكون من العام الذي

ذكرت بعض أفرادها للاختصاص بذلك على الرابع في الاحول (ليس معهما زوجهما أو زوجهم) وزاد في رواية مجتزئة قال ابن دقيق العمدة الحديث عام فان عني بالكرامة التحريم فهو متخالف لظاهر الحديث وان عني كراهة التزوي به فهو أقرب واختلافوا هل المحرم وما ذكره بشرط في وجوب الحج عليها أو بشرط في التمكن فلا ينسج الوجوب والاستقرار في الذمة والذين ذهبوا الى الاول استدلوا بهذا الحديث فان سفرها الحج من جله الاستفاد الداخلة تحت الحديث فتقتنع الامع المحرم والذين قالوا بالثاني جوزوا سفرها مع رفقة مؤمنين الى الحج رجالاً أو نساء وهو مذهب الشافعية كما هو والمالكية والاول مذهب الحنفية والحنابلة قال الشيخ في الدين وهذه المسئلة تتعلق بالمتين اذا عارضوا وكان كل منهما عاملاً من وجهه خاصاً من وجهه فان قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع

الطهارة فغير واجبة ولا بشرط في السعي ولم يحكم ابن المنذر القول بالوجوب الا عن الحسن البصري قال في الفتح وقد حكى الجدي بن تيمية من الخنا بة يعني المصنف رواية عندهم مثله قوله نفست بفتح الون وكسر الفاء الحضي وبضم النون وفتحها الولادة والطمث الحضي أيضاً قوله حتى تطهري بفتح التاء والطاء المهله وتشد الهمزة أيضاً وهو على حذف أحد التامين واصلة تطهري والمراد بالطهارة الغسل كما وقع في رواية مسلم المذكرة في الباب والحديث ظاهر في نهى الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل والنهي يقتضي الفساد المراءى في الاطلاق فيكون طواف الحائض باطلا وهو قول الجمهور وذهب جمع من الكوفيين الى ان الطهارة غير بشرط وروى عن عطاء اذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعداً ما حاضت أجزأها

• (باب ذكر الله في الطواف) •

(عن عبد الله بن السائب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول بين الركن البعاني والمجرورين اثنا عشر حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار رواه أحمد وأبو داود وقال بين الركنين وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وكل به يسقى الركن البعاني سبعون ملكاً في قال اللهم اني أسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة رواه أحمد والشافعية في الاخرة حسنة وقنا عذاب النار قالوا آهين وعن أبي هريرة الله سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم الا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله بحجت عنه عشر سيئات وكتب له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات رواه ابن ماجه • وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما جعل الطواف بالبيت وبالصفا والمروة ورمي الجمار لأقامه ذكر الله تعالى رواه أحمد وأبو داود والترمذي

وصحبه ولفظه انما جعل رمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة لأقامه ذكر الله تعالى) حديث عبد الله بن السائب أخرجه أيضاً النسائي وصححه ابن حبان والحاكم وحديث أبي هريرة الاول في اسناده صحيح بن عياش وفيه مقل وفي اسناده أيضاً هشام بن عمار

البيهقي لا يدخل تحته الرجال والنساء فتقتضي ذلك انه اذا وجدت الاستطاعة المتفق عليها يجب عليها الحج وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرأة ان الحديث خاص بالنساء عام في الاسفار فيدخل فيه الحج فمن أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ومن ادخله فيه خص الآية بهوم الحديث فاذا قبل به واخرج عنه لفظ الحج لقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع قال الخليل بل يعمل بقوله تعالى والله على الناس حج البيت فتدخل المرأة فيه ويخرج سفر الحج عن النبي فيقوم في كل واحد من المذهبين عموم مذهبه وخصه وبجواز الى الترجيع من خارج قال في كره بعض الظاهرية انه يذهب الى دليل من خارج وهو

قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تمنعوا إمام الله مساجده ولا تبعه ذلك فإنه عام في المساجد فيمكن أن يخرج عنه المسجد الذي يحتاج إلى السفر في الخروج إليه بحديث النبي انتهى وقال المراد أي من الحائض المهرم من شرائط الوجوب كالاغتصاف وغيره وأما غيره أكثر الأصحاب ونقله الجماعة عن الإمام أحمد وهو ظاهر كلام الخرق وقدمه في الحرور والفروع والحاويين والراعيين وجرم به في المنهاج والأفادات قال ابن منبج في شرحه هذا المذهب وهو من المقدرات وعنه أن الحرم من شرائط لزوم الحج وجرم به في الوجيز وأما قوله

٢٧٠

وهو ثقة نفعي بأخرة والحديث قد ذكره الحافظ في التلخيص وحديثه الثاني ساقه ابن ماجه هو وحديثه الاول المذكور هنا باسناد واحد وفيه إسماعيل بن عياش وشام ابن عمار وقد ذكره في التلخيص أيضا وقال اسناده ضعيف وحديث عائشة سكنت عنه أبو طهروذ كرا المنذرى أن الترمذى قال أنه حديث حسن صحيح وفي الباب عن ابن عباس عن عبد الله بن ماجه والحاكم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو بهذا الدعاء بين الركبتين اللهم تقهني عمار زقني وبارك لي فيه وأخاف على كل غائبة لي بخبره وعن أبي هريرة عند البراء غير ما ذكره المصنف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اللهم اني أعوذ بك من الشلا والشرك والنفاق والشتاق وسوء الأخلاق وعن عبد الله بن السائب حديث آخر عند ابن عساكر من طريق ابن ناجية بسنده ضعيف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ابتداء طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إيمانك وتصديقك كتابك ووفاءك عهدك واتباعا لسنة نبيك محمد فقال لما نظر لأجد هكذا وقد ذكره صاحب المذهب من حديث جابر وقديس له المنذرى والزوري ورواه الشافعي عن ابن أبي شيبة قال أخبرني أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله كيف تقول إذا استلمنا قال قلوا بسم الله والله أكبر إيماننا بالله وتصديقنا بما جاء به محمد قال في التلخيص وهو في الامع من حديث ابن عمر وفي الباب أيضا عن ابن عمر من حديثه كان إذا استلم الحجر قال بسم الله والله أكبر وسننه صحيح وروى العقيلي أيضا من حديثه كان إذا أراد أن يستلم بقول اللهم إيماننا بك وتصديقنا بكتابك واتباعا لسنة نبيك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يستلمه ورواه الواقدي في المعزى مرفوعا وعن علي بن عبد الله بن أبي طالب عن طريق الحرث الأعور أنه كان إذا مر بالحجر الأسود فرأى عليه زحاما استقبله وكبر ثم قال اللهم إيماننا بك وتصديقنا بكتابك واتباعا لسنة نبيك وعن عمر بن عبد الله وقد تقدم في باب ماجاء في استلام الحجر وحديث الباب يدل على مشروعية الدعاء بما اشتملت عليه في الطواف وقد حكى في البحر عن الأكرانه لادم على من ترك مسنونا وعن الحسن البصري والثوري وابن الماجشون أنه يلزم

(باب الطواف را بكا عذر)

عن أم سلمة أنها قدمت وهي مريضة فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل

(و) الثانية من الأربعة (لا صوم يومين) عيد الفطر والاضحى (و) الثالثة (لا صلاة بعد صلاتين بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس) (و) الرابعة (لا تشاء الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام - مكة - (ومسجدى) بطيبة (ومسجد الأقصى) إلا بعد عن المسجد الحرام في المسافة وعن الأقدار وهو حديث المتقدمين عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى شيئا قيل هو أبو إسرائيل فقله معطاي عن الخطيب وتبعه ابن الملقن لكن قال في الفتح أنه ليس في كتاب الخطيب وقيل أنه معه قيس وقيل قيس بن حماد) مبنيا للمنفرد من المهادة وهو أن يمشي معتمدا على غيره وللترمذي يتهادى (بين يديه) قال في الفتح لم أفهم على اسم هذا الشيخ واسم أبيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما بال هذا) أي يمشي هكذا (قالوا) ولمسلم من حديث أبي هريرة قال إنا يا رسول الله نذرنا نمشي إلى الكعبة (قال أن الله عز وجل) (عن)

طوفي تعذيب هذا نفسه لغنى وأمره أن يركب) أي أمره بالركوب ولم يأمره بالوفاء بالذوا ما لان الحجر را بكا أنضل من الحج ما شيا فسد نذر المشي بقية معنى التزام ترك الأفضل فلا يجب الوفاء به أول كونه بمنزلة الوفاء بنذر وهذا هو الاظهر قاله في الفتح (عن) هبة بن عاصم الجهني (رضي الله عنه) قال نذرت أختي هي أم حبان بنت عاصم الانصاري كما قاله المنذرى والمقطب القسطلاني والحاوي في كتبه أنه عن ابن مينا كولا وثقة به الحافظ ابن حجر فقال لا يعرف اسم أخته عقبة هذا وما نسب به هؤلاء لابن مينا كولا

وهم فانه اغناؤه عن ابن سعد وابن سعد انما ذكر في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن نابي بنون ومؤلفة بن زيد بن حرام
 الانصارية وانه شمد ريدار وهو مغير اللهني (أن غشي الى بيت الله) الحرام ولا جد وأصحاب السنن ان أخته نذرت أن غشي
 حافية غير مخنطرة (وأمر حتى ان استنق لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستنقته) وفي رواية أبي ذر فاستنقته النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وزاد الطبراني انه شكها له ضعفتها (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) انفس ولتركب) وفي رواية ابن مالا مرها
 فلتختم ولتركب ولتصم ثلاثة أيام وفي رواية عكرمة عن ابن عباس ٢٧١ عتدي يا داود فتركب ولتدبنة

٢٧١

طريق من وراء الناس وأنت راكبة واه الجماعة الا لا يرمذي عن جابر قال طاف
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبيت وبالصفا والمروة وفي حجة الوداع على راحلته
 يستلم الحجر بجميعه لان يراه الناس ولا يشرف ويسألون فان الناس غشوه رواه أحمد ومسلم
 وأبو داود والنسائي وعن عائشة قالت طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع
 على بعير يستلم الركن كراهية أن يصرف عنه الناس رواه مسلم وعن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة وهو يشترط فطاف على راحلته كلما أتى على الركن
 استلم ركن بعير فلما فرغ من طوافه أتاه في ركعتين رواه أحمد وأبو داود وعن أبي
 الطمائل قال قلت لابن عباس أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكبا استه
 فان قومك يزعمون انه سنة قال صدقوا وكذبوا ق ومقولان صدقوا وكذبوا قال
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثر عليه الناس يشولون هذا محمد هذا محمد حتى
 خرج العوائق من البيوت قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يضرب الناس
 بين يديه لما كثر واعليه ركب والمشى واسمى أفضل رواه أحمد ومسلم حديث ابن
 عباس الاول في اسناده يزيد بن أبي رباح ولا يجهت وقال البيهقي في حديث يزيد بن أبي
 رباح لفظه لم يوافق عليا وهي قوله وهو يشترط وقد ذكره الشافعي وقال لأعله
 اشترط في ثلث الحجة قوله طوافي من وراء الناس هذا يقتضي منع طواف الركب في
 المطاف قال في الفتح لا دليل في طوافه صلى الله عليه وآله وسلم راكبا على جوار الطواف
 راكبا غير مذكر وكلام الفقهاء يقتضي الجوار لان المشى أولى والركوب مكره
 تنزيها قال والذي يترجح لمنع طوافه صلى الله عليه وآله وسلم وكذا أم سلمة كان قبل
 أن يحوط المسجد فاذا حوط امتنع داخله الا لا يؤمن التلو بث فلا يجوز بعد التحوط
 بخلاف ما قبله فانه كان لا يحرم التلو بث كافي السعي قوله لا يراه الناس الحنفية يمان
 العلة التي لاجها طاف صلى الله عليه وآله وسلم راكبا وكذلك قول عائشة كراهية أن
 يصرف الناس عنه وفي رواية لمسلم كراهية ان يضرب بالبلاء الواحدة قال النووي
 وكلاهما صحيح وكذلك قول ابن عباس وهو يشترط وقد ترجم عليه الجاهلي فقال باب

قال القسطلاني وقد احتج
 فيما اذا نذر أن يحج ماشيا هل
 يلزمه المشى بناء على أن المشى
 أفضل من الركوب قال الرافعي
 وهو الاظهر وقال النووي
 الصواب ان الركوب أفضل
 وان كان الاظهر لزوم المشى
 بالنذر لانه مقصود ثم ان مخرج
 النذر بانه يشي من حيث سكنه
 لزومه المشى من مسكنه وان
 أطلق فن حيث أحرم ولو قبل
 الميقات ونهاية المشى فراغه من
 التحلل فلو فاته الحج لزومه المشى في
 قضائه لا في تحلله في سنة التواتر
 لخروجه بالفوات عن اجزائه
 عن النذر ولا في المشي فاسده
 لو أفسده ولو ترك المشى لم يذر
 أو غيره اجزأ مع لزوم الفهم ما
 والاثم في الثاني ولو نذر الحج
 حاقلا لم ينقض نذر الحقاء لانه ليس
 بقربة فله ليس التعلين وكالحج
 في ذلك العمرة وقال أبو حنيفة
 من نذر المشى الى بيت الله فحجز
 عنه فانه يشي ما استطاع فاذا
 حجز ركب واهدى شاة وكذا ان
 ركب وهو غير عاجز وهذا

الحديث أخرجه أيضا في انذور وكذا أبو داود والله أعلم (بسم الله الرحمن الرحيم فضائل المدينة النبوية التي
 اختارها الله تعالى لخيرة وصنونه من خلقه وجعلها دار هجرة وترية قال في انشع المدينة ما علم على البلدة العروفة التي هاجر
 اليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودفن بها قال تعالى يتولون لئن رجعتنا الى المدينة فاذا أطلقت تبادرنا اليه فهم أنهم المراد
 واذا اورد غيرها بلنظ المدينة فلا بد من قيد فهو كالجم للنزاهة كان اسمها قبل ذلك يثرب قال تعالى واذا قالت طاعة لله منهم
 بأهل يثرب ويثرب اسم موضع منهم سميت كاهية وقبل سميت يثرب بن قايمة من ولد ادم بن سام بن نوح لانه اول من نزهاها سكنا

أبو عبد المكرى وقبل غير ذلك ثم سماها النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيبة وطابة وكان سكانها البقي ثم نزلها طائفة من بني إسرائيل فبذل أول أسلهم موسى عليه السلام كأخرجه الزبير بن بكافر أخبار المدينة بسند ضعيف ثم نزلها الأوس والخزرج لما تفرق أهل سبأ بسبب سبل العرم (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال المدينة حرم محرمة لا تنتم لحرمتها (من كذا إلى كذا) كذا جاءهم ما كانوا يسمون مكائين وفي حديث علي ما بين عاتري كذا وهو جبل بالمدينة واتفقت الروايات التي في البخاري كلها على إجماع الناس وفي حديث ابن سلام عند الطبراني ما بين عير إلى أحذوق مسلم في التوراة لكن قال ٤٧٢ أبو عبيد أذل المدينة لأبوعرفون جعلها عندهم يقال له ثور واما

ثور وعكة وقيل ان البخاري سماهم بعد المواقف عندهم وهم لكن قال صاحب الفنا وس نور جبل مكة وجبل بالمدينة ومنه الحديث الصحيح المدينة حرم ما بين عير إلى ثور قال القسطلاني وأما قول أبي عبيد بن سلام وغيره من أن كبار الإسلام ان هذا تحذف والصواب إلى أحد لان ثورا اسما هو عكة فغير جمد لما اخبرني الشيخاع اليعلى عن الحافظ أبي محمد عبد السلام البصري ان حذاء أحد جبالها إلى ورائه جبل الاصغر يقال له ثور وتكرسوا إلى عنه طوائف من العرب البارفين ببلاد الارض فبكل اخبر ان اسمه ثور وما كتب إلى الشيخ عفيف الدين الماطري عن والده الحافظ النقة قال ان خاف أحد عن شماله جبالا صغيرا مدورا يسمى ثورا يعرفه أهل المدينة خذا عن مناف ونحو ذلك قال صاحب تحقيق النصرة فلم ان ذكره في الحديث صحيح وان عدم علم أكبر العلماء به لعدم شهرته

المريض يطوف واكوا كانه أشار إلى هذا الحديث وكذا قول ابن عباس في حديثه الآخر فلما كثروا عليه فان هذه اللفاظ كلها مصرحة بأن طوافه صلى الله عليه وآله وسلم كان لهذرا فلا يلحق به من لا عذر له وقد استدلل أصحاب مالك وأحمد وبقاؤه صلى الله عليه وآله وسلم على طوافه صلى الله عليه وآله وسلم را كبا على طهارة قول ما يؤكل لحمه وروثه قالوا لانه لا يؤمن ذلك من البعير ولو كان نجسا الماعز المجذلة يرد ذلك بوجوه أما ولائانه لم يكن اذ ذلك قد سوط المسجد كما تقدم واما ثانيا فلا ينافي من لازم الطواف على البعير ان يؤل وأما ثانيا فلا ينافي بغيره المسجد كانه صلى الله عليه وآله وسلم أقر ادخال الحسان الاطفال المسجد مع انه لا يؤمن بولهم وأما اربعاء فلا ينافي ان تكون واحدة عصمت من التلويث سيما كرامته قوله صدقوا وكذبوا الخ لفظ أبي داود قال صدقوا وكذبوا قلت ما صدقوا وكذبوا قال صدقوا طاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين العسا والمروة على بعير وكذبوا ليست بسنة وحديث ابن عباس هذا يدل على جواز الطواف بين العسا والمروة لا ركب لعدا وقال ابن رسلان في شرح السنن بعد أن ذكر حديث ابن عباس هذا ما قلناه وهذا الذي قاله ابن عباس مجمع عليه انتهى يعني اني كون الطواف بصفة الركوب سنة بل الطواف من الماشي أنضل

• (باب ركعتي الطواف والتراصة فيه ما واستلام الركن بعدهما) •

(رواهما ابن عمر وابن عباس وقد سبق • وعن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما انتهى إلى مقام ابراهيم قرأ واتخذ ذكرا من قام ابراهيم مصلى فصلى ركعتين فقرا فاتحة الكتاب وقلى بآية الكافرون وقلى هو الله أحد ثم عاد إلى الركن فاستلمه ثم خرج إلى الصفا وادأحمد وسلم والناس في هذا النظم وقيل ان الزهري ان عطاء يقول بحسبى المكتوبة من ركعتي الطواف فقال السنة أفضل لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسبوعا الا صلى ركعتين أخرجه البخاري) حديث ابن عمر الذي أشار إليه المصنف تقدم في باب استلام الركن الثاني وكذلك تقدم في باب ما جاء في استلام الحجر وحديث ابن عباس المشار إليه تقدم في مواضع منها

وعدم يجثم عنه قال الهب الطبري وهذا فائدة جليلة قال ابن قدامة فيحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين عير و ثور لأنهم ما بينهم في المدينة أو سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين اللذين يطر في المدينة عير أو ثورا والرجاء لا يدل على ان المراد من قوله من كذا إلى كذا اجلان لفظ مسلم عن أنس من فوعا اللهم اني احرم ما بين جبالهم اوعند أحد البيوع والطبراني بالنظ ما بين لبتيا واللاية الحرة وهي الجارة السود (لا يقطع شجرها) وفي رواية لا يخلت خلاها وفي مسلم من حديث جابر لا يقطع اعضاها ولا يصاد صيدها وفي رواية أبي داود بسند صحيح لا يخلت خلاها ولا ينفرد صيدها في ذلك أنه يحرم صيد المدينة وشجرها كذا حرم مكة لكن لا ضمان في ذلك لان حرم المدينة ليس بحلال الله لا يخلت حرم مكة وقال أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف

ليس لامدنية حرم كالمكة فلا يمنع أحد من أخذ صيدها أو قطع شجرها أو أجابوا عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 إنما أراد به ذلك فأنزله المدينة ليستطيرها وآله وقال ابن قدامة يحرم صيد المدينة وقطع شجرها به قال مالك
 والثناي وأكث أهل العلم وقيل الجزاء في حرم المدينة أخذ الساب لحديث سعد بن أبي وقاص عن سعد بن مسعود وأبي داود من وجد
 أحد الصييد في حرم المدينة فليس له قال القاضي عياض لم يقل أحد من بعدهم الصنابة إلا الشافعي في القديم قلت واختاره
 جماعة معه وبعده نسخة الخيرية ومن قال به اختلاف في كفيته ٢٧٢ ومصرفه والذي دل عليه صريح سعد

عند مسلم وغيره أنه كتب
 القليل وأنه لا سبب أصح
 لا يخمس وأغرب بعض الحنفية
 فادعى الإجماع على ترك الأخذ
 بحديث السبب ثم استدلل بذلك
 على نسخ أحاديث تحريم المدينة
 ودعوى الإجماع مردودة فبطل
 ما ترتب عليها قال ابن عبد البر
 لو صح حديث سعد لم يكن في نسخ
 أخذ الساب ما يربط الأحاديث
 الصنابة ويجوز أخذ العلف
 بحديث أبي سعيد في حرم ولا تختص
 فيه الشجرة ألعاف ولا يدارد
 عن علي نحوه قال المهلب في
 حديث أنس هـ ما دلالة على أن
 المنهى عنه في الحديث مقصور
 على القطع الذي يحصل به
 الإفساد فامتنع بقصد الإصلاح
 كما يغرس مثلاً يستأمن فلا يمنع
 عليه قطع ما كان بتلك الأرض
 من شجر يضر بقاؤه قال وقيل
 بل فيه دلالة على أن النبي إنما
 توجه إلى ما أنبته الله من
 الشجر مما لا صنيع لأدنى
 فيه كما جعل عليه النهي عن قطع
 شجر مكة وعلى هذا يحمل قطعه

باب استلام الحجر وكذلك باب استلام الركن العتيق في باب الطواف را كقولنا واقتضوا
 في الروايات بكسر الخاء على الأمر وهي إحدى القراءتين والأخرى بالفتح على الخبر
 والأمر دال على الوجوب قال في الفتح لكن انفع الإجماع على جواز الصلاة في جميع
 جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا بناء على أن المراد بتمام إبراهيم الذي فيه
 أثر قدمه وهو موجود الآن وقال مجاهد المراد بتمام إبراهيم الحرم كله والأصل أصح
 قوله فقرأ فاتحة الكتاب الخ فيه استحباب أقرآته بين السورتين مع فاتحة الكتاب
 واستلام الركن بعد الفراغ وقد اختلف في وجوبها بين الركعتين فذهب أبو حنيفة
 وهو مروى عن الثناي في أحد أقواله إلى أنهما واجبتان وبه قال الهادي والثمام
 واستدلوا بالآية المذكورة وأجيب عن ذلك بأن الأمر فيها إنما هو بالتأخذ المصلي لا بالصلاة
 وقد قال الحسن البصري وغيره أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم قال مجاهد أي مدعي يدعي عنده
 قال الحفاظ ولا يصح حمله على مكان الصلاة لأنه لا يصح فيه بل عنده قال وبراء قول
 الحسن بأنه جاز على المعنى الترمذي واستدلوا بما بناه الأحاديث التي فيها أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم صلى ركعتين بعد فراغه من الطواف ولازم ذلك من جعله ما ذكره المصنف
 في الباب قالوا وهي بيان مجمل واجب فيكون ما اشتملت عليه واجبا وقال مالك والثناي
 في أحد أقواله والثناي ما سئل عما تقدم في الصلاة من حديث ضمام بن ثعلبة لما قال
 للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن أخبره بالصلوات الخمس هل علي غير هذا قال لا الآن
 تطوع وقد أسلفنا في الصلاة الجواب عن هذا الدليل قوله الأصلي ركعتين استدل به
 من قال إنما لا يجوز في المكتوبة عن ركعتي الطواف وتعقب بأن قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم الأصلي ركعتين أعمن أن يكون ذلك فلا أو فرضا لأن الصبح ركعتان

• (باب السعي بين الصفا والمروة) •

عن حميدة بنت أبي حمزة قالت وأتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يطوف بين
 الصفا والمروة والناس بين يديه وهو راهاهم وهو يسعي حتى أرى ركبتيه من شدة السعي
 فدوربه أزاره وهو يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي وعن صفية بنت شيبة أن
 امرأة أخبرتها أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الصفا والمروة يقول كتب

٢٥ نيل ح
 صلى الله عليه وآله وسلم النخل وجعله قبله المسجد ولا يلزم منه
 النسخ المذكور واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عمير ما فعل التغيير قال لو كان صيدها حراما ما جاز حبس الطير
 وأجيب احتمالا أن يكون من صيد الحل قال أحمد من صادم الحل ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله لحديث أبي عمير وهذا
 قول الجمهور ولكن لا بد من ذلك على الحنفية لأن صيد الحل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ويحفل أن تكون قصة
 أبي عمير قبل التحريم واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد ولو كان قطع شجرها محرما ما ماله صلى الله

عليه وآله وسلم وتعب بان ذلك كان في أول الهجرة كما وردوا ضحا في أول المغازي وحديث تحريم المدينة كان بعد رجوعه
 صلى الله عليه وآله وسلم من خيبر في الجهاد وفي غزوة أحد واضحا حال الطحاوي ويحتمل ان يكون سبب النهي عن مسجد
 المدينة وقطع نخبها كون الهجرة كانت إليها فكان بقائه الصمد والشجر مما يزيد في زينة ما يدعو إلى الفتن كما روى ابن عمر
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هدم أطام المدينة فانهم من زينة المدينة فلما انقطعت الهجرة زال ذلك وما قال
 ليس بواضح لان التسخير لا يثبت ٢٧٤ الإبدليل وقد ثبت على الفتوى بنحوه ما سعد زبد بن ثابت وأبو سعيد

ونفيهم كما أخرجه مسلم
 (ولا يحدث فيها أحدث) مبنى
 للمعقول قال القسطلاني أي
 لا يعمل فيه عمل مخالف للكتاب
 والسنة انتهى (من أحدث فيها
 حدثا) قال القسطلاني مخالفنا
 لما عليه الرسول صلى الله عليه
 وآله وسلم وزاد شعبة نفسه عن
 عاصم عند أبي عوانة أو آوى
 محمدنا قال في الفتح وهي زيادة
 صحيحة لأن عاصم لا يسميها
 من أنس (فعليه لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين)
 وعيد شديد لا يقادر قدره
 ولا يصور فوقه **الكن** قال
 القسطلاني المراد بالكن هنا
 العذاب الذي يستحقه على ذنبه
 لا كمن الكافر المبعدين رحمة
 الله كل الأبعاد انتهى وفي الفتح
 فيه جواز لعن أهل المعاصي
 والفساد ولكن لا دلالة فيه على
 لعن الناسق المعين وفيه ان
 الحديث والمؤوى للحديث في الإنم
 سواء المراد بالحدث وبالحدث
 الظالم والظالم على ما قيل أو ما هو
 أعم من ذلك قال عياض

عليكم السعي فاسعوا رواها أحمد) الحديث الأول أخرجه الشافعي أيضا وغيره من
 حديث صفية بنت شيبة عن حميدة قال المرأة المهمة في حديث صفية هي حبيبة وفي
 اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ولطريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطحاوي عن
 ابن عباس قال في الفتح وإذا انضمت إلى الأولى قويت قال واختلف على صفية بنت
 شيبة في اسم الصحابة أتى أخبرتم به ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند
 الدارقطني عنهما أخبرتني ذلك ومن بنى عبد الدار فلا يضره الاختلاف وحديث صفية
 بنت شيبة قال في مجمع الزوائد في اسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف والعامة في
 الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله تجربة قال في الفتح بكسر
 المثناة وسكون الجيم بعده راء ثم ألفا سكتة ثم هاء ٣ وهي إحدى نساء بن عبد الدار
 قوله تدور به أزاره في اللفظ آخروا من مؤثره ليدور من ثمة السعي والضعيف في قوله يرجع
 إلى الر كبتين أي تدور أزاره بركتية قوله فان الله كتب عليكم السعي استدل به من
 قال بأن السعي فرض وهم الجهود وعند الحنفية انه واجب يجبر بالدم وحكاية في البحر عن
 العترة وبه قال الثوري في الناسي خلاف العامة ودوبه قال عطاء وعنه انه سنة لا يجب
 بقره كشيء ثوبه قال أنس فيما نقله عنه ابن المنذر واختلف عن أحمد كهذه الأقوال
 الثلاثة وقد أغرب الطحاوي فقال قد أجمع العلماء على أنه لو لم يطف بالصفا والمروة
 ان حجه قد تم وعليه دم والذي حكاه صاحب الفتح وغيره عن الجهود رانه ركن لا يجبر بالدم
 ولا يتم الحج بدونه وأغرب ابن العربي فحكى ان السعي ركن في العمرة بالاجماع وانما
 الخلاف في الحج وأغرب أيضا المهدي في البحر فحكى الاجماع على الوجوب قال ابن
 المنذر ان ثبت يعني حديث حبيبة فهو حجة في الوجوب قال في الفتح العمدة في الوجوب
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قلت وأظهر من هذا في الدلالة على
 الوجوب حديث مسلم ما أنتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة (وعن أبي
 هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفاة لاعليه حتى نظر
 إلى البيت ورفع يديه فجعل يحمده الله ويدعو ما شاء أن يدعو رواه مسلم وأبو داود وعن جابر
 بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاف وهي رمل ثلاثا ومشي أربعين قرأوا وتحذوا

واستدلوا به ما دعي ان الحديث في المدينة من الكبار والمراد بلعنة الملائكة والناس المبالغة في الأبعاد عن
 رحمة الله انتهى قلت والمراد بالحدث والحديث هنا أيضا البدعة والمتبع ففيه جواز لعن على أهل البدع والحدثات وهذا
 الحديث من الرعايات وأخرجه أيضا في الاعتصام ومسلم في المناسك (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 ٣ قوله في آل الطوار بكسر المثناة الخ لا يمكن في القاموس في مادة تبرأ بالزاي وحبيبة بنت أبي نجيحة رضي الله عنها وسكون
 الجيم صحابة اه معصم

وآله (ولم قال حرم ما بين لابق المدينة على لسانى) وهى المرفقات الحارة السود والمدينة بين حرتين عظيمتين احدهما مرفقة
والاخرى غرية ووقع عندنا حدم حديث جابر وانما حرم ما بين حرتيهما وزعم بعض الحنفية ان الحديث مضطرب لانه وقع
في رواية ما بين جبلين وفي رواية ما بين لابتها واجب بان الجمع واضح وبمثل هذا التردد الاحاديث الصحيحة ولو تعدد الجمع أمكن
الترجيح ولا ريب ان رواية لابقهم ارجح لتوارد الروا عليه ورواية جبلين لانها فيكون عند كل لابة جبل أو لابتها من جهة
الجنوب والشمال وجبلين من جهة المشرق والمغرب وتسمية الجبلين في ٢٧٥ رواية أخرى لاتضروفاً مسلم في بعض

طريقه وجعل اثنى عشر ميلاً حول
المدينة حتى وعندئذ داود من
حديث عدي بن زيد قال سمى
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كل ناحية من المدينة
بريداً يريد وفي هذا بيان ما أجبل
من حرم المدينة (قال وأنى
النبى صلى الله عليه وآله
(وسلم بى حارته) بطن من الاروس
وكلاؤا اذ الن غري مشهدة حرة
زاد الاسماعيل وفى فى سدة الحرة
أى فى الجانب المرتفع منها (فقال
أراكم يا بنى حارته فندرجتم من
الحرم) حرم عما غاب على ظنهم
(ثم التفت) صلى الله عليه وآله
وسلم فلم أقم داخلين فى الحرم
(فقال بل أنتم فيه) فرجع عن
الظن الى اليقين واستنبط منه
المذهب ان للعالم ان يقول على
غلبة الظن ثم ينظر فصح النظر
عن على رضى الله عنه قال
ما عنده نائى) أى مكتوب من
أحكام الشريعة والافكان
عندهم أشباه من السنن سوى
الكتاب أو المنفى شئاً يخصوا به

من منام ابراهيم صلى
فصلى جعدتين وجعل المقام بينهما وبين الكعبة ثم استلم الركن
ثم خرج فقال ان الصفا والمروة من شعائر الله فابداً بما بدأ الله به رواه النسائى وفي حديث
جابر ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم لما نادى من الصفا قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله
أبدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحداه الله
وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له المالك له الحمد وهو على كل شئ قدير لا اله
الا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دعا بين ذلك فقال
مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصبت قدماه فى بطن الوادى حتى اذى اصعدنا
مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا ورواه مسلم وكذلك أحمد والنسائى
بمعناه قولاً فعلا عليه السلام تدل به من قال بان صعود الصفا واجب وهو أبو حنيفة بن
الوكيل من أصحاب الشافعى وخالفه غيره من الشافعية وغيرهم فقالوا هو سنة وقد
تقدم ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم يان لمحمد واجب قولاً لجمع ل يحمد الله ويدعو
ما شاء فيه استحباب الحمد والدعاء على الصفا قوله طاف وسعى رمل ثلاثاً فيه دليل على انه
يسحب أن يرمى فى ثلاثة أشواط وعنى فى الباقي قوله واتخذوا الآية قد تقدم ان
الروايات بكسر الخاء وهى احدى القراءتين قوله ان الصفا والمروة من شعائر الله قال
الجوهري الشعائر أفعال الحج وكل ما جعل علماً لطاعة الله قوله فابداً بما بدأ الله به
بصيغة الامر فى رواية النسائى وصحبه ابن حزم والنووى فى شرح مسلم وله طرق عند
الدراة طائى ورواه مسلم بلفظ أبداً بصيغة الخبر كما فى الرواية المذكورة فى الباب ورواه أحمد
ومالك وابن الجارود وأبو داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان والنسائى أيضاً بدأ
بالتون قال أبو الفتح القشيرى مخرج الحديث عندهم واحد وقد اجتمع مالك ورفيقان
ويحيى بن سعيد القطان على رواية تبدأ بالتون التى لجمع قال الحافظ وهبم أحفظ من
الباقين وقد ذهب الجوهري الى أن البدأ بالصفا والختم بالمروة شرط وقال عطاء يجرى
الجامع العكس وذهب الاكثر الى أن من الصفا الى المروة شرط ومنها اليه مشروط آخر
وقال الصيمرى وابن خزيمة وابن جرير بل من الصفا الى الصفا شرط ويدل على الاول
ما فى حديث جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم فرغ من آخر سعيه بالمروة قولاً لما نادى

عن الناس (الاكابر الله وهذه الصبيحة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم) وسبب قول على كرم الله وجهه هذا يظهر
بما روينا فى مسندنا من طريق قتادة عن أبي حسان الاعرج ان علماء كان بأمر بالامر فبقاله قد فعلنا منه قول
صدق الله ورسوله فقال له لا تتر هذا الذى تقول شئ هذه المثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما عهد الى شئاً خاصاً
دون الناس الا ما سمعته منه فهو فى صحفة فى قراب سبى فلم ير الواجب حتى أخرج الصبيحة فاذا فيها (المدينة حرم) محرومة
(ما بين عاتر) جبل بالمدينة (الى كذا) فى مسلم انى نور وقد تقدم ما فيه فربما زاد أحمد فى روايته المؤمنين تسكافادوا وهم بسعى

بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم الا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوة عهدي في عهدو قال فيها ابراهيم حرم مكة واني احرم ما بين حرتيها وجساها كلها لا يجتلي خلاها ولا ينقر صيدها ولا تلثق لقطتها ولا تقطع منها شجرة الا ان يعلف رجل بعيره ولا يجتلي في السلاح اقتال واخرجه الدار قطنى والله اناى وغيره (من أحدث فيها حدثا) مخالفا للكتاب والسنة واشد دع يدع لا يرضاه الله ورسوله (أو آوى محمدنا) بعد همة أدى على الافصح في المتعدي وعكسه في اللازم وكسر دنا أى من نصر جاي أو آواه وأجاره من ٢٧٦

الصفا قرأ الخ فيه دليل على انه استحب قراءة هذه الآية عند الدنو من الصفا وانه يستحب صعود الصفا واستقبال القبلة والتوحيد والتكبير والميل وتكرير الدعاء والذكر بين ذلك ثلاث مرات وقال جماعة من أصحاب الشافعي بكون ذلك كركلا والدعاء مرتين فقط قال النووي والصواب الاول قوله وهزم الاحزاب وحده معنا هزمهم بغير قتال من الادميين ولا سبب من جهتهم والمراد بالاخزاب الذين تحزبوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق وكان الخندق في شوال سنة أربع من الهجرة وقيل سنة خمس قوله حتى انصبت قدما في بطن الوادي هكذا في جميع نسخ مسلم كما نقله القاضي قال وفيه اسقاط لفظ لا يد منها وهي حتى انصبت قدما رمل في بطن الوادي فحطت لفظه رمل ولا يد منها وقد ثبتت هذه اللفظة في غير روايته مسلم وكذا ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين وفي الموطأ حتى انصبت قدما في بطن الوادي سعي حتى خرج منه وهو يعني رمل قال النووي وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم حتى اذا انصبت قدما في بطن الوادي سعي كما وقع في الموطأ وغيره وفي هذا الحديث استحباب السعي في بطن الوادي حتى يصعد ثم يعني باقي المسافة الى المروة على عادة شيعة وهو هذا السعي مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع والمشي مستحب فيما قبل الوادي وبعد وهو لومشي في الجميع أو سعي في الجميع أجزاء وفاته الفضيلة له قال الشافعي ومن وافقه وقال مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه تجب عليه الاعادة وله رواية أخرى موافقة لقول الشافعي قوله اذا صعدنا بكر العين قوله فعمل على المروة كما نقل على الصفا فيه دليل على انه يستحب عليها ما يستحب على الصفا من الذكر والدعاء والصعود

الامر المبتدع نفسه واذا رضى بالبدعة وأدفعها ولم يشكرها عليه فقد آواه (فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) ولا سلم من طريق أبي الطوفان كنت عند علي قانا نار رجل فقال ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسير اليك فغضب ثم قال ما كان يسير الى شيئا يكرهه عن الناس غير أنه حدثني بكلمات أربع وفي رواية له ما خصنا بشيء لم يرم به الناس كافة الا ما كان في قراب سبني هذا فخرج محبته مكتوب فيه لعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من سرق متارا لارض ولعن الله من اهن والده ولعن الله من آوى محدثا وفي كتاب العلم من طريق أبي جعفر نزل على هل عندكم كتاب قال لا الا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة قال قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل وفكالك الاسير ولا يقتل مسلم بكافر والجمع بين هذه الاخبار ان الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجرع ما ذكره في كل راو بعضها وأتمها ساقا

(باب النهي عن الفحل بعد السعي الى المروة) *
وبيان متى يتوجه الممتع الى متى ومتى يحرم بالحج) *
(عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنامن أهل بالحج ومنا من أهل بالعمرة ومنا من أهل بالحج والعمرة وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج فاما من أهل بالعمرة فأحلوا حين طافوا بالبيت والصفا والمروة وأما من أهل بالحج

او طسريق أبي حسان كما ترى (لا يقبل منه صرف ولا عدل) قال في القاموس الصرف في الحديث التوبة والعدل القندية أو هو الزائلة والعدل النريضة أو بالعمس أو هو الوزن والعدل السكيل أو هو الاكتساب والعدل القندية أو الحيلة ومنه فباستطيعون صرفا ولا نصرا معناه فباستطيعون ان يصرفوا عن أنفسهم العذاب انتهى وقال البيضاوي الصرف الشفاعة والعدل القندية وقال معناه لا يقبل منه قول ورضوانا قدل منه قول جواف قد يكون معنى القندية

لا يجد في القامة فداء ينتدى به بخلاف غيره من المذنبين الذين يفضل الله عز وجل على من قسا منهم بان يقديه من النار ويؤى
أو نصرا في تكافؤ الصحب وفي الفتح الصرف عند الجمهور والفريضة والعدل النافذة ورواه ابن خزيمة بأسناد صحيح عن الزوري
وعن الحسن بعكسه وعن الأصمعي أنصرف التوبة والعدل القديرة وعن يونس مثله لكن قال الصرف لا اكتساب وعن أبي
عبد الله مثله لكن قال العدل الحلية وقيل المثل وقيل الصرف الذية والعدل الزيادة عليها وقيل بالعكس وقيل الصرف القيمة
والعدل الاستقامة وقيل الصرف الذية والعدل البذل ٢٧٧ وقيل الصرف الرشوة والعدل الكفيل

فحصل أ كثر من عنزة أقوال
وفي الحديث رد لما تدعه الشيعة
ويزعمونه ويفترونه بأنه كان عند
علي وأهل بيته صلى الله عليه
وسلم أمور كثيرة أعلمهم أمرا
وأوصى اليهم وأوصى الله
عليه وآله وسلم خص أهل
البيت بما لم يطاع عليه غيرهم
تستعمل على كثير من قواعد
الدين وأمور الأمانة قال الزوري
فهذه دعاوى باطلة واختراعات
فاسدة وفيه دال على جواز
كتابة العلم (وقال ذمة المسكين
واحدة) أي أمانهم صحيح سواء
صدر من واحد أو أكثر شرف
أو وضعه فإذا أمن السكان
واحد منهم بشر وطه المعروفة في
كتب الثقة لم يكن لاحد نقضه
ويستوى في ذلك الرجل
والمرأة والحرة والعبدان المسكين
كثنت واحدة والذمة العهد
سمى بالائتمار مع تعاطيا على
أضاعتها (فمن أخضر مسلما)
أي نقض عهد المسلم وذممه
يقال خفرت به بغير أمانته
وأخفرت نقضت عهده (فعليه

أو بالحج والعمرة فلم يحاولوا إلى يوم النحر وعن جابر أنه جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يوم ساق البدن معه وقد أهوا بالحج مترد أقوال لهم أحلوا من أحراركم بطواف البيت
وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقيموا أحلالا حتى إذا كان يوم التروية فأهوا بالحج
وأجعلوا التي قدمت بها منعة فثأروا كيف يجعلها منعة وقد هيأ الحج فقال أهوا
ما أمرتكم ولكن لا يحل في حرام حتى يبلغ الهدى بحله فتدفعوا متفق عليهم ما وهو
دليل على جواز الفسخ وعلى وجوب السعي وأخذ الشعر للحلل في العمرة وعن جابر
قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أحللتنا أن نحرم إذا ذهبنا إلى منى
فأهلنا من الانطرح وراه مسلم) قوله وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد تقدم
استدلال من استدلل بهذا على أن حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان أفرادا وقد تقدم الجواب
عن ذلك قوله فأحلوا حين طافوا بالبيت فيه دال على المذهب الجمهور وأن المعقولا لا يحل حتى
يطوف ويسعى قال ابن طلال لأعلم خلافا بين أئمة الفتوى أن المعقولا لا يحل حتى يطوف
ويسعى إلا ما شذبه ابن عباس فقال يحل من العمرة الطواف وافتة ابن راهويه ونقل
القاضي عياض عن بعض أهل العلم أن بعض الناس ذهب إلى أن المعقولا إذا دخل الحرم
حل وإن لم يطوف ولم يسع وله أن يفعل كل ما حرم على المحرم ويكون الطواف والسعي
في حقه كالسعي والمبيت في حق الحاج وهذا من شذوذ المذاهب وغيره ما غفل القطب
الحلي فقال فيمن أسلم الركبتين في ابتداء الطواف وأحل حنيفة أنه لا يحصل له العمل
بالإجماع قوله أحلوا من أحراركم أي أجعلوا بحكم عمره وتحلوا منها بالطواف والسعي
قوله وقصروا وأمرهم بالنقص لا أنهم يملكون بعد قليل بالحج فأخر الحلق لأن بين
دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط قوله منعة أي أجعلوا الحجة المفردة التي
أهلها هم بساعة وتحلوا منها بقصروا وامتعتين فاطلق على العمرة أنه منعة مجاز والعلاقة
بينها ظاهرة وفي رواية أسلم فلما تمتعناكم أمرنا أن نحل ونجعلها عمره ونحرمه في رواية
الباقر عن جابر وفي الحديث الطويل عند مسلم قوله قال أهوا ما أمرتكم فيه بيان
ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من إطفاء ما يحبه وحله عنهم قوله لا يحل في حرام
بكسر الحاء من يحل والمعنى لا يحل في حرام على وقوع في مسلم لا يحل في حراما بالنصب

لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل) وهذا وعيد شديد (ومن تولى قوما) أي اتخذهم أولياء
(بغير إذن مولاه) ليس بشرط تقييد الحكيم بعدم الإذن وقصره عليه وإنما هو إيراد الكلام على ما هو الغالب قال
الخطابي وغيره وإنما هو لئلا كمد الضرر لانه إذا استأنهم في ذلك منعوه وحاولوا منه وبين ذلك ويجعل أن يكون كني بذلك عن
يعة فإذا وقع به جازله الانتماء إلى مولا الثاني وهو غير مولا الأول أو المراد من الإخلاف فإذا أراد الانتقال عنه لا يقتل
الأبائن وقال البيضاوي الظاهر أنه أراد به ولا العتق لعطفه على قوله من ادعى إلى غير أبيه والجمع بينهم بالوعيد لقان العتق

من بحث انه لجة كاعمة النسب فاذا نسب الى غيره من هوله كان كالمدهى الذى تبعه من هومسه والحق نقسه بغيرة فصحق به الدعاء عليه بالطرد والابعاد عن الرجة قال القسطلاني وبالجملة فان اريد ولا الهل الخ فهو ساخن وان اريد ولا الهل الخ فلا منهوم له وانما هو للتبسيه على المانع وهو ابطال حق المولى (فعلية لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل) وفي هذا الحديث التحديث والعنونة وثلاثة من التابعين في نسق واحد ورواه كلهم كوفيون الاشجيه وشيخ شيخه رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم امرت

٢٧٨

فبصيراني) (عن أبي هريرة

على المنهولية وعلى هذا فيقر ايجل بضم أوله والفاعل محذوف تقديره لا يجمل طول المسكت ونحو ذلك مني شيا سرا ما حتى بلغ الهدى محله أى اذا انخرجه يوم منى واستدل به على ان من اعقر نساق هديا لا يتحلل من عمرته حتى يضره هديه يوم النحر ومنهله ماني البخاري من حديث عائشة بالنظر من أحرم بعمره فأهدى فلا يجمل حتى يضر وتاول ذلك المالكية والشافعية على ان معناه ومن أحرم بعمره فأهدى فأهل بالبحج فلا يجمل حتى يضر هديه ولا يتحلل في ما فيه من التمسق قوله ان تحرم اذا توجهنا الى منى فيه دليل على ان من حل من احرامه يحرم بالبحج اذا توجه الى منى (وعن معاوية قال قصرت من رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم عذرا ورتبة شقص متفق عليه ولفظ أحمد أخذت من

بقرية) أى امرت بها بالهجرة الى قرية أو سكاها فالاول محمول على انه قاله بمكة والثاني على انه قاله بالمدينة (تا كل القرى) أى تغلبها وتظهر عليها يعنى ان أهلها تغلب أهل سائر البلاد فتخرج منها يقال أكلنا بني فلان أى غلبناهم وظهورنا عليهم فان الغالب المستولى على الشيء كائن في له افضا الا كل اياه وفي المواطن وهب قلت للمالك ما تا كل القرى قال تفتح القرى وقال ابن المنير في الحاشية قال السهيلي في التوراة يقول الله يا طابة يا مسكنة افي سارفع أجابريك على أجابريك وهوقريب من قوله امرت بقرية تا كل القرى لانها اذا علت عليها علو الغلبة أكلتها أو يكون السرا ديا كل فضلها الفضائل أى يغلب فضلها الفضائل حتى اذا قبست بفضلائها ثلاث بالنسبة اليها فهو المراد بالا كل وقد جاء في مكة انها أم القرى كجاء في المدينة تا كل القرى

أطراف شعرا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيام العشرة بشت قص وهو محرم) قوله قصرت أى أخذت من شعر رأسه وهو يشرع بأن ذلك كان في نسك افاض أو عورة وقد ثبت انه حلق في حجة فنعين ان يكون في عورة ولا سيما وقد روى مسلم ان ذلك كان في المروة وهذا يحتمل ان يكون في عورة القضية أو الجعرة أو امكن قوله في الرواية الاخرى في أيام العشر يدل على ان ذلك كان في حجة الوداع لانه لا يحج غيره وفيه نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمل حتى بلغ الهدى محله كما تقدم في الاحاديث الثابتة في الصحاح وغيرها وقد بالغ النووي في الرد على من زعم ان ذلك كان في حجة الوداع فقال هذا الحديث محمول على ان معاوية قهر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عورة الجعرة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع كان فارا وثبت انه حلق في وفوق أو طله شعره بين الناس فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حمله أيضا على عورة القضاء الواقعة سنة سبع لان معاوية لم يكن حينئذ مسلما انما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المشهور ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان مقفعا لان هذا غلط فاحش فقد تضافرت الاحاديث في مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل لهامان الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك فقال اني ابدت رأيتي وقلت هدي فلا حل حتى انخر قال الحافظ متعبا لقوله لا يصح حمله على عورة القضاء ما لفظه قلت يمكن الجمع بينهما

كان

المذكور لا يمكن لان الامومة لا يعنى بوجوده وجود ما هي أمه لكن يكون حتى الام اظهر

وأما قوله تا كل القرى فمعناه ان الفضائل تضعل في جنب عظيم فضلها حتى تكاد تكون عدما وما يصح له الفضائل أفضل وأعظم مما تبقى معه الفضائل انتهى وهو ينزع الى تفصيل المدينة على مكة قال المذهب لان المدينة هي التي أدخلت مكة وغيرها من القرى في الاسلام فصار الجميع في صفاتها أهلها وأوجب بأن أهل المدينة الذين قصروا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للقرىين ولا يلزم من ذلك تفصيل إحدى البقعتين وقد استنبط ابن أبي جريرة من قوله صلى الله

عليه وآله وسلم ليس من بلد الاسيوطه الدجال الامكة والمدينة التساوي بين فضل مكة والمدينة ومباحث التفضيل بين
الموضعين مشهورة وما هي عند النظر الصحيح والقلب السليم والطبع المستقيم الامن فضول الكلام ولغو المرام وليس
الخواص في ذلك في شيء من ورد الاسلام وصدره كما تقدم منا الاشارة الى ذلك في هذا الكتاب وقال الامي من المالكية واختار
ابن رشد وشيخنا ابو عبد الله أي ابن عرفة تفضيل مكة واحتج ابن رشد لذلك بأن الله تعالى جعلهم اقبله الصلاة وتكلمه الحج
وجعل ايامه بقرحة الله تعالى اياها ان الله حرم مكة ولم

٢٧٩

الجزا اعلى من صا بجرحها ولم
يجمعوا على وجوبه على من صا
المدينة ومن دخله كان آمنا لم يقل
أحد ذلك في المدينة والذنب في
حرم مكة أغلظ منه في حرم المدينة
في كان ذلك دليلا على فضلها
عليها قال ولا يخفى في الاحاديث
المرغبة في سكني المدينة على
فضلها اعلمها قال ولا دليل في قوله
أمرت بقرية نأ كل القرى لانه
انما أخبر أنه امر بالهجرة الى قرية
تفتح منها البلاد (يقولون) أي
بعض المنافقين للمدينة (يقرب)
بعضها باسم واحد من العمالة
نزلها وهو اسم كان لموضع منها
سميت كلها به وكرهه صلى
الله عليه وآله وسلم لانه من
التشريب الذي هو التزيين
والامالة أو من التريب وهو
الفساد وكلاهما قبيح وقد كان
صلى الله عليه وآله وسلم يحب
الاعم الحسن ويكره الاعم القبيح
ولذا بدله بطابة المدينة ولذلك
قال يقولون ذلك (وهي المدينة)
أي الكعبة على الاطلاق
كأدب للكعبة والنجم الثريا فهو

كان أسلم خفية وكان يكتم اسلامه ولم يتمكن من اظهاره الا يوم الفتح وقد أخرج ابن
عساكر في تاريخ دمشق في ترجمة معاوية نصريحا بأنه أسلم بين الحديبية والقضية وأنه
كان يخفي اسلامه خوفا من أبيه ولا يعارضه قوله سعد المتقدم فعلمنا هاهنا في العمرة
وهذا يعني معاوية كافر بالعرش لانه أخبر عساكر متعجب من حاله ولم يطعم على اسلامه
الكونه كان يخفيه ولا يسميه أيضا ما رواه الحاكم في الاكليل ان الذي حلق رأس النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في عرته التي اعتمرها من الجعرانة أو هند عدي بن ياضة لانه
يمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجاته ثم حضر
فأمره ان يكمل إزالة الشعر بالحلق لانه أفضل ففعل ولا يعكز على كون ذلك في عمرة
الجعرانة الا رواه أحمد المذكور في الباب ان ذلك كان في أيام العشر الاثنا كما قال
ابن القيم معالفة أو وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد راويهما عن عطاء عن ابن
عباس عنه والناس يشكرون هذا على معاوية قال ابن القيم وصدق قيس فكن تخاف
بالله ان هذا ما كان في العنبر قط وقال في الفتح انما أشادة قال رأت من بعض رواة احدث
بها بالمعنى فوقع لذلك انتهى وأيضاً قد ترك ابن الجوزي في جامع المسانيد رواية أحمد
هذه وقد ذكر انه لم يترك فيه من مسند أحمد الا ما لم يصح وقال بعضهم يحتمل ان يكون
في قول معاوية قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذف تذيير قصرت أنا
شعري عن أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعب بأنه يرد ذلك قوله في رواية
أحمد قصرت عن رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند المروة وقال ابن حزم يحتمل
ان يكون معاوية قصر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقية شعر لم يكن
الحلاق استوفاه يوم النحر وتعبه صاحب الهدي بأن الحلاق لا يني شعرا بقية شعره
ولاسما وقد قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم شعره بين أصحابه الشعرة والشعرين
وقد وافق النووي على ترجيح كون ذلك في عمرة الجعرانة الحب الطبري وابن القيم قال
الحافظ وفيه نظر لانه جاءه حلق في الجعرانة ويوجب عنه بأن الجمع يمكن كما سبق قوله
عشش بكسر الميم وسكون المجهمة وفتح القاف وآخره صادمه - هله قال التزازه ونصر
عريض يرمي به الوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وليس بعريض
وكذا قال أبو عبيد (وعن ابن عمر انه كان يحب اذا استطاع أن يصلي الظهر يعني من يوم

اسمها الحقيقة في ما لان الله كيب بدل على التغميم كقول الشاعر هم القوم كل القوم يأم خاله أي هي المستحقة لان تعذر
أفامة وأما سجيته في القرآن يترب فانما هو حكاية عن المنافقين وروى أحمد عن البراء بن عازب رفعه من سمي المدينة يثرب
فلبسته فقر الله هي طابة هي طابة وروى عمر بن شبة عن أبي أيوب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقال
للمدينة يثرب واللهذا قال عيسى بن دينار من المالكية من سمي المدينة يثرب كدت عليه خطنة لكن في الصحيحين في

حدثت الهجرة فاذا هي يثرب ورواية لأراها الاثرب وقد يجاب بأنه قبل النهي (تنبي) المدينة (الناس) أي الحديث الردي منهم قال عباس وهذا يختص بمنه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لم يكن يصبر على القربة والمقام معهم الا لمن ثبت إيمانه وقال النووي ليس هذا بظاهر لان عدمه لم لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة ثنارها كما تنفي الكبر خبث الحديد وهذا والله أعلم زمن الدجال انتهى قال الحافظ ويحتمل أن يكون كلا الزمنين وكان الامر في حياته صلى الله عليه وآله وسلم كذلك للسبب المذكور ويؤيده قصة الاعرابي ٢٨٠

ملا به خروج الاعرابي وسأله
الاخالة عن السبعة ثم يكون ذلك
أيضا في آخر الزمان عند ما ينزل
بهم الدجال فتربض بأهلها ثلاث
رجينات فلا يبقى مضاف ولا كافر
الاخر اليه وأما بين ذلك فلا
انتهى (كما تنفي الكبر) يكسر
الكاف وسكون الهمزة قال في
القاموس زق ينفخ فيه الحداد
وأما المسمى من الطين فيكسر
(خبث الحديد) يشق الطين والباء
أي زحفه الذي تخرجه النار
أي انه لا يتملأ فيها من قلوب دغل
بل ينفخ عن التلويح الصادقة
وتخرجه كتحيز التوردي
الحديد من حديد ونسب التميز
للكبر لكونه السبب الاكبر في
اشتغال النار التي وقع التميز بها
وقد خرج من المدينة بعد الوفاة
النبيه معاذ وأبو عبيدة وابن
مسعود وطائفة ثم على وطلمة
والزبير وعاروا خروجه وهم
من أطيب الخلق قتل على ان
المراد بالحديث تخصيص ناس
دون ناس ووقت دون وقت
والاستدلال بالحديث على ان

التروية وذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بعني رواه أحمد وعنه ابن
عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر يوم التروية والغير يوم عرفة
بعني رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ولا جد في رواية قال صلى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بعني خمس صلوات وعن عبد العزيز بن ربيع قال سألت أنس أفادت أخبرني
بعني عقلته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أين صلى الظهر يوم التروية قال بعني
قلت فأين صلى العصر يوم النفر قال بالبطح ثم قال افعل كما يفعل أمر أولئك متفق عليه
حدث ابن عمر أخرجه أيضا الموطأ بسكون موقوف على ابن عمر وحدث ابن
عباس أخرجه أيضا الترمذي والحاكم وأخرج ابن خزيمة والحاكم عن ابن الزبير
قال من سنة الحج أن يصلي الإمام الظهر وما بعدها والغير بعني ثم يغدون الى عرفة قوله
من يوم التروية يفتح المشاة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف التحياتية وانما سمي
بذلك لانهم كانوا يرون ابلهم فيه ويعروون من الماء لان تلك الاماكن لم يكن فيها
اذا ذلك آبار ولاعيون وأما الآن فقد كثرت جداولها وسعة من جعل الماء قوله
يوم النثر يفتح النون وسكون الشاء والبطح البطحاء التي بين مكة ومثى وهي ما نبطح
من الوادي واتسع وهي التي يقال لها المحصب والمعرب وحدها بين الجبلين الى المقبرة
قوله افعل كما يفعل أمر أولئك لما بين له المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ختم عليه ان يحصر على ذلك فينسب الى المخالفة أو تنوته الصلوة مع الجماعة فأمره
بان يفعل كما يفعل أمرؤه اذ كانوا لا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم فكان معين
فاشار الى ان الذي ينفه لونه جائز وان الاتباع أفضل وأحاديث الباب تدل على ان السنة
ان يصلي الحاج الظهر يوم التروية بعني وهو قول الجمهور وروى الثوري في جامعه عن
عمر بن دينار قال رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بكة وقد تقدم عنه ان السنة
ان يصلي ما بعني فله صلى بكة للضرورة وأوليه الجواز وروى ابن المنذر من طريق ابن
عباس قال اذا راغت الشمس فليرح الى متى قال ابن المنذر أيضا بعد ان ذكر حديث ابن
الزبير السابق قال به علماء الامصار قال ولا يحفظ عن أحد من أهل العلم انه أوجب على
من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئا ثم روى عن عائشة انها التخرج من مكة يوم التروية

المدينة أفضل السبل قال ابن خزم لو فحمت بدم من بلد فنبت بذلك الفضل الاول لازم أن
أن تكون البصرة أفضل من خراسان ومجستان وغيرهما ما فغ من جهة البصرة وليس كذلك انتهى (عن أبي حنيفة)
عبد الرحمن الساعدي (رضي الله عنه) انه (قال أولئنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من) غزوة تبوك (سنة تسع
من الهجرة) حتى أثير فمنا على المدينة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذه) اسمها (طابة) كسامة وفي بعض طرقه طيبة

كهية وسلم عن جابر ان الله تعالى سمي المدينة طابة وهذا الحديث طرف من حديث طويل في باب حرص الترمز باب الزكاة وليس فيه ما يدل على انها الاسمى بغير ذلك ولها أسماء كثيرة وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى فمن أسماء طابة كصيفة وطائب ككتاب فهذه الثلاثة مع طابة اخوات لفظا ومعنى تحتلقات صيغة وصيغى وذلك اطيب رافحتها ومورها صكاها ولطهاتها من اشهر لثوا الكفر وحلول الطيب بها صلى الله عليه وآله وسلم ولطيب العيش بها ولكن كانت في خبثها وتصنع طيبها والله در الاشيلي حيث قال التربة المدينة نسخة ليس كما عهد

٢٨١

قال في الفتح وقال بعض أهل العلم وفي طيب ترابها وهو انما دليل على صحة هذه القسمة لان من أقامهم يجدد من تربتها وحيطانها رائجية طيبة لا يكاد يجدها في غيرها انتهى ولعل الله تعالى من بوجدان تلك الطيبة على بعض الفقهاء مع قلنا زمن الإقامة بها على ساكنها أفضل التسليم والتخمية ولنهم

ما قبل

بطيب رسول الله طاب نسيها
فما اسك والكافور والمندل
الربط

ومن أسماءها الذريرة يت
الرسول قال تعالى كما أخرجك
ربك من بيتك بالحق أى من
المدينة لاختصاصها به
اختصاص البيت بساكنه
والحرم تحريمها كما تقدم
والحيية لحبه صلى الله عليه وآله
وسلم اها ودعائه به وحرم
الرسول لانه الذى حرمها وفى
الطبراني بسند رجاله نفحات حرم
ابراهيم مكة وحرم المدينة
وحسنه قال تعالى لنؤتاهن فى

حتى دخل الليل وذهب ثمنه قال أيضا والخروج الى مسمى في كل وقت مباح الا ان
الحسن وعطاء فالألباس ان يتقدم الحاج الى مسمى بل يوم التروية يوم أو يومين وكرهه
مالك وكره الإقامة بمكة يوم التروية حتى يمضى الا ان أدركه رقت الجمعة فعلمه ان يصلها
فبل ان يخرج وفي الحديث الآخر أيضا متابعه أولى الامر والاسترازين من مخالفة الجماعة
(وفي حديث جابر قال لما كان يوم التروية توجهوا الى مسمى فأهلوا بالجميع وركب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ف صلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث
فما لاح حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر تقرب له بئرة فمد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ولا تشك قريش انه واقف عندما شعر الحرام كما كانت قريش تصنع في
الجاهلية فأجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت
له بئرة فنزل بها حتى انما غابت الشمس أمر بالقصو فرحلت له فاقى بطن الوادى فخطب
الى الناس وقال ان دماءكم وأموالكم حرام عليكم كرمة يومكم هذا في شهركم هذا في
بلدكم هذا مختصر من مسلم قوله لما كان يوم التروية الخ قد تقدم الكلام على هذا
قوله وركب الخ قال النووي فيه سان سقى أحدها ان الركوب في تلك المواضع أفضل
من المشى كما انه في جملة الطريق أفضل من المشى وهذا هو الصحيح في صورتين ان
لركوب أفضل وللشافعي قول آخر ضعفان المشى أفضل وقال بعض أصحاب
الشافعي الا فضل في جملة الحج الركوب لافى مواطن المناسك وهى مكة ومعنى ومن دافئة
وعرفات والتروية السمة الثانية اربطى فى هذه الصلوات الخمس السمة الثالثة
ان يبيت فى هذه الليلة وهى ليلة التاسع من ذى الحجة وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا
واجب فلو تركه لادم عليه بالاجماع انتهى قوله ثم مكث قليلا الخ فيه دليل على ان
السنة ان لا يخرجوا من مسمى حتى تطلع الشمس وهذا متفق عليه قوله وأمر بقبة فيه
استصحاب النزول بئرة اذا ذهبوا من مسمى لانه السنة ان لا يدخلوا عرفات الا بعد زوال
الشمس وبه صلا فى الظهر والعصر جميعا فاذا زالت الشمس سارهم الامام الى مسجد
ابراهيم وخطبهم خطبتين خفيقتين وتختلف الثانية جدا فاذا فرغ منهم ماضى بهم

٢٦

نيل

ح

الاشيا حسنة أى مياه حسنة وهى المدينة ودار الابرار ودار
الاخبار لانها دار المختار والمهاجرين والانصار وتبنى شرارها ومن أقام بها منهم فليست له فى الحقيقة بدار وورع ما نزل منها
بمد الاقبار ودار الايمان ودار السنة ودار السلامة ودار الفتح ودار الهجرة فها انفتحت سائر الامصار واليه الهجرة السعيد
المختار ومنه انتشرت السنة والكتاب فى جميع الاقطار والشافعية لحديث تراه اشفا من كل داء وقبة الاسلام والمؤمنة
انصه دقا الله حقه مخلقة قابضة ذلك فيها كما فى تسبيح الحاصلات تجار الا انصاف اهلها وانتشارهم فيها وفى خبره والذى نفى

يبدأن ترتبه المؤمنة وفي آخرها المكتوبة في التوراة مؤمنة ومباركة لان الله تعالى بارك فيها ابدعائه صلى الله عليه وآله وسلم وحلوله فيها والخاتمة لان الله تعالى اختارها المختار من خلقه والحفوظة لحفظه امن الطاعة والجدال وغـيرها وادخل صـدق والمرزوقه أى المرزوق أهلها والمـكينة توروى عن نوح ان الله تعالى قال يا طيبة يا طيبة يا مسكينة لاتقبل الكفور أرفع أجابيك على أجابيد القري والمسكنة الخشوع والخشوع خلقه الله فيها أوهى مسكن الخاشعين أسأل الله العظيم وتب عليه الرؤف الرحيم ان يجمعنى من ساكنها المقربين حياتي و
٢٨٢ بوجاهة وجهه الوجهة الكريم

بوجهه وجهه الوجهية الكريم
انه جابر المتكسرين واصل
المنقطعين ومنها المقدسة لتزويها
عن الشرك وكونه اتنى الذنوب
واكلالة الترى لغيتها الجليع
فضلا وتسلطها عليها واقتناحه
بايدى أهلها فغفوهاوا كلوها
وروى الزبير بن بكار فى أخبار
المدينة عن عبد الله بن
الدراوردى انه قال بلغنى ان
لامدينة فى الزوراء أربعين امرأة
عن أبي هريرة رضى الله عنه
قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) يقول يتركون
المدينة) الاكثر على الخطاب
والمراد بذلك غير الخطابين لكنهم
من أهل البلد أو من نسل
الخطابين أو من نوعهم قال فى
الفخر وروى بالغيبة مؤرخه
القرطبي (على خير ما كانت) من
العمارة وتكررة الانصار وحسنها
وفى أخبار المدينة لعمر بن شبة
ان ابن عمر أنكر على أبي هريرة
قوله خير ما كانت وقال انما قال
صلى الله عليه وآله وسلم أمر
ما كانت وأن أباهريرة صدقه
على ذلك قال القرطبي وقد وجد

• (باب المسير من ملى الى عرفة والوقوف بها واحكامه) •

ذلك حيث صارت مدن الخلافة ومقدن الناس ولجأهم وحات اليها اخيران الارض وصارت وسلم
من اعر البلاد فلما انتقلت الخلافة عن الى الشام ثم الى العراق وتقلب عليها الاعراب وتعاودتها الفتن وحات من اهلها
قصدت ساعوا في الطور والسباع وهذا معنى قوله (لا يفتشها) أى لا يسكنها (الا العواف) جمع عافية التى تطلب اقواتها ولا يذر
العواف قال ابن الجوزى اجتمع في العواف شيان أحدهما انها طالبة لا قوامت من قولك عفت فلاناً أعفوه فاعافى والجمع
عفاه أى أتت أطاب معروفه والثاني من العفاه وهو الموضع الخالى الذي لا أنس به فان الطور والوحش تقصد به لانها على

سمافقة قال القاضي عياض هذا جرى في العصر الاول وانقضى وقد تركت المدينة على أحسن ما كانت حين انتقلت
لخلافة منها الى الشام وذلك خيرا ما كانت الدين لكثرة العلماء اولد منها ما هم ما رتم او اتساع حال أهلها و ذكر الاخباريون في
بعض الفتن التي جرت في المدينة انه رحل عنها أكثر الناس وبقيت أكثر أهلها والعوافي وحات مسددة ثم تراجع الناس اليها
يريد عوافي السباع والطير قال النووي المختار ان هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ويوضحه قصة الراعيين
ان وقوعه عند مسلم بالفظ ثم يحشر راعيا وفي البخاري انه آخر ٢٨٣ من يحشره وقال أبو عبد الله الان وهذا

ولم يتم وصلاتنا هذه ووقف معذاتي ندفع وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلة الاونم ارا
ان قد تم بحج وقضى نفسه واما الحجة وصححه الترمذي وهو حجة في أنتم اعرافة كاه وقت
للقوف حديث ابن عمر في اسناده محمد بن ابي قبيصة كلام معروفي قد تقدم ولم يكن قد
صرح هنا بالتعديت وبقيته رجل اسناده ثقات وحديث عروة بن مضر من أخرجه أيضا
ابن حبان والحاكم والدارقطني وصححه الحاكم والدارقطني والقاضي أبو بكر بن
العربي على شرطهما قوله ونحن غاديا أي ذاهبان غدوة قوله كيف كنتم تصنعون
ي من الذكور رواية مسلم ما يقول في النبية في هذا اليوم قوله فلا يكره عليه بضم
أوله على البناء للجهول وفي رواية للبخاري لا يعيب أحدنا على صاحبه والحديث يدل على
التضيق بين التكبير والنبية تقر به صلى الله عليه وآله وسلم لم لهم على ذلك قوله غدا
بأنه المجهول أي سار غدوة قوله حين صلى الصبح ظاهر انه توجه من متى حين صلى الصبح
بها ولكن قد تقدم في حديث جابر المذكور في الباب الذي قبل هذا انه كان به بطاوع
الشمس قوله وهي منزل الامام الخ قال ابن الحاج المالكى وهذا الموضع يقال له الاراء
قال الماوردي يستحب ان ينزل بقرعة حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
عند الضفرة الساقطة بأهل الجبل على عين الذاهب الى عرفات قوله راح أي بعد زول
الشمس قوله ههنا يشهد بالجم المذكورة قال الجوهرى التهجير والتعجر السير في
الهجرة والهجرة نصف النهار عند اشتداد الحر والتوجه وقت الهجرة في ذلك اليوم
سنة لما يلزم من تعجيل الصلاة ذلك اليوم وقد أشار البخاري الى هذا الحديث في صحيحه
فقال باب التهجير راح يوم عرفة أي من غرة قوله تجمع بين الظهر والعصر قال ابن
المنذر أجمع أهل العلم على ان الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك من صلى
مع الامام وذكر أصحاب الشافعي انه لا يجوز الجمع الا بينه وبين وطنه ستة عشر فرسخا
الحال فانه لا قصر قال وليس يصح فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع تجمع معه من
حضر من المكين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر فقال أنتم
فانصرفوا وحرم الجمع ليشهواهم اذ لا يجوز زناخير البيان عن وقت الحاجة قال ولم
يلفنا من أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة والمزدلفة بل وافق عليه من لا يرى

لم يتبع ولو وقع لتواتر الظاهر
انه لم يقع بعد ودليل المجزأة
يوجب القطع بوقوعه في
الاستقبال ان صح الحديث وان
الظاهر انه بين يدي نفخة الصعق
كما يدل عليه موت الراعيين
اتمى قال في الفتح ويؤيده
مارواه مالك عن ابن حبان
بهملة تين وتخفيف السين عن
عمه عن أبي هريرة رفعه انه كن
المدينة على أحسن ما كانت
حتى يدخل الذئب فيعوى على
بعض سوارى المسجد أو على
المنبر قالوا فان يكون غارها
قال للعوافي الطير والسباع
أخرجهم من بن عيسى في الموطن
عن مالك ورواه جماعة من
الثقات خارج الموطن وبهم
لذلك أيضا ما روى أحمد والحاكم
 وغيرهما من حديث مجاهد بن
الادوع الاسلمى قال بلغني النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بحاجة
ثم أتيتني وأنا خارج من بعض
طرق المدينة فاخذ يدي حتى
أنيأ أحدنا ثم أقبل على المدينة
فقال ويل امها قرية يوم يدها

أهلها كاشع ما تكون قلت إني رسول الله من يا كل غمرها قال عافية الطير والسباع وروى عمر بن شبة باسناد صحيح عن عوف
ابن مالك قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسجد ثم نظر اليه فقال أما والله لا دعهم أهلها امثلة أو به من عابا
للعوافي أن يذرون ما للعوافي الطير والسباع قلت وهذا لم يقع قطعا وقال المهلب في هذا الحديث ان المدينة تسكن الى يوم
القيامة وان خلت في بعض الاوقات لقد الراعيين بفهمها الى المدينة انتهى ومراده بالراعيين المذكوران في قوله (وأخر
من يحشر) أي يموت فيحشر لان الحشر به الموت أو يناخر حشرهما لتأخر موت ما أو يحشر به من يسانى اليه كما في لفظ

رواية مسلم (رابعان من مزينة) يضم اليه والزاي قبيلة من مضر وهذا يحتمل أن يكون حديثنا آخر مستقلة لا تتعلق بالذي قبله وأن يكون من قديم الحديث الذي قبله وعليه ما يقرب الاختلاف السابق عن عياض والنورى والثانى أظهر - كما قال النورى (يريدان المدينة) فان شئ يصحان والتعبير زجر الغنم يقال نفق يتفق بكسر العين وقصها عينا وقانونها ونعقا ونعقا إذا صاح بالغنم وأغرب الداودى فقال معناه يطلب الكلال فكأنه فسر ما بالقصود من الزجر لانه زجرها عن المرمى ونعقا إذا صاح بالغنم وأغرب الداودى فقال معناه يطلب الكلال فكأنه فسر ما بالقصود من الزجر لانه زجرها عن المرمى (فيصداها) أى ليسوقها وذلك عند قرب الساعة وصيغة الموت (فيصداها) أى

الجمع في غيره قوله ثم خطب الناس فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطب بعده الصلاة قوله ابن مضر من بضم الميم وفتح الصاد المجهمة وتشديد الراء المكسورة ثم من مهله قوله ابن لام هو بوزن جام قوله من جعلني طيها ما جعل سلمي وجعل أبا قاله المنذري وطى بفتح الطاء وتشديد الياء بعده هاء حزة قوله أ كات أى أعيت قوله من جعل بفتح الحاء المهملة واسكان الواو حدة أحد حبال الرمل وهو ما اجتمع فاستطال وارتفع قاله الجوهري قوله صلاتنا هذه بمعنى صلاة الصبح قوله ليلاً أو نهاراً قد تم بحجته تمسك بذلك أحد بن حنبل فقال وقت الوقوف لا يتخصم بما بعده الزوال بل وقته ما بين طلوع الصبح يوم عرفة وطلوعه يوم العيد لان لفظ الليل والنهار مطلقان وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد بانها ما بعده الزوال بدليل أنه صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده لم يبقوا إلا بعد الزوال ولم ينقل عن أحد أنه وقف قبله فكانهم جعلوا هذا الفعل مقتداً لذلك المطلق ولا يخفى ما فيه قوله وقضى نفسه قبل المراد به أنه إنما عليه من المناسك والمشهور ان التفت ما يصنع المحرم عند حله من تقصير شعر أو حلقه وحلق العانة وتنف الابط وغيره من خصال الفطرة ويدخل في ضمن ذلك شحج البدن وقضاء جميع المناسك لانه لا يقضى التفت إلا بعد ذلك وأصل التفت الوضوء والقذز (وعن عبد الرحمن بن بمر عن ناس من أهل نجد أن نوارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو واقف بعرفة فأنزلوا فامر نادياً ينادى ألحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الصبح فقد أدرك أيامى ثلاثة أيام فمن تعجل في يومين فلا تامة عليه ومن تأخر فلا تامة عليه وأدرك رجلاً ينادى بين رواه الخمسة وعن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فحرتهم أو مئى كاهم فاشروا فى رسالكم ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف ووقفت ههنا وجميع كاهم موقف رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه وأحمد أيضاً نحوه وفيه وكل الحاج مكة طريق ومخير) حديث عبد الرحمن بن بمر أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى قوله فساؤا أى قالوا كيف من لا يدرك يوم عرفة كآبواب عليه البخارى قوله الحج عرفة أى الحج الصحيح من أدرك يوم عرفة قال الترمذى قال سفيان الثوري والعل على حديث عبد الرحمن

علي غفهما وكان ذلك من علامات القيامة ويوضح هذا رواية عن ثبوت في أخبار المدينة عن طريق ابن
عطاء السائب عن رجل من أشجع عن أبي هريرة موقوفا قال آخر من يحضر رجلا رجل من مزية وآخر من جهة
فقولان أين الناس فيأتان المدينة فلا يريان إلا الثعالب فينزلهم المامد لكن فيسبغهم ما على وجوههما حتى يلحقهم ما
بالناس وعنده أيضا من حديث حذيفة بن أسيد أن ما يقع قدان الناس فيقولان تطلق إلى بني فلان فيأتونهم فلا يجدان أحدا
فقولان تطلق إلى المدينة فنتطلقان فلا يجدان أحدا فينتطلقان إلى البقيع فلا يجدان إلا السباع والثعالب وهذا يوضح

أحد الاحتمالات المتقدمة وروى ابن خبان عن أبي هريرة رفعه آخر قرية في الاسلام غربا المدينة وهو يناسب كون آخر من يحضر يكون منها وقد أخرج الحديث مسلم (عن سفيان بن أبي زهير) بصغير الازدي من أزد شتوة النهرى وثقوب بانيان المقرب يفتح القاف وكسر الراء بعد هادال مهملة صحابي بعد في أهل المدينة (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول تفتح اليمن) معنى للفتح والعول ومعنى ألون لانه عن عين القبله أو عين عين الشمس أو عين بن نبطان قال ابن عبد البر وغيره افتتحت اليمن في أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢٨٥ وفي أيام أبي بكر والشام بعدها والعراق بعدها وفي هذا الحديث علم من

أعلام النبوة فقد وقع على وفق ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم وعلى ترتيبه ووقع تفرق الناس في البلاد لمافها من السعة والرخاء ولوصبروا على الإقامة بالمدينة لكان خيرا لهم (فيأتي قوم) من الذين حضروا فتحها أو أعجبهم حسنها وراؤها (يسون) يفتح الياء وكسر الباء وتشديد السين ثلاثيا وهن ابن القاسم ضم الموحدة من باب شرب وباب نصر وبضم الياء وكسر الباء أيضا من الثلاثي المز يدأى يسوقون دواهم الى المدينة سواقيا قال أبو عبد الله بس سوق الابل يقول بس بس عند السوق واردة السرعة قال الداودي معناه يزجرون دواهم فيقتنون ما يطوفون عليه من الارض من شدة السهر قصير غبارا قال تعالى وبست الجبال بسأى سالت سبلا وقيل معناه سارت سيرا وقال ابن القاسم البس المبالغة في الفت ومنه قيل

ابن زمر عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم ان من لم يقف بعرفات قبل الفجر فقد فاته الحج ولا يجزئ عنه ان جاء بعد طلوع الفجر ويجعلها امرأة وعلمه الحج من قابل وهو قول الشافعي وأحمد وغيرهما قوله من جاء ليلة جمع أي ليلة المبيت بالزدلفة وظاهره انه يكفي الوقوف في جزء من أرض عرفة ولو في لحظة لطيفة في هذا الوقت وبه قال الجمهور وحكي النووي قولانه لا يكفي الوقوف ليلة ومن اقتصر عليه فقد فاته الحج والاحاديث الصحيحة ترد قوله أيام منى مرفوع على التبتداء وخبره قوله ثلاثة أيام وهي الايام المعدودات وأيام التشريق وأيام رمي الجمار وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر وليس يوم النحر منها لاجماع الناس على انه لا يجوز النحر يوم ثاني النحر ولو كان يوم النحر من الثلاث لجاز أن ينقصر من شاة في ثمانية قوله فمن تجمل في يومين أي من أيام التمتع ينقصر في اليوم الثاني عنها فلا تم عليه في تعجيله ومن تأخر عن النحر في اليوم الثاني من أيام التمتع ينقصر في اليوم الثالث فلا تم عليه في تأخيره وقيل المعنى ومن تأخر عن الثالث الى الرابع ولم ينصرع العامة فلا تم عليه والتخير ههنا وقع بين الفاضل والافضل لان المتأخر أفضل فان قيل انما يخاف الاثم المتجهل بما بال المتأخر الذي أتى بالافضل لأحق به فالجواب ان المراد من عمل بالرخصة وتجيل فلا تم عليه في العمل بالرخصة ومن ترك الرخصة وتأخر فلا تم عليه في ترك الرخصة وذهب بعضهم الى أن المراد وضع الاثم عن المتجهل دون المتأخر ولكن ذكر امعا والمراد أحدهما قوله يسأى بين أي يهذ الكلمات قوله نحر ههنا وفي كاهها نحر يعني كل بقعة منها يصح النحر فيها وهو متفق عليه لكن الافضل النحر في المكان الذي نحر فيه صلى الله عليه وآله وسلم كذا قال الشافعي ونحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو عند الجرة الاولى التي تلي مسجد منى كذا قال ابن التيز وحسن من وادى محسن الى العقبة قوله في رحالكم المراد بالرحال المنازل قال أهل اللغة رحل الرجل منزله سواء كان من حجر أو مدرا أو شرا أو وبر قوله ووقت ههنا يعني عند العضرات وعرفة كاهها موقت يصح الوقوف فيها وقد أجمع العلماء على ان من وقف في أي جزء كان من عرفات صح وقوفه ولها أربعة حدود حد الى ساد طريق المشرق والثاني الى خافات الجبل الذي وراء أرضها والثالث الى البساتين التي تلي قرنها على يسار مسة قبل

للدقيق المصنوع بالدهن بسيس وانكر ذلك النووي وقال انه ضعيف أو باطل قال ابن عبد البر وقيل معنى يسون يسألون عن البلاد يستفرون أخبارها ويسيرا اليها قال وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة وقيل معناه يزبون لاهلهم البلاد التي تفتح ويدعونهم الى سكناها فيتمعون بسبب ذلك من المدينة وراحمين اليها وشهد لهذا حديث أبي هريرة عنده مسلم باق على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقرينه هلم الى الرخاء والمدينة خبر لهم وعلى هذا الذين يتصلون غير الذين يسون وكان الذي حضره التفتح أهيمه حسن الماد وراؤها قد عاقره الى الجرة المبالغة فتمها المدعى بالمدعى ما ك... ..

نحذث الباب الاخبار عن خرج من المدينة منعه لباها له بأسا في سيرة مدبرها الى الرخاء والامصار المقتنعة وبؤيدهم رواية ابن خزيمة من طريق أبي حمزة عن هشام بن عروة في هذا الحديث ما يؤيده واقظه فتفتح الشام فيخرج الناس اليها يسرون والمدينة خير لهم ويوضح ذلك حديث جابر عند أحمد في روى عاليا عن علي أهل المدينة زمان يطلق الناس منها الى الارياض ياتسون الرخاء فيجدون رخاء ثم يأتون فيجملون باهلهم الى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعاون وقال المذنب ذري رجاله رجال الصبح وقال في الفتح وفي اسناده ابن لهيعة ٢٨٦ ولا بأس به في المناهات والارياض جمع ريف بكسر الراء هو ما قرب

المساء في أرض العرب وقيل هو الأرض التي فيها الزرع والنصب وقيل غير ذلك (فيجملون) منها أي من المدينة (باهلهم) ومن أطاعهم) من الناس راحلين الى اليمن (والمدينة خير لهم) منها لانها حرم الرسول وجواره ومهبط الوحي ومنزل البركات ومحل الصلوات (لو كانوا يعاون) بما فيها من النضال كالمصلاة في مسجد هاو ثواب الاقامة فيها وغير ذلك من الثواب الدنيوية والاخرية التي يستحقونها ما يجودونه من المخطوط القسامة العاجلة بسبب الاقامة في غيرها ما ربحوا منها قاله البيضاوي وقوا الطيبي قالوا المراد به الخارجون من المدينة رغبة عنها كارهين لها وأمان خرج لحاجة أو تجارة أو جهاد أو نحو ذلك فليس يدخل في معنى الحديث وفي هذا الحديث فضل المدينة على البلاد وهو أمر مجمع عليه وفيه دليل على ان بعض البقاع أفضل من بعض قال الحافظ ابن حجر لم يختلف العلماء

الصحابة والرابع وادى عنة يضم العين وبالفنون وابست هي ولا غرة من عرفات ولان الحرم قوله وجمع كلها وقف جمع باسكان الميم هي المزدانة كما تقدم وفيه دليل على انها كلها وقف كما ان عرفات كلها وقف قوله وكل فجاج مكة طريق القبايع بكسر القاء جمع فج وهو الطريق الواسعة والمراد انهما طريق بن سائر الجهات والاقطار التي يقصدها الناس للزيارة والالتحاق اليها من كل طريق واسع وهذا متفق عليه وان كان الأفضل الدخول اليها من الثنية العليا التي دخل منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم وهذه الزيادة رواها أبو داود وكارها أحمد وابن ماجه (وعن اسامة بن زيد قال كنت ربا الى صلى الله عليه وآله لم يعرفات فرفع يديه عرفات به نافته فقط خطاهما فاقبنا اول الخطام باحدى يديه وهو رافع يده الاخرى رواه النسائي وهو عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفات لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد سيده الخبر وهو على كل شيء قدير رواه أحمد والترمذي واقظه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير الدعاء يوم عرفات وخير ما قال أنا والنبيون من قبل لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) حديث اسامة اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا بقوب بن ابراهيم عن هشيم حدثنا عبد الملك عن عطاء قال قال اسامة فذكره وهو لا يصح عنهم رجال الصبح وعبد الملك هو ابن عبد العزيز المعروف بابن جريح وحديث عمر بن شعيب في اسناده حاد بن أبي حمزة وهو ضعيف وفي الباب عن ابن عمر بنحوه عند العقيلي في الضعفاء وفي اسناده فوج بن فضالة وهو ضعيف وقال البزار في منكر الحديث وعن علي بن عبد السلام عند الطبراني في المناقب بنحوه وفي اسناده قيس بن الربيع وأخرجه البيهقي عنه بزيادة اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري وفي اسناده موسى بن عبيدة الرزدي وهو ضعيف وثقه عنه عن أخيه عبد الله عن علي بن عبد السلام قال البيهقي ولم يدرك عبد الله علياً وعن طلحة بن عبيد الله بن كزيب فتح الكفاف وآخره رأى عند مالك في الموطأ مسلا ورواه البيهقي عن مالك موصلاً لوضعه وكذا ابن عبد البر في التمهيد قوله فرفع يديه فيه دليل على ان عرفته من المواطن التي يشرفها

في ان للمدينة فضلا على غيرها واقفا اختلفوا في الافضلية بينهما وبين مكة (وتفتح الشام) وسمي به رفع لانه عن شمال الكعبة (فأتى قومه ييسون) بفتح قوله وضحه وصكسر الباء وضحه (فيجملون) من المدينة (باهلهم) من أطاعهم (من الناس راحلين الى الشام) (والمدينة خير لهم) منها المأوى (لو كانوا يعاون) بفضلها فاجاب محمد بن كافي السابق والا لاحق دل عليه ما قبله وان كانت لوعته لبيت فاجاب لها وعلى كلا التقديرين ففيه تجهيل لمن فارتها لتفريته على نفسه خير اعطيا قال الطيبي الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل ليعاون منزلة الاذن ليعني عنهم المعرفة بالكلية ولودهب

مع ذلك الى النبي لكان ابلغ لان النبي طلب ما لا يمكن حصوله اى ايتهم لو كانوا من اهل العلم تغلظا وتشديد التهم وفيه
الشك بانهم عن ركن الى الحظوظ البهيمية والحطام الثاني وأعرضوا عن الاقامة في جوار الرسول ولهذا كثر قوماً وصفهم
في كل قرية بقوله يسون استحضار تلك الهمة القبيحة والله اعلم (وتفتح العراق في قوم يسون فيتمحلون باهلهم) من
المدينة (ومن أطاعهم) من الناس راحل الى العراق (والمدينة خير لهم) من العراق (لو كانوا يعلمون) ومطابقة الحديث
لترجمة من حيث ان هؤلاء القوم المذكورين مفرقوا في ٢٨٧ البلاد بعد الفتوحات ورغبوا عن الاقامة في

المدينة ولوصروا على الاقامة
فيها لكان خير لهم ورواه هذا
الحديث كاهم مديون الاشيشه
وفيه الحديث والاختبار
والمنعنة والسمع والقول
ورواية تايبي عن تايبي وصحاحي
عن صحابي وآخرجه مسلم في الحج
وكذا النسائي (عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال ان
الايمن لا يارز) اللام في قوله
لأورثاوكيبدأ ان أهمل
الايمن التضم ويحتمل (الى
المدينة كأنار الحجة الى جبرها)
أى كأنتشر الحجة من جبرها في
طلب ما تعبت به فأذراعها شئ
رجعت الى جبرها كذلك الايمان
انتشر من المدينة فكل مؤمن
له من نفسه سائق اليها محبة في
ساكنها صلى الله عليه وآله وسلم
وهذا شامل لجميع الازمنة أما
زمانه صلى الله عليه وآله وسلم
فله من نفسه وأما زمن العصاة
والتابعين وتابعهم فلا قدرا
يهدمهم وأما بعدهم فلا يارة قبره
الشرى بشق الرحل الى مسجد

رفع اليدين عند الدعاء فيخص به عموم حديث أنس المتقدم في صلاة الاستسقاء قوله
وهو رافع يده الاخرى فيسه دليل على ان رفع إحدى اليدين عند الدعاء اذا منع من رفع
الاخرى عذراً لا بأس به قوله دعاء يوم عرفه ترج المزي جردعاً ليكون قوله لا اله الا الله
خير الخبر الدعاء وغير ما ذلت أنا والنيبون وبؤيده ما وقع في المواطن من حديث طلحة
بلنظ أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما ذلت أنا والنيبون من قبلي لا اله الا الله وما وقع
عند العقيل من حديث ابن عمر بلنظ أفضل دعاء ودعاء الانبياء قبل عشية عرفة لا اله
الا الله وأحاديث الباب تدل على مشروعية الاستسقاء من هذا الدعاء يوم عرفة وأنه
خير ما يقال في ذلك اليوم (وعن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عرجاء الى الطاج بن
يوسف يوم عرفة حين زالت الشمس وأتاهه فقال الروح ان كنت تريد السنة فاقصر الخطبة
هذه الساعة قال نعم قال سالم فقلت للعجاج ان كنت تريد نصيب السنة فاقصر الخطبة
وجعل الصلاة فقال عبد الله بن عمر صدق رواه البخاري والنسائي وهو عن جابر فاراح
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الموقف بعرفة فخطب الناس الخطبة الاولى ثم أذن بلال
ثم أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية ففرغ من الخطبة وبلا من
الاذان ثم أقام بلال فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر رواه الشافعي حديث جابر
أخرجه أيضاً البيهقي وقال تفر به ابراهيم بن أبي يحيى وفي حديث جابر الطويل الذي
أخرجه مسلم ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم خطب ثم أذن بلال ليس فيه ذكر أخذ
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية وهو أصح ويترجح باخره قول هو ان
المؤذن قد أهر بالانصات للخطبة فكيف يؤذن ولا يسمع الخطبة قال الهب الطبري وذكر
اللاف يبره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من خطبته أذن بلال وصلى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاسافر بلال من الاذان تكلم بكلمات ثم أناخ
راحلته وأقام بلال الصلاة وهذا أولى مما ذكره الشافعي اذ لا يثبت به سماع الخطبة
من المؤذن قوله فاقصر الخطبة الحج قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل عندهم في المنة
لان المراد بالسنة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أطلقت مالم تنصف الى
صاحبها سنة العمر بن اتهم والكلام على ذلك مستوفى في الاصول وقد تقدم

المنف والصلاة فيه والتبرك بمشاهدة آثاره وأما راحلته رزقي الله ذلك والمعات على محبة هنالك اللهم الى أوجه الديك بنين
سيد الرسل وأكرم الانبياء في ذلك وفي جميع أمور وأموار أخلاق من الرجال والنساء والصبيان فتدفعه في وساني وخلفي
انك أنت الجواد الكريم قال الداودي كان هذا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والقرن الذي كان منهمم والذين يلونهم
خاصة اتهمى والله درة فأنفقه للمصود وقال القرطبي في نفسه تنبيه على محبة مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وان
علمهم حجة بكار وما لك قال في القح وهذا ان سلم اختم بعصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين وأما بعده

ظهور الفتن وانتشار العصاة في البلاد واسيا في أواخر المائة الثانية وهم يبرافهوا بالشهادة بخلاف ذلك انتهى خصوصاً في زمانها فقد كثرت الفتن وعت البلوى بالبدع والمنكرات وأطبع الهوى والهدونات وصار المعروف منكراً وعاد المنكر معروفاً وادرج أهل التقوى وظهر أصحاب الفتوى وكان ما كان (عن سعد بن أبي وقاص) رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول لا يكد أهل المدينة أحد أي لا يفعله بهم كيداً من مكروب وغير ذلك من وجوه الضرر بفقر حق (الإنعام) أي ذاب (كما ٢٨٨) يتماع يذوب (المخ في الماء) واسلم لا يريد أحد أهل المدينة بسوء

الأذابة الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء وهذا صريح في الترجمة لانه لا يتحقق هذا العذاب الا من ارتكب انما عظميا قال عياض هذه الزيادة تدفع اشكال

الاحاديث الاخر وتوضح ان هذا حكمه في الآخرة والمراد من أرادها في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسوء اضعل أمره كما يضل الرصاص في النار أو المراد من أرادها في الدنيا بسوء فإنه لا يهل بل يذهب سلطانة عن قرب كما وقع لمسلم بن عقبة وغيره فإنه عوجل عن قرب وكذلك الذي أرسله أو المراد من كادها اعتما الاوطيا القرم حتى غفله فلا يتم له أمر بخلاف من أتى ذلك جهاراً كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره وروى النسائي من حديث السائب بن خلاد رفعه من أخاف أهل المدينة ظالمهاهم أخافه الله وكانت عليه أمانة الله الحديث ولا ينحسب من حديث جابر (عن أسامة) بن زيد (رضي

حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يروح عند صلاة الظهر وقدمتان ظاهرهما يخالف حديث جابر الطويل عند مسلم ان توجهه صلى الله عليه وآله وسلم من غرة كان حين زافت الشمس والمصنف رحمه الله تعالى اختصر هذه القصة الواقعة بين ابن عمر والطاح وهو في البخاري أطول من هذا المقدار وكذلك في سنن النسائي

• (باب الدفع الى مزدلفة ثم منها الى منى وما يتعلق بذلك) •

(عن أسامة بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أقاض من عرفات كان يسير العتيق فاذا وجد فجوة فص منفق عليه • وعن الفضل بن عباس وكان رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في عتيقة عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا عايلكم السكينة وهو كافي ناقته حتى دخل محسراً وهو من منى وقال عليكم بحصى الخذف الذي يرمى به الجمره رواه أحد وسلم • وفي حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء باذان واحد وأقامتين ولم يسبح بينهما شيئا ثم اضطلع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبيّن له الصبح باذان وأقامته ثم ركب القوسا حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبر وهله وحده فلم يزل واقفا حتى اسفر جردا فدفع قبل ان تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر فركب قليلا ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمره الكبرى حتى أتى الجمره التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حتى الخذف روى من بطن الوادي ثم انصرف الى المخمر رواه مسلم) قول العتيق بفتح المهملة والذون وهو السير الذي بين الابطاء والاسراع وفي المشاوق انه سيرهم في سرعة وقال القرطبي وسير سريع وفي القاموس هو الخطو والفسح وانتصب العتيق على المصدر الموصوف له لا على الفعل قوله فجوة بفتح الفاء وسكون الجيم المكان المتسع قوله نص بفتح النون وتشديد المهملة أي اسرع قال ابن عبد البر في هذا الحديث كمية السيرة في الدفع من عرفة الى مزدلفة لاجل الاستحجال للصلاة لان المغرب لاتصل الا مع العشاء بالزدلفة فيجمع بين

الله عنه قال أشرف النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) انظر من مكان مرتفع (على أطمن من آطام المصلتين المدينة) وهي الحصون التي تبني بالجارة وقيل هو كل بيت مربع مسطح وهو جمع قلة وجمع الكثرة أطوم والواحدة أطمه كالكثرة وقد ذكر الزبير بن بكار في أخبار المدينة ما كان بها من الأطام قبل حلول الأوس والخزرج فيهم ما كان بها بعد حلولهم وأطال في بيان ذلك (فقال هل ترون ما أرى اني لأرى) بالبصر (مواقع) أي مواضع سقوط (الفتن خلال يومكم) أي نواحيها بان تكون الفتن مثلت حتى رآها (كواقع القطر) وهذا كما مثلت له الجنة والنار في القبلة حتى رآها وهو يصلي

أو تكون الرؤية بمعنى العلم وشبه سقوط الفتن وكثرة بالمدينة بسقوط النظر في الكثرة والعموم وقد وقع ما أشار إليه صلى الله عليه وآله وسلم من قتل عثمان وهلم جرا ولا سيما يوم الحرة وهذا من أعلام النبوة وأخرجه البخاري ومسلم في الفتن أيضا (عن أبي بكر) نفع من الحرة بن كادة الثقفي (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال أي يدعو وخوفه والدجال من الدجل وهو الكذب والطلاط لأنه كذاب خلط وإذا لم يدخل رعبه فبالأولى أن لا يدخل (لها) أي للمدينة (يومئذ تسبحة أبواب على كل باب ٢٨٩) ما كان يصرف سائر ما فيه ورواة

هذا الحديث كلهم مدنيون وفيه تنافي عن تابعي والتحديث والنعنة والقول وأخرجه أيضا في الفتن وهو من أفراد (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أنقلب المدينة) جمع نقب بفتح النون وسكون الناف وهو جمع قلة وجمع الكثرة نقاب قال ابن وهب يعني مدخل المدينة وهي أبوابها وفوهات طرقها التي يدخل إليها كما جاء في حديث آخر على كل باب منها ملك وقيل طرقها وفي القاموس النقب الطرريق في الجبل أتسمى وقيل الطررق التي يسميها الناس ومنه قوله تعالى فتنة وافي البلاد (ملائكة)

يعرسونها (لا يدخلها الطاعون) الموت الذريع الفاسخ أي لا يكون بهما مثل الذي يكون بغيرها كالذي وقع في طاعون عواس والجارف وقد أظهر الله تعالى صدق رسوله فلم ينتقل قط أنه دخلها الطاعون وذلك ببركة دعائه صلى الله عليه وآله وسلم

المصطحين من الوقار والسكينة عند الزحمة ومن الأسراع عند عدم الزحام قوله وهو كاف ناقته الخ هذا محمول على حال الزحام دون غير مبدل حديث أسامة المتقدم وكذلك يحمل حديث ابن عباس عن أسامة عند أبي داود وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أورد فحين أفاض من عوفة وقال أيها الناس أعيكم بالسكينة إن العباس بالاجفاف قال فما رأيت ناقته راغمة يدها حتى أتى جمعها وقد جعله على مثل ما ذكر ابن خزيمة قوله الخلف بجماعة معجزة متوحدة وذال معجزة ساكنة ثم فاء قال العلماء حصى الخلف كقدر حمة الباقلا قوله فصل في المغرب والعشاء استبدل على جمع التأخير بمزدلفة قال في الفتح وهو اجتماع لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر انتهى وقد قدمنا الجواب عن هذا قوله ولم يسبح بينهم أي لم يتففل وقد نقل ابن المنذر الاجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة قال لانهم اتفقوا على أن السنة لجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ومن تنفل بينهم لم يصح أنه جمع انتهى ويشكل على ذلك ما في البخاري عن ابن مسعود أنه صلى بعد المغرب ركعتين ثم دعا بعشائه فتعشى ثم صلى العشاء قوله القضا قد تقدم ضبطها قوله فاستقبل القبلة الخ فيه استصحاب استقبال القبلة بالشهر الحرام والدعاء والتكبير والتلليل والتوحيد والوقوف به إلى الاسفار والدفع منه قبل طلوع الشمس وقد ذهب جماعة من أهل العلم منهم مجاهد وقناد والزهرى والنوري إلى أن من لم يقف بالشهر فقد ضيع نسكا وعليه دم وهو قول أبي حنيفة وأحمد وأصح وأبي ثور وروى عن عطاء والأوزاعي أنه لا دم عليه وإنما هو منزل من شاه نزل به ومن شام لم ينزل به وذهب ابن بخت الشافعي وابن خزيمة إلى أن الوقوف به ركن لا يتم الحج إلا به وأشار ابن المنذر إلى ترجيحه وروى عن علقمة والنخعي واحتج الطحاوي بأن الله عز وجل لم يذكر الوقوف وإنما قال فاذا كروا الله عند المشعر الحرام وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكران حجه تام فاذا كان الذكر المذكور في القرآن ليس من تمام الحج فالوطن الذي يكون فيه الذكر كإحدى أن لا يكون فرضا قوله حتى استفرجدا بكسر الجيم أي استفادوا بليغا وهذا يريد على ما ذهب إليه مالك من أن الدفع قبل الاسفار قوله بحسر الخ بكسر السين المهمة قبلها حاصلة وليس هو من مزدلفة ولا معنى بل هو مسيل بينهم وقبل أنه من مفي وفيه دليل على أنه يستحب أن يبلغ وادى بحسر أن كان

٣٧ نيل ح اللهم صمحه لها قاله القسطلاني والكلام في الفرق بين الطاعون والوباء يطول جدا (ولا) يدخلها (الدجال) وهذا الحديث والذي قبله يدل على فضل هذا البلد الطيب وحفظه عن المكاره العظيمة التي تعترى غيرها من البلاد الأجنبية وغيرها وأخرجه أيضا في الفتن والطالب ومسلم في الحج والنسائي فيه ما (عن أنس ابن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال ليس من بلد أي من البلدان يسكن الناس فيه وله شأن (الاسية طوله الدجال) أي سبغ ثلثه المسيح الأعور قال في الفتح هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور وشذوذ ابن حزم فقال المراد

لا يدخل بهمه وجنوده ، وكأنه استبعد إمكان دخول الرجال جميع البلاد لقصص مدته وعقله مما ثبت في صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدر السنة انتهى قال العيني يحمل أن يكون إطلاق قدر السنة على بعض أيامه ليس على حقيقة بل استكون الشدة العظيمة الخارجة عن الحد فيه أطلق عليه كأنه قدر السنة انتهى وأقول لأوجه ذلك التأويل البعيد والماضي إلى صرف الحديث الصحيح عن ظاهره والقدرة صالحة لذلك وقد أحدث في هذا الزمان قوم من البرطانية بمجلة تسمى بصريك الدخان والذرة قطع المسافة البعيدة ٢٩٠ في أقل القليل من الزمان حتى تطوى مسافة شهر وشهرين في يوم ويومين

فكيف بالقادر الذي لا تقدر
قدرته (الامكة والمدينة)
لا يطوّه - ما هو مستثنى من
المستثنى لامن بلد أى فى النقط
والافى المعنى منه لان الضمير فى
سبطونه عائد على البلد وعقد
الطبرى من حديث ابن عمر والا
الكعبة وبيت المقدس وزاد
الطحاوى ومجد الطوروفى
بعض الروايات فلا يفتى له موضع
الا وبأخذ غمير مكة والمدينة
وبيت المقدس وجبل الطور
فان الملائكة تطرد عن هذه
المواضع (ليس لمن نقابها)
أى نقاب المدينة (تنب الاعليه
الملائكة) حال كونهم
(صافين بحرسونها) منه وهو من
الاحوال المتداخلة (ثم ترجف
المدينة) أى ترتل (بأهلها)
لتنقص الى الدجال الكافر
والماضى وقال المظهرى أى
تتحركهم وتلقى بميل الدجال فى
قلب من ايسر يؤمن خالص (ثلاث
وجنات) بصفات أى يحصل
بما ازلته بعد اخرى ثم ثالثة (فيخرج
الله كل كافر وصفاق) منها ويبقى

را بكان يجر لدائبة وان كان ماشيا اسرع في مشيه قوله فرماها الخسبا في الكلام على
 الرمي (وعن عمر قال كان اهل الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون
 اشرق شير غالفهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فافاض قبل طلوع الشمس وراها الجماعة
 الاسماء لكن في رواية اجدوا بن ماجه اشرق شير كمن انفسه قوله لا يفيضون
 بضم أوله أى من المزدانسة قوله اشرق بفتح الهمزة فعل أى من الاشراق أى ادخل في
 الشروق وظن بعضهم انه ثلاثي نصب بطلوع كسر الهاء مزة من شروق وليس بواضح
 ولما نى تطلع عليك الشمس قوله شير بفتح المثناة وكسر الواو حدة وسكون القمية
 بعد هاء امره مله وهو جبل معروف بكثرة وهوا عظم جبالها قوله فافاض قبل طلوع
 الشمس الافاضة الدفعة كما قال الاصمعي ولغظ أبي داود دفع قبل طلوع الشمس قوله
 كمن انفسه قال الطبري معناه كمن ادفع وهو من قولهم اغار القرس اذا اسرع والحديث
 فيه مشروعة الدفع من الموقف بالمزدانسة قبل طلوع الشمس عند الاسناد وقد نقل
 الطبري الاجماع على ان من لم يبق فيها حتى طلعت الشمس فانه الوقوف قال ابن المنذر
 وكان الشافعي وجهوا اهل العلم يقولون بظاهر هذا الحديث وما ورد في معناه وكان
 مالا يرى أن يدفع قبل الاسناد وهو مردود بالنصر من (وعن عائشة قالت كانت
 سوداء امرأة ضيقة ثبطة فاستاذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تفيض من
 جمع بلبل فاذا نالها متفق عليه وعن ابن عباس قال انا من قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 لبله المزدانسة في ضيقة أهله رواه الجماعة وعنه ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اذن لضعفة الناس من المزدانسة بليل رواه اجد وعنه جابر أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم اوضع في وادي حنمل وامره ان يرموا بجل حصي الخذف رواه الخصة
 وضعه الترمذي قوله ثبطة بفتح المثناة وكسر الواو حدة بعد هاء مله خففة أى
 بظيفة الحركة اعظم جسمها قوله في ضيقة أهله الضعفة بفتح الصاد المعجمة والعين
 المهملة جمع ضعيف وهم النساء والصبان والخلفم قوله اوضع أى اسرع السير بأب
 يقال وضع البعير وأوضعها كعبه أى اسرع به السير قوله بجل حصي الخذف تقدم
 ضبطه وتفسيره وحديث عائشة وابن عباس وابن عمر فإدليل على جواز الافاضة قبل
 طلوع الشمس وفي بقية جزء من الليل ان كان من الضعفة وحديث جابر يدل على أنه

بشرع

لُدْجَالٍ وَفِي لَفْظٍ فَيُخْرِجُ اللَّهُ إِلَى الدُّجَالِ كُلِّ كَافِرٍ وَمُتَافِقٍ وَهَذَا

والإبصار عارضه ما في حديث أبي بصير **ذكر** الماضي انه لا يدخل المدينة رعب الدجال لان المراد بالرب ما يحصل من الفزع من ذكره والخوف من عبثه لا الرفضه التي تقع بالزلة لاخراج من ليس بمخلص وحمل بعض العلماء الحديث الذي فيه انها تنفي الخيبه على هذه الحالة دون غيرها وقد تقدم ان الصحيح في معناها انه خاص بئام وزمان فلا مانع ان يكون هذا الزمان هو المراد ولا يلزم من كونه مرادنا في غيره وهذا الحديث أخرجه مسلم في الشق والنسائي في الحشم **عن** أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال

حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً طويلاً عن حاله وفعله (فكان فيما حدثناه ان قال بأني الدجال وهو محرم عليه ان يدخل نقاب المدينة ينزل بعض السباخ التي بالمدينة) يكسر الذين جمع سبعة وهي الارض تعلموا الملوحة ولا تكاد تنبت شيئاً أي انه ينزل خارج المدينة على أرض سبعة من سباخها (فيخرج اليه) أي الى الدجال (يومئذ رجل هو خير الناس أو من خير الناس) شك من الراوي وذكر ابراهيم بن سفيان عن مسلم كافي صحيحه انه يقال انه الحضر وكذا احكامه معمر في جامعه وهذا الغايتم على القول ببقاء الحضر كما لا يخفى لكن فيه بعد ٢٩١

وبحث يطول ويحتمل ان يكون اسم هذا الرجل الخارج خضرا وليس بذلك الحضر (فيقول) الرجل (أشهد أنك الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثه فيقول الدجال) لمن معه من أوليائه (أرايت) أي أخبرني ان قات هذا الرجل (ثم أحببته هل تشكون في الأمر فيقولون لا) أي اليهود ومن يصدقه من أهل الشقاوة أو العموم يقولون ذلك خوفاً منه لا تصديقه أو يقصدون بذلك عدم الشك في كونه وانه دجال والاول أظهر وأوضح (فيقلته ثم يحببه) بقدرته الله تعالى ومشيئته وفي مسلم فيأمر الدجال به فيشبع فيقول خذوه وجمع ظهروه وبطنه ضرباً فيقول أو ما تؤمن بي قال فيقول أنت المسيح الكذاب فيدثر بالشار من مفرقه حتى يفسق بين رجله قال ثم يمشي الدجال بين القطعتين ثم يقول له قم فيستوي قائماً (فيقول حين يسميه والله ما كنت قط أشد بصيرة من اليوم) لان النبي صلى الله عليه وآله

يشعر الاسراع بالمشي في وادي محسر قال الانزقي وهو ستمائة ذراع وسبعة وأربعون دراعاً وانما شرع الاسراع فيه لان العرب كانوا يفتنون فيه ويذكرون مفاسد آبائهم ثم فاستحب الشارع مخالفتهم وحكى الرافي وجهاً من عينا انه لا يستحب الاسراع للماشي

• (باب رمي جرة العقبة يوم النحر وحكامه) •

(عن جابر قال رمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجرة يوم النحر حتى وأما بعد فاذا زالت الشمس أخرجه الجماعة • وعن جابر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرمي الجرة على راحلته يوم النحر ويقول لتأخذوا عني مناسككم فاني لأدرى لعلي لا أج بعد بحق هذه رواية أحمد ومسلم والشافعي • وعن ابن مسعود انه انتهى الى الجرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومعنى عن يمينه ورمى بسبع وقال هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة متفق عليه • ومسلم في رواية جرة العقبة وفي رواية لا حجة لانه انتهى الى جرة العقبة فرماها من بطن الوادي بسبع حصيات وهو راكب يكرم كل حصاة وقال اللهم اجعل له حجاماً يروا وذناباً مغفورا ثم قال ههنا كان يقوم الذي أنزلت عليه سورة البقرة) قوله الجرة يعني جرة العقبة لأنه يوم النحر حتى لا خلاف أن هذا الوقت هو الاذن لرميها واختلف فيه رماها قبل البقرة فقال الشافعي يجوز تقديمه من نصف الليل وبه قال عطاء وطاوس والشافعي وقالت الحنفية وأحمد والشافعي والجهور انه لا يرمى جرة العقبة الا بعد طلوع الشمس ومن رمي قبل طلوع الشمس وبعد طلوع البقرة جاز وان رماها قبل الفجر أعاد وحكى المهدي في البحر عن العترة والشافعي ان وقت الرمي من حتى يوم النحر واستدل القائلون بان وقت الرمي من وقت الضحى بحديث الباب وبحديث ابن عباس الا في قالوا واداك كان من رخص له النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه أن يرمي قبل طلوع الشمس فمن لم يرمه له أولى وأوجب الجوزون للرمي قبل الفجر بحديث اسماء الا في ولكنه مختص بالنساء كما سيأتي ولا حاجة الى الجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل حديث ابن عباس على الأدب كما ذكره صاحب الفتح قال ابن المنذر السنة ان لا يرمى الا بعد طلوع الشمس كما

والهوسم أخبر بان علامة الدجال انه يهيى المقنول فزادت بصيرته بثلث العلامه (فيقول الدجال اقتله فلا يسلط عليه) أي على قتله لان الله تعالى يهزمه بعد ذلك فلا قدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره وحديث طيل أمره وفي مسلم ثم يقول أي الرجل يا أيها الناس ابعثوا ليعقل بعدي يا احدهم الناس قال فيما أخذ الدجال حتى يذبحه فيجعل ما بين رقبته الى ترقوته نجاساً فلا يستطيع اليه سداً قال فيما أخذ يديه ورجله فيذف به فيحسب الناس انه قد ذفه الى النار وانما التي في 'بلغة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم هذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين وحديث الباب أخرجه البخاري أيضاً الفتن وكذلك مسلم وأخرجه

الناس في الحج (من جابر رضي الله عنه قال جاء عرابي الى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال في الفتح لم أفت على اسمه الا ان الزمخشري ذكر في ربيع الابرار انه قيس بن أبي حازم وهو مشكل لانه تابعي كبير مشهور وروى عنه جابر فوجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد مات فان كان محفوظا فاعلمه اخروا فوافق اسمه واسم أبيه وفي الذيل لابي موسى في الصحابة قيس بن حازم المنقري فيحتمل ان يكون هو هذا (فيايحه على الاسلام لحامن الغد) حال كونه (محمودا فقال) للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (أفأنت) أي من الميابة على الاسلام ٢٩٢ قاله عياض وقال غيره انما استقاله على الهجرة ولم يرد الارثداع عن الاسلام

فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لان فاعله مخالف للسننة ومن رماها جند فلا إعادة عليه اذ لا علم أحد اقال لا يجزئته انتهى والدلة تدل على ان وقت الرمي من بعد طلوع الشمس لمن كان لا رخصة له ومن كان له رخصة كالنساء وغيرهن من الضعفة جاز قبل ذلك ولكنه لا يجزئ في أول ليلة الترابجا عا وافي بقية الكلام على هذا واعلم انه قد قيل ان الرمي واجب بالاجماع كما حكى ذلك في البحر واقصر صاحب الفتح على حكاية الوجوب عن الجهر وروى قال انه عند المالكية سنة وسكن عنهم أن رمي جرة العتبة ركن يطل الحج بركته وحكي ابن جري عن عائشة وغيرها أن الرمي انما شرع لحفظ التكبير فان تركه وكبر اجزاء والحق انه واجب لما قدمنا من أن أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم بيان لجعل واجب وهو قوله تعالى والله على الناس ح البيت وقوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله على راحته استدل به على أن رمي الرأكب لجره العقبة أفضل من رمي الرأجل وبه قالت الشافعية والحنفية والناصري والامامي يحيى وقال الهادي والقاسم ان رمي الرأجل أفضل واجابوا عن الحديث بانه صلى الله عليه وآله وسلم كان راكبا عند الرأجل فحاجم قوله لتأخذوا بكسر اللام قال النووي هي لام الامر ومعناه خذوا مناسككم قال وهكذا وقع في رواية غير مسلم وتقدير الحديث ان هذه الامور التي أتيت بها في حق من الاقوال والافعال والهيات هي أمور الحج وصفته والمعاني اقبلوها واحفظوها واعملوها واعلموها الناس قال النووي وغيره هذا الحديث أصل عظيم في مناسك الحج وهو نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة صلوا كما رأيتموني أصلي قال القرطبي ويلزم من هذين الاصلين ان الأصل في افعال الصلاة والحج الوجوب الاما خرج بدليل كاذب البسه أهل الظاهر وحكي عن الشافعي انتهى وقد قدمنا في الصلاة ان رجعا واجبا تم الى حديث المسمى فلا يجب غير ما اشقل عليه الا بدليل يخصصه وقد علمنا ان افعال الحج وأقواله الظاهر فيها الوجوب الاما خرج بدليل كاذب كقالت الظاهرية وهو الحق قال القرطبي روايتنا لهذا الحديث بلام الجر المفتوحة والنون التي هي مع الراء ضمة أي يقول لنا خذوا مناسككم فيكون قوله لئلا صلة للقول قال وهو الاقنع وقد روي لتأخذوا مناسككم بكسر اللام الامر وبالقائه المثناة من فوق وهي لغة شاذة قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله

قال ابن بطال بديل الله لم يرسل ما عتده الاجوافقة الذي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولو أراد الردة ووقع فيها اقلته اذ ذلك وجهه بعضهم على الاقالة من المقام بالمدينة (فأبي) النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يقبله (ثلاث مرار) أي قال ذلك ثلاث مرار وهو صلى الله عليه وآله وسلم بأبي من اقالته وانما لم يقبله بعبته لانهم ان كانت بعد الفتح فقبى على الاسلام فلم يقبله اذ لا يصلح الرجوع الى الكفر وان كانت قبله فقبى على الهجرة والمقام معه بالمدينة ولا يصلح له هاجران يرجع الى وطنه (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (المدينة كالكمبر) المنفتح الذي تفتح به النار أو الموضع المشغل عابها (تنفي خبثها) ما تبرزه النار من الوسخ والقذر (وتسرع طيها) يفتح الطائر تشديد اليه أو التسرع هو الخلوص وهذا تشبيه حسن لان الكبر اشدة نفثته ينفث عن النار الضمام والدخان والرماد حتى لا يبقى الا خاص الجمر وهذا

ان أريد بالكبر المنفتح الذي ينفث به النار وان أريد به الموضع فيكون المعنى ان ذلك الموضع لشدة حرارة ينزع خبث الحديد والفضة والذهب ويخرج خلاصة ذلك والمدينة كذلك تنقي شرار الناس بالحج والوصب وشدة العيش وضيق الحال التي تخلص النفس من الاسترسال في الشهوات وتطهر خيارهم وتركيهم وليس الوصف عامالها في جميع الازمنة بل هو خاص بمنزلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه لم يكن يصحج عنهم اذ غيبة في عدم اقامته معه الاخير فيه وقد يخرج منها بعد جماعة من خيار الصحابة وطغوا فيهم او ما توخا خارجا عنها كابن مسعود وابي موسى وعلي وابي ذر وعياض

وحذيفة وعبادة بن الصامت وابي عبيدة ومعاذ وابي الدرداء وغيرهم فدل على ان ذلك خاص بزمانه صلى الله عليه وآله وسلم
 بالقيد المذكور (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال اللهم اجعل بالمدينة ضعفي)
 ثلاثة ضعف بالكسر قال في القاموس مثله رضعناه من لاء أو الضعف المثل الى ما زاد ويقال للضعف يريدون مثليه وثلاثة
 أمثاله لانه زيادة غير محصورة وقول الله تعالى يضاعفها العذاب ضعفين أى ثلاثة أمثله وبجواز يضاعف يجعل الى النسي
 شيئا حتى يصير ثلاثة انتهى وقال الفقهافي الوصية بضعف نصيب ٢٩٣

علاما يعرف الوصايا وكذا في
 القارير نحو قوله على تضعف درهم
 فبالمرة درهمان لا العمل باللغة
 والمعنى هنا اللهم اجعل بالمدينة
 مثلي (ما جعلت بمكة من البركة)
 أى الدنيوية اذهو بمثل قدره
 الحديث الآخر اللهم بارك لنا
 في صاعنا ودمنا فلا يقال ان
 مقتضى اطلاق البركة ان يكون
 ثواب صلاة المدينة ضعفي ثواب
 الصلاة بمكة أو المراد عموم البركة
 لكن خصت الصلاة ونحوها
 بدليل خارجي فاستدل به على
 تفضيل المدينة على مكة وهو
 ظاهر من هذه الجهة لكن لا يلزم
 من حصول افضلية المفضول في
 شي من الاشياء ثبوت افضلية
 على الاطلاق أيضا لادالة في
 تضعيف الدعاء للمدينة على فضلها
 على مكة اذ لو كان كذلك لزم ان
 يكون الشام والعين افضل من
 مكة لقوله في الحديث الآخر
 اللهم بارك لنا في شامنا وعيننا
 أمهاتنا ثلاثا وهو باطل لا ينبغي
 فالتكثير لثلاثة كيدو المعنى واحد
 قال ابن سوزن لاجبة في حديث

نعم في ذلك فلتقرحوا انتهى والاولى أن يقال انها اقلية لا شاذ لو رويها في كتاب الله
 تعالى وفي كلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وفي كلام فصحاء العرب وقد قرأهم عثمان بن
 عفان وأبي أنس والحسن وأبو جابر وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المديني والسمي
 وقتادة والجلدي وهلال بن يساف والاعشى وعمر بن قاتد والعباس بن الفضل
 الانصاري قال صاحب اللوامع وقد جاء عن يعقوب كذلك قال ابن عطية وقرأهم ابن
 القعقاع وابن عاصم وهي قراءة جماعة من المسلمين كثيرة وما نقله ابن عطية عن ابن عاصم هو
 خلاف قراءته المشهورة قوله لعل لا يصح بعدني هذه فيه إشارة الى توديعهم وأعلامهم
 بقرب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا سميت حجة الوداع قوله الى الجرة الكبرى هي
 جرة العقبة قوله فجعل البيت عن يساره فيه انه يستحب لمن وقف عند الجرة أن يجعل
 مكة عن يساره قوله ومنى عن يمينه فيه انه يستحب أن يجعل منى على جهة يمينه ويستقبل
 الجرة بوجهه قوله وري بسبع فيه دليل على أن رعى الجرة يكون بسبع حصيات وهو
 يرد قول ابن عمر ما بالي رمت الجرة تست أو بسبع وسألت في باب المبيت عنى متمسك
 لقوله وري عن مجاهد انه لا ينبغي على من رعى يست وعن طاوس يتصدق بشئ وعن مالك
 والاوزاعي من رعى باقى من سبع وفاته التذلل ويجزئهم وعن الشافعية ترك حصة من
 وفي ترك حصاة من مدان وفي ثلاثة فأكردهم وعن الحنفية ان ترك أقل من نصف الجرات
 الثلاثة فنصف صاع والافهم قوله سورة البقرة خصها بالذكر لان معظم أحكام الحج
 فيها قوله يكبر مع كل حصاة فيه استحباب التكبير مع كل حصاة وقد استدل به ذاعلى
 اشترط رعى الجرات بواحدة بعد واحدة من المحصى لان التكبير مع كل حصاة يدل على
 ذلك وروى عن عطاة انه يجزئ ويكبر لكل حصاة كعبه وقال الاصم بجزئ مطلقا وقال
 الحسن البصري يجزئ الجاهل فقط وقال الناصر والحنفية والشافعية يجزئ عن
 واحدة مطلقا وقالت الهادوية لا يجزئ بل يستأنف قوله وقال اللهم الخ فيه استحباب
 هذا الدعاء مع التكبير قال في الفتح وأجمعوا على أن من لم يكبر لا شئ عليه انتهى (وعن
 ابن عباس قال قدمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغيلة بنى عبيد المطلب على
 جمرات اناس من جمع فجعل يلطخ الخنم اذا وقال يقول أينى لا ترموا حتى تطلع الشمس رواء
 خمسة ومعه الترمذى ولفظه قدم ضعة أهله وقال لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس

الباب اهتم لان تكثير البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الاخرة وورد معارض بان البركة أهم من أن تكون في أمور الدارين
 أو الدنيا لانها بمعنى النماء والزيادة فاما في الأمور الدينية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكوات والكفارات ولا سيما
 في وقوع البركة في الصاع والمد وقال النووي الظاهر ان البركة حصلت في نفس الكيل بحيث يمكن المد فيها من لا يكفيه في
 غيرها وهذا من محسوس مقدم من كنهه وقال القرطبي اذا وجدت البركة فيها وقد حصلت اجابة الدعوة فلا يستلزم دوامها
 في كل حين ولكل شخص وقال الابي ومضى ضعف ما بمكة ان المراد ما أشبع بغير مكة رجلا أشبع بمكة رجلين وبالمدينة ثلاثة

فلا يظهر في الحديث ان البكة انما هي في الاقباس وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة) يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة ثلث من ربيع الاول كما جزم به النووي في كتاب السير من الروضة (وعن أي حم) أبو بكر الصديق (وبلال) رضي الله عنهما (فكان أبو بكر اذا أخذ منه الحى يقول كل امرئ صبح) يضم الميم وفتح الصاد والياء المشددة أى يقال له أنم صباحا أو يبق صبحوه وهو شرب الغداة (في أهله والموت أدنى) أى أقرب (من شر المنهله) ٢٩٤ بكسر الشين أحسبمور النعل التي تكون على وجهها (وكان بلال)

رضى الله عنه (إذا أقبل) أى كنت (عنه الحى يرفع عقبيه) يفتح العين أى صوته بما كان يعمل به من مقولة حال كونه يقول ألا ليت شعري هل آيت ليلة * (بواد) ويروى بفتح (وحول) (أذخر) بكسر الهمزة والخيش المعروف (وجليل) بفتح الجيم نبت ضعيف وهو الشمام وأشد الجوهري في مادة جلال مكة حولي بلا (واو) (وهل أردن يومنا بمكة) بفتح الميم وكسرها وفتح الحسيم والنون المشددة موضع على أميال يسيرة من مكة بتاحية مر الظهران وقال الأزرقي على يريد من مكة وهو سوق هجر (وهل يدون) أى يظهر (لى شامة) بالثين المجعلة (وطبقيل) بفتح الطاء وكسر القاء جبالان على نحو ثلاثين ميلا من مكة أو الأول جبل من حدود همدان مشرف هو وشامة على مجنة أو عينان قيل وليس هذان البيتان لابل بل لبكر بن غالب بن عامر بن الحرث بن ماض الجسرهمي أشدهما عندما نفتم من خراقة

وعن عائشة قالت أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأمر سلة ليليلة التمر فمرت الجرة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعنى عندها رواه أبو داود * وعن عبد الله مولى اسماء عن اسماء أنها قالت ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تصلى فصلى ساعة ثم قالت يا بنى هل غاب القمر قلت لا فصلى ساعة ثم قالت يا بنى هل غاب القمر قلت لا فصلى ساعة ثم قالت يا بنى هل غاب القمر قلت نعم قالت فارتحلوا فارتحلنا ومضينا حتى رمت الجرة ثم رجعت فصلى الصبح في منزلها فقالت لها يا هذا ما أرانا الا قد غلسنا قالت يا بنى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آذن نطقن محقق عليه * وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث به مع أهله الى منى يوم الترفه فمروا بالجربة مع الفجر رواه أحمد حديث ابن عباس الاول أخرجه أيضا الطحاوى وابن حبان وصححه وحسنه الحافظ في الفتح وله طرق وحديث عائشة أخرجه أيضا الحافظ والبيهقي ورجال رجال الصحيح وحديث ابن عباس الثاني أخرجه أيضا النسائي والطحاوى ونقله عنه النسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله وأمرني ان ارى مع القبر وهو في الصحبة بلفظ كنت فيمن قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ضفة أهله من حذر دقة الى منى قوله اغيلة منصوب على الاختصاص أو على الشدب قال في النهاية تصغيرا غلة بسكون الغين وكسر اللام جمع غلام وهو جازن في القمام ولم يرد في جمع الغلام اغلة وانما ورد غلة بكسر الغين والمواد بالاعيلة الصبيان ولذلك صغروهم قوله على جرات يضم الحاء المهملة والميم جمع حجر وجر جمع لحمار قوله فجعل بلطح بفتح الباء التحتية والطاء المهملة وبعدها حاء مهملة فار الجوهري الطبع الضرب اللين على الظهري ططن الكف انتهى وانما فعل ذلك لملاطفة لهم قوله أيبنى يضم الهمزة وفتح الباء الموحدة وسكون باء التصغير وبعدها ون مكسورة ثم باء التنب المشددة كذا قال ابن زسلان في شرح السنن وقال في النهاية الا يبنى بورن الاعمي تصغيرا لا يابورن الاعمي وهو جمع ابن قوله حتى اطلع الشمس استدلهما من قال ان وقت رمي جرة العقبة من بعد طلوع الشمس وقد تقدم الكلام على ذلك وأما وقت رمي غيرها ففى باب الميت يبنى قوله قبل القبر هذا مختص بالنساء كما أسلفنا فلا يصلح للمسلم به على جواز الرمي غيرهن من هذا الوقت لورود الأدلة

من مكة وتأمل كيف تعزى أبو بكر رضى الله عنه عند أخذ الحى بما ينزل به من الموت الشامل القاضية للاهبل والغريب وبلال رضى الله عنه تبنى الرجوع الى وطنه على عادة الغرباء يظهر لك فضل ابى بكر على غيره من الصحابة رضى الله عنهم (قال أي بلال) اللهم العن شبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة وأمية بن خلف كما أخرجه (أى اللهم أبدهم من رحمتك كما أبدهونا من أرضنا) مكة الى أرض الوباء بالهمزة والمد وقد يهمل الموت الذريع يريد المدينة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم حبب البنائى المدينة كحبنا مكة أو أشد حبا من حبنا مكة (اللهم بارك لنا فى صاعنا وفى مدينا)

صاع المدينة وهو كل يسع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث عند أهل الحجاز وطلان في غيرها والثاني قول أبي حنيفة وقيل
 يجعل ان ترجع البركة الى كثرة ما يكال بها من غلاتها وغراتها (ومعها) أي المدينة (لنا) من الامراض (وانقلل) جاعلا
 الى البطنة) بضم الجيم. تكون الحاميات أهل مصر وخصها لانها كانت اذ ذلك دار شرك اليشتغلوا بها عن عبادة
 أهل الكفر فلم تزل من يومئذ لا يشرب أحد من ماؤها الا حم (قالت) عائشة رضي الله عنها (وقدمنا
 المدينة وهي أوبأ أرض الله) على وزن أفعل التفضيل أي اكثر وباء ٢٩٥ وأشد من غيرها (قالت فكان
 بطعان) بضم الباء وادى صحراء
 المدينة (بحسرى نجلا) بفتح
 النون وسكون الجيم ما يجري
 على وجهه الأرض قال الراوى
 (تعنى) عائشة (ماء اجنا) أى متغيرا
 وغرضها بذلك بيان السبب في
 كثرة الوباء بالمدينة لان الماء
 الذى هذه صفته يحدث عنه
 المرض وهذا الحديث اخرج
 مسلم ايضا في الحج وهذا آخر
 كتاب الحج وقد بسطنا القول
 على أحكام الحج ومساألة
 والعمرة وما يتصل بهما فى كتابنا
 وحالة الصديق الى البيت
 العتيق ونفعنا فيه السنى المأثورة

القاضية بخلاف ذلك كما تقدم ولكنه يجوز ان يبعث معهم من الضعفة كالعبيد
 والصديقان أن يرمى في وقت رميهم كما في حديث اسماء وحديث ابن عباس الآخر قوله
 فاقتأت أى ذهبت اطواف الاقضية ثم رجعت الى متى قوله يعنى هو من نفسه أى
 داود قوله عندها يعنى عند ما سلمة أى في يومها من القسم قوله فارحلتا في رواية مسلم
 فارحلتا بفتح الهمزة بفتح الهاء والنون وقد سكن النون بعد هاء متناهية فوقية
 وآخرها ما سلمة هذا اللفظ كناية عن شئ لا يدركه باسمه وهو يعنى باهذه قوله ما رأنا
 بضم الهمزة عنى الظن وفي رواية مسلم لقد غلسنا بالجزم وفي رواية الموطأ فقد جئنا
 بغلس وفي رواية داود انار من الجرة بليل وغلسنا قوله اذن لظعن بضم الظاء
 المجمعة جمع ظميمة وهى المرأة فى اليهودية ثم اطلق على المرأة مطلقة وفى هذا الحديث
 دليل على أنه يجوز للنساء الرمي بجرعة العقبة فى النصف الاخير من الليل وقد تقدم
 الخلاف فى ذلك واستدل به على اسقاط المروور بالمشعر عن الظميمة ولا دلالة فيه على ذلك
 لان غاية ما فيه السكوت عن المروور بالمشعر وقد ثبت فى البخارى وغيره عن ابن عمر أنه
 كان يقدم صفة أهل فية فون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل ثم يقدمون متى الصلاة
 الفجر ويرمون قوله مع الفجر فيه دليل على أنه يجوز للنساء ومن معهم من الضعفة
 الرمي وقت الفجر كما تقدم

(باب النحر والحلاق والتقصير وما يباح عندهما)

(عن انس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى فى الجرة فرماها ثم أتى منزله
 بغير نحر قال للحلاق خذوا اشار الى جانبه الايمن ثم الايسر ثم جعل يلعنهم الناس
 رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اللهم اغفر للمعلقين قالوا يا رسول الله والمقصرون قال اللهم اغفر للمعلقين قالوا
 يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمعلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال
 وللمقصرين متفق عليه) قوله الى جانبه الايمن فيه استحباب البداءة فى حلق الرأس
 بالنشق الايمن من رأس المخلوق وهو مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يبدأ بجانبه الايسر
 لأنه على عين الحلق والحديث يرد عليه والظاهر أن هذا الخلاف باقى فى قص الشارب
 قوله ثم جعل يلعنهم الناس فيه مشروعية التبرك بشعر أهل الفضل ونحوه وفيه دليل

وهنا ما ادعوا من هذا الدعاء ايضا وان الله أتى بأمره اذا شاء وفى هذا اشارة الى حسن الختام ففسأل الله تعالى ان يختم لنا بالحسنى
 وان يعين على ختم هذا الشرح ويرفعنا به الى الحل الاسقى انه على كل شئ قدير وبالاجابة جدير

(كتاب الصوم)

ذكر الصوم متأخر عن الحج أنسب من ذكره عقب الزكاة لاشتمال كل منهما على بذل المال فليترك الصوم موضع الاخير وهو
 وبه الاما ان الله تعالى جعل الصوم نصف السنة وقوله الصيام نصف الاعمال

بسم الله الرحمن الرحيم وفي نسخة بتقديم البسملة والصوم والصيام في اللغة الامساك وفي الشرع امساك مخصوص من شيا مخصوصة في زمن مخصوص بشراط مخصوصة وقال صاحب المحكم الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح الكلام وقال الراغب هو الامساك عن الفعل ولذلك قيل للفرض الممسك عن السبع صام في الشرع امساك المكلف النية عن تناول المظم والمشرى والاستقناء والاستقناء من الغبر الى المغرب ولفظ الطيب من الخيط الايض الى الخيط الاسود عن تناول الاطيبين ٢٩٦ فهو وصف سلبى واطلاق العمل عليه تجوز شرعا بهانه اقوال

على طهارة شعر الاخرى وبه قال الجمهور وقد تقدم الكلام على ذلك في أبواب الطهارة قوله اللهم اغفر للمعلقين لفظ أبي داود ارحم كذا في رواية البخارى وفيه دليل على الترحم على الحى وعدم اخذه باسمه بالمث قوله والله قصرين وهو عطف على مخدوف تقديره قل والله قصرين ويسمى عطف التائقين والحدوث بدلى على أن الحلق افضل لمن التقصير لتركه صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء للمعلقين وترك الدعاء لقصرين في المرة الاولى والثانية مع ذلك اللهم لذلك وظاهر صبغة المعلقين أنه بشرع خلق جميع الراس لانه الذى تقتضيه الصبغة اذ لا يبالى من حلق بعض رأسه حلقه الا بجماعا وقد قال بوجوب حلق الجميع اجد ومالك واستحبوه الكوفون والشانبي ويجزئ البعض عندهم واختلفوا في مدة اذ اذ رهن الحنفية الربع الا أن ابا يوسف قال النصف وعن الشافعى أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات وفي وجه لبعض اصحابه شعرة واحدة وهكذا الخلاف في التقصير وقد اختلف أهل العلم في الحلق هل هو نكس أو تحميد لمحذور نذهب الى الاول الجمهور والى الثانى عطاء وأبو يوسف ورواية عن أحمد وبعض المالكية والشافعى في رواية عنه ضعيفة وخرجه أبو طالب للهادى والقاسم وقد اختلف أيضا في الوقت الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول فقبل انه كان يوم الحديبية وقبل في حجة الوداع وقد ثبت على الاول احاديث وعلى الثانى احاديث أخر وقبل انه كان في الموضوعين أشار الى ذلك النووي وبه قال ابن دقيق العيد قال الحافظ وهو المتعين لتطافر الروايات بذلك في الموضوعين وهذا هو الأرجح من الروايات القاضية بان ذلك كان في الحديبية لانتساق الروايات القاضية بان ذلك كان في حجة الوداع وكذلك انعكس فيتوجه انه لم يكن في جميعها والجزء عادت عليه وقد أطال صاحب الفتح الكلام في تعيين وقت هذا القول فمن أحب الاحتاطة بجميع ذيول هذا البحث فليرجع اليه (وعن ابن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبى رأسه وأهدى فلما قدم مكة أمر ناسا من بني لادن فلبى قال فقلت هديني ولدت رأسي فلا أحل حتى أحل من حجتي وأحلق رأسي رواه أحمد وهو دليل على وجوب الحلق * وعن ابن عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على النساء الحلق انما على النساء التقصير رواه أبو داود والدارقطنى) حديث ابن عمر هو في البخارى

عظمها كسر النفس وقهر الشيطان فالشبع ثم سرفى النفس يرد الشيطان والجوع ثم سرفى الروح تزد الملائكة ومنها ان الغنى يعرف قدر نعمته الله عليه باقداره على ما منع منه كثير من التفتاء من فضول الطعام والشراب والنكاح فانه يامتاعه من ذلك في وقت مخصوص وحصول المشقة به بذلك تذكرة من منع ذلك على الاطلاق فيوجب ذلك شكر نعمة الله عليه بانغنى ويدعوه الى رحمة أخيه المحتاج ومواساة بما يمكن من ذلك (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الصيام جنة ضم الجيم وتشديد النون أى وقاية وسترة من المعاصى لانه يكسر الشهوة ويضعفها وقيل من الزلزاله امساك عن الشهوات والنار محفوفة بالشهوات

عنه

وعند الترمذى وسبعين منصوصا ورجعة من النار والله ساقى

من حديث عائشة مائة ولهم حديث عثمان بن أبي العاص الصيام جنة كجنة أحدكم من القتال ولا حسد من حديث أبي هريرة جنة وحصن حصين من النار وله من حديث أبي عبيدة بن الجراح الصيام جنة ما لم يخرقها وزاد الدارمى بالغيبة وبذلك ترجم له أبو داود وفيه تلازم الامرين لانه اذا مكف نفسه عن المعاصى فى الدنيا كان ستر له من النار وكان وجوب صوم شهر رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة قال تعالى كتب عليكم الصيام كما

كتب على الذين من قبله وعنه ابن عمر فروعا صيام رمضان كتبه الله على الامم قبلكم رواه ابن أبي حاتم وفي اسناده مجهول
وقبل المراد مطلق الصوم دون قدره وقته فيكون التشبيه واقعا على مطلق الصوم وهو قول الجمهور (فلا يرث) أي
لا يقسم الصائم في الكلام وهو بطلان على هذا وعلى الجماع وعلى مقدمته وعلى ذكره مع النساء أو مطلقا ويحتمل أن يكون
التمني لما هو أهم منها (ولا يجهل) أي لا يفعل فعل الجهال كالصباح والضحى أو بدنه على أحد وعند سعيد بن منصور
فلا يرث ولا يجادل وهذا ممنوع في الجملة على الإطلاق لكنه يتأكد ٢٩٧ بالصوم كما لا يخفى (وان امرؤ قاله

أورثته) قال عياض قاتله أي
دافعه ونازعه ولا عنه وقد جاء
القتل بمعنى اللعن وفي رواية
أي صالح فان سابه أحد أو قاتله
والمراد بالناساء لالة التي لها
ولسعد بن منصور فان سابه أحد
أو مازا يعني جادله وفي لفظ وان
شقه انسان فلا يكلمه ونحوه
عند أحد ولابن خزيمة عن أبي
هريرة فان شاق أحد فقتل في
صائم وان كنت قائما فاجلس
ولا جدوا الترمذي عن أبي هريرة
فان جهل على أحد كجهل
وهو صائم وللنساء عن عائشة
وان امرؤ جهل عليه فلا يشتمه
ولا يسبه (فليقل) له بلسانه أو
بقلمه (أي صائم مرتين) فانه اذا
قال ذلك أمكن أن يكف عنه
والادفعه بالاخف فالاخف
والظاهر كما قاله في المصابيح أن
هذا القول علمنا كذا المنع
فكانه يقول لخصمه أي صائم
تحذير أو تمديدا بالوعيد الموجه
على من انتهم بك حرمة الصائم
وتذرع إلى تنقيص أجره بإيقاعه
بالشاعة أو يذكر نفسه شديد

عنه عن حفصة ولكن ليس فيه وأحلق رأسي وحديث ابن عباس أخرجه أيضا الطبراني
وقد قوى اسناده البخاري في التاريخ وأبو حاتم في المعالي وحسنه الحافظ في أعلة ابن
القطان ورد عليه ابن المواقف فاسب وقد استدل بحديث ابن عمر على أنه ينعين الحلق على
من لم يدركه وبه قال الجمهور كما نقله ابن بطال وقالت الحنفية لا ينعين بل ان شاء قصر
قال في التلغ وهذا قول الشافعي في الجديده قال وليس للأول دليل صريح انتهى ولا يخفى
ان الحديث الذي ذكره المصنف دليل صريح ويؤيده الحلق معلوم من حاله صلى الله
عليه وآله وسلم في حجه كما في صحيح البخاري عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلق
في حجه قوله ليس على النساء الحلق الخ فيه دليل على ان المشروع في حقهن التخصير وقد
حكى الحافظ الاجماع على ذلك قال جمهور الشافعية فان حلفت أجزأها قال القاضي
أبو الطيب والقاضي حسن بن لا يجوز وقد أخرج الترمذي من حديث علي عليه السلام
نهى ان تحلق المرأة رأسها (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اذا رستم الحرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء فقال رجل والطيب فقال ابن عباس
أما ما فقد رأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضع رأسه بالأسك أو طيب ذلك أم لا
رواه أحمد وعنه عائشة قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل ان
يحرم ويوم التفرقة قبل ان يطوف بالبيت طيب فيه مسك متفق عليه وللشافعي طيب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرمه حين أحرم وطله بعد ما رمى جمره العقبة قبل ان
يطوف بالبيت) حديث ابن عباس أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه من
حديث الحسن العرني عنه قال في البدر المنير اسناده حسن كما قاله المنذري الان يصح
ابن معين وغيره قالوا يقال ان الحسن العرني لم يسمع من ابن عباس وفي الباب عن عائشة
غير حديث الباب عند أبي داود والدارقطني والبيهقي مرفوعا بلنظ اذ ارميت
الجمرة فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء الا النساء وفي اسناده الحاج بن اربعة
وهو ضعيف وعن أم سلمة عند أبي داود والحاكم والبيهقي فهو وفي اسناده محمد بن اسحق
ولكنه صرح بالتدليس قوله فقد حل لكم كل شيء الا النساء استدل به العتبة
والحنفية والشافعية على انه يحل بالرمي لجمرة العقبة كل محظور من محظورات الاحرام

٣٨ قيل مع المنع المعلق بالصوم ويكون من إطلاق القول على الكلام النفسي وظاهر كون الصوم جنه أن يبق
صاحبه من أن يؤذى كما يقه ان يؤذى قال في التلغ واتفقت الروايات كلها على انه يقول في صائم والمعنى فليقل ذلك
ولا يخاطب الذي يكلمه أو يتوكله في نفسه وبالثاني جزء المتولى ونقله الرازي عن الأئمة ورجح النووي الاول في الاذكار
وقال في شرح المهذب كل منهما أحسن والقول باللسان أقوى ولو جمعهم كان حسنا وقال الروائي ان كان رمضان فليقله
بلسانه وان كان غيره فليقله في نفسه وإدعى ابن عربي ان موضع الخلاف في التطوع وأما في القرض في قوله بلسانه فطعنا أما

تسكرو قوله في صائم فلما كبر يد الانز جازمته أو عن يحاط به بذلك وقال الزكوى معنى مرتين أى يقول مرة بقلبه ومرة
 بلسانه (و) الله (الذى نفسى بيده) أقسم على ثلاثا كيدا (خلوف فم الصائم) يضم الخاء على الصحيح المشهور وبالفتح وخطأه
 الخطاى وقال في المجموع أنه لا يجوز المراد به تغير رائحة فم الصائم خلوصه من الطعام وفيه رد على من قال لا تثبت الميم
 في الفم عند الاضافة الا في ضرورة الشعر لثبوته في هذا الحديث الصحيح وغيره (أطيب عند الله من ريح المسك) وزاد مسلم
 والشافى يوم القيامة وقد وقع خلاف ٢٩٨ بين ابن الصلاح وابن عبيد السلام في أن طيب رائحة الخلوف هل

هي في الدنيا والآخرة أو في
 الآخرة فقط فذهب ابن عبيد
 السلام الى أنه في الآخرة كما في
 دم الشهيد أو استدلل برواية مسلم
 والشافى هذه وروى أبو الشيخ
 بإسناد فيه ضعف عن أنس
 مرفوعا يخرج الصائمون من
 قبورهم يعرفون بريح أفواههم
 أفواههم أطيب عند الله من
 ريح المسك وذهب ابن الصلاح
 الى أن ذلك في الدنيا واستدل
 بحديث جابر مرفوعا وأما الثانية
 فإن خلوف أفواههم حين
 يموتون أطيب عند الله من ريح
 المسك وهذه المسئلة إحدى

الاولى للنساء فإنه لا يجزى به إلا جاع قال مالك والطيب وروى نحوه عن عمرو بن عمر
 وغيرهما وقال اللثا الا النساء والصيد وأحدث الباب تركه لهم وقد استدلل المسانعون
 من الطيب بعد الأرى بما أخرجه الحاكم عن ابن الزبير أنه قال أذرى الجرة الكبرى
 حل لكل شئ حرم عليه الا النساء والطيب حتى يزور أيت وقال أن ذلك من سنة الحج
 وبما أخرجه الشافى عن ابن عمر أنه قال أذرى وحلق حل لكل شئ الا النساء والطيب
 ولا يصح أن هذين الاثرين لا يصلحان لمعارضة أحاديث الباب وعلى فرض أن الاول منهما
 مرفوع فهو أيضا لا يعتد به بحسب الأحاديث المذكورة ولا سيما وهي مثبتة على الطيب
 قولنا أطيب ذلك أم لا هذا المستقيم تقري لان السامع لا بد أن يقول نعم وقد ثبت أن
 المسك أطيب الطيب كما سلف قوله قبل أن يحرم قد تقدم الكلام على هذا مبسوطا قوله
 ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت أى لأجل إحلاله من إحرامه قبل أن يطوف طواف
 الافاضة وذلك بعد أن ربح جرة العقبة كما وقع في الرواية الأخرى

• (باب افاضه من منى للطواف يوم النحر) •

(عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر
 بنى متفق عليه وفي حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اندفع الى المخفر
 فحرم ركبا فافاض الى البيت فصلى عكة الظهر فحضر من منى) قوله أفاض أى طاف
 بالبيت وفيه دليل على أنه يستحب فعل طواف الافاضة يوم النحر أول النهار قال النووي
 وقد أجمع العلماء أن هذا الطواف وهو طواف الافاضة تركن من أركان الحج لا يصح
 الحج الا به واتفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والحلق فان أخره عنه
 وفعله في أيام التشريق أجزأ ولا دم عليه بالإجماع فان أخره الى بعد أيام التشريق وأتى
 به بعدها أجزأ ولا شئ عليه عند الجمهور وقال أبو حنيفة ومالك إذا نطاول لزم معه دم
 انتهى وكذا حكى الإجماع على فرضه طواف الزيارة وأنه لا يجزئ الدم وإن وقته من
 يوم النحر الامام المهدى في البصر وطواف الافاضة وهو المأمور به في قوله تعالى ولا تطوفوا
 بالبيت العتيق وهو الذى يقال له طواف الزيارة قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث
 الا تحرف صلى عكة الظهر فظاهر هذا التثاني وقد جمع النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 أفاض قبل الزوال وطاف وصلى الظهر بمكة في أول النهار ثم رجع الى منى وصلى بها

المسائل التى تنزعها فافاض واستمسك
 هذا من جهة ان الله تعالى
 منزه عن استنابة الروائح
 الطيبة واستنذار الروائح
 الخبيثة فان ذلك من صفات
 الحيوان مع أنه يعلم الشئ على ما
 هو عليه والجواب عنه على أوجه
 قال المازرى هو مجاز واستعارة
 لانه جرت العادة بتقريب
 الروائح الطيبة منافسة ذلك
 من الصور تنقير من الله تعالى

فالعمى انه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم أى يقرب اليه أكثر من تقرب المسك اليكم وإلى
 ذلك أشار ابن عبد البر وقيل المراد أن ذلك في حق الملائكة وانهم يستطيبون ريح الخلوف أكثر مما تستطيبون ريح المسك
 وقال ابن بطال أى أرى عند الله أذ هو سبحانه لا يوصف بالشم قال ابن المسيب لا يمكنه يوصف بأنه عالم بهذا النوع من الادراك
 وكذلك بقية المادرات المحسوسات يعلمها تعالى على ما هي عليه لانه خالقها لا يدرى من خلقها وهذا مذهب الأشعرى وقيل انه
 تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ريح المسك أو أن صاحب الخلوف ينال من الثواب ما هو أفضل من

ترك المذكورات لغرض آخر كالتقصية لا يحصل للصائم الفضل المذكور لكن المدار في هذه الاشياء على الداعي القوي الذي يدور معه القلب على وجود او عدمه ولا شك ان من لم يعرض في خاطره شئ من الاشياء اطول نهاره الى ان افطر ليس هو في الفضل كمن غرض له ذلك لجاهد نفسه في تركه (الصيام) من بين سائر الاعمال ليس للصائم فيه حظاً اولم يعبده احد غيره او هو سرى بيني وبين عبيدي ففعله خاله الرجيم (وانا أجزى) بفتح الهمزة (به) صاحبه وفيه دلالة على ان ثواب الصوم افضل من سائر الاعمال لانه تعالى اسند اعطاه ٣٠٠ الجزاء اليه واخبر انه يتولى ذلك بنفسه وقد علم ان الكريم اذا تولى

الاعطاء ينسبه كان في ذلك اشارة الى تعظيم ذلك العطاء وتقديره ففهم مضاعفة الجزاء من غير عدد ولا حساب وهذا كما روى ان من آدم قراءة آية الكرسي عقب كل صلاة فانه لا يتولى قبض روحه الا الله تعالى قال في الفتح واختلف العلماء في المراد من ذلك مع ان الاعمال كلها له وهو الذي يبرز به على افعال احد هان الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع في غيره ~~هـ~~ كما هو المأزى ونقله عياض عن أبي عبيد ولفظ أبي عبيد في غريبه قد علم ان اعمال البركة الله وهو الذي يبرز بها انزى والله أعلم انه انما يخص الصيام لانه ليس يظهر من ابن آدم بشيء له وانما هو شئ في القاب ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس في الصوم رياء محدث له شبهة عن عقيل عن الزهري فذكره بعض مرسلا قال وذلك لأن الاعمال لا تكون الا بالركنات الا الصوم فانما هو بالنية التي يحثي على الناس هذا وجه الحديث عندي انتهى وروى الحديث

لا ربح قال ذهبت قبل ان ارمى قال لا ربح رواه البخاري قوله في يوم التحرق رواية للبخاري ان ذلك كان في حجة الوداع وفي أخرى لم يعط يوم التحرق في الباب وفي أخرى لم يضاعف راحته قال القاذي عياض جمع بعضهم بين هذه الروايات بانه وقف واحد على ان معنى خطب الله علم الناس لانهم اخطبة من خطب الحج المنروعة قال ويحتمل أن يكون ذلك في موطنين أحدهما على راحته عند الجرة ولم يقل في هذا خطب والثاني يوم النصر بعد صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج بعلم الامام فيها الناس ما بقي عليهم من مناسكهم وصوب الزواري هذا الاحتمال الثاني فان قيل لامناظة بين هذا الذي صوبه وبين ما قبله فانه ليس في شئ من طرق الاحاديث بيان الوقت الذي خطب فيه الناس فيجيب بأن في رواية حديث ابن عباس التي ذكرها الصنف رويت بعد ما أمست وهي تدل على أن هذه القصصة كانت بعد الزوال لان الماء انما يطلق على ما بعد الزوال وكأن السائل علم ان السنة للحاج ان يرى الجرة أو لم يبقه من صهي فلما أخرها الى بعد الزوال سأل عن ذلك والحاصل انه قد اجتمع من الروايات ان ذلك كان في حجة الوداع يوم التحرق بعد الزوال عند الجرة والرجل المذکور في هذه الاحاديث قال الحافظ في الفتح لم تنف بعد الصبح الشديد على اسم أحد من رجال في هذه القصة قوله حلفت قبل ان ارمى في هذه الرواية قدم السؤال عن الحلق قبل الرمي وفي الرواية الثانية قدم السؤال عن الحلق قبل التحرق وكذلك في حديث علي عليه السلام وفي الرواية الاخرى منه قدم الافاضة قبل الحلق وفي الرواية الثالثة منه قدم الذبح قبل الرمي وفي رواية ابن عباس قدم الحلق قبل الذبح وفي الرواية الاخرى منه قدم الزيارة قبل الرمي والاحاديث المذكورة في الباب تدل على جواز تقديم بعض الامور المذكورة فيها على بعض وهي الرمي والحلق والتقصير والتحروطواف الافاضة وهو اجماع كما قال ابن قدامة في المغني قال في الفتح الا انهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع قال القرطبي روى عن ابن عباس ولم يشب عنه ان من قدم شيئا على شيء ففعله دم وبه قال سبعين جميع وقتادة والحسن والنخعي وأصحاب الرأي وتبعه الحافظ بأن نفسه بذلك الى النخعي وأصحاب الرأي فيها نظر وقال انهم لا يقولون بذلك الا في بعض المواضع وانما أوجبوا الدم لان العلماء قد أجمعوا على انها اقرب الى أولها رمي جرة العقبة ثم فخر الهوي

المذکور اليه في الشعب من طرق عن عقيل وأوردته من وجه آخر عن الزهري موصولة عن سلمة عن أبي هريرة او واسنادها ضعيف وانظروا في الصيام لا يرافقه قال الله عز وجل هو لنا أجرى به وهذا الوجه كان قاطعاً للترجيح وقال الطبري لما كانت الاعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطلع عليه بمجرد فعله الا الله فاضانته الى نفسه ولهذا قال في الحديث شئ يدع شهوته من أجل قال ابن الجوزي جميع العبادات تظهر بفعلها وقل أن بسل ما يظهر من شوب بخلاف الصوم وارتضى هذا الجواب المأزى وأقره القرطبي والثاني ان المراد بقوله وانما أجرى به اني أقصد بعلم مقدار ثوابه ونقصه فتحدثنا وأما غيره من

العبادات وقد اطاع عليها بعض الناس قال القرطبي أي أجازى عليه جزاء كثير من غير تعيين لقدره ويشهد له رواية أبي صالح عنده هو به الصوم فانه لا يدري أحد ما فيه الثالث ان معناه انه أحب العبادات الى والمقدم عنده وللشافعي من حديث أبي امامة عن فروعا عليه بالصوم فانه لا مدخل له الرابع ان هذه الاضافة اضافة تشريف وتعظيم قال ابن المنذر القصيص في موضع التهنيم في مثل هذا السياق لا ينهم منه الا التشريف والتعظيم الخامس قال القرطبي معناه ان اعمال العباد مناسبة لاحوالهم والا الصائم فانه مناسب بصفة من صفات

٣٠١

وغيره من السموات من صفات
لرب جل جلاله فلما تقرب الصائم
اليه بما يوافي صفاته اضافه
اليه السادس ان جميع
العبادات توفى منها مظالم العباد
الا الصيام ويؤيده رواية أحمد
عن أبي هريرة عن فروعا عا كل العمل
كذارة الا الصومى وأنا أجرى
به ونحوه عند أبي داود الطيالسي
وأقرب الاجوبة التي ذكرتها
الى الصواب الأول والثاني وقال
الشافعي الشوكاني في فتاويه قد
اختلف في تفسيره يرمي عن هذا
اللفظ الوارد في الحديث اخلافا
طويلا حتى بلغت الاقوال الى
خمسة وخمسين قولاً أقواها ستة
أحدها ان الحسنه بعشر أمثالها
الى سبع مائة ضعف الا الصوم
فانه أكثر ويؤيده هذا سياق
الحديث فان لفظه في الامهات
هكذا عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنه
بمئة أمثالها الى سبع مائة
ضعف قال الله تعالى الا الصوم
فانه وأنا أجرى به يدع شبهه

أودجحه ثم الحاق أوالتقصير ثم طواف الافاضة ولم يخالف في ذلك أحد الا أن ابن جهم
المالكي استثنى القارن فقال لا يحاق حتى يطوف ورد عليه النووي بالاجماع قال مراد
باجباهم الدم على من قدم شيئا على شيء يعنون من الاشياء المذكورة في هذا الترتيب
الجمع عليه بأن فعل ما يخالفه وقد روى بإيجاب الدم عن الهادي والقاسم وذهب
جمهور العلماء من الفقهاء وأصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم قالوا لان
قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا حرج بقصص رفع الاثم والتبذير ما لان المراد بقصص
الحرج في الضيق وإيجاب أحداهما فيه ضيق وأيضا لو كان الدم واجبا لبيته صلى الله
عليه وآله وسلم لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وهذا يندفع ما قاله
الطحاوي من ان الرخصة مختصة بمن كان جاهلا وناسيا الامن كان عاصدا فعليه اقدية
قال الطبري لم يسط النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحرج الاوقد اجزا الفعل اذ لو لم
يجزى لامر به بالاعادة لان الجهل والنسيان لا يضاعفان غير اثم الحكم الذي يلزمه في الحج
كالتورط الرمي ونحوه فانه لا ياتم بتركه ناسيا أو جاهلا لكن يجب عليه الاعادة قال والجب
من يحمله قوله ولا حرج على نفي الاثم فقط فيخص ذلك بهض الاوردون بعض فان
كان الترتيب واجبا يجب بتركه دم فليكن في الجميع والا فوجه تخصيص بعض دون
بعض مع تعميم الشارع للجميع ينفي الحرج انتهى وذهب بعضهم الى تخصيص
الرخصة بالناسي والجاهل دون العاصد واستدل على ذلك بقوله في حديث ابن عمر
فما سمعته يومئذ يسئل عن امر ينسى أو يجهل الخ بقوله في رواية للشيخين من حديثه
ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أشعر فصرحت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج
وذهب أحمد الى اختصاص المذكور كما حكى ذلك عنه الاثر وقد قوى ذلك ابن دقيق
العمدة فقال ما قاله أحمد قوي من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول صلى الله
عليه وآله وسلم في الحج بقوله خذوا عني مناسككم وهذه الاحاديث المرخصة في تقديم
ما وقع عنه تأخير قد قوت بقول السائل لم أشعر فخص هذا الحكم بهذا الحالة وتبقى
صورة العمدة على أصل وجوب الاتباع في الحج وأيضا الحكم اذا ترتب على وصف يمكن
أن يكون معتبرا لم يجز اطراحه ولا شك ان عدم اشعه ومناسب لعدم المواخذة وقد
علق به الحكم فلا يجوز اطراحه بالحاق العمد بالاسبابوه وأما التمسك بقول الراوى

وطاعه من أجل الثاني انه يوم القيامة يأخذ حصصا بجميع اعماله الا الصوم فلا سبيل لهم عليه قال جميع هذا ان عينة وهو
محتاج الى دليل الثالث ان الصوم لم يعبد به غير الله وما عداه من العبادات قد تقرب به الى غيره ويعترض عليه بمنزلة ما ذكره
السائل من أن أهل الملل الاخرى يصومون لاستخدام الافلاك والارتياض وبجواب عنه بان ذلك ليس على طريقة
العبادة بل هو لثقل الاخلاط وتطهيرها كما يفعله أهل الرياضات ومن عاون ان اثر اى ادراك الحقائق ولم يكن في
قصدهم التقرب بذلك الى السكواك ونحوها الرابع ان الصوم صبر فدخل تحت قوله تعالى انما يوفى الصابرون أجرهم بغير

حساب ويجاب عن هذا بأنه على تسليم ذلك بشارته كل ما يصدق عليه أنه صبر الخامس ان هذه العبادة لا يمكن اطلاق الغيرة عليها
انما هي عبادة يؤتى عليها العبد بخلاف غيرها السادس ان هذه العبادة لا تحصل بها المباشرة ~~التي~~ ومنها غير ظاهرة الاثر
واعترض على هذين بما ذكره السائل من ان الايمان أخفى من الصوم ويجاب عنه بان الايمان فعل من أفعال القلوب لا من
أفعال الجوارح والمصود ههنا أعمال الجوارح كما يدل عليه قوله في أول الحديث كل عمل على ابن آدم ولكن هذا الاعتراض
انما يتم بعد تسليم انه لا يصدق على ٣٠٢ أفعال القلوب انهم الأعمال وفيه نزاع وعندي جواب لما جرد من

فقرض له وهو ان قوله تعالى
الصوم لي لا يدل على انما عاده
من العبادات ليس له الابهت فهم
اللقب ومفهوم اللقب غير معمول
به كما نرى عند آفة الأصول ولم
يخالف في ذلك الا الدقاق
والسؤال انما رد على فرض انه
يدل على ان سائر العبادات ليست
له وليس الامر كذلك فوزانه
وزان قول من قال وله من أنواع
المال أنواع كثيرة من غنم وقر
وخيل وبغال وغير ذلك الغنى
أو البقر على أيها كيف شئت
فان ذلك لا يدل على انما عاده
الغنم أو البقر وغير الابهت فهم
لقبه الساقد راجعاً لانه يحتاج
الى طلب النكتة في تخصيص
الصوم بكونه لله بل المراد انما
كان الصوم له تعالى كان له ان
يجزى فاعله بأى جرائه وليس
أمر ذلك اليسا كسائر الامور
المتعلقة انتم (و) سائر الاعمال
(الحسنة بعشر أمثالها) زاد في
الموطأ الى سبع مائة ضعف
واتفقوا على ان المراد بالصائم
هو من لم يصام من المعاصي

فما مثل عن ثنى الخ لا شعاره وان الترتيب مطلقا غير مراعى لجوابه ان هذا الاخبار من
الراى يتعاقب بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة الى حال السائل والمطلق لا يدل
على أحد الخاصين بعينه فلا يفي بحجج في حال العمدة كذا في الفتح ولا يخفى ان السؤال
له صلى الله عليه وآله وسلم وقع من جماعة كفى حديث أسامة بن شريك عند الطحاوى
وغیره كالاعراب بالونه واقط حديثه عند أبي داود قال خرجت مع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم حاجا فكان الناس يأثونه فن قال يا رسول الله سمعت قبا ان أطوف
أو قدمت شيئا أو أخرت شيئا فكان يقول لا سرج لا سرج وبدل على تعدد السائل قول ابن
عمر وفي حديثه المذكور في الباب وأنه أخر فقال انى أفضت الخ وقول على عليه السلام
في حديثه المذكور وأنه أخر كذلك في قوله وجاء آخر وتعلق سؤال بعضهم بعدم الشعور
لا يستلزم سؤال غيره به حتى يقال انه يختص بالحكم بحالة عدم الشعور ولا يجوز اطراحها
بالطرح العمدة ولهذا يعلم ان اتعويل في التخصيص على وصف عدم الشعور المذكور
في سؤال بعض السائلين غير مفيد لما يطلبونم اخبارا بن عمرو عن أعم العام وهو قوله فما
سئل يومئذ عن ثنى يخصص باخباره مرة أخرى عن أخيه منه مطلقا وهو قوله فما سمعته
يومئذ يسئل عن امر عينا ينسى المرأة ويجهل ولكن عن عدم جواز التخصيص بمن هذا
المفهوم في قوله رمية بعدما سميت فيه دليل على ان من رمى بعد دخول وقت المساء وهو
الزوال مع رمية ولا يخرج عليه في ذلك

• (باب استحباب الخطبة يوم النحر) •

(عن انهر ماس بن زياد قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحطب على ناقته انما عاده
يوم الاضحية عنى رواء أجد وأبو داود وعن أبي امامة قال سمعت النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عنى يوم النحر رواء أبو داود وعن عبد الرحمن بن معاذ النخعي قال خطبنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن عنى ففتحت أسما عات حتى كان مع ما يقول
ونحن في منازلنا فطفق يعلمهم مناسكهم حتى بلغ الجار فوضع اصبعيه السابيتين ثم قال
بحصى الحصى ثم أمر المهاجرين فنزلوا في مقدم المسجد وأمر الانصار فنزلوا من وراء
المسجد ثم نزل الناس به ذلك رواء أبو داود والنسائي معناه وعن أبي بكره قال خطبنا

النبي

وحديث القبية فطر الصائم على ما في الاحكام لا تقرأ في قال العراقي ضعيف بل قال

أبو حاتم كذب نعم ياتهم ويمنع فوايه اجماعا ذكره السبكي في شرحه وفيه نظار لمشقة الاحتراز لكن ان كثرة وجهت المقالة
لانصا وظلما وشجوه المساكين ونحوه وأدى درجات الصوم الاقتصاد على الصنف من المقطرات وأوسطها ان يضم اليه
كف الجوارح عن الجرائم وأهلها ان يضم اليها كف القلب عن الوسوس وقال بعضهم معناه الصوم لى لا شئ أى أنا
الذى لا ينبغي ان أعظم وأشرب وإذا كان به هذه المتابعة وكان دخول فيه كوفى شرعته لك فانا أجرى به كانه يقول انما جازوه

لان صفة التنزيه عن الطعام والشراب تطلب في وقت ثلثت بهم اوليت لنا كذا انصفت بهم في حال صومك فهي
تدخلك على فان الصبر حبس النفس بامر عاظمه حقيقة تمت امن الطعام والشراب فلهذا قال الله ان فرحتان فرحة
عند فطره وثلاث الفرحه من روحه الحيواني لا غير وفرحة عند لقائه وثلاث الفرحه لنفسه الناطقة الطيبية الربانية
فاورثه الصوم اقام الله وهو المشاهد ذكره القسطلاني وهذا الحديث أخرجه أبو داود وكذا النسائي والترمذي (عن
سهل) بن سعد الساعدي (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال ان في الجنة ثيابا يقال له

الريان) تنقيض العطشان وهو
مما وقعت المناسبة فيه بين لفظ
ومعناه فانه مشتق من الري وهو
مناسب لحال الصائمين لانهم
بصمتهم هم أنفسهم في الدنيا
يدخلون من باب الريان ليامنوا
من العطش وقال ابن المنبر انما
قال في الجنة ولم يسل الجنة
ليشعر أن في الباب المذكور من
النعم والراحة ما في الجنة فيكون
أبلغ في التشويق اليه وزاد
النسائي وابن خزيمة من دخل
شرب ومن شرب لا يناله أبد اوقد
جاء الحديث من وجه آخر بلقظ
ان الجنة ثمانية أبواب منها باب
يسمى الريان لا يدخله الا
الصائون أخرجه هكذا
الجوزقي من طريق أبي غسان
عن أبي حازم وهو البخاري من
هذا الوجه فبدأ الخلق لكن
قال في الجنة ثمانية أبواب
(يدخل منه الصائمون يوم
القيامة) الى الجنة (لا يدخل
منه أحد غيرهم) يقال أين
الصائون فدمومون لا يدخل
منه أحد غيرهم فاذا دخلوا

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر فقال أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم
فسكت حتى ظننا انه سيبعث به بغير اسمه قال أليس يوم النحر قلنا بلى قال أي شهر هذا قلنا
الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيبعث به بغير اسمه فقال أليس ذا الحجة قلنا بلى قال
أي بلد هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيبعث به بغير اسمه قال أليست
البلدة قلنا بلى قال فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم
هذاني بلدكم هذا إلى يوم تلقونكم بكم الأهل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد فبلغ
الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع فلترجعوا بعدى كفارا يضر ببعضكم
رقاب بعض رواد أحد البخاري (الاحاديث المذكورة في هذا الباب قد قدمها المصنف
رحمه الله تعالى في كتاب العيدين بالفاظها المذكورة هنا من دون زيادة ولا نقصان ولم
تجرب له عادة مثل هذا وقد شرعنا هنا مثالك وذكرنا في الباب من الاحاديث التي لم يذكرها
وسند كرهها فوالله لم تعرض لذكرها هناك تتعلق بالناظر هذه الاحاديث فقوله
العضباء هي مقطوعة الاذن قال الاصمعي كل قطع في الاذن جعد فان جاوز الربع فهي
عضباء وقال أبو عبيد ان العضباء التي قطع نصف اذنها فوق وقال الخليل هي مشقوقه
الاذن قال الحربي الحديث يدل على ان العضباء اهم لها وان كانت مضباء الاذن فقد
جهل اسمها هذا قوله يوم الاضحية عني وهذه هي الخطبة الثالثة بعد صلاة الظهر فعلمنا
لعمري اناس بها المبيت والرمي في أيام التشرى وغير ذلك مما بين أيديهم قوله فتعنت بفتح
الفاء الثانية وكسر الفوقية بعدها أي اتسع - مع أسمعنا وقوى من قوله هم قارورة
فتح يضم الفاء والثاء أي واسعة الرأس قال الكسائي ليس لها صمام ولا غلاف
وهكذا صارت أسماءهم بالاسماء وصوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردها من
بركات صوته اذا سمعه المؤمن قوى سمعه واتسع مسلكه حتى صار يسمع الصوت من
الاماكن البعيدة ويسمع الامرات الخفية قوله ونحن في منازلنا فيه دليل على انهم لم
يذهبوا لسماع الخطبة بل وقفوا في حالهم وهم يسمعون ما واهل هذا كان فيمن له عذر
منعه عن الحضور لاسماعها وهو الذي بحال العصاة رضي الله عنهم قوله فطفت بعلمهم
ههنا انتقال من التكلم الى الغيبة وهو أسلوب من أساليب البلاغة مستحسن قوله

منه (اغلق) الباب (فدخّل منه أحد) كر في دخول غيرهم منه تاكيدا وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج (عن
أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم قال من أنفق زوجين) اثنين من أي شيء كان صنفين
أو متشابهين وقد جاء مفسرا هريرة بن شاة بن جابر بن درهم من اذا سمع عيسى القاضي عن أبي مصعب عن مالك من ماله
(في سيدل الله) عام في أنواع الخير وأخاص بالمواد (نودي من أبواب الجنة يا عبيد الله هذا خير) من الخيرات وليس
المراد به أفعال النفضيل والتتوين للتعظيم (فمن كان من أهل الصلاة) المؤدين للتراث المكنين من التواضع وكذا

لما يأتي فيما قيل (دعى من باب الصلاة ومن كان من أهل الجهاد دعى من باب الجهاد ومن كان من أهل الصيام) أي الذي غلب عليه الصيام والافتك للمؤمنين أهل لكل (دعى من باب الريان) وعند أحد لكل أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل فلاهل الصيام باب يدعون منه وقاله الريان (ومن كان من أهل الصدقة) المكثرون منها (دعى من باب الصدقة) وليس هذا تكرار لما في صدر الحديث حيث قال من أنفق زوجين لأن الاتفاق ولو بالقليل خير من الخيرات العظيمة وذلك حاصل من كل أبواب الجنة وهذا استدعاء ٣٠٤

وأله وسلم وهو باب الرقة وهو باب التسوية وسائر الأبواب مقسومة على أعمال البر باب الزكاة باب الحج باب العمرة وعند بعض باب الكاظمين الغيظ باب الراضين الساب الايمن الذي يدخل منه من لا حساب عليه وعند الآخر يرى عن أبي هريرة مرفوعا أن في الجنة باب يقال له الضحى فإذا كان يوم القيامة ينادى مناد أين الذين كانوا يصلون صلاة الضحى هذا بابكم فأدخلوا منه وفي الفردوس عن ابن عباس يرفعه الجنة باب يقال له الفرح لا يدخل منه الا مفرح الصديق وعند الترمذي باب لا ذكر وعند ابن بطال باب للصائرين والحاصل أن كل من أكثر نوعا من العبادة خص باب يناسبها ينادى منه جوارها فاقول من يجتمع له العمل بجميع أنواع التطوعات ثم ان من يجتمع له ذلك انما يدعى من جميع الأبواب على سبيل التعميم واللا

حتى بلغ الجمار يعني المكان الذي ترى فيه الجمار والجمار هي الحصص الصغار التي يرى بها الجمرات قوله فوضع اصبعيه السبابتين زادني نسخة لا بد أدنى وأما فعل ذلك ليكون أجمع صوته في اسمع خطبته ولما كان بلال يضع اصبعيه في صماخى أذنيه في الاذن وعلى هذا في الكلام تقديم وتأخير وتقديره فوضع اصبعيه السبابتين في أذنيه حتى بلغ الجمار قوله ثم قال يحتمل أن يكون المراد بالقول القول النفسي كما قال تعالى ويقولون في أنفسهم ويكون المراد به هنا الثانية للرى قال أبو حيان وترا كيب القول الست تعدل على معنى الخفة والسرعة فلهذا عبر هنا بالقول قوله بمعنى الخذف وقد قدمنا في كتاب العبدن انه بانها هو والذال المجتمعين قال الأزهري حصى الخذف صغار مثل النوى يرى بها ابن اصبعين قال الشافعي حصى الخذف أصغر من الاغلة طولها وعرضها ومنهم من قال بتدويرها فلا وقال النووي بقدر النواة وكل هذه المقادير متقاربة لان الخذف بالمجتمعين لا يكون الا بالاصغر قوله في مقدم المسجد أي مسجد الخيف الذي يعني واهل المراد بالمقدم الجهة قوله ثم نزل الناس رفع الناس على انه فاعل وفي نسخة من سنن أبي داود ثم نزل الناس بتشديد الزاي ونصب الناس وقد قدمنا شرح حديث أبي بكر في كتاب العبدن مستكملا

باب ا كنه القارن لتيكبه بطواف واحد وسعي واحد

(عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرن بين حجه وعمرته أجراه لهما بطواف واحد وراه أحد وابت ما حجه وفي الفظ من أحرم بالحج والعمرة أجزأ طواف واحد وسعي واحد منهم ما حتى يحل منهما جميعا رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وفيه دليل على وجوب السعي ووقوف التحلل عليه وعن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فاهلنا بالعمرة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان معه هدى فليل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا فقدمت وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكلت ذلك اليه فقال انقضى رأسك وامتشقي وأهلي بالحج ودعى العمرة قالت فذهبت فلما قضينا الحج أرسلني مع عبد الرحمن بن أبي بكر الى التعميم فاعقرت فقال هذه مكان حركت قالت فطاف الذين

كانوا

فدخلوه انما يكون من باب واحد وهو باب العمل الذي يكون أغاب عليه

(فقال أبو بكر رضي الله عنه بأي أنت) أي مفدي بأي (وأمر يا رسول الله ما على من دعى من تلك الأبواب من ضرورة) أي ليس على المندعو من كل الأبواب ضرر بل له تكريمه واعزاز وقال ابن المنير وغيره يريد من أحسد تلك الأبواب خاصة دون غيره من الأبواب فيكون أطلق الجمع وأراد الواحد وقال ابن بطال يريد أن من لم يكن الامن أهل خصلته واحدة من هذه الخصال ودعى من باب الاخير رعله لان الغاية المدلولة دخول الجنة وقال في شرح المشكاة

لما خص كل باب بن أكثر من عامن العباد ومع الصدق رضي الله عنه رغب في أن يدعى من كل باب وقال ليس على من دعى من تلك الأبواب ضرر بل شرف وكرام ثم سأله فقال (فهل يدعى أحد من تلك الأبواب) ويختص بهذه الكرامة (كأها قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) يدعى منها كأها على سبيل التغيير في الدخول من أيما شاء لاستحالة الدخول من الكل معا وأرجو أن تكون منهم) الرجاء منه صلى الله عليه وآله وسلم واجب فنه ان الصدق رضي الله عنه من أهل هذه الاعمال كأها وهذا الحديث أخرجه أيضا فضائل أبي بكر ومسلم في الزكاة والترمذي في المناقب ٣٥٥ والنسائي فيه وفي الزكاة والصوم والجهاد

(وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا جاء رمضان) بدون شهر واحد في البخاري بطوافه اذ ذلك لكن رواه الترمذي بذكر الشهر وزيادة الثقة مقبولة فتكون رواية البخاري مختصرة منه فلا يبقى له حجة فيه على اطلاقه بدون شهر (ففتحت أبواب الجنة) حقيقة لمن مات فيه أو عمل عملا لا يقصد عليه أو هو علامة للملائكة لدخول الشهر وتعظيم حرمة ولعن الشياطين من أذى المؤمنين قال ابن العربي وهو يدل على أنها كانت مفاضة ويدل عليه أيضا حديث فاتي باب الجنة فتقع فيقول الخازن من فأقول بمحذوق بل أمرت أن لا أفصح لاحد بل قال وزعم بعضهم أنها مفتحة دائما من قوله فعلى حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها وهذا اعتماد على كتاب الله وغلط اذ هو جواب للجزء انتهى وتعبه ابو عبد الله الاي بأنه انما يكون جوابا اذا كانت الواو زائدة فكذا أعربه

كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فاعطوا طوافا واحدا معتق عليه وعن طائوس عن عائشة أنها أهدت بالعمرة فقد تمت ولم تطف بالبيت حين حاضت فتسكت الناس ككأها وقد أهدت بالحج فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النفر بسعد طوافك للحج وعرفت فابت فبعث بها مع عبد الرحمن الى التنعيم فاعتسرت بعد الحج رواه أحمد ومسلم وعن مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف فطهرت بعرفة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجزي عنك طوافك بالصفا والمروة عن بكت وعمرتك واهم مسلم وفيه تنبيه على وجوب السعي) حديث ابن عمر أخرجه أيضا سعيد بن منصور ومروان بن عوف بن جعفر بن الحج والعمرة ككأها طواف واحد وسعي واحد وأجعله الطحاوي بان الدراوردي أخطأ فيه وان المواب انه موقوف عليك في خطبته بما رواه أيوب واليه وموسى بن عقبة وغير واحد عن نافع نحو سابق ما في الباب من ان ذلك وقع لابن عمر وأنه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لأنه روى هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح وهو تمليل مردود فالدروردي صدوق وليس ما رواه بخلافه المارواه وغيره فلا مانع من أن يكون الحديث عن نافع على الوجهين وفي الباب عن جابر عند مسلم وأبي داود بنظير لطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يحتمل بين الصفا والمروة الاطوافا واحدا وأخرج عبد الرزاق عن طائوس بإسناد صحيح انه حلف ما طاف أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحجته وبعمرته الاطوافا واحدا وأخرج البخاري عن ابن عمر انه طاف بحجته وبعمرته طوافا واحدا بعد ان قال انه سيمدح كانه فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عنه من وجه آخر انه رأى ان قد فضى طواف الحج والعمرة بطوافه الاول يعنى الذى طاف يوم النحر لاؤفة وقال كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذه الدلالة تتأكد من قال انه يكنى القصار بحجته وبعمرته طواف واحد وسعي واحد وهو مالك والشافعي واسحق وداود وهو يحكى عن ابن عمر وجابر وعائشة كذا قال النووي وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه والمهادي والناصر قال النووي وهو يحكى عن علي بن أبي طالب عليه السلام وابن مسعود

٣٩ نيل ح الكوفيون وقال المير الجواب محذوف فقد رده سعدوا والوالهال ولم يشك ان الحال لا تقتضى انه مفتوح دائما ولا يستقيم مع الحديث المذكور الآن يقال فتفتح أولان يأتون فيصعدونها مصفحة انتهى أرجح ازان العمل يؤدى الى ذلك أول كثرة الثواب والمغفرة والرحمة بدليل رواية مسلم ففتحت أبواب الرحمة الآن يقال الرحمة من أسماء الجنة وهذا الحديث أخرجه هنا مختصرا وقد أخرجه مسلم والنسائي من هذا الوجه بتمامه ورواه مديون الشيخ البخاري فيلحق وأخرجه البخاري في الصوم وفي صفة البليس ومسلم في الصوم وكذا النسائي (وفي رواية عنه) أي عن أبي

هريرة رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) اذا دخل رمضان فتحت أبواب السماء) قيل هذان من تصرف الرواة والاصل أبواب الجنة وكذا وقع في باب صفه ابليس وجنوده من بعده الخلق بلطف أبواب الجنة في غير رواية أبي رولة أبواب السماء ونال ابن بطال المراد من السماء الجنة بقوله (وعلفت أبواب جهنم) يحتمل أن يكون الفتح على ظاهره وحقيقته وقال التور بن شتي هو كناية عن تزيل الرحمة وإزالة الغلق عن مصاعد أعمال العباد تارة يبدل التوفيق وأخرى يحسن القبول وعلقت أبواب جهنم عبارة عن تفتت أنفس ٣٠٦ الصوم عن رجس القواحش والتخلص من البواعث على المعاصي بفتح الشهوات فان

قبل ما منعكم أن تجمهوا على ظاهر المعنى قلنا لأنه ذكر على سبيل المن على الصوم واتمام النعمة عليهم فيما مروا به ونذبوا اليه حتى صار الجنان في هذا الشهر كأن أبوابها فتحت ونفعها هي والنيران كأن أبوابها علفت وانكحلتها عطف واذا ذهبت إلى الظاهر لم تنفع الدنيا موقعها وتلقوا عن الفائدة لان الانسان مادام في هذه الدار فانه غير مبرر لدخول احدى الدارين ورجح اقرب إلى حله على ظاهره اذ لا ضرورة تدعو الى صرف اللغظ عن ظاهره وقرره ابن المنير قال الطيبي فائدة فتح أبواب السماء توقيف الملائكة على استعداد فعل الصالحين وانه من الله عز وجل عظمته وبؤده حديث ان الجنة انخرق لرمضان الحديث (وسلمت الشياطين) أى شدت بالاسل حقيقة والمراد مستغرق السمع منهم وان تسلمهم يقع في أيام رمضان دون ليلته لانهم كانوا امنوا زمن نزول

والشعبي والنفعي انه يلزم القارن طوافان وسعيان وأجابوا عن أحاديث الباب بأجوبة متعسفة منها ما سلف عن الطحاوي على حديث ابن عمر ومنهم أجابوا عن حديث عائشة بانها سأرت عن ابوها وحينئذ قالوا ما سمعنا من هذا مما يحب منه فان حديث عائشة مخرج بقوله من تتع عن قرن وما يفعله كل واحد منهم كما في حديث الباب المذكور فانها قالت طواف الذين كانوا أهلوا بالعمرة ثم قالت وأما الذين جمعوا الحج واستدلوا على ما ذهبوا اليه بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما عن علي بن عليه السلام انه جمع بين الحج والعمرة وطواف الهمام وطواف وسعي الهمام سبعين ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وطرفه ضعيفة وكذا روى نحوه من حديث ابن سعد وبأسناد ضعيف ومن حديث ابن عمر بأسناد فيه الحسن بن عمار وهو متروك قال ابن حزم لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة في ذلك شيء أصلاً لا زعمه في الفتح بأنه قد روى الطحاوي وغيره مرفوعاً عن علي بن سعيد وعور ذلك بأسانيد لا بأس بها انتهى فينبغي أن يصار إلى الجمع كما قال البيهقي ان ثبتت الرواية انه طواف طوافين فيجعل على طواف القدوم وطواف الاقاصي وأما السعي مرتين فلم يثبت انتهى على انه يضعف ما روى عن علي بن عليه السلام ما في الفتح من أنه قد روى آل بيته عنه مثل الجماعة قال جمع من محمد الصادق عن أبيه انه كان يحفظ عن علي بن لقارن طوافاً واحداً خلافاً لما يقول أهل العراق وبما يضيف ما روى عنه من تكرار الطواف أن أمثله طرقه عنه رواية عبد الرحمن بن أذينة عنه وقد ذكر فيها انه يمنع من ابتداء الاهلال بالحج بان يدخل عليه مرة وأن القارن بطواف طوافين وسعي سبعين والذين احتجوا بحدوده لا يقولون بامتناع ادخال العمرة على الحج فان كان الطريق صحيحة عندهم لزمهم العمل بمبادئ عليه والافلاحة فيها وبضعف أيضاً ما روى عن ابن عمر من تكرار الطواف انه قد ثبت عنه في الصحيحين وغيرهما من طرق كثيرة الاكتفاء بطواف واحد وقد احتج أبو ثور على الاكتفاء بطواف واحد للقارن بحجة نظرية فقال قد أجرنا جميع الحج والعمرة معاً سفر واحد او احراماً واحداً وتلبية واحدة فكذلك يجوز عنهما طواف واحد وسعي واحد حكى هذا عنه ابن المنذر ومن جملة ما يحتج به على انه يكفي الهمام طواف واحد حديث دخلت العمرة في الحج

القرآن من استراق السمع فزى وسلاسل صباغة في الحفظ وهو مجاز على العموم والمراد انهم لا يصلون من افساد المسكين الى ما يصلون اليه في غيره لاشتغالهم فيه بالصيام الذي فيه وقع الشيطان وان وقع شيء من ذلك فهو قليل بالنسبة الى غيره وهذا أمر محسوس وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة بن بلال انه قال كان أول ليلة من شهر رمضان صدقت الشياطين ومردة الجن وفي لفظ عند النسائي مرادة الشياطين وفي رواية أبي صالح علفت أبواب النار لم يفتح منها باب وفتحت أبواب الجنة فلم يغلّق منها باب وينادي مناد يا بني الخير قبل يا بني الشر أقصير بالله عتقهم من النار

وذلك كل ليلة ﴿عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا راى نومه فقوموا واذا راى نومه فاقموا﴾ الضمير راجع الى الهلال وان لم يجد له ذكر لدلالة السياق عليه (فان غم عليكم) من نعمت النبي اذا غلبته أى على الهلال بغيم (فاقدروا له) أى قدروا المقام العدد ثلاثين يوما من التقدير (يعنى هلال رمضان) والحديث ورد بالفاظ مختلفة ﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع قول الزور أى من لم يترك الكذب والميل عن الحق (والعمل به) وزاد فى الادب عن أبي ذئب والجهول وفى رواية ٣٠٧ ابن وهب والجهول فى الصوم ولا ينماجه

من لم يدع قول الزور والجهول والعمل به والضمير فى به يعود على الجهل لكونه أقرب مذكورا وعلى الزور لانه بعد لاتفاق الروايات عليه وأعلم ما وأقر الضمير لاشتراكهما فى تنقص الصوم قاله العراقى وفى الاولى يعود على الزور فقط والمعنى متقارب وفى الاوسط للطبرانى بسند رجاله ثقات من لم

يدع الخنى والكذب والجهول على ان الكذب والغيبة والنميمة لانفسد الصوم وعن الثوري ان الغيبة تنسده وعن مجاهد خصلتان نفسان الكذب الصوم الغيبة والكذب والصواب الأول ثم هذه الافعال تنقص الصوم وقول بعضهم انها صغائر تكفر باجتناب الكبار أجاب عنه الشيخ فى الدين السبكي بان فى حديث الباب الذى مضى فى أول الصوم دلالة قوية لذلك لان الرنث والعصب وقول الزور والعمل به معاً علم النبى عنه مطالبا والصوم مأمور به مطلقا لو كانت هذه الامور اذا حصلت فيه لم يأتربها

الى يوم القبامة وهو صحيح وقد تقدم وذلك لان ما بعد دخولها فيه لا يحتاج الى عمل آخر غير عمله والسنة الجيدة الصريحة أحق بالاتباع فلا يلتفت الى ما خالفها قوله وامتنطى فيه دليل على أنه لا يكره الامتناع بالحجر وقبل انه مكروه قال النووي وقد تأول العلماء فعل عائشة هذا على انها كانت معسورة بان كان رأسها أذى فأباح لها الامتناع كما أباح للكعب بن عجرة الحلق للأذى وقبله لس المراد بالامتناع هنا حقيقة الامتناع بالمشط بل تسريح الشعر بالأصابع عند الغسل للأحرام بالمحج لاسيما ان كانت لبنت رأسها كما هو السبعة وكافه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يصح غسلها الا بإصصال الماء الى جميع شعرها ويلزم من هذا ان تنقضه قوله يسلك الخ المراد بالوسع هنا الاجزاء كفى الى رواية الأخرى

• (باب الميت معنى ابالى معنى ورى الجارى أيامها) •

(عن عائشة قالت أفاض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من آخر يوم حين صلى الظهر ثم رجع الى معنى فمكث بها إلى أيام النشر بقرى الجرة اذا زالت الشمس كل حرة بسبع حصيات يسبح مع كل حصاة ويقف عند الاولى وعند الثانية يطيل القيام ويتضرع ويرى الثالثة لا يقف عندها رواء أحد وأبو داود • وعن ابن عباس قال استأذن العباس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيت بمكة لىالى معنى من أجل حاجته فاذا لم يمتدق عليه وألهم مثله من حديث ابن عمر • وعن ابن عباس قال روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجارحين زالت الشمس رواء أحد وابن ماجه والترمذى • وعن ابن عمر قال كان حين زالت الشمس رمينا رواء النخارى وأبو داود • وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رمى الجارم منى اليها اذا جاورا جمار رواء الترمذى وصححه • وفى نسخة عنه انه كان يرمى الجرة يوم النحر كما سائر ذلك ما نسبنا ويحجرهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك رواء أحد حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحديث ابن عباس الثانى حسنه الترمذى وأخرج نحوه مسلم فى صحيحه من حديث جابر يؤيده حديث ابن عمر المذكور فى الباب عند

ثم يمكن ذكرها فيه مشروطة بمعنى نفهمه فلما ذكرت فى هذا الحديث نهيها على أمرين أحدهما زيادة قبحها فى الصوم على غيره والثانى الخى على سلامة الصوم عنها وان سلامتها عنها مصفة كمال فيه وقوة الكلام تقتضى أن يقع ذلك لاجل الصوم فقطضى ذلك ان الصوم يكمل بالسلامة عنها فاذا لم يسلم عنها نقص ثم قال ولا شك ان التكليف قد تردد بانها مؤنبه بها على أخرى بطريق الإشارة وليس المقصود من الصوم عدم المحض كإلى المنهيات لانه يشترط له النية بالاجماع ولعل القصد به فى الأصل الامسالة عن جميع المخالفات لىكن لما كان ذلك يشق خفف الله وأمر بالامسالة عن المفطرات ونهى العاقلة بذلك على الامسالة عن المخالفات

وأرشد الى ذلك ما تضمنته احاديث الميسين عن الله مراده فيكون اجتناب المفطرات واجبا واجتناب قاعدها من الخالفات من المكملات ذكره في فتح الباري (فليس لله حاجة في أن يدع) أي تترك (طعامه وشربه) هو مجاز عن عدم الالتفات والقبول ففي السبب وأراد السبب والأفانلة لاختصاصه في شيء نقله الطبري عن البيضاوي وقال ابن بطال معناه التحذير من قول الزور وما ذكره وهو موثقل قوله صلى الله عليه وآله وسلم من باع الخمر فليستص الخنزير أي يذبحها فليأمر بشقها ولو كان على التحذير والتعظيم لاثم ثواب الخمر وكذلك حذر الصائم من الكذب والعمل به ليمتنع أبصر صيامه وقال ابن المنير هو كليلة عن عدم

الرضا والمراد بالصوم المتبلس
بالزور وقبول الصوم السالم منه
وقال ابن العربي مقتضى هذا
الحديث ان من فعل ما ذكر لا يناب
عليه وعنه أن ثواب الصيام لا
يقوم بالوازنة بالزم وما ذكر
معه وهذا الحديث أخرجه
البخارى أيضا في الادب وأبو
داود والترمذي في الصوم وكذا
السنائي وابن ماجه رحمهم الله وعنه
أى عن أبي هريرة رضي الله عنه
الحديث المتقدم وانظر
قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال الله (كل عمل ابن
آدم له فيه حظ ومدخل لا طلاع
الناس عليه فهو يتجمل به ثوابا
من الناس (الا الصيام فانه
خالص (لئلا يعلم ثوابه المتعرب
عليه غيري أو وصف من أوصاني
لأنه لا يرجع الى صفة الصدية
لان الصائم لا يأكل ولا يشرب
فتخلق باسم الصمد وأن كل عمل
ابن آدم مضاف له لانه فاعله الا
الصوم فانه مضاف الى لاني خالقه
له على سبيل التثنية والتخصيص
فيكون كتحصيص آدم باضافته

البحار وحديث ابن عمر الثاني باللفظ الآخر اخرج فهو أبوداود عنه بلفظ انه كان
بأبي الجمار في الامام الثلاثة بعد يوم الغر ما شيا ذهابا ورجعا ويخبر النبي صلى الله عليه
وآله وسلم كان يقول ذلك وقد اخرج الترمذي نحوه عن ابن عباس عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم باللفظ انه كان يثنى الى الجمار قولا فكثرت به الى ايام التشرى بق هذا
من جملة ما استدله الجمهور على ان المبيت بئى واجب وأنه من جملة مناسك الحج ومن
أداتهم على ذلك حديث ابن عباس المذكور في آفته صلى الله عليه وآله وسلم للعباس
وممن اما خرجهم أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم عن عاصم بن عدى ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للراعي ان يتركوا المبيت بئى وساقى والتعبير بالرخصة
يفتضى ان مقابلها عزيمة وان وقع له ليلة المذكورة وانما يوجد أوفى معناها
لم يحصل وقد اختلف في وجوب الدم لتركه فقبل يجب عن كل ليلة لانه يروى ذلك عن
المالكية وقيل صدقة درهم وقيل اطعمه وعن الثلاثة هم هكذا يروى عن الشافعى وهو
رواية عن أحمد والمنهوع عنه وعن الحنفية لاشئ عليه قولا يكبر مع كل حصاة حكى
الماردي عن الشافعى ان صفته الله أكبر الله أكبر الله أكبر لانه الا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد قولا ويتفق عنده الاول الخ فيه استحباب الوقوف عند الجمرة الاولى
والثانية وهى الوسطى والتضرع عندها وترك القيام عند الثالثة وهى جرة العقبة قولا
استاذن العباس الخ قيل ان جواز ترك المبيت يختص بالعباس وقيل يدخل معه يوهانم
وقيل كل من احتاج الى السقاية وهو جود برده حديث عاصم بن عدى الا ق وقيل
يجوز الترك لكل من له عذر يشابه الاعذار التي رخص لاهلها رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وهو قول الجمهور وقيل يختص بأهل السقاية ورواه الابل وبه قال أحمد
واختره ابن المنذر قولا حين زات الشمس وكذلك قوله في حديث عائشة اذا زات
الشمس وقوله في حديث ابن عمر فاذا زات الشمس رميناها هذه الروايات تدل على انه
لا يجزى روى الجمار في غير يوم الاضحى قبل زوال الشمس بل وقتها بعد زوالها كما في البخارى
وغيره من حديث جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرم يوم الغر ضحى ورمى بعد ذلك بعد
الزوال والى هذا ذهب الجمهور وخالف في ذلك عطاء وطاوس فقالا يجوز الرمي قبل
الزوال مطلقا وخص الحنفية في الرمي يوم النفر قبل الزوال وقال الحق ان روى قبل

الزوال

المه ان خلقه بيده وكل مخلوق بالحقيقة مضاف الى الخالق لكن اضافة التثنية خاصة بمن شاء

[illegible]

(وقال في آخره لهما من فرحتان بفرحهما) أي هما (إذا أفطر فرح) إذا تم تسليم بقطره أي لوال جوعه وعطشه حيث أبعجه
 الفطر وهذا الفرح الطبيعي قال القرطبي وهو السابق لفرحهم أو من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته ونجاة من به ومعونة
 على مستقبل صومه قال في الفتح ولا مانع من الجمل على ما هو أعماذ كترنح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك
 فمنهم من يكون فرحه مصباحا وهو الطبيعي ومنهم من يكون فرحه مستحبا وهو من يكون سبه شيئا أعماذ كره (وإذا التي ربه) عز
 وجل (فرح بصومه) أي بجزائه وثوابه أو ببقاء ربه وعلى الاحتمالين فهو ٣٠٩ مسرور بقبول صومه (عن عبد الله بن
 مسعود) رضي الله عنه قال كنا

مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال من استطاع منكم (الباء)
 بالمعنى الأصغر لغة الجاع والمراد
 به هنا ذلك وقيل مؤن النكاح
 والتأمل بالآثار رده إلى المعنى
 الشان أن التقدير عند من
 استطاع منكم الجاع لقدومه
 على مؤن النكاح (فليترج
 فانه) أي التزوج (اغض البصر
 وأحسن للشرح ومن لم يستطع)
 أي الباءة فليجزه عن المؤن (فعله
 بالصوم) وإنما قدره بذلك لأن
 من لم يستطع الجاع لعدم ثبوته
 لا يحتاج إلى الصوم لدفعه وهذا
 فيه كلام للتحاذا كراهة إطلاق
 (فانه له وجاه) أي أنه الصوم
 للسام قاطع للشهوة والوجه
 بكسر الواو والمدهورض الخصيتين
 وقيل رضى عروقه أو من يفعل
 به ذلك تنقطع شهوته ومقتضاه
 أن الصوم قاطع لشهوة النكاح
 والتشكيل بأن الصوم يزيد في
 جميع الحسرة وذلك بما يشير
 الشهوة والجواب أن ذلك إنما

الزوال أعاد الأفي اليوم الثالث فيجزيه والاحاديث المذكورة تدعي الجميع قوله تعين
 تفعل من الحين وهو الزمان أي ترأب الوقت المطلوب قوله منى اليها أجمعوا على أن
 اتيان الجار ما شياورا كاجازة لئلا يختلوا في الافضل وقد تقدم الخلاف في ذلك
 في رمي جرة العقبة وفي غيرها قال الجمهور والمذهب المشي وذهب البعض إلى استحباب
 الر كوب يوم النحر والمضى في غيره والذي ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أن الر كوب لرمي
 جرة العقبة يوم النحر والمضى به ذلك مطلقا (وعن سالم عن ابن عمر أنه كان يرمي الجرة
 الدنيا سبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يقدم فيسهل فيقوم مستقبلا القبلة طويلا
 ويدعو ويرفع يديه ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبلا القبلة
 ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلا ثم يرمي الجرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا ينف
 عندها ثم يصرف ويقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل رواه
 أحد البخاري وعن عاصم بن عدي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص الرعاء
 الأبل في اليمامة عن يحيى بن يونس يوم النحر ثم يرمون الغداة ومن بعد الغداة ومن ثم
 يرمون يوم النحر ورواه الجماعة وصححه الترمذي وفي رواية رخص للرعاء أن يرموا يوم
 ويدعو يوماروا وأبو داود والشافعي وعن سعد بن مالك قال رجعت في الحجة مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وبعضنا يقول رميت بسبع حصيات وبعضنا يقول رميت بست
 حصيات ولم يبع بعضهم على بعض رواه أحمد والشافعي حديث عاصم بن عدي
 أخرجه أيضا مالك والشافعي وابن حبان والحاكم وفي الباب عن ابن عمر وابن العاص
 عند الدارقطني بأسا دضعيف وانظره رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للرعاء
 أن يرموا بالليل وأية ساعة شاء من النهار وعن ابن عمر عند الزوار والحاكم والبيهقي
 بإسناد حسن وحديث سعد بن مالك سابقه في سنن الشافعي هكذا أخبرني يحيى بن موسى
 البجلي حديثان بن عيينة عن ابن أبي شبيب قال سمعت قال سمعت قذ كروجه رجال
 الصبي وقد أخرج نحوه الشافعي من حديث ابن عباس وأخرج أبو داود عن ابن عباس
 أنه سئل عن أمر الجار فقال ما أدرى رماها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يست

يكون في مبدأ الأمر فإذا أذى عليه واعتاده سكن ذلك قاله في الفتح وفي الروضة فإن لم تنكسر به لم ينكسر هابكا فزور وفحوه
 بل ينكسج قال ابن الرفعة نقل عن الأصحاب أنه نوع من الاختصاص (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ما أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الشهر تسع وعشرون ليلة) يعني أن العبرة بالهلال فتارة يكون ثلاثين وتارة تسعة وعشرين وقد لا يرى (فه
 تصوموا حتى تروه) أي الهلال وليس المراد رؤيته بجميع الناس بحيث يحتاج كل فرد إلى رؤيته بل الاعتبار رؤيته بعضهم
 وهو العدد الذي ثبت به الحقوق وهو عدلان إلا أنه يكفي في ثبوت هلال رمضان بعدل واحد منهم عند القاضي وقات

طائفة منهم البغوي ويجب الصوم أيضا على من أخبره نزلوه بالرؤية وان لم يذكره عند القاضي ويكنى في المداينة انه داني
 رأيت الهلال واستدل لقبول خبر الواحد بحديث ابن عباس عند أصحاب السنن قال جاء عراقي الى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال اني رأيت الهلال فقال انتم بدان لا اله الا الله وان محمد رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس ان يصوموا غدا
 وروى ابو داود وابن حبان عن ابن عمر قال ترمى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني رأيت فيه نصام
 وأمر الناس بصيامه وهذا أشهر ٢١٠ قولي الشافعي عند أصحابه وأصحهم ما لكن آخر قوله انه لا بد من

عدلين قال في الام لا يجوز على
 هلال رمضان الاشهادان لكن
 قال الصيرفي ان صح ان الذي
 صلى الله عليه وآله وسلم قبل شهادة
 الاعراب وحده أو شهادة ابن عمر
 وحده قبل الواحد والا فلا قبل
 أقل من اثنين وقد صرح كل منهما
 وعندى ان مذهب الشافعي
 قبول الواحد وانما رجع الى
 الاثنين بالقياس لما لم يثبت
 عنده في المسألة سنة فانه عسك
 بالواحد بائرن على ولهذا قال في
 المختصر ولو شهد برؤيته عدل
 واحد رأيت ان أقبله لا أثر فيه
 وقد ذهب الى العمل بشهادة واحد
 أحمد وابن المبارك قال في الثوري
 وهو الأصح واخاره الشوكاني
 وذهب مالك والليث والاوزاعي
 والثوري الى اعتبار الاثنين
 وقد عسك بتعليق الصوم
 بالرؤية من ذهب الى الزام أهل
 البلد برؤية بلديهم ما ومن لم يذهب
 الى ذلك لان قوله حتى تزوم خطاب
 لافان مخصوصين فلا يلزم غيرهم
 وليكنه مصر وفع ظاهره فلا
 يتوقف الجمال على رؤيته في كل

أو يسمع قوله الجرة الدنيا بضم الدال وبكسر هأى القرية الى جهة مسجد الخطف
 وهي اول الجرات التي ترمى ثاني يوم النحر قوله فيسهل بضم التحتية وسكون المهملة أى
 يقصد السهل من الارض وهو المسكان المستوى الذي لا ارتفاع فيه قوله ويرفع يديه فيه
 استحباب رفع اليدين في الدعاء عند الجرة وروى عن مالك انه مكرهه قال ابن المنذر لا أعلم
 أحدا أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجرة الا ما حكى عن مالك قوله ثم يرمي الوسطى
 ثم يأخذ ذات الشمال أى عشى الى جهة الشمال وفي رواية البخاري ثم ينفذ ذات
 الشمال على الی الوادي قوله ويوم طويلا فيه مشر وعية القيام عند الجرتين وتركه
 عند جرة العقبة ومشر وعية الدعاء عندهما قال ابن قدامة لا نعلم لما تضمنته حديث ابن
 عمر هذا من الخلق الا ما روى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء قوله ويدعو ابو ماى
 يجوز لهم ان يرموا اليوم الاول من أيام التشريق ويذهبوا الى ابلهم فيسبوا عندها
 ويدعوا يوم النحر الاول ثم يأتوا في اليوم الثالث فيرموا ما فاتهم في اليوم الثاني معرى اليوم
 الثالث وفيه تفسيران وهو انهم يرمون جرة العقبة ويدعون روى ذلك اليوم ويذهبون
 ثم يأتون في اليوم الثاني من التشريق فيرمون ما فاتهم ثم يرمون عن ذلك اليوم كانت تقدم
 وكلاهما جائز وانما رخص للرعاة لان عليهم رعى الابل وحفظها لتشاغل الناس
 بنسكهم عنها ولا يمكنهم الجمع بين رعيها وبين الرعى والمبيت فيجوز لهم ترك المبيت للعذر
 والرعى على الصفة المذكورة وقد تقدم الخلاف في الحاق بقية المذمورين بهم في أول
 الباب قوله ولم يعب بعضهم على بعض استدلاله من قال انه يجوز الاقتضار على أقل من
 سبع حصيات وقد تقدم ذكر القائلين بذلك في باب رمي جرة العقبة ولكن هذا الحديث
 لا يكون دليلا على جبر ترك انكار الصحابة على بعضهم بعضا الا أن يثبت أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم اطلع على شئ من ذلك وقرره

(باب الخطبة أوسط أيام التشريق)

(عن سره) ثبت نهان قالت خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الرؤس فقال أى
 يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم قال البس أوسط أيام التشريق روى ابو داود وقال
 وكذلك قال عم ابن حرة الرقاشي انه خطب أوسط أيام التشريق وعن ابن أبي نجيح عن

واحدة فلا تقيم بالبلد وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب ثمانية ذكرها في الفتح وأربعها ما ذكره آية
 الشوكاني في شرح الدرر وهو اراء أهل بلد لزوم سائر البلاد الموافقة لاحاديث المصر حصة بالرؤية والافتار لرؤية وهي
 خطاب لجميع الامة فمن رآه منهم في أى مكان كان ذلك رؤيته لجميعهم انتهى قال في المسوري والاقوي عند الشافعي انه يلزم
 حكم البلد القريب دون البعد وعند الحنفية يلزم مطلقا انتهى وهو الحق (فان نعم عليكم) بضم القين المجهمة وتشديد الميم
 أى ان حال يتنكم وبين الهلال غيم في صومكم أو فطرتمكم (فأكلوا العدة ثلاثين) أى عدة شعبان ثلاثين يوما وهذا مقسّر ومبين

لقوله في الحديث الآخر فاذا زواله وأولى ما قسر الحديث بالحديث فوجب إكمال العدد ثلاثين وقد يقع النقص متوالي شهرين وثلاثة ولا يقع في أكثر من أربعة أشهر (عن أم سلمة رضي الله عنها إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى من نسائه) أي حلف لا يدخل عليهن (شهر) وفي مسلم من حديث عائشة أقسم أن لا يدخل على أزواجه شهر انفقه التفسير يح بأن حلفه صلى الله عليه وآله وسلم كان على الامتناع من الدخول عليهن شهرًا فثبت أن المراد بقوله هذا أن حلف لا يدخل ولم يرد الحلف على الوطء والروايات يفسر بعضهم بعضها فان الإيلاء في اللغة

النفقة أي حلف مخصوص وهو الحلف على الامتناع من وطء زوجته مطلقاً ومدة تزيد على أربعة أشهر وتعديته ينفي قوله من نساء تدل على ذلك لأنه راعى المعنى وهو الامتناع من الدخول وهو يتعدى عن (فلما مضى تسعة وعشرون يوماً) وفي حديث عائشة عند مسلم فلما مضت تسعة وعشرون ليلة دخل على واسطة بكل لأن مقتضاه أنه دخل في اليوم التاسع والعشرين فلم يكن ثم شهر على السكال ولا على النقصان وأوجب بأن المراد تسع وعشرون ليلة بإيائها فإن العرب تؤرخ بالليالي وتكون الأيام تابعة لها وأيد له حديث أم سلمة هذا فلما مضى تسعة وعشرون يوماً (غدا) أي ذهب أول النهار (أوراج) أي ذهب آخره والشك من الراوي (فقبل له) وفي مسلم من حديث عائشة بد أني قلت يا رسول الله (إنك حلفت أن لا تدخل) علمنا (شهرًا) قال صلى الله عليه وآله وسلم (إن الشهر يكون تسعة

أي من رجلين من بني بكر قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطف بين أوسط أيام التشريق ونحن عند راحلته وهي خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي خطب بها روم أبو داود (عن أبي نضرة قال حدثني من سمع خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أوسط أيام التشريق فقال يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد) ألا فضل أمر بي على عجمي ولا عجمي على عربي ولا أحر على أسود ولا أسود على أحر إلا بالآلة قري أبلغت قالوا بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روماً (أحمد) حديث سمراء بنت نهان سكنت عنه أبو داود والمنذرى وقال في مجمع الزوائد رجاله ثقات وحديث الرجاء من بني بكر سكنت عنه أيضاً أبو داود والمنذرى والحافظ في التلخيص ورجال رجال الصحيح وحديث أبي نضرة قال في مجمع الزوائد رجاله رجال الصحيح قوله سمراء بفتح السين المهملة زنته زيد الراية والمدوقيل النضر بنت نهان القنوية بضم القاف هاء الموحدة حديث واحد قاله صاحب التقريب قوله يوم الرؤس بضم الراء والهزة بعده وهو اليوم الثاني من أيام التشريق سمي بذلك لأنهم كانوا يأكلون فيه رؤس الأضاحي قوله أي يوم هذا سأل عنه وهو عالم بأنه يكون الخطبة أو تقع في فلوهم سمر وأثبت قوله الله ورسوله أعلم هذا من حسن الأدب في الجواب لا كبر ولا اعتراف بالجهل ولعلمهم قالوا ذلك لأنهم ظنوا أنه سيعبدهم بغير الله كما وقع في حديث أبي بكر المتقدم قوله عم أبي حرة بضم الحاء المهملة وتشديد الراء اسم أبي حرة حنيفة وقيل حكيم والرفاعي بفتح الراء وتخفيف القاف وبعد ألف شيخين من مجتمعة قوله أوسط أيام التشريق هو اليوم الثاني من أيام التشريق قوله إلا أن ربكم واحد الخ هذه مقدمة لنفي فضل البعض على البعض بالحسب والنسب كما كان في زمن الجاهلية لأنه إذا كان الرب واحداً وأبواب السكك واحداً لم ينشأ لدعوى الفضل بغير التقوى موجب وفي هذا الحديث حصر الفضل في التقوى ونفيه عن غيرهما وأنه لا فضل لعربي على عجمي ولا لأسود على أحر إلا بما وعليه قد ثبت في الصحيح أن الناس معادن كما مدن الذهب خبارهم في الجاهلية خبارهم في الإسلام إذا فقهوا ففقهه أثبات الخيار في الجاهلية ولا تقوى هناك وجعلهم الخيار في الإسلام بشرط القبة في الدين وليس مجرد القبة في الدين سبباً

وعشرون يوماً) وهذا محمول عند الفقهاء على أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقسم على ترك الدخول على أزواجه شهرًا بعينه بالهلال وجاء ذلك الشهر ناقصاً فلو تم ذلك الشهر ولم يزل فيه ليلة الثلاثين لم تكن ثلاثين يوماً ما وحلف على ترك الدخول عليهن شهرًا مطلقاً لم يبرأ إلا بشهر تام بالعدد وهذا الحديث أخرجه أيضاً في التلخيص ومسلم في الصوم والنسائي في عشرة النساء وابن ماجه في الطلاق (عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال شهران لا يتقصان) قال ابن المنذر المراد بالنقص الحسب باعتبار العبد ديني غير بأن كلامهم ما شهر عبد عظيم فلا يفتي بمصغره بالاعتصان بخلاف غيرهما من

وان كل ما ورد عنهم من الفضائل والاحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين أو تسعة وعشرين سواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره ولا يخفى ان محل ذلك ما اذا لم يحصل قصير في ابتغاء الهلال وفاتته الحديث رفع ما يقع في القلوب من شك ان صام تسعة وعشرين أو وقف في غير يوم عرفه وقال الطيبي ظاهر سياق الحديث في بيان اختصاص الشهرين بجزئية ليست في سائرهما وليس المراد ان ثواب الطاعة ٢١٢ في سائر اوقات السنة قص دونها وانما المراد رفع الحرج عما عسى أن يقع فيه خطا في الحكم لا خصاصهما بالعبدين وجواز احتمال وقوع الخطا فيهما ومن ثم لم يقتصر على قوله رمضان وذو الحجة بل قال (شهر اعيد) أي هما شهر اعيد أحدهما (رمضان) والآخر (ذو الحجة) واستشكل ذكر الحجة لأنه انما يقع الحج في العشر الاول منه فلا يدخل لتقصان الشهر وتمامه واجب بأنه مؤول بأن الزيادة والنقص اذا وقع في ذي القعدة يلزم منها نقص عشر ذي الحجة الاول أو زيادته فيقتون الثمان أو العاشر فلا ينقص أجرو وقوفهم بحال غلط فيه قاله الكرماني لكن قال البرماوي وقوف الثامن غلط لا ينه على الاصح قال في الفتح قد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث فمنهم من حمله على ظاهره فقال لا يكونان أبدا الاثنتين وهذا مردود ومما عساه للموجود المشاهد ويكنى في ردده قوله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكبروا

انكونهم خيارا في الاسلام والامساك لاعتبار كونهم خيارا في الجاهلية معني وان كان كل فقيه في الدين من الخيار وان لم يكن من الخيار في الجاهلية وليس أيضا سبب كونهم خيارا في الاسلام بمجرد التقوى والامساك لأن ذلك كونهم خيارا في الجاهلية معني وان كان كل متق من الخيار من غير نظر الى كونه من خيار الجاهلية فلا شك ان هذا الحديث يدل على ان اشتراقة الانساب وكرم التبار مدخل في كون أهلها خيارا وخيار القوم أفاضلهم وان لم يكن لذلك مدخل باعتبار أمر الدين والجزء الاخرى فينبغي أن يجعل حديث الباب على الفضل الاخرى وأحاديث الباب تدل على مشروعية الخطبة في أوسط أيام التشريق وقد تضمنت في كتاب العيسدين انهم امن الخطب المستحبة في الحج وينهاه ذلك كرهت بحسب من الخطب في الحج

(باب نزول الحصب اذا نفروا من منى)

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد رقة بالحصب ثم ركب الى البيت فطاف به وراه البخاري * وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالبطحاء ثم جمع جمعة ثم دخل مكة وكان ابن عمر يرفعه له وراه * حدثنا أبو داود والبخاري بعينه * وعن الزهري عن سالم ان أبا بكر وعمر وابن عمر كانوا ينزلون الابطح قال الزهري وأخبرني عروة عن عائشة انها لم تكن تفعل ذلك وقالت انما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان منزلا مع نخل وجهه وراه مسلم * وعن عائشة قالت نزل الابطح ليس بسنة انما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان أسع نخل وجهه اذا خرج * وعن ابن عباس قال ان الحصب ليس بشئ انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقتق عليهم ما قولك بالحصب بهم لثنتين وموحدة على وزن مجد وهو اسم لكان متدع بين جملتين وهو الى منى أقرب من مكة معني بذلك ان كثرة ما به من الحصى من السيل ويسمى بالابطح وخيف في كناية قوله ثم جمع جمعة أي اضطلع ونام يسيرا قوله أسع نخل وجهه أي سهل اتوجهه الى المدينة ليستوى البطح والمقدور ويكون مبيتهم وقيامهم في السحر ورحيلهم

العدة فانه لو كان رمضان أبدا لثلاثين لم يحتج الى هذا ومنهم من تأول لمعني الايقام وقال الحسن كان اسع بن باجعه هم راهوبه يقول لا ينقص في الفضيلة ان كان تسعة وعشرين أو ثلاثين انتهى وقيل لا ينقصان معا ان جاء أحدهما تسعة وعشرين جاء الاخر ثلاثين ولا بد وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيه ما وهذا القولان مشهوران وقد ثبتا من قولين في أكثر الروايات في البخاري قال الترمذي قال أحمد لا ينقصان معاني سنة واحدة وذكر الطبري فيه خمسة أقوال اذكر كفيها ما تقدم وزانان مناه لا ينقصان في عام بعينه وهو العام الذي قال فيه صلى الله عليه وآله وسلم تلك المقالة وقيل المعنى لا ينقصان في الاحكام وبه جزم

البيعت وقبلة الطحاوي وقيل لا يقتضيان في نفس الامر لكن ربما حال دون رؤية الهلال مانع والمدة اثنا عشر يوما ولا يقتضي بعده قال الطحاوي الاخذ بظاهره وحده على نقص أحد هما يدفعه البيان لا تأخذ وجدناهما يقتضيان معاً في اعوام وقال ابن التبري لا يتخلو شيء من هذه الاقوال عن الاعتراض واقرهم ان التقصان الحسبي باعتبار العدد يصح بان كلامهم مشهور عند عظيم فلا ينبغي وصفهما بالتقصان بخلاف غيرهما من الجمهور وحاصله يرجع الى ما يسبقه قول اسحق وفي الحديث جهة من قال ان الثواب ليس مرتباً على وجود المشقة دائماً بل الله ان يفضله ٢١٣ بالحاق النقص بالتمام في الثواب واستدل به بعضهم لما لا في احكامه

لرمضان بنية واحدة لانه جعل الشهر بجملة عبادته واحدة فاكتفى بالنية وهذا الحديث يقتضي ان التسوية في الثواب بين الشهر الناقص وبين التمام انما هو بالنظر الى جعل الثواب معلقاً بالشهر من حيث الجملة لا من حيث تفصيل الايام انتهى ملخصاً وهذا الحديث موافق للفظ الترجمة واطلق على رمضان أنه شهر عبادته بقرينة من العبادات ولو كان هلال العيد بمسارضى في اليوم الاخير من رمضان قاله الاثر والاولى وتطهيره قوله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب وتر النهار أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر وصلاة المغرب ليلية جهرية واطلق كونها وتر النهار لقرينة ما منه وفيه اشارة الى ان وقتها يقع اول ما تغرب الشمس

عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال انا اى العرب اؤنسها المقدسة (أمة) جماعة (أمة) بلفظ التسمية الى الامم اى بالاقون

باجعهم الى المدينة قوله ليس التصيب بشئ اى من المناسك التي يلزم فعلها وقد نقل ابن المنذر الخلاف في استحباب نزول المصعب مع الاتفاق انه ليس من المناسك وقد روى أحد عن عائشة انها قالت والله ما نزلها يعنى الحصة الامن ارجى وروى - لم وأبو داود وغيرهما عن أبي رافع قال لم بأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أنزل الأبطح حين خرج من منى ولكن جئت ففرضت قبته فخافتمني انتهى ولا شك ان النزول مستحب لتقريبه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفعله وقد فعله خلفاء بعده كما رواه مسلم عن ابن عمر وعمايد على استحباب المصعب ما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نحن نازلون بجيف بن كنانة حيث قامت قريشا على الكفر يعنى المصعب وذلك ان بني كنانة حلفت قريشا على بني هاشم أن لا يأتوا كوههم ولا يؤذواهم ولا يبيعوهم قال الزهري والخيف الوادي وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حين أراد ان يفر من منى نحن نازلون غدا فاذكرهم وخي التوروى عن القاسمي عياض انه منسحب عنه جميع العلماء قال في الفتح والحاصل ان من نفي انه سنة كما أشته ابن عباس أراد انه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شئ ومن أثبته كابن عمر أراد دخوله في عموم التامى بأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم لا الازام بذلك ويستحب أن يصلى به الفجر والعصر والمغرب والعشاء ويبت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس وابن عمر

(باب ما جاء في دخول الكعبة والتبرك بها)

(عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عذرى وهو قور العين طيب النفس ثم رجع الى وهو من فقلت له فقال اني دخلت الكعبة ووددت اني لم اكن فعلت اني أخاف ان أكون أتعبت أمتي من بعدى واد الخسة الا لتساقى وجهه الترمذي * وعن أسامة بن زيد قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت فجلس فحمد الله وأثنى عليه وكبر وهال ثم قام الى ما بين يديه من البيت فوضع صدره عليه وحكمه يديه ثم هال وكبر ودعا ثم فعل ذلك بالاركان كلها ثم خرج فاقبل على القبلة وهو

٤٠ نيل ح على الحالة التي ولدنا عليها الامهات قال في الفتح وقيل اراد اذمة العرب لانها لا تكتب والكتاب فيهم نادى وانهم ليسوا اهل كتاب وقيل مندوبون الى أم القرى (لا تكتب) بيان لكونهم كذا (ولا تحسب) بضم السين اى لا تعرف حساب العجم وتسيرها فلم تكلف في تعريف مواقيت صومنا ولا عبادتنا لما يحتاج فيه الى معرفة حساب ولا كتابة انما بدلت عبادتنا بالاعلام واشعة وامورنا لانه يستوى في معرفتنا الحساب وغيره قال في الفتح والمردا حساب هنا حساب العجم ولم يكونوا يعرفون من ذلك الا التزير ليسر فعلق اليه في الصوم وغيره بالرواية

رفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير واستمر الحكم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك بل ظاهر الساق يشعر بنفي تعليق الحكم بالحساب أصلاً ويوضحه قوله صلى الله عليه وآله وسلم فإن غم عليكم فامكوا العدة ثلاثين ولم يقل فاسألوا أهل الحساب والحكمة فيه كون العدة عند الأغنياء متى فيه المكافون فيرفع الخلاف والتزاع عنهم وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التسيير في ذلك وهم الروافض ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم قال الباقر واجماع السلف الصالح حجة عليهم وقال ابن زبره هو مذهب باطل وقد نمت الشريعة عن ٣١٤ الخوض في علم النجوم لأن ما حداثه وتخمينه ليس فيها قطع ولا ظن

على الباب فقال هذه القبلة هذه القبلة من أين أولئك وأما أحمد والنسائي وعنه عبد الرحمن بن مهران قال لما فتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة انطلقت فوافقتهم قد خرج من الكعبة وأصحابه قد استلموا البيت من الباب إلى الحطيم وقد وضعوا أخذوهم على البيت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسطهم هم يروا أحداً وأبو داود وعنه اسمعيل بن أبي خالد قال قلت لعبد الله بن أبي أوفى أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في عمرته قال لا متفق عليه حديث عائشة أخرجه أيضاً وصححه ابن خزيمة والحاكم وحديث أسامة وجاله رجال الصحيح وأصله في صحيح مسلم بالفظان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في البيت ولكنه كبر في نواحيه وحديث عبد الرحمن بن صفوان في أسناده يزيد بن أبي زياد ولا يثبت بحديثه وقد ذكرنا أدركه في أن يزيد بن أبي زياد تفرده عن مجاهد وأكنه ذكر الذهبي أنه صدوق من ذوى الحفظ وذكر في الخلاصة أنه كان من الأئمة الكبار وقد تقدم الكلام فيه في غير موضع قوله ووددت أني لم كن فعلت فيه دليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة في غير عام الفتح لأن عائشة لم تكن معه فيها كانت معه في غيره وقد جزم جمع من أهل العلم أنه لم يدخل إلا في عام الفتح وهذا الحديث يرد عليهم وقد تقر بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل البيت في عمرته كما في حديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب فتعبر أن يكون دخوله في حجته وبذلك جزم البيهقي وقد أجاب البعض عن هذا الحديث بأنه يتحمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك لعائشة بالمنية بعد رجوعه من غزوة الفتح وهو بعيد جداً وفيه أيضاً دليل على أن دخول الكعبة ليس من مناسك الحج وهو مذهب الجمهور وحكي القرطبي عن بعض العلماء أن دخولها من المناسك وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن دخولها مستحب ويدل على ذلك ما أخرج ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس من دخل البيت دخل في الجنة وخرج مغفرة والوفى أسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ومحل استنسابه ما لم يؤد أحد أبداً يدخله ويدل على الاستنساب أيضاً حديث أسامة وعبد الرحمن بن مهران المذكور أن في الباب قوله وخذوه بيديه في نفسه استنساب وضع المصنف والمصدر على البيت وهو ما بين الركن والباب وفال له الماتم تكلروى الطبراني عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال الماتم ما بين الركن والباب وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان من

غالب مع أنه لو ارتبط الأمر بها لضاف أدلته فيها إلا التمسك انتهى ثم تم صلى الله عليه وآله وسلم هذا المعنى بإشارته بسد من غير لفظ إشارة في فهمها الآخرس والاهمى (الشهر هكذا وهكذا) وفيه مستندان رأى الحكم بالاشارة قال الراوى (يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين) قال في الفتح هكذا ذكره آدم شيخ البخاري مختصراً ورواه عنه عن شعبه تماماً أخرجه مسلم عن ابن المنذر وغيره عنه بالفظان الشهر هكذا وهكذا الإجماع في الثالثة والشهر هكذا وهكذا وهكذا يصح في عام ثلاثين وأشار أولاً بأربعين بعده المعتبر جميعاً مرتين وقبض الإجماع في المسرة الثالثة وهذا هو المعبر عنه بقوله تسع وعشرون وأشار به مارة أخرى ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون قال ابن بطال في الحديث رفع لمراعاة النجوم بقوانين التعديل وإنما المأول على رتبة الأهل وقد ثبت ما عن التكلف ولا شك أن في مراعاة

ما غرض حتى لا يدري إلا بالفتون غاية التكاف انتهى وقد ذكر في كتابي الروضة الندية في شرح الدرر البهية طريق نقلاً عن صاحب سبل السلام شارح كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام ما نصه التوقيت في الأيام والشهور والسنوات بالحساب المنازل القمرية بدعاً بانفاق الأمة فلا يمكن عالم من علماء الدنيا أن يدعي أن ذلك كان في عصره صلى الله عليه وآله وسلم أو عصر خلفائه الراشدين وإنما هو بدعة لعلماء ظهرت في عصر المأمون حين أخرج كتب الفلاسفة وعزيموا من النجوم والمذنب فانهم علموا ذلك الذين قال الله تعالى فيهم فاجابا قلوبهم رسلاً بالنبات فروحوا بها عندهم من العلم غافل أحوال المقرين

على حساب المنازل القمرية انهم مبتدعون وكل بدعة ضلالة واولا عظمت هذه البدعة في الحرمين الشريفين فانهم في مكة المكرمة لا يعتمدون الا على ذلك رايهم فيه انواع مؤلفات مثل الربع الجيب ونحوه يدرونه ويقروونه ويعتقدونه وهو من العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم لا يتبع وجه لا يبصر وهو من علم اهل الكتاب فان اعيادهم ونحوها تدور على حساب سير الشمس ولعله دخل على المسلمين من علم اليونان واهل الكتاب ومات رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يبعث ان انزل الله تعالى عليه اليوم اكملت لكم دينكم وانمئت عليكم نعمتي ٢١٥ ورضيت لكم الاسلام ديناً وكان اهل

بته وأصحابه على ذلك لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان ولا ما جعله المتأخرون هو الميزان ولا شيأ من هذه الامور التي صار ذلك التكليف المؤقت عليهم ايدود انتهى وحديث الباب أخرجه مسلم في الصوم وكذا أبو داود والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال لا يقدم من أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين (أي بنية الرضاينة احتياطاً وليكرهه التقديم معان أحداهم خوفاً من ان يزداد في رمضان ما ليس منه كانهي عن صيام يوم العيد ذلك حذراً مما وقع فيه أهل الكتاب في صيامهم فزادوا فيه بآرائهم وأهواهم وخرج الطبراني عن عائشة ان قالوا كانوا يقدمون

طريق أبي الزبير عن ابن عباس مرفوعاً ورواه عبد الرزاق باسناد يصح عنه مرفوعاً وسمى بذلك لان الناس يلتزمونه قوله ثم فعل ذلك بالاركان كما فيه دليل على مشروعية وضع الصدر والخد على جميع الاركان مع التميل والتكبير والدعاء قوله من الباب الى الحطيم هذا قسمه بل المكان الذي استأوه من البيت والحطيم هو ما بين الركن والباب كما ذكره محب الدين الطبري وغيره وقال المالك في المدونة الحطيم ما بين الباب الى المقام وقال ابن حبيب هو ما بين الحجر الاسود الى الباب الى المقام وقيل هو الحجر الاسود كما يشعر به سياق هذا الحديث وسمى حطيماً لان الناس كانوا يحيطون به المالك بالايمن ويستجاب فيه الدعاء لما هو على القام وقيل من حلف هناك كاذباً بالعمات له العقوبة وفي كتب الحنفية ان الحطيم هو الموضع الذي فيه الميزاب قوله وسماهم قال الجوهري يقول جاءت وسط القوم بالتسكين لانه طرف وجلت وسط الدار انفتح لانه اسم قال وكل وسط يصلح فيه بين فهو وسط بالاسكان وان لم يصلح بين فهو وسط بالفتح قال الأزهري كل ما بين بعضه من بعض كوسط الصف والقدادة والسجدة وحلقة الناس فهو بالاسكان وما كان منفصلاً بين بعضه من بعض كالساحة والدار والاربعية فهو وسط بالفتح قال وقد أجازوا في المفتوح الاسكان ولم يجزوا في الساكن انفتح قوله أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في عمرته بمنزلة الاستفهام قال النووي قال العلماء سبب ترك دخوله لما كان في البيت من الاصنام والصور ولم يكن المشركون يتركونه لغيرها فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها يعني كما ثبت في حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ويحتمل ان يكون دخوله البيت يتبع في الثبرط فلما أراد دخوله لمعه كما مضى من الإقامة بمكة فوق ثلاث

• (باب ما جاء في ما ذكر من) •

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما ذكر من ما سئله لرواه أحمد وابن ماجه وعن عائشة انها كانت تحمل من ما ذكر من ونحوه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يحمله لرواه الترمذي وقال حديث حسن غريب • وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء الى السقياء فاستسقى فقال العباس يا فضل اذهب الى أمك فات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشرب من عندها فقال استسقى

الشهر فبصومون قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله والمغني الشافي الفصل بين صيام

القرض والنفل فان جنس التمسك بينهما مشهور ولذا حرم صيام يوم العيد ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن توصل صلاة مفروضة بصلاة حتى يفصل بينهما ما بسلام أو كلاماً من صائفة الفجر والمسند أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله وهذا فيه نظر لانه يجوز ان له عادة كما سبقت والمعنى الثالث أنه لا تتقوى على الصيام لرمضان فان مواصلة الصيام تضعف عن صيام القرض فاذا حصل النظر قبله يوم أو يومين كان أقرب على التقوى على صيام رمضان ونسبه نظر لان مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام نضاعداً اجاز رسنذكر ما فيه قرياً المعنى الرابع أن اليككم علق بالرؤية بفتح قلبه يوم أو يومين

فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المعتمد (الآن يكون رجل كان يصوم صومه) المعتاد من ورد كان اعتاد صوم الدهر أو صوم يوم وفطر يوم أو يوم معين كالاثنتين فصاعده أو نذراً أو قضاء (فليس صم ذلك اليوم) فانه ما ذون له فيه ويجب عليه النذر وما بعده فهو مستثنى من الأدلة القطعية ولا يسلط القطعي بالظن ومفهوم الحديث الجواز اذا كان التمسك بما كثر من يومين وقيل يعتد بالمنع لما قبل ذلك به قطع كثير من الشافعية وأجابوا عن الحديث بان المراد منه التقدم بالصوم لمحض وجده منع وانما انقصر على يوم أو يومين لانه الغالب ٣١٦

فقال يا رسول الله انهم يجمعون أيديهم فيه قال اسقي فشر ب ثم أتى زمرهم بستة قون وبعدهم بثلثين فيقال اعلموا فانهم يجمعون على عمل صالح ثم قال لولا ان تغلبوا النزات حتى أضع الحبل يعني على عاتقه وأشار الى عاتقه ورواه البخاري وعنه ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان آية ما بيننا وبين المنافقين لا يتصلحون من ما نحرزم رواء ابن ماجه وعنه ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نحرزم لما شرب له ان شربته تشقى به شقاة الله وان شربته يشبعك الله وان شربته لا قطع طمئن قطعه الله وهي هزيمة جبريل وسقيما سمعيل رواء الدارقطني حديث جابر أخرجه أيضاً ابن أبي شبة والبيهقي والدارقطني والحاكم وصححه المستدرى والديلماطي وحسنه الحفاظ وفي اسناده عبد الله بن المزمّل وقد تقدم ربه قال البيهقي وهو ضعيف واعله ابن القطان به وقد روى البيهقي من طريق أخرى عن جابر وفيه ما سويدين سعد وهو ضعيف جداً وان كان مسلم قد أخرجه فانما أخرجه في المتابعات قال الحفاظ وأيضاً فكان اخذته عنه قبل ان يعمي فرفسه حديثه وكذلك أمر أحد بن حنبل آتيه بالأخذ عنه كان قبل عمه والماعني صابراً في فتيته وقال يحيى بن معين لو كان في فارس ورع لغزوت سويدياً من شدته ما كان يذكره عنه من المناكير وأخرجه الطبراني من طريق ثالثة وحديث عائشة أخرجه البيهقي والحاكم وصححه حديث ابن عباس الاول أخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم من طريق ابن أبي مليكة قال جابر الى ابن عباس فقال من ابن جثث قال شربت من ما نحرزم قال ابن عباس أشربت منها كما ينبغي قال وكيف ذلك يا ابن عباس قال اذا شربت منها فاستقبل القبلة واذا شرب الله وثققت ثلاثاً وتضع منها فاذا فرغت فاحمد الله فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال آية بيننا وبين المنافقين انهم لا يتصلحون من زمرم وحديثه الثاني أخرجه أيضاً الحاكم وزاد الدارقطني على ما ذكره المصنف وان شربته مستعمداً اعاد الله قال فكان ابن عباس اذا شرب ما نحرزم قال اللهم اني أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشعاعاً من كل داء وهذا الحديث هو من طريق محمد بن سعيد الجارودي عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي عمير عن مجاهد عن ابن عباس قال في التخييص والجار وروي صدوق الان روايته شاذة فقد روى حافظ أصحاب ابن عيينة كالجدي وابن أبي عمير وغيرهما عن ابن عيينة عن ابن أبي

شعبان الحديث أي هزيمة اذا اتصف شعبان فلا تصوموا رواء أبو داود وغيره وصححه ابن حبان ونظيره انه يحرم الصوم اذا اتصف وان وصل به ما قبله وليس مراد احفظ الاصل مطوية الصوم وقد قال النووي في المجموع اذا اتصف شعبان حرم الصوم بلا سبب لم يصله بما قبله على الصحيح وقال جمهور العلماء يجوز ان الصوم يطويعه بعد النصف من شعبان وضعف الحديث الوارد فيه وقال أحمد وابن معين انه منكر وقد استدل البيهقي بحديث الباب على ضعفه فقال الرخصة في ذلك ما هو أصح من حديث العللاء وكذا منع قبله الطحاوي واستظهر بحديث انس مرثوعاً أفضل الصيام بعد رمضان شعبان لكن اسناده ضعيف واستظهر أيضاً بحديث عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل هل صمت من شهر شعبان شيئاً قال لا قال فاذا أنظرت من رمضان فاصوم يومين

ثم جمع بين الحديثين بان حديث العللاء محمول على من يضعفه الصوم وحديث أبي هريرة مخصوص بمن يختار يومه لرمضان وهو جمع حسن قال في الفتح وفي الحديث رد على من يرى تقدم الصوم على الرؤية كالأفضة ويرد على من قال يجوز الصوم النفل المطلق وأبعد من قال المراد بالنهي المتقدم فيه فتم رمضان واستدل باللفظ المتقدم لان التقدم بالشئ على الشئ انما يتحقق اذا كان من جنسه فعلى هذا يجوز الصيام بقية النفل المطلق لكن السابق يأتي بهذا التناول وبذوقه وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصوم وكذا أبو داود والترمذي والشافعي وابن ماجه (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه

قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله (وسلم) في أول ما انقضض الصيام (إذا كان الرجل صائما فحضر الإفطار فقام قبل أن يقطر لها كل ليلة ولا يومه حتى يسي) وفي رواية زهير عند النسائي كان إذا نام قبل أن يمشي لم يحمل لسانيا كل شأ ولا يشرب ليلته ويومه حتى تغرب الشمس ولاي الشيخ من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحق كان يمسح لسانه إذا أفطر وما يكون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا فإذا ناموا لم يفعلوا شيئا من ذلك إلى مثلها فاتفقت الروايات على أن المنع من ذلك كان مقيدا بالنوم وهذا هو المشهور في حديث غيره وقيد المنع من ذلك ٣١٧ في حديث ابن عباس بصلاة العشاء

آخر حجه أبو داود بلفظ كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلوا العقة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وصلوا إلى القبلة ونحوه في حديث أبي هريرة وهذا الأخير من حديث البراء ويحتمل أن يكون ذكر صلاة العشاء ليكون ما بعدها مظنة النوم غالباً والتقييد في الحقيقة انما هو بالنوم كما في سائر الأحاديث وقد بين السدي أن هذا الحكم كان على وفق ما كتب على أهل الكتاب أخرجه ابن جرير ونقله كتب على النصاري الصبيام وكتب عليهم أن لا يأكلوا ولا يشربوا ولا ينكحوا بعد النوم وكتب على المسلمين أن لا يمشل ذلك حتى

يخرج عن مجاهد من قول ابن عباس وعما يقوى الرفع ما أخرجه الديلمي في المجالسة قال كذا عند ابن عيينة لما مر رجل فقال يا أبا محمد الحديث الذي حدثتنا به عن ما من زمم صحيح قال نعم قال فاني شربته إلا أن كذا في مائة حديث قال اجلس فخذته مائة حديث وفي الباب عن أبي ذر مرفوعاً عنه في داود الطيالسي في مسنده قال زمزم مباركة انما طعام طعم وشما ساقم وهو بهذا اللفظ في صحيح مسلم وعن جابر غير حديث الباب عند مسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم شرب منه قوله ما من زمزم ما شرب له فيه دليل على ان ما من زمزم يقع الشارب لا يضر به لاجله سواء كان من أمور الدنيا أو الآخرة لان ما في قوله ما شرب له من صبغ العموم قوله كان يصح له فيه دليل على انه لا بأس بحمل ما من زمزم الى المواطن الخارجة عن مكة قوله لولا ان تغلبوا وذلك بأن يظن الناس ان التزعم سنة فيزع كل رجل لنفسه فيغلب أهل السقاية عليها وفي هذا الحديث استصحاب الشرب من ما من زمزم وما قبل من ان الشرب جلي فلا بدل على الاستصحاب الا تأسى في الجلي مدفوع بان القصد الى ذلك المحل والاصر بالزعم واعطاء اسامة الفضلة لبشر بها من غير أن يستدعي الماء كما في صحيح مسلم لما قيل على ان الشرب للفضيلة لا للعاجة قوله لا يشغلون أي لا يروون من ما من زمزم قال في القاموس وتضاع امتسلا شبعاً أو يباحي بلغ الماء أهلاً انتهى قوله هزيمة بالزاي أي هزيمة جبريل لانه ضربها برجله فنبع الماء قال في القاموس هزيمة بهزيمته غزوه بيده فصارت فيه حذرة ثم قال والهزائم البشائر الكبيرة الغزور الماء قوله وسقيا اسمعيل أي أظهره الله ليسقي به اسمعيل في أول الامر

• (باب طواف الوداع) •

عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتفرأ أحد حتى يكون آخر عهد بالبيت رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه وفي رواية أمر الناس أن يكون آخر عهد بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه • وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص للعائض ان تصدق قبل ان تطوف بالبيت اذا كانت قد طافت في الاضحية رواه أحمد • وعن عائشة قالت

ووقع عند أبي داود من هذا الوجه صرمة بن قيس وفي رواية النسائي أبو قيس بن عمرو فان حمل هذا الاختلاف على تعدد اسماء من وقع لذلك والا فيمكن الجمع برجميع الروايات الى واحد ونحوه في التفرغ وزادوا صرمة بن أبي انس (كان صائما فلما حضر الإفطار انى امرأته) لم تسم (فقال لها أعتد لطعام قالت لا ولكن انطلق فاطلب لك) وطاهره انه لم يجئ معه شيء لكن في مرسل السدي انه أتاهم فترقا قال استبدى به طهنا وجاهده فيه مضطربا فان القراح جوفى وفي مرسل ابن أبي ليلى فجعل لاهل أطعموني فقالت حتى اجهل لك شيئا مضنيا (وكان يومه يعمل) أي في أرضه كما صرح به أبو داود في روايته (فقلبت

عيناه) فقام (بخفته امراته فلما رآته) ناظما (فالت خيمته لك) سر ما نافي من رسول السدى فابقظنه فذكره أن بعضى الله وبنى أن
يا كل زاد أحد فاصبح صائعا (فلما اتصف التمارعنى عليه فذ ك ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) يضم الذال وكسر الكاف
زاد أحد وأودوا والحاكم من طريق عبد الرحمن بن أنى ليلي عن معاذ بن جبل وكان عمر أصاب النساء بعد ما نام ولا بن جرير
وابن أبي حاتم عن كعب بن مالك قال كان الناس في رمضان إذا صام الرجل قام سبي فقام حرم عليه الطعام والشراب والنساء
حتى يفطر من الغد فجمع عمر بن عبد ٢١٨ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد مر عنده فاد امراته فالت

حاضرت صفة بنت حبي بعدما أفاضت قالت فذ كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فقال أحاسنتها هي قالت يا رسول الله انهم أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضرت بعد
الافاضة قال فلتفر راذن متفق عليه قوله لا يتقرأ أحد الخ فيه دليل على وجوب طواف
الوداع قال النووي وهو قول أكثر العلماء ويلزم به ترك دم وقال مالك وداود وابن المنذر
هو سنة لا شيء في تركه قال الحافظ والذي رأيته لابن المنذر في الاوسط انه واجب للأمر به
الا انه لا يجب تركه نبي انتهى وقد اجتمع في طواف الوداع أمره صلى الله عليه وآله وسلم
به ونهيه عن تركه وفعله الذي هو بيان للعجل الواجب ولا شك ان ذلك بقية الوجوب
فغلبه أمر الناس بالبناء على ما لم يسم فاعله وكذا قوله خفف قوله اذا كانت قد طافت
طواف الافاضة قال ابن المنذر قال عامة الفقهاء بالامساك ليس على الحائض التي
أفاضت طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت انهم أمروها
بالنكاح اذا كانت حائضا لطواف الوداع فكأنهم أوجبوه عليها كما يجب عليها طواف
الافاضة اذ لو جازت قبله لم يسقط عنها قال وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن
ذلك في غير نكاح الفناء لثبوت حديث عائشة وروى ابن أبي شيبة من طريق القاسم
ابن محمد كان الصحابة يقولون اذا أفاضت قبل ان تمضي فقد نكرت الامر وقد روى
احمد وأبو داود والنسائي والطحاوي عن عمر انه قال ليكن آخره دها بالبيت وفي
رواية كذلك حديث في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستدل الطحاوي بحديث
عائشة على نسخ حديث عمر في حق الحائض وكذلك استدلى على نسخه بحديث أم سلمة
عند أبي داود الطيالسي انها قالت حضت بعدما طافت بالبيت فامرني رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ان انقرو حاضت صفة فقالت اها عائشة حبستنا فامرها النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ان تنفرو وراه مع عدي بن منصور في كتاب المنازل واصبح
في مسنده والطحاوي وأصله في البخاري ويؤيد ذلك ما أخرجه النسائي والترمذي
وصححه الحاكم عن ابن عمر قال من حج فليكن آخره دها بالبيت الا الحيمض رخص
لهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله فلتفر راذن أي فلا حرس عليهن حينئذ
لانما أفاضت فلا مانع من التوجه والذي يجب عليهن اقداعته وفي رواية للبخاري
فلا بأس انقرو وفي رواية له أخرجه في رواية فلتفر ومعنا سامة مقاربة والمراد بها

ان قد غت فقال ماتت ووقع
عليها ومنع كعب بن مالك مثل
ذلك (فتزات هذه الآية اصل
لكم ليلة الصيام) التي تعجبون
منها أصابعين (الرفق الى نسائكم
ففرحوا بها) فاحسبوا ذوات
وكلاوا وشربوا) جميع الليل
(حتى يتبين لكم الخطط الايض)
يايض الصبح (من الخطط الاسود)
من واد الليل وهذا البيان
يحصل بطول الغيرة الصادق
ففيه دلالة على ان ما بعد الغيرة
من النهار وقال أبو عبيد المراد
بالخط الاسود الليل وبالبيض
الايض الغيرة الصادق والخط
هو اللون وقيل المراد بالايض
أول ما يسد من الغيرة المعترض
في الاذن كخط المسدود
وبالاسود ما يمتدعه من غيب
الليل ثم بين بالخط فانه الزخمشى
قال المكراني في المساء والرفق
وهو الجماع هنا خلا لابعاد
كان حراما كان الاكل والشرب
بطريق الاولى فذلك فرحوا
بنزولها ونهيه وامنهم الرخصة
هذا وجهه ما بقية ذلك قصة أبي

قيس ثم لما كان حلهما بطريق المنهوم نزل بعد ذلك قوله تعالى كلاوا واشربوا بالعدل بالمتطوع تسهيل الرجل
الامر عليهم صريحا والمراد نزل الآية بتمامها قال في الفتح وهذا هو المقدم به جزم السهلي وقال ان الآية تزات في الامرين
مع تقديم ما يتقاي به مرضى الله منه فضلا انتهى وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الصوم والترمذي في التفسير (عن عدي
ابن حاتم) العاصبي (رضي الله عنه قال لما نزلت حتى يتبين لكم الخطط الايض من الخطط الاسود) ثم قدمت واسلت وتعلت
ان شربنا ولا جده من طريق مجاهد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة والصيام وقال صل كذا وصم كذا فاذا غابت

الشمس فيكمل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود (حدث) بفتح الميم (الى عقاب) بكسر العين جبل (أسود والى
عقاب) أبيض فجعلته مائحت وسادق فجعلت انظر) اليه ما (في الليل فلا يستدني) أي فلا يناهزني وفي رواية بجهاة فلا يستدني
الايض من الاسود (فغدوت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له ذلك فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انما ذلك)
أي قوله تعالى المذكو (سواد الليل وبياض النهار) ويسته فادمنه كما قال عباس وجوب التوقف على الالتفاظ المشتركة
وطالب بيان الرواد منها وانما الاتم على اظهر وجودها واكثر ٣١٩ استه ما اتمه الا عند عدم البيان وقال

ابن بزرة في شرح الاحكام وليس
هذا من باب تأخير الجملة لان
العبارة عملوا أو لا على ما سبق الى
افهامهم بفتح الميم على اللسان فعلى
هذا فهو من باب تأخير ما ظاهر
اريد به خلاف ظاهره واستدل
بالآية والحديث على ان غاية
الاكل والشرب طلوع الفجر فلو
طلع الفجر وهو باكل أو يشرب
فترجع ثم صومه وفيه اختلاف
بين العلماء ولو اكل كل ظانان
الفجر لم يطعم لم يفسد صومه
عند الجمهور لان الآية دلت
على الاناحة الى أن يحصل التمييز
وروي عبد الرزاق بأسناد صحيح
عن ابن عباس قال أحل الله لك
الاكل والشرب ما شئت قال
ابن المذواري هذا القول صان
اكثر العلماء وقال مالك يقتضي
وفي التمسك بمرقت يا رسول الله
ما الخيط الأبيض من الخيط
الاسود هما الخيطان قال انك
لعرى الفقا ان أبصرت
الخيطين ثم قال لا بل هما سود
اليسيل وبياض النهار وزاد
أبو عبيد ان وسادك اذا عرى
وكذا الاجد من هشيم ولا يفعل عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال فخذك وقال ان وسادك اذا عرى
وهذه الزيادة عند البخاري في تفسير سورة البقرة وعند مسلم ان وسادك لطويل عرى قال الخطابي في المعالم فيه قولان
أحدهما يريدان نومك لكثير وكفى بالوسادة عن النوم لان النائم يتوسد أو اراد ان ليلك لطويل اذا كنت لا تمسك عن الاكل
حتى يتبين لك الاعمال والقول الآخر انه كفى بالوسادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة اذا نام والعرب
تقول فلان عرى الفقا اذا كانت فمه غابوا وغفلة وقد روي في هذا الحديث من طريق آخر انك لعري الفقا عرى

الرجل من مضي الى جهة المدينة واستدل بقوله أحابسة تنا على ان أمير الحاج لمزماه
يؤخر الرجل لاجل من يتحيز عن لم تطر لا لافاضة وتعقب باحتمال ان يكون صلى الله
عليه وآله وسلم أراد بتأخير الرجل اكرامه من جهة كما احتبس بالناس على عقد عائشة وأما
ما أخرجه البزار من حديث جابر الزهني في فوائده من حديث أبي هريرة مرفوعا
أمير ان وليا أميرين من سبع جنازة فليس له ان ينصرف حتى تدفن أو بأذن أهلها
والمرأ فتخرج أو تعفر من قوم فقيض قبيل طواف الركن فليس لهم ان ينصرفوا حتى
تظهروا وتأذن لهم في اسناد كل واحد منها ضعيف شديد الضعف كما قال الحفاظ

(باب ما يقول اذا قدم من حج أو غيره)

عن ابن عران النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أقل من غزو أو حج أو عمرة يكبر
على كل شرف من الارض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
وله الجود وهو على كل شيء قدير آيون تابعون عابدون ساجدون ربنا حامدون صدق الله
وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده متفق عليه) قوله شرف هو المكان العالي كما
في القاموس وغيره وفي رواية لمسلم كان اذا وفي على ثنية أو وفد فذكر قوله آيون أي
راحمون وهو وما بعده اخبار لم تدفعه رأى نحن آيون الحق قوله صدق الله وعده
أي في اظهار الدين وكون العاقبة للمتقين وغير ذلك مما وعده سبحانه ان الله
لا يخلف الميعاد قوله وهزم الاحزاب وحده أي من غير قتال من الادميين والمراد
بالاحزاب الذين اجتمعوا يوم الخندق وتجزوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كما تقدم فأرسل الله عليهم ريحا وجنودا وهذا المشهور ان المراد بالاحزاب احزاب
يوم الخندق قال القاضي عباس ويحتمل ان المراد احزاب الكفرة في جميع الايام
والمواطن والحديث فيه استحباب التكبير والتلبد والدعاء الذي كور عند كل شرف
من الارض بملوه الرابع الى وطنه من حج أو عمرة أو غزو

(باب الثنات والاحصار)

عن عكرمة عن الحجاج بن عمر وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من
كسرا أو عرج فقد حل عليه حجة أخرى قال فذكر ذلك لابن عباس وابي هريرة فقالا

وكذا الاجد من هشيم ولا يفعل عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال فخذك وقال ان وسادك اذا عرى
وهذه الزيادة عند البخاري في تفسير سورة البقرة وعند مسلم ان وسادك لطويل عرى قال الخطابي في المعالم فيه قولان
أحدهما يريدان نومك لكثير وكفى بالوسادة عن النوم لان النائم يتوسد أو اراد ان ليلك لطويل اذا كنت لا تمسك عن الاكل
حتى يتبين لك الاعمال والقول الآخر انه كفى بالوسادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة اذا نام والعرب
تقول فلان عرى الفقا اذا كانت فمه غابوا وغفلة وقد روي في هذا الحديث من طريق آخر انك لعري الفقا عرى

الرحماني الثاني فقال انما عرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقاهدي لانه غفل عن البيان ونعم نقص الفقهاء بسند له
وعلى قلة الظنفة واشد في ذلك شعر وقد انكر ذلك غير واحد منهم القرطبي فقال جله بعض الناس على الذم على ذلك القهيم
كانهم فهموا انه نسب الى الجهل والبلقاء وعدم الفقه وعشده اذ ذلك بقوله انك عريض القفا وليس الامر على ما قالوا لان من جل
اللفظ على حقيقته السانبة التي هي الاصل اذ لم يتبين له دليل التجوز لم يستحق ذمها ولا ينسب اليه جهل وانما عني والله اعلم ان
وسادس ان كان يغطي الخيطين الذين ٣٢٠ اراد الله فهو اذ اعريض واسع وله ذاق ال في اثر ذلك انما هو سواد

الليل ويبيض النهار فكانه قال
فيكم في دخلان تحت وسادتك
وقوله انك لعريض القفا اي ان
الوساد الذي يغطي الليل والنهار
لا يرقده عليه الا قضا عرض
له مناسبة قال في الفتح وترجم عليه
ابن حبان ذكر البيان بان العرب
تتفاوت لغاتهم واشار بذلك الى
ان عددا لم يكن يعرف في لغته
ان سواد الليل ويبيض النهار
يعبر عنها بالخطب الاسود والخطب
الابيض وساق هذا الحديث انتهى
أقول المعنى الذي ذكره القرطبي
فيه من التكلف واباد الجملة
خلا يخفى على من لاد بصحيح وقلب
سلم ولا سرح في كون هذه المقالة
قد صدرت على سبيل الذم أو
الاشارة الى قلة الظنفة كما في قوله
صلى الله عليه وآله وسلم لا يذو
العصا اي انك امر وقدك جاهلية
ولهذا قال ابن المنبر في الحاشية
في حديث عدى جواز التوبيخ
بالكلام المنادر الذي يسير فيه
مثلا بشرط صحة القصد ووجود
الشرط عند من الغلو في ذلك
فانه من له تقدم الان عصمه الله

صدق رواه الخمسة وفي رواية لابي داود وابن ماجه من عرج أو كسر أو مرض فذكر
معناه وفي رواية ذكرها أحد في رواية المروزي من حبس بكسر أو مرض * وعن ابن
عمر انه كان يقول ليس حسيكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان حبس أحدكم
عن الحج طاف بالبيت وبالصفاة والمروة ثم يعجل من كل شيء حتى يصبح عاملا باليهدي أو
يصوم ان لم يجد هديا رواه البخاري والنسائي * وعن ابن الخطاب انه أمر ابانوب
صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهبار بن الاسود حين فاتهم الحج فأتيا يوم
التمران يجلبا بعمره ثم يرجعا حلالا ثم يجعا عاملا باليهديا فين يجلبا فصيام ثلاثة أيام في
الحج وسبعة اذ اوجع الى أهله * وعن سليمان بن يسار ان ابن عزة الخزومي صرع يعرض
طريق مكة وهو محرم بالحج فقال على الماء الذي كان عليه فوجد عبد الله بن عمرو عبد الله
ابن الزبير وروى بن الحكم فذكر لهم الذي عرض له وكلامهم أمره أن يتداوى بماء ليد
منه ويفتدي فاذا صاعق دخل من احرامه ثم علم به أن يحج فابلاويه * وروى ابن
عمر انه قال من حبس دون البيت بمرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وهذه الثلاثة
لما لا في الموطأ * وعن ابن عباس قال لاحصر الاحصر العدو ورواه الشافعي في مسنده
حديث الجراح بن عمرو سك عنه أبو داود والمذري وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا ابن
خزيمة والحاكم والبيهقي وأثر عمر بن الخطاب أخرجه أيضا البيهقي وأخرج عن عمر انه
أمر من فاته الحج أن يهل بعمره وعليه الحج من قابل وأخرج أيضا عن زيد بن ثابت مثله
وأخرج نحوه عن عمرو بن طلحة عن أنس بن مالك الذي رواه سليمان بن يسار ورواه مالك عن
يحيى بن سعيد عنه ولكن سليمان بن يسار يذكرك القصة وأثر ابن عمر رواه مالك في
الموطأ من طريق ابن شهاب عن سالم عنه وأثر ابن عباس صحيح الحفاظ استاده قول من
كسر بضم الكاف وكسر السين قوله أو عرج بفتح الميم له والراء أي أصابه شيء في رجله
وليس بخدعة فاذا كان خلقة قبل عرج بكسر الراء قوله فقد حل بمسك بظاهر هذا أبو
نور ودودة قال انه يحل في مكانه بنفس الكسر والعرج وأجمع بقية العلماء على انه يحل
من كسر أو عرج ولكن اختلفوا فيما بعد يحل وعلام يحل هذا الحديث فقال أصحاب
الشافعي انه يحل على ما ذكرنا من طهارة فاذ وجد الشرط صار حلالا ولا يلزم الدم وقال

تعالى والله اعلم وحديث الباب أخرجه المؤلف أيضا في التفسير ومسلم في الصوم وكذا أبو داود والترمذي
وقال حسن صحيح (عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال تسحر نافع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قام الى الصلاة فقبل له)
القائل انس قال قلت لزيد (كم كان بين الاذان والصبح) قال زيد هو (قدر خمسين آية) أي قدر قرأتم في الفتح في
متوسطة لاطول له ولا يصير ولا يبرهة ولا يبطئة قال المهلب فيه تقدير الاوقات باعمال البدن وكانت العرب تقدر الاوقات
بالاعمال كقولهم قد رحل بشاره وقد رجع جزيه فعدل زيد بن ثابت عن ذلك الى التقدير بالقرآن فاشارة الى ان ذلك الوقت كان
وقت العبادة بالتمسك لا وقت كونه في بيوتهم بغير العمل لقال مثلا درجته أو ثلث خمس ساعة وقال ابن أبي حمزة فانه اشارة الى أن

أو فاتهم كانت مستغفرة بالعبادة وفيه دليل على تأخير السجود إلى قرب طلوع القمر إصادق لكونه يبلغ في المقصود قال
 ابن أبي جرة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينظر ما هو الأرقق بأمنته فيه له لانه لو لم يتسحر لاتبعوه فشق على بعضهم ولو
 تسهر في جوف الليل شق أيضا على بعضهم عن يغلب عليه النوم فقد يفتى إلى ترك الصبح أو يحتاج إلى الجهاد بالسحر فقال
 وفيه أيضا تقوية على الصيام لعموم الاحتياج إلى الطعام ولو ترك لشق على بعضهم ولا سيما من كان صغرا أو باقدا يفتى عليه
 فيقفى إلى الإفطار في رمضان قال وفي الحديث ثانیس الفاضل أصحابه ٣٢١ بالموأ كذا وجواز المنى بالليل للعاجلة لان

زبد بن ثابت ما كان يبيت مع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وفيه الاجتماع على السجود
 وفيه حسن الادب في العبارة
 لقوله تسهر ناعم رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ولم يقل نحن
 ورسول الله لما شعر لفظ المعية
 بالتمعنة وقال القرطبي فيه دلالة
 على أن الفراغ من السجود كان
 قبل طلوع القمر فهو معارض
 لقول حذيفة هو النهار الآن
 الشمس لم تطلع اتسمى والجواب
 ان لا معارضة بل يعمل على
 اختلاف الحساب فاس في رواية
 واحد منهم اما يشعر بالواظبة
 فتكون قصة حذيفة سابقة
 ﴿عن أنس بن مالك رضى الله
 عنه قال قال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم تسهروا تفعل من
 السحر وهو قبيل الصبح وقال في
 الروضة ويدخل وقته نصف
 الليل قال السبكي وفيه نظر لان
 السحر لغة قبيل الفجر ومن ثم
 خصه ابن أبي الصمغ المعنى
 بالسحر الأخير والمراد الكل
 في ذلك الوقت وذلك على معنى
 ان الفعل هنا في الزمن الصوغ

مالك وغيره يجعل بالطواف بالبيت لا يجلب غيره ومن خالفه من الكوفيين يقول يجعل
 بالنسبة والذبح والخلق وسبق إلى الكلام على ذلك قوله أو مرض الاحصار لا يختص
 بالاعذار المذكورة بل كل عذر حكمه حكمها كعوازل النفقة والضلال في الطريق
 وبقاء السفينة في البحر - هذا قال كثير من الصحابة قال الثقفى والكوفيون المحصر
 بالكسر والمرض والخوف وقال آخرون منهم مالك والشافعي وأحمد المحصر بالاعذار
 وتسكوا يقول ابن عباس المذكور في الباب وحكى ابن جرير قال انه لا محصر بعد النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم والسبب في هذا الاختلاف انهم اختلفوا في تفسير الاحصار
 فالشهور عن أكثر أهل اللغة منهم الاخفش والكسائي والقرائى وأبو عبيد وأبو عبيدة
 وابن السكيت وتغلب وابن قتيبة وغيرهم ان الاحصار انما يكون بالمرض وأما بالعدو
 فهو المحصر وقال بعضهم ان أحصر وحصر بمعنى واحد قوله سنة نبيكم قال عياض
 ضبطة اسنة بالنصب على الاختصاص وعلى انما فعل أى تسكوا وشبهه وخبر حسيبك
 طاف بالبيت ويصح الرفع على ان سنة خبر حسيبك أو انما فعل وحسيبك بمعنى الفعل
 ويكون ما بعدهما تفسير السنة وقال السهلي من نصب سنة فهو باذمار الاخر كأنه
 قال الزم وسنة نبيكم قوله طاف بالبيت أى اذا أمكنه ذلك ووقع في رواية عبد الرزاق
 ان حبس أحد منكم حابس عن البيت فاذا وصل طاف قوله حتى يجمع عاما فلا استدلال
 به على وجوب الحج من القابل على من أحصر وسبق في الخلاف فيه قوله فيه دى فيه دليل
 على وجوب الهدى على المحصر ولكن الاحصار الذي وقع في عهد النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم انما وقع في العمرة فقام العلماء الحج على ذلك وهو من الخلق بنى انما رقى
 والى وجوب الهدى ذهب الجمهور وهو ظاهر الا حديث الثابت عنه صلى الله عليه
 وآله وسلم انه فعل ذلك في الحديبية ويدل عليه قوله تعالى فان أحصرتم فما استيسر من
 الهدى وذكر الشافعي انه لا خلاف في ذلك في تنهرا لا بقة وخالف في ذلك مالك فقال
 انه لا يجب الهدى على المحصر وقول على قياس الاحصار على الخروج من الصوم
 للعدو والتسك بعمل هذا القياس في مقابل ما يخالفه من القرآن والسنة من الغرائب
 التي تنجب من وقوع مثلها من أكبر العلماء قوله ابن حنابلة يضم الحلة الملهمة وبعد ما
 رأى شي بعد الالف موحدة قوله فسأل على الماء هكذا في بعض نسخ هذا الكتاب وفي

٤١ نيل ح من لفظه فانه من معانيه تفعل كذا بن مالك في التسهيل أو الأخذ في الامر شافعا
 ويحصل السحر ويقتل المظهر وكثيره والامر به للندب (فان في السجود) يفتح السين اسم لما تسهر به وبالمفعول
 (بركة) وفي معنى كونه بركة وجود ان يشارك في السجود منه بحيث تحصل له الاعانة على الصوم وفي حديث علي عند ابن عدى
 من نوع تسهر وأولو بشر بمن ما زاد في حديث أبي امامة عند الطبراني مره وطولوه بقوله يجهات زيب الحديث
 ويكون ذلك بالخاصية كما يورق في التريدا والاجتماع على الطعام والمراد بالبركة كفى التبعة وفي حديث أبي هريرة عما ذكره

القرن دس ثلاثة لا يحاسب علم العبد كلة السجور وما افطر عليه وما كل مع الاخوان أو المراد به التقوى على الصيام وغيره من أعمال النهار في حديث جابر عن ابن ماجة والحاكم مرفوعا سمعينا ابطعام الصر على صيام النهار وبالقيد لولة على قيام الليل ويحصل به النشاط ومدافعة سوء الخلق الذي يشهه الجوع أو المراد به الامور والاخرى بقا ان اقامة السنة توجب الاجور زيادة وقال القاضي عياض قد تكون هذه البركة ما يتفق للمصنوع من ذكر أو صلاة أو استغفار وغير ذلك من زيادات الاعمال التي لا القيام للسجور ٢٢٢

خلاف من أوجب تجديدها اذا نام بعدها وقال ابن دقيق العيد ومما يعال به استحباب السجور الخافسة لاهل الكتاب لانه ممنوع عندهم وهذا أحد الوجوه المتضمنة للزيادة في الاجور الاخرى وبعبارة الفتح السجور

• (باب تحلل المحصر عن العمرة بالتحريم الحلق حيث حصر من حل أو حرم وانه لا قضاء عليه) *

(عن المسور ومروان في حديث عروة الخديعة والصلح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من قضية الكتاب قال لأصحابه قوموا فاحمروا ثم احلقوا رواه أحمد والبخاري وأبو داود والبخاري عن المسور والنبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقبل ان يحلق وأمر أصحابه بذلك وعن المسور ومروان قالوا قلدر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الهدى وأشعره مذي الحليفة وأحرم منها بالعمرة وحلق بالحدية في عمرته وأمر أصحابه بذلك ونحروا بالحدية قبل ان يحلق وأمر أصحابه بذلك رواه أحمد وعن ابن عباس قال انما البدل على من نقص حجه بالذفا ما من حبه عدا وغير ذلك فانه يحلق ولا يرجع وان كان معه هدى وهو محصر فحروا ان كان لا يستطيع ان يعيش وان استطاع ان يعيش لم يحلق حتى يابغ الهدى عمله أخرجه البخاري وقال مالك وغيره بضره به ويحلق في أي موضع كان ولا قضاء عليه لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بالحدية فحروا وحلقوا وحلوا من كل شيء قبل الطواف وقبل ان يصل الهدى الى البيت ثم لم يذكروا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر أحد ان يقضوا شيئا ولا يعودوا بالحدية خارج الحرم كل هذا كلام البخاري في صحيحه قوله فانحرروا ثم احلقوا فانه دليل على ان المحصر يقدم النحر على الحلق ولا يعارض هذا ما وقع في رواية للبخاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلق وجامع نساء وبضره به لان العطف بالواو او الغاها واطلاق الجمع ولا يدل على الترتيب فان قدم الحلق على النحر فروى ابن أبي شيبة عن علقمة ان عليه دما وعن ابن عباس مثله والنظار عدم وجوب الدم لعدم الدليل قوله انما البدل الخ

مسئله السجور كلام من جهة اعتبار حكمه الصوم وهي كسر شهوة النفس والبطن والفرج والسجور بفتح قدسياً في ذلك قال والاصواب ان يقال ما زاد في المقدار حتى تنعدم هذه الحكمة بالكتابة فليس يصحيب كالذي يصنع المترفون من التأتني في المسألة كل وكثرة الاستعداد لها وما عدا ذلك يختلف مراتبه انتهى وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة (عن سلمة بن الأكوع) واسم الاكوع سنان بن عبد الله (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث رجلا) هو هذيل بن أسامة بن مارية الاسلمي كما عند أحمد وابن أبي شيبة (ينادي في الناس يوم عاشوراء ان من كل فليتيم)

أي ليسك بقية يومه حرمة الوقت كما يحسك لو أصبح يوم الشك مفطرا ثم ثبت أنه من رمضان (أو) قال (فليصم) شك من الراوى (ومن يأكل فلا يأكل) واستدل به على صحة الصيام لمن لم ينو من الليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالصيام في أثناء النهار فدل على أن النية لا تشترط من الليل وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجبا والذي يرجح من أقوال العلماء أنه لم يكن فرضا وعلى تقدير أنه كان فرضا فقد نسخ بالربيع فنسخ حكمه وشراطله بدليل قوله فليتم ومن لا يشترط النية من الليل لا يجزئ صيام من أكل من النهار ٣٢٣ وصرح ابن حبيب من المالكية

بأن ترك التيمم لصوم عاشوراء من خصائص عاشوراء وعلى تقدير أن حكمه باق فالأمر بالأمسك لا يستلزم الإجراء واحتج الجمهور لا بشرط النية من الليل بما أخرجه أصحاب السنن من حديث حفصة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من لم يبيت الصيام من الليل فلا يصام له وهذا أقطب الناس في ولاي داود والترمذي من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا يصام له ورجحوا وقفه وقد أطلب التساق في تخريج طرقه وحكى الترمذي في الملل عن البخاري ترجيح وقفه وعلى بظاهر الأسناد جماعة من الأئمة فصحبوا الحديث منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن حزم وروى له الدارقطني طريقا أخرى وقال رجالها ثقات وأبعد من خصه من المنقبة بصيام القضاء والندور وأبعد من ذلك تفرقة الطحاوي بين صوم الفرض إذا كان في يوم بعينه كعاشوراء فجزئ النية في النهار ولا في يوم بعينه كرمضان

بفتح الباء الواحدة والمهمله أي القضاء ما أحصر فيه من حج أو غيره وهذا قول الجمهور كما في الفتح وقال في البحر أن على المحصر القضاء إجماعا في الفرض العترة وأبو حنيفة وأصحابه وكذا في النقل انتهى وعن أحمد روايتان واحتج الموجهون القضاء بحديث الخراج بن عمرو والسلف وهو نص في محل النزاع وبحديث ابن عمر المتقدم لقوله فيه حتى يجمع عاما فلا يهتدي بعد قوله حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبما تقدم من الآثار وقال الذين لم يجزوا القضاء لم يذكروا أنه على القضاء ولو كان واجبا لذكره وهذا ضعيف لأن عدم الذكر لا يستلزم عدمه قالوا ثانيا قول ابن عباس يدل على عدم الوجوب ويجاب بأن قول الصحابي ليس بحجة إذا انفرد وكيف إذا عارضه المرفوع قالوا ثالثا لما يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحدا من أحصر معه في الحديث أن يضضى ولو لم يجمع القضاء لأمرهم قال الشافعي إنما سميت عمرة القضاء والقضية لأنه مقاضاة التي وقعت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين قريش لآلئ أنه أوجب عليهم قضاء تلك العمرة وهذا هو الدليل الذي ينبغي التعويل عليه وإن كان يعارضه ما رواه الواقدي في المغازي من طريق الزهري ومن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه أن يعقروا فليخلف منهم الأمن قتل بخبر أو مات وخرج جماعة معه معقرين ممن لم يشهد الحديثية فكانت عدتهم اثنين قال في الفتح ويمكن الجمع بين هذا وصحوبين الذي قبله بأن الأمر كان على طريق الاستصحاب لأن الشافعي جازم بأن جماعة تخلفوا الفجر عذروا وقد روى الواقدي أيضا من حديث ابن عمر قال لم تكن هذه العمرة قضاء ولكن كان شرطا على قريش أن يعتمر المسلمون من قائل في الشهر الذي صعدهم المشركون فيه انتهى ويمكن أن يقال إن ترك أمره صلى الله عليه وآله وسلم لا يمتنع للمعارضه ما تقدم مما يدل على وجوب القضاء لأن الأمر دعى كان لعالمهم بوجوب القضاء على من أحصر بدليل آخر كحديث الخراج بن عمرو لأن حكم الحج والعمرة واحد بقي ههنا شئ هو أن قوله وعليه الحج من قابل وقوله وعليه حجة أخرى يمكن أن يكون المراد به تأدية الحج المفروض أو ما كان يريد أداءه في عام الاحصار لأنه القضاء المصطلح عليه لأنه لم يسبق ما يوجب له غاية ما هنالك أنه منعه عن تأدية ما أراد فعله مانع فعليه فعله ولا يستعجز عن عروض المانع وتعيين العام القابل يدل على أن ذلك

فلا يجزئ الألفية من الليل وبين صوم التطوع فيجزئ في الليل وفي النهار وقد تعقبه امام الحرمين بأنه كلام غث لا أصل له وقال ابن قدامة فنعبر النية في رمضان لكل يوم في قول الجمهور وعن أحمد أنه تجزئ نية واحدة لجميع الشهر كقول مالك وأصحى وقال زفر يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بغيرية وفيه قال عطاء ومجاهد واحتج زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم رمضان لتعنيه فلا يقتصر إلى نية لأن الزمان معياره فلا يصر في يوم واحد الأصوم واحد وقال أبو بكر الرازي يلزم قائل هذا أن يصح صوم المغني عليه في رمضان إذا لم يأكل ولم يشرب لوجود الأمسك بغيرية فان التزمه كان مستبشعا وقال غيره

يلزمه ان من احرم الصلاة حتى لم يبق من وقتها الا قدرها صلى حيث تدرى طوعا انه يجزئته القرض واستدل ابن حزم بحديث الباب
على ان من ثبت له هلال رمضان جازت له النسيئة حينئذ ويجزئته ويناهى ان عاش وراه كان فضا ولا وقد أمر وان يسكنوا في
أثناء الشهر قال وحكم القرض لا يتغير ولا يفتي ما يرد عليه والحق بذلك من نسبى ان ينوى من الليل لاسيما وحكم الجاهل والناسي
كذا في الفتح وهذا الحديث من الثلاثيات وأخرجه البضاوى أيضا في الصيام وفي خبر الواحد ومسلم والنسائي في الصوم
عن عائشة وسلم نرضو الله عنهما ٣٢٤ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يذكره القبر وهو

أى والحال انه (جنب من) جامع
(أهله) وفي رواية عن عائشة
كان يذكره القبر من رمضان من
غيره لم ولنسائي عنهما من غير
احتلام وفي لفظ له كان يصبح
جنباً منى (ثم يغتسل ويصوم)
بياناً للجواز الا فالفضل الغسل
قبيل القبر والاحتلام يطلق
على الانزال وقد يقع الانزال من
غير رؤية تنبئ في المنام وأرادت
بالنسيئة بالجماع من غير احتلام
المالعة في الرد على من زعم ان
قائل ذلك عمداً فطر قال في الفتح
هل يصح صوم الصائم يصبح
جنباً ولا وهل يفرق بين العامد
والناسي وبين القرض والتطوع
وفي كل ذلك خلاف للسلف
والجهور على الجواز مطلقاً قال
القرطبي في هذا الحديث فاندنان
احداهما الله كان يجامع في
رمضان ويؤخر الغسل الى بعد
طلوع القبر بياناً للجواز
والثانية ان ذلك كان من جماع
لا من احتلام اذا احتلام من
الشيطان وهو معصوم منه وقال
غيره في قولها من غير احتلام

على الفتح وقوله بالتأذني بهمين وهو الجامع قوله فاما من حبسه عدوه هكذا في نسخ هذا
الكتاب عدوه بفتح العين المهملة وضم الدال المهملة أيضاً والواو وهي رواية أبى ذر في
صحيح البخارى ورواه الاكثر ضم العين وسكون الدال المهملة والراء مسكان الواو وقوله
فخره قد وقع الخلاف بين الصحابة في بعدهم في محل فخر الهدي المعصوم فقال الجهور
يذبح المحصر الهدي حيث يحل سواء كان في الحل أو الحرم وقال أبو حنيفة لا يذبحه الا
في الحرم وبه قال جماعة من أهل البيت منهم الهادي وقصّل آخرون كما قال ابن عباس
قال في الفتح وهو المعتمد قال وسبب اختلافهم في ذلك لاختلافهم هل فخر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في المدينة في الحل أو في الحرم وكان عطاء يقول لم يخبر يوم المدينة الا في
الحرم ووافقه ابن الصنف وقال غيره من أهل المغازي انما فخر في الحل (فائدة) لم يذكر
المصنف رحمه الله تعالى في كتابه هذا زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان
الموطن الذي يحسن ذكره فيه كتاب الجنائز ولا يمكن المما كانت تفعل في سفر الحج في
الغالب ذكرها جماعة من أهل العلم في كتاب الحج فاحينئذ ذكرها ههنا تكتملاً للفائدة
وقد اختلفت فيها أقوال أهل العلم فذهب الجهور الى انه مندوبة وذهب بعض
المساكنية وبعض الظاهرية الى انها واجبة وقالت المنفية انها فريضة من الواجبات
وذهب ابن تيمية الحنبلي حنيفة المصنف المعروف بشيخ الاسلام الى انه غير مقترعة
وتبعه على ذلك بعض الحنابلة وروى ذلك عن مالك والجويني والقاضي عياض كما
سماى الخج الفائلون بانها مندوبة بقوله تعالى ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم لم جاؤك
فاستغفروا والله واسع غفر لهم الرسول الآية ووجه الاستدلال بها انه صلى الله عليه وآله
وسلم حى في قبره بعد موته كما في حديث الانبياء احياء في قبورهم وقد صححه البيهقي وألف
في ذلك جزاً قال الاستاذ أبو منصور البغدادي قال المذكيون المحققون من أصحابنا
ان نبينا صلى الله عليه وآله وسلم حى بعد وفاته انتهى وبؤيد ذلك ما ثبت ان الشهداء
أحياء برزقون في قبورهم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم واذا ثبت انه حى في قبره
كان المجيء اليه بعد الموت كالمجيء اليه قبله ولكنه قد ورد ان الانبياء لا يتركون
في قبورهم فوق ثلاث وروى فوق أربعين فان صح ذلك قدح في الاستدلال بالآية
وبعارض القول بدوام حياتهم في قبورهم ما سبأ في من انه صلى الله عليه وآله وسلم ترد

أشارة الى جواز الاحتلام عليه والامساك لا يستثناه معنى وردان الاحتلام من الشيطان وهو معصوم اليه
منه وأجيب بان الاحتلام يطلق على الانزال قال ابن دقيق العيد لما كان الاحتلام باقى الامر على غيبة اختياره فقد تمسك به
من يرضى لغیر المعتمد للجماع فينبى في هذا الحديث ان ذلك من جماع لازالة هذا الاحتمال وفي معنى الجنب الحائض والنفساء
اذا اقطع دمها لا تطلع القبر قبل اغتسالها قال النووي في شرح مسلم مذهب العلماء كانه محصومها الا ما حكى عن
بعض السلف مما لا يمتنع عليه ولا انتهى وقد اطال القول في الفتح في مباحث هذا الحديث وما ائله فراجع (عن عائشة

رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبل بعض أزواجه (ويشاور) بعضهم من عطف العام على الخاص لان المباشرة أعم من التقبيل والمراد غير الجماع كما هو أصل المباشرة التقاء البشريتين ويستعمل في الجماع سواء أوج أو لم يوج وليس الجماع مرادها هنا (وهو صائم) وفي رواية عنها كان يقبل في شهر الصوم أخرجه مسلم والنسائي وفي رواية مسلم يتقبل في رمضان وهو صائم فأشارت بذلك إلى عدم التفرقة بين صوم القرض والنفل وقد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم فذكرها قوم مطلقا وهو المشهور عند المالكية وروى عن ابن عمر باسناد صحيح ٣٢٥ انه كان يكره القبلة والمباشرة

ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم يكرهونها واحتجوا بقوله تعالى فلا تنالوا بها من الآيات ففسح من المباشرة في هذه الآية ثم ارا والجواب عن ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المميز عن الله وقد أباح المباشرة فأنزل على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا ما دونه من قبلة ونحوها والله أعلم وعن أبي بصير عن قبل وهو صائم عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة ونقله الطحاوي عن قوم لم يسمهم وأزم ابن حزم أهل القياس ان يلتحق الصيام بالجماع في منع المباشرة ومقدمات السكاح لا تشاق في إبطالهما بالجماع وأباح التنبه قوم مطلقا وهو المنقول عن أبي هريرة وبه قال سعيد وسعد بن أبي وقاص وطائفة بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستحبوا وفروا آخرون بين الشيخ والشاب فذكرها الشاب وأباحها لاشترط وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهم وأباه فيه حديثان

البه روحه عند التسليم عليه ثم حديث من زارني بعد موته فكأنما زارني في حياتي الذي ساقى إن شاء الله تعالى ان صح فهو الحق في المقام واستدلوا بالآية بقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله الآية والهجرة إليه في حياته الوصول إلى حضرته كذلك الوصول بعد موته ولكن لا يخفى ان الوصول إلى حضرته في حياته نفسه فواء لا توجد في الوصول إلى حضرته بعد موته منها النظر إلى ذاته الشريفة وتعلم أحكام الشريعة منه والجاهل بدينه وغير ذلك واستدلوا أيضا بالأحاديث الواردة في ذلك منها الأحاديث الواردة في مشروعية زيارة القبور وعلى العموم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم داخل في ذلك دخولا أوليا وباو قد تقدم ذكرها في الجنائز وكذلك الأحاديث الثابتة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم في زيارته وأنها أحاديث خاصة بزيارة قبره الشريف أنخرج الدارقطني عن رجل من آل حاطب عن حاطب قال قال صلى الله عليه وآله وسلم من زارني بعد موته فكأنما زارني في حياتي وفي إسناده الرجل الجهول وعن ابن عمر عند الدارقطني أيضا قال قال فذ كرهوه ورواه أبو يعلى في مسنده وابن عدى في كامله وفي إسناده حفص بن أبي داود وهو ضعيف الحديث وقال أحمد فيه انه صالح وعن عائشة عند الطبراني في الأوسط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله قال الحافظ وفي طريقه من لا يعرف وعن ابن عباس عند العقيلي مثله وفي إسناده فضالة بن سعد المازني وهو ضعيف وعن ابن عمر حديث آخر عند الدارقطني بلفظ من زار قبري وجبت له شفاعتي وفي إسناد موسى بن هلال العبدي قال أبو حاتم مجهول أي العدة ورواه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه وقال ان صح الخبر فإن في القلب من إسناده وأخرجه أيضا البيهقي وقال العقيلي لا يصح حديث موسى ولا يتابع عليه ولا يصح في هذا الباب شيء وقال أحمد لا بأس به وبإسناد تابعه عليه مسلم بن سالم كباروا الطبراني من طريقه وموسى بن هلال المذكور ورواه عن عبيد الله بن عمر عن نافع وهو ثقة من رجال الصحيح ويحرم الضياء المقدسي والبيهقي وابن عدى وابن عساكر بان موسى ورواه عن عبيد الله بن عمر الكبير وهو ضعيف ولكنه قد وثقه ابن عدى وقال ابن معين لا بأس به وروى له مسلم مقرونا بآخر وقد صحح هذا الحديث ابن السكن وعبد الحق وفي الدين السبكي وعن ابن عمر عند ابن عدى والدارقطني وابن حبان في ترجمة النعمان بلفظ من حج ولم يزرني فقد جئاني وفي

مرفوعان فمضاهف أحمد هنادي أبي داود من حديث أبي هريرة والآخر عند أحمد عن عبيد الله بن عمرو بن العاص ورفق آخرون بين من يملك نفسه وبين من لا يملك كما أشارت إليه عائشة قال الترمذي ورأى بعض أهل العلم أن للصائم إذا أصاب نفسه بأن يقبل والا فلا يسلم له صومه وهو قول يفيضان والشافعي ويدل على ذلك ما رواه مسلم بن يقين أبي أنس في سلة وهو ربيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الصائم فقال سل هذه لأم سلة فأسخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال أما والله اني لأتقاكم الله

واخشاكم فدل ذلك على ان الشاب والشيوخ سواء لان عراحيث ذلك كان شابا لانه كان اول ما بلغ وفيه دلالة على انه ليس من
الخصائص وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الانصار انه قبل امرأته وهو ضام فامر امرأته ان
تسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففعلت ففعل ذلك فقال زوجها يا رب ان الله يشهد في أشيا غير حجت فقال أنا
أعلم بحدود الله وأنتما كرم وأخرجه مالك لكنه أرسله عن عطاء بن رسلان فذكره وهو مطلق ولا اختلاف في ما إذا لم ير أو قيل
أو نظر فأنزل أو أمدى فقال الكوفيون ٣٦٦ والشافعية يفتى اذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الامضاء وقال

مالك وأصح يقضي في كل ذلك
ويكفر الا في الامضاء فيقضي
فقط واحتج له بان الانزال أقصى
ما يطلب بالجماع من الالتذاذي
كل ذلك وقصيب بان الاحكام
علفت بالجماع ولو لم يكن انزال
فاقترها (وكان) صلى الله عليه
وآله وسلم (أملككم لاريه)
يكسر الهمزة وسكان الراء
عضوه وعفت الذكرا خاصة
للقريظة والدة عليه وروى بفتح
الهمزة والراء وقدمه في فتح
الباري وقال انه أشبه روال
ترجيحه أشار البخاري بما أورده
من التفسير أي أغلبكم لهواه
وحاجته وقال التورث حتى حمل
الارب ساكن الراء على العضوف
هذا الحديث غير سديد لا يفتقر به
الاجاهل بوجود حسن الخطاب
ما تلى عن سنن الادب ونهج
الصواب وأجاب الطيبي بانها
ذكرت أنواع الشهوة مترجمة
من الادنى الى الاعلى فبدأت
بمقدمتها التي هي القبلة ثم نزلت
بالمباشرة فمن نحو المداعمة والمعاينة
وأرادت ان تصبر عن الجماعه

اسناده النعمان بن شبل وهو ضعيف جدا ووثقه هرا بن موسى وقال الدارقطني
الطعن في هذا الحديث على ابن النعمان لانه عليه ورواه أيضا البراز وفي اسناد ابراهيم
الغفاري وهو ضعيف ورواه البيهقي عن عمرو قال واسناد مجمل وعن أنس عند ابن أبي
الدينا بلقطن من زارني بالمدينة محتسبا كنت له شفعما وشهد ما يوم القيامة وفي اسناد
سليمان بن زيد الكعبي ضعفه ابن حبان والدارقطني وذكره ابن حبان في الثقات وعن
عمر عند أبي داود الطيالسي بنحوه وفي اسناد مجمل وعن عبد الله بن مسعود عن أبي
الفتح الأزدي بلقطن من حججة الاسلام وزار قبري وغزا غزوة وصلى في بيت المقدس لم
يسأله الله فيما أقرض عليه وعن أبي هريرة بنحو حديث حاطب المتقدم وعن ابن عباس
عند العقبلي بنحوه وعنه في مسند القردوس بلقطن من حج الى مكة ثم قصدني في مسجد
كتب له هجنان مبرورتان وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عند ابن عساكر من زار
قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في جواره وفي اسناده عبد الملك بن هر وبن
عنبرة وفيه مقال قال الحافظ وأصح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة
مر فوجعا من أحد يسم على الارق الله على روي حتى أرد عليه السلام وهذا الحديث
مترابيه في الباب ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون الم سلم عليه على قبره بل ظاهره
أعم من ذلك وقال الحافظ أيضا كثر من هذه الاحاديث موضوعه وقد رويت زيادته
صلى الله عليه وآله وسلم عن جماعة من الصحابة منهم بلال عند ابن عساكر بسند جيد
وابن عمر عند مالك في الموطأ وأبو عبد الله أحمد وأسن ذكره عياض في الشفاء وغير
عند البراز وعلى عليه السلام عند الدارقطني وغير هؤلاء ولكنهم ينقل عن أحد منهم
انه شد الرحل لذلك الا عن بلال لانه روى عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو
يدار ي يقول له ما هذه الجفوة يا بلال انا أن لك ان تزورني وروى ذلك ابن عساكر
واسند القائلون بالوجوب حديث من حج ولم يزرن فقد جفاني وقد تقدم قالوا والجفاء
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم محرم تقبيل الزبارة لا لا يقع في الحرم وأجاب عن ذلك
الجهو وريان الجفوة قال على ترك المسندوب كما في ترك البر والصلة وعلى غلط الطبع
كما في حديث من بد افتقد جفا وأيضاً الحديث على انفراد مما لا تقوم به الحجة لما سلف
واحتج من قال بانها غير مشروعة بحديث لا تشدد الرحل الا في ثلاثة مساجد وهو في

فكنت عنم بالارب وأي عبارة أحسن منها انتهى وفي الموطأ أيكم أمك لنفسه وبذلك فسر القرمذي الصحيح
في جامعه فقال معنى لاريه لنفسه قال الحافظ الزين العراقي وهو أولى الاقوال بالصواب لان أولى مناسبه الغريب ما ورد
في بعض طرق الحديث وقد أشارت عائشة رضي الله عنها بقولها وكان أملككم لاريه الى اتباع القبلة والمباشرة بغير الجماع
ان يكون مالا لاريه ومن لا يأمن من الانزال أو الجماع وظاهره انها اعتقدت خصوصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ذلك لكن ثبت عنها صريحا ما ذكره ذلك حيث قالت في حديث آخر يحمل كل شيء الا الجماع فيسجد النبي هناعلى كراهة

التزبه لانها لا تمنى الاباحة قال القسطلاني ولا يخفى ان محل هذا مع الامن فان حرك ذلك شهوة حرم لان فيه تعريضا لافساد
 العبادة لحديث العيصين من حام حول الحمى ووشك ان يقع فيه (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال اذا نسى الصائم فأكمل وشرب) سواء كان قليلا أو كثيرا كما رجحه النووي لظاهر إطلاق الحديث (عليهم صومه)
 هي الذي يتم صوما وظاهر جملة على الحقيقة الشرعية وإذا كان صوما وقع مجزئا ويلزم من ذلك عدم وجوب القضاء قاله ابن
 دقيق العيد وهذا الحديث دليل على مالكا حيث قال ان ٣٢٧ الصوم يطل بالنسيان ويجب القضاء وأخرج

الصحيح وقد تقدم وحديث لا تتخذوا قبرى عبد ارواه عبد الرازق قال النووي في شرح
 مسلم اختلاف العلماء في شد الرحل لغير الثلاثة كالذهاب الى قبور الصالحين وإلى المواضع
 الفضيلة فذهب الشيخ أبو محمد الجويني إلى حرمة وأشاره باض إلى اختياره والصحيح
 عند أصحابنا أنه لا يجرم ولا يكره قالوا والمراد ان الفضيلة الثابتة انما هي شد الرحل إلى
 هذه الثلاثة خاصة انتهى وقد أجاب الجمهور عن حديث شد الرحل بان القصر فيه
 اضافي باعتبار المساجد لا حقيق قالوا والدليل على ذلك انه قد ثبت باسناد حسن في بعض
 ألقاظ الحديث لا ينبغي المطى ان يشدر حاله إلى مسجد يتبع فيه الصلاة غير مسجد
 هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى فالزيارة وغيره خارجة عن النهي وأجابوا ثانيا
 بالاجماع على جواز شد الرحل للزيارة وسائر مطالب الدنيا وعلى وجوبه إلى عرفة للوقوف
 وإلى معنى المناسك التي فيها وإلى مزلفة وإلى الجهاد والهجرة من دار الكفر وعلى
 استحبابه لطلب العلم وأجابوا عن حديث لا تتخذوا قبرى عبد ابانه يدل على الخت على
 كثرة الزيارة لا على منعها وأنه لا يمتد إلى حق الزيار لارازق في بعض الاوقات كالحج والدين
 ويؤيد قوله لا تتخذوا قبرى أي يتكفروا أي لا تتخذوا المساجد فيها كذا قال الحافظ
 المنذرى وقال السبكي معناه انه لا تتخذوها مقاصدا ولا تكون الزيارة الا فيه أو
 لا تتخذوها كالمدي في العكوف عليه واطهار الزينة والاجتماع لله وغيره كما يفعل في
 الاعياد بل لا يؤتى الا للزيارة والدعاء والسلام والصلاة ثم ينصرف عنه وأجيب عما
 روى عن مالكا من القول بكرامة زيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم بأنه انما قال بكرامة
 زيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم قطعاً للزيارة وقيل انما كرهه إطلاق لفظ الزيارة
 لان الزيارة من شافعها ومن شاتم كرها وزيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم من السنن
 الواجبة كذا قال عبد الحق واحتج أيضا من قال بالمشروعية بأنه لم يزل دأب المسلمين
 القاصدين للبعج في جميع الأزمان على تبيان الدار واختلاف المذاهب الوصول إلى
 المدينة المشرفة لقصده وبارئته يعدون ذلك من أفضل الاعمال ولم ينقل ان أحدا أنكر
 ذلك عليهم فكان اجماعا

• (أبواب الهدايا والضيافا) •

• (باب في اشعار البدن وتقليد الهدى كله) •

ابن خزيمة وحسان والحاكم
 والدارقطني عن أبي هريرة من
 أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا
 قضاء عليه ولا كفارة فصرح
 بشهر رمضان وباسقاط الكفارة
 والقضاء قال الدارقطني تفريده
 محمد بن مرزوق عن الانصاري
 وتعليق بان ابن خزيمة أخرجه
 أيضا عن ابراهيم بن محمد الباهلي
 وبان الحاكم أخرجه من طريق
 أبي ساتم الرازي كلاهما عن
 الانصاري فهو المنفرد به كما قاله
 البيهقي وهو ثقة والمسرادة
 انفرد به كراسا قط القضاء فقط
 لا بتعيين رمضان فان اتساق
 أخرج الحديث من طريق علي
 ابن بكار عن محمد بن عمرو لفظه في
 الرجل يأكل في شهر رمضان ناسيا
 قال الله أطعمه وسقاه وقد ورد
 اسقاط القضاء من وجه آخر عن
 أبي هريرة أخرجه الدارقطني
 من رواية محمد بن عيسى بن الطباع
 عن ابن عتبة عن هشام عن ابن
 سيرين ولفظه فامتهور رزق
 ساقه الله الله ولا قضاء عليه
 وقال بعد تغفر بوجه هذا اسناد
 صحيح وكلهم ثقات قال الحافظ

الحدديث عند مسلم وغيره من طريق ابن عتبة وليس فيه هذه الزيادة وروى الدارقطني أيضا اسقاط القضاء من رواية
 أبي رافع وأبي سعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة وأخرج أيضا من حديث أبي سعيد رفته
 من كل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه واسناده وان كان ضعيفا لكنه صالح للمتابعة قال في رجال الحديث به هذه الزيادة
 أن يكون حجة نافذة في جميع الاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المباحث بما هو دون في القوت به أيضا بأنه أفتى به
 جماعة من الصالحين من غير مخالفتهم ثم هو موافق لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم فالنسيان ليس من كسب

القلب ووافي القياس في إبطال الصلاة بهد الكلام لا بحسبانه فكذلك الصيام وأما القياس الذي كرهه ابن العربي فهو في مقابلة النفس فلا يقبل ورود الحديث مع صمته بكونه خبراً واحداً خالف القاعدة فليس به لانه قاعدة مستقلة في الصيام فمن عارضه القياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ولو فتح باب رد الأحاديث العصبية بمنزل هذا المأني من الحديث ألا القابل قاله الحافظ في التفتح وقال الحسن وبجاءه ابن جامع ناس ما فلا شيء عليه وقال طهطا عليه القضاء وبه قال الأوزاعي والبيهقي وما لا وقال أحمد حبيب عليه ٣٢٨ الكفاة وقد أوردوا في ذلك بطول ومجمل كتب القروع (فأما

أطعمه الله وسقاه) ليس له فيه مدخل وفي رواية الترمذي فأما هو رزق ورزقه الله ولا دار قطي رزق ساقه الله اليه قال ابن العربي تسلك جميع فقهاء الأمصار بظاهر هذا الحديث وقطع مالك إلى المسئلة من أصلها فأشرف عليه لان الفطر ضد الصوم والأمساك ركن للصوم فأشبهه ما لو نسي ركعة من الصلاة قال وقد روى المدارق في فيه لأقضاء عليك فتأوله علماؤنا على أن معناه لأقضاء عليك الآن وهذا نصف وإنما أقول لبته صبح فتنبهه وتقول به الأعلى أصل مالك في أن خبر الواحد إذا جاءه بخلاف القواعد لم يعمل به فلما جاء الحديث الأول الموافق للقاعدة في رفع الإناء فلهما وبأما الثاني فلا يوافقها ولا يعمل به قال الطبري إنما للصوم فدل على أن هذا التيسار من الله تعالى ومن لطفه في حق عباده فيبيرا عليهم ووجه العرج وقال الخطابي التيسار ضرورة والأفعال

(عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا ناقته فأشعرها في صفعة سنامها الأيمن وسالت الدم عنها وأقلمها فلعين ثم ركب راحته فلما استوت به على البعير ألهل بالمحج رواء أحد ومسلم وأبو داود والنسائي وعن المصور ابن خزيمة ومروان قال أخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في بضع عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كانوا بذي الحليفة قلده النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهدى وأشعره وأحرم بالعمرة رواء أحد والبضاري وأبو داود وعن عائشة قالت قلت قلادة بدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أشعرها وقد هانم بعث بها إلى البيت فحارم عليه شيء كان له حلا متفق عليه وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهدى مرة إلى البيت غنما فقلدها رواء الجماعة قوله فأشعرها الأشعار هو أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسلمه فيكون ذلك علامة على كونه أهدى وبه يكون ذلك في صفعة سنامها الأيمن وقد ذهب إلى مشروعية الجهور من السلف والخلف وروى الطحاوي عن أبي حنيفة كراهته للأحاديث ترد عليه وقد خاف الناس في ذلك حتى خافه أصحابه أبو يوسف ومحمد ووافق على الكراهة بأنه من المثلة وأجاب الخطابي بمنع كونه منها بل هو باب آخر كالكي وشق أذن الحيوان فيصير علامة وغير ذلك من الوسم والختان والظامة انتهى على أنه لو كان من المثلة لكان مافيه من الأحاديث خصوصا لمن عجزهم النبي عنها وقد روى الترمذي عن النخعي أنه قال بكرهه الأشعار وبهذا يتعقب على الخطابي وابن حزم في جزمهم بأنه لم يقل بالكراهة أحد غير أبي حنيفة قوله وقد هانم لعين فيه دليل على مشروعية تقليد الهدى به قال الجهور وقال ابن المنذر أنهم كرماء وأصحاب الرأي التقليد للفتن زاعجه وكان لم يسمعهم الحديث انتهى واحتملوا على عدم المشروعية بأنهم انصرفوا عن التقليد وهي هبة أو هي من يوت العنكبوت فان مجرد تعليق القلادة بحال لا يضيف به الهدى وأيضا أن فرض ضمة فيها عن بعض القلائد قللت بما لا يضعها أو أيضا قد وردت السنة بالأشعار وهو لا يترك له كونه مظنة للضعف فكيف يترك ما ليس بمظنة لذلك مع ورود السنة به قبل الحكمة في تقليد الهدى التعلل أن فيه إشارة إلى السفر والجديف وقال ابن المنير الحكمة فيه

الضرورة غير مضافة في الحكمة إلى فاعلها ولا يؤخذ منهم والله أعلم وهذا الحديث أخرجه مسلم

أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه حسن الأدب في التعبير ما أشعره العنكبوت بالتعظيم بخلاف ما لو قال مع. لكن في رواية الكشي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا جهر رجل) قال في التفتح لأقف على نسبه إلا أن عبد الغني في المهمات وسعه ابن بشكوال جزم بأنه سلمان بن صخر البياضي واستند إلى ما رواه ابن أبي شبة وغيره من طريق سليمان بن بلال ومسلم بن حمران

ظاهر من امر أنه في رمضان وأنه وطها فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم حر رقبة الحديث قال الحافظ والظاهر أنه ما
واقعتان فان في قصة الجاهل مع حديث الباب أنه كان في رمضان وفي قصة سلمة بن مهران ذلك كان ليلافا فترقا ولا يلزم من ذلك
اتحاد القصةين وأطال الكلام على ذلك فراجعوه (فقال رسول الله هلكك) وزاد في القصة وأهلكك أي فعلت ما هو سبب
لهلاكك وهلاك غيري وهو زوجته التي وطئها وفي حديث عائشة احترقت واحدة بدل علي أنه كان عامدا لأن الهلاك
والاحترق مجاز عن العصيان المؤدى إلى ذلك فكانه جعل ٢٢٩ المتوقع كالواقع وبالع فبه فسر بعنه بلفظ

الماضي وعلى هذا ليس فيه حجة
على وجوب الكفارة على
الناسي (قال مالك) أي أي شيء
كائن أو حاصل لك وعند ابن
خزيمة ويحتمل ما شئت وعند أحمد
وما الذي أهلكك (قال وقت
على امرأتي) وعند السجزي
أصبت أهلي وفي حديث عائشة
وطئت امرأتي (وأفاسم)
قال في الفتح يؤخذ منه أنه
لا يشترط في إطلاق اسم
المشتق بقاء المعنى المشتق منه
حقيقة لا استحالة كونه صائفا
بجماعها في حالة واحدة فعلى هذا
قوله وطئت أي شرعت في الوطء
أو أرا دجاءت به إذا فاسم
(فقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله) (وسلم هل تجد رقبة تعفها)
أي تقدر قال المراد الوجود
الشرعي لا يدخل فيه القدرة
بالشرع ونحوه ويخرج عنه
مالك الرقبة المحتاج إليها بطريق
معة بشرعا وعند أحمد
استطيع أن تعتق رقبة (قال)
الرجل (لا) أجد رقبة وفي رواية

أن العرب تعد النعل مركوبة لكونهم اتقى صاحبها وتعمل عنه وعرا الطريق فكان
الذي أهدي خرج عن مركوبه لله تعالى دميوا وغيره كما خرج من الحرم عن ملبوسه
ومن ثم استحب تقليد نعلين لا واحدة وقد اشترط الثوري ذلك وقال غيره تجزئ الواحدة
وقال آخرون لا تتعين النعل بل كل مقام مقامها جزأ قوله قلت قلت لا تبدين
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاد البخاري في رواية من عهن كان عندي وفيه رد
على من كره القلائد من الإبرار واختار أن تكون من نبات الأرض وهو منقول عن
ربيعة ومالك وقد ترجم البخاري على هذا الحديث باب القلائد من العهن وهو الصوف
قوله ثم بعثتني إلى البيت المهدي لعلان أمان يقصد النسل ويسوق الهدى معه
فيكون التقليد والأشعار عند الاحرام وأما أن يعث بها ويقم فيكون عند البعث
بها من المسكن الذي هو مقيم به كما في هذا الحديث ولا يهرم عليه بعد البعث بها ما يحرم
على المحرم أقواله أفسد محرم عليه شيء كان له حلالا قوله غفلة قلدها فيه دليل على جواز
أن يكون الهدى من الغنم وهو يرد على الخنفية ومن وافقهم أن الهدى لا يجزئ من
الغنم ويورد على مالك ومن وافقه حديث قال إن الغنم لا تقلد

• (باب الهدي عن إبدال الهدى المعين) •

(عن ابن عمر قال أهدي عمر نجيبا فأعطى بها النخاسة ديناراً في النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال يا رسول الله أتأخذت نجيباً فأعطيت بها النخاسة ديناراً فيهما وأشترى
بغيرهما إذا قال لا تخمها بالهارواه أحد وأبو داود والبخاري في تاريخه) الحديث أخرجه
أيضاً ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما قوله نجيباً النجيب والنجيبة الناقة والجمع
نجايب وفي النهاية النعيب الفاضل من كل حيوان والحديث يدل على أنه لا يجوز
بيع الهدى لأبد له مثله أو أفضل ثم قال وقد تكرر في الحديث ذكر النجيب من الإبل
مفرداً وجموعاً وهو القوي منها الخفيف السريع انتهى وقد جوزت الهادوية ذلك
وأجاب صاحب البحر عن حديث الباب بأنه حكاه فعل لا يعلم وجهها فصحت أنه صلى
الله عليه وآله وسلم رأى نجيبه أفضل ولا يخفى أن رد النسل الفعلية بمثل هذا يستلزم رد
أكثر أفعاله يستلزم رد ما يعلم وجهه من أقواله فينقض ذلك إلى رد أكثر النسل وذلك
باطل بخلاف الآيات القرآنية القاضية بتابع الرسول والناسي به والاخذ بما أتى به

٤٢
يل
ع
ليس عندي وعند الطحاوي فقال لا وأهيا رسول الله
وفي حديث ابن عمر قال والذي بعثك بالحق ما ملكك رقبة قط (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فهل تستطيع أن
تضرم شبرين متبايعين قال لا) وفي حديث سعد لا أقدر وعند البراء هل أقيمت مالم يمت الأمن الصلح (فقال)
فهل يجهد أطعم ستين مسكيناً قال لا) والمسكين مأخوذ من السكون لأن المسكين مأخوذ من السكون
والله أعلم به هذا من الفقهاء لأن كلامهم أحسن ألف درهم إلا أنهم وانما فقهان عند اجتماعهم انما الصدقات للفقراء

والمساكين في الخلاف في معناهما حينئذ معروف قال ابن دقيق العيد هـ اذ يدل على وجوب اطعام هذا العدد لانه
أضاف الاطعام الذي هو مصدر اطعم الى ستمين فلا يكون ذلك موجودا في حق من اطعم عشرين مسكينا ثلاثة أيام مثلا
ومن أجاز ذلك لكانه استنبط من النص معنى يعود عليه بالابطال والمشهور عن الحنفية الاجماع لو اطعم الجميع مسكينا
واحدا في ستمين يوما كفي انتهى والمراد بالاطعام الاعطاء لا اشتراط حقيقة الاطعام من وضع الطعام في الفم بل يكفي
الوضع بين يديه بلا خلاف وفي اطلاق ٣٣٠ الاطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الاطعام من غير اشتراط

مناولة بخلاف زكاة القرض
فان فيها النص على الايتاء
فصدقة الطرفان فيها النص
على الاداء في الحديث انه
لا مدخل لغير هذه الخصال
الثلث في الكفارة وجاء عن
بعض المتقدمين اهداء البدنة
عند تعذر الرقبة وفيه بعد وفي
رواية ابن أبي حنيفة أن تستطيع
أن تطعم ستمين مسكينا في
حديث ابن عمر قال والذي
بعثك بالحق ما أشبه أهلك
والحكمة في ترتيب هذه الكفارة
على ما ذكرنا من انتك حرمة
الصوم بالجوع فقد أهلك نفسه
بالهبة فناسب ان يعتق رقبة
فقد نفى نفسه وقد صرح من أعتق
رقبة اعتق الله بكل عضو منها
عضوا منه من الذراع والاصابع
فانه كالمقاصة بجنس الجنسية
وكونه نهرين لانه لما أمر
بصبرة النفس في حفظ كل يوم
من شهر على الولا فلما أنسد
منه يوما كان كمن أفسد الشهر
كله من حيث انه عبادة واحدة
بالنوع وكاتب بشهر من مضاعفة

لانهم تفرق بين ما علم وجهه وما جهل فن ادعى اعتبار العلم فعليه الدليل على ان هذه
المقالة قد صارت عصي يتوكلونهم من رام صيانة مذهبها اذا خالف الثابت من فعله صلى
الله عليه وآله وسلم وان كان له وجه اوضح من الشمس ثم انهم يحتجون بأفعاله اذا
وافقت المذهب ولا يقيدون الاحتجاج بمثل هذا القيد وما ذكره الصنع في نصر فاتهم
لمن تتبع فلما أخذ المصنف من ذلك حذره فان المذرة الباردة في طرح سنة صحيحة مما
لا يتفق عند الله ولا سيما اذا كان ذلك اقصد المذهب عن محض الرأي وأما الاحتجاج على
الجواز باشر اكمل الله عليه وآله وسلم عليا عليه السلام في هديه وتصرفه عن العمرة
الى الاحرام فخرج عن محمل النزاع لان ذلك تصرف لا يخرج العين عن كونها هديا ولا
يصل به الحق الذي قد تعلق بها لله صرف وأيضا صحة الاحتجاج بالاشارة متوقفة على
معرفة انه صلى الله عليه وآله وسلم ساق جميع الهدى الذي أشرك عليا فيه عن نفسه وهو
ممنوع والسند انه لم يقلد ويشعر من ذلك الهدى الذي وقع فيه الاشارة لافاقه واحدة
وأما ثبت انه كان يسوق عن اهله جميعا وعلى عليه السلام منهم نعم ان صرح ما أقامه
صاحب ضوء التمارين الاجماع على جواز ابدال الادون بأفضل كان هبة عند من يرى هبة
الاجماع على جواز مجرد الابدال بالأفضل ولكنه ينبغي أن يبحث عن صحة ذلك فان
الشافعي وبعض الحنفية قد احتجوا بالحديث على المنع من مطلق التصرف ولو كان
للإبدال بأفضل كما حكاه صاحب البحر وأما دعوى أن الواحدة الحبيبة أظهر في تعظيم
الشعائر من غيرها وان كان كثيرا فممنوع والسند ظاهرا

(باب أن البدنة من الابل والبقر من سبع شياء وبالعكس)

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال ان علي بدنة وأما موسى
ولأجد ما فاشترى بها فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يتاع سبع شياء فيذبحهن رواء
أحد وابن ماجه وعن جابر قال أمر نازول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تشتر في
الابل والبقر كل سبعة من أبقية متفق عليه وفي لفظ قال النار-ول الله صلى الله عليه
وآله وسلم اشتر كوا في الابل والبقر كل سبعة في بدنة رواء البراءة على بشرط الصحين
وفي رواية قال اشتر كماع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحج والعمرة كل سبعة من

على سبيل المقابلة لتفحص قصده وأما الاطعام فخاصته ظاهرة لانه مقابل كل يوم اطعام مسكين
واذا ثبتت هذه الخصال الثلاث في هذه الكفارة فهي لهي على القريب أو الضيق قال البيضاوي رتب الثاني بالقاء على
فقد الاول ثم الثالث بالقاء على فقد الثاني فدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فيقتل منزلة
بشرط الحكم وقال مالك التخيير (قال) أي أو هريرة (تمكث) بضم الكاف وقهها (عند النبي صلى الله عليه وآله
وسلم) وفي رواية ابن عينة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلس قبل وانما أمره بالجولوس لا تظاير الوحي في حقه

او من عرف انه سوي حتى يعينه (مينا) على ذلك آي النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يسم الآي لكن عند البخاري في الكفارات لما جرد من الامار (يعرق) يفتح العين والراء (قبر) قال القاضي عباس المكنول والقفه والزنبيل سواء زاد ابن أبي حفصة فيه خمسة عشر صاعا وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة فآي يعرق فيه عشرة ورون صاعا وفي مرسل عطاء عند مسدد فأخره يعضه وهو يجمع بين الروايات فن قال عشرين أو أدا أصل ما كان ومن قال خمسة عشر أو أدا فذكر واقع به الكفارة قال أبو هريرة أو الزهري وأغريه (والهرق المكنول) ٢٢١ بكسر الميم وفتح الراء الزنبيل الكبير يسم

في بدنه فقال رجل لما برأيتك في البقرة ما يشترك في الجزؤ فقال ما هي الا من البدن رواه مسلم وعن حذيفة قال شركت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حنجرته بين المسكين في البقرة عن سبعة رواه احمد وعن ابن عباس قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مقر طهر الاضحية فذبحها البقرة عن سبعة والبعير عن عشرة ورواه الخمسة الا أناباد (حدث ابن عباس الأول سابقا اسناده في سنن أبي نعيم هكذا حدثني محمد بن معمر حدثنا محمد بن بكر البرساني قال أخبرنا ابن جريج قال قال عطاء الخراساني عن ابن عباس فذكره ورجاله رجال الصحيح ولكن عطاء لم يسمع من ابن عباس ويشهد له الصحة ما في صحيح مسلم من حديث جابر قال غرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وهو يشهد أيضا الحديث حذيفة المذكور وقد أورد الحفاظ في التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد رواه احمد ورجاله ثقات وحدث ابن عباس الثاني حسنة الترمذي ويشهد له ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج أنه صلى الله عليه وآله وسلم قسم فعدل عشر من الغنم سبعين قوله سبع شياء وكذا قوله كل سبعة منافي بدنة استدله من قال عدل البدنة سبع شياء وهو قول الجمهور ورواهي الجعافري وابن رشد انه اجاع ويجب انما بان الخلاف في ذلك مشهور وحكاها الترمذي في سننه عن اصحاب بن راهويه وكذا في الفتح وقال هو احدى الروايتين عن سعيد بن المسيب واليه ذهب ابن خزيمة واحتج له في صحيحه وقواوا احتج له ابن حزم بحديث رافع المتقدم وحكاها في البحر عن القعقري ورواهوا بحديث ابن عباس الثاني المذكور في الباب ويجب عنه بأنه خارج عن محل النزاع لانه في الاضحية فان قالوا يقاس الهدى عليها قلنا هو قياس فاسد الاعتبار لصادقته النصوص واحتجوا أيضا بحديث رافع ويجب عنه أيضا بطل هذا الجواب لان ذلك التعديل كان في القسمة وهي غير محل النزاع وبوجه كون البدنة من سبعة فقط أمره صلى الله عليه وآله وسلم لم يبعد البدنة أن يشترى سبعة فقط ولو كانت تعدل عشر الامر ما خرج عشر لاننا نأخذ من البان من وقت الحاجة لا يجوز وظاهر أحاديث الباب جواز الاشتراء الذي الهدى وهو قول الجمهور ومن غير فرق بين أن يكون المشتري كون مقترضين أو متطوعين أو بعضهم مقترضوا وبعضهم متطوعين أو مریدا لهم وقال أبو حنيفة بشرط في الاشتراء أن يكونوا كلهم مقترضين ومثله عن زفر بن زياد

مضى وعن عائشة عند ابن خزيمة ما ناعشا ليلة (فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت أنباه) فنجبنا من حال الرجل في كونه جادا ولا هالكا معتزفا خائضا فعل نفسه راغبيا في فدائهم ههنا أمكنه فإما وجد الرخصة طمع أن يأكل مما أعطيه في الكفارة والأياب جمع فأبوهي الاثنان الملاصقة للرباعيات وهي أربعة والضحك غير التيسم وقد ورد أن ضحكك كان تبسم أي في غالب أحواله (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أطعمه) أي ما في المكتل من الفير (أهلك) من بئزمت فحقته أو زوجتك أو مطلق أقاربك والأول أظهر والثاني أقرب والثالث أوسع ولا بن عيينة في الكفارات أطعمه

عياها وفي رواية ابن جريج فقال كله ولا ينحى خذها وكلها وانفقها على عيالها لان السفارة بل هو عليه علق
بالنسبة اليه والى عياله واخذهم اياه بصفة الذفر وذلك لانه لما عجز عن العتق لأعصاره وعن الصام لضعفه فلما حضر ما يصدق
به ذكرانه هو وعياله محتاجون فصدق به صلى الله عليه وآله وسلم عليه وكان من مال الصدقة وصارت الكفارة في ذمته وليس
استقرارها في ذمته ما خروا من هذا الحديث وأما حديث علي بن يقطين فكله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك فضعيف لا ينجح به
قال الحافظ وقيل لما كان عاجزا عن نفقة ٣٣٢ أهله جاز له أن يصرف الكفارة لهم وهذا هو ظاهر الحديث

وقد ورد الامر بالقضاء في رواية
أبي أويس وعبد الجبار وهشام
ابن سعد كلهم عن الزهري
وأخرجه البيهقي من طريق
ابراهيم بن سعد عن الثابت عن
الزهري وحديث ابن سعد
في الصحيح عن الزهري نفسه
بغير هذه الزيادة وحديث الثابت
عن الزهري في الصحيحين بدونها
ووقعت الزيادة أيضا في مرسل
سعيد بن المسيب ونافع بن جبير
والحسن ومحمد بن كعب وجموع
هذه الطرق يعرف ان لهذه
الزيادة أصلا وبوخ من قوله
صم بوماعدا اشتراط القورية
للتكفير في قوله يوما قال البرماوى
كالكرمانى وقد استنبط بعض
العلماء هذا الحديث ألف
مسئلة وأكثرتها وقال الحافظ
ابن حجر وقد اعتنى به بعض
المؤخرين عن أدركه شيوخنا
فتركهم عليه في مجلد من جمع فيها
ألف فائدة ومحصله ان شاء الله
تعالى فيما تلخصه مع زيادات
كثيرة عليه فله الحمد على ما أنعم
اتمى قال القسطلاني فمن ذلك
ان من ارتكب معصية واحدة

أن تكون أسماهم واحدة وعن الهادي وبشرط أن يكونوا مقترضين وعن داود
وبعض المالكية يجوز في هدى التمايع دون الواجب وعن مالك لا يجوز لمطلقا وروى
عن ابن عمر نحوه ذلك ولكنه روى عنه أحمد ما يدل على الرجوع لقوله ما هي الامن البدن
يعنى البقرة فنه دليل على أنه يطلق على البقرة أن من البدن وفي النهاية البدنة تقع على
الجل والناقاة والبقرة وهي بالابل أشبه وفي القاموس والبدنة محركة من الابل والبقرة
وفي الفتح أن أصل البدن من الابل والحقت به البقرة بشرع عاوىكى في البحر عن الهادي
والشافعي والمزيد بالله ان البدنة تختص بالابل وعن أبي حنيفة وأصحابه والناصر أنها
تطلق على البقرة وعن بعض أصحاب الشافعي أنها تطلق على الشاة قال ولا وجه له وكى
فيه أيضا ان البقرة عن سبعة والشاة عن واحد اجما عقلا والبعرة عن عشرة فيه دليل
على ان البدنة تجزئ في الاضحية عن عشرة وسأقي الكلام على ذلك

(باب ركوب الهدى)

(عن أنس قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يسوق البدنة فقال اركبها
فقال انما بدنة قال اركبها قال انما بدنة قال اركبها ثلاثا فسقط عليه ولهم من حديث أبي
هريرة نحوه وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يسوق بدنة قد أجهدته
المشي فقال اركبها قال انما بدنة قال اركبها وان كانت بدنة رواء أحمد والنسائي وعن
جابر أنه سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
اركبها بالمرء اذا أبلت حتى تجد ظهر ارواء أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي
وعن علي بن عبد السلام أنه سئل يركب الرجل هديه فقال لا بأس به قد كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يركب بالرجال يمشون فيما هم يركب هديه قال لا تنهون شيئا أفضل
من سنة نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم رواء أحمد) حديث أنس الثاني أخرجه أيضا
الجزوزي من طريق حميد عن ثابت عن أنس وأبو يعلى من طريق الحسن عن أنس وزاد
حافيا وهو عند النسائي من طريق شعبة عن قتادة عن أنس وضمه هذه الطرق الحافظ
في الفتح وحديث علي بن عبد السلام قال في الفتح أيضا اسناده صالح وقال في جمع الزوائد في
اسناد محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وثقه ابن حبان وضمه جماعة وحديث أبي هريرة

فيها وجه مستفيا انه لا يباح لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية لان
معاقبة المستفيى تكون سببا لترك الاستغناء من الناس عند وقوعهم في ذلك وهذه معصية عظيمة يجب دفعها واستئصال
بإفراذه بذلك على ان الكفارة عليه وحده دون الموطوع وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجد وغير ذلك وهو الاصح
من قول الشافعية وبه قال الاوزاعي وقال الجمهور وأبو نوري وابن المنذر يجب الكفارة على المرأة أيضا على اختلاف
وتفاصيل لهم في الحرية والامة والمطوعة والمكرهه وهى على علمها أو على الرجل واستئصال الشافعي يسكنونه عن اعلام المرأة

في وقت الحاجة وتأخير البيان عنها لا يجوز ورود بانهم لم تعرفوا لم تسأل فلا حاجة ولا سئل لمع احتمال ان تكون مكرهة كما
يرشد الى ذلك قوله في رواية الدارقطني هلك وأهلك قال القرطبي ليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لانما كانت
عن المرأة فتؤخذ حكمها من دليل آخر مع احتمال ان يكون سبب السكوت انها كانت غيرة صائغة اعذر من الاعتذار انتهى
واقابل بوجوب الكفارة يقول بغير حالها فان كانا من أهل الفتى اجزأت رقية وان كانا من أهل الاطعام اطعم ماسبقا
وان كانا من أهل الصيام صام جميعا فان اختلف حالهما ٣٣٣ فقيه تقرير بحله كتب الفروع قال ابن

دقيق العبد بما يف في هذه
القصة المذاهب فقيل انما دلت
على سقوط الكفارة بالاعصار
المقارن لوجوبها وهو أحد قول
الشافعي وجزءه عيسى بن زياد
من المالكية وقال الاوزاعي
يستغفر الله ولا يعود وليس
في الخبر ما يدل على اسقاطها بل
فيه ما يدل على استمرارها على
العاصر وقال الجوهري لا تسقط
بالاعصار وأقوى من ذلك ان
يجعل الاعطاء لا على جهة
الكفارة بل على جهة الصدقة عليه
وعلى أهله تلك الصدقة لما ظهر
من حاجتهم وأما المالكية فمارة فلا
تسقط بذلك قال في الفتح وفي
الحديث السؤال عن حكم
ما يسقط المرء مخالفا للشرع
والنكاح بذلك المصلحة معرفة
الحكم واستعمال الكفاية فيما
يستقيم ظهوره بصريح لفظه
وفيه الفرق بالتعلم والتلفظ
في التعليم والتألف على الدين
والندم على المعصية واستعذار
الخوف وفيه الجلوخ في المسجد
لغير الصلوة من المصالح الدينية

الذي أشار إليه المصنف لفظه حديث أنس ولكنه زاد في آخره اركبها وبذلك قوله
رأى رجلا قال الحافظ لم أقف على اسمه بعد طول البحث قوله يسوق بدنة في رواية مسلم
مقلدة وكذا في رواية للبخاري وله أيضا من طريق أبي هريرة نقله سدياً في رواية كعب بن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنقل في عقبها قوله انما بدنة أراد انما بدنة فهداة الى
البيت الحرام ولو كان مراده الاخبار عن كونها بدنة لم يكن الجواب مقبلاً لان كونها
من الابل لمعروف فالظاهر ان الرجل ظن انه شئ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونها
هدية فقال انما بدنة قال في الفتح والحق انه لم يخف ذلك على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ان كونها كانت مقلدة ولهذا قال المازني في مراجعته وبذلك وأحد حديث الباب تدل على
جواز ركوب الهدى من غير فرق بين ما كان منه واجباً وطوعاً وتركه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم للاستئصال وبه قال عروة بن الزبير ونسبه ابن المنذر الى أحمد واسحق وبه قال أهل
الظاهر وجزءه النووي وجماعة من أصحاب الشافعي كالقائل والمأوردى وحكي ابن
عبد البر عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء كراهة ركوبه لغير حاجة وحكاية
الترمذي أيضاً عن أحمد واسحق والشافعي وقيد الجواز بعض الحنفية بالاضطرار ونقله
ابن أبي شيبة عن الشعبي وحكي ابن المنذر عن الشافعي انه يركب اذا اضطر ركوبه بغير
فادح وحكي ابن العربي عن مالك انه يركب بالضرورة فاذا استراح نزل يعني اذا انتهت
ضرورته والدليل على اعتبار الضرورة ما في حديث جابر المذکور في الباب من قوله صلى
الله عليه وآله وسلم اركبوا بالعرف اذا ألححت اليها ونزل ابن العربي عن أبي حنيفة انه
لا يجوز ركوب الهدى مطلقاً وكذا نقله المهدي في البحر عنه ولكن نقل عنه الطحاوي
الجواز مع الحاجة ويضعف ما نقله منها بالركوب والطحاوي أنه بدعة مذهب امامه
وقد وافقوا بأحقيقة الشافعي على ضمان النقص في الهدى الواجب ونقل ابن عبيد البر
عن بعض أهل الظاهر وجوب الركوب تمسكاً بظاهر الامر وخالفه ما كانوا عليه في
الجاهلية من البصيرة والسابقة وورده أن الذين ساقوا الهدى في عهد النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كانوا كثيراً ولم يأمر أحد منهم بذلك انتهى وقعبه الحافظ بجديت على
عليه السلام المذکور في الباب قال وله شاهد من رسول عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح
رواه أبو داود في المراسيل عن عطاء قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بالهدية

كثيراً لعلهم وجواز الضمان عند وجود سببه واخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة وفيه الخلف لنا كبد الكلام
وقبول قول المكلف فيما لا يطالع عليه الا من جهته لقوله في جواب قوله أفقر منا اطعمه أهلنا ويحتمل ان تكون هناك
فرقة تصدقه وفيه التعاون على العبادات والسعي في خلاص المسلم واعطاء الواحد فوق حاجته الراهنة واعطاء الكفارة
لاهل بيت واحد وان اضطر الى ما يده لا يجب عليه أن يعطيه أو بعضه لخطر آخر انتهى وفي هذا الحديث الحديث
والاخبار والمنعنة والقول ورواه ما ينف على أربعين نفساً عن الزهري عن عيسى بن عيسى عن أبي هريرة بطول ذكره وقد

أخرج به البخاري أيضا في الصوم والادب والنفقات والسذو والخبز بين مسلم في الصوم وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو محرم واحتجم أيضا وهو صائم) وهذا ما خرج حديث أنظار الحاجم والمحجم لأنه جاء في بعض طرقه أن ذلك كان في بكة الدواغ وسبق إلى ذلك الشافعي قاله ابن عسجد البراءة عرض ابن خزيمة بأن في هذا الحديث أنه كان صائما محرمًا وليس فيه ما يدل على أنظار المحجم فضلا عن الحاجم وتعبه بأن الحديث ٢٣٤ ما ورد هكذا الانشائية فالظاهر أنه وجدته منه الجملة وهو

صائم لم يتصل من صومه واستقر وقد أخرج الحديث الطحاوي ومثان الدارمي والبيهقي في المعرفة وغيرهم ولفظ البيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو صائم قال الشافعي ذكر ابن عباس حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الاسلام سنة عشر وحديث أنظار الحاجم والمحجم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الاسلام بسنتين فإن كانا ثابتين لحديث ابن عباس نافع وحديث أنظار الحاجم والمحجم منسوخ انتهى وقال ابن حزم صح حديث أنظار الحاجم والمحجم بل لا ريب لكن وجدنا من حديث أبي سعيد أن رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجملة للصائم وأسناده صحيح فوجب الأخذ به لأن الرخصة إنما تكون بعد العزيمة فدل على نسخ الفطر بالجملة سواء كان حاجما أو محجوما قال في الفتح والحديث المذكور أخرجه النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ولكن اختلف في دفعه ووقفه ولمشاهد من حديث أنس

إذا احتاج إليها سدا أن يحمل عليها أو يركبها غير تمسكها واختلاف من أجاز الركوب هل يجوز أن يحمل عليه امتناعه منعه ماله وأجازه الجهر وهل يحمل عليها غيره أجازوه أو رخصا على التفصيل المتقدم ونقل عباس الإجماع على أنه لا يجوزها وأختلفوا أيضا في اللبن إذا احتلب منه شيئا فعند العروة والشافعية والخنفية يتصدق به فإن أكله نصدق بتمنه وقال مالك لا يشرب من لبنه فإن شرب لم يغرم

• (باب الهدى يعطى قبل الحل) •

(عن أبي قبيصة ذؤيب بن حنبل قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يهدى مع بالبدن ثم يقول ان عطبت منها شيء فغشيت عليه ما موتا فاحرقها ثم اغس نعلها في دمه ثم اضرب به صفتها ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رقتك رواه أحمد ومسلم وابن ماجه • وعن ناجية الخزاعي وكان صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قلت كيف أصنع بما عطبت من البدن قال احرقها ثم اغس نعلها في دمه واضرب صفحتي وخل بين الناس وبينه فليأكلوه رواه الخليفة الا النسائي • وعن هشام بن عروة عن أبيه أن صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله كيف أصنع بما عطبت من الهدى فقال كل بدنة عطيت من الهدى فاحرقها ثم الق قلائدها في دمه ثم خذ من الناس وبينها بالكلية واروا ماله في الموطأ عنه) حديث ناجية قال الترمذي حسن صحيح قال والعمل على هذا عند أهل العلم في هدى التطوع إذا عطي لا كل هو ولا أحد من أهل رقتي ويحلى بينه وبين الناس يأكلونه وقد أجزأ عنه وهو قول الشافعي وأحمد وأصح وقالوا إن كل منه شيا غرم بقدماء كل منه انتهى قوله ثم اغس نعلها الخ إنما يفعل ذلك لأجل أن يعلم من مر به أنه هدى فبأكله قوله من أهل رقتك قال النووي وفي المراد بالرفقة وجهان أحدهما أنهم سم الذين يخالطون المهدى في الأكل وغيره دون باقي القافلة والثاني وهو الأصح الذي يقتضيه ظاهر نص الشافعي وجهوا أصحابه أن المراد بالرفقة جميع القافلة لأن السبب الذي منعته بالرفقة هو خوف تعظيم إياه وهذا موجود في جميع القافلة فإن قيل أذا لم تجوزوا أهل القافلة أكله فقلتم تركتكم البرية كان طعمة لا يسبغ وهذا أضاع مال قلنا ليس فيه أضاعة بل العادة الغالبة أن

أخرجه الدارقطني ونقله أول ما كرهت الجملة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم سكن فخر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال انظر هذا ثم رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد في الجملة للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم ورواه كلهم من رجال البخاري إلا أن في المتن ما يتركز لانه أن ذلك كان في الفتح وجعفر كان قتل قبل ذلك وأطال في بيان الاختلاف في ذلك (عن) عبد الله (ابن أبي أوفى رضي الله عنه قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو صائم في سفر) فنهىهم رمضان كما في مسلم في غزوة الفتح لا في بدر لأن ابن أبي أوفى يشهد بها (فقال ليرجل) هو بلال

بأنه رواية أبي داود وابن بشكو والوسلم فلما غابت الشمس وللبحاري فلما غربت الشمس قال (انزل فاجد حلي) من الجسد ح وهو الخطأ أي أخطأ السوريق بالماء والابن بالماء وسر كذا لافطر عليه وقول الداودي ان معناه احلب رقه عياض (قال) بلال (يا رسول الله الشمس) باقية اي نورها وهذه الشمس أو انظر الشمس ظن ان بقاء النور وان غاب القرص مانع من الافطار (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انزل فاجد حلي) لافطر (قال) بلال (يا رسول الله الشمس) بالرفع أو بالنصب (قال) انزل فاجد حلي فقل فاجد حلي فثرب) وكرر انزل فاجد حلي ثلاث ٢٣٥ مرات وتكريرا المراجعة من بلال للرسول

صلى الله عليه وآله وسلم الغلبة اعطاه ان ذلك نهارا يحرم فيه الاكل مع تجوز ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينظر الى ذلك الضوء نظرا تاما فقد زيادة الاعلام فاجابه صلى الله عليه وآله وسلم بان ذلك لا يضر واخرج عن الضوء واعتبر غيبوبة الجرم ثم بين ما يتصور من لم يتمكن من رؤية جرم الشمس كما حكاها الراوي عنه بقوله (نمرى) أي أشار صلى الله عليه وآله وسلم إلى الله عليه وآله وسلم (بسمه ههنا) أي إلى المشرق وانما أشار إليه لان أول الظلمة

لا تقبل منه الا وقد سقط القرص (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذا رأيتم الليل أقبل من ههنا) أي من جهة المشرق (فقد انظر الصائم) أي دخل وقت افطاره واستنطق من هذا الحديث أن صوم رمضان في السفر أفضل من الافطار لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان صائما في شهر رمضان في السفر ولقوله تعالى وان تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون ولبراءة الذمة وفضيلة

سكان البوادي يتبعون منازل الجميع لالتقاط افطة ونحو ذلك وقد تأني فافله في اثر فافله وانزلة بضم الراء كسرهما الغنان مشهورتان قوله ونزل بين الناس وبينه هذا معيد بن عبد المالك والرفقة كافي الحديث الاول قوله ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو ناجية الخراحي المذكور سابقا وظاهر احاديث الباب ان الهدى اذا عطي جاز فخره والغلبة يشهدها بين الناس باكونه غير الرفقة قطعا والذريعة وهي أن يتوصل بعضهم الى غيره قبل أو انه والظاهر عدم الفرق بين هدى التطوع والقرض وخصمه من تقدم هدى التطوع ولعل الوجه في ذلك أن الهدى الذي هو السبب هو هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي بعث به وهو هدى تطوع قال النووي ولا يجوز للاغتناء الاكل منه مطلقا لان الهدى مستحق للمساكين فلا يجوز اغيرهم انتهى وقد اختلفت الروايات في مقدار البدين التي بعث بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية من حديث ابن عباس عندهم انما كانت عشرة بدنة وفي رواية أخرى أنهم اثنان عشرة تو يمكن الجمع بعدد القصة أو يصار الى ترجيح الرواية المشقة على الزيادة ان كانت القصة واحدة

(باب الاكل من دم القمع والقران والتطوع)

(في حديث صفه جابر بن النضر صلى الله عليه وآله وسلم قال ثم انصرف الى المحضر فصر ثلاثا وستين بدنة يدهم ثم أعطى عليها عليه السلام فصر ما غبر وأثر كفي هدي ثم أمر من كل بدنة يضيعة فطبخت فاكل من لحمها وشرب من مرقها رواه أحمد وسلم وعن جابر بن النضر صلى الله عليه وآله وسلم حج ثلاث هجج مخنين قبل أن يهاجر ووجه بعد ما هاجر ومعها عرفة فساق ثلاثا وستين بدنة وجاء على عليه السلام من اليمن يقيم فيها جبل لابي لهب في أفضه برمن فضة فصرها وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كل بدنة يضيعة فطبخت وشرب من مرقها رواه الترمذي وابن ماجه وقال فيه جعل لابي جعل ومن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نجس يمين من ذي القعدة ولا ترى الاطبع فلما دونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يمسك معه هدى اذا طاف وسعى بين الصفا والمروة ان يحمل فالت فدخل

الوقت وفارق ذلك أفضله القصر في السفر بان في القصر برائة الذمة ومحافظة على أفضلية الوقت بضلال الفطر وبان فيه خروجه من الخلاف وليس هنا خلاف يعتد به في احباب الفطر فكان الصوم أفضل نعم ان خاف من الصوم شرا في المال والاستقبال فافطر أفضل ويحمل عليه الحديث الا في ليس من البراء الصوم في السفر وقال المالكية يجوز الفطر في سفر القصر اذا شرب في السفر قبل الفجر ولم يتناول الصيام في السفر وقال الحنابلة يستحب له الفطر قال المراد في هذا هو المذهب عليه الاحكام ونص عليه وهو من الترددات وسواء وجد مشقة أم لا وفي وجه ان الصوم أفضل قال في

الفتح وفي الحديث دليل على انه لا كراهة في الصوم في السفر ان قوي عليه ولم تصبه منه مشقة شديدة وهذا الحديث من الرباعيات وأخرجه أيضاً في الصوم والطلاق ومسلم في الصوم وكذا أبو داود والترمذي (عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان خزين عمرو الاسلمي) رضي الله عنه (قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (صوم في السفر وكان) جزء (كثير الصيام فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (ان شئت فصم وان شئت فاطر) وعنده مسلم من رواية أبي مرواح انه قال يا رسول الله اجدي قوة على

٢٢٦

وسلم هي رخصة من الله فمن أخذ بها الحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه وهذا مشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة لان الرخصة إنما تطلق في مقابلة الواجب وأصرح من ذلك ما رواه أبو داود والحاكم عن خزين بن عمرو انه قال يا رسول الله اني صاحب ظهر أعاجله أسافر عليه وأكره وانه ربما صادني هذا الشهر يعني رمضان وأنا أجد القوة وأجدني ان أصوم أهون علي من أن أؤخره فكيف دينا على فقال أي ذلك شئت يا جزي (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج الى مكة في غزوة الفتح يوم الاربعاء بعد العصر لعشر مضين من رمضان فصام حتى بلغ الكديد) بفتح الكاف وكسر الدال وهو موضع منه وبين المدينة سبع مراحل وأخبرها يومئذ وبين مكة نحو مائة حلتين (أنظر فاطر الناس) معه وكان بعد العصر كما في مسلم عن جابر في هذا الحديث ولفظه فقيل له ان الناس قد شق

علينا يوم النحر يلطم بقرفقات ما هذا فقيل فخر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أن أوجهه من تقى عليه وهو دليل على الاكل من دم القران لان عائشة كانت فارقة حديث جابر الثاني رواه الترمذي من طريق عبد الله بن أبي زياد السكوني عن زيد بن حبان عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر وقال هذا حديث غريب من حديث سفيان لا تعرفه الا من حديث زيد بن حبان ورايت عبد الله بن عبد الرحمن روى هذا الحديث في كتابه عن عبد الله بن أبي زياد قال وسالت محمد بن عبد الله بن جعفر عن حديث الثوري عن جعفر بن أبيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرايته لايعد هذا الحديث محمداً وقال الترمذي عن أبي بصير عن مجاهد مرسل ثم قال حدثنا يحيى بن منصور حدثنا حبان بن هلال حدثنا همام حدثنا قتادة قال قلت لانس كرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حجة واحدة واعتذر أربع عشر ثم قال هذا حديث حسن صحيح وحبان بن هلال هو أبو حبيب البصري وثقه يحيى بن سعيد القطان قوله فخر ثلاثا وثلاثين سنة يده في مسند أحمد وسنن أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخر ثلاثين يده وأمر علياً فخر سائرهما وقد قدمنا الترجع بين الروايتين قوله وأشكره لظاهره انه أشكره في نفس الهدى قال القاضي عياض وعنده انه لم يكن شريكاً حقيقة بل أعطاه قدر ايدى به قال والظاهر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثا وثلاثين كما جاء في رواية الترمذي وأعطى علياً عليه السلام البدن التي جاءت معه من البين وهي عمام المائة قوله بضعة بفتح الباء لا غير وهي القطعة من اللحم قوله برضة بضم الباء وفتح الراء مخففة وهي حلقة تجعل في أنف البعير قوله ولا تزي الا المحج بضم التون أي تظن قوله يلطم بفتح اللام بضم اللام في الحديث على انه يجوز الاكل للمهدي من الهدى الذي يدوقه قال النووي وأجمع العلماء على ان الاكل من هدى التطوع وأضحيته سنة انتهى والظاهر انه يجوز الاكل من الهدى من غير فرق بين ما كان منه تطوعاً وما كان فريضة لموم قوله تعالى فكلوا منها ولم يفصل والتسك بالقياس على الزكاة في عدم جواز الاكل من الهدى الواجب لا يقتضى تخصيص هذا العموم لان شرع الزكاة لواسة القسرة انصرفت الى المال اخرج لها عن موضوعها وليس شرع الدماء كذلك لانها اما لغير نقص ولغير التبرع فلا قياس مع الفارق فلا

عليهم الصيام وإنما ينتظرون فيما فعلت فدا بقدر من ما بعد العصر فقيه ان المسافر له ان

تخصيص

يصوم بعض رمضان ويفطر بعضه ولا يلزمه بصوم بعضه فله انه اذا صوم السفر ليل فانه يساح له الفطر في يوم العسر ولا يكره كما في المجموع وكذا يساح له الفطر اذا كان مقبلاً ونوى ليل لانه حدث له السفر قبل الفجر فلو حدث بعده فلا تغليباً للحضر وقال الحنابلة ان نوى الحاضر صوم يوم ثم سافر في اثنا عشر يوم فله الفطر قال في الانصاف وهذا هو المذهب مطلقاً وعليه الاصحاب سواء كان طوعاً أو كراهة ومن مقررات المذهب ولكن لا يفطر قبل خروجه وعنه لا يجوز زلة الفطر مطلقاً ولو نوى

المرحوم في حقرو ذلك القطر وهذا المذهب مطلة عليه الاصل وهذا الحديث والخبار والنعنة وقال
 القاسم انه من مراسلات العصاة لان ابن عباس كان في هذه السيرة مع جميع اهل بيته فثبت شاهد هذه القصة فكانه معه امن
 غيره من العصاة واخرجه البضاوي ايضا في الجهاد والمغازي ومسلم في الموم وكذا القاسم (عن أبي البراء الرضوي الله عنه)
 عن محمد بن مالك الانصاري الخزرجي انه (قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم في بعض أسفاره) زائدة في شهر
 رمضان وليس ذلك في غزوة الفتح لان عبد الله بن رواحة المذکور ٢٢٧ في هذا الحديث كان صاحباً استشهد
 بعوته قبل غزوة الفتح بلا خلاف

ولا في غزوة بدر لان أبا الدرداء
 لم يكن حينئذ أسلم (في يوم حار)
 وأسلم في حرس شديد (حتى يفسح
 الرجل يده على رأسه من شدة الحر
 وما ينصائم الا ما كان من النبي
 صلى الله عليه وآله) (وسلم وابن
 رواحة) عبد الله وجهذا يتم
 المراد من الاستدلال وتوجه
 به الرد على أبي محمد بن حزم في
 زعمه ان حديث أبي الدرداء هذا
 لا يثبت فيه لاحتمال ان يكون ذلك
 الصوم كان طوعاً وأيضاً مما
 يؤيد ان هذه السيرة لم تكن في
 غزوة الفتح ان الذين اسقروا
 على الصيام من العصاة كانوا
 جماعة وفي هذا انه ابن رواحة
 وحده ومطابقة هذا الحديث

فخصيص قوله لان عائشة كانت فارقة قد اختلف فيها أحرمت به عائشة أولاً فقبل انما
 مرة مفردة لما ثبت عنها في الصحيح انها قالت فكنت بمن أهل به مرة وقبل انما أحرمت
 بالجمع أولاً وكانت مفردة لما ثبت عنها في الصحيح خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لا ترى الا الله الحليم وثبت عنه في حديث أنس بن مالك مع رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم بالجمع وقد أطال ابن القيم الكلام على هذا وبين الراعي من القولين ودليله قال
 انها كانت فارقة الحديث المتقدم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها يسكن طوافك
 بلح وعمرتك والى هذا ذهب الجمهور وذهب الكوفيون الى انها كانت غير فارقة لما ثبت
 في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها وأهل بالجمع ودعى العمرة وأجاب
 الجمهور بانها لم ترض العمرة لما في صحيح مسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال لها بعد ان أمرها ان تهل بالجمع ففعلت ووقفت المواقف كلها حتى اذا ظهرت طافت
 بالكعبة وبالصفا والمروة وكذلك قوله يسكن طوافك بلح وعمرتك وقد قدمنا تأويل
 قوله ودعى العمرة وقد استدلل بقول عائشة المذکور بخبر رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم عن أزواجه أن البقرة تجزيهن أكثر من سبعة وقد ثبت في رواية ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم يخرج عن أزواجه بقره أخرجهما النساء وأبو داود وغيره ما وكذا في
 صحيح مسلم وانما الظاهر انه لم يضاف أحد من زوجاته يومئذ ومن ذبح ولكن لا يخفى ان مجرد
 هذا الظاهر لا يارض به الاحاديث العديدة العديدة السابقة لاجمع على ملولها

باب ان من بعث يهدي لم يحرم عليه شيء هناك

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهدي من المدينة فاقبل فلا بد
 هديه ثم لا يجنب شيئا مما يجنب المحرم روم الجماعة وفي رواية ان زياد بن أبي سفيان
 كتب الى عائشة ان عبد الله بن عباس قال من أهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج
 حتى يضر هديه فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا قلت فلا بد هدي رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يهدي ثم قلدا هديه ثم بعث بها مع أبي بكر يحرم على رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم شيء أحله الله حتى يضر الهدى أخرجه) قوله ان زياد بن أبي سفيان وقع
 التقدير به في زمن أبي أمية وأما بعدهم فما كان يقال له الا زياد بن أبيه وقبل

٤٢ نيل ح
 ابن عبد الله رضي الله عنهم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة الفتح (وسلم في سفر)
 وآله (وسلم في سفر) في غزوة الفتح كما في الترمذي (نراي زحاما) بكسر الزاي ليسم لوجه المراءى الوصف لحدوث
 قوما من حين (ورجل) قبل هو ان اسرا اهل المعاصري ووجهه ليس وخرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة الفتح
 للخطيب (فدخل عليه) أي ما قبل عليه شيء يظهر من الشمس لما حصل لمن شدة العطش ورواية الصوم (فقال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (ما هذا) قالوا اننا نأكل من هذا (فقالوا) أي من حشر من العطية (ما هذا) قالوا ليس من هذا (فقالوا) بكسر الهمزة

ليس من الطاعة والعبادة (الصوم في السفر) إذا بلغ بالصائم هذا المبلغ من المشقة قال في القفر والحاصل ان الصوم لمن قوى عليه أفضل من الفطر والعطر لمن يشق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة أفضل من الصوم وان لم يتحقق المشقة بخير بين الصوم والفطر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فنقلت طائفة لا يجزئ الصوم في السفر عن الفرض بل من صام في السفر وجب عليه قضاءه في الحضر لظاهر قوله تعالى فعدة من أيام أخر واقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس من البر الصوم في السفر وما يله البر الاثم ٢٣٨ واذا كان انما صومه لم يجزئه وهذا قول بعض أهل الظاهر وحكى عن عمرو بن

عمر وابي هريرة والزهرى و ابراهيم النخعي وغيرهم واحبوا بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فالواظموه فعليه عدة أو فالواجب عدة وتأوله الجمهور بان التقدير فاطر فعدة وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وابو حنيفة الى ان الصوم افضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم - الفطر افضل لعلاب الرخصة وهو الارزاعي واجدوا بحق وقال آخرون هو مخير مطلقا وقال آخرون افضلها ابسرهما قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر فان كان الفطر ابسر عليه فهو افضل في حقه وان كان الصيام ابسر كن يسر عليه حيث ذو يشق عليه قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه افضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر والذي يترجح قول الجمهور ان كان قد يكون الفطر افضل لمن اشبه عليه الصوم وتضرره وكذلك من

استلحاق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد وكانت أمه سمية مولاة الحرث بن كادة الثقفي وهي تحت عبيد المذكور فوافدت زيادا على فراشه فكان يسب اليه فلما كان في أيام معاوية ثم بد جماعة على اقرار أبي سفيان بان زياد اولده فاستلحقه معاوية بذلك وخالف الحديث الصحيح ان الولد للفراس وللأعاهر الحجر وذلك لفرض ديني وقد أنكره الله الواقعة على معاوية من أنكرها حتى قيات فيها الاشعار منها قول الناقلي

الأيام معاوية بن حرب * مغفلة من الرجل العاني

أنقضب أن يقال أبو لحف * وترضى أن يقال أبو زاني

وقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبه الى أبي سفيان وما وقع من أهل العلم في زمان أبي أمية فأنما هو تقييد ذكر أهل الامهات نسبته الى أبي سفيان في كتبهم مع كونهم لم يأفوها الا بعد انقراض عصر بني أمية بحفاظة منهم على الالفاظ التي وقعت من الرواة في ذلك الزمان كما هو رأيهم وقد وقع في صحيح مسلم ابن زياد كان زياد وهو هوهم به عليه الغساني ومن تبعه والصواب زياد وكذا قال النووي وجميع من تكلم على صحيح مسلم قوله - يدى فيه دفع التجوز بان يظن ان القتل وقع باذن الوفاة قتلت فقط قوله مع أبي فتح الهمة وكسر الموحدة الخفيفة يعنى أبابكر الصديق رضي الله عنه واستفقد من ذلك ان وقت البعث كان في سنة تسع عام حجة أبي بكر بالناس وقد استدلل بالحدوثين على انه لا يحرم على من بعث به يدى شئ من الامور التي فعله له وبه قال الجمهور قال ابن عبد البر الخائف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء وتعب بانه قد قال بقتلته جماعة من الصحابة كابن عمر رواه عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر وقيس بن سعد رواه عنه - عبيد بن منه روي ابن المنذر ايضا وعلى عليه السلام وعمر رضي الله عنه رواه عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر ايضا ومن غير الصحابة النخعي وعطاء بن سيرين وآخرون كما قال ابن المنذر ونقل الخطابي عن أصحاب الرأي مثل قول ابن عباس وهو خطأ عنهم كما قال الحافظ والى مثل قول ابن عباس ذهبت الهادية وليس في قول ابن عباس ولا قول غيره من الصحابة حجة ولا سيما اذا عارض الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم نعم انجبوا بما أخرجه أحمد والطحاوى والبخاري من حديث جابر قال كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدم قبصة من جيبه حتى أخرجه من رجليه وقال انى امرت يدى التي بعثت بها ان

ظن به الاعراض عن قبول الرخصة وقد روى احمد بن حنبل في طريقه الى طاعة قال قال رجل لابن عمر

انى اقوى على الصوم في السفر فقال له ابن عمر من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الاثم مثل جبال عرفه وهذا معمول به على من رغب عن الرخصة اقوله صلى الله عليه وآله وسلم من رغب عن سنتي فليس منى وكذلك من خاف على نفسه العجب أو الربا اذا صام في السفر فقد يكون الفطر افضل له وقد اشار ذلك ابن عمر فروى الطبراني عن طريق مجاهد قال اذا صامت فلا تقسم فانك ان تصم قال اصحابك كقول الصائم انهم الصائم وقاموا باهلك وقالوا فلان صائم فلا تزال كذلك حتى يذهب اجرنا وعن

تقلد

ابى ذر وهو ذلك وسبقا في الجهاد من طريق موزق الجعلى عن انس نحو هذا امر فو عا حث قال صلى الله عليه وآله وسلم
 للمفطر من لما خدموا الصوم ذهب المفطر ون اليوم بالاجر قال الحافظ في الفتح وقال ابن المنذر هذه القصة تشبه بان من
 اتفق لمعقل ما اتفق لذلك الرجل انه يساويه في الحكم وما من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على اصله والله اعلم وحل
 الشافعي في الجعلى من ابى قبول الرخصة وقال الطحاوى المراد البر الكامل الذي هو اعلى مراتب البر وليس المراد به اخراج
 الصوم في السفر عن ان يكون بر الان لا ينفرد فيكون ابر من الصوم ٣٣٩ اذا كان لا تقوى على اقامه العذر

مثلا قال وهو نظيره قوله صلى الله
 عليه وآله وسلم ليس المسكين
 بالاطواف الحديث فانه لم يرد
 اخراجه من اسباب المسكنة
 كلها وانما اراد ان المسكين
 الكامل المسكنة الذي لا يجد
 غنى يقنيه ويستحي ان يسأل
 ولا يقطن له انتهى ملخصا واما رواية
 ابدال اللام في لغة اهل اليمن
 فهي في مسند احمد لا في البخاري
 وحديث الباب ورواه مسلم في
 الصوم وكذا ابو داود والنسائي
 (عن انس بن مالك رضى الله
 عنه قال كانا سفر مع النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فلم يعب
 الصائم على المفطر ولا المفطر
 على الصائم فيه روى عن ابى
 صوم المسافر وان تركهم لا تنكار
 الصوم والمفطر يدل على ان ذلك
 عندهم من المعارف الذي
 تحب الحجة به وفي حديث ابى
 سديد عندهم كان فيهم رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا
 يجد الصائم على المفطر ولا المفطر
 على الصائم يرون ان من وجد
 قوة فقسام فان ذلك حسن ومن

تفاد اليوم وتشعر على مكان كذا فلست قبهي ونسبت فلما كن لا تخرج قبهي
 من رأيي قال في الفتح وهذا الوجه فيه لضعف اسناده ويجب عنه بانه قال في مجمع الزوائد
 بعد ان ذكره رجال احمد ثقات وذكر من طريق اخرى وقال روات احمد ورواه رجال
 الصحيح وانما قال كذا لان احمد رواه عن عبد الرحمن بن عطاء انه سمع ابن جابر
 يحدث عن ابيهم ماذن كرو عبد الرحمن وثقة النسائي وقواه ابو حاتم وقال البخاري فيه
 نظروهم ذر على المقبل حيث قال ان هذا الحديث أخرجه ابن الخبار وغالب احاديثه
 الضعيف والظاهر انه لا أصل لهذا الحديث انتهى وقد أخرج النسائي من حديث جابر
 انهم كانوا اذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يلدبة بعث الهدى
 فمن شاء أحرم ومن شاء ترك هكذا في جامع الأصول وبه يحصل الجمع بين الأحاديث
 (باب الحث على الاضحية)

(عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم
 النحر ولا أحب الى الله من هراقة دم وانه لثاني يوم القيامة بقسرونها وأظلالها
 واسماؤها وان الدم ليقع من الله عز وجل مكان قبل أن يقع على الأرض فطيبوها بها
 نقساروا ابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث حسن غريب * وعن زيد بن أرقم
 قال قلت يا رسول الله ما هذه الاضاحي قال سنة ابيكم ابراهيم قالوا ماتانها
 قال بكل شعرة حسنة قالوا فالاصوف قال بكل شعرة من الصوف حسنة روات احمد
 وابن ماجه * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد شعرة فلم
 يضح فلا يقربن مصلانا روات احمد وابن ماجه * وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ما انفقت الورق في شيء أفضل من فحيرة في يوم عيد روات الدارقطني
 حديث عائشة روات الترمذي عن ابى عمرو ومسلم بن عمرو والحذاء المديني عن عبد الله بن
 نافع الصائغ عن ابن المشني عن هشام بن عروة عن ابيه عنها وقال بعد ان ذكر ان هذا
 الحديث حسن غريب انه لا يعرف من حديث هشام بن عروة الا من هذا الوجه وحديث
 زيد بن أرقم أخرجه أيضا الترمذي فقال وببري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وجد شعرة فافطر فان ذلك حسن وهذا التفصيل هو المعتمد وهو نص رافع التزاع قاله في الفتح وحديث الباب اخبره مسلم
 ايضا (عن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات من المكافين (وعليه صيام صام عنه
 وليه) ولو بغير انه اوجب بالاذن من الميت ومن القريب باجرة او دونها وهذا مذهب الشافعي القديم وصوبه النووي بل
 قال بسن لذلك ويسقط وجوب القربة والجديد وهو مذهب مالك والشافعي حنفية فهدم الجواز له عبادة بدنية ولا سقط وجوب
 القربة قال النووي وليس الجديد حجة والحديث الوارد لا طعام ضيف ومع ضفة فلا طعام لا يمنع عند القائل بالصوم وهل

المعتبر على القديم الولاية كما في الحديث ام مطلق القرابة ام يشترط الارتفاع العصوره فيه احتمالات ثلاث امام قال الرافعي والاشبه اعتبار الارث وقال النووي اختار اعتبار مطلق القرابة ومعه في المجموع قال وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في خبر مسلم لامرأة قالت ان ابي مات وعليها موم ندرأ فاصوم عنها موى عن أمك مطلق احتمال ولاية المال والعصوبة انتهى قال في الفتح واختلف المجيزون في المرداد بقوله وليس به فقيل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل عصيته والاول ارجح ويختص ذلك بالولي لان الاصل عدم النيبه ٢٤٠ في العبادة البدنية الاما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه ويحق

الباقى على الاصل وهذا هو الراجح وقيل يصح استقلال الاجنبى بذلك وذكر الولي لكونه اغلب وظاهر من صريح البخارى اختيار هذا الاخير وبه جزم ابو الطيب الطبري وقواء بتشبيهه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بالدين والدين لا يختص بالقرىب انتهى قال الشوكاني في النيل وظاهر الاحاديث انه يصوم عنه ولله وان لم يوص بذلك وان من صدق عليه اسم الولي لغة او شرعا او عرفا صام عنه ولا يصوم عنه من ليس بولي ويجرد القليل بالدين لا يدل على ان حكم الصوم كحكمه في جميع الامور انتهى واجاب المالكية عن حديث الباب بدعوى عمل اهل المدينة واحتج الحنفية بعدم الاحتجاج بهذين الحديثين بان عائشة سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم قالت يطعمونها ومنها انها قالت لا تصوموا عن موتاكم واطعموها عنهم اخرجه البيهقي وعن ابن عباس قال في رجل مات وعليه رمضان قال يطعم عنه ثلاثون

انه قال في الاضحية اصحابها بكل شعرة حسنة وبروي بقرونها انتهى وحديث أبي هريرة معه الحاكم قال الحافظ في بلوغ المرام لكن رجع الائمة غيره وقفه وقال في الفتح رجالة ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوى وغيره وفي الباب عن أبي سعيد عند الحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قاطعة رضى الله عنها قومي الى فضيتك فاشتم يدى ما فانه بأولى فطرتهما اي فطران ما سلف من ذنوبك وفي اسناده عطية وقال ابن أبي حاتم في العمل عن أبيه انه حديث مشكوك وعن عمران بن حصين عند الحاكم أيضا مثل حديث أبي سعيد وفي اسناده أبو حرة الثمالى وهو ضعيف جدا وعن علي رضى الله عنه عند الحاكم أيضا والبيهقي منله وفي اسناده عمرو بن خالد الواسطي وهو متروك وعن علي رضى الله عنه أيضا من طريق أبي داود الضعيف عن عبد الله بن حسن عن أبيه عن جده عند الطبراني بلفظ من ضعى طيبة بها نفسه محتسبا باضحية كانت له جباب من النار أو داود الضعيف كاذب قال أحمد كان يضع الحديث قولي ما هذا الاشاعى جمع اضحية قال الجوهري قال الاصمعي فيها أربع لغات اضحية واضحية بضم الهمزة وكسرهما وجمعها اشاعى بتشديد الباء وتخفيفها والالفه الثالثة ضحية وجمعها اضاخى والرابعة اضاخية بفتح الهمزة والجمع اضاخى كاشطاة وأرطى وبها سمى يوم الاضحية قال القاضى وقيل جميع ذلك لانهم اتفقوا في الضحية وهو ارتفاع النهار قال النووي وفي الاضحية لغتان التذكير لغة قيس والتأنيث لغة تميم قوله فلا يقربن مصلا نا هذا الحديث من جملة ما استدل به القائلون بوجوب الضحية وسيأتي الكلام على ذلك وأحاديث الباب تدل على مشروعية الضحية ولا خلاف في ذلك كما في البحر وانما أحب الاعمال الى الله يوم النحر وانما تأتي يوم القيامة على الصفة التي ذبحت عليها ويقع معها إمكان من القبول قيل ان يقع على الارض وانما سنة ابراهيم لقوله تعالى وفيه يشاهد بفتح عظيم وان للضحية بكل شعرة من شعرات اضحية حسنة وانه يكره لمن كان ذاسعة تركها ان الدرهم لم تنفق في عمل صالح أفضل من الاضحية ولكن اذا وقعت القصد التسع وتجردت عن المقاصد الفاسدة وكانت على الوجه المطابق للحكمة في شرعها وسيأتى ان شاء الله تعالى

(باب

مسكنا اخرج عبد الرزاق عن ابن عباس اذ صوم احد عن احد اخرجه النسائي فلما اتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه دل ذلك على ان العمل على خلاف ما روياه لان فتوى الراوى على خلاف مرويه بخلافه فثبت انهما للتابع ونسخ الحكم بدله في اخراج المناط عن الاعتبار وهذه قاعدة لهم معروفة مسددة للنص الصحيح فلا بد من عليها ولا يلتفت اليها وقد قال الحافظ في الفتح ان في الامار المذكورة في امقلا وليس فيها ما يمنع من المسامحة الا انرا الذي عن عائشة وهو ضعف جدا والراجح المعتبر ما رواه الامار لاحتمال ان يخالف ذلك لاجتهاد مسندة له لم يتحقق ولا يلزم من

ذلك ضعف الحديث عنده واذا تحققت صحة الحديث لم يترك الحق للمقلون والمسئلة مشهورة في الاصول قال الشوكاني في السبل وهذا بائنا من صاحب التقي على ان لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذي ذكره هناك وهو انه قال كان لا يصوم أحد عن أحد ولكنه ذكروه في التخصيص باللفظ لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد أخرجه النسائي باسناد صحيح والحق ان الاعتبار بما رواه الصحابي لا بما رواه الكلام بمسوط في الاصول والذي روى من فروع صريح في الرد على المنافين وقد اعتذر بوابان المراد بقوله فقام عنه ولم يه أي فعل عنه ما يقوم مقام ٣٤١ الصوم وهو الاطعام وهذا عذر يارد لا يتسلك به منصف في مقابلة الاحاديث للصحة ومن جهة اعداؤهم ان عمل أهل المدينة على خلاف ذلك وهو عذر ابر من الاول ومن اعداؤهم ان الحديث مضطرب وهذا ان تم لهم في حديث ابن عباس لم يتم في حديث عائشة فانه لا اضطراب فيه بلا ريب وقد عفا القائلون بأنه يجوز في التذرع دون غيره بان حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس مقيد بفصل علمه ويكون المراد بالاصيام صيام التذرع ليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما الحديث ابن عباس صورة مستقلة سال عنهم ان وقت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس الى نحوه هذا الفهم حيث قال في آخره فدين الله أحق أن يعرض انهمى وانما قال ان حديث ابن عباس صورة مستقلة يعني انه من التخصيص عن بعض افراد العام فلا يصلح التخصيص ولا تنقيده كما تقرر في الاصول انتهى وقد اختلف

باب ما احتج به في عدم وجوب التخصيص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته

(عن جابر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيد الاضحي فلما انصرف أتى بكبش فدبحه فقال بسم الله والله أكبر اللهم هذا عني وعن لم يصنع من أمي رواه أحمد وأبو داود والترمذي وعن علي بن الحسين عن أبي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا نضح اشترى كبشين ممينين أقرنين ألمحين فاذا صلى وخطب الناس أتى بأحدهما وهو قائم في مصلاه فدبحه بنفسه بالمدينة ثم يقول اللهم هذا عن أمي جميعا من شهد بالآب وجد وشهد بالبلاغ ثم يوفي بالآخر فدبحه بنفسه ويقول هذا عن محمد وآل محمد فيطعمهم جميعا المساكين وبأكل هو وأهله منها فمكثنا سنين ليس لرجل من بني هاشم يضحي قد كفاه الله المؤنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والغرم رواه أحمد) الحديث الاول قال الترمذي هذا حديث غريب من هذا الوجه وقال المطالب بن عبد الله بن حنطب يقال انه لم يسمع من جابر وقال أبو حاتم الرازي يشبه ان يكون أدركه والحديث الثاني سكنت عنه الحفاظ في التخصيص وأخرجه أيضا الطبراني في الكبير والبزار قال في مجمع الزوائد واسناد أحمد والبزار حسن وأخرج نحوه أحمد أيضا وابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وسأقي في باب التخصيص بالتخصي قوله ألمحين الأملع هو الأبيض الخالص قاله ابن الاعرابي وقال الأصمعي هو الأبيض المشوب بشئ من السواد وقال أبو حاتم هو الذي يخالط بياضه حرة ومثل هو الاسود الذي يعلوه حرة وقال الكوفي هو الذي فيه بياض وسواد والبياض أكثر وقال الخطابي هو الأبيض الذي في خلل صوفه طبقات سود قوله أقرنين قال النووي أي لكل واحد منهما قرنان حسنان وفيه دليل على استصحاب التخصيص بالأملع الاقرن قال النووي وأجمع العلماء على جواز التخصيص بالاجم وهو الذي لم يخلق الله قرنين وأما المكسور فسأقي الكلام فيه والحدثنان بدلان على أنه يجوز زلزل ان يضحي عنه وعن أتباعه وأهله ويشركهم معه في الثواب وبه قال الجمهور وكرهه النووي وأبو حنيفة وأصحابه والحدثنان يردان عليهم وقد أخرج مسلم من حديث أنس ان

أهل السلف في هذه المسئلة فلما جاز الاصنام عن الميت أصحاب الحديث وعما في السابق على صحة الحديث كأنه النبي في المعرفة وهو قول أبي نوري جماعة من هؤلاء الشافعية قال البيهقي في الخلافيات هذه المسئلة حادثة لا علم خلافا بين أهل الحديث في صحتها فوجب العمل بها ثم ساق سنده الى الشافعي قال كل ما قلت وضع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافه فقلوا بالحديث ولا تقلدوني وقال الحنابلة ولا يجوز تأخير قضاء رمضان الى رمضان آخر من غير عذر فان فعل فقلبه القضاء واطعام مسكين لكل يوم ولا يصام عنه على المذهب وهو الصحيح وعابه الاصحاب وان مات وعليه صوم مندور ولم يصم منه شيئا سن لوله

فعله ويجوز لغيره فعله باذنه وبغيره ويجوز صوم جماعة عنه في يوم واحد وقد رد الحافظ ابن القيم رحمه الله في اعلام الموقعين عن رب العالمين رداً مشبعاً على من أنكروا صوم الولي عن الميت ورد حديث الباب الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما قلناه عنه في بعض مؤلفاتنا وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصوم (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاء رجل) قال في الفتح لم أقبل على الله وفي رواية جاءت امرأة في رواية أنها الخنعمية (إلى النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فضصيه ٣٤٤ عنها قال نعم) (قال فدين الله أحق إن يقضى) أي حق العبد

يقضى لحق الله أحق والغرض من هذا الحديث مشروعية الصوم وكذا الحج عن الميت ولا اضطراب في ذلك كما زعم بعضهم - وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصوم وأبو داود في الأيمان والتذوق والترمدى في الصوم وكذا النسائي وابن ماجه (حديث) ابن أبي أوفى وقول النبي صلى الله عليه وآله (وسلم له أنزل فاجد لنا قم قم قريباً وقال في هذه الرواية إذا رأيتم الليل) أي ظلامه (قد أقبل من ههنا) أي من جهة المشرق (قد أظفر الصائم) أي دخل وقت انظاره أو صار مفطراً حكايان الليل ليس ظرفاً للصوم الشرعي قال ابن خزيمة انظرو خبره ومعناه الانشاء أي فليفطر الصائم ثم قال ولو كان المراد فقد صار مفطراً كان فطر جميع الصوم واحد ولم يكن للغريب في تعجيل الإفطار معنى ولم يذكر هنا ما ذكر في حديث عمر بل فقط وأدبر التأمل من ههنا أي من المغرب وغربت الشمس فقد أظفر الصائم فيحصل أن ينزل على

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اللهم تقبل من محمد وآل محمد وعن أمة محمد وسبأني في باب الذبح بالصلى وأخرج أيضاً ابن ماجه والترمذى وصححه من حديث أبي أيوب أن الرجل كان يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسبأني في باب الاجتزاء بالشاة وقد عُدَّ بجدي في الباب وما ورد في معناها من أن الأضحية غير واجبة بل سنة وهم الجمهور وقال النووي ومن قال هذا أبو بكر وغيره وباللؤلؤ وسعود البدر وسعيد بن المسيب وعلقة والأسود وعطاء ومالك وأحمد وأبو يوسف وأصحق وأبو ثور والزنبي وابن المنذر وأبو داود وغيرهم انتهى وحكاية في البحر أيضاً عن ذكر من الصحابة وعن ابن مسعود وابن عباس وحكاية أيضاً عن العترة والتأني وأبي يوسف ومحمد وقال ربيعة والأوزاعي وأبو حنيفة والليث وبعض المالكية أنها واجبة على الموسر وحكاية في البحر عن مالك وقال الضحى واجبة على الموسر إلا الحاج عنى وقال محمد بن الحسن واجبة على المقيم بالإمصار والمذهب وعن أبي حنيفة أنه قال إنما نوجبها على مقيم على أنصاباً كذا قال النووي قال ابن حزم لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة وصح أنها غير واجبة عن الجمهور ولا خلاف في كونها من شرائع الدين ووجه دلالة الحديثين وما في معناها على عدم الوجوب أن الظاهر أن نضحيتها صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته وعن أهل بيته كل من لم يضح سواه كان مفطراً للأضحية أو غير متمكن ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن حديث علي أهل كل بيت أضحية وسبأني في باب ما جاء في الفروع والعترة ما يدل على وجوبها على أهل كل بيت بجحدونها فيكون قربة على أن نضحيتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن غير الواجد من أمته ولو سلم الظهور والمدعى فلا دلالة له على عدم الوجوب لأن محل النزاع من لم يضح عن نفسه ولا ضحى عنه غيره فلا يكون عدم وجوبها على من كان في عصره من الأمة مستلزماً لعدم وجوبها على من كان في غير عصرهم فان قبل هذا يستلزم أن تجزئ الشاة الواحدة عن جميع الأمة قلنا هذه مسئلة أخرى خارجة عن محل النزاع سبأني بيانها من أدلة القائلين بعدم الوجوب ما أخرجه أحمد عن ابن عباس مر فوعاً أمرت بركعتي الضحى ولم تؤمر وإماماً أمرت بالضحى ولم تكتب عليكم وأخرجه أيضاً الزوارق وعدي والحاكم عنه بل فقط ثلاث من على فرائض ولا تكمل تطوع التراويح وركعتا الضحى وأخرجه

حالين فثبت كذلك في حال الغيم مثلاً وحيث لم يذكر في حال الصوم أو كان في حالة واحدة وحفظ أحد الراويين ما لم يحفظ الآخر (وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (باصبعه قبل المشرق) وفي هذا الحديث إيماناً بالزجر من متابعة أهل الكتاب فانهم يؤخرون الفطر عن الغروب وفيه أن الأمر الشرعي أبلغ من الحسي وإن العقل لا يقضي على الشرع وفيه البيان بذكر الأزام والمزوم جميعاً لا يابى الإيضاح (عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر) أي إذا تحققوا الغروب بالرؤية أو بأخبار عدلين أو عدل على الأجر جزاً وأبو

داود وأخروا الدخور وما ظرفية أي مدة فعلهم ذلك امتثالاً للسنة واقفين عند حدودها غير منقطعين بعقولهم ما يغني قواعدها وزاد أبو هريرة في حديثه لأن اليهود والنصارى يؤخرون أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما وتأخير أهل الكتاب له أنه سد وهو ظهور التعميم وقد روى ابن حبان والحاكم من حديث مهمل أيضاً التزال امتنى على سنتي ما لم تنتظر بفطرها النجوم ويكره أن يؤخر من قصد ذلك ورأى أن فيه فضله والافلا باس به فله في الجموع عن نص الامم خرج بقيد تحقق الغروب ما إذا ظنه فلا يسن له تجهيل الظن به وماذا شك فيصير

٣٤٣

أيضاً أبو يعلى عنه بالفظ كتب على الضر ولم يكتب عليكم وأمرت بصلاة الضحى ولم تؤمر وأبى أو يجاب عنه بأن في أسناد أحمد وأبي يعلى جابر الجعفي وهو ضعيف جداً وفي أسناد البزار وابن عدي والحاكم ابن جناب السكابي وقد صرح الحفاظ بأن الحديث ضعيف من جميع طرقه وقد أخرجه الدارقطني بلفظ ثلاث حق على فريضة وحق لكم تطوع الوتر وركعتا الفجر وركعتا الضحى وأخرجه البزار بلفظ أمرت بركعتي الفجر والوتر وليس عليكم ورواه الدارقطني أيضاً وابن شاهين في ناسخه عن أنس مرفوعاً أمرت بالوتر والأضحية ولم يعزم علي وفي أسناده عبد الله بن محرز وهو متروك واستدلوا أيضاً بما أخرجه البيهقي عن أبي بكر وعمران - ما كانا لا يضيضان كراهة أن يظن من رآهما أنه واجب وكذا لا يخرج عن ابن عباس وبلال وأبي مسعود وابن عمر ولا يجزئ شيء من ذلك واستدل من قال بالوجوب بقول الله تعالى فصل لربك وانحر والامر للوجوب واجب بأن المراد تخصيص الرب بالتحركة لا لا الضمان فالامر متوجه إلى ذلك لأنه القيد الذي يتوجه إليه الكلام ولا شك في وجوب تخصيص الله بالصلاة والنحر على أنه قد روى أن المراد بالضر وضع البدن حال الصلاة على الصدر كما سلف في الصلاة واستدلوا أيضاً بحديث من وجد سعة فلم يضع فلا يشترين صلاتنا وقد تقدم ووجه الاستدلال به أنه لما نهي من كان ذاسعة عن قربان المصلي إذا لم يضع دل على أنه قد تركه واجباً فكانه لا فائدة في التقرب مع تركه هذا الواجب قال في الفتح وليس صريحاً في الإيجاب واستدلوا أيضاً بحديث مخنف بن سليم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال بعرفات يا أيها الناس على أهل كل بيت أنصبة في كل عام وعشرة أخرجه أبو داود وأحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وسبأ في ما عليه من الكلام واجب عنه بأنه منسوخ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرع ولا عترة ولا يخفى أن نسخ العترة على فرض محتمل لا يستلزم نسخ الضحية واستدلوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم وأله وسلم من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانه أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح باسم الله وهو متفق عليه من حديث جندب بن سفيان البجلي وبما روى من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان ذبح قبل الصلاة فليعدو سماً في هو وحديث جندب في باب بيان وقت الذبح والامر ظاهر في الوجوب ولم يأت من قال بعدم الوجوب بما يصلح الصرف كما عرفت ثم حديث أم سالة الآتي قريباً عما كان

أيضاً أبو يعلى عنه بالفظ كتب على الضر ولم يكتب عليكم وأمرت بصلاة الضحى ولم تؤمر وأبى أو يجاب عنه بأن في أسناد أحمد وأبي يعلى جابر الجعفي وهو ضعيف جداً وفي أسناد البزار وابن عدي والحاكم ابن جناب السكابي وقد صرح الحفاظ بأن الحديث ضعيف من جميع طرقه وقد أخرجه الدارقطني بلفظ ثلاث حق على فريضة وحق لكم تطوع الوتر وركعتا الفجر وركعتا الضحى وأخرجه البزار بلفظ أمرت بركعتي الفجر والوتر وليس عليكم ورواه الدارقطني أيضاً وابن شاهين في ناسخه عن أنس مرفوعاً أمرت بالوتر والأضحية ولم يعزم علي وفي أسناده عبد الله بن محرز وهو متروك واستدلوا أيضاً بما أخرجه البيهقي عن أبي بكر وعمران - ما كانا لا يضيضان كراهة أن يظن من رآهما أنه واجب وكذا لا يخرج عن ابن عباس وبلال وأبي مسعود وابن عمر ولا يجزئ شيء من ذلك واستدل من قال بالوجوب بقول الله تعالى فصل لربك وانحر والامر للوجوب واجب بأن المراد تخصيص الرب بالتحركة لا لا الضمان فالامر متوجه إلى ذلك لأنه القيد الذي يتوجه إليه الكلام ولا شك في وجوب تخصيص الله بالصلاة والنحر على أنه قد روى أن المراد بالضر وضع البدن حال الصلاة على الصدر كما سلف في الصلاة واستدلوا أيضاً بحديث من وجد سعة فلم يضع فلا يشترين صلاتنا وقد تقدم ووجه الاستدلال به أنه لما نهي من كان ذاسعة عن قربان المصلي إذا لم يضع دل على أنه قد تركه واجباً فكانه لا فائدة في التقرب مع تركه هذا الواجب قال في الفتح وليس صريحاً في الإيجاب واستدلوا أيضاً بحديث مخنف بن سليم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال بعرفات يا أيها الناس على أهل كل بيت أنصبة في كل عام وعشرة أخرجه أبو داود وأحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وسبأ في ما عليه من الكلام واجب عنه بأنه منسوخ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرع ولا عترة ولا يخفى أن نسخ العترة على فرض محتمل لا يستلزم نسخ الضحية واستدلوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم وأله وسلم من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانه أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح باسم الله وهو متفق عليه من حديث جندب بن سفيان البجلي وبما روى من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان ذبح قبل الصلاة فليعدو سماً في هو وحديث جندب في باب بيان وقت الذبح والامر ظاهر في الوجوب ولم يأت من قال بعدم الوجوب بما يصلح الصرف كما عرفت ثم حديث أم سالة الآتي قريباً عما كان

الأمين بعده ورأى الفضل فيه ومقتضاه أن التأخير لا يكره مطلقاً وهو كذلك إذا لم ين من كون الشيء مستحباً أن يكون تقضيه مكروهاً مطلقاً واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب سنة شوال الثلاثين الجاهل أنها الملقاة بربضان وهو ضئيف ولا يخفى الفرق قال الحفاظ ابن حجر ومن البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر بخمسة أو ثلث ساعة في رمضان وإطفاء المصابيح التي جعلت علامة تعريض الكل والشرب على من يربدا الصيام زعموا من أحدثه أنه الاحتياط في العبادة ولا يعلم بذلك إلا الأحاد الناس وقد سهرهم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذون إلا بعد الغروب بدرجة ثم يكتفون الوقت زعموا فأخروا الفطر وجعلوا السهو ونفخوا السنة فلذلك قل عنهم الخير وكثروهم الشر والله المستعان في (عن أسماء بنت أبي

بكر الصديق رضي الله عنه ما قالت أظفر ناعلي عهد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أي مؤمنه، وأيام حياته يوم غمهم ثم طلعت الشمس قال الحافظ ابن القيم في اعلام الموقعين ولم يثبت في الحديث أنهم أصرروا بالقضاء ولكن هشام بن عروة سئل عن ذلك فقال لا بد من القضاء وأنه عزموا على ما علم منه وكان يقول القضاء عليه وثبت في الصحبة أن بعض الصحابة كلوا حتى ظهر الحبل الاسود من الابيض ولم يأمروا أحدا منهم بالقضاء وكانوا يخشون وثبت عن عمر بن الخطاب أنه أظفر ثم تبين التمار فزال لا تقضى لانالم تضاعف لأم وروى عنه انه قال ٣٤٤ نقض واستناد الاول أثبت وصح عنه انه قال الخطيب يسير فتاوى ذلك من فتاوى

صالحا لله عرف قوله وأراد أحكم ان يضحي لان التقويض الى الارادة بشعر بعدم الوجوب

• (باب ما يجتنبه في العشر من أراد التضحية) •

(عن أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم ان يضحي فليصبر عن شعره وأظفاره وراه الجماعة الا البخاري ولفظ أبي داود وهو وسلم والنسائي أيضا من كان له دميح يذبحه فاذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يضحي) قوله ذميح بكسر الهمزة والفتح أي حيوان يذبحه فهو فعل بمعنى مفعول كحمل بمعنى يحول ومنه قوله تعالى وقد يشاهد ذميح عظيم الحديث استدله على مشروعية ترك أخذ الشعر والأظفار بعد دخول عشر ذي الحجة لمن أراد ان يضحي وقد اختلف العلماء في ذلك فنذهب مع عبد بن المسيب وربيعه وأحمد وإسحق وداود وبعض أصحاب الشافعي الى انه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الاضحية وقال الشافعي وأصحابه هو مكروه وكراهة تنزيه وليس بحرام وحكي الامام المهدي في البحر عن الامام يحيى والهادوية والشافعية ان تركه الحلق والتقصير لمن أراد التضحية مستحب وقال أبو حنيفة لا يكره والحديث يرد عليه وقال مالك في رواية لا يكره وفي رواية يكره وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب واحتج من قال بالتعريم بحديث الباب لان النبي ظاهر في ذلك واحتج الشافعي بحديث عائشة المتقدم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبيت بهديه ولا يحرم عليه شيء أحله الله حتى يفرغ هديه فجعل هذا الحديث مقتضيا لحديث الباب على كراهة التنزيه ولا يخفى ان حديث الباب أخص منه مطلقا فيبقى العام على الخاص ويكون الظاهر مع من قال بالتعريم ولكن على من أراد التضحية قال أصحاب الشافعي والمراد بالنهي عن أخذ الظفر والشعر النهي عن إزالة الظفر بقلم أو كسرا وغيره والمنع من إزالة الشعر بصق أو تقصير أو تنقي أو حرق أو أخذ بنورة أو غير ذلك من شعور وبه قال إبراهيم المروزي وغيره من أصحاب الشافعي حكم أجزاء البدن كلها حكم الشعر والظفر ودليله ما ثبت في رواية لمسلم فليصبر من شعره وبشره شيئا والحكمة في النهي ان يبقى كامل الاجزاء العتق من

واللفظ لا يدل على ذلك قال شيخنا وبإجلته فهذا القول أقوى أثرا وأشبهه بدلالة الكتاب والسنة والقياس انتهى وقال الحافظ في الفتح وقد اختلف في هذه المسئلة فذهب الجمهور الى ايجاب القضاء واختلف عن عمر بن زبيرة بن أبي شبة وغيره عنه ترك القضاء وروى زيد عنه فقال قال عمر لم نقض والله ما تجبنا الاثم وفي رواية انه قال ما أظفر ثم طلعت الشمس الخطيب يسير وقد اجتمعنا في رواية وفي رواية تقضى يوما وفي رواية من أظفر منكم فليصبر يوما مكانه وروى سعيد بن منصور عن طريق أخرى عن عمر بن زبيرة وعروة بن الزبير مجاهد وعطاء وعروة بن الزبير عدم القضاء وجعله بمنزلة من كل ناصبارة قال الحسن واصح وأصح رواية واختاره ابن خزيمة والقضاء مذهب الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة وعليه ان يسكت بقية التمار لمدة الوقت ولا كثارة عليه وحكي في الرعاية من كتب

الحناية لا لقضاء على من جامع بغيره قد دللنا انهم اراكن الصحيح من مذهبهم وجزم به الاكثره يجب النار القضاء والكفارة قال ابن المسيب في الحاشية ان المكلفين انما خوطبوا بالظاهر فاذا اجتمعوا فافعلوا فلا حرج عليهم في ذلك وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه في الدعوى (عن الربيع) بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء (بفت معوذ) بضم الميم وفتح العين وتشديد الواو والمكسورة الانصارية من المباحات تحت الشعر ابن عفران (رضي الله عنه) انها قالت أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم غداة عاشوراء الى قرى الانصار زاد مسلم التي حول المدينة من أصبح مفطر فليصبر بقية يومه ومن أصبح صائما فليصم أي فليستمر على صومه (قالت) أي الربيع (فكأنصومه) أي عاشوراء (بعد ونصوم صبيانا) زاد مسلم الصغير ونذهب

بهم الى المسجد وهذا القرن للصبيان على الطاعات وتعودهم العبادات والمراد بالصبيان الجنس الصادق بالخ كوزوالاناث وفي حديث رزق بن شبة يفتح الرا وكسر الزاي عند ابن خزيمة باسناد لا بأس به ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يامر برضعانه في عاشوراء ورضعاً فاطمة فينقل في أنفواهم ويأمرهم هاتم بن ان لارضعن الى الليل وهو يرد على القرطبي حيث قال في حديث الربيع هذا أمر فعله النساء بأولادهن ولم يثبت علمه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ونفعه دان وأمره تعذيب صغير بعبادة شاة انتهى وما يقوى ردعه أيضاً ان الصحابي اذا قال فعلمنا كذا في عهد صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه الرفع لان الظاهر اطلاع صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وتقريرهم عليه مع توفر دواعيهم على سؤالهم اياه ٣٤٥

عن الاحكام مع ان هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه فافقه ولو الا بتوقيف واستدل بهذا الحديث على ان عاشوراء كان فرضاً قبل ان يفرض رمضان (ويجعل لهم العبرة) بضم اللام ما يلعب به (من العهن) الصوف الصبوغ (فاذا بئى أحدهم على الطعام أعطيهما ذلك) الذي جعله الله من العهن لياتي به (حتى يكون عند الافطار) وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً في الصوم والجهو وعلى انه لا يجب على من دون المبلوغ واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهرى وقال به الشافعي أنهم يؤمرون به للقرين عليه اذا أطاقوه وحده أحبه بالجمع والعشر ويضربون على تركه قياساً على الصلاة ويجب على الولي ان يامرهم به ويضربهم على تركه وعن أحمد في رواية انه يجب على من بالغ عشر سنين وأطاقة كالمسألة وحده الحق بانتي عشر سنة وأحمد في رواية بعشر سنين والصحيح من مذهبه

النار وقيل للتشبه بالهرم حتى هذين الوجهين النووي وحكي عن أصحاب الشافعي ان الوجه الثاني غلط لانه لا يعقل ان النساء لا يترك الطيب واللباس وغير ذلك مما ينكره الهرم

(باب السن الذي يجزئ في الاضحية وما لا يجزئ)

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا الامم سنة الا ان بعسر عابكم فتذبحوا جذعة من الضأن رواء الجامعة الا البخاري والترمذي * وعن البراء بن عازب قال ضحى خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاتك شاة لحم فقال يا رسول الله ان عندي ذبابة جذعة من المعز قال اذبحوها ولا تصنع لعبرك ثم قال من ذبح قبل الصلاة فاعلم ان ذبح نفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين متفق عليه) قوله الامم سنة قال العلماء المسنة هي الذبينة من كل شيء من الابل والبقرة والغنم فافقوها وهذا نص يرجح بانه لا يجوز الجذع ولا يجزئ الا اذا عسر على المضى وجود المسنة وقد قال ابن عمر والزهرى انه لا يجزئ الجذع من الضأن ولا من غيره مطلقاً قال النووي وذهب العلماء كانه ان يجزئ سواء وجد غيره أم لا وجلا هذا الحديث على الاستصحاب والافضل وتقديره يستحب لكم ان لا تذبحوا الامم فان عجزتم فجذعة ضأن وايس فيه تصريح بجمع جذعة الضأن وانما لا يجزئ بحال وقد أجمع الامم على انه ليس على ظاهره لان الجهو ريجوزون الجذع من الضأن مع وجود غيره وعدمه وابن عمر والزهرى يمتنعانه مع وجود غيره وعدمه فمتنعين تأويل الحديث على ما ذكرنا من الاستصحاب كذا قال النووي ولا يخفى ان قوله لا تذبحوا من عن التضحية جماعة المسنة مما دون ذبح الجذعة مقيد بتعسر المسنة فلا يجزئ مع عدمه ولا بد من مقتضى التأويل المذكور حديث أبي هريرة وما بعده من الاحاديث المذكورة في هذا الباب تصلح لعمومها في سنة مقيدة للتأويل فمتنعين المصير اليه لذلك قوله جذعة من الضأن الجذع من الضأن ماله سنة تامة هذا هو الاصح من أهل اللغة وجهو ر أهل العلم من غيرهم وقيل ماله سنة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية وقيل عشرة وقيل ان كان متولداً بين اثنين شابين فسنة أشهر وان كان بين هذين فثمانية

عدم وجوبه عليه وعليه بجاهه أصحاب السلف لكن يؤمر به اذا أطاقه ويضرب عليه لبعته اده وقال الاوزاعي اذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباغاً لا يضيقه فحين جل على الصوم والاولى قول الجمهور والمنهم ورعن المالك كونه لا يشترع في حق الصبيان فضررون على الصلاة ولا يكفون الصيام وهو مذهب المدرسة وقاطف البخاري في التعقب عليهم يار اذا نزع في صدر التبرجة لان أكثر ما يعقدونه في معارضة الاحاديث دعوى على أهل المدينة على خلافها ولا عمل يستدل اليه أقوى من العمل في عهد عمر بن الخطاب مع شدته تحريمه ووفور الحماية في زمانه وقد قال لاذي

أنظر في رمضان موجباً له كيف تظفر وصدا الصيام وأغرب ابن الماجشون من المالكية فقال إذا طاق الصيام الصيام
أزموه فإن أفطر والغير عذر فعلمهم القضاء (عن أبي سعيد رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
لا تؤاملوا) والوصال أن تصوم فرضاً أو نفلاً يومين فأكثر ولا تتناول بالليل مطع وما عدا بلا عذر وقضية أن الجماع
والاستغاة وغيرهما من المنظرات لا يخرج عن الوصال قال الاسودى في المعجمات وهو ظاهر من جهة المعنى لأن النبي عن
الوصال إنما هو لاجل الضعف والجماع ٢٤٦ ونحوه يزيد ما لا يمنع حصوله ولكن قال الرويانى في البحر هو ان

يستديم جميع أو صاف الصائين
وقال الجرجاني في الشافى أن يترك
ما يبيح له من غير افطار وقال في
الفتح الوصال هو الترك في لباسي
الصيام لما يظفر بالتمسك بالصدق
فيخرج من أمسه استغافاً
ويدخل من أمسه جميع الليل
أو بعضه ولم يجزم البخارى بحكمه
لشبهة الاختلاف فيه والراجح أنه
من خصائصه صلى الله عليه وآله
وسلم (فأيكم إذا أراد أن يواصل
فليواصل حتى الصبح) وفيه
رد على من قال أن الامساك
بعد الغروب لا يجوز وفي الباب
أحاديث كثيرة في الصحيح وغيره
وأخر هذا الحديث قالوا فأنك
تواصل يا رسول الله قال انى لست
كهيئتكم انى أبيت لى مطعم
قطعته وى سابق يسبقنى واستدل
بجميعه من الأحاديث على أن
الواصل من خصائصه صلى الله
عليه وآله وسلم وعلى أن غيره
ممنوع منه الاما وقع فيه
الترخيص من الاذن نفسه الى
الصحر ثم اختلف في المنتع
المد كور فقل على سبيل التعرير

قوله شئت لك شاة لحم أى لست أضحية ولا نوب فيما بل هو لحم لك تتفقه به قوله ان عندي
داجنا الخ الداجن ما يعرف في البيت من الغنم والمزوفى رواية لمسلم ان عندي جدعا
وفيه دليل على أن جدعة المعز لا تجزئ في الاضحية قال النووى وهذا متفق عليه قوله
من ذبح قبل الصلاة يأتى شرح هذا ان شاء الله في باب بيان وقت الذبح (وعن أبي هريرة
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نعم وأنعمت الاضحية الجذع من
الضأن رواه أحمد والترمذى * وعن أم هانئ بنت هلال بن هلال عن أبيها ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال يجوز الجذع من الضأن ضحية رواه أحد وابن ماجه * وعن مجاهد
ابن سالم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ان الجذع يوفى مما نوى منه النية رواه
أبو داود وابن ماجه * وعن عتبة بن عامر قال ضحيت بأمير رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بالجذع من الضأن رواه النسائي * وعن عتبة بن عامر قال قسم رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بين أصحابه ضحيا فصار له عقبية جدعة فقلت يا رسول الله أصابني جذع
فقال شيخ بهمة متفق عليه * وفي رواية للجماعة الا بأبداود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أعطاه غنما يقسمها على صحبته ضحيا فبقي عتود اذ كره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال ضح به أنت قلت والعتود من ولاد المعز ماعرى وقوى وأنى علمه حول) حديث أبي
هريرة رواه الترمذى من طريق يوسف بن عيسى عن وكيع عن عثمان بن واقد عن كدام
ابن عبد الرحمن عن أبي بكاش قال جلبت غنما جدعا الى المدينة فكسدت على فقلت
يا هريرة فسالته فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وقال غريب
وقدر وى موقوف فاوذ كره الحافظ في التلخيص ولم يزد على هذا وشهد له حديث عبادة
ابن الصامت عند أبي داود وابن ماجه والحاكم والبيهقى من فوعا باللفظ خبر الضحية
الكبش الاقرن وأخرجه أيضا الترمذى وزاد وخبر الكنفن الحلة وأخرجه بقول اللفظ
الاول أيضا ابن ماجه والبيهقى من حديث أبي امامة وفي اسناده عقير من مدان وهو
ضعيف قال الترمذى وفي الباب عن أم هانئ بنت هلال عن أبيها جابر وعقبه بن عامر
ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وحديث أم هلال أخرجه أيضا
ابن جرير الطبري والبيهقى وأشار اليه الترمذى كما ألف ورجال اسناده كاهم بعضهم ثقة

وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شق عليه ويساح لمن لم يشق عليه وقد اختلف
السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير وروى ابن شعبة باسناد صحيح عنه أنه كان يواصل خمسة عشر يوما
وهذب اليه جماعة من الصحابة والتابعين وحجهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم واصل بأصحابه بعد النسي فلو كان النهى بالتحريم
لما أقرهم على فعله فلم أنه أراد بالنسي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها وهذا مثل ما فهم عن
قيام الليل ختية ان يفرض عليهم ولم يذكر على من بلغه عن لم يشق عليه ونظير ذلك من صام الدهر عن لم يشق عليهم ولم يقصد

وبعضهم

ذلك وجهان التعريض والكراهة هكذا اقتصر عليه النوص الشافعي في الامانة محذور وصرح ابن حزم الظاهري بصره وصحبه ابن العربي من المالكية وذهب أحمد وأبو حنيفة وابن المذنب وابن خزيمة وجماعة من المالكية إلى جواز الوصال إلى الصخر لحديث الباب وهذا الوصال لا يقترب عليه شيء مما ترتب على غيره لانه في الحقيقة بمنزلة عائته الا انه يؤخره لان الصائم في اليوم والليله أكلة فاذا أكلها إلى الصخر كان قد غفلها ٣٤٧ من أول الليل إلى آخره وكان

فرضاً أو نفلاً (فقال له رجل من المساكين) كذا لا أكره في رواية عبد الله بن الزبير فقال له رجال ولم تسم (أنك تواصل برسول الله) أي وواصلك دال على أياحته فأجابهم صلى الله عليه وآله وسلم بأن ذلك من خصائصه حيث (قالوا يا رسول الله) استفتاهم بقيد القوي ويجوز بشعره بأدبهم (أي أتيت بطعمي ربي ورسول الله) حقيقة نفقي طعام وشرباً من عند الله كرامة في لسالي صومه وردائه لو كان كذلك لم يكن مواصلة الجاهل ورعي أنه يجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة وأن الله تعالى يحتل فيهم من الشيع والري ما يشيه ٣٤٨ عن الطعوم والمشر وبفسلايجس بجوع ولا عطش والفرق

بينه وبين الأول الله على الأول يعطى القوة من غير شبع وري بل مع الجوع والظلمة ما وري الثاني يعطى القوة مع الشبع والري ويرج الأول فإن الثاني ينافي حال الصائم ويشوت المقصود من الصوم والوصال لأن الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها وقال النووي معناه محبة الله تشغلي عن الطعام والشراب والحب البالغ بشغل عنه - حاول أن اسم الرب دون اسم الذات المقدسة في قوله بطعمي ربي دون أن يقول بطعمي الله لأن العبادة باسم الرب هي أقرب إلى العبادة بالألوهية لأنها تجلي عظمة لا طاقة للشر بهم وتجل الربوية تجلي رحمة وشفقة وهي أليق بهذا المذاهب قال الشيخ محمد الحرفين في سفر السعادة ولله المنة في هذا الطعام والشراب أقوال أحدها أنه طعام وشرب بمحموس فان هذا حقيقة اللفظ وليس في الظاهر ما يوجب العدول عن الحقيقة فتعين الحمل على الحقيقة الثاني أن المراد غذاء روحاني

سواء الرزقي وقال النووي هو شاذ وأغلط وأغرب عياض فحكي الإجماع على عدم الاجزاء وأحاديث الباب تدل على أنها تجوز التضحية بالجذع من الضأن كذهب إليه الجمهور في ردها على ابن عمر والزهرى حيث قالوا أنه لا يجزى وقد تقدم الكلام في ذلك

(باب ما لا يضي به عليه وما يكره ويستحب)

(عن علي عليه السلام قال صلى الله عليه وآله وسلم إن يضي بأعضب القرن والأذن قال قتادة فذكر ذلك لاسم عبد الله بن المسيب فقال أعضب النصف فأكثر من ذلك رواه الخمسة وصححه الترمذي لكن ابن ماجه لم يذكر قول قتادة إلى آخره وعن البراء ابن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع لا تجوز في الأضاحي العوراء البين عورها والمربضة البين مرضها والعرجاء البين ضلعها والكبير التي لا تنقي رواه الخمسة وصححه الترمذي وروى يزيد بن عمر قال أتيت عتبة بن عبد السلمي فقلت يا أبا الوليد اني خرجت النفس الضحايا لم أجدها يا نجيب غيري ما فأنقول قال لا اجتنئي أنضحي بهم قال سبحانه الله تجوز عنك ولا تجوز عنى قال نعم أنك تشك ولا أشك أغناهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المصدرة والمساكلة والخنقا والمشيعة والكسر اما المصدرة التي تستأصل أذنم احتج يدعوا صاهاها والمساكلة التي ذهب قرنهم من أصله والخنقا التي تنقي عينيها والمشيعة التي لا تنقبع الفهم بقا وضعه فوالعكس را التي لا تنقي رواه أحمد وأبو داود والنسائي في تاريخه ويزيد بن عمر بكسر الميم وبالصاد المهملة الساكنة حديث علي عليه السلام صححه الترمذي كذا كرامة من سكنت عنه أبو داود والمذوري وحديث البراء أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه النووي وادعى الحاشا في كتاب الضحايا أن مسلماً أخرجه وأنه ما أخذ عليه لأنه من رواية سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن نمر وز وقد اختلف الناقلون عنه فنهته انتهى وهذا خطأ منه فان مسلماً لم يخرجه في فهمه وقد ذكره على الصواب في آخر كتاب الحج فقال صحيح ولم يخرجه وحديث عتبة بن عبد السلمي أخرجه أيضا الحاشا كرسكت عنه أبو داود والمذوري قوله صلى الله عليه وآله وسلم إن يضي بأعضب القرن الخ فيه دليل على أنها لا تجزى التضحية بأعضب القرن والأذن وهو ما ذهب نصف قرنه وأذنه وذهب أبو

يحصل من المعارف ولله المنة في الألفاظ الألوهية الواردة على قلبه الكريم وتوابعها من نعم الأرواح ومصرة النفس والروح والقلب وفور البصر ويحصل بذلك من القوة والقدر المنة ما يستغنى به عن الغداه الجسماني لها أحاديث من ذكر كذا تشغلها * عن الشراب وتلهيها عن الراد لها وجهك نور وتستغنى به * ومن حديثك في أعقاب الحادي إذا اشتكت من كلال السير وأعبدا روح القدم فيها عند ميعاد

وهذا القول الثاني هو المختار لانه لا يتصور الوصال لوجل على حقيقة الطعام والشراب بل يطل الصيام انهم قال في الفتح ان ما يوق به الرسول على سبيل الذكرا من طعام الجنة وشرابه لا يجزى عليه احكام المسلمين فيه كما غسل صدره صلى الله عليه وآله وسلم في طست الذهب مع ان استعماله وانى الذهب الذي به حرام قال ابن المنبر في الحاشية الذي ينظر شرعا انما هو الطعام المعتاد اما الخارق للعادة كالخضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس النوازل كالكل اهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العبادة وقال ٣٤٩ غير ذلك ما منع من حمل الطعام والشراب

على حقيقة ما ولا يلزم شيء مما تقدم ذكره بل الرواية الصحيحة أثبت وأكله وشربه في الليل مما يوق به من الجنة لا يقطع وصاله خصوصية له بذلك فكانه قال لما قيل له انك تواصل قال اني لست في ذلك كهمسكم أى على منفسكم فان من أكل منكم وشرب انقطع وصاله بل انما يقطع عن ربى ويسقطني ولا تنقطع بذلك مواصلي فطعمي وشرابي على غير طعامكم وشرابكم صورة ومعنى وقال ابن المنبر وهو محمول على ان أكله وشربه في تلك الحالة كحال النائم الذي يحصل له الشبع والرى بالاكل والشراب ويسقط له ذلك حتى يستيقظ ولا يطل بذلك صومه ولا يقطع وصاله ولا ينقص أجره وحاصله ان يعمل ذلك على حالة استغراقه صلى الله عليه وآله وسلم في أحواله الثرية حتى لا يؤثر فيه حينئذ شيء من الأحوال البشرية وتسلمك ابن حبان نظاهر الحال فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الأحاديث الواردة بانه

حقيقة والشافعي والجمهور الى أن يجزى التضحية بكسور القرن مطلقا وكرهه مالك اذا كان يدي رجله او قال في البحران أعقب القرن المنهى عنه هو الذي كسر قرنه أو عصب من أصله حتى يرى الدماغ لا دون ذلك فيكره فقط ولا يعقب الثالث فيه بخلاف الاذن وفي القاموس ان العضباء الشاة المكسورة القرن الدخول فالتأخر ان مكسورة القرن لا تجوز التضحية به الا أن يكون الذاهب من القرن مقدار يسير بحيث لا يقدال لها عضباء لاجله أو يكون دون النصف ان صح ان التقدير بالنصف المروى عن سعيد بن المسيب أقوى وأشهر ولا يلزم تقديم هذا الحديث عما في حديث عتبة من النهى عن المستأصلة وهي ذاهبة القرن من أصله لان المستأصلة عضباء وزيادة وكذلك لا تجزى التضحية بأعصب الاذن وهو ما صدق عليه اسم العضباء لغة وأشعر ما يمكن تفسير المصقرة المذكورة في حديث عتبة بالنسبة الى تساميل أذنهما كما ذكره المصنف ومنه ذكر صاحب النهاية يدل على ان عضب الاذن المانع من الاجزاء هو ذلك لا دونه وهذا بعد ثبوت اتحاد مدلول عضباء الاذن والمصقرة والظاهر انهما مختلفان فلا تجزى عضباء الاذن وهي ذاهبة نصف الاذن أو مشقوقتها أو التي جاوز التقاع ربعها على حسب الخلاف فيها بين أهل اللغة ولا المصقرة وهي ذاهبة جميع الاذن لانها عضباء وزيادة وقد قيل ان المصقرة هي المهزولة حتى ذلك صاحب النهاية واقصر عليه صاحب التلخيص ووجه التفسير الاول ان ما سخاها صار ضررا من الاذن ووجه الثاني انها صارت ضررا من السمن أى خالصة منه قوله أربع لتجزى الخ فيه دليل على أن منسنة العور والعرج والمرضى لا يجوز التضحية به الا ما كان من ذلك يسيرا غير بين وكذلك الكبير التي لا تنق بضم الناء الفوقية واسكان النون وكسر القاف أى التي لا تنق لها بكسر النون واسكان القاف وهو المخ وفي رواية الترمذي والنسائي والبيهقي بدل الكسر قال النووي وأجمعوا على ان العيوب الاربعة المذكورة في حديث البراء وهي المرض والجحف والعور والعرج البيئات لا تجزى التضحية به او كذا ما كان في معنائها أو أفتح منها كالعمى وقطع الرجل وشبهه انتهى قوله عن المصقرة بضم الميم واسكان الصاد المهملة وفتح القاف وقد تقدم تفسيرها قوله والحقا بفتح الموحدة ومكرن الخاء المعجمة بعبد هاء قال في النهاية الحق ان ذهاب البصر وتبقى العين قائمة وفي القاموس الحق

صلى الله عليه وآله وسلم كان يجوع ويشد الجوع على بطنه من الجوع قال لان الله تعالى كان يطعم رسوله ويسقيه اذا واصل فكيف يترك جائعا حتى يحتاج الى شد الجوع على بطنه ثم قال وماذا يعني الجوع من الجوع ثم ادعى ان ذلك تصحيح عن رواه وانما هي الجزب الزايع جع جزع وقد كثر الناس عليه من الرد في جميع ذلك وأبلغ ما رده عليه انه أخرج في صحيحه من حديث ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهاجرة فترأى أبابكر وعمر فقال ما تريد نجاة قال ما أخرجنا الا الجوع فقال وأما والذي نفسي بيده ما أخرجني الا الجوع الحديث فهذا الحديث يرد ما تمسك به وأما قوله لماذا يعني الجوع من الجوع فجوابة انه

يقوم الصلب لان البطن اذا اخلا وبناضعت صاحبه عن القيام لانها بطنه فاذا رطب عليه الحجر اشده وقوى صاحبه على القيام حتى قال بعض من وقع لذلك كنت اظن ان الرجلين يحملان البطن فاذا البطن يحمل الرجلين ويحمل الرجلين كما يكون المراد بقوله يطعمه ويسقي أي يشغلني بالتفكير في عظمته والقلي بمشاهدته والتغذي بعارفه وقوة العين بعجمته والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب والى هذا جئ الحافظ ابن القيم وقال قد يكون هذا الغذاء اعظم من غذاء الاجساد ومن له أدنى ذوق وتجرب به يعلم استغنائه ٣٥٠

الفرح والسرور به طالع الذي قرت عنه محبوبه انتهى وهذا كالذي قاله المجدد كما تقدم عنه بل أخذه المجدد من كتاب الهدى وقد أخذ محمد الدين في الحديث على ابن القيم رحمه الله وكاتبه سفر السعادة مأخوذة من كتاب الهدى بحدف الأدلة والمباحث والاقتضار على نفس المطالب (فلما أوتوا) أي امتنعوا (ان يفتوا عن الوصال) لظنهم ان فيه صلى الله عليه وآله وسلم نهي تنزيهه لانهم يحرم (واصلهم يوم يوما) أي يومين لاجل المصلحة ليعين لهم الحكمة في ذلك (ثم رأوا الهلال فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لوتأخر) الشهر (لزدنكم) في الوصال إلى أن تغزوا عنه فتسألوا التعفيف منه بالترك (كانتكميلهم) وفي رواية كالنسل لهم وعنده المستقل كالنسل لهم من الانكار والعمى كالنهي من الانكسار والاول هو الذي تظاهرت به الروايات خارج هذا الكتاب (حين أوتوا) أي امتنعوا (ان يفتوا) أي عن الانتماء عن الوصال وهذا الحديث أخرجه

محركة أقبح العور وأكثر غصا وأن لا يلق في شفر عينه على حدقه بحق كفرح وكنصر والعين البقاة والباقعة والخبيث والخبيقة العوراء ورجل بخن كأمير وباخن العين ومضغوفاً البخني ويحق عينه كمنع عورها أو بجفها فافها والعين ندرت انتهى قوله والمشيعة قال في القاموس ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشيعة في الاضاحي بالفتح أي التي تحتاج الى من يشيعها أي يتبعها الغنم تضعفها وبالكسر وهي التي تشيع الغنم أي تتبعها المجنحة انتهى وهذه الاحاديث تدل على انه لا يجوز في الاضحية ما كان فيه أحد العيوب المذكورة ومن ادعى انه يجوز مطلقاً أو يجوز مع الكراهة احتياج الى اقامة دليل يصرّف النهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم المستلزم لعدم الاجزاء ولا سيما بعد التصريح بحديث البراء بعدم الجواز (وعن أبي سعيد قال اشترت كبتاً أضحي به فعدا الذئب فأخذاً لآلية قال فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح به رواه أحمد * وهو دليل على ان العيب الحائث بعد التعيين لا يضر * وعن علي عليه السلام قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نشتري العين والاذن وان لا نضحي عقابله ولا مدبرة ولا شرفاه ولا خرافه رواه الخمسة وصححه الترمذي * وعن أبي امامة بن سهل قال كنا نحن بالاضحية بالمدينة وكان المسلمون يسهنون أخرجه البخاري * وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دم عقراء أحب الى الله من دم سوداوين رواه أحمد والعقراء التي يياض اليها ناصع * وعن أبي سعيد قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبش أقرن فخل يا كل في سواد ويعنى في سواد ويظهر في سواد رواه أحمد وصححه الترمذي) حديث أبي سعيد الاول أخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقي وفي اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف جداً وفيه أيضاً محمد بن قزعة يفتح القاف والراء قال في التلخيص غير معروف وقال في التقریب مجهول وقد قيل انه وثقه ابن حبان ويقال انه لم يسمع من أبي سعيد قال البيهقي رواه جابر بن سلمة عن الجاهل بن ارقط عن عطيعة عن أبي سعيد ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شاة قطع ذنبها يضحي بها قال ضح بها أو الجاهل ضحيف وحديث علي عليه السلام أخرجه أيضاً البزار وابن حبان والحاكم والبيهقي وأعله الدارقطني وحديث أبي هريرة

أيضا النسائي (وفي رواية عنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال فأكفوا) من كانت بهذا الامر أخرجه من باب علم يعلم أي تكفوا (من العمل ما طيقون) ولا تكفوا فوق ما طيقونه فتعجزوا (عن أبي حنيفة رضي الله عنه) وهب بن عبد الله السوائي (قال أخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين سلمان) بن عبد الله الفارسي ويقال له سلمان بن الاسلام وسلمان الخير أصله من رامهرمز وقيل من امهية عاش فيسارواه أبو الشيخ في طبقات الاصبهانين ثلثمائة وخمسين سنة وبقال انه أدرك عيسى بن مريم عليهم السلام وقيل بل أدرك وصي عيسى وكان أول مشاهدته الخندق وقال ابن عبد البر

يقال انه شهد زوا (و) بين (أبي الدرداء) وعمر وأعمار بن قيس الانصاري أول ما شاهده أحد (فزار سلمان أبا الدرداء) في عهده صلى الله عليه وآله وسلم وكان أبو الدرداء غافيا (فراى) سلمان (أم الدرداء) هي خيرة بفتح الخاء المجهدة وسكون الباء بنت أبي حذرة الأسلمية مصحبة بنت مصابي وحديثها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مسند أحمد وغيره وماتت قبل أبي الدرداء ولأبي الدرداء أيضا امرأ أخرى يقال لها أم الدرداء نابعة اسمها جبيعة عاشت بعددها وروى عنه وقد تقدم ذكرها في كتاب الصلاة قاله الحافظ في الفتح (متبذلة) أي لابس ثياب البذلة ٣٥١ بكسر الباء وسكون المجهدة أي المهنة وزنا ومعنى

أي تاركة للباس الزينة وفي رواية متبذلة ولأبي نعيم إن سلمان دخل عليه فراى امرأته رثة الهيئة (فقال) سلمان (لها ما شانك) بأثم الدرداء متبذلة (قالت أخوك) أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا ولأبي حنيفة من وجه آخر عن محمد بن عون في نساء الدنيا وزاد ابن خزيمة يصوم التمار ويقوم الليل (بخاء أبو الدرداء) زاد الترمذي فحرب سلمان (فصنع له طعاما) وقربه إليه (كل قال) سلمان لا يصرف أبا الدرداء (كل قال) أبو الدرداء (فأني صائم قال) سلمان لا يصرف أبا الدرداء (كل قال) (كل) من طعامك (حتى تأكل) أراد سلمان أن يصرف أبا الدرداء

عن رواية فبايضا من جهده نفسه في العبادة وغير ذلك مما شكلته إليه زوجته (قال فأنى) أبو الدرداء معه وفي رواية البراء بن محمد بن بشار قال أقسمت عليك لتفطرن وكذا رواه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى والدارقطني من طريق علي بن مسلم وغيره والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة والعباس

آخرجه أيضا الخاتم والبيهي ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بالقطم الشاة البيضاء عند الله أركى من دم السوداء وفيه حجة النصيب قد اتهم بوضع الحديث ورواه الطبراني أيضا وأبو نعيم من حديث كبيرة بنت سفيان نحو الأول ورواه البيهقي موقوفا على أبي هريرة ونقل عن البخاري أن رفعه لا يصح وحديث أبي سعيد الثاني صححه ابن حبان أيضا وهو على شرط مسلم قاله صاحب الاقتراح وأخرج مسلم من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بكبش أقرن بطأ في سواد ويطرف في سواد وبعل في سواد فأنى به ليضحي به فقال يا عائشة هل لي المديبة ثم قال استخذيها بحجر ففعلت ثم أخذنها وأخذ الكبش فاضجعه ثم بجمه الحديث قوله فقال ضج به فيه دليل على أن ذهاب الآلية ليس عيبا في الضحية من غير فرق بين أن يكون ذلك بعد التعيين أو قبله كما يدل على ذلك رواية البيهقي التي ذكرناها قالت الهادي والامام يحيى إن ذهاب الآلية عيب وعسكو بالتماس على ذهاب الأذن والقرن وهو فاسد الاعتبار قوله إن كنت شرف العين والأذن أي تنرف عليهم أو تأملهما كل ما يقع في ناقص وعيب وقيل إن ذلك مأخوذ من الشرف بضم الشين وهو خيار المال أي أمر أن تخيرهما أو قال الشافعي معناه أن تضحي بوسع العينين طويل الأذنين قوله يقال: بفتح الواو حدة قال في القاموس هي شاة قطعت أذنها من قدام وتركت معلقة ومثله في النهاية إلا أنه لم يشهد بقدام قوله ولا ما برة بفتح الواو حدة أيضا هي التي قطعت أذنها من جانب وفي القاموس ما تلفسه وهو مقابل ومدار يرحض من أوبىه وأسلمه من الإقبالة والادارة وهو شق في الأذن ثم يقتل ذلك فان أقبل به فهو قبالة وان أدبر به فادبارة والمثمة المعلقة من الأذن هي الإقبالة والادبارة كأنهم أذنته والشاة مدبرة ومقابله وقد رهاها وقابلها انتهى قوله ولا شرفا هي مشقوقه الأذن مولا كما في القاموس قوله ولا شرفا قال في النهاية الخرقاء التي في أذنها خرق مستدير قوله كأنهم الخ فيه استعجاب تسمين الضحية لأن الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وحكى القساضي عياض عن بعض أصحاب مالك كراهة ذلك لثلاثه يشبه بالهود قال الزوي وهذا قول باطل قوله دم عرء الخ فيه استعجاب التضحية بالأعقر من الأنعام وأنه أحب إلى الله من أسودين والعفراء على ما في القاموس البيضاء قال أيضا والأعقر من الظباء ما يعلو بياضه حجرة وأقربا بياض

ابن عبد العظيم وابن حبان من طريق أبي خزيمة كلهم عن جعفر بن عون به فكان محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث به البخاري وبلغ البخاري ذلك من غيره فاستعمل هذه الزيادة في الترجمة مشعرا إلى مصححه وإن لم تقع في روايته وقد أعاد البخاري الحديث في كتاب الأدب عن محمد بن بشار بهذا الاسناد وليذكرها أيضا واعني ذلك عن قول بعض النسخ كابن المنير أن القسم في هذا المساق مقدم قبل لفظ ما نابا كل كاهوم قد رقب قوله تعالى وإن منكم الاوارد ها وهذا موضع الترجمة وهو من أقسم على أنما تنطرق في التطوع ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفى له وأرفق ومنه وموه وجوب القضاء على من تعمده بغيره بقال البرماوى

كأكرماني المعنى بفطر إذا كان الإفطار أرفع للمعنى الذي هو واجب الطعام قال الشافعية ولا تسقط اجابة بصوم فان شق على الداعي صوم نفل فالفطر أفضل من اتعام الصوم وان لم يشق عليه فالإتمام أفضل اما صوم القرض فلا يجوز والمخرج منه مضيقا كان أو موسعا كالشذر المطلق فلما كان اللبس ذهب أبو الدرداء بيقوم يعني يصلي وقد روى الطبراني هذا الحديث من وجه آخر عن محمد بن سيرين مرسلا فعين البلية التي بات سلمان فيها عند أبي الدرداء وانقذه كان أبو الدرداء يصلي ليلة الجمعة ويصوم يومها (قال) سلمان له (ثم فنام) ٢٥٢ أبو الدرداء (ثم ذهب يقوم فقال) له سلمان (ثم فلما كان من آخر الليل)

عند الصبح (قال) له (سلمان فم الآن) فقام أبو الدرداء وسلمان وتوضأ فصليا فقال له سلمان ان ربك عليك حقا ولتفقد عليك حقا ولا هلاك عليك حقا (ثم زاد الترمذي وابن خزيمة وان اضيق عليك حقا فاعط كل ذي حق حقه) والدارقطني فصم وافطر ونم وأت أهلك (فأتى) أبو الدرداء (النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك) الذي قاله سلمان (له) صلى الله عليه وآله وسلم فقال (النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق سلمان) ولترمذي فأتاه بالتثنية وفيه انه لا يجب إتمام صوم التطوع اذا شرع فيه كصلاته واعتكافه مثلا يغير الشروع حكم المشرع وفيه ولحديث الترمذي وصححه الحاكم الصائم التطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر ويقاس بالصوم الصلاة ونحوها لكن يكره الخروج منه فظاهر قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وللخروج من خلاف من أوجب إتمامه لا يعذر كساعة ضيف في الاكل اذا عز عليه امتناع مضيه منه

• (باب التضحية بالخصي) •

(عن أبي رافع قال خضعي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين أملحين موقوئين خصيين • وعن عائشة قالت خضعي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين • عظيمين أملحين أقرنين • وجوأنز • وهما أحدهما وعن أبي سلمة عن عائشة • وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أراد ان يضحي اشترى كبشين عظيمين • عظيمين أقرنين موقوئين فذبح أحدهما من أمتعه ان شهد بالتحديد وشهد له بالبلاغ وذبح الآخر عن محمد وآل محمد ورواه ابن ماجه) حديث أبي رافع أخرجه أيضا الحاكم قال في مجمع الزوائد واسناده حسن وحديث عائشة أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي والحاكم من حديثها وحديث أبي هريرة ومداير طرقهما كلها على عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال وفي اسناده حديث أبي هريرة وعائشة عيسى بن عبد الرحمن بن ذرارة وهو ضعيف وفي الباب عن جابر عن عبد الحاكم من طريق ابن عقيل وله شاهد من حديث جابر أيضا من طريق أخرى عن أبي داود والبيهقي وعن أبي الدرداء عند أحمد والطبراني قوله أملحين قد تقدم تفسير الاملح والاقرون والموجوم نزوع الانثيين كذا كرا الجوهري وغيره وقيل هو المشقوق عرق الانثيين والخصيان بهما • ما قوله عظيمين فيه استحباب التضحية بالبهين واستبدال باحاديث الباب على استحباب التضحية بالاقرون الاملح وقد حكى النووي الاتفاق على ذلك وقد تقدم حديثه معمره أحب عند الله من دم سوداوين وتقدم ان الاملح خالص البياض والمشوب بجمرة الاعمق كذلك وتقدم ان مساوئ القرن لا تجوز التضحية به واستبدال باحاديث الباب على استحباب التضحية بالموجوم به

أو عكسه فلا يكره الخروج منه بل يستحب لحديث الباب مع زيادة الترمذي وان اضيق عليك حقا أما إذا لم يعز على أحدهما امتناع الآخر من ذلك فالأفضل عدم خروجه منه ويستحب قضاءه واستخرج به ذرا وبغيره وهذا مذهب الشافعية والحنابلة والجمهور وقال المالكية يجب القضاء في صوم النفل بالنظر إذا كان عداسا ما فلا قضاء على من أفطر ناسيا ما لأعلى من أفطر لغيره من مرض أو غيره ولو شرع في صوم نفل وجب عليه إتمامه وصوم عليه الفطر من غير عذر وقال الحنفية يلزمه القضاء مطلقا أنسعدن قصد أو غير قصد قال في الفقه وقد اختلف ابن المنير في الحاشية فقال ليس في تحريم الاكل في صوم النفل من غير عذر الا الدالة العامة كذا ولعله تعالى ولا تبدلوا أعمالكم الا ان الخاص يقدم على العام كحديث سلمان

ونحو مذهب الشافعية في هذه المسئلة أظهر وقد قال ابن عبد البر ومن أحسن في هذا بقوله تعالى ولا تطولوا أعمالكم فهو جاهل بأقوال أهل العلم قال الاكثران المراد بذلك النبي عن الرياء أي لا تطولوا بالرياء بل اخلصوها لله وقال آخرون المراد بارتكاب الكثرة ولو كان المراد بذلك النبي عن ابطال ما لم يفرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه بذنوبه ولا يمنع عليه الاططار إلا بما يبيع الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك انتهى وفي الاططار عن صوم التطوع أخباراً وآثاراً مختصة كثيرة والراجح في المسئلة ما ذهب اليه الجمهور وفي الحديث ٢٥٢ من القوائد مشروعية المؤاخاة في الله

وزيارة الاخوان والميت عندهم وجواز مخاطبة الاجنبية للحاجة والسؤال عما تنقرب عليه المصلحة وان كان في الظاهر لا يتعلق بالسائل وفيه النفع للمسلم وتنبه من أغفل وفضل قيام آخر الليل ومشروعية تزين المرأة لزوجها وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة وقد يؤخذ منه ثبوت حتمها في الوطء لقوله وان لاهلك عليك حقاً ثم قال وانت أهلاً وقد قرره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفيه جواز النهي عن المستحب اذا خشي ان ذلك يقضى الى السامة والمال وتقوم به الحقوق المطلوبة الواجبة والمندوبة والراجح على فعل المستحب المذكور وان الوعيد الوارد على من نهى مصلياً عن الصلاة مخصوص بمن نهي ظلماً وعدواناً وفيه كراهة الجمل على النفس في العبادة وفيه جواز افطر من صوم التطوع كما ترجمه البصري رحمه الله تعالى وهو قول الجمهور ولا يجعلوا

قالت الهادي و الظاهر انه لا مقتضى للاستيعاب لانه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم التضحية بالفعل كما مر في حديث أبي سعيد فيكون الكل سواء واستدل بحديث أبي هريرة على انها تجزئ الشاة عن العدد الكثير وسيأتي الخلاف في ذلك

(باب الاجتزاء بالاشاة لاهل البيت الواحد)

(عن عطاء بن يسار قال سألت أبا أيوب الأنصاري كيف كانت الضحايا فيكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كان الرجل في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضحي بالاشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون حتى تنهاى الناس فصار كما ترى رواه ابن ماجه والترمذي وصححه * وعن الشعبي عن أبي سريجة قال جئنا أهل البيت على الجفاه بعد ما علمت من السنة كان أهل البيت يضحون بالاشاة والشاتين والاشن نخلنا جبراً ثم اثاروا ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه أيضاً مالك في الموطأ وأخرجه الترمذي من طريق يحيى بن موسى عن أبي بكر الخنفي عن الضحاك بن عثمان عن عمار بن عبد الله قال سمعت عطاء بن يسار يقول سألت أبا أيوب فذكره وقال هذا حديث حسن صحيح وعمار بن عبد الله هو مدني وقد رواه عنه مالك بن أنس والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحد الواثق واحتج بحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضحى بكبش فقال هذا عن لم يضح من أمي وقال بعض أهل العلم لا تجزئ الشاة الا عن نفس واحدة وهو قول عبد الله بن المبارك وغيره من أهل العلم انتهى وحديث أبي سريجة اسناده في سنن ابن ماجه اسناده صحيح قوله يضحي بالاشاة عنه وعن أهل بيته فيه دليل على ان الشاة تجزئ عن أهل البيت لان العصاة كانوا يفعلون ذلك في عهده صلى الله عليه وآله وسلم والظاهر اطلاقه فلا يشكر عليهم ويدل على ذلك ايضا حديث علي كل أهل بيت في كل عام أضحية وسيأتي في باب ما جاف في شرع والمعتز به قال من تقدم ذكره وقال الهادي والقاسم تجزئ الشاة عن ثلاثة وقبل تجزئ عن واحدة فقط وبه قال من سلف وقد زعم النووي انه معتق عليه وهو غلط وقد وافقه على دعوى الاجماع ابن رشد وكذلك زعم المهدي في الجهرانه لا قال بان الشاة تجزئ عن أكثر من ثلاثة وهو أيضاً غلط والحق أنها تجزئ عن أهل البيت وان كانوا ثمانية نفوس او أكثر كما نصت بذلك السنة

٤٥ نيل ح عليه قضاء الا انه يستحب له ذلك وفيه من القوائد غير ما ذكرته مما يطول استقصاؤه

ولا يجزئ على متأمل وأخرجه البصري في الادب وكذا الترمذي (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم حتى يقول لا يفطرو ولا يفطر حتى يقول لا يصوم أي انتهى صومه الى غاية تقول انه لا يفطر ولا يفطر فنهي افاطاره الى غاية حتى يقول انه لا يصوم (فأرادت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر الارضضان) وذلك لا يظن وجوبه (وماراً يتهأأ كثر صياماً منه في شعبان) أي كان صيامه في شعبان تطوعاً أكثر من صيامه فيما سواه

فوجه تخصيص شعبان بذلك ليكون أعمال العباد ترتفع فيه في الناس في من حديث أسامة قالت يا رسول الله لم ارك تصوم من شهر من الشهر وما تصوم من شعبان قال ذلك الشهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العالمين فأحب أن يرفع علي وأصا ثم نبين وجه صيامه لشعبان دون غيره من الشهر وبقوله انه شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان يشير الى انه لما كنفه شهر ان عظماء الشهر الحرام وشهر الصيام اشتغل الناس به ما صار مغفولاً عنه وكثير من الناس يظن ان صيام رجب أفضل ٣٥٤ من صيامه لانه شهر حرام وليس كذلك وقيل في وجه تخصيصه غير

ذلك وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصيام (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) في رواية زيادة (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يقول) خذوا من العمل ما تطيقون (المداومة عليه بلا ضرر) فان الله عز وجل لا يعلل) قال النووي الملل السائمة وهو بالعين المتعارف في حق أعمال في حق الله تعالى يجب تأويله فقال الحقون أي لا يملكم معاملة الملل فيقطع عنكم ثوابه وقضاه ورجحه (حتى) أي تقطعوا عما لكم وقال الكرماني هو اطلاق مجازي عن ترك الجزاء وقال بعضهم معناه لا تتكفوا حتى تتلوا فان الله جل جلاله منزّه عن المالا ولا يملككم تملون قبول فض الرحمة (وأحب الصلاة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية الى الله (مادوم عليه) من المداومة وفي نسخة مادام عليه من دام والاول من دام (وان قلت وكان اذا صلى صلاة داوم عليه) وفي الامة والمواظبة

والعل مقسّم من قال انها تجزئ عن واحد فقط القياس على الهدى وهو فاسد الاعتبار وأما من قال انها تجزئ عن ثلاثة فقط فقد استدل لهم صاحب البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم عن محمد وآل محمد ثم قال ولا فائز باكثر من الثلاثة فاقتصر عليهم انتهى ولا يخفى ان الحديث حجة عليه لانه لو ان بني الفاضل باكثر من الثلاثة ممنوع والسند ماسلف وقد اختلف في البدنة فقالت الشافعية والمنقبة والمجهر رانها تجزئ عن سبعة وقالت العترة واصحق بن راهويه وابن خزيمة انها تجزئ عن عشرة وهذا هو الحق هذا الحديث ابن عباس المتقدم في باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبعين شاة والاول هو الحق في الهدى للاحاديد المتقدمة هناك وأما البقرة فتجزئ عن سبعة فقط اتفاقا في الهدى والاضحية قوله فصار كاترى في نسخة من هذا الكتاب فصاروا كاترى ولفظ الترمذي فصار كاترى

(باب الذبح بالمصلى والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة)

(عن) نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يذبح ويفر بالمصلى رواه البخاري والنسائي وابن ماجه وأبو داود * وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بكبش أقرن بطافي سواد وبعرة في سواد وينظر في سواد فأتى به ليضحي به فقال لها يا عائشة هلي المديبة ثم قال اضحي على حجر فتعلت ثم أخذها وأخذ الكبش فاضحيه ثم بضحه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحي رواه أحمد ومسلم وأبو داود * وعن أنس قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين أظهيرين أقرنين فرائيته واضحه مقدميه على صفاحه ما يسمى ويصخب فذبحهما بيده رواه الجماعة * وعن جابر قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عيد بكبشين فقال حين وجهه وجهي والذى فطر السموات والارض حنيئاً وما أنا من المشركين ان صدقوني وبخياي وعماي لله رب العالمين لا شريك وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين اللهم منك ولك عن محمد وآله رواه ابن ماجه حديث جابر أخرجه أيضاً أبو داود والبيهقي وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال تقدم وفي اسناده أيضاً أبو عباس

فواتمها تتلحق النفس واعتقادها لله والقاتل هي النفس ما عودتها انتعوده والمواظبة تعرض لتغيبات الرحمة قال صلى الله عليه وآله وسلم ان لكم في أيام دهركم نعمات لا تقصرونها والى الحديث اشارة الى أن صيامه صلى الله عليه وآله وسلم لا ينبغي أن يتأسى به فيه الا من أطاق ما كان يطيقه وان من أجهد نفسه في شيء من العبادة خشي عليه أن يعل فيفضي الى تركه والمداومة على العبادة وان قلت أولى من جهد النفس في كثرتها اذا انقطع فالتقليل الدائم أكثر من الكثير المنقطع غالباً وما قل وكفى خير عما كبروا الهوى (عن أنس رضي الله عنه وقد سئل عن صيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

السائل حميد الطويل (قال ما كنت أحب أن أرا من الشهر) حال كونه (صائغا الأرايته) صائغا (ولا) كنت أحب أن أرا من الشهر حال كونه (مقطر الأرايته) مقطرا (ولا) كنت أحب أن أرا من الشهر حال كونه (فائغا الأرايته) فائغا (ولا) كنت أحب أن أرا من الشهر حال كونه (نائغا الأرايته) نائغا يعني انه كان نائما يقوم من أول الليل وتارة من وسطه وتارة من آخره فكان من أراد أن يرا في وقت من أوقات الليل فائغا أو في وقت من أوقات الشهر صائغا فراقبه المرة بعد المرة فلا بد أن يصادفه فائغا أو صائغا أو نائغا على وفق ما أراد أن يراه وليس ٣٥٥ المراد انه كان يسرد الصوم ولا أنه كان يستوعب الليل فائغا وأما

قول عائشة وكان إذا صلى صلاة داوم عليها وكذا قول أنس في الرواية الأخرى كان عمه دعيمة فالمراد به ما اتخذناه والاضطراب النافذ فلا تعارض قاله في القبح وهذا وجه الجمع بين الحديثين والافظا هرهما التعارض (ولامست خزة) بفتح الخاء والزاي المشددة عوف الاصل اسم دابة ثم سمي الثوب المتخذ من وبره خزا (ولا حريرة ألين من كف رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم ولا شمت) بكسر الميم الأولى ونحوها.

لغتان (مسكة ولا عبيرة) والعبيير طيب معمول من اخلاط ولابن عسا كروا لا عبيرة النقععة من العبيير المعروف (أطيب رائحة) من رائحة رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فقد كان على كل الصفات خلقا وخلقا فهو كل الكمال وجملة الجمال وفي حديث الباب استحباب التنفل بالصوم في كل شهر وان صوم النفل المطلق لا يختص برمان

قال في التلخيص لا يعرف قوله كان يذبح ويصير بالمصلى فيه استحباب أن يكون الذبح والنحر بالمصلى وهو الجبانة والحكمة في ذلك أن يكون برأى من الفقراء فيه يعمون من لحم الاضحية قوله بطافي سواد الخ أي بطنه وقوامه وما حول عينيه سودا كاتم قوله هلى المدينة أي هاتيا والمدينة بضم الميم وكسرها وقصها وهي السكة في قوله اتخذها بالشين المحجمة والخاء المهملة المتفوحة وبالذال المحجمة أي حددتها وفيه استحباب أحسان الذبح وكراهة التعذيب كأن يذبح عاتى حده ضعف قوله وأخذ الكبش الخ هذا الكلام فيه تقديم وتأخير وقد يرد فاضحه ثم أخذ في ذبحه قائلا باسم الله الخ مضطرب وفيه استحباب اضجاع الغنم في الذبح وانما الانذبح قائمة ولا باركة بل مضجعة لانه أرفق بها وهذا من اجابات الاحاديث وأجمع عليه المسلمون كما قال النووي واتفق العلماء على أن اضجاعها يكره على جانبها إلا يسرح حتى ذلك النووي أيضا لانه أسهل على المذبح في أخذ السكين باليمين وأمسكها باليسار وفيه استحباب قول المضجعي بسم الله وكذلك تسحب التسحية في سائر الذبائح وهو يجمع عليه ولكن وقع الخلاف في وجوبها وقوله ويكرهه دليل على استحباب التكبير مع التسحية فيقول بسم الله والله أكبر والصيغة جانب العنق وانما غسل ذلك ليكون أثبت له وأمكن التمسك بطرف الذبيحة برأسها فتمت من الكمال الذبح أو تؤذبه قال النووي وهذا أصح من الحديث الذي جاءنا من عن ذلك قوله فذبحهما أي ذبحه فيه استحباب نولي الانسان ذبح أضحيته بنفسه فان استناب قال النووي جاز بلا خلاف وان استناب كما ذكره كراهة تنزيه وأجزأه ووقعت التضحية عن الموكل هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا المالكي أحد الروايتين عنه فانه لم يجز ذهابه ويجوز أن يستناب صياحرا أن انفصل لكن يكره نوكيل الصبي وفي كراهة نوكيل الحائض وجهان انتهى ومذهب الهادوية الشتراف أن يكون الذابح مسلما فلا تحل عندهم ذبيحة الكافر ولا يجوز نوكيله بالذبح قوله فقال حين وجههما وجهت الخ فيه استحباب تلاوة هذه الآية عند نوحية الذبيحة للذبح وقد تقدم ذكرها في دعاء الاستفتاح في الصلاة

*) (باب نحر الابل قائمة معقولة يذبحها اليسرى) *

(قال الله تعالى فاذكروا اسم الله عليهم اوصاف قال البخاري قال ابن عباس صواف

الاماني عنه وانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصم الدهر ولا قام كل الليل ولعله امتثل لذلك ثلاثة عشر سنة في سنة يذبح في وقت على أمته وان كان قد أعطى من القوة ما لو انتم ذلك لا قدر عليه لكنه سلك من العبادة الطريقة الوسطى فصام وأفطر وقام ونام ليلة يذبح به العابدون صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا أشار إلى ذلك المهلب (حدث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم ما تقدم وقال في هذه الرواية فكان عبد الله يقول بعد ما كبر) بكسر الباء أي هجر عن العبادة على ما التزمه وظفقه على نفسه وشق عليه (بالبقي قبل رخصة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخذت بالاحيف (وفي رواية عنه إنه لما كبر صياما داود) يعني

كان يصوم يوما يفطر يوما (قال وكان لا يضر) أي لا يجرى (إذا لاقى) العدو وأشار به إلى أن الصوم على هذا الوجه لا يهتك
البدن بحيث يضعف عن لقاء العدو بل يستعان بفطر يوم على صيام يوم فلا يضعف عن الجهاد وغيره من الحقوق وفي الباب
أحاديث تفيد أن صيام داود عليه السلام أفضل الصيام وفي لفظ لا أفضل من ذلك فهو أفضل من صوم الدهر وقد نقل
الترمذي عن بعض أهل العلم أنه أنشأ الصوم وبأن مع ذلك من تفويت الحقوق وقال ابن عبد السلام إن صوم الدهر أفضل
وبه جزم الفزالي لكن تعقبه ابن

٣٥٦

مع لولمنا ومعتضرا وإذا
تعارضت المصالح والمفاسد فمقدار
غايين كل واحد منها في الحث
أو المنع غير مهقق لنا فالطريق
حينئذ أن ننقوض إلى الأصل
صاحب الشرع وغيره مادل
عليه بظاهر الشرع مع قوة
الظاهر هنا وما زيادة العمل
واقضاء العادة بزيادة الاجترار
فيعارضه اقتضاء العادة والجلبلة
للتقصير في حقوق يعارضها
الصوم الدائم ومقدار ذلك الثابت
مع أن تقادير الحاصل من الصوم
غير معلومة لنا (قال عبد الله
من لي بهذه) الخصلة الأخيرة
وهي عدم القرار أي من يتكفل لي
بها (يا نبي الله قال وقال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لإصاحم من
صام الأبد مرتين) استدله من
قال بكراهة صوم الدهر قال ابن
العربي إن كان معناه الدعاء
فبارح من أصابه دعاء النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وإن كان
معناه الخبر فبارح من أخبر عنه
صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصم
وإذا لم يصم شرعا فلم يكتب له ثواب

قياما • وعن ابن عمر أنه أتى رجل قد نأخ بدنته بخبرها فقال بعثها قايما مقيدة
سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه • وعن عبد الرحمن بن سابط أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا يخرون البدنة مع قول الديسري فائمة على ما بنى
من قوائمهأ رواه أبو داود وهو مرسل) حدث عبد الرحمن بن سابط هو في أبي داود
من حديث جابر بن عبد الله فلا إرسال وهكذا ذكره الحافظ في الفتح من حديث جابر
وعزه إلى أبي داود وقد سكنت عنه وهو المندري ورجاله رجال الصحيح وتفسير ابن عباس
الذي ذكره البخاري معلقا قد وصله سعد بن منصور وعبد بن حميد قوله صواف
بالتشديد جمع صافة أي مصطفة في قيامها ووقع في مستدرك الحاكم من وجه آخر عن
ابن عباس في قوله صواف صوافن أي قياما على ثلاث قوائم مع قوله وهي قراءة ابن
مسعود والصوافن جمع صائفة وهي التي رفعت إحدى يديها بالعقل الثلاث تطرب قوله
ابن عمر أي أثرها يقال بعثت الناقة أي أثرها وقوله قياما مع درجتي فائمة ووقع في
رواية الإسماعيلي غيرها فائمة قوله مقيدة أي مع قوله الرجل فائمة على ما بنى من
قوائمه كما في الحديث الآخر قوله سنة محمدية يجب سنة بعامل مضمرة كالاحتصاص
أو التقدير متبعا سنة محمد ويجوز الرفع وفي رواية المرفوعة سنة محمد وفي هذا الحديث
والذي بعده تعريب شجر الأبل على الصفة المذكورة وعن الخنفية يستوى فخرها
فائمة وبارك في القضية وفي الباب عن أنس عند البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لم يصم بيده سبعين قايما

• (باب بيان وقت الذبح) •

(عن جندب بن صفيان الجبلي أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أضحي
قال فأنصرف فاذا هو بالعلم وذباح الأضحية تعرف فعر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أنهم أذبحوا قبل أن يصلي فقال من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانه أخرى
ومن لم يكن ذبح حتى صليت فليذبح باسم الله متفق عليه • وعن جابر قال صلى بنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر بالمدينة فتقدم رجال فحزروا وظنوا أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قد حفر فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان فحزبه أن

لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه نفي عنه الصوم وقد نفي عنه الفضل فكيف يطلب
الفضل فيما أتاه صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن التين استدلى على كراهته من هذه القصة من أوجه ثم هي صلى الله عليه وآله
وسلم عن الزيادة أمره بأن يصوم ويفطر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الأبد وفي حديث أبي قتادة عن عبد مسلم وقد
سئل عن صوم الدهر لأصام ولا أفطر ولترمذي لم يصم ولم يطر والمعه في أنهم لم يحصل له أجر الصوم لخالفته ولم يفطر لأنه أسكت
والى كراهة صوم الدهر مطلقا ذهب الحق وأهل الظاهر وأحدوننا إن حرم فقال يحرم ويبلغه أن رجلا يصوم الدهر فأتاه

فه لا بد من وجوبه قبل يقول كل باذر زوايه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح وفي حديث أبي موسى رفته من صام الدهر ضمت حاشيته
 جهنم وعقبيه أخرجه أحمد والسنن وابن خزيمة وابن حبان وظاهره أنه الضيق عليه - حصره فيه بالتشديد على نفسه ولا عليه
 ورغبته عن سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم واعتقاد ما من غير سنته أنضل منها وهذا يقتضي الوعيد الشديد فيكون حراما وإلى
 الكراهة مطلقا ذهب ابن العربي المالكي وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر وجعلوا أخبار النبي على من صامه حقيقة
 فانه يدخل فيه ما حرم صومه كالمدين وهذا اختيار ابن المنذر ٣٥٧ وطائفة يروى عن عائشة نحره وفيه

نظر لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد قال جوابا لمن سأله عن صوم الدهر لا صام ولا أفطر وهو يؤذن بأنه ما أجروا ولا ثم وأيضاً فإن أيام النحر يمستقناً بالشرع غير قابلة للصوم شرعاً فلم تدخل في السؤال عنده من علم تحريمها وذهب آخرون إلى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يقوت فيه حقاً إلى ذلك ذهب الجمهور وكفى الفتح أدلتهم وتكلم عليهم والراجح هو الاول والله أعلم (عن أنس رضي الله عنه قال دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أم سلمة والدة أنس المذكور واسمها الغمصة أو الرمصة أو سهلة وعند أحمد عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على أم حرام وهي خالة أنس لكن في بقية الحديث ما يدل على انها معاً كانتا مجتمعين فأنته تميز (وهن) على سبيل الضيافة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أعيديا) (عنكم في سقائه) بكسر السين ظرف الماء من الجلود وما جعل

بعيد نحر آخر ولا ينحر واحق ينحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواء أحمد وصلى وعن أنس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر من كان ذبح قبل الصلاة فليعد متفق عليه وللبخاري من ذبح قبل الصلاة فليأخذ بنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين وفي الباب عن البراء عند الجماعة كاهم بالنظر من ذبح قبل الصلاة فليأخذ بنفسه لا له ليس من النسك في شيء وقد تقدم بهذا اللفظ قوله من ذبح قبل أن يصلي في مسلم قبل أن يصلي أو يصلي الاولى بالياء التحتية والثانية بالتون وهو شك من الراوي وزواية النون موافقة لقوله في أول الحديث أنها ذبحت قبل أن يصلي فإن المراد صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وموافقة أيضاً لقوله في آخر الحديث ومن لم يكن ذبح حتى صلينا وهذا يدل على أن وقت الاضحية بعد صلاة الامام لا بعد صلاة غيره فكون المراد بقوله في حديث أنس من كان ذبح قبل الصلاة الصلاة المعهودة وهي صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلاة الائمة بعد انقضاء عصر النبوة ويؤيد هذا ما أخرجه الطحاوي من حديث جابر وصحبه ابن حبان ان رجلاً ذبح قبل أن يصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة وظاهر قوله في حديث جابر فيحرم وظنوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نحر الخ ان الاعتبار بنحر الامام وانه لا يدخل وقت التضحية الا بعد نحره ومن فعل قبل ذلك أعاد كاهم صريح الحديث ويجمع بين الحديثين بان وقت النحر يكون لمجموع صلاة الامام ونحره وقد ذهب إلى هذا ما لا يقال لا يجوز ذبحها قبل صلاة الامام وخطبه وذبحه وقال أحمد لا يجوز قبل صلاة الامام ويجوز بعدها قبل ذبح الامام وسواء عنده أهل القرى والامصار ونحوه عن الحسن والاوزاعي واسحق وقال الثوري يجوز بعد صلاة الامام قبل خطبه وفي اثناهما وقال الشافعي وداود وآخرون ان وقت التضحية من طلوع الشمس فإذا طاعت وصلى قدر صلاة العبد وخطبته أجزأ الذبح بعد ذلك سواء صلى الامام أم لا وسواء صلى المضحى أم لا وسواء كان من أهل القرى والبوادي أو من أهل الامصار أو من المسافرين وقال أبو حنيفة يدخل وقتها في حق أهل القرى والبوادي اذا طلع الفجر ولا يدخل في حق أهل الامصار حتى يصلي الامام ويخطب فإذا ذبح قبل ذلك لم يجز ومات الهادي أن وقتها يدخل بعد صلاة المضحى سواء صلى الامام أم لا فإذا

فيه السمن والعسل (و) أعيديا (غرضكم في عاتيه فاني صائم ثم قام إلى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة) وعند أحمد فصل ركعتين وصلينامعه (فدعا لأم سلمة وأهل بيتها فقالت أم سلمة يا رسول الله اني خويصة) يضم الخاء وفتح الواو وسكون الياء وتشديد الهمزة صغير خاصة وهو عما اعتق فيه التقاء الساكنين أي الذي يختص بخدمتك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هي) الخويصة (قالت) هو (خادمك أنس) فادع له دعوة خاصة وصغره ليصغرنه ولفظ أحمد خويصة ذلك أنس ادع الله قال أنس (فأنت خير آخره ولا خير (دينا الادعالي به) وفي حديث عمر لا في أمر ديننا ولا في أمر آخره وعند أحمد

فكان من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم ارزقه مالا وولدا وبارك له فإني إن أكثر الانصاف مالا لم يذكر الولى مادعاه به من خير
 الآخرة اختصه) وأورد له ما رواه ابن سعد بأسناد صحيح عن أنس قال اللهم أكثر ماله وولده وأطل عمره واغفر ذنبه وأوان لفظ بارك إشارة
 إلى خير الآخرة والمال والولادة الصالحان من جلة خير الآخرة لأنهم ما يستلزمانها قاله البرماوى كالكرمانى وعند الترمذى كان
 لانس بن سنان يجهل فى السنة مرتين وكان فيه بجمان يحيى منه ومع المسك لا يابى نعم أن أرضى لتتم فى السنة مرتين ومافى البلاد شئ
 يترمرن غيرهما قال أنس (وحدثنى أبى أمينة) ٥٨ بضم الهمزة وسكون اليا وفتح النون تصغيراً ممتنة (انه دفن) بضم الدال

من ولى (الصاوى) أى غير أسباطه
 واحفاده (مقدم) مصدر معى أى
 ان الذى مات من أول أولاده الى
 مقدم (ساج) بن يوسف الفقى
 (البصرة) سنة خمس وسبعين
 وكان هراً أنس اذ الشفاء وغائين
 سنة وقد عاش أنس بعد ذلك الى
 سنة ثلاث ويقال اثنتين ويقال
 احدى وتسعين وقد تأرب المائة
 (بضع) وعشرون ومائة) بكسر
 الباء وقد تفتح ما بين الثلاث الى
 التسع وفي ذكره ذاد لالة على
 كثرة ما بين الولد فان هذا
 القدر هو الذى مات منهم وأما
 الذين بقوا فعند مسلم ولى ولى
 وولد ولى يتعادون على نحو
 المائة وروا هذا الحديث كلهم
 بصريون وترجم البخارى هذا
 الحديث بلقط من زاد قوماً
 وهو صائم فى التطوع فلم يقطر
 عندهم قالى الفتح هذه الترجمة
 تقابل الترجمة الماضية وهى
 من أقسم على أخيه ليقطرن
 التطوع وموقعها ان لا يظن أن
 فطر المرأة من صيام التطوع
 لتطيب خاطر أخيه حتم عليه

لم يصل المضحى وكانت الصلاة واجبة عليه كان وقتها من الزوال وان كانت الصلاة غير
 واجبة عليه لعذر من الاعذار أو كان من لا يلزمه صلاة العبد وقتها من فجر الضحى ولا
 يخفى ان مذهب مالك هو الموافق لاحاديث الباب وبقية هذا المذهب بعضهم اورد
 بجميع اُحاديث الباب وبعضهم اورد بعضه قال ابن المنذر واجهوا على أنها
 لا تجوز التضحية قبل طلوع الفجر وأما ما ذكره ابن سنان فالتظاهر بأنه يعتبر بكل موضع
 بسلامته وقال ببيعة فمن لا امام له ان يصح قبل طلوع الشمس لا تجزئه وبعد طلوعها
 تجزئه وأما آخر وقت التضحية فبما قبل طلوعه وقداً أول اُحاديث الباب من لم يعتبر صلاة
 الامام ونصه بان المراد بها الزجر عن التجهيل الذى يؤدى الى فعلها قبل وقتها وبأنه لم
 يكن فى عصره صلى الله عليه وآله وسلم من صلى قبل صلته فالتعليق بصلاته فى هذه
 الاحاديث ليس المراد به الا التعليق بصلاة المضحى نفسه لكن لما كانت تقع صلاتهم
 مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير متقدمة ولا متأخرة وقع التعليق بصلاة صلى الله
 عليه وآله وسلم بخلاف العصر الذى بعد عصره فأنصل صلاة العبد فى المصير الواحد
 جماعات متعددة ولا يخفى بعد هذا فإنه لم يثبت أن أهل المدينة ومن حولهم كانوا
 لا يصلون العبد الامع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصلح للتمسك ان جواز الفجر من
 طلوع الشمس أو من طلوع الفجر وما روى عن أن يوم الفجر يوم ذبح لانه كالعام
 وأحاديث الباب خاصة فبقي العام على الخاص قوله فليذبح باسم الله الحار والمجور
 متعلق بمحذوف أى فائلا باسم الله (وعن سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال كل أيام التشريق ذبح رواه أحمد وهو الداروطى من حديث
 سليمان بن موسى عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير عن جبير عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم نحوه) حديث جبير بن مطعم أخرجه ابن حبان فى صحيحه والبيهقى وذكر
 الاختلاف فى اسناده ورواه ابن عدى من حديث أبى هريرة وفى اسناده معاوية بن
 يحيى الصدقى وهو ضعيف وذكر ابن سنان من حديث أبى سعيد وذكر عن أبيه أنه
 موضوع قال ابن القيم فى الهدى ان حديث جبير بن مطعم منقطع لا يثبت وصلة
 ويحجب عنه بان ابن حبان وصلة له وذكره فى صحيحه كاسلف وقد استدل بالحديث على ان

بل المرجع فى ذلك الى من علم حاله من كل منهما انه يشق عليه الصيام فبقى عرف ان ذلك لا يشق عليه كان الاولى أن أيام
 يستمر على صومه انتهى وفى هذا الحديث جواز التصغير على معنى اللطف لا التحقير ونقطة الزاير ما حضر بغير تكلف وجواز
 زوال الهدية اذ لم يشق ذلك على المهدي وان أخذ من رد عليه ذلك ليس من العود فى الهبة وفيه حفظ الطعام وتركت التفریط فيه
 وجبر خاطر الموراد الموقوف على عهده بالدعاء ومشروعية الدعاء عقب الصلاة وتقديم الصلاة أمام طلب الحاجة والدعاء بغير الدنيا
 والآخرة والدعاء بكثرة المالبس واللوان ذك لا ينافى الخلع الاخرى وان فضل النقال من الدنيا يتحقق باختلاف الانخاص

وفيه زيارة الامام نهض رعبته ودخول بيت الرجل في غيبته لانه لم يذكر في طرق هذه القصة ان اباطنة كان حاضر او فيه اشارة
الولد على النفس وحسن التلطف في السؤال وان كثرة الموت في الاولاد لاني في اجابة الدعاء بطلب كثرتهم ولا طلب اليك منهم
لم يحصل من المعصية عوتهم والصبر على ذلك من الثواب وفيه التحدث بشم الله تعالى ويعجز ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
في اجابة دعوتهم من الامر النادر وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد كونه بستان المدعوله بثمرتين في السنة دون غيره
وفيه التاديب بالامر الشهير ولا يوقف ذلك على صلاح المؤرخ به ٣٥٩ وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد

على عقد العشر خلافا لمن قصره
على ما فيه عقد العشرين (عن
عمران بن حصين رضى الله عنه
قال سال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم رجلا أي عزان أو رجلا
من أصحابه وعمران يسمع (فقال
يا أبا فلان أما سمعت سر هذا
الشهر) بفتح السين وكسر ها
وحكى عياض ضحها وقال هو
جمع سره يقال سر السر وسره
بكسر السين وقتها ذكره
ابن السكيت وغيره قبل والفتح
أفصح قاله القراء واختلاف في
تقديمه والمشهور انه آخر الشهر
وهو قول الجهم من أهل اللغة
والغريب والحديث وسعى بذلك
لاستمرار القمر فيها وهي ليلة
ثمان وعشرين وتسع وعشرين
يعنى استناره وهذا موافق لما
ترجم له هنا واستشكل بقوله
عليه الصلاة والسلام في حديث
أبي هريرة لا تقسموا رمضان
يوم أو يومين الا من كان يصوم
صوما في نفسه وأجيب بأن
الرجل كان متادا الصيام سر
الشهر أو كان قد نذر فذلك

أيام التشرى كلها أيام ذبح وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده وقد تقدم الخلاف فيها في
كتاب العيدين وكذلك روى في الهدى عن علي عليه السلام انه قال أيام النحر يوم
الاضحى وثلاثة أيام بعده وكذا احكام النوروى عنه في شرح مسلم ذكره ايضا عن جبير
ابن مطعم وابن عباس وعطاء الحسن البصرى وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى
الاسدي فقيه أهل الشام ومكحول والشافعي وداود الظاهري وحكام صاحب الهدى
عن عطاء الاوزاعي وابن المنذر ثم قال روى من وجهين محتملين زيدا أحدهما
الاسترخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل من نحر وكل أيام التشرى ذبح
وروى من حديث جبير بن مطعم وفيه انقطاع ومن حديث أسامة بن زيد عن عطاء عن
جابر قال به يقوب بن سفيان أسامة بن زيد عند أهل المدينة ثقة مأمون انتهى وقال أبو
حنيفة ومالك وأحمد وقت الذبح يوم النحر ويومان بعده قال النوروى وروى هذا
عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعلي عليه السلام وابن عمرو أنس وحكى ابن القيم عن
أحمد انه قال هو قول غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه
الترمذي عن ابن عباس وكذا احكامه في البحر واليه ذهب الهادي والناصر وقال ابن
سبرين ان وقت يوم النحر خاصة وقال سعيد بن جبير وجابر بن زيد ان وقت يوم النحر
فقط لاهل الامصار وأيام التشرى لاهل القرى وحكى القاضي عياض عن بعض
العلماء ان وقتها في جميع ذى الحجة فهذه خمسة مذاهب أرجحها المذهب الأول للاحاديث
الذكرورة في الباب وهي يتولى بعضها بعضها وقد أجاب عن ذلك صاحب البحر ببواب
في غاية السدوط فقال قلنا لم يعمل به يعنى حديث جبير أحد من الصحابة وقد عرفت أنه
قول جماعة من الصحابة على أن مجرد ترك الصحابة من غير تصريح منهم بعدم الجواز
لا يبعد فادسا واشت ما جابه من منع من الذبح في اليوم الرابع الحديث الاتى في النهى
عن انخراط لحوم الاضحية فوق ثلاث قالوا فيه دليل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لانه
لا يجوز الذبح في وقت لا يجوز فيه الاكل ونسخ تحريم الاكل لا يستلزم نسخ وقت الذبح
وقد أجاب عنه ابن القيم بأنه لا يدل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لان الحديث دليل على
نهي الذابح أن يؤخر شيئا فوق ثلاثة أيام من يوم ذبحه فلو أخر الذبح الى اليوم الثالث
لجازه لا دخرا ما بينه وبين ثلاثة أيام وسيأتى بقية الكلام على الحديث ووقع الخلاف

أمره بقضائه وفات طائفة سر الشهر أوله به قال الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز فيما حكاه أبو داود وأجيب بأنه لا يصح
أن يقسم سر الشهر وسره بأوله لان أول الشهر يشتر فيه الهلال ويرى من أول الليل ولذلك معنى الشهر شهر الاشهر
وتظهره عند دخوله قسمته لى بالاشتراك الى السر القرب للغة وأعرف وقد أنكر العلماء ما رواه أبو داود عن الاوزاعي
منهم الخطابي وقبل السر وسطه حكاه أبو داود ايضا ووجه بعضهم وجهه بأن السر جمع مرة واحدة وسطره وأبدعه
ورد من استصحاب يوم أيام البيض ولمسلم عنه هل صحت من سيرة هذا الشهر وقبيل بالأيام البيض وأجيب بأن الظاهر انه لا يخ

بما حال الاكثر قوله فاذا أفطرت فصوم يومين من شهر هذا الشهر والمشار اليه شعبان ولو كان السر زاوله او وسطه لم يقفه
 (قال الرجل لا يارسول الله) صامته (قال فاذا أفطرت) أي من رمضان كما عند مسلم (فصوم يومين) بعد العيد عوضا عن شهر
 شعبان (وفي رواية عنه من شهر شعبان) وليس هو برضان كما ظنه أبو النعمان ونقل الحميدي عن البضاوي انه قال شعبان أصح
 وقال الخطابي ذكر رمضان هنا وهم لان رمضان يتعين صوم جمعه وروا الحديث الأول بصريون وخرجه مسلم وأبو داود
 والنسائي ايضا (عن جابر رضى الله عنه ٢٦٠) انه قيل له) القائل محمد بن عباد الخزرجي بفتح العين ونشد الحديث الموحدة

(أنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم الجمعة قال نعم) زاد مسلم ورب هذا البيت وللنسائي ورب الكعبة وعزاه في العمدة لمسلم فوهم والظاهر أنه نقله بالمعنى والمعنى أن يتركه بصومه والحكمة في كراهة أفرادها بالصوم خوف أن يضعف إذا صامه عن الوظائف المطلوبة منه فيه ومن ثم خصه به النبي والماوردي وابن الصباغ والعمري نقله عن مذهب الشافعي عن يصف به عن الوظائف وتزول الصكراهة يجتمع مع غيره لكن التعديل بأن الصوم يضعف عن الوظائف المطلوبة بقوم الجمعة يقتضي أنه لا يفرق بين الأفراد والجمع وأجاب في شرح المهذب بأنه إذا جمع الجمعة وغيرها جعله بفضيلة صوم غيره ما يجبر فأحصل فيها من النقص وقيل الحكمة فيه أنه لا يشبه باليهود في أفرادهم صوم يوم الاجتماع في معيهم وهذا الحديث أخرجه

في جواز التخصيص في ألبان أيام الذبيح فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد واسحق وأبو نوري والجمهور رانه يجوز مع كراهة وقال مالك في الشهر وعنه عامة أصحابه ورواية عن أحمد انه لا يجوز بل يكون شاذ لم ولا يخفى أن القول بعدم الإجزاء وبالصكراهة يحتاج الى دليل ويجرد ذكر الأيام في حديث الباب وإن دل على إخراج الالبان بمقهوم القلب لكن التعبير بالأيام عن مجموع الأيام والالبان والعكس مشهور متداول بين أهل اللغة لا يكاد يتبادر عن عند الإطلاق وأما ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الذبيح ليل في أسناده سليمان بن سلمة البخاري وهو متروك وذكره عبد الحق من حديث عطاء بن يسار مرسل وفيه مبشر بن عبيد وهو أيضا متروك وفي البيهقي عن الحسن بن علي عن جذاذ الليل وحصادة والاضحي باللبان وهو وإن كانت الصيغة مقتضية للرفع مرسل

* (باب الأكل والأطعام من الاضحية وجواز ادخالها وما نسخ النهي عنه) *

(عن عائشة قالت دفأ أهل أبيات من أهل البادية حضرة الاضحية زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ادخروا ثلاثا تصدقوا بما بقي فلما كان بعد ذلك قالوا يارسول الله ان الناس يتخذون الاسقية من ضحاياهم ويحلمون فيها الولد فقال وماذا قالوا هميت أن تؤكل لحوم الاضحية بعد ثلاث فقال اغنائهم يتكلم من أجل الدابة فكلوا واخروا وتصدقوا متفق عليه وعن جابر قال كانا كل من لحوم بدنا فوق ثلاث حتى فرخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كلوا وتزودوا متفق عليه وفي لفظ كانت تزود لحوم الاضحية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة أخرجاه وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد ذلكوا وتزودوا واخروا ورواه مسلم والنسائي وعن سلمة بن الأكوع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فصى منكم فلا يصعب بعدئذ في يثمه منه شيء فلما كان في العام المقبل قالوا يا رسول الله تفعل كما فعلنا في عام الماضي قال كلوا وأطعموا واخروا فان ذلك العام كان بالناس جهدا فارتد أن تعينوا فيها متفق

مسلم والنسائي وابن ماجه في الصوم (عن جويرية بنت الحارث) تصغير جارية المطلقة عليه زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس لها في البضاوي من زنايتها سوى هذا الحديث (رضي الله عنها) النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي سائمة فقال لها (أصمت أمس) بكسر السين أصم على لغة الحجاز أي يوم الخميس (قالت) جويرية (لا قال) صلى الله عليه وآله وسلم (تردين أن تصومين عبدا) أي يوم السبت (قالت لا قال)

صلى الله عليه وآله (وسلم فاطمى) وهذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوم مقابلة أو يصوم يوم ما بعده والحديث له طريق وألناط واختلاف في صوم هذا اليوم على أقوال كراهته مطلقا وإباحته مطلقا وهو قول مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وكراهة أفرادة وهو مذهب الشافعية والرايع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقر صيامه ويحرم صومه وغيره وهذا حديث الباب والخامس أنه يحرم المن صام قبله أو بعده أو وافق عادته وهو ٢٦١ قول ابن حزم أن قول الأحاديث قال في

الفتح بعد ما ذكر مذهب السلف والخلف في هذه المسئلة وذكر أدلتهم ما ذكره وأقوى الأقوال وأولها بالصواب أولها يبنى منع أفراد يوم الجمعة بصوم قال وفيه صريح أحاديثنا أحدهما رواه الحاكم وغيره عن أبي هريرة من روى اليوم الجمعة يوم عيدكم فلا تحرمه لولا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده والثاني رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي قال من كان منكم متطوعا من الشهر فليصم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وثياب وذكرا تهى عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت السائل - لقمة بن قيس الضحى هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يختص من الأيام شيئا بالصوم كالسبت مثلا قالت لا وبشكل عليه صوم الاثنين والخميس الوارد عند أبي داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان عنها وأجيب بأنه استغنام من عموم قول عائشة لا وأجيب في الفتح باحتمال أن

عليه وعن ثوبان قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أضحية ثم قال يا ثوبان اصلي لي لحم هذه فلم أزل أطعمه منه حتى قدم المدينة ثم رواه أحمد ومسلم وعنه أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أهل المدينة لا تأكلوا لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام تشكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لهم عيالا وحشما وخداما فقالوا لا وأطعموا واحسوا وأدخروا رواه مسلم وعنه يريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نهيتمكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام - مع ذروا الطول على من لا طول له فكلوا ما يدلكم وأطعموا وأدخروا رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه وفي الباب عن نبيته الهذلي عند أحمد وأبي داود وزاد بعد قوله وأدخروا واتقوا وأبى الطبري الأجر بالصديقة قوله ذبح بفتح الدال المهملة وتشديد النون أي جاء قال أهل اللغة الدابة بتشديد التاء وقوم يسبون جميعا سبوا اختيافا ودابة الأعراب من يريد منهم المصير والمراد ههنا من ورد من ضعفاء الأعراب للمواساة بقوله حضرة بفتح الحاء وضمة هاء وكسر هاء الضاد ساكنة فيها كاهها وحكى قتها وهو ضعيف وانما بفتح إذا حذف الهاء أي قال بعض هؤلاء كذا قال النووي قوله ويجعلون بفتح الياء وسكون الجيم مع كسر الميم وضمة هاء يقال بضم الباء مع كسر الميم يقال جأت الدهر أجلة بكسر الميم واجله بضمه أجلا واجله أجملا أي أذنبه قوله بعد ثلاث قال القاضي عياض يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبح الأضحية وإن ذبحت بعد يوم النحر ويحتمل أن يكون من يوم النحر وإن تأخر الذبح عنه قال وهذا الظاهر ويرجح ابن القيم الأول وهذا الخلاف لا يمتدح به فائدة عند من قال بالفتح إلا باعتبار ما سلف من الاحتجاج بذلك على أن يوم الرابع ليس من أيام الذبح قوله انما يتكلم من أجل الدابة فكلوا الخ هذا وما بعده نصريح بالفتح تحريم كل لحوم الأضاحي بعد الثلاث وأدخروا واليه ذهب الجاهل من علماء الأصنام من الصهاينة والتابعين فمن بعدهم وحكى النووي عن علي عليه السلام وابن عمر أنهم قالوا يحرم الأمسالة للعوام الأضاحي بعد ثلاث وإن حكم النحر يوم واحد حكاه الحازمي في الاعتبار عن علي عليه السلام أيضا والزبير وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر راء لهم لم يعملوا بالنامض ومن علم بحجة على من لم يعمل وقد أجمع على

٤٢ نيل يكون المراد بالأمسالة المسؤول عنها ثلاث من كل شهر فصارت السائل لما سمع أنه صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر سأل عائشة هل كان يحتملهم بالبيض فقالت لا كان عليه ذبح بكسر الدال وسكون الياء أي دائما (وأبيكم بطريق ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق) وفي رواية جرير وأبيكم يستطيع في الموضوعين معناه أن اختلاف حاله في الأكثر من الصوم ثم من الفطر كان مستداما مستقرا قبل أنه كان لا يقصد ابتداء اليوم بعينه فصومه بل إذا صام يوما بعينه كالخمس مثلا لأدوم على صومه ورواه هذا الحديث كلهم

كوفون الا الاولين قصير بان واسناده مما عده ومن أصح الاسانيد وأخرجه البخاري في الرقاق ومسلم في الصوم وأبو داود في الصلاة (عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم قالوا لم يرخص) مبنيا للمفعول ولم يضمنه الى الزمن النبوي فهو موقوف كاجزائه ابن الصلاح في نحوه مما لم يصف والمعنى حينئذ لم يرخص من له مقام الفتوى في الجملة لكن جعله الحام كمن المرفوع قال النووي في شرح المذهب وهو الفتوى بمعنى من حيث المعنى وهو ظاهر اسناده مما لكثير من المحدثين وأصحابنا في كتب الفتنة واعتمد الشيخان في صحيحهما ٣٦٢ وأكثرمه البخاري وقال التاج بن السبكي انه الاظهر واليه ذهب

الامام غفر الله له والدين الرازي وقال ابن الصباغ في العدة انه الظاهر والمعنى هنا لم يرخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم (في أيام التشريق) وهي الايام الثلاثة التي بعد يوم النحر (ان يصنع) أي يصام فيها من ولدا بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ينادي انه ايام أكل وشرب وذكر الله عز وجل فلا يصوم من أحد رواه أصحاب السنن وروى أبو داود عن عتبة بن عامر مرفوعا يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق عيدنا أهل الاسلام وهي أيام أكل وشرب وفي حديث عروبن العاصي عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم انه قال لا يئنه عيد الله في أيام التشريق انها الايام التي نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صومهم وأمر بقطرهم وقد قال الطحاوي بعد أن أخرج أحاديث النهي عن ستة عشر صحابيا فلما ثبت به - ذه الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه نهي عن صيام أيام التشريق

جواز الاكل والادخار بعد الثلاث من بعد عصر المخالفين في ذلك ولا أعلم أحدا بعدهم ذهب إلى ما ذهبوا اليه بقوله كانوا يستدل به هذا الامر ونحوه من الاوامر المذكورة في الباب من قال بوجوب الاكل من الاضحية وقد حكاه النووي عن بعض السلف وأبي الطيب بن سلمة من أصحاب الشافعي ويؤيده قوله تعالى فكلوا مما هنأه وجعل الجمهور هذه الاوامر على التدب والاباحة ولو ردها بعد الخطر وهو عند جماعة لا باحة - وحكي النووي عن الجمهور انه للوجوب والكلام في ذلك مبسوط في الاصول فقوله وأطعموا وفي حديث عائشة - تصدقوا فيه دليل على وجوب التصديق من الاضحية وبه قالت الشافعية اذا كانت أضحية تطوق قالوا الواجب ما يقع عليه اسم الاطعام والصدقة ويستحب أن يكون معه فلهما قالوا وفي الكمال أن يأكل الثالث ويتصدق بالثلث ويهدي الثالث وفي قول لهم يأكل النصف ويتصدق بالنصف ولهم وجه أنه لا يجب التصديق بشئ وقال القاسم بن ابراهيم انه يتصدق بالبعش غيره وقد قال في البحر وفي جواز اكلها جمعها وجهان الامام يحيى أصحهما ما يجوز اذ يبطل به القرية وهي المقصود وقيل يجوز القرية تعلقت باهراق الدم فان فعل لم يضمن شيئا عند الجميع اذ لا دليل قلت وفي كلام الامام يحيى نظرمع القول بأن اسناده انتهى قوله فأردت أن تعينوا فيه بالعين المهمة من الاعانة هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم أن يتشوقهم بالعام والاشين المجمة أي بشيع علم الاضاحي في الناس وينتفع به المتاجرون قال القاضي عياض في شرح مسلم الذي في مسلم أشبهه وقال في المأثقات كلاهما صحيح والذي في البخاري أوجه والجهدهما يفتح الجيم وهو المشقة والفاقة قولنا صلح لي لحم هذه الخ فيه تصريح بجواز ادخال لحم الاضحية فوق ثلاث وجواز التزود منه وان التزود منه في الاسفار لا يدرج في التوكل ولا يخرج المتزود عنه وان الاضحية مشروعة للمسافر كما يشترع للمقيم وبه قال الجمهور وقال القاضي وأبو حنيفة لا اضحية على المسافر قال النووي وروى هذا عن علي رضي الله عنه وقال مالك وجعاعة لا تشترع للمسافر في مكة والحديث برده عليهم بقوله حسم قال أهل اللغة الحسم بفتح الحاء المهملة والشين المهملة هم اللائذون بالانسان بخدمته ويقومون بأموره وقال الجوهرى هم خدم الرجل ومن يقض له سقوا بذلك لانهم يقضون له والحشة الغضب ويطلق على الاستحياء ومنه قولهم فلان

وكان فيه عن ذلك بين الحاج مقبول بهم وفيهم المتقنعون والقارئون ولم يستثن منهم مقنعا ولا قارئا داخل المقنعون لا والقارئون في ذلك انتهى قال في الفتح وعلى هذا فقد تعارض عموم الآية الشعر بالاذن وعموم الحديث المشعر بالنهي وفي تخصيص عموم المتواتر بعموم الاحاد نظروا كان الحديث مرفوعا فكيف وفي كونه مرفوعا نظروا في هذا يترجح القول بالجواز والى هذا جفع البخاري انتهى وتقدم آثقان الصحيح ان الحديث له حكم المرفوع حكوا وقال الشوكاني في نيل الاوطار وقد أسندل القائلون بجواز صوم أيام التشريق للمتنع بحديث عائشة وابن عمر وهذه الصيغة لها حكم الرفع وقد أخرجه الدارقطني

والطحاوي بالفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمقتع اذا لم يجد الهدى ان يصوم أيام التشريق وفي أسناده يحيى
ابن سلام وليس بالقوي ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا وحل المطلق على المقيّد واجب وكذا بناء العام على الخاص وهذا
أقوى المذاهب وأما القائلون بالجواز مطلقا فحديث الباب جميعه يترد عليه انتهى وذكر القسطلاني في التمهيد عن مسام
هذه الأيام والأمر بالكل والشرب فيها سارحنا فإطول بذكره هنا (الان لم يجد الهدى) وفي رواية أبي عوانة عن
عبد الله بن عيسى عند الطحاوي الائتماع أو محصرأى فيجوز له صيامها ٢٦٣ وهذا مذهب مالك والرواية

الثانية عن أحمد واختاره ابن
عبدوس في نذكره ومعه في
الفائق وقتنه في الحرور والرياسة
الكبرى وقال ابن علقمة في شرحه
انه المذهب وهو قول الشافعي
القديم لم يرد في الباب قال في
الروضة وهو الرابع ولا يصح
من مذهب الشافعي وهو
القول الجديد ومذهب الحنفية
انه يحرم صومها عموم التمهيد
وهو الرواية الأولى عن أحمد
قال الزركشي الحنبلي وهي القى
ذهب اليها أحمد اخيرا قال في
المعجم وهي العصة انتهى
(عن عائشة رضي الله عنها
قالت كان يوم عاشوراء تصومه
قريش في الجاهلية) يحتمل اهم
اقتداء في صيامه بشرع سالف
ولذا كانوا يعظمونه بكسوة
البيت الحرام فيه (وكان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
يصومه) أى عاشوراء زادوا
الوقت وذروا ابن عساكر في
الجاهلية قال في القاموس هو
عاشوراء من أيام العرب انتهى
والاول هو قول الخليل

لا يحتمل أى لا يستحب ويقال حشمة وأحشمة اذا أغشمتها اذا أغشمتها واذا أغشمتها فاستحى
لجله قال النووي وكان الحشمة أعمن المذموم فلهذا جاع بينهم في هذا الحديث وهو من
باب ذكر الخاص بعد العام وفي التماموس الحشمة بالكسر الحياء والاحتشام احتشمت
منه وعنه وحشمة وأحشمة أخيه وان يحبس البك الرجل فتؤذبه وتسعه ما يكروه ويضم
حشمة يحشمه ويحشمه كفرح غضب وكسعه اغضب كاحشمة وحشمة وحشمة الرجل
وحشمة محركتين واحشامه خاصته الذى يغضبون له والحشمة محركة تلو احدوا والجمع
وهو العيال والقرابة أيضا انتهى قوله فكروا ما يد السكم فيه دليل على عدم تقدير
الاكل بعتد وان للرجل ان يأكل من كل أخضيته ماشاء وان كثر ما لم يستغرق بقرينة
قوله وأطعموا

* (باب الصدقة بالجود والجلال والتمهي عن بيعها) *

(عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أقوم
على بدنه وان أنصق لحومهم وأجلودها وأجلتها وان لأعطي الجازر منها شيئا وقال شريح
نعم عليه من عندنا متفق عليه وعن أبي سعيدان قتادة بن النعمان أخيه من النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قام فقال انى كنت أمرتكم ان لا تأكلوا لحوم الاضاحى فوق ذبته
أبام ليسعكم وانى أحله لكم فكلوا ما شئتم ولا تبيعوا لحوم الهدى والاضاحى وكأوا
ونصدوا واستمتموا ويجلودوها ولا تبيعوها وان أطعمتم من لحومها شيئا فكلوا انى شئتم
رواه أحمد) حديث قتادة ذكره صاحب الفتح ولم يلقه مع جري عادته بنعته بامه
ضعف وقال في مجمع الزوائد أنه مرسل صحيح الأسناد انتهى قوله ان أقوم على بدنه أى
عنه فحررها للاحتياط او يحتمل ان يريد ما هو أعمن من ذلك أى على مصالحها فلهذا
ورعيا وسبقها وغير ذلك ولم يقع في هذا الرواية عدد البدن ووقع في رواية أخرى
للبخاري وغيره انها مائة بدنة وقد تقدم ما روى من انه صلى الله عليه وآله وسلم نحر ثلاثين
بدنة كفى رواية أبي داود أو ثلاثا وستين كفى رواية مسلم وهي الأصح قوله واجلتها
جمع جلال بضم الجيم وتخفيف اللام وهو ما يطرأ على ظهر البعير من كسامة وفخوة
ويجمع أيضا على جلال بكسر الجيم قوله وان لأعطي الجازر منها شيئا فافيه دليل على انه

والاشفاق يدل عليه وصومه مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وذهب ابن عباس الى الثاني وقال
الضحاك عاشوراء يوم التاسع قبل لانه مأخوذ من العشر بالكسر فى أو راد الابل تقول العرب وردت الابل عشر اذا وردت
وردا وان رعت ثلاثا وفى الرابع وردت قالوا وردت حسا لانهم حسبوا فى كل هذا بقية اليوم الذى وردت فيه قبل الرعى
وأول اليوم الذى ترد فيه بعده وعلى هذا يكون التاسع عاشوراء وهذا كقول الشيخ أشهر ما علمت على القول بأنها شهران
وعشر أيام وفى الفتح اختلاف أهل الشريعة في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر قال القرطبي صار هذا اللفظ عام على اليوم

العائش وقال ابن المنبر لاكثر على ان عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والسمية وقيل هو اليوم التاسع وعن ابن عباس مثله انتهى والراجح هو الاول كما يظهر من القبح (فلما قدم المدينة) وكان قدومه بالاربعة في ربيع الاول (صامه) على عادته (وأمر) الناس (بصيامه) في اول السنة الثمانية (فلما فرض رمضان) أي صيامه في الثانية في شهر شعبان (ترك) يوم عاشوراء عن شامه ومن شاة تركه فعلى هذا لم يقع الامر بصومه الا في سنة واحدة وعلى تقدير صحة القول بقصر صيته فقد نسخ ولم يرو

٣٦٤

لا يعطى الجزاء وشما البتة وليس ذلك المراد بل المراد انه لا يعطى لاجل الجزاء لا لغير ذلك وقد بين الناس في رواية من طريق شعيب بن اسحق عن ابن جريح قال ابن خزيمة والمراد انه يقتضها كلها على المساكين الا ما أمر به من ان يأخذ من كل بذنة بضعة كما في حديث جابر الطويل عند مسلم والحديث يدل على انه لا يجوز اعطاء الجازر من لحم الهدي الذي يخرجه على وجه الاجرة قال القرطبي ولم يرخص في اعطاء الجازر منها لاجل اجرة الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير انتهى وقد روى عن ابن خزيمة والبعري انه يجوز اعطائهم اذا كان فقيرا بعد ان لا يغير أجرته من غيرها وقال غيره ما ان القياس ذلك لولا اطلاق الشارع المنع وظاهره عدم جواز الصدقة والهدية كما لا يجوز الاجرة وذلك لانها قد تقع مساحمة من الجازر في الاجرة لاجل ما يعطاه من اللحم على وجه الصدقة والهدية وقد استدل به على منع بيع الجازر والجلال قال القرطبي فيه دليل على ان جلود الهدى وجلالها لا يتباع اعطيتهم على اللحم واعطاهم بما حكمه وقد اتفقوا على ان لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال وأجزء الارزاع واحد واحق وأبوفور وهو وجه عند الشافعية قالوا وبصرف ثمنه مصرف الاضحية قوله ما شتم فيه اطلاق المقدار الذي يأكله المضحي من اضحيته وتقويضه الى مشيئته قوله ولا تبعة والحوم الاضاحي فيه دليل على منع بيع لحوم الاضاحي وظاهره التحريم وقد بين الشارع وجوه الانتفاع في الاضحية من الاكل والتصدق والادخار والانتفاع قوله واستبقوا بجلودها ولا تبعوها فيه رد على الاوزاعي ومن معه وفيه أيضا الاذن بالانتفاع به بغير البيع وقد روى عن محمد بن الحسن ان له ان يشتري بكمها غرابا أو غيرها من الهدي البيت لاشباع من الماء كقول وقال النوري لا يبيعه واحسن يجعله سقما وشناني البيت وهو ظاهر الحديث قوله وان أطعمته الخ فيه دليل على انه يجوز ان أطعمه غيره من لحم الاضحية ان يأكل كيف شاء وان كان غنما

• (باب من أذن في انتهاب اخصيته) •

(عن) عبد الله بن قوط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أعظم الايام عند الله يوم النحر ثم يوم القر وقرب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس بدئات أوست

بل تركهم على ما كانوا عليه من غير نهي عن صيامه فان كان أمره صلى الله عليه وآله وسلم بصيامه قبل فرض صيام رمضان لا وجوب فان نهي على أن الوجوب اذا نسخ هل ينسخ الاستحباب أم لا فيه اختلاف مشهور وان كان أمره للاستحباب فيكون باقيا على الاستحباب وهذا الحديث أخرجه الترمذي (عن) ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وآله (وسلم المدينة) فاقام الى يوم عاشوراء من السنة الثمانية (فراى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهم (ما هذا) الصوم (قالوا هذا يوم صالح هذا يوم نجى الله بنى اسرائيل) ولم يروى وقومه (من عذوقهم) فرعون حيث اغرق في اليم (فصامه موسى) زادهم سلم في روايته شيكرا الله تعالى فحسن نصومه وعند البخاري في المبرور فحسن نصومه تعظيما وزاد احمد من حديث أبي هريرة وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكر (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فانا أحق بموسى بنصر من منكم فصامه) كما كان يصومه قبل ذلك (وأمر) الناس (بصيامه) فيه دليل لمن قال كان قبل النسخ واجبا لكن أحجب بحمل الامر هنا على الاستحباب وليس صيامه صلى الله عليه وآله وسلم له تصديق بالهدى ولا بمجرد قوله بل كل بدو من قبل ذلك كما وقع التصريح به في حديث عائشة وجوز المازري نزول الوحي على وفق قولهم أو نوازعه عند الخبير أو صامه بإجتهاده أو أخيه من أسلم منهم كان سلام والاحقة باعتباره لا اشتراك في الرسالة والاخوة في الدين والقرابة الظاهرة ونهم ولأنه صلى الله عليه

بصر من منكم فصامه) كما كان يصومه قبل ذلك (وأمر) الناس (بصيامه) فيه دليل لمن قال كان قبل النسخ واجبا لكن أحجب بحمل الامر هنا على الاستحباب وليس صيامه صلى الله عليه وآله وسلم له تصديق بالهدى ولا بمجرد قوله بل كل بدو من قبل ذلك كما وقع التصريح به في حديث عائشة وجوز المازري نزول الوحي على وفق قولهم أو نوازعه عند الخبير أو صامه بإجتهاده أو أخيه من أسلم منهم كان سلام والاحقة باعتباره لا اشتراك في الرسالة والاخوة في الدين والقرابة الظاهرة ونهم ولأنه صلى الله عليه

وآله وسلم أطوع وأتبع الحق منهم وهذا آخر كتاب الصوم ولم يذكر المأثور فيه حديث صوم أيام البيض مع أنه موجود في الصحيح وبوبه البخاري فاقول البيض صفة لمخروف وهو اللباني وسعت بذلك لأنها متعمرة لا ظلمة فيها وهي ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ليلة البدر وما قبلها وما بعدها يكون القمر فيها من أول الليل إلى آخره ويقال الأيام البيض أيضا وفيه بحث ذكره القسطلاني وغيره وفي هذه المسئلة حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وإن ٣٦٥ أو ترقبل أن أيام انتهى وليست الوصية بذلك خاصة

بأبي هريرة فقد وردت وصيته صلى الله عليه وآله وسلم بالثلاث أيضا لا يذركا عند النفاق ولا يدرهما كما عندهم وقيل في تخصيص الثلاث بالثلاثة لكونهن فقرا لأمالهم فوصاهم بما يليق بهم وهو الصوم والصلاة وهما من أشراف العبادات البدنية ولم يعين في هذا الحديث الأيام بل أطلقها وورد التقييد في الأحاديث الأخرى منها عند النفاق وصحبه ابن حبان من حديث أبي هريرة إن كنت صائما فقم الغسأى البيض وفيه موسى بن طلحة واختلاف فيه اختلافا كثيرا بينه الدارقطني وفي بعض طرقه قسم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وعنده أيضا من حديث جرير بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر وأيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وأسناده صحيح قال السبكي والحاصل أنه يسن صوم ثلاثة

ينخرهن فظنن يزلفن البسه ايتهن يسدأهم فلما وجبت جنوبهم أقال كلمة خفيفة لم أفهمها فإسأت بعض من يليني ما قال قالوا قال من شاء إقطاع رواده أحد أو بوداود وقد استخبره من رخص في نهار العروس ونحوه الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن حبان في صحيحه وسكت عنه أبو داود والمؤدري قوله ابن قريط يصم النفاق وأخره طامه موله قوله يوم النحر يوم الحج الأكبر على الصحيح عند الشافعية ومالك وأحمد في البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات وقال هذا يوم الحج الأكبر وفي الحديث دلالة على أنه أفضل أيام السنة ولكنه يعارضه حديث خبر يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة وقد تقدم في أبواب الجمعة وقد تقدم الجمع ويعارضه أيضا ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من يوم أفضل عند الله من يوم عرفة ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا فيباهي بأهل الأرض أهل السماء فلم يروم أ كثر عقابن النار من يوم عرفة وقد ذهب الشافعية إلى أنه أفضل من يوم النحر ولا يخفى أن حديث الباب ليس فيه إلا أن يوم النحر أعظم وكونه أعظم وإن كان مستلزما لكونه أفضل لكنه ليس كالنصر يحل بالفضيلة كما في حديث جابر إذ لا شك أن الدلالة المطابقة أقوى من التمازمية فإن أمكن الجمع بجمعه على أعظمه يوم النحر على غير الفضلية فذلك لا يمكن فدلالة حديث جابر على أفضلية يوم عرفة أقوى من دلالة حديث عبد الله بن قريط على أفضلية يوم النحر قوله يوم النحر يتبع النفاق وتشديد الزام وهو اليوم الذي يلي يوم النحر سمي بذلك لأن الناس يقسمون فيه بنى وقد فرغوا من طواف الأفاضة والنحر فاستأخروا معى قروا يستقروا ويسمى يوم النحر الأول ويوم الأكارع قوله يزلفن أى يقتربن وأصل الدال تأتمن أبدلت منها ومنه المزدلفة لاقتربها إلى عرفات ومنه قوله تعالى وأزلفت الجنة للمتقين وفي هذه معجز نظامه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث تسارع إليه الدواب التي لا تعقل لاراقدهما تهاكم كماه فالله المحب من هذا النوع الإنساني كيف يكون هذا النوع البهي أهدى من أكره وأعرف تقرب إليه هذه العجم لاراقها وأرواحها وفرى أوداجها وتتنافس في ذلك وتتسابق اليه مع كونها التراجعونه ولاتخاف ناراً ويبعد ذلك الناطق العاقل عنه مع كونه يبال بالتقرب منه التعجب الآجل والعاجل ولا يصيبه ضرر في نفس ولا مال حتى قال

أيام من كل شهر وإن تكون أيام البيض فإن صامها أتى بالسنتين وتجمع البيض يكون وسط الشهر ووسط النسي أعدله وإن الكسوف غالب في الأوقات وقد ورد الأمر بزيادة العبادة إذا وقع وسئل الحسن البصري لم صام الناس الأيام البيض وأعرابي فيهم فقال الأعرابي لأنه لا يكون الكسوف إلا في شهر ربيع الأول ولا يكون في الأرض عبادة ولا احتياط صوم الثاني عشر مع أيام البيض لأن في الترمذي أنها الثانية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر وريح بعضهم صيام الثلاثة في أول كل شهر ولأن المرء لا يدري ما يعرض له من الموانع وفي حديث ابن مسعود عنده أصحاب السنن وصحبه ابن خزيمة إن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر وقال بعضهم يصوم من أول كل عشرة أيام وفي حديث ابن عمر وعنده التساقص من كل عشرة أيام وما روى أبو داود والنسائي من حديث حفصة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والأربعاء من الجمعة الأخرى وروى الترمذي عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس وقد جمع البيهقي بين ذلك وبين ما قبله بما في مسلم عن عائشة ٣٦٦ قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام

ما يبالي من أي الشهر صام قال فكل من رآه فعل نوعا ذكره وعائشة رأت جميع ذلك وغيره فاطلقت وروى أبو داود عن أم سلمة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرني أن أصوم ثلاثة أيام من كل شهر أولها الاثنين والخميس والمعروف من قول مالك كراهة تعيين أيام النفل أو يجعل لنفسه شهرا أو يوما يلتزم صومه وروى عنه كراهة تعينه مسميا أيام البيض وقال ما كان يدا نورو عنه أنه كان يصومها وأنه كتب إلى الرشيد يحضه على صومها قال ابن رشد إنما كرهها لاسمعة أخذ الناس بمذهبه فيظن الجاهل وجوبها والمنهور من مذهبه استحباب ثلاثة أيام من كل شهر وكراهة كونها البيض لأنه كان يفر من التعديد وقال الماوردي ويسن صوم أيام السود والشامن والعشرين وتاليسه ويقتى أياضان يصام معها السابيع والعشرون احتياطا وخصت أيام البيض وأيام السود

التقابل مظهر الشدة حرصه على قتل المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ابن محمد لا نجوت أن نجا وأرق الأثر دمه وكبير شتمه فانظر إلى هذا التفاوت الذي يفضله منه ابليس ولا مرما كان الكافر شر الدواب عند الله قوله فلما وجبت جنوبها أي سقطت إلى الأرض جنوبها والوجوب السقوط وقوله من شاء أقطع أي من شاء أن يقطع منها فليقطع هذا محل الجحمة على جواز انتهاب الهدى والاضحية واستدل به على جواز انتهاب ثمار العروس تكاثر كره المصنف ومن جملة من استدل به البغوي ووجه الدلالة قياس انتهاب الثمار على انتهاب الاضحية وقد روي في النشار وانتهاج أحاديث لا يصح منها شيء وليس هذا محل ذكرها وقد ذهب بعض أهل العلم إلى كراهة انتهاب النشار وروى ذلك عن ابن مسعود وابراهيم الغنبي وعكرمة وقد سكاوا بما ورد في النبي عن النبي وهو يوم كل ماصدق عليه أنه انتهاب ولا يخرج منه إلا ما خص به خص صالح

• (كتاب العقيدة وسنة الولادة) •

(عن سلمان بن عامر الضبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الغلام عقيدة ظاهر بقوا عنه دما وميطوا عنه الاذى رواه الجماعة الا مسما وعن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويعلن رأسه رواه الخمسة وصححه الترمذي وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الغلام شتانان مكافأان وعن الجارية شاة رواه أحمد والترمذي وصححه وفي لفظ أمر نار. ول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تعق عن الجارية شاة وعن الغلام شاتين رواه أحمد وابن ماجه. وعن أم كرز الكعبية انها سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العقيدة فقال نعم عن الغلام شاتان وعن الانثى واحدة ولا يضر كم ذكرنا أنا كن أو أنا نار أو أجدو الترمذي وصححه) حديث سمرة أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وصححه عبد الحق وهو من رواية الحسن عن سمرة الحسن مدلس لكنه روى البخاري في صحيحه من طريق الحسن انه سمع حديث العقيدة من سمرة قال الحافظ

بذلك اتهم ليلى الاولى بالنور ولما في الثانية بالسواد فناسب صوم الاولى شكرا والثانية لطلب كانه

كشف السواد ولان الشهر ضيق قد أشرف على الرحيل فناسب تزويده بذلك والحاصل مما سبق أقوال استحباب ثلاثة أيام من الشهر غرر معينة الثاني استحباب الثالث عشر وتاليسه وهو مذهب الشافعي وأصحابه وابن حبيب المالكي وأبي حنيفة ومالك وأحمد والثالث استحباب الثاني عشر وتاليسه وهو في الترمذي الرابع استحباب ثلاثة أيام من أول الشهر الخامس السبت والأحد والاثنين من أول شهر تم الثلاثاء والأربعاء والخميس من أول الشهر الذي يالسه السادس استحباب ما في آخر

الشهر السابع أولها الخميس والاثني والخميس الثامن الاثنين والخميس والاثني من الجمعة الأخرى والتاسع إن يصوم من أول كل عشرة أيام وما ذكره القسطلاني أخذ من فتح الباري من غير عز وبالله كما هو عادته في غالب المواضع من كتابه هذا يطع تصرف فيه قال الحافظ قال شيخنا في شرح الترمذي حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة أقوال ثم ذكر ما ذكرنا ثم قال في قول آخر وهو آخر ثلاثة أيام من الشهر فثبت عشرة انتهى وهذا كالقول السادس المأثري وذكر الحافظ عوضه أول يوم والعاشور والعشرون

كانه عن هذا وقد تقدم قول من قال انه لم يسمع منه غيره وحديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وحديث أم كرز أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والحاكم والدارقطني قال في التلخيص وله طرق عند الأربعة والبيهقي قبله مع الغلام عقيقة العقيقة المذبة التي تذبح للمولود والعق في الأصل الشق والقطع وسبب تسميتها بذلك انه يشق حلقها بالذبح وقد يطلق اسم العقيقة على شعر المولود وجعله الزخمشري الأصل والسادة مشقة منه قوله فأقره دما عنه دما عنكم هذا يرقية الأحاديث الثلاثة بانها واجبة وهم الظاهرية والحنبلية والبصري وذهب الجمهور من العترة وغيرهم إلى أنها سنة وذهب أبو حنيفة إلى أنها ليست فرضا ولا سنة وقيل انها عند تطوع احتج الجمهور بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب أن ينسك عن ولده فليقله وسأني وذلك يفتى عدم الوجوب التقويضية إلى الاختيار فيكون قرينة صارفة لا لا امر ونحوها عن الوجوب إلى الذنب وبهذا الحديث احتج أبو حنيفة على عدم الوجوب والسنة ولكنه لا يخفى أنه لا منافاة بين التقويضية إلى الاختيار وبين كون الفعل الذي وقع فيه التقويضية سنة وذهب محمد بن الحسن إلى أن العقيقة كانت في الجاهلية ومصدر الإسلام فتجوزت بالاضحية وقتل مائة مائة وباتى الجواب عنه وحكى صاحب البحر عن أبي حنيفة أن العقيقة جاهلة بمحاها للإسلام وهذا انصح عنه حمل على أنهم تلبأه الأحاديث الواردة في ذلك قوله وأميطوا عنه الأذى المراد احلقوا عنه شعر رأسه كما في الحديث الذي بعده ووقع عنه دأبى داود عن ابن سيرين انه قال ان لم يكن الأذى - لمز الرأس والأفلا أدري ما هو وأخرج الطحاوي عنه أيضا قال لم أجدهم يحرقون عن تفسير الأذى وقد جزم الأصمعي بأنه حلق الرأس وأخرجه أبو داود بإسناد صحيح عن الحسن كذلك ووقع في حديث عائشة عند الحماكم بالنظر وأمر أن يمسح عن رؤسهم ما الأذى قال في الفتح ولكن لا ينع من ذلك في حلق الرأس فالأولى حل الأذى على ما هو أهم من حلق الرأس ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب ويمطأ عنه أذناه رواه أبو الشيخ قوله كل غلام رهينة بعقيقته قال الخطابي اختلف الناس في معنى هذا فذهب أحمد بن حنبل إلى أن معناه انه إذا مات وهو طفل ولم يعق عنه لم يشفع لأبيه وقيل المعنى ان العقيقة لازمة لأبدهم فاشبهه لولدها المولود بلزوم الرهن للمرهون في يد

المسجد من الليلة الثالثة فخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى فصلا لصلاته فلما كانت الليلة الرابعة هجر المسجد عن أهله أي ضاق حتى خرج لصلاة الصبح فلما قضى القصر أقبل على الناس فتقدم رأي في صدر الخطبة ثم قال أما بعد فإنه لم يفت على مكانكم ولكني خشيت أن تقرض أي صلاة التراويح في جماعة عليكم فتعجزوا عنها أي فتتركوها مع القدرة فظاهر قوله هذا انه توقع ترتب إقراض قيام رمضان في جماعة على مواظبتهم عليه وفي ارتباط إقراض العبادة بالمواظبة عليه اشكال قال أبو الهباس القرطبي معناه فظنونه فرضا لا مداومة فيجب على من يظنه كذلك كما إذا ظن المجهل حل شيء

أو تحريمه وجب عليه العمل بذلك وقيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه أنه إذا ثبت على شيء من أعمال القرب
ما اقتدى الناس به في ذلك العمل فرض عليهم وإذا قال خشيت أن تفرض عليكم انتهى واستبعد ذلك في شرح التقريب
وأجاب بأن الظاهر أن المانع له صلى الله عليه وآله وسلم أن الناس يستعملون متابعتهم وبستهذونوا ويستعملوا الصعب
منها فإذا فعل أمر سهل عليهم فعله لمتابعة فوجب عليه الله عليهم لعدم المشقة فيه في ذلك الوقت فإذا زوال عنهم ذلك النشاط
وحصل لهم القدر وفشق عليهم ٣٦٨ ما كانوا يستعملونه لانه يفرض عليهم ولا بد كما قال القرطبي وغايته أن

يصير ذلك الأمر مرتباً بامتثالها
قد يقع وقد لا يقع واحتمال
وقوعه هو الذي منعه صلى الله
عليه وآله وسلم من ذلك قال ومع
هذا فالمسئلة مشككة ولم أر من
كشف الغطاء في ذلك وأجاب في
الفتح بأن الخوف افتراض قيام
الدليل بمعنى جعل التهجد في
المسجد جماعة شرطاً في صحة
التتمثل في الليل ويومى إليه قوله
في حديث زيد بن ثابت حقه
خشيت أن يكتب عليكم ولو
كتب عليكم ما قسمه فلو أياها
الناس في بيوتكم فذهبهم من
التجمع جميع في المسجد اشتافا
عليهم من اشتراطه وأمن مع
أذنه في المواظبة على ذلك في
بيوتهم من اقتراضه عليهم وقال
في آخر هذه الرواية فتوفي رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
والأمر على ذلك أن كل أحد
يصل في قيام رمضان في بيته منفرداً
حتى يجمع عررضي الله عنه الناس
على أبي بن كعب فصل بهم جماعة
واسقط العمل على ذلك وعن
عائشة عند البخاري في باب

المرتبة وقيل أنه مرهون بالعقبة بمعنى أنه لا يسمى ولا يحق شعره إلا بعد نزحها وبه
صرح صاحب المشرق والنهاية قوله يذبح عنه يوم سابعه بضم الباء من قوله يذبح وبناء
الفعل للعجهول وفيه دليل على أنه يصح أن يتولى ذلك الأجنبي كما يصح أن يتولاه
القريب من قريته والشخص عن نفسه وفيه أيضاً دليل على أن وقت العقبة سابع
الولادة وأنه اتفق بعد وتوسط أن مات قبله وبذلك قال مالك وحكي عنه ابن وهب أنه
قال إن فات السابع الأول فالثاني ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يتسحبون أن
تذبح العقبة في السابع فإن لم يكن في الرابع عشر فإن لم يكن في يوم أحد
وعشرين وتعبه الحافظ بأنه لم ينقل ذلك صريحاً إلا عن أبي عبد الله البوشنجي ونقله
صالح بن أحمد عن أبيه ويدل على ذلك ما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال العقبة تذبح سابع ولا ربيع شعبة ولا حدى
وعشرين وعند الحنابلة في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايات وعند الشافعية أن ذكر
السابع للاختيار لا للتعين ونقل الرافعي أنه يدخل وقتها بالولادة وقال الشافعي إن
معداتها إلا الأوفر من السابع اختياراً فإن تأخرت إلى السبع سقطت عن كان يريد
أن يقع عنه ليكن أو أراد هو أن يقع عن نفسه فعل ونقل صاحب البصر عن الإمام يحيى
أنه لا تجزئ قبيل السابع ولا بعده إجماعاً ودعوى الإجماع مجازفة لما عرفت من
الخلاف المذكور قوله ويسمى فيه في رواية يدي وقال أبو داود أنه وهم من همهم
وقال ابن عبد البر هذا الذي تفرض به دمام إن كان حفظه فهو منسوخ وقد سئل قتادة
عن معنى قوله يدي فقال إذا ذبحت العقبة أخذت منها صوفة واستقبلت بها أو داجها
ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل عن رأسه مثل الخيط ثم يعانق ثم يغسل رأسه بعد
ويعلق وقد كرمه الجهور والدمية واستدلوا عن ذلك بما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن
عائشة قالت كانوا في الجاهلية إذا عتروا عن الصبي خضياً وبطنة بدم العقبة فإذا
حلقوا رأس المولود وضعوها على رأسه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تجعلوا
مكان الدم خلوا فإذا أبو الشيخ ونهى أن عيس رأس المولود بدم وأخرج ابن ماجه عن يزيد
ابن عبد الله المزني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يعق عن الغلام ولا عيس رأسه بدم
وهذا أمر سل لأن يزيد لا صلبة له وقد وصله البراز من هذه الطريق وقال عن أبيه ومع

فحرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قيام الليل والنوافل من غير إيجاب من أبواب التهجد بل فقط هذا
فلما أصبح قال قد رأيت الذي صنعتهم ولم يعنى من الخروج إليكم إلا في خشيت أن تفرض عليكم قالت عائشة وذلك في رمضان
واستدل به على أن الأفضل في قيام شهر رمضان أن يفعل في الجماعة ليكون صلى الله عليه وآله وسلم صلى الله عليه وآله وسلم معاً في
تلك الليالي وأقرهم على ذلك واتسار تكلفي قداماً من بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم وهو خشية الافتراض وهذا قال الشافعي
وجهه وأصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وقد روى ابن أبي شيبة فعله عن علي وابن مسعود وأبي بن كعب وسويد

ابن غفلة وغيرهم وأمر به عمر بن الخطاب واستمر عليه على الصحابة وسائر المسلمين وصار من الشعار الظاهر كصلاة العيد ودمهم
آخرون إلى أن فعله أفراد في الميت أفضل لكونه صلى الله عليه وآله وسلم وأطاب على ذلك وتوفي والامر على ذلك حتى مضى
صدور من خلافة عمر وقد اعترف عمر بأنهم انضو له وهذا مالاً رأوا يوسف وبعض شافعية وأوجب بان تركوا المواظبة على
الجماعة إنما كان لغنى وقد زال الوان علم لم يعرف بانهم انضو له وقوله والقي شامون عنهم أفضل ليس فيه ترجيح الانفراد ولا ترجيح
فعلها في البيت وانما فيه ترجيح آخر الدليل على أوله كما صرح به الراوي بقوله ٣٩٩ يريد آخر الدليل وفوق بعضهم بين من يثنى

بانتباههم وبين من لا يثنى به كذا في
القسطلاني وحديث عمر أخرجه
البخاري عن عبد الرحمن بن
عبد القاري عامل عمر على بيت
مال المساكين واقتضاه بتمامه هكذا
انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ليلة في رمضان الى
المسجد أى النبوى فاذا الناس
أزواج متفرقون يصلي الرجل
لنفسه ويصلي الرجل فيصلي
بصلاته الرهط وهو ما بين الثلاثة
الى العشرة فقال عمر رضى الله عنه
اى أرى لوجهت هؤلاء على قارئ
واحد لكان أى ذلك أمثل أى
أفضل من تفرقهم لانه انشط
لكثير من المصلين واستنبط ذلك
من تقرر النبي صلى الله عليه
وآله وسلم من صلى معه في ثلاث
الليالي وان كان كره لهم خشية
افتراضه عليهم ثم عزم أى عمر على
ذلك فجمعهم بمعنى سنة أربع
عشرة من الهجرة على أبي بن كعب
أى يصلى بهم امالكونه أقرأهم
وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم
يؤمهم أقرأهم لكتاب الله وعند
سعيد بن منصوران عشر جمع

هذا فقد قيل انه عن أبيه مرسل وسماى حديث بريدة الاسلى ونقل ابن حزم عن ابن
عمر وعطاء استجاب التسمية وحكام في البصر عن الحسن البصرى وقنادة وفي قوله
ويسمى دليل على استحباب التسمية في اليوم السابع وحمل ذلك بعضهم على التسمية عند
الذبح واستدل لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريقهم ام عن قتادة قال يسمى على
المولود كما يسمى على الاضحية بسم الله عتيقة فلان ومن طريق سعيد عن قتادة فحواه
وزاد اللهم منك ولك عتيقة فلان باسم الله والله أكبر ولا يتخفى بعده لان قوله ويسمى
فيه مشعر بان المراد تسمية المولود في ذلك اليوم ولو كان المراد ما ذكره ذلك البعض
اقل ويسمى عليها ثلاثة مكافئين قال النووي يكسر التاء بعد هاء مرة هكذا صوابه
عند أهل اللغة والمحدثون يقولونه يفتح الفاء قال أبو داود في سننه اى مسعود بن أو
متنار بنان وكذا قال احمد قال الخطابي والمراد التكافؤ في السن فلا تكون احداهما
مسنة والاخرى غير مسنة وقيل معناه أن يذبح احداهما مقابلة للآخرى وفي هذا
الحديث وحديث أم كرز المذكور بعده وكذلك حديث بريدة وابن عباس وأبي رافع
وسماى دليل على أن المشروع في العتيقة شتان عن الذكوبه قال الشافعي وأحمد وأبو
نور وداد والامام يحيى وحكام المذهب وحكام في الفتح عن الجمهور وقال مالك انها شاة
عن الذكروا لاني قال في البحر وهو المذهب واستدل على ذلك بحديث بريدة الا في
بلفظ كاذب ثم شاة الخ وجود حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عني عن الحسن
والحسين علم ما السلام كبشا كبشا ويجاب عن ذلك بأن أحاديث الشاتين مشبهة
على الزيادة فهي من هذه الحثيمة الأولى بالقبول وأما حديث ابن عباس نسباً أيضاً
في روايته انه عني عن كل واحد بكشين وأيضاً القول أرجح من النعل وقيل ان
في اقتضائه صلى الله عليه وآله وسلم على شاة دليل على ان الشاتين مستحبة فقط وليست
بمتعينة والشاة جائزة غير مستحبة وقيل انه لم يتيسر الاشاة وأما لاني فالمشروع
في العتيقة عنها شاة واحدة اجماعاً كما في البحر قول ولا يضر كم ذكرنا كن أو انما فيه
دليل على انه لا فرق بين ذكر أو انثى (وعمر بن شبيب عن أبيه عن جده قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العتيقة فقال لأحب العقوف وكنه كره
الاسم فقبلاوا رسول الله انما سألناك عن أحدا بناوله قال من أحب منكم ان يسلك عن

٤٧ نيل مع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بالرجال وكان غيم الداري يصلي بالنساء وعند البيهقي وعلى النساء
سلمان بن أبي حمزة وهو مجول على التعدد قال عبد الرحمن بن عبد القاري ثم خرجت معه أى عمر ليلة أخرى والناس يصلون
بصلاته قارئهم أى امامهم وفيه شعائر بان عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم ولعله كان يرى ان فعلها في بيته ولا سيما في آخر
الحليل أفضل قال عمر لمسايرهم نعم البدعة هذه قال القسطلاني معاهد علة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسن لهم الاجتماع لها
ولا كانت في زمن الصديق ولا أول الابل ولا كل ليلة ولا هذا العدد لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتدوا بالذين من بعدي أبي

بكبر وعمر واذا اجتمع الناس مع عمر على ذلك زال عنه اسم البدعة والفرقة التي نامون عنها أي عن صلاة التراويح
أفضل من التي يقومون يريد آخر الليل هذا نصريح منه رضي الله عنه بافضلية صلاتها في أول الليل على آخره لكن ليس
فيه ان فعلها يتردى أفضل من التجمع مع وكان الناس يقومون أوله انتهى وليد كوفي هذا الحديث عدد الركعات التي كان
يصل بها أبي المعرف وهو الذي عليه الجهور وأنه عشر وركعة بعشر تسليمات وذلك خمس ترويحاً كل ترويجة أربع
ركعات بتسليمتين غير الترويه ٣٧٠ ثلاث ركعات وفي سنن البيهقي بإسناد صحيح كما قال ابن العراقي في شرح

التقريب عن السائب بن زيد
رضي الله عنه قال أنا
يقومون على عهد عمر بن
الخطاب في شهر رمضان بعشر
ركعة وفي الموطن عن يزيد بن
رومان قال كان الناس يقومون
في زمن عمر رضي الله عنه
بثلاث وعشر بن وفي رواية
بأحدى عشرة توجع البيهقي
بينهم ما بينهم كانوا يقومون
بأحدى عشرة ثم قاموا بعشرين
وأوتروا بثلاث وقد عدوا
ما وقع في زمن عمر رضي الله عنه
كالاجماع وفي مصنف ابن أبي
شيبه وسنن البيهقي عن ابن
عباس رضي الله عنهم ما قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصل في رمضان في غير جماعة
بعشر بن ركعة والوتر لكن
ضعفه البيهقي وغيره برواية أبي
شيبه جدد ابن أبي شيبه قال
الفاظ في الفتح وقد عارضه
حديث عائشة الصحيح ما كان
يزيد في رمضان ولا في غيره على
أحدى عشرة ركعة مع كون
عائشة أعلم بحال النبي صلى الله

ولده فليقل عن السلام ثمان مائة ثمان وعن البخاري شاة رواه أحمد وأبو داود
والنسائي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر
بتسمية المولد يوم سابعه ووضعه الأذى عنه والعق رواه الترمذي وقال حديث حسن
غريبه وعن بريدة الأسلمي قال كافي الجماعة إذا ولد لأحدنا غلام فذبح شاة واطبخ رأسه
بدها فاجاءه الله بالسلام كأنه ذبح شاة ونحلق رأسه ونطبخه بنعقران رواه أبو داود
وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عني عن الحسن والحسين كبشاً
كشاً رواه أبو داود والنسائي وقال بكشين كبشين حديث عمرو بن شعيب الأول
سكت عنه أبو داود وقال المنذري في إسناده عمرو بن شعيب وفيه مقال يعني في روايته
عن أبيه عن جده وقد ساف بيان ذلك وحديثه الثاني أخرجه الحاكم وحديث
بريدة أخرجه أيضاً أحمد والنسائي قال في التلخيص وإسناده صحيح انتهى وفيه نظر لأن في
إسناده على بن الحسين بن واقد وفيه مقال وقد أخرج نحوه حديث بريدة هذا ابن حبان
وصححه وابن السكن وصححه من حديث عائشة والطبراني في الصغير من حديث أنس
والبيهقي من حديث فاطمة والترمذي والحاكم والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده والبيهقي من حديث علي بن عيسى عن ابن عباس وصححه عبد الحق وابن
دقيق العيد وأخرج نحوه ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عائشة بن يزيد يوم
السابع وبما رواه وأمر أن يطاعن رؤسهما الأذى تقولاً وكأنه كره الاسم وذلك لأن
العقبة التي هي الذبيحة والعقوب للإمهات مشقة من العق الذي هو الشق والقطع
فقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أحب العقوق بعد سؤاله عن العقبة للإشارة إلى كراهة
اسم العقبة لما كانت هي والعقوب رجعا إلى أصل واحد وهذا قال صلى الله عليه وآله
وسلم من أحب منكم أن يسلك أرحامه إلى مشروعية تحويل العقبة إلى التسمية
وما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من قوله مع الغلام عقبة وكل غلام ممر من بعقبة
ورهيئة بعقبة فمن البيان للعجائبين بما يعرّفونه لأن ذلك اللفظ هو المارف عند
العرب ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك لبيان الجواز وهو لا ينافي
الكره التي أشعر بها قوله لا أحب العقوق فهو له من أحب منكم قد قد هنان

عليه وآله وسلم لا من غير ما فيه من صلته كانت متساوية في جميع السنة ولا ينافي ذلك حديثها النفويض

كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل العشر يتبعه فيه ما لا يتبع في غيره لأنه يعمل على التطويل في الركعات دون الزيادة في
العدد انتهى قال الحلبي والسري كونها عشر بن الرواتب في غير رمضان عشر ركعات فوقعته لأنه وقت جدد ونشهر
وفهم مما سبق من أنها بعشر تسليمات أنه لو صلاها أربعاً بتسليمات لم يصح وبه صرح الإمام النووي في الروضة أشبهها
بافرض في طلب الجماعة فلا تغير عاود وبخلاف نظيره في سنة الظهر والعصر واختار مالك أن تصلي ستاً وثلاثين ركعة غير

الوتر وقال ان عليه العمل بالمدينة وقد قال المالكية كانت ثلاثا وعشرين ثم جعلت تسعا وثلاثين أى بالشفع والوترين
 وذكر في النوادر عن ابن حبيب انها كانت أولا إحدى عشرة ركعة الا أنهم كانوا يطأون القرائة فثقل عليهم ذلك فزادوا في
 أعداد الركعات وخففوا القرائة كانوا يصلون عشرين ركعة غير الشفع والوتر بقراءة متوسطة ثم خففوا القرائة وجعلوا عدد
 ركعاتها تسعا وثلاثين غير الشفع والوتر قال ومضى الامر على ذلك انتهى وفي مصنف ابن أبي شيبة عن داود بن نيس قال
 أذكرت الناس بالمدينة في زمن عمر بن عبد العزيز وبأبى بن ٣٧١ عثمان يصلون ستا وثلاثين ركعة ويوترون

بشلات وانما فعل أهل المدينة
 هذا لانهم أرادوا مساواة أهل
 مكة فانهم كانوا يطوفون سبعها
 بين كل ترويختين فجعل أهل
 المدينة مكان كل سبع أربع
 ركعات وقد حكى الولي بن
 العراقي ان والده الحافظ لما ولي
 امامة مسجد المدينة أحبا منهم
 القعدة في ذلك مع جماعة ما عليه
 الا كثر فكان يصلى التراويح
 أول الليل بعشرين ركعة على
 المعتاد ثم يقوم آخر الليل إلى المسجد
 بست عشرة ركعة فيختم في الجماعة
 في شهر رمضان ختمة ويأسر على
 ذلك عمل أهل المدينة فهم عليه
 الى الآن فنسأل الله الكريم
 المنان ان يافضلها كما كان
 في ذلك المكان في عافية وأمان
 استودعه تعالى ذلك ورحمة
 الاسلام وقد قال النووي قال
 الشافعي والاصحاب لا يجوز ذلك
 أى صلاتها ستا وثلاثين ركعة
 لغير أهل المدينة لان لاهلها شرفا
 بجهنمه صلى الله عليه وآله وسلم
 وهذا بخلاف قول الشافعي المروي
 عنه في المعرفة لا يبقى وليس

القول بوض الى الحجة يقتضي رفع الوجوب وصرف ما شرع به الى النذر قولاه مكافأنا
 قد تقدم ضبطه وتفسيره قولاه أمر بتسمية المولد الخ فيه مشروعية التسمية في اليوم
 السابع والرد على من حل التسمية في حديث سمرة السابق على التسمية عند الذبح وفيه
 أيضا مشروعية وضع الأذى عنه وذكر العقيدة في ذلك اليوم قولاه فلما جاء الله بالاسلام
 الخ فيه دليل على ان تطليخ رأس المولود بالدم من عمل الجاهلية وانه مقسوخ كما تقدم
 وأصرح منه في الدلالة على التسخير حديث عائشة عند ابن حبان وابن السكن ومعهما
 كما تقدم بلطف فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجعلوا مكان الدم خلوفا قولاه
 ونطقه بزعمه ان فيه دليل على استحباب تطليخ رأس الصبي بلزقران أو غيره من
 الخلق كما في حديث عائشة المذکور قولاه علق عن الحسن والحسين فيه دليل على انها
 تصح العقيدة من غير الاب مع وجوده وعدم امتناعه وهو رد ما ذهب اليه الحنابلة
 من أنه يتعين الاب الآن يموت أو يتيمع وروى عن الشافعي ان العقيدة تنزل من منزله
 النفقة ويجوز أن يعق الانسان عن نفسه ان صح ما أخرجه البيهقي عن أنس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم علق عن نفسه بعد البعثة ولكنه قال انه منكرو فيه عبد الله
 ابن محرز بهاملات وهو ضعيف جدا كما قال الحافظ وقال عبد الرزاق انما تكلموا فيه
 لاجل هذا الحديث قال البيهقي وروى من وجه آخر عن قتادة عن أنس وليس بشئ
 وأخرج أبو الشيخ من وجه آخر عن أنس وأخرجه أيضا ابن أبي عمير في مصنفه والخلال
 من طريق عبد الله بن المنذر عن غنمة بن عبد الله عن أنس عن أبيه وقال النووي
 في شرح المهذب هذا حديث باطل وأخرجه أيضا الطبري والشمس من طريق فيها
 ضعف وقد احتج بحديث أنس هذا من قال انها تجوز للعقيدة عن الكيعم وقد حكاه ابن
 رشد عن بعض أهل العلم (وعن أبي رافع ان حسن بن علي رضي الله عنهم لما ولد أرادوا
 أمه فاطمة رضي الله عنهم ان تعق عنه بكشين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا تعق عنه ولكن احبتي شعرا رأسه فصدق بوزنه من الورق ثم ولد حسين رضي الله
 عنه فصنعت مثل ذلك رواه أحمد وعن أبي رافع قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أذن في أذن الحسين حين ولدته فاطمة بالصلاة واده جده وكذلك أبو داود

في شيء من هذا ضرب ولا حديث يثبت اليه لانه ناهية فان اطالوا القيام وأجلوا السجود فحسن وهذا أحب الى وان كثر الركوع
 والوجود فحسن وقول الحلبي ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين فحسن أيضا لانهم اغتاروا بما صنعوا الاقتداء
 بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المافسة كما ظن بعضهم قال والاقتصار على عشرين مع القراءة فيها بما يقرؤه غيره في
 ست وثلاثين ركعة أفضل لفضل طول القيام على كثرة الركوع والسجود وعن الشافعي أيضا في ما رواه عنه الزعفراني رأيت
 الناس يقومون بالمدينة بسبع وثلاثين وبكعة بثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك ضيق انتهى وقال الحنابلة والتراويح

يحيى بن زبدي عن الإمام أحمد بن حنبل في كلام القسطلاني بقوله على حديث عمر بن الخطاب وفي الفقه وفي الموطأ عن محمد بن يوسف عن السائب بن زيد أنه أحدى عشرة ورءا سعيد بن منصور ومن وجه آخر وزاد فيه وكذا يقرن ثمانين ويقومون على العصي من طول القيام ورءا محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن إصحق عن محمد بن يوسف فقال ثلاث عشرة ورءا عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال إحدى وعشرين ورءا مالك من طريق بن زيد بن حصينة عن السائب بن زيد عشرين ركعة ٣٧٢ وهذا هو على غير الرواية وعن زيد بن رومان قال كان الناس في زمان عمر

يقومون بثلاث وعشرين روزه
محمد بن نصر عن عطاء أدر كتم
في رمضان يصلون عشرين ركعة
وثلاث ركعات الوتر والجمع بين
هذه الروايات يمكن باختلاف
الاحوال ويحتمل ان ذلك
الاختلاف بسبب تقويل
القراء وتخفيفها فحتم تقبل
القراء منقل الركعات وبالعكس
وبذلك جزم الداودي وغيره
والعدد الاول موافق لحديث
عائشة وانشأ قريب منه
والاخر خلاف فيما زاد على
العشرين راجع الى الاختلاف
في الوتر فكان تاريخه بوتر واحدة
وتاريخه ثلاث وقال الترمذي
اكثر ما قيل فيه انها صلى احدى
واربعين ركعة يعني بالوتر كذا
قال وقد نقل ابن عبد البر عن
الاسود بن يزيد صلى أربعين
ويوتر سبع وقيل ثمانا وثلاثين
وهذا يمكن رده الى الاول
بانضمام ثلاث الوتر كما صرح
في رواية بانه بوتر واحدة
فمكون أربعين الاولى قال
مالك وعلى هذا العمل مندفع

والترمذى وصححه وقال الحسن * وعن أنس أن أم سليم ولدت غلاما قال فقال لى أبو طلحة
احفظه حتى أتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنا به وأرسلت معه بتمرات فأخذها
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضعها ثم أخذها من فيه فجعلها فى الصبي وحكيه
عنه عبد الله * وعن سهل بن سعد قال أتى بالمؤذر بن أبي أسيد إلى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم حين ولد فوضعه على فخذه وأبو أسيد جالس فلهمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بشئ بين يديه فأمر أبو أسيد بإبائه فاحتل من فخذه فاستغنى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال أين الصبي فقال أبو أسيد قلينا يا رسول الله قال ما أحبه قال فلان قال ولكن
أحبه المئذرفه سماه يومئذ المئذرفه فحق عليه ما) - حديث أبى رافع الأقرع أخرجه أيضا
البهيقي فى أسفله - ثم أده ابن عقيل وفيه مقال وقال البهيقي يله تفريده ويشهد لما أخرجه
مالك وأبو داود فى المراسيل والبهيقي من حديث جعفر بن محمد زاد البهيقي عن أبيه عن
جده أن فاطمة رضى الله عنهم أوزت شعرا الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم رضى الله
عنهم فتصدق بوزنه فضة وأخرجه الترمذى والحاكم من حديث محمد بن اسحق عن
عبد الله بن أبى بكر عن محمد بن على بن الحسين عن أبيه عن على رضى الله عنهم قال عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحسن شاة فقال يا فاطمة احتاق رأسه وتصدق
برنقه ثم رضى فضة فوزناه فكان وزنه درهما وأب بعض درهم - ثم روى الحاكم من حديث
على رضى الله عنه قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة فقال لى فى شعر
الحسين وتصدق بوزنه فضة وأعطى القالب زجل العقيقة ورواه أبو داود فى سننه من
طريق حفص بن غثاف عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسل - وحديث أبى رافع الثانى
أخرجه أيضا الحاكم والبيهقى ورواه أبو نعيم والطبرانى من حديثه بلنظ أذن فى أذن
الحسن والحسين رضى الله عنهم - ما ودماره على عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف قال
لبخارى منكر الحديث وأخرج ابن السنى من حديث الحسين بن على رضى الله عنهم
مرفوعا بلنظ من ولده لمولد فأذن فى أذنه اليمنى وأقام فى اليسرى لم تضرم أم الصبيان
وأم الصبيان هى التابعة من الجن هكذا أو رد الحديث فى التلخيص ولم يتكلم عليه
قوله لا تنقى عنه قبل يحمل هذا على أنه قد كان صلى الله عليه وآله وسلم على عنه وهذا

ومائة وعن مائة وأربعين وثلاث الوتر وهو المثلث وروى ابن وهب عن العمرى عن نافع قال لم أدرك متعين
الناس الا وهم يصلون تسعا وثلاثين ووترون بثلاث وعن زرارة بن أوفى انه كان يصلي بهم بالبصرة اربعاء وثلاثين ووتر
وعن سعيد بن جبير اربعاء وعشرين وقيل ست عشرة غفر الوتر وروى عن أبي جهم عن محمد بن عمرو عن ابي حنيفة عن محمد بن
اصحق حدثني محمد بن يوسف عن حماد السائيب بن يزيد قال كان اصلي زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة فخال ابن حنبل وهذا ثابت
ما سمعت في ذلك وهو موافق لما ثبت عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليل انه صلى كلام الفجر وقال شيخ الاسلام

ابن القاسم رحمه الله تعالى في بعض فتاواه ان تنس قيام رمضان لم يؤت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه عدد اما عينا بل هو كالم
صلى الله عليه وآله وسلم لا ين بد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة كان يطل الركعات فلما جمعهم عمر على أبي بن كعب
كان يصلي بهم عشرين ركعة ثم يوتر بثلاث وكان يحذف القراءة بقدر ما زاد من الركعات ولان ذلك لما أخف على المؤمنين من
تطويل الركعة الواحدة ثم كان طائفة من السلف يقولون يوترون بثلاث وآخرون قاموا واستولوا وتوتروا
بثلاث وهذا شائع فيكمه اتقام في رمضان من هذه الوجهة فقد أحسن ٣٧٣ والافضل يختلف باختلاف أحوال المصلين

فان كان فيهم احتمال اطول
القيام فالقيام بعشر ركعات
وثلاث بعدها كما كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يصلي لنفسه
في رمضان وغيره هو الافضل وان
كانوا لا يحتملون فالقيام بعشرين
هو الافضل وهو الذي يعمل به
اكثر المسلمين فانه وسط بين
العشرين والاربعين وان قام
باربعين وغيره اجاز ذلك ولا يكره
شي من ذلك وقد نص على ذلك غير
واحد من الأئمة كاحمد وغيره ومن
ظن ان قيام رمضان فيه عدد
مؤقت عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لا يرد ادعاه ولا ينقض
فقد أخطأ فاذا كانت هذه السعة
في نفس عدد القيام فكيف الظن
بزيادة القيام لاجل دعاء القنوت
أو تركه كل ذلك سائغ حسن وقد
ينشط الرجل فيكون الافضل في
حقه تطويل العبادة وقد لا ينشط
فيكون الافضل في حقه تخفيفها
انتهى كلامه وهذا الكلام أعيد
الكلمات وأقربها الى الانصاف
وأبعد ما عن الاعتساف قال
السيد العلامة محمد بن اسماعيل بن

مته من لما قدمنا في رواية الترمذي والحاكم عن علي عليه السلام قوله من الورق قال
في التخصيص الروايات كلها متفقة على التصديق بالفضة وليس في شيء من ذلك الذهب
وقال الرازي انه يصديق بوزن شعرة ذهبا وان لم يفعل فنضضة وقال المهدي في البحارنة
يتصدق بوزن شعرة ذهبا أو فضة ويدل على ذلك ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن ابن
عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى ويختن ويحاط عنه الاذى
ونقبة أذنه وبعق عنه ويحلق رأسه ويطبخ يده عقيقة ثم يتصدق بوزن شعرة رأسه
ذهبا أو فضة وفي اسناده رواه ابن الجراح وهو ضعيف بقبلة رجاله ثقات وفي انظره ما يكره
وهو ثقب الاذن والتطبخ يده العقيقة قوله أذن في أذن الحسين عليه السلام الخ فيه
استحباب التأذين في أذن الصبي عنه ولولاه وحكي في البحر استحباب ذلك عن الحسن
البصري واحتج على الاقامة في اليسرى بفعل عمر بن عبد العزيز قال وهو يوقف وقد
روى ذلك ابن المنذر عنه انه كان اذا ولله ولد أذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى
قال الحافظ لم أره عنه مستندا انتهى وقد قدمنا نحو هذا مرفوعا قوله فضغها أي لا كرها
في فيه قوله وحذركم بفتح الميملة بعدها ونفسه من شددة الغضب ان يعض الخنك القرا وضوه
حق يصير ما تمهيجت يتبع ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه ليدخل شيء منها جوفه قال
الثوري اتفق العلماء على استحباب تحنك المولود عند ولادته ثم فان تعذر زفاني فعناه
أوقر به منه من الحلو قال ويستحب ان يكون من الصالحين ومن يشرب به رجلا كان
أوصافه فان لم يكن حاضر اعند المولود حمل اليه وفيه استحباب التسعة بعد الله قال
الثوري واربهم وسائر الانبياء الصالحين قال في البحر وعبد الرحمن واستحباب تفويض
التسمية الى أهل الصلاح قوله أسيد بفتح الهمزة على المشهور وحكي عباس عن أحمد
الضم وكذا عن عبد الرزاق وكسح قوله فلهي روى بفتح الهاء وكسر هاء مع الياء
والاولى لغة طي والثانية لغة الاكثريين ومعناه اشتغل بذلك الشيء قاله أهل الغريب
والشراح قوله فاستقأ أي فرغ من ذلك الاشتغال قوله قلناه أي ردناه وصرناه
وفي الحديث استحباب التسمية بالمدني ^{بإضافة} فائدة قد وقع الخلاف في ابحاث تتعلق
بالعقيقة الاول هل يجزئ منها غير الغنم أم لا فيقول لا يجزئ وقد نقل ابن المنذر عن
حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنه وقال البوشنجي لاضلنا في ذلك

صالح الامير يعني رحمه الله في ميل السلام شرح بلوغ المرام ان من أثبت صلاة التراويح وجعلها سنة في قيام رمضان استدلل
بحديث جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في شهر رمضان ثم انتظروهم من الليلة التالية فلم يخرج وقال
اني خشيت ان يكتب عليكم الزور واما ابن حبان وليس فيه دليل على كفاية ما يشعرون ولا كفاية ما فهم يصلون جماعة عشرين
ركعة يتر وحون بين كل ركعتين ثم دعي ذلك ثم قال اذا عرفت هذا عرفت ان عمر هو الذي جعلها جماعة على معين وسماها بدعة
وقوله نعم البدعة فليس في البدعة ما يندحس بل كل بدعة ضلالة ويتعين حل قول بدعة على جماعة لهم معينين والزاهم بذلك لانه

فأراد ان الجماعة بدعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد جمع بهم وليس في العشرين رواية من فوعة بل حديث عائشة المتفق عليه انما كان يذيق في رمضان ولا غيره على احدى عشرة ركعة فعرفت من هذا ان صلاة التراويح على هذا الاسلوب الذي اتفق عليه اكثر بدعة اتم قيام رمضان سنة بالاختلاف والجماعة في نافله لا تنكر فقد اتم ابن عباس وغيره صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل لكن جعل هذه الكسبية والكسبية والمحافظة عليها الذي يقول انه بدعة انتهى وقد بسط القول على ذلك في كتابي الانتقاد الرجحان لشرح الاعتقاد ٣٧٤ الصحيح وشرحي على بلوغ المرام المسمى بكتاب الختام وفي البخاري

قال ابن شهاب فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاخر على ذلك ثم كان الامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر رضي الله عنهم ما قال القسطلاني أي على ترك الجماعة في التراويح ونظ الفتح لاحد في رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا الحديث ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع الناس على القيام امامارواه ابن وهب عن أبي هريرة خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واذا الناس في رمضان يصليون في ناحية المسجد فقال ما هذا فقبل ناس يصلي بهم أبي بن كعب فقال أصابوا ونعم ما صنعوا ذكر ابن عبد البر وفيه مسلم بن خالد والحفظ أن عمر هو الذي جمع الناس على أبي بن كعب وكان ذلك أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان واما ما رواه ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر

وعندي لا يجزئ غيرها انتهى ولعل وجه ذلك كرهافي الاحاديث دون غيرها ولا يخفى ان مجرد ذكرها لا يفي اجزاء غيرها واختلاف قول مالك في الاجزاء واما الافضل عنده فالكسبية مثل الاضحية كما تقدم والجهد وعلى اجزاء البقر والغنم ويدل عليه ما عند الطبراني وابي الشيخ من حديث أنس مر فوعا يفتق يعق عنه من الابل والبقر والغنم ونضر أحمد على انها تشترب بدنة أو بقرة كاملة وذكر الرازي انه يجوز اشتراك سبعة في الابل والبقر كما في الاضحية وامل من يجوز اشتراك عشرة هنالك يجوز هنا الثاني هل يشترط فيها ما يشترط في الاضحية وفيه وجهان للشافعية وقد استدلل باطلاق الشافعي على عدم الاشتراط وهو الحق لكن لالهذا الاطلاق بل لعدم ورود ما يدل ههنا على ذلك الشرط والعرب المذكورة في الاضحية وهي أحكام شرعية لا تثبت بدون دليل وقال المهدي في العروة مثله الامام يجزي عنهما مجزئ اضحية بدنة أو بقرة أو شاة وسننهم والجامع التقرب بآفة الدم انتهى ولا يخفى انه يلزم على مقتضى هذا القياس ان تثبت أحكام الاضحية في كل دم متقرب به ودماء الولايم كلها مندوبة عند المستدل بذلك القياس والمندوب متقرب به فيلزم ان يعتبر فيها أحكام الاضحية بل روى عن الشافعي في احد قوله ان ولية العرس واجبة وذهب أهل الظاهر الى وجوب كثير من الولايم ولا عرف قائله يقول بأنه يشترط في ذبايح من هذه الولايم ما يشترط في الاضحية فقد استلزم هذا القياس ما لم يقل به احد وما استلزم الباطل باطل الثالث في مدا وقت ذبح العقيقة وقد اختلف أصحاب مالك في ذلك فقبل وقم وقت الضحايا وقد تقدم الخلاف فيه هل هو من بعد الفجر أو من طلوع الشمس أو من وقت الضحى أو غير ذلك وقيل انها تجزئ في الليل وقيل لا على حسب الخلاف السابق في الاضحية وقيل تجزئ في كل وقت وهو الظاهر ما عرفت من عدم الدليل على انه يعتبر فيها ما يعتبر في الاضحية

• (باب ما جاء في القرع والعنبر ونحوهما) •

(عن مخنف بن سليم قال كانوا قوام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعرفات فسمعه يقول يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام اضحية وعذبة يذبحونها تذكرون ما العنبر هي التي

اسمونها

فاسناد ضعيف وقد عارضه حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونها أعلم بهما

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لابلان غيره قال ابن التين وغيره استنبط عن ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معه في تلك الليالي وان كان تركه ذلك لهم فانما كرهه خشية ان يقرض عليهم وكان هذا هو الصريح ايراد البخاري لحديث عائشة عقب حديث مر فانما مات حصل الامن من ذلك ورجع عنه مجرد ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ولان الاجتماع على واحد انشط لكثير من الصلابة والى قول عمر رضي الله عنه في الجاهلية قال ابن بطال قيام رمضان سنة لان عمر اخذ من

تسمونها الرجبية واما احمد وابن ماجه والترمذى وقال هذا حديث حسن غير
* وعن أبي رزين العقيلي انه قال يارسول الله ان كانني في رجب ذابح فانا كل من
ونظم من جاءنا فقال له لا بأس بذلك * وعن الحرث بن عمرو انه قال يارسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في حجة الوداع قال فقال رجل يارسول الله الفرائع والعائز فقال صلى الله
سأله فرع ومن شاء عترو ومن شاء بعث في الغنم أضحية رواه احمد
والنسائي * وعن نيشة الهذلي قال قال رجل يارسول الله انا كافر عتير في الجاهلية
في رجب فمات امرأته قال لا بأس بالله في أي شهر كان وبروا الله عز وجل وأطعموا وأقال فقال
رجل آخر يارسول الله انا كافر عتير في الجاهلية فمات امرأته قال فقال يارسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في كل سنة غنم من الغنم فرع تغذوم غنك حتى إذا استكمل ذبح
فصدقت بلحمه على ابن السبيل فان ذلك خير رواه النسائي والترمذى
مخفف آخر جبهه أيضاً أبو داود والنسائي وفي استاده أبو رملة واسمه عامر قال الخطيب
هو مجهول والحديث ضعيف الخرج وقال أبو بكر المازني حديث مخفف من س
ضعيف لا يحتج به وحديث أبي رزين العتيبي أخرجه أيضاً البيهقي وأبو داود وصححه
حسان بلطف انه قال يارسول الله انا كانني في الجاهلية ذابح في رجب فذا كل من أوفى
فقال يارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس بذلك وحديث الحرث بن عمرو أخرجه
أيضاً البيهقي والحاكم وصححه وحديث نيشة الهذلي المندرج وقال النووي أسانيد
صححة وفي الباب عن عائشة عند أبي داود والحاكم والبيهقي قال النووي ياتى هذا
قال أحمد يارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالفرع من كل خسين واحدة وفي ر
من كل خسين شاة واحدة وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود قال س
النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الفرع فقال الفرع حق وإن تركوه حتى يكون بك
أوابن نخاض أو ابن لبون فتعطيهم أرملة أو تجعل عليه في سبيل الله خسين أن تذب
فليرزق له بوبره وتكفوا ناله وتوله ناقدك يعني أن ذبح يذهب ابن الناقة ويغنيها قوت
في كل عام أضحية هذا من جملة الأدلة التي تمسك بها من قال بوجوب الأضحية وقد ت
السلام على ذلك قوله وعتيرة بفتح العين المهملة وكسر القوقية ويكون التضحية

[illegible]

باب
الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا
فإن الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

من جهاد الكفار والاعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها والحمد لله على كل خليفة راشد لا يخص بالشخصين ومعلوم من قواعد الشريعة ان ليس لخليفة راشد ان يشرع طريقة غير ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ان هذا غير نفسه خليفة راشد يسمى بأمر من جمع صلاة بل رمضان بدعة ولم يقل انها سنة والعصاة قد خالفوا الشخصين في مسائل ومواضع فدل انهم لم يجمعوا على ما قالوه أو فعلوه حجة وقد حقق البرماوى الكلام في شرح النية أصول الفقه وقال ان الحديث الاول لا يفتيد على انه ٣٧٦ اذا اتفق الخلفاء الاربعة على قول كان حجة لا اذا انفردوا احد منهم وانما

والتحقيق ان الاقتداء ليس هو التقليد المحض بل هو غيره كالحق شارح نظم الكائنات في بحث الاجماع فلم يجوز صلاة التراويح بعد عدد الركعات فيها بزيادة وقتها لكن لا يقال انها سنة على هذه الحالة الطارئة بل السنة الصالحة المحسنة ما ورد في حديث عائشة المذكور المروي في الصحيح وحاصل المقال في هذا الموضوع بلا تعصب في الانكار ما قال الشوكاني رحمه الله في السبل الجارية في هذه المسئلة ما لفظه أقول اما التراويح فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى في الليالي رمضان وأتم به جماعة وعلمهم فترك ذلك مخافة ان تفرض عليهم وهذا ثابت في احاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما وهذا يتقرر ان صلاة التراويح في الليالي رمضان جماعة سنة لا بدعة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يترك ذلك الا لئلا يذنبوا وثبت أيضا عند احمد وأهل السنن وصححه الترمذى ورجال الرجال

بعد هاراه وهي ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الاول من رجب ويسمونها الزجبية كما وقع في الحديث المذكور قال النووي اتفق العلماء على تفسير العترة بهم ذاقوله القرائع جمع فرع بفتح الفاء والراء ثم عين مهمله ويقال فيه الفرع بالهاء وأول نتاج البعجة كانوا يذبحونه ولا يملكونه رجاء البركة في الام وكثرة نسلها هكذا افسرها كثر أهل اللغة وجماعة من أهل العلم منهم الشافعي وأصحابه وقيل هو أول النتاج للابل وهكذا جاء تفسيره في البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذى وقالوا كانوا يذبحونه لا لهم سم فاقوله الأول باعتبار أول نتاج الدابة على انفرادها أو الشافي باعتبار نتاج الجميع وان لم يكن أول ما تنتجه أمه وقيل هو أول النتاج لمن بلغت ابه مائة يذبحونه قال شمر قال أبو مالك كان الرجل اذا بلغت ابه مائة قدم بكر افخجته واصغره ويسمونه فرعا قوله حتى اذا استعمل في رواية لابي داود عن نصر بن علي استحتم للبعيج أى اذا قدر الفرع على ان يحمله من أراد الحج تصدقت بجمعه على ابن السبيل واحاديث الباب يدل بعضها على وجوب العترة والفرع وهو حديث تخفف وحديث نيسة وحديث عائشة وحديث عمرو بن شعيب وبعضه يدل على مجرد الجواز من غير وجوب وهو حديث الحارث بن عمرو وأبي رزين فيكون هذان الحديثان كالقرينة الصارئة لاحاديث المقتضية للوجوب الى التسدد وقد اختلف في الجمع بين الاحاديث المذكورة والاحاديث الاتية بالقاضية بالمنع من الفرع والعترة فقبل انه يجمع بينهما بحمل هذه الاحاديث على التسدد وحمل الاحاديث الاتية على عدم الوجوب ذلك جماعة منهم الشافعي والبيهقي وغيرهما فيكون المراد بقوله لا فرع ولا عترة أى لا فرع واجب ولا عترة واجبة وهذا لا بد منه مع عدم العلم بالتاريخ لان المصير الى الترجيح مع امكان الجمع لا يجوز كما زعم في موضوعه وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى ان هذه الاحاديث منسوخة بالاحاديث الاتية وادعى القاضي عياض ان جهاهما العلماء على ذلك ولكنه لا يجوز الجزم به الا بعد ثبوت انه متأخرة ولم يثبت (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرع ولا عترة والفرع أول النتاج كان يذبح لهم فيذبحونه والعترة في رجب متفق عليه * وفي لفظ لاعترة في الاسلام ولا فرع ورواه

الصحيح عن أبي ذر رضي الله عنه قال سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يصل بنا حتى بقي سبع من احد الشهر فقام يناحني ذهب ثلث البيل ثم لم يقيم بنا في السادسة وقام يناحني الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو نقلتنا بقية لملئنا هذه فقال انه من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يقيم بنا حتى بقي ثلاث من الشهر فصلى بنا في الثانية ودعا أهله ونساءه فقام يناحني فحرقنا الفلاح فقلت له وما الفلاح قال المصور وفي هذا الحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم في انافة في الليالي رمضان فكيف تكون الجامعة بدعة ولم يقع من عمر رضي الله عنه الا ما خرج الى المسجد فوجد الناس

أحمد * وفي لفظ أنه من عن الفرع والعتبة ورواه أحمد والنسائي * وعن ابن عمر
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا فرع ولا عتبة ورواه أحمد
ابن عمر رضي الله عنه من حديث أبي هريرة المتفق عليه فهو شاهد للصحة ولم يذكره
في مجمع الزوائد بل ذكر حديث ابن عمر الآخر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
في العتبة هي حق وفي بعض نسخ المتن روى ابن ماجه مكان قوله روى أحمد قوله لا فرع
ولا عتبة وقد تقرر أن الشك في الواقعة في سياق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل فرع وكل عتبة
والخبر المحذوف وقد تقرر في الأصول أن المقتضى لا عزم له فمقدروا واحد وهو الأصح
بالمقام وقد تقدم أن المحذوف هو لفظ واجب وواجبة ولكن انما حسن المصير إلى أن
المحذوف هو ذلك الحصر على الجمع بين الأحاديث ولو لا ذلك لكان المناسب بتدبير ثابت
في الإسلام أو مشرووع أو حلال كما يرشد إلى ذلك التصريح بالنهي في الرواية الأخرى
وقد استدلل بجديني الباب من قال بأن الفرع والعتبة منسوخان وهم من تقدم ذكره
وقد عرفت أن النسخ لا يتم إلا بعد معرفة تأخر تاريخ ما قيل أنه ناسخ فاعدل الأقوال
الجمع بين الأحاديث بما سلف ولا يعكر على ذلك رواية النهي لأن معنى النهي الحقيقي وإن
كان هو التحريم لكن إذا وجد حديث قرينة أخرجه عن ذلك ويمكن أن يجعل النهي
موجها إلى ما كانوا يفعلونه لا مناصمهم فيكون على حقيقته ويكون غير متناول لما ذم
من الفرع والعتبة لغير ذلك مما فيه وجه قوي وقد قيل إن المراد بالنهي المذكور نهي
مسائمتهم للأشخاص في الثواب أو نهي كذا الاستجاب وقد استدلل الشافعي بناروى عنه
صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال أذبحوا لله في أي شهر كان كما تقدم في حديث يثبت
على مشروعية الذبح في كل شهر إن أمكن قال في سنن حرمله

إنما إن تيسرت كل شهر كان حسنا وإلى هنا انتهى

النصف الأول من نيل الأوطار شرح منقح

الأخبار مجموعة العزيز الغفار

وصلى الله وسلم على نبيه

المختار واله

الأخبار

تم

(تم الجزء الرابع وبإيه الجزء الخامس أوله كتاب البيوع)

أوراعا متفرقين يصلي الرجل
لنفسه ويصلي الرجل لغيره
بصلاته الرهط فقال أني أدى لو
جعت هو لا يصلي قاري واحد
لكان أولى ثم عزم فجمعهم على
أن يبن كعب فقد كانت الجماعة في
المسجد موجودا بعد موت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقبل
أن يجمعهم عمرو بن حذاف
أن التجميع في النوافل في أيام
رمضان سنة لا بدعة وأما
استحسنه جماعة من أهل العلم
من جعل هذه الصلاة عشرين
ركعة وجعل التراويح في كل ركعة
شبابا عينا فهذا لم يسكن ثابتا
بخصوصه لكنه من جملة
ما يصدق عليه أنه صلاة وأنه
جماعة وأنه في رمضان انتهى

